

حَاشِي

تَحْفِيزُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين
(الجزء الخامس)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَقُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لِصَاحِبِهَا مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَارِ الْكُتُبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِصَنْعَةِ

مبيعه أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه اه ع ش (قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا
صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز اه سم و (قوله فلا اعتراض) المعترض
هو الديرى حيث قال يرد عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه يتعديعا لاسلام اه (قوله
بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز ان يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الاضافية لا الحقيقية ويكون
الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لا عن سائر الاغيار والله اعلم ثم رايت المحشى
سم اشار الى جميع ما ذكره وجه صحة التعريف بما أشرفنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض
من التعريف تمييزه عن بعض ما عده اه سيد عمر (قوله وهو البيع فى الذمة) أى بلفظ البيع (قوله
ويجانب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر فى خاصة الشىء اعتبار الواضع اياها فى مفهومه
فمنوع او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم (قوله وبيانه)
أى المنع (قوله وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة الخ) لا يخفى ان البيع شرعا وان كان ما افاده لكن تحته
فردان بيع الاعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه
فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التعويل على ما أشرفنا اليه اه سيد عمر (قوله لفظ السلم) أى والسلف
(قوله لمقابلة) بالتنوين وفى اكثر النسخ فيما اطلعنا لمقابلته بالاضافة الى الضمير واهله من الناسخ (قوله
بقيد الثانى) أى الوصف فى الذمة اه كردى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس اخص
من معنى اسم الجنس وهو هم بل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعهودية أى
الذهنى معتبرة فى معنى عام الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله اه سم (قوله اعقد) الهزلة للاستفهام (قوله
بلفظ سلم) أى او سلف (قوله لفظ السلم) أى او السلف (قوله لان الغالب الخ) قد يمنع اه سم (قوله
ذلك) أى التعريف بالمتفق عليه (قوله قيل ليس الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وليس الخ (قوله قيل الخ)
أى قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اه ع ش (قوله مع كونهما نعتين هنا) وهما السلم والسلف (ونم)
وهما السكاح والزواج اه كردى (قوله ويعلم) الى قوله قال فى النهاية والمغنى ثم قالوا ومثل الرقيق المسلم
المرتد كما مر فى باب المبيع (قوله إسلام الكافر) من لاضافة المصدر الى فاعله (قوله فى نحو مسلم) أى من
كل ما يتنوع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح فى إسلام الحربى اه ع ش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو
حذف لدليل وهو جائز (قوله وقد يستشكل) لا إشكال مع ملاحظة ما قرره من انقسام الخاصة الى
مطلقة وهى ما تختص بالشىء بالقياس الى جميع ما عده كالأضاحك للانسان والى اضافية وهى ما يختص
بالشىء بالقياس الى بعض اغياره كالماشى للانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تخص السلم
بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال
والصواب ان المعتبر فى المعرف كونه موصلا الى تصور الشىء اما بالكنه او بوجه ماسوا ما كان مع التصور
بالوجه يميزه عما عده او عن بعض ما عده اه (قوله ويجانب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على
انه معتبر فى خاصة الشىء اعتبار الواضع اياها فى مفهومه فمنوعه او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف
بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدبر (قوله وبيانه ان من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف
بالأمل دعوى أن خاصة الشىء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد فى غيره من غير اعتباره فيه وهذا نوع
يؤيد المنع ان كلامنا الضاحك والماشى خاصة للانسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد
عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واحدة فقط فليتامل اه (قوله نظير علم الجنس)
تنظير السلم الذى هو صنف من البيع بعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس
وهو هم بل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعهودية معتبرة فى معنى علم
الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لعزّة تحصيله
للمسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيار الإلّا في صور
نادرة فلا فرق كالموأسلم في
أثره كبيرة فالذي يتجه
عدم الصحة مطلقا ما بلفظ
البيع فهو بيع وإن أعطى
حكم السلم في منع الاستبدال
عنه نظرا للمعنى كما مر
ويأتي (يشترطه) ليصح
(مع شروط البيع) لغير
الربوي ما عدا الرؤية وقيل
المراد شروط المبيع في الذمة
فلا يحتاج لاستثناء الرؤية
ويؤيده ما قدمه من صحة سلم
الاعمى (امور) أخرى سبعة
أختص بها فلذا عقد لها
هذا الكتاب (أحدها تسليم
راس المال) الذي هو
بمنزلة الثمن في البيع واخذ
غير واحد من قولهم تسليم
أنه لا يكفي استبداد المسلم
إليه بالقبض لأنه في المجلس
بما لا يتم العقد إلا به فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصيغة لكن رددته
عليهم في شرح الارشاد بان
القبض في الروايات كذلك
وقد صرحوا بأنه لا يشترط
الاقباض فيها فهذا أولى
وحينئذ فالتعبير بالتسليم
جاء على الغالب والفرق
بين البابين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت إليهم لا تفاقم
على أنه يحتاط للربا ما لا
يحتاج لغيره (في المجلس)
الذي وقع به العقد قبل
التفرق منه وإن قبض فيه

المسلم فيه ولو بعد التخار

(فيه) أي المسلم اه بصري (قوله) لأنه ان نظر لعزّة تحصيله (الخ) هل التعليل منه حصر في ذلك ينبغي أن يتأمل
اه سيد عمر عبارة سم قوله فلا فرق قد يفرق اه وأشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذي يتجه فيه
عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصله عند الكافر أو لا أقول وذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر
فأشبه المسلم فيما يعز وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لأن ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها
ويجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما بلفظ البيع (الخ) محترز قوله سابقا بلفظ
السلف أو السلم (قوله) كما س (أي المبيع قبل القبض اه كردي (قوله) ويأتي) أي في فصل لا يصح
أن يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة (قوله) ويأتي) أنظره مع قوله الاتي فعلى الأول الى
قوله ويجوز الاعتياض عنه إلا أن يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على أن راس المال هنا بما
يجوز الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع
الاعتياض عن راس المال اه سم (قوله) البيع في الذمة) وأقول لو أريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء
الرؤية أيضا لأنها إنما تشترط في بيع المعينات لا ما في الذم والسلم يبيع ما في الذم فتأمل اه سم (قوله)
ويؤيده) في التأييد نظروا واضح لأن تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وأما دلالة
على أن المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع إرادة الأعيان
مع استثناء الرؤية فتأمل اه سم (قوله) أختص بها) فيه ان بعض السبعة شرط للبيع أيضا كالقدرة
على التسليم والعلم وأما ما فيه من التفصيل بعينه يجري في البيع الذي كالأجنبي اه رشيدى وقد يجب بان
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول المتن (أحدها تسليم الخ) أفهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت
إليك المائة التي في ذمتك مثلا في كذا أنه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المعنى وشرح الروض ولو
صالح عن راس المال لم يصح لعدم قبض راس المال في المجلس اه (قوله) لأنه) أي القبض وكذا ضمير قوله
فيه (قوله) كذلك) أي بما لا يتم العقد إلا به (قوله) بان القبض) أي في المجلس (قوله) بأنه) أي الشأن
(قوله) فهذا أولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبداد بقبض راس المال لأن باب الربا ضيق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبداد بالقبض فهذا من باب أولى رمى اه زيادى (قوله) بين البابين) أي بابي
السلم والربا (قوله) في ذلك) أي في القبض (قوله) قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما
وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله) وإن قبض فيه المسلم فيه)
وفاق للنهية والمعنى عبارتهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض راس المال لأن تسليمه
فيه تبرع واحكام البيع لا تبنى على التبرعات اه (قوله) ولو بعد التخار) خلافا للنهية والمعنى (قوله)

قد يمنع (قوله) فلا فرق) قد يفرق (قوله) ويأتي) أنظره مع قوله الاتي فعلى الأول الى قوله ويجوز
الاعتياض عنه إلا أن يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على أن راس المال هنا بما يجوز
الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع الاعتياض
عن راس المال (قوله) المبيع في الذمة) وأقول لو أريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية أيضا لأنها إنما
تشرط في بيع المعينات لا في الذم والسلم يبيع ما في الذم فتأمل اه (قوله) ويؤيده) في التأييد نظروا واضح
لأن تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وأما دلالة على أن المصنف أراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع إرادة بيع الأعيان مع استثناء الرؤية فتأمل
(قول المصنف أحدها تسليم راس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وإن أسلم إليه ماله في ذمته أو صالح
عن راس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الأولى ولعدم قبض راس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الأولى حل قوله أعني شرح الروض في باب الصلح ما نصه وبقي منها أي أقسام الصلح أشياء أخر منها
السلم بان تجعل المدعى به راس مال سلم اه على أن المدعى به عين وقبضها حينئذ مضى من يمكن فيه القبض
ليتأمل وأما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعيد جدا بل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح أن

نظير ما مر الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخابير هناك بمنزلة التفرق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله) واشترط حلوله) اى بان يشترطه او يطلق اه سم (قوله فان فارقه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله فان فارقه احدهما) زاد النهاية والمغنى او الزم اه وعش او الزم احدهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية والمغنى بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما يقبض وفيما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال عش قوله مر بطل العقد اى سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس ام لا اه (قوله ويثبت الخيار) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة عش قوله ويثبت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوراً للسكن في سم على حج مانصه اى للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم إقباض الجميع اه اقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازع عا في قدر ما قبضه صدق لانه الغارم وان اجازو تنازع عا في قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه ما يدعيه المسلم وليس هذا اختلافاً في قدر رأس المال أو المسلم فيه لانفاقهما على أن رأس المال كذا وإنما الخلاف فيما قبضه منه اه بجري (قوله في ذمتي) الظاهر انه محض تصوير اه سيد عمر عبارة عش ليس بقيد بل يكفي اسلمت اليك دينارا ويحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) اى قبل التخابير اه نهاية زاد المغنى فان تفرقا وتخير اقبله بطل العقد اه اى خلافاً للتحفة في التخابير (قوله اى حل العقد وصح) غرضه به تبعاً للمحلل التورك على المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وعدمه اه عش (قوله) من نقد البلد الذي مر الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كرى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قد يوهم انه لا يحتاج لبيان وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان أولى ثم رايت المحشى سم قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتامل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال اه وكان لفظه نحو ساقطة من نسخته ولا ففى في اصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة عش بعد ذكر ما مر عن سم ثم رايت كلام الشارح مر الاقنى ولو اسلم دراهم او دنانير في الذمة حمل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في انه لا بد من ذكر العدد وان كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) اى برأس المال اه عش (قوله) المسلم اليه) مفعول احوال (قوله فالحال باطله بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمغنى زاد الاخير ان لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهى منتفية في راس مال السلم اه وزاد الاخير ولان صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيقى اه (قوله في الصورة الاولى) هى قوله لو احوال المسلم به الخ وسيأتى بيان الصورة الثانية قبيل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية والى قول المتن ويجوز في المغنى (قوله في الصورة الاولى أن يقدره بعد قبضه) (قوله ذكر) اى قول المصنف وقبضه المحال اه مغنى (قوله كذلك) اى مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) اى باذن جديد فلا يكتفى ما تضمنته الحوالة سم على منهج اه عش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يعنى عن لفظ المسلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخابير هناك بمنزلة التفرق مطلقاً يجعله هنا بمنزلة كذلك (قوله واشترط حلوله) اى بان يشترطه او يطلق (قوله ويثبت الخيار الخ) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تفصيل المسلم اليه اه (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتامل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال (قوله باطله بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهى منتفية في راس مال السلم (قوله الاولى) وسيأتى بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه باذنه) قضية ذلك انه لا بد من إذن جديد وانه لا يكتفى الاذن الذى تضمنته الحوالة وكان وجهه ان اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهة المحتال لا لجهة المحيل (فرع) قال في الروض ولو اسلم اليه ما في ذمته او صالح عن رأس المال لم يصح انتهى فلو قال اسلمت اليك العشرة التى في ذمتك مثلاً ثم قبضها منه وسلمها

وسله في المجلس صح بخلاف ما لو أمره المسلم بالتسليم للمسلم اليه لأن الانسان في إزالته ملكه لا يصير وكلا لغيره لكن المسلم اليه حينئذ وكيل للمسلم في القبض فيأخذه منه (٦) ثم يردده اليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافا للقول نعم لو أسلم ودعية للوديع جاز

قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديد وأنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهة المحتال لا لجهة المحيل اه (قوله وسله) اي سلم المحيل المحال به للمحتال وهو المسلم اليه (قوله امره) اي المحال عليه بعد الحوالة اه ع (قوله لان الانسان) وهو هنا المحال عليه (قوله لغيره) وهو هنا المسلم (قوله فيأخذه منه) اي يأخذ المسلم المحال به من المسلم اليه (قوله كما تقرر) اي بقوله او من المحتاج اخ (قوله ولا يصح قبضه) من إضافة المصدر الى مفعوله اي قبض المسلم اليه ما أسلم من مدين المسلم بأمره (قوله نعم لو أسلم ودعية اخ) يؤخذ منه تأييد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودعية) ومثل الودعية غير هاهنا هو ملك للمسلم كالمعار والمستماء والمؤجر وغير ذلك مما يفيد التعليل والمغضوب لمن يقدر على انتزاعه فان لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله راس مال سلم كالأيجوز بيعه فلو اتفق أن من هو يبيده رده على خلاف ما كان معتقدا فيه او أخذه منه من هو أقوى منه ودفعه لما ملكه فسله في المجلس لم يصح لان ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا اه ع (قوله لانها كانت اخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لان ما في الذمة لا يملك إلا بذلك (قوله قبل السلم) اي وهي لكونها في يد المسلم اليه يكفي في قبضها مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها اه ع (قوله بخلاف ما ذكر) اي ما تسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمره قول المتن (واودعه) اي راس مال السلم فالهاء مفعول ثان قدمه لاتصاله بالعامل على المسلم الذي هو المفعول الاول لانه فاعل في المعنى قول المتن (جاز) اي كل من عقد السلم والايادع (قوله لان تصرف اخ) لتعليل للجواز بالنسبة للايداع والرد اليه قرضا أو عن دين (قوله لا يستدعي اخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الاجنبي اه بيجري (قوله ولو اعتقه) اي راس المال (قوله فان قبضه) اي راس المال وهو العبد اه ع (قوله بانته اخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعتاق قبضا ثم لانها انما كان الاعتبار هنا القبض الحقيقي لم يكن بالاعتاق لانه ليس قبضا حقيقيا بخلافه ثم فانه يكفي فيه القبض الحكيم اه ع (قوله وفي الصورة الثانية) وهي ان يحيل المسلم اليه ثالثا براس المال على المسلم وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه اخ اه كردي عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول المصنف ولو قبضه اخ لانه تنتم مسئلة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) اي عقد السلم اليه ولو كان الرقيق يعتق على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) اي في القبض عن السلم اه كردي (قوله كان) اي المحتال (قوله عنه) اي عن المسلم اليه (قوله فيصح) اي العقد على خلاف ما مر في إحالة المسلم اه كردي (قوله كاسلمت) الى قوله ويتجه في المعنى والنهاية (قوله او منفعة نفسى) ولا يكفي اسلمت اليك منفعة عقار صفته لما بأتى من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه ع (قوله وغيره) كاجرة وصداق اه معنى قول المتن (بقبض العين اخ) لو تلفت قبل فراغ المدة يذبح انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليخبر رسم على منهج اه ع (قوله للغائبة) وإن كانت غائبة يبلد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرقا فاقبل مضى زمن يمكن فيه الوصول اليها انفسخ العقد اه رشيدى (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى انه لا يعتبر التخليه بالفعل والظاهر

له فهل يصح هذا السلم أولا (قوله لان تصرف أحد العاقلين اخ) فان قلت تقدم في الربا أن التخايير قبل القبض بمنزلة الفرق قبله وإن تقابضا بعد التخايير في المجلس كما قال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد فهل تصرف أحد العاقلين مع الآخر كذلك بجماع أنه إلزام للعقد وإجازة منهما له فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنيا على غير ما تقدم قلت الظاهر لا للفرق بين التخايير الصريح والضمني (قوله وقداذن) ظاهره انه لا بد من إذن جديد غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى انه لا يعتبر التخليه بالفعل في قبضه فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله إن أمكن وزعم الاسنوى أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجهما عن التسليم بطل لانه أنه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر إخراج نفسه كافي الاجارة ويتجه في راس المال انه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لانه إن قبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم رأيتهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كانه قطع المذم

من غير إقباض لها كانت ملكا له قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (واودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضا أو عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيوخ وغيرهما والمعتمد جوازه لان تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اعتقه المسلم اليه قبل قبضه او كان ممن يعتق عليه فان قبضه قبل التفرق بانته صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانها وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لان الاعتبار هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الإبراء وبعده وقد أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكلا عنه في القبض فيصح لان القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) اي راس المال (منفعة) كاسلمت اليك منفعة هذا او منفعة نفسى سنة او خدمتى شهرا أو تعليمى سورة كذا في كذا كايحوز جعلها ثمنا وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغائبة وتخليتها (في المجلس) لانه الممكن

أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل سم على حج والمراد تخليتها من امتعة غير المسلم إليه اه ع ش عبارة الرشدي قوله وتخليتها معطوف على مضى وشمل كلامه المنقول وغيره اه وعبارة المغني ولو جعل رأس المال عقارا غائبا ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخلية صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهي كما ترى صريحة في العطف على المضى المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضى وتخليتها كما نبه عليه الشهاب الرملي سم اه رشدي وهذا إنما يظم إذا عطف قوله وتخليتها على المضى وأما إن عطف على الوصول فلا يصح تعلقه بتخليتها بل لا يظمر تعلقه بالتخلية مطلقا فإنه يلزم عليه اشتراط تقرير العين الغائبة الغير المنقولة عن امتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) أي ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) أي قبض المتفعة في المجلس (قوله بطل) أي عقد السلم (قوله بأنه لا غرر الخ) ويفرق أيضا بأن رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) أي في رأس المال وكذا ضمير اقْبِضْهُ (قوله صح) أي عقد السلم (قوله ثم) أي في المسلم فيه (قوله بسبب) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغني (قوله حق ثالث) كان رهنه أو كاتبه أو باعه ولم يعد إليه فإن عاد إليه بعد ذلك رده لانه كانه لم يزل ملكه عنه اه ع ش قول المتن (استرده) أي ولا ارش له في مقابلة العيب كالثمن فإن المشتري يأخذه من البائع بلا ارش إذا فسح عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فإن كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح م في باب الخيار اه ع ش وصرح به الشارح أيضا هناك قول المتن (بعينه) أي ولو حجر على المسلم إليه اه ع ش (قول المتن بعينه) وليس للمسلم إليه إبداله اه مغني قال ع ش ظاهر قول الشارح م في باب الخيار فله أي للمشتري فيما إذا فسح عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في عينه الخ أنه يتخير بين ذلك وبين العدول إلى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه أنه يجبر على ذلك فإن كان المراد ما ذكر من أنه يتخير ثم ويجبر هنا أمكن ترجيحه بأنه ثم لم يتسبب في رجوعه له لانه فرض الكلام ثم فيما لو تلف المبيع تلفا أدى إلى فسح البيع وما هنا مفروض فيما لو فسح هو العقد لسبب يقتضيه اه أقول ما قدمنا عن المغني بل قول المتن وقيل للمسلم إليه الخ قد يشير إلى أنه لا فرق في تخيير هنا كائنا ما كان (قوله لم يتناولوه) أي العقد عين رأس المال (قوله أما إذا تلف الخ) محترز قول المصنف ورأس المال باقي (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو أسلم دراهم أو دينار في الذمة حل على غالب نقد البلد فإن لم يكن غالب بين المراد بالنقد والإلم يصح كالثمن في البيع أو أسلم عرضا وجب ذكر قدره وصفته نهاية ومغني (قوله جميع ما مر الخ) ومنه يعلم أن المعتبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التاف اه ع ش (قوله في سلم حال) إلى قوله وهذا يتبين في المغني وإلى قول المتن الثالث في النهاية إلا قوله نعم إلى المتن (قوله جز ما في المتقوم) كان الأولى تأخير ع عن بيان المثل كما فعل النهاية والمغني لان الخلاف فيه على الطريق الثاني ليس في كفاية الرؤية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذي انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثل فلا يتجه هذه التفرقة ويحاج بانوجه

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل باعتبار التخلية بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق أيضا بقوله ومضى زمن الخ ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جز ما في المتقوم الخ) عبارة الاسنوي وهذا كله إذا كان مثليا وعليه اقتصر المصنف فإن كان متقوما وضبط صفاته بالمعانة في اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرد القولين والاكثرون قطعوا بالصحة اه ومثلها عبارة الأذرع وغيره وهذا وضع من تقرير الشارح فإنه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحيث أنه يفارق المثل بأن معرفة الأوصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف رؤية المثل ليست طريقا لمعرفة قدره (الذي انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثل فلا يتجه هذه التفرقة ويحاج بانوجه هذه التفرقة أن معرفة الأوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المفرومة

ويفرق على الاول بان الغرر فيه اقل منه في المثلث وفي الاظهر في المثلث كالثمن ولا اثر لاحتمال الجهل بالمرجوع به ولو تلف كالاثر له لاثم لان ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قبل التفريق صح جز ما يوجه بان علة القول بالبطان هنا لا ترجع لخلل في العقد للعلم به تخميناً برؤيته بل فيما بعده وهو الجهل به عند الرجوع (٨) لو تلف وبالعلم به قبل التفريق زال ذلك المخذور وبهذا يتبين ان استشكله بان ما وقع مجحولا

هذه التفارقة أن معرفة أو صاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المخرومة عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس طريقاً لمعرفة قدره المخروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطان لعدم رؤية معتبرة قلت ممنوع لان الرؤية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباط اسم وقوله ولعله الخ اقره ع (قوله ويفرق) اي بينه وبين المثلث (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله) اقل منه الخ يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ اسم (قوله ولا اثر الخ) رد لشبهة مقابل الاظهر (قوله) لو تلف اي راس المال (قوله له ثم) اي لاحتمال الجهل في الثمن (قوله لان ذا اليد) وهو المسلم اليه هنا اه معنى (قوله لو علمه) اي علم المسلم والمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اهمنى (قوله القول بالبطان) وهو مقابل الاظهر (قوله هنا) اي فيما لوراي العاقدان راس المال المثلث ولم يعرف قدره (قوله للعلم به) اي برأس المال علة للثمن (قوله بل فيما بعده) اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله وهو) اي الخلل الذي بعد العقد (قوله وهذا) اي بما ذكر من ان البطان عند القائل به ليس لخلل في العقد الخ (قوله ان استشكله) اي الجزم بالصحة فيما لو علمه القدر قبل التفريق (قوله كبعثك بما باع الخ) اي فانه باطل (قوله غير ملاق) خبر قوله ان استشكله (قوله لما نحن فيه) اي الجزم المذكور (قوله هنا) اي فيما لوقال بعثك بما باع الخ (قوله) جملمها به اي بالثمن (قوله عنده) اي العقد (قوله كما علم من حده السابق الخ) عبارة المغنى لان لفظ السلم موضوع له فان قيل الدينية داخلة في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطاً اجيب بان الفقهاء قد يريدون بالشرط ما لا بد منه فيتناول حينئذ جزء الشيء (قوله من حده) اي السلم (قوله الشامل الخ) اي فلا يردان الشرط يكون خارجاً عن المشروط وكان الاولى في شمل الخ كما في النهاية (قوله هذه) اي الدار (قوله نفسه الخ) اي المسلم اليه (قوله خلاف غيره) اي وما هنا منه وقد يتوقف في الفرق المذكور بان محل المنفعة في غير العقار من نفسه وقته ودأبته معين والمعين بصفة كونه معيناً لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه وبين العقار اللهم الا ان يقال لما كان العقار لا يثبت في الذمة اصلاً لم يقتصر صحة ثبوت منفعة في الذمة اذا كان مسلماً فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقولنا في الجملة لا يرد الحر لانه يفرض كونه رقيقاً يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعته اه ع ش قول المتن (ولا ينقضي بيعاً) وعليه فتى وضع يده عليه ضمنه ضمان المغصوب ولا عبرة باذنه له في قبضه لانه ليس اذنا شرعياً بل هو لاغاه ع ش (قوله) لفظ السلم يقتضى الدينية اي والدينية مع التعيين يتناقضان اه معنى (قوله) وقد رجحون المعنى الخ) اي وليس المعنى هنا قويا حتى يرجح على اللفظ اه كرى (قوله ذات ثواب) حال من الهبة لانه بمعنى صاحبة اه رشيدى (قوله كما اقتضته) اي على طريق المفهوم المخالف (قوله قاعدة ما كان صريحاً في بابه) نعمتاه ووجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله لان هذا الخ) علة للاقتضاء (قوله اولاً) اي اولاً يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله لان موضوعه يتناقض التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعى واما موضوعه لفة فلا ينافيه فلم لا يصح جعله كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى اطلاقهم ان المنظر اليه انما هو المعنى الشرعى قول المتن (ان يعقد بيعاً) هل ينقضي البيع في الذمة من الاعمى

عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس طريقاً لمعرفة قدره المخروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطان لعدم رؤية معتبرة قلت ممنوع لان الرؤية المعتبرة في الصحة فلا يكون معها انضباط (قوله اقل منه في المثلث) يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ (قوله هذه)

لا ينقلب صحيحاً بالمعرفة في المجلس كبعثك بما باع به فلان فرسه فلهما قبل التفريق غير ملاق لما نحن فيه لان البطان هنا لخلل في العقد وهو جهلها به من كل وجه عنده فلم ينقلب صحيحاً بعلمها به فتأمله (الثاني) من الشرط (كون المسلم فيه ديناً) كما علم من حده السابق فالمراد بكونه شرطاً انه لا بد منه الشامل للركن (فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب او ديناراً في ذمتي) في سكنى هذه سنة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه او فقه او دأبته كما قاله الاسنوى والبلقينى وغيرهما يوجه بان منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما يعلم مما باتى في الاجارة وفي (هذا العبد) فقيل (فليس يسلم) قطعاً لا اختلالاً ركنه وهو الدينية (ولا ينقضي بيعاً في الاظهر) عملاً بالقاعدة الاغلبية من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ السلم يقتضى الدينية وقد يرجحون المعنى اذا قوى كجعلهم الهبة ذات ثواب معلوم بيعاً نعم لو نوى بلفظ

السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحاً في بابه لان هذا المجد نفاذا في موضوعه فجاز كونه كناية في غيره او لا لان موضوعه يتناقض التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا ينافيه ما باتى في آخر الفرع من صحة نية الصرف بالسلم لانه لا تعيين ثم يتناقض مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بهذه الدراهم) او بدنيار في ذمتي (فقال بعثك ان يعقد بيعاً) عملاً بمقتضى اللفظ (وقيل) واطال المناخرون في الانتصار له (سليماً) نظراً للمعنى فعلى الاول يجب

الظاهر نعم قياسا على السلم اه سيد عمر (قوله تعيين رأس المال) الاولى تعيين الثمن (قوله لا قبضه) أى قبض رأس المال فى المجلس فلا يشترط (قوله ويثبت فيه) أى فى رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله يجب الخ (قوله ويجوز الاعتياض عنه) أى عن رأس المال الذى فى الذمة اما المثلث نفسه فلا يجوز الاعتياض عنه اه ع ش عبارة سم واقره الرشيدى قوله ويجوز الاعتياض الخ هذا يخالف ما سبذ كره فى اول فصل لا يصح ان يستبدل عن السلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على المثلث اه أى والكلام هنا فى الثمن أيضا (قوله وعلى الثانى) أى انعقاده سلما (قوله يتعكس ذلك) الاشارة الى الثلاثة الاخيرة فقط دون الاول أى يجب قبض رأس المال فى المجلس ولا يثبت فيه الخيار ويمتنع الاعتياض عنه اه كرى (قوله وإلا) أى كان قال بعثك سلما مغنى او اشتريت منك الخ سلما كرى عبارة ع ش قوله وإلا كان سلما أى بان ذكر ذلك فى صلب العقد متمم للصيغة لا فى مجلسه ويشترط الفور بينه وبين ما تقدمه من الصيغة اه (قوله بيان الخ) دفع به ما بر دعى المتن من عدم صحة الحل إذا لشرط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) أى محل التسليم (قوله حاصلة) أى التفصيل (قوله سلما حالا) الى قوله بلا آجرة فى المغنى لا قوله أى غرافا كما هو واضح وإلى قول المتن ويشترط فى النهاية إلا ما ذكر قول المتن (لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او مخوفا اخذنا مسياتى من التسوية بين الخراب والخوف اه سم (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى الى التقييد مر اه سم وقوله مطلقا أى حالا كان السلم أو مؤجلا وعلى كل للحمل مؤنة أو لا فهذه أربع صور يجب فيها البيان وكذا تحت قوله وان صلح الخ أربع صور يجب البيان فى صورة كون السلم مؤجلا وللحمل مؤنة دون الثلاث الباقية كون السلم حالا للحمل مؤنة أو لا وكونه مؤجلا ولا مؤنة للحمل (قوله من الامكنة) بيان لما (قوله فى ذلك) أى فى محل التسليم وفى معنى اللام متعلق بيراد (قوله حال) أى مطلقا اه سم (قوله فان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا انه إذا عينا غير صالح بطل العقد حلى وفى القليوبى على الجلال ومتى عينا غير صالح بطل العقد اه بجيرى (قوله فان عينا غيره الخ) والثلث فى الذمة كالمسلم فيه والثلث المعين كالمبيع المعين وفى التهمة كل عوض أى من نحو آجرة وصدقا وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال أى عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد مغنى وشرح الروض واقره سم (قوله بخلاف المبيع المعين) أى حيث يبطل بتعيين غير محل العقد للقبض ومنه ما تقدم من انه لو اشترى خطبا او نحوه وشرط على البائع إيصاله الى بيت المشتري حيث يبطل العقد اه ع ش (قوله عن الصلاحية) بأن طرأ عليه خراب أخرجه عن صلاحية التسليم أو خوف على نحو نفس أو ماله أو اختصاص اه سم عن الايعاب عبارة ع ش أى سواء كان ذلك بخراب أو خوف أو غيرهما اه (قوله يعين اقرب محل

أى الدار) (قوله ويجوز الاعتياض الخ) هذا يخالف ما سبذ كره فى اول فصل لا يصح أن يستبدل عن السلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على الثمن (قول المصنف لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او مخوفا اخذنا مسياتى من التسوية بين الخراب والخوف (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح وليس لحملة مؤنة لم يجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى للتقييد مر (قوله حال) أى مطلقا (قوله فان عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين) قال الروض والثلث فى الذمة كالمسلم فيه والمعين كالمبيع أى المعين وفى التهمة كل عوض أى من نحو آجرة وصدقا وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال قال فى شرحه ان عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره ان المعنى فلا يتعين لكن المفهوم من التعليل انه يبطل البيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

بلا اجرة على الاوجه لانه من تنمة التسليم (١٠) الواجب ولا خيار للسلم ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ ورد راس المال ولو لفك رهن

و خلاص ضامن على المعتمد
والاستنوى والبلقيني هنا
ما فيه نظر ولو انهدمت دار
عينت للرضاع المستاجر له
ولم يتراضيا بمحل غيرها ففسخ
كما افقته به البلقيني ويفرق
بينه وبين مانحن فيه بان
المدار هنا على ما يليق بحفظ
المال ومؤنه والغالب استواء
المحلة فيهما ومن ثم قالوا
المراد بمحل العقد هنا محلته
لا خصوص محله وقالوا لو
قال تسليمه لي في بلد كذا وهي
غير كبيرة كبغداد كفي
احضاره في اولها وان بعد
عن منزله او في اى محل
ثبتت منه صح ان لم تنسح
ونم على حفظ الابدان وهو
يختلف باختلاف الدور
ومن ثم لو عين دار للرضاع
تعينت (ويصح) السلم مع
التصریح بكونه (حالا) ان
وجد المسلم فيه حيثئذ والا
تعين المؤجل (و) كونه
(مؤجلا) اجماعا وفيه قياسا
اولويا في الحال لانه اقل
غررا واثماتين الاجل في
الكتابة لعدم قدرة القن
عندها على شىء وكون البيع
يغنى عنه شيئا ان كان في
الذمة لا يقتضى منعه على
ان العرف اطرد بالخص
في مطلق السلم دون البيع
(فان اطلق) العقد عن
التصریح بهما فيه (انعقد
حالا) كالتن في البيع
(وقيل لا ينعقد) لان

الخ) بقى ما لو تساوى المحلان هل براعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والا قرب تخيير المسلم اليه لصديق كل
من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اه ع ش (قوله بلا اجرة) اى ياخذها المسلم في الا بعد
او المسلم اليه في الانقص المراد اجرة الزيادة في الا بعد والنقص في الا قرب سم على حج اه ع ش قوله المسلم اليه
في الانقص اهل الظاهر العكس (قوله ورد راس المال) عطف على الفسخ (قوله ففسخ) عبارة النهاية فله
الفسخ اه اى يجوز لولى الرضيع فسخ الاجارة قال ع ش افادانه لا يفسخ بنفس الانهدام وعليه فلولم
يتراضيا عنهما اعرض عنهما حتى يصطلاحا على شىء وقضيته ايضا انه لا يشترط الفور في الفسخ (قوله ومؤنه)
عطف على قوله ما يليق اه رشيدى (قوله استواء المحلة) اى الناحية اه ع ش (قوله فيهما) اى ما يليق
الخ والمؤن (قوله تسلمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبغداد) تمثيل للكبيرة فلا يكتفى بالطلاق بل
لابد من تعيين المحلة اه سيد عمر (قوله في اولها) اى غير الكبيرة (قوله لم يتسع) عبارة المغنى ولو قال في اى
البلاد شئت فسد او في اى مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجز ولا اجاز او يبدى كذا فهل يفسد او يصح
وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان اصحهما كما قال الشاشي الاول قال في المطالب والفرق بين تسليمه
في بلد كذا وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الغرض في الزمان دون المكان اه (قوله ونم) اى
والمدار في مسألة الاستئجار للرضاع (قوله ومن ثم لو عيننا الخ) قضيته ان نظيره لا يأتى هنا وفيه نظر يعلم بما
سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه
سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا لاثمة الثلاثة وماوى اه بجزيرى (قوله السلم مع التصريح) الى قوله وكالى
اول الخ في المغنى لا قوله على ان العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) اى تعين التصريح بالتأجيل ولا
بطل رشيدى وع ش (قوله اجماعا) اى باجماع الاثمة اه ع ش (قوله فيه) اى في المؤجل (قوله لانه) اى
الحال (قوله لعدم قدرة الخ) اى والحلول يتا في ذلك اه معنى (قوله وكون البيع يغنى عنه) اى عن السلم
الحال لاشارة الى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب ان هذا
لا يقتضى منعه لانهما عقدان صحيحان فيتخير بينهما و (قوله على ان العرف) علاوة دالة على الاحتياج الى
السلم مع مساواته للبيع لكونه حالا اى ان العرف اطرد فيه بأرخص ثمن سواء كان حالا أو مؤجلا بخلاف
البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كردى (قوله شيئا ان كان في الذمة) اى البيع بل قد
يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال إذ لا فرق في المعنى اه سم (قوله فان اطلق العقد الخ)
اى وكان المسلم فيه موجودا ولا لم يصح اه معنى قول المتن (انعقد حالا) ولو الحقا به اجلا في المجلس لحق ولو
صرح بالاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه في المسلم بنقلب العقد القاسد صحيحا
معنى وساطان (قوله فيه) اى في السلم (قوله يمنع ذلك) اى قوله فالتسكوت الخ (قوله كما هو واضح) الكاف
العباب ولو طرأ على موضع عين التسليم خراب اى أخرجه عن صلاحية للتسليم سلم في اقرب موضع صالح
له انتهى قال في شرحه على الاقيس في الروضة من اوجه ثلاثة ثم قال في العباب وخوف اى او طرأ خوف على
نحو نفس او مال او اختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقلة الى غير فله الفسخ والصبر انتهى قال في
شرح هو قوله وخوف الخ هو ما قاله الرويانى كالماوردى وهو اجدد الاوجه الثلاثة وقد علمت ان الاقيس
منها تعين اقرب موضع صالح سواء اخرب المعين ام صار مخوفا فلا عذر للبصنف فيما فهمه من ان حكم الخراب
غير حكم الخوف إذ لا يشهد له المعنى وهو واضح ولا النقل الذى جرى عليه في الروضة لان كلامها صريح انه
لا فرق واطال جدا في بيان ذلك (قوله بلا اجرة) اى ياخذها المسلم في الا بعد او المسلم اليه في الانقص والمراد
اجرة الزيادة في الا بعد والنقص في الانقص (قوله ومن ثم لو عين دار الخ) قضيته هذا ان نظيره لا يأتى هنا
وفيه نظر يعلم بما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه
الانسان بالوجدان (قوله شيئا ان كان في الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم

العرف فيه التأجيل فالتسكوت عنه يصير كالتأجيل بمجهول ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (ويشترط) في المؤجل (العلم فيه
بالاجل) للعاقدين او لعدد من غيرهما او لعدد التواتر ولو من كفار وليكون الاجل تابعا لم بضر جهل العاقدين به كما يأتى اما إذا لم يعلم فلا يصح

كالى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يريد وقتها المعين وكالى أول أو آخر رمضان لوقوعه
هذا ما نقله عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلاً (١١) لانه كله

فيه وفي نظائره كقوله كما هو ظاهر وكلا لا يخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه ع ش (قوله أو
طلوع الشمس) أى ظهور ضوءها ووجه عدم الصحة فيه ان الضوء قد يستتره الغيم او غيره اه ع ش (قوله
لوقوعه الخ) تعليل لعدم صحة الى اول رمضان او الى آخر رمضان على النشر المرتب أى لوقوع القول
الاول على كل جزء من النصف الاول ووقوع الثانى على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى
عدم الصحة فى الصورتين الأخيرتين (ما نقله الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله الى اول رمضان على
الجزء الاول من النصف الاول وقوله الى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثانى نهاية وسم
وع ش (أو في رمضان) الى قوله كذا قاله فى النهاية لا قوله لا من حيث الوضع الى ومن ثم (قوله لانه) أى
ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من اجزائه (قوله كله) بالرفع على الابتداء او بالنصب على التأكيد
(قوله وإنما جاز ذلك) أى قوله فى رمضان مثلاً فى الطلاق بان قال لها انت طالق فى رمضان (قوله
لانه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق
بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتبينه) أى الاول لما يأتى الخ وهو قوله بل
لأن من مبهم منها (قوله منه) أى بما يأتى (قوله تعلقه بأوله يقتضى الخ) الجملة مقول القول (قوله ولا من
حيث العرف) كقوله الا أنى بل من حيث الخ عطف على قوله لا من حيث الوضع أى ان تعيين الجزء الاول
لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعين بسبب صدق لفظ رمضان
بالجزء الاول اه كرى (قوله انه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير للضمير بتأويل الضابط وحيث للشرط
بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لوعلى طلاقها قبل موته) بان قال لها
انت طالق قبل موتى وكان الاولى بقبول موته (قوله حالا) أى عقب التعليق (قوله او بتكليمها الخ) عطف
على قوله قبل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم بتقيد) أى التكليم (بأوله) أى يوم الجمعة حتى
لا يقع بالتكليم فى الانتهاء (قوله نحو العيد) كجداى وريبع ونفر الحج (قوله على ازمته) أى على اجزاء
مدلوله (قوله بل لأن من مبهم منها) فيه نظير يعلم بما يأتى عن سم انفا (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل
لأن من مبهم منها (قوله على الخلاف فيهما) أى على القول بالفرق بينهما بان الاول موضوع للماهية مع قيد
الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها بلا قيد وهو المختار وذهب الامدى وابن الحاجب الى انه لا فرق بينهما
وانهما موضوعان للماهية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ماسر من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق
التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التاجيل بالعام اه كرى (قوله الذى الخ) نعمت لما سر (قوله
انه الخ) أى دلالة الظرف على ازمته (لوضعه) أى الظرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى
من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الظرف من دلالة النكرة ومقتضى ماسر أنه من دلالة العام (قوله كما علم
الخ) ولأن العام ما استغرق الصالح له من الافراد لا من الاجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته انه شبه
الاجزاء بالحزبات واطلق عليها اسمها اه ع ش (قوله ولو كان عاما الخ) لا يخفى على عارف انه يتعين تأويل
تعبيرهم بالعموم على ان المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً موضوع للقدر المخصوص من الزمان
لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب اليه صادق مع تعلقه بجملته وبكل
جزء منه فليتأمل اه سم وقوله لا لكل جزء الخ أى كما يقتضيه ماسر أى ولا الجزء مبهم منه كما يقتضيه

الحال إذ لا فرق فى المعنى (قوله هذا ما نقله) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاما
الخ) لا يخفى على عارف انه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على ان المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب اليه

حيز دلالة النكرة والمطلق على الخلاف فيهما وقضية ماسر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسمعيل الحضرمي
وغيرهما أنه من حيز دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فالحق من ذلك قلت الحق
للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان عاماً لكانت دلالة على الاول من حيث الوضع لما تقرر فى

زعم انه لا جامع بين الحل والعقد حتى يستشكل هذا بهذا (فان عين شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز) لانها معلومة مضبوطة وكذا النيروز والمهرجان وفصح النصارى (وان اطلق) الشهر (حمل على الهلال) وان اطرده عرفهم بخلافه لانه عرف الشرع هذا ان عقدا اوله (فان انكسر شهر) بان عقدا اثنائه والتاجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالاهلة وتم الاول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر لثلاثين اذ ابتداء الاجل عن العقد نعم لو عقدا في يوم او ليلة اخر الشهر اكتفى بالشهر بعده بالاهلة وان نقص بعضها ولا يتم الاول مما بعدها لانها مضت عربية كوامل هذا ان نقص الشهر الاخير ولا لم يشترط انسلخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لتعذر اعتبار الهلال فيه حيثئذ (والاصح حجة تاجيله بالعيد وجمادى) وشهر ربيع والنفسر (ويحمل على الاول) فيحل باول جزء منه لتعقّب الاسم به ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حمل عليه لتعيينه (فصل) في بقية الشروط السبعة وقدم منها اربعة الثلاثة التي في المتن وحلول راس المال والخامس

كلام ابن الرفعة (قوله قول ابن العباد عما تقرّر الخ) اى عن جهته تحقيرا له (قوله من الفرق) اى بين الطلاق والسلم (قوله انه ليس بشئ) مقول القول (قوله زعم) اى ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) اى الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) اى السلم بالطلاق (قوله لانها معلومة) الى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان اطرده الى لانه (قوله وكذا النيروز والمهرجان) النيروز نزول الشمس برج الميزان والمهرجان بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل كذا في المغنى والنهاية ثم ذكر في المغنى بعد اسطر اول الحل ثم قال وربما جعل النيروز انتهى وهذا المشهور وما افاده ولا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة السكردى وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهى الشمس فيها الى اول برجى الحمل والميزان اه وعبارة ع ش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في اول الميزان اه وهو يخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله وفصح النصارى) بكسر الفاء عندهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلال نهاية ومغنى (قوله هذا) اى حمل المطلق على الهلالى (قوله ان عقدا) اى العاقدان (قوله والتاجيل بالشهور) جملة حالية (قوله ولا يلغى المنكسر) اى الشهر الذى وقع العقد في اثنائه والمراد بالقائه ان لا تحسب بقيته من المدة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا يلغى المنكسر اه بجري (قوله لو عقدا في يوم الخ) حاصله ان العقد اذا وقع في اليوم او الليلة الاخيرين يعتبر ما عدا الشهر الاخير هلايا وكذا الاخير ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتاخر ابتداء الاجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر ناقدره من اخر يوم من اخر الشهر لان كونه ناقصا لا يعلم الا بعد مضى ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قيل تمامه وايضا يلزم من اعتبار فوره من اليوم التاسع والعشرين من اخر الاشهر الذى هل ناقصا اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا المحل ومن اعتبار قدره من اول الشهر الداخلى يجعل الشهر الاخر ثلاثين نظرا للعدد لوم زيادة في الاجل على الاشهر العربية الشرعية التى هي الهلالية ومن ثم اذا لم ينقص الاخير بان كان ثلاثين تاما اعتبر ناقدر المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الاشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين فتدبر اه بصرى (قوله لانها مضت الخ) فلو عقدا في اليوم الاخير من صفر واجل بثلاثة اشهر مثلا فنقص الربيعان وجمادى الاولى حل بمضيه ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الاخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) اى الاكتفاء بالاهلة بعد يوم العقد اه ع ش (قوله والام يشترط انسلخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم اخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير اه كردى وع ش (قوله منه) اى من الشهر الاخير (قوله لتعذر الخ) ووجهه ان اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كاملا يؤدي الى الغاء المنكسر المؤدى الى تاخر ابتداء الاجل عن العقد فان قلت ان هذا الوجه يجرى ايضا فيما اذا كان الشهر ناقصا فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوما اقول قد مر جوابه عن البصرى (قوله حيثئذ) عبارة شرح الروض بدل حيثئذ دون البقية اه سم (قوله والنفسر) اى نفر الحج (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية في الربيعين وجمادى بين ان العقد وقع في اثناء ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يتصور حمله على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلخ الاول فليتام اه ع ش وهو ظاهر

(فصل) في بقية الشروط (قوله في بقية الشروط) الى قوله واما اذا وجدته في النهاية الا قوله واتلفه الى المتن وكذا في المغنى الا قوله في كاه الى المتن (قوله وحلول راس المال) ومر هو بعد قول المصنف احدها تسليم راس المال في المجلس كردى وع ش (قوله على تسليمه) اى المسلم فيه فقوله حيثئذ الخ من تقرير الشئ على

صادق مع تعلقه بجملة وبكل جزء منه فليتام (قوله حيثئذ) عبارة شرح الروض بدل حيثئذ دون البقية (فصل) (قول المصنف مقدور اعلى تسليمه الخ) اى ولو بان يكون موجودا عند المسلم اليه فقط اذا كان

نفسه قول المتن (مقدور اعلى تسليمه الخ) ولو بأن يكون موجودا عند المسلم اليه فقط إذا كان السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه اسم قول المتن (على تسليمه) ويأتى في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية وفيه ايضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ اى من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مغصو با يقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء يعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم إنما رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال ع على حصر ان المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغضبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم اجزا في السلم فتأمل اه ع ش اى فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) اى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله إلى موضع وجوب التسليم اه ع ش وفي البجيرى عن الشورى والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه (قوله وكذا الوطن الخ) اى فانه لا يصح وعليه فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد اكتماء بما في نفس الامر او لا نظر الفقد الشرط ظاهر افيه نظرو قضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه ع ش أقول وقضية قولهم ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هي اول الفا كهة اه معنى وفي البجيرى هي الثمرة عند الابتداء وعند النفاذ اى الانتهاء راجع الانوار شورى وفي المصباح والزيادة هي اول ما يدرك منها اه (قوله وصرح بهذا) اى بالشرط الخامس (قوله في قوله مع شروط الخ) اى المذكور اول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرّد تصرّحه بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح مرفعا سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه ان البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرّت الاشارة اليه والحاصل انه لم يحصل جواب عن عد هذا شرطائنا عن شروط البيع اه رشيدى (قوله المفرقين) اى البيع والسلم كردى وع ش (قوله فيها) اى في القدرة كردى ولعل الاولى اى في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه ان البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالا فراق بينه وبين السلم بما لا حاجة اليه اه سم (قوله تعتبر) اى القدرة و (قوله مطلقا) لمجرد التاكيد إذ بيع المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فلعل مراده انه ليس له إلا هذه الحالة وهي كونه حالا او المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلو اسقط مطلقا لكان أولى اه ع ش (قوله وهنا) اى في السلم (قوله هذا) اى العقدي يعنى اقتران القدرة به و (قوله الحلول) اى وجود القدرة عنده (قوله إلى محل التسليم) خرج به ما عداه ولو دون مسافة القصر منه وكان الفرق بينه وبين ما باتى انه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء اه بصرى قول المتن (للبيع) اى ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذر وجوده بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفرقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك ايضا شيخ الاسلام ويرد عليه انه الالحال إلى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالا فراق بينه وبين السلم بما لا حاجة اليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة انه يكفي التسلم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لانا نقول اما أولا فالفرق لم يقع بحثية التسليم أصلا بل بوقته كما لا يخفى من العبارة فحاصل الفرق أن القدرة معتبرة عند العقد في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالبيع في الذمة يساوى السلم في تعلق كل بمافي الذمة فلا أثر لهذا الفرق وأما ثالثا فلا نسلم هذا الفرق لان المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغضبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم

اه معنى (قوله من زيادة كثيرا) أى بعد قوله ان اعتيد نقله اه عش (قوله بان الاعتيا داخل) قديم منع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا بالكثرة وان لم تلزمه اه سم وقره عش والسيد عمر المتن (ولا فلا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاق أو كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان بمحل قريب حيث لم يعتد بنقله للبيع ممر اه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لنحو هدية) أى ما لم يعتد المهدى اليه ببيعها ولا فتكون كالمنفق للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عما لو اسلم فى لحم الصيد الذى يعز وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتد وما لو اسلم إلى كافر فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر واسلم لندرة ملكه لهم اللهم إلا ان يقال لما اعتيد بنقله الهدى اليه كثير او هو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا لا يخبر اى الصحة اقرب لما ذكره قول المتن (فانقطع) وفى معنى انقطاعه لو غاب المسلم اليه وتعذر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم ويأتى عن المغنى مثله بزيادة قال عش قوله ممر وتعذر الوصول اى بان لم يكن له مال فى البلد او كان وشق الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض او كان وامتنع من البيع عليه امام مطلقا وامتنع الا برشوة وان قلت اه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا اه سم عبارة الكردى بخلاف ما لو كان يبيعه بثمن غال فيجب تحصيله اه وهذا على مختار الشارح الاق والاول على مختار النهاية والمغنى كما يأتى (قوله على مسافة القصر) يفهم انه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمل ما قبله اه سم اى اذا الظاهر أن الماراذ بمحله ما بعد تمام الاجل (قوله لمظله) اى مدافعة المسلم اليه المسلم اه كردى قول المتن (فى الاظهر) ويجرى الخلاف اذا قصر المسلم اليه فى الدفع حتى انقطع او حل الاجل بموت المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه وتاخر التسليم لغيبة احد العاقلين ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى وفى عش عن عميرة مثله (قوله وإن قال له المسلم اليه الخ) اى فلا يجبر على قبول راس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله لا بعضه المنقطع) أى قهرا أما اذا تراصيا على ذلك فيجوز أخذ ما تقدم فيما لباع عبيدين وظهر عيب احدهما اه عش (قوله بدله) اى بدل ما تلفه من المثل او القيمة قول المتن (حتى يوجد) اى ولو فى العام القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) اى الانقطاع اه عش (قوله فيهما) اى فى عدم الخيار وعدم الانفساخ اه معنى (قوله) اما اذا وجد عند من لا يبيعه قال فى الايعاب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين المرهلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل منه لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما امر بتخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافة اه سم (قوله فيلزمه تحصيله) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لو وجده يباع بثمن غال اى ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو

أجزاء فى السلم (قوله بان الاعتيا يفهمه) قديم منع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا بالكثرة وإن لم تلزمه (قول المصنف ولا فلا) اى وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاق أو كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان موجودا بمحل قريب حيث لم يعتد بنقله للبيع ممر (قول المصنف فانقطع) وفى معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعذر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه ممر (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمل ما قبله (قوله) اما اذا وجد عند من لا يبيعه الخ قال فى العباب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين المرهلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما امر بتخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلاف ذلك (قوله فيلزمه تحصيله) وبالاولى اذا باعه بثمن مثله فاقبل واعلم ان

من زيادة كثير او مردبان الاعتيا يفهمه (ولا) يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا ولم ينقل اصلا ونقل لنحو هدية (فلا) يصح السلم فيه اذ لا قدرة عليه (ولو اسلم فيما يعم) وجوده (فانقطع) كما هو بعضه لجائحة افسدته وإن وجد ببلد اخر لكن ان كان يفسد بالنقل ولا يوجد الا عند من لا يبيعه او كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم (فى محله) بكسر الحاء اى وقت حلوله وكذا بعده وإن كان التأخير لمظله (لم يفسخ فى الاظهر) كما اذا اقلس المشتري بالثمن وليس هذا كتلف المبيع قبل القبض لأن ذلك فى معين وهذا فيما فى الذمة (فى تخير المسلم) وأن قال له المسلم اليه خذ راس مالك (بين فسخه) فى كله لا بعضه المنقطع فقط وإن قبض ما عداه وتلفه فاذا فسخ لزمه بدله ورجع براس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به بخياره على التراخي فله الفسخ وان اجاز واسقط حقه منه (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله) ولا يفسخ بنفسه حينئذ (فى الاصح) فيهما لأن وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من لا يبيعه الا باكثر من ثمن مثله فيلزمه تحصيله بذلك

وفارق الغاصب بانه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البدل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من نماء ما قبضه بخلاف
عقد وضع الربح فلزم المسلم اليه تحصيله هذا الغرض الموضوع له العقد ولا لا تنفت (١٥) فائدة والنص

مراد الروضة بقوله وجب تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع باكثر من ثمن مثله لان الشارع جعل
الموجود باكثر من قيمته كالمعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وايضا فالغاصب لا يكف ذلك ايضا على
الاصح فنهناولى ولفرق بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدى اه قال ع ش قوله ولم يزد على ثمن مثله
ظاهر وان قلت الزيادة وينبغي خلافه فيما لو كان قدورا يتغابن به وقوله كافي الرقبة اى الواجبة في الكسفرة
وقوله ولفرق بعضهم مراده حج اه (قوله وفارق) اى المسلم اليه (قوله وقبض البدل) اى راس المال
(قوله التقدير) اى قول المتن ويشترط في النهاية لا قوله فان فرض فهو يسير (قوله فيه) اى في المسلم
فيه قول المتن (معلوم القدر) اى للعاقدين ولو اجمالا كمعرفة الاعمى الاوصاف بالسماع ولعدلين ولا بد من
معرفة الصفتين بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا
بمعرفة الصفتين تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) بضمين جمع بساط بكسر
الباء ككتب وكتاب اه بجر مى (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو السكيل والوزن والباء
بمعنى على (قوله كجوز وما جر مه الخ) وفى الربا جعلوا ما يعد السكيل فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقول فانظر
الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا بالتعبدا احتيط له فقدر ما لم يعد كيله في زمنه صلى الله عليه وسلم
بالتمر لكونه كان مكىلا في زمنه عليه الصلاة والسلام على ما مر بخلاف السلم اه ع ش (قوله وفارق الخ)
جواب سؤال عبارة المغنى فان قيل لم لا يتعين اه فى المسكيل السكيل وفى الموزن الوزن كافي باب الربا اجيب بان
المقصود هنا معرفة القدر ثم المماثلة بعادة عهده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنحو الماء) اى حيث علم مقدار
ما يغوص فيه من الظروف المشتبهة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا من نحو الماء الادهان
المائعة كالزيت اه ع ش (قوله اماما لا يعد) اى قوله فان فرض فى المغنى (قوله اماما لا يعد ضابط الخ) من
هذا يعلم صحة السلم فى النورة المتفتة كيلا ووزنا بانها يفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه اذا عد
السكيل ضابطا به بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا عن هذا الضابط الا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر
على ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها
كيلا ووزنا فتنبه له اه رشيدى (قوله كفتات) بضم الفاء كافي المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) اى فلا
يشترط ذكر الوزن فى العقد اه سم (قوله من وزنه حينئذ) اى حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد ان النهاية
بل لعل كلامه مفروض فى ارادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه اى فيما ذكر وهو
التقديس فهو قصر اضافى قصد به الاحتراز عن السكيل لا تعين الوزن اه عبارة المغنى واستثنى الجرجاني وغيره
التقدين ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن وينبغي ان يكون الحكم كذلك فى كل ما فيه خطر فى التفاوت بين
السكيل والوزن كما قاله ابن يونس اه (قوله ثوب) عبارة المغنى عقب قول المتن كذا الو فى ثوب مثلا صفته كذا
ووزنه كذا وذرعه كذا اه وهى احسن قول المتن (او صاع حنطة) اى مثلا مغنى وع ش (قوله قيل الخ) اقره
المغنى (قوله الصاع اسم للوزن) اى الموزن الذى هو خمسة ارطال وثلاث فشرط الوزن فيه تحصيل المعاصل
اه كردى (قوله كيلا) اى على ان كيلها كذا اه كردى (قوله كادل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع
قد حان بالمصرى (قوله ضبطا عاما) اى جاريا فى جميع الاقطار اى بخلاف ضبطه بالسكيل كالتدح المصرى
مثلا قول المتن (فى البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسر ها (والقثاء) بالمثلثة والمدنهاية ومعنى

الشيخين عبرا بانهم لو كانوا يبيعونه بشن غال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله وان زاد على ثمن مثله
واخذ به الزر كشى ولفرق بين السلم والغصب بما ذكره الشارح وقال الاسنوى المراد بالغلو هنا ارتفاع
الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما فى الفرق من التكلف (قوله عند العقد) اى فلا يشترط
ذكر الوزن فى العقد (قوله للوزن) اى فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الاصل الخ) بل يكفى فى

اسم للوزن فلو قال فى مائة صاع كيلا لا استقام اه ويرد بان الاصل فى الصاع السكيل كادل عليه كلامهم فى زكاة
لانه الذى يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن فى البطيخ والباذنجان والقثاء السفرجل والرمان) ونحوها من كل

قال ع ش قوله مر بكسر الباءى وبفتحها ايضا وقوله بالمثلثة الخ قال فى المصباح والقائم فعال وكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والعجور والفقوس الواحدة قثاء انتهى اه (قوله او لغير ذلك) عطف على قوله لكونها كبر الخ (قوله ولا عدل لكثرة) الى قوله ولا ينافيه فى النهاية (قوله لكل واحدة) اى ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحثة مع مر ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها فيها اذا اريد بالوزن التقريبي انتهى سموع ش (قوله لعزة وجوده) وقول السبكي لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة جازا اتفاقا ممنوع كما قال شيخنا الشهاب الرملى لانه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدى الى عزة الوجود نهائية ومعنى اى فلا يصح فيه السلم ما لم يرد الوزن التقريبي على ما مر ع ش (قوله فى نحو بطيخة الخ) اى كسفر جملة واحدة اه معنى (قوله لاحتياجه) اى السلم فى نحو بطيخة الخ (قوله فى الصورتين) هما ذكر العدد والوزن لسلك السلم فى الواحدة مع ذكر حجمها ووزنها فالطريق لصحته ان يقول فى قنطار مثلا من البطيخ تقريبا حجم كل واحدة كذا اه ع ش اى او فى بطيخة حجمها كذا ووزنها كذا تقريبا (قوله وكذا يقال فيما لو جمع الخ) اى فاذا قيد الوزن بالتقريبي او اطلقه وقلنا يحمل على التقريبي صح ولا فلا اه ع ش (قوله بخلاف نحو خشب الخ) اى فيصح السلم فيه اذا جمع بين ذرعه ووزنه وكذا بين عدده ووزنه نهائية ومعنى ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ايضا (قوله تحت ما زاد) اى على القدر المشروط (قوله اقاع الباذنجان) القمع بالفتح والكسر كعنب ما التزق باسفل التمرة ونحوهما اه قاموس (قوله رجع الزركشى) سبقه الى ذلك الاذرى اه سم (قوله لانه) اى عدم القطع (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على حج اقول بل يقتضى عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر فى ان العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش (قوله فسموع الخ) (فرع)

الرد ان المراد به هنا السكيل وقوله ضبطا عاما يتامل (قوله ولا عدم مع وزن لسلك واحدة) اى ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحثة مع مر ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها فيها اذا اريد بالوزن التقريبي (قوله لكل واحدة) قال فى شرح الروض اما لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقا قاله السبكي وغيره اه لكن قال شيخنا الشهاب الرملى ان ما قاله السبكي ممنوع لانه يشترط ذكر حجم كل فيؤدى الى عزة الوجود وقد مر (قوله التقريبي) وهذا احد محلى نص البويطى على الجواز كما حكاه فى شرح الروض والمحمل الثانى حملة على عدد يسير لا يتعذر تحصيله عليه وحمله غير على عدد كثير لتعذر ضبطه (قوله صحته فى الصورتين) هذا يفيد جواز السلم فى البطيخة او البيضة الواحدة اذا ذكر وزنها واريد التقريبي وقضية ذلك انها مثلية لصحة السلم بها وقد مر ما فيها فليراجع (قوله رجع الزركشى) سبقه الى ذلك الاذرى (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع (فرع) فى العباب وفيما اى ويبطل السلم فيما قصد منه ورقة ولبه كالفجل والخس بخلاف ما قصد له فقط كالجوز والسليم مقطوع الورق انتهى وفى القوت اطلقا جواز

فيه لكونها كبرجر مامن الجوز كبعض نحو الدجاج لان نحو الحمام او لغير ذلك كالقبل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكتفى فيها كيل ولا عدل لكثرة تفاوتها ولا عدم مع وزن لسلك واحدة لعزة وجوده ومن ثم امتنع فى نحو بطيخة او بيضة واحدة لاحتياجه الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعزة وجوده نعم ان اراد الوزن التقريبي اتجه صحته فى الصورتين لانتفاء عزة الوجود حينئذ وكذا يقال فيما لو جمع فى ثوب بين ذرعه ووزنه بخلاف نحو خشب لا مكان تحت ما زاد ولا ينافيه وجوب ذكر طوله وعرضه وتخففه لان الوزن فيه تقريبي (تنبيه) فى اشتراط قطع اقاع الباذنجان احتمالا لان له اوردى رجع الزركشى منهما المنع قال لانه العرف فى بيعه لا يكتفى بشهد الا اشتراط قول الام اذا اسلم فى قصب السكر لا يقبل اعلاه الذى لا حلاوة فيه ويقطع بجامع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور اى الورق اه وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر فى القصب اعلى منه فى الاقاع فسموع هنا لا يتم (ويصح) السلم (فى الجوز)

في القوت واظلقاجواز السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها الماوردى ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان
 كالخس والفجل يقصد به وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحندب فيجوز وزنا وقسم
 يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلمج وهو اللفظ فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه اه وكان المراد فلا يجوز
 إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورؤه ولو ال اختلاف
 فليتامل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد انه حمل كلام الماوردى على رؤوس الخس والفجل لا على
 بزرهما لكن سياق في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل
 ونحوه وزنا وظاهره ولو كان بورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في الورد والياسمين
 وسائر الازهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عندها اه ع ش وقوله يفيد انه حمل الخ محل تامل
 (قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو اسلم في النهاية الا قوله وهو واضح الى المتن وكذا في المغنى الا قوله
 وشرطه الى المتن وقوله او يعتاد الى المتن (قوله والحق بهم بعضهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله البن) هو
 القهوة اه كرى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجوز واللوز فانه لا يصح السلم في ابهما وحده
 لانه اذا نزع قشرته السفلى اسرع اليه الفساد المراد بلب البن ما هو الموجود غالباً من القاب الذي نزع
 قشره اه ع ش وفي اسراع الفساد بلب اللوز وقفة ظاهرة (قوله الا قبل انعقاده) اى فيصح السلم فيه
 وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتامل ذلك فيما عدا اللوز فانه قبل انعقاده قشره الا على لا ينتفع به
 ومن ثم اقتصر وا في الاستثناء بما له كان ويباع في قشره الا على قبل انعقاده على اللوز اه ع ش ويؤيد
 إشكاله اقتصار المغنى هنا على استثناء اللوز ايضا عبارته وإنما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الا سفل
 فقط نعم لو اسلم في اللوز الاخضر قبل انعقاده القشرة السفلى جاز لانه ما كول كله كالحبار قاله الا ذرعى وتقدم
 ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا ووزنا وإن اختلف نواه كبراً وصغراً اه وقوله ويجوز الخ في
 النهاية مثله قال ع ش قوله في نحو المشمش كالخوخ والتين وحمل جوازه بالكيل فيهما اذا لم يزدجرهما
 على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعى) اى حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يقل
 اختلاف قشوره اه ع ش (قوله في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لانه متتابع فيه
 كلام الاصحاب لا يختصر اه نهاية زاد المغنى وهذا هو المعتمد اه (قوله فهذا اولى) اذ باب الربا أضيق
 من السلم مغنى ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) اى فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك
 اى لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغنى قياساً على الجوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعمت للطوب
 (قوله ووزنه تقريب) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وتحنها
 بانه يؤدى الى عزة الوجود سم على حج اه ع ش (قوله في خرف الخ) اى ويصح السلم في خرف والمراد
 او اى الخرف وسيأتى له مر نقله عن الاشعري اه ع ش (قوله أو صنجة) فى المصباح قال الازهرى قال
 الفراء هى البسین لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالبسين وفى نسخة
 من التهذيب سنجة وصنجة والبسين اغرب وافصح فهما الغتان واما كون البسين افصح فلان الصاد والجم
 لا يجتمعان فى كلمة عربية اه ع ش وفى البجيرمى الصنجة شئ بوزنه مجهول القدر كان قال اسلمت اليك فى
 قدر هذا الحجر من التمر بان يوضع فى كفة الميزان ويقال به المسلم فيه فى الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغابرة

السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها الماوردى ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد
 به وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحندب فيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود
 كالجزر والسلمج وهو اللفظ فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه انتهى وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه
 ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورؤه ولو ال اختلاف فليتامل (قوله
 ووزنه تقريب) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وتحنها بانه يؤدى
 الى عزة الوجود (قوله بشرط ذكر الخ) قال فى الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة لانها تضرب باختياره

بذراع يده اى المجهول قدره لانه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافى الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعثك مل هذا السكوز من هذه

لا تتفاء الغرر حيثئذ كاسر
(ولا) بان اعتمد ذلك اى
عرف مقداره لمن يأتى (فلا)
يفسد السلم (فى الاصح)
ولغا ذلك الشرط لعدم
العرض فيه فيقوم غيره
مقامه فان شرط عدم إبداله
بطل العقد اما تعين نوع
نحو السكيل بالنص عليه
فهو شرط لان يغلب نوع
او يعتاد كيل مخصوص فى
حب مخصوص ببلد السلم
فيما يظهر فيحمل الاطلاق
عليه ولا بد من علم العاقدین
وعديلین معهما بذلك كما
يأتى فى اوصاف المسلم فيه
(ولو اسلم فى) قدر معين من
(ثمر قرية صغيرة لم يصح)
لا حتمال تلفه فلا يحصل
منه شيء (او عظمة صح فى
الاصح) لان ثمرها لا ينقطع
غالبا فالمدار على كثرة ثمرها
بحيث يؤمن انقطاعه عادة
وقلته بحيث لا يؤمن كذلك
لاعلى كبرها وصغرها اما
السلم فى كله فلا يصح قبل
هذا انما يناسب شرط
القدرة لا شرط معرفة القدر
ويرد بان هذا ذكر كالتمة
والرديف اما بين الشرطين
من التناسب (و) الشرط
السابع (معرفة الاوصاف
المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدین
مع عدلين كما يأتى فى فخرج
قولها مثل هذا) بخلاف
ما لو اسلم اليه فى ثوب مثلا

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) أى أو يكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومغنى (قوله صح بعثك الخ) فلو تلف قبل القبض تخير المشتري فان اجاز صدق البائع فى قدر ما يحويه السكوز لانه الغارم وقضية قوله من هذه انه لو قال له من البر الفلانى المعلوم له لم يصح ولعله غير مراد وانه جرى على الغالب وان المدار على كون البر معين كما دل عليه قوله لانه قد يتلف قبل قبض مافى الذمة اه ع (قوله كاسر) اى فى البيع عند ذكر الصبرة اه كرى (قوله اما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ولو اختلفت المكيال والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الاطلاق اه قال ع ش قوله اشترط بيان نوع الخ قضيته انه لا يكفي ارادتهما الواحد منهما وهو قياس ما لو نويان قدما من نقود لا غالب فيها اه حج فيما تقدم فى التحالف بعد قول المصنف او قدره او قدر المبيع تحالفا اه (بذلك) اى بقدر ما يسعه المكيال اى الغالب او المعتاد اه ع ش ومثل المكيال الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) الى قوله واعترضه فى المغنى الا قوله قيل وقوله وبود الى المتن وقوله للعاقدین الى فخرج والى قول المتن والاصح فى النهاية الا قوله ويعلم الى المتن (قوله من ثمر قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلها اه مغنى قول المتن (لم يصح) وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال هو كذلك نهاية ومغنى (قوله انقطاعه) اى القدر فيه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول المتن (او عظمة صح) وهل يتعين ذلك الثمر او يكفي الاتيان بمثله احتمالا لان للامام والمفهوم من كلامهم الاول اى التعين اه مغنى زاد النهاية وعليه لو اتى بالاجود من غير تلك القرية اجبر اى المسلم على قبوله فيما يظهر اه قال ع ش قوله فيما يظهر قضيته أنه لا يجبر على قبول المثل وإن كان مساويا لثمر القرية المعينة من كل وجه قال فى شرح العباب عل عدم اجباره على قبول المثل ان تعلق بخصوص ثمر القرض للمسلم كنضجه او نحوه والا جبر على القبول لان امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقد يقال لم يظهر حينئذ فرق بين المثل والاجود ولا معنى ما افاده كلامه من تعين ثمر القرية لا لان يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به دون غيره وذلك لا ينافى الاجبار على قبول غيره حيث لا غرض بتعلق بثمر القرية اه (قوله اما السلم فى كله) اى من غير اعتبار كيل او وزن كان يقول أسلمت اليك فى جميع ثمر هذه القرية لانه يصير مسلما فى معين اه ع ش ويظهر ان المراد لا يصح السلم فى ثمر نحو قرية كله مطلقا لتعذر معرفة قدره ولانه لا يؤمن انقطاع بعضه بنحو جائحة (قوله قيل الخ) عزاء المغنى الى الزركشى واقره (قوله هذه) اى مسئلة المتن المذكورة بقوله ولو اسلم فى ثمر قرية الخ اه ع ش (قوله انما تناسب شرط القدرة) اى على التسليم لانه يوجب عسرا اه مغنى (قوله شرط القدرة) ويمكن ان يوجه بان ذكرها هنا لمناسبة مسئلة تعيين المكيال المذكورة بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتامل اه سم (قوله معرفة القدر) اى الذى الكلام فيه اه سم (قوله ويرد) يتامل اه سم (قوله بين الشرطين) اى شرط القدرة على التسليم وشرط معرفة القدر اه ع ش (قوله قولها) اى المتعاقدين عبارة النهاية ولو اسلم اليه فى ثوب كهذا او صاعر كهذا لم يصح اه قال ع ش قوله لم يصح اى لجواز تلف المشار اليه فلا تعلم صفة المعقود

اه (قوله واما تعين نحو السكيل) عبارة شرح الروض ولو اختلفت المكيال والموازين والذرعان فلا بد من تعيين نوع منها الا ان يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه كفى اوصاف المسلم فيه اه (قول المصنف او عظمة صح فى الاصح) قال فى العباب وهل يتعين او يكفي مثله فيه تردد اه قال فى شرحه اى احتمالا لان للامام وظاهر كلامهم الاول نعم ينبغي أن يحل ان كان له فى الامتناع من المثل غرض ولا أجبر على قبول المثل لان الامتناع منه حيثئذ عناد اه وقوله مثله خرج الاجود فيجب قبوله اخذا بما يأتى (قوله قيل هذا انما يناسب شرط القدرة الخ) يمكن ان يوجه بان ذكره لمناسبة مسئلة تعيين المكيال المذكور بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتامل (قوله معرفة القدر) الذى الكلام فيه وقوله ويرد يتامل

والفرق ان الاول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينضبط بها المسلم (١٩) فيه و) يختلف

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أى بين قولهما مثل هذا وقولهما بتلك الصفة (قوله وهي) أى الإشارة إلى العين (قوله إذ لا يخرج عن الجمل به) أى المسلم فيه (الابذلك) أى بذكر الاوصاف التي يختلف بها الغرض اه عش (قوله بخلاف ما يتسامح الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسياق محترز القيد الاول الذي في الشرح (قوله كالكحل والسمن) ومع ذلك لو شرط وجب العمل به اه عش (قوله وما الاصل الخ) أى وبخلاف ما الخ وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعترضه) أى قوله وما الاصل عدمه اه رشیدی (قوله صارت بمنزلة ما الاصل وجوده) أى وما الاصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من الثبوتية والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فاذا شرط البكارة لا يجب قبول الثيب وان شرط الثبوتية وجب قبول الثيب إذا احضرها وقياس ما سمن وجوب قبول الاجودانه لو احضره البكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قد يتعلق غرضه بالثيب لضعف التله لان المذار على ما هو الاجود عرفا ه عش وينبغي كما مر عن السيد عمر استثناءه لو صرح بغرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول البكر (قوله ويصح) الى قوله وبه يعلم في المعنى (قوله ويصح شرط كونه زانيا او سارقا الخ) أى فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لانه خير مما شرطه اه عش (قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه ووقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق ان هذه مع خطر ما الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقته من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارة و فرقا بانها صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشي بل هذا الفرق صحيح إذ حاصله ان الغناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو محظور وما أدى الى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرقه ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير تعلم فهو كالسلم في العبد المعيب لانها اوصاف نقص ترجع الى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويفرق بوجه آخر وهو ان الغناء ونحوه لا يدفيه مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكاسب فلم يصح كالأول في عيشه شاعر بخلاف الزنا ونحوه انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغناء محظور أى بالة الملاهي المحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردي بالجواز فيما إذا كان الغناء مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشیدی وفي المغني مثل ما نقله عن شرح الروض (قوله مع خطرهما) هل يقر بالحاء المعجمة والطاء المهملة او بالعكس اه سيد عمر اقول ما مر عن الرشیدی صريح في الثاني (قوله حينئذ) أى حين العقد (قوله فلا يكفي الخ) عبارة النهاية فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كننا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له بنات وقال لا خرز وجنتك بنى ونويا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال عش قوله صح على ما قاله الاسنوى هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الاسنوى عميرة ولم يتبعه سم اه اقول وايضا جزم المغني بالصحة وقال الاسنوى (قوله ان هذا) أى قوله على وجه لا يؤدى الخ (قوله بمعناه الخ) أى الشرط المذكور (قوله السابق) أى في اول الفصل قول الماتن (فلا يصح فيما لا ينضبط) محترز القيد الاول الذي في الشرح عبارة الرشیدی تفريع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ ما لا ينضبط مقصوده لا تعرف اوصافه اه (قوله الذي لا ينضبط) عبارة النهاية والمغني التي لا تنضبط اه (قوله مع عدم منعه الخ) هل يشكل بقوله الا في لكنه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشیدی قضيته

(قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه ووقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قوله المصنف) وذكرها في العقد نعم توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كننا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له بنات وقال لا خرز وجنتك بنى ونويا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الا في لكنه يمنع العلم بالمقصود (فرع) عدي في شرح الروض من المختلط الذي

و فرقا بينه وبين خل نحو التمر بان ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا إذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قليل ير

فانه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء وان لم يقصد لكنه يمنع العلم بالمقصود كما يصح به قولهم لا يصح بيعه للجمل بالمقصود منه وهو اللبن (ومعجون) مركب من جزأين أو أكثر (وغالية) وهي مركبة من دهن معروف مع مسك وعنبر أو عود وكافور (وخف) ونعل مركبين من بطانة وظهارة وخشولان العبارة لا تنفي بذكر انعطافاتها وأقدارها ومن ثم صح كما قاله السبكي ومن تبعه في خف أو نعل مفردان كان جديدا من غير جلد كشوب مخيط جديد لا ملبوس (وترياق) بفوقية أو دال أو طامه مملئة ويجوز كسر أوله وضمه (مخلوط) بخلاف النبات أو الحجر (والاصح صحته في المختلط) بالصناعة (المنضبط) عند أهل تلك الصناعة المقصود الأركان كما باصله (كعنابي) من قطن وحرير (وخز) من ابريسم ووبرا و صوف بشرط علم العاقدين بوزن كل من اجزائه على المعتمد وعليه يظهر الاكتفاء بالظن (و) في المختلط خلقة أو بغير مقصود لكنه من مصلحته فن الثاني نحو (جبن واقط) وما فيهما من الملح والانفحة

أى قول حج مع عدم الخ أن الخاط بغير المقصود اذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتى خلافه على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة الاذرى في قوته فرغ لا يجوز السلم فيما خاطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضا كان أو غيره انتهى وما ذكره هو قضية الفرق الآتى اذ الضمير في كلامه يرجع الى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه (قوله) وانما سبب الخ هذا التوجيه يقتضى بطلانه في مطلق الخيض وتصوير الشارح المذكور بالمختلط بالماء وقوله وفرقوا الخ يقتضى البطلان في المختلط بالماء فقط فليحذر اه سيد عمر عبارة المغنى والنهاية في شرح واخل تمر اوزيب ولا يصح في حامض اللبن لان حموضته عيب الا في خيض لا ماء فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالحموضة لانها مقصودة واللبن المطابق يحمل على الخلو وان جف اه (قوله بان ذاك) أى الخل (قوله عنه) أى الماء (قوله) ومثله المصل هل هو في مطلقه أو المختلط منه بالماء بنفى ان يأتي فيه ما يتحرر في الخيض اخذ من التشبيه اه سيد عمر عبارة الكردى أى مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن بالدقيق اه (قوله قيل يرد الخ) أى على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أى ولو بالدرهم اه ع ش (قوله من دهن الخ) أى دهن بان اه ع ش (قوله اعود الخ) عطف على مسك وعنبر (قوله بالصناعة) الى قوله لكن قيل في النهاية الا قوله وعليه الى المتن (قوله من قطن وحرير) أى وهو مركب من قطن الخ نهاية ومغنى (قوله مفرد) مقابل المركب أى متخذ من شىء واحد من غير جلد اما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه لمنع سلم الجلد اه كردى (قوله من غير جلد) أمامته فلا يصح لاختلاف اجزائه رقة وضدها اه ع ش وفي سم ما يوافقه قول المتن (وترياق) قال القاضى أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات اولين لانان ونص عليه في الام قال الاذرى فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى (قوله) ويجوز الخ) أى في اللغات الثلاث كسر اوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف في دقائقه ويقال ايضا ذراق وطراق اه مغنى أى بكسر اوله والتشديد ع ش (بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتا أو حجرا اجاز السلم اسم وعبارة النهاية والمغنى واعتز بالمخلوط عما هو نبات واحد أو حجر فيجوز السلم فيه ولا يصح السلم في حنطة مختلطة بشعير ولا فى أدهان مطيبة بطيب نحو بنفسج وبان وورد بان خلطها بشىء من ذلك اما اذا روج سمسمها بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال ع ش قوله مختلطة بشعير أى وان قل حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرشم احضر له مختلطا بشعير وجب قبولها ان قل الشعير بحيث لا يظهر به تفاوت بين السكيلين وبقي ما لشرط عليه خلوه من الشعير وان قل كواحدة هل يصح السلم ام يبطل لانه يؤدى الى غرة الوجود قديما على لحم الصيد بموضع العزة فيه نظروا الاقرب الثانى للعللة المذكورة لان يقال ان هذا لا يعز وجوده وان كان مختلطاً فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً اذا كان قد رايسير بالفعل الصحة هى الاقرب اه ع ش وهى أى الصحة الظاهر (قوله نعل) الى قوله لكن قيل في المغنى الا قوله عليه الى المتن (قوله علم العاقدين) أى وعدلين فيما يظهر اه ع ش (قوله بالظن) أى للعاقدين اه ع ش (قوله فن الثاني) أى المختلط بغير مقصود الخ (قوله نحو جبن) والسملك المالح كالجبن نهاية ومغنى واسنى قول المتن (واقط) (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم في القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه فمل يصح في المختلطة بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة مر اه سم على حج ويحمل على المعتاد فيه من كل من النظرون والدقيق اه ع ش (قوله والانفحة)

لا يصح السلم فيه الحنطة المختلطة بالشعير والسفينة انتهى (قوله من غير جلد) بخلافه من جلد قال في شرح الروض قال السبكي فان كان من جلد ومنعنا السلم فيه وهو الاصح امتنع مر (قوله بخلاف النبات أو الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتا أو حجرا اجاز السلم فيه (قول المصنف واقط) قال في الروض وسمك ملح لا الادهان المطيبة فان تروح سمسمها بالطيب لم يضر انتهى (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم في القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى قبل يصح في المختلطة بدقيق الارز فيه

ن مصالحها لكن قيل يختلف الغرض بقلتهما وكثرتهما وعليه يجب بان هذا تفاوت سهل غير هار دقاهم ينظروا اليه قبل لا بد من وهى

تقييد الجنب بالجديد لمنعه في القديم والعتيق كما نص عليه في الام وعلله بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم غ
متقدمون اه وفيه نظر فسياتي صحته في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا لا (٢١) ان يفرق

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهمة على المشهور كرش الخروف والجدى مالم يأكل
غير اللبن فاذا اكل فكرش وجمعها نافع ويجوز في الجنب السكون والضم مع تخفيف النون وتشديدها
والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان الباء وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه)
اي السلم اي لسكونه ممنوعا (قوله في القديم او العتيق) او هنا وفيما ياتي لمجرد التخيير في التعبير
(قوله كما نص عليه) اي على منع السلم في الجنب القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغنى
فقال ويصح السلم في الزيت والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى
او علف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد او عتيق ويذكر طر او الزبد ووضدها ويصح السلم في
اللبن كالأوز وناويزن برغوته ولا يكال بها لانها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجنب وبلده ورطوبته
ويبدسه الذي لا تغير فيه اماما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجنب القديم
والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المسكيل يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ
اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من انه يصح السلم في الزيت كالأوز نا يحمل على زبد لا يتجافى في
المسكيل قال ع ش قوله كالزبد واللبن في المصباح اللبام موز وزان عنب اول اللبن عند الولادة قال أبو زيد
واكثر ما يكون ثلاث جلبات واقله حلبة في التناج اه (قوله من حمل النص الخ) جرى عليه النهاية
والمغنى كما س (قوله ومن الاول) الى قوله وان ارد في النهاية والمغنى (قوله ومن الاول) اي المختلط خلقة
(قوله ايضا) اي كالجنب والافط (قوله بل على المختلط كما تقرر) قد يقال الذي تقرر انه معطوف على وصف
المختلط فالمختلط مسلط عليه كما قدره في كلامه على ان عطفه على المختلط يفيد انه غير مختلط وظاهره ان ليس
كذلك اه رشيدى وقد يقال المراد على المختلط المعمود أى المقيد بكونه بالصنعة ومقصود الاركان فلا
إشكال (قوله لا اختلاف) ولان ملحه يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشئوني الحاق النيدة بالخبز نهاية ومعنى
(قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شئ (قوله اذ لا وثوق بتسلية) نعم لو كان السلم حالا وكان المسلم
فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع يندر فيه صح كافي الاستقصاء اه معنى اذ النهاية وفيه نظر لا يخفى اه
قال ع ش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سم على صح بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم
الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وفي الايعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانضه وكلام الباقرين يدل
على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلفه قبل ادائه فيعود التنازع
المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لا
اقوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) اي لعدم الوثوق بتسلية اه قول المتن (كاللؤلؤ والكبار) اطلاقهم
لنحو اليواقيت وتقييدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضى الفرق بينهما وهو باطل محل تأمل لان فيه اي نحو اليواقيت
صغار اطلب للدواء فقط فينبغي أن يصح اه سيد عمر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواء هما فهو ما
وفرق بينهما بانه اذا فرط في الكبر قيل كبار مشددا واذالم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال
بالتشديد والتخفيف كما في المختار فيهما اه ع ش قول المتن (واليواقيت) وغيرهما من الجواهر النفيسة
نهاية ومعنى (قوله وضبطه) اي الصغير وقوله بسدس دينار وقد ذلك اثناعشر شعيرة اه ع ش (قوله
بسدس دينار) اي تقريبا كما قاله فانه يصح فيه كما مر ولا يصح في العتيق لشدة اختلافه كما قال الماوردى بخلاف

نظر ويحتمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما ندر وجوده) قال في عب نعم لو اسلم حالا في موجود عند
المسلم اليه بمحل يندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقرين يدل على ضعفه وان العبرة بما من
شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم
عزة الوجود اه وبما يشكل عليه انه لو عين مكيا لا غير معتاد فسد قياش ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلم

(واليواقيت) اذ لا بد فيها من ذكر الشكل والحجم والصفا مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير ال
أي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم اما الان فهد

البورقانه لا يختلف ومعاره الوزن اه معنى (قوله فلا يصح السلم فيه) أى فى الصغير المضبوط بما مر خلافا للمعنى كما مر انفا (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطالب للزينة اه سم (قوله صفاتها) أى الجارية (قوله كزنجية) بفتح الزاى وكسرها انتهى مختاروهى مثال لما قلت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يختلف فالصفات المعبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه ع ش قول المتن (واختها الخ) راجع لما زاده الشارح بقوله وبهيمة الخ ايضا قول المتن (واختها) أى ولو كان ذلك فى محل بكثير وجودهما فيه اخذ من قوله مر لندرة اجتماعهما الخ عبارة شيخنا الشوبرى على المنهج قال فى الايعاب بعد كلام قررته واعلم انه لا فرق فى ذلك ايضا بين ليدكثر فيه الجوارى وأولادهم بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه جملا للنص بالمنع على بلد لا يكثرفيه ذلك انتهى اه ع ش (قوله مثلا) أى وعنتها او خالتها واشاق وسخناها بانهية ومعنى (قوله لا العقيق) أى فلا يصح السلم فيه اه ع ش (قوله لا اختلاف احجاره) أى العقيق (فرع) (قوله غير الحامل) اسقطه النهاية وقال ع ش قوله فى الحيوان أى كلا او بهضا قال حج غير الحامل اه وامله لعزته الوجود بالصفة التى بذكرها كما سرفى تعليل المنع فى جارية وبنتها وانه بالنصيص على الحل صيره مقسودا فاشبهه ما لو باعها وحملها وهو باطل اه عبارة المغنى لا فى الحيوان الحامل من امه او غيرها لانه لا يمكن وصف ما فى البطن اه (قوله لثبوته) إلى قوله ويظهر فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله على ما فى كثير من النسخ الخ ايضا (قوله نص الخ) عبارة النهاية والمغنى فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او قيس على القرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اه ع ش (قوله امر عمر و الخ) كذا فى المغنى وعبرة النهاية امر عبد الله بن عمر والنخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح حج فيحتمل انه سقط من القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ ابى داود عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحجز جيشا فنذرت الابل فامرته ان ياخذ من قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين أى من ابل الصدقة انتهى اه فالبعير رأس المال والبعير أن مسلم فيه أى ياخذ من ابل الصدقة بعير او يزد بعيرين مما سيغنمه (قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سلمه على معتمده اذا عقد بلفظ السلم اما لو عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم وبمكن الجواب بان المراد انه سلم اما حقيقة او حكما ويشعر به قوله لا فرض الخ فانه جعل علة كونه لا فرضا ما فيه من الاجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اه (قوله او خطائى) بتخفيف الطاء نسبة الى اخطاء بلدة بالعجم وهو الرومى صنفان من التركي اه بحجى مى وقال السيد عمر قوله كرومى او خطائى كانه باعتبار العرف فى نحو مصر لشمول التركي للرومى والا فى اصل الروضة جعل الرومى صنفامقابلا للتركى ومثل الاذرعى لقسمى التركي بالخطائى والمغلى اه (قوله أى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شر المنهج ان الضمير فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضامير اه سم قول المتن (ويصف بياضة) قال فى العباب وفى جواز ابيض مشرب بحمرة او صفرة وجهان اه اقول ويذهبنى ان يكون الارجح الجواز يكتفى ما ينطلق عليه الاسم منه بل ما ذكر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضة بسمرة لان المراد منها الحمرة اه ع ش (قوله او الصنف) عطف على النوع (قوله كالزنج) مثال للمصنف قال البجيرمى بفتح الزاى وحكى كسرها ع ش وفى المضباح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجى مثل روم ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن (وذكرته وانوته) أى احدهما فلا يصح فى الخنى نهاية ومعنى قال ع ش أى وإن اتضح بالذكورة اذرة وجوده وعليه فلا سلم اليه فى ذكر فجاءه بخنى اتضح بالذكورة او عكسه فجاءه باننى اتضح انوثتهم لم يجب قبوله لان اجتماع الاثنين يقلل الرغبة فيه ويورث فى جارية واختها أو ولدها إذا كان عند المسلم اليه بالصفات هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء (قوله لعزته) أى بالصفات التى تطالب للزينة (قول المصنف وجارية واختها) قال فى الروض وكذا حامل وشاة ضرع (قوله أى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج ان الضمير

فلا يصح السلم لعزته (وجارية) وبهيمة كاوزة او دجاجة على الاوجه وان قلت صفاتها كالزنجية (واختها او ولدها) مثلا لندرة اجتماعهما مع الصفات المشتركة وانما صح شرط نحو السكتا بة مع ندرة اجتماعها مع تلك الصفات لسهولة تحصيلها بالتعلم ويصح فى البورق لا العقيق لا اختلاف احجاره (فرع يصح) السلم (فى الحيوان) غير الحامل لثبوته فى الذمة قرضا نصا فى الابل وقياسا فى غيرها وتصحيح الحاكم النهى عن السلف فى الحيوان مردود بانه لم يثبت وروى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم امر عمر و بن العاصى رضى الله عنه ان ياخذ بعيرا بعيرين إلى اجل وهذا سلم لا قرض لانه لا يقبل تاجيلا ولا زبادة (ويشترط فى الرقيق ذكر نوعه كتركى) او حبشى وصفته المختلف كرومى او خطائى (و ذكر) لونه أى النوع ان اختلاف (كايض) واسود (ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء او كدرة اما إذا لم يختلف لون النوع او الصنف كالزنج فلا يجب ذكره (و ذكر) ذكرته وانوته

وثيابه وبكارتها والواو في هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد ينما يأتي بمعنى أو (٢٣) (وسنة) ك

نقصا في خلقته اه (قوله وثيابه وبكارتها) ظاهره سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى وينبغي تقييده بالأنثى وعبارة متن الروض وشرحه ويجب في الامة ذكر الثيابة والبكارة أي اجمعهما اه عش (قوله ونحوه) بالجر عطف على هذا (قوله ان تقدم) أي الاحتلام بالفعل (قوله وإلا) أي وإن لم يتقدم الاحتلام على الخمسة عشر و (قوله فهي) أي الخمسة عشر أي فيحمل إطلاق محتم عليها وفي المعنى وشرح الروض مانضه قال الأذري والظاهر ان المراد به أول عام الاحتلام أو وقته وإلا فإن عشرين سنة محتم اه وعبارة النهاية أو محتم أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وإن لم يرضيا) غاية (قوله فلا يقبل الخ) صريح في صحة إطلاق محتم في العقد وإن التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح م كالاذري وإلا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح م كالاذري ان النص في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح م كالاذري انه يصح إطلاق محتم وأنه لا يجب إلا قبول ابن تسع فقط أو من هو في أول عام احتلامه بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز ان الشارح م كالاذري أراد بقوله أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الاثنين اه رشیدی (قوله ما زاد الخ) الأولى هنا في قوله ما نقص الخ التعبير بمن (قوله ولم يحتمل) جملة حالية عما نقص (قوله أو بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المحتم حينئذ حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام فليراجع اه سم (قوله فلم يعدل لغيرها) أي غير الخمسة عشر مما زاد عليها أو نقص عنها ولم يحتمل بالفعل (قوله وفي ذنبك) أي الضرب والاحتجاب (قوله أي قامته) إلى قوله و يقبل في النهاية والمعنى (قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة المعنى لا في النوع والذكورة والأثوثة فلا يقال فيها على التقريب اه (قوله تحديد) أي بلا زيادة ولا نقص (قوله العدل) عبارة النهاية ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن إن كان بالغوا وإلا فقول سيده البالغ العاقل المسلم ان علمه وإلا فقول النخاسين أي الدالين بظنونهم اه وكذا في المعنى إلا قوله البالغ العاقل المسلم قال عش وقضية قول حج العدل أي العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم انه يقبل ونظر فيه الشيخ ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يعرف ذلك إلا منه قبل يعني بخلاف إخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدا لا انتبى بالمعنى وهو ظاهر اه عبارة الأيعاب في شرح ويصدق الرقيق في احتلامه نصفاه وإن كان غير مسلم كإقتضاه إطلاقهم لانه لا يعرف إلا منه اه وأشار البجيرمي إلى الجمع بقوله أي العدل ذنبه اه وهو حسن (قوله وإلا فقول سيده) ظاهره ان السيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ وفله غير مراد وحينئذ يمكن تقرير الشارح م بما حاصله ان يعتمد قول الرقيق إن كان بالغوا وأخبروا لا يوجد ذلك بان كان غير بالغ أو بالغوا ولم يخبر قول السيد ولكن يقتضى انه إذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولدعنده وادعى انه ارض ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال كذا ولم يرد ثم رأت في شرح العباب للحج ما يصرح بالاول أي تقديم خبر العبد عند التعارض اه عش قول الماتز (ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه عش (قوله يعملون العين) أي كالكحل من غيرا كتحال نهاية ومعنى قول المتن (ونحوهما) أي ولكن يسن ذكره خروجا من الخلاف وقياسا على ذكر مفاجج الاسنان ومما معد الآتي بالاولى اه عش (قوله وتكلم الخ) أي ونقل الاراداف نهاية ومعنى (قوله ورقة خضر) وهو وسط الاسنان اه كردی (قوله وملاحظة) هي تناسب الاسنان وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه عش (قوله

في لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمان (قوله والمراد احتلامه) الذي شرح الروض قال الأذري والظاهر ان المراد به أول عام الاحتلام أو وقته وإلا فإن عشرين سنة محتم انتهى (قوله أو بلوغ خمسة عشر

ويظهر الا كفتاء بعدل منهم لأن المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتحيتين وذو ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه وهو استدراجه ورقة خضر وملا

لا يجب التعرض هنا لكونه
خلأ أو خصيا وعليه فلا
يلزمه قبول الخصي لأن
الخصاء عيب كما مر وبه
يفرق بين هذا وما يأتي في
اشتراط ذكره في اللحم
لأنه ليس عيبا ثم مع اختلاف
الغرض به (والأنوث والسن
واللون) إلا الألبق إذ
لا يجوز السلم فيه لعدم
انضباطه (والنوع) والصفة
ان اختلف كبخاق أو
تركي في الخيل وكعصرى
أو روى في البقية ويجوز
من نعم أو ماشية نحو طلى
مما العادة كثرتهم ولا
يجب هنا ذكر القد وقيل
يجب وانصره الأذرعى
وغيره ولا وصف اللون
لأنه يسن في نحو خيل
ذكر غرة ونحو جيل (وفي
الطير) والسماك والجمها
(النوع والصغر وكبر الجنة)
أى أحدهما ولون طير لم
يرد للأكل وكذا سنه
ان عرف وذكرته
وأنوته إن أمكن التمييز
وتعلق به غرض وكون
السماك نهريا أو بحريا
طريا أو مالحا (وفي
اللحم) من غير صيد
طير ولو قديدا ملحسا
(لحم بقر) عراب أو
جواميس

بأهملها) أى الرقيق إذا المقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه ع ش (قوله لا يجب التعرض هنا) أى
في السلم في الحيوان رقيقا وغيره اخذا من قوله لان الخصي الح اه سم (قوله كما مر) أى في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أى ذكر كونه خلأ أو خصيا (قوله في اللحم) أى في السلم فيه (قوله إلا الألبق) وفاقا للمغنى وقال النهاية
قال الأذرعى والاشبه الصحة ببلد يكسر وجودها فيه ويكفى ما يصدق عليه اسم ابلق كسائر الصفات اه ويمكن
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه ع ش قوله اسم ابلق في
المختار ابلق سواد وبياض وكذا البقرة بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي ان يلحق بالابلق ما فيه حمرة
وبياض بل يحتمل ان المراد بالابلق في كلامهم ما اشتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وبياض وقوله
والاشبه الصحة معتمد في سم قوله إلا الألبق قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو الذى بين البياض
والسواد اه ع ش (قوله كبخاق الخ) مثال للنوع وفي النهاية والمغنى عطا على ذلك او من نتاج بنى فلان وبلد
بنى فلان وفي بيان الصنف المختلف ارحبية او مهربية اه (قوله وكمرى الخ) او من خيل بنى فلان لطائفة كثيرة
نهاية ومغنى (قوله في البقية) أى في البغال والحمير والبقرة والغنم قال المغنى وكذا الغنم فيقول تركى او كرى اه
(قوله ويجوز الخ) أى ويجوز ان يقال بدل النوع من نعم الخ اه كرى (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ مما
مر في تمر القرية ان المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح ولا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا وثم
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصرى وفي سم عن شرح الروض ما يوافقه (قوله مما العادة كثرتهم) أى لثلاث
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أى في الماشية (ذكر القد) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية حيث
قال بعد ذكر كلام الأذرعى ما غيره مانصه فعلى هذا يشترط اى ذكر القد في سائر الحيوانات وهو المعتمد اه
(قوله في نحو خيل) عبارة المغنى في غير الابل اه (قوله اى أحدهما) أى الصغر والكبر إلى المتن عن النهاية
والمغنى (قوله سنه) أى الطير مطلقا (قوله ان عرف) ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق اه مغنى زاد سم عن شرح
الروض والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجنة كفى الغنم اه (قوله نهريا) أى من البحر الحلو
و (قوله او بحريا) أى من البحر المالح اه ع ش (قوله طريا او مالحا) قال البجيرى ليسا متقابلين بل الطرى
يقابله القديد والمالح يقابله غير المالح اه وفي النهاية والمغنى ولا يصح السلم في النحل وان جوزنا بيعه كما يحتمل
الأذرعى لانه لا يمكن حصره بعد ولا كيل ولا وزن اه قال ع ش واما النحل بالخاء فالظاهر صحة السلم فيه
لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول اسلمت اليك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر ومن
الصفة ان يذكر مدة ثباتها من سنة مثلاً اه قول المتن (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم اليه في كونه مذكى
او غيره صدق المسلم عملا بالاصل ما لم يقل المسلم اليه انا ذكته فيصدق وسيأتى في كلام الشارح م في الفصل
الآتى ع ش (من غير صيد) إلى قول المتن وفي الثياب في النهاية إلا قوله والفرق إلى ويجب (قوله من غير صيد)

صريح في اطلاق المختل حينئذ حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بالا احتلام
فليراجع (قوله انه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر اتفاق هذا بالماشية لكن ينبغي جريانه في الرقيق
ايضا اخذا من قوله لان الخصاء عيب (قوله إلا الألبق) قال في شرح الروض بخلاف الأعفر وهو بين
البياض والسواد اه (قوله كبخاق أو عراب) أو من نتاج بنى فلان لم يعز وجوده أو بلد بنى فلان
كذلك وفي بيان الصنف المختلف ارحبية او مجيدية لاختلاف الغرض بذلك اما إذا عز وجوده كان نسب إلى
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كتنظيره فيما مر في ثمرستان اه ثم قال عن الروضة وما لا يبين نوعه
بالإضافة إلى قوم يبين بالإضافة إلى بلد وغيره اه (قوله وكذا سنه ان عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجنة كفى الغنم وما قالوه من
ان ذكرها إنما اعتبر لان السن الذى يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف اه (قوله من غير صيد) قال
في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيد اه وذكر في الروض وشرحه
اولا مانصه ويذكر موضع اللحم في كبر من الطير او السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الآتى اه

قال في الروض وشرحه ولا مدخل للخصام والعلف ونحوهما في لحم الصيد اهـ وذكري في الروض وشرحه ولا مانصه ويذكر موضع اللحم في كثير من الطير او السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الا في انتهى اهـ سم قول المتن (او ضان) وينبغي اشتراط ذكر اللون اذا اختلف فيه الغرض كان يقول من خروف ايض او اسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اهـ ع ش باختصار (قوله لا اعجف) صفة هزيل اي هزيل غير اعجف اهـ كردي (قوله لان العجف الخ) يقال عجفت الشاة من الباب الرابع والخامس اذا ذهب سمها وضعفت اهـ قامول ش قول المتن (معطوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا هنا ايضا كما صرح به بعضهم اهـ قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ولون السمن والازبد ويذكر في السمن انه جديد او عتيق انتهى اهـ سم يحذف وقوله يشترط الخ في النهاية والمغنى مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والاقرب الاكتفاء بالجذعة اذا جذعت قبل تمام السنة وفي وقت جرت العادة باجذاع مثلما فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة قرينة على ارادة مسمى الجذعة وان اجذعت قبل تمام السنة فيجزى قبل ما وكذا بعدهما لم تنقل الى حد لا يطاق عليها جذعة عرفا مر اهـ ع ش واقول يؤيده ما مر في المحتلم (قوله سمين) ضد هزيل اخره ليتصل اضداد ما في المتن بعضها ببعض (قوله وذلك لاختلاف الغرض بذلك) وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراعية وان كانت في غاية السمن وهو كذلك وان قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها نهاية ومعنى (قوله من علف يؤثر الخ) عبارة بالمغنى ولا يمكن في المعلوفة العلف مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى ما بلغ يؤثر في اللحم كما قاله الامام وافراده (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبذل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى سم (قوله بلد) اي غرض اهل بلد بان لا يتفاوت لحمهما عند مر اهـ ع ش عبارة السيد عمر قوله بلداى ماشية بلد فيمكن ان يقول من ماشية بلد كذا وينبغي ان يلحق به غيره بما ياتي (قوله ذكر احدهما) ان كانت هذه عبارة عن ضمير التثنية عائد الى المعلوفة وضدها وينبغي ان يكون مثلها بقية الاوصاف ويحتمل ان عبارة احدهما ويكون مرجع الضمير الاوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارته وافية لا تحتاج الى استدراك ثم هذه المسئلة تجري فيما يعتبر في الثمار والحبوب وغيرهما اذا لم تختلف ببداى ولا يحتاج الى الفرق سيد عمر (قوله وكذا في لحم الصيد) اي فلا يشترط فيه ذكر هذه الاوصاف اهـ رشيدى عبارة ع ش اي فلا يشترط ذكرها فيه لعدم تاتيها فيه وكذا الطير وعليه فيشترط في لحمها النوع وصغر الجثة او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذكورة اهـ وفي سم والرشيدى عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذكر في لحم غيره الا الخصى والعلف والذكورة والانوثه لان امكنه وفيه غرض انتهى اهـ (قوله ويشترط فيه) يعنى في لحم الصيد (قوله ما صيد به) اي من احبولة او سهم او جار حق وانها فهد مثلا وكتب اهـ سم (قوله نزع) اي العظم وكذا ضمير قبوله (قوله لا شرط نزع الخ) اي لا يجوز شرطه (قوله على الاوجه) خلافا للمغنى (قوله لا لحم عليه) راجع للذنب والراس اما الرجل فلا يجب قبوله لاطلاقها عليها لحم او لا اهـ ع ش (قوله كمظن) الى قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا هنا ايضا كما صرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والازبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين وقضية كلام اصله اعتبار السن ككونه لبن صغيرا وكبير قال الاذري ولم ار من ذكره ولون السمن والازبد لا اللبن ويذكر في السمن انه جديد او عتيق انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا في ذكر انه جديد او عتيق (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبذل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذكر في لحم غيره الا الخصى والعلف وضدهما والذكورة والانوثه لان امكن وفيه غرض ويبين انه صيد باحبة او سهم او جار حق وانها فهد مثلا وكتب (قوله لا شرط نزع نوى اي

غن غيره (والطول والغرض والغاظ (٣٦) والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفافة) وهي انضمام بعض الخيوط الى بعض

المتن وفي الثمر في النهاية لا قوله واطلاقهم الى المتن وكذا في المغني لا قوله ولا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز في الخبر الى المتن (قوله عن غيره) اي عن البلد والجنس اه مغني (قوله قد يستعمل) اي مجازا ثم هذا التعبير صريح في ان التفريق في الاصل وفي ع ما نصه قول المصنف والرقه هو باق ما نقل عن الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ اه ع ش (قوله والدقيق موضع الرقيق الخ) اي والغليظ موضع الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما مخصوصان بغير الابريسم لانه لا يكون إلا ناعما اه كرى أي بعد الطبخ وأما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون) خلافا للمغني كما يأتي (قوله في نحو حرير) كالقز (قوله واطلاقهم) اي سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (بحمول الخ) وليتأمل ما ذكره في القطن حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم إلا ان يقال انه نوعان اه ع ش اقول وهو المشاهد عبارة المغني (تنبيه) سكنت الشيطان تبعا للجهمور عن ذكر اللون وذكر في البسيط اشتراطه في الثياب قال الاذرعى وهو متعين بعض الثياب كالحرير والقز والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه ابيض ومنه اشقر خلقة وهو عزيز وتختلف الأغراض والقيم بذلك اه وجوابه ما مر في الدعج ونحوه اه اي من أسامح الناس باهماله (قوله علي ما لا يختلف) اي لو ناقول المتن (ومطلقة) اي الثوب (قوله ان لم يختلف) فان اختلف الغرض به لم يجب قبوله اه سم عبارة ع ش اي لعامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس في نظائره اه (لا تضباطه) ومن انضباطه ان لا يغلي بالنار وان يكون بغير دواء فان تاثير النار واخذها من قواه غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالشمائل ذلك فيما يظهر اه ع ش (ان احاط بهما الوصف) بأن ضبطهما طولا وعرضا وسعة وضيقا اه مغني (قوله وعليه) أي على هذا التفصيل (في ذلك) اي فيما ذكر من القميص والسر اويل (قوله بعددقه) اي ونفضه لاقبله فيذكر بلده ولو نه وطوله او قصره ونوعته او خشونته ورقته او غلظه وعتقه او حدائنه ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومغني قال ع ش وفي سم ما يوافقه قوله اي ونفضه اي من الساس ولعله لانه لا يمكن ضبطه قبل نفضه بالوصف ولا يشكل عليه جواز بيعه لان البيع يغتمد المعايينة بخلاف السلم اه (قوله الصبغ ونوعه وزمنه) عبارة النهاية والمغني ما يصبغ به وكونه في الشتاء والصيف اه قول المتن (والاقيس) اي الا وفق بالقياس على القواعد الفقهية اه ع ش (قوله لان الصبغ الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت في مصبوغ بعد النسيج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ ولا مانع منه اه ع ش عن سم علي منهج عن الطبرلاوي ويؤخذ منه ان ما لا يندس بصبغه شي من فرجه كما هو المشاهد في بعض انواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز في الخبرة) والخبرة كالعنية برديمانى موشى مخطط والجمع خبر كعنب وحبرات والعصب كفلس برودينية يعصب غزها اي يجمع ويشد ثم يصبغ وينسج فيأتي موشى لبقاء ما عصب منه ابيض لم ياخذ صبغ وقيل هي برود مخططة اه رشيدى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت اه سم (قوله حله) اي قول شارح قول المتن (لونه) كايض واحمر اه مغني قول المتن (وبلده) اي كبصرى او مدني قول المتن (وصغر الحبات وكبرها) اي احدهما لان صغير الحب اقوى واشد نهاية ومغني قول المتن (وعتقه) بكسر العين كما قال الاسنوى ويضمها كما نقله ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه اه مغني قال ع ش قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بضم التاء وفي شرح المنهج بضم العين انتهى عميرة وفي المصباح بفتح العين وكسرها اه وكلام القاموس يفيد انه بالفتح والضم ولم يتعرض للكسر فيحتمل ان قول المحشى بكسر العين تحريف عن بضم العين ويدل عليه قوله مصدر عتق بالضم اه (قوله وكون جفافه) الى قوله ومثله في النهاية لا قوله ووظاهر الى ويذكر وكذا في المغني لا يجوز شرطه (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف به لم يجب قبوله (قوله بعددقه) ينبغى ان يراد به ما يشمل تخليصه من ساسه المسمى في عرف مصرنا بالنفض إذ هو قبل ذلك لا ينضبط (قوله وزمنه) من شتاء او صيف قاله الماوردى انتهى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت

(والرقه) وهي ضدها وهما يرجعان لصفة النسيج فما هنا احسن مما في الروضة وأصلها من اسقاطهم ما نعم قد يستعمل الدقيق موضع الرقيق وعكسه (والنعومة والخشونة) وكذا اللون في نحو حرير ووبر وقطن واطلاقهم محمول على ما لا يختلف من كتان او قطن (ومطلقة) عن ذكر قصر وعدمه (بحمل على الخام) لانه الاصل دون المقصور نعم يجب قبوله لكن ان لم يختلف الغرض (ويجوز) السلم (في المقصور) لا انضباطه لا الملبوس وان لم يغسل لعدم انضباطه بخلاف جديدون ان غسل ولو قيصا وسراويل ان احاط بهما الوصف ولا فلا وعليه يحمل تناقض الشيخين في ذلك (و) يجوز السلم في الكتان لكن بعددقه لاقبله وفي (ما) صبغ غزله قبل النسيج كالبرود) إذا بين الصبغ ونوعه وزمنه ولو نه وبلده (والاقيس محته في) الثوب (المصبوغ بعده) اي النسيج كالغزل المصبوغ (قلت) الاصح منه وبه قطع الجمهور والله اعلم) لان الصبغ بعده يسد الفرج فلا يظهر فيه نحو صفافة اورقة ويجوز في الخبرة وعصب اللبن ان وصفه حتى تخطيطه نص عليه في

الام وقول شارح الاعصب اليمن غلط فيه والاولى حمله على ما لا يضبطه الوصف (وفي الثمر) والزبيب (لونه ونوعه) كعقلى أو برنى (وبلده وصغر الحبات وعتقه وحدائنه) وكون جفافه

إلا قوله والافى بلديختلف بها (قوله بامه او على الارض) اى على النخل او بعد الجدا فان الاول ابقى والثانى اصنى اه معنى (قوله لامدة جفافه) ويستحب ان يبين عتق عام او عامين او نحو ذلك فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق اه معنى زاد الا يعاب واذا شرط العتق يقبل وجوباً بما يسمى عتيقاً اه (قوله فى التمر المسكنوز الخ) وهو المعروف بالعجوة نهاية ومعنى (قوله غير الاخيرين) اى غير العتق والحدائة اه ع ش عبارة المغنى والرطب كالتمر فيما ذكره معلوم انه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذر استقصاء صفاته) هذا قد يفهم صحة السلم فى العجوة المنسولة اى المنزوع نواها وصرح بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه ع ش وتقدم فى الشارح خلافاً وعن المغنى وفاقه (قوله فيما ذكر الخ) اى فى شروطه المذكورة فبين نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول ابيض او احمر او اسود قال السبكي وعادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وكبرها عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعى والاصحاب فينبغى ان ينبه عليها اه معنى قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم فى الاداة فيذكر فيها ما مر فى الحب الامقدارة ويذكر ايضا انه يطحن بر حال الدواب او الماء او غيره وخشونة الطحن ونعومتها ويصح فى النخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبط بالكيل ولم يكثرت تفاوتها فيه بالانكاس وضده ويصح فى التبن قال الرويانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدهن ويجوز السلم فى قصب السكر بالوزن اى فى قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذى لا حلاوة فيه كما قاله الشافعى وقال المزنى وقطع مجامع عروقه من اسفله ولا يصح السلم فى العقار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت فى الذمة والافجھول ويصح فى البقول كالسكرات والبصل والثوم والفجل والسلق والنعنع والهندباء فايد كرجنسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح فى السلجم والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح فى الاشعار والاصواف والابار فيذكر نوع اصله وذكر كورته او ثوبته لان صوف الاناث انعم واغتوا بذلك غن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خريفى او ربيعى والطول والقصر والوزن ولا يقبل الا منقى من برى ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح فى القز وفيه دود حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز اما بعد خروجه منه فيجوز ويصح فى انواع العطر العامة الوجود كالمسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لانضباطها فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومعنى (قوله بتفصيلها) اراد به قوله المار الا فى باد يختلف بها (قوله لا يصح خلافاً الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم اه سم (قوله فى قشرته) اى العليا نهاية (قوله وكبرها) اى الحب وتانىث الضمير لكون الحب اسم جنس جمعياً (قوله وانما صح بيعه) اى فى قشرته العليا (قوله وبحت صحته فى النخالة) هذا ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثرت تفاوتها فيه بالانكاس وضده نهاية ومعنى (قوله فى النخالة والتبن ومثله قشر البن) ويجوز فى الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر فى الكيل كونه بالاعرف مقداراً متسع ويعتبر فى كيله ما جرت به العادة فى التحامل عليه بحيث ينكس بعضه على بعض ولو اختلفا فى صفة كيله من تحامل او عدمه يرجع لاهل الخبرة او فى صفة ما ياكل به تحالفاً لان اختلافها فى ذلك اختلاف فى قدر السلم فيه اه ع ش (قوله فيذكر فى كل

(قوله لامدة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذا شرط العتق يقبل وجوباً بما يسمى عتيقاً ولا يجب ذكر المدة التى مضت عليه كان يقول انه عتق عام او عامين مثلاً لكنه اى تقديرها احوط ومن ثم يستحب ان يبين عتق عام او عامين فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتيق وهو قول البغداديين وقال البصريون لا يصح وحملوا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى اخر ما اطال به وصد الكلام بنسبة ذلك للجواهر وغيرها وللرافعى فى بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم (قوله وبحت صحته فى النخالة) فى شرح الروض نقل صحته فى النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت بالكيل ولم يكثرت تفاوتها فيه بالانكاس وضده انتهى وقال فى شرح الروض ايضا قال الرويانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدهن انتهى (قول المصنف جبلى اوبلى) عبارة شرح

(الخ) عبارة النهاية ويصح في التبن فيذكر انه من تبن حنطة او شعير وكيلاه او وزنه اه (قوله) بمارعا (الخ) ماوجه اطلاق ان نور الفا كمة داء اه سيد عمر عبارة المغني قال الماوردي فان النحل يقع على السكون والصعتر فيكون دواء ويقع على انوار الفا كمة او غير هافيكون داء اه (قوله) او دواء (قوله) الاذرعى وكان هذا في موضع يتصور فيه رعى هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بعد نهاية ومعنى قال عش قوله وفيه بعد اى فلو اتفق وجود ذلك في بلد اشترطوا الا فلا اه (قوله) اى ذكر الى قول المتن والظاهر في النهاية (قوله) بل كل شىء (الخ) اى من خواصه انه اذا طرح فيه شىء وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه عش قول المتن (والمشوى) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغني قال الاذرعى والظاهر جواز في المسموط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير اه سم قول المتن (والمشوى) اى الناضج بالنار اه معنى (قوله) لو انضبطت ناره (قوله) اى نار ما اثرت فيه (قوله) او اطلقت) سياتى له مر ان المراد بالطاقة الانضباط فعطفه عليه للتفسير وعليه فلو بمعنى الواو لانها المستعملة في عطف التفسير اه عش (قوله) صح فيه (قوله) فاقا للمغني (قوله) على المعتمد) اى الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه اه سم (قوله) بضيقه (قوله) اى الربا (قوله) وذلك اى ما انضبطت ناره اه عش (قوله) وفانيد وقند) هو السكر الخام القائم في اعساله كما فسر به الجلال السيوطي في فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشيدى عبارة عش قوله وقند نوع من السكر اه وعبارة الجبل الفانيد قيل عسل القصب وقيل شىء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه (وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب اه سم (قوله) نازع فيه (قوله) اى في القند (قوله) انه متقدم) في فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردي السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثلى اه سم (قوله) ودبس) بالكسر وبكسر تين عسل التمر اه قاموس ويظهر ان المراد به هنا ما يشمل عسل العنب (قوله) ولبا) بالهمز كعنب اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافاه وفي شرح الروض فيذكر في اللبا ما يذ كر في اللبان وانه قبل الولادة وبعد ها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولبا يومه وامسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه سم وقوله وانه قبل الولادة او بعدها منه يعلم ان تفسيره بانه اول ما يحلب المراد منه اول ما يحلب بعد انقطاع اللبن للحامل وعوده اه عش (قوله) وجص ونورة) اى كيلا ووزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشيدى (قوله)

ومرعا لتكيفه بمارعا
من داء كنور الفا كمة او
دواء كالسكون (صيق او
خريفى) لان الخريفى اجود
(ايض او اصفر) قوى او
رقيق ويقبل مارق لحر
لا لعيب (لا يشترط) فيه
(العق والحداثة) اى
ذكر احدهما لانه لا يتغير
ابدا بل كل شىء يحفظ به
(ولا يصح) السلم (في) كل
ما تاثير النار فيه غير منضبط
كالخبز (المطبوخ والمشوى)
لاختلاف الغرض باختلاف
تاثير النار فيه ومن ثم لو
انضبطت ناره او اطلقت صح
فيه على المعتمد وفارق الربا
بضيقه وذلك كمكرو فانيد
وقند خلافا لمن نازع فيه
زاعما انه متقوم ودبس مالم
يخالطه ماء ولبا وصابون
لانضباط ناره وقصد اجزائه
مع انضباطها وجص ونورة
ونيلة

المنهيج ان يذ كر مكانه كجبل او بلدى وبين بلده كحجازى او مصرى انتهى (قوله) ومرعا) ظاهره في
الجبل ايضا (قول المصنف والمشوى) قال في شرح الروض قال الاذرعى والظاهر جواز في المسموط لان
النار لا تعمل فيه عملا له تاثير انتهى (قوله) على المعتمد) الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض
خلافاه (قوله) وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقيني في التدريب فقال عطف على ما يصح
السلم فيه وفي السكر على النص وفي القند صرح به الماوردي وفي فتاوى العراق الذى يظهر من كلام
الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب
وجودة الطبخ كاذ كر اهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن
صحح الماوردي السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثلى انتهى قال السيوطي في فتاويه وما جزم به في صدر
كلامه فهما عن الاصحاب هو المتجه وبه يفتى وليست المسئلة مصرحاً بها في كلام الشيخين الا انها داخله في
عموم منعها السلم فيما طبخ ويزيد على السكر غررا بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة
يحصل منه السكر قليلا وتارة كثير باختلاف السكر فان هذا الفرع معدوم فيه انتهى واعلم ان السيوطي
لما سئل هل يجوز السلم في السكر الخام القائم في اعساله فسر به بالقند واذ كر فيه ما تقدم عن التدريب
وفتاوى العراق (قوله) ولبا) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر اول ما يحلب وغير المطبوخ
منه يجوز السلم فيه قطعاً انتهى واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في

وزجاج وماء ودوخم وآجر وأواني خزف انضبطت كإيعام عماياتي (ولا يضرب تأثير الشمس) (٢٩) أو

وماء ورد أي خالص بخلاف المغشوش ومثله أي ماء الورد غيره من بقية المياه المستخرجة أخرج (قوله وآجر) أي كل فضجه وظاهر أنه يشترط فيه ما يشترط في اللبن كما مروى في سم عن شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل فضجه وأحمر بعضه وأصفر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لا اختلافه أخرج (قوله انضبطت الخ) وعلم مما تقرران مراد المصنف كغيره يكون نار السكر وتجوهر لطيفة أنهما مضبوطة فلا اعتراض عليه حيث ذنباية ومعنى (قوله في تميز نحو غسل الخ) ويصح السلم في الشمع نهاية ومعنى قال ع ش المتبادر منه أنه شمع العسل لأنه المعروف ويذني أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزنايم أن ظهر أن فضيلته ثخينة على خلاف العادة لم يجب قبوله (قوله أي السلم) أي قوله وفي نقد في النهاية وكذا في المعنى الأقوله أي محفورة بالآلة وقوله قيل قول المتن (كبرمة) وهي القدر أه معنى (قوله بها) أي بالعمولة (قوله وهذا) أي قوله معمول لقول المتن (وجلد) أي على هيئته أه معنى (قوله ورق) وهو جلد رقيق يكتب فيه عطفه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا التفسير هنا وفي ترجمة القاموس الطنجير فارتى معرب معناه القدر الصغير أه وهو المناسب هنا (قوله لمن جعل الخ) كالحرير أه نهاية (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والباء الزير أخرج (قوله ونشاب) وهو سم عجمي أه كرى (قوله لعدم انضباطها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي غش في النشاب ما نصه أي باشتماله على الريس والنصل والخشب أه (قوله باختلاف اجزائها) قال الأشئوني والمذهب جواز السلم في الأواني المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما سر نهاية ومعنى قال ع ش قوله علي غير ما مرأى من المعمولة أه لعل الأصوب أي غير مختلف الأجزاء (قوله أقصاصة) جمع قصصة وهي القطعة أه كرى أي فأولج رد التخيير في التعبير أو للتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح في قطع الخ (قوله والمدورة قد يغني عنه قوله مثلاً (قوله وحله) أي الصحة في الأسطال (قوله لأن خالطه غيره) أي كالمنوع من النحاس والرخاص أه معنى قول المتن (وفيما صاب منها) يذني بالشرط المتقدم بقوله وحله أن تتحد الخ (قوله أو من أصلها) أي المذكورات إشارة إلى حذف المضاف (قوله وذلك) أي الصحة فيما صاب منها (قوله بانضباط قولها) بكسر اللام لأن ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمعه فواعل بكسرها كعالم بالفتح وعوالم بالكسر أخرج (قوله وفي نقد) وقوله الآتي وفي دوق الخ عطفان علي في الأسطال أي ويصح في نقد بأن يجعل مسلماته (قوله لا مثله الخ) أي لأن كان مثله أي نقداً (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما في كلامه من الركعة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلام عبارة المعنى ويصح في الذهب والفضة ولو غيره مضر وبين يذني ههنا سلام أحدهما في الآخر ولو حالاً وقضافي المجلس لتضاد أحكام السلم والصرف لأن السلم يقتضي استحقاق أحد العرضين في المجلس دون الآخر والصرف يقتضي استحقاق قبضهما فيه ويؤخذ من ذلك أن سائر المطعومات كذلك هذا أن لم ينو بالسلام عقد الصرف والأصح إذا كان حالاً وتقاضى في المجلس لأن ما كان صريحاً في باب لم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره أه هو حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله لا مثله أه سم (قوله لم ينو باب الصرف) وفاقاً للمعنى وشرح الروض وخلافاً للنهية عبارتها فلو لم يصح

الروض خلافه وفي شرح الروض وأما اللبأ فذكر فيه ما يذكر في اللبن وأنه قبل الولادة أو بعدها وأنه أول بطن أو ثانيه أو ثالثه ولأباً يومه أو أمسه كذا نقله السبكي عن الأصحاب انتهى (قوله وزجاج خالص بخلاف المغشوش (قوله وآجر) قال في شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل فضجه وأحمر بعضه وأصفر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لا اختلافه انتهى (قوله وفي نقد الخ) عبارة الروض ويجوز إسلام غير النقدين فيهما لا أحدهما في الآخر ولو حالاً أه قال في شرحه وإذا قلنا لا يصح سلباً فهل ينعقد صرفاً يفتي على أن العبرة يصنع العقود أو بمعانيها ثم محل ذلك إذا لم ينو بالسلام عقد الصرف والأصح لأن ما كان صريحاً في باب لم يجد نفاذاً في موضوعه يكون كناية في غيره أه انتهى (قوله حيث لم ينو يا)

قوالها وفي نقان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السلام حيث لم ينو باب الصرف لأحد النقدين في

ولو غير جنسة ولو حالاً لأن وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر وصوف وقطن وورق ومعدن وعظم وأدوية وبهار وسائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الأصح) ويحمل مطلقة) منهما (على الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما إلا ردى العيب لعدم انضباطه ومن ثم لو أسام (٣٠) في معيب بغيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب قبول السام مالم يخالف به الغرض

والاشرط الاجودية لأن اقصاها غير معلوم ويقبل في الجودة أقل درجاتها وفي الرداءة والاردية ما حضر لأن طلب غيره عناد واستشكل شارح هذا بصحة سلم الاعمى قبل التمييز أى لأنه لا يعرف الاجود من غيره ويرد بان ان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكله فيه نعم الاشكال وارد على اشتراطهم معرفة العاقدین فی الصفات فلو أورد عليه لا صاب ويحاج بان المراد معرفتها تصورها ولو بوجه والاعمى المذكور يتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقدین الصفات) المشتركة (وكذا غيرهما) أى عدلان آخران يشترط معرفتهما (في الأصح) ليرجع اليهما عند التنازع والمراد أن يوجد غالباً بمحل التسليم من يعرفها عدلان أو أكثر ومن لازم معرفة من ذكرها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قيل ولا تكرار هنا مع ما قدمه من اشتراط معرفتها لأن المراد ثمان تعرف في نفسها لضبطها اه وفيه ما فيه والاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك

سلباً في مسألة التقدين لم ينقد صرفاً وان نوباه على الراجح خلافاً لبعض المتأخرين اه (قوله ولو غير جنسه) كاسلام البر في الارز (قوله وقطن) فيذكر فيه أوفى محوجه أو غزله مع نوعه البلد واللون وكثرة لحمه وقلته ونعومته أو خشوته وورقة الغزل وغلظه وكونه جديداً أو عتيقاً واختلاف به الغرض ويأتى ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كج ومطلق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لافي القطن في جوزه ولو بعد الشق لا يستتار المقصود بما لا مصلحة فيه اه مغنى (قوله وورق) وبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والدقة والعاظ والصنعة والزمان كصنفي أو شتوى نهاية ومغنى (قوله ومعدن) كالحديد والرصاص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكورة الحديد وانوثته قال الماوردي وغيره والذكر القول لا والائى اللين الذى يتخذ منه الاوانى ونحوها اه مغنى (قوله وبهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لآزهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شئ يوزن به انتهى مصباح اه ع (قوله للعرف) الى قوله نعم في المغنى والى الفصل فى النهاية الا قوله قيل الى هذا تفصيل (قوله شرط احدهما) أى الجودة والرداءة (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع سم ونهاية ومغنى (قوله في معيب الخ) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى سم (قوله في معيب الخ) أى لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اه سم (قوله واستشكل شارح هذا) أى محل المطلق على الجيد اه كرى عبارة الرشيدى وجه الاشكال أن صحة ذكر الجودة والرداءة ينافيها ما ذكره من صحة سلم الاعمى قبل التمييز مع عدم معرفته الاجود من غيره اه (قوله بصحة سلم الاعمى الخ) أى كونه مسلماً ومسلماً اليه (قوله الاجود) الاول الجيد (قوله يتصورها كذلك) أى بوجه اه ع (قوله والمراد الخ) أى من قوله وكذا غيرهما (قوله ان تعرف في نفسها) أى بان لا تكون بمحولة اه رشيدى (قوله تفصيل الخ) او ذكر توطئة لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقدین اه سيد عمر

(فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه) (قوله في بيان) الى التنبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أى وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذى يجب التسليم فيه ولا المكان بل علم بما امر اه ع (قال البجيرمى ذكر الاول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اه قول المتن (لا يصح) أى ولا يجوز لأن عدم الجواز لازم لعدم الصحة اه ع (قوله بالرفع) نيابة عن الفاعل اه نهاية قال ع (ش ويجوز نصبه بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميراً يعود على المسلم اه (قوله ومسقى بمطر الخ) جعلهم اختلاف المساء المتى به من اختلاف النوع لا من اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اه سيد عمر (قوله على ما نقله الرسمى) نسبة الى ريمة بالفتح بخلاف بالين وحسن بالين قاموس اه ع (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه لا تديكون من نحو ثلج (قوله اللهم الا ان

لم يقيد بذلك أيضاً قوله لا مثله والجواب انه لا حاجة اليه معه فامله وأقول ينبغي رجوعه أيضاً لقوله لا مثله (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال في شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة (قوله وفي الرداءة) قضية انه اذا شرط رداءة النوع فاحضر له نوعاً رداً منه وجب قبوله وهو ممنوع ويحاج بان امتناع قبول نوع اخر معلوم بما يأتى فالمراد هنا ما حضر من ذلك النوع والله أعلم (فصل)

الاجال واخره ليقع الختم به بعد الكل لانه المرجع عند وقوع التنازع في شئ من ذلك (فصل) في بيان أخذ غير المسلم يعلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرنى عن معقل ومرنى عن هندی وثمر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الرسمى واعتمده هو وغيره وفيه نظر لأن ماء الوادى ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء ايضاً اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما ثبت منه اختلافا ظاهرا وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة (٣١) اختلاف

يعلم الخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فعله لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقي به الزرع لتكيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تختلف منازل من السماء على الزرع بل مخالطة لشيء أه عش (قوله اختلاف ما ثبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء (قوله وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد أه عش (قوله إن اختلاف المكانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما ثبت في المكانين اختلافا ظاهرا أه عش (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل للثبوت أه رشیدی (قوله وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتياض منه غير جنسه وأنوعه فهل يجوز أو لا تردد والمعتد الجواز لأنه دين ضمان ولا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه عش وعزيرى (قوله لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله والحيلة فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بأن يتقايلا) أي فلا أثر لجرد التفاضل إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذه من كلام الشارح مر خلافا للشهاب ابن حجر فيما مر وإن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر أه رشیدی (قوله ثم يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تفد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن رأس المال إلا أن يجاب باتحاد القائدة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير ولومع بقاء رأس المال الأصلي أه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتاض الممتنع أه عش (قوله واستويا) أي الدرهمان (قوله لأنه كالاعتراض عن المسلم فيه) أي فكانه الاعتاض ما كان في ذمته للآخر عما كان في ذمة الآخر أه رشیدی (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر أه سم (قوله كاتفاقه) حتى اشترطت المائلة أه (قوله كالألتحاد) إلى قوله والذي يتجه في النهاية والمعنى (قوله كالألتحاد الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الجنس بجمعهما فكان كالألتحاد وهذه الزيادة ليظهر قوله الآتي ولو اعتبرنا جمع الخ لا بد منها (قوله بقرب الألتحاد هنا) أي في الصفة فكانه لا اختلاف بين العوضين بخلافه في النوع فإن التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف أه غنن وقوله في الصفة أي الاختلاف في الصفة عبارة السكردي أي في النوع بخلاف الألتحاد في الجنس فانه بعيد بالنسبة إلى الألتحاد في النوع أه (قوله ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله ويرد الخ أه غنن (قوله لا اعتبرنا الخ) أي لا كتحفيها في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح أه عش قال سم قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسيتين وإن دخلا تحت جنس أعلى أه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول الماتن (اجود) كجديد عن عتيق أه سم (قوله لعموم خبر الخ) ينبغي أن يقرأ بالاصب على الحكاية لما ياتي له من أن لفظ الحديث أن خياركم أحسنكم قضاء اللهم إلا أن يثبت فيه رواية بأسقاط أن أه عش (قوله والظاهر أنه) أي المسلم إليه (لم يجد غيره) أي غير الأجود عبارة المعنى ولا شعار بذله بأنه لم يجد شيئا إلى برامة ذمته بغيره وذلك يهون أمر المنة التي يعمل بها الثاني أه (قوله نعم إن أمر الخ) هذا استدراك على أحضار الأجود وقضية أنه لو أحضره له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وإن كان له غرض في الامتناع أه عش وفيه وقفة عبارة الرشیدی قوله لم نرعه لم نرعه الخ هذا لا يختص بالأجود وإن أوهمه سياقه بل هو جار في أداء المسلم فيه مطلقا كما هو واضح أه عبارة الألباب صريحة في الإطلاق وعدم الاختصاص بالأجود (قوله زوجة)

(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاقه) أي حتى اشترطت المائلة (قوله لا اعتبرنا جمع جنس آخر) قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسيتين وإن دخلا تحت جنس أعلى (قول المصنف اجود) كجديد عن عتيق (قوله غن عشرة) قال في شرح الباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله وفي نحو عمه كاخيه وجهان) أو جههما المنع

أضره قبوله ككونه زوجا وبعضه لم يلزمه كالألتحاد في الزيادة كاحد عشر عن عشرة وفي نحو عمه كاخيه وجهان غلبه والذي يتجه أنه إن كان هناك كما يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإن كان يلزمه قبول من ش

عبارة المغني زوجته اوزوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والمغني والاياب منع وجوب القبول فقالوا في نحو عمه وجهان اوجهما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه قال ع ش و قد يوجه إطلاق الشارح بانه بما عرض التداعي عند غير قاضي البلد او بغير ما قد يرى ذلك فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله وانه لا يلزمه الخ) وفاقا للنهاية (قوله من شهد) اي بحريته فردا ولم تكمل البيئته اه نهاية (والذي يتجه الاول) خالفه النهاية والاياب وسم فقالوا أحكما الثاني اه اي ويعتق عليه رشدي (قوله لان كونه بعضه الخ) رد ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا سم واياب وع ش (قوله ويجب تسليم) الى قوله ويقبل في المغني والى المتن في النهاية لا لقوله ما لم يتناه الى والرطب (قوله من تب الخ) عبارة المغني من التراب والمدرو الشعير ونحو ذلك اه (قوله وزوان) قال في المختار الزوان بالضم يخاط البر وقال الكرخي هو حب اسود مدور وهو مثلث الزاي مع تخفيف الواو اه كذا هاشم وقول المختار يضم الزاي اي والهمز وعبارة المصباح الزوان حب يخاط البر ويكسبه الرداء وفيه لغات ضم الزاي مع الهمز وتركه فيكون وزان غراب وكسر الزاي مع الواو الواحدة زوانه واهل الشام يسمونه الشليم اه ع ش (قوله وقد اسلم كيلا جاز) ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كما حكاه في الروضة وافرده مغني وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله او وزنا فلا) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شيء يظهر في الوزن اه ع ش عبارة المغني لافي الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا بكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه كان باع صاعا فكتاله بالمد ولا يزول المسكيل ولا يضع الكف على جوانبه بل يملؤه ويصب على راسه بقدر ما يحمل مغني ونهاية قال ع ش قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمو قبضه جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع اه سم على حج وقوله لزمه الضمان اي ضمان بدلا ضمان عقد ومحل ذلك ان تيسر رده فان تعذر تصرف فيه من باب الظفر وهو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالمستام اه ع ش (قوله ما لم يتناه جفافه) حتى لم يبق فيه نداوة مغني وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله التمر جافا والمشدخ يضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وبالحاء المعجمة اليسرى في نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا في انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشدخ اه بجري ع عبارة الكردى والرطب المشدخ الذي يندى قبل استواء بحار وملح ونحوهما حتى يلين اه (قوله

جاهلا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الاول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض المعيب عمافي الذمة لا يصح الا ان رضى القابض به ويجب تسليم نحو البر نقيما من تبين وزواد فان كان فيه قليل من ذلك وقد اسلم كيلا جاز او وزنا فلا وما اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال الممنوع ويجب تسليم التمر جافا ما لم يتناه جفافه لان ذلك عيب فيه والرطب غير مشدخ

لان من الحكم من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) أحكما ثانيهما لا الاول (قوله بمنزلة العيب) أي لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا قال في الروضة في باب القراض فرع لو وكل بشراء عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف القراض فان مقصوده الرج فقط ونقل الامام وجهان انه لا يقع للوكل بل يبطل الشراء فان اشترى بعين المال ويقع عن الوكيل إن كان في الذمة اه وعلى هذا فقد يتجه ترجيح الثاني فليتامل نعم قديو بدا الاول بقوله بخلاف القراض فان مقصوده الرج الخ اخذ من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده وايضا فالسلم عقد وضع للرج فليتامل ثم رايت شرح مر اورد جميع ما اردته (قوله وقد اسلم كيلا جاز) قال في شرح الروض ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كما حكاه في الروضة وافرده اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمو قبضه جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع وكذا لو اكتاله بغير السكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا فكتاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجبين (قوله ما لم يتناه) اي حتى لم يبق فيه

ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة كما قاله جمع متقدمون استصحابا لاصل الحرمة في الحياة (٣٣) حتى يذيقن

ويقبل قول المسلم (الخ) وظاهر ان محله ان سلم ما لم يقل المسلم اليه ذبحته اخذ من قوتهم لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذمي ذبحتها حلت على ان قوتهم لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقة بيلد لا يجوز فيه او المسلمون فيه اغلب فطاهرة لانه يغلب على الظن انه ذبيحة مسلم يقتضى تصديق المسلم اليه مطلقا لا يدعوا به بغلبة الظن المذكورة نهاية وسم قال ع ش قوله ما لم يقل الخ اى فان قال ذلك اجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعله فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالظاهر او يعمل بظنه فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه نظرو الظاهر الثاني وقوله مطلقا سوا قال ذكيتهم لم يقل وسواء كان فاسقا ام لا اه وقال الرشيدى قوله مر يقتضى تصديق الخ اى في بلد لا يجوز فيه او والمسلمون فيه اغلب بقريته ما قبله اه قول المتن (ولو احضره الخ) اى في مكان التسليم والا اه حلى (قوله اى المسلم فيه) الى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية وكذا في المغنى لا قوله او اجنبى عن ميت وقوله او كان يترقب الى المتن (قوله بمعنى كان) ويكثر في كلام الشيخين الاتيان بان بدل كان انها بزيادة المغنى ولكنه خلاف المصطلح عليه اه قول المتن (بان كان) اى المسلم فيه (قوله او غيره) اى او كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله او كان يترقب الخ) يتامل هذا فان قضية التعبير باوانه لو كان غير حيوان ولم يحتاج في حفظه لمؤنة وتوقع زيادة سعره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بانه حيث لا ضرر عليه يجبر على القبول ويدخره لوقت الحلول ان شاء فلا يفوت مقصوده فلهل او معنى الواو او يصور ذلك بما اذا الحقه ضرر غير ماذ كر كخوف تغير المسلم فيه اذا دخر الى الوقت الذى يترقبه مع كونه لم يحتاج في ادخاره الى محل يحفظه فيه ولا مؤنة له اه ع ش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح او كان الخ عطف على قوله احتاج الخ ويحتمل انه عطف على قول المصنف كان حيوانا وقول الكردى انه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه قول المتن (او وقت غارة) تقديره او الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه معنى اى لان فيه الاخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان (وإن وقع الخ) جزم به شرح الروض اه سم (او يريد الخ) اى لو كان يريد اه نهاية وعبرة المغنى او كان ثمرا او لحما يريد اكله عند المحل طريا اه وكان ينبغي للشارح ان يزيد ما مر عن المغنى او يقدمه على قول المتن او وقت غارة ليعطف على قوله يترقب (قوله للضرر) تعليل للبتن فلو قدمه على للغاية كما فعله المغنى لكان احسن (يكن له) اى للمسلم قول المتن (اجبر) اى ويكفى الوضع بين يديه اه ع ش (قوله تعنت) اى عنادا (قوله اصلا) فى تصور انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر اذا قل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم الا ان يقال المراد به لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلا كونه مقصودا اه ع ش (قوله وافهم اعتباره الخ) حق العبارة وافهم تقديمه لغرض المؤدى ونحو ذلك اه رشيدى اقول لا غبار على تعبير الشارح بل التعبير ان متلازمان سم (قوله اخذه الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ماذ كان يقبض اى الحاكم له فى حال غيبته كما قاله الزركشى شرح مر اه سم (قوله ولو احضر الخ) ببناء المفعول اى احضره المسلم اليه او وارثه الخ (قوله الحال) اى اصالة او بعد حلول الاجل سم وع ش (قوله اجبر المسلم على قبول الخ) قد يوهم انه لا يقبل منه الا القبول ولا ينفذ ابرأؤه ولعله ليس بمراد ولما المراد به انه

تداوة (قوله ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة الخ) ينبغي ان محله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه ما ذكاه لقبول خبره فى التذكية كما قبلوا الاخبار الذمى عن شاة بانه ذكاه او لافوه المصدق على ان قضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم فى اناء او خرقة بيلد لا يجوز فيه او كان المسلمون اغلب حكم بطهارتها ان المصدق المسلم اليه الا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم حله ما لم يثبت سبب اخر لحرمة غير النجاسة فليتامل (قول المصنف كان) اى المسلم فيه حيوانا (قول المصنف او وقت غارة) اى كان الوقت المحضر فيه (قوله وإن وقع) جزم به فى شرح الروض (قوله اخذه الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ماذ كان يقبض له فى حال غيبته كما قاله الزركشى مر (قوله الحال) ينبغي شموله للتوكل بعد حلوله (قوله

(٥ - شروانى وابن قاسم - خامس) ولو احضر المسلم فيه الحال فى مكان اجبر المسلم على قبوله او لغرضها اجبر عليه أو على الابراء لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه

ويخالفه اعتماد جمع متأخرين أنه لا يلزمه القبول في القرض إلا حيث لا خوف أي وإن كان العقد فيه على الأوجه خلافاً للادعى ويفرق بأن القرض مجرد معروف وإحسان وهو يقتضي عدم اضرار المقرض بوجه فلم يلزم بالقبول ولو في محل القرض إلا حيث لا ضرر عليه فيه وما هنا محض معاوضة وقضيتها لزوم قبضها المستحق في محل تسليمها من غير نظر لاضرار المسلم أو لا وإنما روعي غرضه فيما مر لأن ذلك القبض فيه غير مستحق بمقتضى المعاوضة لأن الفرض أنه قبل الحلول أو في غير محل التسليم فنظر فيه لاضرار القابض وعدمه فتأمل (ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أي مكانه المعين بالشرط أو العقد عليه فله الدعوى عليه بالمسلم فيه والزوامه بالسفر معه محل التسليم أو يوكل ولا يحبس لأنه لو امتنع (لم يلزمه الأداء إن كان لنقله من محل التسليم إلى محل الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المسلم لتضرر المسلم إليه بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله كسفير نقد وماله مؤنة وتحملها المسلم إذا ضرر حينئذ ولا نظر لكونه في

يقصر هنا في لفظ الإيجاب على القبول ويجري في الثاني لفظا بين القبول والابراء ويترك فيهما باحدهما فليراجع (قوله على ما ذكر) أي من القبول فقط أو من القبول والابراء (قوله) والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم تلزمه المؤنة اه وخارج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حينئذ حكم ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاتي اه سم عبارة المغنى وشرح المنهج أو لغرضها الإيجاب على القبول أو الابراء وقد يقال بالتخير بالإيجاب على القبول أو الابراء في المؤجل أي مطلقا والحال المحض في غير مكان التسليم أيضا وعلى ذلك جرى صاحب الأنوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة واصلها وهو الأوجه الإيجاب فيهما على القبول فقط اه ويأتي في الشرح ما يوافقه (وقضية إطلاقهم) إلى المن نقله عن ش عن الشارح وسكت عليه (قوله) وقضية إطلاقهم) أي لإيجاب المسلم فيه (قوله هنا) أي في الحال المحض في محل التسليم اه سم (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض اه سم (قوله فيه) أي في وقت الخوف (قوله) ويفرق بأن (الخ) قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الائتلاف كذلك اه سم (قوله وإحسان) عطف تفسير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) أي دين السلم (قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعمت لفتحها (قوله أو لا) الأولى وعدمه (القبض فيه غير مستحق الخ) الجملة خبر أن (قوله أو في غير محل التسليم) أو لمنع الخلو (قوله بكسر الحاء) إلى قوله بخلافه عن ميت في المغنى لا قوله ولا نظر إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ما ذكر (قوله أو العقد عليه) لا يخفى أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وإن صالح محل العقد فقله أو العقد عليه مشكل إذا لا يكون التعيين بالعقد في ذلك إلا أن يحجب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها هنا مؤنة النقل من محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محل العقد فيقرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا اه سم على حجج اه ع وشأنك أن تحجب بمنع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله عليه) يظهر أنه متعلق بالمعين خلافا لما يوهمه صنيع سم المار انقضاء تعلقه بالعقد وكان الأولى إسقاطه كما فعله المحلى والنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله أو يوكل) بالنصب عطف على السفر معه (قوله ولا يحبس) ببناء المفعول عطف على جملة الدعوى الخ (قوله) ولا نظر لكونه في ذلك المحل الخ هذا ممنوع كما يعلم بما يأتي

والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم يلزمه المؤنة انتهى وخارج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حينئذ حكم ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاتي وقوله فيه في محل تسليمها وقوله وإنما روعي الخ (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض (قوله) ويفرق بأن القرض قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الائتلاف كذلك (قوله أو العقد عليه) لا يخفى أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل أنه كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وإن صالح محل العقد فقله أو العقد عليه مشكل إذا لا يكون التعيين بالعقد في ذلك إلا أن يحجب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها هنا مؤنة النقل من محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محل العقد فيقرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا (قوله) ولا نظر لكونه في ذلك المحل أغلى منه محل التسليم) ينبغي أن هذا مبنى على ما يأتي له في القرض في

في القرض نهاية وغيره قال ع ش قوله مر وهو ممنوع أى فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أدؤه حيث ارتفع سعره وإن لم يكن لنقله مؤنة وحيث نفا مانع من وجوب التسليم اما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا هو المعتمد ا ه عبارة سم قوله ولا نظر الخ ينبغي ان هذا مبنى على ما يأتى له في القرض في شرح قول المصنف ولو ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتاده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتامل ا ه (قوله وللحيلولة) والاولى إسقاط الغاية لان القيمة إذا كانت للفيصولة لا يطالب بها قطعا لانها استبدال حقيقى بخلاف ما إذا كانت للحيلولة لانها تشبه الوثيقة ا ه ع ش (قوله له الفسخ) بان يتقايلا عقد السلم سلطان ا ه بجيرى هذا على مختار النهاية واما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والا) اى وان تلف راس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للسلم لانه اعتياض ا ه نهاية قال ع ش قوله وتحمله الزيادة اى بان تدفع الزيادة لمن يحمله إلى محل التسليم او يلتزمه ماله ا ه وفي الحلبي قوله ولم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجرة ذلك للسلم لانه اعتياض اى شبه اعتياض لانه اعتياض عن صفة المسلم فيه وهى النقل لا عن المسلم فيه ا ه زيادة (قوله لم تجب له مؤنة الخ) بل لو بذهاله لم يجز له قبولها لانه كالا اعتياض نهاية ومعنى (قوله كان لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى بان الخ بالباء بدل الكاف (قوله حيث لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض ا ه سم (قوله وقد احضره الخ) حال من الدائن (قوله لا اجنبى عن حى) قد يفهم مقابلته للوارث ان المراد به من عداه مع ان الوارث كالا جنبى في مسألة الحى سم على حج وقد يقال يفهم ان الوارث في الحى كالا جنبى الا انه لا يسمى وارثا وانما يسميه بعد موت الوارث ا ه ع ش (قوله لا تركة له) هل مثله امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعليل نعم (قوله ذمته) اى الميث (قوله ان الدين يجب بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية ا ه ع ش (قوله مالم يخف الخ) ظرف القول بميل الخ (فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله ويبنت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالاقراض بل اغلب احكامه الانية في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا اولى مما في حاشية الشيخ ا ه رشيدى يعنى من قول ع ش وامله اثره على ما في المتن لاشتهار التعبير به وليفقدان له استعمالين ا ه (قوله بمعنى الاقراض) اى مجازا والذى يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدرا كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تملك الشيء على ان يرد به له لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقرض ا ه ع ش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتاده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا هناك فيقال بمثله هنا فليتامل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب الرملى ا ه ما مشه ما نصه هذه العبارة يصدق مفهومها الا ترى بما لو اسلم اليه في قبح صعيدى مثلا وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيها وتحمل المؤنة اى ان يدفع له مقدار اجرة جملة من الصعيد اليها ولا يتجه إجبار على قبول ذلك كما لا يخفى فليتامل نعم في عكسها يتجه الاجبار انتهى وقوله عكسها اى بان وجده بالصعيد ومحل التسميم بمصر فطالبه وقنع بالمسلم فيه ولم يطلب منه اجرة جملة (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للسلم لانه اعتياض شرح مر وهو ما خوذ من قول السبكي لا يجبر وان تحملها المسلم اليه لانه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع المؤنة وهو ظاهر مر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض (قوله لا اجنبى عن حى) قد يفهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عداه مع ان الوارث كالا جنبى في مسألة الحى (فصل)

الآتي جوده ملاحظه فترجم له بفصل بل هو (٣٦) نوع منه إذ كل منهما يسمى سافا (الافراض) الذي هو ثمليك الشيء بر دبدله (مندوب)

اليه ولشهره هذا وتضمنيه
لمستحب حذفه فهو من السنن
الا كيدة للآيات الكثيرة
والاحاديث الشبيهة كخبر
مسلم من نفس عن اخيه
كربة من كرب الدنيا نفس
الله عنه كربة من كرب يوم
القيامة والله في عون العبد
ما دام العبد في عون اخيه
وصح خبر من اقرض الله
مرتين كان له مثل اجر
احدهما لو تصدق به وفي
خبر سنده من ضعفه
الا كثرون انه صلى الله عليه
وسلم رأى ليلة اسرى به
مكتوبا على باب الجنة ان
درهم الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر وان
جبريل علل له ذلك بان
القرض انما يقع في يد
محتاج بخلاف الصدقة
وروى البيهقي خبر قرض
الشيء خير من صدقته ويثبت
ما في هذه الاحاديث في
شرح الارشاد وجزم بعضهم
اخذوا من الخبرين الاخيرين
بانه افضل من الصدقة غير
صحيح لان الاول المصرح
بالاضليتها صحيح دونهما
فوجب تقديمه عند التعارض
على انه يمكن حملهما على
انه من حيث الابتداء لما
فيه من صون وجه من
لا يعتاد السؤال عنه افضل

الآتي) أي بقول المتن ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه اه كرى (قوله إذ كل منهما) قد يقال هذا من
الاشتراك اللفظي اه سيد عمر زاد عش اللهم إلا ان يقال ان المراد بجعله نوعا منه انه ينزل منزلة النوع
لانه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة اه (قوله الذي هو الخ) أي
شرعا اه عش (قوله بر دبدله) أي على ان يرد بدله اه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر إطلاقه انه
لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص
بالمسلمين ويجب علينا الذب عن اهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المضطر منهم واجب
والتعبير بالاخ في الحديث ليس للتقييد بل لمجرد الاستعطاف والشفقة اه عش (قوله ولشهره هذا)
أي تعدى مندوب بالي اه كرى عبارة عش أي قوله اليه اه (قوله ولشهره هذا) أي أو صيرورته
في الاصطلاح اسما للطلوب طلبا غير جازم اه سم (قوله أو تضمنيه) عطف على الشهرة (قوله
حذفه) أي اليه فعلى الاول من الحذف والايصال دون الثاني (قوله فهو من السنن الخ) الاول وهو
بالو أو كافي النهاية (قوله للآيات الكثيرة) أي المفيدة للثناء على القرض كاية من ذلك الذي يقرض الله
قرضا حسنا اه ع ش (قوله من ضعفه الخ) وهو خالد بن زيد الشامي اه معنى (قوله بثمانية عشر)
ووجه ذكر الثمانية عشر ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته ورده ففيه عبادتان
فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة فالضعيف ثمانية عشر وهو أي التضعيف الباقي فقط لان
المقرض يسترد ومن ثم لو ابراء منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اه نهاية (قوله علل له
ذلك) أي بعد سؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما اه ع ش عبارة المغني في تمام الحديث فقلت
يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الا من
حاجة اه (قوله في بد محتاج) أي في الغالب اه ع ش (قوله لان الاول المصرح) في دعوى الصراحة نظر اه
سيد عمر وهذا مبنى على حمل الاول على الحقيقي واما اذا حمل على الاضافي اعني خبر من اقرض الله الخ كاهو
صريح المغني وبذل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رايت في الرشيدى ما نصه مراده بالاول
الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقرض الله الخ واما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض اه
(قوله لما فيه من صون) عبارة النهاية لا متيازه عنها بصونهما وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل احد اه
(قوله عنه) أي عن السؤال (قوله افضل) خبران وكذا اعراب نظيره الآتي (قوله ومحل ندبه) الى المتن في
النهاية لا قوله فور الى ما لم يعلم وكذا في المغني الا قوله ومن ثم الى وار كانه (قوله ومحل ندبه الخ) ويظهر ان
محلها ايضا حيث لم يعلم أو يظن انه لا يمايو فيه من حرام أو شبهة ومال المقرض خلى عنها أو الشبهة فيه اخف
منها في مال المقرض ولا فواضح انه لا يندب حينئذ وإنما يبقى النظر في حكمه حينئذ فيجتمعا ان يقال
بالحرمة اذا علم انه لا يمايو فيه بالحرام وان نفسه لا تسامح بالترك قياسا على مسألة الاتفاق في معصية وبالكراهة
في مسألة الشبهة وانها تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اه سيد عمر (قوله والاوجب) أي على المقرض
(قوله وان لم يعلم الخ) الاسبك اسقاطا ان (قوله عليهما) أي المقرض والمقرض (قوله أو في مكروه) ولم
بذكر المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى يسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا
لا مستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله بأحرازه في ذمة المقرض
اه ع ش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة كما تشعر به الاحاديث حتى لو اقرض
تاجر لا الحاجة بل لان يزيده في تجارته طمعا في الرخ الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا او لا يعتبر ما ذكر محل
نأمل لكن قضية اطلاقهم استحباب الصدقة على الغنى انه لا فرق اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله والا كره)
(قوله ولشهره هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسما للطلوب طلبا غير جازم (قوله من السنن)
صفة مندوب (قوله) ويحرم الاقتراض والاستدانة

وحمل الاول على أنها من حيث الانتهاء لماس فيها من عدم رد المقابل افضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا ولا واجب
وان لم يعلم أو يظن من اخذه انه ينفقه في معصية ولا حرم عليهما أو في مكروه والا كره ويحرم الاقتراض والاستدانة

على ذير مضطرب ليرج الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحلول في التوكل ما لم يعلم المقرض بحاله وعلى المقرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض انه اتى بقرضه لنحو صلاحه (٣٧) وهو باطناً

أى لهما أيضاً اه عش (قوله على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب وان كان المقرض ولياً كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطرب نسيئة سم على حج وقوله وان كان المقرض ولياً أى حيث لم يوجد المقرض المضطرب إلا هو اه عش (قوله من جهة ظاهرة) أى قريبة الحصول كما يؤخذ مما يأتى في صدقة التطوع اه عش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أى فان علم فلا حرمه وهل يكون مباحاً أو مكروهاً فيه نظر ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عش واما مع الحاجة فلا يبعد الندب (قوله وعلى من اخفى غناه الخ) ينبغى ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عش أى فان علم ففيه ما مر انفاً (قوله واطهر فاقته الخ) ولو اخفى الغنى واطهر الغنى حالة القرض حرم ايضاً لما فيه من التديس والتغريب عكس الصدقة نهياً وبغنى قل عش قوله حرماً ايضاً وبما كذا انتهى سم اه اقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لو علم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطناً لم يقرض انه لا تلك القرض كما سيأتى نظيره في صدقة التطوع وبما كذا هنا مطلقاً وبقرق بان القرض معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني اقرب سم على حج وبوجه بانه يشبه شراء المعسر من لا يعلم اعساره وبيع المعيب مع العلم بعيبه ان يجله او الشراء بالثمن المبيع كذا الى ذير ذلك من اه ور اه عش (قوله غير القرض الحكيمى) أى واما القرض الحكيمى كالاتفاق على التباطى المحتاج واطعام الجماعة وكسوة العارى فسيأتى انه لا يفتقر الى إيجاب وقبول (قوله وقد يفتقر فيه) أى في اسألتك اه عش (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم اه سم وفيه تامل (قوله وذكر المتعلق) نحو قوله أسألتك كذا في كذا اه عش عبارة المذكردى وهو قوله في كذا كما يقال أسألتك كذا في عبد صفته كذا اه (قوله او يبدله) اسقطه النهاية والغنى (قوله لان ذكر المثل) إلى قوله وبحث في النهاية إلا قوله او البدل (قوله فيه) أى في خذه بمثله او يبدله (قوله إذا وضعه الخ) هذا التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله او البدل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أى بقوله لان ذكر المثل او البدل الخ عش (قوله واندفع الخ) كقوله واندفع الخ عطف على فارق (قوله انه صريح) أى خذه بمثله او بدله صريح في القرض (قوله لا كناية) أى في القرض (قوله خلافاً لجمع) منهم شيخ الاسلام في شرح منجه اه عش (قوله ويرده الخ) بما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحاً في بابه ولذا رده شيخنا الشهاب الرملى واعتمده انه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقاً اه سم (قوله للكناية ثم) أى في البيع (قوله بحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان ياخذ به كناية) ينبغى تصويره اذا كان المسمى مثل المقرض كخذه الديار بدينار وعليه فيفرق بين معنى المثل ولفظه بما مر من ان ذكر المثل فيه نص الخ اه عش (قوله هذا المثل) أى ملكتك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم والى المثال للجنس وإلا فذكر مثالاً (قوله هنا) أى في القرض (قوله محتمل) لعله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراد بها فيهما) فان المراد بالمثلية في القرض ماثلة الشيء المقرض حقيقة او صورة وفي الصرف عدم الزيادة والنقصان (قوله لهذا الخ) الإشارة

على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أى وان كان المقرض ولياً كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطرب المعسر بالنسيئة (قوله من اخفى غناه) ينبغى ما لم يعلم المقرض حاله (قوله حرماً الاقراض ايضاً كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطناً لم يقرض انه لا يملك القرض كما سيأتى نظيره في صدقة التطوع او يملكه هنا مطلقاً وبقرق بان القرض معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظر والثاني قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم (قوله لا ذكر المثل) انظر خذه هذا الديار بدينار ثم رايت قوله الاتى نعم بحث السبكي وغيره الخ (قوله ان خذه بكذا كناية) بما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحاً في بابه ولذا رده شيخنا الشهاب

فيه نظر والمتجه الاول ويؤيده أنهم لم يذكروا هذا المثال هنا اه وما قاله محتمل في خصوص هذا المثال لانه المثلية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحت

وحيث قلدي يتجه أنهما إن نويابه أحدهما تعين لما تقرر من صلاحيته لهما وإلا كان في مثله صريح قرض وفي بدم صريح بيع عملا بالمبادر فيهما وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير (٣٨) له وهو صراحة في بابين مختلفين ويخصص بالنية أن وجدت وإلا فالمتبادر ويجاب

بالتزام ذلك لضرورة اقتضاء النظر له فتامله (أو ملكتك) على أن ترد بدله (أو خذه ورد بدله أو أصرفه في حوائجك ورد بدله فإن حذف ورد بدله فكناية كخذه فقط أي أن سبقه اقترضني وإلا فهو كناية قرض أو بيع أو هبة أو اقتصر على ملكتك ولم ينو البذل فنية وإلا فكناية ولو اختلفا في ذكر البذل صدق الأخذ وإنما صدق مطعم مضطره قرض حلا للناس على هذه المكرومة التي بها أحياء النفوس إذ لو أحوجوا للأشهاد لفاتت النفوس أو في نيته صدق الدافع كما في بيع هذا وانفق على نفسك بنية القرض كذا قيل وقولهم لا ثواب في الهبة المطلقة وإن نواه الواهب صريح في أنه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا بملك فلم يقبل الرفع بالنية وثم لفظا محتملا فقبل نية القرض به وبهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ الماتى به كناية صدق الدافع في نيته به أو صريحا في التملك بلا بدل صدق الأخذ في نية ذكر البذل أو نيته وفي قواعد الزر كشي ما حاصله قالوا هنا اختلغا في ذكر القرض صدق الأخذ وفي

إلى قوله إذا المثلية الخ (قوله وحيث) أي حين صلاحيته للصرف والقرض (قوله وهو صراحته الخ) تفسير لهذا في وقد يستشكل هذا (قوله صراحته في بابين الخ) في لزوم ذلك مما مر نظر بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الآخر وهو ما يحتاج إلى التنية فيه فليتأمل نعم يشكك بقولهم ما كان صريحا في بابه ووجدت نفاذ في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحيث يجب بنحو ما افاده الشارح ثم رايت الفاضل الحشى قال قوله وهو صراحته الخ يتأمل انتهى وهو إشارة إلى ما ذكره سيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل (قوله فإن حذف ورد بدله) أي من أصرفه في حوائجك الخ (قوله أي أن سبقه) أي أنما يكون خذه كناية أن سبقه الخ فله قوله أصرفه في حوائجك و (قوله وإلا فهو الخ) أي وإن سبقه اقترضني أه عش (قوله كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يتقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كعبنيه بعشرة فقال البائع خذه أه سيد عمر عبارة عش قوله أو بيع مشكل بان البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنكفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما عتمده مر وعبرة حج في البيع بكذا لا يشترط في ذكره بل تنكفي نيته على ما فيه بما بينته في شرح الارشاد أه (قوله أو اقتصر الخ) دطف على قوله حذف الخ (قوله وإلا فكناية) أي وإن نوى البذل فكناية قرض سم على حج أه عش (قوله ولو اختلفا) إلى قوله أو في نيته في النهاية (قوله في ذكر البذل) أي مع قوله ملكتك بان يقول أحدهما ذكر معه ويقول الآخر لا أه كردى وقوله مع قوله ملكتك أو قوله خذه أو قوله أصرفه في حوائجك (قوله صدق الأخذ) أي بنيه لان الأصل عدم ذكره معنى ونهاية قال عش ظاهره وإن كان باقيا قال سم على منهج قال مر على أي تصدق الأخذ إذا كان باقيا وإلا فالقول قول الدافع انتهى فليحرر أو قول الآخر وإلا فظاهر إطلاق الشارح مر وحيث صدق في عدم ذكر البذل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دفعه لان خذه مجردة عن ذكره البذل كناية ولم توجد نية من الدافع فيجب رده لما لك وليس للمالك مطالبة بالبذل أه عش وقوله وإن كان باقيا حق المقام وإن لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق الخ أنما يتأتى في قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك دون قوله ملكتك لما مر آنفا أنه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البذل في قوله ملكتك أه سم عبارة السكردى دطف على ذكر البذل أي أو اختلفا في نية البذل أه ويظهر أن مثل قوله ملكتك هنا قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك (قوله ويفرق بينه) أي بين الاقتصا على ملكتك وبين ما ذكر وهو قوله بيع هذا وانفق على نفسك سم وكردى (قوله بان هنا) أي في الهبة المطلقة (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البذل أه سم (قوله ثم) أي في قوله بيع هذا الخ (قوله وبهذا يعلم) أي بالفرق المذكور (قوله في نيته به) أي نية البذل باللفظ السكتائي (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية النية لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما افاده كلامه أه سم عبارة السكردى قوله أو صريحا في التملك كملكته هنا أه وهو ظاهر (قوله وفي قواعد الزر كشي الخ) تأييد لقوله أنه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) أي في القرض (اختلغا) أي لو اختلفا (قوله وفي الهبة) أي وقالوا في الهبة (قوله قال الخ) أي لو قال الخ (قوله صدق المتهب) أي يمينه (قوله فقالا) أي العبد والزوجة (قوله في الكل) أي في كل من الصور الأربع (قوله عليه) أي اللفظ المملك أي على وجوده (قوله والأصل عدمه) أي الزائد الملمزم (قوله وبرائة الذمة)

الرملي واعتمده أنه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البذل في قوله ملكتك (قوله ويفرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكتك وقوله بيع هذا وانفق على نفسك كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البذل (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية النية لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما افاده كلامه

الهبة قال وهيتك يعرض فقال بجانا صدق المتهب ولو قال أعتقتك بالف أو طلقك بالف عطف فقالا بجانا صدقا يمينيهما لأن المالك في الكل يدعى زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتفقين عليه والأصل عدمه وبرائة الذمة

و هو ان لو قل بعينه ان قال له رهنه بى - فكل دى فى قول لاخر لانهم اختلفوا فى ان لفظ املك صدق المالك لا تاعرف اللفظ
الصادر منه فصدقوا به الى لا فى الزام ذمة الاخر بالقرض على ايام لرائته انه او فى ان الماخوذ قرض او قرضه لا يسيق تفضيله الاخر
القرض ويأتى اخر الصداق ماله تعاقبهما هنا ولو اقر بالقرض وقال قورا اولاً (٣٩) لم يقبض لم يقبل كما فهمه كلام الراعى وغيره

نعم له لم يقبضه كما
يعلم بما يأتى فى الرهن وقال
الماوردى يصدق المقرض
بيمينه وابن الصباغ ان قاله
قورا او يظهر فيما اشتهر من
استعمال لفظ العارية هنا
انه فيما لا تصح اعارته كناية
لانه لم يجد نفاذا فى موضوعه
وفى غيره ليس كناية لانه
صريح فى بابه ووجد نفاذا

فى موضوعه ثم رايت بعضهم
اطلق صراحتها هنا ان
شاعت ويردها ما ذكرته من
التفصيل الذى لا بد منه فان
قلت الشيوع لا يعتد به الا
فما لا تصلح للعارية قلت
بتسليمه هو لا يدخله فى
الصراحة لان الذى له دخل
فيها الشيوع على السنة
حالة الشرع لا فى السنة
العوام كما هنا (ويشترط
قبوله فى الاصح) كالبيع
ومن ثم اشترط فيه شروط
البيع السابقة فى العاقدين
والصيغة كما هو ظاهر حتى
موافقة القبول للايجاب فلو
قال أقرضتك ألفاً فقبل
خمسائة وبالعكس لم يصح
واعترض بوضوح الفرق
بان المقرض متبرع فلم
يضر قبول بعض المسحوق
ولا الزيادة عليه ويرد بمنع
اطلاق كونه متبرعا كيف
ووضع القرض انه تمليك

عطف على عدمه (قوله ومرو) أى فى باب اختلاف المتبايعين اه كرى (قوله هنا) أى فيما لو قال بعثك الخ
(قوله ذمة الاخر) أى مدعى الهبة (قوله او فى ان الماخوذ) عطف على قوله فى ذكر العوض اه كرى
والظاهر بل المتعين انه عطف على قوله فى ذكر البذل كما هو صريح صنيع النهاية ولا ن قوله فى ذكر العوض
مما حاكاه الزركشى وما هنا من كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله قورا اولاً) أى او بلا قورا (قوله
لم يقبض) مقول قال عبارة النهاية ولو اقر بالقرض وقال لم يقبض صدق بيمينه كما قاله الماوردى لعدم المناقاة اذ
المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله قورا اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
مقالة الماوردى باطلاقها أى سواء اقاله قورا اولاً اه بصرى (قوله لم يقبل) خلافاً للنهاية (قوله يصدق
المقرض بيمينه) معتمد اه عش (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه عش (قوله من استعمال الخ)
بيان لما اشتهر (قوله هنا) أى فى القرض (قوله وفى غيره) عطف على قوله فيما لا تصح الخ (قوله ووجد
نفاذا الخ) قد يقال تقدم انه يلزم ما ذكر فى المسئلة المنقولة عن شرح الاسنوى ومع ذلك تقدم ما فيها
للشارح فيحتمل ان يجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقاً ويكون ذلك مستثنى ايضا المدرك وهو الشيوع
فليتأمل اه سيد عمر (قوله صراحتها) الاولى صراحتها أى لفظ العارية (قوله هنا) أى فى القرض (قوله
لا يعتد به الا فيما الخ) أى فلا يأتى فيه التفصيل المار فتكون العارية الشائعة فى القرض صريحة
فيه (قوله بتسليمه) أى الحصر (قوله هو) أى الشيوع (قوله فيها) أى الصراحة (قوله اشيع
الخ) خبر ان قول المتن (قبوله فى الاصح) فلو لم يقبل لفظاً ولم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح القرض
ويحرم على الاخذ بالتصرف فيه لعدم ملكه له لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل او القيمة لما يأتى
من أن فاسد كل عقد كصحيحة فى الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابته له من كل
وجه اه عش (قوله كالبيع) الى قوله ومن الاول فى النهاية الا قوله او فداء اسير (قوله كالبيع
الخ) وظاهر ان الالتباس من المقرض كافتراض منى يقوم مقام الايجاب ومن المقرض كافتراضنى يقوم
مقام القبول كما فى البيع اه معنى (قوله فى العاقدين الخ) ظرف للسابقة (قوله والصيغة) بالجر عطفاً
على العاقدين اه عش (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالرفع عطفاً على شروط البيع (قوله واعتراض)
أى اشتراط موافقة القبول للايجاب فى القرض (قوله ووضع القرض) أى الذى وضع له لفظ القرض
(قوله فيه شائبة الخ) خبر السكون من حيث كونه ناقصاً واماً من حيث كونه ممتداً خبره قوله لا ينفى ذلك
(قوله لا ينفى ذلك) أى انه مساو للبيع اه عش (قوله قال جمع الخ) دفع به ما يوهمه المتن من ان
الايجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أى من المقرض والاولى فيه كفى النهاية والمعنى أى فى الاقرض (قوله
ايضاً) أى كالقبول على مقابل الاصح اه عش (قوله واختاره الاذرى الخ) أى ما قاله الجمع عبارة المعنى
قال القاضى والمتولى الايجاب والقبول ليس بشرط بل إذا قال أقرضنى كذا فاعطاه إياه او بعث اليه رسولا
فبعث اليه المال صح القرض قال الاذرى والاجماع الفعلى عليه وهو الاقوى والمختار ومن اختار صحة البيع
بالمعاطاة كالمصنف قياسه اختيار القرض بها واولى بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة فى البيع
الخ) قضيته جوازها ايضا فى رفع اليد عن الاختصاص وفى النزول عن الوظيفة فليراجع (قوله واعتراض
الغزى الخ) اقره المعنى (قوله له) أى لقول الاذرى قياس جواز الخ (قوله هنا) أى فى القرض (قوله هو
(قوله ولو اقر بالقرض الخ) عبارة شرح مرو لو اقر بالقرض وقال لم يقبض صدق بيمينه كما قاله الماوردى

للشئ ويرد مثله فساوى البيع اذ هو تمليك الشئ به ثم اشتراط ثم الموافقة فكذلك هنا كون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتى لا ينفى ذلك
لان المعاوضة فيه هى المقصودة والقائل بانه غير معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جمع ان الايجاب منه غير شرط ايضا واختاره الاذرى
قال قياس جواز المعاطاة فى البيع جوازها هنا واعتراض الغزى له بانه سهل لان شرط المعاطاة بذل العوض او التزامه فى الذمة وهو مفقود هنا هو

ولو قال اقض ديني وهولك قرضا أو ميعا صح قبضه لا قوله وهول إلى آخره نعم له أجرة (٤١) مثل تقاضيه أو قبضه وديني مثلا وتكون

لك قرضا صحيح وكانت قرضا
وحصل لي القرضاء ولك
عشرة جمالة فيستحق
الجملة ان اقترضه له لان
أقرضه وقرض الاعمى
واقترضه كبيعته (و) يشترط
في المقرض (اهلية التبرع)
المطلق لانه المراد حيث
أطلق وهي تستلزم رشده
واختياره فيما يقرضه فلا
يرد عليه خلافاً لزمه صحة
وصية السفیه وتديره
وتبرعه بمنفعة بدنه الخفيفة
وذلك لان فيه شائبة تبرع
ومن ثم امتنع تاجيله إذ
التبرع يقتضي تنجيذه ولم
يجب التقاض فيه وإن كان
ربوياً فلا يصح من محجور
عليه وكذا لو له إلا ضرورة
بالنسبة لغير القاضى إذ له
ذلك مطلقاً لكثرة أشغاله
وإن نازع فيه السبكي نعم
لا بد من يسار المقرض منه
وامانته وعدم الشبهة في
ماله إن سلم منها مال المولى
والاشهاد عليه وكذا اخذ
رهن منه إن رأى القاضى
أخذه وله أيضاً اقراض مال
المفلس بتلك الشروط إذا
رضى الغرماء بتأخير القسمة
أما المستقرض فشرطه
الرشد والاختيار وسيعلم بما
يأتى صحة تصرف السفیه
المهمل قرضا وغيره وكذا
السكران (ويجوز اقراض)
كل (ما سلم فيه) أى فى
نوعه فلا يرد امتناع السلم فى
المعين وجواز قرضه

لائقا ويصدق فى قدره فيرد مثله إن كان مثليا وصورته إن كان متقوماً وهو الاوفى فى الباب والله
اعلم (قوله ولو قال) إلى المتن فى المعنى لا قوله نعم إلى أو قبض (قوله وهولك) مبتدأ وخبر (قوله قرضا
الخ) حال من الضمير المستتر فى الخبر (قوله لا قوله وهول الخ) أى لا بد من قرض جديد اهـ معنى أى
ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعنى تحصيله من المدين (قوله أو قبض الخ) أى أو قال اقض الخ
(قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يتعين إلا بقبضه بخلاف الوديعة اهـ ع ش (قوله وحصل
الخ) مراد اللفظ مبتدأ وخبر قوله جمالة (قوله لان اقترضه) أى لا يكون جمالة ان اقترضه من مال نفسه
اهـ كرى عبارة المعنى فلان المأمور اقترضه من ماله لم يستحق العشرة اهـ (قوله وقرض الاعمى الخ) كذا
فى النهاية (قوله كبيعته) أى فلا يصح فى المعين ويصح فى الذمة ويوكل من يقبض له أو يقبض عنه ع ش
ومعنى (قوله المطلق) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمعنى (قوله لانه المراد) أى التبرع المطلق (حيث أطلق)
أى التبرع ويدل لذلك أى كونه مراداً المصنف التبرع المطلق ان الالف واللام أى فى التبرع افادت العموم
نهائية ومعنى (قوله واختياره) فلا يصح اقراض مكره وعمله إذا كان بغير حق فلو أكره بحق وذلك بأن
يجب عليه لنحو اضطرار صح اهـ ع ش (قوله فيما يقرضه) متعلق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه)
تفريع على إرادة المطلق فيما يقرضه وقديماً ان تقديره فيما يقرضه يدفع وروى دما كرايضاً (قوله صحة
وصيته الخ) فاعل لا يرد (قوله الخفيفة) أى التى لا يحتاج اليها فى نفقة نفسه كان كان غنياً كما يأتى له مر اهـ
ع ش (قوله وذلك) أى اشتراط اهلية التبرع (قوله تاجيله) أى القرض اهـ ع ش (قوله ولم يجب الخ)
عطف على امتنع (قوله وإن كان ربوياً) أى فيجوز عدم إقباضه فى المحاس ولا يشترط قبض بدله فى المحاس
اهـ ع ش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اهـ كرى (قوله إذ له ذلك مطلقاً) أى للقاضى قرض مال
المحجور عليه من غير ضرورة اهـ نهاية (قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا فى القاضى لكن المعنى يقتضى
ان بقية الاولياء كذلك اهـ سم وفيه ان كلام الشارح صريح فى انه لا يجوز للبقية الا قراض الغير ضرورة
مطلقاً (قوله لا بد من يسار المقرض منه الخ) أى من القاضى قال سم على منهج وهذه الشروط معتبرة فى
اقراض المولى ويرد عليه أن من الضرورة ما لو كان المقرض مضطراً وقد تقدم عنه على حجج أنه يجب على المولى
اقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه على
الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاصه فى إقرضه ويبعد اشتراط ما ذكر فى هذه الصلوة فان اشتراطه قد يؤدى
إلى اهلاك المال والمالك لا يريد أن يلائفه انتهى فاعلم تحمل الاشتراط إذا دعت حاجة إلى اقراض ماله ولم تصل
إلى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازاً اهـ ع ش (قوله ان سلم منها مال المولى) أى او كان
أقل شبهة ع ش وسيد عمر (قوله إن رأى القاضى الخ) عبارة النهاية والمعنى ان رأى ذلك اهـ قال الرشيدى
شياً فى الكتاب الا فى ترجيح وجوب الارتهان عليه مطلقاً وتاويل ما هنا اهـ وقال ع ش عبارته فى
اول كتاب الرهن والوجه الوجوب مطلقاً والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقولها ان رأى ذلك أى
ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رأى الاخذ اهـ وما هنا لا ينافى لا مكان حمل قوله ان رأى ذلك على اصل
القرض وهو لا ينافى كون الرهن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حجج ان رأى القاضى
أخذه اهـ وهى لا تقبل هذا التأويل وقوله الوجه الوجوب مطلقاً أى قاضياً أو غيره اهـ (قوله إذا رضى
الغرماء) أى الكاملون فلا عبرة برضا وليائهم اهـ ع ش (قوله بتأخير القسمة) إلى ان يجتمع المال كله
كانقله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشد والاختيار) عبارة النهاية والمعنى اهلية المعاملة فقط اهـ قال
ع ش أى دون اهلية التبرع اهـ (قوله وكذا السكران) أى المتعدي (قوله أى فى نوعه) إلى قوله ولوردى
النهاية لا قوله لكن فى غير الر بالضيق (قوله وجواز قرضه) أى المعين عطف على امتناع السلم (قوله جازان

العباب هنا تمثيلاً للقرض التقديرى وكذا افتداء أسير بآذنه وان لم يشترط رجوعاً كما ذكره فى الايمان اهـ
(قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا فى القاضى لكن المعنى يقتضى أى بقية الاولياء كذلك (قوله

قرب الفصل عرفا ولا فلا
 وإن نازع فيه السبكي
 ويجوز قرض كف من نحو
 دراهم ليتبين قدرها بعد
 ويرد مثلها ولا أثر للجهل
 بها حالة العقد وقضية
 الضابط حل اقراض النقد
 المغشوش وهو ما اعتمده
 جمع متأخرون خلافا
 للرويان لأنه مثلي تجوز
 المعاملة به في الذمة وإن
 جهل قدر غشه لكن في
 غير الربا لضيقه كما مر
 بسطه في البيع فقييد
 السبكي وغيره ما هنا بما
 عرف قدر غشه مردود ولو
 رد من نوعه أحسن أو أزيد
 وجب قبوله والإجاز ولا
 نظر للمائلة السابقة في
 الربا لضيقه والمساخطة في
 القرض لأنه أرفق ومزيد
 احسان فإن اختلف النوع
 كان استبدالاً فتجب المائلة
 والقبض كما مر في الاستبدال
 وفي الروضة هنا عن القاضي
 منع قرض المنفعة لا متناع
 السلم فيها وفيها كاصلها في
 الاجارة جوازها وجمع
 الاسنوي وغيره أخذ من
 كلامهما بحمل المنع على
 منفعة محل معين والحل على
 منفعة في الذمة وهي منفعة
 غير العقار كما مر أوائل السلم
 (الا الجارية التي تحل
 بالمقترض في الاظهر)

قرب الخ) لأن الظاهر أنه دفع الألف عن القرض اه (قوله وإلا فلا) علله في الروضة تبعاً للمذهب فقال لأنه
 لا يمكن البناء مع طول الفصل اما لو قالوا قرضتك هذه الألف مثلاً وتفرق قائم سلمها اليه لم يضروا طال الفصل
 اه معنى وقوله اما لو الخ في النهاية مثله (قوله ليتبين قدرها) أي على شرط أن يتبين كإسقاط عن الأنوار
 بخلاف ما إذا أطلق فإنه لا يصح اه سيد عمر عبارة ع ش افهم أنه لو اقضه لا بهذا القصد لم يصح قال سم
 على حج عبارة شرح الروض اي والمغني فلو اقضه كف من الدراهم لم يصح ولو اقضه على أن يستبين مقداره
 ويزد مثله صح ذكره في الأنوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح مر عليه بأن تحمل اللام في قوله ليتبين
 على معنى على اه (قوله ولا أثر للجهل بها الخ) أي ويصدق في قدرها لأنه الغارم حيث ادعى قدره لا نقاو وإلا
 فيطالب بتعيين قدر لا تقي أو يحبس إلى البيان اه ع ش (قوله خلافاً للرويان) في منعه مطلقاً نهاية ومعنى
 (قوله ما هنا) أي حل إقراض النقد المغشوش (قوله مردود) إن كان رده من حيث النقل فسلم واما المعنى
 فيشهد له إذ حصول براءة الذمة عند الوفاء مع الجهل بقدر الغش متعذر اه سيد عمر (قوله من نوعه) أي
 المغشوش اه كرى ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الربوي قالوا ولي إرجاع الضمير لمطلق القرض
 (قوله وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم أول
 الفصل السابق فليراجع اه سم وقره السيد عمر (قوله وإلا جاز) المفهوم منه أن المعنى وإن لم يكن أحسن
 ولا أزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم إن صور هذا بما دون الماخوذ
 اتجه في الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله وجب قبوله (قوله والمساخطة الخ) عطف
 على ضيقه (قوله كما مر في الاستبدال) عبارة هناك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تضرب زيادة
 تبرعها المؤدى بأن لم يجعلها في مقابلة شيء ويكفي العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالك وفي اشتراط قبضه تارة
 وتعيينه أخرى في المجلس ماسبق من انهما أن توافقا على علة الربا اشتراط قبضه وإلا اشتراط تعيينه اه بخذف
 (قوله جوازها) أي القرض والسلمو (قوله محل معين) أي عقار بخلافه من القن ونحوه لما مر من صحة السلم
 في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعني منفعة خصوص العقار كإثباته عليه
 الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع
 الاسنوي أفتى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملي وأقول في هذا الجمع نظر لأن قرض المعين جائز فليجوز قرض
 منفعة المعين حيث أمكن رد مثله الصوري بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوي
 المذكور ما نصه الأقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما تمتع السلم فيها
 ولا أنه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غير اه مافي حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز
 اقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فاقول لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلها أنه لا يجوز
 حيثن وإلا فالفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيدة الا في كلام الشارح مر انفا وقد
 علم من كلامهم أن ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل اه وقوله كإثباته عليه الشهاب الخ فيه نظر يظهر
 بالتأمل في عبارة التحفة (قوله وهي) أي والحال أن المنفعة التي في الذمة قول المتن (التي تحل بالمقترض) أي

ويجوز قرض كف الخ) عبارة شرح الروض فلو اقضه كف من الدراهم لم يصح ولو اقضه على أن يستبين
 مقداره ويرد مثله صح ذكره في الأنوار انتهى (قوله النقد المغشوش) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله
 وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم أول الفصل
 السابق فليراجع وقوله وإلا جاز المفهوم منه أن المعنى وإن لم يكن أحسن ولا أزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم
 الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم إن صور هذا بما هو دون الماخوذ اتجه في الوجوب فليراجع انتهى
 (قوله رجوع الاسنوي) أفتى بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملي وأقول في هذا الجمع نظر لأن قرض المعين جائز
 فليجوز قرض منفعة المعين حيث أمكن رد مثله الصوري بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما
 في الروضة اقراض المنافع أي منافع العين المعينة لا متناع السلم فيها اما التي في الذمة فيجوز اقراضها لجواز

ولو غير مشتهة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه قد يعاؤها ويردها فصار في معنى (٤٣) اعارة الجوارى للوطء وهو متنع كانه قرض

مالك عن اجماع اهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جواز
ردبانه مكذوب عليه وليس
في محله فقد نقله عنه ائمة
اجلاء فالوجه الجواب بانه
شاذ بل كاد أن يخرق به
الاجماع ولا ينافيه جواز
هبتها للولد مع جواز
الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوعه
الرجوع ولو في البذل فاشبه
الاعارة بخلاف الهبة فيهما
وخرج بتحل محرمة عليه
بنسب أو رضاع أو مصاهرة
وكذا ملائعة ونحو مجوسية
ووثنية لان نحو اخت زوجة
لتعلق زوال مانعها باختياره
ويجوز خلافا لجمع ان مثلها
مطلقة ثلاثا لقرب زوال
مانعها بالتحليل الذي لا
يستبعد وقوعه على قرب
عرفا بخلاف اسلام نحو
المجوسية ورتقاء وقرناء
ومقرضة لنحو مسح لان
المحذور خوف التمتع وهو
وجوده من غير خوف
الوطء فقد جرى على الغالب
وبحث الاذرعى محل
اقرضا لبعضه لانه من
وطئها حرمت على
المقرض والا فلا محذور
وهو بعيد لان المحذور
وهو وطؤها ثم ردها
موجود وتحريمها على
المقرض أمر آخر لا يقيده

ولو كان صغيرا جدا لانه لم يتبع عنده الى بلوغه حدا يمكنه التمتع بها فيه اه عشر (قوله ولو غير مشتهة) الى
قوله وليس في محله في النهاية (قوله قرضها له) اي قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله وان جاز السلم فيها)
عبارة النهاية والمغنى مع انه لو جعل راس المال جارية محل السلم اليه ووطؤها وكان المسلم فيه جارية ايضا
جازله ان يردھا عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين اه وقولها جازله ان يردھا الخ ظاهر اطلاقهما
ولو بعد وطئها بل سياق الكلام كالصريح فيه (قوله قد يوطؤها) اي او يتمتع بها فدخل الممسوح لا مكان
تمتعها بها اه عشر (قوله ويردها) لانه عقد جائز من الطرفين ثبت الرد والاسترداد اه معنى (قوله وهو
الخ) اي ذلك الاعارة (قوله رد) خبر وما نقل الخ (قوله وليس في محله قد دخل) اي ليس الرد صحيحا لانه قد نقل
الجواز عن عطاء الخ (قوله بانه) اي ما نقل عن عطاء وكذا ضمير كادوبه (قوله ولا ينافيه) الى قوله ويتجه
في النهاية والمغنى (قوله ولا ينافيه) اي منع قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله جواز هبتها) اي الجارية
عشر (قوله بخلاف الهبة) اي والسلم اه عشر (قوله ونحو مجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقرارها
فهل يجوز وطؤها او يتمتع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبه اعارة الوطء فيه انظر سم
على حج اقول الا قرب الاول لحكمنا بصحة العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حده ولان الملك ابتداء
واحتيال ان يردھا لا ينظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حوائى شرح الروض لو دللنا شارح
خلافه اه عشر عبارة الرشيدى وافاد والد الشارح مر في حوائى شرح الروض اننا لو اسلمت نحو
المجوسية لم يطل العقد ويمتنع الوطء اه (قوله لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل
بها فلا يجوز له ان يقترض ابنتها وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ويوجه باحتمال أن يفارق أمه اقبل
الدخول ثم يطأ البنت ويردها اه عشر (قوله خلافا لجمع الخ) ظاهر المغنى ووافقة هذا الجمع عبارة ونصية
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو اخت الزوجة ان المطقة ثلاثا محل قرضها ما طاقها اه زاد النهاية وبحث
بعضهم عدم حملها لقرب زوال مانعها بالتحليل اه قال عشر قوله وبحث الخ معتمد الزيادة وصرح به
حج في التحفة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف اسلام نحو المجوسية) يرد انظر فيما اذا اسلمت المجوسية
أو الوثنية أو تحملت المطلقة ثلاثا على القول بحل قرضها ونصية كلامهم بقاؤها على ملك الماتر ضاياه فاهل
الفرق انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نه اذا لم تحل في ابتداء القرض انتقلت الاشابهة لاعارة
الجوارى للوطء او ضعفت جدا فلم تصاح الا باطل اه سيد عمر ومحل كلامه الى جواز الوطء ايضا (قوله
ورتقاء) الى قوله ويجوز تملك في النهاية (قوله ورتقاء الخ) ذهب على نحو اخت الخ (قوله ولا يجوز تملك
المطلقة التي تحل) اعتمده المغنى ايضا (قوله لان العبرة الخ) ولا يشك هذا على ما قدمناه ان المجوسية اذا
اسلمت في يد المفترض لا يتبين فساد القرض بل يحتمل جواز الوطء هنا عدم جوازها على ما مر بان المانع تبين
وجوده هنا حال القرض بخلاف اقتراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد القرض ويغفر في الدوام
مالا يغتفر في الابتداء اه عشر (قوله وقرض الخثي الخ) حاصل المعتمد انه يجوز كون الخثي مقرضا

السلم فيها كذا في الروضة وأصلها في المهمات والا قرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع
على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولا نه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غير من عبده ونحوه كما يجوز السلم
فيها ولا مكان رد مثلها الصورى انتهى (قوله ونحو مجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقرارها قبل
يجوز وطؤها او يتمتع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبه اعارة الوطء فيه انظر (قوله
لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فلا يجوز له ان يقترض بنتها وهو المتجه
في فتاوى السيوطى (قوله لان اتصاحه بعيد) فلما اتضح ذكر اتبين كاهو ظاهر فساد القرض ووجب
رد الجارية بزوالها ولو منفصلة المقرض مر ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قوله وقرض الخثي الخ)
حاصل المعتمد انه يجوز كون الخثي مقرضا بكسر الراء ومقترضا لعدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقرضا

اياتا ولا نفيا وقرضا لخنثى جائز لان اتصاحه بعيد ولا يجوز تملك مالها أقرب من اتصاح الخثي هذا هو المنقول فيهما ووجهه
ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فان اتضح ذكر ا بان بطلان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقرض الخثي المشكل

الرجل قبل بل التذروطة مادام (٤٤) ورد بان سبوا لا يتناع له لم فيه (وما لا يسل فيه) اي في نوعه (لا يجوز اقرضه في الاصح) لان

بكسر الراء ومقتضى ادم تحق المانع ولا يجوز كونه مقرضا بفتح الراء لانه يز وجوده مره اخرى
حج اح عش (قوله الرجل) اي او المرأة اخذاه من العلة اح عش اي وعامر بن سم بن مر قول ابن
(وما لا يسل فيه) كالجارية ولدها والجواهر ونحوها اح عشي عبارة عش ومنه المراتد لا يجوز كونه
مقتضا بفتح الراء ومنه ايضا البر المختلط بالشرير الا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وفل وجب على الاخذ
رد مثل كل من البر والشرير خاله او ان اختلفا في قدره صدق الاخذاه (قوله لان لا يضبط) الى قوله ولو
قال في النهاية والمغني (قوله لان لا يضبط الخ) ومن ذلك قرض النضة المقاصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة
مطلقا وانما اوزا غير متفاوتها في نفسها كبر او صغرا ووزنت ومع ذلك لو خالفوا فلا واختلاف في ذلك
فالقول قول الاخذ منها تساوي كذا من الدرهم الجيدة اح عش (قوله قوله قرض الحزين) اي اسائر انواعه اح
عش (قوله ويرده الخ) اي الحزين اح كرى اي والعجين مغني (قوله قال في الكافي الخ) قد روي ان الحزين
مقوم والواجب فيه رد المثل الصوري كما ياتي اح سيد عمر عبارة المغني وقيل يجوز عددا ايضا ورجحه
الخوارزمي في الكافي اح (قوله وفهم اشتراطه) اي صاحب الكافي (قوله وجزء شائع) دفع على الحزين
(قوله لم زد على النصف) يردد الخارنما لوزاده ليطال في الجميع وفي الزائدة فقط فريقاله ففعل نال
اح سيد عمر قول قياس الم لا اول (قوله لا يرد ما مر) اي في مخرج ويجوز اقرض الخ (قوله وكما) اي
ان لم يجاف في المكيال نهاية ومغني (قوله تحت يده) اي يد الفلان (قوله والا) اي بان كانت له في ذمته اح
سم (قوله كما مر) اي قبيل قول المان واما في التبرع (قوله وجوبا) الى قوله فيردي المغني والى قوله ويأتي في
النهاية لا قوله اي وهو ما دخل في السابعة (قوله حيث الاستبدال) امام مع استبدال كان عوض عن بر في ذمته
ثوبا او درهم فلا يمنع ما مر من جواز الاستبدال عن غير المثل من اح عش (قوله ولو نقد ابطاله السلطان) فمثل
ذلك ما عمت به البلوى في زمنا في الديار المصرية من اقرض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غير ما وان لم
تسكن نقدا اح نهاية (قوله بكرة) بفتح الباء اح عش (قوله التني من الابل) وهو ماله خمس سنين ودخل
في السادسة زيادي اح عث (قوله رباعيا) بتخفيف الياء اح عث (قوله من المعاني التي تريد بها القيمة)
كحرفة الرقيق وقرامية الدابة نهاية ومغني قال عث قال في المختار الفارة من الناس الخاذق المايج ومن الدواب
الجيد السير اح (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يثبت اعتبر مع الصورة مراعاة القيمة اح مغني
(قوله النقطة الخ) عبارة الابعاب مع العباب فرع النقطة المعتاد فيما بين الناس في الافراح كالختان
والنكاح وهو ان يجمع صاحب الفرح الناس لا كل ونحوه ثم يقوم انسان فيعطى كل من الحاضرين ما يليق
به فاذا استوعبهم اعطى ذلك لذى الفرح الذي حضر الناس لاجل اعطائه اما لكونه سبق له مثله واما ان قصد
ابتداء معروف معه ليكافئه بمثله اذا وقع له نظيره اقي النجم البالي والازرق اليماني انه اي بانه كالمقرض
الضمي وحينئذ يطالبه واي الماعطى او وارثه وافي السراج البلقيني القائل في حقه جماعة من الاثمة انه باع
درجة الاجتهاد بخلافه فقال لا رجوع به وهو الذي يتجه ترجيحه لعدم مسوغ الرجوع واعتقاد المجازاة به
وطلبه ممن لم يجاز به لا يقتضي رجوعا عند عدم الصيغة التي تصير قرضا اح شرح العباب (قوله المعتاد في
الافراح) اي اذا دفعه لصاحب الفرح في يده او يد ما ذونه اما ما جرت العادة به من دفع النقطة للشاعر
والمزين ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوت
على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الان بالارض واخذ النقطة وهو ساكت لانه بتقدير تنزيل ما ذكر
منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وتقرر ان القرض الحكيم يشترط للزوم له للمقرض اذنه في الصرف
مع شرط الرجوع فتنبه له اح عث عبارة الرشيدى واعلم ان الشهاب ابن حجر قيد عمل الخلاف بما اذا كان
صاحب الفرح ياخذ النقطة لنفسه اي بخلاف ما اذا كان ياخذها لنحو الخائن او كان الدافع يدفعه له بنفسه

مالا يضبط او يعز وجوده
يتعذر او يتعسر رده مثله اذ
الواجب في المتقوم رده مثله
صورة نعم يجوز قرض الحزين
والعجين ولو خيرا احاضا
للحاجة والمساعدة ويرده
وزناقل في الكافي او عددا
وفهم اشتراطه اجمع بينهما
بعيد وجزء شائع من دار لم
يزد على النصف لان له حينئذ
مثلا لا الرتبة على الاوجه
وهي خيرة ابن حاض تاتي
على الابن ليروب لاختلاف
حوضتها المماثلة صودة وعلم من
الضابط ان القرض لا بد
ان يكون معلوم القدر اي
ولو مالا مثلا يرد ما مر في
نحو كف الدرهم وذلك
ايرد مثله او صورته ويجوز
اقرض المكيال موزونا
وعكسه ولو قال اقرضني
عشرة مثقال خذها من
فلان فان كانت له تحت يده
جازوا لافه وكيلا في قبضها
فلا بد من تجديد قرضها كما
مر (ويرد) وجوبا حيث
لا استبدال (المثل في المثل)
ولو نقدا ابطاله السلطان
لانه اقرب الى حقه (وفي
المتقوم) ويأتي ضابطهما في
الفصل يرد (المثل صورة)
الخبر مسلم انه صلى الله عليه
وسلم استسلف بكر اي وهو
الشي من الابل وورد رباعيا
اي وهو ما دخل في السنة
السابعة وقال ان خياركم
احسنكم قضاء ومن لازم

بفتح الراء لانه يز وجوده مر (قوله ولا فهو وكيله) اي بان كانت له في ذمته

فانه

اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تزيد بها القيمة فيرد ما يجمع تلك كلها حتى لا يفوت عليه شيء ويصدق المقرض فيها بيمينته والذي يتجه في النقطة المعتاد في الافراح انه هبة ولا اثر لعرف فيه

لاضطرابه ما لم يقل خذته مثلاً وينوى القرض ويصدق في نية ذلك هو أو واره أو على هذا يحمل إطلاق جمع أنه قرض أي حكاهم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء من قول الباقر أنه هبة قال ويحمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلافه بأحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته ويأتي قبيل اللقطة تقييد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه اتفق في اخ انفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم اراد الرجوع عليه بأنه يرجع (٤٥) اخذ من القول بالرجوع في

مسئلة النقوط وفيه نظر بل لا وجب له أماً ولا فلان ماخذ الرجوع ثم اطراد العادة به عندهم ولاعادة في مسئلتنا فضلاً عن اطرادها بذلك وأما ثانياً فلان الائمة جزء موافق مسائل بما يفيد عدم الرجوع منها أدى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه صح ولا رجوع له عليه بلا خلاف والنفقة على ممن الاخ واجبة عليه فكان اداءه عنه كاداء دينه وبهذا يتبين أنها مصرح بها في كلامهم وان الافتاء فيها بامر غفلة عن هذا وبفرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالاولى لانه اذا لم يرجع باداء ما لم يلم يلمز أولى فان قلت صرحوا في مسائل بالرجوع قلت تلك اما لكونه أنفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد للضرورة كافي هرب الجمل ونحوها واما الظنه ان الاتفاق لازم له كما اذا انفق على مطلته الحامل فبان لا محل أو نفي حمل الملاعة ثم استلحقه

فانه لا رجوع قطعاً وسيأتي في الشارح مر في آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده أو مع نظائره المعاوين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة البجيرمي والذي تحرر من كلام مر وحجج وحواشيهما انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح اي لا يرجع به مالها اذا وضعه في يد صاحب الفرح وبما ذكرناه الا بشرط ثلاثة ان يأتي بالفظ كخذه ونحوها وان ينوى الرجوع ويصدق هو واره فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه او في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كما حققه شيخنا الحنفى اه وقوله الا بشرط ثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم هنا انه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطراداً كلياً (قوله لا اضطرابه) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد في قصد الرجوع كان قرضاً ويشعر به ايضا قوله الاتي ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته لكن يشكل على ذلك ما يأتي في الاجارة من عدم لزوم الاجارة حيث لا لفظ يشعر بالانضمام ولو كان العامل ممن لا يعمل الا باجرة نعم هو متجه على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبعاً للحرر من اللزوم حينئذ اه سيد عمر (قوله ما لم يقل الخ) ظاهره انه ظرف لقوله لا اثر للعرف فيه فيوم اشترط العرف ولو مضطر بامع القول والنية المذكورين وهو مخالف لما افاده كلامنا السابق في القرض الحكمي من كفاية القول والنية لان يحمل ظرفاً لما يفهمه قوله انه هبة أي ولا يكون قرضاً ما لم يقل الخ (قوله في نية ذلك) أي القرض (قوله وعلى هذا) اي على ان يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هؤلاء) اي قول جمع انه قرض (قوله لا اختلافه) اي الاعتماد (قوله تعين ما ذكرته) اي من انه هبة الا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذته ونوى القرض فيكون قرضاً (قوله ويأتي قبيل اللقطة الخ) عبارته هناك محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذته لنفسه اما اذا اعتيد انه لنحو الخائن وان معطيه إنما قصد فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء انما هو لاجله اه ع ش (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) أي الاخ (قوله انه الخ) أي مسئلتنا اه كرى (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض في مسئلتنا التعجيل واللقطة ان الاخذ ملكه بشرطه فا ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما انفق على ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الحكم من حينه كما تقر في محلهما وان كان القرض فيهما انهم ملك كما يشعر به قوله انه ملكه كان بان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل التعجيل فا ذكره من الرجوع قريب للحرر سم على حجج اه ع ش (قوله وقيل برد القيمة) قد يتجه ترجيحاً حيث تعذر المثل كدار اقرض نصفها ثم وقف جميعها فاقام اه سيد عمر (قوله وادام القرض

(قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما الظنه ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا اثر في مسئلتنا للظن لانه لا منشا له شرعاً بخلافه في مسائل الظن المذكورة فليتأمل (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض في مسئلتنا التعجيل واللقطة ان الاخذ ملك بشرطه فا ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما انفق ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الملك

لترجع بما أنفقته عليه لظنهم الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيواناً زكاة ثم رجع لسبب رجع عليه الاخذ بما أنفقته على الوجه لا نفقاه بظن الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الزركشي لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضي عدم الرجوع وكذا يقال في لقطة تملكها ثم جاء مالها وعجيب توقفه كابن الاستاذ في هذه ايضا نعم لا اثر لظن وجوب في مبيع اشتراه فاسداً فلا يرجع بما أنفق عليه (وقيل) يرد (القيمة) يوم القبض واداء المقرض كاداء المسلم فيه في جميع ما مر فيه صفة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان انه ان احضره في محله لزمه القبول وان احضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله اجل بل اذا ذكر الاجل اما يلغو او يفسد العقد واجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من انه اذا احضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كما كان المسلم فيه اذا احضره قبل محله لا يلزمه القبول وان احضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم رايت في سم على حج ما يوافقه اه ع ش (قوله ومحلا) ومعلوم انه لا يكون الاحالا اه مغنى قول المتن (وثة) اى اجرة قول المتن (بقيمة بلد الاقراض) لانه محل التملك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه مغنى (قوله لا بالمثل) عطف على بقيمة الاقراض (قوله استوت قيمة الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فلم انه لا يطالبه بمثله اذ لم يتحمل مؤنة محله لما فيه من الكلفة وانه يطالبه بمثل مالا مؤنة لمحله وهو كذلك فالمانع من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثر من قيمه بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخى بين الشيخين وغيرهما لان من نظر الى المؤنة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدار حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال ع ش وتعرف قيمته بها الى بلد الاقراض مع كونها في غير ما يبلوغ الاخبار او باستصحاب ما علموه قبل مفارقتها او بعد بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فلم انه لا يطالبه الخ شمل ما اذا كان بمحل الظفر اقل قيمة كما اذا اقرضه طعما بمكة ثم لقيه بمصر لكن في شرح الروضة انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الا مثله وقوله مالا مؤنة لمحله اى ولا كانت قيمته ببلد المطالبة اكثر اه (قوله واستوت) الى قوله للضرر كان الاولى ذكره عقب قوله الا لا يطالبه به (قوله للضرر) اى على المقرض وهو علة لقوله لا بالمثل (قوله وهى) الى قوله وهى في النهاية والمغنى (قوله وهى) اى القيمة اى اخذها (قوله لم يترادا) اى ليس للمقرض ردها وطالب المثل ولا للمقرض طلب استردادها نهاية ومغنى (قوله يعسر نقله) اى لخوف الطريق مثلا ع ش ورشيدى (او تفاوت قيمته الخ) ومنه كما هو واضح ما اذا اقرضه دنانير مثلا بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة الذهب فيها اكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى (قوله وانما يتاقي الخ) رده النهاية بما نضه وما عارض به قوله اى الامام او تفاوتت قيمته من انه انما يتاقي على ما مر عن ابن الصباغ بناء المعترض على عدم استقلال كل من العلتين وقدم رده اه اى علقى منع مطالبة المثل من مؤنة النقد وارفع قيمة بلد المطالبة (قوله قرض نقد) الى قوله ومنه القرض في المغنى والى قول المتن ولو

من حينه كما نقرر في محله ما وان كان القرض فيه ما انه لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كان بان ان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل في التعجيل فاذا ذكره من الرجوع قريب فليحذر (وزمنا) قد يشكك بان القرض لا يؤجل حتى يتصور احضاره قبل وقته ويحجب بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان النهب قال في شرح البهجة ولا اى ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه اى صاحب البهجة وصرح به الشارح يعنى العرافي انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم والحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب الا ان يراد التشبيه بالسلم في الجلة ولا يخفى ما فيه (قوله وللنقل مؤنة) في شرح م ر واعلم ايضا ان المراد بكون النقل له مؤنة ان تزيد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه فقير بقرية من قرى مصر ثم وجد باخرى منها وقيمة في الموضعين سواء او في بلد المطالبة اقصى انه يطالبه بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى واقول في هذا الكلام نظر (قوله لا بالمثل) الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى ان المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بلد المطالبة اكثر واقتصار الشيخين على الاول لا ينافى الثانى بل هو مفهوم منه بالاولى والمساواة فلا منافاة بين ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م ر (قوله جر منفعة للمقرض) وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر م ر اى بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما ياتى في المتن لكن يشكك بما ياتى في

وزمنا ومحلا (و) لكن (لو) ظفر (المقرض (به) اى بالمقرض (في غير محل الاقراض وللنقل) من محله الى محل الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المقرض (طالبة بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة لجواز الاعتياض عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد الاقراض والمطالبة ام لا كما قاله الشيخان خلافا لابن الصباغ وجماعة للضرر وهى للفيصوله فلوا جمعتهما ببلد الاقراض لم يترادا اما اذا لم تسكن له مؤنة او تحمّلها المقرض فيطالبه به نعم النقد الذى يعسر نقله او تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالذى لنقله مؤنة قاله الامام وقوله او تفاوتت قيمته انما ياتى على ما مر عن ابن الصباغ (ولا يجوز) قرض نقدا وغيره ان اقترن (بشرط رد صحيح عن مكسر او) رد (زيادة) على القدر المقرض او رد جدي عن ردى او غير ذلك من كل شرط جر منفعة للمقرض

شرط اجلا في النهاية الا قوله وكذا كل مدين (قوله) كرده بيلداخر) ومنه ماجرت به العادة من قوله
 للمقترض اقرضتك هذا على ان تدفع بدله لو كيلي بمكة المشرفة اه ع ش اى وان يدفع وكيلك بدله لى او
 لو كيلي بمكة المكرمة مثلا (قوله) اورهنه بدن اخر) اى رهن المقترض الشئ المقترض بدن اخر كان
 للمقترض عليه (قوله) فان فعل فسد العقد) والمعنى فيه ان موضع القرض الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه
 حقا خرج عن موضعه ففنع صحته نهاية ومعنى قال ع ش ومعلوم ان فساد العقد حيث وقع الشرط في صلب
 العقد امالو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه (قوله) كل قرض جر منفعة) اى شرط فيه
 ما يجر الى المقترض منفعة وشمل ذلك شرطا ينفع المقترض والمقترض فيبطل به العقد فيما يظهر اه نهاية اى
 بخلاف ما ينفع المقترض وحده كما ياتي في المتن او ينفعهما ولكن نفع المقترض اقوى كما ياتي في الشرح اه
 سم (قوله) ومنه) اى من القرض بشرط جر منفعة للمقترض عبارة الكردي اى من ربا القرض اه (قوله)
 مثلا) او يشترى ملكه باكثر الخ ويخدمه او يعلم ولده ونحو ذلك (قوله) من قيمته) الاولى من اجرة مثله
 (قوله) ان وقع ذلك شرطا) اى ان وقع شرط الاستتجار في صلب العقد اه ع ش (قوله) اذ هو) اى القرض
 لمن يستتجر الخ او القرض بشرط جر منفعة للمقترض (حينئذ) اى اذا وقع ذلك في العقد (قوله) والا) اى
 بان توافقا عليه قبل العقد ولم يذكر اه في صلبه (قوله) من ماله) الاولى او ادى من ماله ليشمل ماله او قرض
 لمو ايه وادى من ماله اه سيد عمر (قوله) كقبول هديته) اى بغير شرط نعم الاولى كما قال الماوردى تنزهه
 عنها قبل رد البذل نهاية ومعنى (قوله) للخبر السابق) اى في شرح وفي المتقوم المثل صورة (قوله) وفيه)
 الاولى حذفه وجعل ما بعده بدلا عما قبله (قوله) ولو عرف الخ) قال في الروضة قلت قال في التتمة لو قصد
 اقراض المشهور بالزيادة للزيادة ففي كراهته وجهان والله اعلم اه وفي الروض نحوه وبه يعلم ما في
 صنيع الشارح حيث اقتضى ان الوجهين مطلقان وان الترجيح عند القصد من تصرفه فليتامل سيد عمر
 وسم عبارة النهاية ولو اقترض من عرف برد الزيادة قاصدا ذلك كره في اوجه الوجهين اه (قوله) وظاهر
 كلامهم ملك الزائد تبعا) فديقال محل ذلك ان دفع الزيادة عالمها ولم يكن له عذرا ما لو دفعها بظن عدم
 الزيادة فبان ان الزيادة فينبغي ان لا يملك الزائد كما لو قال المقترض ظننت ان حقك كذا فبان انه دونه او دفعه
 بغير عذر وقال ظننت انه بمقدار حقك وعليه فلو تنازعا فالمصدق القابض فيما يظهر اه سيد عمر (قوله) ملك
 الزائد تبعا) اى وان كان متميزا عن مثل المقترض كان اقترض دراهم فردها ومعها نحو سمن ويصدق الاخذ
 في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو اراد الدافع انه انما اتى به لياخذ بدله لذكره ومعلوم ماصورنا به
 انه رد المقترض الزيادة معانم ادعى ان الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ امالو دفع الى المقترض سمن او
 نحوه مع كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه من الدين لا هدية فانه يصدق الدافع حينئذ اه ع ش (قوله)
 فهو) اى الزائدة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى ايجاب وقبول اه نهاية (قوله) فيمتنع الرجوع فيه) اى
 لدخوله في ملك الاخذ بمجرد الدفع اه ع ش قول المتن (او ان يقرضه) اى ان يقرض المقترض المقترض
 شيئا اخر حلي وزيادى وليس المعنى ان يقرض المقترض المقترض لانه حينئذ يجر نفع المقترض فلا يصح
 فتأمل اه بخير مى قول المتن (والاصح انه لا يفسد العقد) ظاهره وان كان للمقترض فيه منفعة وقضية قول
 الشارح اذ ليس فيه الخ ان محل عدم الفساد اذ لم يكن للمقترض منفعة وهو نظير ما سياتي في الاجل فليراجع
 اه رشيدى اقول كلام شرح المنهج كالصريح في عدم الفرق عبارته او شرط ان يرد انقص قدرا او صفة
 كرده مكسر عن صحيح او ان يقرضه غيره او اجلا بلا غرض صحيح او به والمقترض غير ملى لغا الشرط فقط
 اى لا العقد لان ما جره من المنفعة ليس للمقترض بل للمقترض او لها والمقترض معسر اه (قوله) للمقترض)
 بل للمقترض والعقد عقد ارفاق فكانه زادا في الارفاق نهاية ومعنى (قوله) اوله) اى كرم نهب اه سم
 شرط الاجل زمن نهب والمقترض غير ملى فان ذلك الشرط ينفعهما كما سياتي ومع ذلك صح الا ان يجاب بما

كرده بيلد اخر او رهنه
 بدن اخر فان فعل فسد
 العقد لخبر كل قرض جر
 منفعة فهو ربا وخبر ضعفه
 بجى معناه عن جمع من
 الصحابة ومنه القرض ان
 يستاجر ملكاى مثلا باكثر
 من قيمته لاجل القرض ان
 وقع ذلك شرطا اذ هو حينئذ
 حرام اجماعا والا كره عندنا
 وحرم عند كثير من العلماء
 قاله السبكي (ولورد) وقد
 اقرض لنفسه من ماله
 (هكذا) اى زائدا قدرا او
 صفة (بلا شرط فحسن)
 ومن ثم ندب ذلك ولم يكره
 للقرض الاخذ كقبول
 هديته ولو في الربوى وكذا
 كل مدين للخبر السابق وفيه
 ان خياركم احسنكم قضاء
 ولو عرف المستقرض برد
 الزيادة كره اقرضه على احد
 وجهين ويتجه ترجيحه ان
 قصد ذلك وظاهر كلامهم
 ملك الزائد تبعا وهو متجه
 خلافا لبعضهم وحينئذ فهو
 هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع
 فيه كما افتى به ابن عجيل (ولو
 شرط مكسر عن صحيح او ان
 يقرضه) شيئا اخر (غيره لغا
 الشرط) فيهما ولم يجب
 الوفاء به لانه وعد تبرع
 (والاصح انه لا يفسد العقد)
 اذ ليس فيه جر منفعة للمقترض
 (ولو شرط اجلا فهو كشرط

اوله والمقرض غير ملء فيلغو لأجل امتناع (٤٨) التفاضل فيه كالرأب ويصح العقد لانه زاد في الارفاق بجز المنفعة المقرض ولا اثر لجزها

له في الاخيرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجسر اليه اقوى فغلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه جمر المنفعة للمقرض فلم يفسد باشرط اطلاله ويسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتأجل الحال الا بالوصية والتذر على ما فيه مما ياتي في باب فبا حدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقرض غرض (كر من نهب) والمقرض ملء (فكسر شرط) رد صحيح عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيه جرم منفعة للمقرض (وله) اي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينا قياسا على ما مر في البيع واقرار به وحده عند حاكم واشهاد عليه لانه مجرد توثيقه اذا اختل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحياض والمرورة يمنعان منه (ويملك المقرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتنع عليه التصرف فيه وكالهبة (وفي قول بالتصرف) المزيل للملك عاية لحق المقرض لان له الرجوع فيه ما بقي فبالصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في الابرأ فيصح على

(قوله اوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المغنى الا قوله على ما فيه مما ياتي في باب (قوله لا امتناع الخ) عبارة المغنى لانه عقد يمتنع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجره ماله) اي للمقرض (في الاخيرة) اي في قوله اوله والمقرض غير ملء (قوله وفارق الرهن) اي حيث لو شرط فيه شرط بجز منفعة للرهن فسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح اي ومن شرط الاجل بجز نفعا للمقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد والغاء الشرط اه ع ش عبارة السكردي اي فارق القرض الرهن بانه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهذا يلغو الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) اي بخلاف الرهن اه مغنى (قوله ولا يتأجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار الخ اه قال ع ش اي ولو قصر الزمن جدا اه (قوله الا بالوصية) اي بان اوصى ان لا يطالب مدينه الا بعد مدة فيلزم انفاذ وصيته (قوله والتذر) اي كان نذر ان لا يطالبه اصلا او الا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش (قوله للمقرض غرض) اي في الاجل وهو الى قوله وكذا في الابرأ في النهاية الا قوله وحده وكذا في المغنى الا قوله عينا (قوله ملء) اي بالمقرض او بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه اي الرهن العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات السلم وشرطه اي الكفيل العلم به بالمشاهدة او باسمه ونسبه لا بوصفه بموسرقة اه (قوله واقرار به) كقوله واشهاد عليه عطف على رهن (قوله وحده) يعني لامع غيره بان يقول بشرط ان تقرض وبدين اخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) اي ما ذكر من الرهن وما عطف عليه (قوله بمجرد توثيق) اي للعقد لا منفعة زائدة (قوله اذا اخذ الشرط) اي بان لم يف المقرض به اه كردى (قوله لان الحياض الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله يمنعان منه) اي من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقرض اذا امتنع من الوفاء بشيء من ذلك كان المقرض معذورا في الرجوع غير ملوم قال ابن العماد ومن فوائده اي صحة الشرط ان المقرض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا يملك بالقبض كما لا يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الابرأ البائع والمقرض هنا لم يبيع له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حثا للناس على فعل القرض وتحصيل انواع البر وغير ذلك اه نهاية قال ع ش قوله مر لا يحل له التصرف الخ اي ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العماد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه وملك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالا يخفى وفي المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمة التصرف لانها لازمة لبطالانه حينئذ وليس له ذلك فلا حرمة لنفوذ مثله لرضا البائع به بقرينة تأجيله الثمن او قباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده امن الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعني على الوجه الذي سبق في قبض المبيع (قوله والا) اي وان لم يملك بالقبض (قوله وكالهبة) عطف على والاخ عبارة المغنى عقب المتن كالموهوب واولي لانه لا للعوض مدخل فيه ولا لانه لو لم يملك به لا تمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفقة ونحوها) اي في مجرد قبضه يعنى عليه لو كان نحو اصله ويلزمه نفقة الحيوان على الاول لا الثاني

قاله الماورى تنزهه عنها قبل رد البدل وعبارة الروض وفي كراهة القرض بمن تعود رد الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى اي ان قصد اقراضه لاجلها وقضيتها ان محل الوجهين مقيد في كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله اوله) اي كرم نهب (قوله لان الحياض والمرورة يمنعان منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه الا ان يقال ليس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للمقرض انتهى واجاب عنه ابن العماد بنحو ما مر وبان من فوائده الشرط توقف حل تصرف المقرض في القرض على الوفاء به لان المقرض لم يبيع له التصرف الا حينئذ وكما لا يحل للمشتري التصرف في المبيع قبل

نهاية قول المتن (وله) اى يجوز للمقرض (الرجوع الخ) (فرع) في شرح الروض اى والمغنى ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الى وكيلى فلان فدفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركة المييت عموما لا بمادفع خصوصا انتهى والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل لان ياخذ مثله من التركة والا فله ان ياخذ مادفع بعينه اخذا من قولهم له الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتأمل سم على حج ولو دفع شخص لا خرد را هم وقال ادفعها لزيد فادعى الاخذ فدفعها لزيد فانسكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه عش (قوله في ملك المقرض) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله بان لم يتعلق الخ) سيأتى محترزه (قوله وان دبره الخ) اى او علق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لان له الخ) تعليل للمتن (قوله وللمقرض الخ) عطف على قول المتن وله الرجوع الخ (قوله رده الخ) اى قطعا اه معنى (قوله قهرا) اى اذا لم يكن للمقرض غرض صحيح في الامتناع كامر (قوله فلا يرجع فيه) اى لا يصح اه عش (قوله رجع) اى المقرض و (قوله ان اتصلت) اى الزيادة و (قوله اخذها) ظاهره وان طالب المقرض رد البذل وهو محتمل ان لم يخرج المقرض بالزيادة عن كونه مثل المقرض صورة فلو اقرضه بعتك فبكرت ثم طلبها المقرض لم يجب اه عش (والا فبدونها) ومن ذلك ما لو اقرضه دابة حائلا وولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولدها المنفصل اما اقرض الدابة الحامل فلا يصح لان القرض كالسلم والحامل لا يصح السلم فيها اه عش (قوله او نقص) شمل ما لو كان النقص صفة او عين وقياس ما تقدم انه اذا وجد الثمن ناقصا نقص صفة اخذه بلا ارض انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه عش اى ويفرق بان المقرض محسن (قوله تملكك) بناء المفعول (قوله الاتية) اى انفا بقوله على الاصل في الضمان (قوله ثم) اى في اللقطة (قوله فان التملك) اى تملك الملتقط للقطعة (قوله قهر عليه) اى على مالك اللقطة اى لا مدخل له فيه (قوله فاجرى به) اى الراد الى الملتقط ويحتمل ان المراد اجرى الملتقط في الرد (قوله انه) اى الضامن (قوله حتى في المغصوب منه) اى في الناقص المغصوب من المالك (قوله فهذا) اى الملتقط (اولى) اى من الغاصب وكان الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر للمقرض (قوله في انه قبضه بهذا النقص) ومنه ما لو اقرضه فضة ثم ادعى المقرض انها مقاصيص والمقرض انها جيدة فيرد المقرض مثلها ويتبين ان يعتبر ذلك بالوزن الذي يذكره المقرض لان النقص يتفاوت فيصدق في ذلك وان لم تجر العادة فيما بينهم بوزنها وطريقه في تقدير الوزن الذي يرد به اما اختبارها قبل التصرف فيها او تخمينها بما يغلب على ظنه انه زنتها وما ذكر من تصديق المقرض لا يستلزم صحة اقرضاها لان القرض صحيحا كان او فاسدا يقتضى

دفع الثمن الا برضا البائع انتهى واعتراض ما قاله في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح انتهى ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج الى نص مع ظهور المعنى الذي قاله كالا يخفى وفي المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بجرمة التصرف لانها لازمة لبطلانه حينئذ او ليس له ذلك فلا حرمه لنفوذ منه لرضا البائع به بقرينة تاجيلة الثمن او اقباضه المبيع قبل قبض ثمنه الحال وبان من فوائد الامن من الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادى كالاشهاد في البيع انتهى (قول المصنف وله الرجوع) (فرع) في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الى وكيلى فلان فدفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولا رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركة المييت عموما لا بمادفع خصوصا اه والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل

(وله) بناء على الاول الرجوع في عينه مادام باقيا في ملك المقرض (بحاله) بان لم يتعلق به حق لازم (في الاصح) وان دبره او زال عن ملكه ثم عاد كما هو قياس اكبر نظائره لان له طلب بدله عند فواته فعينه اولى وللمقرض رده عليه قهرا وخرج بحاله رهنه وكتابته وجنابته اذا عطلت برقبته فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو اجره رجع فيه كالمو زاد ثم ان اتصلت اخذها والى فبدونها او نقص فان شاء اخذها مع ارشاه ومثله سليما فان قلت ياتي في لقطة تملكك ثم ظهر مال الكها وقد نقصت بعيب فطالب المالك بدلها والمלתقط ردها مع الارض اجيب الملتقط وهذا يشكل على ما هنا قلت لا يشكل عليه بل يفرق بان المقرض محسن فتاسب تخييره على خلاف القاعدة الاتية بخلاف المالك ثم فان التملك قهر عليه فاجرى به على الاصل في الضمان انه في الناقص يرد مع ارشاه حتى في المغصوب منه فهذا اولى ويصدق في انه قبضه بهذا النقص على ما افق به بعضهم

الضمان والا قرب عدم صحة اقراضها مطلقا وزنا وعدا اه ع ش و جزم بعدم الصحة فيما مر (قوله وهذا ان)
 اى قوله ان الاصل السلامة وقوله ان الاصل في كل حادث الخ اه ع ش (قوله خاصان) محل تأمل (قوله على
 الاول الخ) اى اصل براءة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما المصريح به ولعله كان الاصل اخذ من كلام
 النهاية صرحوا فى الغصب بان الغاصب لوردا لمغصوب الخ ثم اسقطه الساسخ (قوله فى ترجيح الاول) وهو
 الافتاء المار (قوله بل اولى) اى المقترض بالتصديق من الغاصب (قوله فان شاء صبر الخ) ظاهره انه لو اراد
 ان ياخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذ مسلوب المنفعة وعليه
 فيتخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين اخذ مسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البدل اى وينتفع به المستاجر الى
 فراغ المدة اه ع ش عبارة المعنى ولا ارش له فيما اذا وجد مؤجرا بل ياخذ مسلوب المنفعة اه (قوله نعم)
 لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم حجر عليه بالفلس (قوله اخر التفليس) الاول ان يقدمه
 على قوله فيما اشتراه

(كتاب الرهن)

(قوله هو لغة) الى قوله قولان فى النهاية والى المتن فى المعنى الا قوله ولم يخلف الى والكلام وقوله واثره الى على
 ثلاثين (قوله الثبوت) اى والدوام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثابتة الموجودة الان و (قوله او الحبس)
 الاول والحبس بالاول لان المقصود انه يطلق على كل منها لغة لانه يطلق على احدهما لا يعينه اه ع ش
 وعبر المعنى بالاحتباس بدل الحبس (قوله بدينه) سواء كان لادى او لله تعالى اه ع ش (قوله اى
 محبوسة الخ) عبارة المعنى اى محبوسة فى القبر غير منبسطة مع الارواح فى عالم البرزخ وفى الاخرة معقولة عن
 دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولوفى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل
 البرزخ اه ع ش (قوله ان عصى الخ) ظاهره وان صرفه فى مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتى فى قسم
 الصدقات ان من عصى بالاستدانة وصرفه فى مباح اعطى من الزكاة ان هذا كمن لم يعص اه ع ش (قوله
 قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان عصى بالدين سواء خلف وفاء ولا والثانى يحبس ان عصى بالدين ان لم
 يخلف وفاء وهذا ما ظهر لى فى حل عبارة ته والله اعلم (قوله لكن المنقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى
 غش ما نصه وفى حج ما يفيدان الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره
 وظاهر اطلاقه كالشارح مر انه لا فرق بين موته فجأة وبين كونه بمرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف
 ما بقى بالدين انه كان يمكنه التوفية قبل وفاته فهو منسوب الى التقصير فى الجملة فلا يراد به قد يكون مؤجلا
 والمؤجل انما يجب وفاءه بعد الحل اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله اخذ من قول الشارح قبل
 والتفصيل الخ وفيه ان الشارح ذكره بصيغة التريض وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المعنى والخبر محمول
 على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء اى وقصر امام من لم يقصر بان مات وهو معسر وفى عزمه الوفاء
 فلا تحبس نفسه اه ومفهومه كافى البجيرى عن العنانى ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يقصر لان التقصير
 حينئذ من الورثة فلا ثم عليهم لتعلق الدين بالتركة فاذا انصرفت اليها تعلق الدين بذمتهم وامان مات ولم يخلف
 وفاء ولم يتمكن من ادائه فلا يكون نفسه موهونة لانه معذور اه (قوله التفصيل) اشارة الى هذين القولين يعنى
 هماراى الماوردى لا قولان اه كردى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الا قوله واثره الى على ثلاثين
 (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير المسكفين كان لومهم دين بسبب اتلافهم ع ش وحلى (قوله وشرعا)

(كتاب الرهن)

لكن يعارضه ان الاصل
 السلامة وان الاصل فى كل
 حادث تقديره باقرب زمن
 وهذا ان خاصان فليقدم
 على الاول العام ثم رايهم
 صرحوا فى غاصب رد
 المقصوب ناقصا وقال غصبته
 هكذا فكذلك المالك صدق
 الغاصب لان الاصل براءة
 من الزيادة وهذا صريح فى
 ترجيح الاول بل اولى واذا
 رجع فيه مؤجرا فان شاء
 صبر لا نقض المدة ولا اجرة له
 وان شاء اخذ بدله واقضى
 بعضهم فى جذع اقترضه
 وبني عليه وحب بذره انه
 كالمالك فيتعين بدله نعم ان
 حجر على المقترض بفلس
 ياتى فيه ما ياتى فيما اشتراه
 اخر التفليس

(كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة
 الراهنة او الحبس ومنه الحبس
 الصحيح نفس المؤمن مرهونة
 بدينه حتى يقضى عنه دينه
 اى محبوسة عن مقامها
 الكريم ولوفى البرزخ ان
 عصى بالدين او مات لم يخلف
 وفاء قولان لكن المنقول
 عن جمهور اصحابنا انه
 لا فرق بين ان يخلف وفاء
 وان لا قيل والتفصيل انما
 هو راي نفر دبه الماوردى
 والكلام فى غير الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم

عطف على قوله لغة (قوله أى فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط جرى مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضرِب الرقاب انتهى سم وقوله فتحرير رقة فان المراد منه فليحرر رقة وقوله فضرِب الرقاب أى فاضربوا ضرب الرقاب اه ع ش (قوله اني الشحم) سمي به لكونه سمينا اه بجري (قوله وآثره ليسلم الخ) التوجيه بالمنة لا يخلو من انه وبالتكلف لا يخلو من تعسف لان المقطوع به بالنسبة اليهم رضى الله عنهم انهم يرون المنة له صلى الله عليه وسلم في تاهيلهم لذلك وانهم يرون من التكلف بالنسبة لما يعملونه من أعمال البر مطلقا سيما بالنسبة إلى رسول الله ﷺ قالولى ما اشار اليه بعض العارفين ان إثارة لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عبارة المغنى فان قيل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لجواز معاملة اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عندا حدم مياسير اهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله او تكلف الخ) عطف على منته (قوله او عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) أى ثمن ثلاثين ويحتمل انه عليها انفسها لا اقترابها منه ونقل بالدرس عن فتح البارى الجزم بالاول فرأجعه اه ع ش (قوله والصحيح نه مات ولم يفكه) كذا فى النهاية والمغنى وقال البجيرمى والصحيح انه افتكه قبل موته كما قاله القليوبى والبرماوى وخالف ع ش فقال الاصح انه توفي ولم يفكه ومثله فى شرح مرو وهو ضعيف والمعول عليه ما قاله القليوبى عبارة والصحيح انه افتكه قبل موته كما رأته مصر حابه عن الماوردى وغيره من الائمة وكون الدر ع لم يؤخذ من اليهودى إلا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقائه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذه بعد فكه وما فى شرح شيخنا م ر غير مستقيم انتهى (قوله واركانه الخ) والوائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان قالول الخوف الجحدو والاخران لخوف الافلاس نهاية ومعنى (قوله ومروهن) إن لم يقل بدل مروهن ومروهن به معقود عليه كما فعل فى البيع ونحوه لان الشروط المعتبرة فى احدهما غير المعتبرة فى الاخر فكان التفصيل اولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع ش (قوله واستيجاب) إلى التنبية فى النهاية إلا قوله بالمروهن إلى المتن وكذا فى المغنى إلا قوله وبحت إلى المتن (قوله أو استيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم عبارة المغنى والقول فى المعاطة والاستيجاب مع الايجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم بياناه اه (قوله لانه عقد مالى مثله) يفيد انه لو قال رهنك هذين فقبل احدهما لم يصح العقد نظير ما مر فى القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالحبة وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح م ر فيما لو اقرضه الفا فقبل خمسينا حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهة للبيع بأخذ العوض وما هنا العوض فيه فكان بالحبة أشبه اه ع ش (قوله لانه عقد مالى مثله) أى فافتقر اليهما مثله نهاية ومعنى (قوله خلاف المعاطة) وصورة المعاطة هنا كما ذكره المتولى ان يقول له اقرضنى عشرة لا أعطيك ثوبى هذا رهننا فيعطى العشرة وبقبضه الثوب اه معنى (قوله من هذا) أى التعليل المذكور (قوله وبحت صحة الخ) أفنى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعيد برده ظاهر كلامهم وقد أفنى بخلافه الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) أى وإسناده إلى جملة المخاطب فلو قال رهنك رأسك مثلا لم يصح لان القاعدة أن كل ما صح تعليقه كالعتق والطلاق جاز إسناده إلى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح إسناده إلى الجزء الا الكفالة فانها تصح إذا اسندت إلى جزء لا يعيش بدونه كراسه وقلبه الا ولا يصح تعليقه اه ع ش (قوله والفرق) بالجر عطف على الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحت صحة الخ (قوله كان رهننا) أى ولا يحتاج إلى قبول بعد قوله رهنك اه ع ش ورشيدى قول المتن (فان شرطه مقتضاه) المقتضى والمصلحة متباينان وذلك

فرهن مقبوضة أى فارهنوا واقبضوا ورهنه ﷺ درعه عند أبى الشحم اليهودى وآثره ليسلم من نوع منة أو تكلف مياسير أصحابه بابرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه وأركانه عاقد ومروهن ومروهن به وصيغة وبدأ بها لاهميتها فقال (لا يصح) الرهن (لا بايجاب وقبول) أو استيجاب وإيجاب بشرطها السابقة فى البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر فى البيع وبحت صحة رهنك موكلك والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظر بل تحكم ولو قال دفعت إليك هذا وثيقة بحقك على فقال قبلت أو بيعتك هذا بكذا على أن ترهننى دارك به فقال اشتريت ورهنك كان رهننا (فان شرط

(قوله فرهن مقبوضة) عبارة شرح الروض قال القاضى حسين معناه فارهنوا واقبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء جرى مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضرِب الرقاب انتهى (او استيجاب وإيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم (وبحت صحة رهنك موكلك)

فيه مقتضاه كقديم المرتن به (٥٢) اى المروهون عند تراحم الغرماء (او) شرط فيه (مصلحة للعقد كالاظهار)

بالمروهون به وحده نظير
مامر آتفا (أو) شرط فيه
(مالا غرض فيه) كان لا
ياكل المروهون إلا كذا
(صح العقد) كالبيع ولغا
الشرط الاخير (وان شرط
ما يضر المرتن) وينفع
الراهن كان لا يباع عند
المحل أولا بالاكثر من
ثمن المثل (بطل) الشرط
(والراهن) لمنافاته لمقصوده
(وان نفع) الشرط (للمرتن)
بطل الشرط وكذا الراهن
يبطل (في الاظهر) لما فيه من
تغيير قضية العقد وكونه
تبرعا فهو نظير مامر آخر
القرض لا نظر اليه لمامر
آتفا من الفرق بينهما اموالو
قيدها بسنة مثلا وكان
الراهن مشروطا في بيع
فهو جمع بين بيع وإجارة
فيصحان (ولو شرط ان
تحدث زوائده) كشمرة
ونجاج مروهون فالأظهر
فساد الشرط لعدمها مع
الجهل بها (والاظهر) انه
متى فسد الشرط (فسد
العقد) اى عقد الراهن
بفساده لمامر (تنبيه)
قد يقال لا حاجة لهذه
الجملة الشرطية لانه بين
حكم الشرط والعقد فيما
قبل هذه الصورة فلو قال
فساد الشرط والعقد اسلم
من إيهام أن العقد في

لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقد وإن لم بشرطه وأما المصاحبة فلا يلزم فيها ما ذكر
كالاظهار فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقرر علم ان المصنف اراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحبا كان
او مباحا اه عش قول المتن (فيه) اى في عقد الراهن (قوله بالروهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب
وشرحه اى والنهاية والمغنى كالاظهار به اى بالعقد كما هو صريح سياهم سم وعش (قوله وحده) اى لامع
غيره بأن يقول بشرط ان تشهد به وبرهن آخر عندك فانه يفسد اه كرى (قوله نظير مامر) وهو قوله
واقراره به وحده في القرض في شرح وله شرط رهن وكفيل (قوله كان لا ياكل الخ) قد يقال هذا الشرط مما
لا غرض فيه بل نظر لجواز ان اكل غير ما شرط بضر العبد مثلا فربما تقتض به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما
خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وان اضربه اه عش (قوله الشرط الاخير) وهو قوله وما
لا غرض فيه عش (قوله وينفع الراهن) قيده لكونه الغالب لا الاحتراز اه عش عبارة المغنى وإن لم ينتفع
به الراهن اه (قوله من غير تقييد) سيد كر محترزه بقوله اموال قيدها بسنة الخ قول المتن (وكذا الراهن في
الاظهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لان الشرط فيما قبله مناف لمقصود الراهن بالكلية فاقضى البطلان
قطعا وما هنا لا بقوت مقصود الراهن بحال فامكن معه جريان الخلاف اه عش (قوله ولو كونه تبرعا) اى الراهن
مبتدأ خبره قوله لا نظر اليه (قوله لمامر آتفا) اى في القرض في شرح ان لم يكن المقرض غرض غير صحيح كرى
(قوله من الفرق بينهما) اى بقوله وفارق الراهن بقوة ادعى القرض فانه سنة وبان وضعه جرم المنفعة للمقرض
اه عش (قوله اموال قيدها بسنة الخ) اقول ينبغي ان يكون صورة ذلك بعثك هذا الثوب بدينار على ان
ترهنى به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة
بالثوب فجموع الدينار والمنفعة المعنية ثمن والثوب مبيع وإجارة فلو غرض ما يوجب انفساخ الاجارة
انفساخ البيع فيما يقابل اجارة مثل الدار سنة من الثوب فليتامل سم على حجج وقوله انفساخ البيع أى ولا خيار
المشترى لان الصفقة لم تتحد إذ ما هنا بيع وإجارة والخيار إنما يثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الاولى له
التعبير بالعقد لان البيع لم يتفسخ وإنما انفسخت الاجارة اه عش (قوله وكان الراهن مشروطا في بيع)
يخرج مالم لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على ان يكون لك سكنها سنة بدينار فما المانع من صحته
ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع سم على حجج اقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد على شرط
ماليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى لافساد فهو رهن بشرط مفسد كالمو باع داره لشخص
بشرط ان يقرضه كذا وهو مبطل اه عش وقوله على شرط ما ليس الخ اى وفيه غرض ونفع للراهن او
للمرتن (قوله لمامر) اى بقوله لمنافاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال عش اى من قوله لعدمها الخ (قوله قد يقال
لا حاجة لهذه الجملة الخ) محل تامل إذا لمقصود من قوله وانه الخ بيان الاظهر من قولين مبينين على الاظهر من
فساد الشرط في مسألة الزوائد لا بيان قاعدة كلية بلزوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق
المحلى اى والمغنى متى فسد الشرط المذكور اه لبيان ان الكلام ليس في مطلق الشرط حتى يرد عليه ان الملازمة

أفتى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى (قوله بالروهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب وشرحه كالاظهار
به اى بالعقد كما هو صريح سياهم سم (قوله نظير مامر) له في القرض (قوله من غير تقييد) قضية قوله الاى
وكان الراهن الخ ان يزيد او مع التقييد ولم يكن الراهن الخ فليتامل (قوله لو قيدها بسنة مثلا الخ) اقول
ينبغي أن يكون صورة ذلك بعثك هذا الثوب بدينار على ان ترهنى به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة
فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة بالثوب فجموع الدار والمنفعة المعنية ثمن والثوب
مبيع وإجارة فلو غرض ما يوجب انفساخ الاجارة انفساخ البيع فيما يقابل اجارة مثل الدار سنة من الثوب
فليتامل (قوله وكان الراهن مشروطا في بيع) يخرج مالم لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على ان
يكون لك سكنها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع (قول المصنف ولو شرط
ان تحدث زوائده) كزوائده فلياذكر منافعه لئلا يكون هذا الراهن مشروطا في قرض لم يبطل القرض قال

كما مر فيما لا غرض فيه
 وحجاب بأن الذي ذكره
 قبل شروط معينة وهنا
 قاعدة كلية ولذا تعين ان
 ضمير فساد ليس لعين الشرط
 قبله بل للشرط الاعم
 لكن بقيد كونه مخالفا
 لمقتضى العقد فتأمل (وشرط
 العائد) الراهن والمرتهن
 الاختيار (و كونه مطابق
 التصرف) لانه عقد مالى
 كالبيع وليكون الولي مطابق
 التصرف فى مال موليه
 بشرط المصلحة وليس من
 اهل التبخر فيه كان المراد
 بطلانه هنا كونه اهلا للتبخر
 فيه بدليل تفريره عليه بقوله
 (فلا يرهن الولي) بسائر
 اقسامه (مال) موليه كالسفيه
 (والصبي والمجنون) لانه
 يحبس من غير عوض الا
 لضرورة كما لو افترض
 الحاجة بمونه او ضياعه
 مرتقبا غلته او حلول دين
 له او نفاق متاعه الكاسد او
 او غبطة ظاهرة كان يشتري
 ما يساوى مائتين بمائة نسيت
 ويرهن بها ما يساوى مائة
 له لان المرهون ان سلم
 فواضح والا كان فى المبيع
 ما يجبره فلو امتنع البائع
 إلا رهن ما يزيد على المائة
 ترك الشراء خلا فالجمع وفى
 هذه الصورة لا يرهن الا
 عندما يجوز ابداعه زمن
 امن او لا يتم الخوف اليه
 (ولا يرهن لها) اوللسفيه

غير صحيحة ولو قال فالظاهر فساد الشرط والعقد لا يقتضى ان القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
 وان القول بصحته على القول بصحة الشرط من ان المقرر ان فى صحة العقد على فساد الشرط توازن وبالجملة
 فبمراجعة اصل الروضة مع التامل الصادق والتحلى بحماية الانصاف يعلم ما فى التنبيه فتأمل ان كنت من اهله
 اه تنيد عمر بادنى تعبير (قوله شروط معينة) خبر ان الخ (قوله وهنا) عطف على قوله قبل (قوله كونه
 مخالفا لمقتضى العقد) اى او لمصلحة (قوله فتأمل) له لانه لشارة الى بعد الجواب (قوله وليكون الولي الخ) علة
 مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) اى الولي (قوله فيه) اى فى مال موليه (قوله بطلانه) اى مطلق
 التصرف (قوله فيه) الاولى اسما ظاهرا (قوله تفريره) اى المصنف (عليه) اى على كون العاقد مطلقا التصرف
 (قوله بقوله فلا يرهن الخ) مفعول تفريره (بسائر اقسامه) اى ابا كان او جدا او وصيا او حاكما او امينه
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) الى قول المتن وشرط الرهن فى النهاية الا قوله خلا فالجمع وقوله والمرهون
 عنده الى المتن وكذا فى ما مضى الا قوله لان المرهون الى وفى هذه الصور (قوله كالسفيه الخ) الكف استتصائية
 (قوله الا لضرورة) (و قوله او غبطة ظاهرة) فيها اشارة الى ان قول المصنف الا لضرورة الخ
 راجع الى الموطوف والمطوف عليه معا (قوله بونه او ضياعه) اى المولى (قوله غلته) اى غلة الضياع
 (قوله او نفاق) بفتح النون اى رواج كرى وعش (قوله كان يشتري ما يساوى مائتين) اى حالتين
 ويصوّر ذلك بان يكون لرهن من ثوب والولى لشوكة اه عش (قوله له) نعت لما يساوى الخ او حال
 منه والاضمير للمولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرا يتغابن به وهو بعيد جدا اه
 عش (قوله وفى هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح
 الروض وعجالة العباب وشرحه وانما يرهن فى جميع الصور المذكورة - حيث جاز له الرهن عنده - يجوز
 ابداعه انتهى سم على حجج واهل النسخة التى كتب عليها هذه الصورة ولا لفجارة - حجج كاشا شرح مر هذه
 الصورة والمراد بها جميع ما تقدم فهم مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ابداعه) اى بان
 يكون عدل رواية (قوله زمن امن) نعت ثان لا ميم (قوله او السفيه) الو او معنى او (قوله لانه) اى الولي
 (قوله فى حال الاختيار) اى وعدم الغبطة الظاهرة بقربة ما ياتى قريبا وكان عليه ان يذكر هذا هنا اه
 رشيدى (قوله مقبوض) اى قبل التسليم فلا ارتهان (قوله كما مر) اى قبيل قول المتن ويجوز اقراض
 ما يمل فيه قول المتن (الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتهن له الا ان تعذر التقاضى لدينه او باع ماله
 مؤجلا فيرتهن فيهما وجوبا وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من امين غنى وباشهاد وباجل قصير فى
 العرف ويشترط كون المرهون واقيا بالثمن فان فقد شرط نما ذكر بطل البيع وان باع له نسيت او اقرضه
 لثمن ارتهن جوازا ان كان قاضيا ولا فوجوبا انتهى باختصار وقوله ارتهن جوازا الخ كذا قاله بعضهم
 والاوجه الوجوب مطلقا مر اه سم وقول شرح الروض وانما يجوز بيع ماله الخ زاد النهاية والمغنى
 عليه ما نصه فان خاف تلف المرهون فالاولى ان لا يرتهن لانه قد يتأخر ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين
 بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتهان للولى جواز معاملة الاب والجد لفرعهما بانفسهما ويتوليا

فى الروض ولو اقرضه بشرط رهن وتكون منافعه للقرض بطل القرض والرهن وان تكون مرهونة بطل
 الرهن لا القرض اى لانه لا يجزى بذلك نفعا للقرض انتهى وقد يقال شرط رهن المنافع نفع جره القرض
 للقرض وقد يجاب بانه لو ضر هذا الضر شرط اصل الرهن (فرع) فى الروض وشرحه فصل كما لا يدخل
 الشجر والبناء فى رهن الارض لا يدخل الغرس والاس والثمر ولو غير مؤبر والصوف وان لم يبلغ او ان الجز
 فى رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الاولى وغصن الخلاف وورق الاس وهو المرسين والفرصاد ونحو
 ذلك مما يقصد غالبا كورق الخناو والسدر كالثمر فلا يدخل بخلاف ما لا يقصد غالبا كغصن غير الخلاف
 انتهى وكان المراد بالاس الارض الحاملة للجدار (قوله كما مر) ذاك يخصص لما هنا (قوله وفى هذه الصورة
 لا يرهن الا عندما ميم الخ) انظر تقييده بهذه مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وعجالة

لانه فى حال الاختيار لا يبيع الا بحال مقبوض ولا يقرض الا القاضى كما مر

الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اهـ (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهام للولي فواضح اهـ سمى اى والجملة الاسمية حال تنازع فيها افرض وباع (قوله او تعذر الخ) و(قوله او كان الخ) عطفان على قوله اقرض (قوله فيلزمه الارتهان الخ) ظاهره ولو كان الولي قاضيا وعبرة الاسنى والمغنى ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبه باهـ زاد النهاية كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا اى قاضيا وغيره والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب اهـ قال عرش قوله لا ينافى الوجوب اى لانه جواز بعد منع فيصدق به وان المراد بالجائز ما ليس بحرام وهو صادق بالوجوب اهـ (قوله كالولي) هذا هو الاصح اهـ سمى (قوله ومثله المأذون الخ) اى مثل الولي عبارة بالمغنى وشرح الروض وكذا العبد المأذون له في التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اتجر بمجاهه بان قال له سيده اتجر بمجاهك ولم يعطه مالا فكما طلق التصرف مالم يربح فان ربح بان فضل في يده مال كان كما لو اعطاه مالا قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب اى بان لم توجد الشروط المتقدمة في الولي ليستثنى رهنه وارتها نه مع السيد والمرهون على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اهـ وقوله قال الزركشى الى اخره في النهاية مثله (قوله ان اعطى مالا او ربح اى والا فله البيع والشراء في الذمة حالا وموجلا والرهن والارتهان مطلقا اهـ سمى قول المتن (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو بقل فكذلك رهن الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متن روض هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهى كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اى حيث رقت قبل الزرع او من خلاله ولا يصح رهنها انتهى وقول متن الروض قبل بدو الصلاح اى وحكمه الصفة وان لم يشترط قطعه كما باقى التصريح به في كلام الشارح مر عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اهـ عرش عبارة البجيرمى قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم او مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة محمول على غير المرتبة اهـ وهو الظاهر فليراجع (قوله يصح بيعها) الى قول المتن ورهن الجاني في النهاية الا فله قسمة الى فخرج وقوله اى من غير الى المتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره انه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

العياب وشرحه وانما يرهن في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عند من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتهن له الا ان تعذر التقاضى لديه او باع ماله مؤجلا فيرتهن فيه ما وجوبه وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لغلبة من امين غنى وباشهاد وباجل قصير في العرف وبشرط كون المرهون وافي بالثمن فان فقد شرط بما ذكر بطل البيع وإن باع ماله نسيئة او اقرضه لنهب ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبه انتهى باختصار وذكر نزاعا في بطلان البيع بفقده شرط الاشهاد وقوله ارتهن جواز الخ كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقوله ان رآه اى في قولها في الحجر وياخذ رهنه ان رآه اى ان اقتضى نظره اصل الفعل لا ان رأى الاخذ فقط مروا نظر لم يذكر شروط البيع مؤجلا في البيع مؤجلا لنهب ولم يخص وجوب الارتهان فيما تقدم بغير القاضى على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهام للولي فواضح وعبرة عبارة شرح الارشاد مع المتن وارتهن وجوبه بالولي طفل ومجنون وسفيه بما ورث من دين مؤجل استينافا قال الشيخان قال الصيدلانى والاولى ان لا يرتهن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه انتهى وقصيته ان ذلك يجري في سائر صور الارتهان وحينئذ فيقيد وجوبه حيث قيل به بما اذ لم يخف تلفه والاختيار والاولى ان لا يرتهن انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصالح قوله فيقيد الخ مع حمل الاولوية في عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفي الروض وشرحه وان باع ماله نسيئة او اقرضه لنهب ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبه والاولى ان لا يرتهن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى اخر ما تقدم نقله عن الصيدلانى (قوله والمكاتب على تناقض فيه كالولي) هذا هو الاصح قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتها نه مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق مر (قوله ان اعطى مالا او ربح) اى

(إلا لضرورة) كما اذا اقرض ماله او باعه مؤجلا لضرورة كنهب والمرهون عنده لا يمتد الخوف اليه او تعذر عليه استيفاء دينه او كان مؤجلا بسبب اخر كارث (او غبطة ظاهرة) بان يبيع ماله عقارا كان أو غيره مؤجلا بغطية فيلزمه الارتهان بالثمن والمكاتب على تناقض فيه كالولي فيما ذكر ومثله المأذون ان اعطى مالا او ربح (وشروط الرهن) اى المرهون (كونه عينا) يصح بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافا للامام (في الاصح)

في القرض في الذمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقي في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله فلم صحه الخ في المعنى (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوم ان المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذكر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه رشيدى اى كفاي المعنى عبارته ولا يصح رهن منفعة جزما كان يرهن سكنى داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها نفع الحلوات فلا يصح رهنها اه ع ش (قوله لانها تتلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة متلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالذمة من قبيل الدين وقد تقدم انه لا يصح رهنه والمبهمه لا يصح رهنها لعدم التعيين وسياتي ان المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالمقد وهو يؤدي الى فواتها كلا او بهضا قبل وقت البيع اه ع ش اقول فيه نظر من وجوه اولها الظاهر ان تنظير سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم وثانيها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه ياتي وثالثها ان قوله وسياتي الخ اى في الاجارة قد يمنع قياس الرهن عليها واربعا ان قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الرجوع على البدل (قوله ومن مات الخ) الجلة معطوفة على جملة بدل نحو الجناية الخ مشاركتها في الاستثناء عمافي الماتن (قوله وله منفعة اودين) يغنى عنه قوله الاتي ومن ماديته ومنفعته (قوله ومنها) اى من تركته (قوله تعاقر رهن) مفعول طاق ا قوله تعاقر الدين بتركته (قوله ولا رهن وانف الخ) ذهب دلى قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذى الخ) اى فيكون بالتخلي في ذير المنقول وبالنقل في المنقول نهاية وهو غنى (قوله الا في المنقول) اى لحل التصرف اى صحة القبض فلا يتوقف دلى اذ غايته انه اذا قبض المنقول بلا اذن من شريكه اثم وصار كل منهما بطريقا في الضمان والقرار دلى من تلفت الدين تحت يده ذكره في حواشى الروض وظاهر كلام الشارح مر كحج ان الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه ع ش وما ذكره من حواشى الروض من الصحة مع الحرمة هو الموافق لكلامهم في المبيع (قوله الا في المنقول) اى فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار وينبغى انه اذا تلفت عدم الضمان ويوجه بان اليد عليه ليست حسبة وانه لا تعدى في قبضه لجواز له اه ع ش (قوله بيده) اى الشريك اه ع ش (قوله جاز وناب) مقتضاه انه يكون نائباً عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش (قوله عنه) اى عن المرتن (قوله في يده لهما) ويؤجره ان كان بما يؤجر وتجري المهايأة بين المرتن والشريك كجربانها بين الشريكين نهاية ومغنى قال ع ش قوله ويؤجره اى العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان ايبا الاجارة لانه يازمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونها كاملين فكيف يجبرهما على ذلك لانهما بامتاعهما صارا كالناتقين بنحو سفة فمكنه الشارع من جبرهما رعاية لمصلحتهما انتهى ع ش (قوله فعلم) اى من قول المصنف ويصح رهن الخ اه ع ش (قوله من بيت الخ) (قوله من دار الخ) من فيهما للتبعيض (قوله كما يجوز بيعه) اى الجزء المعين اه ع ش اى بالاشاعة

والافله البيع والشراء في الذمة حالاً ومؤجلاً والرهن والارتهان مطلقاً (قوله لانها تتلف الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة متلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه (قوله يكون في يده لهما) ويؤجره ان كان بمن يؤجر وتجري المهايأة بين المرتن والشريك كجربانها بين الشريكين مر (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام ولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا الحمل الحادث فلا تباع الام للمرتن اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث انتهى وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن

فلا يصح رهن المنفعة لانها تلف شيئا فشيئا ولا رهن الدين ولو بمن هو عليه لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديناً نعم بدل نحو الجناية على المرتن يحكم عليه في ذمة الجاني بانه رهن فيمتنع على الراهن الا براء منه ومن مات مدينه وله منفعة او دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن وقف ومكاتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذى مر في قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول فان لم ياذن ورضى المرتن كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا أقام الحاكم عدلاً يكون في يده لهما فعمل صحته رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة بلا

اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسماها قسمة صحيحة برضا المرتن بها ولو لكونها اقراراً أو لحكمها كما يراها

فخرج المرهون لشره كرهه قيمة له لانه (٥٦) حصل له بدل اى من ذيرتين فن ثم نظروا اليه في غرم القيمة ولم يجملوه رهنه لعدم تعيينه

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) القن ولو صغيرا (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (يباعان) معا اذا ملكهما الراهن والولد في من يحرم فيه التفريق لتعذر بيع أحدهما حينئذ (ويوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المرتن بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح انه) اى الشان (تقوم الام) اذا كانت هي المرهونة (وحدما) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاضنة له لانها رهنه كذلك فاذا ساوت حينئذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا ساويا مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهى ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتن ثلثه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مرهونا دونها انعكس الحكم فيقوم وحده محضونامكفولانم معها (فالزائد قيمتها) وكالام من الحق بها في حرمة التفريق كما مر فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء دين بكل حال تظهر فيما اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتد

(قوله فخرج) أى بالقسمة (المرهون) يعنى البيت الذى رهن نصيبه منه (قوله لومه) اى الراهن (قيمة) يعنى قيمة نصيبه من البيت اه رشيدى (قوله رهنه) اى وتكون رهنه اه عش (قوله فن ثم) اى من اجل عدم تعيين بدله (قوله نظروا اليه) اى البدل وكذا ضمير ولم يجملوه وضمير تعيينه (قوله لعدم تعيينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام وولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المتفصلة والخل المقارن للعقد لا للقض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا لخل الحادث فلا تباع الام للزمتن اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن الغنم اى وان لم يبلغ او ان الجز كما صرح به في شرحه اه سم (قوله القنة) اى قوله وفائدة هذا فى المغنى الا قوله فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله القن) اخرج به ما اذا كان حرا فان الكلام ليس فيه وكان ينبغي ان يقول قتاله اه رشيدى (قوله لبقاء الملك الخ) وهو فى الام عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتن جاهلا كونه ذات ولد نهاية ومغنى قال عثن قوله وهو فى الام اى كون المرهون أحدهما دون الآخر وقوله يفسخ به البيع اى يجوز به الفسخ لانه بمجرد يفسخ به البيع كما يفيد قوله يفسخ دون يفسخ اه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد لواحد بيع المرهون وحده قطعا اه ثم اخذ من عبارة المحرر ما ناسبه لجمع ان الخلاف اذا لم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا اه سم (قوله والولد الخ) والحال أن الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليظن قوله لانها رهنه كذلك انتهى سم اى فالاولى حذف لفظة لزوم كما يأتى انفا عن عث (قوله ذات ولد) خبر للكون و (قوله حاضنة له) خبر ثان له او بدل من ذات ولد (قوله حاضنة) اى حيث كان الولد موجودا وقت الرهن ولا قومت غير حاضنة اخذ من قوله لم رلانها رهنه كذلك اه عث (قوله فاذا ساوت حينئذ مائة) انظر اى جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الا فى جواب الشرطين اه رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم تقوم الخ على ما قبله فالاولى ان بقدره جواب اخذ من المغنى عبارة فاذا ساوت حينئذ مائة حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهنه الام عند واحد الولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذهما الدين كان كان احدهما حالا والاخره مؤجلا فالاقرب انهما يباعان ويوزع الثمن فيما يخص الحال يوفى به وما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله اه عث (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اه رشيدى وقوله على المتن وهو فالزائد قيمة بضه المذكر فى غير التحفة واما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سباق المنهاج (قوله من الحق بها) وهو الاب والجد والجددة على ما مر فيه فليراجع اه عث (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن فى غير المرهون شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولو قال السابق اولهما فى البيع وثانيهما فى الخيار ضمنا سلم عبارة المغنى وتقدم فى البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قودا وبذمة مال وفى الخيار انه يصح بيع المرتد اه (قوله فى الاول) اى فى الجاني (قوله فيصح) الى قوله ويفرق فى المغنى الا قوله مطلقا وكذا فى النهاية الا

الغنم أى وإن لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به فى شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد بيع المرهون وحده قطعا اه ثم اخذ من عبارة المحرر ما ناسبه لجمع ان الخلاف اذا لم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليظن قوله لانها رهنه كذلك (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن

كبيعهما السابق فى البيع صريح فى الاول فى الخيار ضمنا فى الثانى فيصح رهن جان لم يتعاق برقبته مال ومرتد قوله

مطلقا كقاطع طريق وإن تحتم قتله وإذا صححنا من الجاني لم يكن برهنا مختارا (٥٧) لفدائه لبقاء محل الجنائية وبفريق بين هذين

ومسرغ الفساد الذي لا يمكن
تجفيفه حيث فروا ثم بين
المؤجل والحال لأن هنا بان
المانع ثم الذي هو الاسراع
إلى الفساد موجود حال
العقد ولا يمكن تدارك ولو
وقع فائرا احتمال وجوده
ويلزم من تأثيره رعاية
الحلول والاجل على ما يأتي
واما المانع هنا وهو القتل
فتنتظر ويمكن بل يستعمل
تداركه بالاسلام والعفو
فلم ينظر لاحتمال وجوده
ولا ترد صحة الزهري للحارب
بحال ومؤجل مع تحتم قتله
نظرا إلى أن مانعه متعلق
باختيار القاتل وقد لا يوجد
بمخلاف مسرع الفساد
المذكور (ورهن المدبر)
باطل وإن كان الدين حالا
لاحتمال عتقه كل لحظة
بموت السيد فجأة (ر) رهن
(المعلق عتقه بصفة يمكن
سبقها لحلول الدين) يعنى لم
يعلم حلوله قبلها بأن علم
حلوله بعدها أو معها أو
احتمل الأمران فقط أو
احتمل حلوله قبلها أو بعدها
ومعها (باطل على المذهب)
لفوات غرض الزهري بعنتقه
المحتمل قبل الحلول ولو
تيقن وجودها قبل الحلول
بطل جزما ما لم يشترط بيعه
قبلها في جميع الصور لزوال
الضرر وأفهم المتن صحة
رهن الثاني إذا علم الحلول
قيامه وكذا إذا كان الدين

قوله كقاطع إلى وإذا قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابله لما قبله فهو ممنوع
فلعل المراد به شيء آخر (قوله وبفريق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا نظير كون المرتد والجاني
بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد به الفساد بسرعة فهو امر منتظر فلو جه ان يفارق بأن
الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رأيت أنه أشار لهذا الفرق
بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجريه هنا أيضا سم ولك أن تختار الأول وت منع قوله
فهذا نظير الخ بان من تمتع الفرق لمكان التدارك هنا لا ثم (قوله بين هذين) أي المرتد والجاني المتعلق برقبته
قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (قوله لا هنا) أي في المرتد والجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله
وبفريق (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل الاتي في قول المتن ولا فان رهنه الخ (قوله بالاسلام) أي في المرتد
(قوله أو العفو) أي في الجاني بل والمرتد أيضا كافي الامصار والاعصار التي اهتمت فيها الحدود كعصرنا
(قوله ولا يرد) أي على الفرق المذكور (قوله نظر الخ) مفعول له لا تنفاه الورود (قوله باطل) أي على
المذهب أم معنى (قوله يعنى) إلى قول المتن ولورهن في النهاية (قوله - قوله قبلها) أي زهري يسع بيعه
على العادة اخذنا ما يأتي عن المعنى انها وفي الشرح في مسرع الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم
حلوله بعدها أو معها) أي أو قبلها بزمن لا يسع بيعه على العادة كما مر وهاتان مأخوذتان من رجوع إلى
للقيد وهو قوله قبلها والاحتمالات الاربعة الاربعة مأخوذة من رجوعه إلى القيد وهو عام الحلول (قوله
أو احتمل الأمران فقط) أي القبلية والبعدية والقبلية والمعية والبعدية والمعية (قوله بعنتقه المحتمل قبل
الحلول) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي بعنتقه بالمعوم قبله أو معا في صورتين الأولى
والمحتمل معا في الصورة الرابعة (قوله ولو لوقية الخ) محرز قوله يعنى لم ينام - قوله قبلها أم عتق وفيه
ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبيان لخروج هذه عن محل الخلاف أهو والظاهر (قوله
ما لم يشترط بيعه الخ) أشار به إلى قديم ملاحظة في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) شمل ذلك صور الاحتمال
وقد يقال لا يتأتى بيعه قبل وجود الصفة لادم العام بوجودها إلا أن يقال هي وإن كانت محتملة قد يغاب
على الظن أو يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة فيباع فيه وفاء بالشروط أم عتق (قوله وأفهم المتن
صحة رهن الثاني إذ علم الخ) شروع في بيان المفهوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالا
والحاصل أن صور المعاق تسعة ستة في المنطوق باطله وثلاث في المفهوم صحيحتان وواحدة محذورة القيد
المقدر صحيحة (قوله إذا علم الحلول قبلها) أي زهري يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيما إذا كان الدين حالا
أيضا وإذا كان كذلك فالمدبر لا يعلم فيه ذلك فسطع ما قبل أن التدبير تعليق عتق بصفة على الأصح فكان
ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عتقه بصفة كما لو قاله الباقي أو يمنع فيهما كما قاله السبكي أم معنى (قوله
وفارق) أي فارق المعاق عتقه بصفة فيما إذا كان الدين حالا (قوله بان العتق فيه كذا الخ) مرانفا عن المعنى
فرق آخر (قوله دون المعاق عتقه الخ) وإن لم يبيع المعاق عتقه بصفة حتى وجدت عتق كما رجحه ابن المقرئ
بناء على أن العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهاية ومعنى قال عتق قوله حتى

في عين المهرن مر (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابله لما قبله فهو ممنوع
فلعل المراد به شيء آخر (قوله وبفريق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد
كونه بحيث يسرع فساد هذا نظير كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد
به الفساد بسرعة فهو امر منتظر فلو جه ان يفارق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل
بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رأيت أنه أشار لهذا الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن
يجريه هنا أيضا (قوله المحتمل) أي والمعوم وقوله قبل الحلول أي ويعنتقه معه (قوله ولو لوقية الخ) هل هذه

(٨ - شرواني وابن قاسم - خامس) حالا وفارق المدبر بان العتق فيه أكد منه في الثاني وإن كان التدبير تعليق عتق بصفة بدليل
اختلافهم في جواز بيع المدبر دون المعاق عتقه بصفة (ولو رهن ما يسرع فساد فان امكن تجفيفه كرتب) وعنب يجيء منهما

وجدت أى وأن حل الدين قبل وجودها أو كان حالاً وقوله بحال التعليق معتمد وقوله لا بحال وجوده الصفة
قضيته نفوذ العتق وإن كان معسراً وسيأتي له عند قول المصنف ولو علقه بصفة وهو من فكالات عتاق ما ينافيه
والجواب أن ما يأتي صوراً بمال الوعاء عتقه بعد الرهن وما هنا صوراً بما إذا كان التعليق قبله اه (قوله تمر
وزبيب) أى جبدان اه ع ش (قوله على أمهم) أى شجرهما اه كرى (قوله على تفصيل الخ) سيأتي
بيانه عن المغنى والنهاية فى هاهـ قول الشارح الرهن المطاق (قوله وفارق هذا) أى رهنه قبل بدو الإصلاح
(قوله حينئذ) أى حين اذ لم يبد الإصلاح (قوله يبطل الخ) خبران اه سم (قوله دون سبب الرهن وهو الدين)
فيه وقفة اذ سبب الرهن التوثيق بالدين لا نفسه (قوله وكلهم) عطف على كرتب عبارة النهاية والمغنى والحكم
طرى يتقدم اه (قوله صح الرهن) جواب فان أمكن الخ اه سم (قوله مطلقاً) أى حالاً او مؤجلاً يحل
قبل فساداه او بعده او معه شرط البيع وجعل الثمن رهنًا او لا (قوله ثم إن رهن) الى قول المتن فان شرط في
النهاية (قوله بمؤجل) سكت عن مقابله وهو أن يرهن بحال وظاهر أن حكمه ما ذكره بقوله الآتى اما اذا
كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فان امتنع) أى المالك اه ع ش وكذا ضمير منه (قوله باع
الحاكم) بقى ما لو كان المرهون عند الحاكم وتعدى عليه اخذ شئ من المالك للتجفيف هل يتولاه بنفسه يغتفر
ذلك أم لا فيه نظر وينبغى أن يقال يرفع امره لشخص من نوابه او الحاكم آخر يبيع جزء منه ويجفف به كما
لو ادعى عليه بحق فانه يحكم له به بعض خلفائه وليس له أن يتولاه بنفسه فلو لم يجد نائبا ولا حاكما استتاب من
يحكم له فانه باستنابته يصير خليفه ولا يحكم لنفسه وليس له أن يستقل بالبيع ويشهد لا مكان الاستنابة اه
ع ش (قوله ولا يتولاه) أى لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالمؤنة وبوجه بانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز
بغير اذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) أى فلو لم يجد الحاكم جنت بنية الرجوع واشهد فان لم يشهد فلا
رجوع له لان فقد الشهود نادرو وينبغى أن محل هذا فى الظاهر وامافى الباطن فان كان صادقا جاز له الرجوع
لانه فعل امر او اجبا عليه قياسا على ما لو اشرفت بهيمة تحت يد راع على الهلاك من أن له ذبحها ولا ضمان
عليه ومعلوم أن الحاكم اذا اطلق انصرف الى من له الولاية شرعا فيخرج نحو ما نزمه البلدوشادها ونحوهما
من له ظهور وتصرف فى محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر ان كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير
عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه والا فينبغى نفوذ تصرف غيره من ذكر للضرورة اه ع ش (قوله
اما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالاً ابتداء اه سم (قوله فانه يباع) أى والبائع له الرهن
على ما ياتى فى كلام المصنف اه ع ش (قوله والا يمكن تجفيفه) أى كالشجرة التى لا تجفف واللحم الذى
لا يتقدم البقول اه معنى قول المتن (يحل قبل فساداه) أى بقينا القول بهدوان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل
صح فى الاظهر اه ع ش (قوله يبيعه على العادة) ولا بد من هذا القيد فى الحال أيضا كما هو واضح وصرح
به المغنى فى معلق العتق بصفة اه سيد عمر (قوله فى هذه الصورة) هى قوله او شرط بشقيه وهما قوله يحل
بعد الخ وقوله او مع الخ اه ع ش عبارة المغنى فى هاتين الصورتين اه (قوله أى اشرافه على الفساد) وينبغى
أن مثل اشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقتضى بيعه فيباع وان لم يشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك
كالمشروط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا فى قرى مصر من قيام طائفة على طائفة واخذ ما بأيديهم فاذا كان

بأن تقدير الجملة الغالب وقوعها حينئذ يبطل سبب البيع وهو المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقا وان لم يشرط التجفيف اذ لا يحذور ثم إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساداه بان كان يحل بعده او معه او قبله بزم لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساداه أى فعله المالك وهـ ونه عليه حفظا للرهن فان امتنع اجبر عليه فان تعدى اخذ شئ منه باع الحاكم جزءا منه وجفف بضمنه ولا يتولاه المرتهن الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم اما اذا كان يحل قبل فساداه بزم يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تجفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساداه) بزم يسع بيعه على العادة (او) يحل بعد فساداه ومعه لكن (شرط) فى هذه الصورة (بيعه) أى عند اشرافه على الفساد لا الآن والابطل قاله الاذرى كالسبكي واعترضا بانه مبيع قطعا ويبيعه الآن أحظ لقلة ثمنه عند اشرافه وقد يجاب بان الاصل فى بيع المرهون قبل المحل المنع الا لضرورة وهى لا تتمحق الا عند الاشراف (وجعل الثمن رهنًا) مكانه قال الاثنوى قضية هذا انه لا بد من اشتراط هذا الجمل

فوجب له هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لان تمام المحذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الاخيرى وبه فارق ما يأتى ان

الاذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وبيع) المرهون في تلك الثلاث وجوبا اى يرفعه المرتهن للحاكم عند نحو امتناع الزاهن لبيعه (عند خوف فساد) حفظا للوثيقة فان اخره حتى فسد ضمنه (ويكون ثمنه) في الاخيرى (وهنا) من غير انشاء عقد عملا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا في الاولين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن منافاة للشرط لمقصود التوثيق (وان اطلق) فلم يشترط بيعا ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله في الشرح الصغير عن الاكثرين ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل صح) الرهن المطلق (في الاظهر) اذا اصل عدم فساد قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعاق عتقه بصفة يحتمل سيقم الحلول وتأخره عنه بتشوف الشارع للعتق

من اريد الاخذ منه مرهوناً عنده دابة مثلاً واريد اخذها وعرض اباقي العبد مثلاً لاجازله البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه وبؤيده مسئلة الحنطة المتبلة الاتية اه ع شر (قوله فوجب) اى الاشتراط اه ع شر (قوله في الاخيرى) اى فيما بعد او الثانية بشقيه (قوله وبه) اى قوله مع شدة الخ (قوله لبيعه) اى الحاكم كما هو ظاهر وعبرة القسوت صريحة فيه اه رشيدى (قوله فان اخره) اى المرتهن بعد اذن الراهن له في البيع او تمكنه من الرفع للقاضى ولم يرفع سم وع شر (قوله ويجعل ثمنه الخ) اى ويجب ان يجعل وعبرة سم على حجج لو بادرنهنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهته له ولا التزم توفية الدين منه وبيعه الا ان يفوت ما التزمه فكان كمن اشترى عبدا بشرط اعتاقه ليس له التصرف فيه قبل الاعتقاق مع كونه مملوكا له اه ع شر (قوله بانشاء العقد) خالفه المغنى فقال ويكون ثمنه رهنا مكانه في الصور كلها بلا انشاء عقد اه قول المتن (فان شرط منع بيعه) ينبغى رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الا ترى وان اطلق فسد فانه ينبغى اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) الى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله لم يشترط بيعا الخ) ولو اذن في بيعه مطلقا لم يقيد بكونه عند الاشراف على الفساد ولا الآن لم يل يصح حلا لبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله لبيعه الآن فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل ان عبارة المكاف تصان عن الالغاء اه ع شر (قوله لفساده قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى لان البيع قبل المحل لم ياذن فيه و ليس من مقتضى الرهن اه اقول ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره (لكن المعتمد الاول) نهاية ومغنى ومنج وسم (الرهن المطلق) اى بالشرط بيع ولا عدمه ولورهن الثمرة مع الشجر صرح مطلقا اى حالاً كان الدين او مؤجلاً الا اذا كان الثمر مالم لا يتجفف لله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح نارة وفساد اخرى ويصح في الشجر مطلقا اى سواء كان ثمره ممتدداً تجفف او لا ووجهه عند فسادها في الثمرة البناء على تفريق الصفقة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كابتسارغ فسادها وقد مر حكمه ولا جازر هنا وان لم يبد صلاحها ولم يشترط قطعها لان حكم المرتهن لا يبطل باحتياجها بخلاف المبيع فان حق المشتري يبطل ولورهنها بمؤجل محل قبل الجذاذ واطلق الرهن بان لم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة في الثمار الا بقاء الى الجذاذ فاشبه مالورهن شيئاً على ان لا يبيعه عند المحل إلا بعد ايام ويجبر الرهن على اصلاحها من سقي وجذاذ وتجفيف ونحوها فان ترك اصلاحها برضا المرتهن جاز لان الحق لها لا يعدمها وهما مطلق التصرف وليس لاحدهما منع الآخر من قطعها وقت الجداد اما قبله فاكل منهما المنع ان لم يدع اليه ضرورة ولورهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال او مؤجل محل قبل اختلاط او بعده بشرط قطعها قبله صح اذا لم يمنع وان اطلق الرهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد

انتهى (قوله فوجب له هذا التوهم) قد يقال غاية الالتفات لهذا التوهم جواز الاشتراط لا وجوبه الا ان يريد فوجب جواز الاشتراط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان اخره حتى فسد ضمنه) عبارة الروض وشرحه فلو اذن الراهن للمرتهن في بيعه ففرض بان تركه او لم ياذن له لو ترك الرفع الى القاضى كما بحثه الرافعى وقواه النووى ضمن وعلى الاول قيل سياق انه لا يصح بيع المرتهن إلا بحضور المالك فينبغى حمل هذا عليه واجيب بان بيعه إنما منتهى في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو متهم بالاستعجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقه له اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو بادرنهنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغى رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الا ترى وان اطلق فسد فانه ينبغى اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوى) لكن المعتمد الاول

(وان رهن) بمؤجل (مالا يسرع فسادها فطر اما عرضه للفساد) قبل الحلول (كحنطة ابتلت) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

انفسخ لعدم لزومه او بعده فلا بل ان اتفقا على كون البطل او البعض رهنًا فذلك ولا فالقول قول الراهن
في قدره بيمينه ورهن ما اشتد به من الزرع كبيع قان رهنه مع الارض او مفرد او هو بقل فيكره الثمرة
مع الشجرة او مفردة قبل بدو الصلاح وقد مره مغنى واكثرها في النهاية قال عرش قوله عند فسادها في
الثمره بان كانت عمالا يتجفف ورهنت بمؤجل يحل بعد فسادها او معه ولم يشترط بيعها عند الاشراف على
الفساد وقوله والاجاز اى بان كانت تجفف باجتيها اى نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتد اى فيصح
ان ظهرت حياته كالشعر ولا فلا اءعش (قوله وإن طرا) غاية (قوله قبل قبضه) اى بل ببيع بعد القبض
وانه رهن انتهى عباب وخرج بعد القبض قبله فلا يباع قهر اعلى الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ
انتهى ايعاب اءعش (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) الا ترى ان بيع الا بق باطل ولو ابق بعد البيع
وقبل القبض لم ينفسخ نهاية ومغنى (قوله فيبيع فيهما) كان ضمير التثنية عائدا على المستلذين الاولى وقوله وإن لم
يعلم الخ والثانية قوله وإن رهن اء سيد عمر والاقرب از مرجع الضمير طر وما ذكر في المتن قبل القبض
وطر وبه بعده (قوله ان امتنع) اى الراهن من البيع اء مغنى (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع اما
إذ لم يقبض فلا إجبار إذ لا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للإجبار اء سيد عمر عبارة عرش اما قبل قبضه فلا
إجبار لان الرهن جائز من جهة فله فسخه اء وقال الرشيدى الوافيه للحال اء وهو احسن (قوله ويجعل
ثمنه الخ) ظاهره انه يحتاج الى انشاء عقد وهو قياس ما سبق له آتفاو قياس كلام المغنى السابق انه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقد اء سيد عمر (قوله اجماعا) الى قوله نعم إن رهن في النهاية (قوله بعد الرهن) اى بعد
لزومه اخذ اء ما ياتي في شرح فلو تلف في يد الراهن الخ من قوله لانه مستعير الآن اتفاو من قوله لانه مستعير
وهو ضامته مادام لم يقبضه الخ (قوله اى باق على حكمها الخ) عبارة الشارح المحلى اى باق على ما لم يخرج عنها
من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كما سيأتي انتهت فاعل قول الشارح مر وإن
يباع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه ولا لبقاء حكم العارية بعد البيع من اء بعد البعيد بل
لا وجه له فليراجع اء رشيدى اء قول عبارة المغنى في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع ب قيمته
ام باكثر اى ان قال هذا على قول الضمان واما على قول العارية فيرجع بقيمته ان يبيع بها او باقل وكذا
باكثر عند الاكثرين اء وبه يظهر وجه بقاء حكم العارية بعد البيع (قوله وإن ابيع) كذا في النسخ
حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اء سيد عمر (قوله لان الانتفاع) اى انتفاع المستعير (هنا) اى فيما
إذا استعار شيئا ليرهنه (قوله فهو) اى الانتفاع المذكور ولعل الاول وهو بواو الحال (قوله ومن ثم) اى
اجل المنافاة (قوله صح) اى عقد العارية (هنا) اى فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد)
اى وإن صحت اء عارته في بعض الصور اء سم عبارة المغنى وشمل كلامهم الدراهم والدنانير فصحت اء عارته
لذلك وهو المتجه كما قاله الاسنوى اء زاد النهاية والحق بذلك ما لو اء عارها صرح بالتزبين بهما او للضرب
على صورتها وإن لم تصح اء عارتهما في غير ذلك اء قال عرش قوله وهو المتجه الخ اى ثم بعد حلول الدين ان
وفي المالك فظاهروا لم يوف بيعت الدراهم بخمس دين المارتهن إن لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه
جعلها له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل المالك وقوله وصرح اى المعبر وقوله على صورتها اى اولو وزن
بهما إذا كان وزنهما معلوما وتكونان كالصنعة التي تعار للوزن بها وقوله في غير ذلك اى كاعارتها للنفقة اء
(قوله ولان الاعيان كالذمم الخ) عطف على قوله لان الانتفاع الخ عبارة المغنى والنهاية لانه كما يملك ان يلزم
ذمته دين غيره ينبغي ان يملك الزام ذلك عين مالكة لان كلامهما محل حقه وتصرفه فلم انه لا تعلق للدين بذمته
حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء (قوله بدين) يعنى بذمته اى بالزام دين غيره ذمته
(قوله وبين) اى ماله اى بالزام دين غيره بعين ماله قول الماتن (جنس الدين) اى كذهب وفضة وقدره
كشرة او مائة نهاية ومغنى (قوله في الجواهر) هو للتمولى (قوله ويؤيده ما ياتي الخ) هذا التاييد لما يظهر
(قوله كالنقد) اى وإن صحت اء عارته في بعض الصور

وإن طر اذلك قبل قبضه لانه
يغتفر في الدوام مالا يغتفر
في الابتداء فيباع فيهما
عند تعذر تجفيفه قهر اعلى
الراهن إن امتنع وقبض
المرهون ويجعل ثمنه رهنًا
مكانه حفظا لوثيقة (ويجوز
ان يستعير شيئا ليرهنه)
اجماعا وإن كانت العارية
ضمنا كما لو قال لغيره اء رهن
عبدك على ديني ففعل فانه
كالو قبضه ورهنه (وهو)
اى عقد العارية بعد
الرهن لا قبله خلا لما يوجهه
بعض عبارات (في قول
عارية) اى باق على حكمها
وإن يبيع لانه قبضه باذنه
لا يتفع به (والاظهر انه
ضمان دين في رقة ذلك
الشيء) لان الانتفاع هنا
إنما يحصل باهلاك العين
بيعهما في الدين فهو متاف
لوضع العارية ومن ثم صح
هنا فيما لا تصح فيه كالنقد
ولان الاعيان كالذمم
والضمان يكون بدين وبعين
كما ياتي فيه والمهم قوله في
رقبته انه لا يتعاقى شيء من
الدين بذمة المعبر وإذا ثبت
انه ضمان (فيشترط ذكر
جنس الدين وقدره وصفته)
كحلوله وتاجيله وصحته
وتكسيره كافي الضمان نعم
في الجواهر لو قال له اء رهن
عبدى بما شئت صح ان
يرهنه باكثر من قيمته اء
ويؤيده ما ياتي في العارية

من صحة انتفع به بما شئت وبه يندفع التظهير فيه بانه لا يذم من معرفة الدين (وكذا المرهون (٦١) عنده) وكو نه واحد او متعدد (في الاصح)

لاختلاف الغرض بذلك فان خالف شيئا من ذلك ولو بان يعين له زيد اغيره من وكيله او عكسه على ما بحثه بعضهم او يعين له ولي محجور غير من منه بعد كما له بطل كما لو عين له قدرا فزاد لان نقصه ولو استعاره لغيره من واحد فرهته من اثنين او عكسه (فلو تالف في يد) الراهن ضمن لانه مستعير الان اتفاقا وفي يد (المرتحن فلا ضمان) عليهم اذ المرتحن امين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد لان المالك لم ياذن له فيه ولا نه مستعير وهو ضامن مادام لم يقضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد ويازم من ضمانه تضمن المرتحن لترتب يده على بد ضامنه ويرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وافق بعضهم بعدم ضمانه محتجا بانه اذا بطل الخصوص وهو التوثيق هنا لا يبطل العموم وهو اذن المالك بوضعهما تحت يد المرتحن وباقتناء الجلال البلقيني في وكيل برهن بالف رهنة بالف وخمسائة بعدم ضمانه لانه لم يتعد في عين الرهن وفي مستأجر شيء فاسدا اجره جاهلا بالفساد بان الثاني لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمان فتأمل اه رشیدی (قوله بما شئت) سيأتي في العارية ان المعتمد في انتفع بما شئت انه يتقيد بالمعتمد في مثله فقياسا انه يتقيد هنا بما يعتاد من مثله عليه فليتناول سم على حج وقد يفرق بان الانتفاع في المعار بغير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن باكثر من قيمته لا يعود ضرر عليه لاذغايته ان يباع في الدين وما زاد على ثمنه باقى في ذمة المستعير اه عرش (قوله التظهير فيه) اي فيما في الجواهر من صحته بانه باكثر من قيمته قول المتن (وكذا المرهون عنده) ولا يشترط شيء مما ذكر على قول العارية اه معنى (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه سم ولعل لهذا اسقطه المغني وتسكف عرش في منع التضمن بما فيه نظر (قوله زيد الخ) او فاسقا غير من عدل لم يصح الرهن اه عرش (قوله على ما بحثه الخ) وهو الاوجه سم ونهاية (قوله او يعين له ولي محجور) قد يقال وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل ويصور بمن به جنون متقطع اقيم عليه ولي يتصرف عنه في اوقات جنونه ويتصرف هو بنفسه في اوقات افاقته اه سيد عمر اى ومن طرأ عليه الجنون واقم عليه ولي يتصرف عنه (قوله بطل) اى لم يصح عرش وهو جواب فان خالف الخ رشیدی (قوله كما لو عين له قدرا فزاد) فانه يبطل في الجميع لا في الزائدة فقط نهاية ومعنى (قوله في يد الراهن) اى ولو بعد انفكاك سم و عرش (قوله او في يد المرتحن الخ) ولو اعنته المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتحن له مطلقا وبعده من المودع والمودع لو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم نهاية ومعنى قال عرش (قوله مطلقا اى موصرا او معسرا وقوله ولو اتلفه اى المعار للرهن وقوله اقيم بدله مقامه اى بلا انشاء عقده (قوله عليها الخ) عبارة المغني على المرتحن بحال لانه امين ولا على الراهن على قول الضمان لانه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اه (قوله اذ المرتحن الخ) علة لعدم تضمن المرتحن (قوله ولم يسقط الخ) من السقوط وعلة لعدم تضمن الراهن اه عرش وهو الظاهر الموافق لما مر عن المغني خلافا لما في الرشیدی من ان قوله ولم يسقط الخ معطوف على قول المتن فلا ضمان اه (قوله ان رهن) اى المعير (فاسدا) اى رهن فاسدا (قوله ياذن له فيه) اى في الرهن الفاسد (قوله ولم يوجد) اى الاقباض عن رهن صحيح (قوله لترتب يده) اى ترتب امتعا اخذ من قوله الاتى ويرد الخ اه سم (قوله ويرجع عليه) اى المرتحن على الراهن (قوله وكونها الخ) عطف على الفاسد اه كردى اى والضمير للعين المرهونة ولعل المراد ان جعل كلام الامرين المذكورين والا فلا يظهر وجه عدم الرجوع بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) اى عدم ضمان الرهن الفاسد اه كردى اى لا الراهن ولا المرتحن (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه لاذ هو ممنوع من التسليم على هذا الوجه اه سم (قوله وفي مستأجر الخ) عطف على في وكيل الخ و (قوله بان الثاني) على بعدم ضمانه بحرف واحد مع تقدم المجرور كافي قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله فاسدا) استجارا فاسدا (قوله اجره) اى المستأجر المذكور (قوله بالفساد) اى فسادا لاجارة الاولى (قوله بان الثاني) اى المستأجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البعض والضمير للجلال اه كردى (قوله ويرد الخ) اى افتاء البعض اه كردى (قوله بانه لم ياذن الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق ورد ذلك بهذا محل تأمل

(قوله انتفع به بما شئت) سيأتي في العارية ان المعتمد في انتفع بما شئت انه يتقيد بالمعتمد في مثله فقياسا انه يتقيد هنا بما يعتاد من مثله فليتناول (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه (قوله على ما بحثه بعضهم) وهو الاوجه (قوله فلو تالف في يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاك وعبرة العراق في شرح البهجة اما لو تالف في يد الراهن قبل الرهن او بعده فانه يجب عليه ضمانه اه وفي شرح م و لو اعنته المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتحن له مطلقا وبعده من المودع دون المعسر ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب يده) اى

الاول فاذا لم يضمن الثاني مع ان المالك لم ياذن صريحا بوضعه تحت يده فالمرتحن في مسئلتنا أولى لان المالك اذن في وضعه تحت يده ويرد بانه لم ياذن في وضعه تحت يده لا بعقد صحيح ولم يوجد فالوجه ضمان المرتحن كما تقرر وان ما قاله الجلال فيه نظر ووضح (ولا رجوع للمالك) فيه بعد

قبض المرتن) والالت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فان حل الدين او كان حالا ورجع المالك للبيع) لانه قد يفدى المسكه (وبيع ان لم يقبض) بضم اوله (الدين) من (٦٢) جهة الراهن او المالك او غيرهما كتبرع اى ببيعه الحاكم وان لم ياذن المالك ولو ايسر

الراهن كما يطالب ضامن
الذمة وان ايسر الاصيل
(ثم) بعد بيعه (يرجع
المالك) على الراهن (بما
يبع به) لانه لم يقبض من
الدين غير زاد ما بيع به عن
القيمة ونقص عنها لكن بما
يتغابن به اذ يبيع الحاكم
لا يمكن فيه اقل من ذلك
(تنبيه) الغز شارح
فقال لنسا مرهون يصح
بيعه جز ما بعير اذن المرتن
وصورته استعار شيئا ليرهنه
بشروطه ففعل ثم اشتراه
المستعير من المعير بغير اذن
المرتن وهذا الذى جزم به
احتمال للبلقينى تردد بينه
وبين مقابله من عدم الصحة
ورجح هذا جمع ولم يبالوا
بما قيل ان الجرجاني صرح
بالاول لكن الحق انه
الاولى لان شراءه لا يضر
المرتن بل يؤكد حقه لانه
كان يحتاج لمراجعة المعير
وربما عاقه ذلك وبشراء
الراهن ارتفع ذلك ولو حكم
شافعى برهن ثم استعاده
الراهن فافلس او مات لحكم
مخالف يرى قسمته بين
الغرماء بها ففدان كان من
مذهبه بطلانه بقبض الراهن
حين افلس او مات بعد
صحته لان هذه قضية طرات
لم يتناولها حكم الشافعى
لاتفاقهما على الصحة والا

(قوله والالت) الى التنبيه في المغنى الا قوله او غيرهما الى وان لم ياذن الى الفصل في النهاية (قوله بخلافه
قبل قبضه) وللمرتن حينئذ فسخ بيع شرط فيه رهن ذلك ان جهل الحال واذا كان الدين مؤجلا وقبض
المرتن المعار فليس للمالك اجبار الراهن على فسخه اى (قوله لانه قد يفدى الخ) ولان المالك لو رهن
عن دين نفسه لوجب مراجعته فهنا اولى اى معنى (قوله لم يقبض) بضم اوله او فتحه (قوله من ذلك) اى بما
يتغابن به وان قضاء المالك انفك الرهن ورجع بمادفعه على الراهن ان قضى باذنه والا فلا رجوع له كالمو
ادى دين غيره في غير ذلك فان انكر الراهن الاذن فشهد به المرتن الدعي قبل لعدم التهمة ويصدق الراهن في
عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره باذنه صح ورجع عليه ان يبيع بما يبيع به
او بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كتنظيره في الضامن فهما اى نهاية زاد المغنى وان قضى من جهة الراهن
انفك الرهن ورجع المالك في عين ماله اى (قوله الغز شارح) وهو العلامة الدميرى اى نهاية (قوله
بشروطه) اى عقد العارية للرهن او عقد رهن المعار له (قوله وهذا الخ) اى الصحة (قوله احتمال الخ) خبر
وهذا الخ (قوله ورجع هذا) اى عدم الصحة اى كرى (قوله ان الجرجاني) لعل المراد به ابو العباس
احمد بن محمد مصنف التحرير والمعاني والبلق والشافى مات راجعا من اصبهان الى البصرة سنة ثنتين وثمانين
واربعائة قاله ابن الصلاح في طبقاته وابن سعد انتهى من طبقات الاسنوى وعدده اهل جرجان جماعة
كثيرة وصفهم بالتبحر في العلم اى عرش (قوله بالاول) اى الصحة (قوله انه الاوجه) اى الاول اى
كردى (قوله استعاده) بالدال اى اخذه وان لم ياذن فيه المرتن اى (قوله بها) اى بالقسمة متعلق بقوله
لحكم وقول عرش اى الاستعادة لا يظهر له وجه (قوله من مذهبه) اى من مسائل مذهبه ويحتمل ان من
بمعنى في ولو حذفه لكان اولى (قوله بطلانه) اى بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده الى ان افلس او
مات (قوله بعد صحته) اى صحة الرهن سيد عمرو كردى (قوله لان هذه) اى القسمة تعليل لقوله نفذ الخ اى
عش (قوله لاتفاقهما الخ) اى الشافعى ومخالفه وفي تقريره نظر ولعل المناسب تقديم هذه العلة على الاولى
وابدال لان فيها بو او الحال (قوله وانما يتجه) اى ما ذكره ابو زرعة عبارة السكرى اى عدم تناول (قوله
ان حكم) اى الشافعى وكذا قوله اذا حكم اى كردى (قوله بموجبه) اسم مفعول اى ما وجبه الرهن اى كردى
عبارة عرش اى اثار الرهن المترتبة عليه اى (قوله فيتناول ذلك) اى يتناول الحكم قضية القسمة اى فلا
ينفذ حكم المخالف بها عبارة النهاية فلا يتناول ذلك حيث ذاه (قوله لانه) اى موجبه اى عرش (قوله فيعلم
الاتار الموجودة الخ) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه ووافق به بعض اكابر العصر بعده سم ونهاية
(قوله والتابعة) اى ومنها تقدم المرتن به عند تراحم الغرماء

(فصل في شروط المرهون به) (قوله في شروط المرهون به) الى قول الماتن فلا يصح في النهاية (قوله
ولو رهن الرهن) اى وما يتبع ذلك كرامة الغاصب بالاداء عند وبيان ما يحصل به الرجوع اى عرش (قوله
ليصح الرهن) دفع به ما يقال الشروط انما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحدا منهما اى

ترتب اعتمعا اخذ من قوله الا ويرد الخ (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع
من التسليم على هذا الوجه (قوله الغز شارح) هو الدميرى (قوله ما اذا حكم بموجبه الى قوله فيعلم الاتار
الموجودة والتابعة) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه ووافق به بعض اكابر العصر بعده وقول كثير
من ادر كناه منتصر للمراتى ان ذلك خرج من المخالف مخرج الافتاء لا اعتبار به اذ لو نظر نالى ذلك لما استقر
غالب الاحكام شرح مر اقول وايضا فالقرض كما هو ظاهر ان المخالف يرى حكمه المذكور حكما حقيقيا
ملزما فكيف يقال انه خرج مخرج الافتاء مع كون حاكمه يعتقده حكم حقيقي فليتأمل
(فصل في شروط المرهون به ولو رهن الرهن)

ذكره ابو زرعة وانما يتجه ان حكم شافعى بالصحة اما اذا حكم بموجبه فيتناول

عش

ذلك لانه مقرر مضاف فيعلم الاتار الموجودة والتابعة (فصل) في شروط المرهون به ولو رهن الرهن (شرط المرهون به) ليصح الرهن

عش قول المتن (كونه ديناً) أى فى نفس الامر لما يأتى من قوله وثم دين الخ اه عش (قوله ولو زكاة) أى تعلقت بالذمة ويحمل القول بالمنع على عدم نقلها بها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتسكون ديناً تتعلقها حينئذ بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح ولا فحل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل صنف فيه نظراً ومن الامام او يمنع هنا سم على حج اقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضا لأن كلام الصنفين اذا قبض برى الدافع لكان الحق انحصر فيهم لكن فى حاشية شيخنا الزيادة أنه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوماً دون ما اذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة فى غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أى بان كان النصاب باقياً فانها حينئذ تتعلق بعين المال تتعلق شركة اه عش عبارة المغنى والاسنى والمعتمد الجواز بعد الحول كفى اصل الروضة لان الزكاة قد تجب فى الذمة ابتداء كزكاة الفطرو دو اما بان يتلف المال بعد الحول وبتقدير بقاءه فالتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية لان له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعاً فصارت الذمة كأنها منظور اليها اه وقولها وبتقدير بقاءه الخ يخالف لما فى الشرح والنهاية (قوله او منفعة) الى قوله وقدره فى المغنى لا لقوله معينا (قوله لتعذر استيفائه) أى العمل فى اجارة العين (قوله وان بيع المرهون) غاية لتعذر الاستيفاء (قوله معينا معلوماً) خبر بعد خبر اقول المتن كونه (قوله فلو جهله) أى الدين (قوله اورهن) أى المدين (قوله باحد الدينين) أى من غير تعيين (قوله وقديغى العلم الخ) أى اذا حذفت التقييد بالقدر والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدرا وصفة فالرهن باحدهما باطل مع العلم بقدره وصفته عش ورشيدى عبارة المغنى ثانيها أى الشروط كونه معلوماً للعاقدين فلو جهله او احدهما لم يصح اه (قوله بئافيه) أى العلم (قوله لغا الخ) أى لتبين عدم الدين فى نفس الامر (قوله او ظن صحة شرط الخ) أى فى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض سم على حج اه عش (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى واقرض شيئاً من دأته بشرط ان يرهنه بما فى ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادف محلا سم على حج اه عش عبارة الرشيدى صورته كفى شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فيبيعه شيئاً بشرط ان يرهنه بدينه القديم او بهو بالجديد وحينئذ فى قول الشارح مر او ظن صحة شرط رهن فاسد مسأحة والعبارة الصحيحة ان يقال او ظن صحة شرط فى بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفاً للشرط اه اقول يرد على كل من التصويرين ان الشئ المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فامعنى صحة رهنه بدينه (قوله لوجود مقتضيه) أى مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف الضمان) فانه يصح ويكون ضامناً لتسعة اه عش (قوله اذا المؤثر هنا) أى فى فساد الرهن (قوله اذ هذه العبارة الخ) ان كانت العبارة بما على الخ بالميم او بما على الباء وكان الذى عليه تسعة فقط اتضح ما أفاده اما اذا كانت بما بالباء وكان ما عليه أكثر من تسعة فدعوى المراد قلما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم الى عشرة تسعة اذ يصير قوله من درهم الخ بياناً لما قبله ولم يطالبه ليتأمل فليحرر اه سيد عمر و يظهر ان كلا من الباء ومن هنا معنى عن وان ما على صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر (قوله ولا يغنى عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين او منفعة متعلق

(قوله ولو زكاة) أى بان تلف المال ليكون ديناً تتعلقها حينئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح ولا فحل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فأكثر من كل صنف وفيه نظر او من الامام او يمنع هنا (قوله لان الاجهال الخ) قد يقال الاجهال بجامع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فلو رهن باحد الدينين المستويين قدرا وصفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغن العام عن التعيين فليتأمل فان ذلك قد لا يرد على قوله قديغى المفيد جزئية الاغناء (قوله او ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى واقرض شيئاً من دأته بشرط

(كونه ديناً) ولو زكاة أو
منفعة كالعمل فى اجارة
الذمة لا مكان استيفائه ببيع
المرهون وتحصيله من ثمنه
لا اجارة العين لتعذر استيفائه
من غير العين وإن بيع
المرهون معينا معلوماً قدره
وصفته فلو جهله أحدهما
أو رهن باحد الدينين لم
يصح الرهن وقديغى العلم
عن التعيين لان الاجهال
بئافيه ولو ظن ديناً فرهن
أو أدى فبان عدمه لغا
الرهن والاداء وظن صحة
شرط رهن فاسد فرهن
و ثم دين فى نفس الامر صح
لوجود مقتضيه حينئذ قال
ابن خيران ولا يصح رهنه
هذا بما على من درهم الى
عشرة بخلاف الضمان
وفيه نظر ظاهر وإن اقره
الزركشى اذا المؤثر هنا الجهل
والاجهال وهما متنفيتان اذ
هذه العبارة مرادقة شرعاً
اقوله بتسعة بما على وهذا
صحيح بلان نزاع فكذا ما هو
بمعناه (ثابتاً) أى موجوداً
حالا ولا يغنى عنه لفظ الدين
اذ لا يلزم من التسمية الوجود

(لازما) في نفسه كشم
المبيع بعد الخيار دون دين
الكتابة فالزوم ومقابلته
وصفان للدين في نفسه وان
لم يوجد حينئذ لا تلازم بين
الثبوت والزموم وسواء
وجد معه استقرار كدين
قرض وانلاف لم لا كشم
مبيع لم يقبض واجرة قبل
استيفاء المنفعة (فلا يصح)
الرهن (بالعين) المضمونة
كالأخوذة بالسوم والبيع
الفساد و (المغصوبة
والمستعارة) وألحق بها
ما يجب رده فورا
كالأمانة الشرعية (في
الاصح) لانه تعالى ذكر
الرهن في المداينة ولا استحالة
استيفاء تلك العين من ثمن
المرهون وذلك مخالف
لفرض الرهن من البيع
عند الحاجة وانما صح
ضمانها لترد لجصول
المقصود بردها لقادرو
عليه بخلاف حصولها من
ثمن المرهون فانه متعذر
فيردوم حسبه لا الى غاية أما
الأمانة كالوديعة فلا يصح
بها جزاؤه علم بطلان ما
اعتقد من اخذ رهن من
مستعير كتاب موقوف وبه
صرح الماوردي واقف
القفال يلزم شرط الواقف
ذلك والعمل به مردود بانه
رهن بالعين لا سيما وهي غير
مضمونة لو تلفت بلا تعد
وبان الراهن أحد
المستحقين وهو لا يكون

بالذمة فلم يوجد التعلق بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ماسبقه رضة وهذا مراد من قال ان لفظه
يعني عن الثبوت فقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود ان اراد الوجود الخارجي فسلم لكونه غير مراد
وان غير بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارجية وان اراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس
الامر عند اطلاق اللفظ فيحمل تأمل كما علم بما تقرر وتسمية المعدوم معدوما صحيحة لتحقيق المعنى فحمل الذي هو
العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه سيد عمر (قوله معدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود
وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم سم على حج اه ع ش (قوله لازما في نفسه) أي من طرفي الدائن
والمدين ع ش (قوله بعد الخيار) وسيأتي الجواز به زمن الخيار ايضا سم ورشيدى (قوله وصفات للدين)
كما نقول دين الكتابة غير لازم ومن المبيع بعد انقضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اه
كردى (قوله وان لم يوجد حينئذ لا تلازم) محل تأمل لما هو مقرر ومشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة
في حال التلبس واما اطلاقه قبل فن مجاز الاول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) أي بسبب العين الخ اه ع ش
(قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله وألحق بها) أي العين المضمونة (قوله رده فورا) المراد
بردها فورا اعلام ما لكونها بعد الاعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه
ع ش (قوله وذلك) أي استحالة الاستيفاء (قوله ضمانها) أي العين (قوله لترد) بيناء المفعول ونائب فاعله
ضمير العين (قوله هو عليه) أي الضامن على الرد (قوله أما الأمانة) أي الجمعية بقرينة ما مر اه رشيدى
(قوله أما الأمانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله وبه علم) أي بقوله أما الأمانة الخ (قوله من مستعير
كتاب الخ) فيه تجوز فان أخذ ليتنفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير اه ع ش
(قوله وبه) أي بالطلان (صرح الماوردي) معتمدا ع ش (قوله يلزم شرط الواقف ذلك) أي بصحة شرط
الواقف ان لا يخرج الكتاب الا برهن و (قوله والعمل به) أي وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود)
خبر واقفاه القفال الخ (قوله وهو) أي الراهن و (قوله كذلك) أي مستحقا ع ش و الرشيدى (قوله وقال
السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا لا معول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب
من محله حيث تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكونه يتضمن منع الواقف اخرجه
فيعمل به بالنسبة لذلك سم على حج اه ع ش ورشيدى عبارة النهاية والمغنى واعلم ان محل اعتبار شرط عدم
اخرجه وان الغينا شرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اخرجه منه لموثوق به ينتفع به في
محل اخر ويرده لمحله بعد قضاء حاجته كما فتي بذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال ع ش قوله والاجاز اخرجه أي
من غير رهن وعليه فلو خالف واضع اليد على الكتاب المذكور وأخذ رهنه وتلف عنده فلا ضمان لان حكم
فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه اما لو ألقاه فعليه الضمان بقيمته بتقدير كونه مملوكا وقوله في محل آخر
أي ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد ببلد شرط عدم اخرجه منه رعاية لغرض الواقف
ما يمكن فانه يكفي في رعاية غرضه جواز اخرجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له مالو انه مدمر مسجد أو تعطل

ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادف محلا (قوله والالم يسم المعلوم
معدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم (قوله بعد
الخيار) وسيأتي الجواز به زمن الخيار ايضا (قوله واجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض ويصح
بالاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخرج باجارة العين المصريح بها من زيادته الاجرة في اجارة
الذمة لعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم لزومها فليتأمل فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد
بطلان الشرط المذكور مطلقا لا يعول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث
تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لكونه يتضمن منع الواقف اخرجه فيعمل به بالنسبة
لذلك وعبارة شرح مروا علم ان محل اعتبار شرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اخرجه منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما فتي بذلك

إن عني الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المراد من ذكره صح وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حمل على الشرعي فلا يجوز إخراج رهن لتعذره ولا بغير مخالفة للشرط أو لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حمل على اللغوي وهو الأقرب تصحيحا للكلام ما أمكنه واعترض (٦٥) الزركشي مارجحه بأن الأحكام

الشرعية لا تتبع اللغة وكيف يحكم بالصحة مع امتناع حبسه شرعا فلا فائدة لها واجيب عنه بأنه إنما عمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرخص بالانتفاع به إلا بإعطاء الأخذ وثيقة تبعه على إعادته وتذكره به حتى لا ينسأه وإن كان نقة لأنه مع ذلك قد يتباطى في رده كما هو مشاهد وتبعه الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها وإذا قلنا بهذا فالشرط بلوغها ثمنه ولو أمكن بيعه على ما بحث إذ لا يبعث على ذلك إلا حيثئذ (ولا) يصح الرهن (بما) ليس بثابت سواء وجد سبب وجوبه كنفقة زوجته في الغد أم لا كرهته على ما (سيقرضه) أو سيشتريه لانه وثيقة حق فلا تتقدم عليه كالشهادة (و) قد يغتفر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما (لو قال أقرضتك هذه الدراهم وارهنك بها عبدك) هذا أو الذي صفته كذا (فقال أقرضت ورهنك وقال بعتك بكذا وارهنك) بضمنه هذا (الثوب) أو ماصفته كذا (فقال اشتريت ورهنك صح في الأصح) لجواز شرط الرهن في ذلك

الانتفاع به ولم يرج عوده حيث قالوا تصرف غلته لا قرب مسجد إليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة فإرأى ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لينتفع بها ويعيد هائم يأخذ بدلها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبا فينبغي جواز فك الحبيكة لانه أسهل من إخراج جملته الذي هو سبب لضياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملته كالمصحف جاز إخراجها وعلى الناظر تعهد في طلب رده أو نقله إلى من ينتفع به وعدم نصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع بتفرقة فيها لانه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً عرش (و) بتقدير كونه الخ) لا حاجة إليه (أن عني) أي قصدوا وقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أي لما تضمنه الشرط المذكور من منع الإخراج (قوله أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف لأب رهن ولعل أو بمعنى بل أو لتتويع التعبير (وشرط هذا) أي عدم الإخراج مطلقا (واحتمل الخ) عطف على احتمال بطلان الخ (قوله مارجحه) أي من أن الأقرب صحته وحمله على اللغوي أه معنى عبارة عرش أي صحة الشرط أه معنى فيما إذا أراد اللغوي أو جهل مراده (قوله حبسه) أي المرهون (قوله فلا فائدة لها) أي للصحة (قوله واجيب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحا مع عمل به لكن قال سم ما تقدم أه عرش واعتمد شيخنا الجواب المذكور وفاقا للشارح والنهاية (قوله مع ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه أرادوا الحمل عليه حيث جهل مراده أه عرش (قوله وتذكره به حتى لا ينسأه) كان الأولى تقديمه على قوله تبعته على إعادته (قوله مع ذلك) أي كونه نقة (قوله وتبعه الخ) عطف على تبعته (قوله مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه (قوله على ذلك) أي الإعادة (قوله كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال المصنف سيقرضه لكن أحسن عبارة شرح المنهج سيثبت بقرض أو غيره أه وهي حسن (سيشتريه) لعل المراد بضمن ما سيشتريه سم على حج أه عرش عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به فله على تقدير مضاف أو من باب الخلاف والإيصال (قوله وقد يغتفر الخ) الفرض استثناءه من اشتراط كون المرهون به ديناً ثابتاً إذ المفهوم منه أنه ثبت قبل صيغة الرهن أه عرش (قوله أحد شقي الرهن الخ) فديقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل أه سم على حج ويأتي مثله في الثمن إذا شرط في البيع الخيار للبائع أو لها بل وكذا لو لم يشترط بناء على أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح أه عرش (قوله لجواز شرط) إلى المتن في المعنى الأقوله وفارق إلى قال القاضي (قوله في ذلك) أي القرض والبيع (قوله لا يني) أي المشتري أو المقرض المعلومين من المقام أي بخلاف المزج فلا يمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حيثئذ بعدم توافقي الإيجاب والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أي فإن الكتابة ليست من مصالح البيع أه عرش ولعل الأولى العكس (قوله قال القاضي ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في صورة البيع ويقدر الخ أه رشيدى (قوله عقبه) أي البيع (قوله في البيع الضمني) كما لو قال اعتق عبدك عني

بعضهم وهو ظاهر انتهى (قوله لا تتبع اللغة) فديقال ليس في هذا تبعية الأحكام الشرعية لغة بل غاية ما فيه حمل اللفظ على معناه اللغوي وهو غير عز بزي الشرع (قوله أو سيشتريه) لعل المراد أو بضمن ما سيشتريه (قوله أحد شقي الرهن) فديقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض إذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل الآن يصور ذلك بما إذا وقع القبض بين الشقين بأن عقب قوله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمها له قد يمنع ملكها بها التسليم قبل تمام

(٩ - شرواني وابن قاسم - خامس)

فزرجه أولى لأن التوثيق فيه أكد إذ قد لا يبق بالشرط وفارق

بطلان كاتبتك بكذا وبعثك هذا بديتار فقبليهما بأن الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكتابة قال القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للتمسك في البيع الضمني أه

والذي يشجّه انه لا يحتاج لذلك هنا (٦٦) لا غتفار التقدم فيه للحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فإنه لا بد منه فيه واستفيد من صليح

المتمن ان الشرط وقوع احد شق الرهن بين شق نحو البيع والاخر بعدهما فيصح إذا قال بمعنى هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعث وارتمنت (ولا يصح) الرهن بغير لازم ولا آيل للزوم وان كان ثابتا لانه لا فائدة في التوثيق بدين يتمكن المدين من اسقاطه فلا يصح (بمنجوم الكتابة ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) وان شرع في العمل بخلافه بعد الفراغ للزومه حينئذ (وقيل يجوز بعد الشروع) لانتهاؤه امر فيه إلى الزوم كالثمن في مدة الخيار ويرد بان الاصل في البيع للزوم لان المقصود منه الدوام ولا كذلك الجعالة اذ لها قبل تمام العمل فسخها فيسقط به الجعل وان لزم الجاعل بفسخه وحده أجرة المثل (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لانه يؤل الى الزوم مع انه الاصل في وضعه كما تقرر وحله ان ملك البائع الثمن لكون الخيار للمشتري وحده كما مر ولا يباع المرهون إلا بعد انقضاء الخيار (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن) وان اختلف جنسهما واعتراض الاسنوى تركيبه بما لا يصح اذ بتقدير تعلق بالدين برهن هو جائز

بكذا فيقدر الملك له ثم يعتق عليه لا قضاء العتق بتقديم الملك اه كرى (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده أن ما قال القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالقبض قبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل اه سم (قوله لذلك) اى لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر) اى في قوله وقد يغتفر الخ اه ع ش (قوله الرهن) الى قول المتن ولا يلزم في النهاية (قوله لانتهاؤه الامر الخ) اى لان الامر فيه يصير الى الزوم اه ع ش (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع اه سم اقول قوله ولها الخ مقيد بقول الشارح الا ترى محله الخ) عبارة المغنى ولا يجعل الجعالة قبل القران من العمل لان لها فسخها متى شاء فان قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع انه يصح كما سيأتى أجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اه وهى سامة عن الاشكال (قوله لانه يؤل) الى المتن في المغنى (قوله يؤل الى الزوم) اى يصير بعدمدة الخيار لازما بالفعل اه ع ش (قوله كما تقرر) اى في قوله لان المقصود منه الدوام اه ع ش (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخياره لمشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ولذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بلا خلاف وان اذن له البائع اه سم (قوله ولا يباع المرهون الا بعد انقضاء الخيار) اى بان كان الثمن حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تعجيله لكن بشرط ان لا يجعل الاذن مشروطا بارادة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يعجله كما يؤخذ من قول المصنف الا ترى آخر الفصل ولو اذن في بيعه ليعجل المؤجل من ثمنه لم يصح اه ع ش (قوله تركيبه) اى تريب المصنف في قوله وبالدين رهن بعد رهن اه رشيدى (قوله بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجوز ا وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجوز ا وحينه ذفا اعتراض اعراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللاتق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا اه ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول اه سم وقوله ينحل بان والفعل اى فعله فاعتراض الاسنوى متوجه على المتن لان ما هنا منه وان كان اطلاقه المنع ممنوعا رشيدى وع ش (قوله هو جائز) اى التركيب وكان الاول تقديم لفظة هـ على قوله بتقدير الخ بل الاخصر الاسبك اذ تعلق بالدين برهن هو جائز لانه الخ (مفعول ثان) الى قوله ومكره في المغنى الا قوله مع اذنه الى قوله

العقد الا ان يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق انه لم يتقدم الا احد الشقين (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده ان مقاله القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض لان القرض انما يملك بالقبض قبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع (قوله لكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ثم ولذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بلا خلاف وان اذن البائع انتهى وفي نفيه الخلاف نظر كيف ونتم قول ليس باقيا على ملك المشتري فعليه يصح الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان الخيار لها وتم (قوله تركيبه بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجوز ا وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجوز ا وحينه ذفا اعتراض اعراض الاسنوى انه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللاتق دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول (قول المصنف ويجوز ان يرهنه المرهون

وقوله والاذن قول المتن (بدن آخر) مع بقاء رهنه الاول نهاية ومعنى واسئ زاد سم قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنية الاول انه قبض قبيل قبضه يجوز الرهن الثاني كافي البيان حا كيفية القطع واعتمده الرمي وبوجه بان الرهن جائز من جهة الرهن اقباضه من الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سمينه فيما ياتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره اى المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر ويوجه بقاء عقد الرهن وبان له طريقاً الى جعله رهنأ بالدينين بان يفسخ العقد الاول وينشئ رهنه بهما اه (قوله وإن وفي الخ) غاية قوله باذن الرهن ظاهره وإن كان قادر أو في شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزر كشي عن القاضي ابى الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجناية وسبقه إلى نحو ذلك السبكي والاوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه وقد يمنع قوانا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الرهن او عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الرهن قيد في المستلتن وقال فيه سم على حج ظاهره ولو كان قادر اثم قال والاوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اهو الا قرب الاول وبه جزم شيخنا الزيادى في حاشيته وسم ايضا على المنهج عن م ر ويوافقه قول المعنى مانصه لو جنى الرقيق المرهون فقد بالمرتهن باذن الرهن ليكون رهنأ بالدين والفداء جاز لانه من مصالح الرهن لتضمنه استبقاءه ومثله لو انفق المرتهن على المرهون باذن الحاكم لعجز الرهن عن النفقة او غيبته ليكون رهنأ بالدين والنفقة وكذلك لو انفق عليه باذن المالك كما قاله القاضي ابو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزر كشي اه (قوله أو الحاكم) لعله راجع لقوله أو انفق الخ فقط (قوله أو عجزه) اى الرهن عن النفقة (قوله ايضا) اى كالدين كردى (قوله لان فيه) اى فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الرهن) الى قوله كما قال فى النهاية الا قوله وكعكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الرهن) اى امان من جهة المرتهن لنفسه فلا يلزم فى حقه محال نهاية ومعنى اى امالو ارتهن لغيره كطفلة فليس له الفسخ لما فيه من التفويت على الطفل ع ش قول المتن (الإقباضه) اى فللرهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعنى (قوله او بقبضه) (فرع) لو اقبضه المرهون ولم يقصد انه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال م ر والمعتد أنه لا يقع عن الرهن سم عن منهج أى ويكون أمانة فى يد المرتهن يجب رده متى طلبه المالك وينبغى تصديق المالك فى كونهم لم يقصد إقباضه عن جهة الرهن لانه لا يعرف إلا مته اه ع ش (قوله مع إذنه الخ) يعنى عنه قول المصنف الآتى والظاهر الخ (قوله إن كان المقبض غيره) قد يقتضى انه لا بد من مقبض مع إذن الرهن المرتهن فى القبض مع انه سياتى فى النهاية والمعنى ما يشعر بانه عند إذن الرهن للمرتهن فى القبض يكفى قبض المرتهن ولا يحتاج إلى إقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على ان ضمير غيره للرهن وليس كذلك بل هو للمرتهن وان قول الشارح إن كان الخ احتراز عما إذا كان الرهن اصل المرتهن كما يأتى فى شرح والظاهر الخ (قوله عقد ارفاق الخ) اى عقد تبرع لا يحتاج الى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كما لقرض اه معنى (قوله لم يجبر عليه) اى الاقباض ع ش (قوله عن يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير للفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من يحتاج الى تقديره اى منه واعلم انه قد

(عنده بدين آخر) موافق
لجنس الاول أولا (في
الجديد) وإن وفي بالدينين
وفارق ماقبله بأن ذلك شغل
فارغ فهو زيادة في التوثق
وهذا شغل مشغول فهو
نقص منها نعم لو فدى المرتهن
مرهونا جنى أو أنفق عليه
بإذن الراهن أو الحاكم
لنحو غيبة الراهن أو عجزه
ليكون مرهونا بالفداء أو
التفقة أيضا صح لأن فيه
مصلحة حفظ الرهن (ولا
يلزم) الرهن من جهة الراهن
(إلا) باقباضه أو (بقبضه)
أى المرتهن نظير ما مر في
البيع مع إذنه له فيه إن كان
المقبض غيره لقوله تعالى
فرهان مقبوضة ولأنه
عقد أرفاق كالقرض ومن
ثم لم يجبر عليه وإنما يصح
القبض والاذن والاقباض
(من يصح عقده) أى الرهن
فلا يصح من نحو صبي
ومجنون ومحجور ومكره
لا تنفاء اهليتهم ولا من
وكيل راهن

جن أو أغمى عليه قبل إقباض وكيله ولا من سرتين إذن له الرهن أو أقبضه فطر له ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فإنه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا (٦٨) سفيه ارتهن وليه على دينه ثم إذن له في قبض الرهن ويجاب بأنه ذكر الأول بالمفهوم كما يعلم

يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل رهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بحذف ولك ان تقول ان من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض الخ وعبرة الرشيدى قوله اى الرهن فيه لإخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا أنه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كما صنع الجلال المحلى اى والخطيب اه (قوله جن الخ) اى الرهن (قوله او أقبضه الخ) فيه تأمل (قوله فطر له) اى الرهن (واورد عليه) أى على المتن جمعا (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الرهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استتابة عبد غيره فيفيد صحة قبض عبد غيره اه سم (قوله كعكسه) لان الرهن لو قال للرتن وكلت في قبضه لنفسك لم يصح فان قيل اطلقوا انفلوا إذن له في قبضه صح وهو لا نابة في المعنى اجيب بان اذنه اقباض منه لا توكيل اه معنى (قوله ذكر الاول) هو قوله غير المأذون الخ (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه ع ش (قوله وقد لا يلزم) أى الرهن اه كردى (قوله فله الخ) أى الرهن قول المتن (راهننا) ظاهره وإن وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكيله كيده فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) اى او عزل هو اى المولى اه نهاية (قوله لانزعز له) اى المولى قول المتن (ولا عبده) يفيد ان عبد غيره يجوز استتابة كما مر عن سم (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكانه لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومقبضا الخ) عبارة المغنى والنهاية ومثله المبعوض إن كان بينه وبين سيده مهابة ووقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولو رهن الخ) اى رهن ماله بيد غيره منه كان رهن وديعة الخ نهاية ومغنى (قوله او مستعارا عند مستعير) اى او مؤجرا عند مستاجر او مقبوضا بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية او ما خذا ببيع فاسد عند اخذه اه (قوله اورهن اصل من فرعه) اى تولى الطرفين باشترائه شيئا من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئا من ماله لفرعه (قوله او ارتهن له) الضمير المجرور يرجع إلى الاصل اى ارتهن الاصل من الفرع لنفسه إن باعه شيئا وارتهن من ماله شيئا لنفسه اه كردى (قوله من فرعه) اى المحجور اه سم قول المتن (إمكان قبضه) اى ذهابه اليه اه كردى (قوله من وقت الاذن) عبارة المغنى وابتداء من إمكان القبض من وقت الاذن فيه اى القبض لا العقد اى عقد الرهن اه (قوله مع النقل او التخلية) اى مع زمن النقل او زمن التخلية اه كردى (قوله مع النقل والتخلية) إن اراد مع زمن إمكان النقل والتخلية فلا حاجة اليه لدخول النقل والتخلية في القبض فاعتبار مضى زمن إمكان قبضه اعتبارا من إمكان النقل والتخلية وإن

اليه عقد للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره اى منه فان قلت يضمن الفاعل في المصدر اى عقد فلا حاجة للتقدير قلت المصدر الذى يتحمل الضمير هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله وعقدنا ليس كذلك فلي تأمل واعلم أنه قد يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل رهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ وعبرة المحرر فصل لا يلزم إلا بالقبض وإنما يصح عن يصح منه العقد اه وهى ظاهرة في وقوع من على القابض (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الرهن (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استتابة عبد غيره فيفيد صحة قبض عبد غيره (قول المصنف راهننا) ظاهره وإن وكله في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكيله كيده فكان قابضا ومقبضا (قول المصنف مكاتبه) ومثله المبعوض إن كان بينه وبين سيده مهابة ووقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته كما في شرح الروض مر (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكانه لضعف الاستقلال فيها (قوله من فرعه) أى المحجور (قوله مع النقل أو التخلية) إن كان المراد مع وجود النقل والتخلية

من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكر فيه تعين كونه بحضرة الولي وحينئذ فهو القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كالمو شرط في بيع وأقبضه في المجلس فله حينئذ فسخ الرهن بفسخ البيع (وتجربى فيه النباية من الطرفين) كالعقد (لكن لا يستتب) المرتن في القبض (راهننا) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لا متناع اتحاد القابض والمقبض ومن ثم لو كان الرهن وكيله في الرهن فقط فوكله المرتن في القبض او عقدولى الرهن فرشد المولى ثم وكل المرتن المولى في القبض جاز إذ لا اتحاد حينئذ اى لان الرشد المقتضى لانزعز له أبطل تسميته الآن راهننا (ولا عبده) ولو مأذونا وامولد لان يده كيده (وفى المأذون) له في التجارة (وجه) لانفراده باليد والتصرف كالمكاتب ويرد بالزوم من جهة السيد في المكاتب بخلاف المأذون (ويستتب مكاتبه) كتابة صحيحة لا سقتلا له باليد والتصرف كالأجنبي ومقبضا وقعت الانابة في نوبته (ولو رهن وديعة عند مودع او مغصوبا عند غاصب) او مستعارا عند مستعير او رهن أصل من فرعه أو ارتهن

له (لم يلزم) هذا الرهن (ماله يمس من إمكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل او التخلية نظير ما مر في البيع لان أراد

أراد مع وجود النقل والتخيلة بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتهن فيكتفي في القبض بمضى الزمن
 اه سم عبارة النهاية عقب قول المتن زمن إمكان قبضه أي المرحون كغايته في البيع لأنه لو لم يكن في يده لكان
 اللزوم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض لكن سقط القبض إقامة لدوام اليد مقام ابتدائها في اعتبار
 الزمن فإن كان الرهن حاضر اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه نقله إن كان منقولا وإن كان عقار اعتبر مقدار
 التخيلة وإن كان غائبا فإن كان منقولا اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى إليه ونقله وإلا اعتبر مضى زمن يمكن
 المضى فيه إليه وتخليته ولو اختلفا في الأذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 إليه) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والمغنى ولورهن الأب ماله عند طفله أو
 عكسه اشترط فيه مضى ماذ كرو قصد الأب قبضا إذا كان مرتهنا وإقضا إذا كان راهنا كالأذن فيه اه قال
 الرشيدى قوله مرو قصد الأب الخ قضيته أنه لا يشترط قصده الإقباض في الولي ولا القبض في الثانية والظاهر
 أنه كذلك فليراجع اه قال سيد عمر ينبغي أن يكتفي بالقصد إضا فاما إذا وهب ماله لطفله وهذه تقع كثيرا
 في النوازل فلينتبه لها اه (قوله أي الراهن) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وتزوجه إياها أقول
 المتن (في قبضه) أي المرحون (قوله عنه) أي عن جهة الرهن فكان الولي التانيث قول المتن (ولا يبرته) أي
 الشخص الذي بيده شيء مضمون ضمان يضمن المغصوب والمعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عدا هذه الأربعة يضمن بالمقابل حقنى اه بغير معنى قول المتن (ولا يبرته ارتهانه) الضمير ان راجع ان إلى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المغصوب ببيع أو هبة أو
 غيرهما (قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المغصوب اه كردى (قوله ونحو إجارته)
 أي كعقده عليه الشركة اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) وظاهره أن تصرف في مال القراض أو فيما
 وكل فيه يرى أنه سله باذن مالكة وزالت عنه بيده نهاية ومعنى واسنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو
 المغصوب وهو باق لأن الأعيان لا يبرأ منها إلا بالبراء إسقاط ما في الذمة أو تملكه وكذا ان أبراه عن ضمان
 ما يثبت في الذمة بعد تلفه لأنه أبراه عما يثبت نهاية ومعنى (قوله قبل رده لمالكه) كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها بدله وهو بيده خلا فالما وهم شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو بيده
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطأ اه أقول وهو الموافق لما في النهاية والمغنى (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن منعه المعير الانتفاع لما روي بحوزة الانتفاع بالمعار الذي
 ارتهنه لبقاء العارة فإن رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه ليرأى
 الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو
 مأذونه ويرده إليه ولو قال له القاضي أبرأتك واستأمنتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق
 يرى وليس للراهن إجباره على رد المرحون إليه لوقوع يده عليه ثم يستعيده منه المرتهن بحكم الرهن إذا لغرض
 له في براءة ذمة المرتهن اه وكذا في المغنى لا قوله فإن لم يقبل إلى وليس الخ قال ع ش قوله قال صاحب التهذيب
 الخ معتمدا (قوله لأن نحو الرهن الخ) إسقط النهاية والمعنى لفظه نحو (قوله لم يرتفع) أي الرهن فإذا كان
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفعه ابتداء أو لى وشمل كلامه أي المصنف ما واذن له بعد الرهن في أمساكه رهنا
 ومضت مدة إمكان قبضه نهاية ومعنى (قوله ويد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارىء عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتهن فيكتفي في القبض بمضى الزمن فليتنامل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض وظاهره أن تصرف في مال القراض أو فيما وكل فيه يرى كإسقاط في بائها لأنه سله باذن
 مالكة وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يحرم عليه أي المستعير انتفاعه أي
 بالمعار الذي ارتهنه إلا بالرجوع وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه أي ليرأى الضمان ثم يستعيده
 بحكم الرهن وليس للراهن إجباره على رد المرحون إليه لذلك انتهى فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره
 بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده إليه ولو قال القاضي أبرأتك واستأمنتك أو أودعتك قال

دوام اليد كابتداء القبض
 ولا يشترط ذهابه إليه كما
 قاله وإن أطال جمع في رده
 (والأظهر) في غير الولي إذ
 العبرة فيه بالقصد فقط
 (اشترط إذنه) أي الراهن
 (في قبضه) لأن اليد كانت
 عن غير جهة الرهن ولم يقع
 تعرض للقبض عنه (ولا
 يبرته ارتهانه) ونحو إجارته
 وتوكيله وقراضه عليه
 وتزوجه إياها ولإبرأه
 عن ضمانه قبل رده لمالكه
 (عن الغصب) ونحوه من
 كل ضمان يد كالعارية لأن
 نحو الرهن توثق لا ينفق
 الضمان ومن ثم لو تعدى فيه
 المرتهن لم يرتفع (تنبيه)
 يأتي في الوديعة أنه لو تعدى
 فيها فبرأه المالك عن ضمانها
 يرى ويفرق بأن يد
 الغاصب ونحوه متصلة
 في الضمان فلم يرتفع بمجرد
 القول ويد الوديع الضمان
 طارىء عليها فهي متصلة
 في الأمانة فردت إليها بأدنى
 سبب (ويبرته الإيداع)
 كاستأمنتك عليه أو أذنت
 لك في حفظه (في الأصح)
 لأنه محض ائتمان فينا فيه
 الضمان ومن ثم لو تعدى
 الوديعة في الوديعة ارتفع
 عقد الإيداع

عطف على خبر إن (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضمان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه انهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال ان العارية إنما تكون فيما ينتفع به مع بقاء العين والقراض إنما يكون في النقدا كرى أى فكان ينبغي تقديمه على التنبيه (قوله للتزوين) أى او لرهنه او لضرب على صورته او لوزن به كما مر عن النهاية وعش قول المتن (مقبوضة) المعتمد انه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول المتن (وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول او لا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فالظاهر هو قال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله وبرهن ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثانى الاول بان رهنه عنده او لا على دين القرض ثم رهنه عنده فأنى على دين آخر او غيره وهو ظاهر ويفرق بينه وبين مالورهنه عند المرتهن بعد القبض حيث تتوقف صحته على فسخه العقد الاول ثم ينشئ عقد اخر ان اراده بانه لازم من جهة الراهن باقباضه فلم يقدر على إبطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه متمكن من فسخه متى شاء وكان الرهن الثانى فسخا للاول اه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والمغنى وسم خلافا (قوله وانما استويا) أى المقبوض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) وفاقا للنهاية والمغنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنباط المكتاب من اشتراط صحة الكتابة ان المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وسم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتديره) أى وكذا اتعاق العتق بصفة مغنى وعش (قوله لمنافاة ذلك الخ) أى التديير وكذا ضمير عنه عبارة النهاية والمغنى لان مقصود العتق وهو مناف الرهن والثانى لان الرجوع عن التديير ممكن اه وقال الكردى أى المذكور من الكتابة والتديير اه قول المتن (وباحبالها) منه او من ابيه كفى فتاوى القاضى اه زاد النهاية وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طر يانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ او لو كان أى الاحبال بادخال المني ولو فى الدبر واطاق الاحبال وادابه الحبل استعمالا للبصر في متعلقه فشمّل مالوا استدخلت منه المحترم او علت عليه وقوله لا الرهن والهبة مثلها البيع بشرط الخيار غير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجبة للمال على ما يأتى اه عش وقوله وفى الدبر والصواب اسقاطه وقوله على ما يأتى فيه ان الذى يأتى فى الجنابة خلاف ما قاله هنا فيها قول المتن (لا الوطء) ولو انزل اه عش قول المتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى واسنى (قوله بمورد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزدوجة) أى والمزوج نهاية ومعنى (قوله الراهن او المرتهن) أى أو وكيلهما أو وكيل احدهما اه نهاية (أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهومة قبضه المرتهن والالم يقبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول المتن (او تخمر العصير) أى ولو بنقله من شمس الى ظل كما يصرح به قوله الاق ونحو نقله الخ اه عش قول المتن (او ابقى) ظاهره وان ايس من عوده وينبغي فى هذه الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه فى هذه الحالة يعد كالتالف اه عن

صاحب التمهيد فى كتابه التعليق برىء مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمد انه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول او لا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فالظاهر هو قال مر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل او غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباحبالها) وكذا باحبال اصله لها كما هو ظاهر مر (قول المصنف والتزويج) قال فى الروض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله او خرس الخ) فى شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهومة قبضه المرتهن والالم يقبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية يتصور فى إعارة النقد للتزوين) ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع (وبرهن) اعاد الباء لثلاث يتوهم انه من المازيل (مقبوض) لتعلق حق الغير به لا غير مقبوض على المعتمد وانما استويا فى الرجوع عن الوصية لانه لا قول فيها حالا فضعفت بخلاف الرهن (وكتابة) صحيحة (وكذا) فاسدة (وتديره فى الاظهر) لمنافاة ذلك لمقصود الرهن وان جاز الرجوع عنه (وباحبالها) لا متناع يبعها (لا الوطء) فقط لانه استخدام (وبالتزويج) اذ لا تعلق له بمورد العقد ومن ثم جاز ابتداء رهن المزدوجة (ولومات العاقد) الراهن او المرتهن (قبل القبض او جن) او اغمى عليه او طرأ عليه حاجر سفه أو فلس أو خرس ولم تبق له إشارة مفهومة (او تخمر العصير أو ابقى العبد)

(قوله او جنى) ظاهر دولو اجبت مالا وهو ظاهر انتهى ع ش (اما غير الاخيرين) في اخر اجماعا نظر اه
سم (قوله ان مصير كل) اى من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عا ما اه سم اى كناظر بيت المال اه ع ش
(قوله والا قباض) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وفي غيره) اى غير الموات عطف على قوله في الموات
(قوله من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس
الاقباض بغير رضا بقية الغرماء بجماع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي اقباضه تخصيص وقياس منع بحته وورده
ان لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيهات يحصل منها انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن
ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقينى اه سم على حج ولعل الفرق ان المفلس لما كان
التصرف منه نفسه كان اقباضه تخصيصا للمرتن ولم ينظر لتقدم السبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقينى
فانه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضاء لما فعله الراهن في حياته وقرىب منه جعلهم اجازة
الوارث الوصية تنفيذ الا عطية مبتدأة اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) وهو ظاهر في غير المحجور عليه
بالمفلس اما هو فلا ولى له بل هو الذى يتولى الاقباض إن قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء
فيه انتهى ع ش (قوله وهو) اى الوارث (قوله منه) اى التخصيص (قوله مردود) خبر وبحث الخ (السبق
التعلق الخ) عبارة النهاية بان المخصص في الحقيقة عقد المورث انتهى (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى في
المتن بدليل قوله كالجناية انتهى سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة المغنى والنهاية واذنا تخلل عادرهما كما
عاد ملكا والمترن الخيار في البيع المشروط فيه الرهن سواء اتخلل ام لا ان كان قبل القبض لنقصان الخل عن
العصير في الاول وفوات المالمية في الثانى اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخمر في يده انتهى قال ع ش قوله لنقصان
الخل الخ يؤخذ منه انه لا خيار له ولم تنقص قيمته بالتخلل انتهى (قوله ويمتنع) الى المتن في النهاية والمغنى
(حال التخمر) فلو قبضه خمر او تخلل استأنف القبض لفساد القبض الاول بخروج العصير عن المالمية لا العقد

او جنى قبل القبض في
الكل (لم يبطل) الرهن (في
الاصح) اما غير الاخيرين
فكالباع في زمن الخيار
بجماع ان مصير كل اللزوم
فيقوم في الموات الوارث
مقام مورثه في القبض
والا قباض وفي غيره من
ينظر في امر نحو المجنون
والمغنى عليه والاخرس
المذكور فيعمل فيه بالمصلحة
وبحث البلقينى ان المرتن
لا يتقدم به على الغرماء
لان حقهم تعلق بالتركة
بالموت فاقباض الوارث
تخصيص وهو ممنوع منه
مردود لسبق التعلق قبل
الموت بخبر ان العقد فلا
تخصيص واما فهمما كالجناية
فلانه يغتفر في الدوام
مالا يعتقر في الابتداء فعاد
بالانقلاب خلا ويعود
الآبوق عفو المجنى عليه ويمتنع
القبض حال التخمر

او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه انتهى وعبارة العباب والاخرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا
خرس طر الرهن او المرتن قبل القبض ان كان لا يفهم بضم او له اى لا يفهم من قام به مراده غيره ويلزم منه
غالبا انه هو لا يفهم مراده غيره وذلك لان غايته انه كالمجنون وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذا خرسه غير
المفهم بناء على ما ياتى وقول ابن الصباغ ان بقى له اشارة مفهومة او كتابة لم يبطل اذنه ولا يبطل كالمجنون ضعيف
بالنسبة للمجنون واما الخرس الغير المفهم فيحتمل انه كذلك ويحتمل الفرق بان للمجنون وليا يقوم مقامه
فلا مسوغ للبطان فيه واما الاخرس الذى لا يفهم فان قلنا انه يولى عليه فكالمجنون والا احتمل بطلان الرهن
لتعذر امضائه لكن الانغماء لا يفسخ مع ان المغنى عليه لا يولى عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رايت
البند نيجى قال وعندى لا يبطل والمحجب الطبرى رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفي نسخة حذف لا
والصواب اثباته لما علمت اه لقائل ان يقول ان الاذن في القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بنحو المجنون
والخرس الذى لا يفهم ثم من يولى عليه يقوم مقامه في الاقباض او تركه بالمصلحة ومن لا يولى يبطل رهنه لتهذر
امضائه نعم ان احتمل زوال عارضه فيحتمل ان لا بطلان وينتظر زوال العارض فليتأمل (قوله اما غير
الاخيرين) في اخر اجماعا نظر (قوله الوارث) هل ولو عا ما (قوله من ينظر في امر نحو المجنون) لم يتعرض
لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس الاقباض بغير رضا بقية
الغرماء بجماع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي اقباضه تخصيص وقياس منع بحته وورده ان لا يمتنع عليه ذلك
لكن ذكر في شرح العباب تنبيهات يحصل منها انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
المفلس غرماء غير المرتن لم يحجز للرهن تسليم الرهن الى المرتن قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولانه
ليس له ان يبتدىء عقد الرهن في هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث
البلقينى وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بانه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حينئذ
فليتأمل (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى في المتن بدليل كالجناية (قوله ويمتنع القبض) فان فعل استأنف

ولو دافع جلد مرهون مات
لم يعد رهنا لان ماليته
بالمعاجة بخلاف الخل ونحوه
نقله من شمس لظل فلا يخلله
(وليس للراهن المقبض)
أى يحرم عليه ولا ينفذ منه
(تصرف) مع غير المرتهن
بغير اذنه (يزيل الملك)
كاتباع والوقف لانه حجر
على نفسه بالرهن مع القبض
نعم له قتله قودا ودفعه كذا
لنحو ردة اذا كان واليا كذا
قالوه وظاهره ان المالكية
هنا لا تأثر لها ويوجه بانه
أبطل النظر اليها بحججه على
نفسه فيه بالرهن ولم ينظر
لذلك بالنسبة لنحو القود
احتياطا لحق الآدمي
(لكن في اعتاقه) واعتاق
مالك جانيها تعلقت الجناية
برقبته عن نفسه تبرعا او
غيره (أقول أظهرها ينفذ)
ويجوز كما اقتضاه كلام
الرافعي في النذر ونص عليه
في الام لكنه جزم في هذا
الباب بحججه وحكامه القاضي
عن القفال (من المוסر)
بالقيمة في المؤجل وباقل
الامر من قيمته حالة
الاعتاق والدين في الحال كما
قاله البلقيني دون العسر
تشبيها بسراية اعتاق الشريك
لقوة العتق حالا او مالا مع
بقاء حق التوثيق بغرم القيمة

لوقوعه حال المالية اه معنى (قوله جلد مرهون) بالاضافة عبارة المغنى ولومات الشاة المرهونة في يد
الراهن او المرتهن فدفع المالك او غيره جلد ما عاد ملكا للراهن ولم يعد رهنا اه (قوله بالمعاجة) اى من
شأنه المعالجة فلا يرد الا ندباغ ونحوه القادر يرجع له على دايع سم على حجج اه عش (قوله مع غير المرتهن بغير
اذنه) امامه او باذنه فسياق انه يصح نهاية ومعنى (قوله لانه حجر الخ) عبارة النهاية والمغنى اذ لو صح لفاتت
الوثيقة اه (قوله نعم) الى كذا في النهاية (قوله والوقف) ظاهره ولو على المرتهن وقياس جواز بيعه له صحة
وقفه عليه قال المناوى وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه عش (قوله لنحو ردة) من النحو قطعه
للطريق وتركه للصلاة بعد امر الامام اه عش قول المتن (لكن في اعتاقه الخ) اى الراهن المالك
(قوله واعتاق مالك الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاولى ان يقول ومثله سيد جان تعلق
برقبته المال (قوله او غيره) اى بان اعتق عن كفارة نفسه على ما باتى اه عش (قوله ويجوز) الى
قوله لقوة العتق في النهاية والمغنى الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء
انعدام نذره من عدم انعقاد نذر المعصية اه سم (قوله بالقسمة) اى بقيمة المرهون هل اليسار يتبين بما في
المطرفة او بما في الفلس او بما في نفقة الزوج والقريب فيه نظرا والا قرب الاول اه عش عبارة البجيرمي
قوله بقيمة المرهون اى فاضلة عن كفاية يومه وليته شربى اه (قوله وباقل الامر من) الى قوله في الحال بل
البلقيني لم يقيد بالحال اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كانت اقل تشوف الشارع الى
العتق فان اعتبار الاقل اكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه
فقط اه سم (قوله كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزبيدي ان البلقيني تناقض كلامه في موضع قال ان
رهن بمؤجل اعتبر قيمته او بحال اعتبر اقل الامر من وفى اخر قال المعتبر اقل الامر من مطلقاته والاطلاق
معتمداه عش قال الرشيدى وهو اى الاطلاق معتمد الشارع مر اى والمغنى كما يعلم من صنيعة اه (قوله
تشبيها الخ) تعليل للنموذ من المוסر عبارة النهاية والمغنى لانه عتق يبطل به حق الغير ففرق فيه بين المعسر
والموسر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق الخ) اسقطه النهاية والمغنى
ولعله حقيق بالسقوط اذ لا يظهر لقوله او مالا موقع هنا ولعله سرى اليه من شرح المنهج وله موقع هناك اذ
عبارة المنهج اعتاق مוסر وايلاده اه فجمع الايلاذ مع الاعتاق بخلاف المنهاج حيث اخره مسئلة الايلاذ

بعد التخلل (قوله ولو دافع جلد الخ) انظر لو ان دافع بنحو القادر يرجع له على دايع لان يقال من شأنه المعالجة
(قول المصنف لكن في اعتاقه اقول أظهرها ينفذ من المוסر) يدخل في ذلك ما لو رهن مالك بعض المبيع
ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذى له على مالك البعض ثم اعتقه فيفصل فيه بين الموسر فينفذ عتقه
بغرم قيمته رهنه مكا به والموسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المرهون في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد
الاذن فيه وبلوغ الاذن له لانه في يد نفسه فلا يتوقف حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا
يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموسر) يدخل فيه ما لو رهن مالك
بعض المبيع ذلك البعض عند البعض الحر بالدين له عليه ثم اعتقه وفي شرح مر ولو كان للبعض دين على
سيده فرهن عنده نصفه صح ولا يجوز ان يعتقه اذ كان معسرا الا باذنه فان كان موسرا فنفذ بغير اذنه كالمرتتهن
الاجنبى انتهى (فرع) في الروض وشرحه وان رهن نصف عبدا ثم اعتق نصفه فان اعتق نصفه
المرهون عتق مع باقيه على الموسر دون المعسر او اعتق نصفه غير المرهون او اطبق عتق غير المرهون من
الموسر والموسر سرى الى المرهون على الماسر دون المعسر لانه يسرى الى مالك غيره فاما كولى انتهى وقوله
دون المعسر ظاهر كلامهم انه لا يحجر على المعسر في النصف الاخر كما لا يحجر على الموسر في امواله (قوله
وباقل الامر من الى قوله والحال) البلقيني لم يقيد بالحال بل اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار
الدين اذا كان اقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الاقل اكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقات
فات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله البلقيني) عبارة شرح العباب فان كان المعتق

وفي البجيرمي على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو مالا بالنسبة للإيلاد
شوبري وهو علة المعلل مع علمه أو علة لقوله تشديدا ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر واعتاقه فمقتضاها
أنهما ينفذان أيضا دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة اه ووجه الكردى كلام الشارح بما نصه قوله حالا أو
مالا الأول أن يعتق الراهن نفس المرهون كافي المتن والثاني أن يحكم بعقده لا باعتاق الراهن له بل بالسراية
كما إذا رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه الآخر الأصح أنه يعتق ويسرى إلى النصف المرهون لكن بشرط
اليسار على الأصح اه ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرده أن يعتق فيها كمستلة الماتن في الحال لا في المآل
والله أعلم (قوله في المؤجل مطلقا الخ) تقدم ما فيه (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور
بالنسبة للحال يحمل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي أن قوله
المذكور شامل للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لمخالفتها السياق والمقصود اه سم (قوله وتصير الخ)
عبارة المغنى وتصير هنا أي رهونة من غير حاجة إلى عقد وإن حل الدين وأنصرف في قضاء دينه أن حل
اه وعبارة النهاية والأسنى وتصير ديناً أي رهونة بلا حاجة للعقد وإن حل الدين هذا أي كون القيمة تصير
رهنًا لم يحل الدين وإلا فبحث الشيخان أنه يخبر بين غرمها أي لتكون رهنًا وبين صرفها في قضاء الدين اه
قال ع ش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة اه (قوله فمكاته بلا عقد) إلى
المتن في النهاية إلا قوله قال السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه وقوله وعقده إلى ولومات
(قوله في ذمة المعتق) وفائدة ذلك تقديم المرتن بقدر قيمة الرقيق على الغرماء إذا مات الراهن أو حجر عليه
بفلس اه ع ش زاد الحلبي وتقديمه بذلك على مؤنة التجيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه
(قوله كالار ش الخ) كان قطع شخص يد العبد المرهون فان ارش اليد وهو نصف قيمته يكون رهنًا في ذمة
الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه بجيرمي قال ع ش ومن فوائده ايضا انه
لا يصح إبراء الراهن منه نظرا لحق المرتن اه (قوله ويشترط الخ) أي لتعنيها للرهنية اه رشيدى (قوله
فلو قال قصدت الايداع الخ) قضيته أنها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الاطلاق وعليه فقوله يشترط
قصددفعها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم اه ع ش (قوله فيما أيسر به) أي في الجزء الذي أيسر
به ع ش (قوله اما عقده الخ) مختار قوله سابقا عن نفسه (قوله عن كفارة غير المرتن) أي بسؤاله ومعلوم
أن الاعتاق عن المرتن جائز كالبيع منه نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله بسؤاله إنما يقيد به لأنه شرط أصح
التكفير عن الغير مطلقا وهو الذي يتوهم فيه الصحة وايضا لثبوت تعديله بقوله لأنه يبيع الخ اما الاعتاق عن الغير
بغير سؤاله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان المعتق غير مرهون اه (قوله لأنه يبيع) أي أن وقع بعوض (أوهبة)

حالة العتق وسرا بالقيمة التي يساويها القن زادت على الدين أو لا كما يصرح به كلامهم وعبارة الزركشى كما
يقضيه كلامهم ووجهه أن العتق لا تلاف ويحتمل اعتبار قدر الدين انتهى ويظهر ضبط يساره هنا بما يأتي
في سراية العتق وبحث البلقينى اخذ من كلام غيره اعتبار يساره بأقل الأمرين من القيمة والدين وإنما يتجه
أن حل الدين وتخيير واختار صرف القيمة في الدين حينئذ لا يلزمه إلا الأقل لأنه أن كان الدين فلا واجب غيره
أو القيمة فهي الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإنما يتجه الخ أنه إذا لم يختار صرف في الدين يغرم
القيمة مطلقا خلاف قضية كلامه هنا (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور بالنسبة للحال
يحمل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافي أن قوله المذكور شامل
للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لمخالفتها السياق والمقصود (قوله وتصير حيث لم يقض بها الدين والحال)
قد يقتضى هذا أن أمرها موقوف فإن قضى بها الدين لم تصر رهنًا وإلا صارت لكن ذلك لا يوافق قوله ومن
ثم الخ وعبارة الروض، تصير رهنًا أو تصرف في قضاء دينه أن حل انتهى وبين في شرحه نزاع في ذلك وفي شرح
مر اعتمد ما يحثه الشيخان فيما إذا حل الدين أنه يخبر بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو الوجه مما نقله
عن العراقيين من أنه لا معنى للرهن في ذلك انتهى وأقول ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للرهن

في المؤجل مطلقا وفي الحال
إذا كانت هي الأقل وعليه
يحمل قوله (ويغرم قيمته)
وجوبا جبر الحق المرتن
وتعتبر قيمته (يوم عقده)
لأنه وقت التلاف وتصير
حيث لم يقض بها الدين
الحال (رهنًا) مكانه بلا
عقد لقيامها مقامه ومن
ثم حكم برهنيتها في ذمة
المعتق كالار ش في ذمة
الجاني قاله السبكي ومن
تبعه ويشترط قصد دفعها
عن جهة الغرم كسائر
الديون أي على ما يأتي آخر
الضمان بما فيه فلو قال
قصدت الايداع صدق
بيمينه ولو أيسر ببعضه
نفذ فيما أيسر به أما عقده
عن كفارة غير المرتن
فيمتنع لأنه يبيع أو هبة
وعقده تبرعا عن غير
المرتن باطل

لذلك أيضا ولومات الرهن فأعقته واره (٧٤) الموصى به لا يخاف منه لا يرد وكذا في الرهن الشرعي بأن مات مدينه فأعقق واره

عنه ولورهن بعض قنه ثم
اعتق باقيه سري للرهون
ان ايسر ولا فلا فاقبل انه
احترز بالاعتاق عن هذا
غير صحيح إلا أن يراد بالنسبة
للخلاف (فان لم ينفذه)
لا عساره (فانفك) الرهن
باداه او غيره (لم ينفذ في
الاصح) لأنه ألغى لوجود
مانعه فلم يعد لضعفه نعم ان
يبع في الدين ثم ملكه لم
يعتق جزما وقد لا يرد عليه
لأنه إذا بيع في الدين لا يقال
حيث أن الرهن انفك (ولو
علقه) أي الرهن عتق
المرهون (بصفة فوجدت
وهو رهن فنكالا عتاق)
فينفذ من الموصى وبأى فيه
ما تقرر لان التعليق مع
وجود الصفة كالتمنيز
لا من المعسر بل تنحل
اليمين فلا يؤثر وجودها
بعد الفك (او) وجدت
(بعده) أي الفك او معه
(نفذ) العتق ولو من معسر
(على الصحيح) إذ لا يبطل
به حق احدى ولا عبرة بحالة
التعليق لأنه بمجرد
لا ضرر فيه (ولا رهنه)
عطف على تصرف يزيل
الملك (لغيره) أي المرتهن
لمزاحمة له ومراعتاه
له أيضا (ولا التزويج)
للعبد وكذا الامة لكن
لغير المرتهن كما علم مما
قبله لأنه ينقص قيمته نعم
تجوز الرجعة (ولا

أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منها نهاية ومعنى (قوله لذلك) أي لأنه يبيع أو هبة وفي هذا التعليل نظر
لان اعتاقه عن الغير تبرع إن كان بدون سؤاله لا يكون بيعا ولا هبة وإن كان يسؤله فلا حاجة اليه لأنه من
الهيبة وقد تقدمت اه عر (قوله عنه) أي عن الرهن (قوله لا يرد) أي صحة إعتاق الوارث على قولهم
وعتقه تبرعا عن غير المرتهن بطل (قوله لأنه خافته) ففعله كفعله في ذلك ولان الكلام في إعتاق الرهن
بنفسه نهاية ومعنى (قوله وكذا في الرهن الشرعي الخ) أي فيه صح لا يرد لما ذكر أي ولان الكلام في الرهن
الجمالي نهاية ومعنى (قوله ثم اعتق باقيه الخ) عبارة النهاية والمعنى ثم اعتق نصفه فان أعنته نصفه المرهون عتق
مع باقيه إن كان وسرا وغير المرهون وإطاق عتق غير المرهون من الموصى وغيره وسري إلى المرهون على
الموصى ولو كان المبيع دين على سيده فله عند نصفه صح ولا يجوز ان يعتقه إذا كان معسرا إلا باذنه فان
كان موصرا نفذ ما غير إذنه كالمرتهن الاجنبي اه (قوله غير صحيح) أي لا تحادها في التمهيل بين الموصى والمعسر
(قوله او غيره) كالابراء والارث (قوله لأنه ألغى) عبارة النهاية والمعنى لأنه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فاشبهه بالمو
أعتق المحجور وعليه بالسفاهة ثم زال عنه الحجر اه (قوله لم يعد لضعفه) وبه فارق الابدالات (قوله لم يعتق)
أي كما فهم من المتن بطريق الأولى ولو استعار من يعتق عليه أيرهنه فله ثم رثه فلا وجه من ثلاثة احتمالات
أنه إذا كان وسرا عتق وإلا فلانهاية ومعنى (قوله عليه) أي على المتن أي على حكمه بالخلاف (قوله ما تقرر)
أي من اليسار بالقيمة في المؤجل وبأنل الامر في الحال وتقدم ما فيه (قوله او معه) ويمكن أن يدرج فيه
ما في النهاية والمعنى من انه لو علقه بفكك الرهن وانفك عتق اه (قوله لأنه بمجرد) أي التعليق بدون
وجود الصفة (قوله ومراعتاه الخ) أي في قول المتن ولا يجوز أن يرهنه الخ أي قوله لغيره ليس بقيد (قوله
ولا التزويج للعبد) لم لم يقل هنا لكن غير المرتهن بخلاف المرتهن بأن كان أنثى اه سم عبارة النهاية ولا التزويج
من غيره لأنه يقل الرغبة وينقص القيمة سواء للعبد والامة والحلية عند الرهن والمزوجة فان زوج فالتكاح
باطل لأنه ممنوع منه قياسا على البيع اه زاد المعنى زوج الامة لزوجها الاول ام لغيره اه قل عر قوله
والمزوجة أي بان كانت زوجة وطلقت اه (قوله لكن غير المرتهن) أي بغير إذنه اما تزويجه باذنه
فأولى بالجواز من رهنه باذنه اه سيد عمر (قوله نعم تجوز الرجعة) كذا في النهاية والمعنى قال الرشيدى
وتصور بان استعار زوجته الامة ورهنها وطلقاتها وراجعها اه قول المتن (ولا الاجارة) لا يخفى انه حيث
جازت الاجارة جازت الاعارة بالأولى لكن هل يجوز مطلقا لا مكان الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة
سم على حج أقول ينبغي الجواز مطلقا لا تفادى الامة وهى قوله لانها تاتى قصر القبة اه عر عبارة المعنى
والنهاية ولا الاجارة من غيره اما الاجارة منه فصح ويستمر الرهن وخرج بذلك الاعارة فتجوز إذا كان
المستعير ثقة اه (قوله فتبطل) أي الاجارة وقوله كسابقها بصيغة النائية أي الرهن والتزويج (قوله إلا
من المرتهن) راجع الاجارة دون قوله كسابقها أيضا بدليل قوله السابق ومراعتاه اه أيضا اه سم
(قوله ولا يأتى) إلى قوله وتصير في النهاية (قوله فيها) أي الاجارة (قوله فترقب الصفة) أي بطلان
الاجارة فلما جاوز المحل نقطه انهاء (قوله لما مر فيه) أي في فترقب الصفة من التعديل بخروجه بالزيادة
عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعض (قوله ولو احتمالا) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو
المعتمد مر وإن نظر فيه الأسنوى اه سم عبارة النهاية والمعنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة
اواثنين منها بان يجره على عمل معين كبناء حائط صح كما اقتضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتمد اه

الاجارة إن كان الدين حالا أو يحل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تقلل الرغبة فيه فتبطل
من أصلها كسابقها إلا من المرتهن أو باذنه ولا يأتى فيها فترقب الصفة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضاءها أو ولو احتمالا

فيجوز ان لم تنقض بها قيمة المهر ون لم تعد مدة تفرغها ما بعد الحول زمن الاجرة وكانت (٧٥) من ثقة إلا ان

(قوله فيجوز) أي عقد الاجارة وكان الاولي النأنيث (قوله ولم تعد مدة تفرغها) قضية ذلك ان الاجارة اذا كانت تنقض بعد حلول الدين بزم لا يقابل باجرة لم تصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقض معه ويتوقف تفرغ الا متعة منها على مدة لا تقابل باجرة باها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت منفعة تلك المدة مستحقة المستاجر فتبقى اليد حائلة بين المارتن وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا انقضت الاجارة مع حلول الدين اه ع ش (قوله بغيره) أي غير الثقة والتذكير بتاويل العدل (قوله صبر لا نقضاتها الخ) ويضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقتضي ما فضل له من المهر ون فان فضل منه شيء فللغرماء اه نهاية (قوله رجح) وجزم به في شرح الروض اه سم قول المتن (ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكمها اير منها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع انه يمتنع وطؤها حسبا للباب على صححه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر اه سم (قوله او الاستناع) الى قوله وتصير في المغنى (قوله ان جر الخ) أي ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أي عدم جواز الوطء ومامعه (قوله حسبا) أي سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمدته النهاية والمغنى ايضا (قوله جاز) ولو حبلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ اه سم على حجج وقد يمنع لان مجرد الاضطرار يسقط حرمة الوطء ولا يلزم منه تفويت حق المارتن بل القياس انه ان كان وسرا نفذوا الا فلا كولو وطئ بلاذن اه ع ش وهو الظاهر (قوله فلا حد الخ) أي ولو عالما بالتحريم لكن يعزر العالم به نهاية ومغنى (قوله قضية من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق في العتق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يتعرضوا فيه للتخيير بين الامرين وكانهم تركوه ثم لوضوحه اذا لا مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا او يحمله هنا فيه اشعار بان لا بد من انشاء عقد الرهن وسياق له ان ارش نقصها بالولادة يصير رهنان غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم نظير قوله هنا قضية من الدين وان لم يصل فليتامل اه سيد عمر وقوله فيه اشعار بان لا بد الخ قد يقال ان اذ بقية السابق والساق من جعله رهننا هنا يصير رهننا بلا عقد وقوله ولم يتعرض ثم الخ اقول قد ذكرتم النهاية والمغنى كما يأتي فتركه الشارح هناك لعدم ما هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله بقيدها السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت اقل من الدين (قوله وقت الاحمال) كان الاولي تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله اي وان كانت الخ) هذا مع كون الا صواب اسقاط الواو مكررا مع قوله بقيدها السابق عبارة سم قوله اي وان كانت الخ قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال اه (قوله رهننا الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الايلا بخلاف غيرها من الاعيان المهر ون قبل بيع كله دفعا للضرر من المالك امكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد ان تضع ولدها لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه اللبن ويوجد رخصة خوفا من ان يسافر بها المشتري فيهلك ولدها فان استغرقها الدين او عدم من يشتري البعض بيعت كلها بعد ما ذكر الحاجة في الاولي وللضرورة في الثانية وليس للراهن ان يهبها أي المستولدة للمرتن أي ولا غيره بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومغنى (قوله لا يمكن رده) بذلل نفوذ من السفه والمجنون دون اعتاقهما اه حلي (قوله فنفذ الاستيلاء) ولولو ملك بعضها أي بعد بيع ما في الدين فهل يسرى لباقيها الاوجه نعم كمن

وهو المعتمد مر وان نظرت فيه الاستوى (رجح) وجزم به في الروض (قول المصنف ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكمها اير منها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها حينئذ لا تزيد على من لا تحبل مع انها يمتنع وطؤها حسبا للباب على صححه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر (قوله جاز) ولو حبلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ (قوله بقيدها السابق) أي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله اي وان كانت الخ) قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال (قوله فنفذ الاستيلاء) ولولو ملك بعضها فهل يسرى لباقيها الاوجه نعم كمن ملك بعض من يعتق عليه مر

وقيل طعنا كذا في الروضة وأصلها ودبر في الاولي

ملك بعض من يعتق عليه انه مغني زاد النهاية ولو مات الرهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتهن او تبرع اجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالاقرب انها ليست ميراثا ظاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه للوارث اهـ (قوله في الاولى) اى فى الانفكاك بالبيع و (قوله هذه) اى صورة الانفكاك بالبيع (قوله من ذلك) اى من المذهب والظاهر القطع (قوله وبما رت ما الخ) وهى اما اذا انفك الخ (قوله فى شرحه) اى شرح الزركشى على المنهاج والجار متعلق بقوله المطابق و (قوله فيما لو ملككم الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الاول و (قوله فيه طريقان الخ) قول القول (قوله او نقصت) الى قول المتن ثم ان امكن فى النهاية الا قوله فالظرف الى ولا قيمة وقوله نظير ما مر الى وحكم الخ وكذا فى المعنى الا قوله وحكم الى المتن قول المتن (غرم قيمتها) اى اذا كانت مساوية للدين او اقل ولا فلا يغرم الا قدر الدين اهـ حفى وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) اى ما غرمه من القيمة او الارش وكان الاول ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك اى القيمة او الارش فى قضاء دينه نهاية ومعنى (قوله فالظرف) اى قوله فى الاصح (قوله لانه الاصل) اى فى العمل اسكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضى ان الخلاف فى كون القيمة رهننا لافى غرمها (قوله لمزنى بها الخ) اى لامة مزنى بها ولو باكره لانه اى الولاة لا تضاف الى وطنه اذ الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافى ذلك ما سياتى فى الغصب ان الغاصب لو اجل الامة المغصوبة ثم ردها الى مالكيها فماتت بالولاة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه اهـ نهاية قال عرش قوله ولو باكره اى على الزنا بها من غيره اهـ (قوله ولادية لحره الخ) لان الوطء سبب ضعيف وانما اوجبنا الضمان فى الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلق من اثاره فادعنا به اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شئ عليه فى موت زوجته امة كانت او حرة بالولاة لتولده من مستحق نهاية ومعنى (قوله بشبهة) وبالاولى بزنا هسيد عمر (قوله بالايلاد) خرج به مالمات بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت امة وديتها دية خطا ان كانت حرة وان سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه واذا اختلف الواطى والوارث فى ذلك فالمصدق الواطى لان الاصل برامة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اهـ عرش (قوله اى الرهن) ويبنى على مثله معيره فله ذلك فيما يظهر اهـ عرش قول المتن (لا ينقصه) والا فصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويحوز تشديدها نهاية ومعنى قول الماتن (كالركوب) اى والاستخدام ولو لامة اهـ نهاية قال عرش قوله ولو لامة معتمداه (قوله لا متناع السفر به) لتعليل للتقييد بقوله فى البلد (الالضرورة الخ) عبارة النهاية فان دعت ضرورة لذلك كالجلا اهل البلد لنحو خوف او حط كان له السفر به ان لم يتمكن من رده الى المرتهن ولا وكيهه ولا امين ولا حاكم نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر اى ثم استرده للارتفاع ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما فى معناه (اوجذب) واذا اخذ الرهن المرهون للارتفاع الجائر فتلف بيده

هذه كالأولى اى فى خلافها وعبارة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وبعبارة ما المذكورة يعلم غلط الزركشى فى قوله فى شرحه فيما لو ملككم بعد البيع فيه طريقان احدهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على انه قبل ذلك باسطر قال انه ينفذ على الاصح (فلو) لم تنفذه لاعتساره حالة الاحبال و (ماتت) او نقصت (بالولاة) ثم ايسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال او الارش يكون (رهننا) مكانها من غير انشا منهن وانما غرم قيمتها او ارش نقصها (فى الاصح) لتسبيه لملكاها او نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لانه الاصل لا برهننا فلا اعتراض عليه ولا قيمة لمزنى بها ولا دية لحره موطوءة بشبهة ماتنا بالايلا بخلاف امة

موطوءة بشبهة ماتت به (وله) اى الرهن (كل انتفاع لا ينقصه) اى المرهون (كالركوب) فى البلد لا متناع السفر به وان قصر بلا اذن الا لضرورة كنهى او جذب (والسكنى)

واخذ الزركشى من كلام المتولى وغيره انا اذا وجدنا له مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يحز بيع شئ منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح فى شرح العباب ولعل المراد انه حدث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافى انه معسر حال الاستيلاء بقى ان ظاهر كلامهم جواز بيعها الوفاء الدين وان كان مؤجلا ولو قبل حوله وقدي وجهه بغرض المبادرة الى برامة الذمة اذ قد تتلف قبل الحل ولا يقال لضرورة لبيعها قبل الحل لان شغل الذمة مع الاعتسار ضرورة فليراجع ولو مات الرهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المرتهن او تبرع اجنبي بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالاقرب انه لا ميراث ظاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها اى بيعت تبين انه للوارث شرح مر (قوله فالظرف) اى الجار والمجور و (قوله ولا قيمة لمزنى بها) ولا ينافى ذلك ما ياتى فى الغصب ان الغاصب لو اجل الامة المغصوبة ثم ردها الى مالكيها فماتت بالولاة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه مر (قوله كنهى الخ) نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به

ولبس خفيف الخبر الصحيح الظاهر يركب بنفقة، إذا كان موهو ناصح خبر الرهن مخلوب ومركوب (لا البناء وال
الإإذا كان الدين موجباً لافعل وأقلع عند الحلول نص عليه وجرى عليه جمع ومحلّه ان (٧٧) لم تنقص الا

من غير تقصير لم يضمنه كما قاله الروياني اه معنى زاد النهاية فلو ادعى اى الراهن رده على المرتن فالصواب انه
لا يقبل كالمرتن لا ينبىل دعواه الرديمينه مع ان الراهن ائتمنه باختياره اه قال ع ش قوله لم يضمنه
اى بشئ بدله يكون رهنا مكانه ويصدق فى انه لم يقصر اه (قوله ولبس خفيف) بالوصف قول المتن
(لا البناء والغرس) اى فى الارض الموهوتة والاولى الغرس لانه المصدر لغرس بخلاف الغرس فانه اسم
لما يغرس ثم رايته فى نسخة كذلك اه ع ش (قوله لنقصهما) قضيته امتناع ذلك وإن وقت قيمة الارض
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدى الى تفويت حق المرتن لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله الا اذا
كان الدين مؤجلاً) اى فله حينئذ ذلك اى البناء والغرس معنى ونهاية اى قهرا ع ش (قوله وأقلع عند
الحلول) اى التزمه اه معنى (قوله ومحلّه) اى الاستثناء المذكور (قوله نظير ما مر) اى فى شرح ولا الاجارة
الخ (قوله ومع ذلك) اى قوله ومحلّه الخ هو مشكل اى الاستثناء المذكور (قوله لانه) اى المالك (لو تعدى
به) اى البناء والغرس (قوله ايضا) اى كما اذا قال افعل وأقلع الخ (قوله مع انه) اى قوله وأقلع الخ (قوله
ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيد عمر (قوله نص عليه) اى فى الام اه معنى
(قوله اى زمناله اجرة) وله زاعة ما يدرك قبل حلول الدين اى معه كما يحثه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة
الارض لاذلا ضرر على المرتن اه معنى زاد النهاية وبحث الاذرعى استثناء بناء خفيف على وجه الارض
بالن كظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزرع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش اى فلا يتوقف اى
البناء المذكور على اذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل اه (قوله كاياتى) اى فى قوله وبعده يقطع
اه سم (قوله وحكم هذين) اى البناء والغرس اه نهاية (قوله كالذى قبله) اى قوله وله كل انتفاع
الخ (قوله بامر) اى من قول المتن (ولارهنه) الى قوله ولو وطى اه كرى اى لان هذين جملة ما ينقص
المهون كنحو الترويج واما جواز الانتفاع بنحو الركوب فعلم من مفهوم القول المذكور (قوله اعادهما)
اى هذين وكذا ضمير عليهما وافردهما شرح المنهج حيث قال اعيد لىني عليه ما ياتى اه وقال البجيرمى قوله
ليبنى عليه اى حكم البناء والغرس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغرس قوله فان فعل الخ وعلى حكم
ما قبله قوله ثم ان امكن فلماذا قال ما ياتى الخ ولم يقبل قوله الخ اه وهو بعيد (قوله ذلك) اى البناء والغرس
(قوله او فاء الخ) عطف على اداء الدين (قوله بل يباع معها) اى فى الاخيرتين (وبحسب النقص عليه) اى
فى الاخيرته نهاية ومعنى قال الرشيدى اى والثالثة كفى كلام الشيخين اه (قوله الذى يريد) الى قول
المتن ان اتهمه فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله كل مرة فقال بدله فى اول مرة (قوله وان كان له) غاية لقول
المصنف الا فى فيسترد (قوله وقت فراغه) فايديوم استيفاء منافعه عند الراهن لا يرد مطلقا اه نهاية
معنى (قوله منه) اى من العمل (قوله ولانما ترد الخ) عبارة المغنى نعم لا يسترد الجارية إلا اذا امن (قوله
اليه) اى الراهن (قوله مانع خلو) من زوجة وامه او محرم او نسوة يؤمن معهن منه عليها اه كرى (قوله
شاهدين) اورجلا و امرأتين نهاية ومعنى وسم (قوله ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك
اه سيد عمر (قوله كل مرة) فى العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ تقدير ده فى المرة الاولى مع الاشهاد
فردة ثم يتكرر اخذه فى المرة الثانية مثلاً سم على حج وما استوجبه هو الاقرب اه ع ش (قوله قهرا
عليه) ويؤخذ من وجوب الاشهاد هنا صحة ما ائق به ابن الصلاح ان من المصلحة طريق مشترك وطلب
شريكه الاشهاد لزمه اجابته اه نهاية (قوله قهر اعليه) اى على الراهن بالاشهاد فعنى اشهاد المرتن تكليفه

ما فى معناه (قوله كاياتى) اى فى قوله وبعده يقطع (قوله وقت فراغه) فايديوم استيفاء منافعه لا يرد مطلقا
وفى الروض وشرحه هنا مناصه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لاستيفاء منافعه لان ملك المشتري
غير مستقر بل يستكسب فى يده للبشترى انتهى (قوله شاهدين) اورجلا و امرأتين (قوله كل مرة) وفى

لما اراده المالك منه ويرد وقت فراغه للمرتن كالليل اى الوقت الذى ائتمد الراحة فيه منه ولانما ترد اليه
محرم او نفقة وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتن عليه بالاسترداد للانتفاع شاهدين او واحدا ليحلف معه كل

اشتهرت عدالته على
 الاوجه بخلاف غير
 المتهم بان ثبتت عدالته
 فلا يلزمه اشهاد اصلا
 وبخلاف المشهور بالحياة
 فانه لا يسلم اليه وان اشهد
 (وله باذن المرتين) وان
 رده على الاوجه كما ان
 الاباحة لا ترتد بالرد وفارق
 الوكالة بانها عقد (ما منعناه)
 من التصرف والانتفاع
 لان المنع لحقه ويبطل
 الرهن بما يزيل الملك او
 نحوه كالرهن لغيره وقضيته
 صحته منه بدین آخر لتضمنه
 فسخ الاول وهو واضح
 ان جعله فسخا والا فلا
 لسنافاته للعقد الاول مع
 بقاءه اذ من احكامه كما مر
 ان لا يرهنه منه بدین آخر
 فاندفع ما للاسوى وغيره
 هنا (وله) اى المرتين
 (الرجوع) عن الاذن (قبل
 تصرف الراهن) تصرفا
 لازما فله الرجوع بعد نحو
 الهبة وقبل القبض وبعد
 الوطء وقبل الحمل نعم لو
 اذن له في بيع فباع بشرط
 الخيار لم يصح رجوعه لان
 وضع البيع اللزوم كما مر
 وكرجوعه خروجه عن
 الاهلية بنحو اغماء او حجر
 (فان تصرف) بعد اذنه فيما
 يتوقف عليه (جاهلا
 برجوعه فكيتصرف وكيل
 جهل عزله) فلا ينفذ

الراهن به فيصح قوله الاتي فلا يلزمه اشهاد اصلا اه كرى (قوله بخلاف غير المتهم) ان ثبتت عدالته
 عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه
 واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما اقي بذلك شيخنا الشهاب الرملى
 اه سم (قوله فلا يلزمه) اى الراهن عبارة النهاية والمعنى فلا يكلف الاشهاد اه (قوله اصلا) اى لا كل مرة
 ولا اول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن اسقطه النهاية والمعنى لكن ذكره البجيرمى عن القليوبى
 عن م ر كما يأتى (قوله لا يسلم اليه) اى لا يلزم رده الى الراهن بل يرد اعدل قاله شيخنا م راه قليوبى اه
 بجيرمى (قوله وان رده) لا لقوله كالرهن فى النهاية (قوله وان رده) اى وان رد الراهن اذن المرتين اه ع ش
 عبارة الكردى بان قال بعد اذن المرتين له فى التصرف فيه لا اتصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع
 به كما اذا باح واحدا شيئا او احدثوا وقال المباح له لا حاجة الى اليه فانه لا تبطل الاباحة فله بعد ذلك التصرف فيه
 بالوجه المباح له اه (قوله لان المنع) عبارة المعنى لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل الوطء فان لم تحبل
 فالرهن بحاله وان احبلها أو اعتق أو باع أو وهب نفذ وبطل الرهن قال فى الذخائر فلو اذن له فى الوطء فوطئ
 ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد
 بطل اه وظاهر كلامهم ان له الوطء فيمن لم تحبل لم يرجع المرتين اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على
 التكرار والاف المطلق محمول على مرة اه ويأتى فى الشرح ما يوافق اطلاق المعنى الشامل لحالة عدم وجود
 قرينة التكرار (قوله بما يزيل) اى يتصرف ما ذون فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو و (قوله صحته
 منه) اى صحة الرهن من المرتين اه كرى (قوله لغيره) اى غير المرتين (وقضيته) اى قضية اطلاق المتن
 (قوله صحته منه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتين بدین آخر الا بعد فسخ الاول
 فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ اه
 سم (قوله لتضمنه اى الرهن الثانى (قوله وهو) اى الصحة او القضية (قوله ان جعله) اى العاقدان الرهن
 الثانى (قوله وله اى المرتين) الى قول المتن وكذا فى النهاية والمعنى (قوله لازما) اى باعتبار وضعه اه سم (قوله
 وقبل القبض) اى قبل قبض الموهوب عبارة المعنى والنهاية وللرهن الرجوع فيما وهبه الراهن او رهنه باذن
 المرتين قبل قبض الموهوب او الموهون لانه انما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) اى للبايع اه ع ش
 (لان وضع البيع اللزوم) والخيار دخل فيه وانما يظهر اثره فى حق من له الخيار وافهم ذلك ان محل ما ذكر
 اذا شرط الراهن الخيار لنفسه او لاجنبى فان شرطه للمرتين كانت سلطنة الرجوع له بلا خلاف ومتى تصرف
 باعتاق او نحوه وادعى الاذن وانكره المرتين صدق يمينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل
 حلف الراهن وكان كالتصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعق او الايلاد حلف العتيق او
 المستولدة لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلافه فى نكول المفلس او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم
 يثبتون الحق للمفلس اه نهاية وكذا فى المعنى الا قوله وافهم الى ومتى قال ع ش قوله حلف العتيق الخ اى على
 البت (قوله كما مر) اى فى اول باب الخيار اه كرى قول المتن (فان تصرف) اى بدین اعتاق وايلاد وهو

العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد رده فى المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر اخذه فى
 المرة الثانية مثلاً (قوله بان ثبتت عدالته) عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان
 يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه
 لغرض نفسه كما اقي بذلك شيخنا الشهاب الرملى (والانتفاع) قال فى الذخائر فلو اذن له فى الوطء فوطئ ثم
 اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد بطل
 اه ولو دلت القرينة على التكرار جاز ما لم يرجع المرتين (قوله وقضيته صحته منه بدین آخر) المعتمد عند
 شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتين بدین آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف
 رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ (لازما) اى ولو باعتبار وضعه

(ولو أذن) له (في بيعه ليعجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصه أو قال على أن تعجل أو ذكر

مريدا به الاشتراط
الوجه واللام
(لم يصح البيع
الأذن بشرط التعجيل
لو شرط) في الأذن
(رهن الثمن)
رهنه مكانه فانه
البيع وان حل
(الظاهر) لفساد
بجهاة الثمن عند
اذم يرد الدين
بل استصحاب
الثمن فيصح جزئ
تصريح بالواقع
الحال محمول على

موسر وأما تصرفه بالاعتاق والاحبال مع اليسار فتأخذ كما مرو لو أذن المرتهن للراهن في ضرب المرهون
فضربه فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه بخلاف ما لو أذن له في ناديه فضربه فمات فانه يضمن لان
الماذون فيه ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اه نهاية وزاد المغني كالم
ادب الزوج زوجته او الامام انسانا كما سيأتي ان شاء الله تعالى في ضمان المتلفات اه قال ع ش قوله مر
ولو أذن المرتهن الخ ومث ذلك عكسه بالطريق الاولى اه قول المتن (ولو أذن في بيعه) أي المرهون فباعه
والدين مؤجل فلا شيء له على الراهن ليسكون رهنه ما كانه لبطلان الرهن أو حال قضى حقه من ثمنه وحل اذنه
المطلق على البيع في غرضه وان أذن له في البيع والاعتاق ليعجل المؤجل من ثمنه او من غير الثمن في البيع
او قيمته او من غيرها في الاعتاق بان شرط ذلك لم يصح الخ نهاية ومعنى (قوله اودكر الخ) يعني قوله
لتعجل الخ عبارة النهاية والمغني ولا شك انه لو قال اذنت لك في بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالتصريح به
وانما النظر في حالة الاطلاق هل تقول ظاهره الشرط او لا والا قرب المانع اه أي منع كونه كالشرط فيصح
ع ش (قوله والا) أي بان قصد غير الاشتراط او اطلق لم يضرب الخ أي فيصح البيع (قوله لفساد الشرط الخ)
مقتضى هذه العلة الصحة عند تعين الثمن والظاهر عدم الفرق اه نهاية (قوله فيصح جزما) وفاقا للمغني
وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنه وبين شرط كونه رهنه اه أي بلا جعل
ع ش (قوله الانشاء) مفعول لم يرد (قوله اذ الأذن في الحال الخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه
الزركشي ان باذن في بيعه لياخذ حقه او يطلق فان قال بعه ولا اخذ حتى منه بطل الرهن اه نهاية (قوله
على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره اه سم وفيه تأمل

(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قوله في الامور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقه ما على
وضعه عند ثالث وبيان ان فاسد العقود فصيحها اه ع ش (قوله أي المرهون) أي في الضمير استخدام
اه سم (قوله غالبا) سيدكر محترزه (قوله وقد لا تكون الخ) إلى المتن في المغني الا قوله ويستتنب الكافر
مسلم في القبض وقوله ولا يشكل إلى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية الا انها اعتمدت
الاكتفاء بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمردو ويحتمل شمول المسلم له بان يراد به المسلم ولو في الاصل
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع قبضه ايضا
سم على حج والا قرب الاول لكن في حج مانعه ويستتنب الكافر مسلم في القبض انتهى وظاهره انه لا يمكن
من قبضه حتى في السلاح وجهه ان قبضه اذ لا للمسلمين وعليه ولو تعدى وقبضه فيمنع الا اعتداده لان
المنع لا مر خارج اه ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول حج ويستتنب الخ وتقدم ان في المصحف يتعين
التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه انتهى (قوله فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمصحف
والسلاح (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اه سم وقد الجبري عبر بذلك دون مسلم ليشمل
جواز وضع السلاح عند ذي في قبضتنا اه (قوله او امة) عطف على مسلم (قوله محرما) أي لها نهاية ومعنى
(قوله كذلك) أي ثقة (قوله حليلة) أي له ولو فاسقة لانها تغار عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبر وافي
محرمه العدالة كانه لا نه من شأنه الحمية والغيرة ولا في حليلته كانه لا نه من شأنها الغيرة على حليلتها ومن شأنه انه
يهاها كيف كانت اه (قوله او محرم) أي له ولو فاسقة على ما يفيد اطلاقه تقييدا ما بعده اه ع ش ويجرى
ذلك في قول الشارح مح (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة لزوال الخلوة المحرمة ح م اه سم

(قوله محمول على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره
(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قول المصنف فاليد فيه) أي الرهن بمعنى المرهون ففيه
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع
قبضه ايضا (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب (قوله له تملكه) يحتمل انه احتراز عن اقر
بحرته او وظيفته وفيه نظر (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة لزوال الخلوة المحرمة حيث ذكر
وان لم تشتهه وليس

محرم ولا امرأة ثقة أو محسوحا كذلك ولا عنده حليلة أو محرم أو امرأتان ثقتان ولا يشكل بحل خلوة رجل با

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما أفاده جار في الحليلة والحرم ولم يعتبر وافيها التعداد به يتجه ما رجحنا في النهاية من الاكتفاء بالواحدة لثقة اه سيد عمر وقال ع ش والاقرب ما قاله حج اه (قوله فتوضع) اي الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر ما مر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة ايضا (قوله فعنده) اي فتوضع الامة عند المرتن الموصارت الصغيرة تشتبهى فنقلت وجعلت عند عدل برضاها ولو تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله المومات حليلته او محرمة او سافرت اه ع ش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد) قضيته انه مفسد للعقد ووظاهر لا نهر شرط خلاف مقتضاه وقد صرح بطلان الرهن ايضا الشهاب الرمي في حواشي شرح الروض اه ع ش (قوله لا يوضع عند اثني الخ) اي ولا رجل اجنبي كما نقله الاذرعى عن البيان وانما يوضع عند محرم اه رشيدى (قوله مطلقا) الى قول المتن ار عند اثنين في النهاية والمغنى الا قوله فان اراد الي ولو اتفقا (قوله مطلقا) اي تصرفا لانفسهما او لغيرهما ككونهما وليين اه كردى (قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل و (قوله لانفسهما) اخرج نحو الولي و (قوله التام) احتراز عن المكاتب اه سم (قوله فيتولى) أى من شرط الوضع عنده من عدل او فاسق بشرطه وكذا ضمير فان اراد الخ (قوله فيه) اي فى الوديع (قوله نظير ما مر) اي قبيل قول المتن والسكنى (قوله ولو اتفقا الخ) ولو ادعى العدل رده اليهما او هلا كصدق وليس له رده الى احدهما فان اتلفه خطأ او اتلفه غيره ولو عمدا اخذ منه البذل وحفظه بالاذن الاول وانلفه عمدا اخذ منه البذل ووضع عند اخر لتعديه باتلاف الموهون قال الاذرعى والظاهر اخذ القيمة في المنقوم اما المثلى فيطالب بمثله قال وكان الصورة فيما اذا اتلفه عمدا عدو انا مالو اتلفه مكرها او دفعا للصيال فيكون كالوا تلفه خطأ انتهى وهو محمول في الشق الاخير على مالو عدل عما يندفع به الى اعلى منه والافلا ضمان اه نهاية قال ع ش قوله في الشق الاخير هو قوله او دفعا للصيال وكذا في الشق الاول على انه طريق في الضمان والافقار الضمان على الميكرة بكسر الراء اه عبارة المغنى والموضوع عنده الموهون ان يردده على العاقلين او الى وكيلهما ولاله ان يردده الى احدهما بلا اذن من الاخر فان غابا ولا وكيل لهما رده الى الحاكم فان رده الى احدهما بلا اذن من الاخر فتألف ضمنه والقرار على القابض اه (قوله على وضعه) أى بعد اللزوم نهاية ومغنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صح كما اقتضاه كلام صاحب المطلب خلافا لما اقتضاه كلام الغزالي ولو شرطا كونه في يد المرتن يوم او في يد العدل يوما جاز اه (قوله اما نحو ولي الخ) اي كالقيم وهو مختار قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) اي حيث يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة او غبطة ظاهرة اه ع ش (قوله جاز لهم الخ) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان الرهن من يتصرف لنفسه تصرفا تاما اه سم قول المتن (أو عند اثنين) أى مثلان نهاية ومغنى (قوله فيجعلانه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله في حرزهما) اي حيث لم يتمكن قسمته فان امكنت قسمته اقتسامه كما في الوصية ثم رايته في سم على منهج نفلا عن برماوى اه ع ش (قوله والا اشتراك في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما يضمن جميع النصف لتعدي احدهما بتسليمه والاخر بتسلمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتامل سم وع ش ورشيدى وقولهم جميع النصف اي النصف الذى سلم للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمنه لانه امين بالنسبة له اه بجيرى (قوله في ضمان النصف) ولو

(قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل وقوله لانفسهما اخرج نحو الولي وقوله التام احتراز عن المكاتب (قوله فكالوديع) فيما ياتي قد يفهم انه يرد الى المالك او وكيله وفيه نظر اذا كان بغير رضا المرتن لاجل تعاق حقه الا ان يراد بقوله فكالوديع مجرد انه لا يسافر به الا اذا جوزه ناه للوديع وقد يؤيده قوله نظير ما مر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان الرهن من يتصرف لنفسه تصرفا تاما (قوله والا اشتراك في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما

لان المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة فقط معها مظنة للخلو بها فتوضع عند محرم لها او رجل ثقة عنده من ذكر او امرأة او مسح ثقة فان وجد في المرتن شرط تام او كانت صغيرة لا تشتبهى فعنده وشرط خلاف ذلك مفسد والخش كالاثني لكن لا يوضع عند اثني اجنبية (ولو شرطا) اي الراهن والمرتن (وضعه عند عدل) مطلقا ارفاسق وهما يتصرفان لانفسهما التصرف التام (جاز) لان كلا قد لا يثق بصاحبه فليتولى الحفظ والقبض فان اراد سفرهما فكالوديع فيما ياتي فيه نظير ما مر ولو اتفقا على وضعه عند الراهن جاز على المعتد وكون يده لا تصلح للنيابة عن المرتن انما هو في ابتداء القبض دون دوامه اما نحو ولي ووكيل وما ذون له وعامل قراض ومكاتب جاز لهم الرهن والارتهان فلا بد من عدالة من يوضع عنده كما يحتمل الاذرعى (او عند اثنين ونصا على اجتماعهما على حفظه او الانفرد به فذاك) واضح انه يتبع فيه الشرط (وان اطلقا فليس لاحدهما الانفرد) بحفظه (في الاصح) لعدم الرضا بحد واحد على الانفرد فيجعلانه في حرزهما والا ضمن من انفرد به نصفه ان لم يسلمه له صاحبه والا اشتراك في ضمان النصف

غضبه المرتن من العدل او غضب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها الي من غضبها منه برى بخلاف من
 غضب من الملتقط اللقطة قبل تملكها ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه او غضب العين من ضامن مأذون
 كاستعير ومستام ثم ردها اليه برى كما جزم به في الانوار انهاية قال ع ش قوله لم يبرأ اي وطريق التخلص من
 الضمان ان يردّها على الحاكم وقوله لم يأتمنه اي الملتقط وقياس اللقطة انه لو طيرت الرمح مثلاً ثم بالى داره
 وغضبه منه شخص ثم رده اليه انه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه وطريقه ان يردّه للحاكم وقوله من ضامن مأذون
 احترزه عن الغاصب فلا يبرأ من غضب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) الى قوله وان كان بعده في
 النهاية الا قوله نذباهما الى المتن وقوله فيه الى المتن (قوله او غيره) اي من عدل او فاسق بشرطه (قوله مطلقاً)
 اي ولو بلا سبب نهائية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه ان تحدث عداوة بينه وبين الراهن اه ع ش قول المتن
 (او فسق) في شرح الروض ولو اختلفا في تغير حال العبد قال الدارمي صدق النافي بلايين قال الاذرى وينبغي
 ان يخلف على نفي عليه اه وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح
 الا ان يكون الحاكم هو الذي وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق انتهى قلت او يكون الراهن نحوولى اه سم
 وقوله وظاهر كلامهم الى قوله انتهى في النهاية مثله قال ع ش قوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ اي
 فينعزل بالفسق اه ع ش (قوله ففسقه) اي الفاسق نهائية ومعنى (قوله او خرج عن اهلية الحفظ الخ) تضييته انه
 لو اغنى عليه او جن وطلب احدهما نقله ونقل وعليه فلو افاق هل يتوقف استحقاقه الحفظ على اذن جديد
 لبطان الاذن الاول ام لافيه نظرو قياس مالوزاد فسق الولي ثم عادم انه لا بد من تولية جديدة انه هنا لا بد
 من تجديد الاذن اه ع ش (نذباهما) اي دعيناها عبارة النهاية والمعنى وطلبا او احدهما نقله ونقل وجعله
 الخ (قوله عند من يتفقان عليه) سواء اكان عدلاً ام فاسقاً بشرطه المار نهائية ومعنى (قوله وان اياها الخ) اي
 بعد لزوم العقد من الجانبين اما قبله لم يجبر الراهن بحال كإسياتى اه ع ش (قوله فيه) اي فيمن يوضع
 عنده (قوله او مات المرتن) عطف على اياها الخ (قوله لانه العدل) اي الانصاف اه ع ش عبارة الكردى
 اي لان الوضع عند العدل هو الامر المعتدل القاطع للتزاع اه (قوله وان لم يشرط) اي الرهن (في بيع الخ)
 غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل اه ع ش (قوله اموال تشاحا ابتداء) اي قبل الوضع عبارة الكردى
 يعنى لا بعد الاتفاق اه وهذا عدل قول المتن وان تشاحا الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) اي بشئ
 من الاقباض او الرجوع (قوله وان شرط) غاية ع ش (قوله حينئذ) اي قبل القبض (قوله فلا يطالبه)
 اي المرتن الراهن (قوله باقباضه) اي المرهون (قوله ولا بالرجوع عنه) اي عن عقد الرهن ففي كلامه
 استخدام (قوله برئ) خبره زعم الخ (قوله باحدهما) اي الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وان كان
 بعده الخ) لا يخفى ما فيه إذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو
 يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتأمل
 (قول المصنف اوفسق) في شرح الروض ولو اختلفا في تغير حال العدل قال الدارمي صدق النافي بلايين قال
 الاذرى وينبغي ان يخلف على نفي عليه بذلك اه قال وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق
 قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذي وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق اه قلت او يكون
 الراهن نحوولى (قوله وان لم يشرط في بيع) إشارة الى رد ما في شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال
 ابن الرفعة هذا اي نقل الحاكم كله عنده من يراه اذا تنازعا اذا كان الرهن مشروطا في بيع والا فيظهر ان لا
 يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع من اصل الاقباض اه ما في شرح الروض وكأنه مبنى على
 عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو بمنزلة لانه ثابت المرتن في القبض فقبضه كقبضه ثم رايت الشارح في
 شرح العباب اطال في رده بما حاصله ان الذي دل عليه كلام الجواهر وغيرها ان العدل نائبهما وان قبضه
 كقبض المرتن وان ما قاله ابن الرفعة يحتمل على القول بانه نائب الراهن فقط قال ولا ينافى ذلك قولهم انه
 وكيل الراهن لان هذا بالنسبة الى التصرف في المرهون فليتأمل (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

صریح صنیعه اه سم ای حیث عطفه علی جواب اما (قوله وقد وضع الخ) ای والحال قد الخ (قوله بلا شرط) ای من غیر شرط نحو کونه فی بد المرتن او العدل مثلاً (قوله علیه) علی العدل او المرتن (قوله بسوع) ای کتغیر الحال بما مر (قوله او فاسق) عطف علی قوله عدل (قوله لم یجب علی ماقاله جمع الخ) ظاهر النهایة وصریح المعنی اعتماد (قوله لانه) الاحد (قوله فان راه) ای رای الحاکم الفاسق قول المتن (و یمستحق) بدناء المقعول قول المتن (عند الحاجة) وللمرتن إذا کان بدینه رهن وضامن طلب وفاته من ایه ماشاء تقدم احدهما او لا فان کان رهن فقط فله طلب بیع المرهون او وفاء بدینه فلا یتعین طلب البیع اه نهایة (قوله بان حل الدين) فی شرح العباب فروع من الانوار وغيره إذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتی ابعه لم یلزمه الرد بل بیاع وهو فی یده فاذا وصل حقه الیه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعاً فالی الحاکم وان قال له احضر الرهن لا بیعه واسلم الثمن الیک او ابعه منک لم یلزمه الا جابة فان اجابه واشتره ولو بالدين جازو کذا لو وکلان یشتریه له اذا عرض للبیع ولولم یتأت البیع إلا باحضار الرهن ولم یثقی بالراهن ارسل الحاکم امینته لیحضره واجرته علی الراهن وللراهن بعد بیعه وفاؤه من غیر ثمنه ای حیث لا تاخیر اه ولا یسلم المشتري الثمن إلى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاکم کم روقوله فها مر برضا الراهن ای إذا کان له حق الحبس کما هو واضح ثم قوله برضا المشتري ای مالم یکن له حق الحبس والآن یمتدح الی رضاه کما هو ظاهر مروقوله لم یلزمه الا جابة لعل هذا اذا تأتی البیع بلا احضار اخذ من قوله ولولم یتأت الخ اه سم (وقضية هذا) ای المتن (قوله وان طلبه) و (قوله وقد ر علیه) ای التوفیة من غیر الرهن اه نهایة قال ع ش قال ع وطریق المرتن فی طلب التوفیة من غیر المرهون ان یفسخ الرهن لجوازه من جهته ویطالب الراهن بالتوفیة انتهى (قوله وبه) ای بعدم اللزوم (صرح الامام) اعتمده النهایة (بانه حیثئذ) ای حین اذ طلب المرتن الوفاء وقد ر علیه الراهن (قوله فکیف ساغ له التأخیر) ای الی تیسیر البیع (قوله او یقال الخ) اقتصر علیه النهایة (قوله کان رضامنه بتاخیر حقه الخ) ظاهره وان طالت المدة وهو كذلك حیث کان للراهن غرض صحیح فی التأخیر کما یأتی اه ع ش ای فی النهایة (قوله کان) ای رضا المرتن بتعلق الخ و (قوله رضامنه الخ) خبر کان والجملة جو اب لما انتهی کردی (قوله رایت السبکی الخ) و یمکن حمل ما اختاره السبکی علی ما اذا ادى ذلك التأخیر من غیر غرض صحیح شرح مر انتهى سم قال ع ش قوله من غیر

وقد وضع ید عدل او المرتن بلا شرط لم ینزع قهراً علیه إلا بمسوغ أو فاسق وأراد أحدهما نزعه لم یجب علی ماقاله جمع لانه رضى یده مع الفسق ونزع فيه الا ذرعی بان رضاه ليس یعقد لازم وقال آخرون یرفع الامر للحاکم فان رآه اهلاً لحفظه لم ینقله والا نقله (و یمستحق بیع المرهون عند الحاجة) الیه بان حل الدين ولم یوف او أشرف الرهن علی الفساد قبل الحلول وقضية هذا انه لا یلزم الراهن التوفیة من غیر الرهن وإن طلبه المرتن وقد ر علیه وبه صرح الامام واستشکله ابن عبد السلام بانه حیثئذ یجب أدائه فوراً فکیف ساغ له التأخیر و یجاب بحمل کلام الامام علی تأخیر یمیر عرفاً للمساجة به حیثئذ او یقال لما رضى المرتن بتعلق حقه بالرهن کان رضاه منه بتاخیر حقه الی تیسیر بیعه واستيفائه من ثمنه ثم رایت السبکی اختار وجوب الوفاء فوراً من الرهن أو غیره

اذ کیف یكون التشاح بعد القبض فیمن یوضع عنده من افراد التشاح ابتداء کما هو صریح صنیعه (قوله وقال آخرون) وهم الشیخ ابو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) فی شرح العباب فروع من الانوار وغيره إذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتی ابعه لم یلزمه الرد بل بیاع وهو فی یده فاذا وصل حقه الیه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعاً فالی الحاکم وان قال له احضر الرهن لا بیعه واسلم الثمن الیک او ابعه منک لم یلزمه الا جابة فان اجابه واشتره ولو بالدين جازو کذا لو وکل من یشتریه له اذا عرض للبیع ولم یتأت البیع إلا باحضار الرهن ولم یثقی بالراهن ارسل الحاکم امینته لیحضره واجرته علی الراهن وللراهن بعد بیعه وفاؤه من غیر ثمنه ای حیث لا تاخیر اه ولا یسلم المشتري الثمن إلى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاکم کم روقوله فها مر برضا الراهن ای إذا کان له حق الحبس کما هو واضح ثم قوله برضا المشتري ای مالم یکن له حق الحبس والآن یمتدح الی رضاه کما هو ظاهر مروقوله لم یلزمه الا جابة لعل هذا اذا تأتی البیع بلا احضار اخذ من قوله ولولم یتأت الخ (واستشکله ابن عبد السلام) قال السبکی وهو معذور فی اشکاله قال شیخنا الشهاب البراسی خصو صا إذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحل وقت الحلول فانه یتعذر بیعه حتی تضع کاسیاتی هذا ولکن یمکن الجواب عن الاشکال بانه لیس من اللائق ان یستمر الراهن محجوراً علیه فی العین المرهونة مع مطالبة من مال اخر حال الحجر فیها فان کان المرتن خریصاً علی ذلك فلیفک الرهن وهذا معنی حسن ظهر لی یمکن ان یوجه به کلام الاصحاب انتهى (ثم رایت السبکی اختار الخ) و یمکن حمل ما اختاره السبکی علی ما اذا ادى ذلك لتأخیر من غیر غرض صحیح مر

وانه من غيره لو كان اسرع وطلبه المرتهن وجب وهو متجه ولا ينافيه ان المرتهن لو طالب البيع (٨٣) فاني الراهن ازمه القاضى

او يبيعه لان
لا احتمال ان يبقى
فيلزم حينئذ بالو
فلا ينافى انحصار
اذا تيسر بيعه
(وبقدم المرتهن
بشئنه) على س
لتعلق حقه
وحقهم مر
(وببيعه الراهن
باذن المرتهن)
الحق له فان لم
في البيع الذى
او نائيه ولا
(قال له الحاكم)
(تأذن) له في اليه
من الدين دفعا
فان اصر باعه
للراهن في بيعه
التصرف في ثمنه
ايضا من اخ
فيطلق للراهن
فيه ولو عجز
استئذان المر
فقضية كلا
تصحیح الصحة
لأن يكون
لغرض الوفاء
في ثمنه اليه لا
حينئذ على
طلب المرتهن
الراهن الزمه
الدين من محل
ليوفي منه بما
أو غيره (فان
ابائه) باعه

غرض الخ أى لان للراهن في التأخير اه (قوله وأنه) أى الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متجه) وفاقا
للمغنى (قوله ولا ينافيه) أى لا ينافيه في اختيار السبكي ما يأتى عن المصنف ان المرتهن الخ اه كرى عبارة سم
ان اراد لا ينافى ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع
وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى اه وقال السيد قوله ولا ينافيه ان المرتهن الخ أى لا ينافى ما تقرر من ان
المتن من استحقاق بيع المرهون الخ اه اقول صنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي ما نصه ولا ينافى
ذلك ما يأتى من إجباره على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى
يجبره على الاداء من غير الرهن اه ان مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله فيلزم) بيانا للمفعول من
الانواع (قوله فلا ينافى الخ) أى لما كان المراد من التخيير الا فى المتن ذلك الاحتمال فكلا لا ينافى ذلك اختيار
السبكي لا ينافى ما قدمناه ايضا من انحصار حق المرتهن في المرهون إذا تيسر بيعه لا احتمال انه لا يبقى الرهن
لنفسه فيلزمه حينئذ البيع اه كرى (قوله كما قدمناه) يعنى قوله وقضية هذا انه لا يلزم الخ فان مفاده
الانحصار اه كرى اقول بل الظاهر أنه اراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (وبقدم
المرتهن الخ) أى ان لم يتعلق برقيقته جناية كما يأتى نهاية قول المتن (باذن المرتهن) أى ولا ينزع من يده كما تقدم
اه ع ش (قوله او وكيه) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله ولا عذر إلى المتن وقوله او اذن إلى ولو عجز وقوله
وهو مشكل إلى المتن (قوله لان الحق له) عبارة النهاية والمغنى لان له فيه حقا اه وهى احسن (قوله ولا عذر
له في ذلك) سياقى عن النهاية والمغنى عند قول الشارح نعم ان وفي دون ثمن المثل الخ ما يقبض منه المراد بالعذر
(قوله الزمك الخ) عبارة النهاية والمغنى عقب قول المتن تبرىء وهى بمعنى الاسرى اذن أو أبرء اه قول المتن
(تبرئه) كذا فى اصله وفى سائر النسخ وفى نسخ المحلى والنهاية أى والمغنى تبرىء اه سيد عمر (قوله فان اصر
الخ) اشار به إلى ان ما يأتى فى المتن راجع لكل من الجملتين المتعاطفتين (قوله باعه) أى او غيره فيعمل بالمصلحة
كما يأتى (قوله او اذن) إلى قوله ولو عجز اقره سم وع ش (قوله ومنعه) عطف على قوله اذن للراهن (قوله إذا
ابى) أى المرتهن و (قوله منه) أى الثمن وكذا ضمير فيه (قوله فيطلق) أى يخصص الحاكم (قوله تصحيح
الصحة) قال الزركشى والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته وحفظه
او الحاجة إلى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله ويجوز) بيانا للمفعول (عليه) أى
الراهن و (قوله اليه) أى الوفاء و قياس ما تقدم إلا إذا أتى من اخذ دينه منه فليراجع (قوله فيه) أى البيع
(حينئذ) أى حين إذ كان لغرض الوفاء مع الحجر فى الثمن اليه (قوله ليوفى) من الايفاء والتوفية (منه) أى
من المرهون و ثمنه (قوله بما يراه) متعلق بالزومه القاضى الخ قول المتن (باعه الحاكم) وظاهر انه لا يتعين بيعه
فقد يجد ما يوفى به الدين من غير ذلك نهاية ومغنى عبارة سم قول المصنف (باعه الحاكم) ينبغى أو وفاه من
غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة فى ذلك اخذ ما يأتى عن السبكي (قوله لا بعد الاصرار الخ) أى اصرار
الراهن والمرتهن (قوله ولو غاب) إلى قوله بخلاف ما الخ فى النهاية والمغنى (قوله ولو غاب المرتهن) هو شامل
لمسافة القصر وادونها قال سم على منهج ما حاصله انه لا يبيع فيما دون مسافة القصر إلا باذنه ثم قال انه
عرضه على مر فقال لعله بناء على ان القضاء على الغائب إنما يكون على من بمسافة القصر والراجح الا كفاء

(قوله ولا ينافيه) ان اراد لا ينافى ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من
غيره إذا كان اسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى الخ (قوله تصحيح الصحة) قال الزركشى والظاهر
ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته وحفظه او الحاجة إلى ما زاد على دين
المرتهن من ثمنه مر (قول المصنف باعه الحاكم) ينبغى أو وفاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة
فى ذلك اخذ ما تقدم عن السبكي وفى شرح مر وافى أى السبكي ايضا فيمن رهن عينه بدين مؤجل وغاب
رب الدين فاحضر الراهن المبلغ إلى الحاكم وطلب منه قبضه ليفك الرهن بازله ذلك وهو كما قال اه

وقضى الدين من ثمنه دفعا للضرر المرتهن (تنبيه) قضية المتن وغيره هنا أن القاضى لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على
مراد اخذ من قولهم فى التفليس انه لا امتناع من الوفاء يخبر القاضى بين توليه للبيع ولا كراهه عليه ولو غاب الراهن أو

الأمر عند الحالك لم يبيعه وحيث لا يتعين عليه بيعه إلا إذا لم يتيسر حالا وقام من غيره وإلا أو في منه كما يحتمل السبكي لأنه نائب الغائب فيلزمه العمل بالأصلح من بيع المرهون أو (٨٤) الوفاء من غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه الغيبة المرتين الدين المرهون به لينفك الرهن لزمه

قبضه فان عجز لفقد البيئته أو لفقد الحالك تولا به بنفسه وكان ظاهرا بخلاف ما إذا قدر عليها ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فان له البيع ولو مع القدرة على البيئته بان هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر للبيئته لجاز له مع القدرة عليها وقياس ما يأتي في الفلاس ان الحالك لا يتولى البيع حتى يثبت غنده كونه ملكا للراهن إلا ان يقال البده عليه للمرتين فكيف إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتين) والدين حال (باذن الراهن) له في بيعه بان قال بعهلى او اطلق ولم يقدر الثمن (فالأصلح) أنه إن باعه بحضوره صح البيع إذ لا تهمة (ولا) بان باعه في غيبته (فلا) يصح لانه يبيع لغرض نفسه فيتهم في الاستعجام ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا مالم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه للتهمة حيثئذ اما لو قال بعه لك فيبطل مطلقا لاستحالة فعله انه في بعهلى او لنفسك واستوفى الى او لنفسك يصح مال الراهن فقط ويأتى ما ذكر في إذن وارث

بمسافة العدوى فيكون هنا كذلك اه عش (قوله الامراخ) أى الرهن والدين اه معنى أى والحلول (قوله ليبيعه) أى الحالك المرهون (قوله كما يحتمل السبكي) عبارة النهاية والمغنى وقد افى السبكي بان لاحكام بيع ما رى بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المدين او امتناعه لان له ولاية على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة فان كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتين وقاه منه واخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان بيع المرهون اروج وطلبه المرتين باعه دون غيره اه قال غش قوله ولاية على الغائب أى وله القضاء من مال الممتنع بغير اختياره أى فيجرب فيه ما ذكر في مال الغائب وقوله باعه أى فلو باع غير الاروج هل يصح حيث كان بضمن مثله او لا لان الشرع إنما اذن له في بيع الاروج فيه نظرا ولا بعد الاول لانه لا ضرورة فيه على الراهن وان ادى إلى تأخير وقاه حق المرتين ولكن الاقرب الثانى للعله اه وقوله ولكن الاقرب الثانى أى وفاقا للمغنى (قوله اليه) أى الحالك (قوله الدين المرهون به) مفعول أحضر (قوله فان عجز الخ) أى المرتين عن الاثبات كردى ونهاية (قوله لفقد البيئته) أى التى تشهد عند الحالك بأنه ملك الراهن ومعلوم انه لا بد من ثبوت الدين وكون العين التى أريد بيعها مرهونة عنده لاحتمال كونها اودعة مثلا اه عش وقوله بأنه ملك الراهن الخ يخالف لما يأتى من قول الشارح إلا ان يقال الخ (قوله او لفقد الحالك) أى او اتوفى ارفع اليه دلي غرم دراهم وان قلت اه عش (قوله تولا به بنفسه) ويصدق في قدر ما باعه به لانه أمين فيه ولا يقال هومة صر بعدم الاشهاد على ما باعه لانا نقول قد لا يتيسر الشهود وقت البيع وبفرضها فقد لا يتيسر له إضرارهم وقت النزاع فصدق مطلقا اه عش (قوله إذا قدر عليها) أى وعلى الحالك اخذ ما تقدم وأهل هذا من تحريف التناسخ وصوابه عليهما اه سيد عمر وقد يقال سكت عن الحالك نظر للغائب من وجوده كما يؤيده اقتصاره على البيئته في المواضع الاتية فلا تحريف (قوله بينه) أى المرتين اه عش (قوله الظاهر) أى الذى ليس بمرتين (قوله على البيئته) أى وعلى الحالك كما مر عن السيد عمر (قوله بان هذا) أى المرتين (قوله وثيقة) وهى الرهن (قوله بخلاف ذلك) أى الظاهر الغير المرتين (قوله للبيئته) أى والحالك (قوله عليها) أى وعلى الحالك (قوله وقياس ما يأتى الخ) سيأتى أن السبكي رجح في هذا الآتى في الفلاس الاكتفاء باليد اه سم (قوله والدين حال) إلى قول المتن ولو تلف في النهاية والمغنى إلا قوله اما لو قال لي ويأتى ويؤخذ إلى ويصح قول المتن (ولا فلا) قال الزركشى لو كان ثمن المرهون لا يبق بالدين والاستيفاء من غيره ممتن ذراو متعسر بفلس او غير فالظاهر انه يحصر على اوفى الاثنان تحصيلاً لدينه ما امكنه فتضعف التهمة او تنفى اه نهاية قال عش قوله فتضعف التهمة معتمد وقوله او تنفى أى فيصح بيع المرتين في غيبة الراهن اه (قوله فى الاستعجال) أى بالاستعجال وترك الاحتياط اه معنى (قوله مطلقا) أى فى حضرته وغيبته (قوله مالم ياذن الخ) قضية فصله بكذا رجوع هذا لما بعده فقط وظاهر النهاية والمغنى انه قيد بما قبله ايضا (قوله مال الراهن فقط) أى فيبطل مال المرتين فان باع للراهن صح البيع ثم ان استوفى له صح أيضا وان استوفى لنفسه بطل وان باع لنفسه بطل ايضا اه كردى (قوله ما ذكر) أى فى إذن الراهن من المرتين فى بيع المرهون من التفصيل (قوله فى إذن وارث للغريم فى بيع التركة الخ) أى فان كان بحضوره صح وإلا فلا ويأتى فيه ما مر عن الزركشى اه عش أى والصحة مطلقا فيما إذا قدر له الثمن (قوله بضمن اوله) ضبط به لانه لا يحتاج معه إلى قيد لانه لا يسمى شرطا إلا إذا كان منهما فلونى للفاعل احتيج إلى قيد كان يقال شرطه احدهما وافقه الاخر اه عش (قوله من هو تحت يده) الظاهر إنما قيد به جربا على ظاهر المتن وانه ليس بقيد فليراجع اه رشيدى عبارة ع شره هو للتقييد حتى لو شرط ان يبيعه غيره من هو تحت يده لم يصح او لا فيه نظر والظاهر الثانى لان الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بان (قوله وقياس ما يأتى فى الفلاس الخ) سيأتى أن السبكي رجح في هذا الآتى في الفلاس الاكتفاء باليد (قوله

للغريم فى بيع التركة وسيد المجنى عليه فى بيع الجانى (ولو شرط) بضمن أوله فى عقد الرهن أى شرط (أن يبيعه العدل) أو غيره يبيعه من هو تحت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط إذ لا محذور فيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) فى البيع (فى الأصلح) لان الأصل بقاء إذنه

يشترط مراجعته وهو ظاهر
لولا التعليل الاول ويصح
عزل الراهن للشروط له
ذلك قبل البيع لانه وكيله
دون المرتن لان اذنه انما
هو شرط في الصحة (فاذا باع)
الماذون له وقبض الثمن
(فالثمن عنده من ضمان
الراهن) لبقائه بملكه (حتى
يقبضه المرتن) اذ هو امينه
عليه فيده كيده ومن ثم
صدق في تلفه لاني تسليمه
للمرتن فاذا حلف انه لم
يتسلمه غرم الراهن وهو
يغرم امينه وان كان اذن
له في التسليم للمرتن لانه لم
يثبت (ولو تلف ثمنه في يد)
الماذون (العدل) او غيره
ولو المرتن (ثم استحق
المرهون) المبيع (فان شاء
المشتري رجع على الماذون
(العدل) او غيره لانه واضع
اليده ومعه ان لم يكن نائب
الحاكم لاذنه له في البيع
لنحو غيبة الراهن والالم
يكن طريقا لان يده كيد
الحاكم (وان شاء على
الراهن) لانه الموكل (و)
من ثم كان (القرار عليه)
فيرجع ماذونه عليه مالم
يقصر في تلفه على الاوجه
(ولا يبيع) الماذون (العدل)
او غيره من المرهون (الا
بشمن مثله) اودونه بقدر
يتغابن به وسياتي بيانه (حالا
من نقد بلده) والالم يصح
كالوكيل ومنه يؤخذ انه لا
يصح منه شرط الخيار لغير
مركله وانه لا يسلم المبيع

يبعه (قوله بل المرتن) اي بل يشترط مراجعة المرتن قطعا كما نقله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد
نهاية ومعنى (قوله) ويؤخذ منه (الخ) لكن مقتضى كلامهم اشتراط مراجعة المرتن مطلقا اه نهاية اي
سواء كان اذن قبل ام لا وبه جزم شيخنا الزبدي في حاشيته ع (قوله لولا التعليل الاول) اي فهو وكاف في
افادة الاشتراط (قوله ويصح عزل) عبارة النهاية والمعنى وينعزل العدل بعزل الراهن او موته لا المرتن او
موته لانه وكيله في البيع واذن المرتن شرط في صحته لكن يبطل اذنه بعزله او موته فان جدد له لم يشترط
تجديد توكيل الراهن لانه لم ينعزل وان جدد الراهن اذنا له بعد عزله اشترط اذن المرتن لان عزل العدل بعزل
الراهن افعال عيش قوله او موته اي او جنونه او اغماؤه كما يفيد التعليل بانه وكيله اه (قوله للشروط له ذلك)
اي من العدل او غيره (قوله لانه وكيله) اي في البيع (قوله في الصحة) اي صحة البيع (قوله لبقائه بملكه الخ)
عبارة النهاية والمعنى لانه ملكه والعدل نائبه فاتفق في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه
الخ وهذا احسن من صنيع الشارح (قوله صدق في تلفه) اي اذ الم بين السبب وان بينه ففيه التفصيل الآتي
في الوديعة ومعنى ونهاية (قوله وان كان اذن له الخ) عبارة المعنى ولو صدقه في التسليم او كان قد اذن له فيه
او لم يامر به بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد فان قال له اشهدت وغاب الشهود او ماتوا او صدقه الراهن قال
له ولا تشهد او ادى بحضرة الراهن لم يرجع لاعتراؤه في الاولين ولا ذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة
وكذا في النهاية الامثلة الاداء بحضرة الراهن (قوله لم يثبت) لعلمه من الاثبات اي لم يشهد وقصر بتركه (قوله
محله) الي قوله واختار السبكي في المعنى لا قوله ولا يقاس الى فسحا (قوله ولا الم يكن طريقا) حيث لا تقصير
اه معنى (قوله لاذنه له) اي الحاكم للعدل (قوله لنحو غيبته) عبارة المعنى لموت الراهن او غيبته ونحو ذلك اه
اي كما متناعه من البيع (قوله لان يده كيد الحاكم) اي والحاكم لا يضمن فكذا هو اه معنى (قوله لانه
الموكل) الي قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله ولا يقاس لا فسحا وقوله فيما اذا اذن الى كان شرط الخ
(قوله لانه الموكل) عبارة النهاية والمعنى لان حاته المشتري شرعا الى التسليم للعدل بحكم توكيله اه (قوله مالم
يقصر الخ) اي ولا فالقرار عليه اه ع (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله او غيره) اي من
الفاسق اذا كانا يتصرفان عن انفسهما على قياس ما مر فليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتن
بدليل افراد الكلام عليهم افعيا ياتي فاندفع ما في حواشي التحفة اه رشدي (قوله اودونه الخ) اي حيث
لا راغب باز بداهتها (قوله بقدر يتغابن به الخ) اي ببطل الناس بالغبن فيه كثير او ذلك انما يكون بالشئ
اليسير اه ع (قوله ولا) اي بان اخل بشئ منها اه معنى (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل بقوله كالموكل
(قوله لغير موكله) اي وغير نفسه اه ع (قوله ولا يبيع المرتن الخ) قد مر ان يبيع المرتن لا يصح الا
بحضور الراهن فلعل صورة انفراد المرتن هنا انه باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في
عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذنه اذ لو لا رضاه لمنع بل قد يقال
ان هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع ولا فاصورته او يتصور انفراد المرتن بما مر عن الزركشي
في شرح قول المصنف ولو باع المرتن باذن الراهن فالاصح انه ان باعه بحضوره صح ولا فلا فليتأمل اه رشدي
(قوله ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتن
خصوصا وقد صرح بشموله قبيله اه سم و مر آنفا عن الرشدي منع الشمول (قوله ايضا) اي كالعدل (قوله
لتعلق حق الغير) اي المرتن (به) اي بالمرهون (قوله نعم ان وفي دون ثمن المثل) لا يخفى ما في جعل دون فاعلا
لانه لازم الظرفية عبارة النهاية والمعنى نعم محله في بيع الراهن كما قال الزركشي فيما اذا نقص عن الدين فان
لم ينقص عنه كالموكل كان المرهون يساوي ما تقو الدين عشرة فباعه باذن المرتن بالعشرة صح اذ لا ضرر على
المرتن في ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه الا بالدرهم وقال له المرتن لا تبعه الا بالدينار لم يبيع بواحد منهما

ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتن خصوصا وقد
صرح بشموله قبيله (قوله ان وفي الخ) قياس هذا جازي بيع الراهن بغير نقد البلد اذا كان ذلك الغير من

قبل قبض الثمن والا ضمن ولا يبيع المرتن الا بذلك ايضا وكذا الراهن على الاوجه لتعلق حق الغير به نعم ان وفي دون ثمن المثل بالدين جاز

لاختلافهما في الاذن كذا اطلقه الشيخان ومحلّه كما قال الزركشي إذا كان للمرتهن فيه غرض وإلا كان كان
حقه دراهم ونقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم وقال المرتهن بعه بالدنانير فلا يراعى خلافه ويبيع
بالدراهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والماوردي وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما باعه
الحاكم بنقد البلد واخذ به حق المرتهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وإن لم يكن من نقد البلد
إن رأى ذلك اه قال عث قوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد دراهم ليس بقيد اه (قوله
لا تنفاه الضرر حينئذ) قضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين وأذن فيه المرتهن
وبه صرح حم على حج اه ع ش وقوله وأذن فيه المرتهن هذا ليس موجودا في سم بل الظاهر انه ليس بقيد كما
يقضيه قوله قضيته الخ (قوله ولو رأى الحاكم بعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لانه لا ضرر فيه بل
ربما تكون المصلحة فيه للمرتهن ثم رابت القاضل المحشي أشار اليه اه سيد عمر وهو صريح فيما قلت آنفا
(قوله بجنس الدين) أي وإن لم يكن من نقد البلد نهاية (قوله ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء الراهن
فما إذا كان ثمن المثل أو الأكثر وأيا بالدين اخذ بما مر آنفا قول المتن (فان زاد الخ) ولو ارتفعت
الأسواق في زمن الخيار فينبغي أن يحجب عليه الفسخ كالمطلب بزيادة بل أولى اه نهاية قال ع ش وقوله
فينبغي الخ أي فلو لم يفسخ انفسخ بنفسه اه وقال الرشيدى قوله بل أولى لان الزيادة صارت مستقرة ياخذها
كل احد اه (قوله بعد الزوم) أي من جانب البائع كما باقي (قوله لم ينظر اليه) ولكن يستحب أن يستقبل
المشتري لبيعه بالزيادة للراغب والمشتري إن شاء نهاية ومعنى قول المتن (قبل انقضاء الخيار) أي للبايع أو
لها انتهى حلى قول المتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على حج اه ع ش
وقد مر آنفا ما وافقه عن الحلبي قول المتن (وليبيع) أي للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومعنى (قوله أو
بيعه) بالجزم عطفًا على مدخول لام الامر في فليفسخ (قوله ويكون بعه) أي إيجابه (قوله ولا يقاس هذا
بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسخا أو لم يقبل المشتري اه سم (قوله لانه ثم) أي الفسخ في زمن
الخيار (قوله أدنى مشعر) أي كمجرد الإيجاب (بخلاله) أي البيع الأول (قوله اسبب) وهو البيع
(قوله فسخا لأول) خبر قوله ويكون (قوله وهو الاحوط) أي بعه ابتداء بلفسخ اه كردى (قوله
من ذلك) أي من البيع الثاني بزيادة (قوله لورجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله لتجدد عقده) أي من
غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لها أو للبايع اعدم انتقال الملك نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله
عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فيما إذا لم يكن الخيار
للمشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه اقول وقد صرح بهذا الجواب النهاية
والمعنى وكذا الشارح بقوله الاتي أي أو كان الخ (قوله واختار السبكي الخ) معتمد اه ع ش (قوله ولم
يعلم) أي المأذون العدل أو غيره (قوله من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي
المالك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتذني عليه الزوائد اه ع ش (قوله واستشكل بعه الخ) أي السابق
في المتن بقول الشارح احتيج لتجدد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الأول ذكره عقبه كما
فعله النهاية عبارة الكردى أي بيع العدل المارهون في صورة المتن وغيرها اه (قوله في زمن الخيار) أي
للمشتري وحده كما باقي (قوله لم يملك الخ) أي الوكيل بالأذن السابق (قوله بغرض ذلك) أي يبيع المارهون
ثانيا (قوله إذا أذن له الخ) ظاهره ولو قبل بطلان البيع الأول (قوله له) أي للبايع المأذون له (قوله أو لها)
أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري
نقد فسخه ولا بيعه العدل بالأذن السابق هذا وما اقتضاء كلامه من انه يجوز للعدل شرط الخيار لها أو
جنس الدين (قول المصنف فليفسخ) فديقتضى تخصيص المسئلة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده والـ
فكيف يتأتى الفسخ من لا خيار له ولا عيب فليراجع (قوله ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع
فيه فسخا أو لم يقبل المشتري (قوله لتجدد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان

لا تنفاه الضرر حينئذ ولو
رأى الحاكم بعه بجنس الدين
جاز كما لو اتفق العاقدان على
بيعه بغير ما مر ولا يصح
البيع بثمن المثل أو الأكثر
وهناك راغب بازيد (فان
زاد) في الثمن (راغب) بعد
الزوم لم ينظر اليه أو زاد
مالا يتغابن به وهو ممن
يؤثر به (قبل انقضاء الخيار)
الثابت بالمجلس أو الشرط
واستمر على زيادته (فليفسخ)
وجوبا (وليبيع) أو بعه بلا
فسخ ويكون بعه مع قبول
المشتري له ولا يقاس هذا
بزمن الخيار لو ضوح الفرق
لانه ثم بالتشهي فائز فيه
أدنى مشعر بخلافه وهنا
لسبب فاشترط تحققه وإنما
يوجدان قبل المشتري فسخا
للاول وهو الاحوط لانه
قد يفسخ فيرجع الراغب
فان تمكن من ذلك وترك
انفسخ البيع حتى لورجع
الراغب احتيج لتجدد
عقده واختار السبكي انه
لوم يعلم بالزيادة الا بعد
الزوم وهي مستقرة بان
الانفساخ من حينها واستشكل
بيعه ثانيا بان الوكيل لو رد
عليه المبيع بعيب أو فسخ
البيع في زمن الخيار لم يملك
بيعه ثانيا واجيب بفرض
ذلك فيما إذا أذن له في
ذلك أي أو كان شرط الخيار
له أو لها

لان ملك الموكل هنا لم يزل بخلافه فيما اذا كان المشتري فانه زال ثم عاد فكان هو فغير الرد بالبيع وبه علم ان قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فانه له وقد بوجه اطلاقهم باز زيادة الراغب تؤذن بقصر (٨٧) الوكيل عايبا في تحري ثمن المثل فنزل بيعه الاول

كلا بيع وفي محتج الاذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم يحتاجون الى زيادة وعليه فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم انه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فانما انا طوارها تلك الاحكام مع حرمة رعاية الحق الغير وياتي ذلك في كل بائع عن غيره (وهوثة الموهون) التي تبيع بها عينه ومنها اجرة حفظه وسقيه وجدنا ذلك وتجفيفه ورده ان ابق (على الراهن) ان كان مالكا والا فعلى المعير او المولي لا على المرتهن اجماعا الاشد به الحسن البصري او الحسن ابن صالح ومر خبر الظاهر يركب بنفقة اذا كان موهونا (ويجبر عليها لحق المرتهن) لان حيث الملك لان له ترك سقى زرعه وعمارته داره ولا لحق الله تعالى لا اختصاصه بندي الروح وانما يلزم المؤجر عماره لان ضرر المستاجر يدفع بثبوت الخيار له (على الصحيح) ولا اختصاص بالخلاف بهذا لم يفرعه على ما قبله ولم يغن عنه من حيث الحكم لما قررته ان رعاية حق المرتهن اوجب عليه مالم يوجه عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع مالا سنوي

للمشتري مناف لقوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازة احدهما بقي للآخر فيتصور فيه كون الخيار لهما والمشتري فليتامل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لهما اي بان اقتضاه المجلس والافتقد مر ان العدل لا يشترطه لغير الموكل (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كردي صوابه موكل العدل وهو الراهن (قوله فكان هو) اي بيع الموهون ثانيا (نظير الرادخ) اي فيحتاج الى اذن جديد اه معنى (قوله خيار المشتري) اي وحده اه ع ش (قوله هنا) اي في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اي على ما اذا كان البائع متصرفا لنفسه لا لغيره (قوله بها) اي الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله ياتي ذلك) اي ما تقدم في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذابين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والالياء والاصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تبيع) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله او الحسن الى المتن وقوله لامن حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) وتنفقة رفيق وكسوته وعلف دابة نهاية ومعنى (قوله اجماعا) تعليل للدين (قوله الا ماشد به) اي في جميع الاقوال الا في القول الذي شد به الخ من انها على المرتهن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله ومر خبر الخ) عطف على اجماعا فكانه قال وللخبر المار وقول المتن (ويجبر الخ) اي حفظا للوثيقة نهاية ومعنى (قوله وعمارة الخ) اي تركها (قوله بندي الروح) اي والموهون اعلم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة المغنى قال الاسنوي قوله ويجبر عليها الخ حشو ولا حاجة الى بل هو يوم ان لا يجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاخبار وليس كذلك ولو حذفه لكان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجبر زال الابهام خاصة اه وهذا منوع اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك مجمع عليه الا ما حكى عن الحسن البصري اه زانها بوقول الاختصاص بالخلاف بهذا اي الاجبار لم يفرعه على ما قبله اي على قوله وهوثة الموهون ولم يغن الخ اه (قوله لم يفرعه) اي فلو قال فيجبر الخ لفهم ان في اجاب المؤنة خلافا ايضا وليس كذلك (ولم يغن) اي ما قبله (عنه) اي عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قررته) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية الخ) اي وحيث ثبتت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اي الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة النهاية فلوم تكن حاجة منع من الفصد والحجامة قال الماوردي والرويانى الخبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اه قال ع ش قوله مر مسقمة اي طريق المرض وقوله مر والحجامة خير منه لعل هذا فيما اذا لم يجبر طبيب بضررها وقد يدل عليه قوله فلوم تكن حاجة الخ اه (قوله حفظا للمسكة) تعليل للدين (قوله لا يجبر عليه) اي الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة لمصلحة (قوله كما افاده) اي عدم الاجبار (قوله لان البراء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اي بعدم ثبوت البراء بالدواء (قوله فارق) اي الدواء (قوله وكما لجة الخ) الى قوله ولا تنقص في النهاية والمغنى (قوله وكما لجة الخ) عطف على كنفصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلب التلف او استوى الامر ان اوشك امتنع عليه ذلك وله اي الراهن نقل المازحوم من النخل اذا قال اهل الخبرة نقلها انفع وقطع البعض منها لصلاح الاكثر والمقطوع منها موهون بحاله وما يحدث من ضعف وجريدي ليف غير موهون وكذا ما كان ظاهرا منها عند العقد

الخيار لهما وللبيع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فيما اذا كان له فلير اجمع (قوله جواز الزيادة) ما المانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع (ورده ان ابق) انظر اباي العين المؤجرة وسياق فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يفرعه) قد يقال الاختصاص لا ينافي التفريع (قوله لما قررته) قد يناقش بان ضمير عليها مؤنة الموهون فان اريد بها اي

ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصلحة الموهون كفصد وحجامة) بخلافهما لغير مصلحة حفظا للمسكة لكنه لا يجبر عليه كسائر الادوية كما افاده صنيعه لان البراء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النفقة وكما لجة بدواء قطع يد متاكلة وساعة ان غلبت السلامة في القطع

وختان ولو لكبير وقت الاعتدال حيث (٨٨) لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحول أو لا تنقص به القيمة وهذه

الشروط بجمع بين كلام
الروضة وغيرها (وهو
امانة في يد المرتهن) فلا
يضمنه إلا بالتعدي كالوديع
للخبر الصحيح لا يعلق
الرهن على رهنه له غنمه
وعليه غرمه ومعنى لا
يعلق لا يملك المرتهن عند
تاخر الحق أو يكون غلقا
يتلف الحق بتلفه فوجب
حمله عليهما معا والغلق
ضد الفك من غلق يعلق
كعلم يعلم وفي رواية
صححة الرهن من رهنه
أى من ضمانه كما هو عرف
لغة العرب في قولهم الشئ
من فلان ولو غفل
عن نحو كتاب فاكلته
الارضة أو جعله في محل
هو مظنتها ضمنه لتقريطه
ومر ان اليد الضامنة
لا تنقلب بالرهن امانة
(ولا يسقط بتلفه شئ من
ديته) للحديث (وحكم فاسد
العقود) اذا صدر من رشيد
(حكم صحيحها في الضمان)
وعدمه لان صحيحه ان
اقتضى الضمان بعد القبض
كالبيع والقرض ففاسده
اولى وعدمه كالمرهون
والمستاجر والموهوب
ففاسده كذلك لان اثبات
اليده عليه باذن المالك ولم
يلتزم بالعقد ضمانا والمراد
التشبيه في اصل الضمان
لا الضمان فلا يرد كون
الولى لو استاجر لمولى به
فاسدا تكون

كالصوف بظهر الغنم وله رعى الماشية في الامن نهارا ويردها الى المرتهن أو العدل ليلا وله أن ينتجع بها الى
الكلأ ونحوه لعدم الكفاية في مكانها ويردها ليلا الى عدل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اه نهاية زاد المغنى
والاسنى ويجوز للمرتهن الاتجاع بها للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير محرز الى محرز فان اتجعا
الى مكان واحد فذاك او الى مكانين فلتسكن مع الراهن ويتفقان على عدل تبيت عنده أو ينصبه الحاكم اه
قال ع ش قوله ويردها ليلا أى حيث اعتيد العود بها ليلا من المرعى فلو اعتيد المبيت بها في المرعى لم يكلف ردها
ليلا بل يمكن بها التهام الرعى على ما جرت به العادة اه (قوله وختان) عطف على معالجة (قوله فلا يضمنه)
فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية ومعنى (قوله إلا بالتعدي) أو اذا استعاره كافي الروض اه سم
عبارة النهاية واستثنى البلقنى أى من كونه امانة فيكون مضمونا تبعا للجمالى ثمان مسائل مالو تحول
المغصوب رهننا أو تحول المرهون غصبا بان تعدى فيه أو تحول المرهون عارية أو تحول المستعار رهننا أو رهن
المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه أو رهن مقبوض بسوم من المستام أو رهن ما يديه باقالة أو
فسخ قبل قبضه منه أو خالع على شئ ثم رهنه قبل قبضه ممن خالعه انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيدى
قوله أو خالع الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كما لا يخفى اه (قوله فوجب الخ) أى لعدم مرجح
لا أحد المعنيين (قوله الرهن من رهنه) تنبيه له غنمه وعليه غرمه اه نهاية (قوله ولو غفل الخ) الاولى
فلو الخ تفرع على قوله إلا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) أى الارضة (قوله ومراخ) أى فى قول المتن ولا يبرئه
ارتبائه عن الغصب وشرحه وهو فى قوة الاستثناء فكأنه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما اذا كان اليد ضمانا
(قوله للحديث) أى وكوت الكفيل بجامع التوثق (تنبيه) قوله ولا يسقط بالو أو أحسن من حذفها فى
المحرر والروضة واصلها لانها تدل على ثبوت حكم الامانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزمه ضمانه
بمثل او قيمة الا ان استعاره من الراهن أو تعدى فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوطه
وقل المطالبة فهو باق على امانته معنى ونهاية (قوله اذا صدر) الى قوله فلا يرد كون صحيح البيع فى النهاية
والمغنى الا قوله فلا يرد كون الولى الى ولا فى القدر (قوله وعدمه) أى الضمان (قوله لان صحيحه) أى العقد
(قوله والقرض) أى والا عارية نهاية ومعنى قال ع ش قضيته انه لا فرق فى العارية فى عدم ضمان المنفعة
بين الصحيحة والفاسدة لان غاية أمرها انها لا تلحق بالمنفعة باذن المالك ومن ألتف مال غيره باذنه والآذن
اهل للآذن يضمن اه (قوله كالمرهون الخ) كان الاولى ان يعبر بمصادرهما (قوله والمستاجر) عبارة
النهاية والمغنى والعين المستاجرة اه (قوله والموهوب) أى بلا نواب نهاية ومعنى (قوله كذلك) أى
لا يقتضى الضمان بل هو مساو له فى عدم الضمان قال سم على منهج ولم يقل اولى لان الفاسد ليس اولى بعدم
الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد اولى به بل حقه ان
يكون اولى بالضمان لاشتراكه على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان اشبه بالغصب اه ع ش
(قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) أى بقول المتن فى الضمان (قوله لا الضمان) الاول ليظهر
عطف قوله الا فى ولا فى القدر ان يقول لا فى الضمان (قوله مضمونا) أى المبيع فيه اه سم (قوله فيه)

فما قبله الذى هو مرجع الضمير ما يشمل الزيادة التى لحقت المرتهن ثبت الاغناء المذكور أو ما يجب للمالك
فقط لم يفد وجوب ما لحق المرتهن فليتأمل نعم قد يختار الشق الاول ويوجب بغير ما قرره المذكور وهو ان
الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لتأرجح لا اجبار عليه كاعلم من مواضع منها بعض مسائل المغصوب
كاعلم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يفتى عن ذكر اجباره فليتأمل (قوله فلا يضمنه الا
بالتعدي) او اذا استعاره كما قال فى الروض فان استعاره أو تعدى فيه ضمن كما لو منع منه بعد الاستيفاء قال
فى شرحه يعنى بعد سقوطه قال فعلم انه بعد سقوطه باق على امانته ما لم يمنع من رده به صرح الاصل اه (قوله
والمستاجر) قد يناقش بان عددها لا يقتضى صحيحه ولا فاسده الضمان يدل على ان الكلام فى ضمان العين وعدمه
لا فى الاجرة والافضاء ثابت فى الاجارة صححة وفاسدة لكن كلامه الا فى كقوله فلا يرد كون الولى الخ

الاجرة عليه وفى الصحيحة على مولى ولا فى القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا أى مقابلا فاندفع نظير شارح فيه

أى فى التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبدل) من العطف بحرف على معمولى عاملين مختلفين مع تقدم المحرور رأى وكون فاسد البيع مضمونا بالبدل الخ وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) أى فى المتقوم وهى أقصى القيم المقبوض بالشراء الفاسد اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله إن علم فى المغنى والى قوله ونظر فى النهاية لا قوله إن علم الى كذا (قوله ماصدر من غيره الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلال ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال ع ش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمرة والخلع والكتابة فالفاسد من الحج والعمرة يجب قضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البيئونة والكتابة الفاسدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صحىحه الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسئلة رهن الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المهرتن كيد الغاصب فليتأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها والى هذه المسائل اشار الاصحاب بالاصل فى قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ وفى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طردا ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا لغيرها فالرهن صحىحه امانة وفاسده كذلك والاجارة مثله والبيع والعارية صحىحهما مضمونا وفاسدهما مضمونا فلا يرشئ اه قال الرشيدى قوله المقابل للامانة بالرفع خبر ان بحذف الموصوف أى المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين أى لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلتا الرهن والاجارة من متعدد ويجاب عنهما بان الضمان فيهما انما جاء من حيث التعدى لا من حيث كون العين مرهونة او مؤجرة اه وقال ع ش قوله بالنسبة للعين أى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين باعدام مسئلة الغاصب اذا اجر اورهن وبقولنا أى التى وضعت الخ مسئلة الغاصب اه (قوله على أن الربح) أى كماله الى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد الخ) أى كل من القراض والمساقاة (قوله ولا اجرة له) أى وان جهل الفساد على الراجح خلافا لحج اه ع ش (قوله على غرس ودى) أى وتعهده (قوله وتعهده) أى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس او ليغرس وتعهده اه قال ع ش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) أى والمالك هنالم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى بالتلاف منافعهم وباشرا تلافها اه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح او رد الخ (قوله بان المنافع الخ) أى منافع العامل التى اتلفها لاجل المالك سيد عمر وسم (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الاقنى ومالو امتنع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا جزية) أى على

بدل على ان الكلام شامل للاخيرة فليتأمل (قوله وخرج بالرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) أى المبيع فيه (قوله ثم يستثنى من طرد الخ) قد يقال لو اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كون ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسئلة الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المهرتن كيد الغاصب فليتأمل (قوله بان المنافع) أى

بالثمن وفاسده بالبدل
والقرض بمثل المتقوم
الصورى وفاسده بالقيمة
ونحو القراض والمساقاة
والاجارة بالمسمى وفاسدها
باجرة المثل وخرج بالرشيد
ما صدر من غيره فانه مضمون
وان لم يقتض صحىحه الضمان
كما يعلم من كلامه فى الودعية
ثم يستثنى من طرد هذه
القاعدة مالو قال قارضك
او ساقيتك على ان الربح او
الثمرة كلها لى فهو فاسد ولا
اجرة له ان علم كما ياتى لاه
لم يدخل طامعا وكذا حيث
لم يطمع كأن ساقاه على غرس
ودى او تعهده مدة لا يثمر
فيها غالبا ونظريه استثنائهما
بان المراد من القاعدة ما
يقتضى فاسده ضمان العوض
المقبوض ويرد بان المنافع
التي اتلفها العامل للمالك
بمنزلة عوض مقبوض
ومالو عقد الذمة غير
الامام فتفسد ولا جزية

حسبما انصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداد ونوزع في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجعل ما صدر لغوا لا فاسدا ولا صحيحا ولا تلفا لخرى غير مضمون (٩٠) فلم يلزمه شيء ويرد بان اصحابنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل الا في ابواب اربعة وما لم يفرقوا ليس

هذا منها ومالو امتنع المستاجر من تسلم العين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فيستقر بذلك الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة ومن عكسها الشريعة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن الا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مر او لا ويرد بنظير ما رددت به ذاك وما لورهن او اجر نحو غاصب فتلفت العين في يد المرتين او المستاجر فللمالك تضمينه وان كان القرار على الراهن والمؤجل مع ان صحيح الرهن والاجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بنظير ما رددت به ذاك (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها اكونهما قد (فسدا) البيع لتعليقه والرهن لتأنيته لانهما شرطا ارتفاعه بالحلول ومن ثم لم يوقت بان قال رهنتك واذا لم اقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم بشرط فيه شيء (و) اذا تقرر ان هذين الفاسدين من

الذي سواء علم ام لا اه ع ش (قوله حسبا) أي قطعاً (قوله عن الاعتداده) متعلق بحسبا (قوله ونوزع في استثناء هذه الخ) نقله المغني عن السبكي واقره (قوله لغوا) مفعول يجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة للمغني فلم يلزمه عوض المنفعة كما لو دخل دارنا و اقام فيها مدة ولم يعلم به الا امام اه (قوله في ابواب اربعة) مر بيانها عن ع ش وقال الكردى يأتي تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) اي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحته عدم الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريكين الخ) عبارة للمغني فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الاخر مع صحته ويضمنه مع فسادها فاذا اخطا الفالباقيين وعمل فاصحاب الالفين يرجع على صاحب الالف بثلك اجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثلث اجرته على صاحب الالفين اه (قوله الا مع فسادها) اي يضمن كل اجرة مثل عمل الاخران اتفاقا عليه فلو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المشتكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرا لا ثما اه ع ش (قوله مر او لا) اي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله ومالو رهن الخ) عطف على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعدد كغاصب اه (قوله وان القرار على الراهن الخ) اي اذا كان المرتين والمستاجر جاهلين واما اذا كانا عالين فالقرار عليهم ا ع ش وسم (قوله ومن فروع القاعدة مالو شرط الخ) ومنها مالو رهنته ارضا واذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونة بحكم العارية نهاية ومعنى زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان غرس فيها المرتين في صورتين قبل الشهر قلع مجانا او بعده لم يقطع في الاولى ولا في هذه مجانا الا ان علم فساد البيع وغرس في قلع مجانا للتقصير اه (قوله من طردها) اي من فروعه وكذا قوله من عكسها اي من فروعه (قوله لكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة الخ ولا يخفى ما في من جهة من تغيير المتن باخراج لو عن الشرطية الى المصدرية واخراج فساد عن الجوابية الى الخبرية للكون المقدر والاسلم قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو الخ اه (قوله المبيع) اي فساد البيع (قوله ارتفاعه) اي الرهن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان فساد الرهن لتأنيته (قوله دون الرهن) اعتمده المغني عبارته واما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الروياني يقتضيه وكذا اذا لم يات بذلك على سبيل الشرط بل رهنته رهنا صحيحا واقتضه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا فقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارته قال السبكي ويظهر لي ان الرهن لا يفسد لانه الخ والوجه فسادها ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنتك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لاننا نقول ذلك بديهي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه سم (قوله اي الحلول) اي وقت الحلول نهاية ومعنى (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول

منافع العامل (قوله وان كان القرار على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الروض ويرجع عليه أي على الغاصب ان جهل قال في شرحه اما اذا علم فهو غاصب ايضا (قوله دون الرهن) اي كما بحثه السبكي والوجه فساد اه ايضا مر (قوله لانه لم بشرط فيه شيء) لك ان تقول كيف يقال لم لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنتك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لاننا نقول ذلك بديهي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه بر (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى زمن عقب الحلول يسع الوصول اليه

فروع القاعدة أعطاها حكم صحيحها فيتمد (هو) اي المرهون المبيع (قبل المحل) بكسر الحاء اي الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده يسع مضمون لانه بيع فاسد بحيث الزركشي انه لو لم يعض بعد الحلول زمن يتأق فيه القبض وتأق فانه لا يضمن لانه لان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في ادني زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق المرتين في دعوى التلف) حيث لا تفرق

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اهـ سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي
بمالو كانت العين غائبة عن المحاسن وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها مضي زمن يمكن فيه الوصول اليها
لان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
اخذا بما ياتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اهـ عبارة البجيرمي قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اهـ (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم
التصديق في هذه وما اشبهها تضمنه لانه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
الحبس عليه لم نصده اهـ ع ش (قوله على التفصيل) الى قول الماتن ولو وطى في النهاية والمغنى (قوله على
التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكروا سبيله ولا ففيه التفصيل الا في الوديعة اهـ (قوله يصدق
فيه) اي في دعوى التاف (قوله لضمان القيمة) متعاق لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى
ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديعة الخ) وضابطه ان يقبل قوله في الرد ان كل امين ادعاه على ان اتهمته صدق
بيمينه الا المكسرى والمرتهن نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المكسرى اي بان اكثرى حمارا مثلا ليركبه الى
بولا ق مثلا فركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان
لانهم اجراء لا مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرد بلاينة (فائدة) قال السبكي كل من جعلنا
القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اهـ قول الماتن (ولو وطى المرتهن المرونة) اي من غير اذن
المالك نهاية ومعنى اي وإلا فيقبل دعواه الجمل كما ياتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعليه ما ضوئية غير
مقرونة بالفاء (قوله او اجراءها) اي للفظه لو (يجري ان) اي مجردة عن الزمان فلا يرد ان لو شرط له مضي
وان شرط للاستقبال فهي ضد هاهنا فلا يصح اجراءها (قوله اي فهو زان) اي لان جوابه ان لا يكون
إلا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطاوعه) اي بان اكرهها او كانت نائمة او نحوها ولم تعلم انه اجني (قوله
وعذرت فيه) اي كعجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قال وظاهر
كلامهم ان المراد جمل ووطء المرونة كان قال ظننت ان الارتهان يبيح الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم
الزنا اهـ قال ع ش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ قضيته الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
تحريم ووطء المرونة ونحوه في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء
قبل ولا فلا ولا اقرب ما قاله حج سيمان كان من اهل البوادي الذين لا يخاطبون من يبحث عن الحرام
والحلال فانهم يعتقدون اباحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يباح في ملة
من الملل اهـ قول الماتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت
المرونة لا يبيها واهه فادعى انه جهل تحريم وطئها عليه كائنص عليه الشافعي في الامم والاصحاب في الحدود ولا
يصدق في غير ذلك اهـ سم على حجج من الغير مالو وطى امرأة زوجته وادعى ظن جوازها فيحد لانه لا شبهة له في
مال زوجته وقوله وينبغي أن يزاد عليهما اي في سقوط الحد وقوله او كانت المرونة الخ انما قيد المرونة لتكون
الكلام فيه وإلا فلا قرب انه لا فرق بين المرونة ونحو غيرها ع ش وقول سم وينبغي الى قوله والاصحاب
في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا من يعلم تحريم ووطء المرونة اهـ
كردي (قوله ان عذرت) اي منحوا الا كراه (قوله كالموطئ الخ) راجع للموطئ والكاف للقياس عبارة
النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظنها زوجته وامته فانه لا حد عليه ويجب المهر اهـ قول الماتن
(قبل دعواه جهل التحريم) أي للوطء مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيدا عن

وجعل منه جمع مالورهنه
قطع بلخش فادعى سقوط
واحدة من يده قالوا الان اليد
ليست حرز لذلك (بيمينه)
على التفصيل الآتي في
الوديعة لانه أمين كالوديعة
والمراد تصديقه حتى لا
يضمن وإلا فالمتعدى يصدق
فيه أيضا الضمان القيمة (ولا
يصدق في) دعوى (الرد)
الى الراهن (عند الاكثرين)
لانه قبضه لغرض نفسه
كالمتأجر بخلاف الوديعة
والوكيل وسائر الامناء (ولو
وطى المرتهن) الامه
(المرونة بلا شبهة فزان)
الاصل في جواب لو كان زنيا
أو نحوه وعدل عنه كالفقهاء
اختصارا أو اجراء لها يجري
ان اي فهو زان فيحد ويلزمه
المهر ان لم تطاوعه وأجهلت
التحريم وعذرت فيه (ولا
يقبل قوله جهلت تحريمه)
أي الزنا ووطء المرونة
لظنه الارتهان مبيحا للوطء
(الا أن يقرب اسلامه) ولم
يكن مخالفا لما بحث لا يخفى
عليه ذلك كاهو ظاهر (أو
ينشأ ببادية بعيدة عن
العلماء) بذلك فيقبل قوله
لدفع الحد ويلزمه المهر ان
عذرت كالموطئ وطئها بشبهة
كان ظنها حليته (وإن
وطى ما ذن الراهن) المالك
(قبل دعواه جهل التحريم)

وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لان جوابه أن لا يكون إلا جملة (قول المصنف
إلا ان يقرب اسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت المرونة
لا يبيها واهه انه جهل تحريم وطئها عليه كائنص عليه الشافعي في الامم والاصحاب في الحدود ولا يصدق في غير
ذلك اهـ (قول المصنف جهل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان امكن كون مثله يحمل ذلك كما هو ظاهر (٩٣) (في الاصح) لان هذا قد يخفى اما اذن راهن مستعير او ولي راهن فكالعدم واذا قبل (فلا

العلماء بالتحريم ام لا ع ش (قوله ان امكن) الى المتن في النهاية (قوله ان امكن الخ) أي بأن لم يكن مشتغلا بالعلم وان كان بين اظهر المسلمين فلا تنافي بينهما وبين قوله لم مطلقا السابق اه ع ش (قوله لان هذا قد يخفى) أي التحريم مع الاذن عبارة المغنى لان التحريم بعد الاذن لما خفي على عطاء مع انه من علماء التابعين لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكالعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع اذنها الا حيث قرب عمده بالا سلام او نشأ بعيدا عن العلماء وينبغي ان محل ذلك حيث علم ان الاذن مستعير او ولي فان ظنه مالمسكا قبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على مثله ع ش وسم قول المتن (فلا حد) المهم كلامه انه لو لم يدع الجهل يحد وهو كذلك مغنى ونهاية (قوله بما نقل عن عطاء) أي من اباحة الجوارى للوطء اه ع ش (قوله لما سر) أي في القرض في شرح لا الجارية التي تحل للقرض اه كرى قول المتن (ويجب المهر) قال شيخنا الزياي ويوجب في بكر مهر بكر ويتجه وجوب ارش البكارة مع عدم الاذن لا مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفي سم على حج ما يوافقه اه ع ش (قوله او جهل) كاعجوبة لا تعقل نهاية ومعنى عبارة سم قوله او جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله اما اذا طأ وعته الخ) محترزان اكرها الخ (قوله في جميع مامر) أي من قرب الاسلام ونشئه بعيدا عن العلماء واذن الراهن عبارة النهاية والمغنى هنا وفي صورتى انتفاء الحد السابقتين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمغنى لان الشبهة كما ندر الحد تثبت النسب والحرية اه قول المتن (وعليه قيمته للراهن) واذا ملك المرتن هذه الاملة تصرام ولدانها علقته به في غير ملكه نعم لو كان أي الواطئ بالراهن صارت ام ولد بالابلا دكا هو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء انه كان ملكها فانكر الراهن وحلف فالولد رقيق له كما هو فان نكل الراهن خلف المرتن او ملكها صارت ام ولده والولد حر لا قراره كالأقرب بحرية غبد غير ثم ملكه مغنى ونهاية قال ع ش قوله ولو ادعى الخ أي ولا حد عليه لاحتمال ما يدعيه والحد يسقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وكان يعتق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمغنى (قوله اولم يقبض) كافي زيادة الروضة فاذا كره المصنف مثال لا قيده نهاية زاد سم فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتن اه (قوله من كان الاصل بيده) أي راها او مرتنا او اجنبيا اه ع ش (قوله مثله به) أي مثل الموقوف المختلف ببذله (قوله بخلاف رهنه) أي راهن عن القيمة اه كرى (قوله بذله) أي الموقوف (قوله لا نشاء وقف) أي من الحاكم لما اشتراه ببذله اه ع ش (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف (قوله كذلك) أي كاتلاف المرهون فيصير بذله رهنامكانه من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) أي باتلاف البعض (قوله هذا كبره) فيه تغليب الذكر على الانثيين (قوله او نقصت وزاد الارش) أي كالأقرب قطع يده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فانه يزيد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالوائد) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالوائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتمد عدم فوز المالك بشيء وانما الجميع رهن مراه سم عبارة النهاية والمغنى وما ذكره الماوردي ان محل ما ذكره في الجناية اذا نقصت القيمة بها ولم يزد الارش فلو

حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يغتر بما نقل عن عطاء لما سر انه مكذوب عليه وبفرض صحته فهي شبهة ضعيفة جدا فلا ينظر اليها (ويجب المهران اكرها) او اعذرت بنحو نوم او جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للمفوضة بالدخول اما اذا طأ وعته غير معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع مامر (حر نسب) للشبهة (وعليه قيمته للراهن) المالك والا فللمالك لانه فوت رقه عليه (ولو اتلف) بغير حق او تلف تحت يد عادية (المرهون بعد القبض و قبض بذله) اولم يقبض (صار رهن) مكانه من غير انشاء عقد وان امتنع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولانه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء ويجعل بيد من كان الاصل بيده وانما احتاج بدل الموقوف المختلف الى شراء مثله به لان القيمة لا يصح وقف عينها بخلاف رهنه واحتاج بذله لانشاء وقف دون بدل اضية اشترى بعين قيمتها او بما في الذمة بنيتها لان الوقف يتضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصرف وغيره فاجتاط لها كثر واتلاف بعض المرهون كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع

(قوله اما اذن راهن) لو ظنه مالمسكا فينبغي ان حكمه حكم المالك (قول المصنف ويجب المهر) قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه كاصله انه يجب في البكر مهر بكر وهو ما اعتمده الاذرعى لانه استمتع ببكر واستبعد وجوب الارش للبكارة مع ذلك لان از التهاما دون له فيها وتحصل غالب قبل كمال الوطء الذي يتجه وجوبه مع عدم الاذن مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن بخلاف المهر فانه للاستمتاع وهو حاصل ولو مع الاذن اه (قوله او جهل) يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قول المصنف وعليه قيمته) أي وان كان يعتق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملى (قوله اولم يقبض) كافي الروضة فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتن (قوله لان القيمة الخ) هذا التوجيه يجري في الاضحية (قوله فاز المالك) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كما في الاولى وبالوائد على ما ذكر في الثانية والمعتمد عدم فوز المالك

مذاصكبره او نقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك ولو اتلفه المرتن

كان ما وجب عليه رهنا ولا محذور فيه كاه وظاهر اذ فائدة منعه عن تعاق الغرماء به وشمل كلامه ما لو كان المتلف هو الراهن لكن بحث
الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يبررها قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الديون اى نظير
ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقليل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعلمه بما فيه نظر

وناقض ذلك كله في مبحث
العتق فقال سياتى لنا خلاف
في الاتلاف الحسى من الراهن
او اجنبى هل يكون رهنا
اولا حتى يتعين بالقبض
وجها اصحهما في الروضة
الاول اى اخذا باطلاق
عبارتها ثم قال وهذا يجب
جوابه في القيمة اذا وجبت
على الراهن يعتق المرهون
فان حكمنا بانها مرهونة
وهى دين قبل استيفائها
استصحب والالم تصررها
الا بالتعيين اه ملخصا
وجرى شيخنا في شرح
الروض في قيمة العتيق
على انها لا تصير رهنا إلا
بالقبض وكذا هنا اذا كان
الجاني الراهن و فرق بانه
لا فائدة للحكم عليه في ذمة
بانه رهن بخلافه في ذمة
غيره وناقض ذلك في شرح
منهجه فجرى ثم على ما مر
عن السبكي وهنا على الاطلاق
فلم يفرق بين الراهن وغيره
وهذا هو الوجه لان سبق
الرهن اقتضى وجوب
رعاية وجوده لوجود بدله
ويلزم من وجوده في الذمة
الحكم عليه بالرهنية ليم
التوثق المقصود و فرقه
المذكور بمنوع بل للحكم
عليه بالرهنية في ذمة الراهن
هنا وشم فائدة اى فائدة

لم ينقص بها كان قطع ذكره وانثاء او نقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها فاز المالك بالارش
كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لتعلق حق المرتن بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد
رهنه اه (قوله كان ما وجب عليه رهنا) والوجه انه لا يكون رهنا لانه لا يكون ما وجب عليه رهنا له
وقد يقال بمساواته لغيره وفائدته تقديمه بذلك القدر على الغرماء اه نهاية قال عث قوله والوجه
الخ خلافا لابن حجر وقوله وقد يقال جزم بهذا شيئا الزايدى في حاشيته اه (قوله قبل قبضه) اى اقباض
الراهن البديل لمن كان الاصل بيده (قوله بل لابد من قصد دفعه الخ) اى من غير حاجة إلى انشاء عقد الرهن
(قوله نظير ما مر) اى في الفصل الذى قبل هذا (قوله اصحهما في الروضة الاولى) اى يكون رهنا قبل القبض
وهو محل المناقضة (قوله ثم قال) اى الزركشي (قوله استصحب) اى حكم الاصل اى فتصير القيمة رهنا قبل
تعيينها بالقبض (قوله وكذا هنا) اى في قيمة المتلف (قوله و فرق) اى بين الراهن وغيره اه كردى (قوله
للحكم عليه) اى على بدل المتلف (في ذمته) اى حال كون ذلك البديل في ذمة الراهن (قوله على ما مر عن
السبكي) اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق اه سم (قوله مر عن السبكي) اى في شرح قول المصنف
ويغرم قيمته يوم عتقه رهنا (قوله وهذا هو) الى المتن في النهاية (قوله وهذا هو الوجه) وفاقا للنهاية والمغنى
(قوله وجوب الخ) مفعول اقتضى (قوله وجوده) اى وجود الرهن في حالة التالف في ذمة الراهن المتلف
(قوله لوجود بدله) متعلق باقتضى واللام للتعليل (قوله و فرقه الخ) اى فرق الشيخ في شرح الروض
(قوله في ذمة الراهن) حال من ضمير عليه الرجاء الى بدل المرهون (قوله هنا) اى في بدل المتلف (قوله ثم)
اى في قيمة العتيق (قوله قام ما خلفه الخ) فيه نظر لان ما في الذمة ليس منحصر فيما خلفه حتى يتعلق
الحق به نعم بموته تعلقت الديون بتركته ومن جملتها ما هو مرهون ومقتضاء ان لا يتقدم به على غيره من الغرماء
الا ان يقال انه لما حكم برهنيتها وهو في الذمة ولم يوجد ما يتعلق به سواء قلنا بانحصار ما في الذمة فيما خلفه فيقدر
تعلقه به قبيل موته اه عث وقوله لا ان يقال الخ هو الظاهر (قوله وكان الشيخ) اى في شرح الروض
اه عث (قوله الجاني) مفعول ابراء المضاف الى فاعله (قوله ما قررته) اى في قوله فان حكمنا بان الخ قاله

بشيء وان اجمع رهن مر (قوله ولا محذور فيه كاه وظاهر) قد يقال بل فيه محذور وهو انه يلزم ان يثبت له
على نفسه حق التوثق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يجاب بمنع ذلك كليا وما لا مانع ان يثبت
للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فان في ثبوت حق التوثق
للمرتن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فليتأمل (قوله اذ فائدة صونه عن تعاق
الغرماء) ان قلت ما فائدة صونه عن تعلق الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه
شيء لانه غير موجود فهو بمجرد لا ينفع به الراهن في وفاء دينه وإن لم يتعلق به الغرماء اذ هو بمجرد لا يمكن
التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ماسياتى في الرهن ان فائدة انه اذا مات وخلف قدر البديل قام
مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلق به حتى يوفى منه ورثة المرتن وتنقطع مطالبتهم للراهن ولو لا ذلك
لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال لازمة لغيره له فيه وعدم لزوم ما على المرتن لورثته لكن سياتى
مناقشة في هذه الفائدة فليتأمل (قوله وناقضه) لا يقال قد منع لان قوله في الموضع الاول لا يصير رهنا قبل
قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لانا نقول قوله لا يكفي مجرد قبضه بل
لابد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى (قوله على ما مر عن السبكي) اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق (قوله
وكان الشيخ ظن الخ) قد يوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لزم انتقال الرهنية من الشيء

وهي انه اذا مات وليس له الا قدر القيمة فان حكمنا بان في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتن على مؤن التجهيز وبقية الغرماء والا
قدمت مؤن التجهيز واستوى هو والغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة ابراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان
الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فاتضح ما قررته فتأمل (والخصم في البديل الراهن)

عش والظاهر أى فى قوله وهذا هو الأوجه (قوله إن كان مالكا) إلى قول المتن فلو وجب فى النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى وما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما أه نهاية أى الوكيل عش (قوله وإلا) أى بان كان الراهن مستعيرا (فالمالك) أى المعتبر أه نهاية (قوله ومع كونه) أى الراهن وكذا المعتبر (قوله لا يقبضه) نعم إن كان هو المشروط ووضعه الرهن عنده فينبغى أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده أه سم ويأتى عن النهاية انقضاء ما يرافقه (قوله المرتن الخ) عبارة النهاية من كان الأصل بيده أه (قوله وإن منع الخ) غاية قول المتن (فان لم يخصم الخ) ويجرى الخلاف فيما لو غصب المرهون نهاية ومعنى (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هى دعواه باستحقاق حق التوثيق بيد العين كان يدعى أنه يستحق التوثيق به وهذا يمنع من ادائه لادعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائباً ولا ولياً إلا أن احتاج فى إثبات حق التوثيق إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الراهن للملك العين فله لإثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بها ما ذكره فالوجه ثبوته له وإن لم يمنع الراهن من المطالبة ولا وجد شئ مما ذكر فى هذه الصورة فليتامل أه سم عبارة عش ويلحق به مالو كان المتلف غير الراهن وخاصمه المرتن لحق التوثيق بالبدل فلا يمنع كما نقله شيخنا الزياى عن والد الشارح مر أه (قوله والثانى) أى مقابل الأصح (قوله كالمالك) أى الخضم هو الراهن) أى بان كان هو المتلف للمرهون (قوله وهو صريح الخ) أى حيث جعله مقبضاً عليه (قوله محل ذلك) أى الخلاف (قوله أمالو باع المالك) أى الراهن بدليل قوله الاتى على أن يبيعه يكذب الخ فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التمكن منها لمخاطبة المشتري منه ومن ترتب عليه أه سم (قوله العين المرهونة) أى من غير إذن المرتن أه عش وهذا التقييد ينال به قول الشارح فللمرتن المخاصمة إلا أن يراد بذلك زاعماً لا إذن المرتن فى البيع (قوله عدم تمكنه) أى الراهن (قوله هنا) أى فيما لو باع المالك الخ (قوله بدعى حق الغيره) ليس بلازم إذ قد يدعى المالك أه سم (قوله يكذب دعواه) لتضمن البيع المتوقف على إذن المرتن الاقرار بأذنه (قوله هنا) أى فيما لو باع الخ أه نهاية (قوله لو غاب الخ) أى فى غير المسئلتين المذكورتين وهما لو باع المالك العين الخ وما تلفه أو راهن (قوله جاز للقاضى الخ) ينبغى أن يجوز أيضاً للمرتن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب أه سم (قوله لأن له) أى للقاضى (قوله بحفظ ماله) بكسر اللام بقرينة المقام (قوله فى نفس المرهون الخ) أى لاجلها بان جنى رقيق

إلى غيره ولا نظير لذلك ولو صح ذلك لحصل الانتقال فى الحياة وإلا فالسبب فى تأخيرها إلى الموت لا يقال السبب خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال إلا حينئذ لا نناقش قول أمالو لا خراب الذمة بالموت إنما هو بالنسبة للمستقبل عن الموت لا بالنسبة للماضى أيضاً بل هى بالنسبة إليه تقبل التعلق بها وأما ثانياً فلان سلم عدم الاحتياج إلا حينئذ بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضاً للتوثيق فليتامل لا يقال الفرق فى التعلق بالمال بين الحياة والموت ظاهر فإن الدين لا يتعلق بالمديون فى حياته فاذا مات تعلق به لا نناقش الكلام فى التعلق الجملى الذى يخص المرتن دون الشرعى الذى يستوى فيه سائر الديون والفرق المذكور لم يثبت إلا فى الشرعى فليتامل مع ذلك دعواه انقضاء ما قرره (قوله أو وليه) أو وصيه مر (قوله وإلا فالمالك) كالمعار (قوله ومع كونه الخضم فيه) نعم إن كان هو المشروط وضع الرهن عنده فينبغى أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هى دعواه باستحقاق حق التوثيق بيد العين كان يدعى أنه يستحق التوثيق به وهذا يمنع من ادائه لادعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائباً ولا ولياً إلا أن احتاج فى إثبات حق التوثيق إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الراهن للملك العين فله لإثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بهما ما ذكره فالوجه ثبوته له وإن لم يمنع الراهن من المطالبة ولا وجد شئ مما ذكر فى هذه الصورة فليتامل (قوله أمالو باع المالك) أى الراهن بدليل قوله الاتى على أن يبيعه يكذب دعواه فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التمكن منها لمخاطبة المشتري منه ومن ترتب عليه (قوله بدعى حق الغيره) ليس بلازم إذ قد يدعى المالك (قوله جاز للقاضى أن ينصب الخ) ينبغى أن يجوز

ومع كونه الخضم فيه لا يقبضه وإنما الذى يقبضه المرتن أو العدل وان منعنا من الخصومة (فان لم يخصم) الراهن فى ذلك (لم يخصم المرتن فى الأصح) كما لا يخصم مستأجر ومستعير نعم له حضوره وخصومة الراهن لتعلق حقه بالمأخوذ ومحل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الراهن وإلا طالبة المرتن لثلايفوت حقه من التوثيق ثم رأيت شارحاً قال والثانى يطالب كما لو كان الخضم هو الراهن وهو صريح فيما ذكرته وما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذا تمكن الراهن من المخاصمة أما لو باع المالك العين المرهونة فللمرتن المخاصمة جزماً كما أفق به البلقينى وهو ظاهر أه ووجه عدم تمكنه من المخاصمة هنا أنه يدعى حق الغيره وهو المرتن فلم يقبل منه على أن يبيعه يكذب دعواه وإذا ثبتت المطالبة للمرتن هنا فى مسئلتنا وهى ما إذا كان المتلف هو الراهن أولى وبحث أن الراهن لو غاب وقد غصب الرهن جاز للقاضى أن ينصب من يدعى على الغاصب لأن له إيجار

الراهن) المالك إن شاء أو غفا بلا مال (وفات الرهن) لفوات محله بلا بدل أما إذا وجب في طرفه فهو (٩٥) في الباقي باق بحاله وله العفو مجانا

ولا يجبر على قود ولا عفو (فان وجب المال بعفوه) عن القود عليه (أو) بجناية على نحو فرعه أو (بجناية خطأ) أو شبه عمد (لم يصح عفو) أي الراهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق حق المرتهن به (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لأنه غير مالك ولا يسقط ببراءته حقه من الوثيقة إلا إذا اسقطه منها (ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي المرهون (المنفصلة كشمرة وولد) ويصح لأنها أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلورهن حاملا وحل الاجل وهي حامل) أو مست الحاجة لبيعها قبل الحلول (بيعت) كذلك لأنه إمام معلوم وصفة تابعة وعلى كل منهما يشمله الرهن (وإن ولدته بيع معها في الاظهر) لما ذكر (وإن كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المنفصلة لأنه يعلم ويقابل بقسط من الثمن ولا تباع حتى تضعه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام للجهل بقيمته نعم لو سأل الراهن في بيعها وتسليم الثمن للمرتهن جاز بيعها كما نص عليه في الام ومن

عمدا على الرقيق المرهون المكافئ له بغير حق فالتلفه (قوله المالك) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى (قوله أما إذا وجب) أي القصاص (قوله في طرفه) أي أو نحوه نهاية ومعنى (قوله فهو) أي الرهن (قوله وله العفو مجانا) قد يغنى عنه قوله سابقا وعنى بلا مال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو أعرض الراهن عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما اه (قوله أو بجناية الخ) أي أو بعدم انضباط الجناية كالجائفة وكسر العظام اه ع ش قول المتن (لم يصح عفوه عنه) قال الروض ولا التصرف إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عفوه الخ) أي وصار المال مرهونا وإن لم يقبض كما سر نهاية ومعنى (قوله اسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله ويصح) أي وابن وصوف ومهر جارية ومعنى ونهاية عبارة سم قال في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والراء هو أصل السعف غير مرهون كالشمرة وفيما كان ظاهر الحال العقد خلاف في التتمة مرهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التتمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله بخلاف المتصلة) وقد افق بعض أهل اليمن فيما لو رهنه بيضة فتفرخت بأنه لا يزول الرهن على المشهور اخذ من مسئلة التفليس ولا يبعد إجرأ وجه فيه هنا ورجحه طائفة من الأصحاب وافق الناشئ فيمن رهن بذرا وأقبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلازم به أي النفع به فاذن له المرتهن ببقاء الرهن حتى يتيق الزرع وما تولد منه مرهونا اخذ من الفس في البذرا قال ع ش قوله بأنه لا يزول هو المعتمد وقوله ثم استأذن الخ لعل التقييد به لأنه صورة الواقعة التي وقع الافتاء فيها أي فليس يقيد وقوله حتى تعليلية وقوله مرهونا فبيعاً ويوفى منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب (قوله أو مست الخ) عطف على حل الاجل (قوله كذلك) وكأن تباع حاملا في الدين تباع كذلك لنحو جنابة كاشمل ذلك عبارة المحرر نهاية ومعنى (قوله إمام معلوم) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على أن الحل يعلم فهو رهن اه قول المتن (عند البيع) أي عند ارادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعدمه فينبغي تصديق الراهن لأن الأصل عدم الحل عند الراهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش (قوله ولا تباع الخ) أي على الاظهر إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كما يأتي (قوله والتوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا تباع الخ (قوله لو سأل الخ) أي ببناء الفاعل أي من المرتهن أو القاضي اه ع ش (قوله وتسليم الثمن) أي للوفاء لا ليكون رهنًا مكانه ولو اراده لم يكف مجرد التراضي بل لابد من عقد فيما يظهر اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر

أيضا للمرتهن دعوى حق التوثق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفوه عنه) قال في الروض ولا التصرف فيه إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا قال في الأصل كذا نقلوه واستشكلوا "رافعي بما قدمته مع جوابه في فرع اذن له في بيع الرهن الخ وقد يستشكل بان التصرف في المرهون بما يزيل الملك باذن المرتهن يحصل به انفكاك الرهن ويجاب بان اطراد ذلك إنما هو في الأعيان بخلاف ما في الذمم لأن ما فيها لا يتحقق إلا بقبضه أو قبض بدله (قول المصنف المنفصلة) في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والراء هو أصول السعف غير مرهون كالشمرة وفيما كان ظاهر الحال العقد خلاف في التتمة مرهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التتمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلوعها عند بيعها ولا يتمتع بيعها مطلقا بخلاف الحامل اه وقوله استثنى طلوعها لعله إذا تعلق به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو المراد جاز استثنائه (قوله وتسليم الثمن) الظاهر أن المراد بتسليمه للوفاء لا ليكون رهنًا تحت يده ولو أريد ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فيما يظهر (قوله من التعذر)

هذا وقولهم يجبر المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاستوى مأمور من التعذر ثم حمله على ما إذا تعلق بالحمل

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا اشكال في ذلك فان جواز بيعه او اجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا يتباع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اه سم اي فتوافق حيث ذعبارته لما في المغني والنهاية والاسنى وعلى الاول اي الاظهر يتعذر بيعه حتى تضعه قال ابن المقرئ تبعاً للاسنوي ان يتعلق به حق ثالث بوصية او حجر فليس او موت او تعلق الدين برقية امه دونه كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لان استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لان الحمل لا تعرف قيمته أما اذا لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك فان الرهن يلزم بالبيع أو بتوفية الدين فان امتنع من الوفاء من جهة أخرى اجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غير هاتم ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شيء اخذه المالك وان نقص طو لب بالباقي ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلعها عند بيعها ولا يمتنع بيعها مطلقاً بخلاف الحامل اه قال ع ش قوله يلزم بالبيع اي لها حاملاً ويوفي الدين من ثمنها وقوله ثم اطلعت اي بعد الرهن ولو قبل القبض وقوله استثنى اي جاز للرهن ان يستثنى ان لم يتعلق به حق ثالث والاوجب الاستثناء اه وقوله أي جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسنى ثم الخ ان المراد البيع ليوفي منه الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كاتوم اه (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر اجبر على وفاة الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غيرهما من امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه مر اه سم (فصل في جنابة الرهن (قوله في جنابة الرهن) من اضافة المصدر الى فاعله اي وما يتبع ذلك مما ينفك به الرهن وتلف المهرهون اه ع ش (قوله اذا جنى المهرهون) اي كلاً او بعضاً كالمهرهون نصفه فقط اه ع ش (قوله على اجنبي) اي غير السيد وعبد المهرهون اخذاً بما يأتي في المأثم وان جنى على سيده الخ اه ع ش (قوله ولا ينافيه) اي قوله او طرف بصري وكردى اي ما يوجب القود في طرف (قوله الموجب للشارح ايثار الاول) اي الحامل هذا القول للجلال المحلى على الاقتصار على ما يوجب القود في النفس (قوله لما يأتي) تعليل لعدم المنافاة (قوله في معناه) اي قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثاني ومراده بالثاني الحمل على موجب القود في الطرف فليتأمل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اه سيد عمر عبارة سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده معنى اقتص اقتص المستحق او هو مبني للمفعول فلا يقتضى ذلك اه (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المهرهون اي ولم يكن جنابة المهرهون بامر غيره بها والحال انه يعتقد وجوب طاعة الامر (قوله او تحت يده) اي الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والا) اي

حق ثالث بفلس او موت
أو وصية به (فصل في
جنابة الرهن اذا جنى
المهرهون) على اجنبي بما
يوجب القود في نفس أو
طرف ولا ينافيه قوله بطل
الموجب للشارح ايثار
الاول لما يأتي في معناه بل
ظاهر قوله قدم المجنى
عليه وقوله اقتص الثاني
ولم يكن بامر غيره وهو
يعتقد الطاعة أو تحت
يده تعدياً

يسبق الى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى انه لا اشكال في ذلك فان جواز بيعه او اجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا يتباع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق بها ما ذكر اجبر على وفاة الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غيرهما من امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه مر (قوله او وصية به) او تعلق الدين برقية امه دونه كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لان الحمل لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك ألزم الرهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شيء اخذه المالك او نقص طو لب بالباقي كذا في شرح الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم ان المراد البيع ليوفي من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كاتوم (فصل في جنابة الرهن) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده معنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبني للمفعول فلا يقتضى ذلك (قوله او تحت يده) اي الغير تعدياً قضيته انه لو كان تحت الغير تعدياً لا يقدم المجنى عليه

بان كان جنايته بامر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعديا اه كرى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التقييد بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطلان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى ولو الراهن قال في الروض ولو امره سيده بالجناية وهو غير فلا اثر لادنه في شيء الا في الاثم او غير يميز او اعجمى يعتد وجوب طاعة سيده في كل ما يامر به فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد انا امرته بالجناية في حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتسكون مكانه لا قراره بامر به بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيما ذكر كما ذكره في الجنايات وصرح به الماوردى هنا اه قال ع ش قوله الا في الاثم فيحرم عليه ذلك ويكون الحال كالوجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص او المال وقوله او غير يميز الخ ولو اختلف المرتن والسيد بان انكر السيد الامرا او كون المأمور غير يميز او كونه يعتد وجوب الطاعة ولا يبدنه وامكن ذلك اما لطول المدة بين الجناية والمنازعة بحيث يمكن حصول التميز او زال العجمة او حصول حالة تشعر بما ادعاه السيد صدق السيد لان الاصل يتعلق جناية العبد برقبته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد اى او الاجنبى اخذ من قوله الا في وامر غير السيد وقوله بل يباع العبد أى ويكون ثمنه للمجنى عليه فلم ينف ثمنه بارش الجناية فينبغى مطالبة السيد ببقية الاوشة واخذة له باقراره اه ع ش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فالولى أن يتقدم على حق المتوق اى المرتن وقضية التوجيه الاول اى قوله لتعلق الخ انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ويرد بان المعول عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتسكون رهنا مكانه شرح م ر اه سم قال ع ش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رداعلى المعترض بل بما يتم الرد عليه لو منع أن مقتضى التعليل ما ذكر فالاولى أن يقال هو وان كان قضيته ذلك لكن الحكم اذا كان معللا بعلة ينبقى ما بقيت احدهما اه قول المتن (فان اقتص) بأن أوجبت الجناية قصاصا نهاية ومعنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم في النهاية (قوله مستحق القود) أى في النفس او غيرها نهاية ومعنى اى بنفسه او نائبه ع ش (قوله بأتى) أى فى شرح فاقص (قوله أى ما بنى) الى قول المتن فاقص فى المغنى (قوله لحقه) اى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله او بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالمستعير والمستام والمشتري يبيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفريع على البطلان أى لو عاد المبيع بعد البيع فى الجناية بسبب اخذ غير ما يتعلق بعقد البيع كان عاد له بشراء وارث او وصية أو غيرها فان عاد له بفسخ أو رد بعب أو اقالة يبين بقاء حق المجنى عليه اه ع ش (قوله لم يعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو أو فداء لم يبطل الرهن نهاية ومعنى (قوله فضمها الخ) اى كما فعله الشارح نهاية (قوله فزعم تعين الفتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى فاقص بفتح التام والضمير يعود الى المستحق فيشمل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الايمن وقال الشارح بضم التام وقدر منه والاولى اولى لسلامته من التقدير ولا يمكن يؤيد الشارح ما بنى فى ضبط وعفا اه (قوله ولا يلزم عليهما الخ) تأمل حاصله لان التقدير حذف نعم ان ادعى

وهو ممنوع ويحاج بان هذا التقييد بالنظر لبطلان الرهن فقط (قوله والا فالجاني الغير) أى ولو الراهن قال في الروض امره فان السيد بالجناية وهو يميز فلا اثر لادنه الا الاثم او غير يميز او اعجمى يعتد وجوب الطاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد مال اى ولا قصاص ولا يقبل قوله اى السيد انا امرته فى حق المجنى عليه بل يباع العبد فيها وعلى السيد قيمته أى لتسكون رهنا مكانه لا قراره أى بامر به بالجناية اه (قوله فلو قدم غيره فات حقه من اصله) قضية التوجيه انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقة فقط فلو قدم غيره فات حقه من أصله بخلاف المرتن لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا ضم التام بل هو الاولى على ما بنى (بيع) المرهون أى ما يبيع بالواجب من كله او بعضه (له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل) الرهن فيما فات بقود أو بيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد المالك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقص) بضم نائه بان اقتص سيده فى نحو القطع أو وارثه فى القتل فضمها المفيد لذلك اولى من فتحها الموهم لتعين الاول فزعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه

انه لا يكتفى بتقديره لدلالة السياق عليه (٩٨) ولا غلى الفتح تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافا لما زعمه لانه يقال في اقتصاص وكيله

ان الموكل اقتص (بطل الرهن)
فما وقع فيه القود لفوات
تحله بلا بدل (وان عني)
بضم اوله كما بخطه فيشمل
السيد ووارثه لكن الخلاف
في وارثه قولان (على مال)
او كانت الجنابة خطا مثلا
(لم يثبت على الصحيح) لان
السيد لا يثبت له على عبده
مال ابتداء (فيبقى رهنا)
لازما كما كان وخرج بابتداء
مالو جنى غير عمد او عمدا
او عني على مال على طرف
مورثه او مكاتبه ثم انتقل
المال للسيد بموت او عجز
فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه
ولا يسقط إذ يحتمل في
الدوام مالا يحتمل في
الابتداء او قتل المورث
او قته او المكاتب غير عمد
او عمدا وعفا السيد على
مال فكذلك (وان قتل)
المروهون (مرهونا للسيدة عند)
مرتهن (اخر فاقص) منه
السيد (بطل الرهنان) اى كل
منهما لفوات محلهما (وان
وجب مال) ابتداء او بعفو
ولم يطلبه المرتهن (تعلق)
برقبة القاتل وحينئذ يتعلق
(به) اى هذا المال المتعلق برقبة
القاتل (حق مرتهن القاتل)
لان السيد لو اتلف الرهن
غرم قيمته للمرتهن فاذا اتلفه
عبده كان تعلق الغرم به اولى
فالوجوب هنا رعاية لحق
الغير وإن استلزم وجوب
شئ للسيد على عبده (فيباع)

المعترض انتفاء القرينة انصح رده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله لانه يكتفى الخ) في ملاقاته
للإيراد نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر له ح اه سم (قوله
ولا على الفتح) عطف على قوله عليهم او قد يقال ان حمل اللفظ على حقيقة فقط كما هو المنبأ لإذ قرينة تحمل
على جملة على المجاز ايضا هو اقتصاص لو كمل انصح ان الفتح يقتضى الاقتصاص على المباشرة بالنفس اه سيد
عمر (قوله تعين الاقتصاص الخ) لكن المنبأ رحيته اه سم (قوله فيما وقع فيه القود) اى نفسا كان
او طرفا كما صرح به المحرر مغنى ونهاية (قوله بضم اوله) إلى قوله او قتل المورث في النهاية الا قوله لكن
الخلاف في وارثه قولان قول المتن (فيبقى رهنا) والثاني يثبت المال ويتوصل به إلى فك الرهن ومحل الخلاف
في غير امة اى مرهونة استولدها سيدها المعسر اى بعد الرهن فلا ينفذ إلا بداهة في حق المرتهن ولا يتابع
في الجنابة على السيد جزما لان المستولد لو جنت على اجنى لا يتابع بل يفديها سيدها فتكون جنايتها على
سيدها في الرهن كالأعدم مغنى ونهاية اى فتكون رهنا قطعاً ع ش (قوله مالو جنى) اى الرقيق المروهون (قوله
مورثه) اى مورث السيد اه ع ش وكذا ضمير مكاتبه (قوله عليه) اى للسيد على العبد اه ع ش
(قوله فيبيعه فيه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر أن فائدة بيعه انه يتقدم بثمنه على حق
المرتهن فيه إذا كان مرهونا فلو سقط دين المرتهن ببراء او غيره او لم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى
ليبعه في مال الجنابة فليتامل اه سم عبارة ع ش بعد تصوير نصها واولى منه ما صور به سم على منهج
من انه لو كان مرهونا قدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) اى المال عطف على ثبت الخ
(قوله او قتل الخ) عطف على قوله جنى الخ (قوله او المكاتب) اى للسيد اه بصرى (قوله وعفا السيد) اى
بعد ان انتقل المال اليه في قتل قن مورثه (قوله فكذلك) اى يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه إن كان
مرهونا قول المتن (فاقتصر الخ) وان عفا على غير مال صح كما مر نهاية ومغنى (قوله ابتداء) اى بجنابة خطا
او نحوه نهاية ومغنى (قوله ولم يطلبه) اى المال المرتهن اسقطه النهاية والمغنى (قوله برقبة القاتل
وحيث يتعلق) الاولى حذفه (قوله فالوجوب) اى وجوب المال على العبد (قوله وجوب شئ الخ)
انظر لو سقط الذين ينحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط اه سم اقول والا فرب اخذ الامر عن
النهاية والمغنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ
صريح فيه (قوله وساوى الخ) عطف على طلب الخ (قوله الواجب) اى بالقتل فاعل ساوى (وقيمته)
مفعوله (قوله إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم اى
بزيادة الراغب (قوله والا) اى بان زاد الثمن بان يبيع كله لعدم تيسر بيع البعض اه ع ش اى او بزيادة
الراغب كما يأتى في الشرح وتقدم ويأتى عن سم (قوله نظير ما مر) اى في شرح صار رهنا (قوله لان حق

القاصب او المستعير او المشتري ويرد بان الممول عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون
رهنا مكانه شرح مر (قوله لانه يكتفى الخ) في ملاقاته للإيراد نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب
لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر ح حيثئذ (قوله تعين الاقتصاص) لكنه المنبأ رحيته (قوله فانه يثبت)
له عليه (قضية كون المال مال جنابة وقوله فيبيعه الخ) ان هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعنى
قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحينئذ فوجه صحة قوله وخرج بابتداء اى قوله لان السيد لا يثبت له
على عبده مال معناه انه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلقا برقبته فليتامل (قوله فيه) اى لان مال جنايته يتعلق
برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بثمنه على حق المرتهن فيما إذا كان مرهونا لان هذا
المال الذى استحقه عليه مال جنابة وهو مقدم على حق المرتهن كما تقدم اول الفصل فلو سقط دين المرتهن ببراء
او غيره او لم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجنابة فليتامل (وجوب شئ الخ) انظر لو سقط
الدين ينحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط (قوله إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

كله إن طلب يبعه مرتهن القاتل وإن الراهن وكذا عكسه لكن جزما وساوى الواجب قيمته أو زاد (الخ)
(ونمته) إن لم يزد على الواجب والا فقدر الواجب منه (رهن) من غير إنشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل في ماله العبد القاتل

لا في غيره لانه قد يزبد في غير ما راغب فيتوثق به امره من القاتل (وقيل يصير) نفسه (رهنا) اي من (٩٩) غير عقد

(الخ) تعليل لقول المصنف في بيع و ثمنه من أي لا نفسه (قوله فيتوثق بها) أي بالزيادة المفهومة من يزبد اه
سيد عمر (قوله نفسه) أي نفس العبد (قوله واعترض) أي ما اقتضاه سياقه (قوله فينقل الخ) تفرع على
المتن (قوله إلا فائدة في البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلها نهاية ومعنى قال الرشيدى
وهو أي التقييد بالحديثة ما نقله الأذرعى عن جمع فلايراجع اه (قوله ويرد) أي التعليل بعدم الفائدة (قوله
التعليل الثاني) أي قوله ولا نه قد يزبد الخ (قوله أما إذا نقص) إلى قوله وعلى الأول في المغنى وإلى المتن في النهاية
(أما إذا نقص الخ) محترز قوله السابق وسأوى الواجب الخ (قوله إلا قدره) المراد بقدر الواجب الذي يباع
منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يرد
ثمنه على الواجب اه سم أي وقد تقدم عقب قول المتن و ثمنه أنه قد يزبد عليه (وإلا) أي وإن لم يكن التبعض
أو نقص به (قوله والزائد) أي من العبد أو ثمنه فهو راجع لكل من الاستثناءين عبارة النهاية والمغنى فإن كان
الواجب أقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الأول ويبقى الباقي رهنا فإن تعذر بيع بعضه أو نقص به
بيع الجميع وصار الزائد رهنا عند مرتن القتل اه (قوله على النقل) أي لكل القاتل فيما إذا لم ينقص
الواجب عن قيمته ولبعضه فيما إذا نقص عنها كما في شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق قال النقل هنا على
ظاهره بخلافه في قول المصنف وفي نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أن يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار
إليه الشارح اه سم (قوله نقل) فيه اشعار حيث عبر به ولم يقل انتقل انه لا بد من إنشاء عقد اه سيد عمر (قوله
لم يجب) أي مرتن القاتل (قوله لم يثبت له) أي المرتن القاتل (قوله يراعى) أي حقه (قوله عدم ذلك) أي
عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتن القتل) فانه يجب لأن حقه ثابت (قوله فيما مر) أي في شرح في بيع
(قوله ما يأتى فيما لو طلب الوارث الخ) أي من انه المحجوب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب
قصاص اه سم أي ولو اقتص السيد من القاتل فانت الوثيقة نهاية ومعنى (قوله عند شخص واحد) أقول
أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل اه سم (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن
لم يجب لاه مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة اه سم (قوله به)
أي بدن القاتل (قوله أي فائدة) إلى قوله كما اقتضاه المتن في المغنى والنهاية إلا قوله قدر إلى جنسنا (قوله بأن
يباع الخ) تصوير لمعنى النقل اه سم (قوله فيصير ثمنه الخ) كذا في شرح المنهج والمغنى قال سم ظاهره
صيرورته بمجرد البيع من غير لفظ فلايراجع اه وخالفهم النهاية فقال ويجعل ثمنه رهنا الخ قال ع ش
أي بإنشاء عقده قاله شيخنا الزيادى اه وقال الرشيدى هنا أي يصير ثمنه رهنا من غير جعل اه وفي قوله
اخرى قبيل هذه ما نصه والراجح انه لا يحتاج إلى إنشاء عقد كما جزم به الزيادى اه وفي البجيرمى مثلها فاعمل
في نسخة ع ش تحريفا (قوله وقدره) أي وثيقة وكان ينبغي أن يزبد ليظهر عطف قوله الاتى وما إذا كان

وإن لم يزد القيمة على الواجب (قوله إلا قدره) قال في شرح المنهج وحكم ثمنه ما مر أي من أنه رهن إن لم يزد على
الواجب الذي يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يزد
ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمرتهن الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى لما إذا نقص الواجب
عن قيمة القاتل لأن المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لكه فيما إذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما
نقص ولهذا عبر في شرح الروض فيما إذا اتفق الراهن ومرتهن القتل بقوله على النقل للقاتل أو لبعضه
فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه في قول المصنف الآتى وفي نقل
الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أن يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار إليه الشارح (وقد عفا السيد) أي
حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر
فتأمل (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لاه مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل
فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة (قوله بأن يباع) تصوير معنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صيرورته بمجرد

بدينين) عند شخص واحد ووجب مال يتعلق برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القاتل
للمرتهن (نقلت) بأن يباع للقاتل فيصير ثمنه رهنا مكان القاتل وحيث لا غرض بأن اتفق الدينان

بأحدهما ضامن الخ (قوله) وافقت قيمتا العبدین) أى أو كانت قيمة القتيل أكثر كىأتى (قوله فلا نقل) ينبغى
تقييده اخذنا ما يأتى عن البجيرمى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) تحصيل الوثيقة
بالمؤجل) والفائدة حينئذ من الإفلاس عند الحلول (قوله والمطالبة الخ) عطف على التحصيل (قوله بالحال)
أى بآدم من القاتل عن غير المرهون (قوله وما إذا اختلف الخ) و (قوله) وما إذا اختلفت الخ) و (قوله) وما
إذا كان الخ) عطف على قوله ما إذا حل الخ (قوله أو بالأقل) أى أو كان القتيل مرهوناً بالأقل (قوله) فله
التوثق بالقاتل) هلانقل قدردين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل
التوثق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أى أو أكثر من دين القتيل (قوله) فلا فائدة فى النقل
كذا فى شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال البجيرمى وفيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر
الدينين فينقل منها قدردين القتيل ليكون التوثق على كل منهما وهذه فائدة أى فائدة ومن ثم قال الشيخ
عميرة ينبغى أن يحمل كلامهم أى فى المسائل التى قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين
كما هو الغالب وارتضاء الطالب لاوى شورى أى يفيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين
القتيل أو أقل منه اه وفى عش وسم ما يوافق (قوله أو جنساً) عطف على قوله قدر (قوله) وإلا الخ)
أى بان استويا فى القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بان كان أحدهما دنائير والاخر
دراهم واستويا فى المالية بحيث لو قوم أحدهما بالاخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه أى فى جواز النقل فلا
ينقل غش (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق هذا الذى نظر اه سم أى وينبغى تقييده بما إذا
لم تكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) فان كان الاكثر القاتل الخ) وفى سم هنا عن الروض وشرحه
ما ينبغى مراجعته (قوله نقل منه الخ) أى إذا كان قيمة القاتل أكثر من دينه شرح الروض اه سم (قوله)
فلا نقل) أى إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه كما مر (قوله بأحدهما) يعنى بدين القاتل (قوله) ليحصل له
التوثق فيهما) أى الدينين وذلك كالأول كان القاتل مرهوناً بدين فرض وبه ضامن والقتيل مرهون بثمان مبيع
لاضامن به فاذا نقل القاتل إلى كونه رهناً بثمان المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى

البيع من غير لفظ فليراجع (قوله) فله التوثق بالقاتل) هلانقل قدردين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا
كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثق على كل منهما (قوله) أو بالأقل فلا فائدة) كذا فى الروض وغيره
وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتيل مائتين والقاتل مائة وكان
القتيل مرهوناً بعشرة والقاتل بعشرين كان فى النقل حينئذ فائدة وهى التوثق على كل من الدينين بما لا
ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدردين القتيل فقط منها فيه نظر والأول
أقرب إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القتيل ثم رابت شيخنا الشهاب البرلى كتب على المحلى ما نصه
أقول وهذه المسائل التى قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه
باضعاف قضية إطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً بجواز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه
ذلك وينبغى أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه فليتامل
(أو جنساً واختلاف قيمة) عبارة الروض ولا اثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال فى شرحه
إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالاخر ساواه كما صرح به فى الروضة اه (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق
هذا الذى نظر (قوله) فان كان الاكثر القاتل الخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القتيل أقل
وهو مرهون بأكثر نقل من القاتل قدر قيمة القتيل إلى الدين الآخر أو بأقل قال فى الاصل لا تنقل لعدم
الفائدة والحق انه ينتقل أن كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتيل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل
مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتيل وهو مائة يصير مرهوناً بعشرة ويبقى مائة مرهونة
بالعشرين وإن لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل فى هذه الصورة مرهوناً بمائتين فلا نقل لانه إذا نقل بيع منه
بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة بمائتين فحمل عدم النقل فيما قاله الاصل فى الاخرة إذا لم

وافقت قيمتا العبدین فلا
نقل بل يبقى القاتل بحاله
وسقطت وثيقة المقتول
بخلاف ما إذا حل أحدهما
وتأجل الآخر فينقل لانه
إن كان الحال دين القتيل
ففائدته الاستيفاء من ثمن
القاتل حالا أو دين القاتل
ففائدته تحصيل الوثيقة
بالمؤجل والمطالبة حالا
بالحال وكذا لو تأجلا
وأحدهما أطول أجلا وما
إذا اختلفا قدرًا وتساو
قيمة العبدین أو كانت
القتيل أكثر قيمة فان
كان القتيل مرهوناً
بالأكثر فله التوثق
بالقاتل ليصير ثمنه مرهوناً
بالأكثر أو بالأقل فلا
فائدة فى النقل أو جنساً
واختلاف قيمة أيضاً
فكأختلاف القدر وإلا
فلا غرض وما إذا اختلفت
قيمة العبدین فان كان
الأكثر القاتل نقل منه
بقدر قيمة القتيل إلى دينه
أو القتيل أو مساوياً فلا
نقل وما إذا كان بأحدهما
ضامن فطالب المرتهن نقل
الوثيقة من الدين المضمون
إلى الآخر ليحصل له
التوثق فيهما فانه يجاب كما
اقتضاه كلامهم وحيث
لا نقل فقال المرتهن لا
آمن جنايته مرة أخرى

فتؤخذ رقبته فيها لبيعوه ووضعه آمنه مكانه لم يجب على احد وجهين يتجه ترجيحهما كإقضاء المتن وغيره لان الاصل
الحامل على البيع (ولو تلف) المرهون (بآفة) سماوية او بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب

ثمن المبيع بالمرهون الذي نقل اليه ع (قوله فتؤخذ رقبته) اي ويبطال الرهن نهاية ومعنى (قوله على
احد وجهين يتجه ترجيحهما) ينبغي ان يكون محله حيث لم تدل قرائن احوال العبد على صدق دعوى المرتهن
بخلاف ما إذا دلت بان عرف بكثرة الشر والمبادرة الى الجناية فينبغي ترجيح الوجه الآخر اه بصري
(قوله ولو تلف المرهون) الى قوله وإن قلنا في النهاية وكذا في المغنى لإقوله وان المرهون الى المتن (قوله
وكضرب رهن الخ) في الروض قال المرتهن للراهن اضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله اذ به وفي
شرحه فانه إذا اضربه فمات يضمنه انتهى سم وتقدم عن المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله ومراخ) اي في
شرح وتخمر العصير وهذا استدراك على المتن (قوله المغصوب) اي والمضمون بغير الغصب ككونه
مستعار او مقبوضا بشرافا قد تقدم اه ع ش قول المتن (وينفك الخ) ولو لم يملك المرتهن في بعض المرهون
انفك وصار الباقي رهنا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك فيما تلف ذكره الباقي اه
نهاية (قوله وان ابى الراهن) اي من الفسخ (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطرادا لان
الكلام هنا في الرهن الجعلي اه ع ش (قوله باي وجه كانت) كاداء او ابراء وحوالة به وغيرها اه نهاية اي
كجعل الدائن ماله من الدين على المرافعة لصدقاها وجعل المرافعة لها من الدين على الزوج عوض خاع اه
ع ش (قوله ولو اعتاض) اي المرتهن عينا عن الدين (قوله ثم تقايلا) اي قبل القبض او بعده (قوله قبل
قبضه الخ) قيد في مسألة التناف خاصة رشيدى وع ش (قوله ثم انفسخ) بتناف المبيع قبل القبض كما صور
المسئلة بذلك في شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فان بقي شيء) اي ولو قل نهاية ومعنى (قوله لانه كله
الخ) وكان الاولى العطف كافي المغنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) اي لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ)
اي من اجل ان كله الخ (قوله بطل شرط الخ) اي وفسد الرهن لاشتراط ما ينافيه كما قاله الماوردى نهاية
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الميم والثاء والمشار اليه المستثنيات الاربعة بتاويل المذكور والمثل
الآتية على غير ترتيب الف قول المتن (وانصفه آخر) اي في صفقة اخرى نهاية ومعنى قال ع ش ومن تعدد
الصفقة ما لو قال رهن نصفه بدين كذا ونصفه بدين كذا فقال المرتهن قبلت فلا يشترط افراد كل من
النصفين بعقد لان تفصيل المرهون به بعد الصفقة كتفصيل الثمن وإن وهم قوله لم رضى صفقة خلاف اه (قوله
او اعاره عبدهما ليرهنه الخ) اي سواء اذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فلهن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب رهن له باذن المرتهن) قال في الروض فرع قال
المرتهن للراهن اضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله اذ به قال في شرحه فانه إذا اضربه فمات يضمنه اه
(قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام في شرح الروض واعترض عليه
بعض فضلاء الازهر بين بانه يقتضى الموافقة على عدم العود في الغاصب بناء على ان الفسخ إنما يرفع من
الحين كما هو الاصح مع انهم صرحوا في باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل في العين الموكلة في بيعها ثم
ردت عليه بعيب بانه يعود الضمان وإذا عاد الضمان في الوكيل ففي الغاصب اولى اه واقول الفرق لائح
والمساواة فضلا عن الاولوية ممنوعة وذلك لان الوكيل إنما صار ضامنا لوضع يده على العين التي تعدى
فيما بعد ارباع ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعين بعد ارتفاع البيع الذي قطع
الضمان في الموضعين لان صورة مسألة الغاصب ان البيع انفسخ بتناف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة
في شرح الروض فراجع اه ثم رايت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب ايضا يده بعد ارتفاع
البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعا باذن المالك فعادت بعد ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب
لضعفها بالتعدى فاذا زالت بالبيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بار تفاع البيع لضعفها فليتامل (قوله
او اعاره عبدهما ليرهنه بدين فلهن به) اي سواء اذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فلهن المستعير

المعار انفك بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك انه (لورهن نصف عبدي بدين ونصفه باخر فبرى من احدهما انفك
العقد وإن اتحد العاقدان (ولورهنه) غبدهما بدينه عليهما (فبرى احدهما) بما عليه او اعاره او عبدهما

بجميع الدين او قالوا انك العبد اترهنه بدينك خلافا لتقييد الزركشى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اهرسم ونهاية (قوله احدهما) اى الميرين (ما يقابل الخ) اى الدين الذى يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان اخصر واوضح وانسب بما بعده (قوله وقصد اى المستعير) فكان نصف العبد الخ) اى بخلاف ما اذا قصد الشيوخ او اطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله مغنى ونهاية قول المتن (انفك نصيبه) اى النصف المنسوب لاحد الشريكين الذى قصده اهرش (قوله لتعدد الصفقة بتعدد العاقد) اى الراهن وكان قضية مازاده قبل من مسئلة العارية ان يزيد هنا قوله ولتعدد المالك ثم رايت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة اه (قوله باداء ابراه) او غيرهما ثم كان الاولى ليظهر الاشكال والجواب الآتين اسقاط قوله هذا وقوله اتحدت جهة الدينين او لا وتأخيرهما عن الاشكال والجواب (قوله لذلك) اى لتعدد الصفقة بتعدد العاقد والمرتمن (قوله اتحدت جهة الدينين) اى كان اتلف عليهما ما لا اوباع منهما شيئا كرى (قوله وهذا اى انفك القسط في مسئلة تعدد المرتمن (قوله حصته) اى الآخذ (قوله ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما ردته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما يأتى في الشركة مرسم على حج وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص لقابض بما قبضه ليهما وقوله ودين الكتابة اى ويرى الوقت كفى سم على منبر اهرش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتحد جهة دينيهما اه (قوله في صورة الآخذ) اى البراءة بالآخذ (قوله معناه) اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله معناه ما يقابل الخ) وفى سم بعد استشكله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل (قوله وانفك) اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما خص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما خص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم اللهم إلا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كرى (قوله حينئذ) اى حين إذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله على قياس ما مضى) اى فى المتن فى تعدد الراهن (قوله ولو تعدد) الى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله انفك الخ) عبارة المغنى والنهائية ولورهن شخص آخر عبيدين فى صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كالميرسليهما وتلف احدهما ولومات الراهن عن ورثة فقضى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضية خبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما تعلق الرهن فهو وكالميرسليهما او تعلق الراهن او كتعلق الارش بالجانى فهو وكالميرسلي العبد المشترك فادى احد الشريكين نصيبه فينقطع التعلق عنه ولو مات المرتمن عن ورثة فوفى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث) اه (قوله ما لم يكن المورث) اى فيما لومات المورث وعليه دين مرسل

بجميع الدين او قالوا انك العبد اترهنه بدينك خلافا لتقييد الزركشى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله بتعدد العاقد) انظره في صورة الاعارة انتهى (قوله ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما ردته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما يأتى في الشركة مر (قوله معناه ما يقابل الخ) فيه بحث لانه بالنسبة لكل منهما كالغريم الواحد بالنسبة لجملة الرهن وكما لا ينفك هنا شىء من الرهن بالبراءة من البعض فكذا هنا بل هو بالنسبة لكل منهما غريم واحد وما يخص كلا منهما من المرهون هو جملة الرهن عنده وقد تقرر انه لا ينفك شىء من الرهن بالبراءة من بعض الدين والحاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل

واذى احدهما ما يقابل نصيبه او اداء المستعير وقصد فكذلك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد ولورهنه من اثنين بدنيهما اعليه فبرى من دين احدهما باداء ابراه انفك قسطه لذلك اتحدت جهة الدينين او لا قال شيخنا وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله ما اذا لم تتحد جهة دينيهما واذا كانت البراءة بالابراء لا بالآخذ هو اقول لا اشكال في صورة الآخذ وإن اتحدت الجهة لان قولهم انفك نصيبه معناه ما يقابل ما خصه بما قبضه وانفك حينئذ على قياس ما مر رعاية لصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفك باداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن فى حياته

في الذمة وليس به رهن فتعلق بتركه اه عش (قوله والعبرة هنا) اي في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد الموكل
اي بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن باشره بخلاف الرهن
نهاية ومعنى (قوله فافر) اي المرتن (به) اي بالدين (قوله حمل ذلك) اي اقراره بان الدين لغيره (قوله
اذ لا طريق) اي للانتقال (وهو منقول) اي الانفكاك (قوله فالحق الثاني) اي ما قاله التاج من الانفكاك
(قوله بل له) اي للانتقال (قوله فيه) اي في الدين (قوله وإن كانت الخ) اي صيغته (قوله فالحق الاول) اي
ما أفتى به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) الى قوله ولا ترد في النهاية والمعنى الا قوله وإن
لم يبين الى المتن وقوله او يزعم الى المتن (قوله وما يتبعه) اي ما يناسبه ومنه ما لو اذن المرتن في بيع مرهون في
الخ وما لو كان عليه الفان باحدهما رهن الخ عش قول المتن (او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهم
في قدر المرهون ما لو قال رهننتي العبد على مائة فقال الراهن رهننتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين
واحضر له خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا
ما اذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن فيحالف المرتن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه
سم قال عش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض لكن يرد عليه
ان التمين فرع الدعوى وشرطها ان تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها التمكن من الفسخ هكذا رايته
بهامش عن ابن ابي شريف وهو وجيه اه عش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) اي باختياره والا
فعلوم انه لا يجبر على الاقباض اذ الصورة انه رهن تبرع اه (قوله اي المرهون) اي في كلامه
استخدام (قوله كذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار
الراهن ولا الثوب نظر الانكار المرتن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد ذكر مثله من غير عزم
حاصله انه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع او غيره بلا توقف على اذن المرتن لانه بانكاره لم يبق له
حق كمن اقر بشي لم ينكره حيث قيل يبطل الاقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب
نفسه إلا باقرار جديد اه (قوله او قدر المرهون به) او صفة المرهون به كرهنتي بالالف الحال فقال الراهن
بماؤجل او في جنسه كمالو قال رهننته بالدنانير فقال بل بالدراهم اه نهاية (قوله وإن كان الخ) غاية للرد على
القول الضعيف القائل بتصديق المرتن حينئذ كافي الدهيري اه يجبرى قول المتن (الراهن) اي المالك
نهاية ومعنى قال عش قوله اي المالك اي حيث لم يقم به مانع من الحلف كصبا او جنون او سفه وقد
رهن الولي فانه الذي يحلف دونه اذ لم يزل الحجر عنهم ثم قضية تصديق المالك انه لو وافق المستعير المرتن
على ما ادعاه وانكره مالك العارية ان المصدق هو المعير فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتن اه (قوله
وتسميته) اي المدين (قوله في الاولى) اي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردي (قوله زعم
المدعى) وهو الدائن (قوله لان الاصل عدم ما يدعيه المرتن) هو تعليل لما في المتن خاصة اه رشيدى (قوله
هذا اي تصديق الراهن قول المتن) وإن شرط في بيع تحالفا هذه المسئلة علم حكمها من قوله في اختلاف
المتبايعين اتفاقا على صحة البيع واختلاف في كيفية فلا يحتاج الى ذكرها هنا اه معنى وعبرة بالنهاية وانما

(فصل) قول المصنف اختلاف في الرهن او قدره في شرح مر ودخل في اختلافهم ما في قدر المرهون
ما لو قال رهننتي العبد على مائة فقال رهننتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضر له خمسين ليفك
نصف العبد فالقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبض المرهون
لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (كذا العبد فقال بل الثوب) في شرح
العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لانكار الراهن المرتن ذكره في المذهب وغيره (قول المصنف صدق
بيمينه) في شرح العباب قاله الزركشي الكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا اثر له في تخليف ولا دعوى
ويجوز ان تسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتن ويلزم الرهن باقباضه له كما ذكره في

(إن كان رهن تبرع) بان لم يشترط في بيع (وإن شرط) الرهن (في بيع)

وخالفه الاخر (تحالفاً) لرجوع الاختلاف حينئذ الى كيفية عقد البيع ولو اختلاف في الوفاء بمأثر طاه صدق الراهن بيمينه في اخذ الرهن لا مكان توصيل المرتن الى حقه بالفسخ ولا ترده على المتن لان ترتيبه التحالف على الشرط يفيد انه لا يكون الا فيما يرجع للشرط وهذه ليست كذلك ولو ادعى كل من اثنين انه رهنه كذا واقضه له فصدق احدهما فقط اخذه وليس للآخر تحليفه كما في اصل الروضة هنا لا يقبل اقراره له لكن الذي ذكره في الاقرار والدعاوى واعتمده الاسنوي وغيره انه يحلف لانه لو اقر او نكل فحلف الآخر غرم له القيمة لتكون رهنه عنده واعتمد ابن العماد الاول وفرق بانه لو لم يحلف في هذين لبطل الحق من اصله بخلاف ما هنا لان له مردا وهو الذمة ولم يفت الا التوثيق اه وفيه نظر وكفي بفوات التوثيق محو جا الى التحليف كما هو ظاهر (ولو ادعى انهما رهنه عبدهما بمائة) واقبضاه (وصدق احدهما فنصيب المصدق رهن بخمسين) مؤاخذه له باقراره (والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه) لانه يشكر اصل الرهن (وتقبل شهادة المصدق عليه) اذ لانهم فان

تعرض للتحالف هنا استدراكا على الاطلاق ولا فقد علم بما مر في بابها اه (غير الاولى) وستاتي الاولى في قوله ولو اختلاف في الوفاء اه سم وفيه ما مر عن ابن ابي شريف الا ان يحمل الاولى على الاختلاف في الرهن والاقباض معا (قوله اوبزعم المرتن) عطف على قوله باتفاقهما اه كردي (قوله وخالفه الاخر) فرض مخالفة الاخر في الاشتراطية تقتضي تصوير المسئلة بالنزاع في مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الاولى اه سم (قوله ولو اختلاف في الوفاء) اي فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما فرعه اه سم عبارة النهاية والمعنى كان قال المرتن رهنه مني لم شروط رهنه وهو كذا فانكره الراهن فلا تحالف حينئذ لانهما يختلفان في كيفية البيع الذي هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بيمينه وللمرتن الفسخ ان لم يرهن اه (قوله ولا ترده هذه الخ) اي مسئلة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فيها رد لما قاله الدميري وقره المعنى (قوله يفيدانه) اي التحالف (قوله لا فيما يرجع الخ) اي في اختلاف يرجع الخ (قوله وهذه ليست كذلك) اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر اه سم (قوله ولو ادعى كل من اثنين) أي على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على اخر انه رهنه عبده مثلا واقام كل منهما بينة بما ادعاه فان اتحد تاريخهما او اطلقت البيئات واحداهما تعارضتا وان اختلفتا تاريخين مختلفين عمل بسابقة التاريخ ما لم يكن في يد احدهما ولا قدمت بينته وان تاخر تاريخها لا اعتضاضاها باليد اه ع (قوله انه رهنه) اي الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق الخ) اي الثالث الراهن (قوله انه يحلف) ببناء المفعول من التفعيل اي يحلف الثالث بانه ما رهن الاخر كذا (قوله انه يحلف الخ) مشى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمي علامة تصحيح عليه اه سم (قوله عنده) اي الاخر (قوله الاول) اي عدم التحليف (قوله وفرق بانه الخ) لم يسق ذكر مقيس عليه فقام وقع قوله وفرق الخ وكان هنا شبه سقط عبارة الروضة في تحليفه المبكذب قول لان اظهرهما لا وفي العزيز بعد هذه العبارة كذا لو قال في التهم ذنب وهما مبنيان على انه لو اقر بما لا يزيد ثم اقره لعمر وهل يغرم قيمته لعمر وفيه قولان وكذا لو قال رهنه هذان زيد واقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمر واقبضته هل يغرم قيمته للثاني لتكون رهنه عنده اه فلهل اشارة ابن العماد بهذين الى الفرغين المبني عليهما الخلاف في العزف لتمامه وليحرر رثم رايت الفاضل المحشي كتب على قوله في هذين يتأمل معنى هذه التثنية انتهى سيد عمر أقول قد يمنع ما ترجاه بقوله فلهل الخ قول الشارح بخلاف ما هنا فعني قوله في هذين كما في الكردي في الاقرار والدعاوى يعني في الذي ذكره فيهما من تحليف المقر بما لاثنين مرتبا ومعني قوله ما هنا اي ترك تحليف المصدق لاحد المدعين في مسئلة اصل الروضة (قوله لان له) اي للاخر (قوله واقبضاه) يتأمل مع مسئلة الزركشي السابقة اه سم اي في الحاشية قبيل هذا الفصل (قوله ينكر اصل الرهن) اي والاصل عدمه قول المتن (عليه) اي المبكذب (قوله اذ لانهم) لخلوها عن جانب النفع ودفع الضرر عنه نهاية ومعني ثم قوله المذكور الى قوله وهو ظاهر في النهاية (قوله ولو زعم) اي ذكره (قوله قبلا) اي الشاهدان اي شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مرهونا باتباعه ان حلف المدعى مع شهادة كل يمين او اقام معه شاهدا اخر بما ادعاه اه ع (قوله بل شريكه) اي او

الحواله والقرض ونحوهما اه واعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاولى) وستاتي الاولى في لو اختلاف في الوفاء (وخالفه الاخر) فرض مخالفة الاخر في الاشتراط يقتضي تصوير المسئلة بالنزاع في مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الاولى نعم لو نكل الراهن وحلف المرتن او حلفا لكان رضى الراهن بما قاله المرتن امكن ان يجري بينهما بعد ذلك الاختلاف في الاولى ويصدق الراهن وما في قدر المرهون فالظاهر عدم تاتييه لانه لا بد من تعرض المرتن له في دعواه فاذا حلف مع نكول الراهن ارضى الراهن بعد حلفه بما قاله المرتن ثبت القدر فليتأمل (ولو اختلاف في الوفاء) اي فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما فرعه اه وهذه ليست كذلك اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في نحو القدر (انه يحلف) مشى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمي علامة تصحيح عليه (قوله واقبضاه)

لا تنسق ولا نظر لتضمنها
 جحد حق واجب او دعوى
 المالم يجب لاحتمال ان تعمده
 لشبهة عرضت له بحث
 الباقي ان محل ذلك مالم
 يصرح المدعى بظلمها
 بالانكار بلا تاويل والاردا
 لانه ظهر منه ما يقتضى
 تفسيرهما وهو ظاهر لان
 مراده انه صرح بظلمهما
 بهذا الانكار لا مطلقا فاندفع
 ما قيل ليس كل ظلم خال عن
 التاويل مفسقا بدليل
 الغيبة ومحل كون الكذبة
 لا تنسق مالم يضم اليها تعمده
 انكار حق واجب عليه
 (ولو اختلفا في قبضه) اى
 المرهون (فان كان فى يد
 الراهن غصبته) انت منى
 (صدق) الراهن (بيمينه)
 لان الاصل عدم الزوم
 وعدم الاذن فى القبض عن
 الرهن بخلاف مالو كان بيد
 المرتن ووافقه الراهن على
 اذنه لفي قبضه لكنه قال
 انك لم تقبضه لكنه قال
 انك لم تقبضه عنه او رجعت
 عن الاذن فيحلف المرتن
 ويؤخذ من ذلك ان من
 اشترى عينا بيده فاقام اخر
 بينة انها مرهونة عنده لم
 تقبل الا ان شهدت بالقبض
 ولا اصدق المشتري بيمينه
 لان الاصل بقاء بيده ولانه
 مدع لصحة البيع والاخر
 مدع افساده (وكذا ان قال
 اقبضته عن جهة اخرى)
 كابداع او اجارة واعارة

سكت عن شريكه نهاية ومعنى (قوله لا تنسق) اى لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان فى شئ ثم شهدا فى
 حادثة قبلت شهادتهما وان كان احدهما كاذبا فى التخاصم معنى ونهاية (قوله ولا نظر الخ) رد للاسوى
 و(قوله لتضمنهما) اى الكذبة (قوله جحد واجب) وهو توثق المرتن بنصيبه (قوله او دعوى المالم يجب)
 اشارة لنهاية والمعنى وهو حذى بذلك ومراده بالم يجب توثق المرتن بنصيب شريكه (قوله ان تعمده)
 اى تعمده الجحد (قوله ان محل ذلك) اى قبول شهادتهما (قوله بظلمها بالانكار بلا تاويل) اى لاعترافه
 حينئذ بانتفاء احتمال أن التعمد لشبهة عرضت اه سم (ظن منه) من ذلك التصريح (قوله وهو ظاهر)
 اى بحث الباقي عبارة النهاية وما نوزع به من انه ليس كل ظلم خال عن التاويل مفسقا بدليل الغيبة فيه
 نظر اذا الكلام فى ظلم هو كبيرة وكل ظلم كذلك خال عن التاويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صغيرة على
 تفصيل باق فيها فالوجه ما قاله البلقنى اه (قوله مراده) اى الباقي (قوله انه صرح) اى المدعى (قوله
 بهذا الانكار) متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده القائل وهو
 شيخ الاسلام فى شرح الروض اى والمعنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا المنع
 بمسئلة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا
 الانكار لا يدفع بهذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم مخصوص مفسقا
 بالدليل ويجرد كونه اراد ما ذكر ليس دليلا لان كونه اراد ذلك مسلم عنه هذا القائل لكنه يمنع هذا الحكم
 المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه فى غاية الوضوح اه سم اقول اشار الشارح الى اثبات ذلك المنوع ودليله
 بقوله ومحل كون الكذبة لا تنسق الخ كما يوضحه ما قدمناه عن النهاية (قوله محل كون الكذبة الخ) عطف
 على اسم ان وخبره (قوله لان الاصل) الى قول المتن ولو اقر فى النهاية (قوله وعدم الاذن) وعليه فتوالت فى
 هذه الحالة فى يد المرتن فهل يلزمه قيمته واجرته ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لان يمين الراهن انما قصد بها
 دفع دعوى المرتن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فالراهن ان يستأنف
 دعوى جديدة على المرتن ويقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن حاف المرتن انه ما غصبه وانما قبضه على جهة
 الرهن اه ع ش (قوله بيد المرتن) وخرج به مالو كان بيد الراهن فهو المصدق كما يأتى اه ع ش (قوله
 لم تقبضه عنه) اى عن الرهن بل قبضته على سبيل الودعة او غيرها او سكت عن جهة القبض كما يأتى (قوله او
 رجعت الخ) اى قبل القبض (قوله فيحلف المرتن) وجهه فى الاولى كافى ع ش انه ادرى بصفة قبضه وبه
 فارق ما يأتى من تصديق الراهن فيما اذا قال اقبضته عن جهة اخرى لانه ادرى بصفة اقباضه وفى الثانية ان
 الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) اى عن قوله بخلاف مالو كان بيد المرتن الخ او من قوله ان
 الاصل عدم الزوم (قوله بيده) اى فى حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد او لا وقضية ذلك انه لو لم يكن
 العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولانه مدع لصحة البيع الخ خلافه وسيأتى لهم رما يوافقه بعد
 قول المصنف والاظهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجنائية فلعل التقييد باليد لانه الذى
 يؤخذ بما ذكر اه ع ش (قوله مرهونة عنده) اى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشيدى (قوله
 عنده) اى الاخر (قوله الا ان شهدت بالقبض) اى قبض المرهون اى فيبطل البيع (قوله بقاء بيده) الظاهر
 يد المشتري ويحتمل يد البائع اخذ من المقام (قوله ولانه الخ) اى المشتري (قوله عدم ما ادعاه المرتن) اى
 عدم اذنه فى القبض عن الرهن ولو اتفق على الاذن فى القبض وتنازع فى قبض المرتن فالمصدق من المرهون

يتامل مع مسئلة الزركشى السابقة (قوله بظلمهما بهذا الانكار بلا تاويل) اى لاعترافه حينئذ
 بانتفاء احتمال ان التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراد
 هذا القائل وهو شيخ الاسلام فى شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا
 المنع بمسئلة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم مخصوص

ويكفي قول الراهن لم يقبضه
عن جهة الرهن على الوجه
(ولو أقر) الراهن (بقبضه)
أي المرتن المرهون
وجعل شارح الضمير للراهن
ثم زعم أن الأولى التعبير
بأقباضه وليس بجيد (ثم
قال لم يكن إقرارى عن
حقيقية فله تحليفه) أي
المرتن أنه قبض المرهون
قبضا صحيحا وإن كان إقرار
الراهن في مجلس الحاكم
بعد الدعوى عليه ولم يذكر
لإقراره تاويلا لا ناعلم
أن الوثائق يشذ فيها غالبا
قبل تحقيق ما فيها وباتى ذلك
في سائر العقود وغيرها
على المنقول المعتمد كأقرار
مقرض بقبض القرض
وبائع بقبض الثمن (وقيل
لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره
تاويلا كقوله أشهدت على
رسم) أي كتابة (القبالة)
بفتح القاف وبالموحدة أي
الورقة التي يكتب فيها الحق
والتوثيق لى أعطى أو
أقبض بعد ذلك وكقوله
اعتمدت في ذلك كتاب
وكيل فبان مرور الوقت
حصول القبض بالقول
لأنه إذا لم يذكر تاويلا
يكون مكذبا لدعواه
بإقراره السابق

بيده نهاية ومعنى (قوله ويكفي الخ) أي فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن
الخ اه عش (قوله أي المرتن) أي قوله قال الزركشي في النهاية والمغنى الإقوله وجعل إلى المتن (قوله
ثم زعم الخ) وفقه المغنى عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم الرهن اه قول
المتن (فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بينة بإقراره بالقبض منه أي الرهن لم أقر به أو شهدوا
على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه ألا يعتاد
ذلك اه سم قال عش قوله مر من قامت الخ أي الراهن وقوله لم يكن له التحليف أي جز ما بل يبقى المرهون
تحت يد المرتن بلايين وقوله ثم قال الخ أي فيحلف المالك أن إقراره بالتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي
على الاتلاف وقوله ألا يعتاد أي فليس له التحليف وقد يفهم من قوله ألا يعتاد أنه لو ذكر لإقراره سببا محتملا
عادة كان قال رميت إلى صيد فاصبته وظننت أن تلك الإصابة حصل بها اتلاف لما والذي أقررت به ثم تبين
خلافه أن له تحليف المقر في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لإقراره وجها محتملا اه وقوله أي
فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى إلى الشبح (قوله وإن كان إقرار الخ) وكذا له تحليفه
وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كافيا به شيخنا الرملى اه سم زاد البجيرى هذا أن علم استناده لمجرد
الإقرار فان علم استناده إلى البينة أو احتمل ذلك لم يحلفه ساطان اه (قوله ولم يذكر الخ) عطف على قوله
كان إقراره الخ (قوله لا ناعلم الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغايتين قال البجيرى وفائدة
التحليف رجاء أن يقر المرتن عند عرض البين عليه بعدم القبض أو بشكل عنها فيحلف الراهن ويثبت
عدم القبض اه (قوله لا ناعلم الخ) أي فأي حاجة إلى تلمظ به بذلك نهاية ومعنى أي بالتاويل (قوله قبل
تحقيق الخ) الأولى قبل تحقق الخ كافي في النهاية والمغنى قال البجيرى أي قبل حصول ما كتب فيها في الخارج
فعادة كتابة الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها في
الخارج اه (قوله وباتى ذلك) يعني مامر في المتن اه رشيدى عبارة غشن أي الخلاف المذكور في المتن
اه (قوله الحق) أي المقر به اه معنى عبارة الكردى قوله يكتب فيها الحق أي يكتب فيها أن الحق للفلان
من ثمن أو دين أو غيرهما على فلان وقوله أو التوثيق أي الارتنان بأن يكتب فيها أن فلان ناهن ذافلانا
اه وكان الأولى أي وأقبضه إياه له ولا يخفى أن قوله الحق وقوله أعطى نظر القول وباتى ذلك في سائر العقود
الخ والأفلام وقع لهما نظر المتن (قوله لى الخ) متعلق لمقدر عبارة المغنى أي أشهدت على الكتابة الواقعة
في الوثيقة لى الخ اه (قوله لى أعطى أو أقبض) صيغة المتكلم وحده من باب الأفعال المدنية للمفعول في
الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول وبناء المفعول يوافق تعبيره وتعبير غيره بلى أخذ أخلافا لما في عش
قال الكردى والأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه (قوله وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن
(قوله في ذلك) أي في الإقرار بالقبض (قوله كتاب وكيلى) أي كتابا بالتي على لسان وكيلى اه أقبض اه
معنى (قوله بالقول) أي بقولى أقبضتك (قوله لأنه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقدم رجوا به بقوله لا نا
مفسقا بالدليل ومجرد كونه أراد ما ذكر ليس ذليلا عليه لأن كونه أراد ذلك مسلم عنده هذا القائل لكنه
يمنع ذلك الحكم المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه في غاية الوضوح (قول المصنف ولو أقر بقبضه) الهاء
للمرتن أو المرهون (قول المصنف فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بينة بإقراره بالقبض
منه لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت
عازما عليه ألا يعتاد ذلك (قوله وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم الخ) وكذا له تحليفه وأن وقع حكم
الحاكم بالقبض كافيا به شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه بعض مشايخنا بأن الرافعى صرح بخلافه في
كتاب الدعوى راجب عنه بحمل كلام الرافعى على ما إذا لم يعلم أن مستند حكم الحاكم مجرد الإقرار فان علم ذلك
قبل قول المقر أيضا للتحليف أخذ من تعليل الرافعى عدم القبول لأن القبول قد جاء في حكم الحاكم والحاصل
أنه إن علم استناده إلى البينة أو احتمل ذلك لم يقبل قوله المذكور وإن علم استناده لمجرد الإقرار قبل اه فليتأمل

ومحل ذلك في قبض يمكن ولا كقول من بمكرهته دارى اليوم بالشام واقبضته إياها فهو (٧٠) لغوص عليه قال القاضي أبو الطيب

وهذا يدل على أنه لا يحكم بما
يمكن من كرامات الأولياء
ولهذا قلنا في زوج امرأة
بمكره وهو بمصر فولدت لسته
أشهر من العقد لا يلحقه
الولد قال الزركشي نعم إذا
ثبتت الولاية وجب ترتب
الحكم على الامكان على
طريق الكرامة قاله في
المطلب اه وهو إنما يأتي
فيما بين الولي وبين الله في
أمر موافق للشرع ممكنه
منه خرقا للعادة وفعله
فيترتب عليه احكامه باطنا
اما ظاهرا فلا نظر لا مكان
كرامة مطلقا (فرع)
هل دفع الرهن عن الرهن
للمرتهن يكفي من غير قصد
إقباضه عن الرهن وجهان
والذي يتجه منهما نعم لانه
سبق له مقتض وإن لم يجب
فاشترط عدم التصرف فقط
ولورهن واقبض ما اشتراه
ثم ادعى فساد البيع سمعت
دعواه للتحليف وكذا بينته
الا ان كان قال هو ما كني غير
معتمد على ظاهر العقد (ولو
قال احدهما) أي الرهن او
المرتهن (جنى المرهون)
بعد القبض او قال المرتهن
جنى قبل القبض (وانكر
الآخر صدق المنكر بيمينه)
على نفي العلم بالجناية إلا ان
ينكرها الرهن فعلى البت
لان الأصل عدمها وبقاء
الرهن وإذا بيع للدين
فلا شيء للمقر له على

نعم الخ فكان الأولى تأخيرها إلى هنا كما فعل النهاية والمغني (قوله ومحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغني وإنما
يعتبر إقرار الراهن بالا قباض عند ما كان اه (قوله وهذا) أي النضر المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطلب واقره (قوله ممكنه) من الممكنين أي ممكن الله
تعالى الولي (قوله منه) أي من الأمر الواقع للشرع (قوله وفعله) أي الولي الأمر (قوله فلا نظر الخ) أي
لانه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كرده ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية
أو لا (قوله من غير قصد إقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه عش (قوله والذي يتجه الخ) خلافا لنهاية عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أحكمهما أنه لا يكفي بل هو ودیعه اه (قوله سبق له) أي للاقباض وكذا
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد الاقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري
غير البائع اه كرده (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أو لا اخذنا بما بعده (قوله
للتحليف) أي تحاييف المرتهن وقدم فائدة تحليفه (قوله أو المرتهن) هو في النهاية والمغني بالواو وكلاهما
صحيح فاو بناء على انه تنسير للمضاف والواو على انه تفسير للمضاف اليه قول المتن (ولو قال احدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة تعبيره بالمرهون وقوله غرم الرهن للمجنى عليه إذ لو وقع النزاع قبل القبض لم
يلزمه ان يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه
الدعوى إذا كان المدعى المرتهن (قوله او قال المرتهن الخ) وسياق قول الرهن جنى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتهن فبعد القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل
العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتهن على نفي العلم إنما ذكره في الروض أي والنهاية
والمغني فيما إذا ادعى الرهن انه جنى قبل القبض وأما إذا ادعى انه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حالف
المرتهن على نفي العلم أو على البت وصرح في العباب واقره الشارح في شرحه بانه على البت اه سم أي
لانه بقبضه صار كالملك وجرى على ما في العباب الشوبري والحاجي (قوله فعلى البت) أي لان فعل مملوكة
كفعله (قوله لان الأصل الخ) تعليل للبت ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغني (قوله وإذا بيع للدين)
انظر كيف يبيع للدين إذا أقر المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في التوصل إلى
إبراء ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن سم وبصرى (قوله المقر له)
وهو المجنى عليه أي بل كل الثمن للمرتهن اه عش أي إذ لم يزد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي إلا ان
يزيد ثمنه على الدين فللمجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتهن) لكن
يتوقف صحة بيعه على استئذانه لانه محكوم ببقائه رهنيته والرهن لا يجوز بيعه بغير إذن المرتهن كآفره مر
ومال اليه وبوجه ايضا بانه قد ينقطع حق المجنى عليه بنحو إبراء فيزول المانع من لزوم تسليم الرهن

(قوله وجهان الخ) في شرح مر أحكمهما أنه لا يكفي بل هو ودیعه (قول المصنف ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة التعيين بالمرهون كقوله غرم الرهن للمجنى عليه ولذا لو وقع هذا النزاع بعد القبض
لم يلزمه ان يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية (قوله او قال المرتهن) أي وسياق قول الرهن
جنى قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتهن على نفي العلم إنما ذكره في الروض فيما إذا ادعى
الرهن جنى قبل القبض وأما إذا ادعى انه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حالف المرتهن على نفي العلم
أو على البت وصرح في العباب بانه على البت فقال ولو أقر احد المتعاقدين بجناية المرهون بعد القبض صدق
المنكر بيمينه ويحلف المرتهن على البت إذا صار بالقبض كالملك اه واقره الشارح في شرحه (قوله وإذا
بيع للدين) انظر كيف يبيع للدين إذا أقره المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في
التوصل إلى إبراء ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن (قوله فلا شيء) أي
إلا ان يزيد ثمنه على الدين فللمجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله إلى المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لانكاره

الرهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتهن المقر مؤاخذه له باقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من خاف المجنى عليه

وأنكر المرتهن وأدعى زيد ذلك (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره) الجناية صيانة لحقه فيحلف على نفى العلم (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه برهنه (و) الأصح (أنه يغرم له الأقل من قيمة العبد) المرهون (وأرشد الجناية) كجناية أم الولد بجامع امتناع البيع (و) الأصح (أنه لو نكل المرتهن) عن اليمين (ردت اليمين على المجنى عليه) لأن الحق له (لا على الراهن) لأنه لا يدعى لنفسه شيئاً (فإذا جلف) المردود عليه (بيع) العبد (في الجناية) لثبوتها باليمين المردودة أن استغفرت قيمته والبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهناً لأن اليمين المردودة كالبينة أو الإقرار بجناية ابتداء فلا يصح رهن شيء منه (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الأذن وقال) بعد بيعه (رجعت قبل البيع وقال الراهن) بل (بعده) فالأصح تصديق المرتهن بيمينه لأن الأفضل أن لا يبيع قبل الرجوع وأن لا يرجع قبل البيع فيتعارضان ويبقى أصل استمرار الرهن وبهذا يفرق بين هذا وما

للمرتهن سم على حج اه ع ش (قوله الي المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لا نكاره الجناية وتصديقه في انكاره اه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه لأنه لا نكاره الجناية لم تثبت حيث صدقناه وعلاقة الرهن سقط النظر إليها إقرار المرتهن بالجناية فله التصرف فيه كيف شاء اه سيد عمر وقول سم لا نكاره الجناية إلخ حق المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم يباع العبد إلخ) أي على التفصيل الآتي قول الماتن (ولو قال الراهن) أي بعد قبض المرتهن للرهن كما صرح به في شرح العباب اه سم أي وفي النهاية والمغنى (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله اه (قوله) وأدعى زيد ذلك) تحرير لمحل النزاع عبارة النهاية والمغنى ومحل الخلاف عند تعيين المجنى عليه وتصديقه له ودعواه وإلا فالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أي قبل القبض كدعواه الجناية اه أي فلا يصدق (قوله ذلك) أي جناية المرهون عليه (قوله صيانة لحقه إلخ) لأن الراهن قد بوأطى ومدعى الجناية لغرض إبطال الرهن نهاية ومغنى (قوله لأنه حال إلخ) قضيته أن له إذا فلك الرهن الرجوع فيما غرمه ويبيع المرهون للجناية اه سم (قوله برهنه) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله برهنه لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه أن يزاد بأقباضه اه قول الماتن (ردت اليمين على المجنى عليه) وهو ظاهر أن كان المجنى عليه مكلفاً أما لو كان طفلاً أو موقوفاً فلا يتأتى تحليفه فهل تبقى العين في يد المرتهن وتباع لحقه لثبوته بلا معارض أو يوقف الحال إلى كمال الطفل والأصح فيما لو كان موقوفاً وكيف الحال فيه نظر والأقرب الثاني في مسئلة الطفل لأن كاله مرجو لا في مسئلة الوقف لأن المرتهن يشكوله عن الحاف مع تمكنه منه منع من جواز تصرفه فيه اه ع ش (قوله المردود عليه) وهو المجنى عليه على الأصح (قوله لثبوتها باليمين المردودة) الأولى تأخيرها وذكره عقب قوله رهناً كافي النهاية والمغنى مع إبدال قوله لأن بالواو (قوله ولا يكون الباقي إلخ) ولاخبار المرتهن في نسخ البيع المشروط فيه لثبوته حقه بنكوله نهاية ومغنى (قوله فلا يصح إلخ) فيه بحث لأن الجناية بين العقد والقبض الشامل لما قول الراهن جنى قبل القبض كما مر لا تبطل العقد كما صرحوا به إلا أن يحمل هذا على ما إذا صرح بأن الجناية قبل العقد فليتأمل اه سم وقد يقال أن المرتهن قد فوت حقه بنكوله كما مر من النهاية والمغنى فكلام الشارح على ظاهره قول الماتن (ورجع) أي ثبت رجوعه من غير إضافة إلى وقت كما يصرح قوله وقال رجعت بعد البيع اه ع ش قول الماتن (فالأصح تصديق المرتهن) أي وعليه فلو أنفك الرهن فينبغي تعاق حق المشتري به اه ع ش (قوله أن لا يبيع إلخ) هذا مرجع لجانب المرتهن (قوله وأن لا يرجع إلخ) لجانب الراهن (قوله وبهذا) أي بوجود التعارض وبقاء أصل ثالث لقوله ما يأتي في دعوى الموكل إلخ وقوله وفي الرجعة إلخ شرعي تر تيب اللف (قوله بين هذا) أي تصديق المرتهن (قوله وما يأتي في دعوى الموكل) أي من تصديق الوكيل الذي بمنزلة الراهن هنا (قوله) من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل إلا أن يجاب بأن الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليتأمل اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصديقه في انكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أي بعد قبض المرتهن كما صوبه في شرح العباب (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن للمجنى عليه) قال في الروض للحيلولة اه وقضيته أن له إذا فلك الرهن الرجوع فيما غرمه ويبيع المرهون للجناية (قوله برهنه) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه أن يزاد بأقباضه (قوله فلا يصح إلخ) فيه بحث لأن مجرد دعوى أنه جنى قبل القبض لا يقتضي أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لاحتمال أن الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تبطل العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبينة أو كالأقرار إنما تثبت مقتضى الدعوى وقد علم أنها لا تستلزم تقدم الجناية على العقد فليتأمل إلا أن يحمل هذا على ما إذا صرح بأن الجناية قبل العقد فليتأمل (قوله من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل إلا أن يجاب بأن الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد التعارض برجمان اليه فأنحصر الترجيح في السابق وأفهم المتن أن الغرض أن الراهن صدق على الرجوع فإن أنكره من أصله صدق بيمينه كالأذن الراهن في البيع ثم ادعى (١٠٩) الرجوع وأنكره المرتهن من أصله فانه

العزل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله اليه أشار بقوله فليتامل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدر بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح فإن اتفاقا على وقت الانقضاء حلفت وإلا بان لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصرت على أن الانقضاء سابق حلف من سبق بالدعوى فإن ادعى ما حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المغني مثله ما نصه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة اهـ (قوله لأنه ليس هناك الخ) قد يمنع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اهـ سم (قوله أن الراهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كفيل مثلا) أي أو هو ثمن مبيع محبوس نهاية ومعنى قول المتن (عن الف الف الرهن) أي ونحوه ماذ كرهناه ومعنى (قوله يمينه سواء) أي قوله كذا قالوه في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله كذا قالوه (قوله سواء) اختلغا في لفظه أو نيته (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العبرة في جهة الاداء بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الأولى ليظهر قوله لا أن لا يدخل في ملكه الخ أن يزدهنا وملكه الدائن كافي للمغني والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية إطلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع (قوله وان لا) أي بعكس ما ذكرناه اهـ ع (قوله في الثانية) هي قوله وان لا اهـ ع (قوله أنه لا يدخل الخ) معتمداً ومع ذلك فالقول قول الدافع فعل الاخذ رده أن بقي حيث لم يرض به وورده أن تلف اهـ ع (قوله أن مثل ذلك) أي ماذ كرم أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه (قوله وقد يشمله كلام السبكي) لأن معنى قوله وان لا صادق بما إذا كان عدم الاجبار لسكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع إلى غير ذلك اهـ ع (قوله عما شاء منهما) إلى الفصل في المغني والنهاية (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد للاداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى أن يقول من وقت الدفع ع (قوله وبصرى عبارة سم قوله من وقت اللفظ) ينبغي أن وجد اللفظ وإلا فن وقت الدفع اهـ (قوله يشبه الخ) عبارة النهاية والأوجه الأول اهـ وعبارة الحلبي والتعيين يتبين أنه برى منه من حين الدفع لا من التعيين كافي للطلاق المبيهم اهـ (قوله وقيل يقسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومعنى (قوله ولونوى الخ) وهو ثالث اقسام الدفع التعيين والاطلاق وقد مر أو التشريك وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدينان أو لا (قوله فله) أي للسيد نهاية ومعنى (قوله من إقباضه الخ) أي من اداء المكاتب عن دين الكتابة (قوله غيرهما) أي غير النجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما ماذ كر بأن دين الكتابة فيها معرض للسقوط بخلاف غيرها نهاية ومعنى (فان أعطاه) أي أعطى المكاتب سيده (قوله ساكتا) أي السيد اهـ كرى وقضية صنيع النهاية والمغني أن الضمير للمكاتب (قوله لنقصير

الرجوع هنا فليتامل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل غزالتك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصديق المرتهن فيما لو أذن للراهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الأذن واختلغا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الراهن بل بعده ويجاب بأن الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فتقوى جانبه فصدق في بعض الأحوال بخلاف الراهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الراهن أو غيره اهـ وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك أصل) قد يمنع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي أن وجد لفظ وإلا فن وقت الدفع وفي شرح م ر من وقت اللفظ أو التعيين والأوجه الأول (قوله لأن تشريكه بينهما

وإن جزم به الامام لأن تشريكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا يميز لاحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدي عنه تخير الدافع نعم لو كان للسيد على مكاتب دين معاملة فله الامتناع من إقباضه عن النجوم حتى يوفى غيرها فان أعطاه ساكتا ثم عينه المكاتب للنجوم صدق لنقصير

السيد الخ) مقتضى ما تقدم عن السبكي انه لا يدخل في ملك السيد الا برضاه وعليه فلا يعتق العبد حيث لم يرض به السيد عن النجوم اه ع ش (قوله في الابتداء) متعلق بالسكوت
 (فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله في تعلق الدين بالتركة) اي وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف الوارث ثم طرأ الدين الخ وقوله ولا خلاف ان للوارث الخ (غير الوارث) سياتي محترزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) اي لو تعلق بالتركة (قوله لا إلى غاية) قد يغني عنه الدوام (قوله والحق بها) اي باللقطة و (قوله لذلك) اي لزوم دوام الحجر اه كرى (قوله ولا يلزم فيه) اي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) اي دوام الحجر اه كرى (قوله رفع امره للقاضي) كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الانسب (قوله قبوله) اي الدين (لا يلزمه) اي القاضي اه كرى (قوله فلو امتنع منه) اي القاضي من قبول الدين (قوله فلو امتنع منه اولم يكن الخ) الاولى قلب العطف (قوله اتجه ذلك) اي الالحاق (قوله رايبت الاسنوي) الى قوله وبما تقر في النهاية (قوله من ايس) لفظه من هذه ملحقة باصل الشارح والاولى اسقاطها فليتأمل اه سيد عمر لا نه يغني عنه قوله صاحبه (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش (قوله وحيثئذ) اي حين إذ صار ذلك من اموال بيت المال (قوله فللوارث الخ) الاولى فعلي الوارث الخ لان هذا واجب اه ع ش (قوله عليه دين الخ) اي او بيده عين كذلك (قوله وكذلك) اي ايس من معرفة صاحبه اه ع ش (قوله رفع الامر الخ) عبارة النهاية دفعه لمتولي بيت المال الخ (قوله لياذن في البيع الخ) اي لياذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولي بيت المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والا فذاك (قوله والا) اي وان لم يوجد المتولي العادل اه كرى (قوله فلقاض الخ) خبر مقدم لقوله (اخذه) اي احذما ايس من معرفة صاحبه (قوله في مصارفه) اي بيت المال (قوله او يتولى الوارث) اي ومن عليه الدين وكذا من بيده العين كما مر (ذلك) اي الصرف وقال السكودي اي الاخذ من نفسه ليصرفه الى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم بما يأتي فيصير في ذلك الاخذ قابضا ومقبضا للباخوذ ولكن يغتفر هنا وبنيغي ان مراده بالاخذ مجرد القصد وقال ع ش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح مرفيا لوامره بدفع ما عليه للفقراء من انه لا ياخذ منه شيئا وان كان فقيرا واذن له الدافع في الاخذ منه وعين له ما ياخذ به لا افرز فان افرزه وسله ملكه اه وفيه ان ما نقله عن تصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المجوزة لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رايبت في الجمل على النهاية ما نصه وليس للوارث اخذ شيء منه قياسا على ما لو دفع شيئا لشخص وقال تصدق به على الفقراء والمعتمدان له اخذ شيء منه اذا كان مستحقا بخلاف المأذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) اي الصرف المفهوم من ليصرفه اه بصري (قوله وبما تقر) اي من قوله وقد يفرق الى هنا (قوله نائبه) اي الغائب وكذا ضمير من حقوقه (قوله حتى تحق الضرورة) بضم الحاء وكسر ها اي تثبت (قوله على مال نحو يقيم الخ) اي على احدي المستثنين

الخ) في شرح م قال البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عبد ثم قبض شيئا من الثمن فهل نقول النظم الى قصد الدافع وعند عدم قصده يجعله عماشاء او نقول في هذه الصورة القبض في احد الجانبين غير صحيح فيطرقها عند الاختلاف دعوى الضحجة والفساد وعند عدم التقيد يظهر اجراء الحال على سداد القبض ويلغى الزائد لم اقف على نقل في ذلك وقد سئلت عن ذلك في وقف منه حصص لرجل ومنه حصص لبنته التي هي تحت حجره والنظر في حصصه له وفي حصص بنته للحاكم وقبض شيئا من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما اردفته به وهو حسن اه

(فصل) (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع امره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاما طويلا في جواز اخذ القاضي دين الغائب فراجعه وتامله مع ما هنا (قوله

لا دمي غير الوارث قل او كثر ما عدا القطة تملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لا الى غاية والحق بهما ما اذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بان شغل الذمة في اللقطة اخف ومن ثم صرح في شرح مسلم بانه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لا مكان رفع امره للقاضي الا مين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلو امتنع منه اولم يكن ثم قاض امين ودوام انقطاع خبر الدائن اتجه ذلك الالحاق بعض الاتجاه ثم رايبت الاسنوي صرح بانها لا تكون مزمنة بدين من ايس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو غفلة عما في الروضة ان ايس من معرفة صاحبه يصير من اموال بيت المال وحيثئذ قرهن التركة باق فللوارث ومن عليه دين كذلك رفع الامر لقاض امين لياذن في البيع والدفع ان لم يفعلهما بنفسه لمتولي بيت المال العادل وإلا فللقاض امين او ثقة عارف اخذه ليصرفه في مصارفه او يتولى الوارث ذلك ان عرفه ويغتفر اتحاد القابض والمقبض هنا للضرورة وبما تقر علم انه ليس لوارث ولا

وضي افرز قدر الدين الذي للغائب ثم التصرف في الباقي لما علمت ان القاضي الامين نائبه فلا يستقل غيره بشيء من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لفقد الامين وخوف تلف التركة لحيثئذ لا يبعد تخريج ما هنا على مال نحو يقيم لا ولى له خاص قالوا و

وخشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولا من باقى للضرورة على مسئلة التحكيم الاتية فى النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه لغير ولى مع تميزه بمزيد احتياط فاهنا اولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف فى قدر الثالث وكذا الذى بعين معينة فيمتنع فيها يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف فى الاولى فى الكل وفى الثانية فى تلك العين فقط حتى يرد الموصى له او يمتنع من القبول كما يعلم ذلك كله بما يأتى فى الوصية وللوصى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (١١١) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التى لم

تروى فى الحياة لكن معنى عدم تعلق غير المرهون به انه لا يزاحمه لانتفاء اصل التعلق لو زادت قيمته او ابرا مستحقه كما هو ظاهر فان رهن بعضها تعلق الدين بباقيها ايضا على الاوجه خلافا لجمع ولا بعد فى تعلق شئ واحد بخاص وعام وان وفى به الرهن لانه رهن بماتلف فتبقى ذمة الميتم مرهونة هذا ما اقتضاه اطلاقهم وهو وجهه وان قال البلقينى اقرب منه ان من له دين به رهن بغيره بعيد عن التلف لا يتعلق بباقي التركة فللوارث التصرف فيه وفى كلام السبكي ما يشهد لذلك ومن ثم اعتمده جمع متأخرون وسيأتى بيان التركة اول الفرائض وافق بعضهم بانه ليس منها منفعة عين او وصى له بها ابدالا لانه يقدر انتقالها لوارثه بالموت اهو فيه نظر وما المحوج الى هذا التقدير نعم ان كان الفرض ان الموصى له مات قبل القبول فممكن لانه حال موته لا ملك له فيها فاذا قبل وارثه بعد ذلك لم يتعلق بها الدين لانها حينئذ تنزل منزلة كسب

فالوارث بمعنى اوكا هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الولى العام على المال (قوله من ياتى) أى فى الحجر اه كرى (قوله فيه) أى فى النكاح وكذا ضمير تميزه (قوله وكالدين) الى المتى فى النهاية الا قوله كذا قيل الى والوصى له (قوله منها) أى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) وبصرح به قول المصنف الا فى فعلى الاول الاظهر الخ اه عرش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) أى الوصية (قوله والوصى له الخ) فائدة مستقلة اه عرش (قوله فداء الموصى به) أى فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله التى الخ) نعت ثان للتركة أى للمرهون بدين فى حياته لا يتعلق به دين آخر و (قوله لكن الخ) استدراك على هذا المفهوم (قوله غير المرهون) أى دين غير الدين المرهون به ففيه حذف وايصال و (قوله به) متعلق بقوله تعلق وضميره راجع لما رهن فى الحياة ويجوز ان يتعلق بالمرهون على انه نائب فاعله وضميره راجع لال الموصولة فتعلق قوله تعلق محذوف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان اوضح (قوله انه لا يزاحمه) أى ان غير المرهون به لا يزاحم المرهون به (قوله لا انتفاء الخ) ليس معناه انتفاء اصل التعلق لو زادت قيمة المرهون فى الحياة او ابرا مستحقه (قوله فان رهن الخ) الى قوله لانه ربما فى النهاية الا قوله على الاوجه خلافا لجمع (قوله فان رهن الخ) تفريع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضها) أى التركة و (قوله تعلق الدين) أى دين المرهون به البعض اه كرى (قوله بباقيها) ظاهره وان كان دين اخر لا رهن به اه سم (قوله ايضا) كتعلقه بذلك البعض المرهون و (قوله فى تعلق شئ واحد) كالدين المرهون به هنا اه كرى (قوله وان وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيها أى بان كان الرهن مساويا لدينه أو أزيد منه أى فاذا لم يبق به الرهن يزاحم الغرماء بما بقى له قاله العراقي فى التمسك شوبرى اه بحجج رمى (قوله لانه رهن بماتلف الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجهه) ائقى به شيخنا الرملى اه سم (قوله التصرف فيه) أى فى باقى التركة (قوله لذلك) أى ما قاله البلقينى وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده جمع متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاة وبعد تصرف الوارث فيما عداه فالحكم فيه هل يقال فيه بنظير ما ياتى فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظهر الخ ينبغي ان يحور فانه سيأتى ثم انه اذا كان ثم دين خفى وتصرف الوارث يتبين بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائغا بحسب الظاهر بل الاقدام على التصرف ثم متفق على جواز او مجموع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون اولى ببطلان التصرف فليتأمل اه سيد عمر (قوله اوصى له) أى للميتم كرى (قوله بها) أى المنفعة (قوله فممكن) أى التقدير (قوله بما قبله) أى بما قبله الوارث اوصى لمورثه قول المتى (بالمرهون) أى لجمع على الذى تعدد رهنه فلو ادى احد الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما ياتى اه عرش (قوله وان ملكها) أى التركة الى قوله وشمل فى النهاية والمغنى (قوله واذن له الدائن الخ) أى فلا يفد ذلك التصرف بخلاف الرهن الجملى وبه علم ان التشبيه فى اصل التعلق (قوله وذلك) أى التعلق المذكور (قوله على بعده) أى من الحاقه بالجناية فانه باقى فيه الخلاف فى البيع نهاية ومغنى (قوله هنا) أى فى رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) أى بالدين

بباقيها) ظاهره وان كان دين اخر لا رهن به (قوله وهو وجهه) وأئقى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه يقدر انتقالها) ما معنى هذا مع ان التركة تنتقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالها لانه بدليل النظر (قوله لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه يقبل الوارث لا يحصل الملك للورث من حين موت الموصى ثم

الوارث لكن صريح ما ياتى فى مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق فى تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق بينهما لا يجدى لان ملحظ التعلق ان ملك الوارث لتمامه وطريق التالى عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما ياتى واذن له الدائن ان يتصرف فيها نفسه كما اقتضاه اطلاقهم وذلك لانه احوط للميتم واقرب لبراءة ذمته إذ تمتع على هذا تصرف الوارث فيها جز ما بخلافه على ما بعده واغتفرت هنا جهالة المرهون به لكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفى ذمته حج فيحجر الى الوارث

حتى يتم الحج عنه وبذلك ائتمى بعضهم وافقى بعض اخر بانه بالاستتجار وتسليم الاجرة للاجير ينفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بقوله ولو باع لقضاء الدين باذن الغرماء لا بعضهم الا ان غاب واذن الحاكم عنه بشئ المثل صح وكان الثمن رهنا رعاية لبراءة ذمة الميت اذ لا تبرأ الا بالاداء او التحمل السابق اخر (١١٢) الجنائز او ابراء الدائن وعلى ذلك اعنى تقييد النفوذ باذن الغريم بما اذا كان لوفاء الدين يحمل اطلاق

من اطلاق صحته باذنه وان ملك الرعاية ائتمى بعضهم بمنع القسمة فيما اذا كانت التركة شائعة مع حصة شريك الميت وان رضى الدائن قال لما فى القسمة من التبعية وقلة الرغبة كما صرح به قال ولا ينافى ذلك ما ذكره الشيخان قبيل رابع ابواب الرهن لما ذكرناه من رعاية حق الميت اه وقيدته غيره بما اذا كانت القسمة بيعا وما اذا لم تحصل بها الرغبة فى اشتراء ما تتميز اى حينئذ تجوز القسمة لمكن برضا الدائن كما هو ظاهر وافقى بعضهم بانه لا يصح ايجار شئ من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء وتوجه بان فيه ضررا على الميت ببقاء رهن نفسه الى انقضاء مدة الاجارة (وفى قول كتمان الارث بالجائى) لان كل منهما ثابت شرعا بغير رضا المالك (فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره) وما علمه الوارث وما جعله فى رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث فى شئ منها ولو بالرهن (فى الاصح) مراعاة لبراءة ذمة الميت كما مر ولان ما تعلق بالحقوق لا يخلف بالعلم والجهل نعم لو زاد الدين عليها ولم ترهن به

وهو التركة ليوافق كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به اه رشيدى (قوله حتى يتم) ببناء الفاعل من التهام او المفعول من الاتمام (قوله وبذلك ائتمى بعضهم) اعتمده السنياطى اه بيجرى عن القليوبى (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره اعتماد الاول ولو قيل باعتماد الثانى لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله ولو باع) اى الوارث التركة (قوله لقضاء الدين) محترز قوله السابق لنفسه (قوله بشئ المثل) وانظر هل يقيد هنا نظير ما مر فى الجعلى بكونه حالا وليس هناك راغب بزايد ام لا وقضيته التشبيه نعم لاسيما اذا كان الدين اكثر من التركة ثم رايت فى النهاية والمغنى التقييد بالثانى ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالنفوذ (قوله بما اذا كان الخ) اى البيع والجار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) اى صحة البيع باذن الغريم (قوله ولذلك الرعاية) اى رعاية براءة ذمة الميت (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة اه سم وسياق عن السيد عمر ما يعلم منه جواز هابل وجوبها حينئذ (قوله قال) اى البعض (قوله ذلك) اى منع القسمة (قوله ما ذكره الشيخان) اى من جواز قسمة الرهن الجعلى عن غيره اه كردى (قوله وقيدته غيره) اى قيد منع القسمة غير ذلك البعض اه كردى (قوله بما اذا كانت القسمة بيعا) لعل الاولى بما اذا لم تكن قسمة اجبار فانها اذا كانت قسمة اجبار ودعى اليه الشريك فواجه الامتناع منها اه سيد عمر (قوله بها) اى بالقسمة (قوله حينئذ) اى حين اذا كانت القسمة غير بيع وحصل بها الرغبة فى الشراء (قوله ويوجه بان فيه ضرر الخ) اقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشئ ومثلا او مة وجلة الى اخر المدة اما لو اجره باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لان الاجرة الحالة تملك بالعقد فبتر ابدفعها للدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المتوجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقى من المدة لانا نقول الاصل عدمه والامور المستقبلة لا ينظر اليها فى اداء الحقوق اه ع ش (قوله لان كلامهما) اى من التعلقين (قوله بغير رضا المالك) اى بغير اختياره (قوله وما علمه) الى التنبيه فى النهاية والمغنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا يصح) اى ولا ينفذنها ومغنى (قوله تصرف الوارث) اى لنفسه ولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين باذنه كما مر اه ع ش (قوله فى شئ منها) اى غير اعتاقه وايلاده ان كان موسرا كالمرهون نهاية ومغنى وشرح المنهج وياتى فى الشرح مثله (قوله فى شئ منها) ظاهره ولو مع الغرماء فليتأمل فانه مؤكدا لموضعها الشرعى ولعل الاقرب التخصيص بمن عداهم اه بصرى اقول سياق فى الشرح فى واخر السواداة التصريح بالعموم (قوله ولو بالرهن) اى بان يرهن شيئا منها بدين (قوله مراعاة لبراءة ذمة الخ) تعليل لما فى المتن والشرح وقوله ولان ما تعلق الخ لتعليل للثانى فقط (قوله الا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اى الذى قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منته فقط اه سم وقوله وكذا اكثر الخ ادراجها الا كثر فى ضمن الغير وتفسيره محل تأمل (قوله فاذا وفى الوارث اى بعض الورثة) (ما خصه) اى من الدين و(انفك) اى قدر ما خصه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف فى الاول اى قسط ما خصه من التركة (قوله بينها) اى التركة التى هى رهن شرعى (قوله بذلك) اى بانه اذا وفى الوارث ما خصه انفك الخ (قوله ياتى على ما قبله) بل حكى فى المطلب الخلاف عليه قال الاسنوى فالصواب ان يقول فعلى القولين نهاية ومغنى (قوله تعلق الجنابة) اى القول بانه كتمان الجنابة (قوله وردا الخ) عبارة النهاية واجاب الشارح

ينقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة (قوله الا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اى الذى هو قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منته فقط (قوله وردا الخ) فى شرح مر واجاب الشارح بانهم رجحو فى تعلق

فى الحياة لم تكن رهننا الا بقدرها منته كما بحثه السبكي وتبعوه فاذا وفى الوارث ما خصه أو الورثة قدرها انفك فى الاول وانفك فى الثانى عن الرهنية ويفرق بينهما وبين الرهن الجعلى بانه اقوى من وجهه وما يصح بذلك قولهم لو ادى وارث قسط ما ورث انفك نصيبه بخلاف ما لو رهن عينا ثم مات لا ينفك شئ منها الا بوفاء جميع الدين تنبيه اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف ياتى على مقابله وهو تعلق الجنابة وردبانه وان تاتى

عن ذلك بانهم رجحوا في تعليق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تعلق الارش برقة العبد الجاني انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه ومعلوم بخالفه الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب الوالد رحمه الله بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى اه وفي المغني مثلها قال الرشدي قوله مروى ومعلوم الخ اي فهم إنما رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا يتأتى نظير ذلك الترجيح هنا لبناء ما هنا على التصديق لانه حق الادى فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذكور لسكن الشهاب ابن حجر جازم بانهم رجحوا هنا على الثاني المتعلق بالقدر فقط اه عبارة السيد عمر قوله ورد بانه وان تاتي عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح لا الاستواء في اصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا نه لو حل على هذا لا وهم ان يجري فيه الخلاف وليس بواضح وليكن محل هذا كله ان ساعد عليه النقل وان كان بختمان الشارح المحلى كما افاده صنيع المغني والنهاية فحل تامل لا مكان ما اشار اليه من الفرق اه (قوله اما دين الوارث الخ) محترز قوله غير الوارث المار في اول الفصل (قوله قدر ما يلزمه اداؤه منه الخ) وهو نسبة ارثة من الدين ان كان مساويا للتركة او اقل وبما يلزم الورثة اداؤه ان كانا كثيرا ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه براءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب اداؤه على قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى التقاص اذا كان الدين لوارثين نهاية ومغني وشرح الروض قال الرشدي قوله مروى ونسبة ارثه الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتا اليه كنسبة ما يخصه من التركة اليها وقوله وبما يلزم الورثة اي ونسبة ارثهما يلزم الورثة اداؤه وهو مقدار التركة على ما مر في الترتيب فقيا لو كانت الورثة ابنا وزوجة وصداقها عليه ثمانين وتركتها ربعين يسقط ثمن الاربعين وهو خمسة لانها التي يلزمها اداؤها لو كان الدين لاجنبي وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوا كثمانين وثمانين فلما التصرف في عشرة لافي سبعين لان اداها اليها الورثة لا تمتنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اه (قوله لو كان لاجنبي) اي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجنبي فيما تقرر وكان تركه لوضوحه اه بصري قول المتن (ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهر فوجداه سم وحمل النهاية والمغني الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما ياتي (ولا خفي) الى قول المتن ولا خلاف في النهاية الا قوله ويفرق الى نعم وكذا في المغني لا قوله وباطنا الى اما اذا كان وقوله ويظهر ان الفاسخ هنا الخ كم (قوله او بترداخ) عطف على يرد الخ (قوله حفرها الخ) اي وليس له عاقلة مغني ونهاية قول المتن (فالاصح انه الخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع وسراو الالم ينفذ البيع جز ما نهاية ومغني قال عرش قوله مروى والالم ينفذ الخ هلا قيل بنفوذه والضرر يدفع بالفسخ كالمكان معسرا اه عبارة الرشدي قوله مروى والالم ينفذ البيع جز ما انظر ما وجه تخصيص البيع مع ان المصنف عبر بالتصرف الاعم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بخالفه كلام القوت اه كلام المتن (لا يتبين فساد الخ) فالزوائد

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارش انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه ومعلوم بخالفه الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب شيخنا الشهاب الرملى بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى (قوله التعلق بقدره فقط) اي تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعتها حتى لو تصرف الوارث فيها صح فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع اتعاق الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخالف المرجح على الاول وحينئذ صح بل تعين قوله فعلى الاظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد يتناهى ترجيحهم عليه في الزكاة التعلق بالقدر فقط فهو وابن الجناية والرهن ثم وفرقوا بينهما هنا وقد يوجه بان ذلك تعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فاقتضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث براءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيها كثر اما دين الوارث الحائز فيسقط ان ساوى التركة أو نقص وإلا سقط منه بقدرها ودين احد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه اداؤه منه لو كان لاجنبي (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طرأ بدليل ما بعده (دين بردهم بيع يعيب) او خيار وقد تلف ثمنه او يرد بهر حفرها تعديا قبل موته (فالاصح) انه لا يتبين فساد نصره له لانه وقع سائغا ظاهرا

و باطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر (١١٤) إلا ان يكونوا راوا ان تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعيد إذ تقدم

السبب بمجرد لا يكتفى في رفع العقد اما إذا كان ثم دين مقارن للتصرف ظاهرا وخفي فيتين بطلانه من اصله (لكن إن لم يقض) بضم اوله (الدين) من واث او اجنبي ولم يسقط بابرأه (فسخ) تصرفه ليصل المستحق إلى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما مر في التحالف بان العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو اعتق الوارث عبد التركة او اولادها ما وهو موسر نفذ وإن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ تصرفه في شيء غير هذين (ولا خلاف ان للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الأقل من القيمة والدين فان استوى بالتخير او نقصت القيمة لم يلزمه أكثر منها فاللازم له هو الأقل منهما كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذ الراهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالأقل المذكور فايراد ان له إمساكها بقيمتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يحز لوصي ولا لفاضل يبعها إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو

قبل طرو الدين للمشتري لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله اه بجري (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الا في فسخ اه سم (قوله اما إذا كان الخ) عتق قول المتن ولا دين (قوله ظاهر او خفي) أي علم به او جهله نهاية ومعنى (قوله ولم يسقط الخ) أي ولم تكن قيمة المردود بالعيب أي او بالخيار تنفي بمطرأ من الدين وإلا فينبغي ان لا فسخ سم وحلي اه بجري (قوله ان الفاسخ هنا الخ) جزم به النهاية (قوله يذنه) أي الفاسخ هنا (قوله وبين ما مر الخ) أي من ان الفاسخ احد العاقدين او الحاكم (قوله بان العاقد الخ) يتأمل اه سم اعل وجه التأمل ان حق المقام قلب الحصر وعكس العاقد وجو في الرد أيضا وإن لم يوجد في الردى (قوله عبد التركة) أي رقيق التركة (قوله وهو موسر) افهم ان للحاكم فسخ الاعناق والايلاذ إذا كانا من معسر فلو تصرف العتيق مدة العتق ورجح مالا فينبغي انه يصير للورثة ولو لزمه ديون في مدة الحرية فهل تتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ او لا وإذا لم يكن في يده مال او كان ولم يف فهل يتعلق ما بقي من الدين بذمته فقط أو بها وبكسبه كالدين اللازم له باذن من السيد فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش وفي تعبيره الفسخ لاسيما بالنسبة للايلاذ تسامح والمراد به عدم النفوذ وقوله والاقرب الثاني لعله راجع لقوله وإذا لم يكن الخ واما ما قبله فالاقرب منه الاول فليراجع (نفذ) لم يتعرض لحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجعلي اه بصري (قوله قيمته) عبارة المغنى الاقل من الدين وقيمة الرقيق اه (وهو) أي الذي يلزمه ادائه لا بوصف كونه دينيا ليصح الحل (قوله الاقل من القيمة والدين) يعني اقل الامرين من قيمة التركة والدين فال في قوله الاقل عوض عن المضاف اليه ومن بيانية لا تفضيلية وإلا لفسد المعنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الا في الأقل منهما (قوله ما مر عن السبكي الخ) أي في شرح فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح (قوله فايراد الخ) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراد تحامل ليس في محله كذا افاده الفاضل المحشى وفيه تسليم للورود على المتن وفي حاشية الزيادة على المنهج ما نصه لكن ان تمنع ورودها لان كلامه أي المنهاج في إمساكها وقضاء الدين وهذه أي صورة نقص القيمة في إمساكها وقضاء الدين انتهى اه وفي البجيري بعد ذكر جواب الزيادة ما نصه وفيه نظر لا يخفى حلي واجيب عنه بان كلامه أي المنهاج في الجواز لا في الزوم وهذا احسن من قول الزبدي اه (قوله ان له إمساكها الخ) أي ومقتضى المتن انه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الاسلام (قوله عليه) أي على المتن (قوله له ذلك) أي كان له الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو اوصى) إلى قوله وكذا في النهاية والمغنى لا لقوله او اوصى ببيع عين من ماله لفلان (قوله اليه) أي الدائن ع ش (قوله عوضا عن دينه) ثم ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغي ان قدر الدين من راس المال وما زاد وصية بحسب من الثلث إلى آخر ما في الوصية ووقع النوال عمالو اوصى شخص بدراهم تصرف في مؤن تجهيزه وهي تزبد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية في الزائد ام لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتاد وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت وبقرقا الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة بحسب رايه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي ﷺ امام الجنائز وغيرهم او لا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمكره وهو لا يتقيد بذلك بعدد بل يفعل ما جرت به العادة لا مثال الميت وبقى ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الزوثة هل يبقى الموصى به للورثة كبقية التركة او يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه عملا بان هذا وصية لهم فيه نظروا الظاهر الاول اه ع ش ويظهر تقبيده اخذ من اول كلامه بما إذا لم يزد الموصى به على المؤن المعتادة وإلا فالزائد يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه والله اعلم (او على ان تباع) عطف على عوض الخ او على بدفع عين الخ وعلى بمعنى الباء ولو حذفها عطف على الدفع لكان

ولا خفي ولا يكون معنى فظهر فوجد (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الا في فسخ (قوله غير صحيح) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراء

عمل بوصيته وامتنع الوارث إمساكها والقضاء من غير هالأنها قد تكون أحل من بقية أهله وكذا لو اشتملت على جنس الدين لأن المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنيحي في الأولى والرويان في الثانية وأما الأخيرة فلم أر من وافقه ولا من خالفه وإنما يتجه ما ذكره أن قال بدون ثمن المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أن للتخلص معنى يعود نفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بازيده من ثمن مثلها الما لو قال بثلث المثل الحال من نقد البلد أو اطاق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي

يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها كالعيب وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كإدال عليه السباق أن محل قولهم للوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة والإفان أراد إعطائه من غير التركة ما هو من جنس دينه فور الجبر الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلي لأن امتناعه حينئذ تعنت وتعلق حقه بعين التركة لكونها موهبة فيه لا يمنع الاعطاء من غيرها المساوي لها لأن تعلق حقه إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة وثقاو إذا كان بالذمة تخير الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجه وإذا وجبت إجابة الرهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشرطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فإن قلت فزروا في الوضايأ وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الأعيان فقياسه إجابة دائن له غرض في عين التركة قلت لم يطقوا ذلك باختلاف

أخصر وأوضح (قوله عمل بوصيته الخ) واضح إلا في صورة ما إذا وصى أن تباع ويوفى دينه من ثمنها ولم يعين مشتريا فإنه ينبغي تقييد هذه بما إذا ظهر مشتري يكون ماله أطيب من مال الوارث والإلم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال أن ما ذكره الشارح كالنهاية والمغنى من احتمال قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كاف في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) أي فلو خالف وفعل نفذ تصرفه وإن ائتم بامساكها كالمواض المستحق بما بذله الوارث ووصله إلى حقه من الدين شيخنا الزيادي اه ع ش وينبغي تقييده بالنسبة للصورة الأولى أخذنا من غير ما إذا لم تز دقيمة العين على الدين (قوله لأنها قد تكون الخ) راجع للاولين وأما الثالث فيظهر وجهها من قوله لا في وأما الأخيرة الخ (قوله لو اشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهرة امتناع إمساك الوارث هنا اه سم عبارة ع ش أي فليس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها لأن لصاحب الدين أن يستقل بالأخذ شيخنا الزيادي أقول يتأمل وجه ذلك فإن جرد جواز استقلال صاحب الدين باخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فإن رب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وإنما تعلق بها تعلق رهن والرهان لا يجب عاياه توفية الدين من الرهن ثم رايته في حج اه (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم إلى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (إليه) أي المذكور (قوله في الأولى) أي في الوصية بالدفع و (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين من ماله لفلان (قوله وافقه) أي الرافعي نفى الأخيرة (قوله إن قال) أي الموصى في الأخيرة (قوله عما يظهر فيه) أي منه (قوله أن للتخصيص معنى الخ) الأخصر والأوضح أن في التخصيص نفعاً يعود على المشتري (قوله ومنه) أي من ذلك المعنى (قوله غرض) أي المشتري وكذا نظيره لا في (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر إن والجملة خبر المراد الخ وجملة الكبرى خبر وقوله وكذا الخ (قوله والإفان الخ) أي وإن كان الدين من جنس التركة فينظر فإن أراد الخ ودعوى دلالة السياق على هذا التفصيل في غاية البعد وإن كان التفصيل في نفسه قريبا كما مر عن ع ش (قوله ما هو من جنس الخ) مفعول ثان للاعطاء والجار والمجرور حال منه (قوله ولأن امتناعه الخ) عطف على كافي نظيره الخ (قوله حينئذ) أي حين إذ زاد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (بعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) أي من رهن التركة نرسا (قوله فأولى هذا) أي بوجوب إجابة الوارث (قوله فقياسه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك الاختلاف) أي تأثيره في الإجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا بد من الإجازة) أي إجازة الورثة (قوله لها) أي للعين الأولى ولعل الأولى له أي لحقه (قوله وإن أراد الخ) عطف على قوله إن أراد إعطائه من غير التركة الخ (قوله بله الأخذ) أي الدائن أخذ الجنس استقلالاً اه كردى (قوله لتعديه) أي الوارث (قوله وغيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين (قوله وهذا الذي ذكرته) أي بقوله وإن أراد إعطائه من غير الجنس إلى هنا (قوله هنا) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاطى البيع الخ) أي بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه (قوله والوالد الخ) أي تحامل ليس في محله (قوله لو اشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهرة امتناع إمساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأتى ما ذكره وأما خصوه بما إذا كان حقه متعلقا بأعيان التركة ما لم يكن أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الإجازة حينئذ لا اختلاف الأغراض باختلاف الأعيان وأما من حقه في الذمة أصله وليس له في الأعيان إلا التوفيق فلا يجاب إلى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور تعنته حينئذ كما تقرر وإن أراد إعطائه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة فله الأخذ لكن إن وجدت شروط الظفر لتعديه بمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بمجرى الظفر بشرطه فيما فيه جنس الدين وغيره وهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم بر دعي من زعم أن المستحق هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بأن الإنسان لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسئلة الظفر والولد مع الطفل وبأن

الرافعي ذكر في خايط المغصوب بمثله وثاناً الخايط إهلاكاً للغاصب أن يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعل الفرق أن ذمة الميتم خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فإن العين قد تلفت بالخايط وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم أهو وجه رده أنه ليس هنا بيع لأن الفرض في مجرد أخذ من التركة وأنه يوم أنه لا ياتي هنا ظفر مطلقاً وليس كذلك لما علمت من تاتيه في بعض الصور وأما ما ذكره من استشكل ما هنا بمسئلة الخايط والفرق بينهما فافهم منشؤه عدم تأمل كلامهم هنا وثم وبيانه أنهم على حدسهم لأن الغاصب بالخايط ملك المخلوط وصار هنا بحق المالك فلا يصح تصرف (١١٦) الغاصب فيه إلا بعد إعطاء المالك للبديل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومر هوته بالدين فلا يصح تصرفه فيه قبل وفاء الدين وإذا تقرر أنهما على حد سواء فما تقرر هنا من التفصيل يأتي ثم فإذا اراد الغاصب إعطاءه من غير المخلوط فامتنع فإن كان البديل الواجب له من جنس المخلوط أو من غير جنسه تاتي جميع ما ذكره وإطلاق الرافعي ثم الإعطاء من غير المخلوط مقيد بما قاله هناك من التفصيل لما علمت من اتحادهما في أن كلام التركة والمخلوط ملك للوارث والغاصب ومر هوته بما في ذمة الميتم المنزل من ذمته وبقائه بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة الميتم لا يصح هنا لأن الأصح أن له ذمة صحيحة وأن قولهم ذمة الميتم خربت بحمول على أن خرابها إنما هو بالنسبة للالتزام دون الألزام إلا ترى أنه لو تعدى بحفر ضمن من تردى فيه بعد موته ثم رايت آخر كلام ذلك الزعم أنه لا فرق بين

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقلمنا الخ) أي والحال قد قلمنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس للمالك المغصوب الاستقلال بالأخذ من المخلوط (قوله أن يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي المخلوط (قوله ولعل الفرق) أي بين التركة المشتعلة على جنس الدين وبين المخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة الغصب (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله ووجه رده) أي الزاعم (قوله أنه ليس هنا) أي في استقلال المستحق بالأخذ وهذا دلالة لشكال الأول (قوله في مجرد أخذ من التركة) أي أخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة (قوله وأنه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله أنه ليس الخ (قوله لا ياتي هنا) أي في مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين وادار الوارث إعطاء الدين من غير جنسه أو مع تأخير بغير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكل (قوله وبيانه) أي بيان السهو أو الصواب (قوله البديل) أي من المخلوط أو غيره (قوله فهذا) أي المخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا (قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدأ محذوف أي فأنها أي التركة ملك للوارث الخ وكان الاختصار الواضح أن يقول بديل وحينئذ فهذا كالتركة الخ كان التركة الخ (قوله فإذا اراد الخ) بيان لجريان التفصيل في مسئلة الخلط (قوله إعطاءه) أي البديل (قوله فإن كان البديل الواجب له) لعل الانسب الاختصار فإن كان المعطى (قوله في أن كلام التركة والمخلوط ملك للوارث الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير وكان الأولى مع الاختصار في أن كلام التركة والمخلوط مر هوته بما في الذمة أي ذمة الميتم المنزل الخ في الأول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعت سببي للميتم ونائب فاعله قوله وادارته (قوله وان قولهم الخ) عطف على أن له الخ (قوله دون الالتزام) مصدر المبنى للمفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله من تكلفه) أي الزاعم (قوله حمله) أي الزاعم مفعول التكلف (الإعطاء) أي جواز الإعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي مستثنى الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملة (قوله إذا حصل تأخير) أي في الإعطاء من التركة والمخلوط (قوله كإزعم) من الحمل المذكور (قوله ما ذكرته) أي من الإيجاب على القبول إذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا وجنس المخلوط ثم وإن أمكن الإعطاء من التركة والمخلوط فورا (قوله عليها) أي قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حينئذ) أي حين وجود الوارث الحائز (قوله إذا لم يوص) يفيد أنه إذا أوصى به فهو للوصي أه سم (قوله فهو) أي القضاء (قوله وبهذا) أي بالغرض المذكور (قوله الأهل) أي الجامع لشروط القضاء (قوله لأن ولاية الخ) تعليل للحصرو (قوله لأنه ولي الميتم) تعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي في هذا ما تقدم أه (قوله بمسار) أي بالقضاء والقبض (قوله على ما ذكرناه) أي من الغرض المذكور (قوله كونه مستغرقاً) أي كون الوارث حائزاً أه كرى (قوله له فيه) أي للوارث في البيع للوفاء (قوله فلو باعاه له) تفريع على تقييد الأذن بالصراحة أي باع الوارث شيئاً من التركة للغريم أخذاً من التعليل (قوله لأن إيجابه) أي الوارث (وقع باطلاً) أي لعدم الأذن الصريح (قوله بوله له) أي إذا لم يوص) يفيد أنه إذا أوصى به فهو للوصي (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

المستثنين لكن استنتجه من تكلف حمله الإعطاء من الغير فيهما على ما إذا حصل تأخير وليس كإزعم بل الحق ما ذكرته فتأمله قبول وقضية المتنب بل صريحه أن للوارث الحائز الاستقلال لقضاء الدين وقبض دين الميتم ووديعته من غير إذن القاضي إذ لا ولاية له عليها حينئذ وقولهم إذا لم يوص بقضائه فهو للقاضي مفروض فيما إذا كان في الورثة بحجور عليه أو غائب وبهذا يدفع إطلاق بعضهم أن المنقول أنه لا يباع شيء من التركة إلا بأذن القاضي الأهل لأن ولاية قضاء الدين إليه لأنه ولي الميتم والحاصل أن شرط استقلال الوارث بمسار على ما ذكرناه كونه مستغرقاً وقصد البيع للوفاء وإذن الغريم له فيه صريحاً فلو باعاه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر لأن إيجابه وقع باطلاً فلم يصح قبوله

ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يحتاج هنا أكثر إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو
أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه
وقال الغريم تباع رجاء الزيادة أوجب الوارث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الراغب وللناس غرض في إخفاء تركته مورثهم عن إظهارها
بالباع واختار الأذرعى إجابة الغريم نظر النفع الميت إذ النداء يثير الرغبات فإن قلت يؤيده (١١٧) إجابة الغريم فيما لو قال الغريم أنا أخذها

بكل الدين قلت يفرق بأن
هنا نقعا محققا للميت وهو
سقوط الدين عن ذمته
وخلاص نفسه من حبسها
بخلاف ذلك فإنها إذا
اشتهرت في النداء قد يحصل
ذلك وقد لا فاجيب الوارث
كما تقرر ونقل الزركشي
عن الكفاية عن البحر أنه
لو تعلق الدين بعين التركة
لم يكن للوارث إمساكها
وفيه نظر وإطلاقهم أوجه
(والصحيح أن تعلق الدين
بالتركة لا يمنع الارث) وإلا
لورث من أسلم أو عتق قبل
قضائه ولم يرث من مات قبل
ذلك ولأن تعلق الرهن أو
الارث لا يمنع الملك في
المرهون والعبد الجاني
وقوله تعالى من بعد وصية
يوصي بها أو دين غاية
للمقادير لا للمقدر أي
لا تعتقدوا أن الثمن من
أصل المال وإنما هو بعد
الفاضل عن دينك وقضية
كونها ملكه لإجباره على
وضع يده عليها وإن لم تف
بالدين ليوفي مائت منه لانه
خليفة مورثه ولأن الراهن
يجبر على الوفاء من رهن لا
ملك غيره فإن امتنع ناب عنه
الحاكم وكلامهم في وارت

قبول الغريم للإيجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة ذلك البيع (قوله اغتفار ذلك) أي البيع للغريم بلا
إذن (قوله إذ لو أذن الخ) تعليل لا كثرية الاحتياط هنا ولك أن تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة لأن
المدرك اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليتأمل اه بصري وقوله لأن المدرك أي رعاية برادة ذمة الميت
(قوله كما مر) أي في شرح تعلق المرهون (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف
أو مساوية لها في التركة ومال الغريم وينبغي أن ينظر أيضا لما إذا ظهر رغب اجنبي يكون ماله أطيب من
مال الوارث اه سيد عمر (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أوجب الوارث
الخ) وفاقا للنهية والمغنى (قوله فإن الظاهر والأصل الخ) فإن طلب الزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح
به ابن المقرئ نهاية ومغنى (قوله يؤيده) أي ما اختاره الأذرعى من إجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أي
جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أي النفع بظهور رغب بزائد (قوله ونقل الزركشي الخ)
أقره النهاية والمغنى عبارتهما قال الزركشي ومحل كون ذلك الوارث إذا لم يتعلق الحق بعين التركة فإن تعلق
بها لم يكن له ذلك فليس للوارث إمساك كل مال القراض وإلزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كافي الكفاية
عن البحر اه قال الرشيدى قوله إذا لم يتعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال اه وقال ع ش قوله أخذ
نصيبه منه من غيره ويوجه بأن العامل ملك حصته من المال فيصير شرى كاللوارث اه (قوله لو تعلق الدين)
قضيته ومر عن النهاية والمغنى اتفاقا أن كلام البحر فيما يتعلق بعين التركة تعلق ملك فخرج ما تعلق بها تعلق
توافق وبه يندفع النظر الاتي (قوله والارث الخ) عبارة النهاية لانه لو كان باقيا على ملك الميت لوجب
أن يرثه من أسلم أو عتق من أقاربه قبل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أي القضاء (قوله تعلق الرهن) أي
بالمرهون الجعلي (أو الارش) أي بالجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الصحيح (قوله للمقادر) أي
الانصباء من النصف والثمن (قوله لا المقدر) وهو الارث اه كرى (قوله بعد الفاضل من دينك)
عبارة النهاية والمغنى من بعد اعطاء وصية أو إيفاء دين إن كان اه (قوله كونها ملكه) أي كون التركة ملك
الوارث (قوله ما ثبت منه) أي من الدين اه كرى عبارة ع ش أي ثبت وفاؤه بأن يجب دفعه للمستحق
اه (قوله فإن امتنع) أي الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب
الحاكم عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمغنى بإلقاء
عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو
متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سميئة فازاد عن قيمتها مهزولة اختص به الورثة ولا ينافي هذا قوله
كالسكب لانه مثال يؤيده هذا ما يأتي في قوله لم وفصل الحكم الخ لكن عبارة صحيح بزوائد التركة المنفصلة
انتى ومفهومه أن المنفصلة يتعلق بها الدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين
ما يقتضى أن الزيادة المنفصلة لا تكون رهنا فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كما سبق فليراجع فانه مهم اه
ع ش (قوله وظاهره) أي ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد الموت (قوله أن المراد به) أي بالموت (قوله
للمار) أي في أول الجنائز اه كرى (قوله أو كان العلوق الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله
واقعا) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والافراد نظرا لظاهر العطف باو (قوله ويلحق بذلك)

أو تابرت) خرج ما إذا مات قبل تأبيرها لكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلق الغرماء بهما الخ أنها تركة الا

عامل المسافة ظاهر في ذلك (ولا يتعلق) الدين (بزوائد التركة) المنفصلة الحادثة بعد الموت كذا عبروا به وظاهره أن ما حدث مع الموت
تركة ويظهر أن المراد به آخر الزهوق لأن الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق النافل ولا يتحقق الإتيام خروج الروح ولا أثر لشخص
البصر لما مر أنه بعد خروجهما وأنه من آثار بقايا حارثتها الغريزية ولذا تجد المذبح يتحرك حركة شديدة كالسكب والنتاج بأن كان الموجب
للأجرة كالصنعة من عبيد التركة مثلا أو كان العلوق بالحل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد الموت ويلحق بذلك ما لو مات عن زرع

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لأنه زيادة متميزة فكانت كالمفضلة وأما الحب المنعقد بعد ذلك فليأتى حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتنولى وغيره في أصول نحو البطيخ أن يبعث بشرط قلع فهي كاصلها للشترى أو بشرط قطع فهي للبائع وأما الوات عن نحو نخل وقدر برز طلع أو نحو كالنور أو علق بالحل قبل الموت أو معه وجد تأبر أم لا فالثمرة والحل تركة فيمتعلق به الدين بناء على الأصح أن الحل يعلم وإذا ثبت هذا في الحل ثبت في نحو الطلع المذكور بالأولى ومثله أسبال الزرع فإن وقع بعد الموت فاز بحبه الوارث أو معه أو قبله فتركة (١٨) ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدرت قسمته وبيعه لعدم رؤيته مثلا ينظر وضعه وحصاده وما لا

يتعدر فيه ذلك كالطائل من السنابل وكالثمر الذي لم يؤثر بقومان بعد الموت وقبله فيما خص الزائد للوارث وما عداه تركة هذا ما يظهر من متفرقات كلامهم ثم رايت الأذرعى قال لو مات عن زرع لم يسئبل فهل الحب تركة وللورثة الأقرب الثاني وهو موافق لقولى فاز بحبه الوارث الخ قال لو برزت السنابل فمات ثم صارت حبا فهذا موضع تأمل اه وسبب توقفه كاهر ظاهر ما اشعر به كلامه انه متوقف في السنابل نفسها هل هى تركة لوجودها قبل الموت أولا لان المقصود منها وهو الحب إنما وجد بعد الموت أما على ما قدمته ان السنبلة بعضها الذى طال بعد الموت للوارث وما قبله تركة فالحب للوارث لانه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسنابل لان كلاما من الميت والوارث ملك بعضها فتعارضوا

أى بما ذكر من الزوائد المنفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا الذراع للوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) أى الموت (قوله لها اعتبار جملة) خبران (قوله قول المتنولى الخ) فاعل يدل لكن في دلالة تأمل (قوله ان يبعث الخ) و (قوله فهي) أى الأصول (قوله كاصلها) أى كمرور الأصول إذا اصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيعم ولذا أنت ضميره في قوله الآتى فهي للبائع (قوله ولو مات الخ) كذا في النسخ عطف على قوله مالو مات عن زرع الخ ويناقض مفاد هذا العطف من الإلحاق قوله الآتى فالثمرة والحل تركة الخ ولعل أعله وأمالو مات الخ عطف على وأمالو الحب الخ وسقطت الألف من القلم (قوله أو علق الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تأبر أم لا) كان الأولى تقديمه على قوله أو علق الخ (قوله فالثمرة الخ) لكن ينبغي ان يقابل نحوها للوارث اخذنا مما في مسئلة الزرع قال سم على منهج ولو بذرارضا ومات والبذر مستتر بالأرض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت قال م يكون جميع ما برز بنياه للوارث لان التركة هى البذر وهو باستناره في الأرض كالتالف وما برز منه ليس عينه بل غيره لكنه متولد ونشأ منه كقائه وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتأمل وليراجع انتهى أى فانه قد يقال ان البذر حال استناره كالحل وهو للوارث مطلقا ع ش وقوله للوارث مطلقا صوابه كايقتضيه سياقه تركة مطلقا (قوله فيمتعلق به) أى بكل من الثمرة والحل (قوله وإذا ثبت هذا) أى الكون تركة ومتعلقا للدين (قوله بالأولى) أى لظهور نحو الطالع المذكور دون الحل (قوله ومثله) أى مثل الحل المار (قوله أسبال الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس أسبال الزرع خرجت سبولته اه (قوله ثم ما حكم الخ) أى من الحل والحب (قوله وكالثمر) يعنى الحادث قبل الموت أو معه ثم زاد نموه بعده كما مر عن ع ش وإلا فالثمر الحادث بعده كله للوارث (قوله بقومان) أى السنابل والثمر (قوله الأقرب الثاني) أقره النهاية أيضا وقال ع ش أى في اخذ الوارث السنابل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت اه (قال) أى الأذرعى وكذا ضمير توقفه وضمير كلامه انه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجملة خبر ان (قوله وما قبله تركة) عطف على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو إنما برز) أى الحب (قوله أولى منه) أى بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أى في الرهن الشرعى و (قوله ثم) أى في الرهن الجعلى (قوله من نحو سعف الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعتيد الخ) أى سواء اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) أى ما حدث الخ ونحو سعف الخ (قياس ما هنا الخ) أى المذكور بقوله سابقا والموت هنا كالعقد (قوله ان الذى عليه الخ) مفعول يتلقى وفاعله قياس الخ ويجوز العكس (قوله ثم) أى الرهن الجعلى (قوله ان المقارن الخ) خبر ان الذى الخ (قوله بما ذكر) أى من نحو السعف الخ (قوله أيضا) أى كالحادث بعد العقد (قوله وقد ذكرتم الخ) الواو حالية (قوله هنا الخ) أى في الرهن الشرعى (قوله أنه) أى نظيره وهو المقارن للموت والحادث معه (قوله ليس ذلك) أى ما جرى عليه الجمع (قوله أها

ما زاد بالتأبير بعد الموت (قوله يبعث بشرط قطع) ظاهره وان لم يروا فيه نظر

وتساقطا وحينئذ يتعين أن المدار على البروز كفى الطالع وهو إنما برز بعد الموت فليفرز به الوارث فتأمل ذلك (الخ) كانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وحل مرهون بناء على الأصح أن الحل يعلم والطلع أولى منه لظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة أى والموت هنا كالعقد ثم من نحو سعف ووعاء طلع وليف وأصول سعف وأولاد ثبتت من عروق النخلة بحسبها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة في ورق يترك الى أن يسقط وفي جريد وأغصان غير مقصودة أنها مرهونة مرة مرة فبان قلت يتلقى قياس ما هنا على الرهن الجعلى أن الذى عليه جمع متقدمون ثم أن المقارن للعقد ما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم هنا أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقاً عليه فقد قال المتنولى ثم بنظر ما قلناه هنا أنها مرهونة ويتمسك

أن المعتمد الأول يفرق بما أشرت إليه آنفاً أن الأصل بقاء ملك الميث فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج روحه والأصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم إن الحل إذا كان غير مرهون لم تضع إمامه قبل الوضع بغير رضا الراهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) سره رنة حدث طلعتها بعد الرهن دخل طلعتها

في البيع أم لا وفيما إذا أراد بيع ما حدث طلعتها استثناه عند بيعها وإن صح معها كما تقرر اه وهو يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة المبيع إذا رد بنحو عيب تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم بالتأمل الصادق ومنه قولهم وطلع وثمره حادثان بعد عقد الشراء للبشترى كالحلل الحادث حينئذ بخلاف الصوف عند الشيخين لأنه لما اتصل باللحم أشبه السفن والنابت عند المشتري من أصول ما لا يدخل في البيع كالسكرات للبشترى لأن الحادث منها ليس تبعاً للارض والبيض كالحل وإنما اطلت هنا لأن لم أر من نبه على شيء من ذلك مع مسيس الحاجة إليه فتعين إمعان النظر في كلامهم الذي استنبطت منه ما ذكرته هنا فانه نفيس مهم (فرع) ما قبضه أحد الورثة من دين مورثه يشاركه فيه البقية نعم لو أحال وارث على حصته من دين مورثه فقبضها المحتال فلا يشاركه أحد فيها لانه قبضها عن الحوالة لا الارث ويأتي قبيل الوكالة ماله تعلق

(الخ) بيان للنظير والضمير (أنها) السعف ووعاء طلع وليف الخ المقارنة للعقد والحادثة معه (قوله) إن المعتمد (الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (الاسنى) (قوله) الأول (الخ) أي إن المقارن للعقد غير مرهون (قوله) آنفاً (الخ) أي في شرح ولا يتعلق بزوائد الحركة (قوله) والأصل هنا (الخ) أي في الرهن الجعلي قضية صنيعة انه عطف على قوله الأصل بقاء الخ فهو من جملة ما أشار إليه آنفاً وليس كذلك فكان الأولي أن يقول بفرق بان الأصل ثم كما أشرت إليه آنفاً بقاء ملك الخ (قوله) إلا فيما وجد بعد الخ) الأنسب إلا بعد تمام العقد لا معه (قوله) وذكرنا (الخ) ابتداء كلام إنما ذكره لتأييد بعض ما ذكره كما صرح به اه كردى ويظهر أنه عطف على قوله لا ذرعى قال الخ أي ثم رايت ذكرنا الخ (قوله) إذا كان غير مرهون) كان حدث بعد العقد (قوله) وتباع الخ) كقوله وفيما إذا أراد الخ عطف على قوله أن الحل الخ (قوله) دخل طلعتها في البيع) أي بيع النخلة المطلق بان لم يؤثر طلعتها و(قوله) أم لا) أي بان يؤثر طلعتها (قوله) أراد بيع ما حدث طلعتها) أي وحده بدون طلعتها (قوله) وإن صح بيعها) أي مع طلعتها (قوله) كما تقرر) أي بقوله دخل طلعتها في البيع أم لا (قوله) انتهى) أي ما ذكره ثم (قوله) بعض ما ذكرته الخ) يعني قوله ثم ما حكم بانه للوارث الخ اه كردى (قوله) وفي زيادة المبيع) خبر مقدم لقوله تفصيل الخ (قوله) ومنه) أي من التفصيل (قوله) بعد عقد الشراء الخ) أي والموت هنا كالعقد ثم (قوله) حينئذ) أي حين إذ تحقق وجود العقد وكان الاوضح بعده (قوله) والنابت الخ) كقوله الا نى والبيض كالحلل عطف على قوله وطلع وثمره الخ (قوله) من أصول الخ) متعلق بالنابت (قوله) ما لا يدخل الخ) أي بما لا يؤخذ دفعة واحدة (قوله) في البيع) أي بيع الارض المطلق (قوله) والبيض كالحلل) أي ففيه التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا) يعني قوله ولم يلحق بذلك إلى قوله هذا ما يظهر الخ (قوله) فانه الخ) أي كلامهم الذي استنبطت الخ ويحتمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع) إلى قوله ويأتي في النهاية

(كتاب التفليس)

(قوله) هو لغة) إلى المتن في المغنى إلا أنه عبر بالمفاس بدل المدين الآتى وكذا في النهاية لإقوله والمفلس الخ (قوله) الآتى) إشارة إلى المعتمرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظرو واضح لأن يراد أن ذلك بما صدقته لغة اه سم ولعل لذلك النظر عدل النهاية والمغنى إلى ما مر عنهما (قوله) التي هي أحسن الآوال) أي بالنسبة لذاتها فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة خسيس وباعتبار عدم الرغبة فيها للتعامل والادخار اه ع ش (قوله) وقسمه) أي ثمن ماله (قوله) أي لآل) والقرينة عليه بقية الحديث وهي ثم بعثه إلى النبي وقال له لعل الله يجبرك ويؤدى دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله) أدين) عبارة النهاية والمغنى ولديون في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء اه قول المتن (ديون) أي ولو كانت منافع اه سم على منهج عن مر وصورة ذلك أن يلزم ذمته حل جماعة إلى مكة مثلاً اه ع ش (قوله) لازمة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغنى لإقوله وبهذه إلى المتن وقوله بدين الله إلى بدين غير لازم (قوله) إن كان فورياً) اطلاق الاسنوى أنه لا حرج بدين الله واعتمد صاحب الروض نعم لو لم تمت الزكاة

(كتاب التفليس)

(قوله) الآتى) إشارة إلى المعتمرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظرو واضح إلا أنه يراد أن ذلك بما صدقته لغة (قوله) المعسر) قد اعتبر ما اقتضاه تفسير التفليس (قوله) إن كان فورياً) اطلاق الاسنوى أنه لا حرج بدين

هذا فراجع (كتاب التفليس) هو لغة النداء على المدين الآتى وشهره بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أحسن الاموال وشرعاً حجر الحاكم على المدين بشرطه الآتية وصح أنه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فاصابهم خمسة اسباع حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم أي الآن الا ذلك والمفلس لغة المعسر وشرعاً من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه) دين أو (ديون) لله تعالى أن كان فورياً أو لادى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذي يتيسر الاداء منه ولو ديناً حالاً

وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ سم على حج ولعل مراده بالانحصار كونهم ثلاثة فقل على ما يأتي للشارح
 م في او اخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم المذكور انه لو كان المذكور له معيناً حجراً له ايضاً اه ع
 عبارة النهاية والمغني فلا حجر بدين الله تعالى ولو فورياً كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) اي وان قلت الزيادة اه ع (قوله على ملي مقرر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله م
 اه سم قال ع ش وينبغي ان مثل حضوره مالوا يمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منفعة) وان كان متمكناً من تحصيل أجرته اعتبر كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومغني
 قال ع ش قوله من تحصيل أجرته اي حالاً بان تمكن اجارته مدة طويلة لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاجرة الى
 حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة وينبغي ان مثل المنافع التي يتيسر تحصيل
 أجرته حالاً الوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة
 ويضم للماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع ش (قوله ومغصوب) الا اذا
 اقتدر على انتزاعه م اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل اه سم وفي البجيرمي
 ويظهر انه اي الغائب مالا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون في مسافة القصر اه (قوله عليها) اي المنفعة
 وما عطف عليه كرى (قوله فيما عساه يحدث) اي ينحو اتها بواصطيا (قوله تبعاً) اي للوجود اه نهاية
 (قوله لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصدا اه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغني
 على من ماله مرهون اه (قوله باذن المهرن) او فكه الرهن اه نهاية (قوله وبهذه الخ) اي بالفائدة الثانية
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للديت لاحتمال دين كاعلم عما تقدم في
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما مر في التركة الخ) اي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الخا كم) اي دون غيره نهاية ومغني قال ع ش قوله غيره اي كالحكم والمصلح وسيد العبد
 المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب ان مثل الحاكم المحكم واطلاق الشارح م يخالفه
 اه (قوله او لى المحجور الخ) الاولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو بنواهم كاوليائهم اه (قوله للخبر
 المذكور) فيه انه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغني لان الحجر لحقهم وفي النهاية
 ان الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء اه (قوله ولثلاثيخص الخ) ولثلاثيخص فيه فيضغ حق
 الجميع نهاية ومغني (قوله غير فوري) وكذا فوري اذا لمطالبة به من معين سم ونهاية ومغني (قوله

على ملي مقرر أو عليه به
 بيعة بخلاف نحو منفعة
 ومغصوب وغائب ودين
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
 الدين عليها لانها بمنزلة العدم
 والفهم قوله على ماله انه اذا
 لم يكن له مال لا حجر عليه
 ويبحث الرافعي الحجر عليه
 منعاً له من التصرف فيما
 عساه يحدث مروراً بأن
 الاصح ان الحجر انما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 انما يدخل تبعاً لا استقلالاً
 ويبحث ابن الرفعة انه لا حجر
 على ماله المرهون لانه لا فائدة
 له وردوه بان له فوائد كنع
 تصرفه فيه بان المهرن
 وفيما عساه يحدث ينحو
 اصطيا وبهذه فارق ما مر
 في التركة المرهونة في الحياة
 لان ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للحجر فيها مادام
 الرهن متعلقاً بها (يحجر
 عليه) من الخا كم بلفظ
 حجرت وكذا منعت من
 التصرف على الوجه وجوباً
 في ماله ان استقل والا فعلى
 وليه في مال المولى (بسؤال
 الغرماء) أو لى للمحجور
 منهم للخبر المذكور ولثلاثي
 يخص بعضهم بالوفاء فيتضرر
 الباقيون (ولا حجر) بدين الله
 تعالى غير فوري كمنذر
 مطلق وكفارة لم يعص
 بسببها ولا بدين غير لازم

الله واعتمد صاحب الروض نعم لولم تمت الزكاة الذمة وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ (قوله على ملي
 مقرر الخ) اي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المديون حاضراً كما قاله ايضاً م (قوله بخلاف
 نحو منفعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة اذا تيسر التحصيل منها بالاجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى
 المغصوب اذا قدر على انتزاعه م نعم قد يخالف الاول ماسياتي انه يؤجر اموالاً له والارض الموقوفة عليه
 مرة بعد اخرى الى البراءة فان الاسنوي نبه على انه صريح في ان ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان مأمراً اذا
 على الدين الا أن يخص هذا البحث بما اذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله أو
 دين دخل فيه المؤجل (قوله مردود بان الاصح الخ) وجهه بامر من فاما الاول، فيرد عليه ان الحجر المنع فان
 اريد منع الماء فهو غير معقول او منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك واما الثاني فهو اول
 المسئلة فلا يصح الرد به فليتأمل (قوله لا استقلالاً) فيه ان هذا اول المسئلة (قوله وبهذه) اي وبهذه الفائد
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للديت لاحتمال دين اخر كما علم عما تقدم
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الخا كم) وكذا من المحكم كما بينه في شرح العباب
 (قوله او لى المحجور) فان لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم المحجور ولم يجب كذا في شرح الارشاد للشارح وسيأتي
 هنا التصريح بوجوبه وهذا وجه وقضيته انه لا اثر للولي لوجوب الحجر طلب او لم يطلب وهذا قضية قول
 الروض ان التمس الغرماء او كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسجدا وجه عامة كالفقر (قوله غير فوري)

كالم كتابه ولا (بالمؤجل) اذلا مطالبة بذلك مطلقا او حالا (وإذا حجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) لبقاء الذمة بحالها وبه فارق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الاصح من تناقض المصنف فيه ولا الردة الا ان اتصل بالموت ويؤخذ ما تقر في الحلول به ان من استاجر محلا باجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما افق به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف المناوى واما افتاء

الشارح بعدم حلولها نظرا الى انه هنالم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بما تقر ان سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا ويقول البلقيني تحل الديون المؤجلة بموت المدين الا في صورة على مرجوح ويقول الزركشى الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فوات لا يحل على بيت المال وثنتين على مرجوح والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى البلقيني ما يصرح بذلك وساذكره آخر الاجارة وبانه قد يحل والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته ودين الصداق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حرج) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضربه لكن يميل في كل مرة حتى يبرأ من الم الاولى لتلايؤدى الى قتله خلافا لما اطلال به السبكي ومن تبعه (ولان لم

كال كتابة) وما الحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيده نهاية ومغنى وكال ثمن في مدة خيار المشتري فلا حرج به لا تنفاه الزوم وان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره وكشطره للشترى شرطه للبائع او لها فلا حرج به لا تنفاه الدين عس (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح (قوله او حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) وإذا بيعت اموال المفلس لم يدخر منها حتى يملك المؤجل فان قبل القسمة التحق بالحال اه نهاية (قوله وبه) اي ببقاء الذمة (فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله ومثله) اي الموت كرى (قوله الاسترقاق) اي للحري اه نهاية (قوله الا ان اتصلت الخ) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة سم حج اقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باداء ماله لبعض الغرماء فاذمات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول الدين بنفس الردة فلا تصح قسمة امواله على غير ارباب الديون المؤجلة لتبين انها صارت حالة فيقسم المال بينه وبين غيره اه عس (قوله في الحلول به) اي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما افق به الخ) افره عس و سلطان (قوله ويقول البلقيني الخ) و (قوله ويقول الزركشى الخ) و (قوله وبانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقر (قوله وفي فتاوى البلقيني) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كرى (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بيجل اه كرى (قوله لعدم الحاجة) الى قوله السابق في النهاية والمغنى الا قوله ويكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموع على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبة الغريم او لا عبارته فان لم ينجز بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد انتهى اه سم على حج اقول ولما جازت الزيادة على الحد هنا لا نه بامتناعه يعد صائلا ودفع الصائل لا يتقيد بعدد اه عس (قوله ويكرر ضربه) اي ولا ضمان عليه اذمات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه عس (قوله لما اطلال به السبكي الخ) اي بما حاصله انه يعاقب حتى يؤدى او يموت اه سم (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الحجر في الدين المساوى الخ اه كرى (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع من البيع اه عس (قوله انتهى) اي قول الاسنوى وكذا ضمير اعترضه و (قوله ثم) اي في الكلام على

وكذا فوري اذلا مطالبة به من معين (قوله كالم كتابه) انظر دين المعاملة للسيد على المكاتب (قول المصنف لم يحل المؤجل) في الروض وبيع مال المفلس ولو ما اشتره بمؤجل ويقسم اي ثمنه على اصحاب الحال ولا يدخر شي للمؤجل ولا يستدام له الحجر فلوم يقسم حتى حل التحق بالحال ورجع بالعين (قوله وبه فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله الا ان اتصلت) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يحل في مقابلة شيء على المضمون عنه وانما لزوم مثله للمضمون عنه حكم ترتب على الضمان وبان الشرع جعل موت الزوج بمنزلة وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموع على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبة الغريم او لا عبارته فان لم ينجز بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحدو لا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من الم الاولى) سيما في شرح قول المصنف ولو عذرولى ووال الخ قول الشارح مانصه امام ما عاند بان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدى او يموت عل ما قاله السبكي واطال فيه اه فكانه اشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦ - شراوانى وابن قاسم - خامس) يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذا) لا حرج (في الاصح) لتمكنهم من مطالبته حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوى والناقص بعد امتناعه اجبوا السكنه ليس حجر فليس بل من الحجر الغريب السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشيخنا وكانه اخذه من قول الاسنوى فان التمس الغرماء الحجر عليه حجر في اظهر الوجهين وان زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعى في الكلام على الحبس وعاله خوف اتلافه لماله اه لكن اعترضه المذكت بان الذي قالاه ثم اطلاق لا غير قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) اى المنكس (فليحمل) اى اطلاقهما وينافى ذلك الحمل قوله وان زاد ماله الخ الا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما اه سم (قوله انتهى) اى كلام المنكس (قوله بحمل الاول) اى جواز الحجر ع وش و اقر النهاية والمغنى مامر عن الاسنوى وقال ع ش ظاهر مامر اى مامر عن الاسنوى انه لا فرق في ذلك اى جواز الحجر بين دين المعاملة والائلاف اه (قوله والثاني) اى قول المنكس بعدم الجواز ع ش (قوله نحو ائلاف) اى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) الى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ان كان امينا الخ (قوله من الغرماء) اى ولو بنوا بهم مغنى ونهاية (قوله اصحاب نظر) اى رشد كرى (قوله ولي محجور) ينبغى اولم يكن له ولي اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال لانه ناظر لمصاحته ومثله ما لو كان لمسجدا وجه عامة كالفقراء او كالمسلمين فيمن مات ورثه وله مال على مفلس والدين مما يحجر به كما مر اه قوله م ر ومثله الخ في سم مثله قال ع ش قوله لم ر ولم يسأل وليه الخ اى وظهر منه تقصير في عدم الطلب والاجاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح م ر وقوله ومثله ما لو كان اى الدين لمسجدا كان ملك المسجد مكانا واستولى عليه المفلس فتجمدت عليه اجرة او نحوها اه (قوله لدين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) اى المدين اه سم (قوله ملى) نعت لثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضية انه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى فيها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافة فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش (قوله لومه) اطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه ان ما غلب على الظن قوته على مال السكة لمفس او فسق يجب اخذه عينا كان او دينيا وكذا لو طلب من العين عنده قبضا بالسفر او نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض امين قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر تمتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان امينا) قال في شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال اى في المهمات وكلام الشافعى في الام يدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقييد المذكور بان يكون امينا اه سم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على اطلاقه او بفرض زيادة الدين على المال اه سيد عمر اقول قضية السياق والتعليل انه على اطلاقه اى فيكون من الحجر الغريب والله اعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة سم اى مدينه كرى (قوله محجور عليه ميت) كل منهما نعت لمفلس (قوله من غير التماس) اى من غرمائه اه كرى اى او ورثته (قوله او حى الخ) عطف على ميت (قوله الشمس غرماؤه) اى الحى مع انهم ليسوا غرماء المدين الذي يراد الحجر عليه اه سم (قوله وعليه)

اطال به السبكى الخ الى مخالفة هذا المذكور هنا عن السبكى (قوله فليحمل) هذا الحمل يتنافيه قوله وان زاد ماله الخ الا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما (قوله ولي المحجور) ينبغى اولم يكن له ولي (قوله فعلة الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجدا وجه عامة كالفقراء او كالمسلمين فيمن مات ورثه وله مال على مفلس والدين مما يحجر به كما مر وقد احتراز عنه بقوله بسؤال الغرماء (قوله نعم ان كان) اى المدين غير ثقة وملى عرضة على الحاكم الخ اطال الشارح في باب القضاء على الغائب للكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا في كلام الشيخين ثم قال والذي يتجه ان ما غلب على الظن قوته على مال السكة لمفس او محجور أو فسق يجب اخذه عينا كان او دينيا وكذا لو طلب من العين عنده قبضا منه لسفر او نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض امين كما علم مامر في الودعة قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر تمتنع من قبوله بلا عذر وقياسه في الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال في شرح الروض قال اى في المهمات وكلام الشافعى في الام يدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقييد المذكور

فليحمل على ما اذا زاد الدين اه واقول يجمع بحمل الاول على ما اذا كان الدين نحو ثمن إذ قضية كلامهم في مبحث الحجر الغريب اختصاصه بذلك صونا للمعاملات عن ان تكون سببا لضياع الاموال والثاني على ما اذا كان نحو ائلاف إذ قضية كلامهم هنا انه لا حجر في الناقص والمساوى غريبا ولا غيره (ولا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرماء لانه لمصاحتهم وهم اصحاب نظر نعم لو تركولى المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوبا نظر المصلحة المحجور ولا يحجر لدين غائب رشيد بلا طلب كما لا يستوفى دينه نعم ان كان غير ثقة ملى وعرضه على الحاكم لومه قبضه ان كان امينا والاحرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه له انه يحجر عليه حتى يقبض منه لثلا بضيعة قبل تيسر القبض منه ويحتمل خلافة وببحث شارح جواز الحجر على غريم مفلس محجور عليه ميت من غير التماس نظر المصلحة او حى الشمس غرماؤه وان لم ياتمس هو وعليه مع ما فيه لا يتنافيه قولهم لا يحلف

غير مفسس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعى ابتداء لان ما نحن فيه امر تابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى
(فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر يحجر به) بان زاد على ماله (حجر) عليه لوجود شرطه ثم لا يختص اثره بالطالب (والا) يحجر به (فلا) بحاج
لان دينه يمكن وفاؤه بكاله فلا ضرورة به الى طلب الحجر (ويحجر) وجوبا على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذرعى وغيره الجواز
(بطلب المفسس) او وكلية
بعد ثبوت الدين عليه ولو
بعلم القاضى وقضية ذلك
توقف ثبوته على دعوى
الغريم وهو محتمل ثم رايت
السبكي قال صورة المسئلة
أن يثبت الدين بدعوى
الغرماء وإقامة البينة مثلا
ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو
اما بدون ذلك فلا يكفي طلب
المفسس اه وهو صريح فيما
ذكرته (في الاصح)
لظهور غرضه فيه من وفاء
ديونه بصرف ماله فيها (فاذا
حجر) عليه بطلب او دونه
(تعلق حق الغرماء بماله)
عين او دين او لمؤجلا على
الوجه فلا يصح ابرأؤه منه
ومنفعة ليحصل الغرض
المقصود من الحجر فلا ينفذ
تصرفه فيه بما يضرهم ولا
يزاحمهم فيه دين حادث نعم
يقدم عليهم مستاجر بمنفعة
ما تسلمه قبل الفس و لعاقده
حجر عليه من الخيار فسخ
واجازة على خلاف المصاحبة
لعدم اوضاعه تعلق حقهم
المعقود عليه حينئذ ويؤخذ
منه انه لا يشترط التسلم قبل
الفس في مسئلة الاجارة بل
يكفى سبق عقدها عليه
وخرج بحق الغرماء حق الله

أى على ما بحثه من جواز الحجر بالمفسس غرماء الخى وان لم يتمس هو (قوله غريم مفسس) أى دائنه كردى
(قوله نكل) نعت لمفسس (قوله وميت) عطف على مفسس (قوله ولا يدعى ابتداء) عطف على قوله لا يحلف
(قوله لان ما نحن فيه) أى من الحجر على غريم المفسس المحجور عليه الخى بالمفسس غرمائه (قوله امر تابع)
أى الحجر المفسس (قوله من الحلف الخ) بيان للمقصود كردى (قوله الحجر) الى قول المتن فاذا حجر فى النهاية
والمغنى الا قوله على ما وقع الى المتن (قوله لوجود شرطه) أى الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد
نهاية وسم (قوله والا يحجر به) أى بان لم يزد دين على ماله نهاية ومعنى (قوله وجوبا) اعتمده النهاية والمغنى
(قوله وقضية ذلك) أى قوله ولو يعلم القاضى (قوله توقف ثبوته) أى الدين ولعل الاولى توقف الحجر على
ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة) أى مسئلة الحجر بسؤاله اعمش (قوله مثلا) أى او الاقرار او علم القاضى
نهاية ومعنى (قوله بدون ذلك) أى ثبوت الدين باذ كر (قوله فلا يكفي) أى فى جواز الحجر (قوله وهو) أى
ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أى فى توقف ثبوت الدين على دعوى الغريم الخ (قوله بطلب) أى قوله نعم فى
النهاية والمغنى (قوله او دونه) كأن كان المال المحجور عليه ولم يطلب وليه والمسجد ولم يطلب ناظره (قوله
عيناً) أى ولو لمغضوبة اعمش (قوله ولو وجلا) أى او على معسر اعمش (قوله ابرأؤه منه) أى ابرأوا المفسس
من الدين (قوله ومنفعة) أى وان قلت اعمش والواو فيه و فيما قبله بمعنى او (قوله ليحصل الخ) لتعليل للدين
(قوله عليهم) أى الغرماء (قوله ما تسلمه) الضمير المستتر للمستاجر والبارز لما (قوله ولعاقده) الى قوله ويؤخذ
فى النهاية والمغنى (قوله ولعاقده) قال الملقينى وتصح اجازته لما فعله مورثه بما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ
وهو الاصح نهاية ومعنى واسنى (قوله لعاقده) يشمل البائع والمشتري و (قوله زمن الخيار) يشمل خياره
وحده وخيارهما فليراجع اه وجزم بذلك عش وكذا الخى عبارة قوله يتعلق حق الغرماء بماله أى
ما لم يكن مبيعاً من الخيار له او لمعاقد حق الغرماء لا يتعاق به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصاحبة
اه (قوله وخرج) الى المتن الا قوله غير الفورى زاد المغنى عقبه ما نصه كما جزم به فى الروضة واصلمها فى الايمان
ولم يقيد بفورى ولا بغيره وهو بقوى ما مر فيقدم حق الادى اه وقوله ما مر يعنى به قوله فلا حجر بدين
الله تعالى وان كان فورى كما قاله الاسنوى اه (قوله غير الفورى) هل هذا التقيد مبنى على جواز الحجر
بالفورى او على منعه ايضا اه سم اقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله ان يامر بالنداء عليه) واجرة
المنادى من مال المفسس ان احتج اليها وان لم يكن له شىء فى بيت المال اه ع شر زاد البجيرمى عن القليوبى
يقدم بها على جميع الغرماء اه (قوله ان الحاكم يحجر عليه) أى بان الحاكم يحجر على الان بن فلان (قوله
فى المعاملة) فى معنى عن (قوله وبالحجر يتمتع) دخول فى المتن عبارة النهاية والمغنى ولو تصرف قصر فاما ليا
فمؤتافى الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع الخ اه قول المتن (لوبياع) أى واشترى بالعين نهاية ومعنى (قوله أى
بان نفوذ) أى بان انه كان نافذاً (قوله أى بان الغاؤه) أى بان انه كان لا غيا (قوله بطلانه حالا) أى حال

أى بأن يكون آميناً (قوله غريم مفسس) باضافة غريم (قوله التمس غرماءه) مع أنهم ليسوا غرماء المدين الذى
راد الحجر عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد (ولعاقده) يشمل البائع والمشتري وقوله زمن الخيار
يشمل خياره وخيارهما فليراجع (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال الملقينى وتصح اجازته لما فعله مورثه
بما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ وهو الاصح اه (قوله لعدم اوضاعه تعلق حقهم) انظره فى الخيار له
وحده (قوله غير الفورى) هل هذا التقيد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا (قوله

تعالى غير الفورى كزكاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفسس (وليشهد) الحاكم ندبا (على حجره) أى المفسس ويسن أن
يامر بالنداء عليه بان الحاكم يحجر عليه (ليحذر) فى المعاملة (و) بالحجر يتمتع عليه التصرف فى امواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحينئذ
(لوبياع او وهب) او ابرأ من دين له ولو مؤجلا كما مر (او اعتق) او وقف او اجر (فى قول توقف تصرفه) المذكور وان اثم به (فان
فضل ذلك عن الدين) انحو ابرأ او ارتفاع قيمة (نفذ) حالا منه أى بان نفوذ (والا) يفضل (لغا) بان الغاؤه (والا ظمر بطلانه) حالا

لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه نعم يصح (١٢٤) تصرفه فيما يتقدم به عليهم كشياب بدنه وفيما يدفعه القاضى لنفقة ونفقة عونه بان

يصرفه فيها كما بحثه الا ذرى
وتدبيره ووصيته لتعلقهما
بما بعد الموت وكذا ايلاده
كارجحه ابن الرفعة وخالفه
السبكي كايلاذ الراهن
المعسر وافرغ غيره بان
الراهن هو الذى حجر على
نفسه بخلاف المفلس وبان
حجر الراهن اقوى لانه يتقدم
به على مؤن التجهيز بخلاف
المفلس يتقدم بها على
الغرماء ويضمن مدين مفلس
اقتضه دينه بعد الحجر وان
جعله او اذن له فيه حاكم
الا ان كان مذهبه ذلك (فلو
باع ماله) كله او بعضه
(لغرمائه بدينهم) او بعضه
او لغريم بدينه كما باصله
وحذفه لانه معلوم بما ذكره
بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه
الحاكم (فى الاصح) وان
وجدت شروط البيع
السابقة لبقاء الحجر عليه اما
باذنه فيصح جزما (فلو)
تصرف فى ذمته كان (باع)
فى ذمته غير سلم او (سلما
او اشترى) او استاجر او
اقترض شيئا (فى الذمة
فالصحيح صحته ويثبت) المبيع
فى الاولى والبدل فيما بعدها
(فى ذمته) اذ لا ضرر على
الغرماء فيه (ويصح نكاحه)
ورجعه (وطلاقه وخلعه)
ان كان زوجا والالم يتقدم
الزوجة والاجنبى بالعين
(واقصاصة) أى طلبه
استيفاء القصاص فيجاب
اليه (واسقاطه) القصاص
ويصح ان يكون من اضافة

التصرف (قوله لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه) كالمراهون ولا نه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه
على من ائتمه مقصود الحجر كالفقيه النهائية ومعنى (قوله نعم) الى قوله وكذا فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله فيما
الى فيما (قوله بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يمتنع عليه التصرف فيه بنحوهبة وتصدق وهو متجه وينبغي ان
يجرى هذا التقيد فى نحو ثياب بدنه ايضا اه سم عبارة عثر قضية الاستثناء اى لادفعه الحاكم للنفقة
انه لو صرفه فى غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه فى نحو ثياب بدنه صحة تصرفه فى ذلك اهو عبارة
الجبجرمى عن القليوبى قال الا ذرى وله التصرف فى نفقته وكسوته باى وجه كان قليوبى وفى الحلى والحنفى
مثله اه (قوله وتدبيره الخ) عطى على قوله تصرفه (قوله وكذا ايلاده) خلافا لنهاية والمغنى عبارة سم قال
شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده اه قال عثر ومع ذلك اى عدم النفوذ يحرم الوطء عليه خوفا
من الحيل المؤدى الى الهلاك وظاهر ان محلة حيث لم يخف العنت وان الولد حر نسيب اه (قوله غيره) اى
غير السبكي (قوله مدين مفلس) بالاضافة (قوله اقتضه) اى اقتضى المدين المفلس (قوله مذهبه) اى الحاكم
(ذلك) اى جواز اقتباس دين المفلس له (قوله كله) الى قوله وحذفه فى النهاية والمغنى قول المتن (لغرمائه) ولو
باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح نهاية ومعنى قول المتن (بدينهم او بعين) نهاية ومعنى (قوله بدينه) اى او
بعضه (قوله بالاولى) محل تأمل (قوله لبقاء الحجر عليه) عبارة النهاية والمغنى لان الحجر يثبت على العموم ومن
الجائز ان يكون له غريم اخر اه (قوله اما باذنه) الى قول المتن ولو اقر فى المغنى الا قوله ويصح ان يكون
وكذا فى النهاية الا قوله والالم يتقدمالى المتن (قوله اما باذنه الخ) محترز قوله ان لم ياذن فيه الحاكم اه عثر
(قوله فيصح الخ) قال فى شرح العباب وقد راي المصاحفة فى ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن المارردى اه سم (قوله
فلو تصرف فى ذمته الخ) محترز قوله السابق فى امواله الخ قول المتن (ويصح نكاحه) اى لسان ان كان
المهر معينا فسد التسمية ووجب مهر المثل اه عثر (قوله والالم يتقدم) اى بان كان المفلس المختلعة زوجة
او اجنبيا اه سم (قوله من الزوجة والاجنبى) اى المفلس اه معنى (قوله بالعين) اى بعين مال الزوجة
او الاجنبى واما فى الذمة ففيه خلاف فى السلم اه معنى (قوله اى طلبه الخ) عبارة النهاية والمغنى اى استيفائه
القصاص واذا طلبه اجيب اه وهى احسن قال عثر قوله اى استيفائه الخ اشارة الى ان مراد المصنف
بالاقتصاص ما يشمل استيفاء نفسه من غير اذن فيه وطلب من الحاكم اه (قوله واسقاطه القصاص)
اى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم اى ومفعوله محذوف (قوله من اضافة المصدر لمفعوله) اقتصر عليه
النهاية والمغنى ووجه عثر بايها من الاضافة للفاعل اللازم لها حذف المفعول التعميم المقضى لجواز اسقاطه
الدين وهو فاسد اه (قوله ولو بجنا) وانما لم يمتنع العفو بجنا لعدم التفويت على الغرماء اذ لم يجب لهم شيء
وقياس ما يأتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عفاها ناعن القصاص وجب ان يكون على مال
لانه كالكسب الواجب عليه لكان لو عفا بجنا احتمل الصحة مع الائتم كما اقتضاه اطلاقهم اه عثر (قوله عينا)
اى اصاله واما الدية فبدل منه (قوله واستلحاقه الخ) وينفق على من استلحقه كما سياتى اه سم (قوله ونفقيه
ولعانه) عبارة النهاية والمغنى ونفقيه باللعان اه (قوله واجازة وصية) اى لمورثه اى لانها تنفذ على الاصح كما

بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يمتنع عليه التصرف فيه بنحوهبة وتصدق وهو متجه وينبغي ان يجرى هذا التقيد
فى نحو ثياب بدنه ايضا (قوله وكذا ايلاده) قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده (قوله
اما باذنه فيصح جزما) قال فى شرح العباب وقد راي المصاحفة فى ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن المارردى اه وما
ذكره قد يشمل قوله او لغريم بدينه كما باصله وفيه نظر والظاهر انه غير مراد لانه ممنوع من التخصيص وقد
يقال لا مانع اذا اراد ان يدفع لغيره نظيره وكانه قسم بينهم ثم راي قوله فى شرح العباب لا فرق بين ان يملكه
لهم دفعة او دفعات وان تتحد ديونهم وان لا واما فرق الاسنوى وغيره بين ذلك فيتعين حمله كادل عليه كلامهم
على انه من حيث الخلاف والفرض انه بغير اذن القاضى اه (قوله والالم يتقدم) اى بان كان زوجة او
اجنبيا (قوله واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله واستلحاقه) وينفق على

على الثالث (ولو أقر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الدين أو نحو كتابة مبرقة (قبل الحجز) بنحو وعاملة وإن لم يلزم إلا بعد الحجز فتعديه
بوجود المفيد لذلك أولى من تعبير أصله وغيره يلزم (فلا ظهر قبوله في حق الغرماء) فيأخذ (١٢٥) المقر له العين ويزاحم في الدين لأن

الضرر في حقه أكثر منه
في حقهم فتبعد التهمة
بالمواطاة لكن اختير
المقابل لغلبتها الآن ولو
طلبوا تحليفه لم يجابوا لأنه
لو رجع لم يقبل بخلاف
المقر له فيجربون لتحليفه
وإن لم يكن المقر محجورا
عليه وظاهر كلام الشيخين
أنه لو ادعى عليه بماله لزمه
قبل الحجز فنشكل وحلف
المدعى زاحمهم لأن اليمين
المردودة كالأقرار (وإن
أسند وجوبه إلى ما بعد
الحجز) أسنادا مقيدا
(بمعاملة أو) أسنادا
(مطلقا) عن التقييد بمعاملة
أو غيرها (لم يقبل في حقهم)
فلا يزاحمهم المقر له لتقصير
معامله ولأن الإطلاق
يتزل على أقل المراتب وهو
دين المعاملة ويصح على
بعد أن يريد أو أقر إقرارا
مطلقا عن التقييد بما قبل
الحجز أو بعده فإنه لا يقبل
هنا أيضا تنزيلا على الأقل
هنا أيضا وهو إسناده لما
بعد الحجز ومحلله كما في

مر (قوله مطلقا) أشار به إلى ما صرح به غيره أن قول الماتن وجب قبل الحجز صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أي
ولو كانت العين وجبت أي ثبتت للمقر له عند المفلس بعد الحجز كان غصبها بعده ما يجزى قول الماتن (وجب)
أي ثبت اه سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمعنى (قوله أو نحو كتابة) لعله أدخل بالنحو
حفر بتر بتعد مثلا (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو وعاملة) أي كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله)
وإن لم يلزم الخ) كالتمن في البيع المشروط فيه الخيار نهاية ومعنى قول الماتن (فلا ظهر قبوله) والفرق بين
الإنشأ والقرار أن مقصود الحجز منع التصرف فألغى إنشاءه والقرار أخبارا والحجز لا يسلب العبارة عنه
ويثبت عليه الديون بتكوله عن الحلف مع حلف المدعى كإقراره نهاية ومعنى (قوله العين) أي فيتقدم بها أو
(قوله ويزاحم في الدين) أي فلا يتقدم به اه سم (لأن الضرر) تحليل الماتن (قوله لكن اختير الماتن الخ) عبارة
المعنى قال الروياني في الحلية والاختيار في زماننا الفتوى به لا نأثرى المفلسين بقرون زماننا للظلمة حين يمنعوا
أصحاب الحقوق من مطالبتهم وحبسهم وهذا في زمانه فما بالك بزماننا اه (قوله فيجربون لتحليفه) منعه مراه
سم واستقر ع ش كلام الشارح (قوله لتحليفه) أي المقر له أن المقر صادق في إقراره ع ش (قوله زاحمهم
الخ) وفاقا للنهية والمعنى كما مر (قوله إسنادا مقيدا) إلى قول الماتن وإن قال في النهاية والمعنى الإقراره ويصح إلى أو
أقر (قوله لتقصير معاملة) أي في صورة التقييد (قوله ولأن الإطلاق الخ) أي في صورة الإطلاق (قوله ان
يريد) أي المصنف بقوله أو مطلقا (قوله وهو إسناده الخ) فان كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية
قبل وإن لم يعلم أهو دين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخره وكونه دين معاملة نهاية ومعنى (قوله ومحلله)
أي التنزيل على إسناده لما بعد الحجز كرى (قوله ان تعذرت مراجعته) كان مات أو جن أو خر س اه يجزى
(قوله في مسألة الماتن) أي في الإطلاق عن التقييد بمعاملة أو غيرهما قول الماتن (قبل) أي فيزاحمهم المجنى عليه
(قوله ومثله) أي مثل دين الجنائية (قوله لم يقبل) أي في حق الغرماء (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الإعسار بطلان الحجز أو انفكاكه فإنه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة وثبوتها
بعد الحجز لا ينافي صحته لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايبته أنه أخفى ماله عند الحجز وذلك لا يمنع
صحته الحجز كما صرح جوابه بأنه لا يقتضى انفكاكه كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان
ثبوت الإعسار أنهم لو طال به بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الإعسار ولهم حبسه
وملازمته إلى وفاته وإن كان الحجز باقيا لأنه لا يشفك إلا بفك القاضي اه سم وواقعه ع ش والحلي (قوله
بالنسبة لحق المقر لاحق الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رايت سم سبق إليه أنا لعامله معاملة الموسرين فطالبه
بوفاء بقية الديون ونحبه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرماء أنه لا يصح تصرفه فيما هو محبوس لهم من
أمواله ولا يزاحمهم المقر له وإلا فظاهر الحل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت إعساره اه
رشيدي (قوله لاحق المقر) أي فيطلب بقدر ما أقر به اه ع ش (قوله لاحق الغرماء) أي فلا يفوت

من استلحقه كإسياني (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي فيتقدم بها وقوله ويزاحم في
الدين أي فلا يتقدم به (قوله فيجربون لتحليفه) منعه مر (قوله لاحق الغرماء) صريح في عدم مزاحمة
المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتأمل (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الإعسار بطلان الحجز أو انفكاكه فإنه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة وثبوتها
بعد الحجز لا ينافي صحته لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايبته أنه أخفى ماله عند الحجز وذلك لا يمنع
صحته الحجز كما صرح جوابه بأنه لا يقتضى انفكاكه أيضا كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد
بطلان ثبوت الإعسار ما لو طال به فلا يقبل دعواه الإعسار بعد ذلك ولهم حبسه وملازمته وظاهر كلامه أنه

وتقدم سببه عليه كأنه ما أجره قبل إفلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجز إن كان برضا مستحقه لم يقبل ولما قبل وزاحم
الغرماء فان قلت قوله لم يقبل ينافيه إفتاء ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجز واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت
إعساره قلت يتعين حمل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر له لاحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت إعساره

عليهم شيء اه ع ش عبارة سم قوله لا لحق الغرماء صريح في عدم مزاحمة المقر له للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتأمل اه (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية يجوز أن يريد القدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل سم على حجج وبه يعلم أنه لو قال المقر أنا قادر شرعا أتجه أنه يبطل إعساره بالنسبة لجميع الديون لتصريحه بما ينافي حمل القدرة في كلامه على الحسية اه ع ش أى فلم حبه وملازمته الى وفاء جميعها مع بقاء الحجر عليه (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مر اه سم قول المتن (وله أن يرد بالعيب أى والاقالة ولو منع من الرد عيب حادث لزوم الارش ولا يملك إسقاطه نهاية ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) أى أو بعده كما يأتي اه ع ش (قوله أو استوى الامران) خلافا للنهاية والمعنى وشرح الروض (قوله لأنه) الى قوله وايضا في النهاية والمعنى لا قوله كما يأتي الى وإنما (قوله مع أنه احظ له الخ) لعل هذا في صورة المتن اه سم (قوله) ولم يجب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله كما يأتي بقيد الخ) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة كلف رده إن كان فيه غبطة لأنه يكلف الكسب حيث تدعو عليه فلم يرد بعد اطلاعه على العيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا أولا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لأن الحاصل منه عدم الكسب فيعصى به ويسقط الخيار اه ع ش (قوله وإنما لم الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الامساك المضاف الى فاعله أى ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال ان الغبطة الخ (قوله تفويتا) مفعول عد (قوله من الثالث) متعلق يجب (قوله لا جابر فيه) أى في الامساك (قوله هنا) أى في ترك الرد (قوله قد ينجر بالكسب) أى بخلاف الضرر اللاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله فخر المراض الخ) أى فائر فيما نقصه العيب وجعل ما يقابله من الثالث فالحق بالتبرعات المحضة اه ع ش (قوله أقوى) بدليل ان اذن الورثة أى قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرماء يفيد صحة تصرف المفسر إذا انضم اليه اذن الحاكم اه نهاية (قوله فان كانت الغبطة الخ) بيان لمفهوم المنع عبارة المعنى والنهاية اما إذا كانت الغبطة في الابقاء وهو لما فيه من تفويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الابقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يفوت عليهم بغير غبطة اه قال ع ش قوله ولا في الابقاء الخ أى فليس له الرد وبقي ما لوجهل الحال وفيه نظر والاقرب عدم الرد وعليه فلو ظهر له بعد ذلك الامر هل له الرد ويعذر في التأخير ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه وقوله والاقرب الاول مخالف لما مر منه انفا ولعل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) أى امتناع الرد المذكور (قوله ما مر انفا) أى في شرح فاذا حجر تعلق حق الغرماء بماله (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافها (قوله تعلقهم به) أى تعلق الغرماء بالمعقود وعليه في زمن الخيار

ثبتت قدرته على بقية الديون وإن زادت على مقدار ما أقرب بالقدرة عن وفائه وفيه نظر لأن القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراف بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا يتعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزم للقدرة على البقية أيضا وإلا لم يكن قادر عليه لأنه ممنوع من تخصيصه بل يجوز أن يراد بها انه يملك مقداره فليتأمل وعلى هذا فنقوا بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبه وملازمته فليتأمل (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز أن يريد القدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مر (قول المصنف وله أن يرد بالعيب) فان حدث عيب آخر امتنع الرد ووجب الارش ولم يملك إسقاطه روض (قوله أو استوى الامران) الذي في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم تكن غبطة لافي الرد ولا في الابقاء وكلام الاصل فيها متدافع اه (قوله مع أنه احظ) لعل هذا في صورة المتن

لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (إن كانت الغبطة في الرد) أو استوى الامران على ما صرح به الامام لأنه من توابع البيع السابق مع أنه احظ له وللغرماء ولم يجب على المعتمد لأنه لا يلزمه الاكتساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وإنما لم يرد لأنه لا يلزمه رعاية الاحظ لموليه وإنما عد إمساك مريض ما اشتراه في صحته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثالث لأنه لا جابر فيه والخلل هنا قد ينجر بالكسب وأيضا فخر المراض أقوى فان كانت الغبطة في إمساكه امتنع الرد وفارق ما مر انفا من جواز فسخه واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد مزلول فضعف تعلقهم به

ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير متمتع في نفسه وافهم قوله لما كان اشتراؤه لا يرد (١٢٧) ما اشترى بعد الحجر ثمن في ذمته واعتمده ابو زرعة

لتعلق حقهم به والرد يفوتهم
عليهم بجائنا بخلاف ذاك لان
رده يحصل لهم ثمنه لكن
اعتمد الاسنوي وابن النقيب
عدم الفرق (والاصح تعدى
الحجر) بنفسه (الى ما حدث
بعده بالا صطياد) وغيره من
سائر الاكساب وان زاد
المال على الديون (والوصية
والشراء) في الذمة (ان
صحناه) وهو الراجح كما مر
وان زاد دينه بالضمام فذا
اليه على ماله كما اقتضاه
اطلاقهم وان نظر فيه
الاسنوي وذلك لان مقصود
الحجر وصول الحقوق الى
اهلها وذلك لا يختص
بالموجود نعم لو وهب له
بعضه او اوصى له به وتم
العقد عتق عليه ولا يرد على
المتن خلافا لمن زعمه لزووال
ملكه عنه قهر اعليه (و)
الاصح (انه ليس لباثعه)
اي الفلاس في الذمة (ان
يفسخ ويتعلق بعين متاعه
ان علم الحال) لتقصيره (وان
جمل فله ذلك) وله ان يزاحمهم
بشتمه لعذره (و) الاصح انه
(لا ذالم يمكن التعلق بها) لعلمه
(لا يزاحم الغرماء بالثمن)
لانه دين حادث بعد الحجر
برضا مستحقة فان فضل شيء
عن دينهم اخذوه والا انتظر
اليسار اما ما وجب لابرضا
مستحقة فيزاحمهم به وفي
نسخ يكن قيل وفي كل
نقص اذا التقدير يمكنه او

(قوله هنا) اي فيما اذا تبين عيب ما اشتراه المفلس قبل الحجر (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغبطة
في الرد او الامساك واستوى الامران فليراجع (قوله وافهم الخ) وقال المغني ان كلام المصنف شامل لرد
ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده (قوله اعتمد الاسنوي الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني وشرح
الروض (قوله بنفسه) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية الا قوله وله الى المتن (قوله بنفسه) اي فلا يتوقف
ذلك على حكم القاضي بتعدى الحجر اليه اعرش (قوله وغيره الخ) اي كالا مهاب نهاية ومعنى (قوله وان زاد
المال) اي بالحادث اه اسنى (قوله في الذمة) ومثله ثمن ثياب بدنه اذ باعها والنفقة التي عينها للقاضي اذالم
تصرف في مؤنته اعرش قول المتن (ان صحناه) اي الشراء (قوله وهو) اي التصحيح الراجح (قوله كما مر)
اي قبيل ويصح نكاحه (قوله وان زاد دينه بالضمام هذا اليه على ماله) عبارة النهاية والمغني ومقتضى اطلاقه
تبعا لغيره انه لا فرق على الاول بين ان يزيد ماله مع الحادث على الديون ام لا وهو كذلك لانه يغتفر في الدوام
ما لا يغتفر في الابتداء وان نظر فيه الاسنوي هو يعلم بذلك ان قوله المذكور لا موقع له هنا وان قوله كما
اقتضاه الخ مرقعه عقب قوله المار وان زاد المال على الديون (قوله وذلك) اي التعدى الى ما حدث بعد الحجر
(قوله لو وهب) اي او اصدقت المحجورة بالفلس اباها هاسنى زاد النهاية او ورثته اهاى فيعتق عليها عرش
(قوله او اوصى) ينبغى او اشتراه في ذمته اه سم (قوله لزوال ملكه الخ) عبارة المغني لان ملكه لم يستقر عليه
حتى يقال لم يحجر عليه فيه وانما الشرع قضى بحصول العتق اه (قوله وله ان يزاحمهم الخ) وفاقا للمنهج
والمغني وخلافا للنهاية وسم عبارة قوله له ان يزاحمهم الخ كذا في المنهج فقال ولباتع جمل انه يزاحم اه
وفي العباب خلافا فقال علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه او قول المنهاج اذالم يمكن قديفهم
موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر اه وعبارة النهاية في شرح وان اذالم يمكن
الخ وكلامه شامل لما اذا كان عالما بالحال او جاهلا و اجاز وهو كذلك فقد قال القمولى في جواهره فان قلنا
لا خيار له او له الخيار فلم يفسخ في مضاربه بالثمن وجهان اصحهما لا اه وعبارة العباب ولباتعه الخيار ان
جمل فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه اه فثبت انه لا يضارب بحال بل يرجع في العين
ان جمل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال عرش قوله مر فان علم او اجاز اي بعد العقد
والعلم بالفلاس المشتري اه (قوله اما ما وجب الخ) عبارة المغني والنهاية اما الاتلاف وارش الجناية
فيزاحم في الاصل لانه لم يقصر فلا يكلف الانتظار ولو حدث دين تقدم سبيه على الحجر كان بدها ما آجره
المفلس وقبض اجرته واتفق اضارب به مستحقة سواء احدث قبل القسمة ام لا اه (قوله قيل الخ) عبارة
النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص اه (قوله في يمكن الخ) اي لتزيله منزلة
اللازم وكذا في يكن لجعلها تامة بمعنى يوجد اه عرش

(فصل في بيع مال المفلس) (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه واجارة ام ولده
وكيفية اداء الشهادة عليه قول المتن (بيادر القاضي) خرج به المحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله
حج في شرح العباب وان كان عموم قول الشارح مرفيا سابقا حرج القاضي دون غير دخلا فله لان الحجر
يستدعى قسمة المال على جميع الغرماء فمن الجائز ان تم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم قاصر عن معرفتهم
اه عرش (قوله ندبا) اي ما لم تدع الضرورة ولو من بعضهم للبيع والافتجب المبادرة كما وخذ بالاولى من

(قوله بعد الحجر الخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو
اولى من كلام اصله لقصوره على الاول اه (قوله او اوصى له) ينبغى او اشتراه في ذمته (قوله وله ان يزاحمهم
بشتمه لعذره) كذا في شرح المنهج فقال ولباتع جمل ان يزاحم اه وفي العباب خلافا فقال علم او اجاز لم
يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه اه وقول المنهاج اذالم يكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح
الوجهين في الجواهر مر (فصل)

يكن له اه ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (بيادر) ندبا

وجوب القسمة إذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) اى او نائبه اه نهاية (قوله اى قاضى) إلى قوله ويجب في المغنى ركذا في النهاية لا قبله او بتمليكه الى التضرر الخ قول المتن (بيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدراهم قلوبى اه بجيرى (قوله بقدر الحاجة) هذا صريح في انه لا يبيع إلا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يجبر عليه إلا إذا زاد دينه على ماله إلا ان يجاب بأنه قد يبرئ بعض الغرماء او يحدث له مثال بعد بارث ونحوه ع ش اه بجيرى (قوله او بتمليكه الخ) وكيفية ان يبيع كل واحد جزءا معيناً من مال المفلس نسبتة الى كله كنسبة دين المشتري إلى جملة ديون المفلس او يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع الغرماء إن استوت الديون في الصفة ولا يطل لانه يصير كالباع عبيد جمع بضمن واحد هو باطل وفيه فيما تقدم ما يقتضى ذلك (قوله كذلك) اى بنسبة ديونهم (قوله لتضرر المفلس الخ) تعليل للذين (قوله لا يفرط الخ) اى لا يبالغ في الاستعجال اى لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله من يحس الثمن) اى نقصه اه كرى (قوله او فواته) اى بنحو الغصب (قوله ولا يتولى) اى القاضي (قوله او ماذونه) يشمل المفلس ويأتى ما يصرح به اه سم ولعله اراد بذلك ما يأتى في شرح وليع بحضرة المفلس وغرمائه من قول الشارح وليستغنى عن بيئته بملكه على ما مر اه ولا يخفى انه ليس ظاهر فى الشمول فضلاً عن الصراحة بل هو كالصريح في عدم الشمول ويأتى آ نفاعن المغنى ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل ان لا ساقطة من قلم النسخين والاصل لا يشمل المفلس الخ (قوله حتى يثبت عنده الخ) على هذا هل يتوقف سماعه على دعوى ام لا اه ع اقول الاقرب الثانى لان المدار على ما يفيد الظن للقاضى غير مستند فيه الى اخبار المالك اه ع ش اقول قضية كلام الشارح في التنبيه الآتى قبيل قول المصنف ثم إن كان الدين الخ الاول (قوله كما اعتمده ابن الرفعة) وهو اظهر اهمغنى (قوله منه) اى من القاضي (قوله ولا تسكنى البداخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ (قوله لان تصرفه حكم) وسيأتى في الفرائض ما فيه اه نهاية عبارة البجيرى ويبيع الحاكم ليس حكماً على المعتمد قلوبى ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكماً وانما هو نية اقتضتها الواجبة حلى اه (قوله حمل هذا) اى القول بعدم كفاية اليد (قوله وترجيح السبكى) اى وحمل ترجيحه و (قوله الا اكتفاء) مفعول الجميع (قوله على ما اذا الخ) عبارة النهاية وترجيح السبكى تبعاً لما اقتضاه كلام جماعة الا اكتفاء باليد ونقله عن العبادى وذكر الاذرى ان ابن الصلاح اتفق بما وافقه والاجماع الفعلى عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله الا اكتفاء باليد ظاهره وإن لم ينضم اليها تصرفه ونحوه لكن قال حجج الا اكتفاء باليد محمول على ما اذا الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح مر لان الحجز عليه وظهوره مع عدم المنازعة فى شى مما يده مشعر بان ما فيه ملكه اه (قوله بيد المرتهن او الوارث) قضية التعليل الآتى انهم ايجز دمثال فثلهم ما نحو الوديع والغاصب فليراجع (قوله من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما وجه زيادة الحيازة الموهوم ان ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيد عمر (قوله بشرطها المذكور) اى بقوله إذا انضم اليها تصرف الخ (قوله في غير هذا المحل) اى فى كل مديون ممتنع ولذا قيل بعدم الا اكتفاء باليد قال ابن الرفعة فيتمجه ان يتعين الحبس إلى ان يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه معنى عبارة النهاية وما ثبت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم يأتى نظيره فى ممتنع عن اداء حق وجب عليه بان يسر وطالبه به صاحبه وامتنع من ادائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفى منه او من غيره باع عليه ماله ان كان بمحل ولا يته اه قال ع ش قوله فى ممتنع اى ولو مرة واحدة وقوله ان كان اى المال بمحل ولا يته قضية انه لا يبيعه اذا كان فى غير

المفلس اذ لا ولاية على ماله ولو بغير بلده له تبعاً للمفلس (بعد الحجر) عل المفلس (بيع ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) اى ثمن المبيع الدال عليه ما قبله (بين الغرماء) بنسبة ديونهم او بتمليكه لهم كذلك ان رآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم بتأخير الحق لكن لا يفرط فى الاستعجال خشية من يحس الثمن ويجب كما يأتى البدار لبيع ما يخشى فساد او فواته بالتأخير ولا يتولى بنفسه او ماذونه بيع شى له حتى يثبت عنده كما اعتمده ابن الرفعة وغيره ولو بعلمه انه ملكه ويؤيده قولهم لو طالب شركاء منه قسمة ما يديهم لم يقسمه بينهم حتى يثبت عنده انه ملكهم ولا تسكنى اليد لان تصرفه حكم اى فيما رفع اليه وطلب منه فضله نعم الوجه حمل هذا على بدجردة وترجيح السبكى كابن الصلاح الا اكتفاء باليد على ما اذا انضم اليها تصرف طالبت مدته وخلع عن منازعه ولو كانت العين بيد المرتهن او الوارث كفى اقراره بانه له اى لان قول ذى اليد حجة فى

الملك كما صرحوا به وبشرط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة والحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي فى غير هذا المحل

(قوله او ماذونه) يشمل المفلس ويأتى ما يصرح به (قوله لو كانت العين بيد المرتهن او الوارث الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام فى الفصل الثانى عشر واما ثبوت الملك والحيازة فشرط لكن يكفى ثبوت احدهما على الاصح فلا يبيع القاضي الرهن او التركة إلا بعد ثبوت ذلك نعم ان كانت العين بيد المرتهن او الوارث كفى اقراره بذلك قاله ابن ابي الدم اه عبارة الغزى فى الباب السابع من ادب القضاء مانصه فقال ابن ابي الدم اذا طلب من الحاكم بيع رهون نظره فان كان فى يده مرتهن واعترف بانه ملك

أيضا و مرأن غير المفلس لا يتعين فيه تولى الحاكم للبيع بل لبيعه وإجباره عليه ولو عين المدعى أحدهما لم يتعين على الآخر وجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (٢٩١) تعلقا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم

الثاني لأنه مستقر ومرتهن فيقدم بالمرهون ويجنى عليه فيقدم بارش الجناية من رقبة العبد الجاني وألحقهما الزكشي من له حبس لنحو قصارة وخياطة حتى يقضى الأحرار ومستحق حق فوري كزكاة فيقدم عليهم كإعطاء الموت ويؤخذ منه أن جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة المقدمة على ذوى الديون المرسلة في الذمة تقدم هنا على الغرماء (وبقدم) في البيع (ما) يسرع ثم ما يخاف فساد كهريسة وفاكة ثم ما يتعلق بعينه حق كمرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعتق وذلك لأنه معرض للتلف وله مؤنة (ثم المنقول) لأنه يخشى ضياعه (ثم العقار) بفتح غينه ويجوز ضمها مقدما البناء على الأرض واطلق في الأنوار ندب هذا الترتيب والأوجه وفاقا للأذرعى أنه في غير ما يسرع فساده وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار للخوف عليه من ظالم (ولبيع) بالبناء للدفع أو القاعل ندبا (بحضرة) بثلاث الحاء (المفلس) أو وكيله

محل ولايته بل يكتب لقاضى بلد المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو بغير بلده خلافا لتسويته بين المفلس والممتنع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراد أن قاضى بلد المفلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يرسل إلى قاضى بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضى بلد المال اه (قوله ومراخ) أى فى الرهن اه كرى (قوله أن غير المفلس) إلى قوله والحق به مافى النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) أى للحاكم اه كرى (قوله وإجباره عليه) أى إذا كراه القاضى الممتنع مع تعزيره بحبس أو غيره على بيع ما بى بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أى سواء زاد على الدين أم لا رشيدى (قوله أحدهما) أى يبيع القاضى وإجباره نهاية ومعنى (قوله مكاتب حجر عليه) وصورة الحجر على المكاتب أن يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد ليعتدى الحجر اليهما تبعاه ع ش (قوله وجناية) عطف على المعاملة (قوله ونجوم) على الدين (قوله) ومرتهن ويجنى عليه ومستحق حق فوري (عطف على مكاتب اه كرى) (قوله لنحو قصارة وخياطة) يعنى أن للقصار والخياط حبس الثوب حتى يقبض أجرته فيقدم باجرته من ذلك الثوب على الغرماء اه كرى (قوله) ومستحق حق الخ هل هذا على إطلاقه أو مبنى على مختار الشارح من جواز الحجر لحق الله الفوري مطلقا وقد مر فيه خلاف للنهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه دين معاملة) لعل مراده لغير السيد أخذنا من التعليل الاين (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كإعطاء الموت (قوله ما يسرع الخ) عبارة النهاية ويقدم حتما ما يخاف فساده وبقدم عليه ما يسرع له الفساد ولو لم يكن مرهونا لثلاثا بضيع ثم المرهون والجاني لتعجيل حق مستحقهما اه قال ع ش قوله والجاني أو الوافيه بمعنى ثم كما يفهم من كلامه مر بعد وفى بعض الهوامش لابن حجج تقديم الجاني على المرهون وهو الموافق لما فى المطالب اه (قوله كهريسة وفاكة) الأول مثال للأول والثاني للثاني (قوله) ثم ما يتعلق بعينه الخ إلى قول المتن وليبيع فى النهاية إلا قوله ندبا وكذا فى المغنى إلا قوله بفتح غينه ويجوز ضمها (قوله إلا المدبر) وينبغى أن مثله المعلق عتقه بصفة اه ع ش (قوله ندبا) وفى الجبرمى عن الحاي وجوبا اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله عن الكل) شامل للعقار اه ع ش (قوله وذلك) أى تقديم الحيوان على ما بعده (قوله ضياعه) أى بسرقة ونحوها وبقدم الملبوس على النحاس ونحوه قاله الماوردى معنى ونهاية (قوله) فى غير ما يسرع فساده وغير الحيوان) أى وغير ما بينهما ما يخاف فساده ثم ما يتعلق بعينه حق كما صرح به المغنى (قوله وفيهما) أى وفيما بينهما كما مر (قوله من ظالم) ونحوه فالأحسن تفويض الأمر إلى اجتihad الحاكم ويحمل كلامهم على الغائب وعليه بذل الوسع فيما يراه إلا صلح نهاية ومعنى قال ع ش قوله فيحمل كلامهم أى فى الترتيب المذكور فى كلام المصنف اه (قوله ندبا) إلى قول المتن بضمن مثله فى النهاية والمغنى (قوله) بثلاث الحاء) والفتح أفصح نهاية ومعنى (قوله) لأنه أننى للثمة) راجع لكل من حضور المفلس وحضور الغرماء (قوله من مرغ) أى من صفة مطلوبة لتسكثيره الرغبة (قوله ومنفر) أى من عيب لئلا من الرد نهاية ومعنى (قوله) وهم قد يزدون) الأولى كفى النهاية والمغنى ولأن الغرماء قد يزدون الخ (قوله توليه)

الراهن وأن يده على إقباضه له وأن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحاكم ذلك من غير تكليف المرتهن لأنبات ملكية الراهن قطعاً لأن الدليل الملك ظاهر إلى أن قال فإن كان الرهن فى يد المرتهن كنى إقراره أو فى يد الورثة جاء ما تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتهن لأنبات ملكية الراهن يفهم أنه يكلف لأنبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العباب فى باب الرهن فإن لم يبيعه أى الراهن والمرهون باعه القاضى بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بلارهن من البيع لدينه وكألو أثبت المرتهن أو وارثه بذلك فى غيبة الراهن اه نعم اعتبار لأنبات ملك الراهن ينبغى أن يشمل إثباته باعتراف المرتهن فلا يخالف ما هنا مذكروه الشارح كالغزى وغيره وقول الغزى لأن الدليل الملك ظاهراً يحتمل أن يريد بالراهن بمقتضى إقرار المرتهن ثم بحث

أى المفسر (قوله عن بينة بملكه) أى لوباعه الحاكم و (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة اه سم (قوله على مامر) أى فى اول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله وندبا ايضا) أى وبيع نديا الخ ويشهر بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كما لو استدعى الخ) قضية صديقه جواز الاستدعاء عند وظاهر المعنى و صريح النهاية انه واجب عبارة الثانى ولو كان فى النقل اليه مؤنة كبيرة و رأى استدعاء اهله او ظن الزيادة فى غير سوقه فعل أى وجوبا كما هو ظاهر اه وفى الاول مثلها لا قوله م رأى وجوب الخ (قوله نعم لو تعلق بالسوق غرض الخ) يظهر ان منه ما إذا غلب على ظنه الزيادة على ما يدفع فيه فى غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصرى (قوله غرض ظاهر) أى للمفسر أو للغرماء كرواج النقد الذى يباع به فيه اه ع ش قول الماتن (بشمن مثله) أى فاكثر نهاية ومعنى (قوله لانه) أى البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لوراها) أى المصلحة الى قوله وما يأتى فى النهاية والمعنى لا قوله ومثلها الغبن الفاحش (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد بنهاية ومعنى وسم (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقديفرق بان الفاتت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش سئل مر عن ذلك قال الى المنع وفرق بينهما وبينهما بأنه لم يفت فيهما إلا صفة والفاتت هنا جاز فيحتاج فيه ما لا يحتاج فيهما اه وعبارة شيخنا الزيادة قوله نعم الخ وكذا الورضوا بدون ثمن المثل مع القاضى قياسا على ما قبله انتهى والاقرب الاول وقديفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمرجل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضى إنما يتصرف بها وفى سم على حج ما وافقه اعتراضا على حج وعليه أى قول حج فلو تبين له غريم قبل ثبت بطلان البيع ام لافيه نظر والاقرب الاول اه (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى سم ونهاية ومعنى (قوله لاحتمال غريم آخر) أى بطلب دينه فى الحال اه نهاية (قوله وما يأتى الخ) عطف على قوله ان الاصل الخ (قوله فى عدم احتياجه) أى تعليله و (قوله بان الخ) متعلق ببينة (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) لعل صورة المسئلة ان القاضى اذن لهم ولا إذا تطافعا والبيع من غير تعيين ثم باعوا لانفسهم من غير مراعاة ثانيا وعليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضى فباطل وإن كان باذن منه فقد وافقهم ثم رايت فى سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه ع ش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم الخ امتناع موافقته أعم من منعه اه (قوله أخذا مما يأتى فى فرض مهر المثل الخ) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ان الحاكم لا يفرض مؤجلا ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة والذى هنا نظير هذا الى ان قال فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يحز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان تولاه المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى سم (قوله ولو ظهر) الى قوله ويرد فى النهاية والمعنى لا قوله أى الى بالثمن وقوله وهذا الخلاف الى وأجيب (قوله هنا) أى فى بيع مال المفسر (قوله ز من الخيار) أى خيار المجلس او الشرط (قوله فكما ر فى عدل الرهن) أى من انه يجب الفسخ ولا انفسخ بنفسه كرى ونهاية ومعنى قال

وليستغنى عن بينة بملكه على مامر وندبا ايضا على شىء فى سوقه وقت قيامه لان طالبه فيه أكثر فان بيع فى غيره بشمن مثله جاز كما لو استدعى أهل السوق اليه لمصلحة كتوفر مؤنة الحمل نعم لو تعلق بالسوق غرض ظاهر وجب وانما يجوز بيع مال المفسر (بشمن مثله حالا من نقد البلد) أى محل البيع لانه المصلحة ومن ثم لوراها الحاكم فى البيع بمثل حقوقهم جاز مامر رضى المفسر والغرماء بمؤجل أو غير نقد البلد جاز على ما قاله المتولى ومثلها الغبن الفاحش ونظر فيه السبكي لاحتمال غريم آخر ويرده أن الاصل غدمه وما يأتى عدم احتياجهم لبينة بأن لا غريم غيرهم قيل ولو قلنا بما قاله المتولى لا يجوز للحاكم أن يوافقهم على ذلك أخذا مما يأتى فى فرض مهر المثل للمفوضة ولو ظهر راغب هنا زمن الخيار فكما مر فى عدل الرهن ولو تعذر مشتر

بجميع ذلك مع مر فوافق عليه (قوله عن بينة بملكه) أى لوباعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقديفرق بان الفاتت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) امتناع موافقته أعم من منعه فالرد الاتى عن شرح العباب فيه نظر فليتأمل (قوله للمفوضة) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ثم ان الحاكم لا يفرض مؤجلا ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة والذى هنا نظير هذا وهو ان الغرماء والمفسر لو اتفقوا على المفسر يبيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما إذا ارادوا ان الحاكم هو الذى يتولى بيع ذلك او ما ذونه فانه إذا تولاه لم يحز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد هو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يحز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان

بدينك وجب الصبر بلا خلاف كما اتفق به المصنف واعترض بقول ابن ابي الدم ببيع المرهون أى ولو شرعا كتركه المدين بالثمن الذى دفع فيه بعد النداء والاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف لئلا يتضرر المرتهن بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا انها ما تنتهى اليه الرغبات بعد اشهاره الايام المتوالية في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو (١٣١) الاظهر فواضح لان الذى دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الملاحه صفة قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه او مختلفة باختلاف ميل الطباع اه واجيب بان الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ويرد بان هذا لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجهه استواءهما وحمل افتاء المصنف على ما اذا لم يدفع فيه شىء او دفع فيه شىء ووجبت الزيادة وكلام ابن ابي الدم على ما اذا دفع فيه شىء بعد النداء والاشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الا لان هذا هو ثمن مثله اذ الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتيا ان المعتبر فيها هو ما يرغب به وقت ارادة البيع لا مطلقا ويجرى ذلك في بيع مال ممتنع ويتم وغائب لو فاء ماله نعم الاوجه في قن كافر أسلم أنه لا يباع الا بما يساويه في غالب الاوقات لان دفاع الضرر بالحيلولة بينهما ولان الحق فيه لله تعالى فسومح بالتأخير وهنا الحق للادى الطالب لحقه وأقضى السبكي بجواز بيع

عش وهو المعتمد (قوله بدينك) أى بضمن المثل ونقد البلد سم ونهاية ومعنى (قوله وجب الصبر) أى الى ان يوجد من يأخذه بذلك لا يقال التأخير الى ذلك قديوى الى ضرر بالمالك اطول مدة الانتظار لمن يرغب فيه لا نأقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من يأخذ بضمن المثل وفقد نادر فلا ننظر اليه اه عش (قوله واعترض) أى افتاء المصنف (قوله وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف) معتمد اه عش (قوله بناء على ان القيمة وصف الخ) انما بناء على هذا لانه هو الذى يستغرب الحكم عليه اما بناؤه على انها ما تنتهى اليه الرغبات فانه ظاهر كما اشار اليه بقوله مر فان قلنا الخ اه رشيدى (قوله وهذا الخلاف) أى الخلاف فى تفسير القيمة (قوله انتهى) أى قول ابن ابي الدم (قوله واجيب بان الراهن الخ) اقره النهاية والمغنى قال عش والرشيدى فرقه مر بينهما يقتضى اعتماد ما نقله عن ابن ابي الدم أى من وجوب الصبر فى الرهن الشرعى دون الجمل على فليراجع واعتمد حج التسوية بينهما فى وجوب الصبر الى وجود راغب ثمن المثل وهو الاقرب اه وقوله فى وجوب الصبر الخ أى اذا لم يدفع فيه شىء او دفع فيه شىء بعد النداء والاشهار ووجبت الزيادة بلا تأخير عرفا والافيا انتهى اليه ثمنه فى النداء وان كان دون ثمن مثله فى غالب الاوقات خلافا لما يوهمه قوله بضمن المثل (قوله وحمل الخ) عطف على الاستواء (قوله وكلام ابن ابي الدم) عطف على الافتاء (قوله ان القيمة الخ) بيان للاظهر و (قوله ان المعتبر الخ) خبر اذ الظاهر (قوله ويجرى ذلك) أى جواز البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) أى على من ذكر من الممتنع عن الاداء واليتم والغائب (قوله فى قن كافر) بالاضافة (قوله اسلم) أى القن (قوله لا ندفاع الضرر) أى حقارة الاسلام (قوله بالحيلولة الخ) أى بتسليم العبد لمسلم (قوله واقضى السبكي الخ) عطف على قوله ويجرى ذلك الخ وتأييده (قوله من استوائهما) أى المرهون ولو شرعا ومال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أى السابق بقوله واجيب الخ (قوله فيه) أى فى البيع لو فاء الدين والجار متعلق بجري (قوله وفى بيع الخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله الخ) انظر مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اه سم وقد يجاب بان المعنى دونه باعتبار غالب الاوقات عبارة عش قوله وان كان الخ وقد يقال وفيه وقفة بل يجب على القاضى الافتراض والارتبان لان يقال هو مهور بما اذا تمذر عليه ذلك اخذ من قوله للضرر الخ وأنه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والخص لا ينافيه لان الثمن قد يكون غالبا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثانى هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط فى ذلك

تولاه المفلس بانه مع رضاهم جاز بما انفقوا عليه من خلاف ذلك فان قلت بى هذا التفصيل ما حكاه الرافعى فى الوكالة ان الحاكم لورأى المصلحة فى البيع بمثل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حمله عليه بان يقال اذا رأى المصلحة فى ذلك ليفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا ومهر المثل قلت نعم وهو الذى يدل على كلامهم هنا لكن الحق ان الفرق بعيد متكلف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا الموافق لما يأتى ثم انتهى ما فى شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حمله الخ ذلك ان تقول انه مستثنى من هذا لان غير نقد البلد اعم من جنس حقوقهم (قوله بدينك) قد يسبق الى الفهم ان المشار اليه ما فى قول المصنف بضمن مثله حالا من نقد البلد لكنه ثلاثة أمور وصيغة الاشارة للتثنية وعبارة فى شرح العباب قال فى الاثوار فان لم يوجد من يشتري ماله بضمن مثله لم يجبر على البيع بدونه فصاعدا يصبر حتى يوجد اه وجزم به النووى فى فتاويه والرافعى فى بحث بيع قن اسلم على سيده الكافر وعبارة الغزى فان لم يوجد من يشتريه بضمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بلا خلاف اه (قوله نعم الاوجه) قد يشكل بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله اذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظر مع قوله السابق لان

مال يتم لنفقه بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضروره ثم رأيت شيخنا اعتمد ما ذكرته من استوائهما فقال بعد ان نقل عن العزى اعتماد الفرق والوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفى بيع مال اليتيم المحتاج بما ذكر اى بما ينتهى اليه ثمنه فى النداء وان كان دون ثمن مثله دفعا للضرر فى الجميع واشترط فى ذلك ان لا يوجد للدين نقد او مال اخر رائج يقضى منه

والإثنين ومن ثم لم يبع عقار غائب مدين له فض أو حيوان أو عرض بل يقضى من النض فالحیوان فالعرض فالعقار ووران الدين لا يمنع الارث
فن ثم اشترط في بيع الحاكم المهرهون على الميت عرضه على الورثة أو أربائهم وتخييرهم بعد انتها قيمته إلى من معلوم اما بالاظهار والنداء عليه
وعرضه على ذوى الرغبات الايام المتواليه (١٣٢) واما بتقويم عدلين خبيرين بين الوفاء من ملهم وبيعه بما انتهى اليه (تفنيه) استشكل

السبكي تصور ثبوت القيمة
قبل البيع بأنه لا بد من تقدم
دعوى على الشهادة بها لانه
حق آدمى وكيف يدعى بها
ولا الزام فيها واجيب بانها
إن كانت مقصوبة ادعى
مالها كقيمة بالحلولة وإلا
نذر شخص التصديق على معين
بقدر عشر قيمة هذه مثلا
فيدعى على الناذر بدراهم مثلا
بحكم انه نذر عشر قيمتها وأنه
لزمه له النذر فينكر فيقيم
البينة (ثم ان كان الدين غير
جنس النقد) الذى يبيع به
(ولم يرض الغريم إلا بجنس
حقه اشترى) له جنس حقه
وجوباً لانه واجبه والمراد
بالجنس هنا يشمل النوع
بل والصفة كما هو ظاهر
(وإن رضى) بغير جنس
حقه وهو مستقل أو ولى
والمصلحة للسولى في
التعويض كما هو ظاهر (جاز
صرف النقد اليه إلا فى)
نحو (السلم) والمبيع
والمنفعة فى الذمة لا متناع
الاعتياض عنها كما مر وفى
جواز الاعتياض عن نجوم
الكتابة تناقض باقى فى
الشفعة إن شاء الله تعالى
(ولا يسلم) الحاكم أو نائبه
(مبيعا قبل قبض ثمنه) والا
أنه وضمن وقيد السبكي
بما إذا لم يكن باجتهاد أو

أى فى بيع مال الممتنع واليتيم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الرائج للقضاء منه
(قوله رسم) أى فى الفصل الذى قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فمن ثم) أى من اجل
عدم المانع وفى جملة بين الفاء ومن ثم مناقشة لا تخفى (قوله أو أربائهم) أى أو وكلائهم (قوله وتخييرهم)
عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء الخ) متعلق بتخيرهم (قوله تصور
ثبوت القيمة) أى اللازم للتخير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله لانه)
أى ثبوت القيمة (قوله ولا الزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة (قوله
بانها) أى العين المراد بيعها الوفاء ما على نحو الممتنع واليتيم والغائب (قوله وإلا) أى وان لم تكن مقصوبة
(قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المهرهونة ونحوها (قوله فيدعى) أى
المنذر له المعين (قوله بحكم انه نذر عشر قيمتها) أى وان قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم (قوله فينكر)
أى النذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبيع به) إلى قوله وفى جواز فى النهاية والمغنى إلا قوله بل إلى المتن
(قوله فى نحو السلم الخ) انظر ما أدخله النحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المغنى
والنهاية كبيع فى الذمة وكمنفعة واجبة فى إجارة الذمة اه (قوله كما مر) أى فى البيع والسلم اه (قوله
وفى جواز الاعتياض الخ) عبارة المغنى والنهاية وأورد ابن النقيب على المصنف بحوم الكتابة فليس للسيد
الاعتياض عنها على الاصح ولا يرد كما قال الولي العراقي لان النجوم لا يحجر لاجلها فليست مرادة هنا اه
قول المصنف (ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى فنعلم انه لا يجوز البيع مؤجل وان حل قبل
أو ان القسمة لان البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه سم (قوله الحاكم) إلى قوله ويرد فى المغنى إلا
قوله وعليه يحمل إلى وذلك وإلى قوله على ان تعبيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المفلس اه سم
وعش ويجزى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وان احضر له المشتري ضامنا أو رهنا اه عش (قوله وإلا)
أى ان سلمه قبل ذلك (قوله أنم الخ) أى المسلم كما كان أو ما ذونه اه عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع
لا بالثمن الذى باع به مغنى ونهاية وينبغى ان المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقيد) أى الاثم
والضمان (قوله وعليه) أى على التقييد (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للثمن (قوله فيجبر ان) أى البائع والمشتري
وهو ظاهر ان كان البائع المفلس باذن القاضى اما لو كان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب إحضاره
عليه ثم يأمر المشتري بالاحضار فاذا احضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن اه عش (قوله واستثنى الاذرعى) أى
من إطلاق المصنف اه مغنى (قوله ونازع الزركشى الخ) اقره المغنى (قوله ان كان) أى الثمن (من جنس
دينه تقاصا) كيف يحكم بالنقص مع احتمال تلف الباقي قل وصوله إلى مستحقه (قوله وإلا ورضى الخ)
فيه نظر ما مر من احتمال التالف فكيف يصح الاعتياض وانه هو هم حصول الاعتياض بمجرد رضاه وانه
لا يحتاج إلى الإيجاب والقبول وهو محل تأمل وبالجملة فكلام الأذرعى باطلا فاقعد وأحوط ثم رابت
الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله ولكرده بانه لا يمكن هنا تقاص ولا اعتياض لما يلزم عليه من
تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب ان لا يقرض هنا تقاص ولا اعتياض لما
يرتب عليه من المخذور المذكور انتهى اه بصرى (قوله وإلا) أى وان لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذه اثنى مثله (قوله كما مر) أى الخلاف فيه (قول المصنف ولا يسلم مبيعا الخ) قال فى شرح الروض فعلم
انه لا يجوز البيع مؤجل وان حل أو ان القسمة لان البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه (قوله
الحاكم أو نائبه) اخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع انه ينبغى انه كذلك وقد يشمله أو نائبه وسياق عن شرح

تقليد صحيح وعليه يحمل افتاء البلقنى مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضمانه وذلك لانه متصرف لغيره فيحتاط
كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أولا ما لم يكن نائباً لغيره فيجبر ان على الاوجه واستثنى الأذرعى مالو باع الغريم يحصل له مثل
ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاءه فى ذمته لا أخذه وإعادته اليه ونازع الزركشى بأنه إن كان من جنس دينه تقاصا وإلا ورضى وحصل

الاعتياض فلم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بأن الاحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاص ولا اعتياض فصح الاستثناء على ان تغييره بالمبيع وهم والموافق لما تقره قبل قبض الثمن (فرع) لا يجوز ان يرسم (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

المفلس والوارث الدعوى عليه كما يعلم مما يأتي في الدعوى (وما قبضه قسمه) ندباً ان لم يطلبوا والا فوجوباً (بين الغرماء) نسبة ديونهم مسارعة للبراءة (الا أن يعسر) قسمه (أقلته) وكثرة الديون (فيؤخر ليجمع) وان انى الغرماء وفاقها لم وان اغترضا فلما المشقة كما لو ظهرت المصاحبة في التأخير ويقرضه انى ندباً لا وجوباً فيما يظهر لموسر امين غير مما طل وجده وقدر اقضاء الغرماء ولا يجب هنا من لان الحظ للمفلس بخلافه في مال المحجور الا انى والا اودعه امينا برضونه لان ببقائه بيده تهمة ما وبحث الاذرعى ان ابقاء بدمه مشتراً امين موسر اولى من اخذه منه واقراضه لئله وعليه فله مستثناة من الماتن ايضا (ولا يكلفون) عند القسمة (بينة) عبر بها للغالب والمراد عدم تكليفهم الاثبات (بان لا غريم غيرهم) لان الحجر يشترط لو كان لظهور وانما كاف الوثنية ان لا وارث غيرهم لانهم مضبط من الغرماء غالباً ولتيقن استعانة الغريم لما يخصه في الذمة بفرض ظهور مشارك مع امكان ابرائه ولا كذلك الوارث (فلو قسم

أى بغير جنسه (قوله ويرد) أى نزاع الزركشى (قوله وان لم يحصل) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هنا ما نفعاً من التقاص والاعتياض ثم رايت ما مر عن شرح العباب سم على حج اه بصري وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل يجعل تنوين قبض عوضاً عن المضاف اليه وجعل المبيع معمولاً للتسليم (قوله لما تقر) أى فى الماتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به لفظه خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) أى لذاته (قوله على مدينه) أى مدين من ذكر من المفلس والميت قول الماتن (قسمه) أى على التدرج بنهاية ومغنى قول الماتن (ليجمع) أى ما تسلم قسمته نهاية ومغنى (قوله وان ابى الغرماء وفاقها لم الخ) عبارة للمغنى والنهية قال الشيخان فاز طالب الغرماء القسمة فى النهاية اطلاق القول بانه يجيبهم والظاهر خلافه والوجه كما قال شيخنا ما افاده كلام السبكي من حمل هذا على ما اذا ظهرت مصاحبة فى التأخير وما فى النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحداً سلمه اليه او لا فاولاً لان اعطاه المستحق اولى من اقرضه وايداعه وهذا بخلاف المدين غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شاؤوه وبالنسبة لصحة التصرف أما بالنسبة للجواز فيدعى كما قاله السبكي أنهم اذا استووا وطالبوا وحققهم على الفور ان يجب التسوية اه قال عش قوله مر وطالبوا أى وان ترتبوا فى الطالب وتأخر الدفع عن مطالبة الجمع وقوله مر وحققهم أى والحال وقوله مر ان تجب التسوية مع ذلك لو فاضل نفذ فعله لبقا الحق في ذمته وعدم تعلقه بعين ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو تفرعاً على الماتن كفى النهاية (قوله ويقرضه) الى قوله ويبحث فى النهاية والى الماتن فى المغنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الحظ للمقرض) عبارة النهاية لانه لا حاجة به أى بالموسر المذكور اليه أى المقرض وانما قبله لمصاحبة المفلس وفى تكليفه الرهن سد لها وبه فارق اعتباره أى الرهن فى التصرف فى مال نحو الطفل اه (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن ولو اختلفت الغرماء فيمن يقرضه او يودع عنده او عيناً غير ثقة فنراه القاضى من العدول اولى فان تلف عند المودع من غير تقصير فنضمن المفلس اه مغنى وقوله ولو اختلف الخ فى النهاية مثله قال عش قوله من العدول أى ولو من الغرماء اه (قوله من الماتن) أى قوله ولا يسلم مبيعاً الخ اه سم (قوله ايضا) أى مثل بحثه السابق فى شرح ولا يسلم مبيعاً الخ (قوله الاثبات) أى ولو يعلم حاكم نهاية ومغنى قال عش وقياس ما يأتى للشارح مر فى الشهادة بالا عسار انه لا يكتفى هنا رجل ويميز ولا رجل وامراتان ومن ثم صرح الخطيب فى شرحه بان التعبير بالا ثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهدين اخبار القاضى اه (قوله لان الحجر) الى قوله والحق فى النهاية والمغنى (قوله لانهم مضبط من الغرماء الخ) أى وهذه شهادة يعسر مدركها ولا يلزم من اعتبار ما فى الضبط اعتبار ما فى غير نهاية ومغنى (قوله ولتين) عبارة للمغنى والنهية قال فى الروضة ولان الغريم الموجود ديقنا استحقاقه لما يخصه وشككتنا فى مزاحمته وهو بتقدير وجوده لا يخرج عن استحقاقه فى الذمة ولا نتجتم من احمة الغريم فانه لو أروا أو عرض أخذوا الآخر الجميع والوارث بخلافه فى جمع ذلك اه قول الماتن (فظهر غريم) يجب ادخاله فى القسمة أى انكشف امره نهاية ومغنى قال عش قوله فظهر الفاء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله ادخاله أى بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تنقض القسمة) كان الاولى تقديمه على التعليل كفى النهاية والمغنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل

العباب ادخاله فى غائبه (قوله ويرد) فى شرح العباب ولك ردة بانه لا يمكن تقاص ولا اعتياض لما يلزم عايه من تقدمه على بقية الغرماء بوفاته دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب ألا يفرض هنا تقاص ولا اعتياض لما يترتب عليه من المحذور المذكور اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان ما هنا من التقاص والاعتياض ثم رايت ما مر عن شرح العباب (قوله من الماتن ايضا) أى قوله ولا يسلم مبيعاً الخ

فظهر غريم شارك بالخصصة لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل عشرة فظهر غريم بمائة رجوع على كل بثلث ما اخذه فان كان احدهما اتلف ما اخذه وهو عسر اخذ الثالث من الآخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فاذا أيسر المتلف أخذ ما منه ثلث ما أخذه واقتسمه نصفين والحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقد عسر بعضهم فيجعل ماع المورسين كانه كلفا فإخذا لداين كل دينه ثم اذا أيسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم اتحد حكمه في الباين فكذا اذا ظهر اه وواضح (١٣٤) انها لو قسمت بين غرما فظهر غريم فكما هنا ايضا ولو قبض الحاكم حصه غائب

فتلفت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرما بشئ ولم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في القبض وبه فارق ما لو اخذ ناظر بيت المال حقه من تركة ثم ظهر عاصب وتعدر رد ما وصل لبيت المال فيحسب على جميع التركة شائعا وتنقض القسمة ويقسم ما بقي منها كما لو غصب او سرق منها شئ قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من اقبضه طريقا في الضمان الا ان يكون حاكما وما ذونه (وقيل تنقض القسمة) كما لو قسمت التركة فظهر وارث وردوه بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشاركة وخرج بظهر ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه الا ان تقدم سبيه كالوا نهدم ما اجره بعد القسمة وكما في قوله (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقا والثمن) المقبوض (تالف) قبل الحجر او بعده (فهو) اي مثله في المثلث وقيمه في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرما بلا نقض للقسمة وذلك لثبوته قبل الحجر اما غير

للفلس مال قديم او حادث بعد الحجر صرف منه اليه بقسط ما اخذه الا ولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم ان كان دينه حادثا فلا مشاركة له في المال القديم وتقدم ان الدين اذا تقدم سبيه فكما لقديم مغنى ونهاية وقوله لمافي المال القديم وكذا في الحادث على الاصح (قوله وكان ما اخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغنى وكان ما اخذه كانه كل المال اه (قوله فإخذا الخ) اي ماع المورسين (قوله يرجع) بينا المفعول (قوله عليه) اي المعسر نائب فاعله (قوله قال) اي أبو زرعة (قوله في الباين) اي في المالحق به وهو مال المفلس والمالحق وهو التركة (قوله واضح انها) اي التركة (قوله فكما هنا) اي في مال المفلس (قوله ايضا) اي كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حقه قسم عليه وان لم يعرف ان امكنت مراجعته وجب الارسال اليه وان لم يكن مراجعته ولا حضوره رجع في قدره الى المفلس فان حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تلف في يد الحاكم ما افرز للغائب بعد اخذ الحاضر حصته او افرزا فغن القاضي ان الغائب لا يزاحم من قبض اه (قوله على بقية الغرما) اي ولا على المفلس اخذ من التعايل اه ع شر (قوله وبه فارق الخ) اي يكون الحاكم نائب عن الغائب في القبض فارق الخ (قوله حقه) اي - ق بيت المال اه ع شر (قوله عاصب) بالهير المهمة وهو الذي يرث جميع المال والفاضل عن اصحاب الفروض كباقي (قوله فيحسب) اي ما وصل لبيت المال اه كرى (قوله عدم ولاية الناظر) اي على اقبضه ما قبضه بخلاف الحاكم في مسئلة الغائب اه سيد عمر (قوله من اقبضه) اي اقبض ناظر بيت المال حقه (قوله الا ان يكون الخ) اي من اقبض للناظر حاكما وما ذونه فلا يكون طريقا فيه اه كرى (قوله ودو) اي حقه اي وصوله (قوله وخرج الخ) الى التنبيه في المغنى والنهاية (قوله كالوا نهدم ما اجره الخ) اي والاجرة المقبوضة نالفة قبل القسمة (قوله اي مثله) اي مثل الثمن والحاصل ان في كلام المصنف واخذت من الاولى ان قوله فكدين الخ تقديره ظاهر افاك من المذكور كدين الخ مع ان الفرض ان الثمن تالف فاشار اشارح الى الجواب عنه بقوله المذكور اي مثله الخ اي فهو على حذف مضاف اي قبله الشامل للمثل والقيمة وما واخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكدين مع انه دين ظهر حقيقة فاشار الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين اصحهما للجلال المحلى اه رشيدى (قوله فيقاسم المشتري الغرما) اي في الاصل لان في الزوائد المنفصلة اما هي فيفوزون بها بناء على عدم النقض اه ع شر وفيه وقفة ظاهرة فكيف يفوز الغرما بالزوائد دون المشتري مع تبين ان الاصل لم يزل عن ملكه (قوله بلا نقض) اي على الراجع (قوله وذلك) اي قول المصنف فكدين ظهر (قوله ما تقرر في حله) اي بقوله من غير هذا الوجه وان اراد المعترض بلامعنى لا حاجة لم برده ما تقرر اه سم (قوله تنبيه الخ) كان الاولى ان يقدمه على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) اي المحكى في المتن بقيل (قوله ايضا) اي كالثاني (قوله وهو في هذا كالاول) اي الضعيف المحكى هنا بقيل بقول في مسئلة الفسخ كما يقول الاول فيهما من انه يرفع العقد من حيث لان الاول اي عدم نقض القسمة فمأذكر هو مرجح الجمهور وهم قائلون في الفسخ بما ذكر فقوله الاتي كل محتمل اي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقيل (قوله وعلى الاول الاقرب) مراده بالاول كونه قائلان بالفسخ يرفع العقد من اصله لكنه لم يبين ما وجه الاقرب على الضعيف اه سيد عمر اقول ولعل وجهه انه المتبادر من التعبير بالنقض لا سيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وانه عليه يكون للخلاف ثمرة دون الثاني (قوله يجب) اي الاسترداد (قوله

(قوله قبل لامعنى الكاف) ان اراد المعترض بلامعنى لا حاجة لم برده ما تقرر

التالف لم برده قيل لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقرر في حله فتأمل (تنبيه) هل المراد بنقضها على الثاني ارتقاعها من اصلها بناء على الضعيف ايضا ان الفسخ يرفع العقد من اصله او هو في هذا كالاول وانما يختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجدوا لقبله فعلى الثاني يجب وعلى الاول لا كل محتمل وعلى الاول الاقرب لو كان المقبوض حيوانا مثلا كان ملكهم

اعيان التركة ان راه خصات منه زوائد بعد القبض فالظاهر انها ترد في ملك المفاص (١٣٥) ثم تقسم (ولو ان استحق شي. باعه الحاكم)

اعيان التركة) كان الاولى اعيان مال المفاص عبارة البصري قوله كان ملكهم اعيان التركة فيه ان اموال المفاص تسمى تركة ام (قوله ان راه) أي لان رأى القاضي تملكهم لياها (قوله منه زوائد) أي من الحيوان المقبوض زوائد منفصلة (قوله انها ترد داخل) أي الحيوان وزوائد عن الغرماء أي ان وجدت والا فبدلها قول المتن (باعه الحاكم) بخلاف ما لو باعه المفاص قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديننا ظهر لياقي فيه مامر نهاية وسمي أي كما مر انفاقي المتن (قوله او نائبه) إلى قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا انهما جز ما بالاختصاص الا في (قوله على الغرماء) أي على باقي الغرماء نهاية ومعنى (قوله عن شراء ماله) أي المفاص فكان تقديمه من مصالح الحجر كاجرة الكيال ونحوها من المؤن مغنى ونهاية (بما باعه بعد الحجر) كانه لاخراج ما باعه قبل الحجر لا متناعه اه سيد عمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كدين ظهر (ولا يكون الحاكم الخ) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذونه طريقا في الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفاص لانه نائب الشرع اه سم (قوله الحاكم وجوبا) إلى قول المتن الا ان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله أي بالنسبة إلى نعم قوله وهذا إلى وعلى ولد سفيه (قوله بعد طلبه) أي القريب ولو اتفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه نظر والا قرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليهم ايضا لانهم اتما اخذوا حقهم في نفس الا سراهم ع (قوله كما اشترطه الخ) نعم ذكره وان القريب لو كان طفلا او مجنونا او عاجزا عن الارسال كمن اتفق عليه بلا طلب حيث لا ولي له خاص يطلب له وقياسه ان يكون القريب منا كذلك انتهى نهاية قال ع ش قوله لا ولي له خاص أي اوله ولي ولم يطلب فيما يظهر انتهى اقول وبفيده كلام النهاية بارجاع النفي إلى القيد والمقيد معا (قوله ومن زوجاته) عطف على من نفسه (قوله ولا يلزم منه) أي من اتفاق وزوجاته كنفقة المعسر (لان الاعسار الخ) عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر على المعتمد خلا فالرواي من انه ينفق نفقة الموسر وعال بانه لو اتفق نفقة المعسر لما اتفق على القريب ورد بان اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غير المعتبر في نفقة القريب لان الموسر في نفقته من يفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخلها أكثر من خرجه وان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني انتهى وكذا في النهاية الا قوله لان الموسر إلى ولا (قوله وبما ليك) عطف على زوجاته (قوله أي يموتهم الخ) فيه إشارة إلى ان النفقة قد تطلق بمعنى طلاق المؤنة انتهى سم وفي المغنى ما يقتضي ان ذلك الاطلاق لا على سبيل الحقيقة (قوله وتجهيزا الخ) وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم ولو سكتوا بحيث لم ياذنوا ولا منعوا أنه يفعل للميت فليراجع من الجنازة انتهى (ان مات الخ) أي قبل القسمة اه مغنى (قوله ولا يعطيه) أي المفاص لنفسه ومعونه (قوله منه) أي من مال المفاص (قوله مطلقا) أي حدث قبل الحجر او بعده (قوله لانه لا اختيار له فيه) أي والوط. وان كان لكن لا يلزم منه الاحبال اه ع ش (قوله وان كان الخ) عبارة النهاية ولا يراد في ذلك تمسكه من استلحاق لانه واجب عليه فلا اختيار له فيه ايضا اه (قوله وهذا) أي وجوب الاستلحاق (فارق) أي الاستلحاق (قوله عرفا) لعل الانسب شرعا (قوله وعلى ولد سفيه) بالاضافة عطف على ولده (قوله استلحقه نعت للسفيه) (قوله من بيت المال) متعلق بانفق المقدر بالعطف (قوله لا لغاؤه اقراره) أي ولم يكن السفيه كالمفاص حتى ينفق على ولده الذي استلحقه من ماله لا من بيت المال لا لغاؤه الخ (قوله بالمال) أي وبما يقتضيه نهاية ومعنى (قوله بخلاف المفاص) فانه يقبل اقراره على الصحيح وغايته هنا أن يكون قد اقر بدين واقراره به مقبول ويجب اداؤه فبالاولى وجوب الاتفاق لانه وقع تبعا كثبوت النسب تبعا لثبوت (قول المصنف باعه الحاكم) بخلافه ما لو باعه المفاص قبل الحجر فانه إذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديننا ظهر لياقي فيه مامر (قوله او نائبه) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذونه طريقا في الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفاص لانه نائب الشرع اه (قوله أي يموتهم) فيه إشارة إلى ان النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المؤنة (قوله وعلى ولد) هو مضاف لقوله سفيه

أو نائبه وثمره المقبوض
تالف (قدم المشتري بالثمن)
أي بمثله أو قيمته على
الغرماء رعاية اصاحتهم لئلا
يرغب الناس عن شراء ماله
وقضيته اختصاص ذلك بما
باعه بعد الحجر وليس بجديد
(وفي قول يخاص الغرماء)
كسائر لديون ولا يكون
الحاكم وامينه طريقين في
الضمان (وينفق) الحاكم وجوبا
من مال المفاص (على من
عليه نفقته) من نفسه وقريبه
لكن بعد طلبه أو طلب
وليه كما اشترطه في اتفاق
ولي نحو الصبي على قريبه ومن
زوجاته لكن كسائر ولا
يلزم منه عدم نفقة القريب
لان الاعسار فيهما مختلف
كما يعلم مما ياتي في النفقات
وماليك كام ولده أي يموتهم
نفقة وكسوة واسكانا
واخداما وتجهيزا لمن مات
منهم (حتى يقسم ماله) لانه
مالم يرز ملكه عنه وموسر أي
بالنسبة لنفقة نحو القريب
فلا ينافي اعساره بالنسبة
للزوجة ولا يعطيه الا نفقة
المعسر كما مريوما بيوم
نعم لا ينفق منه على زوجة
حادثه بعد الحجر وانما اتفق
على ولده منه مطلقا لانه
لا اختيار له فيه وان كان انما
استلحقه بعد الحجر على
الوجه لان الاستلحاق
متحمم عليه وهذا فارق شراره
لانه في الذمة لان له اختيارا

فيه عرفا ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا لغاؤه اقراره بالمال من كل وجه بخلاف المفاص

كسبه البعض تمام الباقي
من ماله و زاد رد الباقي لماله
واختار النسبى انه لو قصر
بترك الكسب اى الحلال
الغير المزرى به لم ينق على
هؤلاء من ماله والاسنوى
خلافه وهو ظاهر المتن
وكلام الاصحاب لانه بعد
الفوات يصدق انه لم يستغن
بكسبه وحمله على الاستغناء
بالقوة بعيدا ذقاعدة الباب
انه لا يؤمر بالتحصيل وبه
يرد الجمع بحمل الاول على
ما اذا وقع له ذلك ثلاثا كثر
والثانى على ما اذا وقع له
مرة او مرتين (وبيع
مسكنه) وان احتاج اليه
(وخادمه) وركوبه (فى
الاصح وان احتاج الى
مركوب و) خادم لزماته
ومنصبه) اضيح حق الادى
مع سهولة تحصيل ذلك
بالاجرة فان فقدما فعلى
مياسير المسلمين كذا ذكره
غير واحد وقضيته انه يلزم
المياسير اجرة الخادم
والمركوب للمنصب وفيه وقفة
لذا يلزمهم الا للضرورة
او القريب منه وليس هذا
كذلك الا ان يقال ان ابهة
المنصب بهما يرتب عليها
مصلحة عامة فنزلت منزلة
الحاجة (ويترك له) اى
لن عليه نفقته الشامل
لنفسه ولن مر (دست ثوب)

أى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفق عرفا فيما يظهر لرأسه وبدونه ورجليه لان الحاجة لها كفى ومغنى
للتفقه فتشترى له ان لم تكن بماله (يليق به) حال الفلاس ما لم يعتد دونه (وهو) في حق الرجل (قيص) ودراعة فوقه (وسراويل وعمامة)

وما تحتها ومندبل وطيلسان (ومكعب) وهو المداس وخف وايسر كل اذ ذكر يتعين الايمان تحتل مروته بترك شي منه اذا الواجب من ذلك ما تحتل المروءة ففقدوا ادعاء ان نحو الطيلسان والخف لا تحتل ففقدوا المروءة مردود (ويزاد في الشتامجية) محشوة وفي المرأة ما يليق بهامن ذلك مع نحو مقنعة وازارو يساح بلبدو وحصر تافهي القيمة ويظهر ان اناء الاكل او (١٣٧) الشرب التافه القيمة كذلك وتترك للعالم

كتبه على التفصيل الآتي
في قسم الصدقات وكذا
خيل وسلاح جندي مرتزق
لا متطوع الا ان تعين عليه
الجهاد ولم يجد غيرهما لآلة
الحرفة كآرجحه في الانوار
وظاهر كلام البغوي خلافه
ولاراس مال وان قل كما
شملة كلامهم وقول ابن
سريج يترك له اس مال اذا
لم يحسن الكسب الا به حمله
الاذرى على تافه كاحمل
الدرامى عليه نص البويطى
وكل ما قيل يترك له ولم يوجد
بماله اشترى له كذا اطلقوه
وظاهره انه يشتري له حتى
الكتب ونحوها عما ذكر
وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث
انه لا يشتري له ذلك لاسيما
اذا استغنى عنه بموقوف بل
لو استغنى عنه به بيع ما عنده
وينبغي ان يحمل عليه
اختيار السبكي انها لا تبقى
له وقول القاضي لا تبقى في
الحج فمنها اولى يحمل على
ذلك ايضا والافه ضعيف
كما يعلم من بيع المصحف
مطلقا كما قاله العيادى لانه
تسهل مراجعة حفظه
ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل
لا حافظ فيه ترك له (تنبيه)
قال في القاموس الدست
الدست اى الصحراء ومن

ومغنى (قوله وما تحتها) ويقال له القلمسوة ومثلها تكة اللباس مغنى (قوله وخف) عطف على قبص (قوله
يتعين) خبر ليس و (قوله اذ الواجب) ظاهرهما التعين والوجوب شرعا فليتا مل فان المعتمد انه انما يحرم
تعاطى خارم مروءة على متحمل الشهادة وقديقال المراد بالوجوب والتعين ما يترك له لا بيان انه واجب
عليه استعماله فان ذلك مقيد بتحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر ان محله في غير وقت المهنة ثم قوله يتعين
الايمان تحتل الخ يتعين ان يكون صواب العبارة يتعين الايمان لا تحتل الخ او يتعين لمن تحتل الخ وهذا اعدد
فليراجع نعم يمكن ان ليس فعل ناقص وعليه فلا اشكال اه بصرى قول المتن (ويزاد في الشتام) أى ان
وقعت القسم في الشتاء ودخل الشتاء من الحجر سم على منهج اه عش وشوبرى (قوله جبة محشوة)
او مافي معناها كفروءة لانه يحتاج الى ذلك ولا يجوز غالبا اه مغنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في
حق الرجل (قوله من ذلك) اى بما في المتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة
بكسر او لها ما تقنع به المرأة راسها اعطياها به كالقوطة والمدورة والقناع اوسع من المقنعة كالخبرة والملاية
انتهى اه بجري (قوله وازار) ان كان مع السراويل فما وجهه وان كان عوضا عن السراويل اذا كان
عرقا لمحملا ولا تحتل مروءتها فالرجل كذلك حينئذ فواجهه تخصيصه بالمرأة فتأمل اه سيد عمر (قوله
ويساح) الى قوله وكل ما قيل في المغنى الا قوله ويظهر الى ويترك الى التنبيه في النهاية لا ما ذكر وقوله كآرجحه
الى وقول ابن سريج (قوله بلبدو وحصر تافهي القيمة) اى وكساء خابج اه نهاية (قوله ويترك للعالم
كتبه) اى مالا يستغن بغيرها من كتب وقف كما ياتي اه عش (قوله وكذا خيل وسلاح جندي الخ) اى المحتاج
اليهم انما يتعين مغنى (قوله لا متطوع) يعنى خير المرتزق بقريئة ما قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأتى
الاستثناء اه رشيدى (قوله لا لآلة الحرفة) اى لا يترك للمحترف لآلة الحرفة عبارة النهاية وتباع الات حرقة
ان كان محترفا اه قال عش وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا
كان في اصله بخطه رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) اى بخلاف التافه كما ياتي (قوله
على تافه) اى اما الكثير فلا ابرضا هم اه مغنى (قوله نص البويطى) انه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله
اشترى له) خبر وقوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) اى ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) بينا المفعول (قوله ذلك)
اى ما ذكر من نحو الكتب وكذا ضمير عنه (قوله انها لا تبقى) اى الكتب (قوله يحمل على ذلك) خبر وقول
القاضى (قوله بما مر) اى في الحج (قوله ويبيع) الى قوله ومنه في المغنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) اى استغنى
عنه بوقف او لا اه عش (قوله ومن الثياب والورق) اى وجلة من الثياب الخ (قوله ومصدر البيت) عطف
على الدشت و (قوله معربات) اى الدشت بمعنى الصحراء والدشت بمعنى وجلة الثياب والدست بمعنى جملة الورق
والدست بمعنى صدر البيت معربات من الفارسي (قوله بان هذا) اى استثناء الايمان (قوله فلا مدخل
للقياس فيه) اهل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ يبعد صدور مثل هذا من ينسب الى العلم ويدل
عليه حديث البطافة وماوجه به ان الايمان لا يقابله الا الشرك والمؤمن مظمر منه اه سيد عمر قول المتن

من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما أفهمه كلامهم صرح سالم والعمرائى وما قاله الامام جرى
عليه الغزالي في بسطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل الفلاس فوق ما يليق رد الى ما يليق به او
يلبس دونه تقتير المردالية اه كلام شرح البهجة فقول الشارح مالم يعتد دونه اى على وجه التقدير وقوله
حال الفلاس انما يوافق ما قاله الامام (قوله لا لآلة الحرفة) في شرح مروت وبيع آلات حرقة ان كان محترفا (قوله)

معربات اه وعليه فلاضافة في المتن بيانية ومعنى من وتفسيره بالكسوة الكاملة موضوع له فارسي وهو المراد هنا كما مر
لدلالة المقام عليه (تنبيه اخر) قيل الغرماء يتعلقون بحسنات المفلس ما عدا الايمان كما يترك له دست ثوب ويرد بان هذا توقفي
فلا مدخل للقياس فيه وقيل ما عدا الصوم لخبر الصوم لى ويرده خبر مسلم انهم يتعلقون حتى بالصوم (ويترك

قوت) و مؤن (يوم) اوليلة (القصة) بلياته التي بعد في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقته) من نفسه وغيره عن مر لانه مو سر قبل
القصة هذا كله ان لم يتعاقب جميع ماله (١٣٨) حق لم يزل لم ينفق عليه ولا على غيره منه (وليس عليه بعد القصة ان يكتب او يؤجر

نفسه لبقية الدين) لانه تعالى
امر في المعسر بانظاره لياساره
ولم يامر به بكسب ولما مر في
خير معاذ ليس اكم الا ذلك
وانما وجب الكسب لشقة
القرىب لانها يسيرة والدين
لا يضبط لان فيها احياء
بعضه فكان كاحياء نفسه
نعم ان وجب الدين بسبب
عصى به لزمه الا اكتساب
كما اعتمد ابن الصلاح وغيره
لتوقف صحة توبته على ادائه
ومنه يعلم انه لا يعتبر هنا
كونه غير مزر به بل متى
اطاق المزرى لزمه فيما
يظهر اذ لا نظر للروايات في
جنب الخروج من المعصية
وان الايجاب ليس للايفاء
بل للخروج من المعصية
ويوافقه ما في الاحياء انه
يجب على من اخر الحج مع
قدرته عليه حتى افلس ان
يخرج ما شيان قدر فان
عجزا اكتسب من الحلال قدر
الزاد فان عجز سال ليصرف
له من نحو زكاة او صدقة ما ينج
به فان مات ولم ينج مات عاصيا
فاذا وجب السؤال والكسب
ه امع انه حق لله فالاولي ذلك
لانه حق ادى ونظر بعضهم
في كلام الاحياء بما لا يصح وقد
يجب الا اكتساب هنا وان لم
يعص به كما ذون قسم ما يئده
لغير ما بقي عليه دين فيتعلق
بكسبه ويلزمه الا اكتساب
لو فاد ذلك قاله ابن الرفعة وانما
يصح ان اريد الوجوب وان لم
يامره به السيد والا فالقن يلزمه

قوت) أي وسكنه نهاية ومعنى (قوله ومؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القصة أول فصل لم يلزمه طي
الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل وكيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القصة
وسكنه اه ولم يتعرض احد منهم للكسوة مطلقا سم اقول قول المصنف ويترك له دست ثوب الخ بعد قوله
ويباع مسكنه وقول الشارح هناك فتشترى له ان لم تكن بماله صريح في ان المفاس ومنه يعطى كسوة الفصل
(قوله اوليلة) الى قول المتن وليس في المعنى وكذا في النهاية الامثلة الحاق النهار بليلة القصة (قوله ونهاره)
الاولى تانيث الضمير (قوله من نفسه الخ) ويترك ما يجوز به من مات منهم ذلك اليوم او قبله مقدمه على
الغرماء اه معنى (قوله لم ينفق عليه) اي لا يجوز فيه شمل الكسوة والاسكان والا خدام والتجهيز (قوله لانه
تعالى امر الخ) اي بقوله الكريم وان كان ذو عسرة فقظرة الى يسيرة (قوله وانما وجب) الى قوله ويوافقه
في النهاية الا قوله انه لا يعتبر الى ان الايجاب الخ الى قوله وفار بعضهم في المعنى الا ما ذكر (قوله احياء بعضه)
المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لفقة فرعه بخلاف عكسه اه عش (قوله
بسبب عصى به) وان صرفه في مباح كغاصب وتعد دجناية اه نهاية (قوله كما اعتمد ابن الصلاح) عبارة
المعنى والنهاية كانه لا استوى عز ان الملاح ثم قال وهو الاصح اه (قوله ومنه يعلم الخ) اي من التعليل
(قوله وان الايجاب الخ) تطف على قوله انه لا يعتبر الخ (قوله ليس الايفاء الخ) اي وهو حينئذ غير خاص
بالمفلس اه رشيدى (قوله ويوافقه الخ) اي ما اعتمد من الملاح (قوله فان عجز سال) اي مع ان السؤال
يزرى به ان كان من ذوى المرومات اه عش (قوله كاذون) اي كعبد ماذون له في التجارة (قوله وانما يصح
الخ) اي قول ابن الرفعة (قوله ان اريد الوجوب الخ) أي وجوب اكتساب الماذون المذكور (قوله والا
فالقن الخ) اي وان لم ير دال وجوبه مطلقا بل فيما اذا امره السيد به كما هو ظاهر فلا وجه لتخصيص الوجوب
بالماذون لان القن مطلقا يلزمه الخ قول المتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى
البراءة وهو كالمستبعداه والمراد بادامة الحجر ان لا ينفك القاضى وبانه كالمستبعد انه ينبغي ان يفك
لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر
فابراء ثم بان يساره برى ولو قيد الا براء بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الروايات في البحر انتهى اه سم قال
عش والرشيدى قوله مر لم يبرأ اي وان بان ان لا مال له لتعلق البراءة وهو لا يصح اه قول المتن
(وجوب اجارة ام ولده) اي على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه اي المفاس ان يؤجر
لهم مستولده وموقوفه عليه انتهى اه رشيدى زاد البجيرى لكن ينبغي تعبير الوجوب عليه بما اذا كان
الخا كم قد فك الحجر عنه فان لم يفك فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله نحو ام ولده) قضية زيادة
النحو هنا وفيما بعد ان هنا غير المستولدة والوصى له والموثوق عليه امر اخر يجب اجارته ولعله المنذور له
منفعتا واقصر النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة ام الولد لا تختص بالمحجور بل تطرد في كل مديون اه
(قوله ونحو الارض) ومثل ذلك النزول عن الوظائف وينبغي ان مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات اذا

ومؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم الكسوة أول فصل لم يلزمه طي
كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القصة وسكنه اه ولم يتعرض احد منهم للكسوة
مطلقا وعبارة العباب ويترك لكل قوت يوم القصة غدا وعشاء قال الغزالي وسكنه اه وفيه وقفة انتهى ورد
في شرحه الوقفة وذكر هنا ما ينبغي مراجعته (قوله عصى به) اي وان صرفه في مباح مر (قول المصنف
والاصح وجوب اجارة الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كالمستبعد انتهى والمراد
بادامة الحجر انه لا يفك القاضى وبانه كالمستبعد انه ينبغي ان يفك لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع
الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر فابراء ثم بان يساره برى ولو قيد الا براء

الا اكتساب للسيد حيث امكنه وطالبه به (والاصح وجوب اجارة) نحو (أم ولده) نحو (الارض) الموصى له بمنفعتها أو (الموقوفه عليه) اعتيد

حيث لم يخالف شرط الوانف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالعين نعم إن ظهر بإجباره على إجارة الوانف مدة تفاوت بسبب تعجيل الإجارة لحد لا يتغابن به في غرض قضاء الدين والتخاوص من المطالبة لم يجبر به علم ضابط زمن كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الإجارة وبحيث الزر كشى أن غلة ذلك لولم يفضل منها شيء عن وفة نمونه قدم بها على الغرماء لانها تقدم في المال الخاص فالنزل منزلة اولى ورد بانها لانها تقدم الى وقت القسمة فقياسه هنا انه ينفق منها ما لم توجر للغرماء لان الإجارة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزر كشى لانه لا يعطى الغرماء منها الا ما استقر ملكه له وهو ما مضى مدته سواء استاجر (١٣٩) الغرماء غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل الصرف اليهم تعلق حقه

وحق نمونه به فيقدهون به ثم يدفع للغرماء ما بقي فالخاص ان اجرة كل مرة لا يعطى منها غرماؤه الا ما فضل عنه وعن نمونه تلك المدة (أرفع) لا يترك حجر المفاص بان قضاء القسمة ولا باتفاق الغرماء على رفعه لاحتمال غريم آخر بل برفع القاضى لا غيره مالم يتبين له مال فيتبين بقاؤه وله كما هو ظاهر فكذلك اذا لم يبق له غير الماجور والموقوف فيما عداهما (واذا ادعى المدين) انه معسر او قسم ماله بين غرمائه او ان ماله المعروف تلف (وزعم انه المعروف تلف) (وزعم انه لا يملك غيره وانكروا فان لزمه الدين في معاملة مال) يغلب بقاؤه (كنسراء او فرض) وادعى تلفه (فعليه البينة) بالتلف او الاعسار في الصورتين لان الاصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة وقضيته ان ما لا يبقى كاللحم من القسم الاتي ولو قال لى بنية بذلك وطلب خصمه حبيسه

اعتمد النزول عنها بدرام اه ع ش (قوله حيث) الى قوله وبه عام في النهاية والمغنى (قوله لم يخالف شرط الوانف) فان شرط عدم اجارتها التبع فلا تجوز اجارتها نهاية ومعنى (قوله مرة بعد أخرى) اي ويؤجر ان مرة (الخ) (قوله الى قضاء الدين) يعنى البراءة (قوله على إجارة الوانف) اي باجرة معلقة ومثله المستولدة نهاية ومعنى (قوله مدة تفاوت) فاعل ظاهر (قوله لحد) متعلق بالتفاوت (قوله ضابط زمن كل مرة) وينبغي ان تكون اجارة ما ذكر كل مرة يؤجر هامة يغلب على الظن بقاؤه الى انقضائها النهاية (قوله وبحيث الزر كشى) الى قوله فقياسه في النهاية الى قوله لان الإجارة في المغنى (قوله قدم بها) اي بالغلة (قوله لانها الخ) اي المأونة (قوله الخاص) اي الحاضرا نهاية (قوله بانها الخ) اي المأونة (قوله منها) اي الغلة (قوله مالم توجر) اي ام الولد والارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا لنهاية والمغنى كما رافعا (قوله ملكه) اي المفسر (قوله لا يترك) الى قوله لم يمتد في النهاية (قوله برفع القاضى لا غيره) ظاهره وان حصل وفاء الديون او البراءة منها اه رشيدى (قوله فيتبين بقاؤه) اي بقاء الحجر وعدم انفكاكه برفع القاضى (قوله وله) اي للقاضى (قوله غير الماجور) اراد بالماجو ونحو الما سئل ولد والموصل منفعته (قوله فيما عداهما) متعلق بقوله لحد قول المتن (او قسم) تخفف على ادعى (قوله او ان ماله المعروف تلف) انظر وهو معطوف على ما ذا و ظاهر إعادة لظان انه معطوف على قوله انه معسر وحينئذ فضية هذا الصنيع ان المدعى شيان تلف المال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما ياتي في التعايل لانا لو كان المراد ما ظهر من صديقه لو ادعى باق او بهما او الظاهر ان ضرورة المسئلة ان تلف المال معروف والمدعى انه لا يملك غيره فقط وحينئذ ان كان ينبغي اسقاط لفظ ان بان قول او تلف ماله المعروف رشيدى بادنى تعرف قول المتن (وزعم) اي قال اه ع ش قول المتن (وانكروا) اي مازعمه اه معنى (قوله وادعى تلفه) يغنى عنه ما قبله ثم المراد بتلفه ما يشمل قسمه كما ياتي في الشرح (قوله في الصورتين) اي اللتين في المتن اي واما التي زادها فحكمه حكم الثانية كما ياتي في الشرح عبارة النهاية والمغنى فعليه البينة باعساره في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى قوله وبوافقه في النهاية والمغنى الا قوله ولو قال الى واه وقوله عند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان (قوله الاتي) اي في قول المصنف والا فيصدق الخ (قوله ولو قال) اي المدين وكذا ضمير امهل (قوله بذلك) اي بالتلف او الاعسار (قوله ايضا) لعل معناه فيقبل استمالة لاحضار البينة كما يقبل طلب خصمه حبسه (قوله وله) اي للمدين (قوله عليه) اي على خصمه (قوله ذهاب ماله) اي او اعساره اه نهاية (قوله انه) اي الدائن (قوله ويحلفه) عطف على يدعى (قوله بالملاءة) اي الغنى (قوله عند المعاملة) او بعدها اه ع ش (قوله الا البينة) هلا قبل قوله للتحليف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملاءة وينبغي ان الامر كذلك اه سم (قوله مامر انفاعن ابن الصلاح) يشير الى ما مر له في شرح قول المصنف وان قال عن جنابة قبل في الاصح فراجع في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) اي من المودع (قوله بما في يده) بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الروايات في البحر (قوله الا البينة) هلا قيل قوله للتحليف اذا ادعى انه

ام ان ثلاثة أيام أيضا ثم حبس الى ثبوت اعساره وله ان يدعى عليه انه يعلم ذهاب ماله ويحلفه نعم لو اقر بالملاءة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على ذهاب ماله الذي اقر انه ملى به كما افق به الفقهاء وبوافقه مامر انفاعن ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقدرته على وقائه بطل ثبوت اعساره (نبه) ظاهر كلامهم انه لا بد من البينة بالتلف هنام غير تفصيل بين ذكر سبب خفي او ظاهر وهو مشكل بما ياتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تعديه وقد يفرق بانه سبق منه استئمان لنحو الوديع فخفف فيه وبان الاحتياط للمعاملة اقضى التشديد عليه باقائه ما قطع تعاقب معاملة بما في يده وناظره مامر من التشديد في المسلم فيه اكثر منه في الغاصب قيل استشكلت

الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم (١٤٠) فكيف يحتاج البيئة بناف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فيبغى أن لا يحتاج

إلى البيئة عند نقض المال الموجود عن مال المعاملة أشار إليه في الكفاية اهـ ولك رده بان الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد من إقامة بيئة بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بد من بيئة بتلفه وحينئذ فلا وجه لقول من قال فينبغى الخ ويثبت الاعسار أيضا باليمين المردودة بان يدعى علم غريمه باعساره أو بتلف ماله فيشكل عن اليمين على نفي عليه بذلك فيحلف المدين ويثبت إعساره وله تكرير طلب بين الدائن ما لم يظهر منه ما ياتى ويعلم القاضي به لأن المراد به الظن المؤكد (والا) يلزمه في معاملة مال كذلك كصداق وضمن وإتلاف (فيصدق يمينه في الاصح) إذا لاصل عدم ومن ثم كان المنقول المعتمد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال ولا حبس إلى ثبوت إعساره (وتقبل بيئة الاعسار) وهي رجلان وإن تعلقت بالنفي لميسر الحاجة كالبيئة بان لا وارث غيره ولا ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم لأنها قد لا تطاع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع بيئة لأن فيه محض تكذيب لها (في الحال) ان اطلعت

أى في زعم معاملة ولا فالمناسب الاخصر به (قوله الثانية) أى التى فى المتن وهى قوله وزعم الخ اهـ كرى (قوله الموجود) أى المقسوم بين الغرماء (قوله ولك رده الخ) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البيئة فتأمل فأن ذلك ظاهر منه إلا ان يجاب بان قول المصنف ماله لا يتعين ان يكون مال المعاملة اهـ سم (قوله ويثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية وله ان يدعى على الغرماء وتحليفهم انهم لا يعلمون إعساره فان نكلوا وحلف وثبت إعساره وإن حلفوا حبس وتقبل دعواه أيضا ثانياً والثالث وهكذا أنه بان لهم إعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده الايذاء ولو ثبت إعساره فادعوا بعد أيام انه استفاد مالا وبينوا الجهة التى استفاد منها فلم يحلفه إلا ان ظهر قصدا لا يذاء وإذا شهد على المفلس بالغنى فلا بد من بيان سببه اهـ (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة المغنى ولا بان لزمه الدين لا في معاملة مال سواء الزمه باختياره كضمان وصداق ام بغير اختياره كارش جنابة وغرامة متلف اهـ (قوله كذلك) أى يغلب بقاؤه قول المتن (فيصدق يمينه) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفع لزيد كذا وقت كذا ففضى الوقت ولم يدفع له شيئا وأدعى العجز أى لاجل عدم الحنث وحلف عليه صدق إن لم يعهده مال ولا حنث حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية ومغنى قول المصنف (فيصدق يمينه) ولو ظهر غريم اخر لم يحلف ثانيا كفى البيان وارتضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين الاولى لى شرح مرادهم (قوله إذا لاصل) الى قول المتن وشرط الخ فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله ولا لا حبس الخ (قوله فيمن لم يعرف له مال الخ) أى يجب الوفاء منه بان وجب بيعه فى وفاء دين المفلس وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته الناجزة ومن الزائد المراكوب والخادم والمسكن وأثاث البيت على ماصر اهـ ع ش قول المتن (وتقبل نيته الاعسار الخ) قال فى شرح العباب ولا يجوز للقاضى تاخير سماعها حتى يحبس إلا ان امره به مولى به يؤخذ منه أنه إذا امره مولى به بعدم سماع الدعوى بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة العصر انهم يمنعون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس عشرة سنة إلا فى مال يقيم او وقف انه يتمتع عليه سماعها ووجه ظاهر لانه لا يتصرف إلا بحسب ما تقتضيه التولية اهـ سيد عمر (قوله وهى رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهاية ومغنى (قوله إلا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جمة عامة لم تنفذ التحايف على الطابى وإنما يحلف بعد إقامة البيئة مغنى ونهاية وسياق فى الشرح قبيل التنبيه مثله (قوله طلبه لها) أى لليمين (قوله مع بيئته) أى التلاف (قوله لان فيه) أى فى التحليف قول المتن (فى الحال) أى وان لم يتقدم له حبس كسائر البيئات اهـ نهاية (قوله لنحو طول جوار الخ) أشار به الى ان وجوه الاختيار ثلاثة اما الجوار او المعاملة او المرافقة فى السفر ونحوه كما وقع ذلك لأمير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال لمن زكى الشاهدين سم تعرفهم قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صبا حمدا ومساءهما قال لا قال فهل عاملتهم فى الصفر ام فى البيضاء

عرض له ذهابه بعد الملاءة ويبغى أن الامر كذلك (قوله ولك رده) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البيئة فتأمل فأن ذلك ظاهر منه إلا ان يجاب بان قول المصنف ماله لا يتعين ان يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق يمينه) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفع لزيد كذا وقت كذا ففضى الوقت ولم يدفع له شيئا وأدعى العجز وحلف عليه صدق ان لم يعهده مال ولا حنث حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فان عهده مال لم يصدق فان ادعى تلفه فينبغى ان يجرى فيه تفصيل الوديعه فحيث صدق فى تلفه فلا حنث مر ولو لم يعهده مال لكن عهده معاملة مالية فهل هو كالو عهده مال فلا يصدق اخذ من مسئلة المتن اعنى قوله فان لزمه الدين فى معاملة مال كشر او قرض فعليه البيئة وتعليقها بقوله لان الاصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة ولا بل يصدق وإن عمدت له بعض معاملة مالية لان تلك المعاملة المالية لا تعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذى لزم فى مقابلتها فيه نظرو الوجه وهو القياس هو الاول وجزم مر بالثانى وأنكر الاول بعد نقله عن إفتاء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق يمينه) ولو ظهر غريم اخر لم يحلف ثانيا كفى البيان وارتضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين

ومخالطة مع مشاهدة مخايل الضرر والاضافة إلى ان يغلب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى ولا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهرها الحال وشرط بعضهم في شأدي المرأة كزنها محر من لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر إذ قد يستفيض عنده عنها ما يكاد يقطع باعساره لاجله وتسليمه فيلحق بالمحرم نحو الزوج والممسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد

التزكية مستيس الحاجة
هنا لذلك وخرج بشاهد
الاعسار الشاهد يتلف
ماله الذي لا يعرف له
غيره فلا يشترط فيه خبرة
بباطنه (وليقل) شاهد
الاعسار (وهو معسر)
مع ما يأتي (ولا يحض
النفي كقوله لا يملك شيئا)
بل يقيد كقوله لا يملك
إلا ما بقي له او لموهونه وينبغي
ان لا يكتفى منه بالاجمال
كالعجز الشرعي خلافا
للبقي بل لابد من بيان
ذلك المبقى له وإن كان
عاما موافقا للقاضي لان
الاجمال ليس من وظيفة
الشاهد بل وظيفته التفصيل
ليرى فيه القاضي ويحكم
بمعتقدة كما سيأتي مع ما فيه
ولو ادعى غريمه ولو بعد
ثبوت اعساره ان له مالا
باطن لا تعلمه بيئته وطلب
حامله لومه الحلف على نفيه
ونحو محجور وغائب وجمعة
عامة لا يتوقف التحليف
لاجله على طلب وافتى
القمام بان الشهادة باليسار
لا بد فيها من بيان سببه وتبعه
في الشامل ولو تعارضت بيئته
يسار وبيئته اعسار قدمت
الاولى عند جمع متقدمين
وقيد آخرون بما اذا جهل

اي الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقتهم في السفر الذي يسفر اى يكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال
فاذهب فانك لا تعرفها المالك رايتهم في الجامع يصلين قليوبى ثم قال لها اثبتى بمن يعرفكما هـ بحيرى
(قوله ومخالطة الخ) عطف على جوار والواو بمعنى او (قوله لان غيرهم) اى غير المحارم (قوله لا يطلعون)
اى الغير والجمع باعتبار معنى الغير كان الافراد في عنده وفى يكاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ)
اى من اقاربها واقارب زوجها بل من الاجانب المصاحب لها سفر او اقامة مع محرمها مثلا (قوله ويعتمد
قول الشاهد انه الخ) وفاقا للمنهج والنهاية وخلافا للبعنى عبارة فان عرف القاضي ان الشاهد بهذه الصفة
فذاك وإلا فله اعتماد قوله انه بها كذا فتقوله عن الامام وهو صرح بذلك عن الائمة وذكر شيخنا في
الكلام على التزكية ان القاضي لا بد ان يعرف ان المزكى من اهل الخبرة او ان يعرف من عدالته انه
لا يزكى إلا بعد وجوهها قال الاسنوى وينبغي ان يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر (قوله وخرج) الى المتن
في النهاية والمغنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مر نهاية ومنتهى (قوله مع ما يأتي) اى من نحو قوله
لا يملك إلا ما يبقى له الخ (قوله وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمغنى
عبارة بل يجمع بين نفي واثبات فيقول كما قال الشيخان هو معسر لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه قال البلقي
وهذا غير صحيح لانه قد يكون مالكا لغير ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصير فاكثروا لان
قوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تز يدعى ما يليق به فيصير موسرا بذلك فالطريق ان يشهد انه
معسر عاجز العجز الشرعي عن وفاء شيء من هذا الدين او ما في معنى ذلك انتهى وهو حسن (قوله ولو ادعى)
الى قوله ونحو محجور مكرر مع قوله السابق ولا يخلف معها الخ فلو كان قد قدم قوله ونحو محجور الى وافتى الى هناك
كفى النهاية والمغنى لاستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (ولو ادعى) الى قوله وتبعه زاد النهاية والمغنى
عقبه مانصه ولو وجد في يد المعسر مال فاقرب به لشخص وصدقه اخذ منه ولا حق فيه للغير ما ولا يخلف المعسر
انه ما او طامق له على الاقرار لانه لو رجع عن اقراره لم يقبل وإن كذبه المقر له اخذ الغرام ولا يلتفت الى
اقراره به لاخر لظهور كذبه في صرفه عنه وإن اقر به لغائب انتظر قدومه فان صدقه اخذوه والا اخذوه الغرام
ولو اقر لمجبول لم يقبل منه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الرويان وغيره والظاهر كما قال الاذرى ان الصبي
ونحوه كالغائب نعم إن صدقه الولي فلا انتظار (قوله ولو تعارضت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو تعارضت
بيئتا اعسار وملاء بان كانت كلما شهدت احدهما جاءت الاخرى فشهدت انه في الحال على خلاف ما شهدت
به فقد افتى ابن الصلاح بانه يعمل بالمناخرة منهم ما وإن تكررت إذ لم ينشأ من تكرارها ريب ولا تكاد يبينه
الاعسار تخلو عن ريبه اذا تكررت اهل قال ع ش قوله يعمل بالمناخرة وهى بيئته اليسار على ما يفيد قوله
ولا تكاد الخ وإن كان قوله يعمل بالمناخرة منها صادقا بيئته اليسار والاعسار وفي جانب شيخنا الزبائدي
انه إن لم يعرف له مال قدمت بيئته اليسار وإن عرف قدمت بيئته الاعسار (قوله نص) اى الشافعى رضى الله
تعالى عنه (قوله نص في الشاهد) الى قوله انتهى زاد النهاية عقبه مانصه قال الزركشى فليكن اى تمحيض
النفي هنا مثله اعبارة البجيرمى على المنهج قوله لانه كذب اى ومع ذلك لو محض النفي كفى وثبت الاعسار
اذ غايته الكذب والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمدته (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد و
(قوله على انه الخ) اى الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطا) المعنى اى في ادائه (قوله ولم ترد شهادته) اى
يستقصر عن معنى النفي الذى ذكره اه ع ش (قوله تهورا) تهور الرجل وقع في الامر بقلة مبالاة اه قاموس

حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية (تنبيه) قال الزركشى قضية كلامهم هنا انه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضي وغيره
لكن نص في الشاهد بان لا وارث له آخر على انه يقول لا اعلم له وارثا آخر ولا يمحض النفي فان محضه كلا وارث له آخر اخطا
المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان الوارث يظهر غالبا لعدم ظهوره دليل لتمحيض النفي فلم يعد منه تهورا وليس الاعسار
كذلك لانه يظهر على صاحبه غالبا لان له شيئا فتمحيضه النفي فيه تهور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه انه لا يقبل منه تحيضه وان علم انه الواقع وادعاه لما تقرر ان ذلك نادر جدا لعدم متور او ان فرض ان المفلس باطنا كذلك لان من هذا حاله لا يخفى امره غالبا (وإذ ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه لإذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمته بل عمل) من غير مطالبة (حتى يوسر) الآية نعم له الدعوى (١٤٢) عليه كل وقت انه حدث له مال ويحلف لانه محتمل وظاهر ان عمله مالم يظهر منه التعتت

والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة او عشر لا كفارة لانه تؤدى بغير المال قاله شريح لكن نظره فيه غيره والذي يتجه في كفارة فورية تعين فيها المال الحبس لا في زكاة تقبل السقوط بادعاء تلف او نحوه وان المراد بالعشر ما يشترط على من دخلوا دارنا بالتجارة او الخراج المضروب بحق الى ثبوت اعساره نعم لا يحبس اصل لفرعه مطلقا ولا نحوه من وقعت الاجارة على عينه اذا تعذر العمل في الحبس بل يقدم حق المستاجر على غيره ويستوثق القاضي عليه ان خاف هربه بما يراه ولو قيل انه يجاب للحبس في غير وقت العمل كالليل لم يبعد ولا مريض لا مريض له ولا مخدرة ولا ابن سبيل بل وكلهم لا يترددوا ويتمتعوا ولا غير مكلف ولاولى وكبل لم يجب المال به ما علمته والاحبس ولا فني ولا سيدة حتى يؤدى او يبيع بل يباع عليه اذا وجد راغب وامتنع من البيع والقضاء ولا مكان لنجم لتمكنه من اسقاط متى شاء وللدائن ملازمة من لم يثبت

(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله وان علم انه الخ) اي التحيض (قوله وادعاه) اي الشاهد او المفلس اه سيد عمر (قوله ان المفلس) الاولى المدين (قوله لان من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (وإذ ثبت اعساره) اي عند القاضي (لم يجز حبسه الخ) اي بخلاف ما لو لم يثبت اعساره فيجوز حبسه وملازمته مغنى ونهاية (نعم له) اي للدائن عبارة المغنى والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد ايام انه استفاد مالا ويدين الجهة التي استفاد منها فلم تحليفه إلا لان يظهر منهم اي للحاكم قصد الايذاء اه (قوله منه) اي من الدائن (قوله وعلم من كلامه الخ) اي حيث رتب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعنى الصيام (قوله في كفارة الخ) خبر مقدم لقوله الحبس (قوله لا في زكاة) والاولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (وان المراد الخ) اي والذي يتجه ان المراد الخ ولعل الاولى اسقاط لفظ ان عطفا على جملة قال شريح (قوله او الخراج) عطف على قوله ما يشترط (قوله الى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا يحبس) الى قوله مالم يختر في المغنى الا قوله ولو قيل الى ولا مريض وقوله لا مريض له وكذا في النهاية لا قوله حتى الى ولا مكان (قوله مطلقا) عبارة المغنى نعم الاصل ذكر اكان او غيره وان علا لا يحبس بدين الولد كذلك وان سفل ولو صغير اوز من لانه عقوبة ولا يعاقب الوالد بالولد ولا فرق بين دين النفقة وغيرها زاد النهاية وما جرى عليه الحاروى الصغير تبع للغز الى من حبسه لئلا يمتنع عن الاداء فيعجز الابن عن الاستيفاء ردمت مع العجز عن الاستيفاء لانه متى ثبت الوالد مال اخذه القاضي قهر او صرفه الى دينه وقضيته انه لو اخفاه عناد اكان له حبسه لاستكشاف الحال وهو ما اعتمده الزركشى ونقله عن القاضي لكن قولهم ولا يعاقب الوالد بالولد باءاه (بل يقدم حق المستاجر على غيره) قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استؤجرت عينه وكان حضوره لاحكامكم به بطل حق المستاجر ينبغي ان لا يحضر ولا يعترض باتفاق الاصحاب على احضار المرأة البرزة وحبسها وان كانت مزوجة لان الاجارة امد ينتظر ويؤخذ ما قاله ان الموصى بمنفعته كالمستاجر ان اوصى بهامدة معينة ولا فكل زوجة مغنى ونهاية (قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغنى وعبرة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فان خاف هربه فعل ما يراه اه فنه امر تبتان وقضية عبارة الشارح والمغنى ان هنما رتبة واحدة (قوله لا يترددوا) انظر ما مر جمع الضمير فيه مع انه لا يتأتى في المخدرة والمريض اه رشيدى ولك ان تقول ان لكل منهما ترددا بحسبه (قوله والاحبس) اي وان وجب المال بمعاملة الولي او الوكيل حبس عبارة المغنى وتحبس الامناء في دين وجب بمعاملتهم اه وعبرة النهاية ولا الطفل والمجنون ولا ابوه والوصى والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم اه قال ع ش اي فان وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصى والقيم والوكيل اه اي والاب (قوله واجرة الحبس الخ) عبارة النهاية واجرة الحبس والسجان على الحبوس ونفقة في ماله اي ان كان له مال ظاهر ولا فني بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضرره او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد لا يعزره ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان لجو جا ص ورأى الحبس وجهان اصحهما جوازه ان اقتضته مصلحة اه قال ع ش قوله حتى يبرأ من الاول اي فان خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه (قوله ولولم يفد) اي الحبس (فيه) اي المدين (قوله كذا قيل) راجع الى قوله ولولم يفد فيه الخ (قوله فرضه) اي هذا القول (قوله كامر) اي في اوائل الباب (قوله بغير اذنه) اي الغريم (قوله او جوابها) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله وللحاكم) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله ولا الاولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح مروف تقييده اذا كان لجو جا صبور اعلى الحبس وجهان

اعساره مالم يختر المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على ما ياتي قبيل القسمة على المدين ولولم يفد فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال وامتنع من الاداء منه كأمرو من حبسه قاض لا يطلق إلا برضا غيره او بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه إلا لضرورة كدعوى او رد جرائها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس إلا ببلد بعيد حبسه فيه وإن لم يكن يعمل كالتغريب في الزنا وانما لم يحضر من فوق مسافة العدوى لان الحق ثم لم يثبت وللحاكم منع الحبوس بما يرى المصلحة

في منعه منه كتمته بحيلته ولا يلزم الزوجة حاجة الى الحبس الا ان كان يتالانها الوطاهر المسكن فيه فيما يظهر وكترفه بشم ريحان وبغيره
كالاستئناس بالمحاذنة وكخلق الباب عليه وكتمه من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما (١٣١) لا ترفه فيه (فرع) حكمه بسفر زوجته

معه فاقرت لاخر بدن قبل
اقرارها ومنعت من السفر
معه كما اتفق به ابن الصلاح
وسبقه اليه شريح وقال ابن
الفر كاح وجمع لا يقبل
وعلى الاول لا تقبل بيته
انها قصدت بذلك عدم
السفر معه على الاوجه من
وجبه في ذلك وان توفرت
القرائن بذلك وعليه ايضا لو
طلب الزوج من الزوجة او
المقر له الحلف على ان باطن
الامر كظاها راجب فيه
احذاما ياتي في الاقرار لوارث
وغيره لا فيها لان اقرارها بان
ذلك حيلة لا يجوز سفرها
معه بغير رضا المقر له ومرفى
عدم تحليف المقاس المقر
ما يصرح بذلك ولو كان
الاقرار صادرا عن حيلة كان
اقرارها دينارا ثم وهبته له
فحل تردد الذي يتجه انه ان
شهدت بذلك بيته او اعترف
به المقر له لم يؤثر ولو كان
لسكل من اثنين دين على
الاخر حال ولم توجد شروط
التقاص فلكل طلب حبس
الاخر بشرطه (والغريب
العاجز عن بيته الاعسار)
لا يحبس بل (يوكل القاضي
به) وجوبه (من) اي اثنين
فاكثر (يبحث عن حاله فاذا
غلب على ظنه اعساره شهد
به) لثلاثي تخلد حبسه وظاهر

يلزم الى قوله وكترفه وقوله وكخلق الباب (قوله كتمته بحيلته) اي الامن دخولها الحاجة نهاية قال ع ش
اي الزوجة ومثلها الاصدقاء اه قوله وكترفه بشم ريحان اي بخلاف شمه لمرض ونحوه اه نهاية
(قوله وكخلق الباب الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله وكتمه من الجمعة) عبارة النهاية ولا ياتم
المحبوس بترك الجمعة والجماعة للقاضي منع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة اه قال الرشيدى قوله ولا ياتم
المحبوس الخ لعله اذالم يكن قادرا على الوفاء امتنع منه عناد اه وقال ع ش قوله والجماعة اي وان توقف
ظهور الشعار على حضوره اه (قوله بخلاف عمل الصنعة) ولو ما طالا ولو حبست امرأة في دين ولو باذن
زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مدته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المحبون من الحبس
مطلقا والمريض ان فقد مرضا والسكلام هنا في طرو المرض على المحبوس فلا ياتي في ما من عدم حبس
المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال ع ش قوله
ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس لها وفيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع
قال سم على منتهج بعد مثل ما ذكره الشارح مر واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها
النفقة او ظنا فلا م ر انتهى اه (قوله حكمه الخ) ولصاحب الدين الحال ولو ذميا منع المديون الموسر بالطلب
من السفر الخوف وغيره بان يشغله عنه برفعه الى الحاكم مطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استتاب من يوفيه من
ماله الحاضر فليس له منعه اما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخزفا كجهاد والاجل قريبا
ولا يكلف من عليه المؤجل رهنه ولا كفيلة ولا اشهاد لان صاحبه هو المقصر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن
ولا كفيل وله السفر بحبته ليطالبه عند حلوله بشرط ان لا يلزمه ملازمة الغريم لان فيه اضرارا به اه غنى
(قوله بدن) اي حال (قوله وعلى الاول) اي قبول اقرارها ومنعه من السفر (قوله بذلك) اي بالقصد
المذكور (قوله وعليه) اي على الاول (قوله على ان باطن الامر الخ) اي ان عليها دينها في الواضع (قوله
اجيب فيه) اي اجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله لا فيها) اي لا في طلبه حلف الزوجة (قوله لا يجوز
الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله شروط التقاص) اي من الاتحاد جنسا وقدر او صفة وحلوا لا وتاجيلا
(قوله بشرطه) اي كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله لكن ظاهر كلام الروضة الخ) وهو كذلك
اه معنى زاد النهاية واجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن في ذمته الى ان يوسع فيما يظهر فان لم يرض احد
بذلك سقط الوجوب عن القاضي فيما يظهر ايضا نعم سيأتي ان الجاني اذالم يكن له مال ولا ثمن بيت مال جاز
للقاضي ان يقتضيه له اي اجرة الجلاذ على بيت المال وان يسخر من يستوفي القود فقياسه ان له هنا حيلة
ان يقتضيه اي اجرة الباحث على بيت المال وان يسخر باثنين لئلا يتخلد حبسه وقد علم ان الباحث اثنان اه
(فصل في رجوع نحو بائع المفلس) (قوله في رجوع نحو بائع المفلس الخ) اي وفيما يتبع ذلك من حكم
مالو غرس النخ واندرج في النحر المسلم والمقرض والمؤجر وغيرهما من المعامل بمعاوضة (قوله بشم في
الذمة) سيدكر محترزه بقوله او اشترى شيئا بعين الخ (قوله اي شيئا منه) بدل عليه قوله الاتي فان كان قبض
بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان في صورة خاصة اه سم اي في التلف فليس بقيد بل يجري مع
البقاء كما ياتي (قوله حتى مات المشتري الخ) يؤخذ من كلامهم ان الموت مفلسا بمنابة الحجر وان يعجز عليه

اصحما جوازه ان اقتضت المصلحة (قوله فاقرت لاخر بدن) ولو حبست امرأة في دين ولو باذن زوجها فيما
يظهر سقطت نفقتها مدته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها (قوله لكن ظاهر كلام الروضة) وهو
كذلك مر

(فصل) (قوله اي شيئا منه) بدل عليه قوله الاتي فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان

لمتن انه يوكل به ابتداء ولا يحبس كباين السبيل لكن ظاهر كلام الروضة واصلا انه يحبس ثم يوكل من بحث عنه (فصل) في رجوع نحو بائع
لمفلس عليه بمبايعه له قبل الحجر ولم يقبض عرضه (من باع) شيئا بشم في الذمة (ولم يقبض الثمن) اي شيئا منه (حتى) مات المشتري

قبل الموت اه سيد عمر (قوله مفلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلس السابق تعريفة ان من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا لكن قد علمت ان كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته من ثم يعلم ايضا ان الاوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر مال بني يدونه بنحو ارث واصطيدا او ارتفاع قيمة امواله انه لا رجوع لانه غير مفلس الان وبه جزم الغزالي وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة اي ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم (قوله بشروطه الخ) اي الحجر (قوله من غير حاكم الخ) اي فلا يحتاج في الفسخ الى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه على الاصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وان قال الاصطغري بنقضه مغني ونهاية (قوله بنحو فسخه) اي البيع اي او بطلته او رجعت في المبيع كما رجعه ابن ابي الدم او استرجعته كما بحثه الزكشي اه نهاية (قوله او رددت الثمن الخ) عبارة المغني كذا رددت الثمن او فسخت البيع فيه في الاصح اه (قوله لا بفعل) اي كوطء الامة (قوله وقد يجب) الى التنبيه في النهاية والمغني الا قوله لان النص الى المتن (قوله عن موليه) او موكله قال سم على حج قد يستشكل تصور ذلك لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولو لا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه اه اقول ويمكن ان يصور ايضا بما اذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه او جنون وقد سلم المبيع قبل الثمن ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على ولي البائع الفسخ اه عش (قوله او يكون مكانا) اي بان باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على المكاتب الفسخ رعاية لحق السيد لا به قن ما بقي عليه درهم اه عش (قوله او بعضه) عبارة النهاية وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة لا لغيره اه زاد المغني وقيد الاذرعى الرجوع في البعض بما اذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المعتمد اه (قوله واسترداد المبيع كله او بعضه) هذا مع قوله فسخ المبيع يقتضى ان له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ العقد يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال في العباب ولو اراد الرجوع في بعض المبيع جاز الله في شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ في كله اه فلعلم مراده ههنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او بعضه اه سم (قوله لها) اي للصحيحين و(قوله وفي اخرى) اي لها ايضا (قوله او اشترى شيئا) عطف على قوله افلس (قوله ولم تسلمها البائع) اي ثم حجر على المشتري (قوله

في صورة خاصة (قوله مفلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلس السابق تعريفة ان من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا لكن قد علمت ان كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته من ثم يعلم ايضا ان الاوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر مال بني يدونه بنحو ارث واصطيدا او ارتفاع قيمة امواله انه لا رجوع لانه غير مفلس الان وبه جزم الغزالي والنخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة اي ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة (بان يتصرف عن موليه) قد يستشكل تصور المسئلة لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولو لا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداد المبيع كله او بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى ان له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ البيع يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال في العباب ولو اراد الرجوع في بعض المبيع جاز الله في شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ في كله انتهى فلعلم مراده

مفلسا كما يات اول الفرائض او حتى (حجر على المشتري بالفلس) اي بسبب افلاسه بشروطه السابقة (قوله) اي البائع من غير حاكم حيث لم يحكم حاكم بمنع الفسخ (فسخ البيع) بنحو فسخته او نقضته او رفعته او رددت الثمن او فسخت البيع فيه لا بفعل ونحوه مما ياتي وقد يجب الفسخ بان يتصرف عن موليه او يكون مكانا والغلبة في الفسخ (واسترداد المبيع) كله او بعضه ويضارب بالباقي للخبر المتفق عليه اذا افلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو احق بها من الغرماء وفي رواية لها من ادرك ماله بعينه عند رجل وقد افلس فهو احق به من غيره وسياقه قاض بان الثمن لم يقبض وفي اخرى ايمار رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بمتاعه وافهم كلامه انه لا رجوع لو افلس ولم يحجر عليه او حجر عليه بسفه او اشترى حال الحجر الا ان جهل حاله كما مر في ثبت بشروطه الاتية او اشترى شيئا بعين ولم تسلمها البائع فيطالب بها ولا فسخ لان النص لم يرد

إلا في المبيع الخ) أى وما هنا نحن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية اه سم (قوله وما الحق به) أى بما سيبر عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اه ع ش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المغنى على الفسخ (قوله بين علمه الخ) أى بالفورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجهل بالفورية قبل كالد بالعيب بل أولى لان هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجهل بالخيار بالاولى اه وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل اه قال ع ش قوله لان جهل أى لان مثله ما يخفى اه قول المتن (بالوطء) واذ قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه او لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفسس ولا حذو عليه للخلاف في انه يحصل به الفسخ او لا اه ع ش قول المتن (ونحوها) كالهبة والاجارة والا فراض (قوله وتلغو) ومحل الخلاف اذا نوى بالوطء الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يقتصر الى حاكم كاهم والافلا يحصل به قطعانها به ومغنى قال الرشيدى قوله ومحل الخلاف أى في ووطء بقرينة ما بعده أما الاعتاق والبيع فالخلاف جار فيهما مطلقا اه (قوله كالواهب) لفرعه (قوله اذمى التى كالبيع الخ) اشار به الى ان الكاف تقييدية لا تنظرية والادخل الصداق وعوض الخلع اه ع ش (قوله نحو السلم) بان الفس للمسلم اليه للمسلم الفسخ واسترداد راس المال اه سم (قوله نحو السلم الخ) فاذا جره دارا باجرة حاله لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين في البيع او سلمه درهم قرضا ورأس مال سلم حاله او مؤجل خل ثم حجر عليه والدراهم باقية بالشروط والآنية فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وإن كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وإن لم يحجر على المقرض اه سلطان ومثله في المحلى اه بحيرى (قوله لعموم الخبر المذكور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بمآتاه اه ع ش ولك ارجاعه الى الرواية الثانية ايضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة و (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المحضنة ودخل في النحو الاول الاباحة والهدية والصدقة وانظر ما دخل بالنحو الثانى (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها بمهر في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق معين فانها تملكه بنففس العقدر تطالب به بعد الحجز وصورة الخلع ان يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليه بالفلس فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة وصورة الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا ويصالحه عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه وعبارة الشوبرى قوله كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعدد الا فسلح الدم ما هو التالف فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شىء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفي الحابى تقييده بكونه بعد الدخول وفي القليوبى ما يوافق الشوبرى وعبارةه وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل في النكاح للاغلب انتهى اه بحيرى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية واما فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر او النفقة كما سياتى في بابها فلا يختص بالحجر اه قوله بالمهر أى قبل الدخول وقوله والنفقة أى مطلقا قال ع ش وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرّد الحجر او يتمتع الفسخ مادام المال باقيا اذا لا يتحقق اعساره الا بقسمة امواله فيه ونظرو الا قرب الثانى اذ من الجائز حدوث مال له او براءة بعض الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمة امواله ومضى ثلاثة ايام

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية (قوله إلا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فله لكان هذا من المالحق وايضا فالخبر الثانى شامل لهذا قطعاً والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فللمسلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتأمل وقوله لتعذر الخ يتأمل (قوله

إلا في المبيع وما الحق به (والاصح أن خياره) أى البائع أو الفسخ (على الفور) كخيار العيب لان كلا دفع الضرر وبه فارق خيار الاصل في رجوعه في هبته ولولده وسوى الرد بالعيب في الفرق بين علمه وجهله (و) الاصح (أنة) لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتاق والبيع (ونحوها) وتلغو هذه التصرفات كالواهب وإنما انفسخ بذلك في زمن الخيار لان الملك فيه غير مستقر (وله) أى الشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) المحضنة اذمى (التي كالبيع) في فساد كل بفساد المقابل فدخل نحو السلم والقرض والاجارة لعموم الخبر المذكور وخرج نحو الهبة لعدم العوض فيه ونحو الخلع والنكاح والصلح عن دم لتعذر استيفاء المقابل وليس من هذا الفسخ بالاعسار الآتى في النفقات

(وله) أى الرجوع فى المبيع وما لحق به (شروط ١٤٦) (منها كون الثمن) فى البيع والعوض فى غيره ديناً (حالا) عند الرجوع وان كان

بعد ذلك كما بأتى النفقات اه (قوله أى الرجوع) أى بالفسخ (قوله وما لحق به) أى من المعاوضة المحضة (قوله والعوض فى غيره) أى كالمسلم فيه والدرام المقروضة والاجرة ثم هذا من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجرور (قوله ديناً) أى بخلاف ما لو كان عينا بان اشترى منه المفسل هذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الغراماه رشيدى وتقدم فى الشارح مثله (قوله قبله) أى الرجوع (قوله) ولو استمر الخ) غاية للغاية (قوله لان المؤجل الخ) علة المقدراى فلا يصح رجوع حال وجوده لاجل لان الخ (قوله فيصرف المبيع) أى وما لحق به (قوله اجرة كل شهر) أى مثلاً فثلثا المؤجلة بانتهاء السنة اه سيد عمر (قوله عند انقضائه) اخرج به ما لو قال عند اوله فله الفسخ اه غش (قوله فلا يتصور فسخ) أى للاجارة مطلقاً الا (قوله فسخ) أى المؤجر المذكور أى له الفسخ ولو افلس المستاجر فى مجاس اجارة الذمة فان اثبتنا خيار المجلس فيها أى المرجوح استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان افلس مؤجر عين قدم المستاجر بمنفعتها او ملتزم عمل أى فى ذمته والاجرة فى يده فالمستاجر الفسخ فان تلفت ضارب باجرة المثل كنظيره فى السلم ولا نسلم اليه حصته منها بالاضار به لا متناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم فى المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة ان تبعضت بلا ضرر كحمل مائة رطل والا كقصة اربعة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف الطريق لى ضائعاً ففسخ وضارب بالاجرة المبدولة فلو سلم له الملتزم عينا ليس توفى منها قدم بمنفعتها كالمعينة فى العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصده) لو حصل مال باصطياد او امكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالى لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الاصطياد ارتفاع الاسعار او الابرار من بعض الدين اه غش وتقدم ما يوافق عن سم عن شرح العباب (قوله أى العوض) أى الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولى اسقاط انظ به ليظهر مقابلته بقوله الاقوى او تعذر بغيره الخ ثم هو الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله بنى) فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقى له نهاية ومعنى (قوله بالاذن) أى اذن المفسل (قوله وهو مقراخ) فلو كان جاحداً ولا يبيته او معسراً رجع لتعذر الثمن بالافلاس نهاية ومعنى (قوله والمنه فيه) أى فى الضمان بغير الاذن (قوله او تعذر الخ) فى عطفه لم يتعذر به الا بنفى (قوله مثلاً) أى ونحو المسلم اليه قول المتن (او هرب) أى او مات ملياً وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومعنى (قوله مع يساره) فى كلامه الجذف من الثانى لدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) أى بخلاف المسلم فيه فى صورته لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ سم عبارة النهاية ودخل فى الضابط عقد السلم فله فسخه ان وجد راس ماله فان لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه ان لم يوجد فى المال لا متناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته حينئذى حق غير المفسل فى حقه اولى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذا لم ينقطع المسلم فيه ان يقوم المسلم فيه فان شاوى عشرين والديون ضعف المال افرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه ان وفته به والا فبعضه وان كان م تقوماً فان فضل شئ فللغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما افرز له ولو تلف بعض راس المال وكان بما يفرد بالعقد رجع بباقيه وضارب بباقي المسلم فيه اه (قوله من نحو الممتنع) أى كالحارب (قوله) بالسلطان) أى الحاكم نهاية ومعنى (قوله عجز) أى السلطان (قوله فى الامتناع) أى وما عطف عليه من الحرب (قوله على ما قبله) أى التعذر بالافلاس (قوله ذلك) أى الاشكال (قوله الشارح) أى الجلال المحلى وتبعه النهاية والمغنى (قوله لان هذا الخ) تعليل لعدم الدفع (قوله فرض هذا) أى الافلاس (قوله فلا يتأتى ذلك) أى تفريع الامتناع على ما قبله قال البجيرمى الا ان يقال لا يصح كون الاقسام اعم من المقسم كما قرره

والعوض فى غيره) كالمسلم فيه (قوله عند الرجوع وان كان مؤجلاً قبله الخ) فقول الشارح وكذا بعده على وجه صححه فى الشرح الصغير هو الاصح شرح مر (قوله مع يساره) فقيه الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله عن المنقطع) أى بخلاف المسلم فيه فى صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مؤجلاً قبله ولو استمر الاجل لما بعد الحجز لان المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا اخذ ابن الصلاح واقره الاسوى وغيره ان الاجارة التى يستحق فيها اجرة كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لا امتناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالاجرة وبعده لفوات المنفعة المعقود عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة جالة أى او بعضها حال اذ لم اجر شيئاً باجرة وبعضها مؤجل وبعضها حال ففسخ فى الحال بالقسط كما بحثه غيره (وان يتعذر حصوله) أى العوض (بالافلاس فلو) لم يتعذر به كان كان به رهن بنى بالثمن عادة ولو مستعار الوضامن بالاذن وهو مقراؤه ببيته مليء وكذا بغيره على الاوجه والمنه فيه ضعيفة لانظر اليها او تعذر بغيره كان انقطع جنس الثمن او (امتنع) المشتري مثلاً (من دفع الثمن مع يساره او هرب) مع يساره (فلا فسخ فى الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن او الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل الى اخذه من نحو الممتنع بالسلطان فان فرض عجزه فنادر (تنبيه) ما ذكره فى الامتناع تفريعا على ما قبله

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرض الكلام ولا فى المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلواتنى شيخنا الافلاس بان اتمم لان هذا لا يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده امام كونه فرض هذا شرطاً فى المحجور عليه فلا باتى ذلك

شيخنا العزيزي اه قول المتن (ولو قال الغرماء) أي غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهاية ومعنى (قوله من مال المفلس) الى قول المتن وكون المبيع في النهاية والمغنى (قوله لما فيه الخ) أي في التقديم مطلقا أي من مال المفلس أو مال الغرماء وأما قوله وقد يظهر الخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس (قوله وبه يفرق الخ) أي باحتمال ظهور غريم آخر وفي شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتن بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد لانه في العين وحق المرتن في بدلها انتهى وأقول إن كان لو ظهر غريم زاحم المرتن أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على حج لكن الظاهر عدم مزاحمة لان حق المرتن مقدم على الغرماء فلم يفوتوا بتقديم المرتن شيئا حتى يرجع به عليه كإقيل في مسألة القصار اه ع ش (قوله لا تنسخ) أي عقدا لاجارة وصوره المسئلة أنه لم يفعل المستاجر عليه وهو القصار أو يصور ذلك بما لو نصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الزبائي تصويره بالصورة الثانية اه ع ش (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح العباب صريح في ذلك اه سم أقول وكذا كلام المغنى صريح في ذلك (قوله ولو مات المشتري) أي مثلا (قوله وقال الورثة) أي لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله أجيب) أي نحو البائع للفسخ إن اراده (قوله أجيبوا) أي الورثة فيمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع أنه الخ) أي الوارث (قوله خليفة مورثه) فله تخلص المبيع نهاية ومعنى (قوله فيه) أي في الأخذ من مال الوارث أي بخلاف الغرماء (قوله وإذا اجاب) أي نحو البائع (قوله لم يرجع) أي فيما إذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما إذا قدمه الغرماء أي الوارث من مالهم أي أو ماله فلا كلام أنه لا رجوع اه سم (قوله لتقصيره) حيث أخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور مزاحم له ولو أخذ من التعليل أنه في العالم بالمزاحمة وليس كذلك اه نهاية أي ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش (قوله ولم يزاحمه الخ) عبارة المغنى والنهية ولو تبرع بالثمن أحد الغرماء أو كلهم أو اجنبي كان له الفسخ لما في ذلك من المنية واسقاط حقه فان أجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه فيما أخذه ما لو أجاب غير المتبرع فالذي ظهر أن يزاحمه ثم إن كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل مازوحم به في أحد احتمالي يظهر ترجيحه لأنه مقصر حيث أخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاحمه اه (قوله المتبرع) أي من الوارث أو الغرماء أو الاجنبي اه (قوله من ماله)

فله الفسخ) في شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتن بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردي وعليه فالفرق أن حق البائع أكد لانه في العين وحق المرتن في بدلها انتهى وأقول إن كان لو ظهر غريم زاحم المرتن أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظهر الخ) وهذا مع قوله من مال المفلس أو مالنا يقتضي مزاحمة من ظهر إذا قدموه من مالهم لكنه خلاف قوله وهنا لم يزاحمه فيما أعطاه له المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح العباب آخر الباب في الكلام على ذلك صريح في ذلك خصوصاً ما نقله عن ابن شعبة فراجع اه (قوله لتقديمه عليهم) إن كان المراد تقديمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فضية ذلك أنه فسخ له مطلقا لوصوله لحقه بكل حال فلا حاجة في إجباره الى قول الغرماء له ما ذكر لانه لا يتمكن من الفسخ مطلقا وإن كان المراد تقديمه على الموجودين القائلين فلا وجه لإجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع أنه خليفة مورثه) أقول وإضافتها كانت التركة متعاقبة الحقوق التي على الميت ولا يستحق الوارث إلا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنية وانتفت لانه بالدفع من ماله بقديها وقد يكون له غرض في أعيانها (قوله لم يرجع) أي فيما إذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما إذا لم يزاحم بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام أنه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أي لما يقابل مازوحم به منها هو ثانی احتمالي نقلهما في شرح الرض عن المطلب وقال انه أوجه وإن في كلامه إشارة إليه قال لكن الموافق لكلام الماوردي إلا أني لو قدم الغرماء المرتن بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع فليتأمل (قوله ولم يزاحمه فيما أعطاه) أي ويزاحمه فيما قدموه به من مال المفلس (قول المصنف

(ولو قال الغرماء لا تنسخ
ونقدمك بالثمن) من
مال المفلس أو مالنا) فله
الفسخ) لما فيه من المنية
وقد يظهر غريم آخر وبه
يفرق بين هذا ومال وقال
الغرماء للقصار لا تنسخ
ونقدمك بالاجرة فانه
يجبر لانه لا ضرر عليه
بفرض ظهور غريم آخر
لتقدمه عليهم ولو مات
المشتري مفلسا وقال
الورثة لا تنسخ ونقدمك
من التركة أجيب أو من
مالنا أجيبوا واستشكل
بان التركة ملكهم فأى
فرق وقد يفرق بانه اذا
أخذ من التركة يحتمل
ظهور مزاحم له بخلاف
ما اذا أخذ من مال الوارث
مع أنه خليفة مورثه فلم
ينظر للمنة فيه وإذا أجاب
الغرماء أو الوارث فظهر
غريم لم يرجع للعين لتقصيره
ولم يزاحمه فيما أعطاه له
المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المفاس لكنه (١٤٨) تقديرى والغرماء انما يتعلقون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

اي لا من التركة اعمش (قوله لانه) اي ما اعطاه الخ قول المتن (وكون المبيع) اي او نحوه و (قوله
في ملك المشتري) اي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاءه فلو اختلفا في البقاء وعدمه هل يصدق
المشتري او البائع فيه نظرا واقرص تصديق المشتري في عدم بقاءه اذا كان بما يستملك كالاطعمة والا كلف
بينة على عدم بقاءه فان لم يقمها صدق البائع فله الفسخ اعمش (قوله فلو باعه) اي المشتري عينا (قوله او
اقرضه) اي واقبضه ثم حجر عليه (قوله او وهبه الخ) اي واقبضه ثم حجر عليه نهاية ومعنى زادهم اذ بعد الحجر
لا يصح تصرف باقراض او هبة اعمش اي في كلامه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله جازله الرجوع)
خلافا للنهية والمغنى والشهاب والرملي في القرض والهبة وفاطهم في البيع (قوله جازله) اي لبائع المفلس
كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري اعمش وما نقله عن
شرح الروض نقله النهاية والمغنى عن الماوردي (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته اعمش
سم ثم قوله المذكور الى قوله وفارق في المغنى والنهاية (قوله ثم عا) ولو بعوض وحجره باق او حجر عليه اعمش
نهاية (قوله الرد بالعيب) اي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه ثم علم العيب القديم فله الرد به
(قوله ورجوع الصداق) اي فيما اذا اصدقها شيئا ثم زال ملكها ثم عاد اليها ثم طلقتها قبل الدخول فله
الرجوع الى ذلك الشيء (قوله في الاولين) اي في الافلاس والهبة للولد (قوله في الاخيرين) اي في العيب
والصداق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع
بالارش اعمش (قوله وعلى الرجوع) اي على القول المرجوح من جواز الرجوع اعمش اي في
الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى الا قوله واستثنى الى المتن (قوله
بمعاوضة الخ) اي ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني نهاية ومعنى (قوله من هذا الشرط) اي شرط البقاء في ملك
المشتري (قوله اوقات) عطف على قوله باعه (قوله بنحو عتق او وقف) اي كالبيع والهبة نهاية ومعنى
(قوله مثلا) اي والامة (قوله ولم يعد للرق) اي فلو عاد له بان عجز جازال الرجوع نهاية ومعنى (قوله واستولد
الخ) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم سمعش وقوله على ما تقدم لعله اشارة الى نفوذه
وبعد عند الشارح دون النهاية والمغنى تبعا للشهاب الرملي كاسر (قوله كما قاله المصنف الخ) عبارة النهاية
والمغنى والاستيلاء كالكتابة في الروضة واصلا وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعله غلط من ناقله
عنه فانه قال في التصحيح انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء ما قال عش قوله لعله غلط اي او يحتمل
على الاستيلاء بعد الحجر (قوله الاخيرين) اي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) اي وحق
الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف المشتري لانه انما ثبت بالافلاس والحجر نهاية ومعنى (قوله ونحو التدبير)
الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله استفيد الى قوله الاجارة (قوله ونحو التدبير) اي وتعلق العتق نهاية ومعنى
والكتابة الفاسدة عش (قوله لانه) اي ما ذكر من النزويج ونحو التدبير (قوله واستفيد منه) اي من المتن

المشتري) لرواية من ادرك
ماله بيعته (فلو) باعه ثم حجر
عليه في زمن خيار البائع او
خيارهما او اقرضه او وهبه
لولده جازله الرجوع تنزيلا
لقد رتبته على رده للملكة
منزلة بقاءه بملكه اوزال
ملكه عنه ثم عاد فلارجع
كافي الروضة واقتضاء كلام
المتن وهو نظير ما يأتي في
الهبة للولد وفارق الرد بالعيب
ورجع الصداق بالطلاق
بان الرجوع في الاولين
خاص بالعين دون البدل
وبالزوال زالت العين
فاستصحب زوالها بخلافه
في الاخيرين فانه عام في
العين وبدلها فلم يزل بالزوال
وعلى الرجوع الذي انتصر
له جمع لوزال ثم عاد بمعاوضة
محضة قدم الثاني لان
حقه اقوى اذ لا خلاف في
جواز رجوعه بخلاف الاول
واستثنى من هذا الشرط
مسائل فيها نظر او (فات)
حسا بنحو موت او شرعا
بنحو عتق او وقف (او
كاتب العبد) مثلا وكتابة
صحيحة ولم يعد للرق واستولد
الامة اتفاقا كما قاله المصنف
وان افتى بما يخالفه (فلا
رجوع) لخروجه عن ملكه
حسا فيما عدا الاخيرين
وحكما فيهما وليس للبائع
فسخ هذه التصرفات وفارق
الشفيع بقوة حقه بشوته
مقارنا لعقد الشراء ولا
كذلك هنا (ولا يمنع
النزويج) ونحو التدبير والرجوع لانه لا يمنع البيع واستفيد منه خلافا لما نزع الاستغناء عنه بما بعده

وكذا ضمير عنه وبعده (قوله اذ التزويج الخ) من كلام الزاعم وعله للاستغناء (قوله ان نحو الاجارة) نائب فاعل استفيدوا دخل بالنحو والتدبير فكان الاولى تأخيرها إلى هنا مع إسقاط النحو الاول (قوله فيأخذها) أي نحو البائع نحو المبيع المؤجر (قوله مسلوب المنفعة) أي ولا يرجع باجرة المثل لما بقي من المدقة نهاية ومعنى (قوله أو يضارب) أي يشارك الغرماء ع (قوله وكون المبيع الخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا (تنبيه) قد علم بما تقرر ان شروط الرجوع تسعة أو لها كونه في معاوضة محضة كالبيع ثانيها رجوعه عقب علمه بالحجر ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها اعتذر استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسها كون العوض ديناً فلو كان عيناً قدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفلس تاسعها عدم تعلق حق لازم به كرهن نهاية ومعنى وكان ينبغي زيادة وخلو البائع عن مانع التملك به (كجناية) أي توجب مالا معلوما بالرقبة نهاية ومعنى (قوله أو رهن) فلو قال البائع للمرتهن انا ادفع اليك حقل واخذ عين مالي فهل يجبر المرتهن أو لا وجهان قال الأذرعى ويجب طردهما في الجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى والخطيب اقول ترجيح المنع هنا لا ينافية ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرتهن بدينه سقط حقه من المهرهون وذلك لان في دفع البائع منه قوة وتقديم الغرماء لا منه فيه وفيه منه ضعيفة لتعلق حق المرتهن بالمال المقدم منه ايضا اه سم وقوله وذلك لان الخ محل نظر (قوله أو شفعة) ولو كان المبيع شقفا مشفوعا ولم يعلم الشفيع بالبيع حتى افلس مشترى الشقص وحجر عليه اخذه الشفيع لا البائع لسبق حقه وثمنه للغرماء كلهم يقسم بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومعنى (قوله فان زال) أي التعلق (قوله ومن مانع الخ) عطف على من تعلق الخ (قوله له) أي للبيع (قوله كاحرامه الخ) أي وكهر بيته والمبيع سلاح (قوله فاذا حل أي لم يبيع لحق الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله لم يبيع الوال للحال وهو يفيد انه لو باعه القاضى في زمن إحرام البائع نفذ بيعه والاصل فيما ينفذ من القاضى جوازه ولو اراد البائع فسخ بيع القاضى لم ينفذ كما شمله قوله السابق وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفيع الخ ولو قيل بجواز فسخ البائع في هذه الحالة ونفوذ لم يبعد لانه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وانما امتنع فسخه للاحرام وقد زال فاشبهه ما لو منع الشفيع من الاخذ لعارض ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حينئذ اخذ الشقص اه اقول وهذا ظاهر الشارح والمغنى حيث اطلقا ولم يقيدا بعدم البيع (قوله وفارق) أي مالوا احرم البائع والمبيع صيد (قوله اسلم) أي العبد المبيع (قوله والبائع كافر) الوال للحال (قوله باختياره) أي كافي فسخ البيع بعد اسلام المبيع اه سم (قوله فيهما) أي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله ولو تعيب المبيع) أي بان حصل فيه نقص لا يفرده بعدد نهاية ومعنى (قوله المبيع) أي قوله لان جنايته في النهاية والمغنى (قوله كان تعيب باقة) أي سماوية سواء كان النقص حسيا كسقوط يدام لا كنفسيان حرفة نهاية ومعنى (قوله كالتعيب الخ) وكالاب إذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا أي قول المصنف اخذه ناقصا الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله ضمن بمضموه من ذلك الشاة المعجلة في الزكاة إذا وجدها أي المالك تالفة يضمنها أي الفقير أو ناقصة يأخذها بلا ارش وعلوه بانه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما إذا جنى على مكاتبه فانه إذا قتله لم يضمنه وان قطع عضوه ضمنه مغنى ونهاية (قوله أو تعيب بجناية اجنبي تضمن الخ)

(قوله أو رهن) فلو قال البائع للمرتهن انا ادفع اليك حقل واخذ عين مالي فهل يجبر المرتهن أو لا وجهان قال الأذرعى ويجب طردهما في الجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى اقول ترجيح المنع هنا لا ينافية ما تقدم من ان الغرماء لو قدموا المرتهن بدينه سقط حقه من المهرهون وذلك لان في دفع البائع منه قوة وتقديم الغرماء لا منه فيه وفيه منه ضعيفة لتعلق حق المرتهن بالمال المقدم منه ايضا (قوله باختياره) كما في فسخ البيع بعد اسلام المبيع (قوله أو تعيب بجناية اجنبي أو البائع) عبارة العباب أو بجناية تضمن فارشه للمفلس وللبيع اخذه ناقصا والمضاربة بمثل نسبة ناقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد

اذ التزويج عيب ان نحو الاجارة كذلك لانها لا تمنع البيع ايضا فيأخذها مسلوب المنفعة أو يضارب وكون المبيع سليما من تعلق حق لازم لثالث كجناية أو رهن مقبوض أو شفعة فان زال رجع ومن مانع تملك البائع له كاحرامه وهو صيد فاذا حل رجع وفارق مالوا سلم والبائع كالفارق له الرجوع فيه بانه قد يملك المسلم باختياره وبان ملكه لا يزول عنه بنفسه بخلاف المحرم مع الصيد فيهما (ولو تعيب المبيع بما لا يضمن كان تعيب (باقعة) أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو حربي (أخذه ناقصا) بلا ارش (أو ضارب بالثمن) كما لو تعيب المبيع في يد البائع ياخذها المشتري ناقصا أو بتركه (أو) تعيب (بجناية اجنبي) يضمن جنايته ولو قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (فله) أما المضاربة بثمنه أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري إليها فإذا ساءى مع قطع بديه مائة وبنونه مائتين وقد كان اشتراه بمائة أخذه وضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في يديه وهو قيمته لتلازم أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) والحق البائع هنا بالاجني لان جنايته حينئذ مضمونة مثله (وجناية المشتري

ولو عفا المفسر قبل الحجر عن الجاني الاجني أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه
سم قول المتن (بنسبة نقص القيمة) اي وأن كان للجناية ارش مقدراه مغني وباقى في الشرح مثله (قوله
الذي استحققه المشتري) اي المفسر والضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارش وهو
جزء من الثمن نسبتة اليه كدسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والمفسر يرجع اليه بنقص القيمة وقد يؤدى الحال
الى التقاص ولو البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشدي عبارة غش قوله الذي استحققه المفسر اي ولو لم
ياخذه من الجاني بائعا كان أو غيره اه (قوله فإذا ساءى) اي الرقيق (قوله اشتراه) اي المفسر (قوله
أخذه الخ) اي اخذ البائع الرقيق (قوله أو مع تمام ثمنه) لعله للتويع في التعبير (قوله حينئذ) اي بعد القبض
(قوله لانه وقع الخ) اي تعيب المشتري (قوله وهو) اي خلاف المراد (قوله بعد ثبوت الرجوع) اي
والجناية غير الترويج اذ لا يتصور بعد الحجر لعدم صحته منه حينئذ اه سيد عمر والمراد بثبوت الرجوع
ثبوت حق الرجوع اي الحجر بدليل ما بعده (قوله ضمنه) جواب لو (قوله مطلقا) اي سواء وقع جناية قبل
الحجر أو بعده (قوله مثلا) يغني عنه قوله ومثلها الخ (قوله ومثلها) الى قوله وتعتبر في النهاية والمغني (قوله كل
عينين) اي كثوبين (قوله بفرد كل الخ) اي يصح المراده (قوله وتلف بعد الحجر) اي فقله ثم افلس ليس
بقيد نهاية ومغني (قوله ولم يقبض الخ) اخذه من قول المتن الآتي فلو كان قبض الخ قول المتن (اخذ الباقي)
أي جواز اه سم (قوله لما يثبت) اوضحه في شرح الروض ايضا قبيل فصل غرس في الارض اه سم (قوله
بمثله) جمع مثال (قوله كالفريقة الخ) عبارة النهاية والمغني لان الافلاس عيب يعود به كل العين لجاز ان يعود
به بعضها كالفريقة في النكاح قبل الدخول يعود بها جميع الصداق الى الزوج تارة وبعضه اخرى اه قال غش
قوله جميع الصداق الى الزوج تارة اي فيما لو فسخت بعيبه او فسخ بعيبه او قوله وبعضه الخ اي فيما لو طلق
اه (قوله وخبر وان كان الخ) هذا دليل القديم القائل بانه لا يرجع به بل يضارب بباقي الثمن اه نهاية (قوله
بالتلف) اي وبتعدد المبيع (قوله بل يجرى ان) الى قوله وان حصل في النهاية الا قوله لان فيه ضررا عليهم
والى المتن في المغني الا ما ذكر (قوله مع بقائهما) اي ومع وحدة المبيع (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا

كان زوج الامه أو العبد
(كافة في الاصح) لانه
وقع في ملكه قبل تعلق حق
الغرماء به كذا وقع في عبارة
شارح وقوله قبل الخ لا
مدخل له في التعليل بل
يوم خلاف المراد وهوانه
لو وقع بعد ثبوت الرجوع
بان تاخر الفسخ لعذر ضمنه
نظر الوقوع بعد تعلق حقهم
به وليس بصحيح كما هو واضح
لان المبيع فانت على الغرماء
فلا وجه لضمينهم المفسر
مطلقا ولو قال قبل تعلق حق
الفسخ به ليفيد رجوع
البائع بارشه لو وقعت بعد
تعلق حق الفسخ به فيضارب
به لا يمكن ذلك لكنه بعيد
من كلامهم (ولو تلف احد
العبدن) مثلا المبيعين
صفقة واحدة ومثلها كل
عينين يفرد كل منهما بعقد
(ثم افلس) وحجر عليه أو
تلف بعد الحجر ولم يقبض
البائع شيئا من الثمن (أخذ)
البائع (الباقي وضارب
بحصة التالف) لانه ثبت
له الرجوع في كل منهما
ويعتبر نسبة كل من قيمة
التالف وقيمة الباقي الى
مجموع القيمة حتى ياخذ
الباقي بحصة من الثمن
ويضارب بحصة التالف منه
لكن العبرة في التالف باقل

قيمتيه يوم العقد والقبض دون ما بينهما وفي الباقي باكثرهما لما يثبت بمثله في شرح الارشاد (فان كان قبض الثمن رجع اكثر
في الجديد) كالفريقة قبل الوطء يرجع بها السكك تارة والبعض اخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو اسوة الغرماء مرسل واهام
تفريعه هذا على ما قبله اختصاص القوانين بالتلف غير مراد بل يجرى ان مع بقائهما وقبض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بقسط

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه ورجع فى نصفهما لافى احدهما بكاله لان فيه ضرر اعليهم والتلف فيما ذ كر ليس بقيد فلو بقى جميع المبيع و اراد البائع الفسخ فى بعضه ممكن وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للفرما انفع من (١٥١) الفسخ فى كله والضرر لما هو على الراجع فقط

فان فرض أنه على المفلتس لم ينظر اليه لان ماله مبيع كله فلم يبال بالتفريق فيه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي) يباقي الثمن ويكون ما قبضه فى مقابلة التالف (وفى قول) مخرج (ياخذ نصفه بنصف باقى الثمن ويضارب بنصفه) أى الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على الجميع وسيأتى فى هبة الصادق للزوج ترجيح نظير هذا ويفرق بان حق البائع هنا يتعلق بالعين والآفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصرت حقه فى الموجود منها وحق الزوج ثم متعلق بها أو يبدلها إذ لها فى صور امساكها واعطاؤه بدلها فلم ينحصر حقه فى الباقي بل شاع فيه وفى بدله (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة) تعلبها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فياخذه ولا شئ عليه فى مقابلتها بخلاف ما لو علمها له المشتري فانه كما يأتى فى القصاره وهذا التفصيل هو محل ما وقع للشيخين من التناقض هنا وثم على أنهما أشارا اليه بتعبيرهما هنا بالتعلم وثم بالتعليم

أكثر القيمتين اه سم (قوله لافى أحدهما) بخلافه فى تلف أحدهما الآتى فى قوله وان تساوت الخ والفرق واضح اه سم (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما الضرر فى الرجوع فى نصفهما للتشقيص اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه فى اول الفصل فى شرح واسترداد المبيع ويفيده اطلاق قوله فلو بقى جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجوز ان الخ اه سم أى فهو مكرر معه (قوله فلو بقى جميع الخ) أى تعدد ولا وقبض شيئا من الثمن ولا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أى والعبرة فى قيمة الباقي بأكثر الامرين من وقت العقد والقبض وفى التالف باقلهما كما مر انفا اه ع ش (قوله يباقي الثمن الخ) أى كالورهن عبيدين بمائة واخذ خمسين وتلف احد العبيدين كان الباقي مرهونا باقى من الدين نهاية ومعنى (قوله ويفرق) أى بين ما هنا على الجديد وما يأتى فى الصداق على المرجح اه كرى (قوله فى صور الخ) ومنها ما يأتى انفا عن المغنى (قوله فياخذه ولا شئ الخ) وكذا الزيادة فى جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بالاصف الزائد الا برضا الزوجة كما سيأتى ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فثبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعى انه يرجع اه معنى زاد النهاية قال الاسنوى ومقتضى الضابط فى المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعليه اه قال ع ش قوله انه يرجع أى وعليه فهل يبقى الى وان الحصاد بلا اجرة او يقلع حالا او يبقى باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظروا الاقرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للمشتري فظاهر والادفع اجرتها من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أى بل يشاركه المشتري ولعل ضرورة المشاركة ان يقوم المبيع حبانم زراعا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتى فى مسئلة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط فى المسئلة السابقة لعل مراده ما سرفى قوله للقاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة اه وعبارة سم قال فى الروض ولو باعه بذرا او يبيضا وعصيرا او زراعا اخضر رجع فيه نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب اه قال فى شرحه لانها حدثت من عين ماله او هى عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودى اذا صار نخلا اه وقياسه على الودى فى مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة فى الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة فى المذكورات بصيرورتها نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب فانها للمفلس كما قال فى المهمات حيث قال والضابط المذكور فى المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشكل الرجوع فى المذكورات على عدمه لى هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفلس اه سم (قوله كما يأتى الخ) خبر ان (قوله اشار له) أى للتفصيل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أى مصدر تعلم بنفسه وثم بالتعليم أى مصدر علمه غيره اه نهاية قول المتن (كالثمرة) أى المؤبرة بنهاية ومعنى (قوله لانها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر فى البيع فكذلك الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تأبير اكل الوفا بر البعض كان الكل للمفلس ايضا وهو قريب لانه حينئذ لا يتبع فى البيع فكذلك الرجوع ولا ينافيه ما يأتى فى

(قوله لافى أحدهما) بخلافه فى تلف أحدهما الآتى فى قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما الضرر فى الرجوع فى نصفهما للتشقيص (قوله ليس بقيد) انظر فائدته مع قوله بل يجوز ان (قوله المصنف ولوزاد المبيع) قال فى الروض ولو باعه بذرا او يبيضا وعصيرا او زراعا اخضر رجع فيه نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب انتهى قال فى شرحه لانها حدثت من عين ماله او هى عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودى فى مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة فى الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة فى المذكورات بصيرورتها نباتا وفراخا وخلا ومشتد الحب فانها للمفلس كما قال فى المهمات حيث قال والضابط المذكور فى المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة انتهى ولا يشكل الرجوع فى المذكورات على عدمه فى هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفلس (قوله و ظاهر كلامهم)

(و المنفصلة كالثمرة والولد) بان حدثا بعد البيع وانفصلا قبل الرجوع (المشتري) لانها تتبع الملك كافى الرد العيب (ويرجع البائع فى الاصل فان كان الولد) الذى امه امة (صغيرا) بان لم يميز (وبذل) بالمعجمة (البائع قيمته اخذته مع امه) لان التفريق عمتنع وما مال المفلس مبيع كله

وظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعاً لأمه في تملكها من غير عقد (والا) يذللها (فبياعان) معاذراً من التفريق المحرم (وتصرف إليه حصّة الام) وحصة الولد للغرماء فلو ساءت وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة وعشرين كان سدس الثمن للمفلس (وقيل لا رجوع) إذا لم يبدل القيمة بل يضارب لما فيه من التفريق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملاً عند البيع والرجوع رجع فيها حاملاً نظماً او عند (١٥٢) (الرجوع دون البيع او عكسه) بالنصب اى حاملاً عند البيع دون الرجوع بان انفصل

الولد قبله (فالاصح تعدى الرجوع الى الولد) أما في الثانية فلان الحمل يعلم وأما في الاولى فلانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا او الثمر الا في نظيرهما في الرهن بانه ضعيف والفسخ قوى لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب الفسخ هنا هو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراعى جهته بخلافه فيهما فاندفع مال السنوي وغيره هنا وفرق شارح بغير ذلك بما لا يصح (واستتار الثمر بكما هو) وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) وهو تشققه (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتابرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (اولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل لو رتبها دون من ثم جرت هنا طريقة قاطعة بانها للبائع ولم يجر نظيرها في الحمل ولو حدثت بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع رجع فيها فان تابرت عنده فهي للمشتري وان لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزماً

احد التوأمين لان الانفصال ثم حسي كالانفصال فادبر الامر عليهما ولم ينظر الى ان التوأمين كحمل واحد ولو وضعت احد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر اعطى كل منهما حكمه فيما يظهر اى مالم تكن حاملاً عند البيع والا فيرجع البائع فيهما سواء اتى المولود ام لا (قوله) انه يستقل بأخذه (من غير بيع) والاوجه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكتفى بالاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متنع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم نهاية ومغنى (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد أن الذي يتجه انه لا بد من عقد اه ولا يخفى انه اوجه اه سم (قوله يذللها) من باب نصر قول المتن (فبياعان) اى بعد رجوعه اخذاً من قول الشارح الا في لما فيه الخ اه سم (قوله معاً) الى قوله فاندفع في النهاية والمغنى الا ما انبه عليه (قوله فلو ساءت الخ) عبارة النهاية والمغنى وكيفية التقييد كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد ويضم قيمة احدهما الى قيمة الاخر ويقسم عليهما اه ومال عش الى ما قاله الشارح (قوله ومعه) اى مع الولد بصفة كونه محضونا اه عش (قوله بالنصب) اى عطفاً على حاملاً الخ عش اى او بالرفع اى او حصل عكسه اه (قوله امانى الثانية) هي صورة العكس عش (قوله فلان الحمل يعلم) فكانه باع عينين نهاية ومغنى (قوله والثمر الا في) بالرفع عطفاً على هذا (قوله) نظيرهما الخ بالنصب مفعول فارق (قوله وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كرى (قوله من المأخوذ منه) اى المفلس (قوله بخلافه الخ) اى بخلاف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فانه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع قول المتن (كجاءه) بكسر الكاف (قوله تشققه) اى الطلع قال عش وهو تفسير مرادوا لا فالتأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما اشار في النهاية والمغنى (قوله واعترضت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعا به الاعتراض نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف اى لقربته قوله واولى بعدم الرجوع فهو قربته على عدم التناول اه (قوله بان الثانية) اى المذكورة بقوله ولو حدثت الخ (قوله ووجهه) اى وجه كون الثانية اولى بعدم الرجوع (قوله) هنا اى في الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعنى على الضعيف المقابل للاصح اه كرى (قوله غير الاولى)

والاوجه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكتفى بالاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متنع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه انه لا بد من عقد اه ولا يخفى انه اوجه (قول المصنف فبياعان) اى بعد رجوعه اخذاً من قول الشارح الا في لما فيه الخ (قوله رجع فيها حاملاً) قال في شرح الروض قال الاذرعى ولو وضعت احد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر هل يكون الحكم كالولم تضع شيئاً او يعطى كل منهما حكمه وكيف الحال وهل يفترق الحال بين أن يموت المولود ام لا مع بقاء حمل المحضن ولا فرق اه وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الاول من غير فرق بين الحالين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثانى وهو انه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمدته الشيخان في الرد بالعيب وامات وقت نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فلملاحظ اخر غير ملحوظ

وعبارته تشمل ببادئ الرأى هذه الصور الاربع واعترضت بأن الثانية ليست اولى بذلك بل بعدهم كما اشار الرافعى كالغزالى اراد ووجهه جريان طريقة قاطعة بانها للمشتري لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها مربة فاذا لم يرجع الحمل الذى لا يرى للبائع نظراً لحدوثه في ملك المشتري وان لم يرفأ حدث في ملكه وروى اولى سنة بعدم رجوع البائع فيه وذلك ان تقول عبارته مع صدق التامل لا تشمل غير الاولى بالنسبة الاولى بقرينة الاشارة الى ما ذكره مع الاولوية وجرد الاستتار والظاهر في المشبه والاستتار

اراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كرى (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكما من استتار الجنين وتقريب تاثيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتا بير الخ) عبارة النهاية والمراد بالثمرة ثمرة النخل واما ثمرة غيره فلا يدخل في مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم المؤثرة وما يدخل كغيرها فورق الفرصاد والنبق والحناء والاس ان خرج والورد الاحمر ان تفتح والياسمين والتين والعنب وما شبهه ان انعقد وتناثر نوره والرومان والجوز ان ظهر مؤثره والا فلا فلا يظهر حالة الشراء وكان كالمؤثرة حالة الرجوع بقى للفلس وما لا يكون كذلك رجوع فيه ومتى رجع البائع في الاصل من الشجر او الارض وبقيت الثمرة او الزرع فللمفلس والغرماء تركه الى وقت الجذاذ من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ في المعنى مثله قال الرشيدى قوله مر فورق الفرصاد والنبق والحناء والاس اى بناء على انها لا تدخل في بيع الشجر والا فالذى سرله مر في بيع الاصول والثمار ترجيح دخول الاربع في بيع الشجر اه (قوله ثم حجر عليه) اى قبل اداء الثمن اه معنى عبارة عش هذا مفروض فيما لولم يقبض شيامن الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فالأقرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى اخر ما ياتى هذا اذا كان عام في الارض فلو كان في احد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان اللفلس من الارض ما فيه البناء والغراس بيع كله وان الالبائع ما فيه ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذاك الى اخر ما ياتى ومثل المبيعة المؤجرة له كان استأجر ارضائهم غرسها او بنى فيها ثم حجر عليه ثم ان فسخ بعد مضي مدة مثلها اجرة ضارب بها والا فلا مضاربة لسقوط الاجرة بالفسخ اه عش (قوله او فعل ذلك بعد الحجر) بان تاخير بيع مال المفلس وعذر البائع في عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجر جهله فغرس المشتري او بنى ثم علم البائع بالحجر ففسخ العقد اه عش قول المتن (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظير لاحتمال غريم اخر لان الاصل عدمه اه عش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وبحت الى المتن (قوله وبحت الاذرى الخ) عبارة النهاية وينبغي كما قاله الاذرى الخ اه (قوله انه لا يقلع الا بعد رجوعه) ينبغي ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبهه بالاتلاف الممنوع بل منه وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رايت قال عش قوله وينبغي الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله فقد يوافقهم) اى يوافق البائع الغرماء والمفلس في القلع والرجوع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اشترط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء (قوله لو كانت المصلحة الخ) اى في القلع ينبغي او يستوى الامران اه سم (قوله واخذها البائع) اى يرجوعه نهاية ومعنى (قوله لانه عين ماله) اى ولم يتعاق بها حق غيره نهاية ومعنى (قوله قوله اتفق) اى الى اخره (قوله الاتى) اى بقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله اخذ قيمة الغرس الخ) مفعول ثان للالزام (قوله ليمسكها الخ) اى البائع الارض والغرس والبناء (قوله تسوية الحفر) اى باعادة ترابها فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارش اه عش (قوله

والانفصال في المشبه به واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظيرتها التي هي صورة العكس من الحمل واما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الا احدهما كما تقرر وكالتا بير هنا ما الحق به في باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التي اشتراها (او بنى) فيها ثم حجر عليه او فعل ذلك بعد الحجر خلا لما يوجهه كلام شارح هنا وفي غيره واختار البائع الرجوع في الارض (فان اتفق الغرماء والمفلس على تفريغها) بما فيها (فعلوا) لان الحق لا يعدم وبحت الاذرى اخذا من كلام جمع انه لا يقلع الا بعد رجوعه فيها والا فقد يوافقهم ثم لا يرجع فيحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقدم رجوعه (واخذها) البائع لانها عين ماله وافهم قوله اتفق انه ليس له الزامهم قبل الامتناع الاتى اخذ قيمة الغرس والبناء ليمسكها معها ويجب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقلع من مال المفلس

مقدما) اى البائع نهاية ومعنى (قوله به) اى بالارش (قوله وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمعنى كما قاله
الا كثرون وجزم به فى الكفاية اه (قوله لتخليص ماله) اى المفلس اه عش (قوله وجده ناقصا)
اى نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه عش عبارة سم قوله وجده ناقصا
اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة الى ذلك اه
وعبارة الرشيدى قوله ناقصا اى بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا اولى من قول الشهاب بن قاسم اى
باقة اه (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
اه سم قلت وقضيته ايضا انه لو عييه المشتري هناك بعد الرجوع انه يضمه وهو ظاهر اه رشيدى
وعبارة عش قوله لان النقص هنا الخ قضيته انه لو كان قبل الرجوع لا ارش له وبه جزم شيخنا الزبائدى
لكن قال عميرة قوله وجب الارش اى سواء كان قبل الرجوع او بعده اه اى وهو ضعيف قول المتن
(بل له الخ) اى للبائع ان يضارب بالثمن وله ان يرجع الخ نهاية ومعنى (قوله ذكره زيادة ايضاح) قال
سم على حج يتأمل اقول ولعل وجهه ان ما سبق اى فى اول الفصل مفروض فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا
بخلافه اه عش اى لانه متغير بسبب الغرس والبناء فلا يغنى ما سبق عما هنا (قوله وحيث يؤول منه ان يملك)
اى ان لم يختار القلع كما ياتي فالواجب مع الرجوع احد الامرين بل الثلاثة كما ياتي اه رشيدى اى من
المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش قول المتن (ويتملك الخ) فيه اشعار باعتبار الايجاب
والقبول ويظهر ان اعتباره هنا متفق عليه وانه لا ياتي هنا قول الشارح السابق فى الحمل وظاهر كلامهم الخ
لان البناء والغراس متميز عن الارض ومرئى ثم رايت ابن قاسم فى حاشية المنهج قال تملك اى بعقد كما اعتمد
الطبرلاوى اه سيد عمر وفيه ان قول الشارح السابق فى الولد لا فى الحمل وعبارة عش بعد نقله كلام سم على
المنهج نصها اى والعقد المذكور امان القاضى او من المالك باذنه منه ما تقدم فى بيع مال المفلس وظاهره
مع ما تقدم فى باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتل الاكتفاء
هنا بان يقول بعثك هذا بقيمة ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويقرر ذلك هنا للبادرة فى فصل
الامر فى مال المفلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه بجزمى وسياق عن سم ما يؤيده
وهو قضية اطلاق النهاية والمعنى (قوله لاننا لو قومناه هنا مستحق القلع الخ) لان قيمته مستحق القلع كقيمه اذا
رجع فى الارض دونه لعدم مقرله حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع
هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر كما التحكم فقوله لئلا يتحد الخ اى فى المعنى وحصول الضرر اه سم (قوله
كالتحكم) قد يمنع ذلك لاحتمال انه فيما سياتى انما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهناك وجدرغبة البائع
فيه بالفعل اه سم (قوله وذلك الخ) اى لزوم التملك وكان الاولى تاخير عن قول المتن وله ان يقلع الخ ليكون
المشار اليه لزوم احد الامرين (قوله بين المصلحتين) اى مصلحة البائع ومصلحة المفلس والغرماء (قوله من
تردد للاسئوى) قال الاسئوى وعبارة الشرحين والروضة ان له ان يرجع على ان يملك بصيغة الشرط ففى
مساوية لعبارة المحرروى تفتضى ان الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج
وعلى هذا فهل يشترط الاثبات بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم او يكفي الاتفاق عليه وعلى الامرين
اذا لم يفعل بعد الشرط او الاتفاق عليه فهل يجبر على التملك او ينقض الرجوع او يتبين بطلانه فيه نظر اه

مقدمه على الغرماء وفاقا
لجمع متقدمين ومتأخرين
لانه لتخليص ماله وانما لم
يرجع البائع بارش مبيع
وجده ناقصا كما مر لان
النقص هنا حدث بعد
الرجوع (وان امتنعوا)
كلهم من قلص ذلك (لم
يجبروا) لو ضعه بحق
فيحترم (بل له ان يرجع)
فى الارض ذكره زيادة
ايضاح (و) حيث يؤول منه
ان يملك الغراس والبناء
بقيمه) وقت التملك غير
مستحق القلع مجانا كما هو
ظاهر لئلا يتحد هذا مع
قوله ويبقى الغراس الخ لانا
لو قومناه هنا مستحق القلع
ساوى ذاك وكان جواز
الرجوع هنا ومنعه ثم
كالتحكم وذلك لتخليص ماله
وجما بين المصلحتين والذى
يتجه من تردد للاسئوى انه
يصح اختياره لهذا القسم

وجده ناقصا اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة
الى ذلك (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على
ما تقدم (قوله زيادة ايضاح) يتأمل (قوله وحيث يؤول منه) اللزوم ماخوذ من قوله الاتى والظاهر انه ليس
له الخ (قوله غير مستحق القلع) اى لان قيمته مستحق القلع كقيمه اذا رجع فى الارض دونه لعدم مقوله
حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين لنقص القيمة فتجوز الرجوع هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر
كالتحكم فقوله لئلا يتحد اى فى المعنى وحصول الضرر (قوله كالتحكم) قد يمنع ذلك الاحتمال انه فيما

وإن لم بشرط عليه التملك نعم أن تركه بان بطلان رجوعه فيما يظهر ايضاً هذا كله أن لم (١٥٥) يختار القلع والالام يلزمه تملك (و) جاز

(له) أن يقلع ويغرم أرش
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائماً ومقلوعاً وجاهله كل
من هذين لأن مال المفلس
مبيع كله والضرر يندفع
بكل منهما بخلاف مالو
زرعها المشتري وأخذها
البائع لا يمكن من ذلك إذ
للزرع أمد ينتظر فسهل
احتماله فإن اختلفوا عمل
بالمصلحة (والأظهر أنه ليس
له أن يرجع فيها) أي في
الأرض (ويبقى الغراس
والبناء للمفلس) ولو بلا
أجرة لما فيه من الضرر لأن
كلا منهما بلا مقر ناقص
القيمة فيضارب البائع
بالثمن أو يعود إلى التخيير
السابق قاله الرافعي وأخذ
منه المصنف أنه لو امتنع من
ذلك ثم عاد إليه مكن وأشار
ابن الرفعة إلى استحالة بان
الرجوع فوري وبجواب بان
تخييره كإذكر يقتضي أنه
يفتقر له نوع ترو لمصلحة
الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به
من اختيار شيء وعوده
لغيره بقدر الإمكان وإنما
رجع إذا صبح المشتري
الثوب فيه دون الصبغ
ويكون شريكاً لأن الصبغ
كالصفة التابعة (ولو كان
المبيع حنطة غلطها)
المشتري (بمثلها أو دونها)

أه كرده زاد عش والذي يتجه ما اقتضاه كلامهم أي إتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه إذا لم بفعل
التملك ينقض الرجوع أه (قوله لهذا القسم) أي الرجوع والتملك (قوله وإن لم بشرط عليه الخ) أي وإن لم
يات البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك قبله (قوله نعم أن تركه الخ) أي ولم يختار
القلع ايضاً بدليل هذا كله الخ فالخالف انه يصح رجوعه أن تملك أو قلع بعد غرم الارش والابان بطلانه ثم له
العود إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف أه سم (قوله ايضاً) أي كصفة اختيار التملك
بدون شرطه (قوله وجاهله أن يقلع) أي في تخيير بين المضاربة بالثمن وملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش
أه نهاية (قوله قائماً) هل غير مستحق القلع بجائنا أه سم أقول قياس ما مر عن الشارح في التملك نعم لكن في
البجيرى عن الحلبي أي مستحق القلع أه (قوله من هذين) أي التملك والقلع كرده (قوله بخلاف مالو
زرعها) محترز قوله ولو غرس الخ أه عش (قوله وجاهز) إلى قول الماتن ولو كان المبيع في النهاية وكذا في
المغنى إلا قوله وأشار إلى وإنما (قوله من ذلك) أي من تملك الزرع بالقيمة أه مغنى أي أو القلع بالارش
(قوله إذ للزرع أمد ينتظر) أي وإن كان يجز مراراً كما يفهم من إطلاقه مر وقضية التعليل أن مثل الزرع في
ذلك الشغل الذي جرت العادة بانه لا ينمو إلا إذا نقل إلى غير موضعه أه عش ولعل الظاهر ما في البجيرى
عبارة يؤخذ منه أي التعليل أنه لو كان يراد للدوام ويجز مرة بعد أخرى أن يكون حكمه حكم الغرس
والبناء وهو ما ذكره ابن عبدالحق وقرره شيخنا العزيز أه (قوله فسهل احتماله) أي ولا أجرة له مدة
بقائه لأنه وضع بحق وله أمد ينتظر وهو ظاهر فيما لم يتأخر عن وقته المعتاد مالو تأخر عن ذلك بسبب اقتضاء
كعروض برد أو كل جر أدت آخر به عن إدراكه في الوقت المعتاد أو قصر المشتري في التأخير فالأقرب لزوم
الأجرة للبائع لأن عروض ذلك نادرو المشتري في الثانية مقصر فلو تمته الأجرة أه عش (قوله فإن اختلفوا
الخ) محترز قول المصنف فإن اتفق أه عش (قوله فإن اختلفوا الخ) أي الغرماء والمفلس بأن طلب
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع أه مغنى عبارة الحلبي والكردى أي المفلس والغرماء كان طلب
المفلس القلع والغرماء تملك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بأن طلب بعضهم القلع
وبعضهم القيمة من البائع أه (قوله بالمصلحة) أي مصلحة المفلس أه بجيرى (قوله فيضارب الخ) تفرع
على الأظهر و(قوله إلى التخيير السابق) أي تملكهما بقيمتيهما أو قلعهما مع غرامة أرش النقص وفي سم
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فينتجه أن يقال لا يعتد به بمجرد بل إن عاد إلى المضاربة
حكم بالغائه أو إلى التخيير المذكور حكم بالاعتداده أه (قوله من ذلك) أي التملك والقلع و(قوله ثم عاد
إليه) أي إلى أحدهما (قوله استحالة) أي كلام المصنف (قوله نوع ترو) أي تفكر و(قوله ما يتعلق به)
أي بالتروى أه كرده (قوله وإنما رجع الخ) رد لدليل مقابل الأظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أي في
الثوب والجار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أي يكون المفلس شريكاً مع البائع بالصبغ نهاية ومغنى
(قوله كالصفة التابعة) أي للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر أه كرده أي فيفتقر في البائع ما لا
يفتقر في غيره (قوله المشتري) ولو بما ذونه أو اختلط بنفسه أو خلطه بخوبه قيمة قلبه أي أه بجيرى ثم هو إلى
قول الماتن أو باجود في النهاية والمغنى إلا قوله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله (قوله ومن ثم جازت قسمته)
قال في الروض وله إيجاب رجوعه على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يجاب طالب البيع وقسمة الثمن أه أي مشترياً كان أو بائعاً عش (قوله اجنبي) أي يضمن أه مغنى

سبأني وإنما امتنع لأن نقصه يفوت الرغبة فيه وهنار غبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم أن تركه) أي ولم يختار القلع
ايضاً بدليل هذا كله الخ فالخالف انه يصح رجوعه أن تملك أو قلع بعد غرم الارش والابان بطلانه ثم له العود
إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف (قوله قائماً) هل غير مستحق القلع بجائنا (قوله فإن
اختلفوا) أي الغرماء والمفلس (قوله وأشار ابن الرفعة إلى استحالة) إشكال ابن الرفعة وجواب الشارح

قبل الحجر أو بعده (فله) أي البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المختلط) لأن مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله
ولأنه سأل في الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طالب البيع وقسمة الثمن لم يجب إذا خلطها أجنبي فيضارب البائع بنقص الخلط

كان العيب (أو غلطاً) (اجرد) منها (فلا) (١٥٦) رجع في الخلو في الاظهر) بل يضارب الثمن فقط لتعذر القسمة لان اخذ قدر حقه

(قوله اجنبى) اى أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به اى فيغرم ارش النقص للغير ما حالاً ثم إن رجع في العين بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع فيها يضارب بكل الثمن وبقى ما لو اختلط بنفسه وينبغي ان يكون مثل ما لو خلطه المشتري اه ع ش (قوله كافي العيب) اى باجنبى يضمن فان للبائع حينئذ المضاربة بالثمن واخذ المبيع والمضاربة من ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله أو خلطها) اى المشتري ومثله ما لو خلطها اجنبى ولو كان البائع واخطلطت بنفسها اه ع ش (قوله بل يضارب) اى قوله لا يقال في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله لان الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه و (قوله قيمة) تمييز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة (قوله وهو) اى الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال) قضيته انه لا بد منه في المختلطة بالدون في المسئلة السابقة وإلا فالفرق بينهما فليحرر اه سيد عمر (قوله والاجبار الخ) رد لمقابل الاظهر (قوله اذ لا ضرورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله نعم) اى قول المتن ولو اشترى في المغنى إلا قوله او خاطه بخيط منه وقوله او تاخر إلى المتن وقوله او جهما إلى وخرج وكذا في النهاية إلا قوله أو بارتفاع السوق لا بسببهما (قوله فوجد عين ماله) اى فله الرجوع و (قوله ففاد الخ) اى فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) اى فلا رجوع لعدم جواز القسمة لانتفاء التائل نهاية ومعنى (قوله بخيط منه) خرج ما لو كان الخيط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب الخيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخياطة اه سم ومقتضاه ان ضمير منه للبائع المعلوم من المقام والمتبادر أنه للمبيع (قوله اشتراها معها) اى الآلات أو العرصة (قوله ونحو ذلك الخ) كنعلم الرقيق القرن أو حرفة نهاية ومعنى (قوله نخرج الخ) اى بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة الخ) فانه وان صح الاستجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه اثر على الدابة نهاية ومعنى (قوله قدمته آنفا) اى في شرح خلطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولو غرس الارض او بنى وقد قدمت هناك عن ع ش تصوير التأخير قول المتن (فان لم ترد القيمة) بان تساوت او نقصت رجع البائع في ذلك نهاية ومعنى (قوله فيه) اى في المبيع وكذا ضمير لوجوده بعينه (قوله ولا شئ الخ) اى وان كثر النقص اه ع ش (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شئ في صورة التأخير اه سم وقد يجاب بحمل التأخير على ما قدمته عن ع ش في تصوير تأخير الغرس والبناء عن الحجر قول المتن (وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجرد ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصارة من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شئ للمفلس وهو قياس ما يأتى في الصبغ ثم رأيت انه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) اى ملحقة بالعين نهاية ومعنى (قوله فيشارك المفلس الخ) ولا فرق في الخلطة بين كونها طحنت وحدثها او خلطت بخلطة أخرى مثلها او دونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي ان انسانا اشترى سكر امعينا معلوم القدر ثم خلط بعضه بسكر اخر ثم طبخ المخلوط فصار بعضه سكر او بعضه عملاً ثم توفي والثمن باقى في ذمته وهو أن ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بغيره يصير مشتركاً بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبخ فلا شئ لو احدهمها على الاخر وان زادت فوارث المشتري

المذكور قديداً لان على أنه لم يحصل فسخ إذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فانه لما حصل بالفسخ فلو حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فينتجه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل ان عاد إلى المضاربة حكم بالغائه أو إلى التخيير المذكور حكم بالاعتداده وحينئذ فيمكن حل ما قاله الرافعى والمصنف على هذا فلا يتوجه اشكال ابن الرفعة فليتأمل (قوله بخيط منه) خرج ما لو كان الخيط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب الخيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخياطة (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شئ في صورة التأخير (قول المصنف وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجرد ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصارة من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شئ للمفلس وهو قياس ما يأتى في الصبغ ثم رأيت انه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ

إضرار بالمفلس ومساويه قيمة بالايقال شرط الربا العقود لا عقد هنا لانه ممنوع بان ما اخذ من الاجود من غير النوع وهو لا بد فيه من لفظ الاستبدال وهو عقد والاجبار على بيع الكل والتوزيع على القيمتين بعيد إذ لا ضرورة اليه نعم لو قل الخيط بان كان قدر ايقع به التفاوت بين الكيلين فان كان الاكثر للبائع فوجد عين ماله او للمشتري فلما قد لما هو كالخلطة فيما ذكر سائر المثليات ولو اختلط شئ بغير جنسه كزيت بشيرج ضارب به كالتالف (ولو طحنتها) اى الخلطة المبيعة له (او قصر الثوب) المبيع له او خاطه بخيط منه او خبز الدقيق أو ذبح الشاة أو شوى اللحم او راض الدابة أو ضرب اللبن من تراب الارض او بنى عرصة بالآلات اشتراها معها ونحو ذلك من كل ما يصح الاستجار عليه ويظهر به اثره عليه نخرج نحو حفظ دابته وسياستها ثم حجر عليه أو تأخر ذلك عن الحجر نظير ما قدمته آنفا (فان لم ترد القيمة) بما ذكر (رجع ولا شئ للمفلس) فيه لوجوده بعينه من غير زيادة ولا شئ للبائع في مقابلة النقص لانه لا تقصير من المشتري في فعل ذلك (وان زادت) بذلك (فالاظهر) أن الزيادة عين لا أثر محض فيشارك المفلس بها للبائع أخذ المبيع

ودفع حصته الزيادة للفلس فان أي فالأظهر (أنه لا يباع والفلس من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالفعل لانها زيادة سهوات به بل عثرهم

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقصارة الثوب وزيادة الدقيق لانها حصلت بفعل محترم اه عش (قوله ودفع حصته الزيادة الخ) ظاهره بلا عقد وسياتي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في انه لا بد من العقد (قوله للفلس) ويجبر هو وغرمائه على القبول ولو ارادوا ان يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه نهاية (قوله ولنسبة ذلك) أي نحو الطحن والقصارة أي الاثر المترتب عليه وغرضه هذا الرد على مقابل الاظهر (قوله ومن ثم) من انهما محض صنع الله تعالى (قوله عليهما) أي على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقصارة نهاية ومعنى قول المتن (ولو صبغه الخ) أي ثم حجر عليه نهاية ومعنى أي أو تأخر ذلك عن الحجر على ماسر في الشرح قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد ما يصبغ به واما قول الشارح بسبب الصبغ فبفتحها مصدر (قوله فيباع الثوب) والبائع له الخا كم وانابه او المفلس باذنه ان البائع اه عش (قوله او ياخذ الخ) عبارة المغنى والنهاية للبائع لمساك الثوب وبذل ما للفلس من قيمة الصبغ والقصارة وان كان قابلا للنقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافي هذا قولهم انه شريك لان اموال المفلس تباع للبائع او لغيره اه وقوله للبائع لمساك الخ قال عش أي حيث لم يريدوا أي الغرماء والمفلس قلع الصبغ ولما فلهم ذلك وغرامة ارش نقص الثوب ان نقص بالقلع اه وسياتي عن المغنى والنهاية وشرح الروض ان محل ذلك إذا امكن قلعه بقول اهل الخبرة ولما لا فيمنعون منه اه (قوله اوجهما انها فيهما جميعا) أي شركة شيوع لكن ينافي هذا قوله كما في نظيره من الغصب أي فيما إذا غصب ثوبا وصبغه لان للشركة فيه شركة جوار لاشيوع وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كانه عليه سم لانه من فوائد شركة الجوار لاشيوع عبارة البجيرمي أي شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوع على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد ولهما على مقابله وسينبه عليه الشارح اخر اثم نقل ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اه وعبارة المغنى والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بل ترجيح في كلام الشبختين اصحهما كما صحه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له ان كل الثوب للبائع وكل الصبغ للفلس كالو غرس الارض والثاني يشتركان فيهما جميعا لتعذر التمييز كما في خلط الزيت أما إذا زادت بار تفاع الخ اه قال عش قوله أما إذا زادت الخ مبنى على قوله ان كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لاشيوع اه (قوله لا بسببهما الخ) يتامل سم على حجج واهل وجهه ان ارتفاع السوق إنما يكون بزيادة القيمة فتزيد قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة يسببها ويمكن الجواب بان المراد انه اتفاق شراؤه باكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقدير عليه ان الكلام هنا في قيمة المصبوغ وقت رجوع البائع فيه لافي ثمنه في بيعه بعده قول المتن (واقل) أي وسعر الثوب بحاله نهاية ومعنى وهذا القيد معتبر في جميع الاقسام الاتية فتنبه له (قوله لتفرق الخ) لتعليل المتن (قوله اجزائه الخ)

(قوله اوجهما) عبارة شرح مر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصبغ للفلس ورجحه ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له اه (قوله فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافي هذا ما رجحه في كيفية الشركة فليتامل (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه ان لو كان مساواة الثوب ستة في المثال المذكور لارتفع سوق الثوب فلا شيء للفلس ومثل ذلك مالو زادت على قيمتهما لارتفع سوق الثوب وحده فلا شيء للفلس أيضا والظاهر أن هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما يجري في زيادة اقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الدرهم فيما لو ساوى الثوب في المثال خمسة لا ارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فالصاحب الثوب اربعة وثلاثون فليراجع (قوله لا بسببهما) يتامل (قول المصنف للفلس) قال في الروض والبائع لمساك الثوب وبذل ما للفلس من قيمة الصبغ والقصارة قال في شرحه وإن كان قابلا للفصل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقدير عليه أنه إذا امتنع وامن فصله اخذ من قول الشارح السابق والهم قوله واتفق الخ وبه صرح في الروض بعد ذلك فقال ويجوز لهم أي للفلس والغرماء قلع الصبغ ان اتفقوا ويغرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

خمس (فالنقص على الصبغ) ليشترك بخمس الثمن أو القيمة لتفرق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقد للصبيغ كله ولا شئ للبائع عليه لما مر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبيغ كان ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالتن أو القيمة (١٥٨) بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبيغ والثوب) ثم حجر عليه (رجع) البائع (فيهما)

أى الصبيغ (قوله فان ساوى الخ) محترز قول المتن فان زادت الخ (فقوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم تزد قيمة الثوب ولم تنقص و (قوله او ثلاثة) أى بان نقصت و (قوله فالمفلس الخ) أى فى صورة الأربعة و (قوله ولا شئ الخ) أى فى صورة الثلاثة (قوله لما مر) أى فى شرح ولا شئ للمفلس (قوله او زادت القيمة أكثر) أى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اهتم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه معنى (قوله ثم حجر عليه) أى قبل الصبيغ او بعده واقصر النهاية والمعنى على الثانى (قوله أى فى الثوب بصيغه) لانهم اعين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مراد وإلا فالظاهر فى الثوب والصبيغ ولصاحب الصبيغ الذى اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه و يغرم نقص الثوب (قوله فیرجع) الى التنبيه فى النهاية والمعنى إلا قوله أو عكسه وما أنبه عليه (قوله فیرجع) أى البائع أو وكيله أو وارثه و ليه لو عقده و عاقله ثم جن أو غير ذلك اه ع ش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقى بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) أى جوازاً (فيهما) أى فى الثوب بصيغه (قوله أكثر من قيمة الصبيغ الخ) أى وإن كانت مساوية لها فلا شئ للمفلس (قوله فالمفلس شريك بها) أى وللبائع اخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فان أى فالظاهر الخ مامر (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة اه سم (قوله بضمن الثوب والصبيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بضمن الصبيغ لكن قضية كلام الروض ان له ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسى بحث ذلك أخذ بما لو كان الصبيغ من آخر اه سم بحذف اقول وبفيده أيضاً اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصبيغ عبارتهما بل إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بضمنه اه أى الصبيغ ع ش (قوله او عكسه) أى او حصل عكسه بان تأخر الصبيغ عن الحجر نظير مامر قول المتن (فان لم تزد الخ) أى بان ساوت او نقصت معنى ونهاية (قوله فیرجع) أى جوازاً (قوله فى الرجوع فيهما الخ) أى فى الثوب والصبيغ عبارة النهاية فى الرجوع والثوب بعبارة المحرر فلمهما الرجوع ويشتركان فيه اه زاد المعنى وهى اولى من عبارة المصنف اه أى لأن الشر كذا إنما هى فى الثوب دون الرجوع ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح والمفلس شريك بالصبيغ (قوله فالتقص عليه) أى الصبيغ وكذا ضمير به بضمنه (قوله وصاحب الثوب الخ) عطف على التقص عليه الخ (قوله ولا شئ له الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عز قيمة الصبيغ كان صارت خمسة ولذا اسقطه النهاية والمعنى (وإن نقصت) أى قيمة الثوب مصبوغاً و (قوله عن قيمة الصبيغ) كان الاولى عن قيمته قبل الصبيغ و (قوله فكما مر) أى قبيل قول المتن وإن زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى أن هذا عين مامر هناك و داخل فى قول المصنف فان لم تزد قيمته الخ كما تبعه عليه النهاية والمعنى فكان الاولى بسقاطه كإفعلاه (قوله ولو كان المشتري) اسم مفعول (قوله فهو شريك) أى بائع الصبيغ فان نقصت حصته عن ثمن الصبيغ فالأصح انه إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بالجميع (تنبيه) للمفلس والغرماء قلع الصبيغ ان انفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بان ساوتها الخ) أى بان صارت قيمة المجموع أربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما لك الثوب قلعه مع غرم نقص الصبيغ قاله المتولى ومحل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمنعون منه معنى ونهاية و شرح الروض (قوله فهو فاقد له) أى فيضارب بضمنه (قوله بوقت اعتبار الخ) أى ببيانها وتعيينه (قوله او الصبيغ) أى ونحوه كالطحن والقصارة (قوله اه فليتأمل ثم بين فى شرحه أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة فيمنعون (قوله بينهما نصفين) أى فى المثال المذكور (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصبيغ لكن قضية قول الروض فان اشترى الصبيغ من بائع الثوب او من آخر او كان الثوب للمفلس فان لم تزد قيمة الثوب فالصبيغ مفقود يضراب به

أى فى الثوب بصيغه (إلا ان لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبيغ بان ساوتها او نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبيغ) فیرجع فى الثوب ويضارب بضمن الصبيغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبيغ فالمفلس شريك بها فان كانت أقل لم يضراب بالباقي من قيمة الصبيغ بل أما يقتنع به ويقوت عليه الباب او يضراب بضمن الثوب والصبيغ (ولو اشترىهما) أى الصبيغ والثوب (من اثنين) كلاماً واحداً بصيغه به ثم حجر عليه او عكسه واراد البائعان الرجوع (فان لم تزد قيمته) أى الثوب (مصبوغاً على قيمة الثوب) قبل الصبيغ (فصاحب الصبيغ فاقد) له فيضارب بضمنه وصاحب الثوب واجد له فیرجع فيه من غير شئ ولو نقصت قيمته (وإن زادت بقدر قيمة الصبيغ اشتركا) فى الرجوع فيهما كما باصلا وشركتهما فى الصبيغ كما مر فان لم تزد بقدر قيمة الصبيغ فالتقص عليه فان شاء صاحبه رجع به ناقصاً أو مضارب بضمنه وصاحب الثوب واجد له

فبأخذه ولا شئ له وإن نقصت قيمته (وإن زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبيغ جميعاً كان صارت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فالأصح أن المفلس شريك لها) أى للبائعين (بالزيادة) وهى الربع وإن نقصت عن قيمة الصبيغ فكما مر ولو كان المشتري هو الصبيغ وحده وزادت قيمة الثوب مصبوغاً على قيمته غير مصوب فهو شريك به ولا فهو فاقد له (تنبيه) لم أر تهماً يحايق بوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصبيغ

عليهما) أى قيمة الثوب أو قيمة الصبغ وثنية الضمير نظرا إلى أن أو للتنوع (قوله فى كل ما ذكر) متعلق بلم
أرى بالنفى لا بالنفى وإلا لكان المناسب فى واحد ما ذكر إلا أن يجعل من قبيل لا يحب كل مختال فخور (قوله
حيث) أى حين الرجوع وكذا فيما يأتى (قوله خلية عن نحو الصبغ) كان الأولى خليا باسقاط التاء وعن
قيمة نحو الصبغ الخ بزيادة لفظ قيمة (قوله بها) أى فى نفسها خلية عن قيمة الثوب ويحتمل أن المراد بحالة
خلو نحو الصبغ عن الثوب (قوله ما مر الخ) أى فى شرح ولو تلف أحد العبدین الخ (قوله أن العبرة الخ) بيان
لما مر (قوله لأن ذلك فيه الخ) يتأمل هذا الكلام أه سم ولعل وجهه أن هنا قد ينقص الثوب وقد يزيد بل
صورة وحدة بائع الثوب والصبغ ههنا من أفراد ما مر من تلف أحد مبيعين صفقة يفر دكل منهما بمقد (قوله
على البائع) متعلق بفوات الخ (قوله ومنه) أى من حكمه (قوله لم يكن لبائعه إلا هو الخ) أى يرجع به ناقصا
أو يضارب بشمته (قوله بقيمته) الأولى بشمته (تذيه) يجوز لغة صار وصباغ ونحو ههنا من كل فعل ما يجوز
الاستجار عليه ويظهر أثره على المحال كخياط وطحان استؤجر على ثوب فصره أو صبغه أو خاطه أو حب
فطحنه حبس الثوب المقصود ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض أجره وقيدته أى جواز الحبس القفال
بالاجارة الصحيحة والبارزى والبقينى بما إذا زادت القيمة بنحو القسرة وإلا فلا حبس بل يأخذ المالك
كأول عمل المفلس أى بنفسه لم تزد القيمة فإن كان أى المستاجر محجور عليه بالناس ضارب الاجير بأجرته
وإلا طالبه بها وزيادة القيمة فى مسألة الخياط تعتبر قيمته موطوعة الطع المأذون فيه لأصحها وفى تلف
الثوب المقصود ونحوه بأفاهة فعل الاجير قبل تسليمه للمستاجر سطات أجرته بخلاف فعل المستاجر فانه
يكون قبضه له ويردد النظر فى اتلاف أجنبي يضمن والاوجه أن القيمة التى يضمنها الاجنبى إذا زادت بسبب
فعل الاجير لم تسقط أجرته أى الاجير وإلا سقطت أه نهاية قال ع ش قوله ونحو ههنا الخ أى بخلاف نحو
نقاد وشيأ من كل فعل ما لا يظهر أثره على المحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبه ويطالبه
بالاجرة كسائر الديون (قوله بوضعه عند عدل) أى يتفقان عليه أو بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما
وضعه عند عدل لأن الحق لهم ولا يعدوهم أه ع ش (خاتمة) ولو أخفى شخص بعض ماله فنقص
الموجود عن دينه فحجر عليه ورجع البائع فى دين ماله وتصرف القاضى فى باقى ماله ببيعته وقسمة ثمنه بين
غرمائه ثم بان أنه لا يجوز الحجر عليه لم ينقض تصرفه اذ للقاضى بيع مال الممتنع من أداء دينه وصرفه فى
دينه ورجوع البائع فى العين المبيعة لا امتناع المشتري من أداء الثمن بخلاف فيه وقد حكم به القاضى معتقدا
جوازها بخلاف ما إذا لم يعتقد ذلك فينتهض تصرفه أه معنى

(باب الحجر)

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أى وكسر ما ع ش (قوله المنع) أى مطلقا ع ش (قوله من تصرف خاص)
أخرج بقيد الخصوص نحو تدبير السفيه ونحو اذن الصبي فى دخول الدار ع ش قول المتن (حجر المفلس) أى
الحجر عليه فى ماله كما سبق بيانه (قوله والراهن الخ) أى فى العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله أو لوارث) أى
لتبرع وارث أه سم ظاهره أنه على حذف المضاف عطف على تبرع الخ ويحتمل أنه ظرف مستقر عطف
على زاد وقال الكردي عطف على مقدراى لاجنبى فيما زاد لوارث مطلقا فى الزائد وغيره أه (قوله
وللغرماء) عطف على المتن أى لحق الورثة فى تبرع زاد الخ ولحق الغرماء مطلقا أه كرى والاقرب أنه عطف
على لوارث المراد منه بعض الورثة قوله مطلقا راجع لكل منهما (قوله ولا ينافيه) أى لا يتناقض الحجر للغرماء

صاحبه وإن زادت ولم تنف بقيمتها فالصبغ ناقص فإن شاء قنع به وإن شاء ضارب بشمته أه أن له ذلك
فليراجع ثم رايت شيخنا البرلسى بحث ذلك اخذ المالك كان الصبغ من آخر (قوله لأن ذلك فيه الخ) يتأمل
هذا الكلام

(باب الحجر)

(قول المصنف والراهن) أى فى الرهن (قوله أو لوارث) أى لتبرع وارث

المرض وإن لم يف الباقى بدين الباقيين بل وإن لم يفضل شئ لانه مجرد تخصيص ولا تبرع فيه (والعبد) أى القن (السبيد) والمرته

مطلقا اي مطلق التبرع زاد على الثالث ولا عبارة المغنى والنهاية والمرضى للورثة فيما زاد على الثالث حيث لا دين قال الزركشي تبع للاذرعى وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق والذي في الشرح والروضة في الوصايا عند ذكر ما يعتبر من الثالث ان المريض لو وفي دين بعض الغرماء فلا يراحمه غيره ان وفي المال جميع الديون وكذا ان لم يوف على المشهور وقيل لهم من اجتهته كما لو اوصى بتقديم بعض الغرماء بدنيته لا تنفذ وصيته فكلام الزركشي إنما يأتي على هذا اه قال ع ش قوله إنما يأتي على هذا قد يقال لا يتعين تعريفه على هذا ويصور كلامه بأنه لو أراد التبرع لغير الغرماء امتنع ذلك إن كان الدين مستغرقا وجاز في قدر الثالث بما زاد على الدين إن كان غير مستغرق فيكون كلامه في غير توفيه بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المسئلتين ثم رايت في سم على المنهج عين ما قلناه هذا واجاب حج هنا بان تقديم بعض الغرماء مجرد تخصيص لا تبرع فلا يرد على كلامهم اه قول المتن (للمسلمين) اي لحقهم (قوله مر بعضا) وهو الحجر على المفسس والراهن والعبد في معاملة الرقيق اه بخيرى (قوله وقد اوصاهم الاسنوى الخ) عبارة المغنى و اشار المصنف بقوله منه الى ان هذا النوع لا ينحصر فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الاسنوى انواع الحجر لحق الغير لثلاثين نوعا غير ما ذكره المصنف فليراجع ذلك من المهمات اه و عبارة النهاية فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه قال ع ش منه ايضا الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني والورثة في التركة قبل وفاة الدين الان هذه بما تدخل في عبارة الشيخ واصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحربى في ماله اذا كان على الحربى دين والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد نفقة الامة المزوجة لا يتصرف فيها حتى يعطيا بدلها ودار المعتدة بالاقراء او الحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في ام الولد وعلى المؤجر في العين الذي استأجر شخصا على العمل فيها كصنغ او قصارة اه سم على منهج وينامل ما قاله في مسئلة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري فانه بالفسخ خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن دينافى ذمة البائع وليس المبيع مرهونا فواجه الحجر عليه فيه وكذا في مسئلة السبي فان مجرد سبي الحربى لا يستلزم دخول مال الحربى في يد سايه فامعنى الحجر فيه اه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقطة اصله وعلى الزوج في دار الخ (قوله لمصلحة النفس) اي نفس المحجور عليه (وذلك) اي الحجر لمصلحة النفس قول المتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغنى حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمعجمة وسياتي تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة اعم بما بعده اه اي فان المجنون لا يعتد بشئ من تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن في دخول الدار واوصال الهدية والمبذر يعتد بقوله الشكاح باذن من وليه ولا يزوجه وليه الا باذنه ويصح تدبيره لارقاته ع ش ولا يخفى ان ذلك نظرا للغالب لما سياتي ان المجنون الذي له اذن تميز كالصبي المميز (قوله واما الهما الخ) عبارة النهاية والمغنى وزاد الماوردي نوعا ثالثا وهو ما شرع للامرين بمعنى مصلحة نفسه وغيره اه وفيهما قبل هذا عطف على والعبد لسيدته مانصه المكاتب لسيدته والله تعالى اه قال ع ش هنا ما نصه المراد بقوله ثم والله العتق ومصلحته تعود على المكاتب فلا تنافي بين قوله مر ثم لسيدته والله وقوله هنا مصلحة نفسه وغيره اه (قوله الاول) وهو المصلحة الغير (قوله وتقل عن التهمة) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان له الخ) اي المجنون الذي له الخ نهاية ومغنى (قوله كصبي مميز) اي فيما يأتي اه نهاية قال ع ش قوله فيما يأتي من صحة العبادات وعدم المعاقبة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها ابواب) مر بعضها ويأتي باقيها وافادت من أن له أنواعا أخرى وقد أوصلها الاسنوى الى ثلاثين نوعا وزاد غيره بضعة عشر وفي كثير من ذلك نظر ظاهر بينته مع ما يتعلق بالجميع في شرح العباب واما لمصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) واما الهما وهو حجر المكاتب قبل الاول حقيقة لانه منع مع وجود المقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويتردد النظر في حجر السفه والرق اه والذي يتجه ان الكل حقيقة شرعية وتقل عن التهمة ان له اذن تميز ولم يكمل عقله كصبي مميز واعترضه السبكي وغيره بأنه ان زال عقله فمجنون والا فهو مكلف فيصح تصرفه ما لم يبذر

(الى ثلاثين) عبارة شرح مر فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه (قوله كصبي مميز) قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالاصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذي ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده في الجميع لكنه حينئذ لا يتجه الا كونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التهمة عليه اه (واعترضه السبكي) اجاب عنه في شرحى

الروض اى والمغنى اى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه انه فيما عدا المال كالبالغ العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وان يقتل اذا قتل بشرطه ويحد اذا زنى او شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على حج ما يوافق ما فى شرح الروض وعبارة قوله كصبي مميز قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده فى الجميع لكنه حيث لا يتجه الا لكونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التهمة عليه او صريح قول الشارح مر كالصبي المميز ورده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسيأتى عن السيد عمر ما يوافقه (قوله وقولهم) اى السبكي وغيره (فيصح الخ غير صحيح الخ) عبارة النهاية ويرد بان شرط التكليف كمال التمييز اما ادناه فلا يلحقه بالمسكوك ولا بالمجنون لانه مخالف لما فتعن الحاشى بالصبي المميز اه (على ان اعتراضهم من اصله غير وارد) هو كما قال اذ الذى يظهر من كلام التهمة ان المجنون منه من لا يميزه بالكلية فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن ان يكون من فواتد قولهم فيكون كالصبي المميز ان يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وانه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كايصال هدية واذن فى دخول الدار فليتامل اه سيد عمر (قوله فخصرهم المذكور) اى قولهم ولا فهو مكاف (قوله ان مثله) اى الجنون (قوله بذلك) اى بالحق الاخرس المذكور بالمجنون (قوله وليه) اى الاخرس (قوله وجرى عليه الخ) اى الجعل المذكور (قوله زاد شارح) اى على ما جرى عليه الاذرى الخ قوله وقال بعضهم الخ المتبادر انه من كلام الشارح (قوله ويجمع الخ) لا ينبغي العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع انه يبعد القول بان وليه الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رابت بحث الجورجى الجزم حيث تدوان محل التردد فى الطارىء وهو كلام متين اه وبخالفه ظاهر المغنى والنهاية عبارتهما تردد الاسنوى فيمن يكون وليه وبحث الجورجى ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه امام لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة لحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من التردد ان وليه ولى المجنون اه قال ع ش قوله الذى يظهر من التردد اى تردد الاسنوى ان وليه الخ لعل المراد منه ان الحكم المذكور لا يتقيد بمن خرسه اصلى والا فهو عين قول الجورجى فالظاهر الخ والحاصل ان النائم لا ولى له مطلقا وان الاخرس الذى لا اشارة له وليه ولى المجنون سواء كان خرسه اعليا او طارئا فولى له الاب ثم الجد ثم الوصى ثم القاضى اه (قوله يحمل الاول) اى قول الرافعى ومن وافقه بان وليه الحاكم (قوله والثانى) اى قول بعضهم بان وليه فى الصغر (قوله ولا يلحق هما) اى بالمجنون والخرس (النوم) وفاقا للمغنى والنهاية عبارة الثانى والحق القاضى بالمجنون النائم ونظر فيه الاذرى بانه لا يتخيل احدا ان النائم يتصرف عنه وليه ويرد بان النائم يشبه المجنون فى سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالحاشى به من حيث ذلك لقط لانه اى النائم لا ولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على نائم احوج طول نومه الى الارشاد (ويجمع الخ) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرى نظر فى الحاق القاضى الاخرس المذكور بالمجنون بانه غير عاقل وان احتيج الى اقامة احد مكانه فليكن هو الحاكم ثم اجاب بان الاخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتيج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كما قاله فولى له المجنون ثم رابت الاسنوى تردد فيه من يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه امام لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة لحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يتجه من التردد ان وليه ولى المجنون الخ اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارته هنا فلا ينبغي العدول عنه لكن مع حملة على من طرأ خرسه بعد البلوغ (بالمجنون) قال بعضهم لعل الحاق النائم بالمجنون محمول على نائم احوج طول نومه الى

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة (٧٦٢) الفاهوم ومثله الاعشاء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله ايضا اخذنا

ياقي في النكاح انه لا يزول
الولاية نعم للقاضي حفظه
كالغائب ثم رايت المتولي
والقفال الحقاؤه بالجنون
وجزم به صاحب الانوار
والغزالي قال لا يولي عليه
قال غيره وهو الحق اه
وهو كما قال لما علمت من
تصريحهم به في النكاح نعم
ان حمل الاول على من ايسر
من افاته بقول الاطباء
يبعد (تنسلب الولايات)
الثابت شرعا كولاية نكاح
او تفويضا كايضا وقضاء
لانه اذا لم يدبر امر نفسه
فغيره اولى واثار السلب
لانه يفيد المنع ولا عكس
اذنحو الاحرام يمنع ولاية
النكاح ولا يساها ومن ثم
زوج الحاكم لا الابد
واعتبار (الاقوال) له وعليه
الدينية كالا سلام والدينية
كالعاملات لعدم قصده
واعتبار بعض افعاله كالصدقة
بخلاف نحو احواله وتلافه
الا لصيدوه ومحرم وتقرير
لهم بوطئه وارضاة
وثبوت النسب وغير المميز
كالمجنون في ذلك وكذا
ميزا لا في عبادة غير
الاسلام وثبات عليها
كالبالغ ونحو دخول دار
والإصال هدية ودعاء عن
صاحب ولية (يرتفع) حجر
المجنون (بالافاقه من) غير
فك نعم ولاية نحو القضاء

النظر في امره وكان الايقاظ يضره مثلا اه قال ع ش قوله لا ولى له معتمد وقوله مطلقا الى طال نومه ام قصر
اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر آتعا عن النهاية ان شان النوم ذلك فلا فرق بين
طوله وقصره (قوله ومثله) اى النوم (قوله حفظه) اى مال المغنى عليه (قوله الحقاؤه) اى المغنى عليه
(قوله وجزم به) اى بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدأ وخبر او عطف على مفعولى رايت وهو الاقرب
(قوله عليه) اى المغنى عليه (قوله غيره) اى غير الغزالي (قوله وهو الحق) اى ما قاله الغزالي (قوله انتهى)
اى مفعول الغير و (قوله كما قال) اى الغير (قوله حمل الاول) اى الالحاق الذى جزم به صاحب الانوار (قوله
الثابت) الى قوله وزعم الاسنوى في النهاية والمغنى لا قوله وثبوت النسب وقوله ودعاء الى الماتن (كايضا)
بان يكون وصيا على غيره والا ولى ان يقال المراد به ان لا يصح الوصية منه على اطفاله اه ع ش (قوله واثار
السلب) عبارة النهاية والمغنى وعبر بالانسلاب دون الامتناع الخ اه (قوله كالا سلام) اى فعلا وتركه قال
ع ش اى فلا يصح اسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشى اخذ ان النص هذا
كله بالنسبة للدنيا واما بالنسبة للآخرة فيصح ويدخل الجنة به اذا اضره كما اظهره اه باختصار (قوله نحو
احباله) كالتقاطه واحتطابه واصطياده نهاية ومغنى (قوله لا الصيد الخ) ينبغي ان محله فيمن لا تميز له امامن
له اذنى تميز فينبغى ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التتمة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء
احرم ثم جن او بالعكس بان احرمه ولى به بعد الجنون اه ع ش (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح المنتج
ويثبت النسب بزناه اه سم قال الجبرمى كان وطئ امرأته فانت منه بولد فانه ينسب اليه شو برى فهو وطئ
شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر ان لم تكن طاعة ويحرم
عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) اى ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا ميز)
ومعلوم انه لا يتاقى من الصبي الاحبال وقد يقال بناتيه منه كما يعلم بما ياتي في الشرح اه رشيدى (قوله
كالبالغ) التشبيه في اصل الثواب لا في مقداره والافا صبي يثاب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافلة البالغ
ولعل وجهه عدم خطابه وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لئلا يثيب ترغيبا له في الطاعة
فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه ع ش (قوله ونحو دخول دار) اى اذن في الدخول نهاية ومغنى
قول المتن (بالافاقه) اى الصافية عن الخيل المؤدى الى حالة يحمل مثلها على حدة في الخلق كما صرح به في
النكاح اه ع ش (قوله من غيرك) لا اقتران بشئ اخر كايثاب رشده اه نهاية (قوله نحو القضاء) اى
والامامة والخطابة ونحوها نعم يستثنى الناظر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجد فعدو اليهم الولاية
بنفس الافاقه من غير تولية جديدة والحق بهم الام اذا كانت وصية اه ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل
نظر الوقف لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة اه (ومطلقا) عطف
على من حيث الخ (قوله اى ابصرتم) عبارة النهاية والمغنى والمراد من ايناس الرشيد لعلم به واصل الايناس
لا بصرا اه قول المتن (بلوغه رشيدا) ولو ادعى الرشيد بعد بلوغه وانكره ولى لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولو

النظر في امره وكان الايقاظ يضره مثلا (قوله واثار الثلب) اى على المنع (قوله واعتبار بعض افعاله)
في شرع العباد فقلنا عن التدريب ولا يعتد بقبضه لعين او دين الا في نحو عوض نكاح او خلع باذن ولى اه
(قوله وتلافه) الا لصيد ما هناء وافق للتدريب مخالف للافاقه الذى قاله في بعض كتبه انه المعتمد لكن
الموافق لما قدمه في باب محرمات الاحرام ما في التدريب واعتمده م (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح
المنتج ويثبت النسب بزناه (قوله في ذلك) اى ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف
لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة (قول المصنف بلوغه رشيدا)
ولو ادعى الرشيد بعد بلوغه وانكره ولى لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولو كالتقاضى والقيم مجامع ان كلامين
ادعى انزاله ولا الرشدا وقف عليه بالا اختيار فلا يثبت بقوله لان الاصل كما قاله الا ذرعى بعصدة قوله بل

لانمود الولاية جديدة (وحجر الصبي) الذكرو الانثى (يرتفع) من حيث الصبا

كالتقاضى

بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشيدا) لقوله تعالى فان آتستم منهم رشدا اى ابصرتم اى علمتم وزعم الاسنوى ان الصبا بكسر الصاد

لا يستقيم وانه بفتحها بعيد من كلامه مردود بان المحفوظه وفتحها وبانه لا بعد فيه وبما قررت به عبارة المفيدان القصد ارتفاع الحجر المطلق
 لا المفيدان دفع اعتراضها بان الاولى حذف رشيد لان الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا (١٦٣) التدبير واحكامهما متغايرة اذن بلغ مبذرا

حكم تصرفه حكم تصرف
 السفيه لا حكم تصرف الصبي
 (فرع) غاب بتمامه ولم
 يعلم رشده لم يحز لوليه النظر
 في ماله معتمد استصحاب
 الحجر للشك في الولاية عند
 العقد وهي شرط وهو لا بد
 من تحققه فان تصرف اثم
 ثم ان بان غير رشيد نفذ
 التصرف والا فلا وقد يناهيه
 ما يأتي من تصديق الولي في
 دوام الحجر لانه الاصل الا
 ان يقال محل ذلك في حاضر
 لانه يعرف حاله غالبا بخلاف
 الغائب وليس قول الولي
 قبضت مهرها باذنها ولا
 قوله له اضمن اقرارا بالرشد
 فلا ينزل به (والبلوغ) في
 الذكرو والانثى انما يتحقق
 باحد شيئين أحدهما
 ويسمى بلوغا بالسن
 (باعتكالم خمس عشرة
 سنة) قرية تحديدا من
 انفصال جميع الولد بشهادة
 عدلين خبيرين وشذ من قال
 بخلاف ذلك قال الشافعي
 رضي الله عنه رد النبي صلى
 الله عليه وسلم سبعة عشر
 صحابيا وهم ابناؤا ربع عشرة
 سنة لانه لم يرهم بلغوا وعرضوا
 عليه وهم ابناؤا خمس عشرة
 سنة فجازهم منهم زيد بن
 ثابت ورافع بن خديج وابن
 عمر رضي الله عنهم وقصة
 ابن عمر صحبها ابن حبان
 وأصلها في الصحيحين

كالقاضي والقيم بجامع ان كلا مين ادعى انزاله ولان الرشد ما يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله ولان
 الاصل كما قاله الا ذرعى يعصد قوله اى الولي بل الظاهر ايضا اذا ظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم الرشد
 فالقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده نعم مثل شيخنا الشهاب الرملى هل الاصل في الناس الرشد
 او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اى بعد بلوغه استصحابه حتى يغاب على الظن رشده بالاختبار
 واما من جعل حاله فمقدوده صحيحة شرح مرأى والخطيب (فرع) الاصل فيمن علم تصرف ولية عليه بعد
 بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض بينتاسفه ورشد فان اضافتا لوقت معين تساقطان ورجع
 للاصل المذكور والاقدمت بينة السفيه لان معها زيادة علم مالم تقل بينة الرشد انها علمت سفيه وانه صلح فتقدم
 مرأه سم (قوله لا يستقيم) اى لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه
 البعد قرينة اسناد الارتفاع فيما قبله الذى هو نظيره الى الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر
 وزعم الاسنوى الخ (قوله وبانه لا بعد فيه) من تعليل الشئ بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) اندفاع الاولوية
 بما ذكر نظرا اه سم ونقل النهاية والمغنى عن الشيخين الاولوية مع علتها الاتية واقرأهما (قوله لان
 الصبي سبب) ينبغى ان يقول لان الصبا ولعله من تحريف النساخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله
 اذن بلغ الخ) تعليل للغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه صحة نكاحه باذن ولية وعدم تزويج ولية
 لياه بدون اذن منه بخلاف الصبي اه غ ش (قوله لم يحز لوليه النظر الخ) المعتمد انه لا يمتنع على الولي التصرف
 الا ان علم انه بالغ رشيدا مرأه سم (قوله وهو الخ) اى الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل يكفى
 بمجرد عوده اليها غير متصف بالرشد مع احتمال انه بالغ رشيد اثم طرأ له ما يخرج عن الرشد او لا بد من
 ثبوت استصحاب ما ظهر من عدم رشده من حاله قبل البلوغ ينبغى ان يتأمل اه سيد عمر اقول قضية قول
 الشارح السابق للشك الخ الثانى وقضية كلام سم هناك الاول وقد يؤيده اطلاق قول الشارح ثم ان بان
 غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمغنى (قوله والا) اى بان بان رشيدا ولم يتبين حاله (قوله وقد
 يناهيه) اى قوله والا فلا (قوله له) اى خطابه لموليه (قوله اضمنى) اى صيرنى ضامنا اه كرى هذا على
 انه من الافعال ويحتمل من الثلاثى اى صر ضامنا غنى (قوله به) بواحد من القولين (قوله ويسمى)
 ظاهره رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفى حمل المتن على قوله احدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة
 الخ فى النهاية والمغنى الا قوله بشهادة الى قال (قوله تحديدا) حتى لو نقصت يوما لم يحكم ببلوغه اه نهاية
 (قوله رد النبي الخ) اى عن الجهاد (وهم ابناؤا الخ) اى عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كرى
 (قوله وعرضوا الخ) اى فى السنة القابلة (قوله فجازهم) اى فى الجهاد قول المتن (او خروج المني) اى لوقت
 امكانه نهاية ومغنى (قوله من ذكر) الى قوله وخرج فى النهاية والمغنى (قوله وهو لغة) اى الاحتلام (قوله
 ما يراه النائم الخ) اى من انزال المني شوبرى وقيل مطلقا اه بجير مى وفى المغنى وقيل لا يكون فى النساء لانه

الظاهر أيضا اذا ظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم رشده والقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده
 نعم مثل شيخنا الشهاب الرملى هل الاصل في الناس الرشد او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اى
 بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار واما من جعل حاله فمقدوده صحيحة كمن علم رشده شرح
 مرأه (فرع) الاصل فيمن علم تصرف ولية عليه بعد بلوغه السفيه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض
 بينتاسفه ورشد فان اضافتا لوقت معين تساقطان ورجع للاصل المذكور والاقدمت بينة السفيه لان معها
 زيادة علم مالم تقل بينة الرشد انها علمت سفيه وانه صلح فتقدم مرأه سم (قوله لا يستقيم) اى لانه لا يتوقف
 ارتفاع حجره على الرشد (قوله بعيد) لعل وجه البعد قرينة اسناد الارتفاع فيما قبله الذى هو نظيره الى
 الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) فى اندفاع الاولوية بما ذكر نظر (قوله لم يحز لوليه النظر

ثانيهما ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المني كما قال (او خروج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى واذباغ الاطفال منكم الحلم مع خبر
 رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحلم والحلم الاحتلام وهو لغة ما يراه النائم وكفى به هنا عن خروج المني ولو يقظة بجماع او غيره

زوجة صبي بلغ تسع سنين
بولد للامكان لحقه لان
النسب يكتفى فيه بمجرد
الامكان ولم يحكم ببلوغه
لانه لا بد من تحقق خروج
المني وخروج زوجه مالم
احس بانتقاله من صلبه فامسك
ذكره فرجع فلا يحكم
ببلوغه كالاغسل ويبحث
الزركشي ومن تبعه الحكم
ببلوغه بعيد والفرق بان
مدار البلوغ على العلم بانزال
المني والغسل على حصوله
في الظاهر بالتحكم اشبه
على انه لا يتصور العلم بانه
منى قبل خروجه اذ كثيرا
ما يقع الاشتباه فيما يحس
بنزوله ثم رجوعه (ووقت
امكانه) فيهما (استكمال
تسع سنين) قرينة تقر بها
نظير ما مر في الحيض (ونبات
العانة) الخشن بحيث تحتاج
ازالته للحق وظاهره انها
اسم للمنبت لا للنابت وفيه
خلاف لاهل اللغة والاشهر
انها النابت وان المنبت
شعرة بكسر اوله ووقته
وقت الاحتلام (يقضى
الحكم ببلوغ ولد الكافر)
بالسن او الاحتلام ومثله
ولد من جهل اسلامه لامن
عدم من يعرف سنه على
الوجه للخبر الصحيح ان
عطية القرظي رضى الله
عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا
ينظرون من انبت الشعر
قتل ومن لم ينبت لم يقتل
وانهم كشفوا عن عانته

نادر فيهن اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغني وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج المنى فلو الخ
(قوله للامكان) بان انت به بعد ستة اشهر من الوطء اه رشيدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا يثبت
ايلاذه اذا وطئ امته وانت بولده وكذلك نهاية ومغني اى ويثبت نسبه لامكانه ع ش (قوله فلا يحكم
ببلوغه) افى شيخنا الشهاب الرملى بالحكم ببلوغه وبعد وجوب الغسل اه سم عبارة ع ش ولوا احس
بالمنى في قصة الذ كرقبته فلم يخرج حكم ببلوغه وان لم يجب الغسل لاختلاف مدرك البابين لان المدار في
الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على
انه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المنى بعد خروجه
ويثبت بها له احكامه وهي الالتذاذ بخروجه تتحقق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة
القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه اذا احس بانتقاله فامسك الذي ذكر
مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لامن حين الخروج فقط فتأمل ذلك
فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بخذف (قوله تقر بها الخ) خلافا لنهاية والمغني عبارتهما وافهم
تعبيره بالاستكمال انها تحديدية وهو كذلك كما مروا ن بحث بعض المتأخرين انها تقر بدينية كالحيض لان
الحيض ضبط له اقل واكثر فالزمن الذي لا يسع اقل الحيض والطهر وجوده كعدم بخلاف المنى اه قال
ع ش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حجب اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)
محل تأمل بل ظاهره العكس لانه ارى بالعانة النابت فاستناد النيات اليه حقيق من استناد المصدر الى فاعله
وارا ريد بها المحل فاستناد النيات اليه مجازى لانه مكان النابت فليتأمل سيد عمر وسم (قوله والاشهر) اى
عند اهل اللغة ع ش (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلو انبت قبل امكان خروج المنى لم يحكم ببلوغه اه ع ش
(قوله بالسن) الى المتن في المغني الا قوله لا من عدم الى الخبر وقوله فان البغوى الى وافهم وكذا في النهاية
الا قوله وان كان الى والخشنى (قوله يقتضى الحكم انه اماراة الخ) وهو الاصح نهاية ومغني (قوله للخبر الصحيح

المعتمد انه لا يمتنع على الولي التصرف الا ان علم انه بالغ رشيدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) اى ولا نصير امته ام ولد
مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) افى شيخنا الشهاب الرملى بالحكم ببلوغه وبعد وجوب الغسل (قوله بعيد)
قد يرد بعده ما ياتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخشنى فيما لو خرج المنى فقط من أحد فرجه فقط
لا احتمال الزيادة وجه التأييدان وجود الانزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل
وما ياتي عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى مجرد وجود
الانزال من غير خروج ولو جب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون
خروج اذ لم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجه نعم قد يقر به ويدفع عنه
البعد ما ياتي في قوله وحبل من ان وجه الحكم بالبلوغ انه دليل على سبق الامناء مع انه يلزم في ذلك خروج
المني الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من احد فرجى المشكل
فليتأمل (قوله على انه لا يتصور العلم بانه منى قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها اما
اولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها له احكام المنى وهي الالتذاذ بخروجه تتحقق قبل
خروجه فانه يقع الالتذاذ بخروجه في قصة الذ كروا ن لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث
لا تقبل منازعة واما ثانيا فلو سلمنا عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه يكفي في الحكم
بالبلوغ من حين الاحتلام بانتقاله من صلبه العلم بانه منى بعد خروجه اذا تأخر عن الاحتلام المذكور فاذا
احس بانتقاله فامسك الذي ذكر مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لامن حين
الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقر بها) انها تحديدية في الحيض
كما قال في شرح الروض انه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذا النبات يضاف للنابت

فليس بلوغا كما صرح به في الشرح الصغير في الابط والحق به اللحية والشارب بالاولى فان البغوى الحق الابط بالعانة دونهما وفي كل ذلك نظر بل الشعر الحشن من ذلك كالعانة في ذلك والولى إلا ان يقال ان الاختصار عليها امر تعجى وافهم قوله يقتضى الحكم انه اماراة على البلوغ باحدهما نعم ان ثبت ان سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ويقبل قوله بيمينه وان لم يحلف الصبي احتياطا لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لازى طولب بالجزية ويحل النظر للخبر وافهم قوله كالروضة ولدا لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو كذلك وان كان قضية المحرر اخراج النساء لانهن لا يقتلن ونقله السبكي عن الجوهرى والخنى لا بد ان ثبت على فرجه معا (لا المسلم في الاصح) لسهولة مراجعة اقرار به المسلمين غالبا ولانه متهم باستعجاله آشوا للولايات بخلاف الكافر لانه يفضى به الى القتل او الجزية او ضرب الرق في الانثى ومامر عام في الذكر والانثى كما تقرر (وتزيد المرأة) عايه (حيضا) في سنه السابق لإجماعا (وحبلا)

(الخ) تعليل للبتن (قوله فليس بلوغا الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتماده عبارتهما وخرج بها شعر اللحية والابط فليس دليلا للبلوغ لندور همدون خمس عشرة سنة وفي معناهما الشارب وثقل الصوت ونهودا لثى ونحو طرف الحلقوم وانفراق الارنية ونحو ذلك اه لكن اولها عرش وفي الرشيدى ما يؤيده بما انه قوله مر فليس دليلا للبلوغ اى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نباتهما بل يكتب في نبات العانة وليس معناه انه اذا ثبت لحيته بالفعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة ويدل عليه قوله لندور همدون خمس عشرة سنة اه (قوله عليها) اى العانة (قوله امر تعجى) اى والاصل عدمه (قوله باحدهما) هو المنتجه وعليه لو ثبت ان سنه دون خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه اه سم وعش (قوله ان ثبت) اى بشهادة عدلين نهاية ومغنى (قوله احتياطا) عبارة النهاية ويجب تخليفه اذا اراده ولا يشكل تخليفه بانه يثبت صباه والصبي لا يخلف لمنع كونه يشبه بل هو ثابت بالاصل ولما العلامة وهى الانبات عارضه ادعواه الاستعجال فضعت دلائلها على البلوغ فاحتيج لعين لمسا عارضها وايضا فالاحتياط لحقن الدم قد يوجب مخالفة القياس اه قال عرش قوله اذا اراده اى الحلف فلوا تمتنع منه قل للحكم ببلوغه بنبات العانة المقتضى ببلوغه ولم يات بدافع اه (قوله استعجلته بدواء) مقول القول (قوله ان كان الخ) راجع لقوله ويقبل الخ (قوله لازى الخ) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالى نهية وسم (قوله ويحل النظر) اى الى من احتجنا لمعرفة بلوغه نهية ومغنى اى اما المس فلا وله لان معرفة كونه يحتاج الى حاق تكفى فيه الرقبة ويحل جواز النظر حيث لم يرتكب الحرمة ويمس فان خالف وفعل فينبغى حرمة النظر للحصول المقصود بالمس عرش ونقل سم عن شرح العباب انه ينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر ان المراد بخشونه لا احتياج في إزالة الى حاق وان كان ناعما لا الخشونة بالمعنى المشهور وادراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه (قوله لسهولة) الى المتن في النهاية والمغنى وشرح المنهج لا قوله او ضرب الرق الى ومامر (باستعجاله) اى النبات (قوله لانه يفضى به الى القتل او الجزية) وهذا جرى على الاصل والغالب اذ الانثى والخنى ومن تعذرت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك فان الخنى والمرأة لا جزية عليهما مع ان الحكم فيهما ما ذكر ومن تعذرت اقرار به من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد جرى وافى تعليلهم على الغالب مغنى ونهية وشرح المنهج (او ضرب الرق الخ) انظر ما معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ الاسلام اى والنهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله ومامر الخ) دخول في المتن (عليه) اى على مامر من السن وخروج المتى ونبات العانة الشامل لهما اه مغنى (قوله لإجماعا) اى يتحقق البلوغ بالحيض

كنبات الزرع فواجه ظهور الاضافة فيما قاله (قوله باحدهما) هو المنتجه وعليه لو ثبت ان سنه دون خمسة عشر لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله استعجلته) معمول قوله (قوله لازى طولب بالجزية) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالى نهية (قوله ويحل النظر) قال في شرح العباب وينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كآمر عليه وكانهم انما لم يذكروه لوضوحه وادعاء ما كان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه واقول انما يظهر ما بحثه ودعواه البعد المذكور ان اريد بالخشن ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها انما يدرك بالمس لكن ظاهر قهرهم الذى يحتاج في إزالة الى حاق وان كان ناعما وادراك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل (قوله تشوالا ليات) لا يقال هذا لياتى فى الانثى لانه ممنوع لصحة كونها وصية وناظرة نحو مسجد فقول شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالانثى والخنى والطفل الذى تعذرت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك اه فيه نظر اذ كل يصح ان يكون ناظرا وقف وصى بقيم مثلا كما مر الان بجواب بان مراده انثى وخنى الكفار اذ لا يتأتى فيهما الاقتضاء المذكور اذ لم يذكروا قول الشارح هنا او ضرب الرق (قوله او ضرب الرق) انظر معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

لان الولد يخلق من المامنين
فبالوضع يحكم ببلوغها قبله
بسته اشهر ولحظة مالم
تسكن مطلقة وتاتي بولد
يلحق المطلق فيحكم ببلوغها
قبل الطلاق بلحظة ولو حاض
الخنثى بفرجه وامني بذكره
حكم ببلوغه فان وجد
احدها فلا عند الجمهور
ولا يشكل عليهم ما مر ان
خروج المني من الزائد
يوجب الغسل فيقتضي
البلوغ لان محله مع انسداد
الاصلي وهذا غير موجود
هنا وخالفهم الامام مالم يظهر
خلافه فيغير قالوا وهو الحق
وقال المتولي ان تكرر فتعم
ولا فلا قال المصنف وهو
حسن غريب (والرشد
صلاح الدين والمال) معا كما
فسره ابن عباس وغيره
الاية السابقة ووجه
العموم فيه مع انه نكرة
مشبهة وقوعه في سياق الشرط
قالوا ولا يضرا طباق الناس
على معاملة من لا يعرف
حاله مع غلبة الفسق لان
الغالب عروض التوبة في
بعض الاوقات التي يحصل
فيها الندم فيرفع الحجر بها
ثم لا يعود بعود الفسق
ويعتبر في ولد الكافر ما هو
صلاح عندهم دينيا ومالا
قال ابن الصلاح ولا يلزم
شاهد الرشد معرفة عدالة

اجماع (قوله لكنه) الى المتن في النهاية والمغني (قوله قبل الطلاق بلحظة) أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة
الحمل فأكثر ما لم يوجد بعد ذلك فتحكم ببلوغها قبله مدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل اه سم عبارة
عش قبل الطلاق الخ أي وإن زادت المدة على ستة اشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث
امكن اجتماعهما في ذلك الوقت ولا فالمدّة إنما تعتبر من آخر اوقات إمكان الاجتماع اه (قوله وامني بذكره)
أي وامني بهما كما هو ظاهر اه رشدي (قوله فان وجد احدهما) عبارة المغني والنهاية فان وجد احدهما او
كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز ان يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام بنبغي
ان يحكم ببلوغه باحدهما كالحكم بالايضاح به ثم يغير ان ظهر خلافه قال الرافعي وهو الحق وسكت عليه
المصنف والمعتد الاول اه (قوله فان وجد احدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد نهاية ومغني وسم (قوله
وهذا) أي الانسداد (غير موجود هنا) أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون المساء
الخارج منه منيا خارجا من غير المعتاد لا تنفاه شرط كون الخارج منه منيا اه سم (قوله وخالفهم) أي الجمهور
واستدل الامام بالقياس على الايضاح وفرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب اه سم (قوله مالم
يظهر خلافه الخ) كان مراده أي الامام انه لو امني بذكره مثلا حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم
بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضة الحيض الذي فليتأمل سم وحلي وشو برى وهذا هو
المفهوم من النهاية والمغني (قوله وقال المتولي الخ) وفي النهاية والمغني بعد كلام عن الاسنوي مفيد لا اعتبار
النكرار عند الامام ايضا ما نصه فعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولي اه (قوله حسن) أي من
حيث المعنى (غريب) أي من حيث النقل اه عش أي ومع ذلك فيشكل منهما ضعيف كما علم بما مر اه رشدي
(قوله معا) الى قوله قالوا في المغني والنهاية (قوله مع انه نكرة مشبهة) أي فلا يعم ولذلك مال ابن عبد السلام
الى الوجه القائل بانه صلاح المال فقط اه مغني أي وفاقا للثلاثة بحججهم (قوله وقوعه الخ) خبره ووجه
العموم وهذا إشكال اسم اجاب عنه عش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لا ينافيه بصيغة التبري إشعار باستشكاله
وإن كان منقولا وهو كذلك إذ كيف يحكم بمجرد عدم محتمل مع انه قديم الفسق او يغلب في بعض النواحي
بظالم العباد كغيبه اهل العلم ومنع مواريث النساء وغير ذلك واحسن ما يوجه به ان يقال إذا ضاق الامر
اتسع والا لادى إلى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحال لان عبد السلام على اختياره ان الرشد
صلاح المال فقط اه سيد عمر (قوله ولا يضر) أي في اعتبار صلاح الدين في الرشد (قوله لان الغالب الخ)
علة عدم المضرة (قوله فيرفع الحجر بها) أي بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أي الحجير (ويعتبر الخ) أي كان نقله في

الاسلام ذلك (قوله وتاتي بولد) أي بعدمضي أقل مدة الحمل فأكثر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغها قبل
الطلاق بلحظة) أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر ما لم يوجد بعده ذلك فيحكم ببلوغها قبله
مدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل والحاصل انه حيث لحقه الولد لزم الحكم بوجود البلوغ قبل الطلاق
ثم ان وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر كفي الحكم بوجوده قبله بلحظة ولا فلا بد من الحكم بوجوده قبله
بما يكمل به مع ما بعده أقل مدة الحمل (قوله فان وجد احدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد وعلوه بقولهم
لجواز ان يظهر من الآخر ما يعارضه انتهى وفيه اعتراض من المهمات اجاب عنه في شرح الروض (قوله لان
محله مع انسداد الاصلي) وهذا غير موجود هنا أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا
يكون المساء الخارج منه منيا خارجا من غير المعتاد لا تنفاه شرط كون الخارج منه منيا (قوله وخالفهم الامام)
استدل الامام بالقياس على الانضاح وفرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب (قوله مالم يظهر خلافه)
كان مراده انه لو امني بذكره مثلا حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل
الان لمعارضة الحيض الذي فليتأمل (قوله وقوعه في سياق الشرط) قد يشكل على العموم هنا ان دلالة
العام كلية بمعنى ان الحكم متعلق بكل فرد فرد لكل من صلاح المال وصلاح الدين افراد كثيرة فان تعلق
الحكم بكل واحد اقتضى الاكتفاء في دفع الاموال اليهم بوجود أي فرد من افراد الصالحين وهو خلاف

المشهود له باطنا فلا يكفي معرفتها ظاهرا ولو بالاستفاضة وإذا شرطنا صلاح الدين (فلا يفعل محرما يبطل العدالة) زيادة

زيادة الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره مغني ونهاية قول المتن (فلا يفعل محرما الخ) أي عند البلوغ دليل ماسياني في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفه إلا بمن أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفه أي بفقد صلاح الدين في غاية الدور كما لا يخفى فليست هذه الاقتضاء مرادهم لا إه رشدي ويأتي في هامش قول المصنف وأن بلغ رشيد الخ عن ع ش ما يفيد خلافه (قوله بارتكاب) أي قوله مع جهل المقرض في المغني وكذا في النهاية إلا قوله وأن حرم إلى المتن (قوله بارتكاب الخ) عبارة النهاية والمغني من ارتكاب الخ بمن وهي أحسن وفي سم فرع المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلا تمكين وليها إياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى اثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه إجابته م ر ه (قوله مطلقا) أي غلبت الطاعات أولا إه ع ش (قوله أو صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغني والمحلى وشرح المنهج أو أصرار على صغيرة الخ إه (قوله فلا يؤثر في الرشد) لأن الإخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور ونهاية ومغني أي ما لم يكن متحمسا للشهادة ومن الإخلال المحافظة على ترك الرواتب أو بعضها فتردبها الشهادة وليست محرمة ع ش قال النهاية والمغني ولو شرب النبيذ المختلف فيه في التحريم والاستنكار أن كان يعتد حله لم يؤثر أو تحريمه فوجهان أو جهما التأثير إه قال ع ش قوله في التحريم للجر جاني والاستنكار للداعي وقوله أن كان يعتد حله كالحنفى وقوله أو تحريمه كالشافعى إه (قوله أي جنسه) أي وإن لم يكن متمولا إه ع ش (قوله وسياتي في الوكالة) أي أنه ما لا يحتمل غالب النهاية ومغني (قوله في المعاملة) أي ونحوها نهاية ومغني (قوله كبيع الخ) مثال الغبن اليسير (قوله عشرة بتسعة) أي من الدراهم وخرج بها الدنانير فلا يحتمل ذلك فيها إه ع ش (قوله لأنه يدل على قلة عقله الخ) ومحل ذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى عند حمله بحال المعاملة فإن كان عالما وأعطى أكثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفيفة محمودة نهاية ومغني وسم (قوله كارجحه القمولى) جزم به النهاية والمغني قول المتن (أورميه) عطف على الاحتمال (قوله ولو فلسا) إلى المتن في النهاية (قوله ويحتمل خلافه) وهو المعتمد أي فيلحق بالمال فيحرم أضاعه ما بعد منتفع به منه عرفا ويحجر بسببه إه ع ش قول المتن (في بحر) أو نأ أو نحوهما نهاية ومغني (قوله ولو في صغيرة) الأولى إسقاط في كافي النهاية والمغني أي كاعطائه أجرة لصوغ نأه نقدا ولتجنب أو لوشوة على باطل شورى إه بحيرى (قوله عن خسران الخ) بصيغ المضى المبنية للفاعل عبارة النهاية والمغني ومراد المصنف بالانفاق الإضاعة لأنه يقال في المخرج في الطاعة انفاق وفي المكروه والمحرم أضاعه وخسران وغرم إه وهي النسب قال ع ش قوله في الطاعة لعله أراد ما يشمل المباح إه قول المتن (أن صرفه) أي المال وإن كثرت نهاية ومغني قول المتن (ووجوه الخير كالعتق

مذهبهم وإن تعلق بالمجموع على خلاف الأصل في العام اقتضى أن لا بد من غاية كل من الصلاحين لأنها من الافراد فليتامل (قوله بارتكاب كبيرة) (فرع) المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة لأنه أمين على صلاته والمتجه أنه لا يجب تحليفه ولو طلبت المرأة مثلا تمكين وليه إياها من المما كسة ليظهر رشدها فيتوصل إلى اثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه إجابته م ر ه (قوله حارم المروءة) لأن الإخلال بالمروءة ليس بمحرم على المشهور م ر (قول المصنف بأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة) قد يشكل عليه قصة حبان بن منقذ وأنه كان يخذع في البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت فقل لا خلافة الخ فافهم صريحة في أنه كان يغبن وفي صحة بيعه مع ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته إلى اشتراط الخيار إلا أن يجاب بأنه من أين كان يغبن غينا فاحشا فلعله إنما كان يغبن غينا يسيرا ولو سلم فمن أين أن كونه كان يغبن كان عند بلوغه فلعله عرض له بعد بلوغه رشيدا ولم يحجر عليه فيكون سفهيا مهملًا وهو يصح تصرفه لكن قد يشكل على الجواب بما ذكر أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المبايعه وأرشدته إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله هل طرأ له بعد بلوغه رشيدا أولا وهل كان الغبن فاحشا أو يسيرا فليتامل (قوله على قلة عقله)

فيه غرضاً صحيحاً والثواب أو التذوق من ثم قالوا لا صرف في الخير كما لا خير في السرف و فرق الماوردي بين التبذير والسرف بان الاول الجهل
بواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما ويوافقه قول غير حقيقة السرف ما لا يقتضي حدا عاجلاً ولا اجرا
اجلاً ولا ينافي ما هنا عند الاسراف في النفقة (١٦٨) معصية لانه مفروض فيمن يقتض لذلك من غير رجاء وقام من جهة ظاهرة مع جهل

المقروض بحاله (ويختبر) من جهة الولي ولو غير اصل (رشد الصبي) فيهما لقوله تعالى وابتلوا البنين اما في الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوقي المحرمات ومن زاد على ذلك توقي الشبهات اراد التاكيد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يحط بالباطنة (و) اما في المال فهو (يختلف) بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوقي (بالبيع والشراء) اي بمقدماتهم فعطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف او الاخص وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه فلا ادتراض عليه خلافا لمن زعمه (والمالك كسبة فيهما) بان يطلب انقص مما يريد البائع وازيد مما يريد المشتري ويكفي اختباره في نوع من انواع التجارة عن باقيها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوامها) اي بمصالحها كحرث وحصد وحفظ اي اعطائهم الاجرة وولد نحو الامير بالانفاق على اتباع ابيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب (والمحترف بما يتعلق بحرفته)

نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في الصرف المذكور (قوله و فرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف ما لا يابق صرفه مع عدم الجهل اه سم (قوله ما هنا) اي من ان الصرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغنى والنهاية تنبيه قضية كون الصرف في المطاعم والمالاس التي لا تليق به ليس تبذيرا انه ليس بحرام وهو كذلك فان قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم واذا كان غارم في نفسه كالخمر والاسراف في النفقة لم يطبق التوبة وجعله في المهمات تناقضاً اجيب بانها مستندان فالتذكور هنا في الانفاق من خاص ما لا يحرم والمذكور هناك في الانفاق من الناس الخ اد قل خ ش قوله قضية الخ وهل يكره نعم قوله انؤف مر وهو ظاهر اه (قوله لانه) اي العدم (قوله لك) اي لتبطل والاسراف في المطاعم والمالاس التي لا تليق به قول المتن (ويختبر) اي وجوباً او خ ش (قوله من جهة الولي) الى قوله ومن زاد في النهاية والمغنى (قوله وابتلوا الخ) اي اختبروه ونهاية ومعنى (قوله في فعل الطاعات) اي وبخاططة اهل الخير نهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا للشاهد الخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح اه سم وقد يقال انما المقصود به الاستدلال على قوله ام في الدين فبمشاهدة حاله الخ (قوله واه في المال الخ) عطف على قوله ام في الدين الخ (قوله والسوقي) الى قول المتن بما يتعلق بالغزل في النهاية الا قوله وانفقته الى المتن قول المتن (ولد التاجر) لعل المراد به التاجر عرفاً كالبراز لا مزيج ويشترى اخذاً من قوله والسوقي اه ع ش (قوله فعطفه الخ) تفريع على تقديره ما يضاف اي المقدمات (قوله من عطف الرديف) اي بناء على ان المراد بالمالك كسبة جميع مقدمات البيع والشراء (و) (قوله او الاخص) يعني بناء على ان المراد بها خصوص ما سيذكره الشارح اه ع ش (قوله وذلك) اي تقديره انضاف (قوله بان يطالب انقص الخ) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة النهاية والمغنى وهو طاب النقصان عما طابه البائع وطلب الزيادة على ما يبدله المشتري اه (قوله انقص الخ) على حذف الخائض اي باقصة الخ وبازيد الخ (قوله ويكفي اختباره في نوع الخ) ثم ان ظهر خلافه في غير ذلك النوع تبين عدم رشد اه ع ش (قوله اي اعطائهم الاجرة) اي التي عينها واية لا دفع لاهل كماله بفرقة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شراء ما ينفقه عليهم او استجار به ضمهم على عمل يعمل به لاشترط ان يكون المعقدن واية سم على مزيج بالمعنى وستاتي الاشارة اليه في قوله مر وليس ذلك مفرعاً على القول بصحة تصرفه الخ اه ع ش (قوله وولد نحو الامير الخ) عبارة النهاية والمغنى وولد الامير ونحوه بان يعطى شيئاً من ماله لينفق في مدة شهر في خبز ولحم وماء ونحوه كافي الكفاية تبعاً للجماعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك اي دفع النفقة الخ مفرعاً على القول بصحة تصرفه مامره ان يمتحن بذلك فان اراد المعقد الولي كاسياني ويختبره من لاحرفة لايه اي ولا له بالنفقة على العيال اذ لا يملكون له ولد عن ذلك اي العيال غالباً اه (قوله على اتباع ابيه) اي اجناده يعني اعطائهم وظائفه بقدر مراتبهم اه كودي (قوله للضاف اليه) وهو المحترف (قوله واختبر الخ) الاسبيل فيختبر حينئذ الخ (قوله ولا ينافيه الخ) اي كون اختبار المرأة من جهة الولي (قوله ينيبهم في ذلك) اي ينيب الولي النساء والمحارم في الاختيار وفي بعض نسخ النهاية يتم في ذلك قال ع ش اي لارادة دوام الحجر اه (قوله وعاليه) اي على النص (قوله

فحل ذلك كما قال شيخنا الشهاب الرملي عند جملة بحال المعاملة (قوله و فرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف ما لا يابق صرفه مع عدم الجهل المذكور (قوله وقد جوزوا للشاهد) انظر فائدة ذلك

يصح جره وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائغ وتكون فائدته انه تعميم بعد تخصيص ويؤيده قول احدهما الكافي يختبر الولد بفرقة ابيه واقاربهم ورغمه وهو الاولى لفادته ان ما رفي ولد نحو التاجر محله اذ الم يكن الولد حراماً واختبر حينئذ بفرقة ابيه لان الغالب حيث لاحرفة له انه يتطلع لحرفة ابيه والاختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة ابيه لانه لا يتطلع اليها ولا يحسنها حينئذ (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي ايضاً كما هو ظاهر ولا ينافيه النص على ان النساء والمحارم يختبرونهن لان الولي ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفي

أحد هما هو الأوجه وقيل لا بد من اجتماعهما وتضييق هذا الأمر أنه لا تقبل شهادة الأجناب لها بالرشد وبه أتى ابن خلدون لكن خالفه التاج
الفرزاري قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الزيادة اهـ ويؤيد ما أتى في الشهادات أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال
عن وجهه تحمله عليها إلا إن كان عاميا لأنه تديان صحة التحمل عليها اعتمادا على صوتها (١٦٩) (بما يتعلق بالغزل) أي بفعله أن تخدورت

والأفبيعه يطلق على المصدر والمغزول (والقطن) حفظا
وبيعا كما تقرر فإن لم يلبها
بها أو لم تعدد هاهنا يعتاده
منها لقال الصيمري والمرأة
المتبذلة بما يحتربه الرجل
(وصون الأطعمة عن الهررة)
لأن بذلك يتبين الضبط
وحفظ المال وعدم
الاخذاع وذلك قوام الرشد
(ونحوها) أي الهررة
كالغارقة والأطعمة كالأقشة
وإذا ثبت رشدها نفذ
أمرها من غير إذن زوجها
وخبر لا تصرف المرأة إلا
بإذن زوجها أشار الشافعي
إلى ضعفه وبفرض صحته
حمله على النذب واستدل له
بان ميمونة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم اعتقت ولم
تعله فلم يعبه عليها وفيه ما
فيه إذ قول مالك رضي الله
عنه لا تعطى الرشيدة مالها
حتى تزوج وحينئذ لا
تتصرف فيها زاد على الثالث
بغير إذنه مالم تصر بحجوزا
لا ينافي ذلك والخنثى يختبر
بما يختبر به النوعان
(ويشترط تكرار الاختبار
مرتين أو أكثر) حتى
يغلب على الظن رشده لأنه
قد يصيب مرة لا عن قصد
(ووقته) أي الاختبار

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والمحرار (قوله لكن خالفه التاج الخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول
شهادة الأجناب اهـ (قوله دون الزيادة) أي دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله
ويؤيده) أي الاكتفاء بشهادة الأجناب اهـ عشر (قوله أي بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله
يطلق على المصدر والمغزول) أي والمراد هنا كل منهما (قوله حفظا) أي إن كانت مخدرة و (قوله وبيعا)
أي إن كانت برزة و (قوله كما تقرر) أي في الغزل من التوزيع (قوله فان لم يلبها) كينات الملوكة
ونحوهم قول ابن (عن الهررة) وهي الأنثى والذكور وتجمع الأنثى على هرر كقربة وقرب والذكور على
هررة كقرد وقردة اهـ مغنى (قوله وعدم الاخذاع) أي عدم تأثيرها بالحيلة (قوله قوام الرشد) أي
ما يتحقق به الرشد (قوله والأطعمة) عطف على قوله لهررة (قوله وإذ ثبت) إلى قوله لا ينافي ذلك في النهاية
والمغنى (قوله استدل إلى قول مالك) (قوله حملوه على النذب) لمغنى على مال الزوج لما يغلب فيه من التصرف
في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيد عمر (قوله على النذب) أي نذب الاستئذان (قوله واستدل له) أي
للحمل كردى (قوله ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله فلم يعبه) أي ^{صلى الله عليه وسلم} لا اعتاق
عليها أي لو كان الاستئذان واجبا لانكرها عليهم الا اعتاق بلا إذن من صلى الله عليه وسلم (قوله وفيه الخ)
أي في الاستدلال (قوله إذ قول مالك الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الحمل لاجل خلاف مالك لأن قوله لا ينافي
نفوذ التصرف مطلقا لأنه يجوز التصرف في الجلة اهـ كردى (قوله وحينئذ) أي حين إذ تزوجت (قوله
لا تصرف الخ) أي لا ينفذ تبرعها بما زاد الخ اهـ نهاية زاد المغنى فقال له الشافعي أرايت لو تصدقت بثلاث
مالها ثم بثلاث الثلثين ثم بثلاث الباقي هل يجوز الصدق الثاني والثالث أن جوزت ساطعتها على جميع المال
بالقبرع وأن منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله لا ينافي ذلك) أي عدم عيبه
عليها ولعل وجه عدم المناقاة احتمال عدم زيادة العتق على الثالث وتقدم عن الكردى في الإشارة وتوجيه
عدم المناقاة غير ما ذكر (قوله النوعان) قال في شرح العباب ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من الجنس
الأخر اهـ سم (قوله حتى يغلب) إلى قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغنى (قوله الولي) عبارة النهاية
والمغنى كل ولي اهـ قول المتن (وقيل بعده) رد بأنه يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل
نهاية ومغنى قول المتن (بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر السفيه أيضا فإذا ظهر رشده عقد لانه يكلف نهاية ومغنى
وسم (قوله وعلى الوجهين) أي على الأول والمعتمد ومقابلة (قوله كذا أطلقوه الخ) يظهر أن الوجه لاخذ
باطلاقهم لانه وإن أدى لا تلافيه مغتفر نظر المأفاه من المصاحبة اهـ سيد عمر وفيه أن ما استقر به الشارح
فيه جمع بين المصلحتين ثم رابت في ع ش بعد ذكر كلام الشارح مانصه وقد تفهم المراقبة المذكورة من
قول المصنف فإذا أراد أن يعقد الخ فانه ظاهر في أن الولي يكون عنده وقت الماكسة وبه يعلم أنه لم يراقبه

مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ (قوله لكن خالفه التاج الفرزاري) ما قاله هو الأوجه (قوله كما تقرر) أي
حفظ أن تخدورت والأفبيعه (قوله فلم يعبه عليها) زاد في شرح العباب بل لو أعطتها لأخواتها المكان أعظم
لا جرم هذه واقعة قولية فالاحتمال بعهم ما وسندها صحيح انتهى (قوله النوعان) قال في شرح العباب
ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر رشده السفيه
أيضا فإذا ظهر رشده عقد لانه يكلف (فرع) أتى شيخنا الشهاب الرملي بان من علم الحجر عليه بعد البلوغ
استصحب إلى أن يثبت الرشد بخلاف من لم يعلم حجر عليه بعد البلوغ فيصح تصرفه كمن علم رشده اهـ بمعناه

(٢٢) — شرواني وابن قاسم — خامس — (قبل البلوغ) لاناطة الاختبار في الآية باليتيم وهو انما يقع حقيقة على غير
البالغ فالختبر هو الولي كأمه والمراد بقبله قبيله حتى إذا ظهر رشده وبلغ سلم ماله فورا (وقيل بعده) لبطلان تصرف الصبي أي بالنسبة
لنحو البيع (فعلى الأول) المعتمد (الأصح) بالرفع (أنه لا يصح بيعه بل يمتحن في الماكسة فإذا أراد العقد عقد الولي) لعدم صحته من المولى وعلى
الوجهين يعطيه لولى مالا قليلا لئلا كس به ولا يضمنه أن تلف عنه لانه مأثور بالتسليم اليه كذا أطلقوه ولو قيل بأنه ملزمه براقبته بحيث لا يكون

اغفاله حاملا على تضديعه ولا ضمنه لم يعد (فرع) لا يخلف ولو أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضي إقراره به فك الحجر وإن اقتضى انزاله وحيث علمه لزمه تمكينه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهرة متوقفة على يئنه برشده أى أو ظهوره كما صرح به بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لأنه الأصل ما لم يظهر الرشد أو يثبت (فلو بلغ غير رشيد) لفقد صلاح دينه أو ماله (دام الحجر) أى جسده إذ حجر الصبي برتفع بالبلوغ وحده فإليه من كان (١٧٠) يليه (وإن بلغ رشيدا انفك) الحجر (بنفس البلوغ) لأنه حجر ثبت من غير حاكم

ضمن اه (قوله لا يخلف ولي الخ) وفاقا للنهاية والمغنى كامر (قوله أنكر الرشد) أى أنكر رشده الصبي بعد البلوغ اه كرى (قوله به) أى الرشد (قوله وإن لم يثبت) أى ولم يظهر (قوله على يئنه برشده) أى وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البينة بذلك بعد التصرف (قوله لفقد صلاح) أى قول الماتن وبحث في النهاية والمغنى إلا قوله ذكر غاية إلى الاحترار وقوله أو نحو الاب إلى لأنه محل الخ وقوله اثم (إذ حجر الخ) أى لا حجر الصبا إذا الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أى ويخلفه حجر السفه نهاية ومغنى (قوله فإليه الخ) تفريع على الماتن عبارة المغنى والنهاية فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قيل بلوغه اه قول الماتن (وإن بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ) أو غير رشيد ثم رشد فبنفس الرشد بنهاية ومغنى ونقله سم عن العباب وشرح الروض وقال عرش والمراد ببلوغه رشدا أن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) اقتصر النهاية والمغنى عليه جازمين بذلك وقال سم يجوز كونها مجموع الأمرين اعنى هذا وما قبله اه (قوله ما تقرر) أى بقوله لأنه حجر ثبت الخ (قوله اثم) أى إذا تصرف راعله إذا علم أنه مبذروا أن تصرف المبذر حرام وإن خالفه العلماء (قوله ولم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج إليه لأنه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حجر الولي إذا فائدة فيه اه بجري (قوله غالبا) وفي النهاية والمغنى على المشهور اه (قوله فيه) أى في الجنون (قوله بخلاف التبذير) ولا حجر بشحته على نفسه مع اليسار لأن الحق له والقائل بالحجر به لم يرد به حقيقة بدليل تعبيره بأنه لا يمنع من التصرف ولكن بنفق عليه بالمعروف من ماله إلا أن يخاف عليه إخفاء ماله لشدة شحه فيمنع من التصرف فيه لأن هذا أشد من التبذير بنهاية ومغنى قال الرشيدى وعش قوله إلا أن يخاف الخ من تنمة الضعيف اه (قوله وإذا رشد) أى السفه (قوله يسئل الخ) ولورأى النداء عليه ليحتمل في المعاملة فعل نهاية ومغنى أى ندبا عش قول الماتن (وليه في الصغر) وهو الاب ثم الجدة نهاية ومغنى وسم (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمغنى والفرق بين التصحيحين أن السفه يجتهد فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بامر) أى في شرح فإليه القاضي قول الماتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء الخ) لأن تصحيح ذلك يؤدي إلى إبطال معنى الحجر بنهاية ومغنى (قوله لغير طعام) أى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخ كما لتبذيره بعد بلوغه رشيدا (قوله أو شرعا) أى بان

وحاصله أنه لا يحكم على البالغ بالسفه المانع من التصرف إلا أن ثبت أو دلت عليه قرينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مر (قول المصنف وإن بلغ رشيدا انفك) عبارة العباب أو بلغ رشيدا أو رشد بعد ذلك انفك حجره وإن لم يفكه القاضي اه ومثله في شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها مجموع الأمرين اعنى هذا وما قبله (قول المصنف ولو طرأ جنون الخ) قد يشمل الوصى وعبارة البهجة وطارى الجنون لا يليه * ذو الحكم بل الاب أو ابيه

أى الجدة قال في الشرح وسكتوا عن الوصى فيحتمل أنه كالأب والجد ويحتمل وهو الظاهر أنه لا تعود إليه الولاية اه ولو وافق من هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الإفاقة لولي الصغر استصحابا لها كالأب بل بلغ مبذرا أو للقاضى فيه نظر (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخ كما لتبذيره بعد بلوغه رشيدا أو قوله أو شرعا

فارتفع من غير فكه كحجر الجنون وبه فارق حجر السفه الطارىء (واعطى ماله) فائدته ذكر غاية الانفك وكيل الاحتراز عن مذهب مالك في المزاة وقدم انفا (وقيل يشترط فكه القاضي) أو نحو الاب أو أذنه في دفع ماله إليه لأنه محل اجتهاد فاشبهه حجر السفه الطارىء ويرده ما تقرر (فلو بذر) أى زال صلاح تصرفه في ماله (بعد ذلك) أى بعد رشده (حجر عليه) من جهة الحاكم فقط لأنه محل اجتهاد فان لم يحجر عليه القاضي اثم ونفذ تصرفه ويسمى السفه المهمل ولهم سفه مهمل لا يصح تصرفه وهو من بلغ مستمر السفه ولم يحجر عليه وليه والأول المراد بالمهمل عند الإطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التبذير (بلا إعادة) من أحد كالجنون ويرد بوضوح الفرق إذ الغالب فيه أنه لا يحتاج لنظر واجتهاد بخلاف التبذير وإذا رشد بعد هذا الحجر لم ينك إلا بفكه القاضي لا احتياجه

الاجتهاد حينئذ (ولو فسق) بعد وجود رشده وبقي صلاح تصرفه في ماله (لم يحجر عليه في الاصح) لأن السلف لم يحجروا بلغ على الفسقة بخلاف الاستدامة لأن حجره كان ثابتا جنسه وفارق التبذير بأنه يتحقق معه إتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجر عليه بسفه) أى تبذير (طرا فإليه القاضي) لأنه الذى يحجر كامر نعم يسئل له إشهار حجره ورأى أمره لا يه فحده فسائر عصباته لا نهى به أشفق (وقيل وليه) وليه (في الصغر) وهو الاب والجد كالأب بل بلغ سفهها ويرد بوضوح الفرق إذ يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء (ولو طرأ جنون فوليه) وليه (في الصغر) وفارق السفه بامر (وقيل) وليه (القاضى ولا يصح من المحجور عليه لسفه) حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغير طعام عند الاضطرار

ولو بغبطة وفي ذمته وان توكل في ذلك عن غيره وبحث الباقي أن مثله في الشراء الاضطراب والصبي وقيدل الاضطراب والاضطراب لو بعد فاسد فلا ضرورة للصحة هنا فيهما وان قطعها الامام في السفية واما صاحب توكاه في قبرل النكاح لصحته منه نفسه ولا إجارة نفسه قال الماوردي والرويانى إلا إذا لم يقصد عمله لاستغنائه عنه فيجوز لان له التبرع به حينئذ فالإجارة اولى (١٧١) وفيه نظر مصلحة قوهلم والمولى اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحينئذ فعمله صح ان يقال بمال ويجبر عليه فلا ينبغي ان يصح منه ما يفوت على المولى اجباره عليه وحينئذ فهي ليست كال تبرع فضلا عن الاولوية التي ادعياها لان التبرع لا يفوت على المولى شيئا (ولا اعتاق) ولو بعوض في حال الحياة لصحة تدبيره

ووصيته قال جمع ويصوم في كفارة يمين او طهارة لاقتل لان سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحث البلقيني ان كفارة الظهار كالقتل واطال في الرد على من الحقها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الاتي بل صريحه ويتحمل بالصوم وعمله بانه ممنوع من المال مع ان دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو إحرامه إذ القصد فعل القلب كما صرحوا به انه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه وكفارة مرتبة لائمه فيها ما كفارة مرتبة فيها لائم فالوجه انه يكفر فيها بالمال وهذا يجمع بين تناقض المتأخرين

بالغ سفيها سم وعش (قوله ولو بغبطة الخ) وإن أذن المولى اه نهاية (قوله مثله) أى المحجور عليه لسفه (قوله فلا ضرورة للصحة الخ) قد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كالمال يمكن الشراء بشمن يسير ولو اخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الا كثر من الثمن فكان الاتي الحكم بالصحة لئلا يمكن من التحصيل باليسير فان انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتامل اه سم (قوله هنا) اى في الشراء الاضطراب (ليهما) أى في السفية والصبي (قوله ولا إجارة نفسه) عطف على ولا شراء ثم هو الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله لاستغنائه) اى بماله اه نهاية قال عش قوله مرلا استغنائه بماله يفيد ان المراد بالمقصود الاحتياج اليه النفقة بان كان فقير او بغير المقصود ما لا يحتاج اليه لكونه غنيا لئلا يمتنع من المتبادر من المقصود ما يقابل باجرة لها وقع عادة وبغيره النافه اه (قوله ملحظة) اى النظر كردى (قوله للمولى الخ) عبارة العباب والمولى اجبار الصبي والسفيه على الكسب اه وظاهره انه لا فرق بين الغنى وغيره وبه صرح حجج في الفصل الاتي اه عش (قوله ما يفوت على المولى الخ) قد يقال هي وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده اه سم وقضيته اننا قلنا بصحتها فليس له قبض الاجرة النصر فيه اه سيد عمر (قوله ادعياها) اى الماوردي والرويانى كردى (قوله ولو بعوض) الى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو بعوض) اى كالكتابة نهاية ومغنى (قوله لصحة الخ) تعليل للتقييد بحالها الحياة (قوله ووصيته) اى بالعق كاهو المفهوم اذ الكلام في خصوص الاعتاق اه رشيدى (قوله ويصوم الخ) اى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم وهذا اعتمده النهاية وفاقا للجمع المذكور لكن لم يرتض به الرشيدى وعش (قوله لاقتل) عمدا او غيره اه عش (ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وككفارة القتل كفارة الجماع) خلافا للنهاية وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سببها فعل ايضا اه وقال وهو الاقرب لعصيان به اى بالجماع فاستحق التغليظ عليه وجوب الاعتاق اه (قوله الاتي) اى في اخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ) خبر وقضية قول المصنف الخ (فيها لائم) عبارة للمغنى قال السبكي وكما يلزمه في الحجج من الكفارات الخيرة لا يكفر عنه الا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالمال لان سببه فعل ايضا وقضيته انه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال وهو الاوجه كما قاله شيخنا اه وظاهره ان الائمه ليس بقيد عبارة عش وفي حاشية الزبائدى ويكفر في مخيرة بالصوم فقط اه ومفهومه انه يكفر في المرتبة لقتل او غيره بالا اعتاق اه (قوله وبهذا) اى بان المرتبة التي لا لائم فيها لا يكفر فيها بالا اعتاق والتي فيها لائم يكفر فيها بالا اعتاق (قوله في ذلك) اى في الكفارة المرتبة (قوله لا فرق بين كفارة الظهار الخ) اى في التكفير بالا اعتاق مع ان سبب الاول ليس بفعل وقدم خلافا عن المغنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحق بغيره) انظر المراد بالا لحاق مع ان كفارة قتل الخطا

أى بان بلغ سفيها (قوله فلا ضرورة للصحة هنا فيهما) قد يجاب بان الحاجة تدعو للصحة كما لو امكن الشراء بشمن يسير ولو اخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الا كثر من الثمن فكان الاتي الحكم بالصحة لئلا يمكن من التحصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتامل (قوله ما يفوت على المولى) قد يقال هي وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) اى انما يفيدنا بالحياة لصحته (قوله ويصوم الخ) اى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده ان سببها فعل ايضا (قوله ملحق بغيره) انظر المراد بالا لحاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوصة (قوله

في ذلك وكذا بين ما افهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصرح به الماتن الاتي من انه لا فرق بين الخيرة والمترتبة واما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضح المعنى لا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الحاق في النسك وسيأتى ان قتل الخطا ملحق بغيره في وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا يباحق به في وجوب الاعتاق فيها هنا ايضا

(و) (لا هبة) انتهى. من ماله بخلاف قبوله (١٧٢) أو وصى له به كما صرح به كثيرون لئلا كثرون لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح

منصوصة اه سم وقد يقال المراد اللاحق في التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة لشيء من ماله) بخلاف
الهبة لانه ليس بقوة و إنما هو تحصيل نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما وصى له بالخ) أى فيصح كما
صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح) لانه تصرف مالى وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله
وكان الفرق بينه) أى بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله ان قبوله الهبة الخ) وايضا
قبول الهبة يشترط فيه الفور و ربما يكون الولي غائبا او متوانيا في فوت بخلاف الوصية ومعنى ونهاية وسم
(قوله وهو لا يعتد به) أى القبض (قوله إقباضه) من إضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله بحضرة من
ينزعها الخ) أى بخلاف إقباضه في غيبة من ذكره لا يجوز واطاق النهاية والمعنى عدم الجواز وقال ع ش
قال فى شرح الروض وبحث فى المطالب جواز تسمية الموهوب اليه إذا كان ثم من ينزعها منه عقب تسليمه من ولي
او حاكم اه وقضيه ككلام الشارح ان إقباضه الموهوب مع نزعها منه من ذكر يفيد الملك وإن لم ياذن له
وليه فى القبض (قوله ولا يضمن واهب الخ) وقال للنهاية والمعنى (قوله لم اليه) أى لا بحضرة من ذكره اه سم
(قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المعنى والنهاية إذ صحنا قبول ذلك اه قال ع ش
وهو الراجع فى الهبة دون الوصية اه (قوله لانه ماكم بالقبول) أى منه على القول به او من وليه اه سم
عبارة ع ش قوله بالقبول أى بقوله أى على المراجع و الراجع انه لا يملك ذلك إلا بقول وليه اه أى عند
النهاية والمعنى وإلا فظاهر كلام الشارح صحة قبوله الوصية وقال لا كثيرين فيتمسكها بالقبول قول الماتن
(ونكاح بغير إذن وليه) لانه إلتاف المال او مظنة إلتاف نهاية ومعنى قال ع ش قوله لانه إلتاف الخ أى
بالفعل حيث يزوج بلا صاحبة وقوله أو مظنة الخ أى ان فرض عدم العلم بانتفاء المصاحبة هو قوله يزوج أهل
صوابه يزوج (قوله قيد فى الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود الى النكاح فقط وإنما قال الشارح ذلك
لاجل الخلاف الاتى وإلا فكلام غيره انسب ما قبول النكاح بالوكالة فيصح كما قاله الرافعى فى الوكالة وما
الايجاب فلا يصح مطلقا لا اصاله ولا وكالة اذن الولي ام لا معنى ونهاية قال ع ش قوله مر الخ أى إذا
كان باذن وليه اه سم على منهج وظاهر إطلاق الشارح مر أى والتحفة والمعنى انه لا فرق بين إذن الولي
وعدمه ويأتى فى الوكالة ما يوافقه اه (قوله من رشيد) إلى قوله وذكر فى المعنى إلا قرله فى غير أمانة وكذا
فى النهاية إلا قوله لكن رد الى امالو قبضه قول الماتن (وتلف الماخوذ فى يده) أى قبل المطالبة له برده اما لو تلف
بعد المطالبة فانه يضمنه نهاية ومعنى (قوله فى غير أمانة) احتراز عن إلتاف الوديعة فيضمنها لان المودع لم
يسلطه على الإلتاف اه سم قول الماتن (فلا ضمان) لكنه يائمه لانه كف بخلاف الصبي نهاية أى فانه لا يائمه
ع ش (قوله بقيد) أى رشيدة مختارة بخلاف السفينة والمكرهه ونحوهما فيجب لهن مهر المثل اه ع ش
(قوله فاسدا) عبارة المعنى بلا إذن اه (قوله لانه مقصر الخ) عبارة النهاية والمعنى لان من عامله سلطه على إلتافه
باقباضه وكان من حقه ان يبحث عنه قبل معاملته اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمده النهاية (قوله وضعفا)
أى الغزالى وامامه (قوله فهو المعتمد) وقال للمعنى (قوله فتلفت الخ) كالمستقل بتلافها معنى ونهاية عبارة
سم وبالاولى إذا اتلفها ولو قبل تمسكه من ردها سم (قوله امالو قبضه الخ) هو محذور قوله من رشيد الخ (قوله
او طالبه بها المالك) شامل لما لو طالبه قبل الرشد و امتنع من الاداء ويوجه بانه بامتناعه صارت يده على العين بلا
إذن من مالكمها فتتزل بمنزلة المغصوبة ثم رأيت كذلك فى متن الروض اه ع ش (قوله ثم تلفت) وبالاولى إذا

وكان الفرق بينه وبين صحة
قبوله لما وصى له ان قبول
الهبة ليس ملكا وإنما
المملك القبض وهو لا يعتد
به منه ان استقل به بخلاف
قبول الوصية فانه المملك لم
يصح منه ويجوز إقباضه
الهبة بحضرة من ينزعها
منه من ولي أو حاكم ولا
يضمن واهب سلم اليه لانه
لا يملك قبل القبض بخلاف
من سلم اليه الوصية لانه
ملكها بالقبول فوجب
تسليمها اليه وعكس شارح
لهذا غلط وكذا فرقه بان
ملك الهبة فوق ملك الوصية
(و) لا (نكاح) يقبله
لنفسه (بغير إذن وليه)
قيد فى الكل اما باذنه
فسيد كره (فلو اشترى او
اقترض) مثلا (وقبض)
من رشيد بان اقبضه او
اذن له فى قبضه (وتلف)
الماخوذ فى يده او اتلفه)
فى غير أمانة أو نكح فاسدا
او وطى. كما يأتى بقيد فى
النكاح (فلا ضمان) ظاهرا
(فى الحال ولا بعد فك
الحجر سواء علم حاله من
عامله او جهله) لانه مقصر
بعدم بحثه عنه مع انه سلطه
على إلتافه باقباضه إياه اما
باطنا فكذلك على ما اقتضاه
كلام الرافعى وصرح به
الغزالى كامامه وضعفا
الوجه المضمن له لكن رد
بان هذا هو نص الام فهو

انه لا يصح) أى لانه غير أهل لتمسكه بالعقد وقوله وكان الفرق الخ وايضا فقبوله الهبة على الفور فلو منعناه لربما
فاتت لغيبة الولي وتوانيه بخلاف قبوله الوصية لانه على التراخى (قوله سلم اليه) أى لا بحضرة من ذكر
(قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) أى فيضمن (قوله بالقبول) أى منه على القول به او من وليه (قوله فى
غير أمانة) احتراز عن إلتاف الوديعة فيضمنها لان المودع لم يسلطه على الإلتاف (قوله فتلفت الخ)
وبالاولى إذا اتلفها أى ولو قبل تمسكه من ردها (قوله ثم تلفت) وبالاولى إذا اتلفها كما لا يخفى واما قوله الاتى

المعتمد ويؤديه اذارشده أمالو قبضه من غير مقبض أو أقبضه اياه غير رشيد فيضمنه قطعا وكذا الورشد والعين
بيده فتلفت بعد تمسكه من ردها لا قبله أو طالبه بها المالك فامتنع ثم تلفت كانه نقله الاسنوى واستظهره وذكر شارح أن إلتافها هنا كتلفها

وليس كما زعم كاهن ظاهر ولو
 زعم بأنه أنه اتلف بعد
 رشده صدق السفه مالم
 يثبت البائع ذلك وكالرشيد
 من يذر بعد رشده ولم يحجر
 عليه وقوله علم او جهله لغة
 وإن كان الاصح علم ثم
 جهله (ويصح باذن الولى
 نكاحه) كما سيذكره بقوده
 (لا التصرف المالى) الذى
 فيه معاوضة (فى الاصح) فلا
 يصح باذن الولى وان عين له
 الثمن لان عبارته فى الاموال
 مسلوكة نعم قضية كلاهما
 فى الخلع ماصرح به جمع
 من صحة قبضه لدينه باذن
 الولى ومال اليه ابن الرفعة
 وعاله السبكي بانه يغتفر فى
 الفعل مالا يغتفر فى القول
 وما عاق باعطائه كان
 اعطيتى كذا فانت طالق
 لا بد فى الوقوع من اخذه له
 ولو بغير اذن وليه ولا تضمن
 الزوجة بتسليمه لا ضطراره
 اليه ولا انه لا يملكه الا بالقبض
 نعم على الولى نزع منه فان
 تلف فى يده بعد امكانه ضمنه
 وكذا لو خالعهما على عين
 فافضته لهما فان تلفت بيده
 قبل تمكن الولى ضمنهما
 ويجرى ذلك فى سائر ديونه
 وأعيانه التى تحت يد العير
 اما نحوه وعققت فلا يصح
 مطلقا جز ما ويستثنى من
 المتن لا بقيد الاذن صلحه
 على سقوط قود عليه ولو
 باكثر من الدية وعقده
 للجزية بدينار

اتلفها كالا يخفى واما قوله لآنى وذكر شارح الخ فان كان مفروضا فى هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان فى النسخة
 سقما اھسم و اقره السيد عمر (قوله وليس كما زعم) يتامل اھسم (قوله ولو زعم) الى المتن فى النهاية
 (قوله لغة) قال النهاية لغة صحيحة اھسم وقال المغنى قال ابن شعبة لغة شاذة والمعروف اعلم حاله ام جهله بزيادة
 الهمزة مع علم وبام موضع او اھسم (قوله فلا يصح) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله وان عين الخ) عبارة
 المغنى والنهاية ومحل الوجهين اذا عين له الولى قدر الثمن والالم يصح جز ما ومحلها ايضا فيما اذا كان بعوض
 كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق و هبة لم يصح جز ما اھسم (قوله ماصرح به الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قوله
 المذكور خبر قوله قضيت الخ (قوله وما عاق الخ) عطف على ماصرح الخ اھسم كرى ولا يخفى ما فى هذا العطف
 من الركبة الظاهر انه مبتدأ وقوله لا بد فى الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلاهما الخ (قوله
 باعطائه) من اضافة المصدر الى مفعوله اى إعطاء الزوجة الى زوجها السفه اھسم كرى (قوله كان اعطيتى
 كذا) شامل للعين اھسم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من ان الزوجة لما سلمت المال اليه وجب
 عليها ضمانه لانها المضطربة له اھسم كرى (قوله لا يضطرارها الخ) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه اھسم (قوله
 نزع) اى ما ذكره قبضه من الدين وما اخذه فى التعليق (قوله بعد امكانه) اى النزع (ضمنه) اى الولى
 (قوله وكذا لو خالعهما الخ) اى فيلزم الولى نزع العين فان تلفت فى يده بعد امكانه ضمنها (قوله على عين) واما
 المخالعة على الدين فتدخل فى قوله السابق نعم قضيت الخ اھسم (قوله ضمنهما) لان الخلع هنا لا يتوقف
 على قبضه اھسم (قوله ويجرى ذلك) اى تفصيل الضمان وعدمه (قوله فى سائر ديونه) ينبغى ان
 الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يصمن الولى مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمنه
 الولى ان قصر بان تلفت فى يده بعد تمكن الولى من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع
 مطلقا ثم ان قصر الولى ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولى فى نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسيأتى
 للشارح فى الخلع كلام يوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع اھسم على حجب وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن
 وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه ورده للديون ثم يستعيد منه او باذن له فى دفعه للمولى عليه ثانيا
 ليعتد بقبضه فلواراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح اعرش وقوله ورده الخ كالصريح فى عدم
 كفاية اذن المديون لولى السفه فى ان يجعل ما اخذه من السفه محسوبا من دينه لاتحاد القابض والمقبض
 وفيه وقفة فليراجع (قوله اما نحوه) اى محترز قوله الذى فيه معاوضة اھسم (قوله مطلقا) اى ولو باذن
 الولى (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالته فى النهاية والمغنى (قوله لا بقيد الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا
 ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض لنا ويؤدون خراجها فانه يصح شرح مرأى
 والخطيب اھسم قال عرش قوله بلاد الخ الخ من بلاد الكفار وكانوا فى الواقع سفهاء اھسم (قوله ولو باكثر
 من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اھسم (قوله وعقده للجزية الخ) وعقده لهدنة كالجزية اھسم معنى

وذكر شارح الخ فان كان مفروضا فى هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان فى النسخة سقما (قوله وليس كما زعم)
 يتامل انتهى (قوله كان اعطيتى كذا) شامل للعين (قوله لا يضطرارها) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه
 (قوله وكذا لو خالعهما على عين) واما المخالعة عند الدين فتدخل فى قوله السابق نعم قضية كلاهما فى الخلع الخ
 (قوله ضمنهما) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه هو (قوله فى سائر ديونه) ينبغى ان الحاصل قبض ديونه
 بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يصمن الولى مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولى ان قصر بان
 تلفت فى يده بعد تمكن الولى من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع مطلقا ثم ان قصر الولى
 فى نزعها ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولى فى نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسيأتى للشارح
 كلام فى الخلع يوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع اھسم (قوله اما نحوه) اى محترز الذى فيه معاوضة (قوله
 لا بقيد الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض
 لنا ويؤدون خراجها فانه يصح مر (قوله ولو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله

(قوله لا أكثر) إذ يلزم الامام قبول الدينار رسم ومغنى (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تفويت مال اه سم (قوله اطعام) وينبغي ان يباحق بالطعام غيره من كل مادت الى ضرورة من نحو ملبوس ومركوب بحيث لو تركه لمك ثم رايت في شرح الروض ما يصرح به حيث قال في المطاعم ونحوها اه ع ش (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم اه سم (قوله ورده لابق سمع من يقول الخ) عبارة سم على منهج في الخادم تصح الجمالة معه ويستحق المسمى وصرح بذلك صاحب التعجيز في الصبي انتهى وقضيته ان الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارح حتى لو قال له المالك جاعلك على ردي بكذا صح وهو ظاهر لانه اذا اكتبني بالسماع من غير المالك فازومه مع السماع منه اولي اه ع ش (قوله في حال الحجر) الى قول المتن وإذا احرم في المغنى لا قوله وتكفيره الى اما المسنونة وكذا في النهاية لا قوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن (باتلاف المال) او جناية توجب المال نهاية ومغنى اي سواء اسندهما لما قبل الحجر او لما بعده ع ش (قوله اما باطنا الخ) وفاقا للمغنى وسلافا للنهاية عبارتهما وافهم تعبيره بنفي الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكة ظاهرا وباطنا وهو كذلك كما مروى يحتمل القول بلزوم ذلك له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سببه متقدما على الحجر او مضمنا له فيه اه قال ع ش قوله او مضمنا اي كاتلافه وقوله فيه اي الحجر اه (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الراعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشه الخ اه سم (قوله اتلف في سفهه) اي وكان المتلف غير ماخوذ بعقد لبوافق مامر فيما لو اتلف المبيع او المقرض ووجهه انه فيما مر سلطه المالك على الاتلاف اه رشدي عبارة ع ش قوله اتلف في سفهه اي قبيل الحجر او بعده ولو سئل بعد رشه هل اتلف او لا وجب عليه الاقرار بما يعليه من نفسه ويلزمه او قبل رشه وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما قبله والحاصل ان ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد وما اقر بلزومه له قبل الحجر يضمنه باطنا بخلاف ما باشر اتلافه مستندا لعقد لا يضمنه والضابط ان ما لو اقيمت عليه بهينة ضمنه ان كان صادقا فيه لزومه باطنا وإن لم يضمنه بتقدير اقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهر الا لا باطنا اه اي على ما جرى عليه النهاية واما ما اعتمد الشارح والمغنى فيضمنه باطنا ايضا وهو الاقرب فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) اي بموجبهما اه ع ش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام كان اولي (قوله فان عفا) اي مستحق القصاص (عنه) اي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) اي لا باقراره سم ومغنى قول المتن (وطلا الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغنى يصح طلاقه ورجعته الخ اه (قوله وايلاؤه الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامة) اي في ولد الامة (وقوله او بلعان) او في ولد الزوجة (قوله وان لم ينفذ) اي لم يقبل الاقرار لتفويته المال على نفسه اه ع ش (قوله ان كانت الخ) عبارة النهاية والمغنى ان ثبت ان الموطومة فراش له النخاه اي ببيته بان شوهده وهو يطؤها

لا أكثر إذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تفويت مال (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي على كلام الراعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشه الخ اه (قوله باخبار غيره) اي لا باقراره (قوله فانه وان لم ينفذ) اي استيلاده الذي اقر به عبارة العباب ويقبل اي اقراره باحبال امته لنسب الولد لا الابلاذ قال في شرحه وقديمت الابلاذ لكن لا اقراره بل اذا ثبت انها فراش له واتت به للامكان منه ثبت الابلاذ لان ثبوته حينئذ قرا عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يوههم كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول الذي اعتمدته السبكي والاذرعي وغيرهما واما اطلاق الروضة ان اقراره بالابلاذ لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر لماعلمت ان الابلاذ هنا لم يثبت باقراره فقول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير صحيح لماعلمت انه لا يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمدته من التفصيل قديما خلف قوله هنا لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر سياقه انه لا يثبت الابلاذ وإن ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

لا أكثر وفارق الدية بان مصلحة بقاء النفس يحتاج لها ومفاداته اذا السر وعفوه عن القود ولو بجناوا وشراؤه لطعام اضطر اليه ورده لابق سمع من يقول من رده فله درهم ليستحقه ودلائله على قلعة سمع الامام يقول من دلي على قلعة فله منها جارية (ولا يصح اقراره) في حال الحجر بمال كان اقر (بدين) عن معاملة اسند وجوبه الى ما (قبل الحجر او) الى ما (بعده) او بعين في يده لما مر من الغاء عبارته ولا بما يوجب المال ككنكاح (وكذا) لا يقبل اقراره (باتلاف المال في الاظهر) لذلك فلا يطا بذلك ولو بعد رشه لكن ظاهر اما باطنا فيلزمه اذا صدق قطعا اما اذا اقر بعد رشه انه اتلف في سفهه فيلزمه الآن قطعا كما في الروضة عن ابن كج (وبصح) اقراره (بالحد) اذا مال ولا تهمة فيقطع في السرقة ولا يثبت المال (والقصاص) وسائر العقوبات كذلك فان عفى عنه مال ثبت لانه تبليق باختيار غيره (وطلاقه) وخلعه) ولو بدون مهر المثل والكلام في الذكر لما ياتي في بابيه وبلاؤه (وظاهره ونفيه النسب) بخلف في الامة او (بلعان) واستلحاقه ولو ضمننا بان اقر باستيلاد امته فانه وان لم ينفذ لكن اذا كانت

ذات فراش وولدت لمدة
 الامكان لحقه وصارة
 مستولدة وينفق على من
 ستلحقه من بيت المال وذلك
 لانه لا مال في ذلك واذا صح
 طلاقه بلا مال فيه وان قل
 اولى لكن لا يسلم اليه كما
 ياتي (وحكمه في العبادات)
 لواجبة (كالرشيد) لاجتماع
 شرائطها فيه نعم نذره لا يصح
 الا وفي الذمة دون الدين
 وتقديره لا يكون الا بالصوم
 على مامر اما المستنونة
 فاليتمها كصدقة التطوع
 ليس هو فيه كرشيد (لكن
 لا يفرق الزكاة) ولا غيرها
 كنذر (بنفسه فانه تصرف
 مالي) وقضية قوله بنفسه انه
 يفرقها باذن وليه واعتمده
 الاسنوي حيث قال صرح
 جمع متقدمون بانه يجوز
 ان يوكله اجني فيه وبه يعلم
 بالاولى جوازه في مال نفسه
 باذن وليه وقيد الرويات
 ذلك بتعيين المدفوع اليه
 والظاهر اشتراطه هنا ايضا
 وان يكون بحضرة الى اثلا
 يتلقه اه (واذا احرم) او
 سافر ليحرم (بحج فرض)
 ولو نذر ابعاد الحجر وقضاء
 ولو لما افسده في حال سقه او
 عمرته او به او من الفرض
 مالوا احرم بتطوع ثم حجر
 عليه قبل اتمامه لانه لما زومه
 المضى فيه صار فرضا (اعطى
 الولي) ان لم يخرج معه بنفسه
 (كفايته لثقة) اللام فيه

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ثبت الاستيلاء وقاله السبكي لكنه
 في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانا او قرضا كما في اللقيط الا قرب
 الثاني ان تبين للمجهول المستحق مال قبل الاستلحاق او بعده وقبل الانفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه
 لانه انما انفق عليه لعدم مال له او لوطر له مال بعد او صار المستحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما انفق
 عليه لانه لم تكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالانفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد
 اه عش (قوله من بيت المال) أي لان اقراره المؤدى الى تفويت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب لانه
 بمجرد ثبوته لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت للمال وينبغي انه اذا رشيد يطالب
 بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) اي صحة
 الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغنى والنهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لا تتعلق
 لها بالمال الذي حجر لاجله واما الخلع فلانه اذا صح طلاقه مجانا فبعوض اولى اه (قوله لا يسلم) اي المال
 في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه أو اليه باذن وليه مامر من صحة قبض دينه بالاذن ومحل مالم يتعلق
 باعطائه كما رسم وعش (قوله الواجبة) اي باصل الشرع بدليل استدراكه المذكور بعد اه رشيد
 عبارة المغنى الواجبة مطلقا والمندوبة البدنية واما المندوبة المالية كصدقة فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله
 الا في الذمة) والمراد صحة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة الى ما بعد الحجر نهاية رمغنى قال عش فلا يجوز لولي صرفة
 من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث لو فاه من تركته اذا مات قبل فك الحجر او لا فيه نظر والا قرب
 الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج
 معه من يرافقه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى فكك الحجر عنه اللهم الا ان يقال الحج المغلب
 فيه الاعمال البدنية فلم ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غيره فان المقصود منه هو المال اه
 (قوله على مامر) اي في شرح ولا اعتناق من التفصيل (قوله اما المستنونة الخ) اشار به الى ان في مفهوم التقيد
 بالواجبة تفصيلا اه رشيد (قوله كصدقة التطوع) اي ولو من مؤنته اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولو
 مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة وأي
 فرق بينها وبين ايصال الهدية اه (قوله كنذر) اي قبل الحجر اه عش (قوله انه يفرقها الخ) ومثلها في ذلك
 النذر كما اشعر به سياقه اه سم عبارة المغنى والنهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال عش قوله
 مرونحوها كدماء الحج والاضحية المندوبة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كظهير في الصبي المميز وكما
 يجوز للاجنبي توكيله فيه نهاية ومغنى (قوله ان يوكله اجني) اي مع المراقبة الاتية اه عش (قوله ذلك)
 أي جواز توكيل الاجنبى له (قوله بحضرة الولي) أو نائبه نهاية ومغنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه
 صرفة اعتد به وان اثم بعدم الحضور لانه واجب للصحة والاضمن ولا بد من الصرف سم على منهج اه
 عش (قوله لئلا يتلفه) او يدعى صرفة كاذبا مغنى ونهاية (قوله او يسافر) الى قوله فيه نظر في النهاية
 وكذا في المغنى الا قوله فان قصر السفر الى المقتن وقوله بعمل عمرة (قوله ولو نذر ابعاد الحجر) اذا سلكنا به أي
 النذر مسلك واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومغنى اي بالنظر لا كثر مسائله فلا ينافي انهم سلكوا به مسلك
 جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لما افسده في حال سقه) هو شامل لما افسده من التطوع حال سقه اه
 عش عبارة النهاية والمغنى ويعطيه الولي نفقة القضاء كما اقضاء اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله
 الاسنوي ان الحج الذي استؤجر قبل الحجر على ادائه له حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة
 القضاء اي ولو تكررت ذلك منه مرارا وادى الي نفاذ ماله اه (قوله او عمرته) اي الفرض (قوله ان لم يخرج
 معه الخ) وينبغي انه يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا او

ذات فراش) قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان علق
 باعطائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للتقوية لتعدي أعطى لمفعوليه بنفسه (يتحقق عليه في طريقة) ولو باجرة خوفا من تفريطه فيه كما مر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي دفعها له جاز على ما بحث (وان احرم) او سافر ليعزم (يتطوع وزادت مؤنة سفره) لا تمام نسكه واتيانه به (على نفقته المعمودة) في الحضر (فللولى منعه) من الاتمام والاثنيان كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلا فالما مال اليه ابن الرفعة من انه ليس له المنع من اصل السفر لانه لا ولاية له على ذاته

ويرد ما علم به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يفيض لضياع ماله ولا شك ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة احرامه بغير اذن ووليّه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب انه كمحصر فيتحلل) بعمل عمرة لانه ممنوع من المضى قلت ويتحلل بالصوم) والخلق مع النية (ان قلنا لدم الاحصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر او لم يكن له كسب لكنهما لم يزد (لم يجز منعه والله اعلم) اذ لا موجب لمنعه حيثئذ ولا نظر الى انه فوت عملا له مقصودا باجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يعد مالا حاصلًا فلا يلزم منه تحصيله مع غناه قاله الاذرعى وقول الغزى هذا عجيب منهما فان الفرض ان الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان قلت اذا قلنا لا منعه فسافر وله كسب في كيف يحصله مع ما مر انه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا وعلى تفصيل فيه قلت اذا لم يجوز للولى منعه يلزمه

احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه ع ش (قوله للتقوية) يتأمل فان لام التقوية هي اللام الزائدة لتقوية العامل الضعيف ما يتقدم معموله عليه او كونه فرعا في العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو فعل لم يتقدم معموله اه ع ش (قوله جاز) اى فان اتلفه ابدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاولى ماله وسرق او تلف بلا تقصير اه ع ش قول المتن (بتطوع) اى من حج او عمرة نهاية ومغنى قول المتن (فللولى منعه) ظاهره انه يحجر بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذ من قول الشارح مرصيانة لماله اه ع ش (قوله ويرد الخ) قضيته انه اذا اراد سفر اقصر او خرج الى منزله في نواحي البلد او خارجها بحيث لا يترتب على ذلك ضياع مال وجهه ليس لوليّه منعه من ذلك وان ترتب عليه اختلاطه بمن لا تصلح مرافقتهم وينبغي خلافه اه ع ش (قوله باستقلاله) اى باستقلال السفينة بالنصرقات الغير المالية والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه ع ش (قوله بعمل عمرة) الصواب حذفه اه رشيدى (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الاظهر كما في الحج فان قلنا لا بدل له بقي في ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة ايضا اه (قوله وقول الغزى الخ) اقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا نفويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله هذا) اى القول بتفويت العمل المقصود و (قوله منهما) اى من ابن الرفعة والاذرعى (قوله طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط او فيه ماله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه مر اه سم (قوله لان ما قاله) اى ابن الرفعة والاذرعى و (قوله متوجه الخ) مر مافية و (قوله مع ما مر) اى قبيل قول المتن والاعتناق (قوله مطلقا) اى قصد عمله بالاجرة او لا اه كرى (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره حيثئذ الا ان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لاذنه) اى بسبب اذنه اه سم

(فصل فيمن بلى الصبي) (قوله مع بيان كيفية الخ) اى وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع ش (قوله المراد به الخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ابن العبد يشمل الامة اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه المغنى والنهاية وجزم ع ش بما قاله الشارح (قوله مترادفان) اى مختصان بالذكر (قوله صريحا)

اشعر به سياقه (قول المصنف للولى منعه) اى وان كان له كسب في الحضر بقي بزيادة مؤنة السفر وان كان غنيا لمافي من التفويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه مر وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجيب منهما الخ) اقول كان وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا نفويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط او فيه ماله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه مر (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره لنفسه حيثئذ الا ان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل (قوله لانه) اى بسبب اذنه (فصل)

ان يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره له ثم ينفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته اى حينئذ في ماله او على الولي لاذنه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا (فصل) فيمن بلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (ولى الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (ابوه) اجماعا قبل التعبير بالصغير اولى اه وهو سهو اذ هما مترادفان فالصواب ان يقول التعبير بالمحجور اولى ليشمل من بلغ سقيا فانه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون

فان كلامه السابق يفيد انه كالصبي ومراة قد يكون أبوا ولا يحكم ببلوغه لكن هذا نادر فلا يراد على أن الأصل الأبرار اسم ولان المراد الاب الجامع لشروط الولاية والاوراد ايضا الاب الفاسق ونحوه (ثم جده) أبو الاب وان علا كولاية النكاح ولكل نظر بقية الاقارب فيه لاهنا كانوا اولياء ثم لاهنا نعم للعصبة منهم ايضا العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسوخ به

ذكره في المجموع في الصبي ومثله المجنون والسفيه وقضيته ان له ذلك ولو مع وجود قاض وهو متجه ان خيف منه عليه بل في هذه الحالة للعصبة وصلاها ببله بل عليهم كما هو ظاهر تولى سائر التصرفات في ماله بالغبطة بان يتفقوا على مرضى منهم يتولى ذلك ولو باجرة وسيعلم ما باتى في القضاء ان لذى شوكة بناحية لا شوكة فيها لغيره تولى القضاء والنظار وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الايتام يتصرف في اموالهم بالمصلحة فان تعدد ذر الشوكة ولم يرجعوا لواحد فكل في محل شوكرته كالمستقل فان لم يتميز واحد من تلك الناحية بشوكة فولى أهل حلها وعقدتها واحدا منهم صار حاكما عليهم فتنفذ تولى ليتها وسائر احكامه اشار لذلك ابن عجيل وغيره قال ابو شيكل ولو عم الفسق واضطر لولاية فاسق ففعل الارجح نفوذ ولايته كماله ولاه ذو شوكة لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لانه ليس بولى حقيقة قال ويجوز تسليم نفقة الصبي لاهه الفاسقة بنحو ترك الصلاة المسامونة على المال لو فور شفقتها

أى بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أى قوله ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغراهم سم (قوله ومراة) أى قبيل قول المصنف ووقت إمكانه (قوله انه قد يكون) أى الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون وليا لها تاليس ولى الصبي أباه اه سم (قوله ابو الاب) أى قوله وقضيته في النهاية الا قوله او العدل وكذا في المغنى الا قوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الاقارب) أى العصبات كالاخر والعم (قوله فيه لاهنا) أى في النكاح لا في المال أى فانهم يعيرون بتزويج موليتهم بغير الكف فيجتمدون فيمن يصلح لموليتهم ولا كذلك المال اه ع ش (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وانكر انهم اتفقوا عليه ما اخذوه من ماله وانكر ان فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعليهم البينة فيما ادعوه اه ع ش (قوله عند فقد الولي الخاص) عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أى مثل الصبي في ان للعصبة الاتفاق عليه عند غيبة الولي اه ع ش عبارة المغنى والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى اما السفيه فواضح واما المجنون ففيه نظر نعم ان حمل على من له نوع تمييز فهو ظاهر واعله مراده اه أى ليتانى الاتفاق عليه في تاديبه وتعليمه ع ش (قوله وقضيته) أى مافى المجموع (قوله ان له ذلك) الى قوله ولو باجرة في النهاية والمغنى (قوله ان له ذلك) أى للعصبة الاتفاق المذكور (قوله منه عليه) أى من القاضى على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أى حالة الخوف (قوله بالغبطة) لعل الاولى بالمصلحة (قوله بان يتفقوا الخ) وافق ابن الصلاح فيمن عنده يقيم اجنبى ولو سلمه لخاصه لم يخاف به يجوز له التصرف في ماله للضرورة ويؤخذ من علته انه لو لى عدل امين وجب الرفع اليه حينئذ ولا ينفذ ما كان تصرف فيه من الجائز لانه كان وليا شرعا ويؤخذ من كلام الجرجاني انه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير امين كانت الولاية للمسلمين أى لصلحائهم وهو متجه اه نهاية قال ع ش قوله ولا ينفذ الخ أى ويصدق في ذلك حيث يصدق الوصى والقيم بان ادعى نفقة لا نفقة الى اخر ما باتى وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أى عند عدم الخوف على النفس أو المال وان قل او غيرهما اه وقال الشورى قوله لانه يجوز له الخ أى اذا كان عدلا امينا كما هو ظاهر اه واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب الى عدمه اميل (قوله لذى شوكة) أى من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أى على نحو صبي (قوله قال) أى ابو شيكل (لانه ليس بولى الخ) فيه وقفه (قوله وشرطهما) أى الاب والجد (قوله ولو فى كافر) خلافا للنهاية عبارته ولا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلما إذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والوجه بقاء ولايته عليه وان ترفعوا البناء كالنكاح خلافا للماوردى والرويانى اه قال ع ش قوله والاولا وجه الخ قال سم على منهج قال الا ذرعى استفتيت عن ذمى مات وترك طفلا ولا وصى له هل لقاضى المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب القيم من غير ان يرفع امرهم اليه فتوقفت في الاقدام ملت الى عدم التعرض لوجوه انتهت (قوله وحمل على ما الخ) اقره المغنى (قوله وخالفهما) أى الماوردى والرويانى (الامام ومن تبعه) اعتمده النهاية كما مر (قوله وايد) أى قول الامام ومن تبعه (قوله وعدالة) عطف على قوله حرية ثم هو الى قوله وتعرف في المغنى الى قوله وفى التاييد فى النهاية (قوله ولو ظاهرة) ظاهرة ولونوز عا وفي فصل الايصاء ان نوز عالم ثبتت إلا بيينة والا فلا وعبارته ثم ومنع لان بالفسق أى وتعد لها الولاية بمجرد التوبة ولو بلا تولية من القاضى

(قوله فان كلامه السابق) أى وقوله ولو طرأ جنون فوليه في الصغراهم (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون وليا فهنا ليس ولى الصبي أباه (قوله فيه لاهنا) يتأمل لم كانوا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ) ومحل عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح مر (قوله ولو فى كافر) عبارة شرح

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - خامس) وشرطهما حرية واسلام ولو فى كافر عند الماوردى والرويانى وحمل على ماذا ترفعوا البناء فلا تقرر ونلى نحن امرهم وفارق ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهى فى المسلم اقوى وثم المولاة وهى فى الكافر اقوى وخالفهما الامام ومن تبعه وايد بصحة وصية ذمى لذمى على اطفاله الذميين وعدالة ولو ظاهرة

وبنزل بالفسق عن الحنظل التصرف وتعود (١٧٨) ولايته بتوبته وإفاته بخلاف غيره وأخذ من اشتراط عدم العداوة في ولاية

الاجبار غدهما هنا وايد بقولهما عن جمع ويشترط في الوصى عدم العداوة وفي التاييد بذلك نظر للفرق بين الاب والوصى وسيأتي في مبحث نكاح السفه الفرق بين ما هنا و ثم ويسجل الحاكم ما باعاه اى يحكم بصحته من غير ثبوت عدالة ولا حاجة او غبطة بخلاف نحو الوصى كما اقتضاه كلامهما واعتمده الاسنوى وغيره ونوزع فيه بانه لا يلزم من إبقاء الحاكم للاب والجد على ولايتهما اكتفاء بالعدالة الظاهرة اكتفاءها عند التسجيل الا ترى انه يقر من ايديهم ملك على التصرف فيه ولو طلبوا قسمته منه لم يجزهم الا ببينة تشهد لهم بالملك اه وقد يجاب بان القسمة تقتضى حكمه بثبوت الملك لهم فتوقف على البينة بخلاف التسجيل هنا فانه لا يلزم منه ثبوت العدالة للاكتفاء فيها بالظاهر (ثم وصيهما) اى وصى من تاخر موته منهما او وصى احدهما حيث لم يكن الاخر بصفة الولاية وستاتي شروطه في باب (ثم القاضى) او امينه للخبر الصحيح السلطان ولى من لا ولى له والعبرة بقاضى بلد المولى اى توطنه وإن سافر عنه بقصد

ومثلها في ذلك الحاضرة والناظر بشرط الواقف ولو تكرر ذلك منهم مراراً والام اذا كانت وصية اه ع ش (قوله وينزل الخ) اى الاب وان علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل اللزوم في بطلانه وجهان قال السبكي وينبغي ان يكون اصحهما انه لا يبطل ويثبت الخيار لمن بعده من الاول معنى ونهاية (قوله وتعود الخ) ظاهره انه لا يتوقف على مدة الاستبراء سيد عمر ومرو عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله واخذ الخ) اعتمده النهاية (قوله عدم العداوة) اى الظاهرة اه ع ش (قوله في ولاية الاجبار) اى في النكاح (قوله عدمها هنا) اى عدم العداوة الظاهرة وفي ولاية المال (قوله في الوصى عدم العداوة) اى ولو باطنة على المعتمد اه ع ش (قوله ويسجل الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكفي في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم ان يسجل لهما بها احتاجا الى البينة بها على الواجهة ومعنى الاكتفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهما على الولاية وتشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصى وقيم اه سم (قوله ولا حاجة الخ) بالجر عطف على عدالة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغنى وشرح الروض والنهاية عبارتهم ويحكم القاضى بصحة بيعهما مال ولد هما اذا رفعاه اليه وان لم يثبتا ان بيعهما وقع بالمصلحة لانهما غير متهمين في حق ولد هما وفي وجوب إقامتهما بالبينة بالعدالة ليسجل لهما وجهان احدهما الاكتفاء بالعدالة الظاهرة كشهد والنكاح والثاني نعم كما يجب اثبات عدالة الشهود ليحكم به وينبغي كما قال ابن العادان يكون هذا هو الاصح بخلاف الوصى والامين فانه يجب إقامتهما بالبينة بالمصلحة وبعدالتهما اه قال ع ش قوله ويحكم القاضى الخ اى في صورة شرائتهما من انفسهما اه وقال الرشيدى والحاصل انه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الاب والجد على اثباته انه وقع بالمصلحة ويتوقف على اثبات عدالتهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض وغيره اه ومرافعا عن شرح الارشاد الصغير اعتماده ايضا (قوله على التصرف) متعلق بقوله يقر (قوله انتهى) اى مانوزع اه (قوله فتوقف) اى القسمة بصيغة المضارع حذف لحدى التامين للتخفيف كما في تيرل الملا تكة (قوله وقد يجاب الخ) هذا واضح في العدالة فيقي النظر بالنسبة للحاجة والغبطة فانه كيف يحكم بصحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاهما اه سيد عمرو تقدم انفا عن المغنى وشرح الروض والنهاية انه يحكم القاضى بصحة بيعهما وان لم يثبتا وقوعه بالمصلحة (قوله بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المغنى والاسنى والنهاية خلافاً قول المتن (ثم وصيهما) ولو اما بل هي الاولى اه ع ش (قوله وستاتي الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرطه اى الوصى العدالة كما سيأتي في الوصية اه اى الباطنة كما ياتي ع ش قول المتن (ثم القاضى) اى العدل الامين اه نهاية (قوله والعبرة بقاضى الخ) قضيته انه لو سافر اى المولى من بلده الى ماله لم يجز لقاضى بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه الا اذا كان فيه غبطة لا ثقة كان اشرف على التلف اه ع ش (قوله بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو في سفهه لم يثبت رشده بعد بلوغه حتى يعتد بقصده او على اطلاقه فيعتد به ولو من صبي يميز وهل اذا سافر به وليه بقصد الرجوع او لا بقصد الرجوع ثم مات المولى ترتب الحكم على قصد المولى فيكون وطنه في الاول ماسا فر منه وفي الثاني ماسا فر اليه يتأمل ويحرراه سيد عمر ولا يبعد ان يقال ان العبرة في الصبي مطلقا بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم غصبته التي ليست بصفة الولاية كايه الفاسق واخيه ثم امه (قوله ونحو بيعه واجارته الخ) ومنه يعلم ان المراد بالتلف الاعم من تلف العين وذهاب المنفعة وان كان العين باقية فلو كان له عقار ببلد قاضى المسال دون بلد الصبي اخره قاضى ببلد ماله بالمصاحبة ولا تصح إجارته من قاضى بلد الصبي لانه انما يتصرف في محل ولايته وليس ببلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك اه ع ش (قوله وقاضى ببلد ماله) وقاضى ببلد العدل الامين ان يطلب من بلد قاضى ماله إحضاره اليه عند امن الطريق لظهور المصلحة فيه ليجر له فيه او يشتري له به عقار او يجب على قاضى بلد المال إسعافه اى بارساله اليه وحكم المجنون ومن بلغ سفهها كالصبي مرو لا يعتبر إسلامها ما لم يكن الولد مسلماً اذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والوجه بقاء ولايته عليه وإن توافقا اليينا كالنكاح خلافاً لما وردى والرويانى انتهى (قوله ويسجل الحاكم ما باعاه الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكفي في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم ان يسجل

الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستمنامو بقاضى ببلد ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه واجارته عند خوف هلاكه في

في ترتيب الاولياء نهاية ومعنى (قوله وخرج) الى قوله أى بالنسبة في المغنى والنهائية (قوله فلا ولا يخالج) قال في شرح العباب لعدم تيقن حيائهم أى الاجنة وبه صرح حاشي الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن مالهم سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة للاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حاشي الفرائض في القاضى هو وكذلك وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتد وليه بتقدير خروجه اهـ وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالخاء كم ومثله امينه فيزول اشكال التناهي اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له أى للقاضى ولا ينافيها قوله ولا ينافيه الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغى ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومرع سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) أى قوله فلا ولا ينافيه الخ (قوله كافي النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كافي النكاح) أى قيا ساعليه (قوله كالفاضى) أى كتصرفه (قوله وسر) أى انفا (قوله إذا فقد الخ) أى حسباً او شرعاً (قوله او وجد حاكم جائر الخ) ظاهر إطلافاً ولو نصب الامام عالم مجوره (قوله واخذ منه) أى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) أى وجب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الا متناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) أى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) أى ابا او غيره (بالمصلحة) أى وجوباً نهياً ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله واستنهاؤه الخ) فلو ترك استنهاؤه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولاً فيه نظر وقياس ما ياتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العبارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستئمان لما يؤدي الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه ضياع المال في النفقة اهـ عس ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشارح والمغنى الا في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهائية ثم رابت في الجمل مانصة المعتد لا ضمان اهـ (قوله إن أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا يجوز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور وعليه أو رفع الامر لحاكم بفعل ما فيه المصلحة ولو لولي غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

لها بما احتاجا الى البيئة بها على الأوجه ومعنى الا كفاءة بالظاهر جواز ترك الحاكم لها على الولاية ويشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم (قوله وخرج بالمعنى الجنين فلا ولا يخالج) قال في شرح العباب لعدم تيقن حيائهم أى الاجنة وبه صرح حاشي الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن مالهم سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة للاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حاشي الفرائض في القاضى هو وكذلك وعبارة الروضة فعلى الأول أى أنه لا ضبط للحمل لو خلف ابنا وأم ولد حاملاً لم يصرف الى الابن شئ من على الثاني أى ان أكثر الحمل أربعة له الخمس او خمس الباقي على تقدير انهم أربعة ذكور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حصتهم من التصرف فيما وجهان اصحهما نعم ولما لم يدفع اليهم والثاني المنع قاله الفقهاء لانه قديم ملك الموقوف للحمل فيحتاج الى الاسترداد والحاكم وإن كان يلى امر الاطفال فلا يلى امر الاجنة ولا يمكن حمل ما جرى على القسمة انتهى وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله وليه بتقدير خروجه انتهى وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالخاء كم ومثله امينه فيزول إشكال التناهي على ان هذا الذي صرح به في الحاكم في سياق بوجه هذا القول الضعيف ولا يلزم ان يكون متفقاً عليه وإن كان ظاهراً في ذلك (قوله لهؤلاء) في نسخة له أى للقاضى ولا

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام يجتنب أى بالنسبة للتصرف فيه لحفظه ولا ينافيه ما يأتي من صحة الايصاء عليه ولو مستقلاً لأن المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان صحة الايصاء (وتلى الام في الاصح) كما في النكاح ومر أنه إذا فقد الاولياء تصرف صلاحه بل المحجور في ماله كالفاضى وعليه يحمل قول الجرجاني إذالم يوجد له ولي أو وجد حاكم جائز وجب على المسلمين النظر في مال المحجور وتولى حفظه له اهـ وأخذ منه ومن مسائل أخرى أن من خاف على مال غائب من جائز ولم يمكن أن يخلصه منه إلا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه بيعه إذا تعين طريقاً في خلاصه (ويتصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى إلا بالتى هي أحسن فيمتنع تصرف لا خير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستنهاؤه قدر النفقة والزكاة والمؤن إن أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصداً آمن

مطلقاً انتهى بجري وقال ع ش وخرج بالولي غير كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئاً على عمله فليس له الاخذ لما يأتي ان الولي إذا جاز له الاخذ لانه اى اخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز اخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شئ له او عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كثيراً من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتريه باقل من قيمته لحذقه ومعرفته وياخذ لنفسه تمام القيمة مع لا ذلك بانه هو الذي وفره لحذقه وبانه قوت على نفسه ايضا من كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما في المالكه لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيراً (قوله لا المبالغة فيه) أى في الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) اى بالمبالغة قاله الكردى والمتبادران المشار اليه قوله قدر النفقة الخ فايراجع (قوله ولا يلزمه ان يقدمه الخ) قال في شرح الروض وليس عليه ان يشتري له إلا بعد استغنائاه عن الشراء لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى كردى (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله ان يسافر بمال الصبي والمجنون وقت الامن والتفسير به مع ثقة ولو بلا ضرورة من نحو حريق او نهب لان المصلحة قد تقتضى ذلك لا في نحو بحر وإن غلبت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال ع ش قوله وإن غلبت الخ ظاهره ولو تعين طريقاً وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى السفر به انتهى (قوله من يقتض) اى وهو امين موثر اخذاً لما ياتي (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا شخ اه سم (قوله فان تعذر) اى الاقراض والايداع (قوله وللقاضى) الى قوله لا ما اخرج اياه في النهاية والى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقاً) اى عند الخوف وعدمه (قوله منه) اى من الولي (ماله) اى الصبي (قوله وعقار الخ) عطف على ما احتاجه (قوله بل شراء عقار الخ) كما قاله الماوردى ومحل عند الامن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجده به نقل خراج نهاية ومعنى (قوله لتوقع زيادة) اى وقعا قريبا انتهى ع ش (قوله مامر) اى من لزوم الفسخ والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) اى حيث جرت العادة بانه يجنى وينتفع به انتهى ع ش (قوله لا ما اخرج اياه) وفاقا للمغنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية ووافقه سم عبارة قوله اخرج اياه وعمارته الوجه الضمان فيهما لانه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة اه وقال ع ش قوله مر حتى خرب قصيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الاجرة التي فوتها بعدم الايجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفى سم بعد نقل ما يوافقه عن شرح الروض مانعه واقول بل الوجه الضمان فيهما اى في ترك الاجارة وترك العبارة بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان انتهى عبارة ع ش اما لو غلب على الظن فساده عند عدم التلقيح اتجه الضمان انتهى (قوله ان يضمن) فاعل يشعري (قوله اليد) اى المتعدية (قوله لا يضمن من الثلاثي) ببناء الفاعل فالضمير للولي أو ببناء المفعول فالضمير للوصول و (قوله يترك سقيه) متعلق بضمن والضمير المحرور للوصول و (قوله الشجر) مفعول عد (قوله واعترض الخ) الاعتراض اوجه اه سم (قوله بانها) اى الاشجار (قوله وله بل) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله وسياتي الى قال (قوله بذل شئ الخ) اى وإن كان ما يبذله كثير بحيث يكون التفاوت بينه وبين ما يسترجعه من الظالم قليلا اه ع ش (قوله كما أتى به الخ) معتمد اه ع ش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض

يناسبها قوله ولا ينافي الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصام مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا شخ (قوله اخرج اياه وعمارته) الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة وعبارة شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة ائمه هل يضمن كما في ترك علف الدابة اولا كما في ترك التلقيح وجهان جاريان لما لو ترك ليجار مع القدرة أو وجهه ما عدم الضمان فيهما وبقاى ترك العلف بأن فيه إتلاف روح بخلاف ما هنا انتهى واقول بل الوجه الضمان فيهما بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان (قوله واعترض)

بر البحر انعم إن كان الخوف في السفر ولو بجرا اقل منه في البلد ولم يجده من يقتضيه سافر به ولو اضطر الى سفر مخوف او في بحر اقرب منه أمينا وسرا وهو الاولى او اودعه لمن ياتي في الوديعة فان تعذر سافر به وفي الحضر عند خوف نحو نهب يقرضه لمن ذكر فان تعذر اودعه وللقاضى الاقراض مطلقاً لانه مشغول ولو طلب منه ماله باكثر من ثمن مثله لزمه بيعه إلا ما احتاجه وعقار يكفيه بل شراء عقار غلته تكفيه اولى من التجارة ولو اخر اتوقع زيادة فتلف لم يضمن ويأتى في زيادة راغب هنا في زمن الخيار مامر في عدل الرهن ويضمن ورق توت اخره حتى فات وقته كسائر الاطعمة لا ما اخر ايجارته وعمارته ولو لمع تمكنه حتى تلف لان هذا تحصيل فهو كترك تلقح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة احتياطاً للروح نعم ينبغي انه لو اشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمة حفظ فقرها مع تيسرها ان يضمن لان هذا يعد تفويتا حينئذ كما هو ظاهر ثم رايت الماورى صرح بما يؤيده وهو انه لو فرط في حفظ رقاب الاموال عن ان تمتد اليها اليد ضمن ما تلف منها اه

وعند في البحر مما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعترض بأنها كالدواب ويرد بما تقر من الفرق بين ذى الروح وغيره بستانه وله بل عليه كما هو ظاهر بذل شئ من ماله لتخليص بقيته من ظالم وله كما أتى به ابن الصلاح لإيجار أرض بستانه بما ينفي بمنفعتها وقيمة الثمر

ثم يساقية على شجرة يسهم من انق لا يتم والباقي للمستاجر وسياقي هاتين في المسافة قال الماوردي ولا يشتري ما يخاف فساد وازكان مر بها
(تنبیه) اخذ الاسنوى من منهم اركاب ماله البحر منع اركابه ايضا وركاب الحامل (١٨١) قال بل اولي لان حرمة النفس اكدر والبهايم

والزوجة والقن البالغ بغير
رضاهما اه وردوه بان
المدار في ماله على المصلحة
وهي منتفية في ذلك ولا
كذلك في الصور المذكورة
وإذا جوزوا احضار المولى
للجهاد ولم يروا الخوف
قتله فكذا هنا فان قلت
ذلك فيه تمرين على تحمل
الاخطار في العبادات وهذه
مصلحة ظاهرة بخلاف
ما هنا قلت ممنوع بل اركابه
البحرية نظير ذلك كالتمرين
على اكتساب الاموال
وتحمل الاخطار في العبادة
ايضا في نحو الركوب للحج او
جهاد ويؤيد ذلك انهم لم
يشترطوا في تصرفه في بدن
موليه بنحو قطع سلعة نظير
ما اشترطوه هنا (ويبنى
دوره) مثلا (بالطين) لقلة
مؤنته مع الانتفاع بنقضه
(والآجر) وهو الطوب
المحرق لبقائه (لا اللبن)
وهو الطوب النقي لقلة بقاءه
(والجص) وهو الجبس
لكثرة مؤنته مع عدم
الانتفاع بنقضه فالواو هنا
بمعنى او التي في العزيز فيمتنع
اللبن مع طين او جص
وجص مع لبن او آجر هذا
ما عليه النص والجمهور
واختار آخرون عادة البلد
كيف كانت وهو الاوجه
مدركا وافهم قوله دوره انه

بستانه باجرة والية بمقدار منفعة الارض وقيمة الثمر الخ اه قوله مروية الثمر اي وقت طلوعها
ويبعها على ما جرت به العادة الغالبة فيه اه عش (قوله) ثم يساقية على شجرة (اي يساقى المولى المستاجر على
شجرة البستان اه كردى (قوله) ما يخاف فساد (عبارة النهاية والمغنى ما يسرع فساد اه قال عش
ظاهره وان امكن بيعه عاجلا قبل خشية فساد ويزنى خلافة حيث غلب على ظنه يبيعه قبل ذلك بحسب
العادة وعليه فلو اخلف فلا ضمان لان فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله ويزنى
الى قوله وعليه في السيد عمر ما يوافقه (قوله والبهايم) اي التي لغير الصبي اه عش (قوله وردوه الخ)
اعتمده المغنى والنهاية ايضا عبارتهما قال الاسنوى ولا يركب الصبي البحر وان غلبت سلامته كاله وفرق
غيره بانه انما حرم ذلك في ماله لمنافاته غرض ولا يثبت عليه في حفظه وتنميته بخلافه هو فيجوز ان يركبه البحر
اذا غلبت السلامة كما يجوز اركاب نفسه والفرق اظهر والصواب كما قال الاذرعى عدم تحریم اركاب
البهايم والارقاء والحامل عند غلبة السلامة خلافا لاسنوى في الجميع اه (قوله في ذلك) اي في اركاب ماله
البحر (قوله ولم يروا) اي لم ينظر الاصحاب (قوله ويؤيد ذلك) اي الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله نظيره
الخ) مفعول لم يشترطوا قول المتن (دوره) اي الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومغنى (قوله مثلا) اي
ومساكنه (قوله لقلة) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله نقضه) بضم النون اي ما انتقض من البنيان
قول المتن (والآجر) هذا في البلاد التي يعز فيها وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه ففى اولى
من الآجر لانها اكثر بقاء وقل مؤنة نهاية ومغنى (قوله فالواو) تفريع على ما يفيد التعليل (قوله
هذا) اي ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والآجر (قوله ما عليه النص والجمهور) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على حج ومثله على
منهج ويمكن حمل كلام الشارح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجرى على عادة البلد فلا تنافى بين كلامه
هنا وما نقله عنه سم اه عش (قوله وهو الاوجه الخ) عبارة المغنى واختار كثير من الاصحاب جواز البناء
على عادة البلد كيف كان واختاره الرويانى واستحسنه الشاشى والقباب اليه اميل اه اقول ولولى به اسوة فى
ذلك بل يكاد ان يقطع به في بلد لا يتيسر فيها غير اللبن او تكسر الماؤن في غير ولا يحتملها مال المولى فلم يردخص
باعتبار العادة لادى الى تلف العقار وتعطله وهذا مما تاباه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد
عمر (قوله دوره) اي التي تهدم بعض جدرانها اه عش (قوله ليس كذلك) عبارة المغنى وليس مراد
وعبارة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه له اه ويشترى له ارضا خالية من البناء ثم يحدنه
فيها اه عش (قوله لكن ان ساوى الخ) الوجه جواز البناء إذا كانت المصلحة فيه وان لم يساوم مصر فاه
سم (قوله والشراء الخ) اي والحال ان الشراء الخ (قوله واشتراط مساواته الخ) اي فلا يشترط ذلك اه
عش عبارة البجيرمى فالمعتمداه ليس بشرط زيادى اه قول المتن (الاحاجة) وكبيع العقار بجماع ما يستحق
منفعته مدة طويلة على خلاف العادة في إيجار مثله والمراد بما يستحق منفعته ما وصى له به او كان مستحقا له
باجارة اما الموقوف عليه فينبغى الرجوع فيه لشرط الوفاء اه عش (قوله كخوف ظالم) الى قوله ويظهر
في المغنى والى قول المتن ظاهره في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن (قوله او خرابه) اي خوف خرابه (قوله
او عمارة الخ) عطف على الخوف (قوله اولنفقته) وقوله الآتى اولكونه الخ معطوفان على الحاجة وكان
الاولى حذف اللام عطفا على الخوف (قوله غيره) اي غير العقار (قوله اوراى المصلحة) عطف على لم يجد
الاعتراض اوجه (قوله النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله عادة البلد) الوجه جواز
اتباعها عند المصلحة مر (قوله لكن ان ساوى مصر له) الوجه جواز البقاء اذا كانت المصلحة فيه وان لم

لا يبتدىء ببناء له وليس كذلك لكن ان ساوى مصر له ولم يجد عقارا يبيع فان وجدوه والشراء احظ تعين الشراء قال جمع واشتراط مساواته
لمصره في غاية الندرة وهو في التحقيق منع البناء (ولا يبيع عقاره) لانه انفع واسلم بمعداه (الاحاجة) كخوف ظالم او خرابه او عمارة بقية
املاكه اولنفقته وليس له غيره ولم يجد مقرضا اوراى المصلحة في عدم القرض او لكونه بغير بلد ويحتاج لكثرة مؤنته لئلا يتوجه لاجاره

وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق آجرة العقار او قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (أو غبطة) كنفل خراجة مع قلة ريعه ولا يشتري له مثل هذا اورغبة نحو جار (١٨٢) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل او خيرا منه بذلك الثمن وكخوف رجوع

أصله في هبته ولو بشئ المثل ودخول هذه في الغبطة ظاهر اذهي لغة حسن الحال وافق القفال في صنعة يتيم يستاصل خراجها ماله ان لوليه بيعها ولو بدرهم لانه المصلحة واخذ منه الا ذرعى ان له بيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للضرورة والحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه لو بقي (ظاهرة) قيد زائد على اصله وبقية كتبهما والذي فسرهما به ماسر قال الامام وضابط تلك الزيادة ان لا يستهين بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار والحق به البنديجي الاواني المعدة للفقنة من صفرو وغيره وبقية امواله لا بد فيها ايضاً من حاجة او غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة وريح قليل بل بحث في التوشيح جواز بيع مالا يعد للفقنة ولم يحتاج اليه بدون ربح وحاجة اذبيعه بقيمته مصلحة وبحث البالي ان مال التجارة كذلك قال بل لو راي البيع باقل من راس المال ليشتري بالثمن ما هو مظنة الربح جاز نعم له صوغ حلى لموليته وان نقصت قيمته وجزء منه وصنع ثياب وتقطيعها وكل ما رغب في نكاحها او بقاءها أي مما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء في ذلك

مقرضا (قوله) ويظهر ضبط هذه الكثرة (الخ) لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال اعتبار الضبط المذكور لانما هو ليصح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر ريعه واستبدال عقار ببلده يكون مغله اكثر من مغل ذلك بعد انؤن صح وكان من قسم الغبطة الا في الحاجة ثم لا يظهر جعل هذا من مثل الحاجة وما بقي من نقل الخراج مع قلة الربيع من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله) لكثرة مؤنة) عبارة المغنى والهاية الى مؤنة في من توجبه يجمع الغلة فيبيعه ويشترى بشئ او يبنى ببلد لا يتيم مثله اه قال ع ش اى مؤنة لها وقع بالنسبة لما يحصله من الغلة اه (قوله) بان يستغرق) اى المؤنة (قوله) او قريبا (الخ) أى أو تكون المؤنة قريبا من الآجرة (قوله) مع قلة ريعه) اى غلته (قوله) اورغبة (الخ) عطف على نقل (الخ) (قوله) نحو جار (الخ) اى كشرى (قوله) ولو بشئ المثل) بل باقل كما ياتي انقاعن الا ذرعى (قوله) ان لوليه (الخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله) لانه المصلحة) ومثله ما عمت به البلوى في مصر ناه ان ما خرب من الاوقاف لا يغمر فتجوز اجارة ارضه لمن يعمرها باجرة وان قلت الآجرة التي ياخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصارفه او قوف عايمه ام ع ش (قوله) واخذ منه) اى من الفتوى (قوله) والحق بذلك) اى بما خيف هلاكه في جواز البيع بدون ثمن له بل في وجوبه على مقتضى ما مر عن سم انفا (قوله) والذي فسرهما) اى فسر الشيخان الغبطة به ماسر وهو قوله كنفل خراجة الخ اه كردى (قوله) وضابط) الى قوله بل بحث في المغنى والى المتن في النهاية الا انها لم ترض ببحث التوشيح (قوله) تلك الزيادة) اى السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشيدى اى بقوله مر كبيعه بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعضه او خيرا منه بكلة عبارة السكردى اى الزيادة المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبرة سم عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين العقلاء الخ اه ومال هذه العبارات الثلاث واحد (قوله) والحق به (الخ) اى بالعقار في انها لا تباع الا لحاجة او غبطة ظاهرة (قوله) من صفر) اسم للنحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النحاس يكون لونه اصف (قوله) وبقية امواله) اى ماعد العقار والاوانى الفنية نهاية ومغنى وفي سم قال في شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة انتهى وقضيته مخالفة بحث البالي الا انى اه (قوله) لا بد فيها (الخ) معتمد اه ع ش (قوله) ايضا) كالعقار والاوانى (قوله) حاجة يسيرة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وريح قليل) لا تقي بخلافهما اى العقار والاوانى وهو اوجه بما بحثه في التوشيح من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله في التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه اقول ما في التوشيح هو الاقرب (قوله) بل بحث (الخ) عبارة المغنى وينبغي كما قال ابن الملقن انه يجوز بيع اموال التجارة من غير تقييد بشئ بل لو راي البيع الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبرة النهاية وبحث البالي جواز بيع مال التجارة بدون راس المال ليشتري الخ اه (قوله) وجزء منه) عبارة النهاية اوجزء الخ باو بدل الواو (قوله) وصنع (الخ) و (قوله) وتقطيعها) اى الثياب (قوله) وكل (الخ) اى فعل كل الخ عطف على صوغ حلى (قوله) او بقاءه) اى بقاء النكاح اذا كانت متزوجة (قوله) سواء في ذلك) اى في الصوغ وما عطف عليه (قوله) فيقع) اى الشراء (قوله) فيه) اى في الشراء (قوله) ويكون (الخ) عطف على تكون (قوله) احل) اى او اخف شبهة (قوله) منه) اى من الطعام المخلوط ويسن يساوم صرفه (قوله) ان لوليه بيعها) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة (قوله) ان لا يستهين بها العقلاء) عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيها باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين بها العقلاء الخ (قوله) وبقية امواله) قال في شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة اه وقضيته

الاصل وهو ما صرحوا به والوصى والقيم كما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال والظاهر ان للقيم شراء جهاز معتاد لها للمسافرين من غير اذن القاضي فيقع لها ويقل قوله فيه اذ لم يكذب به الحس والولى خاوط طعامه بطعام مولى حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بان تكون كلفته مع الاجتماع اقل منها مع الانفراد ويكون الممالان متساويين حلا او شبهة او مال المولى احل وله الضيافة والاطعام منه

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خا طأطعة أتمام ان كانت المصلحة اكل منهم فيه (وله بيع ماله بعرض ونسيئة المصلحة) كرج وخوف من نهب (واذا نسيئة) اشترط يسار المشتري وعدائه ومن لازمها عدم ماطلة وزيادة على القديتابق بالنسيئة وتصر الاجل عرفا (اشهد) وجوبا (على البيع وارهن) وجوبا ايضا (به) اى بالثمن رهنوا وافيوا ولا تغنى عنه (١٨٣) ملاءة المشتري لانه قد يتلف احتياطا للمحجور

فان ترك واحد مما ذكر
بطل البيع الا اذا ترك الرهن
والمشتري مو سر على ما قاله
الامام واقتضاه كلامهما
وقال السبكي لاستثناء
وضمن نعم ان باعه لمضطر
لارهن معه جاز وكذا لو
تحقق تلفه وانه لا يحفظ الا
ببيعه من معين باذن ثمن
قياسا على ما مر عن القفل
ولو باع مال ولده من نفسه
نسيئة لم يحتاج لارتهان وبحث
الاذرعى تقييده بالملى مولا
يحتاج اليه لما تقرر ان
شرط البيع نسيئة يسار
المشتري وانما لم يجب
الارتهان فى اقراض ماله
اذا راي المولى تركه لتمكنه
من المطالبة اى وقت شاء
بخلافه هنا فانه قد يضيع
ماله قبل الحلول والاولى على
ما قاله الصيدلانى ان لا
يرتهن فى البيع لنحو نهب
اذا خشى على المرهون لانه
قد يرفع الحنفى يضمنه له
واقى بعضهم بانه يلزم المولى
بعد الرشد استخلاص ديون
المولى كعامل القراض وان
لم يكن ربح بل أولى لان
العامل ما ذون له من المالك
وهذا من جهة الشرع
وأيده قول البلقنى فى
فى فتاويه على امين الحاكم

للمسافر من خلط ازوادهم وان تفاوتوا كلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه نهاية قول المتن (وله) أى
لولى مطلقا اصلا وغيره (قوله كرج) نشر على ترتيب اللف عبارة المغنى والنهاية كان يكون فى الاول ربح
وفى الثانى زيادة لانه او خاف عليه من نهب او غارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه فى النهاية
والمغنى الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته انه فى الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه
لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد او يكفى عند
حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تامل ولعل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله ومن لازمها الخ)
انما يظهر ان كانت اى المماطلة كبيرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله وافيها) اى بالثمن (قوله ولا يغنى الخ)
اى الارتهان وفى النهاية والمغنى ولا يجوز الكفيل عن الارتهان اه (قوله لانه) اى المرهون (قوله احتياطيا)
تعليل لاشترط ما تقدم (قوله بما ذكر) اى من شروط البيع نسيئة له الا اذا ترك الخ اى فلا يطل البيع
(قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) اى هذا الاستثناء مبنى على ما الخ (قوله واقتضاه) اى
الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لاستثناء) اى فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري موسرا
اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وضمنه) اى المولى وهو عطف على قوله بطل البيع (قوله وضمن) سكنت عن
انزاله اه سم اى والظاهر عدمه الا اذا اصر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع اقره ع ش (قوله من
معين) يظهر انه ليس بقيد (قوله على ما مر) اى فى شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصى مال نحو
الطفل لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقتض له ولديه ولو ابا ولا يعفو عن قصاص نعم له اى الاب العفو عن الارش فى
حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كاسيأتى ان شاء الله تعالى فى الجنائيات ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلق
عتقه بصفة ولا يطلق زوجته ولو يعوض ولا يصرف ماله فى المسابقة ولا يشترى له الا من ثقة والا وجهه كما قاله
ابن الرفعة منع شراء الجوارى له للتجارة لغرر الهلاك وله ان يزرع له كما قال ابن الصباغ نهاية ومغنى قال ع ش
قوله مر ولا يشترى له الا من ثقة اى خوف من خروجه مستحقا او معيبا اخفاء البائع وقد لا يتأتى التدارك
بعد الملو خالف بطل او قوله مر لغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك فى الحيوان مطلقا وبه صرح فى
شرح الروض نقلا عن ابن الرفعة عبارته ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه (قوله لم
يحتاج لارتهان) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) اى فى البيع نسيئة
(قوله والاولى) الى قوله ويؤيده اقره ع ش (قوله ان لا يرتهن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون
المولى) اى الحادثة فى ولايته كما يفيد ما بعده (قوله على امين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبته من الخ (قوله
المولى) نائب فاعل يطالب (قوله فان سمي الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فان تالف الخ (قوله المولى) مفعول
سمى المستند الى ضمير المولى (قوله فهو فى ذمته) اى فالثمن فى ذمة المولى (قوله فعلى المولى) هل المراد انه ينقلب
للمولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم أقول قضية ما تقدم فى شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم
فى شراء الجهاز لمولى قبول قوله هنا ورجوعه على مولىه فليراجع (قوله ولو عامل له فاسد الخ) اى لو عقد المولى
لمولىه عقد فاسد فوجب بسبب هذا العقد اجرة مثل البعقود عليه اه كردى (قوله لانه) الى المتن فى النهاية

مخالفة بحث البالى الاق (قول المصنف نسيئة) قضيته انه فى الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه
انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سكنت عن انزاله (قوله لم يحتاج لارتهان)
الاقتصار على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى المولى) هل المراد انه ينقلب للمولى وظاهره لا فهل
يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما فى بعض العبارات عمالا يفيد ذلك او يوم خلا له لا بد

مطالبة من اشترى بالثمن ويطلب المولى ثمن ما اشتراه لمولىه فان تالف مالى فاقى فان سمي المولى فى العقد فهو فى ذمته والا فعلى
المولى الا نائب الحاكم على ما جزم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجب اجرة مثل لزمت المولى لتقصيره (وياخذ له بالشفعة
او يترك بحسب المصلحة) لانه مامور بفعلها فان تعينت فى الاخذ او الترك وجب قطعها وان استوت فيهما حرم الاخذ

وإنما اختلفوا في وجوب
شراء مراه يباع وفيه غبطة
لان الامهال هنا بعد تفويتها
لثبوتها بخلافه ثم لانه محض
اكتساب وما فعله منهما
لمصلحة لا ينقضه المولى اذا
رشد لكن على غير الاصل
ثبوتها (ويذكر في ماله) وبدنه
فور اوجوبه بان كان مذهبه
ذلك وافق مذهب المولى
ام لا لانه قائم مقامه فان لم
يكن ذلك مذهبه فالاحتياط
كما اتفق به الفقهاء ان يحسب
زكاته حتى يبلغ فيخبر بها
او يرفع الامر لقاض يرى
وجوبها فيلزمه بها حتى
لا يرفع بعد لحنفى يفرمه
اياها وظاهر كلامهم انه لا
يرفع لحنفى في الحالة الاولى
وهي ما اذا راي الوجوب
وهو بعيد لما فيه من الخطر
عليه فالذى يظهر انه فيها
مخير بين الاخراج وان كان
فيه خطر التضمين وبين
الرفع لمن يلزمه به او بعده
ويخرج عنه ايضا اجرة
تعليمه وتاديبه كما راول
الصلاة وما لزمه من الاموال
بنحو كفارة ويؤدى ارض
جنايته وان لم يطلب واقضى
بعضهم بان للمولى الصلح على
بعض دين المولى اذا تعين
ذلك طريقا لتخليص ذلك
البعض كما ان له بل يلزمه
دفع بعض ماله لسلامة باقيه

وكذا في المنفى الا قوله قطعا وقوله وإنما الى وما فعله (قوله وإنما اختلفوا الخ) أى وهم قطعوا في الشفعة
بوجوب الاخذ اذا تعينت فيه المصاحبة (قوله لان الامهال هنا) أى في الشفعة (قوله ثم) أى في الشراء (قوله
منهما) أى من الاخذ والترك (قوله لا ينقضه المولى الخ) فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود الغبطة فيه
ثم كل المحجور عليه كان له الاخذ لان ترك المولى حيث لم يدخل تحت ولايته فلا يفت الاخذ بتركه ولو اخذ
المولى مع الغبطة ثم لكل المحجور وواراد لرد لم يمكن منه والقول قوله أى المحجور يمينه في ان المولى ترك الاخذ
مع الغبطة فيلزم المولى البينة الا بأبأ وجدافانه يصدق يمينه اه معنى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بان يباع
لاجنبي شقة المحجور وروى المولى شريكه فيه فليس له الاخذ بها ادلاؤه من الاحتياج في البيع لرجوع
المبيع اليه بالتمن الذى يباع به اموالوا شترى له شقة صاهم اى المولى شريكه فيه له الاخذ اذا لتهمة وظاهر ان
الكلام في غير الاب والجد اماهما فلمهما الاخذ مطلقا اه (قوله ثبوتها) أى المصاحبة أى اثباتها بالبينة قول
المتن (ويذكر في ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مذهبه ذلك) أى مذهب المولى وجوب
الزكاة (قوله مذهب المولى) كيف يتصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتناهل الان يقال بالتمن يصح
التقيد وان لم يصح الاسلام واحسن منه ان يقال حلة في غير الصبي من باع سقيها ولم يثبت له رشد وفيه من
جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقيد وقول الشارح الا حتى يبلغ يشتر بان للصبي مذهبا اه
سيد عمر ولا يبعد ان لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كسلامه (قوله لانه الخ) تعابيل
للمتن (قوله فالاحتياط الخ) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان اى الوجوب مذهب المولى اه سم وهو
بعيد لانه اذا لم يكن مذهبه أى للمولى الوجوب فواجبه الاحتياط فليتناهل اه سيد عمر عبارة عن خشية
التعبير بالاحتياط جواز الاخراج حالا وفيه نظار فانه كيف يصح ماله فيما لا يرى اى دلى وجوبه عليه اى
على المولى فاعل المراد بالاحتياط وجوب ذلك حفظا لمال المولى عليه اه اقول لو ينافي المراد المذكور قول
الشارح او يرفع الخ ولعل الاولى في التخص عن الاعتراض صرف عبارة الشارح عن ظاهر ما يجعل اه
في قوله مذهبه للمولى وفرض ان مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور دلى هذا الجعل
والفرض قد ينافي فناد اول كلامه على ما قدمنا من أن ضمير مذهب الاول المولى ووجوبه له وكذا يرمي مذهبه
الثاني للمولى كما جرى عليه السيد عمر فلا اشكال اه لا واما كن كان ينبغي للشارح حينئذ ان يقول وافق
مذهب المولى الخ بخذف الميم كما يؤيده التعابيل بقوله لانه فم الخ ويحتمل ان الميم من التكتية (قوله او يرفع
الخ) عطف على محسب (قوله لقاض يرى الخ) كالشافعى (قوله فيلزمه) اى يلزم القاضى المولى الاخراج
(قوله حتى لا يرفع بعد) اى لا يرفع الصبي بعد البلوغ (قوله انه لا يرفع الخ) اى لا يجوز له الرفع (قوله اذا
راى) اى المولى (قوله لما فيه من الخطر) اى في الاخراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى (قوله
فيها) اى في الحالة الاولى (مخير الخ) عبارة البجيرمى والاولى للمولى مطلقا اى سواء كانا شافعيين او احدهما
شافعيًا فقط رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كاله واذا لم يخرجها
اخبر بها بعد كاله فلو رى اه (قوله وما لزمه) عطف على اجرة الخ (قوله وان لم يطالب) اى الارش منه ولا ينفيه
ما مر في المفلس من أن الدين الحال لا يجب وقؤه الا بعد الطالب مع الارش دين لا ذلك ثبت بالاختيار
فتوقف وجوب ادائه على طلبة بخلاف ما هنا نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان ذلك ثبت بالاختيار الخ وخذ
من هذا ان من اتاف مالا لغيره او تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدل ما اتافه واجرة ما استعمله ونحو ذلك
وان لم يطلبه صاحبه اه (قوله وافق بعضهم بان للمولى الصلح الخ) وخذ منه بعد التامل ان المراد جواز اقدام
المولى على ذلك للضرورة لا صحة الصلح المذكور في نفس الامر فانها مسكوت عنها وحيث فلا فرق بين الاقرار
وعدمه ولا يرد قول الشارح وفيه نظر الخ وان بقية ماله باقى بدمه المدين باطنا بل وظاهر اذا زال المانع وتيسر

من تأويله (قوله وإنما اختلفوا) أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة (قوله هنا)
اى في الشفعة (قوله فالاحتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

قوله ان لا يقال كذا بخط
الشيخ رحمه الله ولعل القلم
سها بلا والله اعلم اه مصححه

وفيه نظر إذ لا بد في صحة الصالح من الاقرار اللهم إلا أن يفرض خشية ضياع البهض ولو مع الاقرار ويتعين الصالح لتخليص الباقي (ويشقق عليه وعلى مونه) أي يمونه نفقة وكسوة وخدمة وغيرهما مما لا بد منه (بالمعروف) مما يابق بيساره وإعساره قال شارح ويرجع في صفة ما بوسه الى ملبوس ابيه وفيه نظر لما تقرر ان الظاهر لا يلقى بيساره وقد يكون موهرا او ابوه (١٨٥) معسرا وعكسه وقد يكون ابوه يزرى بنفسه فلا يكلف الولد

ذلك (فان ادعى الولد بعد بلوغه) أو افاقته أو رشفه أو بعد زوال تبذيره (على الأب والجد بيعا) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا بينة كما باصه وحذفه لظهوره (صدقا باليمين) لانهما لا يتهمان لو فور شفقتهما (ولان ادعاء على الوصي والامين صدق هو يمينه) لانهما قد يتهمان ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالاولين هنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كمو وظاهر المتن ان القاضى ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمد السبكي فقال بعد تردد له الحق ان قوله مقبول بلا يمين في ان تصرفه للمصلحة وان كان معزولا لانه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما ياتي في الوديعة أن محله في قاض ثقة أمين وإلا كان كالوصى ويأتى آخر الوصايا ان الاوجه ان الثقة مثل الاصل وإلا فكالوصى وبحث الزركشي كالبقيتي قبول قول نحو الوصى في ان ما باع به ثمن المثل لانه من صفات البيع فاذا

استيفاء الحق منه كافي المسئلة المنظر بها وهي دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للمولى الاقدام عليه لانه عند صحيح يملكه بالاخذ بل هو ضامن له مطلقا على ما تقرر والله اعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله إذ لا بد في صحة الصالح من الاقرار) فتى اقر المدين الحاجة الى الصالح على البهض بل الانتظار الى كمال المحجور او الى لا مكان اخذ جميع دينه حينئذاه كرى (قوله ويتعين الخ) بالنصب بان المضمرة عطف على خشية الخ (قوله ضياع البهض) لعل حق المقام هنا ضياع الكل وفي قوله الا لا لتخليص الباقي لتخليص البعض (قوله اي يمونه) الى قوله قال في النهاية والمغنى (عما لا بد منه الخ) اي باعتبار ما جرت به العادة لمثله وان زاد على الحاجة وتعد من نوع او انواع ومنه ما يقع من التوسعة في شهر رمضان والاعياد ونحوها من مطعم وملبس اه عثر (قوله مما يابق الخ) فان قصر ائتم او اسرف ضمن وائتم نهاية ومغنى (قوله قال شارح يرجع في صفة) يجوز ان يكون مراد شارح المشار اليه بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحسن فلبس ولد الفقيه ما يناسبه وكذا ولد الجندی وان اختلفت فرد الهيئة المناسبة باليسار والاعسار من حيث النفاسة وضدها وحله على هذا اولى من استشكله المؤدى الى تضعيفه اه سيد عمر قول المتن (فان ادعى الخ) الظاهر ان الواو هنا ولى لان هذا التفصيل لا يعلم ما قدمه اه عثر اي ان ادعى الصبي بعد بلوغه ورشده او المحزون بعد افاقته ورشده او المذبر بعد زوال تبذيره (قوله واخذ الخ) عطف على بيعا (قوله ولا بينة الخ) فلو اقام من لم يقبل قوله من الولى والمحجور عليه بينة بما ادعاه حكم له بها ولو بعد الحلف كافي المحرر نهاية ومغنى (قوله لانهما لا يتهمان) الى قوله وظاهر المتن في النهاية والمغنى قول المتن (على الوصى والامين) ومثلهما القاضى اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضى ولو قبل عزله كالدعوى على الوصى والامين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزاري وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال عثر وهو المعتمد عبارة سم على منهج والمعتمد قبوله يمينه ان كان باقيا على ولايته لان كان معزولا من انتهى وقوله خلافا للسبكي اي حيث قال اخر اقبل قوله بلا تحليف ولو بعد عزله اه قول المتن (والامين) اي منصوب القاضى بنهاية ومغنى قول المتن (صدق هو يمينه) ومحل عدم قبول قول الوصى والامين في غير اموال التجارة اما فيها فالظاهر كما قال الزركشي قبول قولهما العسر الاشهاد عليهما فيها بنهاية ومغنى قال عثر قوله لعسر الاشهاد الخ قال سم على منهج ومال مر الى التفصيل بين ما يعسر الاشهاد عليه كان جلسا في حانوت ليبيعا شيئا فشيئا فيقبل قولهما من غير اشهاد لعسره وبين ان لا يعسر كالمواردي بيع مقدار كبير جملة بثمن فلا بد من الاشهاد انتهى (قوله ومن ثم) اي ومن اجل ان المدار على التهمة عدما وجودا (قوله كالاولين) اي الاب والجد (قوله آباؤها) اي وامهاتها عبارة بنهاية وكذا من في معناها كابنائها (قوله والمشتري الخ) عبارة للمغنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولى كدعواه على الولى فيقبل قوله الى المولى عليه ان اشترى من غير الاب والجد لا ان اشترى منهما اه وعبرة بالجبرى ومثل المشتري من الولى المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كافي الحاي اه وظاهر المتن ان القاضى الخ) ويحتمل ان مراد المصنف بالامين ما يشمل القاضى فحكمه حكم امينه كما اعتمدته النهاية وسم وفاقا لتاج (وهو ما اعتمدته السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه مغنى (قوله ان محله) اي محل ما قاله السبكي اخر من قبول قول القاضى بلا يمين ولو بعد عزله (قوله مثل الاصل) اي فيصدق يمينه (قوله ولا كان كالوصى) اي وان لم يكن القاضى ثقة فيصدق المولى يمينه (قوله فاذا ثبت) اي بالبينه (انه) اي البائع (جائز البيع) اي يكونه نحو وصى (قوله قبل قوله الخ) اي يمينه (قوله فاحتاج) اي نحو الوصى (لثبوتها) اي ثبوت المصلحة بالبينه ومر على الوصى والامين) ومثلهما القاضى مطلقا

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) ثبت انه جائز البيع قبل قوله في صفته لانه مدعى الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوى لو قال الموكل باع بغين فاحش صدق ردوه بانه مبنى على رايه ان القول قول مدعى الفساد والاصح تصديق الوكيل لان موكله يدعى خيانتة والاصل عدمها مع كونه ساطه على البيع بالاذن له فيه

(فرع) ليس للولي أخذ شيء من مال ووليته إن كان غنيا مطلقا فإن كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجره مثله (١٨٦) وإذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذ فقال الاستوى هذا في وصي أو أمين أم أب أو وجد

في أخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه إن كان مكتسبا لا يجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فان فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فاتجه ان له اخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقرابته وقبري بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا فلنك استير اي مثلا فله إن كان فقيرا الا كل منه كذا قيل والوجه ان يقال فله اقل الامرين وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ولا يضربه على ذلك على الوجه خلافه ان جزم بان له ضربه عليه وإعاريته لذلك ولخدمته من يتعلم منه ما ينفعه دينيا ودنيا وان قيل بأجرة كما يعلم بما يأتي اول العارية وبحث ان علم رضا الولي كاذنه وان للولي إيجاره بنفقته وهو محتمل ان علم ان له فيها مصاحبة لسكون نفقته اكثر من أجرته عادة وافتي المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه لانه ليس من أهل التبضع بمنافعه

عن النهاية والمغنى استثناء أو وال التجارة (قوله ليس للولي) إلى قوله واعترض في النهاية والمغنى إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل (قوله مطلقا) أي انقطع بسبب مال ووليته عن الكسب أو لا (قوله قدر نفقته) أي ونيته نهاية ومغنى وفي سم عن العياب مثله (قوله ورجح المصنف) اعتمد على النهاية والمغنى أيضا (قوله ان يأخذ الخ) أي من غير مراجعة الحاكم مغنى ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقه أي وإن لم يكونا مقدرين على الكسب أو مقيد بما مر من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مر عن القليوبي (قوله أم أب أو وجد) أي أو أم إذا كانت وصية وأما الحاكم فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه وان تضجر الأب وان علا فله الرجوع الى القاضي ليس بصحيحا باجرة من مال محجوره وله ان ينصب غيره بها بنفسه نهاية ومغنى (قوله الصحيح) أي المقدر على الكسب (قوله واعترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الأصل (قوله ما يكفيه) ماموصولة أو موصوفة أه سم أي مقدار لا يكفيه أي وإن اكتسب ما يكفيه فلا يأخذ شيئا (قوله غاية الأصل) أي من الأب والجد والام بشرطها (قوله البعض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلا) يدخل من جمع لخلاص مدين ومسر أو مظلوم مصادروه وحسن متعين حشاو ترغيبا في هذه المكرمة أه سيد عمر اقول وكذا يدخل من جمع لنحو بناء مسجد (قوله كذا قيل) لعل قائله بناءه على مصحح الرافعي أه سيد عمر (قوله اقل الامرين) أي النفقة وأجرة المثل (قوله وللأب الخ) هل منهم مال الام الوصية (قوله فيما لا يقابل بأجرة) قضيته ان لو استخدمه فيما يقابل بأجرة لزمته وإن لم يكرهه لكنه بولايته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته لان محل وجوب نفقته عليه إذ لم يكن له مال أو كتب ينفق عليه منه وهذا وجوب الأجرة له صار له مال وينبغي أن محل تلك القضية ما لم يرد تربيته وتدريبه على الامور ليعتاده بعد البلوغ أخذاه من قوله ولخدمته الخ اما لا خوفا إذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاجرة عليهم الصغار منهم إذا استخدموه وهم ولم تسقط عنهم بالانفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلف في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الأصل عدمه وطريق من اراد الخلاص من ذلك ان يرفع الامر الى الحاكم ويستاجر إخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم برائة الاخ مثلا ما لو كان لاخوته جامكية مثلا واخذما يتحصل منهما وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع الى الحاكم الى آخره اتقدم اه ع ش (قوله وإعاريته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لما لا يقابل بأجرة (قوله وان للولي إيجاره الخ) ظاهره بل صريحه ان له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا لو اجره بمقدار معلوم فهي مسئلة منصوصة لا مبحوثة أه سيد عمر (قوله لسكون نفقته اكثر) ينبغي أو مثله لكن تتوفر عليه مؤن التهيئة من طحن ونحوه بل واقل منها إذا تعينت بان لم يجد راغباه غير باذنها فان إيجاره بها وإن قلت أولى من تركه ولا ينبغي ان يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لان المال لا يفوت بخلاف المنافع فانها تفوت بلامقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو باقل من ثمن المثل كاتقدم فلوقال الشارح ككون نفقته الخ لكان حسنا أه سيد عمر (قوله لانه ليس الخ) أي ابن البنت (قوله في غير الجد للام) يشمل الأب والجد للأب أه سم ومر عن ع ش طريق برائة الذمة قراجه (قوله غائب) لعله ليس بقيد كما يفيد التعليل الاتي (قوله حتى الحاكم) أي والام الوصية اخذ من التعليل السابق (قوله بان الأب الخ) سكنت عن غير الأب وقضية تعليل البقيني الاتي انه مثله أه سم (قوله فوات الخ) أي مات الأب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلمه أنه أنفق عليه أو أنفق فصار

(قوله قدر نفقته) عبر في العياب بالأمون (قوله لا يكفيه) ماموصولة أو موصوفة (قوله أن له أخذ كفايته الخ) شامل (قوله غير الجد للام) يشمل الأب والجد للأب (قوله بان الأب الخ) سكنت عن غير الأب المقابلة بالعوض ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا ان اكره ويجرى هذا في غير الجد للام قال الجلال البلقيني ولو كان للصبي مال غائب فانفق ووليته عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أباً أو جدا لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل باذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل

من ماله او مال نفسه حل على انه من مال الطفل احتياطا لئلا يضر باقي الورثة اهـ وبذلك اتفق الباقي والله بان الوالدولي متصرف والاصل برامة
ذمته والظاهر يقتضي ذلك والامين اذا مات وصنائه فذلك حيث لم يظرم اية قط التعلق تركته اهانهم لذي المال ان يحاف بقية الورثة على
ان اباه انفق عليه ما كان له تحت يده وافتى جمع فيمن ثبت له على ابيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو ووارثه اى بالدين والبلقينى بجواز
الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو دين ونهر لقاصر فيه شركة واقط سنابل من (١٨٧) زرعه لا كسرة له ساقطة وخالفه الزركشى في

الثانية اى لانها كالثالثة
القائل هو بامتناعها
وخرج بما قيد به شرب يضر
نحو زرعه فيمتنع وافتى
القاضى فيما لو اشترى
ضيعة من قيم يتيم وسلمه
الثمن فكملى المولى وانكر
كون ذلك القيم ولياله
واسترد الضيعة ثم اشترها
منه بانه لا يرجع بالثمن على
البائع لانه صدقه على الولاية
كالو اشترى من وكيل ودفع
له الثمن فانكر الموكل الوكالة
واخذ المبيع فاشتره منه
لا يرجع على الوكيل
بالثمن لانه صدقه على
الوكالة واستشكله الغزى
بانه مخالف لقولهم اذا
اشترى شيئا وصدق البائع
على ملكه ثم استحق رجوع
عليه بالثمن لانه انما صدقه
بناء على ظاهر الحال فكذلك
هنا واجاب شيخنا بان البائع
في تلك مقصر ببيعه ما هو
مستحق اهـ وفيه نظر فان
الملاحظ انما هو التصديق
على المملك وهو موجود
في الكل فكما عذر في هذه
باستناد تصديقه الى الظاهر
فكذلك في تينك على ان القيم
والوكيل مقصران ايضا

ضامنا اهـ كرى (قوله من ماله) اى الطفل (قوله احتياطا الخ) اى لانه لو حل على انه انفق من مال نفسه
تبرع اصار الناقص من مال الابن مضمونا على الاب فيتضرر غير الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) اى التضمن
(قوله حيث الخ) خبر فذلك والجملة جواب اب اذا والجملة الشرطية خبر والامين (قوله ما يسط الخ) اى
واحتيال الانفاق من مال الولد هنا الذى هو الظاهر مسقط للتعلق (قوله لذي المال) اى للابن صاحب المال
(قوله انفاقه) اى بذل الدين (قوله بانه يصدق الخ) اى الاب (قوله والبلقينى) اى وافتى البلقينى (قوله
لا يحتفل به) اى لا يبالي به لانه النقص به (قوله لقاصر) اى محجور والجار متعلق لشركة (وقوله فيه) اى فى
نحو العين والنهر خبر مقدم له (قوله واقط الخ) عطف على الشرب (قوله لا كسرة له) اى للقاصر عطف على
سنابل الخ (قوله فى الثانية) وهى لقط السنابل (قوله بما قيد به) وهو قوله على وجه لا يحتفل به (قوله ثم
اشترها منه) اى الضيعة من المولى (قوله على البائع) اى القيم (قوله لانه صدقه) اى بالشرائه منه وقوله
واستشكله اى كلام المقيس والمقيس عليه (قوله فى ملك) اى فى صورة بيع المالك ظاهرا (قوله فى تينك)
فى صورتى بيع القيم والوكيل (قوله قبيل الوديعة) ظرف جزمته

(باب الصالح)

قول المتن (باب الصالح) لو عبر بكتاب كان او ضح لانه لا يدرج تحت مقوله وهو يذكر و ثبت فيقال الصالح
جائز وجائز قوه وهو رخصة على المعتمد لان الرخصة هى الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم
الاصلى ولا يشترط لتسميتها رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف مائة تضميه الاصول العامة كاف
فى كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه ابراهيم (قوله والتزام) الى قوله وقضية
قوله فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وعنه (قوله لغة) اى وعرفاه عميرة (قوله وشرعا الخ) اى فهو من
نقل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاخص (قوله يحصل ذلك) من
التحصيلى اى يحصل به تطوع النزاع (قوله احل حراما) كاصالح على نحو الخرو (قوله او حرم حلالا) كأن
يصلح زوجته على ان لا يطلقها فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل
والحرمة اجيب بان الصالح هو المجوز انما الاقدام على ذلك فى الظاهر لو صححناه ايجيز مى (قوله وخصوصا)
اى المسلمون بالذكر فى الحديث (قوله لانه قىادهم) اى الى الاحكام غالبانها ومعنى (قوله او بين الامام)
اى حقيقة او حكما بان وقع من نائبه وعبر النهاية والمغنى هنا وفى قوله او بين الخ بالواو وهو انبى بقولهم
انواع وعقدوا الاول باب الهدنة والثانى باب البغاة ولثالث باب القسم والنشوز (قوله او دين) بفتح الدال
سواء كان بسبب معاملة او لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة النهاية والمغنى واصلح المعاملة وهو
مقصود الباب اهـ (قوله وهو) اى صالح المعاوضة (قوله او حجة اخرى) عبر بها دون البيضة لتشمل الشاهد واليمين
وعلم القاضى ع شر واليمين المرودة بجزم مى قول المتن (على دين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها

وقضية تعليل الباقينى الآتى انه مثله

(باب الصالح)

(قول المصنف على عين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها او حينئذ قوله فهو بيع يجوز ان

بيعهما قبل ثبوت ولا يتهم او من ثم جزمته بخلاف كلام القاضى قبل الوديعة (باب الصالح والتزام على الحتمق المشتركة) هو لغة قطع
النزاع وشرعا عقد مخصوص يحصل ذلك واصله قبل الاجماع قوله تعالى والصالح خير والخبر الصحيح الصالح جائز بين المساهمين الاصلح احل حراما
او حرم حلالا وخصوصا لانقيادهم والا فالكفار مثاهم (هو) انواع صالح بين المسلمين والمشرىكين او بين الامام والبغاة او بين الزوجين وصالح فى
معاوضة او دين وهو المقصود هنا ولفظه تعدى غالب الامتروك بمن وعن وللماخوذ يعلى والباء هو (قسمان احدهما مجرى بين المتداعين
وهو نوعان احدهما على اقرار) او حجة اخرى (فان جرى على عين غير العين) المدعاة كان ادعى عليه بدافا قر له بها ثم صالحه عنها بثوب معين

(فهو بيع) للمدعاة من المدعى اقره (بلفظ الصالح ثبت فيه احكامه) اى البيع لان حده صادق عليه (كاشفعة والردي بالعيب) وخيارى المجلس والشرط (ومنع تصرفه) فى المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفاقا) اى المصالح به والمصالح عليه (فى علة

الربا) واشترط التساوى ان اتحد اجناسا ربويا والقطع فى بيع نحو زرع اخضر والسلامة من شرط مفسد مما مر وجريان التحالف عند الاختلاف فى شىء مما مرو قضية قوله على عين غير المدعاة الموافق لاصله والعزیز ان صلاحه من عين مدعاة بدين موصوف ليس بيعا اى بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تحالف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد وصف بصفة السلم والثاني محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة لجواز بيع احد النقدین بالآخر دون اسلامه فيه وحيث لا ترد عليه مسئلة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت (تنبيه) هل باقى الصالح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت به لك بثوب صفته كذا فى ذمتى او قال له المقر له صالحتك عن هذا الذى اقررت لي به بثوب صفته كذا فى ذمتك فالذى جرى عليه الاسنوى ومن تبعه كالشارح وقال انما سكنت الشيخان عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما انه باقى بمعناه ونقله الاسنوى وغيره عن ابن جرير ولم يبالوا بكونه صار صاحب

بها وحيث نقوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل له لم وحيث يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه اسم وياتى فى الشرح جواب آخر قول المتن (فهو بيع الخ) ويسمى صالح المعاوضة نهاية ومعنى (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين اى سم قول المتن (قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه اى سم اى بعد الاذن فى القبض (قوله والقطع وقوله والسلامة) عطف على التساوى و(قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ فى الشرح او على الشفعة فى المتن (قوله عكسه) اى ليس سلبا بل بيع اى كردى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم والا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا اى سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اى سم اقول اخذنا من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اى سم اى كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (نلا تر دعاية الخ) عبارة النهاية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبيا او فضة فهو بيع ايضا وعبد او ثوب او مائة ووصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما تعرض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة لم يحل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه والا فهو سلم حكما لا حقيقة اى (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اى ع ش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمعناه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالانقضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكنتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيهما بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

يريد به المعنى الشامل للسلم وحيث يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه فى محله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم والا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اى سم اقول اخذنا من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اى سم اى كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (نلا تر دعاية الخ) عبارة النهاية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبيا او فضة فهو بيع ايضا وعبد او ثوب او مائة ووصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما تعرض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة لم يحل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المفهوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه والا فهو سلم حكما لا حقيقة اى (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اى ع ش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمعناه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالانقضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكنتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيهما بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

مذهب مستقل كالزنى حتى لا تعد تخريجاته وجوها والذى اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوى وغيره وقول على الشارح سكنتا عنه اى عن التصريح به انه فى المثالين المذكورين بيع ويؤيده ما مر فى السلم فى بعثك ثوبا صفتة كذا هذا فالشيخان على انه بيع

لعدم لفظ السلم واكثر المتأخرين على انه سلم نظرا للمعنى وللأولين ان (١٨٩) يفرقوا بين لفظ الصلح والبيع بان

البيع حيث اطلق إنما ينصرف
للمقابل السلم لاختلاف
احكامهما فهو أغنى البيع
لا يخرج عن موضوعه وغيره
فاذا نافي لفظه معناه غلب
لفظه لانه الاقوى وأما
لفظ الصلح فهو موضوع
شرعا للعقد متعددة بحسب
المعنى لا غير وليس له موضوع
خاص ينصرف اليه لفظه
حتى تغلب فيه فتعين فيه تحكيم
المعنى لا غير وبه اتضح
الاول لتأمله (أو) جرى
من العين المدعاة (على منفعة)
لها مدة معلومة بثوب مثلا
لغيره أو لغيره مدة كذلك
بها أو بمنفعتها (أو) (أو) اجارة
للعين المدعاة بغيرها من
المدعى لغيره أو لغيرها بها
أو بمنفعتها من غيره له
(تثبت) فيه (احكامها)
لصدق حدها عليه او جرى
منها على أن ينتفع بها مدة
كذا فاعارة منه لغيره
ويتعين ان يحمل عليه قول
السبكي يصح الصلح على
منافع السكاب مدة معلومة
أى بغير عرض أو على أن
يطلقها فخلع او على أن
يرد عبده فجعله (أو) جرى
من العين المدعاة (على بعض
العين المدعاة) كمنصفها
(فهي لبعضها) الباقي
(لصاحب اليد) عليها
(تثبت) فيه (احكامها)

على أن لفظ بعثك ثوب بالخ (قوله وللأولين) بفتح النون أى الاسرى ومن تبعه اه كرى (قوله لا اختلاف
احكامهما) فى هذا التعليل نظر اه سم (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتنافى
الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بانه لو نافاه لم يتعقد فليتامل اه سم (قوله لعقد الخ)
أى للمعنى مشترك بينهما (قوله اتضح الاول) أى اتيان الصلح بمعنى السلم (قوله او جرى) أى الصلح (من العين
الخ) قد يشكل لفظه من منافع قوله لانه لا يتغير داخله على المتروك أى للمدعى عليه كاهو المراد هنا ولا على
الماخوذ اللهم الا ان يجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها اه سم (قوله لها) نعمت لمنفعة
والضمير للعين أى على منفعة كائنة للعين المدعاة فى مدة معلومة فمدة منصوب على انه مفعول فيه لجرى اه
كردى ولك ان تجعل مدة ظر فالنعت (قوله ثوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جرى و (قوله لغيره)
أى غير المدعى نعمت لثوب أى كان يقول المدعى لغيره المقر صالحتك عن منفعة هذا الذى اقررت لى به سنة
بثوبك هذا واجر لك هذا الذى الخ ويقبل الغريم المقر (قوله او لغيرها) عطف على قوله لها و (قوله
كذلك) أى معلومة و (قوله أو بمنفعتها) عطف على قوله بها أى كان يقول المدعى عليه المقر صالحتك عن هذا
الذى اقررت به لك او عن منفعة سنة بسكنى دارى هذه سنة او اجر لك هذه الدار سنة بهذا الذى اقررت به لك
او بمنفعته سنة (قوله او جرى منها الخ) فيه مامر انقاع سم (قوله على ان ينتفع) أى الغريم اه سم
(قوله فاعارة الخ) تثبت احكامها فان عين مدة فاعارة مؤقتة لا فطلة نهاية ومعنى قال ع ش ومن
احكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منهج اه (قوله او جرى منها) عطف على قوله جرى
من العين الخ والضمير للعين المدعاة (قوله أن يحمل عليه) أى صالح الاعارة (قوله أو على ان يطلقها) عطف
على قوله على ان ينتفع (قوله فخلع) كان تقول الزوجة المقر لها صالحتك من هذا الذى اقررت لى به على ان
تطلقى طلقه فيقبل الزوج بقوله صالحتك لانه قائم مقام طلقتك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلافا لما وقع
فى كلام بعض اهل العصر اه ع ش (قوله عبده) أى عبد المقر له قول المتن (فهبة الخ) كان صورته ان
يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي قال الشيخ عميرة قال السبكي لو قال وهبتك نصفها على ان تعطينى
النصف الاخر فسد كظنهم من الابراء انتهى سم على منهج اه ع ش قول المتن (لصاحب اليد) أى مثلا
ع ش (قوله فيثبت فيه) أى فى البعض الباقي فتصح الهبة فيه بلفظ الهبة والتملك وشبههما نهاية ومعنى أى
كالرقبي والعمرى ع ش (قوله من اذن فى قبض) أى وجواز رجوع المصالح عن الصلح اذالم يوجد قبض
اه ع ش (قوله ومضى امكانه) أى مضى زمن امكان قبض المتروك ان كان فى يد المدعى عليه (قوله بعد
تقدم صيغة هبة لما ترك) أى او صيغة صلح او تملك كإياى قال سم فان قلت ذلك أى تعبيره بصيغة الهبة مشكل
مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكرك ذلك الاعتبار بل توطئة لقوله أى المصنف ولا يصح بلفظ
البيع الخ اه عبارة ع ش قوله بلفظ الهبة والتملك قضيته انه لو اقتصر على قوله صالحتك من هذه الدار على
نصفها لا يكون هبة لباقيها وهو غير مراد فان الصيغة تقتضى انه رضى منها ببعضها وترك باقيها ويصرح به قول

(قوله أى عن التصريح به) أى والسكوت عن التصريح به صادق مع اقتضاء عبارة الروضة خلافه (قوله
لاختلاف احكامهما) فى هذا التعليل نظر (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى ان لفظ البيع يتنافى
الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بانه لو نافاه لم يتعقد فليتامل وقد مر فى باب السلم انه لو سلم
اليه ماله فى ذمته لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فيحمل ما هنا على ما إذا كان المدعى به عينا ويكون قبضها بمضى
زمن يمكن فيه القبض واما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصالح فبعيد جدا لوجه له تأمل (قوله او جرى من
العين المدعاة) قد يشكل من منافع قوله لانه لا يتغير داخله على المتروك أى للمدعى كاهو المراد هنا
ولا على الماخوذ اللهم الا ان يجعل العين متروكة فى الجملة أى من حيث منفعتها (قوله على ان ينتفع) أى الغريم
(قوله أو على ان يطلقها) بان يقر للزوجة بالعين (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فان قلت اعتبار ذلك
مشكل مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكرك ذلك لاعتباره بل توطئة لقوله ولا يصح بلفظ الخ

أى الهبة من اذن فى قبض ومعنى امكانه بعد تقدم صيغة هبة لما ترك وقبولها

(ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن لان العين كلها ملك المقر له فاذا باعها ببعضها فقد باع ملكه بالكلية والشيء ببعضه فهو محال (والاصح صحة به بلفظ الصلح) كصالحتك منها على نصفها (١٩٠) لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزيله في كل محل على ما يليق به

الشارح مراقي كصالحتك عن الدار على ربعها اقول المتن (ولا يصح) أي فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش قول المتن (بلفظ البيع) بان قيل بعثتك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش (قوله والشيء) أي وباع الشيء قول المتن (صحته) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله كصالحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغنى (قوله وتكون الخ) أي صيغة صالحتك منها على نصفها مثلاً (قوله تنزيله) أي للفظ الصلح قول المتن (صالحى عن دارك الخ) خرج به ما لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئنى من دينك على بأن قاله استيجبا بالطلب البراءة فابراهما عاب انتهت سم على منهج اه ع ش (قوله ولو عند غير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الاجنبى للدعى عليه صالحى عن الدار التي بيدك فلان بكذا النفسى فانه صحيح على ما يأتي كتمام بالخاصة السابقة بين المتداعين ثم قوله المذ كور يشعر بان لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تسكني المناكرة فيما بينهما ولعله غير مراد فتنى سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاض لذلك اه ع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله صرح به) أي بالتعميم المذ كور (قوله وكأنه) أي الاسنوى (قوله منه) أي من قول المصنف المتداعين (قوله لانهم الخ) تعليل لعدم النظر (قوله ولو عند غير قاض) الاولى حذف ولو (قوله هنا) أي في صحة الصلح (قوله وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفاً (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله ان نوباه) أي بلفظ صالحى عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافى وقوله به وقوله فارق (قوله البيع) أي او غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيره ما فيما يظهر ولعله إنما اقتصر عليه لانه الذى صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحى عن دارك بكذا اه ع ش (قوله لانه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وان رده في المطلب نهاية ومغنى قال ع ش قوله كناية معتمداً (قوله وانما لم يصح) أي البيع (قوله شرطه المذ كور) أي سبق الخصومة (قوله وبه) أي بقوله إذ لا ينافى البيع (قوله ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله للفظ) أي لفظ وهبتك بعشرة وعلى الاصح الناظر لمعناه فهو صحيح في البيع كما يأتي في الهبة اه كرى (قوله لان لفظ الهبة الخ) تعليل لقوله وبه فارق (قوله لا كتمن) كانه المبيع في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا ان يكون عطف تفسير اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى اما ما لا يصح الاعتياض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال ع ش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكبحوم الكتابة (قوله على عين) عبارة النهاية والمغنى على غيره عين او دين ولو منفعة كما قاله الاسنوى صح لعموم الادلة سواء اعقد بلفظ البيع ام الصلح ام الاجارة وعلم بما تقرّر صحة عبارة المصنف اه قال ع ش قوله بما تقرّر هو قوله على غيره اه (قوله الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله أراد الخ (قوله تقسيمه الخ) أي بقوله الاتى فان كان العوض عينا الخ (قوله الى معين) الاولى عين (قوله وزعم الخ) عطف تفسير لتغليظه (قوله وان الصواب على غيره) أي يشمل الدين (قوله هو الغلط) خبر فتغليظه (قوله انه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العين والدين أي فيما يشملهما (تارة) أي هنا وقوله (اخرى) أي في التقسيم الاتى (قوله وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والمشار اليه استعمال العين في الامرين (قوله مجاز الخ) أي بذكر الخاص مرادة العام (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله مع الصحة فيها ايضاً) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله مما مر) أي في شرح او على منفعة بقوله او لغيرها ما وقال السكردى قوله

(قوله كان بيعاً) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطلب مر (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه (قوله مع الصحة فيها ايضاً) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

كلفظ التملك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحى عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعى سبق الخصومة ولو عند غير قاض كما هو ظاهر ثم رايت الاسنوى صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينظر لقوله المتداعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا اخر الرجعة انه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاض ولان اشتراط كونها عنده لا معنى له هنا لان اشتراط سبق الخصومة انما هو لوجود مسمى الصلح عرفاً وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم ان نوباه البيع كان بيعاً لانه حينئذ كناية اذ لا ينافى البيع وانما لم يصح به من غير نية لفقد شرطه المذ كور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر للفظ لان لفظ الهبة ينافى البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كتمن ودين سلم (على عين) اراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين فتغليظه وزعم انه مصحف وان الصواب على غيره هو الغلط اذ غاية الامر انه استعمل العين في الامرين

تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفى دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم المصالح عليه الى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيراً فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها ايضاً كما علم مما مر

قلت لانه لا يتأتى فيها التفريع الذي قصده من التوافق في باعلة الرتارة وعدمها (١٩١) أخرى (صالح) بلفظ بيع او صالح

كما يجوز بيع الدين بالدين (فان توافقا في علة الربا) كالصالح عن ذهب بفضة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذرا من الربا فان تفرقا حسا أو حكما قبل قبضه بطل الصالح ولا يشترط تعيينه في العقد (والا) يتوافقاه كعوض ذهب ببر (فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح) كالو باع ثوبا بدرهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس (او) كان العوض (دينا) ثبت بالصالح كصالحتك عن دراهمي عليك بصاع بر في ذمتك (اشترط تعيينه في المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) اصحهما عدم الاشتراط وهذا كله علم بما قدمه في الاستبدال عن الثمن ولو صالح من دين على منفعة صح كما رو تقبض هي قبض علمها (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو ابراه عن باقيه) فيغلب فيه معنى الاسقاط وان قلنا انه تمليك حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي

(قول المحشى قوله فان كانا ربويين اشترط ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه من هامش)

بما مر إشارة إلى قول المصنف او على منفعة وقوله الآتى كما مر إشارة الى هذه الصحة اه (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة فانه ثبت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر انتهى سم قول الماتن (فان توافقا) اى الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (حذرا) الى قول الماتن النوع الثاني في النهاية والمغنى الا قوله حسا او حكما وقوله ثبت الى الماتن قول الماتن (قبض العوض) اى عينا او دينا اه سم (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض اه سم اى يلزم ما في المجلس وتقدم في الشرح انه يبطل عقد الربوى خلافا للنهاية والمغنى (والا يتوافقا) اى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه مغنى ونهاية (فيه) اى في علة الربا والتذكير بتاويل السبب (قوله كعو عن ذهب الخ) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر انتهى سم قول الماتن (عينا) اى ليس دينا اه سم (قوله ثبت) صفة دينا انتهى سم اى حدث بسبب الصالح (اصحهما الخ) وان كانا ربويين اشترط لما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومعنى (قوله وهذا) اى قوله فان توافقا الى قوله وان صالح (قوله كما مر) اى في السؤال السابق اه سم اى بقوله مع الصحة فيها (قوله وتقضى هي قبض علمها) قال الاسنوى ويتجه تخريج اشتراطه اى القبض في المجلس على الخلاف فيما لو صالح على عين نهاية ومعنى قال عش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه انه لا يشترط فكذلك اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن ان يقال ان كانت اى المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) اى في الصالح المذكور (قوله انه الخ) اى الابرأه (قوله حتى لا يشترط القبول) اى في الصالح من دين على بعضه اى اذا كان بغير لفظ الصالح كما يتأتى (قوله

غير المنفعة) (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) اقول لا يخفى ما فيه فانه ان اراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر (قول المصنف قبض العوض) اى عينا او دينا (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض (قوله كعو عن ذهب) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر (قول المصنف عينا) اى ليس دينا (قوله ثبت) صفة دينا (قوله فان كانا ربويين اشترط) كذا ذكره الشارح المحقق المحلى ولقائل ان يقول لا موقع له هنا لانه تقدم في قوله فان توافقا في علة الربا الخ وما هنا لا يحتمله حتى يصح ذكره فيه لان الكلام هنا في بيان اقسام ما لم يتوافقا في علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويحاج بان ظاهر صنيع المحقق انه حمل العين في قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحينئذ فقوله فان توافقا في علة الربا الخ خاص بما اذا كان الصالح على العين بمعنى مقابل الدين وعلى هذا فالتمصيل بين التوافق في علة الربا فيشترط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط لم يقع التعرض له في كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصالح على العين بمعنى مقابل الدين وما اذا كان على الدين فلم يتعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره واما الشارح فقد حمل العين في قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فيشكل عليه ذكر هذا القسم هنا لدخوله في قول المصنف فان توافقا في علة الربا الخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التمسح في قول المصنف والالحاح حينئذ على نفي التوافق السابق لكن مع قطع النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقرينة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف والا بقوله اى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا اه فاطلق المصالح عليه ولم يقيده بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن ان يقال ان كانت منفعة عين يعين لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة ويمكن ان تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) في اطلاق ذلك مع قوله

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (و يصح بلفظ الابرأو الخط ونحوهما) كالاسقاط والوضع نحو أبرأتك من نصف ألف الذي على صالحتك على الباقي أو صالحتك منه على نصفه وأبرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالحتك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول لأن اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود أكثر من رعايته معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا اعنى الصلح على بعض العين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطية وما عداها من سائر الأقسام السابقة غير صلح

ولا يؤثر في ذلك (أي في صحة الابرأو والصلح عبارة النهاية والمغنى وهل يعود الدين إذا امتنع المبرأ من أداء الباقي أو لوجهان أحدهما عدم العود اه قال ع ش قوله من أداء الباقي أي حالا أو مالا اه قول المتن (و يصح) أي الصلح من دين على بعضه وكذا ما يأتي في المتن والشرح (قوله كالا سقاط الخ) أي والهبة والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط حينئذ القبول على المذهب نهاية ومغنى (قوله وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فإن اسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الاتي اه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الابرأو مثلا كما مر (قوله هنا) في حالة الاقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر الخ أنه لو نواه أي الابرأو بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله أعلم اه سيد عمر (قوله وهذا الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد علم ما قررنا من انقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وأجرة وعارية وهبة وسلم وأبرأو وبزاد على ذلك أن يكون خلعاً كصالحتك من كذا على أن تطلقني طليقة ومعاوضة من دم العمد كصالحتك من كذا على ما استحقه على من قصاص وجعالة كصالحتك من كذا على رد عبدك وفداء كقوله لجرني صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير فسحا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حوالة أيضا بان يقول المدعى عليه للدعي صالحتك من العين التي تدعيها على كذا حوالة على زيد مثلا اه (قوله وخرج بقوله على بعضه الخ) إذا لم يتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش (قوله فانه في الحقيقة) أي الصلح من الألف على بعضه (استيفاء للبعض الخ) أي فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومغنى (قوله كذلك) أي جنسا وقدر أو صفة (قوله لغا الصلح) والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل نهاية ومغنى (قوله لانهما) أي الخاق الاجل واسقاط (قوله وعدم الدائن الخ) نشر على ترتيب الألف (قوله وسقط الاجل) لصدر الأبقاء والاستيفاء من أهلها نهاية ومغنى (قوله بخلاف ما إذا جهل الخ) أي فساد الصلح وأدى على ظن صحته ووجوب التأجيل فلا يسقط الاجل واسترد ما عجله مغنى ونهاية (قوله فيسترد الخ) وفي سم على منبج قال مر وينشأ من هذا مسئلة تعم بها البلوى وهي مالو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الآخر شيئا مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وان كان عند الحالك انتهى ولو اراد بعد ذلك أن يجعله من الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك اه أقول والظاهر الاول لانه بالتراضي كأنه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبه مالو باع العين المغصوبة للغاصب بماله عليه من الدين اه ع ش (قوله لانه) أي الصلح المذكور (قوله بما ذكر) أي من قول المصنف ولو صالح من حال إلى هنا (قوله وقضية ما تقر) أي من أنه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة الخ (قوله فيه) أي في التفصيل المفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه ع ش أقول الأقرب أن المراد ما تقرر تعليل الشارح الإلغاء بقوله لانه إنما ترك الخ وان مرجع ضمير فيه الإلغاء (قوله وهو يدل) إلى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) أي قولهم ولو عكس لغا (قوله عروض) أي غير ربوية (قوله إذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم أي فانه الاتي لكن يشترط هنا القبول ما لا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بامتناعه وهذا أصح الوجهين مر (قوله وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الاتي (قوله إذا قبض) انظر وجهه

لا عارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه مالو صالح من ألف على خمسمائة معينة واتحد جنسهما الربوي فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتمده السبكي والاسنوي لاقتضاء التعيين العوضية فاشبه بيع الألف بخمسمائة وقضية كلام الشبخين الصحة وجرى عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظرا للمعنى فانه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) جنسا وقدر أو صفة (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعدم الدائن والمدين (فان عجل) المدين الدين (المؤجل) عالما بفساد الصلح (صح الأداء) وسقط الاجل بخلاف ما إذا جهل فيسترد ما دفعه كأنه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على مالو ظن ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فانه يسترده قطعاً (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة

وبقيت خمسة حالة) لانه ساعده بخط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه مجرد وعد (ولو) يخالف عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه إنما ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلم يصح الترك والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل فيما ذكر وقضية ما تقرر انه لا فرق فيه بين الربوي وغيره فقول الجواهر بعد كلام للجوري وهو يدل على فرض ذلك في الربوي فلو كان له عروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالا جاز اذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت ولا حجة للدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للأئمة الثلاثة للخبر السابق

إلا صلحاً أجل حراماً أو
حرم حلالاً فإن المدعى
أن كذب فقد استحل
مال المدعى عليه الذي
هو حرام عليه وإن
صدق فقد حرم على نفسه
ماله الذي هو حلال له أي
بصورة عقد فلا يقال
للإنسان ترك بعض حقه
قيل فيه نظر فإن الصلح
ثم لم يحرم الحلال ولا حل
الحرام بل هو على ما كان
عليه من التحريم والتحليل
أه ويرد بأن ما ذكر إلزام
للقائلين بصحته وهو ظاهر
إذ يلزم عليها أن الصلح
سبب في ذلك التحليل
والتحريم وقد علم من
الخبر امتناع كل صلح هو
كذلك كان يصلح على نحو
خر فهذا أهل الحرام
وكان يصلح زوجته
على أن لا يطلقها فهذا حرم
الحلال وقد اتفقوا على أن
الخبر يشمل هذين وهما
على وزان ما قلناه في صلح
الإنكار فحينئذ لا وجه
لذلك النظر فتأمل أما إذا
كانت له حجة كينة فيصح
أمكن بعد تعديلها وإن لم
يحكم بالملك على الأوجه ولا
نظر إلى أن له سيلاً إلى
الطعن لأن ذلك حتى بعد
القضاء بالملك أيضاً على
المعتمد (أن جرى على)
هي هنا بمعنى من أو عن
لما ر أن كون على والباء

مخالف أقول المصنف الماراً فغافر قبضه الوجهان (قوله الظاهر أنه ضعيف) خبر فقول الجراهر قوله
أو السكوت إلى المتن في النهاية وإلى قوله أي بصورة العقد في المغنى قول المتن (فيبطل الخ) وإن صالح على
الإنكار فإن كان المدعى محتماً فيحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يأخذ ما بذل له قاله الماوردي وهو صحيح في
صلح الخطيئة وأما إذا صالح على غير المدعى ففيه ما يأتي في مسألة الظفر مغنى ونهاية وشرح الروض (قوله
للخبر السابق الخ) وقياساً على ما لو أنكر الخلع والسكناء ثم تصالحا على شيء منها ومغنى (قوله فيه نظر) أي
في قوله فإن المدعى الخ كذا المراد بقوله الآن ما ذكره كره كره (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام
(قوله إلزام) أي لا بيان حقيقة الحال حتى يرد عليه النظر اه كره (قوله وهو ظاهر) أي الإلزام (قوله
عليها) أي الصحة (قوله كذلك) أي يحل الحرام أو يحرم الحلال (قوله أمالو كانت له حجة كينة الخ)
صورة المسئلة أن البيعة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا يتقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا
بخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بيعة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البيعة بعد الصلح بين
الشهادة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالافتقار قبله فيكون صحيحاً مر اه سم على
حج اه ع ش وفي المغنى ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح اه (قوله كينة) أي واليمين المرددة اه نهاية (قوله
وأن لم يحكم) بينا المفعول أو الفاعل (قوله على الأوجه) وفاق للمغنى والنهاية (قوله ولا نظر الخ) عبارة
النهاية واستشكال الغز إلى ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سيلاً إلى الطعن يرد بأن العدول إلى الصالحة يدل على
عجزه عن إبداء طاعن ولو ادعى عليه عينا فقال رددتها إليك ثم صالحها فإن كانت أمانة يده لم يصح الصلح لقبول
قوله فيكون صلحاً على الإنكار وإلا فقول اه في الرد غير مقبول فيصح لاقراره بالضمان اه قوله ولو ادعى عليه
عينا الخ في المغنى مثله قال ع ش قوله مر أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التعليل اه (قوله إلى
الطعن) أي جرح الشاهد (قوله هو بمعنى) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى (قوله لما مر) أي أول الباب
قول المتن (نفس المدعى) بفتح العين أي المدعى به وفي الروضة وأصلها على غير المدعى كان يصلح له على الدار
بشوب أو دين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين فغير عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح
فهما مسئلتان حكمهما واحد اه ويرد بذلك دفع اعتراض المصحح فانه قال الصواب التعبير بالغير وقال
الدميري عبارة المحرر غير وكان الراي تصحفت على المصنف بالنون فغير عنها بالنفس مغنى ونهاية (قوله ثم
تصالحا على) موثق) أي يأخذ المدعى من المدعى عليه (قوله كونها) أي لفظة على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا يحذور في ذلك لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت
اختياره كذا في المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلام المتعاملين حرم على نفسه ما بذل في تلك المعاملة والمعاملة
هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الإقرار فإن المدعى حرم
على نفسه ماله بما أخذه عوضاً عنه ومن هنا يناقش في الإلزام ودعوى ظهوره الاتيين وأما قوله الاتي وهما
على وزان الخ فلمهم أن يدفعوا الصورة الأولى بأن الخ لا تحل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق
غير متقوم بدليل الامتناع فيه ولو مع الإقرار فليتأمل (قوله فحينئذ لا وجه لذلك النظر) نفي جنس
الوجه لا يخفى ما فيه سيما مع ما قررناه فيما سبق (قوله أما إذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة
أن البيعة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا يتقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا بخلاف
ما لو أقيم بعد الصلح بيعة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البيعة بعد الصلح بين الشهادة
بنفس الحق فلا يكرن الصلح صحيحاً والشهادة بالافتقار قبله فيكون صحيحاً مر (قوله أما إذا كانت له
حجة الخ) ضرورة المسئلة كما هو صريح أنه أقام البيعة ثم صالح ويبقى ما لو صالح ثم أقامها وفي شرح العباب
ولو أقيمت بيعة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقته فهل يلحق بالإقرار قال الجوزي يلحق به بل
أولى لأنه لا يمكن الطعن فيها إلا فيه اه (قوله والتقدير إن جرى على نفس المدعى

(٢٥) - شرواني وابن قاسم - خامس) للباخذ ومن وعن للترك أغلبي (نفس المدعى) على غيره كان ادعى عليه

بدار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو فن ويصح كونها على بابها والتقدير إن جرى على نفس المدعى

عن غيره ودل عليه ذكر الماخوذ لأنه يقتضى متركاً ويصح مع عدم هذا التقدير ايضاً وغايتة ان البطالان فيه لأمرين كونه على انكار وعدم العوضية فيه (وكذا ان جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه في الاصح) كان يصلحه من الدار على نصفها أو ماله صالح من بعض

الدين على بعضه فيبطل جزماً لأن الضعيف بقدر الهبة في العين وإيراد الهبة على مافي الذمة يمتنع على ما يأتي في بابها ومصر في اختلاف المتبايعين أنهما لو اختلفا هل وقع الصلح على انكار أو إقرار صدق مدعى الانكار لأنه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار في مسائل منها ماله أو سلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار أنه يجوز اصطلاحهن بتساو وتفاوت وكذا ماله طلق لإحدى امرأته ومات قبل البيان أسكن ياتى قبيل خيار النكاح خلافه أو ادعى اثنتان وديعة بيد رجل فقال لا أعلم لا يكماهى أو دارا بيدهما وإقام كل بيعة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لأنه يبيع وشرطه تحقق الملك وسيأتى لذلك مزيداً آخر نكاح المشرک (وقوله) بعد إنكاره (صالحنى عن الدار) مثلاً (التي تدعىها ليس إقراراً فى الاصح) قال البغوى وكذا قوله لمدع عليه ألفاً صالحى منها على خمسمائة أو هبنى خمسمائة أو ابرئنى من خمسمائة لا احتمال أن يريد به قطع الخصومة لا غير ولأنه فى الثانية باقسامه لم يقر بان ذلك يلزمه وقد يصلح على الانكار اى بل هو

استثناء ماله لو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمله اه سم (قوله عن غيره) لعل صورته ان يدعى على شخصين شيئين فانكر هماماً فيصالحه على احدهما من الآخر (قوله ودل عليه) اى على تقدير عن غيره (قوله ذكر الماخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى فى حل المتن على هذا القول عقبه كان ادعى عليه شيئاً فيصالحه عليها بان يجعلها المدعى أو للمدعى عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيهما اه (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذکور مأخوذ ومترك باعتبارين نهاية ومعنى وسم أى فعلى علي بابها بالا اعتبار الاول (قوله ان البطالان فيه) أى فى الصلح فى ذلك نهاية ومعنى (قوله وعدم العوضية فيه) عبارة النهاية والمغنى وفساد الصيغة باتحاد العوضين اه (قوله من بعض المدعى) الاولى اسقاط لفظه بعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح ان جرى على بعضه اى المدعى كمالو كان على غير المدعى اه (مالو صالح) الى قوله لأنه لا يبيع فى النهاية والمغنى يعنى ان كلام المصنف فى العين وماله صالح الخ (قوله على بعضه) اى فى الذمة بخلاف ما إذا صالحه عن ألف على خمسمائة معينة فانه لم يصح فى الاصح اه معنى (قوله عتق) وقد يدفع بانه لو قيل بالصحة لكان ابراه وهو مافى الذمة صحيح ع ش وسم (قوله ومات قبل الاختيار) اى وقف الميراث بينهما (قوله انه يجوز الخ) تعليل لسكونها مستثنى اى لأنه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصطلاح اه وهى اخصر واسبك (قوله قبل البيان) اى أو التعيين نهاية ومعنى (قوله لا أعلم لا يكماهى الخ) اى هى لو احدى منكماهى لا أعلم الخ (قوله وإقام كل بيعة) قضية ذلك أنها لو تصالحا بلا بيعة لم يصح وعليه فافى فرق بين ذلك وبين إقامة البيعتين فانهما تتساوطان ويبقى مجرد البدو قد تقدم فى الجواب عن انه ^{صلى الله عليه وسلم} قسم بين اثنتين تخاصماً فى ميراث بانه إنما فعل ذلك لكونها فى يدهما فيقال بمثله هنا اه ع ش (قوله وفى هذه الخ) أى المسائل الاربع المستثنيات (قوله لأنه) أى الصلح على غير المدعى به (قوله آخر نكاح الخ) اى فى آخره قول المتن (ليس إقراراً فى الاصح) وعليه يكون الصلح بعد هذا الالتباس صالح انكار نهاية ومعنى (قوله لا احتمال الخ) تعليل للدين والشرح (قوله ولأنه فى الثانية) اى التى فى الشرح قال سم انظر مفهومه اه اى مع ان التعليل المذکور جارٍ فى الاولى ايضاً ولك مع الجريان بانه رد لما قبل الاصح ان الثانية كالأولى إقرار بالكل بالتسليم والمغنى ولو سلمنا عدم الاحتمال المذکور لكن الثانية إقرار ببعض فقط (قوله باقسامها) اى الثلاثة (قوله بان ذلك) أى الألف المدعى به (قوله وقد يصلح الخ) الواو حالية (قوله اى بل هو) اى الصالح على الانكار (قوله اما قوله) الى قوله وببحث فى النهاية والمغنى الا قوله ابرأتى (قوله اما قوله ذلك) ظاهره انه راجع لما فى المتن والشرح معاً (قوله قطعاً) الجزم هنا لا يخالف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصوصية صالحنى عن دارك بكذا فالأصح بطلانه لأن ما تقدم مفروض فى صحة الصلح وفساده وما هنا فى صحة الاقرار وبطلانه اه ع ش (هذه) اى العين التى تدعىها نهاية ومعنى وظاهر أن سبق الدعوى ليس بقيد هنا (قوله إقرار الخ) لأنه صريح فى الالتباس اه معنى (قوله لا العين) إذا لا انسان قد يستعير ملكه ويستاجر من مستاجر نهاية ومعنى (فاقرار ايضاً) فعلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اه سم (قوله وببحث السبكى) اعتمده النهاية

عن غيره) ينبغى استثناء ماله لو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمله (قوله ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى مترك وماخوذ باعتبارين (قوله لأن الضعيف بقدر الهبة فى العين) وضح مع كون هبة الدين للدين إبراء وايضاً فكان يمكن الضعيف تخصيص تقدير الهبة بالعين ويجعل غيره إبراء (قوله أو ابرئنى من خمسمائة) هذا مع قوله الاق أو ابرئنى فإقرار ايضاً يقتضى الفرق بين طلب الابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم إضافة الخمسمائة إلى الألف بنحو قوله منه (قوله ولأنه فى الثانية) انظر مفهومه (قوله فإقرار ايضاً) فعلم الفرق بين التماس

الاغلب كما تقرر أما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس إقراراً قطعاً ولو قال هبنى هذه أو بعنيها أو زوجنى إلا ما كان إقراراً والمغنى بملك عينها أو أجرها فإقرار بملك المنفعة لا العين أو ادعى عليه ديناً فقال ابرأتى أو ابرئنى فإقرار ايضاً وببحث السبكى تقييده بما إذا

ذم المال او الدين أى ولو بالضمير كإبرائى منه لانه مع حذله يحتمل إبرائى من (١٩٥) الدعوى (فرع) صالح على انكار ثم

وهب او ابرأ قبل قوله
انه إنما فعل ذلك ظاناً صحته
الصلح او ثم اقر المنكر
لم ينقلب الصلح صحيحاً
لقوات شرط صحته حال
وجوده ومن ثم لم ينظر
هنا لما فى نفس الامر لانه
لا يملك الا الصلح وهو لا يمكن
صحته إلا ان سبقه اقرار
او نحوه ولو صالحه بشئ
ليقر فاقرب بطل الصلح وكذا
الاقرار على الوجه وقد
يشكل بانه لو قال لاثنين
اريدان اقر بما لم يلزمى
ثم قرأواخذ باقراره ولم
ينظر لكلامه ويجاب بان
ما هنا جواب لقوله صالحتك
بكذا على ان تقرلى والجواب
منزل على السؤال فمكانه
قال اقررت فى مقابلة ذلك
فبطل وقوله اريد الى آخره
امر منفصل عن الاقرار لم
تقم قرينة لفظية على تقييده
به فوقع ذلك المتقدم لغواً
ولو ترك وارث حقه من
الركة لغيره بلا بدل لم
يصح أو به صح بشرطه (القسم
الثانى يجرى بين المدعى
واجنبى فان قال (الاجنبى
للمدعى) وكلنى المدعى عليه
فى الصلح) معلق عن العين
التي ادعيت بها يبعضها او
بهذه العين او بعشرة فى ذمته
(وهو مقرر لك) بها ظاهراً او
باطناً او وهى لك او وانا
اعلم انها لك فصالحنى عنه

والمغنى أيضاً (قوله فرع صالح الخ) أى المدعى (قوله قبل قوله) أى فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجة واخذ
المدعى به لبطان جميع ما جرى اه سم (قوله فعل ذلك) أى الهبة والابراء (قوله او ثم اقر المنكر) إلى قوله
وقد يشكل فى النهاية والمغنى (قوله ثم قرأ المنكر الخ) أى بان المدعى به كان ملكاً للمصالح حال الصلح (قوله
شرط صحته الخ) وهو سبق الاقرار او نحوه (قوله ومن ثم لم ينظر) رد لقول الاسنوى اخذ من كلام السبكي
انه ينبغي الصحة لاتفاقهما على ان العقد جرى بشرطه وطه في علمهما وفي نفس الامر (قوله وقد يشكل) أى بطلان
الاقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدة عند رفع الامر إلى الحاكم ولا فهو ليس بقيد عبارة المغنى وإنكار حق
الغير حرام فلو بذل للمنكر ما لا يقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لبنيته على فاسد ولا يبازم المال وبذله لذلك
واخذه حرام ولا يكون مقر ابذل في احد وجهين يظهر ترجيحه كما جزم به ابن كج وغيره اه زاد النهاية قال فى
الخادم ينبغي التفصيل بين ان يعتد فساد الصلح فيصح او يجهله فلا كافى نظائره من المنشآت على العقود الفاسدة
اه قال ع ش قوله حرام أى بل هو كبير وقوله لم يصب وقياس ما ذكر انه لو دفع له ما لا يبرئ به ما عليه وادلى
غيره من الحق لم يصح البذل ولا لاخذ وانما يأتى فى الابراء المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو انه
إن علم بفساد الشرط ثم ابرأ صح ولا بطل فتنبه له فانه يقع كثيراً (لكلامه) أى قوله اريدان اقر بما لم يلزمى
(قوله منزل على السؤال) أى مرتبط به ومترب عليه (قوله تقيده به) أى الاقرار بقوله المذكور قال سم اقول
لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمى وذلك من تعقيب
الاقرار بما يرفعه وايضاً كلمة لم لا تفيد استمرار التنى إلى أن التكلم كإقراره وفى الفرق بينه وبين لما (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لولوى الهبة ووجدت شروطها اه سم ينبغي ان يقال او الصدقة او الاباحة والحاصل
ان المقابلة بين المستثنين او التفريق بينهما مشكلة لانه إن روعى فى الترك أى بلا بدل المعتربات الشرعية فما
المانع منه اه سيد عمر وقوله بين المستثنين أى الترك بلا بدل والترك ببدل (قوله صح بشرطه) أى إن
كان ارثه ناجزاً وعلم مقداره (اه ع ش (قوله عن العين التنى) إلى قوله اما الدين فى النهاية والمغنى لا قوله
او وهى لك (قوله ابرأ بهذه العين) أى التنى للمدعى عليه (قوله او باطناً) عبارة النهاية والمغنى او فيما بينى وبينه
ولم يظهره خوفاً من اخذ المالك له اه (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان الصالح مع
ذلك صالحاً على اقرار حتى صح إلا ان يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على انكاره
قائم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أى مع قوله المذكور وليس فيه تعرض للاقرار (قوله غنه) كان
الاولى التانيث قول المتن (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذالم يعد المدعى عليه الانكار بعد دعوى الوكالة
فان اعاده كان عزلاً فلا يصح الصلح عنه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فان اعاده الخ أى لغير غرض
اخذاً مما يأتى فى الوكالة من ان انكار الوكيل يكون عزلاً إن لم يكن له غرض فى الانكار اه (قوله شراء
فضولى) أى وقد مر انه باطل فى الجديد اه ع ش (قوله اما الدين الخ) يعنى ان كلام المصنف مفروض
فى العين واما الدين فلا يصح الصلح أى صالح الاجنبى بدين ثابت على الموكل او الوكيل قبل ذلك الصالح ويصح
بغيره أى بالعين وبالدين الذى يثبت بالصلح للمدعى على الاجنبى او موكله اه كرى (قوله اما الدين) إلى
المتن فى شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أى المدعى عليه على الاجنبى الوكيل او على شخص آخر بان
يقول الاجنبى الوكيل للمدعى صالحنى من الدين الذى تدعيه على غريمك بدينته الذى على او على فلان (قوله
ويصح بغيره) أى بغير دين ثابت قبل الصلح بان يصالح على عين من ماله أى الوكيل او الموكل او على دين يثبت

الابراء من البعض ومن الكل (قوله فرع صالح) أى المدعى وقوله قبل قوله أى فله العود إلى الدعوى وإقامة
الحجة واخذ المدعى به لبطان جميع ما جرى (قوله على تقيده به) اقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر
فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمى وذلك من تعقيب الاقرار بما يرفعه (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لولوى الهبة ووجدت شروطها (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان

له بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان فى دعوى الوكالة مقبول فى جميع المعاملات
ان ثم صدق فى انه وكيل صارت ملكاً لموكله وإلا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه بجبري (قوله ولو بلا إذن) اي للاجنبي في الصلح اي وان قال لم يأذن لي اه
 حلي (قوله ان قال الاجنبي) اي في صورتي الاذن وعدمه و (قوله ما ذكر) اي وهو مقر لك بها الخ وليس
 المراد به وكلني المدعي عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلا إذن لانه يتنافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه إن اذن له في
 الصلح صح ان قال وهو مقر لك او نحوه وإن لم يأذن له فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البجيري عن الحاي والشوري (عند عدم الاذن الخ)
 مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن والحال هو نظير ما يأتي في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره
 فليجروا وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم وقوله
 والحال هو نظير ما يأتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كما هنا
 فما معنى التوقف وطلب التحرير وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار بمنعته قول الشارح الا في كذا لو لم يقل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية والمغني فلا شك على حاله إلا ان يفرق بين صلح الاجنبي
 على الانكار عن الدين و صلحه عن العين عبارة المغني ويرد على اطلاق اعتبار الاقرار ما لو قال الاجنبي وكلني
 في المصلحة لقطع الخصومة وانا اعلم انه لك فانه يصح الصلح في الاصلح عند الماوردي وجزم به في التنبيه و اقره
 في الصحيح ولو قال هو منكسر غير انه مبطل فصالحني له على عبدي لينقطع الخصومة بينهما وكان المدعي دينافان
 المذهب صحة الصلح وان كان المدعي عيناً لم يصح على الاصح والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال بغير إذنه
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه اي الوكيل او على دين في ذمته باذنه
 صح العقد ووقع للاذن ويرجع الماذون عليه بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم لان المدفوع قرض لاهية اه
 وفي النهاية نحوها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هذا في كلام الشارح
 احتباك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما إذا لم يقل وكلني الخ على تعذر التملك وفيما إذا لم يقل
 وهي لك الخ على الانكار مع ان كلا منهما موجود في الصور تين (قوله بكذا) اي من مال الوكيل (قوله واما
 لو لم يقل الخ) (تنبيه) يرد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الاجنبي صالحني عن الالف الذي لك على
 فلان على خمسة اقسامه يصح سواء كان باذنه ام لا لان قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه
 مغني وعلم به مع ما مر عنه اتفاقا ان صلح الاجنبي عن الدين لا يعتبر فيه الاقرار ولا التوكيل (قوله في العين) اي
 وقد تقدم تفصيل في الدين انفا بقوله واما الدين الخ عبارة المغني والنهاية وخرج بقول المصنف وكلني الخ ما لو
 تركه وهو شراء فضولي فلا يصح كما مر وبقوله وهو مقر لك ما لو اقتصر على وكلني في مصالحتك فلا يصح
 ولو كان المدعي دينافا قال الاجنبي وكلني المدعي عليه بمصالحتك على نصفه او ثوبه فصالحه صح كمالو كان المدعي
 عيناً او على ثوبي هذا لم يصح لانه يبيع شي بمدين غيره وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافاً
 للزركشي ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين انتهى (قوله ولو كان المدعي به عيناً) الى قوله ايضا
 في النهاية والمغني (قوله او هي لك) أي أو وأنا أعلم أنها لك (قوله معه) أي مع الاجنبي قول المتن (وكانه
 اشتراه) اي بلفظ الشراء نهاية ومغني (قوله مساو) اي قول المصنف وكانه اشتراه مساو الخ (قوله كمالو
 اشتراه) اي من المدعي اه سم (قوله في كل منهما) اي قول المصنف وقول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)
 اي من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله بنحو ودعة الخ) عبارة النهاية والمغني بدعة او عارية او نحو ذلك

الصلح مع ذلك صلحاً على اقرار حتى صح إلا ان يقال إقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدعي
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن وهو نظير ما يأتي
 في العين بقوله وإن قال وهو مبطل في عدم اقراره فليجروا وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله لا يصح الصلح في العين) ظاهره وإن قال وهو مبطل
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله او قال عن عدم الاذن الى اخره والفرق ظاهر من
 قوله لتعذر الى اخره مع قوله السابق اذ لا يتعذر الى اخره فليتامل (قول المصنف وكانه اشتراه) اي من المدعي

ولو بلا إذن ان قال الاجنبي
 ما ذكر او قال عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحني عنه بكذا
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير إذنه وأما لو لم يقل وكلني
 فلا يصح الصلح في العين
 لتعذر تملك الغير عيناً بغير
 إذنه وكذا لو لم يقل وهي
 لك وإلا وهو مقر وان قال
 هو مبطل في عدم إقراره
 لانه صلح على انكار حينئذ
 (ولو) كان المدعي به عيناً
 و (صالح) الاجنبي عنها
 (لنفسه) بعين ماله أو بدين
 في ذمته (والحالة هذه) أي
 أن الاجنبي قال هو مقر لك
 أو هي لك (صح) الصلح
 للاجنبي لانه ترتب على
 دعوى وجواب فلم يحتاج
 لسبق خصومة معه (وكانه
 اشتراه) مساو لقول الروضة
 وغيرها كمالو اشتراه خلافاً
 لمن فرق واما وقع التشبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة إلا انه خفي
 لكونه وقع بلفظ الصلح
 وعلم من ذلك انه لا بد ان يكون
 بيد المدعي عليه بنحو ودعة

اما لو كان يباع قبل القبض فلا يصح (وإدكان متكررا) والمدعى غير أيضا كما يشير (١٩٧) إليه قوله الاتي فهو شراء مغضوب باذ الغصب

لا يتصور في الدينون (وقال لاجنبي هو مبطل في إنكاره) وانت الصادق فصالحني لنفسى هذا أو بخمسة في ذمتي مثلا أو بديني وهو كذا على فلان بناء على صحة بيع الدين لغير من هو عليه وعبر شارح بأصالحك لنفسى ويتبين حله على ما إذا احتفت به قرينة إنشاء صالح ونواه والافوضوه الوعد وهو لا يصح كما يأتي في أو دى المال في الضمان (فهو شراء مغضوب فيفترق بين قدرته) ولو في ظنه (على انتزاعه) فيصح ويكتفى فيها قوله مالم يكذبه الحس فيما يظهر (وعدمها) فلا يصح كما مر في البيع (وان لم يقل هو مبطل) بان قال هو محقق أولا أعلم حاله أو لم يزد على قوله صالحني (لغا الصلح) لأنه اشترى منه مالم يعرف له بأنه ملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا يصح الصلح عنه بدني ثابت قبل ذلك ويصح بغيره ان قال وهو مقر او هو ملك او هو مبطل بناء على الاصح السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه

﴿فصل في التزامه على الحقوق المشتركة﴾ (الطريق النافذ) بمعجمة وهو الشارع وقيل هو اخص مطلقا لأنه لا يكون الا نافذا في النيان والطريق يكون نافذا وغير نافذ وبنيان وسحراء

يجوز بيعه معه فلو كان مبيعاً قبل القبض لم يصح اه (قوله ألو كان يباع الخ) المراد أن المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذاه سم قول الماتن (وان كان) أي المدعى عليه نهاية ومعنى وسم (قوله والمدعى عين الخ) وان كان المدعى به ديناً ففيه الخلاف المار اه نهاية قال ع ش قوله مر ففيه الخلاف المار قضيته ترجيح الصحة لما مر ان المعتبر ببيع الدين لغير من هو عليه لكن يشكل حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقر او هو هنا منكر الا ان يقال نزلوا قول المشتري انه مبطل منزلة اقرار من عليه الدين لمباشرته العقد اه (قوله ايضا) أي كافي الصورة السابقة آنفا (قوله مثلاً) كان الاولى تقديمه على في ذمتي (قوله ويكتفى فيها قوله) أي يكتفى للصحة قوله اننا قادر على انتزاعه نهاية ومعنى (قوله مالم يكذبه الخ) ظرف ويكتفى الخ قول الماتن (وان لم يقل هو مبطل) أي مع قوله هو منكر وصالح لنفسه او للمدعى عليه نهاية ومعنى (قوله بان قال) إلى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر) أي في صورتي صالح لاجنبي لنفسه (قوله او هو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كافي جانب العين اه سم وفي الجبري الوجه الاستواء سم اه (تنبيه) ولو وقف مكانا واقربه لمدع له غرم له قيمته لحيلولة بينه وبينه بوقفه ولو صالح متاف العين مالهما فان كان باكثر من قيمتها من جنسها وبموجب لم يصح الصلح لان الواجب قيمة المتناف حالة لم يصح على اكثر منها ولا على مؤجل لما فيه من الربا وان كان باقل من قيمتها وباكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو اقر به بمل ثم صالح عنه صح ان عرفاه وان لم يسمه احد منهم ما نهاية ومعنى قال ع ش قوله بوقفه أي ويحكم بصفة الونف ظاهراً اما في نفس الامر فالمدار على الصدق وعدمه اه

﴿فصل في التزامه على الحقوق﴾ (قوله في التزامه) إلى قوله في بنين في المغنى الا قوله قبل وقوله كما يصير إلى بان ينفقه إلى الماتن في النهاية الا ما ذكر (قوله في التزامه الخ) أي وما يتبعها كالمو صالحه على اجراء ماء الغسالة الخ اه ع ش وفي الجبري أي في منع ما يؤدي إلى التزامه اه (قوله وهو) أي الطريق النافذ (قوله وقيل هو) أي الشارع (أخص الخ) أي من مطلق الطريق قال السيد عمر يتامل مقابلاته لما قبله وان كان صحيحاً في حد ذاته اه وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وضمير وقيل هو للشارع وقوله اخص أي من المقيد بدون قيد وايضا لوجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة التمرى اه (قوله في البنين) الاولى وفي البنين بالعطف (قوله ويدكر ويؤث) أي باعتبار عود الضمير واسناد العامل إليه (قوله اولاً) أي حين الاحياء (قوله موضعاً من الموات) مفعول اول للاتخاذ

(قوله ألو كان يباع الخ) المراد ان المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه المدعى حينئذ قول المصنف وان كان) أي المدعى عليه (قوله وهو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كافي جانب العين

﴿فصل﴾ (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو في قوله وهو الشارع عائد على الطريق النافذ اعنى على الطريق مع قيده وفي قوله وقيل هو اخص الخ عائد على الطريق بدون قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ فهذا القيل مع ظهور فساد اذ لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقاً قطعاً لا يقابل ما قبله اللهم الا ان يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة اخرى من غير قصد الى المقابلة لما قبله وان كان فيه ابهام عود الضمير للقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر لاننا نقول هذا غلط منشؤه توهم ان ضمير وقيل هو اخص للطريق وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يتخلوا ايضا هذا من حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وقوله اخص أي من المقيد وايضا فلا وجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التمرى اه (قوله وقيل هو اخص مطلقاً) أي من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليله وان كان أيضاً اخص من الطريق النافذ

ويدكر ويؤث و يصير شارعا باتفاق المحيين عليه أولاً أو باتخاذ المارة موضعاً من الموات جادة للاستطراق

احكم اوجه بحيث يؤمن من الانهيار فلا يمنع اه معنى (قوله لما اضر) الاولى ضر لضبطه الفعل في المتن بفتح اوله اه سيد عمر (قوله هو الحاكم) اعتمده النهاية والمغني لقالا والمزيل له هو الحاكم لا كل احد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر اه قال ع ش قوله لا كل احد اى فلو خالف وهدم عزرقطولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق ازالة فاشبه المهدر كالزواني المحصن اه (قوله على مارجه ابن الرفعة) هو المعتمد اه ع ش (قوله لها) اى للشيوخين (قوله فى نحو شجرة) اى لشخص و (قوله لهوائه) اى لهواء ملك شخص اخر (قوله ان له) اى لملك الهواء (قوله هنا) اى فى اخراج نحو الجناح المضرو (قوله كذلك) اى يجوز استقلال كل احد بالازالة (قوله ويحتمل الفرق) ولعل الفرق اقرب اه سيد عمر (قوله اما جناح) الى قوله ولا يجوز فى المغنى الا قوله وبخلاف فتح بابه الى شارعنا الى المتن فى النهاية الاما ذكر الى ولا يجوز وقوله وكذا حفر بئر حشه (قوله فيجوز لسكن لمسلم) اى وان لم ياذن له الامام اه نهاية (قوله لالذى الخ) فيمنع من ذلك وان جاز الاستطراق لانه كعلاء بنائه على بناء المسلم او بلغ وافى ابو زرعة بمنعه من البروز فى البحر ببناؤه على المسلمين قياسا على ذلك اه نهاية قال ع ش قوله وابلغ بى مالو بناء المسلم فى ملكه قاصدا به ان يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذى ام لافيه نظروا الا قرب جواز البناء ومنع اسكان الذى فيه على تلك الحالة وقوله بمنعه اى الذى وان لم يضرب ما يمر تحته بوجه بل وقضيته امتناع ذلك وان لم يكن يمر السفن اصلا ومفهومه جوازه للمسلم حيث لم يضرب بالسفن التى تمر تحته ويمكن تصوير ذلك بان يكون البناء الذى اخرج فيه الروشن سابقا على النهر فلا يقال صرحوا بامتناع البناء فى حريم النهر فكيف هذا مع ذلك اه (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال فى شرح العباب اى فيمتنع فى دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى فى شوارعهم المختصة بهم سم على حج قضية ذلك امتناع ذلك فى دورهم التى بين دورنا وان لم يصل الحش الى الشارع ولا تولد منه شيء اليه فانظر ما وجهه حينئذ فانه انما تصرفوا فى خالص ملكهم على وجه لا يضرب المسلمين ولو قيل بان امتناع ذلك محله حيث امتد اسفل الحش الى الشارع او تولد منه ما يضرب بالشارع لم يبعد اه ع ش (قوله بخلاف ذلك) اى الاشراع والحفر بلا ضرر (قوله ولو فى دارنا) اى فى دار الاسلام نهاية ومعنى (قوله او لما بذله الخ) عطف على تبعنا (قوله فيه) اى فى الفتح الى شارعنا (قوله ولا يجوز اخراج جناح الخ) اى لاحدا مسلم لا غيره وان امن الضر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره ان الانتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الانتفاعات به بل لكل احد الانتفاع بآرضه بسائر وجوه الانتفاعات التى لا تضرو ولا يختص بشخص دون اخر بل يشترك فيه المسلم والذى وغيرهما لجاز الانتفاع به وانه تبع للتوسع فى عموم الانتفاع به ولا كذلك المسجد وما الخ بق به فان الانتفاع بهما بنوع مخصوص من الانتفاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالمسلمين او من وقفت عليهم المدرسة كالشافعية مثلا فكانا شيئين بالاسلاك وهى لا يجوز الاشراع فيها لغير اهلها الا برضاهم والرضا من اهلها هنا متعذر فتعذر الاشراع اه ع ش (نحو الرباط) اى وكبحریم المسجد وفسقته ودلهى الموقوف عليه للبرور فيه الذى ليس بمسجد وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كبر اما ما وقف على معين فلا بد من اذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اه ع ش

لما اضر هنا هو الحاكم على مارجه ابن الرفعة ولعله مبنى على مارجه بخلافهما فى نحو شجرة خرجت لهوائه اما على مارجه ان له القطع ولو بلا حاكم فيحتمل ان يقال هنا كذلك ويحتمل الفرق بان الهواء هنا لكافة المسلمين فوجب تفويض امره الى نائبهم وهو الحاكم ونسب له وحده لجازله الاستبداد بازالة الضرر عنه اما جناح وساباط لا يضرب فيجوز لسكن لمسلم لالذى فى شوارعنا وكذا حفر بئر حشه بخلاف ذلك فى محالهم وشوارعهم المختصة بهم ولو فى دارنا بخلاف فتح بابه الى شارعنا لان له استطرأقه تبعنا او لما بذله من الجزية فلا محذور علينا فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضرب ويظهر ان نحو الرباط والمدرسة كذلك وان اذن ناظره ثم رابت الا ذرعى صرح به

الضمير للساباط وحذف نظير هذا من جناح قال فى شرح الارشاد ولو اشرع الى ملكة ثم سبل ماتحت جناحه شارعا هو يضرب بالمارة امر برفعه على ما يحته الزر كشى اه (قوله هو الحاكم) نعم لسكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر قاله سليم مر (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال فى شرح العباب اى فيمتنع فى دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى فى شوارعهم المختصة بهم (قوله ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضرب) اى خلافا للبقينى كما قاله فى شرح العباب ان كان الميزاب كالجناح فى ذلك احتيج الى الجواب عن خبر الميزاب الذى نصبه عليه السلام بيده فى دار عمه العباس رضى الله تعالى عنه وكان شارعا الى مسجده عليه الفضل الصلاة والسلام فراجعوه وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب

(قوله وتردد في الاشرع الخ) يتردد النظر في الاشرع في هو ام المسمى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هو ام عرفة ومثي والمزدلفة ام سيد عمر (والذي يتجه الخ) عبارة النهاية والا قرب ان ما حرم البناء فيها بان كانت موقوفة او اعتاد اهل البلد الدفن فيها حرم الاشرع في هو انها بخلاف غيرها ام و ظاهره وان لم يضره هو ظاهر فيمتنع مطلقا ع ش (قوله لجواز فعله) اي فعل كل من الجناح والسباط (قوله يتنى) الى قوله لان الخ في النهاية والمغنى (قوله يتنى اظلام الموضع الخ) انظر هل يشمل هذا الاظلام الزاوية لليل بنحو السباط ام لا والقلب الى الاول اميل (قوله اظلام الموضع به) اي اظلاما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية والمغنى نعم لا اعتبار باظلام خفيف اه (قوله وبحيث يمر تحته الخ) فلولم يكن يمر الفرسان والقوافل واخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكلف رفعه او لا فيه نظر والا قرب الاول قياسا على ما لو اشرع الى ماكه ثم سبل ماتحت جناحه شارما اه ع ش اقول قول الشارح الاتي ولا يتقيد الامر بذلك الخ كالصريح فيما استقر به قول المتن (منتصبا) من غير احتياج الى مطاطاة راسه نهاية ومغنى (الحولة الخ) اي الاحمال عبارة المختار الحولة بالضم الاحمال واما الحول بالضم لاهاء فهي الابل التي عابها الموداج سواء كان فيها نساء او لم تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب اي التي ينتهي سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في الحولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الا الحد النادر بل ينبغي اعتبار الحد النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق له الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه ولا وجه للفرق بينهما فليتامل اه سم وفي البجير مي استحسن الشو برى اعتبار العادة الغالبة وقال الزيادي العبرة بالمر تفعه ولو نادرة اه (قوله من ذلك) اي من انتفاء الاظلام واما كان مرور الماشي منتصبا وعلى راسه حولة عالية (ان كان الخ) خبر ممتدا محذوف اي هذا اي اشتراط ما ذكر ان كان يمر المشاة الخ (قوله في الاول) اي في يمر الفرسان (ويكلف الخ) اي الركب عبارة النهاية والمغنى ولو اوجع الى وضع ربح الركب على كتفه بحيث لا يتاقي نصبه لم يضر اه قال ع ش في ما لو اشرع الى ملك جاره باذنه ثم وقف الجار داره واشرع الى ماكه ثم وقفه مسجدا هل يبقى ام لا فيه نظر والا قرب الثاني فيكلف رفعه عن هو ام المسجد وان لم يضر وينبغي ان يكون مثل ذلك ما لو كان له دار اثم قال وقفت الارض دون البناء مسجد فيكلف ازالة البناء وبقي ما لو وقف الاعلى دون الاسفل لم يلحرم الاشرع الى الاعلى دون الاسفل ام لا فيه نظر والا قرب الاول اه (اي ولا يتقيد) الاولى اسقاط اي (قوله بها) اي باخشاب المظلة وكذا ضمير منها (قوله ثم) اي في يمر القوافل (قوله اكبر) اي ارفع (قوله وافهم) الى قوله وايضا في النهاية والى التنبيه في المغنى الا قوله لعلها الى فاستحقاق (قوله ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له اه سم عبارة المغنى والنهاية يجوز اخرج جناح تحت جناح صاحبه اذ لا ضرر بالمار و فوقه ان لم يضر بالمار على جناح صاحبه ومقابل له ان لم يبطل ارتفاعه به اه (قوله بالمار عليه)

وحينئذ يشكل الخبر الا ان يفرق بالمساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فليتامل (قوله اظلام الموضع به) اي اظلاما يشق معه المرور (قوله الغالبة) قال في شرح العباب اي التي ينتهي سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في الحولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير في الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر وقد سبق الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة فليتامل بل ينبغي اعتبار الحد النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه اذ لا وجه للفرق بينهما فليتامل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له وفي شرح العباب في الاول وقضية كلامهم في هذه انه لا يتصور فيها اخراج لجناح جاره لكونه اعلى وفيه بعد بل ان تصور منع والا فلا اه وعبارة العباب كالروض في الثاني او مقابلا له ان لم يبطل نفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يقر به عليه

وتردد في الاشرع في هو ام المقبرة والذي يتجه منعه ان سبلت ولو باعتياد اهل البلد الدفن فيها لما مر من حرمة البناء فيها حينئذ (بل) للانتقال الى بيان مفهوم يضرهم (يشترط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) يتنى اظلام الموضع به حتى يسمل المرور به وبحيث (يمر تحته) الماشي (منتصبا) وعلى راسه الحولة بضم الحاء العالية لان انتفاء شرط من ذلك يؤدي الى اضرار المارة ان كان يمر لمشاة فقط (وان كان يمر الفرسان والقوافل) اي يصلح لمروهم (فايرفعه) وجوبا في الاول بحيث يمر تحته الركب ويكلف وضع ربحه على كتفه وفي الثاني (بحيث يمر تحته المحمل) بفتح ثم كسر (على البعير مع اخشاب المظلة) فوق المحمل وهي بكسر الميم المسماة بالمحارة اي ولا يتقيد الامم بها بل بما قد يمر ثم وان كان اكبر منها كما هو ظاهر وذلك لان ذلك قد يتفق وان نذر وافهم اطلاقه ان له خراج نحو جناحه ولو فوق جناح جاره ان لم يضر بالمار عليه

وإن أظلمه وعطل هو أدم الم يطل انتفاعه بل وفي محله إذا انهدم وإن عزم على إعادته مالم يسبقه بالاحياء وفارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول حقه إلا باعراضه بأن هذا أضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن (٢٠١) منه تلك لها تعلق بالارض التي من شأنها

أن تملك بالاحياء قصدا فكان لها مكان وتمكن وايضا فاستحقاق هذا تبع لاستحقاق الطروق فاستحقاق السابق واستحقاق تلك قصدا لتابع فلم يسقط حق من سبق إليها إلا بالاعراض (تتبيه) قال الغزى فان قيل إذا جاز الجناح فله نصفه وإن اخذ أكثر هواء السكة وقالوا في الميزاب له تطويله إلا أن يزيد على نصف السكة فللجار المقابل منعه كما ذكره في الكافي قيل الفرق ان الجار يحتاج الى الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له إبطاله عليه بخلاف نصب الجناح فانه قد لا يحتاج اليه هكذا ظننته اه وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم لانهم لم يعملوا ما تقر في الجناح إلا بكونه سبق الى مباح فاستحققه وذلك ياتي في الميزاب فالتجديد فيه بما ذكر عن الكافي بعيد جدا وقوله في الفرق فليس له إبطاله فيه نظرا ايضا فانه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق إبطال حق الجار بل قد يبطل حقه وإن لم يجاوز النصف وقد لا يبطله وإن جاوز

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله في خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هو ادم) قد يشعر بأن تعطل الهواء مانع من الساباط كالا ظلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) أى او يحصل ضرر لا يحتمل عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإدخال الضرر على جاره في هذه الحالة فان غايته ان يمد الجناح حتى يلتصق بجناح جاره وأى ضرر يلحقه بذلك فليتامل اه ع ش اقول من الضرر اللاحق بذلك الا ظلام وتعطل الهواء لكن تقدم في الشرح أنهما لا يؤثران هنا وعن سم تأييد في الا ظلام خلا فاما يقتضيه قوله أى ع ش او يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية ولو انهدم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح بمجاذاته جاز وان تعذر معه إعادة الاول ولم يعرض صاحبه كالمو اتقل الوافق او القاعد في الشارع لا للمعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال ع ش قوله مر ولو انهدم أى ولو بهدم جاره اه (قوله إذا انهدم الخ) عبارة المغنى إذا انهدم او هدمه وإن كان على عزم إعادته كما لو قعد لاستراحة ونحوها في طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الارتفاق به ويصير أحق به فان قيل قياس اعتبار الاعراض في القعود فيه أى في الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه من إذا عاد اليه كما يحتمل الرفعى اجيب الخ اه (قوله مالم يسبقه بالاحياء) عبارة المغنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك ما لو بنى دارا فى موات واخرج لها جناحا ثم بنى اخر دارا تحاذيها واستمر الشارع فان حق الاول يستمر وإن انهدم جناحه فليس لجاره ان يخرج جناحه إلا باذنه لسبق حقه بالاحياء اه قال ع ش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه ما لو اخرج بعض اهل الشوارع الموجودة الآن جناحا ثم انهدم فله مقابلة لإخراج جناحه الى الشارع وإن منع الاول من إعادة جناحه لا نالنا نعم سبق إحياء الاول بل يجوز ان الثانى هو السابق بالاحياء او انهما احياء معا اه (قوله وفارق) أى محل الجناح (قوله مقاعد الخ) أى للمعاملة و (قوله حقه) أى حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) أى محل الجناح (قوله تبع لاستحقاق الخ) أى واستحقاق الطروق ثابت لكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اه مغنى (قوله تلك) أى المقاعد (قوله فله نصبه الخ) عبارة المغنى ومن سبق الى أكثر الهواء بان اخذ أكثر هواء الطريق لم يكن للاخر منعه اه (قوله قيل الفرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أى قول الغزى (قوله وما ذكره) أى الغزى فى الجناح او من جوازه اخذها أكثر هواء السكة و (قوله فى الميزاب) أى من عدم جوازه زيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) أى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أى بعدم التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أى الغزى (قوله فانه لا يلزم من مجاوزته الخ) أى ولا من عدمها عدم الا بطل (قوله لمال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه او يتلفه اه سم (قوله او الساباط) الى قوله وكفى النابة والمغنى لا اقله ولو فى دار الغير (قوله لان الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسئلة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وانه إذا كان على وضع اطراف جذوعه من الجانبين او احدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه اه سم (قوله إذا لم يضر الخ) أى وإن ضرامت مع فعله نهاية ومغنى (قوله فيمتنع الخ) عبارة النهاية والمغنى

منه بحيث يبطل الخ (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وأن الضرر هنا لخاص (قوله مالم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله إخراج جناح تحت جناح جاره وفوقه مالم يضر بالمار عليه ومقابلته مالم يبطل انتفاعه به (قوله بالاحياء) فيستمر حقه وإن انهدم (قوله لمال الجار) أى كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه او يتلفه (قوله لان الهواء تابع) يؤخذ من ذلك تصوير مسئلة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وانه إذا كان على وضع

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - خامس) الثلثين فالوجه جواز إخراج مالم يترتب عليه ضرر لمال الجار سواء أجاوز النصف أم لا (ويحرم الصلح على إشراع) أى إخراج (الجناح) أو الساباط بعوض ولو فى دار الغير لان الهواء تابع للقرار فلا يفرد بعهد كالحل مع الام ولا نه إذا لم يضر فى الشارع يجوز إخراج مالم يضر عليه ولو من الامام كالمرور وكما يمتنع إخراج الضرر

استحقه نخرجه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمروراه (فيه) أى في الشارع (قوله بالمار) أى بالجار قول المتن (وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن أذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطيع ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتياده وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مراره سم قال ع ش قوله ويتملكه صريح في أن الامام أقطعه للتمليك لا للرافق وعبارة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لو كلام بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا ناعلم هل أصله وقف أو موات أحى فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أولا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مرارته اه ع ش (قوله وإن اتسع) أى وأذن الامام وانتفى الضرر نهاية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فليقتبه اه ع ش قال السيد عمر يتردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو خشب فقطضى التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم رأيت في إحياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع السرير ورجع الشارح وصاحب المغنى والنهاية جواز ه الدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم ردنا إلى محله الاول مثلاً وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الدكة في محلها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفناء داره) وفاقا للمغنى والنهاية قال ع ش أمالو وجد لبعض الدور مساطب مبنية بفنائهم أو سلم بالشارع يصعد منه اليها ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عما هو عليه لاحتمال انه وضع في الاصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود ومن السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) ائفى به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها ما يجعل الخ) أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلاً بالجدار من أسفله مثلاً وحمله على الكعبش المعروف الان بعيد جداً لانه لو كان مراد اله لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجواز إخراجها وجود دخل ببناء المخرج إذ هو حينئذ من أفراد الجناح اه ع ش (قوله أو يغرس فيه) أى في الطريق النافذ وان اتسع وأذن الامام وانتفى الضرر نهاية ومعنى وظاهر ان مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرس الوتد (قوله لذلك) أى لأن المارة الخ (قوله فيه في الجنائيات) كل من الطرفين متعلق بآنى فالاول بالمطلق والثاني بالمقيد (قوله

يتمتع ارسال ماء البوالب فيه اذا أضر بالمارة أيضاً (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وان اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق المسطبة ولو بفناء داره كما صرح به البندنجي لأن المارة قد تزدهم فتعثر بها ولأن محلها يشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالكعبش الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير اه (أو يغرس) فيه (شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنائيات

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه (قوله يتمتع ارسال ماء البوالب الخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب إلى شارع والتالف بها مضمون في الجديد وتقيد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضر المارة اه وقضية قوله هنا إذا أضر بالمارة انه يتمتع ارسال ماء الميازيب إذا أضر بالمارة إلا ان يفرق بشدة الحاجة الى صرف ماء المطر لانه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوالب بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع ارسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن أذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطيع ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتياده وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مراره سم قال ع ش (قوله النافذ) أى الذي الكلام فيه (قوله البندنجي)

على ما بحث) اعتمده المصنف (قوله وقياسه) أى ما بحث (قوله وفيه) أى البحث (قوله أو قصد المسلمين) من إضافة المصدر الى مفعوله عطف على الامام (قوله بان البراء) أى وبشدة الحاجة الى الماء اه سم (قوله فلم يحز مطلقا) أى اذن الامام أو قصد عموم المسلمين ام لا وهى الاقرب لكلامهم سم ونهاية (قوله بينهما هنا) أى بين الشجرة فى الطريق (قوله بشرطه) وهى عدم الضرر للمسلمين وكونها للعموم المسلمين (قوله بجواز بنائه فيه) أى بناء المسجد فى الطريق (قوله وقضيته) أى التصريح المذكور (قوله لان شرطه) أى المسجد (قوله او ملكه) أى باني المسجد (قوله ومنه) أى من التصريح المذكور (قوله من التعليل) أى لتعليل حرمة البناء والغرس فى الطريق (قوله ويرده الخ) (تنبيه) ولا يضر عجن الطين فى الطريق اذا بق مقدار المرور للناس ومثله القاء الحجارة فيه للمارة اذا تركت بقدر مدة نقلم او ربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب واما ما يفعله الان من ربط دواب العلافين للكرام فهذا لا يجوز ويجب على ولى الامر منعهم ولورفع التراب من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباعه صح مع الكرامة اه معنى زاد النهاية ولا يضر الرش الخفيف بخلاف القمامات أى وان قلت والتراب والحجارة والخفر التى بوجه الارض والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح به المصنف فى دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة اه وفى سم عن شرح الاشاد مثله الا مسئلة بط دواب العلافين للكرى قال الرشيدى قوله مر ارسال الماء أى ماء الغسالات ونحوها كما هو ظاهر العبارة اه (قوله الذى ليس به الخ) سيد كر محترزه بقوله اما ما به مسجد الخ قول المتن (يحرم الا شرع الخ) أى بجناح او غيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر لان المحتاج اليه هنا ليس استفادة تقييد الحرمة بعدم رضاهم بل بيان الجواز برضاهم الذى هو مفاد قوله الا الخ وهذا لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض الخ فيه نظر لان صورة الاعتراض كافى الاسنوى هو ان تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضا فى المسئلة المتقدمة اه سم بتصرف (قوله تغليباً) أى بان يراد بالباقي المستحقون فيعود الاستثناء للمثلين (قوله او بقياس الاولى) عطف على مقدرو الاصل بمنطوقه تغليباً او بقياس الاولى (لان الشريك) هذا يفيد المنع بعدم الرضا بالاولى أى وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة الذى هو المقصود من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (لا برضا الباقيين) لو قال المصنف لا برضا المستحقين لكان اولى ليهود الاستثناء الاولى ايضا وهى ما اذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقيين ولثلاثتهم اعتبار اذن من بابه اقرب الى راس السكة لمن بابه بعده وهو الوجه الاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى

وأقرب به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويفرق بان الخ) يفرق ايضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم يحز مطلقا) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف لغير اهله) ويأتى هنا نظير قوله الا فى فتح الباب وسواء فى هذا الخ (قوله بغير رضاهم كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر وذلك لان الكون بغير رضاهم لا يحتاج اليه لاستفادته من قوله الا الخ لدخوله فى منطوق هذه العبارة اعنى يحرم الا شرع اليه لغير اهله والمحتاج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذى مفاد قوله فيما يأتى الا الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور بالاولى كما لا يخفى بل ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض فيه نظر لان صورة الاعتراض كافى الاسنوى هو ان تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضا فى المسئلة المتقدمة بغير رضاهم أى رضا اهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله بلا اذن منهم أى اهله فى الاولى ومن بافهم فى الثانية ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع فى الاولى بالنسبة للا شرع الذى هو فرض المسئلة هنا وكذا فى المنهج فى ضمن ما هو اعم منه لانه اذا اذن من بابه فى صدر السكة مثلاً فقد اذن فى خالص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الا شرع حيث لا يس فى ملكه ولا يراحم انتفاعه بخلاف فتح الباب لان المرور فيه مرور فاما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكتفى اذن البعض فليراجع (قوله لان الشريك الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى لا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة وهذا هو المقصود فى

الامام وفيه نظر ويفرق بان البئر ثم لما حد فكان للامام او قصد المسلمين دخل فيه واما الشجرة فلا حد لها تنتهى اليه بل هى دائمة النمو واغصانها وعروقها وما هو كذلك لا يؤمن ضرره فلم يحز مطلقا ويفرق بينهما هنا وفى المسجد بشرطه بان الضرر هنا اعظم نعم الذى يشبه البئر المسجد ومن ثم صرحوا بجواز بنائه فيه حيث لا يضر المارة وان لم ياذن فيه الامام كحفر البئر فيه للمسلمين قال الاذرى وقضيته ان البيعة تصير مسجداً وهو بعيد لان شرطه كونه فى موات او ملكه فالمراد بالمسجد مكان الصلاة لا غيره ومنه يؤخذ انه لو جعل الدكة للصلاة مثلاً ولا ضرر بوجه جازت (وقيل ان لم يضر) كل منهما المارة (جاز) كاشراع الجناح ويرده ما مر من التعليل (وغير النافذ) الذى ليس به نحو مسجد (يحرم الا شرع اليه لغير اهله) بغير رضاهم كما افاده قوله الا الى اخره تغليباً او بقياس الاولى لان الشريك اذا توقف على ذلك فلا جنى اولى ومن ثم لم يحز هنا خلاف وجري فيما بعده فلا اعتراض عليه (وكذا) يحرم ذلك (لومض اهله) وان لم يضر (فى الاصح الا برضا الباقيين) من أهله

واجملهم هنا للعلم بما
سيدكره انه لا يمنع الا من
بابه بعده او مقابله كسائر
الاملاك المشتركة ودر
انه بعوض ممتنع مطلقا
ويشترط رضا موصى له
بالمنفعة ومستاجر تضررا
وليس لهم كما اعتمده ابن
الرفعة وغيره الرجوع بعد
الاخراج بالاذن وطلب قلعه
بجائنا لانه وضع بحق ولا مع
غرم ارش النقص لانه
شريك والشريك لا يكف
ذلك كما ياتي في العارية لان
فيه ازالة ملكه عن ملكه
فاندفع قول الاذرعى لم لا
يقال لهم قلعه وبذل ارشه ولا
ابقاؤه باجرة لان الهوام
لا اجرة له ويظهر في غير
الشريك ان لهم الرجوع
وعايمهم ارش النقص اخذا
بما ياتي في العارية اماما به
مسجد قديم او حادث فالحق
فيه لعموم المسلمين فيكون
كالشارع في تفصيله السابق
فلا يجوز اخراج جناح ولا
فتح باب فيه عند الاضرار
وان اذنوا بخلافه عند عدمه
وان لم ياذنوا ولا الصالح بمال
مطلقا نعم ليس ذلك عاما في
كله بل من راس الدرب الى
نحو المسجد كما بحثه ابن
الرفعة وبحث ايضا حادث
بعد الاحياء اى يقينا كما هو
ظاهر بقاء حقهم اى فلم
المنع من الاشراع وان لم
يضر اذ ليس لاحد الشركاء
ابطال حق البقية من ذلك

بابه لا الى آخر الدرب كما يعلم من قوله الآتي مغنى ونهاية قال ع شر قوله لا يبرضا الباقي من امله وهم من
بابه ابعده من المشرع لاجمع اهل الدرب شيخنا زيادى ولو وجد في درب منسد اجنحة ونحوها قديمة ولم
يعلم كيفية وضعها حمل ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها ولو انهدمت و اراد
لإعادتها فليس له ذلك إلا باذنهم لانتهاء الحق الاول بانهدامها وينبغي ان يحل ذلك إذا اراد إعادتها بالة
جديدة لا بالتها القديمة اخذاعا قالوه فيما لو اذن له في عرس شجرة في ملكه فانتقلت فانه لإعادتها ان
كانت حية وليس له غرس بدلها ويحتمل الفرق فيمنع الاعادة ولو بالة القديمة اه وقوله وينبغي الخ
محل توقف وقوله اخذا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بينهما نعم ينبغي أن يحل ذلك إذا لم يعلم سبق المشرع
بالاحياء وإلا فيبعده مطلقا اخذاعا مما مر في الطريق النافذ (قوله واجملهم) الى قوله ويظهر في النهاية
إلا قوله لان فيه ازالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع الى ولا ابقاؤه (قوله من باب به بعده) اى الى جهة
آخر السكة (قوله ودر) الى قوله اخذا في المغنى إلا ما ذكرنا (قوله ومراخ) اى في شرح وبحرم الصالح
(قوله انه) اى الاشراع (قوله مطلقا) اى ولو كان الاشراع في دار الغير وكان الآخذ اماما (قوله موصى له
بالمنفعة الخ) ونحوهما كالوقوف عليهم اه ع شر (قوله تضررا) اى المسمى وان لم يتضرر شوبرى
اه بجيرمى (قوله وليس لهم الخ) اى ولو رضى بعضهم له ضرر بذلك امتنع عليه الرجوع نهاية ومغنى (قوله
بعد الاخراج) اى لإخراج بهض اه (قوله وطلب قلعه الخ) عطف على الرجوع (قوله ولا مع غرم الخ)
عطف على بجائنا (قوله لانه شريك الخ) قضية ذلك ان الاخراج لو كان فيما لاحق للخروج فيه بان كان بين باب
داره و صدر السكة كان لمن رضى الرجوع ليقبله ويغرم ارش النقص وهو ظاهر نهاية ومغنى ويمكن إدخاله
في قول الشارح الآتي ويظهر في غير الشريك الخ (قوله لان فيه ازالة ملكه) اى في التكليف المذكور
تكليف ازالة الخ (قوله ولا ابقاؤه الخ) عطف على طلب قلعه (قوله في غير الشريك) وكذا في الشريك اذا
كان الاخراج فيما لاحق فيه بان كان بين باب و صدر السكة اى اخره م ر اه سم (قوله وعليه ارش
النقص الخ) المراد انهم اذا رجعو افلهم تكليف واضع الجناح باز القما هو من الجناح به واه الشارع لا مانى
منه على جدار المالك فلا ية الى في تكليفهم الباقي يرفع الجناح ازالة ملكه وهو ما بنى على الجدار عن ملكه
وهو الجدار نفسه ع شر (قوله اماما به مسجد) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله او حادث وقوله اى يقينا كما
هو ظاهر وقوله اسكن تسويتها الى وكما مسجد وقوله اماما ونف الى ولو كان وكذا في المغنى الا قوله
والجلوس الى ويجوز المرور (اماما به الخ) اى اما غير النافذ الذى به الخ عبارة النهاية والمغنى ولو وقف بعضهم
داره مسجد او وجد ثم مسجد قديم اه (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه
سم (قوله عند الاضرار) راجع لكل من الاخراج والفتح الخ (و لا الصالح الخ) عطف على اخراج جناح
(قوله مطلقا) اى ولو لم يضر (قول ذلك) اى منع الاخراج والفتح والصالح (قوله راس الدرب) اى اوله الذى
فيه البوابة اه بجيرمى (قوله نحو المسجد الخ) وامل زيادته نحو الاشارة الى عموم بحث ابن الرفعة والا
فالاولى ليناسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها اسقاطها (قوله اى يقينا) مفهومه انه اذا شك في كونه قبل
الاحياء او بعده كان كالقديم في التفصيل المار انفا خلافا لما في ع شر حيث جعله كالحدث فليراجع (قوله بقاء
حقهم) مفهومه ولو بحث (قوله وبحث أيضا) جزم به في النهاية والمغنى عبارتهما اما اذا كان المسجد حادثا فان
رضى به اى باحداث المسجد اهلها اى اهل السكة فكذلك اى فلا له الاشراع الذى لا يضر والا فله المنع
الا عراض فتامله (قوله من باب به بعده) لعل المراد بعده الى جهة راس السكة (قوله او مقابله) قضية ان
المقابل هنا لا يمنع مع ان الاشراع المقابل لبابه بل او لداره الا قرب الى راس السكة راقع فيما فيه شركة
واما مقابل الباب القديم فيما ياتي فليس الفتح في مقابلته ولا مزاحما لاستطرافه فليراجع (قوله في غير
الشريك) وكذا في الشريك اذا كان الاخراج فيما لاحق له فيه بان كان بين باب داره و صدر السكة
مر (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا

الخ اه قال ع ش قوله لم رولا فلهم الخ يؤخذ منه انه لو كان السفلى لانسان والعلو آخر فوق صاحب السفلى
ارضه مسجد فان اذن له في ذلك صاحب العلو كلف نقض علوه لانه رضى بجعل المراء محترما باذنه لصاحب
السفلى في جعله مسجدا وهو يمنع من اشراع جناح في هو انه فيمنع من اقامة السقف المملوك في هو انه وإن لم
ياذن جاز له ابقاء بناءه ولا يكلف نقضه لانه لم يوجد منه ما يقتضى اسقاط حقه او ظاهره وإن كان صاحب
العلو الاذن جاهلا بما يترتب على اذنه وهو بعيد جدا (قوله وهو متجه) اعتمدهم راي والمغنى وعليه فيتحصل
انه إذا كان المسجد مثلا قديما اي بان علم بناؤه قبل احياء السكة الموجودة اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك
وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر سم على حجج اه ع ش (قوله لكن تسويتها)
اي الشمين (قوله تخالف ذلك) اي البحث الثاني لابن الرفعة قال سم بعد ذكر عبارة الروضة مانصه ولا
يخفى أن قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل
السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل
السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل المفهوم لم يتعين تخالفته اه (قوله لكن يتجدد المنع الخ)
ظاهره ان لمن استحق ذلك بعده الرجوع من غير ارض نقص وعليه فاعل الفرق بينه وبين مالواذنو اشر رجوعوا
وطلبوا الهدم حيث غرموا الارش النقص انهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا ضمنوا ما فو توه عليه ولا كذلك
البطن الثاني فانهم لم ياذنوا واذن من قبلهم لم يسر عليهم والا قرب انه ليس له قلعه بجانا ان كان الانتفاع برؤوس
الجدران او نحوها مما لا يكون بحض هو اء الشارع لكونه وضع بحق فيتمين تبقية بالاجرة ولا يجوز قلعه
وغرامة الارش ان كان من غلة الوقف اه ع ش (قوله لمن استحق) اي الموقوف (قوله بها) اي
في الطريق الغير النافذ التي ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كاله الخ) اي اذا كان فيما يستحقه
اه سم (قوله بخلاف الدخول) اي دخول غيرهم بلا اذن نهاية ومعنى (قوله لسكة) اي غير نافذة (قوله
كالشرب من نهره) اي المختص بهم اه ع ش (قوله والجلوس فيه) اي جلوس غير اهل غير النافذ فيه
(قوله ولهم الاذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدد ملا كما بقدر
حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش
وقلوبى اه بغير مى (قوله كالا يجوز لهم بيعه) وقد يفرق بان البيع إنما امتنع لان فيه اتلا فالاملاكم
بعدم عمرها وحينئذ فقيد بالاملاكم يمكن اتخاذها من جهة اخرى والاجارة ليس فيها ذلك ففي المنع منها نظر
اي نظرا نهاية (قوله معنى كونه الخ) م قول الماوردى (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره اكثره
بلا حاجة اه نهاية (قوله بملك الغير الخ) كالتعين طريقا للوصول الى مزرعته او نحوها ولم يضر بصاحب
الملك ومثل الملك ما جرت العادة بزراعته من الارض المضروب عليها الخراج فلو دعت الحاجة الى المرور
في محله من تلك الارض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز الا بطريق مسوغ له كالا ستجار بمن له ولاية

(قوله وهو متجه) اعتمدهم راي وعليه فيتحصل انه ان كان المسجد مثلا قديما اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك وحكم
الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر (قوله لكن تسويتها) عبارة الروضة ثم ما ذكرناه من سد
الباب وقسمه الصحن مفروض فيما اذا لم يكن في السكة مسجد فان كان فيها مسجد عتيق او جديد منعوان
السد والقسم لان المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق اليه ذكره ابن كج وعلى قياسه لا يجوز الاشراع
عند الاضرار وإن رضى اهل السكة لحق سائر المسلمين اه ولا يخفى ان قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه
ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل السكة وهذا هو الحق لبحث ابن الرفعة المذكور
وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل
المفهوم لم يتعين تخالفته (قوله لمن استحق) اي الوقف (قوله توقف الاشراع) اي اذا كان فيما يستحقه

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه
غيره لكن تسويتها بين
العتيق والجديد تخالف
ذلك وكالمسجد فيما ذكر
كل موقوف على جهة عامة
كرباط وبرا ما ما وقف على
معين فلا بد من اذنه لكن
يتجدد المنع لمن استحق بعده
ولو كان به ادار النجوط لم
توقف الاشراع على كاله
واذنه بخلاف الدخول لسكة
بعض اهلها محجور فانه
يجوز على الوجه كالشرب
من نهره لكن الورع خلافه
والجلوس فيه يتوقف على
اذنهم اي ان لم يتسامح به
عادة فيما يظهر ولهم الاذن
فيه بمال على الوجه وقول
القاضى لا يجوز لهم ان
ياذنوا فيه باجرة كالا يجوز
لهم بيعه مع انه ملكهم إنما
ياتى على قول الماوردى
الضعيف معنى كونه ملكهم
انه تابع لملكهم ويجوز
المرور بملك الغير اذا
اعتيد المساحة به

ولم يصير بذلك طريقا (وامله) أي غير النافذ (من نفذ باب داره) يعني ملكه كفرن وخانوت وبئر (لأيه لا من لاصقه جداره) من غير باب له فيه
لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق (٢٠٦) في كلها) أي الطريق إذ هو يجوز تذكيره وتانيته فزع من ان هذا سهو هو السهو (لكلهم)

ذلك اه عش (قوله) لم يصير بذلك طريقا (وقد قيل ان السلطان محمور لما قدم مرو واستقبله أهل البلد وفيهم
القفال الكبير والقاضي ابو عاصم العامري احدهما عن يمين السلطان والاخر عن يساره وازدحموا فتعدى
فرس القفال عن الطريق إلى ارض مملوكة لانسان فقال السلطان للعامري هل يجوز ان يتطرق في ارض
الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فانه امام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في
ارض الغير إذ لم يتخذه بذلك طريقا ولا عا دضرره على المالك بوجه اخر كالنظر في مراة الغير
والاستغلال بجداره اه معني (قوله) يعني ملكه إلى قوله المتن ام يتخذه في النهاية وكذا في المغني إلى قوله
فزع من إلى المتن (قوله لان ذلك هو العرف) عبارة المغني لان اولئك هم المستحقون للانتفاع فهم الملاك دون
غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد اتى المحرر بجميع الضائير مؤنثة لتعبيره او لا بالسكة ولما عبر المصنف
بغير النافذ عدل إلى تذكيرها لإلا هذه اللفظة معني ونهاية (قوله أي الطريق) أي الغير النافذ (قوله نظيره)
أي في تعديل هل بأم قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اه
سم قول المتن (اصحها الثاني) ولا هل الدرب المذكور قسمة صحته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو اراد
الاسفلون لا الاعلون سدا ما يليهم او قسمة جاز لانهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الاعلين ولو اتفقوا على
سدر اس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح به بعضهم بغير رضا الباقيين نعم ان سدا بآلة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم
ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن الباقيين السد نهاية ومعني قال ع ش قوله مر سدا ما يليهم أي حيث امكنهم
الاستطراق من غيره ولو باحداث ممر اما لم يكن ذلك لكل واحد منهم بان تعذر الاستطراق من غير ذلك
الطريق على بعضهم امتنع وقوله لم يمنعوا منه أي حيث امكن لكل الاستطراق من غيره ولو باحداث
ممر اه (قوله لان هذا) إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمغني إلى قوله سواء إلى ولهم الرجوع (قوله
بغير اذنهم) لتضررهم فان اذنوا جاز نهاية ومعني (قوله سواء هنا الخ) أي في احتياج الغير إلى الاذن (قوله
المتأخر) أي من أقلها لانه أي الغير لا يستحق طرورا بحق الملك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن
يحدث عليه طرورا في ملكه اه سم (قوله عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير او اراد فتحه اه سم (قوله
والمقدم) أي منهم اه سم (قوله لانه) تعليل لقوله سواء الخ (قوله نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق
كالذي فرق به في شرح الروض انه إذا كان الفاتح احدهم ورجعوا لا يغرمون ايضا شيئا فيتحصل من هذا
مع ما قدمه في الجناح انهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا او بعد إخراج الجناح فان كان
الخارج شربكا امتنع الرجوع او اجنبا جاز مع غرم الارش اه سم (قوله لا يتوقف على إذن الخ) قد يقال
انه وإن لم يتوقف على إذن لكان في الغالب يتسبب عن اذنهم في الاستطراق بعد الفتح قول المتن (وله) أي
للغير (قوله بتشديد الميم) إلى قوله وهو متجه في المغني إلى قوله مطلقا وإلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر
(قوله كافي البيان) فلو حذف لفظه إذا سمره لكان اخصروا مثل اه معني (قوله مطلقا) شامل لما لو جعل على
المفتوح للاستضاءة نحو شباك وفي المغني والنهاية ما يخالفه عبارتهما وما صححه تبعا للمحرر هو ما صححه في
صحيح التنبيه وهو المعتمد وإن قال في زيادة الروضة ان الافة المنع فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز
فقد نقله ابن حزم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح للاستضاءة شبكا كا ونحوه جاز جز ما كما نقله الاسنوي

أي لكل منهم فالمراد بالكل
هنا الكل الافرادى بقريته
قوله كل واحد لا المجموعى
إذ لا نزاع فيه (ام) يأتي
نظيره قبيل فصل اوصى
بشاة مع ما فيه (تختص شركة
كل واحد) منهم (بما بين
راس الدرب وباب داره
وجهاان اصحها الثاني) لان
هذا المقدار هو محل تردده
ومروءه وما بعده هو فيه
كالا جنبى فعلم ان من بابه
اخرها يملك جميع ما بعد
اخر باب قبله فله تقديم بابه
وجعل ما بعده دهليزا
لداره (وليس لغيرهم فتح
باب اليه للاستطراق) بغير
إذنهم سواء هنا المتأخر عن
المفتوح والمتقدم عليه لانه
يمر في حق كل منهم ولهم
الرجوع ولو بعد الفتح ولا
يغرمون شيئا بخلاف ما
لو اعاروا رضاللبناء لا يقطع
بجائنا قاله الامام واعترضه
الرافعي بانه لا فارق بينهما
وفرق ابن الرفعة بما رده
غير واحد نعم يفرق بان
ما تصرف فيه هنا وهو
الفتح لا يتوقف على إذن
لما يأتى ان له رفع جداره
ولما المتوقف على اذنهم
استطرقه فاذا رجعوا فيه
لم يفوتوا عليه شيئا غروه
فيه بخلافهم في إعارتهم
الارض للبناء فانهم غروه

بوضع ما يتوقف على اذنهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فاذا رجعوا غرموا له نظيره ما يأتى في
إعارة الجدار لوضع الجذوع (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها ام لا كما في البيان (في الاصح) لان له
رفع الجدار فبعضه أولى وكذا فتح باب للاستضاءة وإن لم يجعل عليه نحو شباك ورجع في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه

(فلشركائه) وهم من باب به بعد القديم بخلاف من باب قبله او مقابله وهذا هو مراد الروضة بناء على ما فهمه المحققون من عبارتها وفهم البلقيني اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالفتح في هذه الحادثة فتحه فاعتبرها بانه مشارك في القدر المفتوح فيه فجاز له المنع وهو متجه بناء على فرض ان ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها او لا واما حقي وقع لشيخنا في شرح الروض ما يفهم ان المراد او لا واما حادثة فتحه وليس كذلك كما تقرر ووجه اتجاهه بناء على ذلك ان كلا منهم كما هو ظاهر يستحق من راس السكة الى جانب بانه مما يلي غيرها لا اولها ورد بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سد الاول لانه احدث استطارا في ملكهم وان لم يتوقف على اذنه في اصل المرور بل لا يؤثر نهيم للضرورة الحاقة بخلاف بقية المشتركات (وان كان اقرب الى راسه ولم يسد الباب القديم) اي ولم يترك التطرق منه (فكذلك) اي لكل من باب به بعد المفتوح الآن او بازائه على ماسر المنع لان انضمام الثاني الاول بضربهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع اهل قول المتن (باب) او ميزاب نهاية ومعنى قول المتن (فلشركائه) أي لكل منهم نهاية ومعنى (قوله بخلاف من باب الخ) أي لانه لم يحدث استطارا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا بحق ملك اهل الدرب (قوله مراد الروضة) أي بالمفتوح في اوله او مقابل المفتوح اهل عرش (قوله المحققون) عبارة النهاية كما فهمه السبكي والاسنوي والاذري (قوله اجراء الخ) مفعول في فهم ولعل الاول وأجرى البلقيني عبارتها على الخ (قوله في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسألة المقابل المشار اليه بقوله او مقابله اه (قوله بانه) أي المقابل المفتوح الحادث (قوله وهو متجه الخ) أي فانه لو اريد هذا كان المنع متفقا عليه حيث ان (قوله في فهم عبارتها او لا واما حقي) أي اول عبارة الروضة واخرها وهي كما في النهاية والمعنى بخلاف من باب به بين المفتوح وراس الدرب او مقابل المفتوح اه (قوله كما تقرر) أي ان المراد بالفتح في اخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي اولها القديم (قوله ووجه اتجاهه الخ) أي اعتراض البلقيني على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله ان كلا منهم الخ) أي فيكون المقابل للجديد مسددا للقدر المفتوح فيه ومشارك فيه (قوله مما يلي الخ) بيان للجانب (قوله اخرها الخ) أي السكة (قوله لانه احدث استطارا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا الفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا اجاب مر وقديقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل اه سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه (قوله وان سد) إلى المتن في النهاية (قوله للضرورة الحاقة) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي لتعطيل الاملاك بخلافه ثم اه أي في العرصة المشتركة (قوله بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة أي اخرها فيشمل مقابل القديم اه سم (قوله الان) أي الجديد (قوله بازائه) والحاصل انه يعتبر في المسئلة السابقة اذن لا بعد من القديم ولا يعتبر مقابله واما اذن لا بعد من الجديد ومن يقابله اه بغيري (قوله على ماسر) لعل في توجيه اعتراض البلقيني (قوله الموجب للتمييز الخ) يؤخذ منه انه يتمتع عليه هدم داره وجعلها دورا متعددة لكن اطلاق ما في الاسنوي والمعنى والنهاية عن البغوي من ان من له في سكة أي غير نافذة قطعة ارض له جعلها دورا بكل واحد باب قد ينافع في ذلك اللهم الا ان يكون كلام البغوي مقيدا بما اذا لم يعلم اصلها اما اذا علم ان اصلها متحد المنفذ او متعددة عمل بقضية على ما بحثناه ومع ذلك في النفس منه شيء ثم رأيت في الامداد بعد نقل كلام البغوي مانصه وواضح ان الكلام في قطعة ارض لم تسكن دارا قبل ذلك والواجب اعادتها على حكمها الاول ان عرف فان جهل فهو محل نظر ويقرب ان صاحبها بخير في فتح بابها من أي محل شاء لان الاصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم مانعه انتهى سيد عمر وقوله من أي محل

فيحصل من هذا ما قدمه في الجناح انهم ان رجعوا بعد فتح الباب جازوا لا غرم مطلقا وبعد اخراج الجناح فان كان المخرج شريكا متنع الرجوع او اجنبيا جاز مع غرم الارش (قوله بخلاف من باب قبله) أي لانه لم يحدث استطارا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذنه لكنه لا بحق ملكه (قوله مراد الروضة) مرادها بالمفتوح القديم لا الجديد (قوله لانه احدث استطارا في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا الفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا اجاب مر وقديقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل (قوله بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة فيشمل مقابل القديم (قوله الان) أي الجديد (قوله او بازائه) كتب شيخنا البرلسي بها مشرح المنهج هذا الذي قاله الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم اره لغيره ولا يتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الاول اها قول مقابل

شاه ظاهره بأى كيفية شاء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان انضمام الثانى الى الاول يوجب زحمة وقوف الدواب فى الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واختاره الاذرى وضعف التوجيه بالروضة بتصریحهم بان له جعل داره حماما او حانو تامة ان الروضة وقوف الدواب فى السكة وطرح الاتفاق تكثير اضعاف ما كان قد يقع نادرا فى باب اخر للدار اه ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكر اه (قوله من هذا) اى من جواز جعل داره ما ذكر (قوله ضعف الاول) اى ضعف ما فى المتن من المنع قول المتن (وان سده) أى ترك التطرق منه قول المتن (فلا منع) قال الاسنوى ولو كان له دار بوسط السكة واخرى باخرها فالمتجه انه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى اخر السكة لانه وان كان شريكاً للجميع لكن شرکته بسببها انما هو اليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد زيادة استطراق نهاية مغنى (قوله لانه ترك بعض حقه) اى ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلو اراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحادث لم يتمتع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لا خرقا مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحادث اه ع ش (قوله ومراخ) اى فى شرح واصحهما الثانى اه كرى (قوله تقديمه الخ) اى تقديم بابيه فيما يختص به وجعل ما بين الدار واخر الدرب دهليز اناهية ومغنى (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم فى فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويقرق بينهما اه سم اقول المتبادر انه اراد به ظاهر عبارة الروضة فى مسألة فتح باب ابعده من راس الدرب فلا اشكال (قوله الى اخرها) اى الى جهة اخر السكة (قوله اختص) أى ذلك الاحد (ملك الآخر) أى آخر الدرب أى جميع ما بعد باب يقابل بابيه (قوله بفتح الفوقية اوله) كذا فى المغنى ولكن المعنى على الضم من الثلاثى لان يكون من الفعل بخذف احدى التامين (قوله علوكين) و (قوله علوك) علم به ان مراد المصنف بالمسدود المملوك والا فالسد لا يلزم منه الملك بدليل ما لو كان فى اقصاه مسجد او نحوه كما مر نهاية ومغنى (قوله مع بقاء بابيهما) قضية اطلاق المصنف انه لا فرق فى جريان الخلاف بين ان يبقى البابين على حالهما او يسد احدهما وان خصه الرافعى بما اذا سد باب احدهما وفتح الباب اغرض الاستطراق مغنى ونهاية (قوله لانه يتصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه يستحق المرور فى الدرب ورفع الحائل بين الدارين تشريف فى ملكه فلم يمنع حقه اه (قوله وفى الروضة الخ) راجع للتمن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعا للرافعى والبغوى هو المعتمد والثانى المنع ونقله فى الروضة عن العراقيين عن الجمهور وجرى عليه ابن المقرئ اه قول المتن (وحيث منع فتح الباب) اى بان اراد الاستطراق اه رشيدى قول المتن (فصالحه اهل الدرب) اى على فتحه ليستطرق قال سم على منيح (فرع) الظاهر ان الميزاب يلحق بالباب فى جواز الصلح بما لان صاحبه ينتفع بالقرار

القديم فى الاولى لم يشار كفى محل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم فى فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويقرق بينهما (مسئلة) فى فتاوى السيوطى زقاق غير نافذ به بيوت وعلى كتفه مخزن فاراد صاحب البيوت ان يبنى على الزقاق بابا يصون به بيوته ويبنى علو الباب طبقة فهل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه ان كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبنى داخلا بحيث يصير باب المخزن خارجه فليس له المنع (مسئلة) رجالان لها منزل مشترك فباع احدهما حصته لآخر وللدسترى بجواره منزل فجدد عمارة منزله و اضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه او قيمة نصف القطعة الجواب ينبغي ان يقسم فان خرج له الشق الذى فيه البناء اختص به ولا شىء عليه والاخير شريك بين القلع بلا غرم وبين الابقاء بالاجرة اه واقول ظاهر ان له الخيار قبل القسمة وانه اذا خرج له الشق الذى فيه البناء وجب عليه اجرة حصه الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعديا بوضع يده عليها واستعمالها فقول له ولا شىء عليه فيه

فاندفع اخذ جمع من هذا ضعف الاول (وان سده) اى القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حقه ومر ان لمن بابيه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهليزا ولو كان آخرها بابا متقابلا فآراد احدهما تاخير بابيه فلا اخر منعه حتى على ما مر عن الروضة كما هو ظاهر لان ما بعد بابيهما مشترك بينهما فقد يؤدى ذلك الى ضرر الشريك بالحكم بملك بقيتها لئلا الباب المتاخر ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها اختص بملك الآخر على تردد فيه بينته فى شرح الارشاد (ومن له داران فتفتحان) بفتح الفوقية اوله (الى دربين مسدودين) مملوكين (او مسدود) مملوك (وشارع ففتح بابا) او اراد فتحه (بينهما) للاستطراق مع بقاء بابيهما (لم يمنع فى الاصح) لانه يتصرف فى ملكه ومن ثم لو اراد رفع الحاجز بينهما وجعلهما دارا واحدة مع بقاء بابيهما بحالهما لم يمنع جزما لانه قصد هنا اتساع ما كان فقط وفى الروضة انه يمنع وأطالوا فى الاتصاف له ومع ذلك الاوجه ما فى المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه اهل الدرب) اى المالكون له

بان لا يكون فيه نحو مسجد
(بمال صح) لانه انتفاع
بالارض ثم إن قدر وامة
فهو إجارة وإن أطلقوا أو
شرطوا التأيد فهو بيع
جزء شائع من الدرب له
فينزل منزلة أحدهم
(ويجوز) للمالك جدار
(فتح الكوات) بفتح
الكاف أشهر من ضمها
أي الطاقات فيه علت أو
وسفلت وإن اشرفت على
دار جاره وحرر به كما صرح
به الشيخ أبو حامد كما أن
له إزاله بعضه أو كله كما صرح
(والجدار) الكائن (بين
المالكين) لدارين (قد
يختص به) أي بملكه
(أحدهما) ويكون سائر
للاخر فقط (وقد يشتركان
فيه فاختص) به أحدهما
(ليس للاخر) ولا لغيره
المفهوم بالاولى تصرف
فيه بما يضر مطلقا فيحرم
عليه (وضع الجذوع) أي
الاخشاب ووضع جزع
واحد (عليه بغير إذن) من
مالكه ولا ظن رضاه (في
الجديد) على الجديد
لا يجبر المالك (عليه) للخبر
الحسن لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام وللخبر الصحيح
لا يحل لاحد من مال اخيه
إلا ما أعطاه عن طيب نفس
وفي رواية صحيحة لا يحل مال
امري مسلم إلا بطيب
نفس منه وبذلك يعلم

انتهى ع ش (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرعى لم
يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على
الفقيه استخراجه انتهى نهاية ومعنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكانه أي الاذرعى يشير إلى أن
ما يخص الموقوف من الاجرة إن كان قدر اجرة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا انتهى اه قول المتن (بمال
صح) أي ويوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما يخص كل دار على عدد رؤس ملاكها فيما يظهر ثم آيت
بها مش نسخة قديمة بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل ساقه مساق المنقول ولو كان في الدرب من يستحق
المصلحة بنحو إجارة فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار
موقوفة فلا قرب ان ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف
ورضا المستاجر لها ان كان اه ع (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في النهاية والمعنى (لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف
إشراع الجناح لان الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان صالحه على مجرد الفتح بمال لم يصح قطعانها ومعنى
(قوله وإن أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء الخ) أي كالأصالح جلا على مال ليجري في أرضه ماء نهر
فانه يكون تملك المالك للدار والنهر بخلاف مالو صالحه بمال على فتح باب من داره أو إجره ماء على سطحه فانه وإن
صح لا يملك شيئا من الدار والسطح لان السكة لا تزد إلا للاستطراق فائتبه فيها يكون نقلا لذلك واما الدار
والسطح فلا يقصد بهما الاستطراق وإجره الماء نهاية ومعنى (المالك جدار) أي في الدرب النافذ وغيره سواء
كان من أهل الدرب أم من غيرهم والاستضاءة أم لا واذنوا أم لا ومعنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في
النهاية والمعنى (قوله علت الخ) والأوجه ان السكة لو كان لها غطاء أو شبك باخذ شيئا من هواء الدرب
منعت وإن كان فاتحها من أهله خلا فالسبكي اه نهاية قال ع ش قوله مر منعت أي حيث لا إذن كما هو ظاهر
وإن لم يحصل بذلك ضرر لأهل الدرب لان الهواء مشترك والمشارك لا يفتقع به بغير إذن من الشريك كما ليس
من الإذن اعتياد الناس فتح الطاقات التي لها غطاء أو الشبايك التي لها ذلك من غير معارض اه وقوله أي
ع ش وإن لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليل بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافا
للسبكي عبارة المعنى تنبيهه غالب ما تفتح السكة للاستضاءة قوله نصب شبك عليها بحيث لا يخرج منه شيء
فان خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي فليتنبه لهذا فان العادة ان يعمل في الطاقات أبواب تخرج
فتمنع من هواء الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك فلا منع من أبواب الطاقات اه
(قوله كما مر) أي في شرح وله فتحه لإذ اسمره الخ (قوله الكائن) بين به ان قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف
صفة للجدار اه ع ش أي ودفع به توهم ان الجدار مشترك بينهما فينا في قوله قد يختص به الخ
(قوله لدارين) أي مثلا اه ع ش (قوله أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية إلى وبذلك
(قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد اليه اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على بعد (قوله
ووضع جذع واحد) قد يحمل ال في المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)
قدمه لعمومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) إلى قوله نعم في المعنى لا قوله وفي رواية إلى وبذلك (قوله وللخبر
الصحيح) وقياسا على سائر أمواله نهاية ومعنى (قوله لاحد) وفي النهاية والمعنى لا مري (من مال اخيه) هو
جزى على الغالب وإلا فالذي كذلك اه ع ش (قوله مسلم) ليس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرعى لم يجز لامتناع
البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه استخراجه اه
قال الشارح في شرح الارشاد وكانه يشير إلى أن ما يخص الموقوف من الاجرة إن كان قدر اجرة المثل وفيه
مصلحة صح وإلا فلا اه اعلم ان قوله السابق قال الاذرعى لم يجز الخ مشكل بالنسبة لأصحاب بقية الدور وهي
ماعد الدار الموقوفة لانهم أصحاب ملك وغاية الأمر انهم شركاء الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته
فليتأمل (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستناد اليه (ووضع جذع واحد) قد تحمل ال في

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جار جاره أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمنع الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وإن تضر ربه لنحو منع ضوءه فان (٢١٠) جعل الضمير للاول كان النهي للتنزيه بقريته ذينك الخبرين نعم روى احمد وابو

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله أن يضع خشبه) روى بالافراد من وناو الاكثر بالجمع مضافا انتهى محلى اه ع ش (قوله ولا نه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله ولا يمنع) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير ان يضع الخ (قوله وإن تضرر) أي الجار الاول (قوله فان جعل الخ) أي كما هو المتبادر وجرى عليه رواية ابو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله للاول) أي للجار الاول في الحديث (قوله ذينك الخبرين) أي الحسن والصحيح واما قوله وفي رواية الخ فداخل في الصحيح (قوله لا نه صريح) أي في القديم (قوله عدم صحة هذا) أي ما رواه احمد وابو يعلى (قوله فذاك) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حمل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجار الاول فيه (قوله تخصيص) أي للاحاديث الثلاثة الاول بغير الجدار بين المالكين اه كرى (قوله مجاز) أي يحمل الخبر المتفق عليه على التنزيه سم وكرى (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جذا و تاخرت قطعا اه سم (قوله إنما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهرا في القديم قاله السكري ويظهر ان الاشارة الى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرجح) أي للجديده اه كرى ويظهر ان المراد للمجاز (قوله الممانعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كرى ويظهر ان المشار اليه هو التخصيص (قوله بها) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي السكون في يوم حجة الوداع (في تاخره) أي ذلك الواحد (عن ذلك الخصوص) أي بخصوص الجدار يعني الحديث الوارد فيه اه كرى ويجوز ان يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجدار (قوله ويؤيده) أي التاخر و (قوله ذلك الخصوص) اراد به الوضع على الجدار اه كرى أي استثناء الشارع وضع الجدوع على الجدار (قوله حينئذ) يظهر له موقع هنا إلا ان يراد بذلك حين ورود ذلك الخصوص او حين إذا كان الجدار بين المالكين (قوله ولولا ذلك) أي التاخر و (مخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه اه كرى (قوله وخرج) إلى قوله ثم رايت الزركشي في المغني وكذا في النهاية الا قوله او الاجارة المؤبدة والمستاجر في موضعين وقوله يعرض (قوله اراد وضع) أي اراد ان يبنيه على شارع او درب غير نافذ وان يضع طرف الجدوع على جدار نهاية ومغني (قوله فلا يجبر) عبارة النهاية عن المغني فانه لا يجوز الا بالرضا قطعا كما قاله المتولي وغيره (قوله وضعها) أي او البناء عليه (قوله لو سقطت الخ) عبارة النهاية حتى لو رفع جدوعه او سقطت بنفسها او سقط الجدار فيناصحه بتلك الالة لم يكن له الوضعية ثانيا اه (قوله ولولم يعلم اصل وضعه) عبارة النهاية ومحل ما ذكره المصنف اذا وضعت او لا باذن فلو ملك دارين ورايا خشبا على الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لا ناتيقنا وضعه) أي استحقيق وضعه وعبارة الروض وشرحه أي والمغني فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما والخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقا ووجه ظاهر فانه يحتمل انه استحقق الوضع دائما بنحو شراء وقضاء حاكمه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة المغني والنهاية ولما لك الجدار نقضه ان كان متهدما والا فلا كما في زيادة الروضة اه قال الرشيدى قوله لم نقضه أي الجدار الذي لم يعلم اصل وضع الجدوع عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم اصل الوضع عليه (قوله الا ان تهدم) بصيغة الماضي قول المتن (باجرة) فلو اختار لا بقاء باجرة المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله ان الضمير) أي في جداره في قوله يعلم نظر (قوله مجاز) أي بالحمل على التنزيه (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جذا و تاخرت قطعا (قوله الممانعة) ممنوع (لا ناتيقنا وضعه بحق) أي استحقيق وضعه وعبارة الروض وشرحه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما والخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقا ووجه ظاهر فانه يحتمل انه استحقق الوضع دائما بنحو شراء وقضاء حاكمه اه

يعلى مرفوعا للجار أن يضع خشبة على جدار غيره وان كرهه فان صح اشكل على الجديد لا نه صريح لا يقبل تاويلا فان قلنا لو سلمنا عدم صحة هذا فذاك الدليل ظاهر في القديم لان غاية ما يلزمه تخصيص والازم للجديد مجاز والتخصيص خير منه كما هو مقرر في محله قلت انها يظهر ذلك إن لم يوجد مرجح اخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسيما واحدها كان يوم حجة الوداع المختوم بها بيان الحلال والحرام إلا ما شذوذ ذلك ظاهر في تاخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال إنما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حينئذ ولولا ذلك لما استجاز اكثر اهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكين ساباط اراد وضع جدوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعا وعلى الجديد (فلو رضى) المالك بوضع جدوع او بناء على جداره (بلا عوض فهو اعادة) لصدق حدها عليه ومن ثم لم يستفد وضعها ثانيا لو سقطت إلا باذن

جديد خلافا لما في الانوار ولولم يعلم اصل وضع نحو جذع كان لمالكه إعادته قطعا لا ناتيقنا وضعه بحق وشككنا في مجوز الرجوع وليس لذى الجدار هنا نقضه إلا ان تهدم (و) على انه اعادة (له الرجوع قبل البناء عليه) أي الجدار او الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى هل

(وفائدة الرجوع ثخيرة)

بين أن يبقية) أى الموضوع
(بأجرة أو يقلعه ويغرم
ارش نقصه) وهو ما بين
قيمتها قائما ومقلوعا ولا يحى.
هنا التملك بالقيمة بخلاف
إعارة الارض للبناء لأنها
أصل فجاز أن تستتبعه
والجدار تابع فلم يستتبع
(وقيل فائدته طلب
الاجرة) فى المستقبل
(فقط) لأن قلعه يضر
المستعير (ولورضى بوضع
الجدوع والبناء عليها) أو
بوضعها فقط أو بالبناء
عليه بلا وضع جدوع
(بعوض فان أجر رأس
الجدار للبناء) عليه (فهو
إجارة) لصدق حدها عليه
لكن لا يشترط فيها بيان
المدة فتأبد للحاجة نعم لو
كانت وقفا عليه وجب بيانها
كإقطع به القاضى واعتمده
الزركشى لامتناع شائبة
البيع فيه (وإن قال بعته
للبناء) أو الوضع (عليه أو
بعث حق البناء) أو الوضع
(عليه) أو صالحتك على
ذلك ولم يقدر مدة
(فالأصح أن هذا العقد فيه
شوب بيع) نظرا للفظ
المقتضى لكونه مؤبدا
(و) شوب (إجارة) نظرا
لمعناه لأن المستحق به
منفعته فقط وجاز ذلك هنا
كحق الممر ويجرى المساء

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الارش أم لافيه نظروا الأقرب الثانى لأن موافقته على الاجرة
بمنزلة ابتداء عقد الاجارة ومعلوم أنه إذا عقد بشئ ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز فى الاجرة أن تقدر دفعة
كان يقال اجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو أن تجعل مقسطة على الشهور واخذنا ما يأتى عن بر من أنه يجوز
أن تجعل الاجرة كل شهر كذا كما فى الخراج اه ع ش قول المتن (وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو
يقلعه الخ قال فى شرح الروض أى والنهاية ولا يخالف ما ذكرهنا ما يأتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك
حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الارش لما فيه من إلزام المستعير بتفريغ ملكه عن
ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما هو ملك غيره يعنى المعير بملكه وإزالة الطرف عن ملك المستعير
جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصه من الارض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك اه فى إعارة الجدار
المشترك لا يتمكن مع القلع من الارش اه سم قال ع ش قوله مر ما ذكرهنا أى من قول المصنف أو يقلع
ويغرم ارش نقصه وقوله مر وإزالة الطرف أى طرف الجدوع اه (قوله وهو ما بين قيمته قائما) أى
مستحق القلع كما ذكر فى باب العارية اه ع ش (قوله يضر المستعير) لأن الجدوع إذا ارتفعت أطرافها
عن جدار لا تستمسك على الجدار الآخر والضرر لا يزال بالضرر نهاية ومعنى قول المتن (ولورضى الخ)
وحكم البناء على الارض والسقف أو الجدار بلا جدوع كذلك اه معنى (قوله للبناء عليه) أى الجدار
أو على الجدوع أو لوضعها فقط (قوله بيان المدة) أى ولا يبان تقدير اجرة دفعة فيكفى أن يقول أجرتك كل
شهر بكذا ويغفر الفرر فى الاجارة كما اغتفر فى المعقود عليه ويصير كالخراج المضروب قاله شيخنا البرماوى
سم على منبهج ومن ذلك الاحكار الموجودة بمصرنا فيغفر الفرر فيها اه ع ش (قوله فتأبد) أى إذا لم
يبين المدة كما يأتى فى الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابدان لم
يوقت بوقت ولا اى وان وقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة هو فى الجيرى اما إذا قال له أجرتك ما
سنة بكذا مثلا فاجارة حقيقة ويترب عليها أنه إذا انهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم توقت فانها لا تنفسخ حلى
ومر اه (قوله للحاجة) تعليل للصحة على التأييد قال سم والشيدى أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر
به قوله لا امتناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المتن خلافه اه (قوله لو كانت) أى الدار اه نهاية (قوله
وقفا عليه) أى متلناها بى أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة ع ش (قوله وجب بيانها) أى وبعد انقضاء
المدة يخير الاذن بين تيقنها بالاجارة والقلع مع غرامة ارش النقص ان اخرج من خالص ملكه اما إذا كان
ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التبقية بالاجارة وكذا لو انتقل الحق لمن بعد الاذن يتعين التبقية
بالاجارة اه ع ش (قوله أو صالحتك) أى بشرطه من كونه على اقرار أو سبق خصومة ولو لم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أى لما بعد وقوله أو يقلعه قال فى شرح الروض ولا يخالف ما ذكرهنا ما يأتى
فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الارض لما فيه من
الزام المستعير بتفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما ملكه غيره بملكه وإزالة الطرق
عن ملك المستعير جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصه من الارض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك اه فى
إعارة الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الارض (قوله لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض
وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابد الحق ان لم يوقت بوقت ولا فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة
وجاز تأييد هذه الحقوق للحاجة اليها على التاكيد كالنكاح والعقد فى صورة الاجارة التى لا توقت فيها عقد
اجارة اغتفر فيه التأييد لما ذكره اه وقوله عقد اجارة ظاهر جدا فإنه ليس فيه شائبة البيع وحينئذ يشكل
قوله فى مسألة القاضى لامتناع شائبة البيع فيه اذ لا شائبة بيع فى العقد بلفظ الاجارة مع عدم التوقيت
فليتأمل (قوله فيتأبد للحاجة) أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لامتناع شائبة البيع فيه
(قوله ردوه بانها لا تنفسخ بثلث الجدار الخ) قد يقتضى أنه إذا كان اجارة مؤبدة كما تقدم انفسخت بثلثه وذلك
يخالف ما سياتى من أن للمستأجر الاعادة اذا أعيد الجدار المنهدم فليتأمل وقد يجاب بان فى المؤبدة شوب بيع

لمخيس الحاجة اليه والقول بأنه اجارة مئة ردوه بأنها لا تنفسخ بثلث الجدار بل يعود حقه بعوده اتفاقا

أما إذا قدر امددة فهو إجارة محضة وأما إذا باعه (٢١٢) أو صالحه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبقى عليه فانه ينتفع بما عدا البناء من مكث

وغيره وأصل الشوب الخلط ويطلق على المخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافا لمن زعم تخطئة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبائع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بنى) بعد البيع أو الإجارة المؤبدة (فليس للمالك الجدار نقضه) أى بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أى مجانا أو مع أرض نقضه لأنه استحق دوام البناء عليه بمقدار لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وإن استشكله الأذرى وحيث أنه يمكن من الخصلة السابقتين في الإجارة (ولو) انهدم الجدار يهدم هادم يضمن ولو المالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للحيولة وبارض نقص جذوعه أو بنائه إن كان لا بإعادة الجدار وإن كان الهادم له المالك تعديا كما شمله إطلاقهم ثم رأيت الزركشى قال قضية كلام المتن الجزم بأن المالك لا يجبر على إعادته وحكى الدارمى فيه القولين في إجبار الشريك على العمارة وهو ظاهر أنه فهو مصرح بأن ما هنا يجري فيه ما باتى في الشريك وأصح القولين فيه عدم الإجبار وإن تعدى بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا فى شرح الروض لم يصحوا بوجوب إعادة الجدار

أه عش (قوله أما إذا الخ) محترز قوله ولم يقدر امددة (قوله فهو إجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد اقال فى شرح الروض ولا أى وإن اقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة أه سم ورشيدى وقال عش ولا ينافيه أى كونه إجارة محضة قوله بعثك لأنه لما عقبه بقوله لحق البناء عليه دل على أنه لم يرد به حقيقة البيع أه ولعله لم يطلع على ما مر عن شرح الروض المذكور فنقل المذهب (قوله وأما إذا باعه الخ) محترز قول المتن للبناء الخ (قوله أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله به) يعنى بشئ آخر (وهو المراد هنا) يقتضى منع صحة بقائه على أصله وليتأمل توجيهه أه بصرى (قوله للبائع) أى أو المؤجر (قوله بعد البيع) أى بقوله بعثه للبناء أو بعث حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله المؤبدة) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرش النقص كفى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس أه سم عبارة البصرى الأولى ترك قيد التأييد هنا لايها مه إن للمالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع أنه ليس كذلك وإنما يحتاج إلى هذا القيد عند قوله ولو انهدم الخ فانه فى المؤقتة تنفسخ به الإجارة أه (قوله شراء حق البناء) ينبغى واستجاره أه سم قال عش ومثل ذلك ما لو تقايلا فيما يظهر أه (قوله وإن استشكله الأذرى) لم يبين ما استشكل به أه عش (قوله وحيث) أى حين إذا وجد الشراء (قوله يمكن) من التمكن (قوله من الخصلتين) وهما التبقية بالإجارة والقلع وغرامة أرض النقص أه عش (قوله السابقتين الخ) أى فى قول المتن وفائدة الرجوع الخ أه سم قول المتن (ولو انهدم الخ) فهم منه عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجربى فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى سم قال عش أى والراجع منه أنه يوجب الانفساخ فكذلك هنا خرج ما لو لم يقدر امددة فلا ينفسخ بالانهدام وإن عقد بلفظ الإجارة نظرا لشوب البيع أه عبارة الرشيدى قوله مر لإجارة مؤقتة سكنت عن غير المؤقتة والظاهر أنها من النحر فى قوله مر بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزايدى صريحة فيما ذكرته أه (قوله طالبه الخ) جواب ولو انهدم الخ (قوله للحيولة) أى ويجوز له التصرف فيها حالاً فإن أعيد الجدار رد بدله عش وكردى (قوله وبارض نقص الخ) ويغرم الأجنبى للمالك أرض الجدار مسلوب منفعة رأسه أه معنى (قوله إن كان) أى النقص وهو ما بين قيمته أى البناء قائماً وقيمته مهدوماً فإن أعيد الجدار استعيدت القيمة لزوال الحيولة ولا يغرم الهادم اجرة البناء لمدة الحيولة قال الاستوى وفى كلامه إشارة إلى الوجوب فيما إذا وقعت الإجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى سم قال عش قوله مر قائماً أى مستحق الأبقاء وقوله اجرة البناء أى لا يغرم اجرة ما مضى قبل إعادته أه (قوله لا بإعادة الخ) عطف على قوله بقيمة الخ (قوله فيه) أى فى إجبار المالك على الإعادة (قوله وهو ظاهر) أى ما حكاه الدارمى (قوله فهو) أى كلام الزركشى (قوله فيه) أى فى الشريك و (قوله هنا) أى فى المالك (قوله وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله للمشتري الفسخ)

كما يدل عليه قوله السابق لا امتناع شائبة البيع فيه وثبوت الإعادة الآتية المقتضى لعدم الانفساخ نظر هذه الشائبة وإن وهم صنيع المتن خلاف ذلك كما اشرنا إليه انفاً وقضية ذلك أنه لو كانت الإجارة مؤقتة انفسخت ولا إعادة بعد الإعادة وهو ظاهر (قوله فهو إجارة محضة) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد اقال فى شرح الروض ولا أى وإن اقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة (قوله المؤبدة) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرض النقص كفى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس (قوله شراء حق البناء) ينبغى واستجاره (قوله السابقتين) أى فى قوله وفائدة الخ (قول المصنف ولو انهدم الجدار الخ) وفهم من كلام المصنف عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجربى فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة مر (قوله لكن يثبت للمشتري الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل ثبوت

على مالكة وينبغى أن يقال إن هدمه مالكة عدواناً فعليه إعادته وإن هدمه أجنبى أو مالكة وقد استهدم لم يجب لكن يثبت للمشتري الفسخ إن كان ذلك قبل التخلية أه فيه نظر لما علمت أن كلام الدارمى الذى استظهره الزركشى مصرح

بانه لا يجب على المالك إعادته مطلقا كما لا يجبر الشريك على العارية وإن هدم تغديا ثم إن كان هدمه أو انهدم قبل بناء المستحق أو وضعه
فله بعد إعادته ابتداء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (فاعاده مالكة) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض يراه (فالمشتري)

أو المستأجر (إعادة البناء)
أو الوضع بتلك الآلة أو
بمثله لأنه حق ثابت ولولم
يبينه المالك فأراد صاحب
الجنود إعادة من ماله ممكن
وأفهم كلامه أن المستعير
ليس له إعادة إلا بالآذن
وقول الأنوار بعيد مردود
بأن قياس العارية المطلقة
منه كافي التهذيب هناك
(وسواء كان الآذن) في
وضع البناء (بعوض أو
بغيره) ومران هذا لغة
صحيحة فلا اعتراض عليه
(فيشترط بيان قدر الوضع
المبنى عليه) بعد تعيينه
(طولا) وهو الامتداد
من زاوية إلى أخرى
(وعرضا) وهو ما بين
وجهي الجدار (وسميك)
بفتح أوله (الجدران) أي
ارتفاعها إذا أخذ من
أسفل فصاعدا فإن أخذ
من أعلى فنأزلا فهو عمق
بضم أوله المهمل (وكيفيتها)
هي بجوفة أو منضدة أي
ملتصق بعضها ببعض
وكون البناء بنحو حجر
أو طوب (وكيفية السقف
المحمول عليها) أهو عقد أو
نحو خشب لأن الغرض
يختلف بكل ذلك نعم
لا يشترط ذكر الوزن وتكفي
مشاهدة الآلة عن وصفها

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف أهم وعبرة عش قوله لفسخ
لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه لأنه الذي يفسخ
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الإجارة أو كان الانهدام بعد التولية كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى
أنه ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والإجارة أه وقوله للمشتري الخيار أي والمستأجر (قوله لا يجب على
المالك إعادته الخ) هو الأصح نهاية ومعنى وهو المعتمد عش (مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره
أه عش (قوله ثم إن كان) إلى قوله أفهم في النهاية والمعنى لا قوله أو باجبار قاض يراه (قوله قبل بناء
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأييد بخلافه على التوقيت كما مر (قوله أو بعد ذلك) عطف على
قوله قبل بناء المستحق (قوله باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقا سواء أهدم المالك عدوا أو أمانا أجنبي
أه نهاية (قوله قاض يراه) ليس بقيد (قوله صاحب الجنود) أي أو البناء (قوله أو المستأجر) أي
على التأييد (قوله ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله نقضه متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا أعاده
أحدهما بالة نفسه وله بيعه أيضا للمالك الأس ولغيره أه عش (قوله وقول الأنوار الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وأفيد أه سم (قوله منعه) أي منع إعادة المستعير بلا إذن (قوله هناك) أي في باب
العارية (قوله أن هذا لغة) أي إسقاط الهمة قبل كان الذي بعد سواء أتيان أو بدل أم (قوله بعد
تعيينه) إلى قوله وفي التعبير في المعنى (قوله بعد تعيينه) أي الموضع (قوله من زاوية) أي البيت (قوله
إذا أخذ) أي الجدار من أسفل أي من الأرض (قوله نأزلا) أي إلى الأرض وقول المتن (وكيفيتها) أي
الجدران أه معنى (قوله عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الآلة إذا كانت
خشبا لغنى عن وصفه بكونه أزجا أو غيره أه عش (قوله فيها) أي في الإجارة والإعارة والبيع أي بالنسبة
اليها (قوله إذ كل منها الخ) بيان للعلاقة المجاز في الآذن (قوله له) أي الآذن وفي كلامه استخدام (قوله بالاول)
أي الآذن (قوله وبالثاني اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله وبالثاني اضافتها اليه
باعتبار ما كان) إن كان معنى ذلك أن المأذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الآذن فاضافتها اليه
باعتبار ما كان ففيه إن هذا مع اختصاصه صورة البيع دون العارية والإجارة إذا لا يتصور فيه ما ملك يندفع
بأن محل البناء يملك للآذن بطريق البيع حين الآذن إذا لا يخرج عن ملكه إلا بعد تمام الآذن بطريق
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر ويلزم غلى ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر أنه ممنوع وإن كان معناه أنه لا فرق في الأرض التي آذن في البناء عليها بين أن تكون
أرضه بالبيع وبالإجارة وبالإعارة ففيه إنها في الأصل مضافة اليه فيما كان وحال الآذن أيضا كما علم مما تقدم
وكذا بعد الآذن إذا آذن بالإجارة أو الإعارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الإعارة أه سم قول المتن (بيان قدر
محل البناء) أي بعد تعيينه (قوله من طول) أي قوله قالوا في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ولا يجب ذكر سمك
وصفة البناء والسقف) ولو شرط أقدر من السمك كعشرة أذرع مثلا فهل يصح العقد ويوجب العمل بذلك
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه نظروا لعل الأقرب الثاني لأنه شرط يخالف
مقتضى العقدان مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها المشتري بما أراد بشرط خلافه يبطله ويحتمل أن يقال
بالاول وهو مقتضى قول المحلى وحج ولا يجب ذكر سمكه إذا المتبادر من نفي الوجوب جواز هو لا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نعلم أن ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما إجارة أو بيع فيه شوب
إجارة وإما ما كان فليس المعقود عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفة كذا وكذا وكان مقتضاه أنه

التمتع لا التلف (قوله مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد (قوله وبالثاني اضافتها اليه باعتبار
ما كان) إن كان معنى ذلك أن المأذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الآذن فاضافتها اليه باعتبار

(ولو آذن في البناء على أرضه) بإجارة أو إعارة أو بيع وفي التعبير بآذن وأرضه تجوز إذ المراد بالاول الرضا وبالثاني إضافتها
اليه باعتبار ما كان (كفى بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سمكه وصفه البناء والسقف

لأن الأرض تحمل كل شيء.
نعم بحث السبكي وغيره
اشتراط بيان قدر ما يحفر
من الأساس لأن المالك قد
يريد حفر قناة تحت البناء
فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا
يصح ذلك إلا بعد حفره
ليرى ما يؤجره أو يبيعه
(وأمّا الجدار المشترك بين
اثنتين) فليس لأحدهما
وضع جنود عليه بغير إذن
ولا ظن رضا (في الجديد)
نظير ما مر في جدار الاجنبي
وباذنه يجوز السكن لو سقطت
لم بعدها إلا باذن جديد على
الأوجه خلافا للفقهاء
(وليس له) ومثله الجاريل
أولى (أن يتد فيه وتدا)
كسر التاء فيهما (أو يفتح)
فيه (كوة) أو يترتب منه
كتابا (بلاذن) إلا إن ظن
رضا كما قاله الماوردي في
الاجير وقياسه ما قبله ولا
يجوز الفتح بعوض لأن الضرر
والهوا لا يقابلان به وإذا
فتح باذن لم يجز له السيد إلا
باذن وقد يعارض ما ذكر
في الترتيب إطلاقهم جواز
أخذ خلال وخلاين من
مال الغير إلا أن يقال أنه
مثله فإن ظن رضا جاز ولا
فلا توهم فرق بينهما بعيد
(وله أن يستند اليه ويستند
متاعا لا يضر وله ذلك في
جدار الاجنبي)

لا بد من ذكر السمك كما قيل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع
ذكر فالظاهر الأول اه ع ش أقول وميل القلب الى الثاني اى الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث انفا (قوله
لأن الأرض تحمل الخ) اى فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية به ومعنى (قوله نعم بحث السبكي
الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وغيره الخ وعبرة المغنى وينبغى كما قال الاذرى بيان الخ (قوله قالوا) اى
السبكي وغيره (قوله ان لا يصح ذلك) اى ايجار الأرض للبناء عليها او يبيع حق البناء فيها (قوله
بعد حفره) اى الأساس اه نهاية (قوله او يبيعه) اى او يبيع حقوقه اللهم الا ان يكون وجه الأرض
صخرة لا تحتاج الى ان يحفر للبناء اساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى اساس والبحث الاخير اى قوله
قالوا الخ محله اذا جره ليبنى على الأساس لا فيما اذا جره الأرض ليبنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله
وعرضه وعمقه اخذ من كلام الشامل شرح مر اه سم قول المتن (فليس لأحدهما وضع جنود) اه
اى ولا هدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن ارش نفسه ولا يلزمه اعادته وليس له ايضا البناء عليه بالاولى
لأنه كثر ضررا من الجنود (قوله بغير إذن) اى فلو خالف وفعل هدم بجنا وإن كان مابنى عليه
مشتركا لتعديه (فائدة) لو وضع احد الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه إلا بالبينة
وإن لم يقم اهدم ما بناه بجنا والوارث حكم مورثه ان علم وضعه في زمن المورث والا فلا صل انه وضع بحق
فلا يهدم اه ع ش (قوله يجوز) ثم ان كان بعوض فلا رجوع له وإن كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا بعده لكن لاخذ الاجرة لا لقلعه مع غرامة ارش النقص لأنه شريك فلا يكلف ازالة
ملكه اه ع ش (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغى إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة
مؤبدة او باعها للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وفتحها في الثاني اه
معنى (او يترتب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمغنى الا قوله كما الى ولا يجوز (قوله كتابا) اى لتجفيف
حيزه اه كرى (قوله في الاخير) اى في الترتيب (قوله إلا باذن) اى لأنه تصرف في ملك الغير اه نهاية
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه ايضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار إلا ان يقال اطر العادة ثم
بالمساحة فيه من غير نكسر بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عمر (قوله أنه مثله) اى أخذ خلال مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله إلا باذن وعليه فلو استند جماعة امتعة متعددة وكل واحد منهما
لا يضر وجهاتها تضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لأنه لا يضر بتلواحد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من
حصل بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال فيما لو استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى ائقال

ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة إذ لا يتصور فيهما ملك يندفع بأن محل
البناء مملوك للاذن بنهم البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه إلا بعد تمام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروجه على ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه وملكه
مثلا والظاهر انه ممنوع هذا ولا يبعد ان يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الا في الصلح على
اجر اما المالك المذكور في شرح قول المصنف والقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول المشرح او عقد
بيع فان قال بعتك اجراء الماء الخ فليراجع وإن كان منعه أنه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين
ان تكون أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاجارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فما كان وحال الاذن ايضا كما
علم مما تقدم وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة او الاجارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاجارة (قوله نعم بحث
السبكي وغيره الخ) في شرح مر بعد قوله بل ينبغي ان لا يصح الخ اللهم الا ان يكون وجه الأرض صخرة
لا يحتاج ان يحفر للبناء اساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى اساس والبحث الاخير محله اذا جره ليبنى
على الأساس لا فيما اذا جره الأرض ليبنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه اخذ من كلام
الشامل (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغى إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة مؤبدة او باعها له

وان منعه منه فيهما لانه عند محض ومن ثم حكى في المحصول الاجماع فيه وكانه (٢١٥) لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه

وبحث امتناع اسناد خشبة
اليه يطلع منها الى داره
وامتناع جلوس الغير اذا
أدى الى اجتماع يؤذيه
ويرد الاول بان تلك الخشبة
ان اضرت لوعلى بعد منع
منها والا فلا فهي داخلية في
كلامهم والثاني بانه ليس
مما نحن فيه على ان الظاهر
ان ذلك المحل ان كان من
الحريم المملوك والمستحق
امتنع الجلوس فيه بعد المنع
مطلقا وقيله ان اضر وان لم
يكن كذلك فلا وجه للمنع
(وليس له اجبار شريكه
على العارة) لنحو جدار أو
بيت أو بئر وان تعدى
بهدمه ولا على سقي زرع أو
شجر (في الجديد) لان في
ذلك اضرار الهو وقدر خبر
لا يحل مال امرى مسلم الا
بطينة نفس قال الرافعي
وغيره وكلا لا يجبر على زرع
الارض المشتركة ونزع
الاسنوى في القياس بان دفاع
الضرر هنا باجبار الشريك
على اجارته قال الا ان يفرغ
على اختيار الغزالي انه لا يجبر
اه وظاهر كلام الاسنوى
اختصاص الاجبار على
الاجارة بالزرع ولا يبعد ان
يلحق به مافى معناه مما امد
قصير مثله دون نحو العمارة
لطول امددها ويأتى في
القسمه ماله تعلق بذلك
نعم الشريك في الوقف

الغير اه عش (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والمغنى قال عش والظاهر أنه يحرم على المالك منع
ذلك لان هذه مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عناد اه وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله
الانى امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار
والجلوس على الارض ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه
وان لم يضر وكان الفرق اطر العادة بالمساحة هناك لانهما واما وضع مالا يؤثر بوجه على البساط كقلم فينبغي
جوازه وانظر الاحمال الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد فيه نظروا لا يبعد أنها كبر
لكن قضية امتناع الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا اه عبارة عش وخرج بالجدار لا تنفع بأمتعة غيره
كالغطى بثوب له مدة لا تقابل باجرة ولا تورث نقصا في العين بوجه ومن ذلك أخذ كتاب غيره مثلا بلا اذن فلا
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اى هذا
التعميم جار في الشريك والاجنبى (قوله حكى) اى الامام (فيه) اى في جواز الاستناد والاسناد بالاضرر ولو منع
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اى بغير اذن (قوله اليد) الى جدار الغير او المشترك (قوله الاول) اى بحث
امتناع اسناد الخشبة (قوله فهي داخلية الخ) اى فتجوز ولو منع المالك (قوله والثاني) اى بحث امتناع
الجلوس (قوله مما نحن فيه) اى من الاستناد والاسناد ويحتمل انه اراد به مالا يضر (قوله مطلقا) اى اضر
اولا (قوله كذلك) اى من الحريم المذكور (قوله لنحو جدار) الى قوله ونزع في المغنى الا قوله وقدر الى
وكلا لا يجبر (قوله لنحو جدار أو بيت) مع قول المتن فان اراد الشريك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار
بان للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسئلة العلو والسفل المصرح بها
في كلام الشيخين اه بصري ويأتى عن عش والرشيدى خلافة (قوله لنحو جدار) كنه وقناة واتحاد سترة
بين سطحيهما واصلح دولا ب بينهما تشعبت اذا امتنع احد هما من التفتية او العمارة نهاية مغنى (قوله وان
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشريكين بغير اذن الاخر لزمه ارض النقص لاعادة البناء لان
الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعى في البويطى وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه مغنى (قوله ولا على
سقي زرع الخ) يؤخذ مما يأتى في اعادة احد الشريكين بالالة المشتركة من المنع أنه لو اراد احد الشريكين السقي
هنا من ماء مشترك معد لسقي ذلك البنات سنة منع ومما مر في الاصول والثار انه لو اراد احد الشريكين السقي
بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه عش وقوله بمما مر الخ اى وما يأتى من قول
المصنف فان اراد الخ (قوله لان في ذلك) اى في تكليف الممتنع العمارة نهاية ومغنى (قوله اضرار اله) اى
للشريك الممتنع (قوله وقدر خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تاملا (قوله قال الرافعى الخ) اى
عطفاه على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اى في زرع الارض المشتركة (قوله باجبار الشريك الخ) اى على الصحيح
مغنى ونهاية (قوله قال) اى الاسنوى (الا أن يفرغ) اى القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اى
الضعيف (أنه لا يجبر) اى على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوى) ينفى أن يتأمل اه سيد عمر (قوله على
الاجارة) متعلق بالاختصاص (قوله بالزرع) متعلق بالاجارة والباب بمعنى اللام (قوله أن يلحق به) اى بالزرع
(مافى معناه الخ) هذا قضية اطلاق المغنى والنهية عبارة هنا وفي غير ذلك اى غير الارض الموقوفة يجبر الممتنع
على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر اه (قوله مثله) اى مثل الزرع (قوله نعم الشريك الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبى (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الا فى امتنع الجلوس
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض
ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق
اطر العادة بالمساحة هناك لانهما واما وضع مالا يؤثر بوجه على البساط كقلم فينبغي جوازه وانظر الاحمال
الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاسناد فيه نظروا لا يبعد أنها كبر
الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا (قوله نعم الشريك في الوقف) ان كان المراد به احد الموقوف عليهما

يجبر على العارة على ما جزم به شارح لان بقاء عين الوقف مقصود

إن كان المراد به أحد الموقوف عليهما فالاجبار ظاهر إن كان جهة يعمل منها الوقف كريمة وإن أريد العارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجيب عليه بشرطه اسم عبارة النهاية ولا يخفى أن محلها أي القولين في غير الوقف ما هو فتجب على الشريك فيه العارة فلو قال أحد الموقوف عليهم لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر اجبر الممتنع عليهما فيه من بقاء عين الوقف اه قال الرشدي قوله لم يرتفع جب على الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة أن له نظرا كما لا يخفى اه وقال ع ش قوله أجبر أي والحال أن الطالب والمطلوب منه مشتركان في النظر أيضا لأن غير الناظر لا يطلب منه العارة ولا يتأني فعلها بغير إذن من الناظر أما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العارة وجب عليه الإجابة بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا المؤلف مر كذاها مش وفهم من قوله وطلب من الناظر الخ أن غير الناظر من أرباب الوقف ولو مستاجر لا يجب عليه العارة وإن أدى عدم عمارته إلى خراب الوقف اه (قوله وببحث) إلى قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تقييد القولين) أي الجديد والقديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (وجب على وليه الخ) أي أما إذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من شريكه المالك لا تجب عليه موافقته وظاهره وإن أدى ذلك إلى ضياع الوقف ومال الطفل واجيب عن ذلك بأنه يجبر الممتنع على إجارة الأرض وبها يندفع الضرر ويبقى مالو كان شركة بين محجور عليه ووقف وتعارضت عليه مصلحتاهما فهل تقدم مصلحة الوقف والمحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض الموقوف عليهم العارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه غ ش قول المتن (فإن أراد) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق الحاوي الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما وجدار الدار المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل منهما منع الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للاغلب لا غير فليس فيدا كما هو المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبأنه إلى آخر ما بينه فراجع له لكن ظاهر كلامه في شرح الارشاد اعتمادا ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة المشتركة بين صاحبهما وبين صاحب دار أخرى محيطة بها اسم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف الدار المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير إذن الآخر مر اه اسم عبارة الرشدي قول المصنف فلو أراد إعادة منهدم يعني خصوص الجدار فلا يجري ذلك في الدار ونحوهما كما صرح به ابن المقرئ في تمشيته ونقله عنه الزبائدي اه وعبارة ع ش هذا مفروض هذا في الجدار فلو اشترك اثنان في دار انهدمت وأراد احدهما اعادتها بالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لابن المقرئ اه زبائدي وسم على منهج نقلا عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة مالو كان بينهما حش مشترك وأراد احدهما إعادة بالة نفسه فلا يجوز اه قول المتن (لم يمنع) ظاهره وإن لم يسبق امتناع من الشريك كما سيأتي في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشي تقييد القولين بمطلق التصرف فلو كان محجوز عليه ومصلحته في العارة وجب على وليه الموافقة اه ولا يحتاج لذلك لأن القولين في الاجبار لحق الشريك الآخر وهذا اجبار الولي لحق المولى لا لحق الشريك الآخر (فإن أراد) الشريك (إعادة منهدم بالة لنفسه لم يمنع) كذا قطعوا به وأطال جمع في استشكله وأنه مخالف للقواعد من غير ضرورة اذ العرصة مشتركة

فالاجبار ظاهر إن كان هناك جهة يعمر منهما الوقف كريمة وإن أريد العارة من ماله أو أريد هناك بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجيب عليه بشرطه (قوله المصنف فإن أراد إعادة منهدم بالة نفسه لم يمنع) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق الحاوي الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما وجدار الدار المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل منهما منع الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للاغلب لا غير فليس قيد كما هو المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبأنه الخ ما بينه فراجع له لكن ظاهر كلامه في الارشاد اعتمادا ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة المشتركة بين صاحبهما وبين صاحب دار أخرى محيطة بها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لكن قيده ابن حجب بما إذا سبق الامتناع والإحرمات الإعادة وجاز للشريك تملكه بالقيمة أو إلزام المعيد للنقص ليعيداه مشتركا كما كان عش (قول المتن لم يمنع) ليصل إلى حقه بذلك وينفرد بالانتفاع به وشمل كلامه ما لو كان الاس مشتركا وهو المنقول المعتمد خلافا للبارزى لأن له غرضاً في وصوله إلى حقه ولتقصير الممتنع في الجملة ولأن للباقي حقاً في الحل عليه فكان له الإعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء أو جذوع أم لا نهاية ومعنى (قوله يستبد) أي يستقل (قوله بها) أي بالعرصة (قوله فرض جمع ذلك الخ) عبارة المغنى وصور صاحب التعليقة على الحاوى المسئلة بما إذا كان الاس للباقي وحده وجرى عليه البارزى وصاحب الانوار والمنقول ما في المتن اه (قوله بأن ذلك) أي الفرض المذكور (قوله عن ذلك) أي عن الاشكال المذكور (قوله عليه حملاً) أي من بناء أو جذوع اه كرى (قوله وقديقال الخ) عبارة المغنى وقضيته أنه إذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له إعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وإن كان مشكلاً اه (قوله له ذلك) أي لك ريك الإعادة بالة نفسه و (قوله فجوزوه) بصيغة الامر وخبر النصب للإعادة (قوله إطلاقهم) أي إطلاق جواز الإعادة وإن لم يختص المعيد بالارض ولم يكن له عليه حمل اه كرى (قوله والقسمه) عطف على العبارة (قوله وإلا) أي وإن أعاده بدون سبق امتناعه (قوله تملك قدر الخ) أو إلزام المعيد للنقص ليعيداه مشتركا كما كان اه عش (قوله اخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه ايضاً أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الإعادة على الامتناع وأنه ما خوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فانه صرح بعدم توقف جواز الإعادة على ما ذكر في هذه الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ منه أن له البناء بالته وإن لم ينزع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتأمل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها اه سمو يأتى عن النهاية والمغنى ما يوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر احدهما) أي صاحب العلو (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الاخذ لملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الإعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباقي الخ بغير قولهم المذكور اه سمو ويدل عليه صنيع المغنى حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشتركة فالوجه امتناع إعادتها بغير الآخرم (قوله إلا يفرض أن للطالب عليه حملاً) قال القاضى ابو الطيب وابن الصباغ فان قيل أساس الجدار بينهما فكيف يجوز تملكه ببناء بالته وان ينفرد بالانتفاع بغير إذن شريكه قلنا لأن له حقاً في الحل عليه فكان له الإعادة قال الاسوى وكلامهما يقتضى أنه لا اجرة عليه وفيه نظر اه وذكر الناشرى عقب ذلك عن السبكي كلاماً محصله استحكال جواز الانفراد بالإعادة والانتفاع قهراً عن الشريك من جملة قوله فان الصحيح جريان القسمه في ذلك بالتراضى عرضاً في كمال الطول وبها يندفع الضرر فما الداعى إلى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ما كوى ببقى البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في أنه على كلامهم لا اجرة فليتأمل (قوله واخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الإعادة على الامتناع وأنه ما خوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فان صرح بعد توقف جواز الإعادة على ما ذكر في هذا الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ أن له البناء بالته وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتأمل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى أنه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما بها وقوة الاشكال فرض جمع ذلك فيما إذا اختص المعيد بالارض ولم يبالوا بأن ذلك خلاف المنقول واجاب اخرون بأنه لا تخلص عن ذلك لا بفرض ان للطالب عليه حملاً كما صور به القفال وغيره وقد يقال كما يجوز تم له ذلك لغرض الحل عليه فجوزوه له لغرض آخر توقف على البناء ككونه سائراً له مثلاً إذ لا فرق بين غرض وغرض على أنه قد يوجه إطلاقهم بأن امتناعه من العبارة بآلة نفسه والقسمه عناد منه فمكن شريكه من من الانتفاع به للضرورة فعلم توقف جواز الإعادة على امتناع الشريك منها وإلا للشريك تملك قدر حصته منه بالقيمة اخذاً من قولهم في دار علوها لواحد وسفلها لآخر وانهدمت لا يجبر احدهما الآخر ولذى العلو بناء السفلى بماله ويكون ملكه نظير ما مر فله هدمه ولذى السفلى السكن في المعاد لأن العرصة

ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيمته أما إذا بنى السفل بعد امتناعه فليس للأسفل تملكه ولا هدمه مطلقا لتقصيره اه فامتناع غير الباني يجوز للاعادة وما نفع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لها ويجوز لهما (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه) يضع عليه ماشاء (٢١٨) وينقضه إذا شاء) لانه بآلته ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للمتنع عليه حل خبر

هذا أن له البناء بآلة نفسه وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) اى صاحب العلو (قوله له) اى الاسفل (قوله مطلقا) اى بنى الاعلى علوه ام لا (قوله وعدمه) اى عدم امتناعه (قوله لها) اى للاعادة (قوله لها) اى للهدم والتملك قول المتن (وينقضه إذا شاء) ظاهر إطلاقه انه لا يلزم المعيد اجرة الاس لشريكه يحتمل خلافه حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذى ينبغى اعتباره اه ع ش وفي سم قال الاسوى وكلامهم ما يقتضى انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه و ذكر الناشرى عن السبكي كلاما محصاه استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع قهر اعلى الشريك من جملته قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضى عرضا في كمال الطول وبها يندفع الضرر فالداعى الى الاجبار على تملكه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير اعادة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة فليتامل اه (قوله لانه) الى قوله خلافا في المغنى (قوله خير الباني) كذا في الروض اى المغنى اه سم (قوله لشارح الخ) تبعه مراه سم عبارة السيد عمر قوله لما وقع الشارح قد يقال إن كان الشارح المذكور يمنعه من نقضه إذا شاء فهو مخالف لصريح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان وبين القول بالتحخير ولهذا جمع بينهما صاحب النهاية فليتامل اه (قوله وقد يستشكل) اى التحخير المذكور (قوله على ذلك) اى على نقضه ليعيده اه (قوله فيضره) اى الباني (قوله وحينئذ) اى حين إذا امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (لم يلزمه إجابته) ولو عمر البئر او النهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقى الزرع وغيره وله منه من الانتفاع بالبولاب والآلات التى أحدهما مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لم يمنع شريكه الخ اى وللبناني نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر في الجدار اه قول المتن (فلاخر منه) وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال في المطالب انه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر وافهم كلامه اى قوله وان اراد اعادة الخ وقوله مر جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) اى على ما في المتن (قوله بين هذا) اى عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعنى بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) اى للشريك (البناء) اى بآلة لنفسه (في العرصه) اى المشتركة (قوله بان تلك) اى الاعادة في عامرو (قوله فيها تفويت الخ) خبر ان (قوله وهنا الخ) اى الاعادة هنا فيها تفويت الخ اه كرى (قوله وهنا تفويت عين) قد يتوقف في كون البناء بالآلة المشتركة تفويتا لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنفعتها لا غير اه بصرى وقد دفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال في النهاية والمغنى لا قوله وفي هذا الى وحينئذ (قوله بنقضه) اى المشترك نهاية ومغنى (قوله فاذا كان) اى الجدار اه سم (قوله وشرط له) اى شرط الاخر للمعيد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضمير للاخر وكان الاولى تقديمه عليه ليظهر رجوعه على المعطوفين ايضا (قوله او العرصه الخ) عطف على النقص (قوله كان له) اى للمعيد (قوله ثلثا ذلك) اى النقص في الصورة الاولى والعرصة في الثانية وهما معا في الثالثة (قوله بين الامتناع وعدمه) فيشكل قوله أخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ تملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور (قوله المصنف ويكون المعاد ملكه) وظاهر عامر انه ليس له منع شريكه ولا الاجنى من الاستناد اليه (قوله خير الباني) كذا في الروض (قوله لشارح) تبعه مر (قوله فاذا كان) اى الجدار بينهما (قوله

الباني بين تملكه ونقضه ليعيده اه ويعود حقه خلافا لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن الممتنع قد يوافق على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من اعادة فيضره بهدمه وحينئذ فينبغى إجبار ههنا دفعا لذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الاخر لا تنقصه واغرم لك حصتي لم تلزمه إجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العبرة (وان اراد اعادة بنقضه) بكسر النون وضمها (المشرك فلاخر منه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع في الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له البناء في العرصه بان تلك فيها تفويت منفعة لا غير ههنا تفويت عين فسوخ ثم مالم يساح هنا (ولو نعاوننا) بينهما او باجرة خر جهاها بحسب ملكيتها (على اعادة بنقضه عاد مشتركا كما كان) ولا يصح هنا شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد احدهما) باعادة بنقضه (وشرط له الاخر) الاذن له

(زيادة) تسكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جواز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أى قدره من حصته أو العرصه أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له ما ذكر حالا لا بعد البناء لان الاعيان لا تتوحد ويجوز أن يعيده بآلة لنفسه ليكون للاخر

فما اعيد الخ) اى فى الالة التى اعيد بها الجدار (قوله زيادة) اى من العرصه (قوله كان له الخ) اى
 لتعيد ثلثا الالة والعرصه (قوله بين بيع واجاره) فسدس العرصه فى مقابلة ثلث الثلث ومقابلة عمله ثلثا
 واجره اه سم (قوله وسم) اى فى باب البيع (قوله وحينئذ) اى حين اذ جمع بين البيع والاجاره (قوله
 فيشترط الخ) اى فيما لو اعاده باله لنفسه الخ اه عش (قوله ولو قال لاجنبى الخ) بقى مالو لم يكن ثم الالة
 معينة لاحدهما واقصر على قوله عمر دارى لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكيفا فى شراء الالة على
 ذمة المالك اه سيد عمر (قوله لترجع على) اى بضمن الالات اه عش (قوله لم يرجع) اى لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل سم على حج تعذر
 البيع هنا بعد تعذره فيما لو اعاد الجدار احد المالكين باله لنفسه وشرط له الاخر ثلثي الجدار حيث صح
 وملك الالة المعيد ويمكن التجواب بانه فى مسئلة الجدار انما صح للعلم بالالة وصفات الجدران كما قاله الرافعى وفى
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علمت الالات كقوله عمر دارى بالتك هذه وعلم وصف البناء صح فالمسالتان
 سواء وهذا لا منافاة بين هذا وما ذكر فى الترض من ان عمر دارى لترجع على قرض حكى لما صر فيه على
 العمارة فراجع به لان ما ذكر الالة فيه للمالك الدار والذى يرجع عليه به وما صر فيه فالعملة كانهم وكلاهما فى
 القبض وما هنا الالة فيه لغير المالك اه عش (قوله رجع به) هذا مع قوله الاق وينبغى الخ يفيد انه يجمع
 بين الرجوع بما صر فيه على الاجراء وبين اجرة عمله كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه
 لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبغى الخ انما يتبعه ان كان ثم قرينة
 على ارادة ذلك ككون الخطاب بانيا او نحوه او مشهورا بمباشرة العمارة للناس باجرة بخلاف رجل وجبه
 لاعادته بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما يصرفه فقط فليتلأه اه (قوله على اجراء
 الماء) ومنه الصلح على اخراج ميزاب الى ملك غيره اه عش (قوله اى ماء المطر) الى قوله ثم فى النهاية والمعنى
 وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذى صالحه بالفعل على ذلك (قوله
 ماء النهر الخ) غطف على ماء المطر (قوله من ارضه) اى الجار (الى ارضه) اى المصالح (قوله ثم ان ملك المجرى
 الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان النهر
 بخلاف الصالح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشىء من السقف
 والدار كما هو ظاهر ثم تكلمنا على الفرق بين الملك فى الاول وفيما لو صالح عن فتح باب فى السكة وبين عدمه فى
 الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اى فى السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما فى ان
 العقد ليس بيعا محضوا ولا اجارة محض بل فيه شائبة بيع واجارة قال فى شرحه فى تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء
 مائه لا ياتى فى السقف ولو قال قيم اى فى الارض لسلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى فى
 المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع
 واجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنا ثم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين
 فى الارض كما مر وقوله الاق فيكون فى معنى الاجارة قد يوم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا

فما اعيد بها جزء ويشترط
 له الاخر زيادة تكون فى
 مقابلة عمله مع جزء من الله
 فاذا شرط له سدس العرصه
 فى مقابلة عمله وثلث الله
 كان له ثلثاها وفى هذا
 جمع بين بيع واجارة و
 جوازه وحينئذ فيشترط
 العلم بالالة وصفة الجدار
 ولو قال لاجنبى عمر دارى
 بالتك لترجع على لم يرجع
 لتعذر البيع او بالتى
 لترجع على بما صر فيه
 رجع به كاتفق على
 زوجى او غلامى وينبغى
 ان له مثل اجرة عمله فى
 الصورتين لانه عمل طامعا
 (ويجوز ان يصالح جاره
 على اجراء الماء) اى ماء
 المطر من سطحه الى سطحه
 لينزل الى الطريق مثلا
 بشرط ان لا يكون له عمر
 للطريق غير سطح الجار او
 ماء النهر او العين ليجرى
 من ارضه الى ارضه ثم ان
 ملك المجرى اجرى فيه ما
 شاء وكذا ان ملك حق
 الاجراء فقط لكن

بين بيع واجارة) فسدس العرصه فى مقابلة ثلث الثلث ومقابلة عمله ثلثا واجره اه سم (قوله لم يرجع) اى لان الله
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض اه سم (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفى هذا جمع الخ (قوله
 رجع به) هذا مع قوله الاق وينبغى الخ يفيد انه يجمع بين الرجوع بما صر فيه على الاجراء وبين اجرة عمله
 كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله (قوله ثم ان
 ملك المجرى الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشىء من

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما انه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقد فيه شائبة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه او اجارة بشرطه اهو ليس في هذا تعرض لملك عين او عدمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا محمول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) اي المصالح معه اه معنى (قوله فيصح) اي الصلح على اجراء المأمور القاء الثلج (بلفظها) اي الاجارة اي كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما ياتي (قوله بقدر ذلك) اي الماء والثلج (قوله ويشترط) الى الفرع في المعنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وما نحو الى الجبل (قوله الذي الخ) قضيته ان السطوح مفرد كالسطح اه بصرى (قوله يجري عليه) اي منه اي اولى منه الثلج وانما تركه لعله من الاول اه كرى عبارة المعنى ويشترط معرفة السطح الذي يجري منه الماء سواء كان ببيع واجارة او اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصغره) اي السطوح (قوله والذي يجري الخ) اي وبيان السطوح الذي الخ (قوله ماء الغسالة) اي للتياب والواني (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقا للمنهج (قوله بمال) اي وامادونه فيصح ويكون اعارة للارض التي يصل اليها الماء وسياتي في كلامه اه ع ش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه اي ماء الغسالة (قوله وما نحو النهر الخ) غطف على ماء الغسالة اي فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر بالظاهر (قوله من سطح الى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه ع ش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) اي وماء المطر وان كان مجبولا الا انه توعو الحاجة اليه فهو عقد جواز للحاجة كما قاله اه رشيدى (قوله وان اطال البلقينى الخ) وفي النهاية ما حاصله الجمع بحمل كلام الشيخين على ما اذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقينى بالصحة فيما اذ بين قدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الارض اه قليوبى عبارة الرشيدى قوله مر واعترضه البلقينى الخ وهذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كلامهما مفروض في الماء المجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليلها المار فها جاربان على الغالب اه (قوله في ذلك) اي في ماء الغسالة الخ معنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) اي الصلح عليه بمال وفاقا للنهاية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فيرد عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على اداة الشرط فلو حذف قوله ان كان او ابدل اداة الشرط بالواو وسلم عبارة المعنى ثم ان عقد على الاول اي اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طول وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) اي كان الاذن ملائسا (بصيغة الخ) ملائسة الكلى بجزئية (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العارية الى بيان لانه يرجع

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بئر او مقدار فلا يتعداه (واقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيكون في معنى الاجارة فيصح بلفظها ويغفر الجبل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذي يجري عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبره والذي يجري اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال في ارض او سطح وماء نحو النهر من سطح الى سطح للجبل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اطال البلقينى في النزاع في ذلك واختار خلافاً فهو بقول غير السطح القاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر بالظاهر وفيما اذا اذن في اجراء الماء في ارضه بمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك في الاولى وفيما لو صالح عن فتح باب السكة وبين عدمه في الاخيرين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيهما اي في السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما في ان العقد ليس بيعاً محضاً ولا اجارة محضة بل فيه شائبة بيع واجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا ياتي في السقف ولو قال فيها اي في الارض اسلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى في المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشاح لا يفيد ذلك لان قوله هانم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين في الارض كما هو ظاهر وقوله الاتي فيكون في معنى الاجارة قد يؤم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما انه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقد فيه شائبة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه

متى شاء والارض تحمل ما تحمل وليس للمستحق في الموضع كلها دخول الارض من غير اذن مالسها الا لتقنية
النهر وعليه ان يخرج من ارضه ما يخرج من النهر تفريغا للملك غيره وليس لمن اذن له في اجراء المطر على السطح
ان يطرح الثلج عليه ولا ان يترك الثلج حتى يدوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء الثلج لا يجوز المطر ولا غيره
اه مغنى زاد النهاية قال العبادي ولو اذن صاحب الدار لانساف في حفرة بئر تحت داره ثم باعها كان للمشتري
ان يرجع كالبايع قال الاذرعى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها باعارة او اجارة انقضت
فيثبت للمشتري ما يثبت للبائع انتهى ولو بقي على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ما المطر نقيه المشتري
والمستاجر لا المستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشاركتة في العمارة له اذا انهدم ولو بسبب
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقييد بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان
الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء
فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط
بيان قدرها كنظيرها فيما مر في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت
فلا يتايد ويتعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله انه مع لفظ الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون
مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة الاجارة اسم ومرافعا عن المغنى مثل ما ذكره
عن شرح الروض وظاهر النهاية اشتراط التوقيت مع لفظ الاجارة وخطاه مر الرشيدى واوله ع ش
بتاويل بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استاجر الخ متعلق بقوله
وجب الخ (قوله او عقد بيع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مر) اى بقوله المصنف وان قال بعته
للبناء او بيعت حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة المغنى كلام الكفاية اه (لا عمقه) لانه ملك القرار
اه مغنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه علي قضاء الحاجة من بول او غائط او طرح قمامة ولوزبلا
في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالحة على المبيت على سقف غيره اه
مغنى زاد النهاية وللمشتري الدار ما لبائعها من اجراء الماء لا المبيت اه قال ع ش وقوله مر وطرح
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء الغسالة ان الاحتياج الى القاء القمامات أشد منه الى
إخراج ماء الغسالة وقوله مر لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف احوال الناس فقد لا يرضى صاحب
السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه (قوله على
ان يسقى زرعه الخ) اى على مال بقرينة ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع جزم به المغنى من غير عزو وكذا
النهاية الا انه عزاه لسليم في التقریب (قوله الوقف الخ) عبارة النهاية الارض الموقوفة قال ع ش اى
او السطح أخذ اعماباى اه (قوله لكن الخ) راجع للوقف أيضا (قوله بشرط التاقيت) لان الارض غير
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومغنى (قوله والمؤجر) اى الارض المستاجرة نهاية ومغنى

او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض للملك عين او عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان ذكرت) التقييد
بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو
كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط بيان قدرها كنظيرها فيما مر في بيع حق البناء
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت فلا يتايد ويتعين لفظ الاجارة اه وحاصله ان مع لفظ
الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة
الاجارة (قوله ملك محل الجريان) تقدم فيما اذا قال بعته راس الجدار للبناء عليه انه لا يملك به عينا بل منفعة
وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق ان تقييده بقوله للبناء تصرف عن الملك والالم بتقييد بالبناء لا نافع
صرحوا بما يفيد انه في مسألة الجدار لا يملك عينا وان لم يقيده بالبناء فقد قال في شرح الروض عقب قول الروض
فان باعه حق البناء او العلو للبناء عليه بضمن معلوم استحقة اى حق البناء عليه مانعه بخلاف ما لو باعه وشرط

وعقها وكذا قدر المدة ان
ذكرت وكون الساقية
محفورة فيما اذا استاجر
لاجراء الماء في ساقية لان
المستاجر لا يملك الحفر او
عقد بيع فان قال بعته اجراء
الماء او حق مسيله فكسبيج
حق البناء فيما مر او مسيله
او جراه ملك محل الجريان
كما اقتضاه كلام الاصحاب
في شرط بيان طول وعرضه
لا عمقه ولو صالحه على أن
يسقى زرعه من مائه لم يجوز
لان الما مو ان ملك فانما يملك
منه الموجود لا مانع فالجيلة
بيع قدر من النهر ليسكون
الماء تابعا وقوله في ملكه
الحق به المتولى وغيره
الوقف اى اذا كان
النظر للوقوف عليه
والمؤجر لكن يشترط
التاقيت ووجود ساقية

(قوله فيها) أى فى الارض الموقوفة والمستأجرة مغنى ونهاية (قوله لانه) أى المصالح (قوله لا يملك احداث حفراخ) كانه احترز به عما اذا اذن المالك فى ذلك اى او كان ما استؤجر له الارض يتوقف على الحفر فليراجع امرشيدى (قوله باع دارا الخ) يظهر ان يبيع المالك بغيره (قوله العرصه) (قوله فللمشترى) اى للعرصة (قوله منه) اى منع مشترى الدار (قوله منه) اى من الصب وكذا ضمير مستنده وكان واشاره ذلك (قوله بخلاف ما اذا كان سابقا الخ) مثله ما اذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع (قوله لانه) أى السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يبرون الى املاكم) اى على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) اى على الاقرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب (قوله طلبه منه داتنه) نعت اشهاد (قوله به) اى بعدم اللزوم (قوله فى ملك الغير) خبر ان و (قوله يودى الخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل ان الاول نعت للطروق او بدل من هنا (قوله لان الطروق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه لتمام يظهر بالنسبة الى قوله انه ان يمتنع الخ لا بالنسبة لما قبله (قوله ولو خرجت) الى قوله خلافا فى المغنى الا قوله او ما يستحق الى اجبره وفى النهاية الا قوله بناء الى اجبره (قوله او مال جداره الخ) ومنه ميل جدار بعض اهل السكة المنسدة اليها فلغير مالك الجدار هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم امعش (قوله الى هوام مشترك) بالاضافة وتو كها عبارة المغنى والنهاية الى هوام ملكه الخاص او المشترك اه (قوله الى هوام مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغي ان ينظر فيما لو اذن الجار او الشريك فى تمشية الاغصان فى الهوام المختص او المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل يأتى فيه نظير ما يأتى فى العارية من التخيير حتى يمتنع القطع فى صورة الشريك الظاهر نعم مالم يظهر نقل بخلافه نعم لا يأتى هنا التبقية بالاجرة لا امتناعا فى الهوام المجرد فيبقى فى الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعى وفى الجار هو او القطع وغرم الارش فليحرر اه سيد عمر (قوله او ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما يوجبهم غبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والافكان المناسب اسقاطه من قوله او ما يستحق الخ (قوله منفعة) اى فقط (قوله بناء على انه الخ) الظاهر كما فى النهاية أنه كذلك وان قلنا أنه لا يخصم لان هذا من حيث شغل الهوام الذى استحق منفعة كالدخول شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان المستأجر منعه مطلقا وان ادى الى دفعه بما يدفع الصائل اه سيدى عمر غبارة النهاية وقول الاذرعى ان مستحق منفعة المالك بوصية او وقف او اجارة كالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد

أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن المشتري أن ينتفع بما عداه من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعاً للباورى اه فان قوله او لم يتعرض للبناء الخ كالصريح فى أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عينا وبدل عليه قوله لكن المشتري الخ لاذل ملك انتفع بالبناء ايضا اللهم الا ان يفرق بان تخصيص البيع بنحو الراس قرينة على عدم ارادة العين (قوله او ما يستحق جاره منفعة) استحقاق جاره المنفعة صادق بملكية العين ايضا من غير شركة فيها والحكم فيه صحيح ايضا فلم يقيده بقوله بناء حتى لا يخرج من عبارة مالك العين المذكور فى كلامهم وفى شرح مروق قول الاذرعى ان مستحق منفعة المالك بوصية أو وقف أو اجارة كالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الهوام ولا عن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدار كالاغصان فيما تقررو ما بنيت بالعروق المنتشرة للمالكها لا للمالك الارض التى هى فيها وحيث تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له اجرة اى على القطع وعبارة شرح الروض قال فى المطلب وليس له اذا تولى القطع والهدم بنفسه طلب اجرة على ذلك اه وقوله الا ان حكم الخ كذا فى العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه فى هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجرة بمجرد حكم الحاكم بالتفريق ولا وجه للوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وإن لم يحكم حاكم به ثم رايت مر استشكله بذلك ومال الى حمله

فيها محفورة لانه لا يملك احداث حفرة فيها (فرع) باع دار يصب ماء مياها فى عرصة بجنتها ثم باع العرصة فللمشترى منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما فى ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقا على الاجتماع لانه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يبرون الى املاكم فى وسط ملك لانسان فطلبوا منه أن يحرر لهم يحقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله أن يمتنع حتى يقرروا انه شريكهم خوفا من ان ينكروه المشاركة تمسكا بان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وإن لم يلزم مدينا اشهاد طلبه منه داتنه كما قطعوا به لان الطروق هنا فى ملك الغير يودى الى انكاره غالبا بخلاف الدين ولو خرجت اغصان او عروق شجرته او مال جداره الى هوام مشترك بينه وبين جاره او ما يستحق جاره منفعة بناء على أنه يخصم وسيأتى ما فيه فى الاجارة

وان رضى مالك الغين اجبره على ثوبيلها غنة فان امتنع ولم يمكن ثوبيلها فله قطعها وهدمه ولو بلا إذن حاكم خلافا لابن الرافعة ولو اودع تحتها ناراً
فاحترقت لم يضمنها على ما قاله البغوي ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كان عرضت ربح (٢٢٣) أو صلتها البها ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في

عمر وميزاب وبجري ماء
ونحوها في ملك الغير أهو
إعارة أو إجارة أو بيع مؤبد
فان علم ابتداء حدوده في
ملكه صدق المالك انه
لاحق للاخر في ذلك والا
صدق خصمه انه يستحق
ذلك وكلام البغوي الموهوم
لخلاف ذلك من إطلاق
تصديق المالك حمله الاذرى
على ما اذا علم حدوده في زمن
ملك هذا المالك (ولو
تنازع اجدار اباين ملكيهما
فان اتصل ببناء أحدهما
بحيث يعلم انهما) بالفتح
وزعم كسرها لان حيث
لا تضاف إلا إلى جملة غفلة
عن كونها معمولة ليعلم
لالحيت وبفرض كونها
معمولة ليعلم لالحيت
وبفرض كونها معمولة
لحيت لا يتعين الكسر
لان الجملة التي تضاف
اليها حيث لا يشترط ذكر
جزأها على أنها قد تضاف
للغرد (بنيامعا) بأن دخل
بعض لبن كل منهما في
الآخر في زواياه لا اطرافه
لامكان الاحداث فيها
بنزع لبنه وإدراج أخرى
أو كان عليه عقد أميل من
مبدأ ارتفاعه عن الأرض
قال في التنبيه وقره المصنف
في تصحيحه وكذا لو كان
مبني على تربع أحدهما

الهواء ولا عن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالأغصان فيما تقرروما
ينبت بالعروق المنتشرة مالمالكها لا للمالك الأرض التي هي فيها اه (قوله على انه) اى مستحق المنفعة فقط
(قوله وان رضى مالك العين) اى فقط غاية لقوله اجبره بالنسبة إلى قوله او ما يستحق الخ (قوله اجبره) جواب
لو (قوله ولو بلا إذن حاكم) معتمد اه ع ش (قوله او قد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية (قوله ويتعين حمله
الخ) معتمد اه ع ش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبقى معه ارتفاع مالمالكها
بالأغصان المقطوعة بخلاف الاحراق اه (قوله حمله الاذرى الخ) وهو الظاهر خلافا لاطلاق الشارح م
اى والمغنى تصديق المالك تبعاً للبغوي اه ع ش (قوله هذا المالك) اى امور مورثة كما مر عن ع ش (قوله
بان دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله بعض لبن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات
الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنة من جداره الخاص في المتنازع فيه ويظهر ذلك في الزوايا
ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان الخ اه (قوله بنزع لبنه) اى
ونحوها اه نهاية (قوله في زواياه لا اطرافه) ظاهره يقتضى انه لا اعتداد به فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء
يعلم بمراجعة الروضة اه سيد عمر وقديمع دعوى الاقتضاء بان الغالب في الجمع المعروف لإرادة الجنس لا
الاستغراق عبارة القليوبي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذاة جميع انصاف
لبنات طرف الجدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف او أكثر اه (قوله او كان عليه) اى
على الجدار المتنازع فيه (قوله اميل) بصيغة المضى (قوله وسمكة الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان
المراد بالتربيع أمراً آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانصه ولو كان الجدار مبني على تربيع أحد المالكين
زائداً أو ناقصاً بالنسبة إلى ملك الآخر فهو كالمتصل بجدار أحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه ذكره في الثانية
واقره المصنف في تصحيحه اه وهو يدل للاحتيال الاول اه بصرى (قوله وكذا) إلى قوله ومثل الخ مقول
قال (قوله ومثل ذلك) اى المتصل المذكور في المتن (قوله ما لو كان الخ) اى المتنازع فيه عبارة المغنى عطف على
قوله دخل الخ او بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملك الآخر اه قول المتن (فله اليد)
من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يعلوها بناء متصل ببيت مجاور للمسجد فادعى
صاحب البيت ان هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد
ان هذا باعلى الخلوة من المسجد فيكون باب الخلوة من المسجد يدل على انها منه ويدل لذلك ما قالوه من صحة
الاعتكاف بها وحيث قضى بانها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون
ما يعلوها الاصل عدمه حتى لو فرض ان باعلاها بناء هدم اه ع ش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة
المذكورة اه (قوله لظهور) إلى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بأن
كان منفصلاً من جدارهما او متصلاً بهما اتصالاً لا يمكن إحداثه او لا يمكن او متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يمكن
إحداثه بان وجد الاتصال في بعضه او اميل الازج الذى عليه بعدار تفاعه او بنى الجدار على خشبة طرفها في
ملكيهما اه (قوله سواء) اى في إمكان الاحداث وعدمه (قوله اى لكل منهما اليد) اشار بذكر اليد إلى
أنه لا يحكم بملكه لها بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بيته به سلم له وحكم بدله كما يدل عليه قوله فان
أقام الخ وأقام غيرهما به بيته فكذلك اه ع ش قال المغنى افهم كلامه انه لا يحصل التجميع بالتحش بظاهر
الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص او اجر او غيره ولا يتوجه البناء وهو جعل احد جانبيه وجها
كان يبنى بلبنات مقطعة ويجعل الاطراف الصحاح إلى جانب وهو اضع الكسر إلى جانب ولا بما قد القمط وهو
على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريغ (قول المصنف فلهما) أى اليدين بدليل مقابله لقوله فله

وسمكة وطوله دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبني على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور اماره الملك
بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار وما لم تقم بيته بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بهما أو بأحدهما اتصالاً لا يمكن
إحداثه أو انفصل عنهما (فلهما) أى لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بيته) أنه له

سلبه له أن صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لان كلامها مدعى عليه ويده على النصف فقبل قوله فيه (فان حلقا أو نكلا) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه على العادة (وان حلف أحدهما) ونكل الآخر (قضى له) أى للحالف بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانيا المراددة ليعنى له بالكل أو الناكل فقد اجتمع على الثانى بين النفى للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذى ادعاه هو فيكفيه يمين تجمعهما بان يحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو لاحق له فى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى وبحت السببى انه يكفيه ان الجميع لى لتضمنه النفى والاثبات معا وقد تنازع فيه بقولهم لا يكتفى فى الايمان باللوازم (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاقه ووجه البناء أو تعقد الحبال التى يشدها الجريد ونحوه أو (عليه جذوع لم يرجع) بها لانها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالكها

حبل رقيق يشده الجريد ونحوه وإعمال يرجع هذه الاشياء لان كون الجدار بين المالكين علامة قوية فى الاشتراك فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم المقصد بها الزينة كالتجصيص والتزيق اه زاد النهاية عطف على النقش ولا طاقات وحاريب بباطنه اى الجدار اه قال ع ش ومنها اى الطاقات ما يعرف الان بالصفف ومثلها الرقوق المسمرة وإن كان ذلك فى موضع جرت عادة اهله بانه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به او من له فيه شركة اه (قوله قضى له به) اى بالجدار لان البينة مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لنهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر ان مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على النصف الذى الخ) عبارة المغنى اى حلف كل على نقي استحقاق صاحبه للنصف الذى فى يده وانه يستحق النصف الذى يد صاحبه اه زاد النهاية ولا بد ان يضمن بينه النفى والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه وظاهر كلام الشارح هنا انه يحلف على النفى فقط ويأتى فى كلامه بعدما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قد منا اه ع ش (قوله ونكل الآخر) سواء نكل عن يمين الاثبات أم النفى أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) لى قوله وبحت فى المغنى ولى قول المتن فى النهاية إلا قوله بان يحلف لى وبحت (قوله فيكفيه يمين تجمعهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فيه نحو نقش) لى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله قول المتن (لم يرجع) اى لم يرجع صاحب الجذوع بمجرد وضع الجذوع امالوا نهدم الجدار و اعاده احدهما مرة بعد اخرى مثلا او كان يتصرف تصرف الملاك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا أو هو لى خاصة صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا بينة لواحد منهما او لكل منهما بينة عملا بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعى الشركة او الاختصاص لا يجتمعا لانهما وضعت بحق اه ع ش (قوله لانها أسباب الخ) ولان الجذوع تشبه الامتعة فيما لو تنازع اثنان دار ايدهما ولا حدهما فيها امتعة فاذا تخالفا بقيت الجذوع لاحتمال انها وضعت بحق مغنى ونهاية (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) وينبغى او جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابداء و امتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع اولها وحيث قد فالحاصل انه جاهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابداء و امتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أو لشريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية خير المالك بين قلعه بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكمها اجنيا فان كان شريكا امتنع القلع بالارش سم على حجج اه رشيدى (وان وجدنا الخ) مقول

اليد (قوله فان ثبت لاحدهما لم تنزع) ينبغى أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفى شرح الروض فاذا حلف بقيت الجذوع بحالها لاحتمال انها وضعت بحق من إعاره أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض برى الاجبار على الوضع الذى ينزل عليها منها الا عارة لانها اضعف الاسباب فلما لك الجدار قلعه الجذوع بالارش والابقاء منهما بالاجرة وفيه امر ان احدهما ان قوله فاذا حلفا بالف التثنية يقتضى فرض الكلام فيما اذا حلف كل منهما فينا فى قوله فلما لك الجدار لانه اذا حلف كل منهما كان بينهما فامعنى قوله فلما لك الجدار والثانى انه اذا حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جذوع الشريك يمتنع قلعه بالارش كما قلناه عنه عند قول المتن وفائدة الرجوع الخ فقوله هنا ان القلع بالارش مناف لذلك هذا كله ان ثبت عنه حلفا بالف التثنية ويحتمل انه حلف بالافراد اى احدهما هو غير صاحب الجذوع وحيث قد يدفع الامر الاول وكذا الثانى من هذه الجهة لكنه يرد حيث قد من جهة اخرى لان صاحب الجذوع حيث قد اجنبي وقد قال فيه هو والروض مانعه وان وجدنا ماى الجذوع موضوعا على الجدار ولم يعلم كيف وضعه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينعقض ويقضى له باستحقاقه دائما الخ اه فقوله هنا يجوز القلع مع الارش مناف لذلك موافق لما قاله الفورانى ومن تبعه وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابداء و امتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع اولها وحيث قد فالحاصل انه ان جاهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابداء و امتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أم لشريك ان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية تخير المالك بين قلعه بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكمها اجنيا فان كان شريكا امتنع القلع

فالظاهر انه وضع بحق فلا ينفذ وبقضى له باستحقاقه دائماً حتى لو سطر الجدار واغيد اعيدت وليس للمالك نكته هذه الا ان يستندم اه فقوله
الفوراني ينزل على الاعارة لانها اضعف الاسباب فلما لمالكه قلعا بالارش او بقيتها بالاجرة ضعيف كما اشار اليه جمع متأخرون اى وان بحثه
في المطلب وافق به ابو زرعة كالبغوى لخالفته لصريح كلامهم الذى ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في عمله كما هو ظاهر بادنى تأمل وعلى الاول الوجه
انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رايت بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجرة وعليه فلو تنازع عانى مجرى ماء وحكما

بانه بحق لازم فهل يجعل
ذلك الحق اللازم مقتضيا
للملك فلان يعمله او لا
لانه يكفي في الحق اللازم
ملك المنفعة مؤبدة دون
العين كل محتمل والاوجه
الثاني ثم رايت بعض المحققين
قال الظاهر انه كبيع حق
البناء فلا يملك العمق ولا
يزيد على اجراء الماء المعتاد
اقتصارا على احد معنى
الحق اللازم وهو المهور
من حال استحقاق الاستطراق
في ملك الغير بالماء وغيره
فليحمل عليه ولا يعدل لما
فوقه او دونه الا لمخصص
اه (والسقف بين علوه)
اى الشخص (وسفل غيره
كجدار بين ملسكين فينظر
ايمن إحداثه بعد العلو)
لا مكان نقب وسط الجدار
ووضع جذوع فيه ويوضع
عليها نحو الواح فيصير
البيت الواحد بيتين
(فيكون) (السقف في)
يدهما لا شترا كما في
الانتفاع به ارضا للاعلى
وسترة للسفل (اولا) يمكن
ذلك كالعقد ببقيد السابق
(ف) اليد (لصاحب السفل)
لا اتصاله ببنائه (فرع)

لقولهم (قوله فلا ينفذ) اى لا ينزع الجذع (قوله وبقضى له) اى لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) اى
الوضع (قوله اعيدت) كذا في اصله بغير خطه والظاهر اعيداه سيد عمر اى وإنما انت على توهم انه عبر
بالجذوع بصيغة الجمع (قوله وليس للمالكه نفذه) اى الجدار (قوله فقوله الفوراني الخ) اعتمده المغنى
(قوله ضعيف) وفاقا للنهاية بعبارة بعد نسوق قول الفوراني المذكور والوجه انه لا قلع ولا اجرة اخذا
باطلاقهم ابقاءها بحالها قال ع ش قوله لم يرو ولا اجرة اى وله اعادتها اذا سقطت او انهدم الجدار ثم اعيد
اه (قوله لخالفته) اى قول الفوراني (قوله بينهما) اى بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى
الاول) وهو قوله الذى جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه انه الخ) اى الاستحقاق الدائم (قوله وعليه)
اى على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الاول (قوله ولا) اى او لا يجعل مقتضيا له (قوله كبيع
حق البناء) الاولى كملك حق البناء (قوله على احد معنى الحق اللازم) اى احد احتماليه وهو ملك المنفعة
دون العين (قوله وهو) اى ذلك الاحداو عدم الملك (قوله ببقيد السابق) اى في شرح بنيام عبارة المغنى
والنهاية كاللازم الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اقول المتن (فلصاحب السفن)
ويجوز لصاحب العلو شريكاً كان او اجنيايا وضع انقال معتادة على السقف وغرز وتدبه على مارجح وفيه وقفة
والاخر تعليق معتاد به ولو بتدبته اه نهاية (قوله افاى ابن الصلاح الخ) ولو تنازع ارضا ولا حدهما فيه
بناء وغراس فالوجه عدم الترجيع خلافا للقاضى الحسين اه نهاية (قوله بانه يصدق) اى الغير (قوله في
دعوى ملكه) اى الغراس (قوله فان اليد فيه للاول) ياتى عن المغنى والنهاية خلافا (قوله على المعتمد)
خلافا للمغنى والاسنى والنهاية بعبارة لو كان السفل لاحدهما والعلو للاخر وتنازعا في الدهليز او
العرصة فن الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما يداو تصرفا بالاستطراق ووضع الامتعة وغيرهما
والباقي للسفل لا اختصاص به يداو تصرفا وان تنازع عانى المرقى الداخل وهو منقول فان كان في بيت لصاحب
السفل فهو في يده او في غرفة لصاحب العلو فهو في يده او منصوب في موضع المرقى فلصاحب السفل وان كان
المرقى مثبتا في موضعه كالسلم المسمر فلصاحب العلو لانه المنتفع به وكذا ان كان مبنيا ولم يكن تحته شى فان كان
تحته بيت فهو بينهما كسائر السقوف او موضع جرة او نحوها فلصاحب العلو عملا بالظاهر مع ضعف منفعة
الاسفل اه زاد الاول ولو تنازع عانى حيطان السفل التى عليها الغرفة فالمصدق صاحب السفل فانها في يده او في
حيطان الغرفة فالمصدق صاحب العلو لانها في يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصوير للغير اى غير
الاستحقاق الدائم (قوله احدهذين) اى الاجارة والاعارة (قوله حكمه) اى من التملك بقيمة او
الابقاء باجرة او القلع مع غرم ارش النقص (قوله ومر آ نفا) اى في شرح لم يرجع من قولهم
الذى جرى عليه في الروضة وان وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس
هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه سيد عمر اقول ما مر آ نفا صريح في ان له الاعادة
بالارش (قوله وحكما بانه بحق) قياس ما قررته في مسئلة الجذوع ان يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجمل بحاله
ليكن يخالفه قوله في شرح الروض فرع لو كان مجرى ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله
كافى به البغوى اه الا ان يكون ما افق به البغوى في هذه مبنيا على ما افق به في مسئلة الجذوع ثم رايت

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - خامس

تصرف الملاك مدة طويلة بلا منازع بانه يصدق في دعوى ملكه يمينه كالتنازع صاحب العلو والسفل سلما منصوب في السفل فان اليد فيه
للاول لكونه المنتصرف فيه وان كان في ملك الثانى اى ان لم يسمر والا فلو للسفل على المعتمد وليس لذى الارض تملك غراس بقيمة
فهو الان صاحبه يستحق ابقاءه دائما ظاهرا او التملك دائما وفي غير ذلك بانقضاء الاجارة والاعارة اه قال بعضهم نعم لو ادعى ذوا الارض
احدهذين حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا الاصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا نزله بمجرد قول الخصم ومر آ نفا ما يصرح بذلك

وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه واصلا قبل الاجماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملى اى بالهمز فليتبع اى بتشديد التاء وسكونها وتفسره رواية البيهقي واذا احيل احدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه ان المطل كبيرة لانه جعله ظلما فهو كالغصب فيفسق بمره منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرر نقلا عن مقتضى مذهبننا وايداه غيره بتفسير الازهرى للبطل بانه اطة المدافعة اى فالمره لا تسمى مطال ويخذه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمره منه اولا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطال تكرره ولا لم يتات اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بانه التسوية بالدين وبه يتايد ما قاله السبكي وصرحة ما في الحديث في الحوالة لانه رديفها والاصح انها بيع دين بدين جواز للحاجة لان كلامك بها مالم يملكه قبل فكان التحيل باع المحتمل ماله في ذمة المحال عليه بما للمحتمل في ذمة اى الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعا صحة الاقالة فيها وبه

(باب الحوالة)

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله واركانها في النهاية الا قوله بتشديد التاء وسكونها وقوله ان المطل الى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسير اه ع ش (قوله على هذا الانتقال الخ) اى الذى هو اثر العقد المذكور وهذا المعنى الثالث هو الذى يرد عليه الفسخ والافساح اه ع ش (قوله اتبع) ببناء المفعول من باب الالفعال (قوله ويفسره) اى خبر الشيخين اى الجملة الثانية منه (قوله ويؤخذ منه) اى من الخبر (قوله) لانه جعله ظلما لك ان تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مفسقا كما قضى به جعلهم كثير امن مظالم العباد من الصغائر والغصب ظلم خاص فليس التفسير فيه لعموم كونه ظلما بل لخصوص كونه غصبا اى نظر الماورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتأمل ومن حيث المعنى فان انتهاك الحرمة فإلما ياذن مالكة بوجه ابلغ منها فبما يوجد فيه اذن المالك غالبا في اصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم اقول وهو كما قال وكان الشيخ ابن خجلم يذهب عليها كتنها بما هو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولك ان تمنع جميع ما ذكره هنا وفيما ياتي آنفا بان مرجع ضمير تكرره فيما حكاها الشارع عن المصنف كمرجع ضمير منه فيما حكاها عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازا وانما شرط المصنف تكرره ليتحقق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الا في ايضا (قوله نقلا) حال من ضمير اشتراطه (قوله وايداه غيره) يتأمل وجه التأييد فان مراد النووي تكرر مرات المطل وهذا قدرز اند على كون المرة من المطل يعتبر فيها تكرار المدافعة فليتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش ومنه اى من تفسير الازهرى يستفاد ان المحكوم عليه في الحديث بالظلم من انصف بهذا الا من امتنع مرة او مرتين وان كان عاصيا فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج وعبارة الزبائى فاما المدافعة مرة واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على انها فسق وان كانت معصية اه وينبغي ان مثل تكرار المطالبة بالفعل مالم يردت قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة اما دين الاتلاف فيجب دفعه فورا من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه انه اذا تكرر الامتناع ثلاث مرات فسق ومحل اذالم تغلب طاعته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة اه قوله ومحل الخ مرافقه (قوله ويخذه) اى تفسير الازهرى اه كرى (قوله هل يفسق الخ) اى في جوابه (قوله فاقضى) اى اختلاف المالكية (قوله في تسميته) اى المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤيد هذا) اى عدم اشتراط التكرار في التسمية وقد يمنع التأييد بحمل التسوية في كلام القاموس على المبالغة في اصل الفعل كما هو الغالب في النفعيل (قوله وبه يتايد الخ) اى بتفسير القاموس وقد علمت ما فيه (قوله وصرحة الخ) عطف على قوله ان المطل الخ وقد يقال ان هذا انما هو ما خوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر (قوله وصرحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلا من الاحتمالين خلاف الاصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بمدلول اللفظ تبعك على فلان بمالك على من الدين اه ع ش (قوله والاصح) الى قوله وقضية في المعنى (قوله جواز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان الدينان رويين مغفوع ش (قوله اى الغالب عليها ذلك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازع اجدار من ترجيح غير ما قاله البغوى وناويل كلامه

(باب الحوالة)

(قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل (قوله وصرحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله اى الغالب عليها) كانه اشارة الى انه قد لا حظ فيها كونها استيفاء (قوله)

أي البيع وإلا فالاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كافي الروضة عن الامام عن شيخه اه سيد عمر عبارة
 الرشيدى اى انها بيع دين بدن والافهى تشتمله على الاستيفاء ايضا قال الاذرى وقد اختلف اصحابنا
 في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق او إسقاطه بعوض او بيع عين بعين تقدير او بيع عين بدن او بيع
 دين بدن رخصة وجوه اصحاب اخرها هو المنصوص واختار القاضي حسين والامام والده والغزالي القطع
 باشتغالها على المعنيين الاستيفاء والمعاوضة وانما الخلاف في ايهما الغالب انتهى (قوله بامتناعها فيها)
 هذا هو المعتمد اه سم (قوله لجملة المخاطب) يعنى لا بدن كاف الخطاب ومن الاستناد الى جملته لا الى تحويده
 اه كردى (قوله لبنتك) اى لا جملها اه كردى (قوله في ذمته) اى الولي والظاهر ان حاصل المراد من ذلك
 ان الولي خالع على عوض في ذمة نفسه وكان للزوجة دين على الزوج فاحالها به على ما في ذمة الولي من عوض
 الخلع فتأمل اه رشيدى عبارة ع ش اى في ذمة ابيها فتجعل هذه طريقا فلما اراد ولي نحو الصبية
 اختلاعا على مؤخر صداقها حيث متعناه من ذلك لما فيه من التفويت عليها فالطريق ان يختلعا على قدر
 مالها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الاب ودين المرأة باق بحاله فاذا اراد التخلص منه فعل
 ما ذكره فتكون المرأة محتالة بماله على الزوج على ابيها اه (قوله كبعثت موكلك) اى كما لا يجوز بعت
 موكلك اه كردى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغى ان محل اشتراط ذلك اذالم يكن الزوج يسمى
 عشرتها وتوقف خلاصتها على البراءة لجملة الولي ذلك طريقا لاسقاط دينها على الزوج (فرع) يقع
 الان كثيرا ان الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا وبحكم الحاكم بذلك وحكمه انه عند الاطلاق
 يحمل على الحوالة فان اريد خلاف ذلك او علم ارادة خلاف ذلك لم يصح مر سم على منهج وقوله يحمل على
 الحوالة اى فان كان ثم دين باطنا تحت الحوالة ولا فلاه ع ش (قوله انه يصرف عليها الخ) قد يقال
 بجر ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اه سم (قوله واركانها) الى قوله واراد باللازم في المعنى الالفاظ سبعة وقوله
 بالدين الذى لك على وقوله وكذا الى المتن وقوله لانه الى وانما يعرف وقوله وشرطهما الى وعبروا وكذا في
 النهاية الا قوله بل قيل للاباحة (قوله يحيل ومحتال) دخل فيها حوالة والد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه
 وهو صحيح مر سم على منهج اه ع ش (قوله وبعثت كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الاوجه) خلافا
 للنهاية والمعنى وسم حيث قالوا ولا تنعقد بلفظ البيع ولو نواها اه (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى)
 المعتمد حينئذ انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر اه سم (قوله بالدين) اى الخ (قوله فكناية)
 قال البلقيني كما يخدم ما ياتي انه لو قال اردت بقولي احلتك الوكالة صدق بيمينته والاوجه انه صريح لكن
 يقبل الصرف لغيره من الصرائح التى تقبله مغنى ونهاية (قوله فيما بعدها) اى الانقلت حقك الى فلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقك لقوله او جعلت ما استحقه على فلان
 لك ايضا اه سم وظاهر النهاية والمعنى ان قوله بحقك قيد للصيغة الاخيرة فقط بقول المتن (رضا المحيل
 والمحتال) اى مالك الاحالة والاحتياال فيشمل الولي فيما اذا كان حظ المولى فيها عبارة الرشيدى وقوله رضا
 المحيل والمحتال قال والد الشارح مر نقلا عن المرعشى قيد يراد عليه مالو كان شخص ولى طفلين وثبت
 لاحدهما على الاخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه او على طفله الاخر فانه يجوز ثم قال ومحله اذا كان

بامتناعها فيها وقضيتها ايضا
 أنه لا بدن لإسنادها لجملة
 المخاطب نظير ما مر في البيع
 وإن كانت لمجوره مثلا
 كاحلتك لبنتك على ذمتك
 بما وجب لها على فيما اذا طلقها
 على مبلغ في ذمته بخلاف
 أحلت لبنتك بكذا الى
 آخره كبعثت موكلك
 وشرط في صحة الحوالة على
 أبيها أو غيره ان يكون لها
 مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم
 منه أنه يصرف عليها مالومه
 لها بالحوالة أو أركانها سبعة
 محيل ومحتال ومحال عليه
 ودين للمحيل على المحال
 عليه وللمحتال على المحيل
 وإيجاب وقبول كاحلتك على
 فلان بكذا بالدين الذى لك
 على أو نقلت حقك الى فلان
 أو جعلت ما استحقه على
 فلان تلك أو ملكتك الدين
 الذى عليه بحقك وكذا
 اتبعتك للعارف به وبعثت
 كناية على الاوجه فان لم يقل
 بالدين في الاولى ولا بحقك
 فيما بعدها فكناية (بشرط
 لها) أى لصحتها (رضا
 المحيل) لان الحق

بامتناعها فيها) هذا هو المعتمد * وفي فتاوى السيوطى مسئلة رجل أحال رجلا بدين له على آخر ثم تقابلا
 احكام الحوالة ومات المحتال فادعى وارثه على المحتال عليه بالمبلغ المحال به وقبضه منه فهل له الرجوع الجواب
 المنقول عن الرافعى انه جزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كان البلقيني حكى عن الخوارزمى فيها خلافا وصح
 الجواز فعلى ما جزم به الرافعى يكون ما قبضه وارث المحتال من المحال عليه صحيحا واقعا موافقا ولا رجوع عليه
 (قوله انه يصرف عليها) قد يقال بجر ذلك لا مصلحة فيه فليراجع (قوله على الاوجه) المعتمد عدم الانقضاء
 بلفظ البيع مطلقا (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى) المعتمد حينئذ انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر
 (قوله فيما بعدها) اى الانقلت حقك الى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

مرسل في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين (٢٢٨) (والمختال) لان حقه في ذمة المحيل فلا يثبت له غيره الا برضاه لتفاوت الذمم والخبر

الحظ فيه فلو كان المحال عليه معسرا أو كان بالدين رهن أو ضامن لم يحز انتهي (قوله مرسل في ذمته) أي ثابت في ذمته غير متعلق بشئ بخصوصه (قوله والخبر المذکور) أي في اول الباب دفع به ما يقال اشتراط رضا المختال ينافي ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قال فليتبع بلام الامر ومقتضى الامر الوجوب (قوله للندب) ويعتبر لا استحباب قبولها كما بحثه الاذرى ان تكون على ملى وفى وكون ماله طيبا ليخرج الماطل ومن فى ماله شبهة نهاية ومعنى اى ان سلم منها مال المحيل او كانت الشبهة فيه اقل عس (قوله لانه وادخل) اى والوارد بعده للاباحة كما في جمع الجوامع وغيره وقد يجاب بأن هذه القاعدة اغلبية على انه نقل الصفى الهندي عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب او ندب او غير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة ما جاز بعد المنع وجب وتحقيق الكلام في كتابنا الايات البيّنات اه سم باختصار عبارة النهاية والمغنى وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات اه (قوله بعد الحظر) وهو نفيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين اه كردى (قوله أى للاجماع) يؤخذ منه حجية الاجماع في ذمته صلى الله عليه وسلم فيحذر اه سيد عمر اى وهو خلاف صريح كلامهم الا ان يريد بالاجماع الخ مستنده (قوله وشرطهما الخ) اى المحيل والمختال وكان الاولى تقديمه على قوله ولما يعرف الخ عبارة المغنى وطريق الوقوف على تراخيها لما انما هو الاجاب والقبول على ما مر في البيع وعبر كغيره هنا بالرضا تنبيهها على انه لا يجب على المختال القبول الخ (قوله وعبروا) الى قوله او عكسه في النهاية الا قوله الدال الى وتوطئة (قوله لولا ما مر) اى التعليل بقوله لان حقه الخ (قوله وتوطئة) عطف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عبارة النهاية ومرة اعتبار وجود الخ اه (قوله لا تصح عن لادين عليه) هل تنعقد وكالات اعتبار بالمعنى والا اعتمد مر عدم الانعقاد اعتبارا باللفظ فان الغالب انهم يرجحون اعتبار اللفظ سم على منبج اه عس اى الا ان نوبان الحوالة الوكالة اخذا من التعليل قول المتن (وقيل تصح الخ) وعلى الاول لو اطوع بفضاء دين المحيل كان قاضيا دين غيره وهو جائز اه معنى (قوله واراد باللازم الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله الآتى وهو ما لا يدخله خيار فتأمل سم وعس (قوله لئلا يشمل الخ) قد يقال لا محذور في شموله العكس اه سم (قوله لا يحتاج الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله وزعم الخ) رد لمن قال بعدم صحة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية (قوله ولا بد) الى قوله او تعذر في النهاية والمغنى (قوله وهو) اى الدين اللازم (قوله من كونه الخ) متعلق بقوله لا بد (قوله بدین سلم) اى مسلما فيه اوراس مال اه بجيرى (قوله او نحو جمالة) تمثيل لغير اللازم اه رشيدى (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله لا مالا يتطرق الخ) عطف على قوله ما يجوز الخ (قوله لصحتها الخ) تعليل لقوله لا مالا يتطرق الخ (قوله او الموت) او بمعنى الواو كما عبر المغنى بها (قوله ونقل) الى قول المتن

رجوع قوله بحقه لقوله اوجعلت ما استحقه على فلان ذلك ايضا (لانه واد بعد الحظر) اى والوارد بعده للاباحة كما قرر في جمع الجوامع وقد يجاب على الاول بان هذه القاعدة اكثرية لا كلية على ان الذى نقله الصفى الهندي عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب او ندب وغير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة اخرى وهى ان ما جاز بعد المنع وجب وللتأنيب السبكي في ذلك كلام يراجع ولنا فيه كلام بهادش حواشى شرح جمع الجوامع اشبح الاسلام والكمال ونحوه في كتابنا الايات البيّنات (قوله لعدم الاعتياض) اذ ليس عليه شئ يجعله عوضا عن حق المختال شرح الروض (قوله واراد الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله وهو ما لا يدخله خيار فتأمل (قوله لئلا يشمل حوالة السيد) قد يقال لا محذور في شمول العكس (قوله فلا يصح بدین سلم) سياتى لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ (قوله

المذکور للندب بل قيل للاباحة لانه واد بعد الحظر اى للاجماع على امتناع بيع الدين بالدين ولما يعرف رضاها بالاجاب والقبول وشرطها أهلية التبرع كسائر المعاملات وعبروا بالرضا هنا اشارة الى عدم وجوب قبولها الدال عليه ظاهر الحديث لولا ما مر وتوطئة لقوله لم لا المحال عليه في الاصح) لانه محل الاستيفاء فلم يتعين استيفاء المحل بنفسه كما ان له ان يوكل (و) شرطها وجود الدينين المحال به وعليه فيثبت (لا تصح) ممن لادين عليه ولا (على من لادين عليه) وان رضى لعدم الاعتياض بناء على انها بيع (وقيل تصح برضا) بناء على الضعيف انها استيفاء (وتصح بالدين اللازم) (وعليه) وان اختلف سبب وجوبها ككون احدهما ثمنا والاخر اجرة واراد باللازم ما يشمل الايل للزوم بدليل قوله الآتى وبالثمن في مدة الخيار ودعوى انه انما حذفه لئلا يشمل حوالة السيد على مكانه بالنجوم او عكسه لا يحتاج اليها لانه سيصرح بحكمهما وزعم ان مال الكتابة لا يلزم بحال فاسد الا ان يريد من جهة العبد ولا بد مع كونه لازما وهو مالا يدخله خيار من كونه

مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدین سلم أو نحو جمالة ولا عليه لا مالا يتطرق اليه انفساخ بثلث والاصح او تعذر لصحتها بالاجرة قبل مضي المدة وبالصدق قبل الدخول او الموت وبالثمن قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولى واعتمده

عدم صحتها بدين الزكاة وكذا عليه ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتياض عنها في (٢٢٩) الجملة خلافا لمن جوز حواله الساعي على

المالك به لأن الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة وأما الزكاة فنقلنا عن المتولي امتناع حوالة المالك للساعي بها ان قلنا بيع وهو متجه ايضا وإن نازع فيه شارح بانها مع تعلقها بالعين تتعلق بالذمة لأن تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جزءا منها وصار شريكا للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفصل لأنه غير أجنبي بقوله (المشلى) كالنقد والحبوب وقيل لا تصح إلا بالاثمان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الاصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار) بأن يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يحيل البائع إنسانا على المشتري (في الاصح) لأنه آيل الى اللزوم بنفسه إذ هو الاصل في البيع وتصح فيما ذكر وإن لم ينتقل عن ملك المشتري إذا تخيرا او البائع لأن الحوالة متضمنة للاجازة من البائع وتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل باطالهم بيع البائع الثمن

والاصح في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله خلافا الى وأما الزكاة (قوله بدين الزكاة) أى بالدين الذى بدل الزكاة بان يكون النصاب تالفا بعد تمسكه من الاخراج اه ع ش زاد سم قال في شرح العباب لا لساع ولا لمستحق وإن انحصر اه عبارة الرشيدى اى إن كان النصاب تالفا كما يعلم مما ياتي وسياتي ان الزكاة اى مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على حج وقد يجاب عن الفصل بأنه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يحتاج انوجهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتضاه في التعليل على الثانية احتراز عن الاولى على ان الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه ع ش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عمله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماعلى المستحق في الثانية اعتياض اه سم (قوله في الجملة) في غالب الصور كما في الاعباب سم ورشيدى عبارة ع ش قوله في الجملة كان يخرج عن الذهب فضة او عكسه وكانه احتراز به عمالوكان النصاب باقيا واخرج من غيره من جنسه فانه جازم وإن تعلق حق الفقراء بعين المال بناء على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تتعلق شركة (قوله) وأما الزكاة) فسم قوله دين الزكاة وصورته هنا ان يكون النصاب باقيا سم وع ش ورشيدى (قوله متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست دينيا وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله تتعلق بالذمة) اى فقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله لذلك) اى لقوله والمستحق ملك جزءا منها الخ اه ع ش (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض خفي على المصنف (قوله ولزومه) عطف مباين اه ع ش (قوله بنفسه) اى بخلاف نحو الجعل اه سم (قوله إذ هو) أى اللزوم اه ع ش (قوله وتصح) أى الحوالة اه سم (قوله فيما ذكر) اى في مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله وإن لم ينتقل) اى الثمن (عن ملك المشتري) اى فليس للبايع على المشتري دين تصح الحوالة به او عليه اه ع ش (قوله او البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الاولى التأكيد بمنفصل (قوله لان الحوالة متضمنة الخ) اى فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف نهاية ومغنى حاصله انه يقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين ع ش قال سم هذا التعليل لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحدا عاقدها حتى تتضمن إجازته ويجاب بأنه بإجازة البائع بصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبائع اه اى كما اشار اليه الشارح بقوله الا في الثانية يبقى الخ (قوله هنا) اى في الحوالة (قوله فلا يشكل) اى صحة الحوالة في مدة الخيار قال السيد عمر قد يفرق ايضا كما سيحى بأنهم غلبوا النظر لشائبة الاستيفاء فلا يشكل الخ ثم رابت العزيز بشير اليه اه (قوله باطالهم بيع البائع الخ) اى والحوالة بيع اه سم (قوله وفي الثانية الخ) (اى في الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدين الزكاة) قال في شرح العباب لا لساع ولا لمستحق وإن انحصر اه وكانه أراد بدين الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكاة هي موجودة (قوله لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عمله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماعلى المستحق في الثانية اعتياض وقوله في الجملة كانه اشار الى نحو اداء غيره عنه من مال نفسه باذنه فان فيه اعتياضا فليراجع ثم رأته في شرح العباب عبر بدله قوله هنا في الجملة وقوله اى غالبا فاندفع قول الاذرعى قد يجوز الاعتياض عنها في صوراه فعن في الجملة غالبا او في بعض الصور (قوله في الجملة) اى في غالب الصور (قوله وهو متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست دينيا وشرط الحوالة الدين (قوله مع تعلقها بالعين) المقضى للبطالان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة أى فقد وجد الشرط من الدين (قوله بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله وتصح اى الحوالة وقوله وإن لم ينتقل اى الثمن وقوله لان الحوالة متضمنة للاجازة اى فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحدا عاقدها حتى يتضمن إجازته ويجاب بأنه بإجازة البائع بصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبائع (قوله الثمن المعين) هذا يدل على صحة

المعين في زمن خياره وفي الثانية يبقى خيار المشتري كما رجحه ابن المقرئ

إن كان في المجلس أو كان خيار الشرط لها أو للمشتري فقط اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني وعلى الأول
أي الأصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضى عاقيدها وفي الحوالة عليه يطل في حق البائع لرضاه بها لا في
حق مشتريه برض فان رضى بها يطل في حقه أيضا في أحد وجهين رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد ثم قال فان فسخ
المشتري البيع بطلت اه (قوله وعليه) أي على البقاء الذي رجحه ابن المقرئ (قوله فلو فسخ) أي لو لم يرض
المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه عش (قوله ويعارضه) أي البطالان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) أي
وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) أي لابن المقرئ (قوله استثناء هذا) أي الفسخ بالخيار نهاية
ومغني (قوله هنا) أي في مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) أي الحوالة في زمن الخيار (قوله لأن الدين) أي قوله
وبه يسقط في النهاية والمغني (قوله من جهة المحتال) أي السيدو (قوله والمحال عليه) أي مدين المكاتب
(قوله لأن له) أي للمكاتب (قوله حوالة السيد به وعليه) من إضافة المصدر إلى مفعوله بالنسبة إلى به وإلى فادله
بالنسبة إلى عليه واقتصر النهاية والمغني على الثاني لأنه هو محل الخلاف قال السيد عمر فلو أحال السيد بدين
المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فيذبحي أن يكون كطرو القاس فتستمر الحوالة ويطالب بالدين بعد العتق
لتعلقه بذمته اه (قوله وبه يسقط الخ) في سقوطه بما قاله نظرا ظاهر اه سم عبارة المغني ولا نظرا إلى
سقوطه بالتعجيل لأن دين المعاملة لازم في الجملة وسقوطه إنما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه
قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حجج والظاهر أنه كذلك لما يأتي
من أنه إذا أحاله فتيبن أن لا دين بان بطلان الحوالة إذ لو اشترط لصحتها العلم لما تاتي ذلك اه عش ويدل له
أيضا قول الشارع الاتي وظن المحيل والمحتال (قوله من كل منهما) أي المحيل والمحتال اه مغني (قوله
وجنسا) إلى قول المتن ويرى بالحوالة في النهاية لإاقوله بناء على الأصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغني
وسكت عن الجنس لأنه يستغنى عنه بالصفة لتناوله لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما
بالرهن وإن انفك بالحوالة كما يأتي فليراجع سم على حجج اه رشيدى عبارة الجمل التمثيل بالرهن مشكل
لما يأتي أنه إذا أحال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول صحة الخ) امثلة
للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أي والحوالة بيع (قوله فلا تصح بابل الدية) كان قطع زيد عمرو
وقطع بكر يزد فلا يصح أن يحيل زيد عمرو على بكر بنصف الدية اه بجري وم في المغني عن المصنف نحوه
(قوله وظن المحيل) إلى المتن سكت عنه المغني ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفي البجيري هل يغني
عن اشتراط التساوى اشتراط العلم بالدينين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كافي عش والظاهر لا يغني
عنه لأنه لا يلزم من العلم بما قدر او صفة تساويهما لأن العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كان يكون
لاحدهما عشرة والاخر خمسة اه وفيه نظر لأن الاشكال كافي الجمل بالاغناء عن التساوى في ظن العاقلين
والجواب إنما يدفع الاغناء عن التساوى في نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله آتفا
ولتوسعهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارع ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذي في الذمة بأنهم غلبوا
فيها شائبة الاستيفاء فلا يشكل بامتناع بيعه الثمن المعين لسلم من هذه المناقاة ثم رايت كلام العز بن مشير إلى

الحوالة مع كون الثمن معينا مع أنه حينئذ ليس ديننا وليس مقبوضا وقوله في زمن خياره أي والحوالة بيع وفي
الروض ويبطل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشتريه برض أي بها فان فسخ أي المشتري البيع
في زمن خياره بطلت أي لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر في شرحه أنه من زيادته وأنه مخالف
لعموم ما سياتي من أن الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ إلا أن يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد
اه ومنع شيخنا الشهاب الرملي بعده يتزلزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمانه لا يصح كما
سياتي مع الفرق (قوله وبه يسقط) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به
ما يشمل الاعتقاد والظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وإن انفك بالحوالة كما سياتي
فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل بما يؤيد اعتبار التساوى في ظن المحيل والمحتال قول

ما ذكرته اه سيد عمر (قوله دون نحو البيع) اى فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه جل (قوله كالقرض) عبارة المغنى لان الحوالة معاوضة ارتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه (قوله لذلك) اى لانها معاوضة الخ (قوله ان يحيل) اى المحيل و (قوله من له عليه خمسة) اى الشخص الذى له على المحيل خمسة فالوصول فاعله يحيل و فاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام و (قوله بخمسة) اى على خمسة فالباء بمعنى على قول المتن (وكذا حلوا لا الخ) ولو احوال يؤجل على مثله حملت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبرائه بالحوالة النهائية ومعنى اى حل الدين المحال به بموت الحوالة لا تنصف بحلول

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظر لان العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر ايضا في المبيع في الذمة الذى هو نظير ما هنا فلا يتفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ظان المكلف ايضا فانه له (فرع) في فتاوى الجلال السيوطى مانصه مسألة فيمن جبي بالامانة قريع وقف باذن ناظر شرعى وصرف ذلك المستحقين والعمارة باذنه وفضل له شئ ومن الونف حمام تحرر على مستاجر ما من اجرت ما شئ فاحال الناظر الجاني عليه بما افضل له فهل صح الحوالة ام لا الجواب نعم وهى عبارة عن تعيين جهة الدين المستقر على الوقف (مسألة) رجل له على اخر دين فمات الدائن وله ورثة فاخذوا وصياهم من المدين بهض الدين واحاطهم على اخر بالباقي فقبلوا الحوالة وضمنوا اخر فمات المحال عليه فهل لهم الرجوع على المحيل ام لا الجواب يطالبون الضامن وتركه المحال عليه فان تبين افلاسهما بان فساد الحوالة لانها لم تقع على وفق المصلحة للايتام فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله في المسئلة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد في صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به في ذمة المحيل وهما ليس كذلك لان الناظر لم تشغل ذمته بشئ بل هى برئته والوقف لازمة له الا ان يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وان كان المفهوم من قوله نعم صحة الحوالة القويكون المراد انه يصح استيفاءه وكان الناظر اذن له في اخذ حقه من المستاجر واذن للمستاجر ان يدفع له حقه كما قد يشعر بارادة ذلك قوله وهى عبارة الخ فليتأمل ففيه بعد شئ وهو ان ما فضل للجاني ان كان صرفه بغير اذن الناظر فهو مشرع فلا شئ له او باذنه فاذا نه في الصرف يتضمن الافتراض منه واقتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان للحاجة وشرط له الوقف واذن له القاضي كاسياقي ذلك في باب الوقف فان اتفقت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع بما صرفه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتأمل ما ياتي في الضمان في شرح قوله وان اذن بشرط الرجوع الخ لانا نقول الناظر بمنزلة الولى والوقف بمنزلة شخص مديون فكما يحيل الولى على موليه فكذلك الناظر على الوقف (فرع) في الروض ولو اقرضتهما مائة اى كلا خمسين وتضامنا فاحلت بهما الرجل على ان ياخذهما من ايهما شاء اى او اطلقت جاز اه وبين في شرحه ان الترجيح من زيادته وذكره في العباب فرع من له على اثنين دين مناصفة وتضامنا فاحاله احدهما بكاه او احوال به عليهما جاز سواء قال لياخذهما من ايهما شاء او من كل نصفه او اطلق ويبرأ كل عما ضمن وان احوال هو على احدهما برى والاخر ومن عليه دين فاحاله به على اثنين له على كل واحد قدره او احدهما ضمن له بقدره على اخر فاحاله على الاصيل والضامن طالب ايها شاء وينبغي تصوير ذلك بالا حالة عليهما ما اذا لو كان مرتباً برى بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله او احدهما ضمن له بقدره الخ عبارة البغوى او كان قد ضمن له رجل الفاعلى انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصلها ان انسانا له على اخر الف وضمنه له اخر فله ان يحيل من له عليه الف على الضامن والاصيل لياخذ الا الف من ايهما شاء كاهلة او هوزعة فتحمل عبارة العباب على ذلك وفي فتاوى السيوطى خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحال) لا يقال اعتبار ظنهما لالزام لا اعتبار العلم بهما قدر او صفة وجنس او اعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادة اعتباره لانا نمنع الزوم اذ قد يتقد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليهما بعشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة وهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد (قوله دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوى قدران المبيع كبيع الربوى بخمسة يشترط فيه ايضا التساوى في ظنهما كما يعلم من

وظن المحيل والمحال وكان وجه اعتبار ظنهما هنادون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على دنائير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقرض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح ان يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلولا واجلا) وقدر الاجل

تاجيل عش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعجوة خلافه فليراجع اه سم (قوله) وجودة ورداء الخ لا يقال هذا علم من قوله ولا كره من وحلول الخ لا نقول ذلك لبيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتصريح بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منها على الاصح اه عش وفيه تأمل (قوله) فلو كان الخ عبارة المغني ولو اقرض شخص اثنين مائة مثلا على كل واحد منهما تخسرون وتضامنا فاحال بها شخص على ان ياخذ من ايها شاء جاز في اصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الامتالبة واحدة فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة وجه الاول انه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاسنوي ولو احوال على احدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية او توزع او يرجع الى ارادة المحيل فان لم يرد شيئا صرفه بنية فيه نظرا وفائدة فكذلك الرهن الذي باحدهما بخمسين انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله متضامين) اي كل منهما ضامن عن الآخر كرهى وجل (قوله واختاره السبكي الخ) عبارة النهاية كما افق به الوالد وان اختار السبكي تبعا للقاضي ابي الطيب خلافه اه فليراجع (قوله) فيصح ويبرأ الخ اي بلا خلاف والا فلهذه تعلم عما قبلها بالطريق الاولى اه عش (قوله ولا يؤثر) الى قوله ولا يؤثر في المغني (قوله ولا يؤثر الخ) عطف على لو كان له الف الخ (قوله) ينتقل اليه اي المحتمل (قوله في حقوه) اي كالدين (وتوابعها) اي كالرهن والضمان (قوله) ما صرح به بعضهم الخ على هذا هلاصح شرط الابقاء الاتي اه سم (قوله ايضا) اي كمنصه على الاصيل (قوله) والالم يبرأ اي وان نص على الضامن لم يبرأ الضامن و (قوله فاذا احوال الخ) تصوير كيفية تنصيب المحيل على الضامن المذكور بقوله والا الخ اه عش (قوله على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا اه سم (قوله على ذلك) اي مطالبة من شاء اه عش (قوله ان اطلق) اي المحيل (قوله) لتعلق حقه اي المحيل و (قوله ان يصح) اي الحوالة عبارة النهاية ان تصح اه بالتأنيث وهي احسن و (قوله) وجه واحد اي قطعاه اه عش (قوله له به) اي المحيل بحقه (قوله عليه به) اي على المحال عليه بحقه الذي به ضامن ولو اقتصر على عليه اي حقه لكان واضح (قوله لك الرهن) اي والضامن (قوله فان شرط) اي المحيل اه عش الاولى المحتمل (قوله بقاء الرهن) ومثله الضمان كما هو ظاهر اه سم (قوله رهننا الخ) اي على المحيل ليكون تحت المحتمل او ضامنا لما حيل به من الدين اه عش (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله كما رجحه الاذرعى وغيره) اي كالانوار لسكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحمله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به العقد وغيره فيفسد لا بالنظر لسكونه لا لازما ولا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد اه نهاية قال عش قوله ليس عليه اي المحيل بعد الحوالة لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد اي ومع ذلك فلا يلزم المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي ان يقال ان علم انه لا يلزمه صح الرهن وان ظن لو ومه لم يصح اه عش

على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له الف على اثنين متضامين فاحال عليهما يطالب من شاء منهما بالالف صح عند جمع مقدمين ويطالب ايها شاموا اختاره السبكي وصححه ابو الطيب خلافه لانه كان يطالب واحدا فصار يطالب اثنين اموالوا حاله لياخذ من كل خمسة فيصح ويبرأ كل منها عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة وجود توثيق برهن او ضامن لاحد الدينين نعم ينتقل اليه الدين لا بصفة التوثيق على المنقول المعتمد وانما انتقل للوارث بها لانه خليفة مورثه في حقوه وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ مما تقررو عن جمع مقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثيق ان لا ينص المحيل على الضامن ايضا والالم يبرأ بالحوالة فاذا احوال الدائن ثالثا على المدين وضامنه فله مطالبة ايها شاء وان لم ينص له المحيل على ذلك وفي المطلب ان اطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان تصح وجه واحد وينفك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحال عليه به من له دين لا ضامن به صح الحوالة وبرى الضامن لانها معاوضة واستيفاء

كلهم في بيع الجزاف في باب الربا وبجواب بان ماعدا التساوى من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن (قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعجوة خلافه فليراجع (قوله ما صرح به بعضهم) على هذا هلاصح شرط البقاء الاتي (قوله على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا (قوله بقاء الرهن) ومثله الضمان كما هو ظاهر (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور (قوله كما رجحه الاذرعى وغيره الخ) لكن جزم في الروض بالجواز كما مروحه شيخنا الشهاب الرملى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزا فلا يفسد به العقد وغيره فيفسد لا بالنظر لسكونه لا لازما

وقوله مر فسقط القول الخ ارتضى هذا القول المغنى وفاقا للشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرملى المذكور مانصه وهو بعيدا إذا المحال عليه لا مدخل له في العقد فالمعتمد كلام صاحب الانوار ولا يثبت في عقدها خيار شرط لانه لم يبين على المعاينة ولا خيار مجلس في الاصح وان قلنا انها معاوضة لانه على خلاف القياس وقيل يثبت بناء على انها استيفاء اه (قوله بناء على الاصح الخ) يراجع وجه البناء اه سم اقول قد يظهر وجهه مما مر انقاعن المغنى (قوله بالا جماع) راجع إلى قول المنويبرا الخ (قوله وافهم ذكره الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقائه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو المطلب لانفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض بمنوعه لان ان يحجب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول المطلب فليتأمل اه سم (قوله وهو) اى النظير (قوله فلا اعتراض على المتن) أى بان تعبيره بالتحويل ينافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه غير الذى كان له والتحويل يقتضى ان الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم (قوله وافهم) إلى قوله ثم المتجه في النهاية (قوله هذا) اى قول المصنف ويحول الخ (قوله لانه ليس من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحقوق وفى اخر اجه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله إلى ذمة المحال عليه فتأمل سم على حج وكان وجه البحث منع إطلاق ان صفة التوثق ليست من حق المحتال إذا كان له حق التوثق ايضا كأن كان بدنه من فليتأمل اه رشيدى (قوله ولو أحوال) إلى قوله كما قاله فى المغنى لا قوله وإن لم يكن إلى قوله لم وهو قوله ولا يشكلى إلى او على تركه (قوله ولو أحوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا بأحوال والفاعل ضمير أحوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف لدين لكن الاول اولى لقلة التقدير اه رشيدى اقول والاولى جعل من فاعلا وجعل على ميت متعلقا بكل من أحوال ومتعلق له أى ثبت على التنازع كما يدل عليه عطف قوله او على تركه الخ على قوله على ميت (قوله صحت) ويتعلق الدين المحتال به على الميت ببركته إن كانت وإلا فهو باق بذمته فان تبرع به احد عنه برئت ذمته وإلا فلا (فرع) لو نذر المحتال عدم طلب المحال عليه صحت الحوالة والنذر وامتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه إن اراد المطلب ان يוכל فى ذلك وبقى ماله حلف او نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحال له عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبته لان هذا دين جديد غير الذى كان موجودا عند الحلف والنذر ام لا فيه نظر والاقرب الاول للعلة المذكورة فان القرينة ظاهرة فى انه لا يطالب بالدين الموجود وفى سم على منهج قال الطبلاوى وحوالة ناظر الوقف احد المستحقين أو غيرهم ممن له مال فى جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من التسويغ ليس حوالة بل اذن فى القبض فله منعه من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطه ان يكون المحيل مدينا والناظر

او لا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) يراجع وجه البناء (قوله ان المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقائه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو المطلب لانفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض بمنوعه لان ان يحجب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك أن المتحول المطلب فليتأمل (قوله فلا اعتراض على المتن) كان لا اعتراض المشار اليه هو ما ذكره فى شرح الروض بقوله وتعبيره بالزوم اولى من تعبيره اصله بالتحويل لانه ينافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه غير الذى كان له التحويل يقتضى ان الاول باق بعينه لكن تغير محله اه ثم رايت الاسنوى اوردها الا اعتراض بعينه (قوله لانه ليس من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحقوق وفى اخر اجه لذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله إلى

بناء على الاصح انها بيع دين بدين (ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) بالا جماع لان هذا قائدها وأفهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية لسقوط حق المحتال ان المراد بتحول حقه إلى ما ذكر تحول طلبه إلى نظير حقه وهو ما بذمة المحال عليه لما تقر رانها بيع فلا اعتراض على المتن لانه أو ما إلى دفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرروا فهم هذا مامرانه لا تنقل اليه صفة التوثق لانها ليست من حق المحتال ولو أحوال من له دين على ميت صحت كافي المطلب كالبیان وغيره واعتمده جمع

وان لم يكن له تركة علي الاوجه وقولهم (٣٣٤) الميت لادمة له اي بالنسبة للاتزام لا اللزوم ولا يشكل بان من احوال يدين به رهن انفك

ذمته بريئة ولو احوال المستحق على الناظر به لم تصح ايضا لعدم الدين على المحال عليه قال ولو احوال على مال
الوقف لم يصح كالحال على التركة لان شرط الحوالة ان تكون على شخص مدين الى آخر ما قاله انتمى
اقول قوله بل اذن في القبض قضيته انه ليس اصحاب الوظيفة مخصوصة الساكن المسوغ عليه ولا تسمع دعواه
وقوله والناظر ذمته بريئة وخذ منه انه لو اخذ الناظر ما يستحقه المستحق في الوقف اى تصرف فيه لنفسه
صححت الحوالة عليه سم اعرش و اقول لو قيل بتزويل ناظر الوقف منزلة ولى المحجور فنجوز كل من حوالة
والحوالة عليه لم يبعد **(قوله وان لم يكن له تركة)** اى ويلزم الحق ذمته اعرش **(قوله اى بالنسبة الخ)** خبر
وقولهم الخ عبارة المغنى انما هو بالنسبة للمستقبل اى لم تقبل ذمته شيئا والا فذمته مرهونة بدينه حتى يقضى
اه **(قوله لا للزام)** اى لا لان يلزمها الشارع **(قوله ولا يشكل)** يعنى بقاء التركة مرهونة بدين المحتال
وكان عليه ان يذكره قبل الاشكال اه رشيدى عبارة عرش اى تعلقه بتركته المفهوم من قوله ولولم
تكن له تركة اه **(قوله بدين)** اى او عليه اه سم اقول كان ينبغى للشارح ان يذكره ايضا او يقتصر
عليه لانه هو منشأ الاشكال **(قوله به رهن انك)** اى والدين على الميت به رهن وهو تركته اه سم **(قوله لان**
ذك) اى انك ك الرهن بالحوالة **(قوله هنا)** اى في الشرع **(قوله اصلحته)** اى لاصلحة دائنة كفى الرهن
الجبلي **(قوله لا تنفيه)** اى لا تنفى التعاقب اه عرش **(قوله او جبهما عدم الصحة)** وذلك لانه انما تسوغ
الحوالة على من تسوغ للمجبل الدعوى عليه ومطالبة ومن عليه الدين الميت لا يسوغ لدائن الميت الدعوى
عليه اه سم **(قوله نعم الخ)** استدراك على عدم صحة الحوالة على التركة **(قوله ان تصرف الخ)** اى وحدث
دين المحيل بعد التصرف بنحو رد عيب والا فالنصر فباطل كما يعلم ما يأتى في الفرائض ويجوز ان يكون
مراده بالتصرف التصرف تعديا اه رشيدى ويظهر ان المدار على عاقبة التركة بذمة لوارث تعدى اولا **(قوله**
عليه) اى الوارث **(قوله فصح الحوالة عليه)** اى الوارث لانه تسوغ مطالبته لانه خليفة المورث اه سم اى
والحوالة واقعة حينئذ على دين **(قوله اثبات الدين)** اى حيث انكره الوارث اه عرش **(قوله ما فى به**
بعضهم) وهو الشهاب الرملى سم ونهاية **(قوله ان المحيل لومات بلا وارث)** قضيته ان المحتال لا يخاف مع وجود
المحيل او وارثه فايراجع اه رشيدى اقول يدفعها قوله السابق ان كل من المحيل والمحتال اثبات الدين الخ لان
الاثبات شامل للحلف ايضا فالظاهر ان قوله بلا وارث لا مفهوم له **(قوله ومعه)** اى المحتال او وارثه **(قوله**
المحتال) اى او ارثه اه سم **(قوله ان دين محيله)** اى او محيل مورثه **(قوله فى ذمة الميت)** لعل هذا بالنظر
لقوله او على وارثه اه سم اى فى كلامه اكتفاء اى اوفى ذمتك **(قوله ان محيلي)** اى او محيل مورثى
(قوله ان محيلانى) اى او محيل مورثى **(قوله انتقل)** اى بحوالة مثلا اه عرش **(قوله ان لم يقم الخ)** فان اقامها
فينبغي ان يجرى هنا المتبج الآتى عن الغزى اه سم **(قوله فى وجه المحتال)** اى حضوره **(قوله**

ذمة المحال عليه فتأمل (قوله ولا يشكل الخ) لا يقال لا اشكال وان كان ذلك في الشرع ايضا كما لو لم تكن
تركة بالكلية وفائدة سقوط الدين عن الماحيل وتعلقه بذمة المييت وقد يترع احدو فائنه لانه ليس الاشكال
في مجر الصحة بل مع بقاها من التركة (قوله بدين) اي او عليه (قوله به ومن انك) اي او الدين على المييت
به ومن وهو تركته (قوله او جهما عدم الصحة) وذلك لانه إما تسوغ الحوالة على من تسوغ والمحيل
الدعوى عليه ومطالبته ومن عاياه الدين المييت لا يسوغ ادائن المييت الدعوى عاياه ولا مطالبته اذ لا حقه في
ذمته فكيف يصح ان يحيل عليه ومن هنا صح ان يحيل على الوارث اذا تصرف في التركة وصارت ديناً عليه
لانه يسوغ له الدعوى عليه ومطالبته وقد اشتغلت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبته
ولم تلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وإنا لم تصح الحوالة عليه إذ اثم تلزم التركة ذمته لان الحوالة إنما
تصح على مدين وهو ليس بمدين حينئذ فليتأمل (قوله فتصح الحوالة عليه) لانه يسوغ مطالبته لانه خليفة
المورث (قوله ما افتى به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرملی (قوله المحتال) اي او وارثه (قوله في ذمة المييت)
لعل هذا بالنظر لقوله او على وارثه (قوله إن لم يقم الخ) فان اقامها فينبغي ان يجري هنا المتجه الآتي

الرهن لان ذاك في الرهن
الجعلي لا الشرعي كما هو ظاهر
لان التركة انما جعلت رهنا
بدين الميit نظرا لمصلحته
فالحوالة عليه لا تنفيه او على
تركة قسمت او لا تصح كما
قاله كثيرون وان خالف في
ذلك بعض المتأخرين لان
الحوالة لم تقع على دين بل
على عين هي التركة ومن
ثم لو كان للبيت ديون
فللزركشي احتمالا ان
اوجههما اعدم الصحة ايضا
لان تنقاهما للوارث وله الوفاء
من غيرهما نعم ان تصرف
في التركة صارت ديناً عليه
فتصح الحوالة عليه وفيما
إذا احوال على الميit لكل
من المحيل والمحتال اثبات
الدين عليه اما الاول فلانه
ملك الدين في الاصل واما
الثاني فلانه يدعي ما لا غير
مقتلأمنه اليه فهو كالوارث
فيما يدعيه من ملك مورثه
فعلم صحة ما اتي به بعضهم
ان المحيل لو مات بلا وارث
فادعى المحتال او وارثه على
المحال عليه او على وارثه
بالدين المحال به فانكر دين
المحيل ومعه به شاهد واحد
حلف معه المحتال ان دين
بحيله ثابت في ذمة الميit
ويجب تسليمه الى من تركته
او ثابت في ذمته ولا اعلم ان
يحيلى ابراه قيل ان يحيلى
ويسمع قول المحال عليه ان
الدين انتقل لغائب قبل
الحوالة فيحلف المحتال على

فَقَالَ

نفى العلم ان لم يقم المحال عليه بينة كما ذكره قال ابن الصلاح ولو طالب المحتال المحال عليه

فقال ابراني المحيل قبل الحوالة واقام بذلك بينة سمعت في وجه المحتال وان كان (٢٣٥) المحيل بالبداهة قال الغزوي وهذا صحيح في دفع

المحتال اما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعادتها في وجهه ثم المتجهان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال عليه اه وفارق ما ياتي من عدم الرجوع بنحو الفاس بان دينه هنا تحول بخلافه في الاول لتبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في انه لا تسمع منه دعوى الابراء ولا تقبل منه بينته الا ان صرح بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو اطلق ومن ثم افق بعضهم بانه لو اقام بينة بالحوالة فاقام المحال عليه بينة بابراء المحيل لم تسمع بينة الابراء اي وليس هذا من تعارض البينتين لما تقرران دعوى الابراء المطلق والبينة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل ببينة الحوالة لانها لم تعارض (فان تعذر) اخذ المحتال من المحال عليه (بفاس) طر ا بعد الحوالة (او جحدو حلف ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشر وطها كافي المطلب فلا اثر لتبين ان لا دين نعم له تحاييف المحيل انه لا يعلم براءة المحال عليه على الاوجه وعليه فلو نكل حلف المحتال كما هو ظاهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كرد المقر له

فقال ابراني المحيل هل كذلك اذا قال اقر ان لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع اه سم اقول الظاهر نعم اذا كان الاقرار قبل الحوالة (قوله سمعت الخ) الظاهر انه يرجع على المحيل لتبين ان لا دين في الواقع اه رشدي (قوله ثم المتجه الخ) لم يظهر وجه تقرير الشارح لهذا ومخالفته فيما سياتي عن افتاء بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل الخ اه سيد عمر وباق عن سم مثله (قوله الا اذا استمر الخ) اي ولم تقم عليه بينة بالابراء (قوله وفارق) اي الرجوع باقامة البينة على الابراء (قوله هنا) اي في نحو الفاس (قوله بخلافه) اي الدين (في الاول) اي في الابراء (قوله قبل الحوالة) مقول القول (قوله منه) اي المحال عليه (قوله بانه) اي الابراء (قوله لو قام) اي المحتال (قوله وليس هذا) اي اقامة كل من المحتال والمحال عليه البينة (قوله به) اي بالابراء المطلق (قوله فاسدان) الاول الثاني (قوله اخذنا المحتال) الى قوله وهذا يتبين في النهاية (قوله طر ا بعد الحوالة) قيد به لان حكم الفاس الموجد عند الحوالة ياتي في كلامه مع ش وسم قول المتن (او جحد) اي للحوالة ولدين المحيل كافي شرح الروض (قوله وحلف) اي على ذلك اه سم (قوله موت) اي وامتناعه لشوكمته اه معنى (قوله لان الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع فيما لو اشترى شيئا ودين فيه واخذ وضاع دينه وتلف عند داه (قوله وفوقها) اي ولا ز قول الحوالة اه نهاية (قوله فلا اثر لتبين ان لا دين) قد يشمل ما اذا كان لتبين باقرار كهم بعده وفي عدم الرجوع حينئذ نظر ظاهر (قوله نعم له) اي للمحتال (قوله براءة المحال عليه) اي قبل الحوالة بدليل مامر (قوله فلو نكل) اي المحيل اه ع شر (و بان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والخالف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم (قوله لانه) اي التناول (قوله كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المردود هنا ما تضمنه القبول اه سم (قوله رد ما افق به بعضهم الخ) خلافا لنهاية عبارته ومثل ذلك ما لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى إذ التخصيص حينئذ والتدليس جاء من قبل المحيل وان زعم بعضهم رده اه قال الرشدي قوله كما افق به الوالد وقياس ما سرفي دعوى البراءة انه لا بد من اعادة البينة في وجه المحيل ليندفع اه (قوله رد ما افق به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البينة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح واي فرق بين قيامها بالابراء او قيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ اه (قوله وفي المحيل) اي قبل

عن الغزوي (قوله فقال ابراني المحيل) هل كذلك اذا قال اقر ان لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع (قوله طر ا بعد الحوالة) وسياتي المقارن في المتن (قول المصنف او جحد) اي للحوالة ولدين المحيل كافي شرح الروض فيفيد انه مع جحد الدين والخلف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح فهل ذلك لفرق بين الحلف واقامة البينة او لاختلاف التصوير او لغير ذلك فليراجع ثم ظهر توجيه عدم الرجوع بانه لم يثبت عدم الدين لا بالبينة ولا باعتراف المحيل ولو ضمنا (قول المصنف وحلف) اي على ذلك (قوله لتبين ان لا دين) انظر اطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزوي من الرجوع وبطلان الحوالة واذا تبين ان لا دين تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والخالف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين (قوله لانه حينئذ كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المردود هنا ما تضمنه القبول (رد ما افق به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البينة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح واي فرق بين قيامها بالابراء وقيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ (قوله وفي المحيل) اي قبل الحوالة بان صرح بذلك م رو (قوله

الاقرار وهذا يتبين ان صاح رد ما افق به بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين البينة ورد الاقرار

الحوالة بان صرح بذلك مر اه سم وع ش (قوله بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه سم وع ش (قوله) والذى يتجه) الى قوله ثم الخ فى النهاية والمغنى (قوله هنا) أى فى شرط الرجوع بما ذكر (قوله جزم به) قد جزم به الروض وشيخ الاسلام فى شرح المنهج اه سم (قوله ويؤيده) أى البطلان (قوله بشرط انه) أى المحيل (قوله للحوالة) أى للدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) أى المحتمل (قوله رهنا او كفيلا لم يصح) أى على ما تقدم اه سم أى قبيل قول المتن ويبرا بالحوالة الخ من مخالفة النهاية تبعا لوالده للشارح وقد قدمنا موافقة المغنى للشارح قول المتن (فلو كان مفلسا الخ) ولو بان المحال عليه عبدا لغير المحيل لم يرجع المحال ايضا بل يطالبه بعد عتقه او عبدا له لم تصح الحوالة وان كان كسوبا او ما ذناله وكان لسيده فى ذمته دين قبل ملكه له مغنى ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه مانصه ولو بان عبدا للمحتال أى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعداه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئا وهو مغبون نهاية ومغنى (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع فى النهاية (قوله وعليه) أى ما فهمه المتن من الصحة (قوله بينه) أى شرط اليسار (قوله ما مر انفا) أى فى قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) أى الشرط (قوله او اقالة او تحالف) أى او خيار بالاولى وكانه لما حذفه لتناهى له الاحالة فى الشق الثانى بقوله بشىء بما ذكر او ان الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اه رشيدى (قوله بعد القبض) كذا فى النهاية هنائى قال فى شرح فى الاظهر وسواء فى الخلاف اكان رد المبيع بعد قبضه ام قبله وبعد قبض المحتال الثمن ام قبله اه قال الرشيدى قوله مر بعد القبض الخ الاصوب حذفه لانه يؤم انه تقييد لمحل الخلاف وليس كذلك كما سياتى فى قوله وسواء الخ اه وقال ع ش قوله بعد القبض الخ انه مجرد تصور لما يأتى بعد فى قوله وسواء فى الخلاف الخ اه وهذا الاشكال يرد على الشارح ايضا بلا اندفاع لسكوته عما ذكره النهاية اخر امن التعميم لان بحاج بان قول الشارح الا فى فان لم يقبضه الخ بغيره ايضا عبارة السيد عمر قوله او تحالف بعد القبض عبارة شرح الروض أى والمغنى سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة قائم قبله اه سم اقول التعميم الذى اشار اليه هو فى اصل الروضة ايضا فليتأمل ملحظ الشارح فى التقييد اه (قوله لا ارتفاع) الى قول المتن وان كذبهم فى المغنى الا قوله فان لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) أى ورجع عليها الزوج بالكل او بنصفه ان طلق قبل الدخول وروض اه سم على منهج اه ع ش (قوله ولو زاد) أى الصداق (قوله فيرد البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فله بشرى مطالبة بمثل

بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه (قوله والذى يتجه بطلانها) جزم به شيخ الاسلام فى شرح المنهج اه (قوله جزم به) قد جزم به فى الروض (او كفيلا لم تصح) أى على ما تقدم (قول المصنف فلو كان مفلسا عند الحوالة فلا رجوع الخ) قال فى الروض ولو بان المحال عليه معسرا فلا خيار ولو شرط يساره وكذا أى لا خيار ان بان عبدا لغيره أى لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اه قال فى شرحه وان بان عبدا له أى للمحيل لم تصح الحوالة وان كان له فى ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه بملكه اه ولو بان عبدا للمحتال أى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعداه لا يخفى (اشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عنه بملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لذمة الرقيق على ملكه لم يسقط بملكه الا لان يجب بان المراد لسقوط الدين الحوالة بسبب ملكه بمعنى ان ملكه ثمة مانع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد لسقوط الدين السابق الحوالة عليه كذا الجواب بعض الفضلاء ولا يخفى ما فيه لان دين الحوالة لا يثبت للمحتال لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعا من ثبوته فليتأمل (قوله بعد القبض) عبارة شرح الروض سواء اكان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة قائم قبله (قول المصنف بطلت فى الاظهر) ينبغى ان محله ما لم يكن البائع قد ادا الخ على المحال عليه والا فلا بطلان لتعلق الحق حينئذ بثالث فيتأمل (قوله فيرد البائع ما قبضه الخ) قال فى شرح الروض وبراء البائع المحال عليه من الدين

لكن تخليفه هنا ايضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فالوجه قيل قضية المتن أى فيما يأتى فى اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذى يتجه بطلانها هنا لانه شرط ينافى مقتضاها ثم رايت غير واحد جزم به ويؤيده قولهم لو احوال غيره بشرط انه ضامن للحوالة او ان يعطيه المحال عليه رهنا او كفيلا لم تصح الحوالة (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم المتن صحته مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مر انفا بان شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احوال المشتري) البائع (بالتنمى فرد المبيع بعيب) او اقالة او تحالف بعد القبض للمبيع ومال الحوالة (بطلت) الحوالة (فى الاظهر) لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيما لو احوالها بصداقها ثم انفسخ النكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع فى نصفه الا برضاها بخلاف المبيع فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه

المحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للشترى الخ) ولا يردده إلى المحال عليه فان رده اليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لان الحق له وقد قبض البائع باذنه وتعين حقه فيما قبضه البائع حتى لا يجوز ابداله ان بقيت اه معنى (قوله بشئ مما ذكر) اى من العيب والتحالف والاقالة اما الخيار فقد قدم بطلانها فيه ورشيدى وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء اقبض المحتمل المال ام لا اه معنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه ان البائع فى المسئلة الاولى اى فيما لو احوال المشتري البائع الخ لو احوال على من احيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الاوجه نهاية ومعنى وسم (قوله بعيب) اى نحوه ماسر (قوله ان قبض منه المحتمل) هل ابرأوه كقبضه او لانه يغرم شيئاً ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق اه سم واستظهر ع ش الثانى اى عدم الرجوع مع الابرأه وفى كلام المغنى ما يدل عليه (قوله اى قنا) الى قول المتن وان كذبهما فى بعض نسخ النهاية الذى كتب عليه الرشيدى وقال ع ش ان ما فيه هو المعتمد اه (قوله حينئذ) اى حين البيع (قوله شهدت) الى قول المتن وان كذبهما فى المغنى الا ما نبه عليه (قوله او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقينى لم يذكر وا لإقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين إقامة البينة حسبة لان إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه ونقل عن الاسنوى ما يوافق عن السبكي والاذرعى ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والاسنوى امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالملك اه سم بحذف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كانه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لاخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر اه سم (قوله ما إذا كان الخ) خبر وعمل إقامتها الخ عبارة المغنى ومحل إقامة العبد البينة إذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لاخر كما صورها القاضى أبو الطيب إذ لا يتصور إقامة لها قبل بيعه لا به محكوم بحريته بتصادقهما وان لم يصدق المحتمل فلا تسمع دعواه ولا بينته به عليه ان الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لانها إنما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع اه (قوله قديع الخ) اى مثلاً (قوله او احد الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة المغنى ولا يتصور ان يقيم البينة بالحرية المتبايعان لانهما كذبا بالمبايعة كذا قالاهما وفاقالا فى اخر كتاب الدعوى انه لو باع شيئاً ثم ادعى انه كان وقفا عليه او أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه ان قال حين باع وهو ملكى لم تسمع دعواه ولا بينته وإن لم يقل ذلك سمعت كما نص عليه فى الام قال العراقيون وغلط الرويانى من قال بخلافه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هناك اه وفى بعض نسخ النهاية ما يوافق (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتامله سم ورشيدى (قوله قبل إقامتها) اى صرح بالملك لكنه ذكر تاويله

قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فلم يشتري مطالبته بمثل المحال به اه (قول المصنف لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد بالنسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الرملى (قوله ان قبض منه المحتمل) هل ابرأوه كقبضه او لا لانه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسبة او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقينى لم يذكر لإقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين إقامة البينة حسبة لان إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه قال غير هو سياق عن السبكي والاذرعى أنه لا فرق فى شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين أن تقدم منه لإقرار بالرق أم لا لان العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه إن سكنت عن الاقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وإن اقر به فهو مكذب للبينة صريحا اه وعلى ذلك يخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص اقر بالرق لغيره ثم ادعى انه اعتقد ثم أقيمت بينة انه حر الاصل واقول ويؤكد كلام الاسنوى والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتامل (قوله وقد تصادق) كانه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع الاخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتامله (قوله قبل إقامتها) اى وصرح بالملك لكنه ذكر تاويله كما فى نظائره (قوله

للمشتري ان يبق والا فبدله
فان لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو) أحال (البائع)
على المشتري (بالتن) فوجد
الرد) للبيع بشئ مما ذكر
(لم تبطل) الحوالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذى انتقل اليه
الشن فلم يبطل حقه بنفسه
المتعاقدين كما لو تصرف
البائع فى الشن ثم رد عليه
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه
وللمشتري الرجوع على
البائع ان قبض منه المحتمل
لا قبله (ولو باع عبدا) أى
قنا ذكر أو أنى (واحوال
بشئ) آخر على المشتري (ثم
اتفق المتبايعان والمخاتل
على حرته) وقت البيع
(أو ثبت) حرته حينئذ
(بينته) شهدت حسبة أو
أقامها العبد ومحل إقامتها
فى هذين وقد تصادق
المتبايعان على حرته ما اذا
كان قد بيع لآخر لان هذا
وقت الاحتياج اليها أو
أحد الثلاثة ولم يصرح
قبيل إقامتها بانه مملوك

البيع ككونه مملوكا للغير
فيرد المحتال ما اخذه على
المشتري ويبقى حقه في ذمة
البائع كما كان (وإن كذبهما
المحتال) في الحرية (ولا يئنه
حلفاه) أي لكل منهما
تحليفه وإن لم يجتمعا على
الأوجه على نفي العلم بها
كذلك نفى لا يتعلق بالخالف
وإذا حلفه أحدهما فلا يخر
تحليف على الأوجه أيضا
(ثم) بعد حلفه كذلك (ياخذ
المال من المشتري) لبقاء
الحوالة ثم بعد اخذ المال
منه لا قبله يرجع المشتري
على البائع كما اقتضاه كلامهما
لانه قضى دينه بأذنه الذي
تضمنته الحوالة فلا نظر
لقوله ظلمي المحتال بما
أخذه مني وقال ابن الرفعة
انه الحق لانه وإن لم ياذن
فيه لكنه يرجع بطريق
الظفر ورد تعليله بان
الكلام في الرجوع ظاهر
بحيث يلزمه به الحاكم لافي
الرجوع بالظفر اما اذا لم
يحلف بان نكل فيحلف
المشتري على الحرية وتبطل
بناء على الاصح ان اليمين
المردودة كالافرار (ولو)
اذن مدين لدائنه في القبض
من مدينه ثم (قال المستحق
عليه) وهو المدين الاذن
لم يصدر مني إلا اني قلت
(وكلتك لتقبض لي وقال
المستحق) وهو الدائن بل

كافي نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى وعمل الخلاف كما بحثه الزركشى وغيره إذا لم يذكر البائع تاويلان
ذكره كان قال كنت اعنته ونسيت واشتبه على غيره سمعت قطعا كنهظيره فيما قال لاشي على زيد ثم ادعى
عليه ديناه زاد النهاية وادعى انه نسيه او اطلع عليه بعد اه (قوله على الاصح) وقال النهج عبارته او
اقامها الفن او احد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بانه مملوك كما قاله في الدعاوى والبيانات إذ اطلاقهما هنا
يحمل على ما ذكره ثم بطلت الحوالة الخ وهذا الحمل هو المعتمد اه ع ش (قوله أي لكل منهما تحليفه) اما
البائع فالغرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فالغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا يخر تحليفه
الخ) خلافا لنهاية والمغنى تبعاً للشهاب الرملي لسكن نقل سم عن شرح الروض ما يوافق الشارح (قوله
لبقاء الحوالة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وقال إلى اما اذا (قوله ثم بعد اخذ المال الخ) قضيته
انه يشترط الرجوع المشتري على البائع اخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو ابرأ المحتال المشتري
لا رجوع له على البائع وهو ظاهر اه ع ش (قوله انه الحق) أي الرجوع ع ش (قوله لانه) أي البائع (قوله
وإن لم ياذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالاول الاذن الصريح وبالثنائي الاذن الضمني (قوله لكنه
أي المشتري) (قوله تعليله) أي قوله لانه وان لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أي المحتال (قوله فيحلف المشتري) قال
في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والوجه انه يحلف ويوجه بما وجه
ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من أن له إجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه
استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرية انتهى اه سم (قوله كالافرار) اما اذا جعلناها كالبينة فلا إذ
لا فائدة في التحليف كما قاله ابن الرفعة اه مغنى وفيه تأمل (قوله ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية لا قوله
وظاهر كلامه إلى اما اذا (قوله او احتلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب بانه
كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبلقيني وغيره فان لم يقل بالدين في الاولى فسكناية وحينئذ فقوله
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لان هذا ليس صريحاً عنده حتى يحتاج إلى
التكلف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح كما
لا يخفى لموافقته له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

أي لكل منهما تحليفه) قال شرح الروض اما البائع فالغرض بقاء ملكه في الثمن واما المشتري فالغرض
دفع المطالبة اه فليتأمل قوله فالغرض بقاء ملكه في الثمن مع انه لا يضمن بزمعه لانه يدعى الحرية وما المانع
من أن يعمل تحليف البائع إياه بما سمي في عن شرح الروض في توجيه حلف البائع إذا نكل المحتال ثم بلغنى أن
شيخنا الشهاب الرملي اصلح تعليلاً شرح الروض المذكور هكذا فالغرض انتفاء ملكه في الثمن اه فليتأمل
المراد وقد يحمل على ما ذكرناه اخذاً من توجيه حلف البائع الا في (قوله فلا يخر تحليفه على الأوجه)
هو الأوجه في شرح الروض من تردد نقله عن الاسنوى قال لان له حقان حلف بقبض الحوالة في حقه اه لكن
الأوجه عند شيخنا الشهاب الرملي انه ليس له تحليفه لان خصومه متهموا واحدة اه (قوله فيحلف المشتري الخ)
قال في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والوجه انه يحلف ويوجه بما
وجه ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من انه له إجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى
عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرية اه (قوله او احتلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير
قد حكم عليه في أول الباب بانه كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبلقيني وغيره فان لم يقل بالدين في
الاولى أي وهي قوله كاحتلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على اه فكناية فان قوله كاحتلتك بمائة على
عمرو كقوله كاحتلتك على فلان بكذا وقد حكم بان ذاك كناية كما ترى فكذا هذا إذ لا فرق بينهما بوجه كما لا يخفى
وحينئذ فقوله وكان خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لان هذا ليس صريحاً عنده حتى
يحتاج إلى التكلف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع

ما كان صريحا في بابه احتماله ومن ثم لم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعا كما يأتي (وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه)
لان الاصل بقاء الحقين على ما كانا عليه مع كونه اعرف بنيتيه وبحلقه تندفع الحوالة (٢٣٩) وبانكار الاخر الوكالة انزل فيمتنع قبضه

فان كان قبض برى الدافع
له لانه وكيل او محتال
ويلزم تسليم ما قبضه للحالف
وحقه عليه باق أى إلا
أن توجد فيه شروط.
الظفر او التقاص كما هو
ظاهر وإن تلف المال في
يده بلا تقصير لم يضمنه لانه
وكيل بزعم خصمه وليس
له المطالبة بدينه لانه استوفاه
بزعمه وقال البغوى وتبعه
الخوارزمي يضمن لثبوت
وكالته والوكيل إذا أخذ
لنفسه يضمن وظاهر كلامه
أنه مع ضمانه لا يرجع
وحينئذ فكان هذا هو وجه
قول الروض وإن تلف
بتفريط طاله وبطل حقه
أما إذا قال أحلتك بالمسألة
التي لك على علي عمر وفيصدق
المستحق بيمينه قطعا لانه

لا يحتمل غير الحوالة وصوره
المسئلة أن يتفقا على الدين
كما أفاده تعبيره بالمستحق
عليه والمستحق فلو أنكر
مدعى الوكالة الدين صدق
بيمينه في المسئلتين (وفي
الصورة الثانية وجه) أنه
يصدق المستحق بيمينه بناء
على الضعيف أنه لا تصح
الوكالة بلفظ الحوالة
لتنافيهما (وان) اختلفا
في أصل اللفظ الصادر كان

فتكلف النهاية في الخروج في محله وقد حجاب عن الشارح بان كلامه تسليمي لاحقيق قوله ما كان صريحا
(الخ) فان هذا صريح في الحوالة مع انه هنا كناية في الوكالة اه سم (قوله كما يأتي) أى في قوله اما اذا قال الخ
اه ع ش (قوله لان الاصل) الى الماتن في المغنى إلا قوله او التقاص وقوله وقال الى قوله اما اذا (قوله)
شروط الظفر او التقاص يتأمل فيه فان التقاص إنما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر او صفة وما هنا
دين للمحتال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلاه وعين مملوكة للمحيل والعين
والدين لا تقاص فيهما شرط الظفر ان يتعذر أخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا يثبت له ما هنا
وإن كان فيه دين للمحتال على المحيل لكن المحيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يجاب
بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون
من جنس دين المحتال وصفته فيقع فيه التقاص وبتقدير عدم تلفه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحتال من المحيل
بان لا يكون به يثينة فيشكر اصل الدين فيجوز للمحتال اخذه بطريق الظفر اه ع ش عبارة المغنى ووجب
تسليمه للحالف إن كان باقيا وبدله ان كان تالفا وحقه عليه باق فان خشي امتناع الحالف من تسليم حقه له
كان له في الباطن اخذ المال وجهد الحالف لانه ظفر بجنس حقه من مال الحالف وهو ظالم اه (قوله بلا تقصير
الخ) أى وان تلف معه بتفريط طاله لانه صار ضامنا وبطل حقه لزعمه استيفاء اه مغنى (قوله فكان هذا
او وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانه ابدا لان سببه اخذه لنفسه
وهو متحقق ابدا فكيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين التلف بتفريط ولا يضمن والتلف بتفريط
فيضمن فتأمل اه عبارة السيد عمر قوله فكان هذا الخ اقول جرى عليه شارحه وجرى عليه المتأخرون
من تلاميذه وهو مشكل فان الذى صححه الشيخان ونقل الرافعى تصحيحه عن جماعة في مسألة ما اذا كان باقيا
انه يلزمه تسليم ما قبضه وان حقه باق كما جزم به في التحفة فليتأمل وليراجع كلام اصل الروضة فلعل قول
التحفة وكان الخ إشارة وتنبية على التوقف فيه لانه انما يظهر تخريجها على مقالة البغوى التى تقررانها هنا
مرجوة اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المغنى مثله (قوله اما اذا قال الخ) عبارة المغنى بعد قول
الماتن وفي الصورة الثانية وجهه ومحل الخلاف اذا قال أحلتك بمائة على زيد ونحو ذلك اما اذا قال الخ (قوله)
وصورة المسئلة الخ) يعنى مسألتى الماتن حيث يصدق المستحق عليه فى الاولى منهما قطعاً فى الثانية على خلاف
ومراد ان محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على اصل الدين اما لو أنكر مدعى الوكالة اصل الدين
فهو المصدق في المسئلتين قطعاً وحينئذ فكان لا صوب ان يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة
الثانية وجهه ويقول عقب قوله في المسئلتين قطعاً اه رشيدى (قوله اختلفا في أصل اللفظ الخ) ثم (قوله او
في المراد الخ) كان لا نسب ذكرهما في حل ولو قال المستحق عليه الخ قول الماتن (صدق الثانى بيمينه) فى الاولى
جز ما وفى الثانية فى الاصح اه مغنى (قوله لان الاصل) الى الفرع فى المغنى (قوله وياخذ حقه الخ) فان كان
قد قبضه فله تملكه بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن لانه وكيل وهو أمين او بتفريط
ضمن وتقصا اه مغنى وفى سم عن الروض مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم اخذ

الشارح كما لا يخفى لما وافقته له فيه فليتأمل (قوله ما كان صريحا في بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع انه
هناك كناية في الوكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان
هذا يقتضى ضمانه ابدا لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ابدا فكيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين
التلف بتفريط ولا يضمن والتلف بتفريط فيضمن فتأمل (قوله تندفع الحوالة) قال فى الروض فان كان
قد قبضه من المحال عليه فله اخذه كحقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن او بتفريط ضمن وتقصا اه
(قوله ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم اخذ المستحق منه

(قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكنتى) او فى المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق
الثانى بيمينه) لان الاصل بقاء حقه فى ذمة المستحق عليه ويحلف المستحق تندفع الحوالة وياخذ حقه من المستحق عليه

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند الفلاس المحال عليه (فرع) أفنى بعضهم فيمن أقر أن مدينه أحاله على فلان فأنكر المدين الحوالة وحالف (٢٤٠) على نفيها بأنه لا يبرأ من الدين لأنه ان صدق فالدين باي بحاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بجمعه وحلفه وذلك يقتضى الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببرائة المدين لان اعترافه إنما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نص في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا اقر احد ابنين باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كما لو قال اشترت منك هذه الدار بالف وانكر البائع لا يستحق عليه الا لانه انما اثبت في مقابلة ما ثبت له ولو لم يثبت اه وفيه نظر اما ولا فلانه لا نظر لانكار المدين وانما النظر لا قرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تغريمه ايضا ولا رجوع له على المحتال بشئ وان فرض انه بان ان لا حوالة او لانكاره فلم تقع الاحالة من المحيل وحده واما ثانيا فاما ذكر عن الام لا شاهد فيه كما هو ظاهر لان المقر ذكر المقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه انما ذكر الالف لياخذ مقابله جزم بتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه

المستحق منه اه سم والظاهر لا ظهور الفرق بين ما هنا وبين ما سبق فليراجع (قوله عند فلاس المحال عليه) اي ونحوه (قوله بانه) و (قوله لانه) اي المدين (قوله فالدين) اي دين المقر المذكور (قوله احال بينه) اي احال المدين بين المحتال (قوله وذلك) اي الاحالة (قوله ما ثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والانسب لما ياتي ما ثبت (قوله له) اي المحتال (قوله باخ) اي باخوة ثالث (لا يثبت الارث) اي ظاهر العدم ثبوت نسبه لعدم كون المقر حائزا لما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه ان يشارك فيها بثبوتها ان كان المقر صادقا كما ياتي (قوله لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتامل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله فله تغريمه) اي المحيل تغريم المحال عليه (قوله ايضا) اي كان للمحتال تغريمه اه سم (قوله ولا رجوع له) اي للمحال عليه (قوله وان فرض انه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حينئذ وقفة ظاهرة فينبغي حمله على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدين الحوالة وحلفه على نفيها فليراجع (قوله ولا نكاره) عطف على قوله لا قرار المحال عليه (قوله فلم تقع الاحالة) رد لقول البعض السابق وان كذب فقد أحال الخ (قوله وحده) اي بل ومن المحال عليه ايضا (قوله لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محل تأمل بناء على ما تقر ان المرجح الحوالة انها بيع دين بدين فكان في معنى احدثني على فلان بالمائة التي لي عليك اشترت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليك والحيكم بتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرع ثبوت الحوالة ولم يثبت اه سيد عمر اقول هذا وجهه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق عليه من قوله وحقه عليه باق والله اعلم (خاتمة) قال في النهاية للمحتال ان يحيل وان يحتمل من المحال عليه على مدينه ولو اجر جندى اقطاعه و اجال بعض الاجرة على المستاجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما بعد موته من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتال منه من ذلك وير المحيل منه ولو اقام بيته ان غريمه لدائن احال عليه فلانا الغائب سمعت بيته وسقطت مطالبة فان لم يقم بينة صدق غريمه يمينه ولا يقضى بالبيته للغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة بيته بها اذا قدم على احد وجوه رجحه ان سريج لسكن الاوجه القضاء بها كما هو احتمال عند ابن الصباغ وتابعه عليه صاحب البحر لانه اذا قدم يدعى على المحال عليه لا المحيل وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة البيته اه قال ع ش قوله مر اقطاعه اي ما يجعل له في مقابلة رزقه المعين له في مقابلة خدمته مثلا اما من انكسر له شئ من الجا مكية ثم عوضه السلطان مثلاً قطعة ارض ينتفع بها مدة معينة في مقابلة ما تجرده فهو اجارة الارض فلا يفسخ بموته فلوا اجره بالغير ثم احال على الاجرة استمرت الحوالة بحاله وقوله رمر ببعض الاجرة اي او بكها وقوله من المدة اي ولو كان بهازرع للمستاجر بقى الى اوان الحصاد باجرة المثل اه (باب الضمان)

(قوله الشامل للكفالة) الى التنبيه في النهاية (قوله هو لغة) الى قوله والاختيار في المغنى الا قوله وانه صلى الله عليه وسلم الى واركان (قوله على التزام الدين الخ) اي الذي هو احدث شق العقد اي الايجاب وسياق انه يطلق على مجموع الايجاب والقبول وهذا نظير ما مر آول البيع انه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا الى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله وعلى العقد المحصل الخ اي فالضمان يطلق على كل من الضمان والاثر وهو الحاصل بالمصدر اه اقول يرجح هذا تعبيرهم هنا بالمحصل دون المشتمل وهو اقامة هذا الماسر انفا في الحوالة (قوله الدين) ولو منفعة اه ع ش اي كالعامل الملتزم في الذمة بالاجارة او المساقاة فليؤى (قوله والبدن الخ) الو او بمعنى او اه ع ش (قوله الاتى الخ) اي بعد قوله ولا معرفته في الاصح اه

(قوله فله تغريمه ايضا) اي كان للمحتال تغريمه (باب الضمان)

فلم يكن له رجوع الى مطالبة المحيل لانه حينئذ يكون مكذباً بنفسه ضريحاً (باب الضمان) الشامل للكفالة هو لغة الالتزام كرى وشرعاً يطلق على التزام الدين والبدن والعين الاتى كل منها وعلى العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامناً وضميناً وجيلاً وزعيماً

و كفيلا وصيرا قال
 الماوردي لكن العرف
 خصص الضمان المال
 ومثله الضامن والحمل بالدية
 والزعيم بالمال العظيم
 والكفيل بالنفس والصبر
 يعم الكل واصله قبل
 الاجماع الخبر الصحيح
 الزعيم غارم وانه عليه السلام
 تحمل عن رجل عشرة
 دنائير ويؤخذ منه مع
 قولهم انه معروف الا في
 انه ستة ويتجه ان محله في
 قادر عليه يأمن غائلته
 واركان ضمان الدمة خمسة
 ضامن ومضمون ومضمون
 له ومضمون عنه وصيغة
 (شرط الضامن) ليصح
 ضمانه (الرشد) بالمعنى
 السابق في الحجر لا الصوم
 في قوله او صبيان رشدا
 فانه مجازو الاختيار كما يعلم
 مع صحة ضمان السكران من
 كلامه في الطلاق فلا يصح
 ضمان محجور عليه بصبا
 او جنون او سفه ومكره
 ولو قنا اكرهه سيده ومر
 اول الحجر ما يعلم منه حكم
 اخرس لا يفهم والمعنى
 عليه والنائم وان من بذر
 بعد رشده ولم يحجر عليه
 ومن فسق في حكم الرشيد
 وسيد كر حكم ضمان
 المكاتب قريبا فلا يرد
 عبارته شيء خلافا لمن اورد
 ذلك كله عليها ثم قال كان

كردى (قوله وكفيلا الخ) وكافلا وقبلا اه معنى (قوله بالمال) أى عينا كان اوردينا اه عش (قوله بالمال
 العظيم) ظاهره وان كان دية اه عش (قوله والصبر يعم الكل) الانسب وعم الصبر للكل قال
 النهاية ومثله القيل اه (قوله ويؤخذ منه) اى خبر التحمل (قوله في قادر عليه الخ) مفهومه انه اذا فقد
 احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حيثذا ومكروه فيه نظرا والا قرب الاول عش وقلوبى (قوله
 غائلته) ومنها ان لا يكون مال المضمون عنه اذا ضمن باذنه فيه شبهة سلم منها مال الضامن اه عش عبارة
 الرشيدى قوله يا من غائلته الظاهر ان الضمير فيه للضمان أى بان يجد مرجعا اذا غرم نظير ما مر في الخبر اول
 الحوالة فليراجع اه (قوله ضمان الدمة) لم اخرج العين اه سم عبارة بالمعنى ضمان المال اه وعبارة عش
 انما قيد مر بالدمة لقوله بعد ويشترط في المضمون كونه ثابتا الخ والا فليكونها خمسة لا يتقيد بذلك
 بل يجرى في ضمان العين ايضا لكن هذا ظاهر على ماسلكه المحلى من ان قوله ثابتا الا في صفة لدينا المحذوف
 اما على ماسلكه الشارح مر اى والتحفة على انه حذف دينا ليعم الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 إلا ان يقال تسمع فاراد بضمان الدمة ما يشمل ضمان العين تغليا اه (قوله وصيغة) وكلما تؤخذ من كلامه
 وبدا بشرط الضامن فقال شرط الضامن الخ نهاية ومعنى (قوله ليصح ضمانه) انما قيد به لان الضامن اسم
 ذات والشروط لا تتعلق بالذوات ولانما تتعلق بالاحكام وحيث روعيت الحيثية كالمعنى ويشترط لصحة
 الضمان الرشدا اه عش قول المتن (قوله الرشدا) اى ولو حكا اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح
 الدين والمال اه معنى عبارة عش وهو عدم الحجر اه (قوله لا الصوم) وهو عدم تجر به الكذب من الصبي اه
 عش (قوله والاختيار) عطف على الرشدا (قوله كما يعلم) اى اشتراط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)
 اى المتعدى (قوله فلا يصح ضمان محجور عليه الخ) تفريع على اشتراط الرشدا (قوله ومكره) تفريع على
 اشتراط الاختيار (قوله بصبا او جنون الخ) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صبيا او مجنونا وقت
 الضمان صدق بيمينه ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته اى مثلا فانه يصدق
 الزوج اذا لا نكحة يحتاط فيها غالبا بما تحتاط في العقود فالظاهر وقوعها بشرط وطها وسكتوا عملا وادعى انه كان
 محجورا عليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى اه سم وقوله مر ولو ادعى الى قوله
 وسكتوا في المعنى مثله قال عش قوله مر فانه يصدق الزوج اى وإن امكن الصبا وعهد الجنون وقوله مر
 يحتاط الخ اى حال الاقدام عليها وقوله مر والا وجه الحاقه بدعوى الصبا الاولى ان يقول الحاقه بدعوى
 الجنون لان محل تصديق السفه في دعواه ان يعمله سفه ولا يكتفى بمجرد امكانه بخلاف الصبا اه (قوله ومر
 اول الحجر الخ) قد يقال انما يقيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن اه سم (قوله لا يفهم)
 بضم الياء وكسر الهاء اى لا يفهم غيره باشارة ولا كتابة بخلاف من له اشارة مفهومة ثم ان فهم اشارة كل احد
 فصريحة وان اختص بفهمها الفطن فكسائية ومنها الكتابة فان اخفت بقرائن الحقت بالصرح على
 ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه نظرا اه حج بالمعنى اه عش (قوله والمعنى الخ) عطف على اخرس (قوله وان
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله في حكم الرشيد) خبر ان
 (قوله وسيد كر الخ) اى في عموم قوله وضمان عبد اه عش (قوله لمن اورد ذلك الخ) اقره المعنى عبارته
 (تنبيه) بر دعى طر هذه العبارة لمكره والمكاتب اذا ضمن بغير إذن سيده والاخرس الذى لا تفهم اشارة
 ولا يحسن الكتابة والنائم فانهم رشدا ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره وه من سفه بعد

(قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تأمل (قوله واركان ضمان الدمة) لم اخرج العين (قول المصنف) الرشداى
 ولو حكا (قوله بصبا او جنون او سفه) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صبيا او مجنونا وقت الضمان صدق
 بيمينه ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته فانه يصدق الزوج وسكتوا عملا
 ادعى انه كان محجورا عليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا ويحتمل ان يقال اقدامه على
 الضمان متضمن لدعوى الرشدا فلا يصدق في دعواه انه كان سفهيا بخلاف الصبا (ومر اول الحجر) قد يقال

واهلية التبرع وصحة العبارة
 ﴿ تنبيه ﴾ وقع لها هنا
 ما يقتضى أن كتابة الآخرس
 المنضم إليها قرائن تشعر
 بالضمان صريحة وإن كان له
 إشارة مفهومة وفيه نظر
 ظاهر لا طلائعهم أن كتابته
 كتابة ولقوله للكتابة لا
 تنقلب إلى الصريح بالقرائن
 وإن كثرت كانت بائن
 محرمة على أبدا لا تحليل على
 وعلى ما اقتضاء كلامهما
 فهل يختص ذلك بالضمان
 أو يعم كل عقد وحل
 ويقيد بهذا ما أطلقوه ثم
 للنظر فيه مجال والاول
 بعيد المعنى لأن الضمان عقد
 غرر وغير محتاج إليه فلا
 يناسب جعل تلك الكتابة
 صريحة فيه دون غيره والثاني
 بعيد من كلامهم (وضمان
 محجور عليه بفلس كشرائه)
 بضمن في ذمته فيصح كضمان
 مريض نعم أن استغرق
 الدين مال المريض وقضى
 به بان بطلان ضمانه بخلاف
 ما لو حدث له مال أو برى
 وإطلاق من اطلاق البطلان
 عند الاستغراق بتعين حمله
 على ذلك ولو أقر بدين
 مستغرق قدم على الضمان وإن
 تأخر عنه وضمانه من رأس
 المال إلا عن معسراو حيث
 لا رجوع فن الثلث (وضمان
 عبد) أى قن ولو مكانيا
 (بغير إذن سيده باطل في
 الاصح) وإن أذن له في
 التجارة وإنما صح خلع

رشده ولم يحجر عليه والفاسق فانهم يصح ضمانهم وليسوا برشدا فلو عبر بأهلية التبرع والاختيار لسل من ذلك
 اه (قوله ان يزيد والاختيار) أى ليخرج المكروه (وأهلية التبرع) أى ليخرج السفهيه والمكاتب و (صحة
 العبارة) أى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضى أن كتابة الآخرس الخ) عبر
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية
 وكتابة الآخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وإن كان له إشارة مفهومة) وقديوجه ذلك
 بان حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبان الكتابة منه والحال ما ذكر أقوى في الدلالة من الإشارة
 المحكم بصراحتنا بل يكاد أن تكون عند التأمل الصادق من جملة الإشارة ولا ينال فيه إطلاقهم ان كتابته كناية
 لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الأصل فيها فذكره كغيره ولا قولهم الكتابة لا تنقلب الخ لما تقرر ان
 حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتأمل حتى التأمل اه سيد عمر (قوله ويقيد بهذا) أى بما
 اقتضاء كلامهما (قوله ثم) أى فى الطلاق (قوله للنظر فيه مجال) والثاني اقرب وإن قال الشارح انه بعيد
 من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد الا بعدم ذكره لم في غير الضمان وقديكون الحامل عايمه
 انهم انما نبهوا له في هذا الباب بخبره لوقوع نازلة فيه او جيت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثير فى
 صنيعهم للمتبع ثم رايت فى أصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الآخرس ما نصه ولو ضمن بالكتابة فهو ضمان
 سواء أحسن الإشارة أم لا اصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان فى الناطق فى سائر
 التصرفات انتهى فافهم قوله وفى سائر الخ ان ما ذكره فى كتابة الآخرس ليس خاصا بضمانه اه سيد عمر (قوله
 بضمن) إلى قوله بخلافه فى النهاية لا قوله وإطلاق إلى ولو أقر وقوله وان تأخر عنه (قوله فيصح) أى ويطلب
 بما ضمنه اذا انفك عنه الحجر وايسراه معنى (قوله كضمان مريض) أى مرض الموت اه سم فانه يصح
 ظاهرا اخذ من قوله نعم ان استغرق الخ اه ع ش (قوله ان استغرق الدين) أى الذى على المريض و (قوله
 وقضى) أى الدين (به) أى بمال المريض بان دفع لارباب الديون اه ع ش (قوله لو حدث الخ)
 أى بعد قضاء الدين جميعه اوقبله وزاد الحادث كلا او بعضا عن دينه (قوله وإطلاق من الخ) مبتدا
 و (قوله يتعين الخ) خبره (قوله ولو أقر) أى المريض و (قوله قدم) أى الدين المقر به و (قوله وإن تأخر
 عنه) أى تأخر الافرار به عن الضمان وهذا شامل لما تأخر سبب لوومه عن الضمان كما لو ضمن فى اول
 المحرم ثم أقر بانه اشترى من زيد سلعة فى صفر ولم يؤد ثمنها وينبغى ان يقال فى هذه باستواء الدينين لانه حين
 ضمن وقع ضمانه صحيحا مستوفيا للشروط اه ع ش (قوله وضمانه) أى المريض و (قوله الاعن
 معسر) أى استمراره الى ما بعد الموت اما إذا ايسر وامكن اخذ المال منه فيتيقن ان ضمانه من رأس
 المال اه ع ش (قوله لا رجوع) بان ضمن بغير إذن اه ع ش (قوله قد تضطر اليه) أى الخلع ولا
 ضرورة الى الضمان اه معنى (قوله لنحو سوء عشرته) أى ومع ذلك انما تطالب بعد العتق واليسار اه
 ع ش (قوله ضمان مكاتب لسيده) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده لانه يؤدى من كسبه
 وهو لسيده فهو كالو ضمن المستحق لنفسه معنى ونهاية قال سم بعد ذكر ذلك عن الزوج وشرحه وسكت
 عن ضمان المكاتب ما على سيده لاجنبى وهو داخل فى قوله وضمان عبد أى قن ولو مكاتبا الخ اه وسياق

إنما يفيد ذلك فى دفع الاعتراض لو كان هذا المار فى المتن (قوله وأهلية التبرع) أى ليخرج السفهيه والمكاتب
 وقوله وصحة العبارة أى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون (قوله ما يقتضى أن كتابة الآخرس الخ) عبر
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال فى شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية
 وكتابة الآخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر اه (قوله ما أطلقوه) أى بان يحمل على غير الكتابة مع القرينة
 (قوله مريض) أى مرض الموت (قوله وإن تأخر) ظاهره تأخر الوجوب (قوله ضمان مكاتب لسيده) أى كما
 بجحه فى شرح الروض بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده كما صرح به فى الروض قال فى شرحه لانه
 يؤدى من كسبه وهو لسيده فهو كالو ضمن المستحق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده

عنه ان المبعوض كالمكاتب في صحة الضمان لسيدته (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان ضمانه بغير
الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا وامكن سم على حج اه
ع ش (قوله بغير اذن) راجع للمكاتب ايضا (قوله في نوبة السيد) اي واذا لم يكن بينهما مهياة ثم
اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العبد او من كسبه مطلقا
فيه نظروا الا قرب الاول اه ع ش و قلبي الى الثاني اميل و ياتي عن السيد عمر آ نفا ما هو ظاهر فيه (قوله
بينه) اي ضمان المبعوض في نوبة السيد بلا اذن حيث لا يصح (قوله حينئذ) اي حين اذ كان الشراء في نوبة
السيد بغير اذن (قوله على وجه التبرع) اي والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبته حينئذ) اي هبة
المبعوض شيئا من ماله في نوبة السيد بغير اذنه اه ع ش (قوله قلت يفرق) اي بين الهبة والضمان اه
ع ش (قوله قلت يفرق الخ) ويمكن ان يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوجه الى كسبه بعد
الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص ملكه فلا مانع ويتفرع على
الفرق المذكور انه لو ضمن في عين من اعيان ماله في نوبة سيده بغير اذنه صح وهو واضح بناء على ما سياتي في
قول الشارح تنبيه يعلم الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) اي بخلاف الهبة فانها ليست فيها
الاتزام (قوله بانه) اي المبعوض (قوله يدخل) من الادخال (قوله جابرا) اي جابرا لما فاتته في مقابلته
اه كردي (قوله بخلافه في الضمان) اي بخلاف المبعوض اذا ضمن (قوله وهو) اي فرق ان الرفعة (قوله
ما ذكر الخ) وهو التزام الذمة (قوله وبحت ابن الرفعة) الى قوله وبحت في المعنى عبارته والموقوف
لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن باذن مالك منفعته صح لانه سلط الخ اه فليراجع (قوله
وبحت غيره) اعتمده النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل
اه سم (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان
لعدم فائده لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه اه سم (قوله من صحته
من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمعنى وسم والموصى بمنفعته دون رقبته او بالعكس كالقن كما
استظهره في المطلب لكن الاوجه كما افاده الواو الدرر رحمه الله تعالى اعتبار اذنه ما عاذا لالتعلق بكسبه شامل
للمعتاد منه والنادر فان اذن فيه مالك الرقة فقط صح وتعلق بكسبه النادر او مالك المنفعة فقط صح وتعلق
بالمعتاد اه قال ع ش قوله والموصى بمنفعته الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤقتة وغيرها وينبغي تفيد بغير
المؤقتة وما هي فان ضمن باذن مالك الرقة تعلق بالا كساب النادر مدة الوصية بالمنفعة وبالا كساب مطلقا
بعد فراغ المدة وان ضمن باذن مالك المنفعة بالموصية ادى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدي
من المعتادة ولا غيره اه قوله اعتبار اذنه ما لى لتعلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا او نادرا كما يعلم مما

لا جنبي وهو داخل في قوله وضمان عبد أي قن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان
ضمانه بغير اذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا وامكن سم على حج اه
وامكن (قوله وبحت غيره صحته باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل
وقوله الا في متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل ان لا يبطل كما لو ضمن عبد باذن سيده ثم باعه او
مات السيد فانتقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم انه لا يبطل الضمان فليتامل واذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمر او ينقطع التعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا انه قد تبرع عنه احد
بالوفاء فيه نظر (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن له على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح
الضمان لعدم فائده لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه (قوله باذن
الموصى له) ينبغى ان يقال يصح باذن الموصى له ومالك الرقة او احدهما فان اذنا تعلق الضمان بكسبه
المعتاد والنادر او احدهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد ومالك الرقة تعلق بالنادر فليتامل ولا ينافي
ذلك توقف ضمان المشترك على اذن الشريكين او الشركاء لئلا يملك كل واحد منهما الا هناك فليراجع ثم رابت

في نوبته بغير اذن بخلافه
في نوبة السيد ويفرق بينه
وبين صحة شرائه لنفسه
حينئذ بان الضمان فيه
التزام مال في الذمة على وجه
التبرع وهو ليس من اهله
حينئذ فان قلت ظاهر
كلامهم صحة هبته حينئذ
قلت يفرق بان التزام الذمة
على وجه التبرع يحتاط له
لان فيه غررا فاشترط له
عدم حجر بالكلية لا يكون
ذلك الا والنوبة لا غير ثم
رايت ابن الرفعة فرق بانه
في الشراء يدخل في ملكه
ناجز اجابرا بخلافه في الضمان
وهو موافق لقولى على
وجه التبرع لكنه يقتضى
بطلان هبته حينئذ وليس
بالواضح فتعين ان يزداد في
الفرق ما ذكرته مما يخرج
نحو الهبة فتأمل وبحت ان
الرفعة عدم صحة ضمان
القن الموقوف جزما بناء
على المشهور انه لا يصح عتقه
وبحت غيره صحته باذن
الموقوف عليه ويوجه بان
اذنه يسلط على التعلق بكسبه
المستحق له وهو قينان
الاوجه من صحته من الموصى
بمنفعته باذن الموصى له

ياقي اه (قوله وعليه) اي بحث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب شرح مر
 اسم قال الرشدي قوله مروى ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة مانصه وعليه فالوجه بطلانه إذا انتقل
 الوقف لغيره انتهى وقال ع ش قوله وهو الاقرب وقد يشكك بما تقدم في الحوالة فيما أوجر الجندی
 اقطاعه واحال بعض الاجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم يبطال الحوالة على ما زاد على ما استقر
 في حياته وبما ياتي في الوقف من ان البطلان الاول إذا أوجر وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الاجارة
 بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا ان يجاب وعلى ما قاله الشارح مر فينبغي ان لا يدفع شيئا من ذلك إلا باذن
 من انتقل اليه لان الحق صار له وحيث امتنع من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك اه (قوله بعد علمه) اي السيد سكك
 احد عن الضامن بما لزمه او يسمح من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك اه (قوله بعد علمه) اي السيد سكك
 عن علم العبد بذلك ولا يبعد اعتباره اه سم عبارة ع ش قوله مروى لا بد من علم السيد الخ اي والعبد اه حج اي
 وسواء عين السيد للاداء جهة من ماله خاصة ولا اه ولعله رجع ضمير علمه الى كل من السيد والقن اقول
 ويبقى في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد ايضا (قوله الآتي اشتراطها)
 نعمت سبب للمعرفة (قوله معتبرة الخ) خبر اه (قوله اشتراطها منها) خبر والذي الخ (قوله ولو ماعلى
 سيده) غاية المتن (قوله اذا لا محذور) اي بخلاف ضمانه لسيدته فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان
 المكاتب لسيدته كما مروى باني وكذا المبعوض كياتي (قوله ولا يلزمه) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) وإذا
 ادى بعد الخ اي والمضمون عنه غير سيده اه ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه اي المعنى لو
 ادى العبد الضامن ماضئته عن الاجنبي بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له او قبل عتقه فحق الرجوع
 لسيدته او ادى ماضئته عن السيد فالرجوع له وإن اداه بعد عتقه الخ فانظر بعد هذا اطلاق الشارح مع
 قوله ولو ماعلى سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما اذا ادى المبعوض ذوا الماياة او المكاتب ثم عتق ماضئته
 عنه اه سم (قوله له) اي للعبد ولو ضمن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح
 ضمانه لعبده ان لم يكن ما ذواله في معاملة ثبت عليه به ادين ولا ضمان القن لسيدته الم يكن مكاتباً فيما يظهر
 اه نهاية قال ع ش قوله مروى بمعاملة خرج به ديون الانلاف فتعلق برقبته فلا يصح ضمانها (قوله لعبده)
 اي بان ضمن ماعلى عبده لغيره اه وقوله مروى الم يكن مكاتباً قال سم والمبعوض كالمكاتب ان لم يكن اولى
 منه في ذلك لانه يملك بيعه الحرف لم يوجد المعنى الذي لا جله امتنع ضمان كامل الرق له اه (قوله بخلافه قبله)
 اي بخلاف ادائه قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش (قوله في اذنه في الضمان) عبارة شرح الروض
 وكلام الاصل يدل على ان تعيين جهة الاداء انما تؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسنوى
 اه سم عبارة ع ش قال حجج في اذنه في الضمان لا بعده الخ وينبغي ان مثل ذلك مالو عين جهة بعد الاذن

وعليه ينبغي ان يقال متى
 انتقل الوقف لغيره بطل
 الضمان (ويصح) ضمان
 القن (بأذنه) اي السيد
 بعد علمه بقدر ما يضمن
 لان التعلق بماله وهل
 معرفة المضمون له الآتي
 اشتراطها معتبرة من السيد
 او من العبد والذي يتجه
 اشتراطها منهما لان كلا
 منهما مطالب ويبقى ان
 وجه اشتراطها اختلاف
 الناس في المطالبة تشديدا
 وضده والمطالبة هنا لها
 فاتجه اشتراط عامهما به ولو
 ماعلى سيده اذا لا محذور
 ولا يلزمه امتثال أمر السيد
 له به اذا تسلط له على ذمته
 بخلاف بقية الاستخدامات
 واذا ادى بعد العتق
 فالرجوع له لانه ادى ملكه
 بخلافه قبله (فان عين) في
 اذنه في الضمان لا بعده اذ
 لا يعتبر تعيينه حيثئذ كما هو
 ظاهر (للاذنه كسبه او

التفصيل المذكور في الموصى بمنفعته منقولا عن شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله (قوله بطل الضمان)
 ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب شرح مر (قوله بعد علمه) اي السيد سكك عن علم العبد بذلك ولا
 يبعد صحة ضمان المبعوض له وإن لم تكن مالا لانه لا يملك بيعه الحرف لم يوجد المعنى الذي لا جله امتنع ضمان
 كامل الرق له وقد يقال في شرح الروض ان قضية التعليل وكلامه اي الروض الآتي صحة ضمان المكاتب
 لسيدته وانه الظاهر اه والمبعوض كالمكاتب ان لم يكن اولى منه في ذلك لكن هل يشترط اذن السيد لهما
 في ذلك اذا كان ضمان المبعوض وغيره نوبة نفسه كما يشترط في غير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعاق
 دينه بذمتهم او لانه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبعوض في نوبة نفسه كالحر (قوله فالرجوع له) عبارة
 الروض وشرحه لو ادى العبد الضامن ماضئته عن الاجنبي بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له
 أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيدته او ادى ماضئته عن السيد فالرجوع له وإن اداه بعد عتقه الخ اه فانظر
 بعد هذا اطلاق الشارح مع قوله ولو ماعلى سيده وينبغي الرجوع على السيد فيما اذا ادى المبعوض ذوا الماياة
 او المكاتب ثم عتق ماضئته عنه (قوله في اذنه في الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الاصل يدل

غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولو لتعلق دين به (٢٤٥) لتقدمه على الضمان ما لم يحجر عليه القاضي

والا لم يتعلق به الضمان
اصلا تابع الفن بالباقي اذا
عق كاعتمده السبكي لان
التعيين قصر للطمع عن
تعلقه بالكسب الذي
اعتمده ابن الرفعة (ولا)
يعين في اذنه للاداء جهة
(فالاصح انه ان كان ماذونا
له في التجارة تعلق) غرم
الضمان (بما في يده) رجحا
وراس مال (وما يكسبه بعد
الاذن والا) يكن ماذونا له
فيها (ف) لا تعلق الا (بما
يكسبه) بعد الاذن ككون
النكاح الواجبة باذنه في
الصورتين نعم هذه لا تتعلق
الا بكسبه بعد النكاح لانها
لا تجب الا بخلاف المضمون
به فانه ثابت حال الاذن
فاندفع قول جمع بالتسوية
بينهما (تنبيه) يعلم بما
مر في الرهن صحة ضمانت
مالك على زبدي رقة عدي
هذا او في هذه العين فيتعلق
بها لا غير (والاصح اشتراط
معرفة) الضامن لعين
(المضمون له) وهو صاحب
الدين دون مجرد نسبه فلا
يكفي ذلك لتفاوت الناس في
المطالبة تشديدا وتيسيرا
ولا معرفة وكيله كما اتفق به
ابن عبد السلام وغيره
والتعليل مصرح به لانه قد
يعزله فافتاء ابن الصلاح
بالاكتفاء بمعرفة لان
احكام العقد تتعلق به
ضعيف وإن بالغ الاذرعى
في الانتصار له (و) الاصح

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من أموال السيد نهاية ومغنى (قوله)
عملا الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة للمغنى وفي سم عن الكثر نحوها نعم ان
قاله اضمن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان تعلق حق
الغرماء سابق اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف
مال التجارة) اى فيما اذا عينه للاداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اى من غير
الكسب وسواء ما عينه من أموال التجارة أو غيرها ع ش (قوله لتقدمه على الضمان) اى أما لولمته
الدين بعد الضمان لم يبطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق
المضمون له منه فلا تتعلق الدين إلا بما زاد اه ع ش (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اى مطلقا قبل الضمان
او بعده فهو قيد لا اعتبار تقدم الدين على الضمان اه ع ش وقوله او بعده ينبغى تقييده اخذنا مما مر منه انفا
بلزوم الدين قبل الضمان (قوله ولا لم يتعلق به الضمان) اى وإن حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد
دين الضمان مطلقا اه ع ش وينبغى تقييده بما مر منه بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله اتبع
الفن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التعيين) اى تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر أموال السيد
اه ع ش (قوله الذى اعتمده) اى التعلق بالكسب (قوله ولا يعين الخ) اى بان قال اضمن ولم يرد على ذلك
او قال اضمن واؤدولم يعين جهة للاداء وبقي مالواذنه في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امان
كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويتخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للعبه ضر في نوبته
فأخر الضمان حتى دخلت نوبته المبعوض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فلا قرب أنه لا يحتاج الى اذن جديد
لان اذنه مطلق فيحمل على ما توقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع التوب اه ع ش (قوله غرم
الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله رجحا) ولو قد بما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحادث سم على
منهج اه ع ش (قوله الا بما يكسبه الخ) اى سواء كان اى الا كتساب معتادا ام نادرا اه نهاية قال ع ش
فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج
بأذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هنا كذلك اه ع ش (قوله ككون النكاح) عبارة للمغنى كافي
المهر اه وعبارة الجبرمى على المنهج عبر بها اى بمؤن النكاح مع ان كلامه في المهر فقط إشارة الى ان مثله
باقى المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) اى فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح)
اى وبعد الوجوب ولو عبر به لكان اولى اه ع ش (قوله فيتعلق بها الخ) اى بالرقبة أو العين فلو فانت
الرقبة أو العين فانت الضمان اه ع ش (قوله فلا يكتفى بذلك) اى مجرد نسبه اى معرفته وظاهره وان اشتهر
بذلك شهرة تامة كسادتنا الوفاية ولو قيل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله
اكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه ع ش (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة
وكيله الخ) خلافا للنهية والمغنى (قوله كما اتفق به الخ) اى بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله لانه الخ) لعل الاولى
العطف (قوله فافتاء ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملى
واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولوكيله قال الشارح في شرحه اولوكيله فيما اذا ضمن لسفيه
أوصى أو مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل
والميت اه (قوله وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

على أن تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوى اه (قوله ان لم يف مال
التجارة) اى لما اذا عينه للاداء (قوله ما لم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاستاذ البكري في كنهه ومحل
ما سبق في الماذون ان لم يكن عليه ديون فان كانت تعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما
في يده اه (قوله فافتاء ابن الصلاح الخ) اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملى واعتمده في العباب فقال ومعرفة
الضامن له اولوكيله قال الشارح في شرحه اولوكيله فيما اذا ضمن لسفيه اوصى أو مجنون ومن ثم قال السبكي

(أنه لا يشترط قبوله) لا (رضاه) لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم أنه لا يؤثر رده لنقل الزر كشى عن المحاملى تأنيده انما يأتي

ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برى. وبقى حقه على من عليه الدين فرده نزل منزلة إبرائه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه عش (قوله والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضامن من التبرع والتوكيل شبيه بالاستخدام (قوله لجواز اداء) الى قوله قال الاسنوى في النهاية (قوله اوميتا) اي وإن لم يخلف وفاء اه معنى (قوله معروف) اي احسان (قوله وهو) اي المعروف (قوله اشار) الى قوله قال الاسنوى في المغنى (قوله وذكره) اي وبذكر لفظ دينافه بالجر عطفًا على حذفه ويحتمل أنه جملة حالية بتقدير قد (قوله الى شموله) أي قول المصنف ثابتا (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم اه سم (قوله ومنها الزكاة) اي من العين المضمونة فالصورة ان تعلقها بالعين باق بان لم يتلف النصاب اما دينها فداخل في جملة الدين اه رشيدى (قوله والعمل) بالجر عطفًا على العين رشيدى وكردى عبارة المغنى تنبيه قوله ثابتا صفة لموصوف محذوف اي حقًا ثابتا فيشمل الاعيان المضمونة والدين سواء كان مالا ام عملا في الذمة بالاجارة اه قول الماتن (ثابتا) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم اه وفي شرح العباب عن الرويانى عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة اه سم (قوله ويكفى في ثبوته اعتراف الضامن به) اي فيطالب به ولا رجوع له إذا غرم اه عش (قوله وإن لم يثبت الخ) عبارة المغنى لا يثبت على المضمون عنه فلو قال شخص لو يدعى عمرو مائة وانا ضامنه فانكر عمرو وفاز يده طالبة القائل في الاصح ذكره الرافعى في كتبه والمصنف في الروضة اه (قوله نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك انه لو ادعى المضمون عنه انه ادى الدين الذى اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بينة أنه يتبين بطلان الضمان كافي نظيره من الحوالة بخلاف ما لو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كافي نظيره من الحوالة مر اه سم وقوله انه ادى الدين الخ اي او انتقل لغيرى او ابرانى المضمون له منه قبل الضمان (قوله رابعا) اي للثلاثة التى ذكرها هنا وفيما يأتى اه رشيدى عبارة عش قوله وإنما اهملا رابعا اي من شروط المضمون عنه واقصرنا على كونه ثابتا لازما معلوما ولو اخر هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان اوضح اه (قوله افساده) متعلق بقوله اهملا (قوله على طرده) أي الرابع (قوله حق القسم للظلمة) كان التقييده ليكون ثابتا وإلا فصحة التبرع لا تتوقف عليه على ان في إيراده نظر الان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما ورد على عكسه بان المراد جواز التبرع به في الجملة والزكاة يتصور التبرع بها بعد قبض المستحق لها ودين المعسر يقبل التبرع به عند زوال مانع الاعسار واما حق القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكن من الواضح ان مراد الغزالي قبوله للتبرع بالنسبة لغير مستحقه اه سيد عمر (قوله كالزكاة) أي كان تبرعها المستحقون قبل قبضها لغير مستحق كغنى اه رشيدى وعبارة عش الظاهر انه اراد بالزكاة هنا ما يشمل عينها بان كان النصاب باقيا وبه لها بان كان تالفا اه عبارة سم في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض (فرع) لو ضمن غنه زكاة

لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل والميت اه (قول المصنف ويشترط في المضمون كونه ثابتا الخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم الخ اه وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة ونقل الرويانى عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة لانه يطالب فيها ببدل الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله للدين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم (قوله نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه انه ادى الدين الذى اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بينة أنه يتبين بطلان الضمان كافي نظيره من الحوالة بخلاف ما لو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض فرع لو ضمن غنه زكاة صح ويعتبر الاذن عند الاداء في شرحه قال اي وفي المهمات ثم ان

رضاء والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالتزامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه ولا معرفته) خيا كان أوميتا (في الاصح) كرضاء ولان ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يشترط كونه مدينا كما أفاده قوله (ويشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه شيئا هنا وذكره في الرهن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل الملزم في الذمة بالاجارة أو المساقاة (ثابتا) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كنفقة الغد للزوجة ويكفى في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعى بل الضمان متضمن لا اعترافه بوجود شرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة وإنما اهملا رابعا ذكره الغزالي وهو كونه قابلا للتبرع به فخرج نحو قود وحق شفعة افساده إذ يرد على طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى

ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٢٤٧) ولا بد من الاذن في اداء الزكاة لاحل النية الا ان

تكون عن ميت لجواز الاستقلال بها عنه اه ومثلا الكفارة (وصحح القديم ضمان ما سيحب) وان لم يحجر سبب وجوبه كضمن ما سيبيعه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سيد لها سبيل البر والصلة لا الديون ولو قال اقرض هذا مائة وانا لها ضمان ففعل ضمانا على الاوجه نظير ما ياتي في اتق متاعك في البحر وعلى ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العهدة وان لم يكن ثابتا لمس الحاجة اليه في غريب ونحوه ممن لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظفر به على انه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقا لان المقابل لو خرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وسكونها التبعة اى المطالبة سمي به لا لزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الثلث) في التصوير الاتي والمبيع فيما نذكره بعدلانه انما يدخل في ضمان البائع او المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يشقق ذلك فخرج ماله باع الحاكم عقار غائب للدعي بدنه فلا يصح

صح ويعتبر الاذن عند الاداء انتهى (قوله ودين مريض) اى له على غيره اه عش (قوله ودين مريض معسر) الاولى تقديم معسر على مريض او تاخير عن ميت ليفيد اعتباره في دين الميت ايضا اه سيد عمر (قوله مع عدم صحة التبرع) اى من المريض اه عش (قوله وان لم يحجر) الى قوله نظير الخ في النهاية الا انه ابدل على الاوجه بعلى القديم (قوله لا الديون) عطف على البراء (قوله ضمنها على الاوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كقرضه الفاء على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح ممر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمنها على القديم ايضا اه سم قال عش ممر ايضا اى كما يصح ضمان ثمن ما سيبيعه لكن عبارة صحيح قد تقتضى الصحة على الجديد ايضا ثم سر عبارة سم المارة انفا وقرها وكذا يوافقها قول المغنى ويشترط في المضد وكونه ثابتا فلا يصح ضمان ما لم يجب سواء اخرى سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم الزوجة وخادمه ام لا كضمان ما سيقرضه لفلان وصحح القديم ضمان ما سيحب كضمن ما سيبيعه او ما سيقرضه اه وعبارة السيد عمر قوله ضمنها على الاوجه صرح في الروضة بان صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اه (قوله ويسمى) الى قول الماتن وهو الخ في النهاية والمغنى (قوله ويسمى الخ) اى ما ياتي من التبرع بعبارة المغنى ويسمى ايضا ضمان العهدة لا التزام الضامن ما في عهدة البائع وردده والعهد في الحقيقة عبارة عن الهك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لانه مكتوب في العهدة مجاز اسمية الحال باسم المحل اه (قوله وان لم يكن) اى الحق اه مغنى (قوله لو خرج عما شرط) اى بان وجدا يقتضى الرد اه عش (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا (قوله التبعة) اى المطالبة كما قاله الجوهري وهو المومن المضمون وهو الثمن او المبيع لانفس التبعة فالدرك هنا ما معنى الثمن او المبيع او على حذف اضاف اى زادرك وهو الحق لواجب للمشتري او البائع عند ادراك المبيع او الثمن مستحقا ووجه تسميته بالدرك كونه وضعا واثابة دبر الدرك اى ادراك المستحق عين ماله وهو طالبته وه واخذته به انتهى سم على اى شجاع اه بجيرى قول الماتن (بعد قبض الخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقى فلا يكفي الخوالة كفى ساطان اه بجيرى (قوله الاتي) اى في الماتن (قوله والمبيع) عطف على الثمن (قوله فيما نذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة التكميل كفى نسخ الطبع (قوله لانه الخ) اى الثمن او المبيع (قوله وقبل القبض) متعلق بقوله الاتي لم يشقق (قوله معه) اى مع القبض (قوله فخرج) اى بقوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع الحاكم الخ) قال الاسنوي وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذي عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين انتهى اه رشيدى (قوله للدعي بدنه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المحرور للدعي عبارة المغنى وخرج بعد قبض الثمن ماله ثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعي بدنه وضمن له الدرك شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان قاله البغوى الخ (قوله فلا يصح ان يضمن له دركه) اى لا يصح ضمان العقار للمشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما صرح عن المغنى وقال عش قوله ممر ان يضمن له دركه اى الثمن وهو الدين الذي في ذمة الغائب وقضية العلة ان مثل بيع القاضى ماله باع المدين عقار او غيره لم يرب الدين بماله عليه من الدين اه (قوله لعدم القبض) اى قبض الثمن اه رشيدى (قوله ونحوه افتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبر رشيدى وخش اى ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان دركه ما تضمنه افتاء ابن الصلاح بانه الخ (قوله لو اجر المدين)

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين ليظهر صحتها ايضا كما اطلقوه كالعين المغصوبة اه فيجب تقييد العين هنا بما اذا تمكن من ادائها ولم يؤدها وفي معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمنها على الاوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كقرضه الفاء على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح ممر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمنها على القديم

ان يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه افتاء ابن الصلاح بانه لو اجر المدين وقفا عليه

بدينه وضمن ضامن دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجارة لبقاء الدين الذي هو اجرة بجماله فلم يفوت عليه شيئاً (وهو ان يضمن للبشترى الثمن) وقد علم قدره وتسلمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقاً) كان خرج مرهوناً أو مأخوذاً بشفعة بيع

أى لدائنه (قوله بدينه) أى بدين عليه للمستاجر (قوله فبان بطلان الاجارة) أى لنخالفها شرط الواقف اه
مغنى قال سم وكذا إن لم يبين اخذاً من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر لما ذكره لكونه مفروضاً في
الحادثة المسئول عنها وإلا فالضامن غير صحيح مطلقاً اه عبارة عش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليل ان مثل
الوقف غيره وانه متى كان العوض ديناً في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في
ذمة خصمه ولعله إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التى سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم
يفوت) أى بطلان الاجارة (عليه) أى المضمون له المستاجر (قوله وقد علم) إلى قوله والسين في المغنى قوله
ورداً يضار إلى قوله وصورة ذلك في النهاية إلا قوله ورديضار وقوله والسين إلى وفي نسخة وقوله بين إلى وال
وقوله ابتداء او عمافى الذمة (قوله وقد علم) أى الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه مغنى (قوله
وتسليمه الخ) عطف على جملة علم الخ (قوله المبيع المعين) أى ابتداء او عمافى الذمة اخذاً بما يأتى في ضمانه
للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقاً الخ اه سم (قوله أو مأخوذاً بشفعة) صورته ان يشتري حصّة من
عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن شخص المشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك
القديم بالشفعة اه عش (قوله كنعص الصنجة) لا يخفى ما في هذا الحل والاخصر الاسيك لنقص ما قدر به
كالصنجة (قوله ورديضار الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين افصح منها) وفي المختار
صنجة الميزان معرب ولا تقل صنجة اه عش عبارة المغنى وهى بفتح الصاد فارسية وغربت واجمع صنج
ويقال صنجة بالسين خلافاً لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافاً) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه
(قوله أو من نوع الخ) الاولى ليظهر العطف او كونه من نوع الخ (قوله وبين مستحقاً الخ) كان المراد ولو
بطريق الاشارة والا فنحو المتلف لا يتناول منطق كلامه فليتأمل اه سم (قوله أو غيره) عطف على استحقاق
(قوله ونحو رداءة جنس) عطف على فساد (قوله أو عيب الخ) وقوله الاقوى ونقصه عطف على رداءة جنس
(قوله قبل قبض الخ) أى سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له او بعده (قوله وقد انفسخ الخ) حال
من التلف باعتبار تقييده بقوله او بعده (قوله بنحو تقايل) أى من خيار الشرط او المجلس كرى (قوله
وأل) إلى قوله ويصح أيضاً في المغنى إلا قوله وحينئذ إلى ولو أطلق وقوله ابتداء إلى مستحقاً وقوله ومن ثم إلى
وللمستاجر وقوله أو الاجير (قوله وما لو ضمن الخ) لعل الاولى الاقتصار على وبعضه المعين ثم في الشمول
وقفة لان اسم الجنس إنما يصدق على افراد الجنس لا على اجزائها وبعض الثمن من الثاني لا الاول (قوله
بعضه المعين) أى كربعه مثلاً لا بخلاف الميهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)
عطف على الاعتراض (قوله له) أى الكلام المصنف (قوله وهو) أى ما الكلام فيه (قوله بتامله) أى تصوير
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو ضمن عدة فساد البيع بغير الاستحقاق او عهدة العيب او التلف
قبل قبض المبيع صح الحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بان يقول ضمن لك عدة او درك الثمن
او المبيع من غير استحقاق او غيره مما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقاً لم يطالب
بجهة اخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقاً طرأ على الضامن بقسط المستحق اه (قوله لا ما خرج فاسداً) أى
أو تلف أو خرج معيباً أو ناقصاً لنحو رداءة (قوله وصورة ذلك) أى ضمان الدرك أو العهدة للمشتري أو
البائع (قوله منه) أى من الثمن او المبيع اه كرى (قوله خلاص المبيع) أى ضمن لك خلاص المبيع

سابق (أو معيباً) ورده
المشتري (أو ناقصاً لنقص)
ما قدر به من السكيل أو
الذرع أو الوزن كنقص
(الصنجة) ورديضار وهى
بفتح الصاد والسين افصح
منها كما في القاموس وفي
نسخة جمل اللام كافاً فيشمل
نقص القدر ونقص الصفة
المشروطة كما إذا باعه بشرط
كون وزنه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضامن عهدة
ذلك وبين مستحقاً وما بعده
صحّة ضمان درك فساد يظهر
في العقد باستحقاق أو غيره
ونحو رداءة جنس أو عيب
أو تلف قبل القبض أو بعده
وقد انفسخ بنحو تقايل أو
نقصه عمافى قدر به بما يقتضى
الخيار لا الفساد وأل في
الثمن للجنس فيشمل كله
كما تقرر وما لو ضمن بعضه
المعين ان خرج بعض
مقابله مستحقاً أو معيباً أو
ناقصاً لنقص صنجة أو صفة
وحيثئذ اندفع الاعتراض
عليه وتصوير غير واحد له
بغير ذلك لخروجه عما
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرك أو
العهدة اختص بما خرج

مستحقاً لانه المتبادر منه لا ما خرج فاسداً بغير الاستحقاق وذكره كالجور الضمان للمشتري فقط كانه الغالب الخ
لصحة للبائع بأن يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء أو عمافى الذمة مستحقاً أو ناقصاً لنقص نحو
صنجة أو معيباً مثلاً وصورة ذلك أن يقول ضمن لك عدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كفيل بخلاف ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كفيل بالثمن (٢٤٩) كما علم مأمرو لو اختلف الضامن والبايع في نقص

صنعة الثمن ولا يئنه حلف الضامن لاصل برأ ذمته أو البائع والمشتري حلف البائع لان ذمة المشتري كانت مشغولة وحلف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن ان اقر او ثبت بحجة اخرى ويصح ضمان الدرك للمسلم اليه المسلم فيه بعد ادائه ان استحق رأس المال المعين لا للمسلم رأس المال ان استحق المسلم فيه لانه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ممل لو اشترى أرضاً ثم غرس او بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الارش الا بعد القلع ومعرفة قدره والمستاجر او الاجير ايضا على وزان ما ذكر ويصح ايضا ضمان درك دين قبض فاذا ضمن ابتداء او عما في الذمة له اجر درك نحو زيفه او نقص صنجه ابدل الزيف من المؤدى او الضامن وطالب احدهما بالنقص فان طلب الضامن في الاولى ان يعطيه المؤدى ليبدله لم يعطه قاله الماوردي وتخييره بين المؤدى والضامن يحمل على ما اذا رد المؤدى والالم يطالب الضامن بشيء ومن ثم قيدت مأمرو بقولي ورده المشتري وقولي ورد ايضا لانه الذي في البيان عن المسعودي وجزم به في الانوار

الخ (قوله أو شرط كفيل الخ) أى ولا يكفي شرط كفيل الخ عبارة المغنى فان قال ضمانت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق فان شرط في البيع كفيلا بخلاف بطل البيع بفساد الشرط وان ضمن درك الثمن وخلاص المبيع معاصح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تفريقا للصفقة اه (قوله خلف البائع الخ) اى ان ادعى نقص الثمن وقياسه خلف المشتري ان ادعى نقص المبيع ثم قضية التعليل بقوله لان ذمة المشتري الخ انه لو كان الثمن او المبيع معيناً وشرط كون وزنه او ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدر به ان المصدق المشتري ان ادعى البائع نقص الثمن والبائع ان ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشيء فليراجع ثم ما ذكر ظاهر ان كان الاختلاف بعد كلف المبيع او الثمن امامهما بقائهما فبعد تقدير ما وقع الخلاف فيه بكياله او وزنه او ذرعه ثانياً اه عث (قوله او ثبت بحجة الخ) عبارة المغنى او قامت بينة اه (قوله لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة اه سم اقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى مانصه قوله ان استحق المسلم فيه اى الذى في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اه (قوله ولو اشترى ارضاً الخ) قال في شرح الروض ولو ضمن في عقد واحد عدة ثمن الارض وارش نقص ما غرس او بنى فيها باستحقاقها فيما اذا اشتراها شخص وغرس فيها او بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الارش لعدم وجوبه عند ضمانه العدة وفي ضمان الثمن قول لا تفريق للصفقة والاصح الصحة ولو ضمن الارش فقط فان كان قبل ظهور الاستحقاق او بعده وقبل القلع لم يصح وان كان بعدهما صح ان علم قدره انتهى اه كردى (قوله وللمستاجر الخ) عطف على قوله للبائع اى وصحته للمستاجر اه كردى اقول بل هو عطف على قوله للمسلم اليه الخ (قوله او الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حج مانصه قوله والمستاجر اى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله ولا الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون درك توقيف الصحة هنا على العمل كى تصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلقت بها المنفعة اه عث (قوله ويصح ايضا ضمان درك الخ) لعله انما أعاده مع عليه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله اى الماوردي فاذا الخ (قوله قبض) نعت دين (قوله ابدل الزيف) اى اخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطالب الخ) اى المضمون له (بالنقص) اى نقص الصنعة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله في الاولى) اى في مسألة ضمان نحو الزيف (قوله ان يعطيه) اى يعطى المضمون له الضامن المؤدى بفتح الدال (ليبدله) اى الضامن المؤدى (له) اى المضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردي) اى بل يبدله له ويبي نحو المعيب في يده حتى باتى مالكة ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح ممر وهو خلاف قول الشراح وتخيير الخ فليتامل اه سم وقوله ويؤخذ الخ عبارة النهاية قيل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار الخ وفيه نظر لا مكان حمل كلامه اى الانوار على عدم طابته قبل وجود الدال مقتضى المطالبة بالاصالة بل كلامهم صريح في انه لا بد في المطالبة من رده بعيب او نحوه مما ضمنه اه قال عث قوله قبل وجود الدال رد بالرد في عبارة الانوار فسخ العقد (قوله وتخييره الخ) اى الماوردي بقوله ابدل الزيف من المؤدى او الضامن (قوله رد) اى المضمون له الى المضمون عنه (قوله لانه)

لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة (وللمستاجر) اى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله او الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون درك توقيف الصحة هنا على العمل كى تصير المنفعة مقبوضة فليراجع (قوله لم يعطه) قال الماوردي اى بل يبدله له ويبي نحو المعيب في يده حتى باتى مالكة ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح ممر وهو خلاف

اي التقييد بالرد (قوله وفسخ) اي انقاضي البيع (قوله والثاني اقرب الخ) بخلافه فالله تعالى عبارة الانوار فسخ العقد اه (قوله او بعض المبيع) عطف على المبيع (قوله قال الخ) الشيخان نبه به على ان ضمان درك نحو الثمن كغيره في مطالبة كل من الضامن والمضون عنه وان ضمانه متضمن لضمان اجزائه وان مطالبة الضامن معينة فيما لو بان الاستحقاق ليس مقيدا بالفسخ بخلاف ضمان نحو الزيف (قوله التحقيق) الى قوله فعلم زاد النهاية عقبه مانصه والحاصل ان ضمان العهدة يكون ضمان عين فيما اذا كان الثمن معيناً باقيالم يتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله دين الثمن او المبيع ان بقي) اي حيث كان معيناً اخذ ما بقي في قوله مرد والحاصل الخ وعليه فلو تعذر احضاره بلا تاف لا يجب على الضامن شيء لان العين اذا تعذر احضارها لم يجب على ما تزمه شيء نعم ضمان ما ذكره وان كان ضمان عين يخالف ضمان الدين في انه اذا تاف يطالب ببذله والدين اذا تلفت لا يطالب بشيء اه ع وش وقال الرشيدى اي فيما اذا كان الثمن في الذمة لما ياتي اه ويأتي عن سم ما قد يوافق له لكن اطلاقهم يوافق الاول ويؤيده قول الشارح المار خرج الثمن المدين ابتداء او عفا في الذمة الخ وقوله الاتي ليس على قاعدة ضمان الاعيان الخ (قوله وبذله كقوله ومثل المثل الخ) عطف على قوله عين الثمن الخ (قوله وبذله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الخ) قضية ما ياتي من قوله فلم الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من التفريع في قوله فلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في فصل ضمان العين فانهم لما قرروا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها وتلفها الا يلزمه قيمتها قال وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن عين باق بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته به بد تلفه اي الثمن بيد البائع فكالم لو كان في الذمة فيكون اي ضمان العهدة ضمان ذمة انتهي وبه يظهر اشكال تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم الخ يقتضي انه لا يضمن بدل الثمن المدين الباقي بيد البائع اذا تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضي انه لا يضمن ما ذكره ووافق لذلك فليتامل اه سم اقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذي قبل فلم الخ على التلف وحمل التعذر الذي بعده على الاستحقاق واما قوله وهو مخالف لذلك فجوابه ان كلام الروض وشرحه مفروض فيما اذا بقي الثمن بيد البائع بالاتفاق كما هو الظاهر وما ذكره الشارح قبل فلم الخ فيما اذا تلف الثمن فلا يخالفه واما قوله فانظر بعد هذا الخ فسياتي جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الاعيان) اشارة الى انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هي بيده كمغصوب ومبيع ومستعار لكن يبرأ الضامن بردها للمضون له وكذا بتلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان الدرك كرهى ومعنى (قوله وفي المطلب الخ) كالتايد لما قبله اه ع وش (قوله هنا) اي في ضمان الثمن الذي في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير اه رشيدى اقول قضية سابق كلام الشارح ولا حقه ان المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعفا في الذمة عبارة المفتي قال في المطلب والمضون في هذا الفصل هو رد العين والالسان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضون قيمته عند تعذر رده اه (قوله اي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى اخر كلام المطلب اه رشيدى ولعله اراد به

قوله الشارح وتخيرية فليتامل (قوله وبذله) اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الى اخر قضية ما ياتي من قوله فلم الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من التفريع في قوله فلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في فصل ضمان العين فانهم لما قرروا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها وتلفها فلا يلزمه قيمتها قالوا وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن معين باق بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد تلفه اي الثمن بيد البائع فكالم لو كان في الذمة وضمان العهدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فلم الخ يقتضي انه لا يضمن بدل الثمن المدين الباقي بيد البائع عند الضمان اذا تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضي انه لا يضمن ما ذكره وهو موافق لذلك فليتامل

وفسخ بنحو العيب وابقاؤه تحت يده الى محيى ماله كما قبل له الان مطالبة الضامن لارتفاع العقد وخروج المعيب عن ملكه اولاً لانه مادام تحت يده فتوثقه به باق كل محتمل والثاني اقرب الى اطلاقهم قالوا وفيما اذا استحق المبيع يطالب الضامن كالبائع او بعض المبيع طوبل الضامن اي او البائع بقسط المستحق من الثمن فسخ المشتري ام لا (تنبيه) التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن او المبيع ان بقي وسهل رده وبذله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة ومثل المثل قيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبدل اظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان ضمان الدرك يغرم بدل العين عند تلفها بخلاف ضمان العين المغصوبة والمستعارة وفي المطلب ليس المضون هنا رد العين اي وحدها والا لزم ان لا يجب قيمتها عند التلف بل المضون المالية

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والنز في يد البائع لا يطالب الضامن ببده له لم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عين فيبطل العقد بخروجه
مستحقا لان الرد هنا لم
يوجه لبطل أصل بل للعين
المتعينة بالعقد ومن ثم لو
تعذر ردها لم يغرم الضامن
بدها كما تقرر وأن ضمان
الثمن الذي ليس كذلك
ضمان ذمة فلا بطلان بتعيين
استحقاقه لان الرد هنا لم
يتوجه للعين بل لما ليتها
عند تعذر ردها كما تقرر
ايضا وبهذا اندفع ما قد
يقال اي فرق بين المعين
وغيره مع توقف صحة ضمانه
على قبض البائع له وغير
المعين بتعيينه بقبضه من غير
انظر الى عدم تعيينه في العقد
ووجه اندفاعه ما علم من
الفرق الواضح بينهما فاقام
ذلك كله فان كلام المتأخرين
أوهم تناقض لهم فيه وهو
لا يندفع الا بما تقرر كما افاده
كلام شيخنا وغيره ولا يجري
ضمان الدرك في نحو الرهن
كما يحتمل ابو زرعة لانه لا
ضمان فيه (وكونه لازما)
وان لم يستقر كضمان مبيع لم
يقبض وكهر قبل وطء (لا
كنجوم كتابه) لقدرة المكاتب
على اسقاطها متى شاء فلا
معنى للتوثيق به وكذا جعل
الجمالة قبل الفراغ كما
سيذكره (تنبيه) اعترض
الماتن باقتضائه صحة ضمان
الغير لديون السيد على
المكاتب من نحو معاملة
والاصح وفاقا لاكثر
التأخرين عدم صحة ضمانها

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقة بتعيينه بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد
بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق
استحقاق البيع ووجه التفريع انتفاء التعذر لبقاء الثمن في يد البائع (قوله فعمل) انظر من اين اه سم
وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق الى قول الشارح فعمل (قوله ان ضمان الثمن المعين) اي في
العقد بدليل قوله المتعينة في العقد بخروجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع)
أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فيما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم
(قوله بخروجه) اي الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ) اي فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد
اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل توجه الرد للعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر الخ) لعل بنحو اتقائه الملك
الغير (قوله كما تقرر) اي بقول المطلب لو بان الاستحقاق الخ وقال الكردى هو اشارة الى قوله بخلاف
ضامن العين المخصوصة الخ و(قوله كما تقرر ايضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه (قوله وان
ضمان الثمن الخ) أي وعلم أن ضمان الثمن الذي الخ ولعله علم من قول الشارح وبده أي قيمته ان عسر
رده للحيولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن الخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل
قوله فلا بطلان الخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بان التفريع بقوله المذكور باعتبار انضام ما ضمنه
قوله وان ضمان الخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) اي غير المعين في العقد (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو
الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار
باعتها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن الصلاح بانه لو أجره ووقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك
ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ
ان ضمان درك الرهن للرهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فاذا بان ان
الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شيء اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) اي ولان
العلة وهي فوات الحق متفتية فيه اه ع ش (قوله وان لم يستقر) الى قوله وكذا الخ في المغنى والى التنبيه
في النهاية (قوله لم يقبض) اي المبيع كما اظهره المذهب وقال الجبيري إنما اظهر في محل الاضرار لئلا يتوهم
عود الضمير (قوله على الثمن وهو غير مستقيم) لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع ان مراده التمثيل
بغير المستقر وايضا الفرض ان الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكهر الخ) اي ودين السلم
نهاية ومعنى (قوله قبل وطء) اي وموت (قوله للتوثيق به) عبارة النهاية بها اي النجوم وعبارة المغنى عليه
اي المكاتب فالباقي به بمعنى على او الضمير فيه للنجوم بتأويل المذكور (قوله باقتضائه الخ) اي من حيث
تعبيره بالنجوم (قوله والاصح) الى قوله اذا ما منع في المغنى (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض
وشرحه فصل لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لالسيد انتهى اه سم (قوله

(قوله فعمل) انظر من اين وقوله ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصرح به قوله
فيبطل العقد بخروجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه
فما بان لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تامل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ اي فلا يمكن استدراك
المالية لبقاء العقد وقوله وان ضمان الثمن الخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله
فلا بطلان الخ (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض
الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار باعتها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن
الصلاح بانه لو أجره ووقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لمخالفة شرط
الوقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للرهن باطل
لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون بحاله لو استحق الرهن فان بان ان الرهن ليس ملكا للرهن ولا مستحقا
رهنه لم يلزم الضامن شيء اه (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير اللازم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتعجزه وكلامها هنا صريح في ذلك

بمخلاف ضمانها الاجنبى فانه يصح اذلا مانع ويرد بمنع اقتضائه ذلك اذا دخاله الكاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت
ضحة الحوالة بها وعليها لما مر من الترجية فلم لا جرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط اللزوم قلت يفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارغة
فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه (٢٥٢) على إسقاطه لتلايغرم ثم يحصل التعجيز فيتضرر الضامن حينئذ بفوات ما اخذ منه

للامنى بخلاف الحوالة فان
الذى فيها مجرد التحول الذى
لا ضرر على المحتال فيه
لانه ان قبض من المكاتب
فذاك وإلا اخذ من السيد
فلم ينظر لقدرة المحال عليه
على ذلك فتامله فانه خفى
والمراد باللازم ما لا تساط
على فسخه من غير سبب ولو
باعتبار وضعه (و) من ثم
(يصح ضمان الثمن) للبائع
(فى مدة الخيار) للمشتري
(فى الاصح) لانه ايل للزوم
بنفسه اما اذا كان الخيار
لهما فالثمن موقوف او
للبائع فملك المبيع له وملك
الثمن للمشتري فلائمن عليه
حتى يضمن وبالا جازة يملكه
البائع ملكا مبتدا لا تبينا
كامر وقول الشيخين عن
المنولي يصح الضمان هنا
بلا خلاف مفرع على
الضعيف انه مع ذلك ملك
للبائع نعم لو قيل فيما اذا
تخير ان الضمان يوقف فان بان
ملك البائع له لوجود الاجازة
بانت صحة الضمان والا فلا
له بعد لان العبرة فى العقود
بما فى نفس الامر (وضمان
الجعل كالرهن به) فيصح
بعد الفراغ للزومه لاقبله

بمخلاف ضمانها) أى ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليها) أى نجوم الكتابة وكذا ضميروله فيها
(قوله بها وعليها) أى ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الاولى اسقاط لفظها تامل (قوله فهلا
جرى ذلك) أى لصحة الموجبة بما مر عبارة المغنى فان قيل قد مر ان الحوالة تصح من السيد عليه فهلا
كان هنا كذلك اجيب بان الحوالة يتوسع فيها لانها بيع دين بدين يجوز للحاجة اه (قوله لانه ان قبض من
المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من
المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو
احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع اه سم (قوله
وإلا اخذ من السيد قد يمنع اه سم (قوله لقدرة المحال عليه) أى المكاتب (على ذلك) أى الاسقاط
(قوله والمراد) الى قوله نعم فى النهاية لا قوله وبالا جازة الى وقول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع
ما يقال لاحاجة للجمع بين قوله لازما وقوله ثابتا اذ اللازم لا يكون الا ثابتا وحاصل الجواب ان اللازم قد
يطلق باعتبار ما وضعه ذلك لثمن المبيع يقال له لازم باعتبار ان وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس
بثابت فأحدهما لا يغنى عن الآخر اه ع ش (قوله للمشتري) أى وحده اه نهاية (قوله فلائمن عليه) أى
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان فى صورتين سم ونهاية ومعنى (قوله مبتدا لا تبينا) هذا
لأنما هو فى الثانية اه سم (قوله هنا) أى فيما اذا كان الخيار لهما اه ع ش وقال الكردى قوله هنا
اشارة الى كون الخيار للبائع وضمير انه يرجع الى الثمن اه قول وظاهر السباق رجوعه اليهما معا
(قوله مع ذلك) أى فى زمن الخيار اه نهاية (قوله فيما اذا تخير) جزم فى شرح الروض اخذا من كلام
الامام بعدم الصحة هنا أيضا اه سم وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى كامر (قوله فيصح) الى التنبيه فى النهاية
والمغنى (قوله ويبانه) أى بيان ما يوم الخ مبتدا وخبره قوله انهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أى اللغوى
لا المنطوق (قوله واستثنوا) أى من العكس (قوله ضمانها الارهنها) الاضافة بمعنى (قوله كالدرك) أى درك
عين الثمن او المبيع مثلا (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالمغصوبة والمستعارة عبارة المغنى (تنبيه)
يصح ضمان رد كل عين من هى فى يده مضمونة عليه كمغصوبة ومستعارة ومستأمة ومبيع لم يقبض ويبرا
الضامن بردها له ويبرا أيضا بتلفها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة ومحل
صحة ضمان العين اذا اذن فيه واضع اليد او كان الضامن قادرا على انتزاعها منه اما اذا لم تكن العين مضمونة
على من بيده كالوديعة والمال فى يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها لان الواجب فيها التخلية
دون الرد اه (قوله وكذا من درهم النخ) أى ومثل الصور المذكورة قوله من درهم النخ فى صحة الضمان
دون الرهن (قوله ممن نقلها) أى المقالة وكذا ضمير صحتها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أى الى الرهن
والحوالة والضمان (قوله به) أى بالدين (قوله فان نافاه هذا) أى نافي العلم قوله من درهم النخ (قوله فى الكل)

كنجزم المكاتب ويصح عنه بغيره لا للسيد اه (قوله لانه ان قبض من المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك
ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى
ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع (قوله وإلا اخذ من السيد) قد يمنع (قوله فلائمن عليه حتى
يضمن) فلا يصح الضمان فى صورتين (قوله مبتدا لا تبينا) هذا انما هو فى الثانية (قوله فيما اذا تخير)

لجرازه مع كونه لا يؤل للزوم بنفسه بل بالعمل وبه فارق الثمن فى مدة الخيار (تنبيه مهم) وقع لهم فى مبحث اشتراط لزوم الاولى
الدين فى الرهن والحوالة والضمان ما يوم التنافى ويبانه مع الجواب عنه وإن لم ار من تنبه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صح رهنه صح
ضمانه كذا ما استثنوا عموما يصح ضمانها الارهنها ادم الدين فيها كالدرك ورد الاعيان المضمونة واحضار البدن وكذا من درهم الى
عشرة على مقالة تعجب عن نقلها ومهما صحتهما مع ما فيها من التحكم الصريح لاستواء الجميع فى ان العلم بشرط فان نافاه هذا فليبطل فى الكل

اولا فلانهم كلامهم في تلك الكلية قاض بانه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاجرة قبل انتفاع في اجارة الدين ولا صحة الاعتياض عنه فيصح كل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة بتفصيلهما نعم الرهن لو كاة تعلق بالعين لا يصح بخلاف ضمانها لصحته برد الا عيان المضمنة وخالفوا هذا في الحوالة فاشترطوا صحة الاعتياض عن دينها المحال به وعليه فلا يصح (٢٥٣) بدين سلم ولا ابل دية ولا زكاة ولا عليها وكانهم

نظروا الى أنها معاوضة او استيفاء وكل منهما يستدعي صحة الاعتياض بخلاف ذينك فان كلامهما وثيقة والتوثيق يحصل بمجرد اللزوم لانه لحشية الفوات وهي منتفية عند لزوم سببه واما قول ابن العباد هي اوسع منهما لانها رخصة وجري وجه بصحتها على من لا دين عليه بخلافهما فهو بما يتعجب منه مخالفة لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه لاطلاق الاوسعية مما علل به الاعلى اعتبار بعيد لكن بفرضه انما يعبر عنه بكونها اوسع منهما من حيثية لا مطلقا كما هو واضح وفرقوا ايضا بينهما ففصلوا فيها في نجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيلا مخالفا لما فصلوه في الضمان الملاحق به الرهن وكانهم لمخو في الفرق ما قدمته آفا فتامل ذلك كله فانه نفيس مهم (وكونه معلوما للضمان فقط جنسا وقدر او صفة وعينا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز ضمان ما علم قدره وإن جهل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دمي بعقد فلم يصح مع الجهل كالضمن نعم لو قال جاهل بالقدر ضمننت لك

ولا ولي فيه الكل (قوله اول فلا) اي وهو الراجح كما ياتي (قوله ثم كلامهم) عطف على قوله انهم صرحوا الخ كذا قوله وخالفوا الخ وقوله وفرقوا الخ (قوله في تلك الكلية) ال للجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله في هذين) اي الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله فيصح الخ) تفريع على عدم اشتراط صحة الاعتياض (قوله بتفصيلهما) اي الرهن والضمان (قوله وخالفوا هذا) اي عدم اشتراط صحة الاعتياض اه كرى (قوله ولا عليها) اي الثلاث المذكورة (قوله الى انها) اي الحوالة (قوله معاوضة) اي على الراجح (او استيفاء) اي على المرجوح (قوله بخلاف ذينك) اي الرهن والضمان (قوله بمجرد اللزوم) اي لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتياض عنه (قوله عند لزوم سببه) اي سبب التوثيق لانه لما لزوم سبب التوثيق لزوم التوثيق فانتفت خشية الفوات اه كرى (قوله واما قول ابن العباد الخ) اي المقتضى لجواز الحوالة فيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير عكس (قوله لصريح كلامهم) اي في اوسعية الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) قوله اي كديون العامة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والضمن في زمن الخيار لها او للبائع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه (قوله عنه) اي عن الاعتبار المذكور (قوله ايضا) اي كالفرق باشتراط صحة الاعتياض في الحوالة دون الرهن والضمان عبارة الكرى قوله ايضا يرجع الى وخالفوا الخ اه (قوله تفصيلا مخالفا لما فصلوه الخ) اي حيث جوزوا الحوالة بالنجوم لا عليها وجوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه للسيد وبه علم ان الاولى اسقاط قوله نجوم الكتابة (قوله ما قدمته) مفعول نحو (قوله انفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن ويصح ضمان الثمن اه كرى (قوله للضمان) الى قوله وفارق في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفي الجبري قوله للضمان اي ولسيدة ان كان الضامن عبدا اه بجبري (قوله جنسا) الى قوله خلافا في المعنى (قوله وصفة) ومنهم الحلول والتاجيل ومقدارا لاجل اه بجبري (قوله وعينا) فلا يصح ضمان احد الدينين مبهما كما نبه عليه في شرح الروض سمور شيدى عبارة المعنى وكونه اي المضمون معلوما جنسا وقدر او صفة وعينا (في الجديد) فلا يصح ضمان المجمول ولا غير المعين كاحد الدينين اه وبما ذكر يعلم ما في قول ع ش قوله وعينا اي فيما لو كان ضمان عين كالمنسوب اه وايضا بخالفه التعليل الآتي للجديد (قوله جاهل بالقدر) مفهومه انه لو قال ذلك العالم به كان ضامنا للكل وهو ظاهر وقوله وكذا الوابراه الخ ينبغي ان ياتي فيه مثل ذلك اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل شذو ذلك القول (قوله وفارق آجر تلك الشهور) اي حيث لم يصح عقد الاجارة حملا للشهور على ثلاثة (قوله قد يكون الخ) اي مسئلة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) اي فيما لا ذم ينسكه المقر له (قوله وايضا فن الخ) اي فيما اذا انكره المضمون له وقال ان مالي على الاصيل اقل من ثلاثة (قوله المؤقت) الى الفصل في النهاية الا قوله في واحد ما ذكر وقوله ياتي في الخلع تعلق بذلك وقوله وكذا احلتك كما هو ظاهر وقوله وقع لجمع مفتين الى ولو ابراهام سيد عمر (قوله والابراهام المؤقت) لعل المراد به كان يقول ابراهام على عليك سنة اه ع ش (قوله كان وصية) جواب والاى فيه تفصيلها وهو انه ان

جزم في شرح الروض اخذنا من كلام الامام بعدم الصحة هنا ايضا (قوله استقرار الدين كاجرة الخ) تقدم صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدة وتقدم اشتراط الاستقرار وتفسيره بجواز الاعتياض وهو غير المراد به هنا (قوله وعينا) كذا في شرح الروض وكأنه احتراز عن احد الدينين ثم رايت قول شرح الروض في موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجمول ولا غير المعين كاحد الدينين اه (قوله وكذا الوابراهامه الدرهم

لدرهم التي على فلان كان ضامنا بثلاثة على الواجهة وكذا لو ابراهام الدرهم ولا نظرن يقول اقل الجمع اثنان لانه شاذ من ثم لو قال له على درهم لومه ثلاثة وفارق آجر تلك الشهور بانه عقد معاوضة محضة فان قلت قد يكون ماعلى الاصيل دون ثلاثة قلت يؤخذ الضامن باقراره انها على الاصيل او ايضا فن ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والابراهام) المؤنث والمعلق بغير الموت ولا كذا امت فانت بري الحوائت بري بعد موتى كان وصية

والذي لم يذكر فيه المبرامنه ولا نوى و (من المجهول) في واحد اذ ذكر الدائن لا وكيله او للذين لكن فيما فيه معاوضة كان ابراتي فانت طالق لا فيما عدا ذلك على المعتمد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضا يعقل مع الجهل نعم لا اثر للجهل يمكن معرفته اخذ

من قولهم لو كاتبه بدرام ثم وضع عنه دينارين صريدا ما يقابلها من القيمة صح ويكفي في النقد الرابع علم العدد وفي الابرار من حصته من مورثه علم قدر التركة وان جهل قدر حصته ويأتى في الخلع ماله تعلق بذلك ولان الابرار ومثله الترك والتحليل والاسقاط تملك للمدين ما في ذمته أى الغالب عليه ذلك دون الاسقاط على المعتمد ومن ثم لو قال لاحمد مدينيه ابرأت احدا كما لم يصح بخلاف ما لو عليه وجهل من هو عليه فانه يصح على ما جزم به بعضهم وانما لم يشترط قبول المدين ولم يرتد برده نظر الشائبة الاسقاط فان قلت لم غلبوا في علمه شائبة التملك وفي قبوله شائبة الاسقاط قلت لان القبول أدون ألا ترى إلى اختيار كثيرين من أصحابنا جواز المعاطة في نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة نحو بيع الغائب وهبته ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم يقبل ظاهرا بل باطنا ذكره الرافعي لكن في الانوار انه ان باشر سبب الدين لم يقبل وإلا كدين ورثه قبل وفي الجواهر نحوه فليخص به كلام

خرج المبرامنه من الثالث برى ولا توقف على إجازة الورثة فيما زاداه ع (قوله والذي اخ) عطف على المؤقت (قوله لم يذكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد اخ) عطف على المؤقت عبارة المغنى والابرار من العين باطل جز ما وكذلك من الدين المجهول جنسا وقدر او صفة (قوله في واحد مما ذكر) أى أنفا بقوله جنسا وقدر الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيله) أى لا يشترط علم وكيل الدائن في الابرار (قوله او للدين) عطف على الدائن و (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدين شرط في الابرار الذي فيه معاوضة اه كرى والاولى إسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان ابراتي اخ) قضية كلام المغنى ان الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وماخذ القولين انه تملك او إسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرامنه وعلى الثانى لا والتحقيق فيه كما افاده شيخى انه إن كان في مقابلة طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لانه يؤل إلى معاوضة ولا فهو تملك من المبرر إسقاط عن المبرر عنه فيشترط علم الاول دون الثانى اه ثم رأيت ماسيا فى عن السيد البصرى عند قول الشارح قال المتولى الخ المفيد انها ليست استقصائية (قوله معرفته) أى الجهل أى متعلقه قول المتن (في الجديد) محل الخلاف في الدين اما الابرار من العين فباطل جز ما هاية ومعنى قال عرش قوله من العين أى كان غصب منه كذا بامثلا اه (قوله بدرام) أى معلومة اه كرى (قوله ما يقابلها من القيمة) أى ما يقابل الدينارين من الدراهم من حيث القيمة (قوله علم قدر التركة) ظاهره انه لا يشترط علم قدر الدين فليراجع اه رشيدى عبارة عرش قوله علم قدر التركة كان يعلم ان قدرها الف و (قوله ان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه اه الربع او غيره اه (قوله ولان الابرار اخ) عطف على قوله لان البراءة اخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغلبون الاسقاط ومنه عدم علم المبرر بما عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به ايضا اه عرش (قوله دون الاسقاط) وليس الغالب عليه الاسقاط و (قوله ومن ثم) إشارة إلى كون الابرار ونحوه تملك كما كرى (قوله لمدينيه) فى اصله لاحمد مدينيه والحكم صحيح على كلتا النسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما اخ) محترز قول المصنف ومن المجهول باطل اه عرش (قوله ولو علمه) أى الدين اه عرش (قوله وجهل من هو عليه) أى بأن كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إيهام اه رشيدى وقوله وانما لم يشترط جواب عما يقال لو كان الابرار تملك كما شرط فيه القبول اه كرى (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح فى الروضة اه سم (قوله فى علمه) أى الدائن اه عرش وقال الرشيدى (قوله فى علمه) أى المبرامنه وكذا الضمير فى قبوله اه والظاهر ان ضمير قبوله للمدين (قوله ادون) أى من العلم اه كرى أى به يندفع تنظير سم بما نصه قوله لا ترى الخ فى إثباته الادونية نظر لان المعاطة تكون فى القبول بدون إيجاب كعكسه اه (قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن فى الانوار اخ) عبارة النهاية وهو محمول على ما فى الانوار أنه اخ اه (قوله ان باشر سبب الدين) أى اوروجع فيه كهر الثيب سم على منيج اه عرش (قوله لم يقبل) أى ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه اخ) أى بان ادعى انه يجهل قدر البركة اخذا بما سارنا فليراجع اه رشيدى (قوله وفى الجواهر نحوه) أى ساقى الانوار (قوله فليخص به) أى بما فى الانوار والجواهر (قوله وفيها) أى الجواهر (قوله وكذا الكبيرة المجبرة) وكذا غير ها ان لم تتعرض للهوى فى الاذن ولا رجعت فيه اه عرش (قوله على جهلها) كانه حيث لم يعلم استندانها اه سيد عمر (قوله وهذا) أى ما فى الجواهر عن الزيلى وما قاله الغزى (قوله ويجوز بذل العوض) أى كان يعطيه ثوبا مثلا فى مقابلة الابرار بما عليه من الدين اما لو اعطاه بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض فى شىء بل ما قبضه بعض حقه

أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لا وكيله) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح فى الروضة (قوله لا ترى الخ) فى إثباته الادونية نظر لان المعاطة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل) والرافعى ولها أيضا عن الزيلى تصدق الصغيرة المزوجة إجبارا يمينها فى جهلها بهما والباقي قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا أيضا يؤيد ما فى الانوار قال المتولى ويجوز بذل العوض فى مقابلة الابرار

والباقي ما عده اه عش (قوله انتهى) أى ما قاله المتولى (قوله وعليه فيملك الدائن) وفي عش بعد كلام مانصه اقول يمكن ان يصور ما هنا بما لو وقع ذلك بالمواطاة منهم قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة وبعدها فلو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا كان كالموافق لصاحبتك على ان تقر لي على ان لك على كذا فكما قيل في ذلك بالطلان لاشتتاله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتتال البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله ويرى المدين المبيع فيه فهل هو يبيع فيجرب فيه احكامه او ما حقيقة وهل يكفى التزام العوض في الذمة أو لانه يبيع دين يدين ينبغي أن يحرم ثم رايت ابن الزباد قال يصح الابراء في مقابلة مال معين او موصوف في الذمة وعبارة العباب لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئني من دينك على كذا فابراه جاز صرح بذلك في الانوار وجرى عليه الزر كشي في قواعده اه وبذلك علم عدم تعين ما صوره عش وانه يصح الابراء فيما لو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا (قوله وطريق الابراء) الى قوله واذا في المغنى (قوله من المجهول الخ) ذكر حج في غير التحفة ان عدم صحة الابراء من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة فيصح لان المبرأ راض بذلك اه هكذا رأيت بهامش عن بعض اهل العصر اه عش (قوله والاستغفار له) اى للمغتاب كان يقول استغفر الله لفلان او اللهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام فى غيبة البالغ واما غيبة الصبي فهل يقال فيها يمثل ذلك التفصيل وهو انها اذا بلغت فلا بد من بلوغه ذكره اه وذكر من ذكرت عنده ايضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ غير صحيحة ويكفى مجرد الاستغفار له حالا مطلقا التعذر الاستحلال منه الا ان فيه نظرا والاقرب الاول وقال سم على حج قوله والاستغفار له اى ولو بلغت بعد ذلك وقوله الابد تعينها بالشخص أطلق السيوطى فى فتاويه اعتبار التعيين وان لم تبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا فى اهله بزا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربع ومثلا استحل له بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما ان لا يكون على المرأة فى ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كالمصنفنا والثانى ان يكون عليها فى ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع فى ازالة الضرر وفى الآخرة بضرر المرأة فى الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له فى هذه الحالة اخباره به وإن أدى الى بقاء ضرره فى الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به فى هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفى الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويحوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق فى الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعيا فى خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خانته فى اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاظهار فانه يولد فتنه وغيظا بل يفزع الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اقول الاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجها اذا لم يبلغه من غيره لما فيه من هتك عرضها وبقي مالها اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعالة بالمغفرة ليتخلص هو من اثم الغيبة او لا ويكتفى بالندم لا تمتناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل محتمل والاقرب ان يدعو له بمغفرة غير الشرط او كثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عما اثنى بهيمة فهل يخبر اهلا بذلك وإن كان فيه اظهار لقبح ما صنع ام لا ويكفى الندم فيه نظرا ولا يبعد الاول ويفارق ما لو اثنى اهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان فى ذلك اضرار للمرأة ولا هلا فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه عش (قوله الابد تعينها الخ) خلافا للمغنى حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولو لم يعينها له فاحله منها فهل

اه وعليه فيملك الدائن
العوض المبذول له بالابراء
ويرى المدين وطريق الابراء
من المجهول ان يبرئه مما
يعلم أنه لا ينقص عن الدين
كالف شك هل دينه يبلغها
أو ينقص عنها واذا لم تبلغ
الغيبه المغتاب كفى فيها
الندم والاستغفار له فان
بلغته لم يصح الابراء منها
الا بعد تعيينها بالشخص

أى ظاهرا و (قوله والاستغفار له) أى لو بلغت بعد ذلك (قوله الابد تعينها بالشخص) أطلق السيوطى فى فتاويه اعتبار التعيين وان لم يبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا فى اهله بزا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربع ومثلا استحل له بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما

بل وتعين حاضرهما فيما يظهر (٢٥٩) أن اختلف به الغرض ولو ابراه من معين معتقدا أنه لا يستحقه فبان أنه يستحقه برى (الا)

الابراه (من ابل الدية) فانه صحيح مع الجهل بصفته لانهم اغتفروا ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فكذا ههنا ولا نعذر الابراه منها بخلاف غيره لا مكان معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمانها في الاصح) كالابراه العالم بسنها وعددها ويرجع في صفته الغالب ابل البلد (ولو قال ضمننت مالك علي زيد) او ابرائك او نذرت لك مثلا وكذا احلتك كما هو ظاهر (من درهم إلى عشرة فالاصح صحته) لا تنفاه الفرر بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامنا لعشرة) ومبرئان منها وناذرا لها ادخالاً للغابتين (قلت الاصح) انه يكون ضامنا (للعشرة) ومبرئاً منها وناذرا لها (والله اعلم) ادخالاً للاول فقط لانه مبدأ الالتزام والترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثانية اخر اجالها لانه اليقين فان قلت بما يضعف هذين ويرجع الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المغنياد خلقت فقلت هذا في غير مانحن فيه لانه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الالتزامية وهي محتاط لها ويأتي ذلك في الاقرار كما سيذكره ويأتي ثم زيادة على ما ههنا ولو لقم صيغة نحو ابراه ثم قال جهات مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا

يرأ منها ولا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وهذا جزم المصنف في اذكاره وزعم الاذرعى ان الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن حج في غير التحفة ما يؤيده (وتعين حاضرهما) هذا بما لا يحصى عنه ولومات بعد ان بلغته قبل الابراه منها لم يصح ابراهه سم على حج اه ع ش (قوله) وتعين حاضرهما) اي الشخص الحاضر عند الغيبة اه كرى (قوله من معين) اي في الواقع اه ع ش (قوله) هنا) اي الابراه (قوله) ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المغنى واقتصر على ما قبله قول المتن (في الاصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن اذا غرهما بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحل ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الآدمي ويعتبر بالاذن عند الاداء إن ضمن عن حي فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على اذن كما ذكره الرافعي في باب الوصية نهاية ومغى وقولها ولو ضمن الخ رسمثلة في الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيحب (قوله) وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم بقية التصرفات فيه نظرو لا يبعد الحاقها بما ذكر لانه حيث حمل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه ع ش اقول قد اشار اليه الشارح في التنبيه السابق وكذا هنا كالتناية بقوله مثلاً (قوله) وناذرا لها) اي ومحبلا بها (قوله للغابتين) اي للطرفين فقيه تغليب (قوله هذين) اي الضمان لتسعة والضمان لثمانية او (قوله الاول) اي الضمان لعشرة (قوله في غير مانحن فيه) تأمل فيه اه سم (قوله لانه في الامور الاعتبارية الخ) نازع الشهاب ابن قاسم في هذه التفرقة وقال انها لا مستند لها اه رشيدى (قوله الاعتبارية) كفصل البيدين اه ع ش (قوله ويأتي ذلك) اي الخلاف المذكور (في الاقرار) اي بان لو يد عليه من درهم إلى عشرة (قوله ويأتي ثم) اي في باب الاقرار (قوله ولو لقم الخ) ببناء المفعول (قوله نحو ابراه) اي كالاقرار والهبة وغيرهما من الحل والعقد (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه

ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرها فهذا كما وصفناو الثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في إزالة ضرره في الاخرة بضرب المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان ادى إلى بقاء ضرره في الاخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا او يحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انها اكرها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخرة بضرب الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى انه يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعيافى خلاص ذمته ثم رابت الغزالي قال قيمن خانه في اهله او ولده او نحوه ولا وجه للاستحلال والاطهار فانه يولد فتنه وغيظا بل يفرغ إلى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار (بل وتعين حاضرهما) هذا بما لا يحصى عنه ولومات بعد ان بلغته قبل الابراه منها لم يصح ابراهه سم على حج اه ع ش (قوله) في المال مر) قول المصنف ويصح ضمانها الخ) قال في الروض ويرجع اى ضامنها إن ضمنها بالاذن وغرهما بمثلها لا القيمة اي كافي القراض اه قال في شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زيادته (قوله) في غير مانحن فيه) تأمل فيه وقوله لانه في الامور لا يخفى ان هذه التفرقة لا سند لها الا مجرد ما وقع في خاطره بلا مراجعة (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه مر في شرحه مسئلة في فتاوى السيوطى رجل نزل لآخر عن اقطاع والتزم له انه اذا صار اسمه في الديوان اعطاه بعضها وابراه من الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق النذر كما هو العادة لان فالدى يظهر لى انه لا تصح البراءة ولو تراضيا لان النذر لا تصح البراءة منه لما فيه من حق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويحتمل الصحة لان الحق فيه لمعين بخلاف سائر النذور والزكاة والكفارة والاول اظهر كما لو انحصرت صفة الاستحقاق في معين فانه لا تصح البراءة منه

فلا كما ياتي في النذر (فرع) مات مدين فسال وارثه دائنه ان يبرئه ويكون ضامنا لما عليه فابراه على ظن صحة الضمان وان الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح الابراه لانه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه

لأن الضمان بشرط براءة الأصل ودليل بطلان الإبراء قول الام وتبعه ولو صدق له من ألف على خمسمائة صلح انكار ثم أبرأ من خمسمائة طائفة
 صحة الصلح لم يصح الإبراء عن الخمسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أتى المكاتب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال له اذهب فأنت حر ثم خرج المال
 مستحقا بان عدم عتقه لانه إنما عتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو أتى (٢٥٧) بالبيع المشروط في بيع على ظن صحة الشرط بطل

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط براءة الأصل الخ) يؤخذ من تعليله أن الكلام
 مفروض في نحو قوله ضمننت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرائه وأناضامن لما عليه إذ ليس فيه تقييد
 الضمان بالبراءة فليتأمل اه سيد عمر اقول في كل من الاخذ والماخوذ نظر ظاهر بل مخالف لمفاد كلام
 الشارح كما يظهر بادي نامل (قوله وقولهم لو أتى المكاتب الخ) ثم قوله وقولهم لو أتى بالبيع الخ عطف على
 قول الام (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه سم اقول التعليل الآتي وما بعده
 كالصريح في ذلك (قوله بطل) أي البيع المشروط (قوله أم مع عليه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله
 بفساده) أي الشرط (قوله ولا ينافيه) أي قولهم لو أتى بالبيع المشروط الخ وكذا الإشارة في قوله ذلك
 وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لما مر الخ) أي من قوله مر لوجود مقتضيه اه والمراد
 بمقتضيه وجود الدين اه عش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله مخالف الخ) حال من ما عتقده
 (قوله ويؤخذ منه الخ) معتمداه عش وقال السيد عمر قد يفرق بانه إذا سقط الدين في الدنيا لزم إسقاطه في
 الآخرة لانه إنما يطالب فيها بما استحقه في الدنيا وهذا معنى قولهم لان أحكام الخ بخلاف العكس فان
 معناه إسقاط منك المطالبة في الآخرة ان مت من غير وفاء واما في الدنيا فلا إسقاط المطالبة عنك بل انا
 مطالب لك فيها والحاصل ان التعليل والاقتصار في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أي إشعار فتأمل
 بعين الانصاف متجنبين للاعتساف اه (قوله لكن مر الخ) أي في شرح والبراء الخ (قوله فيمكن ان يقال
 الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافا لما مر عن عش (قوله برى منهما) أي فلو قال اردت
 الإبراء من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا ما لم تدل قرينة على ذلك اه عش
 (فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) أي وما يترتب عليه ككونه يغرم أولا اه عش
 ثم قوله المذكور الى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثاني) نعت للمضاف (قوله وهو كفالة البدن)
 ويسمى ايضا كفالة الوجه اه معنى (قوله اصله) أي الخلاف وكذا ضمير منه اه عش (قوله قول الشافعي)
 خبر اصله (قوله انها) أي كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله او مالا بقاء الخ) عطف على المكفول
 ولو حذف لفظة ما عطفنا على شائع لكان أولى (قوله كروحه الخ) أي حيث كان المنكفل بجزئه حيا نهاية
 (قوله او قلبه) او كبده او دماغه كافي شرح الروض اه سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل للثن (قوله
 ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب عما يورد عليه مقابله من قول الشافعي المذكور اه رشيدى
 (قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والسكفيل الضامن وقد كفل به يكفل بالضم كفالة وكفل عنه بالمال
 لغريمه واكفله المال ضمنه إياه وكفله إياه بالتخفيف فكفل هو به من باب نصر ودخل وكفله إياه تكفيله مثله
 وتكفل بدنه والكافل الذي يكفل إنسانا يعلوه ومنه قوله تعالى وكفلناك كريبا اه عش (قوله لم يستعملوه)

وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق النذر بل في مقابلة الزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع
 الاجنبى فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسياق في باب النذر جزم الشارح بصحة ابراء المذنور له الناذر
 بما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة ابراء المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول
 وقت الوجوب لان الزكاة يغلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه
 (فصل) (قوله او قلبه) او كبده او دماغه كافي شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في ان
 كونه بهذا المعنى يقتضى تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفلا متعد بنفسه
 كقوله تعالى وكفلهما كريبا فلم يعداه المصنف بغيره قلت ذاك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتمزم واستعمال

وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق النذر بل في مقابلة الزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع
 الاجنبى فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسياق في باب النذر جزم الشارح بصحة ابراء المذنور له الناذر
 بما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة ابراء المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول
 وقت الوجوب لان الزكاة يغلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه
 (فصل) (قوله او قلبه) او كبده او دماغه كافي شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في ان
 كونه بهذا المعنى يقتضى تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفلا متعد بنفسه
 كقوله تعالى وكفلهما كريبا فلم يعداه المصنف بغيره قلت ذاك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتمزم واستعمال

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - خامس) أو رأسه أو قلبه الى المكفول له لا طباق الناس عليها ومسيس الحاجة
 اليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفلة بدن أحد هذين (فان كفلا)
 بفتح الفاء أفصح من كسرهما (بدن) عداه كغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بالياء

أى كفل بمعنى ضمن اه ع ش (قوله انتهى) أى كلام القبل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما قبله
 أئمة اللغة (قوله اما كفل الخ) عدله ما تضمنه قوله لانه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الوارد في حديثها كما سيأتي تكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله او عنده مال) عبارة المغنى قوله كاصله
 من عليه مال يوم ان الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد ابل تصح وإن كان المال امانة
 كوديعة لان الحضور مستحق عليه فيشملة الضابط الاقنى ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة الكفيل له بيد من لزمه إجابة الى مجلس الحكم أو استحق إحضاره اليه عند
 الاستعداد للحق كالكفالة بيد امرأة يدعى رجل زوجته لان الحضور مستحق عليها او بيد رجل تدعى
 امرأة زوجته او بيد امرأة لمن ثبت زوجته وكذا عكسه كما بحثه شيخنا وكان يكون الزوج موليا اه
 (قوله ولو امانة) قد يخالف هذا ما ياتي في قوله ويشترط كونه بما يصح ضمانه إذا لا امانة لا يصح ضمانها
 ويحجب بانه فيما ياتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبة لادى والحق به من
 عليه حق لادى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب له منه الوديع والاجر ونحوهما فانهم إذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فان اللازم له التخلية فلا يجب عليه الحضور لمجاش
 الحكم إلا ان يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره مجلس الحكم كالوادعى ضياع العين فطلب مالها حضوره
 اه ع ش عبارة سم قوله ولو امانة به مع الفرغ الاقنى آخر الفصل يعلم ان الامانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل بيد من هي عنده اه (قوله انه لا يغرمه) اى لا يطالب بالغرم فلا ينفى ما سيأتي للشارح مر
 أنه لو امتنع حبس المأمور بالمال لان التأديبة تبرع منه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعذر حضوره استرد ما غرمه
 اه ع ش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة
 السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله لما هو واضح ان ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما فهمه قولهم استحق إحضاره اه سم
 (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال ع ش قوله مر أى المال
 اى الذى عليه بصفة كونه ديناً او عنده وهو عين اه وعبرة الرشيدى قوله مر اى المال الخ عبارة

اه ولعله لكونه الاصح
 أما كفل بمعنى عال كما في
 الآية فتعد بنفسه دائماً
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الآتى الباء فيه
 زائدة تأكيداً (من عليه
 مال) أو عنده مال ولو
 أمانة (لم يشترط العلم
 بقدره) لما يأتى أنه
 لا يغرمه (ويشترط كونه)
 أى ما على المكفول (بما
 يصح ضمانه) فلا تصح بيد

كثير من الفقهاء له متعدياً بنفسه يؤول فان صاحبه الصالح والعاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه
 إلا متعدياً بغيره اه (قوله ولو امانة) به مع الفرغ الاقنى آخر الفصل يعلم ان الامانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بيد من هي عنده (قول المصنف ويشترط كونه بما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح
 الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره
 ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله لما هو واضح ان ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كما فهمه
 قولهم استحق إحضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيخنا وقوله اى الروض كاصله من عليه مال يوم ان
 الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد ابل يصح وإن كان المال امانة كوديعة كما شمله قوله
 فيما ياتي أو استحق إحضاره اه وذلك لان حذفه ليس إلا لكونه لو ذكر لا وهم انه يشترط في صحة التكفل
 بيد من كون الوديعة ما لا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بيده وإن كانت
 الوديعة اختصاصاً كما تقرر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في محله لان ما ادعاه الشيخ من
 إيهام العبارة ما ذكره مما لا شبهة فيه واما ما اوردته عليه بقوله وذلك لان حذفه الخ فمع كونه لا يدفع إيهام العبارة
 ما ذكر لا يرد على الشيخ إذ لم يعترض بانه كان ينبغي الاقتصار على ذكر التكفل بمن عنده مال بل يجوز ان
 يكون مقصوده الاعتراض بانه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التكفل بمن عنده حق اعم
 من المال والاختصاص فتأمل فانه دقيق ثم لا يخفى ان الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لان قوله فان كفل

مكتاب بالنجوم أما غيرها
ففيه مامر في شرح
قوله وكونه لازما ولا يبدن
من عليه نحو زكاة كذا
أطلقه الماوردي وعمله
ان تعلقت بالعين قبل
التمكن بخلاف ما اذا كانت
في الذمة أو تعلقت بالعين
وتمكن منها الصحة ضمان
الاولى ومثلها الكفارة
و ضمان رد الثانية (والمذهب
صحتها يبدن) كل من استحق
حضوره مجلس الحكم عند
الطلب لحق آدمي ككفيل
وأجير وقن آبق لمولاه
وأمرأة لمن يدعى نكاحها
ليثبته أولئك أثبت نكاحها
ليسلمها له وكذا عكسه كما
هو ظاهر و (من عليه
عقوبة آدمي كعصاص و حد
قذف) لانه حق لازم فاشبه
المال مع ان الاول يدخله
المال ولذا مثل بمثاليين
(و منعه في حدود الله تعالى)
وتعازيره كحد سرقة لانا
مامورون بسترها والسعي
في اسقاطها ما امكن ومعنى
نكفل انصاري بالغامدية
بعد ثبوت زناها إلى ان تلد
انه قام بمؤنها ومصالحها على
حدود كفله زكريا وبه يرد
استشكال تصور الكفالة
هنا مع وجوب الاستيفاء
فورا

النفقة أي ماعلى المكفول انتهت فأخرج بذلك ما عنده من العين لتلخص انه ان كفله بسبب عين عنده صح
وإن كانت أمانة وان كفله بسبب دين فلا بد ان يكون بما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) اخرج ديون
المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان
استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) أي غير النجوم كديون
المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما أشار إليه بقوله على الاصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال
في الروض تصح الكفالة يبدن من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم
في الشرح أي والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة
الخ) معتمد اه ع ش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من اداها إذ
غاية الامر انها في يده أمانة او مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق
بجواز طلب نحو الأمانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله و ضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاول أي
ولصحة ضمان رد الثانية إلى الساعي (قوله كل من استحق) إلى قوله وبحث الاذرع في النهاية (قوله كل
من استحق حضوره الخ) فديقال يرد عليه المكاتب في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره
لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لا خلافا مافي نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة
للنجوم اه سم وقوله في نجوم الكتابة أي وغيرها السيد (قوله واجير الخ) صريح في ان الاجير والقن
من استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الروض بمن لزمه اجابة إلى مجلس الحكم واستحق
احضاره إلى ان قال ويبدن آبق واجير فجعلها معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما صنعه
الروض لمجرد دفع قوم عدم اندراجهم في الضابط والافالضابط شامل لهما كما هو ظاهر (قوله وقن آبق
الخ) أي باذن الآبق سم وع ش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لثبتيته
او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه ع ش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه
ع ش والاولى على كفيل (قوله يدخله المال) أي حيث عني عن القصاص على المال اه ع ش قول المتن
(و منعه) أي وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه
ع ش قول المتن (في حدود الله تعالى) أي وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى أي
والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد
الخ (قوله إلى ان الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أي على معنى اه كردى والاولى أي على طبق
(قوله وبه الخ) أي بالمعنى المذكور اه كردى عبارة السيد عمر أي بما اشار إليه حديث الغامدية من ان
استيفاء الحد وان كان فوريا قد يمنع منه مانع كالخلل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب
الاستيفاء فورا اه قال الرشيدى قوله لم يرد فلا يشكل بما ذكرهنا أي من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ يفهم عدم الانحصار في التكفل بن عنده مال فليتامل (قوله مكاتب بالنجوم) اخرج ديون المعاملة لما
تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره
مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة يبدن من عليه مال
يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله
او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وان لم يتمكن من اداها إذ غاية الامر انها في يده أمانة او في
معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) فديقال يرد عليه المكاتب
في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لا خلافا فها
في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم كما تقدم (قوله وقن آبق) أي باذن الآبق (قوله
وكذا عكسه) كما هو ظاهر عبارة الروض كدعوى زوجيتها وعكسه وكذا الكفالة بها لمن ثبتت زوجيته
قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كان كان الزوج موليا اه (قول المصنف ومنعه في حدود الله تعالى)

مع وجوب الخ إشارة إلى دفع اشكال ثان برد على قصة الغامدية وهو ان الحد يجب فيه الفور فلم اخر حداها
والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه اى جهة الكفالة في حد الله تعالى وجهة تاخيرها (قوله
وبحث الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما مر اه سم (قوله
من هو) اى الحد المتحتم (قوله وبنافيه) اى ما بحثه الأذرعى من صحة التكفل المذكور (قوله ان لم يرد الخ) اى
الأذرعى بالحد المتحتم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عبارتهما
واللفظ للثاني وشمل كلامه ما اذا تحتم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليلهم واعتمده الوالد رحمه الله تعالى
خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مر اذا تحتم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله جوابهم
الخ) اى بتاويل تكفل الغامدية باقامة مؤنها اه كردى (قوله لانه قد يستحق) الى قول المتن ثم ان
عين في النهاية الا قوله سواء الى لاجل اذنه (قوله عليهما) اى على صورتها اذا تحمل الشهادة كذلك
اه معنى (قوله فيطالب الخ) اى يطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه معنى (قوله ما بقى
حجره) اى حجر الولي عليهما قال سم قوله ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال ع ش
شمل قوله مر ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي غير رشيد وقضية ما يأتى في السفهيه ان الطلب متعلق به دون
الولي وقد يقال لما سبق اذن الولي استصحب وعليه فيفرق بين الكفالة بيدنه بعد بلوغه سفهيا وبين الكفالة
به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخرج بقوله ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي رشيدا وفاق المجنون فيتوجه الطلب
عليهما وان لم يسبق منهما اذن اكتفاء باذن وليهما اه (قوله وبحث الأذرعى اشتراط اذن ولي السفهيه) وهو
الظاهر اه معنى (قوله وهو الذى يظهر ترجيحه) معتمداه ع ش وقال سم ينبغي الا أن يلزم فوات كسب
مقصودا واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولي مع مراعاة المصلحة اه يأتى عن السيد عمر ما يوافقه
(قوله لصحة اذنه) لك ان تقول سلطنا ذلك لكنه قد يحتاج الى المال بناء على ما سياتى من تعميم وجوب الحضور
ويأتى نظير ذلك في العبد ايضا فندبره والحاصل انه لو فصل في العبد والسفهيه بين احتياجهما الى المؤنة في
حضور محل التسليم وبين عدمها السكان وجها وجيبا وينبغي ان مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد تفويت
المنفعة اه سيد عمر (قوله غيره) اى غير الأذرعى (قوله انتهى) اى كلام الغير (قوله وانما يظهر) اى اعتبار
اذن الفن لا سيد (قوله ومحسوس باذنه الخ) عبارة المغنى وبين محسوس وغائب باذنه كما سياتى في عموم اللفظ
لان حصول المقصود متوقع وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يصح ضمان المعسر في الحال ولا فرق بين
ان يكون في موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم ام لا حتى لو اذن ثم انتقل الى بلد بها حاكم او الى فوق
مسافة العدوى فوقعت بعد ذلك صحت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه في ذلك اه (قوله كذلك) اى
باذنه لتوقع حضوره (قوله المال) مفعول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال ع ش اى لتوقع خلاصه
اى من الغيبة بان يحضر اه (قوله اكان الخ) الاولى اكان يبده حاكم حال الكفالة او بعدهام لا (قوله
لاجل الخ) متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) اى ولو كان عالما وليا ونيابا لا نظر لما يترتب
على ذلك من المشقة في حضورهم في جانب الخروج من حقوق الادميين اه ع ش (قوله لعدم العلم الخ)
عبارة المغنى اذا تحتمل كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله وعمله) اى محل صحة كفالة الميت اه ع ش
(قوله لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع المعير حيث نذاهم عبارة
ع ش المراد بالدفن وضعه في القبر وان لم يهل عليه التراب وينبغي ان مثل الوضع ادلاؤه في القبر ثم رأيت في سم
على حج في العارية وعبارته بل يتجه امتناع الرجوع اى في العارية به مجرد ادلاؤه ان لم يصل الى ارض القبر

أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله وبحث الأذرعى) اعتمد
شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كما مر (قوله ما بقى حجره) يفيد انقطاع المطالبة اذا زال
الحجر (قوله يظهر ترجيحه) ينبغي الا أن يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن
الولي مع مراعاة المصلحة (قوله لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع

ولم يسقط بالتوبة صحة التكفل ببدن من هو عليه وينافيه ان لم يرد حد قاطع الطريق فقط جوابهم عن الخبر المذكور (ويصح بيدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارهما ليشهد من لم يعرف اسمها ونسبها عليهما بنحو اتلاف ويشترط اذن وليهما فيطالب باحضارهما ما بقى حجره وبحث الأذرعى اشتراط اذن ولي السفهيه وله احتمال بخلافه وهو الذى يظهر ترجيحه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن كما يعلم بظاهر فيه ثم رايت غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله الفن فيعتبر اذنه لا اذن سيده اه وانما يظهر فيما لا يتوقف على السيد كالتلافى الثابت بالبيعة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء اكان يبدها حاكم حال الكفالة أو بعدها طالب احضاره بعد ثبوت الحق أو قبله للمخاصمة على المعتمد خلافا للزركشى وغيره لاجل اذنه في ذلك فهو المورط لنفسه (وميت) ليحضره فيشهد (يضم أوله) وفتح ثالثه (على صورته) لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك وعمله قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير

لان في عودته من هوا القبر بعد ادلائه ازرا به فتامل اه (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف اه سم
عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبارة المغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفينه وقبل تغييره ولا نقل من بلد الى
آخر فان حصل شئ من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع أو
انه بصيغة المضى والواو حالية (قوله ذكره الاذرعى) اى قوله ولاذن الولي الخ (قوله في هذه الاحوال) اى
المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ (قوله وبحت) الى قوله ووافقه في المغنى (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه
انه ان كان محجورا عليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والا فكلهم فان كان فيهم محجور عليه قام
وليه مقامه شرح مر اه سم قال ع ش قوله من ورثته التقيد به يقتضى تخصيص الولي بالاب والجد
دون الوصى والقيم ان كانا غير وارثين وعبارة الزيادة وحاصله انه ان كان للبيت ولي قبل موته اعتبر اذنه فقط
لا اذن الورثة وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا هلالا للذن والا فاذن اولياهم وهى
تفيد انه لا فرق في الولي بين الوصى وغيره اه (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث
بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذى مات بلا وارث موافقا لما هنا وقوله فيقوم الامام مقامه
القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حائز ايضا اه سم (قوله ان تاهل الخ) اى بان كان رشيدا اما غيره
ولو سفيها فيعتبر اذن وليه على ما اقتضاه كلامه اه ع ش (قوله كناظر بيت المال) اى فيمن لا ولي له خاص
اه رشيدى فهو مثال للوارث عبارة المغنى ودخل في الوارث بيت المال اه (قوله ثم بحث الخ) معتمد اه
ع ش (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم اه سم عبارة ع ش اى حيث لم ياذن
في حياته لما ياتي من الحمل اه (قوله وتعقبه) اى بحث المطلب (قوله بحمل الاول) اى بحث المطلب (قوله
باذنه في حياته) قديقال بطلان اذنه بالموت اه سم اقول في اقتصار المغنى على بحث المطلب كما مر إشارة اليه
(قوله كذمى الخ) عبارة المغنى وبقي بالموت اه سم اقول في اقتصار المغنى على بحث المطلب كما مر إشارة اليه
عدم الا كتفاء باذن الامام وهذا هو ظاهر اه (قوله فظاهر الخ) تردد في شرح الروض اه سم عبارة
السيد عمر قوله لا تصح كفالته محل تامل لان الامام له الولاية العامة وان اتنى الارث ولا يتبعه عليه لا تقصر
من ولا ية بولى غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغنى وشرح الارشاد ما في الشرح كما مر (قوله ان
صالح ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيدى انظر لو كان
اى المعين غير صالح هل تبطل الكفالة او تصح ويحمل على اقرب محل اليه فيه نظر والمتبادر الاول فليراجع
اه (قوله سواء كان ثم) اى في المكان المعين اى في حضور المكفول به (قوله وبحت الاذرعى الخ) اعتمده
سم والسيد عمر وفاقا للنهاية عبارتها ويشترط ان ياذن فيه اى في المكان المكفول بيده فباظهار كما بحثه
الاذرعى فان لم ياذن فسدت ولا يغنى عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال ع ش قوله مر
ويشترط الخ معتمد قوله ولا يغنى عن ذلك الخ متمد قوله وقد يتوقف الخ اى بان يقال حيث اذن في ذلك
لا تتفاوت الا ما كن فيه ويرد بان الا ما كن قد تختلف بالنسبة له بان يكون له غرض فيما اذن فيه بخصوصه
كعرقه اهله مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر بحث الاذرعى متجه ولا وجه للتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

المعبر حينئذ (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه أنه ان كان
محجور عليه عند موته اشترط اذن الولي من ورثته فقط والا فكلهم فان كان فيهم محجور عليه قام وليه مقامه
شرح مر (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم
لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله لبيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متجه
لانه لا علقه بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير
حائز ايضا (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم (قوله باذنه في حياته) قديقال
بطلان اذنه بالموت (قوله فظاهر) تردد في شرح الروض (قوله ان صالح) ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسدا
وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين (قوله وبحت الاذرعى الخ) اقول هو متجه ان يختلف به الغرض كبعيد

وعدم النقل المحرم وان لا
يتغير في مدة الاحضار واذن
الولي في مثل هذه الاحوال
لغوا ذكره الاذرعى وبحت في
المطلب اشترط اذن الوارث
أى أن تاهل والا فولي
كناظر بيت المال ووافقه
الاسنوى ثم بحث اشترط
اذن جميع الورثة وتعقبه
الاذرعى بان كثيرين صوروا
مسئلة المتن بما اذا كفله
باذنه في حياته اه وبجاب
بحمل الاول على ما ذالم باذن
أما من لا وارث له كذمى
مات ولم ياذن فظاهر أنه
لا تصح كفالته (ثم أن عين
مكان التسليم) في الكفالة
(تعيين) ان صالح سواء كان
ثم مؤنة أم لا وبحت
الاذرعى اشترط رضا
المكفول بيده به وفيه
وقفة (والا) يعين

(فكانها) يتعين إن صلح أيضا كالتسليم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم أنه لا يشترط بيان محل التسليم وإن لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة

وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميري وهو أن وضع السلم التاجيل والضمان للحلول وإن ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والتزام وفي كلا فريقه نظروا أن جزم ثانيهما شبيها وتبعته في شرح الإرشاد أما أولا فلا نأمنع أن وضع الضمان للحلول وأما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تنساق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بأنه يحتاط للأموال لاختلاف المحال ما لا يحتاط للأبدان لما من جوارز أركاب البحر يبدن المولى لأبعه وحينئذ فهاهنا مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن اذن صاحبه فلم يحتج لبيانه ولا نظر هنا مؤنة المحضر لأنها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤنة ثم أما إذا لم يصلح فأقرب محل صالح على الأوجه من تردد فيه (ويبرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل أو المفعول أي بنفسه أو وكيله المكفول من بدن أو عين إلى المكفول له أو وارثه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكره ولم يطالب به وقضية كلامهم أنه لو كفل واحد

قال مانصه أقول هو متجه إن اختلف به الغرض كتبيديج مؤنة انتهى قول الماتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لذلك محل بعينه أه غش (قوله يتعين) إلى قوله من تردد في المغنى الأقوله وفي كلا فريقه إلى ما إذا ما أنه عليه (قوله أن صلح أيضا) والأبأن لم يكن صالحا وكان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين أقرب محل إليه قياسا على السلم وإن فرق بعضهم بينهما لا مكان رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما أه نهاية عبارة سم قوله يتعين أن صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فإن لم يصلح وجب البيان ولا فسدت كالتسليم مر أه (قوله فيحتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه أنه إن كان الاحضار لم يشترط تأخير فمكالم الحال ولا فسكاؤجل أه (قوله ويحتمل الفرق) بأن السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على أقرب موضع صالح للتسليم أه معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تبعه المغنى كما مر آنفا (قوله فكل منهما الخ) الأنسب فلأن كلا منهما (قوله عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لأنه محض التزام أه سم (قوله وقد يفرق) أي بين السلم والضمان (قوله بأنه يحتاج الخ) وقد يقال إن هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جواز أركاب البحر الخ) كذا في أصله بخطر رحم الله ولا يخفى ما فيه أه سيد عمر أي وحق العبارة أركاب بدن المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) أي إذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله إذا صاحبه) الجملة نعت لبدن (قوله مؤنة المحضر) بكسر الصاد أي محضر القاضى (قوله بخلاف المؤنة ثم) أي في السلم المؤجل فعلى العاقد أي السلم إليه (قوله أما إذا لم يصلح الخ) أي المكان المأمين أو مكان الكفالة فهو راجع لما قبله لا وما بعدها (قوله فأقرب محل) القياس أنه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم إذا لم يصلح مكانها لا بد من تعيين محل ولا فسدت (قوله أي بنفسه الخ) أي بتسليم الكفيل بنفسه الخ وهذا تفسير مراد فلا يرد أنه إنما يناسب الاحتمال الأول (قوله أو عين هنا) وفيما يأتي في شرح فان غاب استطرادى (قوله بما ذكر) أي بتعيين محل صالح أو وقوع الكفالة فيه أصلا وحالا وبكونه أقرب محل صالح من محل التكفل أو من المعين إذا لم يصلح أصلا وحالا وهذا على مرضى الشارح كما غنى من الفرق بين الضمان والسلم وأما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فالتعيين أو بوقوع الكفالة فيه أو بخروجه عن الصلاحية بعده (قوله وإن لم يطالب به) أي المكفول له الكفيل بتسليم المكفول (قوله وإن كانا متضاهين) أي وإن كان كل منهما ضامنا عن الآخر أه كرى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل به رجلان معا أو مرتبا فسلم أحدهما لم يبرأ الآخر وإن قال سلمته عن صاحبي ولو كفل رجل لرجلين فلم إلى أحدهما لم يبرأ من حق الآخر ولو تكفل كفيلا ثم أحضر أحدهما المكفول به برى بمحضرة من الكفالة الأولى والثانية وبرى الآخر من الثانية لأن كفيله مسلم ولم يبرأ من الأولى لأنه لم يسلم هو ولا أحدهم جهته ولو أبرأ المكفول له الكفيل من حقه برى. وكذا لو قال لا حق لي على الأصيل أو قبله في أحد وجهين قال الأذرعى أنه الأقرب كإبرأ الأصيل بأقراره المذكور نهاية ومعنى قال غش قوله مروان قال الخ ينبغي ما لم يرض المكفول بذلك أه (قوله بينه وبين المكفول له) إلى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محبوسا بحق) المتبادر منه الموافقة لتصریح المغنى أن المعنى ولو كان المكفول له محبوسا بحق خلافا لقول الكردى أي ولو كان المكفول محبوسا بحق أه عبارة النهاية ويبرأ بتسليمه له محبوسا بحق أيضا لا مكان أحضاره ومطالبته بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه أه قال ع ش قوله مروان يبرأ بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة أن الكفيل إذا سلم المكفول للكفول له يجوز لمؤنة (قوله يتعين أن صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فإن لم يصلح رجب البيان ولا فسدت كالتسليم مر (قوله فيحتمل التسوية) يتجه أنه إن كان الاحضار لم يشترط تأخير فمكالم الحال ولا فسكاؤجل (قوله فكل منهما عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لأنه محض التزام (قوله أما إذا لم يصلح الخ) القياس أنه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم إذا لم يصلح مكانها لا بد من

بدن اثنين لم يبرأ إلا بأحضارهما وإن كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو محبوسا بحق لا يتيان به لزمه بخلاف ما إذا سلمه له بمحضرة مانع (كتغلب) بمنعه منه فلا يبرأ لعدم حصول المقصود وهو

نعم ان قبل مختار ابرى. وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع كان جعل التسليم بينته او من يعينه على خلاصه ولا اجبره الحاکم على قبوله فان ضم تسليمه عنه فان فقد الحاکم اشهد انه سلمه له وبرى. وياتى هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمته المعين (فرع) قال ضمننت احضاره كطالبيه المكفول له لم يلزمه غير مرة لانه فيما بعد ما عاق (٢٦٣) الضمان على طلب المكفول له

وعلق الضمان بيطاله كذا
اعتمده شارح كالبقينى
وفيه نظر بل مقتضى اللفظ
تعلق اصل الضمان على
الطلب وتعليقه مبطل له
من اصله فهو الاوجه فان
قلت الاولى فيها تعلق
المقتضى اذ لا يلزمه الاحضار
الا بالطلب قلت المعلق هنا
الضمان لا الاحضار كما هو
المتبادر فان جعل كل ما قيدا
للاحضار فقط فقياسه
التكرار فلم يصح القول
بالمرة عليهما فان قلت فما
الراجع من ذلك قلت قضية ما
ياتى في ضمننت احضاره بعد
شهر ان الظرف متعلق
باحضاره لا بضمننت تعلقه
هنا به ايضا فيصح ويتكرر
كلما طلبه (وبان يحضر
المكفول) البالغ العاقل
بمحل التسليم ولا حائل
(ويقول) للمكفول له
(سلمت نفسى عن جهة
الكفيل) وكذا في غير محل
التسليم او زمنه حيث لا
غرض له في الامتناع فيشهد
انه سلم نفسه عن كفالة فلان
وبيرا الكفيل كذا اطلقه
الماوردى والاوجه اخذا
بما قبله انه لا يكتفى اشهاد
الا ان فقد الحاکم اما

وهو محبوس رى ان كان الحبس بحق كان على دين لما عالج به الشارح مر بخلاف ما اذا كان المكفول تحت يده متغلب فلا يبر الما عالج به ايضا اه وهو ايضا صريح فيما قات (قوله ان قبل الخ) اى ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار لهذا القبول برى الكفيل اه سيد عمر (قوله تسلمه الخ) اى الحاکم المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الحاکم) اى فقد الكفيل الحاکم اى لغيبته عن البلد الى ما فوق مسافة العدوى او لمشقة الوصول اليه لتعجبه او اطالبه دراهم وان قات اه عش (قوله وبرى) عطف على اشهد (قوله كذا اعتمده شارح الخ) عبارة النهاية قاله الباقين وتابعه عليه بعضهم وهو الاوجه وان نظره بان مقتضى اللفظ تعلق اصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعلق اصل الضمان) فيه وفي قوله الاتى كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله وتعليقه بطل الخ) اى فلا يلزمه احضاره مطلقا فى الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الاوجه) اى بطلان الضمان من اصله اى من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الاتى فيصح ويتكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) اى المرة الاولى اه كرى (قوله بالمقتضى) بكسر الصاد هو الطلب (قوله عليهما) اى على جعل كل ما قيدا للاحضار وجعله قيد الضمنت او على تعلق الضمان وتعلق الاحضار اذ الاول يقتضى البطلان والثاني التكرار (قوله من ذلك) اى بما ذكر من التعليق (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصح) اى الضمان (ويتكرر الخ) اى الاحضار ولزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعش وسيد كرى عزز البالغ العاقل بقوله اما الصبي الخ (قوله بمحل التسليم) اى وزمنه اخذا بما سيد كرى (قوله فيشهد) اى المكفول (قوله والاوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله لا بدرة بقولهما) يتبعون ان عله ما لم يحضر اوية ولا ارساني ولى اليك لاسلم نفسى عن جهة الكفالة ويغلب على الظن صدقهما اخذما قولوه في الاذنى دخول الدار وايصال الهدية اه عش (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما يحتمل الاذرى وتسليم ولي المكفول كتسليمه اه قال عش قوله مر كما يحتمل الاذرى معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر كتسليمه اى المكفول المعتبر تسليمه اه (قوله هنا) اى فى تسليم المكفول نفسه عن الكفيل و (قوله لا فيما قبله) اى فى تسليم الكفيل المكفول ولا يخفى ان تعبيره بالظهور انما هو بالنسبة للثاني والافقوال المهتمف ولا يكتفى الخ نص في الاول قوله فاشترط لفظ الخ) هل يتعين اللفظ بخصوصه او يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظا محل تردد ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول وقول الشارح لا قرينة الخ فيه اشارة الى ما استقر به (قوله كما مر) اى فى البيع (ان احضره) اى الكفيل المكفول (قوله بغير محل التسليم) هل او بغير زمانه اه سم اقول نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله له) وفى نسخة على قوله وكل منهما محتاج الى التأمل اه سيد عمر اى كان قضية السباق ان يقول على تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك ان تقول انما عدل الشارح الى قوله على اشارة الى ان المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول في غير محل التسليم فلا يكتفى مجرد قول الكفيل سلمته عن الكفالة (بلا قوله) الى الماتن في النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظهر به المكفول له ولو بمجلس الحكم وادعى عليه لم يبر الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه اى ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما ياتى في السوادة اه (قوله لانه) اى الكفيل وكذا ضمير من جهته (قوله ولا احد الخ) اى بان كان وكلا تعيين محل ولا فسدت (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير محل التسليم) هل

بقولهما الا ان رضى به المكفول له على الاوجه وتسليم اجنى باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له (تنبيه) ظاهر كلامهم اشترط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان مجىء هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ يدل بخلاف مجىء الكفيل به فلا يحتاج للفظ ونظيره ان التخلي في القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكتفى مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه ولا اخذ من جهته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

(لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) (٣٦٤) لعذره ويصدق في جهله بيمينته (والا) بأن عرف مكانه (فيلزمه) عندا من الطريق ولم يكن

ثم من يمنعه منه عادة ويظهر أنه لا يكتفي في هذين بقوله إحضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة فيه فيما يظهر وإن حبس بحق فيلزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان وغيره وفيه نظر ظاهر إلا أن يراد أنه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزم بإحضاره ويحبس ما لم يتسبب في تخليصه ولو ببذل ما عليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول يبدنه يحتاج لمؤن السفر ولا شيء معه فيظهر أن يأتي فيه ما مر في الدين المحبوس عليه (تنبيه) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر للإحضار ويمكن منه أن وثق الحاكم منه بذلك وتوقا ظاهر ألا يتخلف عادة وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فإن تعذر حبس حتى يزن المال قرضا أو يأس من إحضاره (ويهل مدة ذهاب وإياب) عادة لأنه الممكن ويبحث الأسنوي أماله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والأدعي أماله لا تنتظر رفقته بأمن بهم وانقطاع نحو مطر ونلج ووحل مؤذ (فان مضت) المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وجدت

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسلمه قول المتن (إن جهل مكانه) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها وجهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه عش (قوله لعذره) إلى الثانية في النهاية لا قوله ويظهر إلى إحضاره وقوله من دار الحرب (قوله أنه لا يكتفي الخ) الظاهر خلافه لأنه قد يختص به خوف الطريق لنحو عذر خاص وكذا بقية الموانع قد تختص به ويعسر عليه إقامة البيعة اه سيد عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل اه سم (قوله إحضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وإن حبس) أي المكفول (قوله فيلزمه) أي الكفيل (قوله قضاء ما عليه) أي المكفول ثم إن كان قضاءه للدين باذن المدين المكفول باذن رجع وإلا فلا لأنه متبرع بذلك ولا يلزمه من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الأداء اه عش (قوله أنه) أي الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله بحبس الاتيين (قوله مع حبسه) أي المكفول وكذا الضمير في قوله الاتي بإحضاره (قوله ومؤنة السفر) أي سفر الكفيل لإحضار الغائب سيد عمر وكردى زاد عش واما مؤنة المكفول فسيأتي في قوله ولو كان المكفول يبدنه الخ اه (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج بإحضاره إلى رسول من الحاكم ليجبره على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول م اه سم (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آفا عن صاحب البيان اه سم عبارة الكردى قوله ما مر الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ما عليه من دين مع قوله يلزم بإحضاره ويحبس الخ يعني يلزم الكفيل بإحضاره ولو ببذره مال اه وعبارة عش أي يقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم إن كان صرفه على المكفول ما يحتاج إليه باذنه رجع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الصرف على المكفول ومع ذلك فله الرفع إلى قاض ياذن الكفيل في صرف ما يحتاج إليه قرضا لأن المكفول باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضي ومن لا زمه صرف ما يحتاج إليه اه (قوله المحبوس عليه) أي الدين الذي حبس المكفول لاجله (قوله منه بذلك) أي من الكفيل بالأحضار (قوله فان تعذر) أي كفيل الكفيل (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس الخ) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملى وهو يؤيد ما ذكرته اه سم (قوله ويبحث الأسنوي الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله أي في السفر الطويل) إن كان تقييد كلام الأسنوي بالطويل بالنسبة للثلاثة الأيام فواضح وإلا فحل تأمل فينبغي في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فتأمل اه سيد عمر (قوله والأدعي الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله أماله) أي عند الذهاب والعود نهاية ومعنى (وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفقته وينبغي أن مثل ما ذكر من الأعذار ما لو غرب المكفول لو نأثب عليه فجعل الكفيل مدة التغيب اه عش (قوله مؤذ) أي لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الأعذار نهاية ومعنى (قوله لاذنه) أي لاجل إذن المكفول للكفيل في الكفالة فإنه حينئذ تلزمه الإجابة إلى القاضي كردى (قوله أو لقول المكفول له الخ) لا يخفى أن يوم صحة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحبس الكفيل معه وليس كذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن وإنما لا تصح بغير رضا المكفول كإفعل النهاية والمغنى حيث قالوا تفرعاً عليه واللفظ للثاني فلو كفل به بلا إذن منه لم تلزمه إجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وإن طالب المكفول له الكفيل كما في ضمان المال بغير إذن إلا أن سأل المكفول له إحضاره كان قال له أخضره إلى القاضي فإنه إذا حضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل صاحب

أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتج في حضوره إلى رسول من الحاكم ليجبره على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول م (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آفا عن صاحب البيان (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس من إحضاره) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملى وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

ويقول له القاضي احضره لانه حينئذ رسول القاضي اليه ولم يكف قول ذي الحق لان من طلب خصمه لقاض لا تلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تقييد بمسافة العدوى وبقولي وقد اخذت دفع اعتماد الزركشي قول جمع لا يحبس كعسر بدين ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان هذا يعد قادرا على احضار ما لزمه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤدي الدين الى تعذر احضار المكفول بموت او نحو تغلب او جهل بمحل له لا متناعه بمأزومه وبحث الاسنوي انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على من اداه اليه (٢٦٥) ورد بانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه واجيب بمنع تبرعه وانما بذله للحيلولة وهو متجه ومن ثم استرده

ان بقي ولا قبل له والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشيء لتبرعه باداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المؤدى اليه قبل يرجع على المكفول لان اداؤه عنه يشبه القرض الضمني له او لا لانهم يراجع في الاداء جهة المكفول بل مصاحبة نفسه بتخليصه له بانه من الحبس كل محتمل والثاني اقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره) لانها بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان نظرا الغيبة او يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بيدن غائب جهل مكانه (تنبية) وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه حيث مزج الماتن بقوله فيلزمه احضاره من مسافة القصر فادونها وظاهره ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مصحح الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة القصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استدعاء القاضي لان صاحب الحق لو طلب احضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه اداء الحق ان قدر عليه ولا فلا شيء عليه واذا امتنع التكفيل من احضار المكفول في ما تين الصور تين فلا حبس عليه اما في الاولى وهي فيما اذا لم تلزمه الاجابة فانه حبس على ما يقدر عليه واما في الثانية وهي فيما اذا قال له احضره الى القاضي فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب عطف على القول (قوله لانه حينئذ) اي التكفيل حينئذ امره القاضي باحضار المكفول (قوله اليه) اي المكفول (قوله ولم يكف) اي في لزوم الاجابة (قوله ذي الحق) هو هذا المكفول (قوله لا تلزمه) اي الخصم (قوله) ومن ثم) اي من اجل انه حينئذ رسول القاضي اليه (يقيد) اي لزوم الاجابة حينئذ (قوله ان لم يؤدي) الى قوله والكلام في النهاية والمغنى (قوله ان لم يؤدي الدين) ظاهره انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض له التصرف فيه كالقرض مر اه سم (قوله لا متناعه الخ) علة للحبس اه غش (قوله وبحث الاسنوي الخ) عبارة في النهاية والمغنى والاوجه ان له استرداده الخ (قوله اذا حضر المكفول الخ) ويجه كما افاده شيخنا الشهاب الرمي ان يلحق بقدمه اي من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به نهاية ومغنى وشم قال الرشيدى قوله مر حتى يرجع به اي حتى يرجع التكفيل بما غرمه اه (قوله عنه) اي المكفول (قوله على المؤدى اليه) اي المكفول له (قوله لانها بمنزلة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله في جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح بيدن غائب الخ) خلافا لانه في النهاية قال عش وقد بوجه كلام حج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولا يتاخر الا اذا عرف مكانه ويرد بانه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذي في العباب عطف على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره اه وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر اه سم (قوله هنا) اي في شرح والا فيلزمه (قوله بقوله الخ) اي من جامتا بسا بقوله الخ (قوله لا يقال) اي في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرد عليه (قوله هي) المسافة (وان بعدت) اي عن مرحلتين (تسمى الخ) اي مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقييد بمرحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير (قوله لولم يقل الخ) اي لو ترك الشارح لفظ قصادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من افرادها وهذا ظاهر ولم يرد ان التعجب من الشارح في ذلك عما يتعجب منه بل لم يصدر عن تامل سم وسيد عمر (قوله بان له الخ) اي للزوج اه كردد (قوله ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) اي والى فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتز به عن اشار الى انه ينبغي ان يفصل الخ (قوله بل فيها) اي بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو مادون مسافة القصر (قوله وانه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) اي من شذ (قوله

(٣٤) - شرواني وابن قاسم - خامس) لان هذا لما يحسن لولم يقل قصادونها اما اذا قال ذلك فليس مراده بمسافة القصر الا قلها لانها التي لها دون وقد يجاب بان له فائدتين احدهما الرد على من اشار الى انه ينبغي ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكتة خلافية او ما اليها الماتن و اشار اليها في الخادم بقوله ما صححه الرافعي من الحاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صححه المتولي فعلمنا ان مادونها لا خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحقانها بمادونها والمتولي يفرق فقصد الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذ

فاشار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الا بهام لانه لا قائل بالفرق بين المساقاة وما فوقها يلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتمين ذكر الدون لتبينك الفائدةين (٢٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا مات ودفن) أو هرب أو توارى ولم يدبر محله (لا يطالب السكفل

بالمال) قال العقوبة أولى لانه لم يلزمه اصلا بل النفس وقد فانت وذكر الدفن لانه قبله قديطالب باحضاره للشهادة على صورته كما مر لانه يطالب قبله بالمال كما هو واضح (والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال) ولو مع قوله (ان فأت التسليم بطات) الكفالة لانه شرط يتأق مقتضاها وانما صرح قرض شرط فيه نحو رد مكر عن نحو صحيح وضمن بشرط الخيار للمضمون له او حلول التأجل لان الغرم هنا مستقل يفرد بعقد فائر شرطه كشرط عقد في عقد وغيره بما ذكر صفة تابعة لا تخل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيت وحدها وليس من الشرط كفلت يدينه فان مات فعلى المال لانه وعد فبلغو ويصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فلما يظهر خلافا للزركشى لان ان انما وقعت شرطا لما بعدها المنفصل عن كفلت فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كفلت لك نفسه على انه ان مات فانا ضامنه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط يتأق فيها ايضا (و) الاصح (انها لا تصح بنير (رضا المكفول)

الى تفصيل فيه) أى فيما دونها أى بين كونه مساقاة العدوى وغيرها كما مر آنفا (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) الى قول المتن وانها لا تصح في النهاية والمغنى الا قوله ولا اثر الى ولو قال (قوله فالعقوبة) أى من حد او غيره اه عش (قوله اولي) عبارة المغنى واحترز بالمال عن العقوبة فانه لا يطالب بها جز ما اه (قوله لانه لم يلزمه الخ) وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المكفول وفادام لا لكن قال الاسنوى تبعاً للسبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال عش قوله وظاهر اطلاق المصنف الخ معتمد اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لانه الخ (قوله وانما صرح قرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه فى انه زاد خيراً فى الجميع اه سم (قوله وضمن الخ) تطف على قرض (قوله هنا) أى فى الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيت وحدها) يتأمل معنى الغاء شرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق وتمتكن من الابرار متى شاء فاشترط الخيار له تصرح بمقتضى العقد يمكن أن يجاب بان معنى الغائها أنه لا يترتب عليها شى يزيد على مقتضى العقد اه عش (قوله ولا اثر لارادة الشرط هنا الخ) خالفه النهاية والمغنى فقال لا قاله أى صحة الكفالة وبطلان التزام المال فيما ذكر الماوردى وهو كما قال الزركشى محمول على ما اذا لم يرد به الشرط والابطال الكفالة ايضا اه (قوله المنفصل عن كفلات) فيه بحث لانه اذا اريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفلات مقيد له اذا المعنى حينئذ كفلت يدينه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو فى المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما فى مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه انه رضى البيع أن الحاق الشرط المفسد ضرراً اذا ذكر فى مجلس العقد وما هنا كذلك إلا أن يفرق بأن البيع له زمان خيار مجلس فالحق الواقع فيه بالواقع فى صاب العقد ولا كذلك الكفالة لانه يظهر ان عمل التردد ما لم يقل عزت على الاتيان بما ذكر مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كفلات الخ فان قال ذلك ضرراً فلما لم يرد به الشرط اه سيد عمر أى فيصدق يمينه لانه اعلم بنيتة قول المتن (بنير رضا المكفول) ظاهره انها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر اعليه وقياس صحة كفالة الدين اذا كان قادراً على انتزاعها الصحة هنا ايضا الا ان يفرق بأن العين الخ اه عش (قوله بنير رضا المكفول) أى الذى يعتبر اذنه (أو نحو ليه) أى حيث لا يعتبر رادخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو ليه) الى التنبيه فى المغنى والنهاية قال سم قول المتن بنير رضا المكفول أى ولا بنير رضا معرفته ولا بنير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمغنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كفى ضمان المال اه قال عش قوله مر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد برده او لا فيه ما قدمنا فى رد المضمون له من كلام حج وسم على منهج اه (قوله بالمعنى السابق) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اه سم أى فى شرح والا فيلزمه (تنمة) لومات السكفل بطلت الكفالة ولا شىء المكفول له فى تركته ولومات المكفول له لم تبطل ويبقى الحق لورثته كفى ضمان المال فلو خلف ورثة وغرما موصيا لم يبرأ السكفل إلا بالتسليم الى الجميع

افرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التعجب من الشارح فى ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تأمل (قوله وانما صرح قرض الخ) أى مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه فى انه زاد خيراً فى الجميع (قوله المنفصل عن كفلات) فيه بحث لانه اذا اريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفلات مقيداً له اذا المعنى حينئذ كفلت يدينه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو فى المعنى لقوله بعده على انه مات فانا ضامنه وتفاوتهما فى مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل (قول المصنف بنير رضا المكفول) أى ولا بنير معرفة المكفول له بخلاف رضاه (قوله بالمعنى السابق فى الدين) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة

أو نحو ليه لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها (فرع) يصح التسكفل للمالك عين معلومة ولو خفيفة لا مؤنة لردّها بردها لا قيمتها ولتقت بمن هى يده ان كانت يده يد ضمان واذن من هى تحت يده او قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردّها لنحو تلف لم يلزمه شىء (تنبيه) الذى يظهر فى مؤن ردّها انها على الضامن بالمعنى السابق فى الدين المحبوس عليه المكفول به

(فصل) في صيغتي الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك (يشترط في الضمان) الدال (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالبا إذ أنه الخط مع النية وإشارة أخرى مفهومة كما يعلم من كلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في يشعر الكتابة فهو واضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافا لمن اعتمد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحمله أو تقلده) أي دينك عليه (أو تكفلات يبدنه) لفلان أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال) الذي على زيد مثلا (أو باحضار الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فإن قلت يحمل على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون اللفظة الذكرى بل وإن لم يجر لها ذكر حلا لها على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحمل وإن أومر قول الشارح المجهود بل الذي يتجه أنه فيهما كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) أو قبيل أي لفلان كما هو واضح وأعلم حذفه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على ثبوت بعضها نسا وبقيتها قياسا مع اشتغال لفظ الكفالة بين الصحابة فن بعدهم وخل عنه والمال على صريح

ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصورا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذري اه معنى زاد الهمزة هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة) (قوله في صيغتي الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى لإفوله فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع لذلك) كقصد ما يرجع به أو جنسه وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان اه ع ش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية اه معنى (قوله اذ مثله الخ) تعليل للتقييد بغالبا (قوله اذ مثله الخط) ظاهره أنه لا فرق بين كونه من الأخرس وغيره ونقل سم على منهج عن الشارح مر أن هذا هو المعتمد اه ع ش قول المتن (يشعر بالالتزام) معنى يشعر يعلم ودعوى الأوصحية بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ودخل في يشعر الكناية بالنون صريح في أن الأسماء رخي وقد يخالفه قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى لا يشعر ولا يحس بذلك والشعور الأحساس وهو شاعر الإنسان حواسه اه (قوله كذا ذكره) أي بضم لك إلى ضمنت (قوله كما قاله الأذري) أقره المعنى والنهية أيضا (قوله اعتمد الأول) أي الضم أي اشتراطه (قوله أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اتحاد الدين وتوابعه عليه ولو كان عليه دين قرض أو مبيع مثلا وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك ان ضمنت شيئا خاصا كدين القرض مثلا لم يصدق في ذلك أم لا عليه نظر وينبغي تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كالوطالب بدين القرض فقال ذلك فلم تقم على ذلك قرينة حمل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة فيعلم اه ع ش (قوله هو فلان) أي مثلا (قوله وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الأقرب عدم الاحتياج لذلك كناية عن كونهما كلفاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارح المحقق وقول التحفة لا أثر للقرينة في الصراحة بحله بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كالمعقود عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة اه سيد عمر (قوله ذلك) أي ما في المتن (قوله بعد ذكرهما) أي ذكر وصف المال ووصف الشخص الذين في الشرح (قوله بل وإن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يحمل على الخ والمعنى بل يمكن تصحيحه وإن الخ (قوله على العهد الذهني) ينبغي الخارجي اه سيد عمر وقد يجاب أراد اصطلاح النجاة لا المعاني (قوله هذا الحمل) أل للجنس في شمل العهد الذكرى والذهني (قوله المعهود) مقول القول (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحينئذ فقوله بل يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويناقضه فتأمل فانه واضح اه سم وقد يجاب بأن كلام الشارح مبنى على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارح كالنهي والمعنى وإن كان الممثل له شاملا له وللكناية (قوله أنه) أي العقد (فيهما) أي في العهد الذكرى والعهد الذهني (قوله لما مر الخ) قد عرفه (قوله أي لفلان الخ) قياسه اعتبار نحوه في على ما على فلان اه سم (قوله لذلك) أي الوضوح (قوله وعلى ما على) إلى قوله وخل عنه في النهاية والمعنى (قوله وعلى ما على فلان) أي إذا ضم إليه لك بأن قال مالك على الخ فيما يظهر اه ع ش ومر عن سم انما ما يوافقه (قوله لا خل عنه واراد ابدأ) الأولى لأن اراد خل عنه ابدأ (قوله أيضا) أي كإرادة

(فصل) (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في قوله يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحينئذ فقوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويناقضه فتأمل فانه واضح (قوله أي لفلان الخ) قياسه اعتبار نحوه في على ما على فلان

لأن على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فن ثم لم يخرج لقول شيخنا والمال الذي لك عليه أن إرادته الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين مأمرا نقا بان القرينة ثم خارجية فضعفت عن أن تؤثر الصراحة أن اراد خل عنه إلا أن وكنا إن أطلق فيما يظهر لا خل عنه واراد ابدأ لأنه شرط مفسد وقول شيخنا بالإبطال مع الإطلاق أيضا لغيره نظر لأن خل عنه

لا عموم فيه فيصدق بالصور الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها مشكوك فيه ولا بإعلان مع الشك على أن قاعدة تصور كلام المكلف عن الألفاظ ما وجد له يحمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة أنه لا يضر اضمار المبال كانه كحكك بقى واراد ايومين مثلا تؤيد اطلاقهم صراحته الشامل لارادة ابداء ايضا فان قلت لم حمل المال هنا على ما على الاصيل بخلافه في انا بالمال الى آخره قلت بفرق بان على لما كان صريح التزام وقوع خبرا عن المال (٣٦٨) كان صريحا في دفع الایهام الذى فيه وفي حمله على ما يلزم وهو ما في ذمة الاصيل وامامهم فالمال

الابد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بانه في المعنى نفي ففيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه أو بانه حذف معموله فيفيد العموم اى خل عنه الآن وبعد الآن وابداه سم (قوله غير بعيد الخ) نعم ثان لمحمل (قوله من ظاهر لفظه) اى المكلف متعلق ببعيد (قوله صريح الخ) خبران والتذكير باعتبار الضابط (قوله يؤيد اطلاقهم الخ) قد يمنع ان هذا من تلك القاعدة بل محلها ما اذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبال ويقترب منه كما في مثال النكاح المذکور بخلاف ما اذا كان فيه كما في مثالنا لان الامر بالتخيلة يناسب المبال ويقترب منه لان شرط التخيلة اى عدم المطالبة مطلقا مبطل فاذا اريد ما يكمل المبال ابطال فليتأمل اى سم (قوله صراحته) مفعول اطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال على (قوله الشامل الخ) نعمت الاطلاق (قوله لم حمل الخ) اى حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في انا بالمال اى حيث لم يحمل عليه حتى احتجج الى التقييد السابق اى سم (قوله قلت بفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه لا يصلح للفارقة فاما ان يكتفى بالاشارة فيهما او لا يكتفى بهما فتأمل ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله بفرق الخ قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوعه خبرا عن المال بقاله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق بالمال به هناك انتهى اى سيد عمر (قوله وفي حمله الخ) عطف على قوله في دفع الایهام (قوله امر محتمل الخ) في اطلاقه تأمل (قوله ان اراد الخ) اى الشيخ خبر ان (قوله به) اى بذلك القول اى بقوله الذى لك عليه (قوله ان ذكر ذلك) اى الوصف المذكور (قوله ان الاخبار عنه) اى عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الياء (قوله والكنية) الى المتن في النهاية الا قوله او معنى الى ولو الخ وقوله كخل الى كذا (قوله او نحوه) اى نحو الى (قوله بما ذكر) اى من عندى او معنى وهو بيان للنحو (قوله فابراه) اى الكفيل (المستحق) اى المكفول له او واره (قوله ثم وجده) اى الكفيل المستحق (قوله لخصمه) اى المكفول (قوله صار كفيلة) اى فيكون صريحا اى ع ش (قوله ينبغي ان يكون كناية) اى فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح والا فلا وقال عميرة ما حاصله انه ان لم يرد به ضمان المال حمل على كفالة البدن لانه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اى ع ش (قوله كما يدل عليه) اى على كون خل عن مطالبة الخ كناية (قوله بالالتزام) الى قوله وهو انه في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وايداه الخ (قوله ان حفت به الخ) عبارة المعنى ان صحبته قرينة اى ضمير به كضمير تصرفه وصير به في الموضوعين راجع الى ما في المتن (قوله ان عقد) اى الضمان او الكفالة (قوله وايداه) اى بحث ابن الرفعة (قوله وهو) اى كلامهم انه لو قال ان سلم الخ من السلامة وفى دلالة هذا الكلام على اعتبار القرينة وقفة ولعل لهذا الاستوجه الشارح بحث الاذرى الاق (قوله وهو اوجه) اى بحث الاذرى وكذا ضمير ويؤيده (قوله لكنه يشترط الخ) اى ابن الرفعة (قوله والاذرى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله ويحتمل في غيره الخ) اى سكت الاذرى عن حكم غير العامى وسكوته عنه صير نامتردد اى

باق على ايهامه لانه لم يقرن به ما يخرج عنه وكون ال عهدية امر محتمل لا يصلح مزيلا للايهام اللفظى وبهذا يتضح لك ان قول شيخنا والمال الذى لك عليه على ان اراد به ان ذكر ذلك شرط للصراحة لبعيد لما علمت ان الاخبار عنه يعلى قائم مقام وصفه بالذى لك على وان اراد انه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحا فيما ذكرته والكتابة نحو دين فلان الى او عندى او معنى وخل عنه والمال الى او نحوه مما ذكر ولو تكفل فابراه المستحق ثم وجد ملازما لخصمه فقال خلّه وانا على ما كنت غايه من الكفالة صار كفيلة وظاهر كلامهم انه لا بد في صراحة هذه الالفاظ من ذكر المال فنحو ضمننت فلانا من غير ذكر مال ينبغي ان يكون كناية كخل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه ما مر في الى او عندى (ولو قال اؤدى المال او أحضر الشخص فهو وغد) بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم ان حقت به قرينة تصرفه الى الانشاء

انعقد به كما بحثه ابن الرفعة وايداه السبكي بكلام الماوردى وغيره وهو انه لو قال ان سلم الى اعقت عبدى انعقد نذره وبحث الاذرى ان العامى اذا قال قصدت به التزام ضمان او كفالة لزم وهو اوجه ما قبله ويؤيده ما ياقى انه لو قال دارى لزيد كان لغوا الا ان قصد بالاضافة كونها معروفة به مثلا فيكون اقرارا وقد يقال البحثان متقاربان فان الظاهر ان ابن الرفعة لا يريد ان القرينة تلاحقه بالصريح بل تجعله كناية بحيث نذر ان نوى لومه والا فلا لكنه يشترط شيئين القرينة والنية من العامى وغيره والاذرى لا يشترط الا النية من العامى ويحتمل في غيره

حكمه عنده اه رشیدی (قوله ان يوافق ابن الرفعة) اى فيشترط فيه النية مع القرينة اه رشیدی (قوله وان ياخذ باطلاقهم انه لغو) لا يخفى ان الاذرى لا يسعه ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه لا نظير له قائل اه رشیدی (قوله و قول الشيخين) الى المتن في النهاية (قوله عن البوشنجى) امام عظيم منسوب الى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية (قوله لان مطلقة) من اضافة الصفة الى موصوفها اى المضارع المطلق عما يخصه بالحال او الاستقبال (قوله الاستقبال) لعل المراد انه يحمل عليه نظر الى ان الاصل بقاء العصمة فلا يحكم بزوالها بالاتبان بلفظ مجتمل لان مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه سيد عمر اى ولا عبرة بالمذهب الثالث لغاية ضعفه (قوله به) اى باطلاق (قوله وقع الخ) اى الطلاق (قوله قال الاسنوي الخ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله ظاهر في انه الخ) خبر و قول الشيخين الخ (قوله في انه) اى اطلق (قوله مع النية وحدها) لك ان تقول انما اثرت النية وحدها في اطلاق مريده به الحال لانه احد معنييه على القول بانه مشترك ومعناه الاصل على القول بانه حقيقة في الحال بخلاف او دى واحضرى معنى اضمن فانهما لازم للمعنى المراد نعم قياس اطلق اضمن ويوجب بان الماخوذ لا يلزم كونه في مرتبة الماخوذ منه من كل وجه بل يكفي وجود الجماع في الجملة وهو كون كل منهما بما يحتمله اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر (قوله وحدها) اى بقرينة اقوله الاتى و وجدت الخ) مجرد تأكيد (قوله سواء العامى وغيره) معتمداه ع ش (قوله وجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة الاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله ولا يجوز شرط الخيار) اى فان شرطه فسد العقد اه ع ش (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه سم اقول قد افاد الشارح والنهاية جواز المضمون له في شرح والاصح انه لو شرط في الكفالة الخ وافاد المغنى هنا جوازه لها بمائنه ولا يجوز شرط الخيار في الضمان ولا في الكفالة للكفيل لمناقضته مقصودهما اما شرطه للمستحق فيصح لان الخيار في الا برامو الطلب اليه ابدأ و شرطه للاجنبي كشرطه للضامن اه وكذا افاده ع ش هنا بمائنه قوله مر او اجنبى اى بخلاف ما لو شرطه للمضمون له او المكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد لان كلا منهما له الخيار وان لم بشرط اه (قوله وان لم يقل الخ) قضية ضم النهاية والمغنى القول المذكور لما قبله انه قيد (قوله كالا يجوز) الى قوله وكان الفرق في النهاية والمغنى وفيهما ايضا ولو اقر بضمان او كفالة بشرط خيار فسد او قال الضامن او الكفيل لاحق على من ضمنته او كفلت به او قال الكفيل برى المكفول صدق المستحق بيمينه فان نكل حلف الضامن والكفيل وبرئ تادون المضمون عنه والمكفول به وببطل الضمان بشرط اعطاء مال ولا يحسب من الدين ولو كفل يزيد على ان الى عليك اى المكفول له كذا وان احضرته فذاك والا فبعدمه و او بشرط ابراء الكفيل وانا كفيل المكفول لم يصح اه قال ع ش قوله مر بشرط خيار فسد اى بان شرطه لنفسه او لاجنبى وقوله لا يحسب من الدين هذا القيد انما يظهر اذا كان الدافع هو الضامن او المضمون عنه وكان الآخذ هو المضمون له وقوله وانا كفيل المكفول معناه ابراء الكفيل بان يقول تكفلات باحضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برى اه (قوله افرادها) اى

في انا بالمال اى حيث لم يحمل عليه حتى احتيج اى التقيد السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوعها خبرا عن المال هنا يقابل صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك قوله وجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال به على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع (قوله كان الفرق الخ) قد يشكل على هذا الفرق ضمان الاعيان ان اريد بالضمان هنا ما يشمله وايضا فالكفالة ليست هى الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد يكون في طريق الخروج عن عهدها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضر ايسله اليه (قوله يتعلق

ان يوافق ابن الرفعة وان ياخذ باطلاقهم انه لغو و قول الشيخين عن البوشنجى في طابق نفسك فقال اطلق لم يقع شيء حالا لان مطلقة الاستقبال فان ارادت به الانشاء وقع حالا قال الاسنوي ولا شك في جريانه في سائر العقود ظاهري انه يؤثر مع النية وحدها لا مع عدمها سواء العامى وغيره وجدت قرينة ام لا وبه يعلم ان محل مامر عن الماوردى ان نوى به الالتزام والام ينعقد (والاصح انه لا يجوز) شرط الخيار للضامن او الكفيل او اجنبى ولا تعاقبهما اى الضمان والكفالة (بشرط) لانهما عقدان كالبيع (ولا توقيت الكفالة) كانا كفيل به الى شهر وان لم يقل وانا بعده برى كما هو ظاهر قد كره في كلامهم مجرد تصوير كالا يجوز توقيت الضمان جزءا ما كانا ضامن له الى شهر ولهمذا افرادها وكان الفرق ان الاحضار يتعلق

بالمسافات وهي بدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو نجزمها وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمنت إحضاره بعد شهر أى ونوى
تعلق بعد إحضاره فان علقه بضمنت فواضح (٢٧٠) انه يبطل وإن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق فقضية كلامهم الصحة ويوجه بماض

السكفالة (قوله كضمنت الخ) عبارة النهاية كضمنت إحضاره وأحضره بعد شهر اه وعبارة المحلى نحو أنا
كفيل يزيد أحضره بعد شهر اه (قوله فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه بضمنت قبل كما هو ظاهر
لاحتمال عبارة اه سم (قوله وإن أطلق فقضية كلامهم الصحة الخ) وقديقال لو قيل بالبطان كان له وجه
لما قاله في الكناية انه لا بد لها من التيق وان لم ينو لغت ولم يقولوا بصحتها صونا للعبارة المكلف وايضا فالاصل
هنا برادة ذمة الضامن ولان الاصل في العمل الفعل والاحضار مصدر وضمن فعل والتعلق بالفعل هنا يوجب
الفساد فكان هو الاصل اه عش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى لإقوله وإلا
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أى شرط تأخير الاحضار (قوله فلا يصح التاجيل) أى ما لم يريد اوقته
ويكون معلوما لها فلوارده احدى مادون الاخر او مطلقا كان باطلا وبقي ما لو تنازعنا في إرادة الوقت المعين
وعدمه هل يصح مدعى الصحة او مدعى الفساد فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل برادة ذمة الضامن وان
الارادة لا تعلم إلا منه اه عش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره اصاله لا تبعاجلخلاف ما يأتي سم ومغنى (قوله
في حق الضامن) أى دون الاصل اه عش (قوله على الاصح) فلا يطالب الضامن إلا كما التزم اه مغنى (قوله
وفهم منه بالاولى الخ) لو اخر هذا من قوله وأنه يصح ضمان المؤجل حالا كان اولى اه عش أى ليظهر قوله
ونقصه ايضا بل هو مكرر مع قوله الاتى نعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا مقصودا
لا تبعا كسئلة المتن اه سم (قوله ونقصه) أى ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض اه رشيدى
(قوله وقدرا لاجل) أى ومعرفته (قوله لتبرعه) الى قوله وظاهر في النهاية لإقوله او حق وارثه (قوله
كأصل الضمان) أنظر ما فائدة صحته مع عدم لزوم الوفاء به اه رشيدى عبارة الجيرمى عن عش
الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا اما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن
فالتخالف بينهما إنما هو في مجرد التسمية اه (قوله واستشكل ذلك) أى تصحيح ضمان الحال مؤجلا
وعكسه (قوله ويفرق الخ) عبارة المغنى اجيب بان الشرط في المرهون إذا كان ينفع الراهن ويضر
بالمرتهن او بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للراهن اما بحبس المرهون حتى يحل الدين واما ببيعها في
الحال قبل حلوله اه (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قديقال ليس قضية الشرط رجوع التعجيل والحلول
للمعين بل للتوثيق بها اه سم (قوله في حقه) أى الضامن (قوله او حق وارثه) قضيته انه لا يحل بموته وإلا
لم يثبت في حق وارثه وهو ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت
الاصيل فليراجع اه سم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الاجل في حقه أى مادام حيا بمعنى أنه لا يطالب إلا بعد
الحلول او حق وارثه أى عند موت المورث بمعنى أنه لا يطالب الوارث إذا خذ منه الاصيل إلا بعد حلول الاجل

أن كلام المكلف يصان
عن الالغاء الى اخره (جاز)
لانه التزام لعمل في الذمة
فكان كعمل الاجارة يجوز
حالا ومؤجلا ومن عبر
بجواز تأجيل الكفالة اراد
هذه الصورة وإلا فهو
ضعيف وخرج بشهرا
مثلا نحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الاصح
(انه يصح ضمان الحال
مؤجلا اجلا معلوما)
فيثبت الاجل في حق
الضامن على الاصح لان
الضمان تبرع وتدعو
الحاجة اليه فكان على
حسب ما التزمه وفهم
منه بالاولى جواز زيادة
الاجل ونقصه واستقط
المال من قول اصله ضمان
المال الحال ليشمل من
تكفل كفالة مؤجلة
بدن من تكفل بغيره
كفالة حالة وعلم من
اشتراط معرفة الضامن
لصفة الدين اشتراط معرفة
كونه حالا ومؤجلا وقد
الاجل (و) الاصح (انه
يصح ضمان المؤجل حالا)
لتبرعه بالتزام التعجيل
فصح كأصل الضمان
واستشكل ذلك السبكي بما
لورهن بدنه حال وشرط في
الرهن اجلا وعكسه فانه
لا يصح مع أن كلا وثيقة
ويفرق بان التوثقة في

بالمسافات) قديقال أداء الدين زمانى قطعاً والتوقيت حقيقة إنما يتعلق بالزمان لانه عبارة عن تعيين الزمان
وتجديده واما المسافات فلا يتصور تعلق التوقيت بها نفسها فان تعلق بها من حيث نحو قطعها رجوع للتعلق
بالزمان لان قطعها زمانى فتعلق التوقيت بالأداء اقرب واظهر من تعلقه بالمسافات لتوقفه على ارتكاب
التكليف البعيد فتأمل (قوله فان علقه بضمنت فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه قبل كما هو ظاهر
لاحتمال عبارة اه ولا ينافى ذلك قولهم لو اقر بانه ضمن او كفل بتوقف فكذب المستحق صدق يمينه بناء على
جواز تبعض الاقرار لانه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما فينا نحن فيه فليتأمل (قوله
فيثبت الاجل) ظاهره اصاله لا تبعاجلخلاف ما يأتي (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا
مقصودا لا تبعا كسئلة المتن (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قديقال ليس قضية الشرط رجوع التاجيل
والحلول للمعين بل للتوثيق بها (قوله او حق وارثه) قضيته انه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق وارثه وهو
ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلول بموت الاصيل فليراجع (قوله

فتبرته

الرهن بعين وهى لا تقبل تأجيلا ولا حلولا وفي الضمان بذمة لانه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة للالتزام

الحال مؤجلا وعكسه (و) الاصح (أنه لا يلزم التعجيل) كما لو التزم الاصيل التعجيل فيثبت الاجل في حقه أو حق وارثه

فثبتت في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به في كلامه نوع تكرار ولا يضر
كذا نقل عن تليذه عبد الرؤف وهذا الوجه يدفع ما اشار اليه الفاضل المحشي ويمكن ان يدفع ما اشار اليه
الموجه من التكرار بان ما سياتى في المؤجل اصالته وهذا في المؤجل تبعا وهذا القدر كاف في دفع التكرار
(قوله تبعا) اى لا مقصودا في وجه الوجهين كما رجحه صاحب التعميز في شرحه انه نهاية قال المغنى وتظهر
فانتهما فيما لو مات الاصيل والحالة هذه فان جعلناه في حقه تابعا حل عليه والا فلا كما لو مات المضمون
والراجع الثاني اه اى خلافا للتحفة والنهية (قوله فومات الخ) تفريع على قوله تبعا اه ع ش (قوله حل عليه
ايضا) اى على الضامن كالاصيل ومعلوم انه يحل على الضامن بموته اى نفسه مطلقا اه نهاية او سواء قلنا
يثبت تبعا او مقصودا ع ش (قوله لايجل بموت الاصيل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل
حالا وللشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلا فيثبت الاجل مقصودا في الشهر الاول وتبعافى الثاني فان مات الاصيل
في الشهر الاول لم يحل على الضامن او في الشهر الثاني حل عليه فلماذا قال الابعده ضى الاقصر سم وع ش (قوله
الشامل) الى قوله فهو كقرض الخ في المغنى الاقول ويرد الى المتن (مع انه لا يطالبه) اى ان المحتال لا يطالب
الضامن (قوله لبراة ذمته الخ) اى حيث لم يتعرض التحيل للضامن بخلاف ما لو اخال عليهم فلا يبرأ فيطالب
المحتال كلاما من الاصيل والضامن كما مر ويمكن حل كلام القيل على ذلك اه ع ش وفي السيد عمر نحوه (قوله
كما مر) اى في باب الحوالة (قوله ويرد الخ) بتأمل ان ليس معنى المستحق الا من له الدين يشكل هذا الرد فتأمل
اه سم اقول ويحمل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاد الدين
الخ) عبارة المغنى اما الضامن فلحديث الزعيم غارم واما الاصيل فان الدين باق عليه اه (قوله معا كلا)
بالنسب لعله باتباعه للضمير في تفريعهما بالنظر لمحله البعيد لانه مفعول ولو قال في تفريع كل الدين كان اخصر
واوضح اه سيد عمر (قوله يتعلق) اى فرض الكفاية بالكل اى بكل واحد من المكافين (قوله فالتعدد فيه)
اى في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد انسب منه بعدمه انتهى اه
رشيدى (قوله ولو افلس) الى قوله قال البدر في المغنى (قوله ولو افلس الاصيل الخ) عبارة المغنى وشرح
الروض قال الماوردى ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او لا مال المضمون عنه وقال
المضمون له ابد ابيع مال ايكاشئت قال الشافعى ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن والا فالمضمون له واذ
رهن رهنا واقام ضامنا خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح اه (قوله او لا) اى قبل
غرم الضامن كان قال يبيع اموال المفلس ووفوائته ما يخص دين المضمون له فان بقي شيء غرته وايس المراد
ان المضمون له يقدم بدينه على بقية الغرماء اه ع ش (قوله على فلان) كان الاولى ان يزيد قوله وهو الف
كما في النهاية والمغنى ليناسب قوله الا فى بنصف الالف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمغنى حصه كل
منهما اه قال ع ش قوله مر فان حصه كل منهما رهن الخ ضعيف اه (قوله وقال جمع متقدمون الخ) قال
شيخنا الشهاب الرملى المعتمد في مسئلة الضمان ان كلا ضامن للنصف فقط وفي مسئلة الرهن ان نصف كل
رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف اه سم ووافقه اى الشهاب الرملى النهاية

(لايجل بموت الاصيل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالا وللشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلا
فيثبت الاجل مقصودا في الاول وتبعافى الثاني فان مات الاصيل في الشهر الاول لم يحل على الضامن او في الشهر
الثاني حل عليه فلماذا قال الابعده ضى الاقصر وهو الشهر الاول بان مات في الشهر الثاني (قوله ويرد الخ)
بتأمل ان ليس معنى المستحق الا من له الدين يشكل هذا الرد فتأمل اه (قوله مع انه لا يطالبه) اى لا يطالب
الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد انسب منه بعدمه فتأمل اه (قوله ولو افلس الاصيل
الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردى ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او لا مال
المضمون عنه وقال المضمون له اريد ابيع مال ايكاشئت قال الشافعى ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن
والا فالمضمون له انتهى (قوله وقال جمع متقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد في مسئلة الضمان ان

بموت الاصيل إلا بعد
مضى الاقصر (وللمستحق)
الشامل للمضمون له ولو ارثه
قيل وللمحتال مع انه
لا يطالبه لبراة ذمته بالحوالة
كما مر ويرد بان لا يشمله
لان المحتال ليس مستحقا
بالنسبة للضامن (مطالبة
الضامن) وضامنه وهكذا
وان كان بالدين رهن
واف (والاصيل) اجتمعا
وانفرادا وتوزيعا بان
يطالب كلا بيهض الدين
لبقاء الدين على الاصيل
وللخبر السابق الزعيم غارم
ولا محذور في مطالبتهما
وانما المحذور في تفريعهما
معا كلا كل الدين والتحقيق
ان الذمتين انما اشتغلتا
بدين واحد كالرهنين بدين
واحد فهو كقرض الكفاية
يتعاق بالكل ويسقط
بفعل البعض فالتعدد فيه
ليس في ذاته بل بحسب
ذاتيهما ومن ثم حل على
احدهما فقط وتاجل في
حق احدهما فقط ولو افلس
الاصيل فطلب الضامن بيع
ماله او لا اجيب ان ضمن
بأذنه وإلا فلا لانه موطن
نفسه على عدم الرجوع
(فرع) افى السبكي
وفقهاء عصره تبعا للبتولى
واعتمده البلقينى بانه لو قال
رجلان لآخر ضمنا مالك
على فلان طالب كلا بجمع
الدين كرهنا عبدنا بالف

يكون نصف كل رهنا بجمع الالف وقال جمع متقدمون يطالب كلا بنصف الالف كاشترينا هذا

بالب ومال اليه الاذرعى قال البدوين شبهة وبهذا اُفتيت عند دعوى الضامنين انهم لم يضموا ذلك الاعلى النصف وحافظتهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعياه اه وظاهر ان قياس الاولين على الرهن واضح والاخيرين على البيع غير واضح لتعذر شراكله بالب لتعين تنصيفه بينهما واذا اتضح قياس الاولين (٢٧٢) اتضح ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعياه والابطال ما ذكره في الرهن وانما تقسط

الضمان في ألقى متاعك في
البحر وانا وركاب السفينة
ضامنون لانه ليس ضمانا
حقيقية بل استدعاء اتلاف
مال المصلحة فاقضت التوزيع
لئلا ينفر الناس عنها
ثم رأيت شيخنا اعتمادا
اعتمده قال وبه افئدت
وعلاء بان الضمان وثيقة
لا تقصد فيه التجزئة وأبا
زرعة اعتمده ايضا و فرق
بنحو ما فرقت به وهو ان
التمن عوض الملك فوجب
بقدره ولا معارضة في
الضمان ثم رايت المتولى
نفسه فرق بذلك (والاصح
انه لا يصح) الضمان ومثله
الكفالة (بشرط براءة
الاصيل) لمناقضته مقتضاه
(ولو أبرأ الاصيل) أو برى
ينحو اداء او اعتياض او
حوالة وانما اثر ابر التعيينه
في صورة العكس (برى
الضامن) وضامنه وهكذا
لسقوط الحق (ولا عكس)
فلو برى الضامن بأبرأ لم
يبرأ الاصيل ولا من قبله
بخلاف من بعده وكذا في
كفيل الكفيل وكفيله
وهكذا وذلك لانه اسقاط
وثيقة فلا يسقط بها الدين
كفك الرهن بخلاف ماله
برى. بنحو اداء او شمل كلامهم

والمغنى كما يأتي (قوله) وما ليه الاذرعى الخ) وأنا أقول كما قال الاذرعى اه مغنى عبارة النهاية وقال الاذرعى والقلب اليه اميل وبه افاقى والدرجته الله لانه اليقين وشغل ذمة كل واحد بالرائد مشكوك فيه وبذلك افاقى البدر بن شبة وبالتبعيض قطع الشيخ ابو حامد وهو الموافق للاصح في مسئلة الرهن المشبه بها ان حصه كل مرهونه بالنصف فقط وقد قال ابن ابي الدم لا وجه للاول اه اى مطالبه كل بجميع الالف (قوله) لطل ما ذكره وفي الرهن) قد مر عن الشباب الرملى والنهاية اعتماد بطلانه (قوله) وانما تقسط الخ) جواب نشأ عن ترجيحه كلام الاولين من عدم التنصيف (قوله) وأبازرعة اعتمده) اى عدم التنصيف عطف على قوله لشيخنا اعتمد ما الخ (قوله) ومثله الكفالة) الى قوله وبذلك فى المغنى الى قوله وبذلك فى النهاية قول المتن (بشرط برائة الاصيل) وكذا لو ضمن بشرط برائة ضمان قبله او كفيل بشرط برائة كفيل قبله اه مغنى عبارة ع ش قوله بشرط برائة الخ هو فى الضمان ويصور فى الكفالة بابراء كفيل الكفيل بان يقول تكفيلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفيل به قبل برى اه قول المتن (ولو أبرأ الاصيل) ينبغى أن من البرائة ما لو قال له أبرأ ننى فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له التماسا طلقت زوجتك فقال نعم ومثله ايضا ما لو قال ضمننت لى ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنا له اه ع ش (قوله) وانما اثر ابرأ) اى لفظة ابرأ من باب الافعال وهو جواب سؤال (قوله) بابراء) سيذكر محترزه (قوله) لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخره وبالأخر آخره وهكذا طالبهم فان برى الاصيل برؤ أو غيره برى ومن بعده لا من قبله انتهت سم ورشيدى اى فضمير قبله وبعده للضامن كما فى ع ش لا الاصيل خلافا للكردى عبارة قوله ولا من قبله اى قبل الاصيل يعنى اصيل الاصيل لان كل ضامن بالنسبة الى من بعده اصيل اه فانه لا يتأتى فى قوله بخلاف من بعده فتدبر (قوله) وذلك) اى عدم العكس (قوله) بخلاف ما لو برى به بنحو اداء) اى فيبرأ الكل (قوله) وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك اه سم (قوله) فيكون كإبرائه الخ) فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون عنه اه نهاية اى بخلاف ما لو اطلق او قصد ابراء الضامن وحده ع ش (قوله) بذلك) اى بابراء الضامن من الدين (قوله) ان ذاك) اى الضامن و (قوله) وهذا) اى الاصيل (قوله) من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن بابراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل سقطت تبعه اه سم (قوله) تنبيه) الى قول المتن ولو ادى مكسرا فى النهاية الا قوله وذكر العارية الى المتن (قوله) اقال) اى لو قال اه نهاية (قوله) ابرائه) اى من الضمان او الدين (قوله) وان لم يقصد ذلك) اى بان قصد فسخ عقد الضمان او اطلق (قوله) فى المجلس

كلاضامن للنصف فقط وفى مسئلة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف انتهى (قوله) لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخره وبالأخر آخره وهكذا طالبهم فان برى الاصيل برؤ أو غيره برى ومن بعده لا من قبل انتهى (قوله) وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير المحقق المحلى بقوله ولو ابرأ المستحق الاصيل من الدين صريح فى ان معنى قول المصنف ولا عكس أنه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الاصيل (قوله) من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن بابراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل

مالوا برأ الضامن من الدين فيكون كإبرائه من الضمان وهو متجه خلافا للزركشي وقوله ان الدين واحد تعدد محله فيبرأ أى
الاصيل بذلك يرد ما مر في التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذلك عارض له اللزوم وهذا اصلى
فيه فلم يلزم من إبراء الضامن من العارض إبراء الاصيل من الذاتى (تنبيه) اقال المضمون له الضامن فان قصد إبراءه برى من غير قبول
وان لم يقصد ذلك فان قبل في المجلس برى والا فلا كما يحتمل شيخنا قال انه لا معنى كلامهم قال ويصدق المضمون له

في ان الضامن لم يقبل لان الاصل عدمه (ولو مات احدهما) والدين مؤجل عليهما باجل (٢٧٣) واحد (حل عايه) لوجود سبب الحلول في

حقه (دون الاخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركه للضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منها او يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجدر مرجعها اذا غرم وقضيته انه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس مامر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد لان يجب بانه مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا اخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل لا بعد الحلول وأقنى ابن الصلاح بانه لو اعار عينا لغيره ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بها لما مر انه ضمان في رقبتها دون الذمة وذكر العارفة مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمان فيها او رهن لها (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) او وليه (بتخليصه بالاداء ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته ففائدتها احضاره مجلس القاضي وتفسيره بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالبه بالدين الحال (قبل ان يطالب) كما لا يغرمه مثل الغرم (والضامن) بعد ادائه من ماله كما افاده السياق (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه

أى مجلس الايجاب بأن لا يطول الفصل عرفا بين لفظيهما اه ع ش (قوله في أن الضامن الخ) أى فى أنه أى المضمون لم يقصد الا براء (قوله لم يقبل) أى الاقالة (قوله وعند موت الاصيل) الى الماتن فى المغنى الا قوله وقضيته الى وعند موت الضامن (قوله او يبرئه) أى الضامن (قوله وقضيته الخ) معتمد اه ع ش (قوله مامر) أى قبيل الفرع (قوله فيهما) أى فى مسئلتى موت الاصيل وافلاسه اه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء كان الضمان بالاذن او بدونه (قوله وعند موت الضامن الخ) عطف على قوله وعند موت الاصيل الخ (قوله ثم مات) أى المعبر (قوله لتعلقه بها) أى الدين بالعين (قوله انه) أى اعادة العين لغيرها (قوله دون الذمة) أى ذمة المعبر (قوله او وليه) قال فى المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه لصبا للضامن باذن وليه ان طواب طلب الولي بتخليصه مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام باذنه ووليها بعد ذلك اه مغنى وفى سم غن شرح الروض مثله قول الماتن (ان ضمن باذنه) أى اما لو ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة لانه لم يسلمه عليه نهاية ومعنى (قوله لانه الذى ورطه) أى أوقعه فى مشقة المطالبة وأصل التوريط الايقاع فى الهلاك اه ع ش (قوله ليس له حبسه الخ) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتأمل معناه مع هذا اه سم وفى ع ش بعد ذكر كلام الانوار مانصه اى ولا يجب عليه ان يحبسه معه بل يتخير وعليه فقول الشارح م ر ليس له حبسه اى ليس له الا لزام حبسه اه (قوله ففائدتها) أى المطالبة اه ع ش قول الماتن (والاصح انه لا يطالبه الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بان يطالبه او يبرئه ولا مطالبة الاصيل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن مالم يسلمه فلو دفع له الاصيل ذلك من غير مطالبة اى من رب الدين لم يملكه ولو مرده وضمائه ان تلف كالمقبوض بشرافه فلو قال له اقض به ما ضمنت عنى كان وكلا والمال فى يده امانة ولو ابر الضامن الاصيل او صالح عماسيغرم فيهما اى الضمان والكفالة او رهنه الاصيل شيئا بما ضمنه او اقام به كفيلا لم يصح اذ لم يثبت للضامن حق عجز والضمان ولو شرط الضامن حال الضمان ان يرهنه الاصيل شيئا او يقيم له به ضامنا فسد اى الضمان لفساد الشرط نهاية ومعنى وقوله وعليه ليس له اى للضامن وكذا ضاير بان يطالبه الخ ودفع له ولو زمه وقال له وضمنت ورهنه وان يرهنه ويقيم له (قوله بعد ادائه الخ) اى ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان اى بان قصد الاداء عن جهة الضمان او اطاق ع ش وينبغى فى صورة الاطلاق ان محلها ان لم يكن عليه دين اخر للمضمون له فليتأمل رشيدى (قوله لصرفه) الى الماتن فى المغنى (قوله لغرض الغير) اى الواجب على ذلك الغير كما يعلم مامر فى القرض اه رشيدى (قوله انما لو ادى الخ) اى الضامن محترز قوله السابق من ماله عبارة المغنى هذا اذا ادى من ماله اموال اخذ من سهم

سقط تابعه (قوله او وليه) قال فى شرح الروض فى المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه ما قبل الجنون والحجر ام بان وليها بعد اه (قوله او وليه) مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه كذا فى شرح الروض غن المطلب (قوله ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه فليتأمل معناه مع هذا (قوله كالا يغرمه قبل الغرم) قال فى شرح الروض اما اذا سلم فله مطالبة اى بالمال وحبسه وملازمته ولو دفع اليه الاصيل المال بلا مطالبة وقلنا لا يملكه اى وهو الاصح فعليه ردده ويضمنه ان ملك كالمقبوض بشرافه فلو قال له اقض به ما ضمنت عنى فهو وكيل والمال امانة فى يده صرح بذلك فى الاصل فى النسخ المعتمدة انتهى (قول المصنف وللضامن الرجوع) قال فى الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن وادى فرجوعه ان ثبت على الضامن الاول لا على الاصيل وصرح الاصل بانه اذا لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت باذنه الرجوع الاول على الاصيل لانه لم يغرم وبانه اذا ثبت له الرجوع على الاول فرجع رجوع الاول على الاصيل بشرطه وبانه لو ضمن الشخص الضامن باذن الاصيل رجوع عليه كالمال لغيره اذ ديني فاداه وبانه لو ضمن عن الاصيل باذنه رجوع من ادى منهم عليه

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كاذ كروه في الصدقات خلافا للتولي اه (قوله لو ضمن سيده) أى باذنه لا جني ثم ادى بعد عتقه لعل وجهه انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المغروم بسبب الضمان كانه من مال السيد اه عث وفي النهاية عطفاً على ما مر او ضمن السيد ديناً على عبده غير المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تعجيله او ضمن فرع من اصله صدق زرجه باذنه ثم طرأ اعساره بحيث وجب اعفائه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض الصدق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اى الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف باذنه ثم ادى اه قال عث قوله مر قبل عتقه مفهوماً انه لو ادى بعد عتقه رجوع عليه وقوله مر فلا رجوع اى لان ما اداه صار واجبا عليه باعسار اصله وعلى هذا الزوج الاصل زوجتين وضمن صداقهما الفرع باذن اصله ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع إذا غرم يرجع بصدق واحدة منهما لحصول الاعفاف بهما وتكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصداقين اه (قوله او نذر ضامن) اى بالاذن (الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا يتعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه سم عبارة عث فان نذر الاداء ولم يذكر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونزاعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه اقول ولك دفع اشكال سم ونزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض الكفاية يتعقد نذره قول المتن (وان اتقى فيهما فلا) شمل ما لو اذن له المديون في اداء دينه ضمنه وأدى عن جهة الضامن ومالو قال له ادعني ما ضمنته لترجع به على وادى لاعن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن او اطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اه وقال عث قوله مر لاعن جهة الاذن اى بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فليتامر ولو اختلفا في النية وعدمها صدق الدافع فان النية لا تعلم الا من جهة اه (قوله ولم ينه عنه) أى عن الاداء اه عث (قوله بعد الضمان) حق العبارة فان كان بعد الضمان الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) اى النهى فيرجع بما ادى اه عث (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه عث (قوله فهو) اى النهى (رجوع عنه) اى الاذن وهو صحيح اه عث (قوله والا فاسد) اى وان كان النهى مقارناً للاذن فاسد النهى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وقد لا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيده ثم ادى بعد عتقه او نذر ضامن الاداء وعدم الرجوع (وان اتقى) اذنه (فيهما) أى الضمان والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان اذن) له (في الضمان فقط) أى دون الاداء ولم ينه عنه (رجوع في الاصح) لان الضمان هو الاصل فالاذن فيه اذن فيما يترتب عليه اما لإنهاء عنه بعد الضمان فلا يؤثر أو قبله فان انفصل عن الاذن فلا رجوع عنه وإلا فاسده ذكره الاسنوى وقد لا يرجع بان انكر اصل الضمان فثبت عليه بالبيئة مع اذن الاصيل له فيه فكذبها لانه يتكذبهها صار مظلوما بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه

لا على الآخر أو ضمن عن الضامن والاصيل باذنهما رجوع على من شاء منهما بما شاء انتهى ببعض اختصار (فرع) في الناشئ ما نصه تنبيهه لو ضمن باذن الولي في صورة الصغير والمجنون طالب الولي فلو اتفق ذلك بعد رشدهما فالمنجحه مطالبتهما اذن الولي في حال الحجر يقوم مقام اذنهما ولم ار من تعرض لذلك قاله ابو زرعة قال الاذرعى نعم لو كان الصبي معداً فالظاهر ان الولي لا يطالب بخلاص الصبي بخلاف ما اذا كان الصبي موسراً قال الماوردي ولو كان غير الاب امره بالضمان عنه فليس للضامن المطالبة بخلاصه لاحد لانه ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فافهم ان اذن له الحاكم والوصي ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو ضمن سيده الخ) عبارته في شرح الارشاد ولو ضمن عبداً عن سيده باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كالأجرة ثم اعتهه اثناء المدة لا يرجع باجرة بقيتها وكذا لو ضمن عن قته باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبه وادى بعد تعجيله لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقبل العتق وبعد التعجيل انه لو ادى بعد العتق وقبل التعجيل رجوع وهو قريب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا يتعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بان ضمن بالاذن وادى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع ورجع وحيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو ادى مكسر عن صحاح او صالح

عن مائة) ضمنها (يثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع إلا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سوه مع به يبقى على الاصيل إلا ان يقصد الدائن مسامحته به ايضا وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح هنا بقدر وانما اخذه بدلا عن السكل فالوجه براءة الاصيل منه ايضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر بصحيح وعن خمسين بثوب قيمته مائة فلا يرجع إلا بالاصل فالخاصل انه يرجع باقل الاسرين من الدين والمؤدى وبالصلح مالمو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاص ف يرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بمائة على الاصح واستشكل السبكي هذا بما عرف بالصلح ويفرق بان الغالب في الصالح المسامحة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به بجميع المصالح عنه فرجع بالاقل وفي البيع المشاحة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء منهما فرجع بالثمن فاندفع ما يقال الصالح بيع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه و ابرىء من الباقي رجع بما ادى وبرىء لهما وكذا الاصيل لكن في صورة الصالح لانه يقع عن

في المغنى (قوله وهو الخ) اى ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع الخ) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له اداو افوت عليك شيئا و اعوض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منحنطاً على جهة الاذن ويوجه بان وقوعه بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما و ايها يغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتامل اه سم قول المتن (الابا غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل الثوب لا قيمتها اه ع ش (قوله لانه الذي بذل) الى المتن في النهاية الا قوله وان قلنا الى اتعلقها (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن يونس اه ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر) التنظير في مسئلة الثوب واضح وكذا في اداء المكسر عن الصحاح ان كان على وجه الصلح اما اذا كان الاداء من غير صلح ورضى به المستحق من الضامن فبراء الاصيل من التفاوت محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه البعض واسقط عنه الباقي فهو نظير ما ياتي في قوله او ادى بعضه و ابرىء من الباقي وحمل كلام الشارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الحل عليها اولى من تضعيفه فتأمل اه سيد عمر اقول لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل عللة المسئلتين (قوله صلحه عن مكسر الخ) كان الانسب اداء صحيح عن مكسر الا ان يشير بذلك التعبير الى ان مراد المصنف باداء المكسر عن الصحاح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكسر والخمسون لتبرعه بالزيادة اه ع ش (قوله والصلح) الى المتن في المغنى الا قوله واستشكل الى ولو صالح وقوله وإن قلنا الى اتعلقها (قوله وبالصلح الخ) عطف على بما ذكره الخ (مالو باعه) اى الضامن المستحق (قوله فيرجع بالمائة) اى وان لم يساو الثوب المبيع بمائة اه ع ش (قوله هذا) اى ما بعد كذا (قوله بما عرف بالصلح) اى عن مائة بثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من ان الصلح بيع اه ع ش (قوله ويفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع وتامل اه سم (قوله ايضا) اى كاداة المبيع المذكورة (قوله و ابرىء) ببناء المفعول اى الضامن وكذا ضمير برىء (قوله وكذا الاصيل) اى يبرأ (قوله لكن في صورة الصلح) اى دون صورة البراء كما ياتي بقوله دون صورة البراء الخ (انما تقع عن الوثيقة الخ) اى ولو سلم فقد مر ان براءة الضامن من الدين كبرائه من الضمان (قوله لم يصح) لماسياتى ان اداء الضامن للمستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه وتملكه اياه وهو متعذر هنا فلا يبرأ المسلم كالودفع الخمر بنفسه شرح الروض اه سم ورشيدى (فرع) لو احال المستحق على الضامن ثم ابر المحتال الضامن لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له اداو افوت عليك شيئا و اعوض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصره الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منحنطاً على جهة الاذن ويوجه بان وقوعه بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما و ايها يغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتامل (قوله بما عرف بالصلح) اى فانه بيع وقوله ويفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجع وتامل (قوله وكذا الاصيل) اى يبرأ (قوله لم يصح) اى الصلح قال في شرح الروض لماسياتى ان اداء الضامن للمستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه

اصل الدين مع ان لفظه من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه يشعر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراء لانها للضامن انما تقع عن الوثيقة دون اصل الدين ولو ضمن ذمى لذمى ديناً على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين

خلافًا للجلال البلقيني لأنه لم يفرم شيئًا نهاية زاد سم ومثل ذلك مالو وهبه المستحق الدين فإنه لا يرجع اه
 زاد المغني على الجميع بخلاف مالو قبضه منه ثم وهبه له فإنه يرجع اه قال الرشدي قوله لم يرجع وهل يسقط
 الدين عن الاصيل بأبراء المحتال الظاهر نعم لأن المستحق سقط حقه بالحوالقو المحتال لم يتوجه مطالبته الا على
 الضامن فليراجع وسياتي ان حواله المستحق قبض اه (قوله لتعلقها) اي المصالحه اه ع ش (قوله وليس
 ابا) الى قوله كما بينته في النهاية والمغني لا قوله فادى الى المتن قول المتن (بلا ضمان ولا اذن) ليس هذا مكررا
 مع قوله السابق وإن اتى فيهما الخ لان ذلك في مالو وجد الضمان وأدى بلا اذن فيه وفي الاداء وما هنا فيما
 لم يوجد فيه الضمان ووجد الاداء بلا اذن فيه اه ع ش (قوله بخلاف مالو او جرح الخ) عبارة المغني وفارق مالو
 او جرح طعمه مضطر اقر الوو هو مغمى عليه حيث يرجع عليه لانه ليس متبرعا بل يجب عليه خلاصه من
 الهلاك ولما فيه من التحريض على ذلك اه (قوله مالو او جرح مضطرا) ويؤخذ منه انه وصل الى حد لا يمكن
 العدم معه فيها اه ع ش (قوله بنية الرجوع) راجع لكل من الاداء والضمان ويصدق في ذلك بيمينه لان
 النية لا تعلم الا منه اه ع ش (قوله فانه يرجع) وينبغي في صورة الضمان إذا لم يقصد الاداء عن غير جهة
 الضمان كما مر عن النهاية وسياتي عن شرح الارشاد (قوله بقيد الاق) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاق
 إذا شهد الخ وإن يريد به قوله الاق انفا لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضا بان لا يقصد
 التبرع وكذا تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضا بل لم يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد الا في
 رجوع الضامن وفي الناشرى مانصه شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان
 أما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذاكر الضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير
 اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد عن جهة الضمان وإن اطلق ولم يقصد شيئا فيحتمل ان يكون
 كقصده الدافع عن الضمان والاشبه ان له صرفه بالنية اليه ان شاء او الى التطوع به إن شاء قاله الاذرعى انتهى
 ولكن الشارح في شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا اي في الضمان وثم اي في الكفالة
 انه يشترط ان لا يقصد التسليم والاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء اقصدهما ام اطلق اه
 وهذا ما أشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد وهو ظاهر في أنه عبد الاطلاق
 ينحط على جهة الضمان خلافا لما ذكر عن الاذرعى من الاشبه المذكور اه سم بحذف وقد قدمنا
 عن الرشدي تقييد انحطاط الاطلاق على ذلك بما إذا لم يكن عليه دين اخر للضمنون له ثم قضية
 صنيع النهاية والمغني حيث حذف قوله بقيد الاق ان مراده به ما ياتي انفا في كلامه قول المتن (وكذا
 إن اذن الخ) وفي معنى الاذن التوكيل في الشراء اذا دفع الثمن فانه يرجع على الراجح للضمن التوكيل
 اذنه بدفع الثمن بدليل ان للبايع مطالبته بالثمن والعهد اه مغنى قول المتن (وكذا ان اذن الخ) اي
 بلا ضمان كما هو موضوع المسئلة فلا ينافي هذا قوله السابق ولا عكس الخ (قوله فادى لا يقصد التبرع)
 عبارة المغني اذا ادى بقصد الرجوع اه قضيتها عدم الرجوع عند الاطلاق خلافا لما مر عن النهاية وشرح

لتعلقها بالمسلم ولا قيمة
 للخمر غنده (ومن ادى دين
 غيره) وليس ابا ولا جدا
 (بلا ضمان ولا اذن فلا
 رجوع) له عليه وان
 قصده تبرعه بخلاف مالو
 او جرح مضطرا لانه يلزمه
 اطعامه ابقاء لهجهته مع
 ترغيب الناس في ذلك اما
 الاب او الجدا اذا ادى دين
 محجوره او ضمنه بنية
 الرجوع فانه يرجع (وان
 اذن) له في الاداء (بشرط
 الرجوع) فادى بقيد الاق
 (رجع) عليه (وكذا ان
 اذن) له اذنا (مطلقا) عن
 شرط الرجوع فادى
 لا يقصد التبرع كما بينته في
 شرح الارشاد فان قلت
 قال السبكي في تكملة شرح
 المذهب عن الامام

وتعليقه اياه وهو متعذر هنا فلا يبر المسلم كمالو دفع الخمر بنفسه انتهى (فرع) في لتاوى السيوطى رجل
 ضمن شخصا باذنه في عشرين دينار او للبعضمون المديون عند الضامن مال ودعيه فقال له اذ العشرين ماعندك
 ثم انه وكل وكيلافى قبض الوديعة قبل للضامن امساك الوديعة عنده حتى يقضى منها الدين ام لا الجواب نعم له
 ذلك اه وفي جوابه نظر فليراجع (قوله بقيد الاق) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاق اذا شهد
 الخ وان يريد به قوله الاق انفا لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضا بان لا يقصد التبرع وكذا
 تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضا بل لم يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد الا في رجوع الضامن كما
 هو ظاهر للواقف على عبارته وحينئذ يشكل قوله هنا كما بينته في شرح الارشاد فليتأمل وفي الناشرى مانصه
 شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان اما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذاكر
 للضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد

الارشاد (قوله متى أدى المدين) أى شيئاً لدائنه (لم يكن) أى لا تبرعاً ولا محسوباً من الدين (قوله وهذا) أى ما قاله السبكي (ينافى ما ذكر) أى فإن اشترط قصد المدين الاداء عن جهة دينه مفهم الاشتراط قصد المؤدى لدين غيره ذلك بالاولى (قوله ان الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فإن اراد نية المدين قبل اداء المؤدى فقيه انه كيف يصح نية الاداء من غير المؤدى سيما ولم يقترن بعزل ولا اداء وعند اداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع فقيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا فكيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وان اراد نية المؤدى فالمتضمن الذى ذكره ممنوع إذ اذن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل اه سم (قوله لان اذن المدين الخ) أى فى مسألة الماتن (قوله كما لو قال اعلف) إلى قوله وقياس الخ فى النهاية لا لقوله على خلاف الى لانهم اعتنوا (قوله وإن لم بشرط الخ) أى فانه يرجع فيهما وان الخو (قوله واطعمنى رغيفاً) أى فانه لا يرجع بذلك وان دلت القرينة على انه إنما يدفع بمقابل كان قال ذلك لمن حرفته بيع الخبز اه ع ش وأقرب ما مال اليه السيد عمر بما نصه قوله بجرى ان المساحة فى مثله هل يلحق به اعلف دابق إذا اطر د عرف بالمساحة به فلا رجوع نظر الى انه عند اطر ادا العرف بذلك لا يحظر ببال الاذن التزام العوض ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال إذا اطر د عرف بعدم المساحة بالرغيف من باذله ودلت القرينة على التزام العوض من الاذن يجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة لسوقى من سوقه المدن الماطر د عرفهم فى المشاحة فى اقل متمول اطعمنى رغيفاً او يقال بما اقتضاه اطلاقهم فى كلا الطرفين القلب إلى الاول اميل اخذ من فرقهم بجرى ان المساحة الخ ولان المعول عليه فى حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أى من اجل ان المدار على العرف بالمساحة وجودا وعدمه (قوله فى نحو اغسل ثوبى) أى وان كان عادته الغسل بالاجرة اه ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر (قوله وقول القاضى) مبتدأ خبره قوله ضعيف الخ (قوله لاذلا يلزمه) أى الشخص (قوله ضعيف بالنسبة الخ) أى فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك ان الآلة لما لك الدار بخلاف مالو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل ان يكون كقصد الدفع عن الضمان والاشبه أن له صرفه بالنية اليه إن شاء وإلى التطوع به إن شاء قاله الاذرى انتهى لكن الشارح فى شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا وثم أى فى الكفاية انه يشترط ان لا يقصد بالتسليم الاداء عن غير جهة الضمان والكفاية سواء اقصد هما ام اطلق وانما اشترط القصد فيما لو سلم المكفول نفسه لان مجرد التسليم ثم لا يستلزم براءة الكفيل بخلاف الاداء هنا انتهى وهذا ما اشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته فى شرح الارشاد وهو ظاهر فى انه عند الاطلاق ينحط على جهة الضمان خلافا لما ذكره عن الاذرى من الاشبه المذكور (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا فى غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فإن اراد نية المدين قبل اداء المؤدى فقيه انه كيف يصح نية الاداء من غير المؤدى سيما ولم يقترن بعزل ولا اداء وعند اداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع فقيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا فكيف تصح النية من غير الفاعل فى غير ما استثنى وان اراد نية المؤدى فالمتضمن الذى ذكره ممنوع إذا اذن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل (قوله ويفرق بين هذين الخ) فيه رد لما فى شرح البهجة فى الاول من ان الوجه حمله على ما اذا

متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً ولم يملك المدفوع اليه بل لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط فى هذا ويقول اداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزركشى وغيره وهذا ينافى ما ذكر ان الشرط ان لا يقصد التبرع قلت لا ينافيه لان اذن المدين فى الاداء عن دينه متضمن لنية الاداء عن الدين عند الدفع بل ينبغي جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يريد اداءه كظهيره فى الزكاة (فى الاصح) كما لو قال اعلف دابق او قال اسير فادنى وإن لم بشرط الرجوع ويفرق بين هذين واطعمنى رغيفاً بجرى ان المساحة فى مثله ومن ثم لا اجرة فى نحو اغسل ثوبى لان المساحة فى المنافع اكثر منها فى الاعيان وقول القاضى لو قال لشريكه او اجنبى عمر دارى لو ادى دين فلان على ان ترجع على لم يرجع عليه لاذلا يلزمه عمارة داره ولا اداء دين غيره بخلاف اقض دبنى وانفق على زوجتى او عبدى اه ضعيف بالنسبة

لشقه الاول لما مر اوائل
 الفرض انه متى شرط
 الرجوع هنا وفي نظائره
 رجع وفارق نحو اد ديني
 واعلف داتي بوجوبهما
 فيكفي الاذن فيهما عليه
 وان لم يشترط الرجوع
 والحق بهما اداء الاسير على
 خلاف ما مشى عليه القمولي
 وغيره انه لا بد من شرط
 الرجوع فيه ايضا لانهم
 اعتنوا في وجوب السعي
 في تحصيله ما لم يعتنوا به في غير
 قال القاضي ايضا ولو قال
 انفق على امرأتى ما محتاجه
 كل يوم على اتى ضمان له
 صح ضمان نفقة اليوم الاول
 دون ما بعده اه وفيه نظر
 والذي يتجه انه يلزمه
 ما بعد الاول ايضا لان
 المتبادر من ذلك كما هو ظاهر
 ليس حقيقة الضمان السابق
 بل ما يراد بقوله على ان ترجع
 على انه سرفى كلام القاضي
 نفسه ان انفق على زوجتى
 لا يحتاج لشرط الرجوع
 فان اراد حقيقة الضمان
 فالذى يتجه انه يصدق
 بيمينته ولا يلزمه الا اليوم
 الاول وعليه يحمل كلام
 القاضي ولو قال بع لهذا
 بالنفوانا اذ فعه لك ففعل
 لم يلزمه الا الف خلافا لابن
 سريج وقياس ما ياتى في
 الصداق انه لو ارتفع العقد
 الذى ادى به الدين يعيب
 ونحوه رجع للئودى الا

قال عمر دارى بالنك فلا رجوع لتعذر البيع كما مرو الآلة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا من حج قبيل
 الحوالة اه ع ش (قوله لشقه الاول) هو قوله عمر دارى أو أد دين بلان الخ والثاني هو قوله بخلاف اقض
 الخ (قوله وفارق) أى قوله عمر دارى الخ (قوله والحق بهما) أى بآد ديني واعلف داتي اه ع ش
 (قوله لانهم الخ) علة للحاق (قوله على اتى ضمان له) اعلم ان هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن
 والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط الرجوع فخالصه انه اذن في الاداء
 بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم
 يجب إلا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم أى فلكلام
 القاضى مصور بما لو صور ذلك بعد طلوع الفجر اه ع ش (قوله على انه مر) أى انفا (قوله ولا يلزمه الا
 اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج
 هو الضامن والمضمون عنه لانه مديون المنفق فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما إذا كان
 المضمون له غيرهما كما هنا فالمنفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق
 دين للمضمون له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) أى لو زيد مثلا
 (قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقدم فيه لو قال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فليراجع اه ع ش (قوله
 وقياس ما ياتى الخ) المسئلة مذكورة هنا في الروضة على تفصيل فليراجع اه سيد عمر (قوله انه لو
 ارتفع الخ) خبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعنى الدين الحادث بذلك العقد (قوله رجع) أى
 المؤدى بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للئودى الخ) هذا في الضمان بلا اذن خلافا لما
 يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع أى الضامن على الاصيل بما اداءه ورجع الاصيل على البائع بعين
 ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبارة الروض وإن ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
 العقد رجع على الاصل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة البائع
 لان الاداء يتضمن اقرار الضامن عنه وتمليكها وان ضمن أى الثمن بلا اذن أى واداه ثم انفسخ العقد
 لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولم يردده في الخلاف في الصداق المتبرع به انتهى اه سم (فرعان)
 لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجع عليه نهاية ومعنى أى غرم الضامن الثاني وهو
 شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول ع ش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وادى الدين للمستحق
 رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول أى الماذن على الاصيل فان كان بغير اذنه لم يرجع على
 الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يفرغ شيئا معنى (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرت الدابة كفى الاذى او على ما اذا التزم البذل لتوافق ما قاله أى الرافعى في باب الاجارة من انه لو قال
 لغيره اطعمنى خبزك فاطعمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فليتأمل (قوله على اتى ضمان له) اعلم ان هذا
 يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط
 الرجوع فخالصه انه اذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته
 فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم
 الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن
 والمضمون عنه لانه مديون الضامن فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما اذا كان المضمون له
 غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون
 له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله رجع للئودى الخ) هذا في الضمان بلا
 اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع على الاصيل بما اداءه ويرجع الاصيل على البائع
 بعين ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبارة الروض وإن ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
 العقد رجع على الاصيل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة

الرجوع ورجوعه وكذا ان اذن مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر محل النسخ اي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء
اصلا او ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فقوله بلا اذن متعلق بضمن (قوله والا) اي وان ضمن بلا اذن فيه
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) اي في الاداء (قوله لان الاذن) الى قوله ويظهر في النهاية (قوله
فيرجع بالاقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالاذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة
او عن خمسة على ثوب قيمته عشرة لم يرجع الا بخمسة اه مغنى وقوله المضمون لعل الصواب اسقاطه اذ
الكلام هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر (قوله كامر) اي في شرح ولو ادى
مكسر الخ (قوله هنا) اي فيما لو ادى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله مامر ثم
الخ) اي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش اي بقوله وبالصالح ماله باع الثوب (قوله
عن حق لومه) اي بسبب الضمان (قوله واحالة المستحق) الى المتن في النهاية الا قوله واحالة الضمان (قوله
قبض) اي فيرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للمحتال وعمله اذ لم يبرئه المحتال ليلائهم مامر في قوله
م ولو ابرأ المحتال الضامن لم يرجع ثم رايت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم
ايضا هنا بذلك (قوله رجع به الخ) عبارة المغنى فان له الرجوع لا تتقال الدين اليه ولو كان الضمان بغير اذن اه
(قوله مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لانه صار له وهو باق في ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان
كانت الصورة ان لم يؤد شيئا لانهم نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه شيدى عبارة
سم قوله رجع به مطلقا اي سواء ضمن باذنه او بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل
الاداء فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بلا اذن كما لو لم يرثه بل اولى لانه لم يرجع بعد ادائه وقد
ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما اداه بالارث بالاولى اه وبجميع
ذلك يعلم ما في تفسيره ع ش الاطلاق بقوله سواء اداه لمورثه او لاقول المتن (والمؤدى) اي بالاذن بلا ضمان
مغنى (قوله بشرطها السابق) اي الاذن وعدم قصد التبرع باداءه ثم قوله ذلك الى قوله اه ع ش في النهاية (قوله
من لم يعلم الخ) فلا يكفي اشهاد من يسافر قريبا اذا لا يفرض الى المقصود اه مغنى (قوله سواء كان) اي من لم
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) اي ولو كان الشاهدان مستوري العدالة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه الى وقوله الخ وقوله لم يقر له فقول الحارث الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى
كافي المغنى لبان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حيثئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهاد والاداء (قوله وان كان الخ) اي حين الدفع
والاشهاد اه مغنى قوله كذلك اي حاكمه حتى (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء
به اه (قوله به) اي برجل (قوله على الواجهة) عبارة النهاية فيما يظهر كما افاده الزركشي اه (قوله ان لم
يقصده) اي الحلف حين الاشهاد (قوله يحمل الخ) لا يخفى بعد هذا الحمل بل لا يحتمله اللفظ اصلا قول المتن

البائع لان الاداء يتضمن اقرار المضمون عنه وتمليكها وان ضمن اي الثمن بلا اذن واداه ثم انفسخ
المقدم برجع على الاصيل وعلى البائع ردوه لمن برده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به اه (قوله واحالة
المستحق على الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابرا المحتال فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال
البلقيني وهو ظاهر لانه لم يقرم شيئا ومثله ماله ووجه الدين لان هبة الدين للدين ابراه قال في شرح الروض
ولو قال المستحق للضامن وهبتك الدين الذي ضمنته لي كان كالابراء فلا رجوع انتهى ولو احوال الضامن
المستحق فابرا المحال عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانه فاته دينه الذي كان على المحال عليه بسبب
الضمان (ومتي ورث الضامن الدين رجع به مطلقا) اي سواء ضمن باذن او بدونه كما هو المتبادر من لفظه مطلقا
لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل الاداء فلو ورثه بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بغير الاذن كما لو لم يرثه
بل اولى لانه ان لم يرجع بعد ادائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد
استفاد ما اداه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) اي سواء ضمن باذنه او بدونه (قوله وان بان فسقهما)

(فان لم يشهد) اي الضامن بالاداء نهاية ومعنى (قوله او قال اشهدت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قال اشهدت بالاداء فهو داو مات او اغاب او طرأ فسقم وكذبه الاصيل في الاشهاد قبل قول الاصيل يمينه ولا رجوع وان كذبه الشهود فكالم يشهدون قالوا لا ندرى وربما نسينا فلا رجوع كما رجعه الامام اه (قوله ولم يصدقه الخ) اي في الاشهاد نهاية ومعنى (قوله وانكر الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهد وقول الشارح او قال اشهدت الخ عبارة النهاية والمغنى وانكر رب الدين او شك اه (قوله ولو اذن) الى قوله نعم في المغنى وإلى الكتاب في النهاية (قوله ان صدقه) اي الاصيل الضامن (قوله ولو لم يشهد الخ) اي لو ادى الضامن الدين مرتين واشهد في الثانية دون الاولى (قوله رجع باقلمها) هذا هو المعتمد اه ع ش (قوله باقلمها) فان كان اي الاقل الاول فهو بزرعه مظلوم بالثاني وان كان الثاني فهو المبرى لكونه اشهد به والاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد نهاية ومعنى (قوله على الاوجه) عبارة النهاية او واره الخا لا العام وقد كذبه الاصيل ولا يئنه على ما بحثه بعضهم والاوجه خلافه لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذكور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغير مقبول كقرار الولي ويمكن حل الاول عليه اه قال ع ش قوله لم والاوجه خلافه اي فتصديق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذكور اي العام كالحا ص وقوله بقبضه اي بان اعترف الوارث العام بانه قبض من الضامن بخلاف ما لصدق الضامن في انه دفع للمضمون له قبل موته وهي صورة الاقرار المذكورة وقوله ويمكن حل الاول وهو قوله ولا يئنه على ما بحثه وقوله عايه اي على قوله اما اقرار العام الخ اه وقال الرشيدى قوله لم ويمكن حل الاول اي قوله لا العام خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه وهو الظاهر وعبارة المغنى وتصديق ورثة رب الدين المطلقة ان تصرف كتصديقه وهل تصديق الامام حيث يكون الارث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص او تصديق غرما من مات فملاسا كتصديق رب الدين قال الاذرعى لم رفيه شيئا وهو موضع تامل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الحاق لان المال لغيره وظاهره كظاهر الشارح مخالف لما مر عن النهاية فلينامل (قوله لم يحتط لنفسه) اي ترك الاشهاد (قوله فيما ذكر) اي من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة ع ش في عميرة هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة الاصيل او لا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجري مثله في اداء الوكيل لخير رجوع المؤدى هنا خرج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا لا في مسئلة واحدة وهي مالو وكله بادامشى ملن لادين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لا شئ عليه ويبرأ عن العهدة لم فليراجع اه سم على منهج اقول وهو واضح إن اذن في الاداء ملن لادين له عليه على وجه التبرع اما ان امره بدفعه لمن يتصرف له فيه ببيع او نحوه فالظاهر انه كالدين اه (قوله نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهاية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشيدى قوله لم تصديقه اي المطعم او المنفق الآتي ذكره هو هذا استدراك على ما علم من المتن من انه لا رجوع الا اذا صدقه المضمون له او ادى بحضرة الاصيل اه اقول بل هذا استدراك على ما يفيداه قول الشارح وكالضامن فيما ذكر المؤدى من نظير ما ذكره المحشى (قوله وفي قدره) اي حيث كان محتملا اه نهاية (قوله لرضاه) اي الأمر بالاطعام او الانفاق (بامانته) اي المطعم او المنفق (قوله ومن ثم) اي من اجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله تقييد) بصيغة الماضي المبني بالفعل من باب التفعّل (قوله قبول قوله) اي المطعم او المنفق (قوله شهادة الاصيل) اي من عليه الدين و (قوله لآخر) اي لمن ادعى رب الدين انه ضامن اه ع ش (قوله بانه لم يضمن الخ) هذا مشكل اذ هو نفى غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حمل على نفى محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قديتوقف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفى غير محصور مر اه (قوله مال باذن له الخ) كان وجه اتهامه بدفع الرجوع عليه اه سم (قوله وللضامن الخ) خبر مقدم لقوله ان يشهد الخ (قوله باطنا) اي اذا لم يقل انه ضامن او موف للحق

هذا يفيد الرجوع حيثئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله بانه لم يضمن) قديتوقف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفى غير محصور مر (قوله مال باذن له) كان وجهه

ومات او اغاب او اوهذين وكذبه او قالنا نسينا ولم يصدقه الاصيل وانكر رب المال دفعه اليه (فلا رجوع) له (ان ادى في غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه على الاداء) (في الاصح) لانه لم ينتفع باذنه ولو اذن له في ترك الاشهاد رجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد او لا ثم ادى ثانيا واشهد رجع باقلمها لان الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وإن صدقه المضمون له) او واره الخا ص على الاوجه وكذبه الاصيل ولا يئنه (او ادى بحضرة الاصيل) وانكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الاولى باقرار ذى الحق ولان المقصر هو الاصيل في الثانية حيث لم يحتط لنفسه وكالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه في نحو اطعمم دابتي وانفق على محجورى في اصل الاطعام والانفاق وفي قدره لرضاه بامانته وهو قياس ما باتى في نحو تعمير المستاجر وانفاق الوصى ومن ثم تقييد قبول قوله بالمحتمل (فرع) قال جمع تقبل شهادة الاصيل لآخر بانه لم يضمن مال باذن له في الضامن عنه وللضامن باطنا اذا ادى للمستحق

فانكر وطالب الاصيل ان يشهد انه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قائله على قطاع (٢٨١) عليهم انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا

علينا ذكره القفال ولو ضمن
صداق زوجة ابنة بغير اذنه
فات وله تركه فلها أن
تغرم الاب وتنفوز بارثها
من التركة لانه لارجوع
له وقول التاج الفزاري
وغيره له الامتناع من
الاداء لان الدين يتعلق
بالتركة تتعلق شركة فقدم
متعلق العين على متعلق
الذمة كدين بدهن لا يلزم
الاداء من غير مردود وما

غلل به ممنوع والخبرة في
المطالبة للمضمون له لا
للاضامن ولا نسلم أن الضامن
كالرهن لانه ضم ذمة إلى
ذمة والرهن ضم عين إلى
ذمة وشتان ما بينهما

(كتاب الشركة)
بكسر فسكون وحكى فتح
فكسر وفتح فسكون وقد
تحذف هاؤها فتصير
مشتركة بينهما وبين النصيب
لغة الاختلاط وشرعا
ثبوت الحق ولو قهر اشائعا
في شيء لا أكثر من واحد
أو عقد يقتضى ذلك
كالشراء وهذا حيث قصد
به ابتغاء الربح بلا عوض
هو المترجم له ولا نعلم نقل ان
المترجم له هو الاذن في
التصرف في المشترك
لا ابتغاء ذلك لأن هذا
ليس واحدا من الثبوت
والعقد المحصور فيهما

(قوله فانكر وطالب) أى المستحق (قوله أن يشهدانه) أى يشهد الضامن أن المستحق (قوله علينا)
هذا اللفظ وما بمعناه (قوله بغير اذنه) أى الابن و (قوله فلها أن تغرم الاب) فان امتنع اجبر اى لها ان
تاخذ من عين التركة و (قوله لانه لارجوع له) اى للاب لعدم الاذن في الضمان اه عش (قوله
الامتناع) اى للاب (قوله لان الدين) اى الذى على الابن (قوله متعلق العين الخ) من إضافة الاعم إلى
الاخص (فرع) في النهاية والمغنى ولو باع من اثنين وشرط ان كلا منهما يكون ضامنا للآخر
بطل البيع قال السبكي ورأيت ابن الرفعة في حسبه يمنع أهل شوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه إلزام
المشتري بما يلحق البائع من الدلالة وغير ما قال ولعله اخذ من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا إذا
كان مجرولا فان كان معلوما فلا وكأنه جعله جزءا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان احد المشتريين للآخر
لا يمكن فيها ذلك قال الاذرعى لكنه هنا شرط عليه امر اخر وهو ان يدفع كذا إلى جهة كذا فينبغى ان
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال عش قوله مر مطلقة اى معلوما كان او لا وقوله وهو كما
قال هذا مخالف لما نقله سم على منهج عنه مر ومع ذلك فالمعتمد ما في الشرح هنا اه بحذف والله اعلم

(كتاب الشركة)

(قوله بكسر) إلى قوله كالشراء في النهاية إلا انه ابدل قوله مشتركة بينهما وبين النصيب بقوله بمعنى النصيب
واسقط قوله ولو قهر او كذا في المغنى الا قوله وعقد الخ (قوله وحكى الخ) يشعر بان الاول هو الاصح اه
عش (قوله وقد تحذف الخ) عبارة المغنى وشرك بلاهاه قال تعالى وما لهم فيهما من شرك اى نصيب (قوله
وقد تحذف ناؤها الخ) اى على الاول وظاهر الشارح مر انه على الجميع اه عش (قوله بينهما) اى
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهى لغة الخ اه (قوله الاختلاط) اى
شيوعا ومجاورة زيادى بعقد او غيره ليكون المعنى الشرعى فردا من اراده اه بجيرى (قوله ولو
قهر) اى كالارث اه عش (قوله شائعا الخ) عبارة المغنى في شيء لاثنين فاكسر على جهة الشيوع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعدة هنا لفظ يشعر بالاذن او نفسه في بعض الصور كاسياتي فتسميتها عقدا
فيها مساحة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اه بجيرى (قوله ذلك) اى ثبوت الحق الخ لكن
لا بقيد ولو قهر (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء مثال للعقد
يشترط أن يكون شائعا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أى العقد الذى يقتضى ذلك وقال الكردى
إشارة إلى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لي محترزه عبارة النهاية والمغنى ومقصود الباب شركة تحدث
بالاختيار بقصد التصرف وتحويل الربح وليست عقدا مستقلا بل هى في الحقيقة وكالة وتوكل كما يؤخذ مما
سياق اه (قوله هو المترجم له) فيه تأمل اه سم (قوله لا ابتغاء ذلك) اى الربح بلا عوض (قوله لا زهنا)
متعلق بقوله لم نقل الخ اى بالنفي (قوله المحصور فيهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه ان قول الماتن
الآتى فان ملكا الخ صريح في إطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الاضافة للبيان
(قوله واصلاها) إلى قول الماتن ويشترط في النهاية والمغنى الا قوله او حال (قوله القدسى) نسبة إلى القدس
بمعنى الطهارة وسميت اى الاحاديث القدسية بذلك لنبهتها على جل وعلا حيث انزل الفاظها كالقرآن لكن
القرآن أنزل للعجاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس إنزالها لذلك وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه عش (قوله مالم يخن) اى ولو بغير متمول ثم في ذلك القول إشعار بأن

اتهاه بدفع الرجوع عليه (قوله فلها أن تغرم الاب) هذا واضح على القضية التى ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو لمات احد هما الخ فيما لو مات الاصيل وله تركه ولو لاها لكان له هنا الامتناع ومطالبتها بالاخذ من

(كتاب الشركة)

التركة او ابرائه كما هو ظاهر (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تأمل (قوله المحصور فيهما) فيه

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - خامس) مدلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشترك لا ابتغاء ذلك واصلاها
قبل الاجماع الخبز الصحيح القدسى يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما

وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما) بجر فتهما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المفاوضة) بفتح الواو من تفاوضا فى الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أى مستوين (ليكون بينهما كسبهما) ببدل أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهى باطلة أيضا لاشتغالها على أنواع من الغرر فيختص كل فى هاتين بما كسبه (وشركة الوجوه بأب يشترك الوجهان) عند الناس) لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع) أى يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع (لها) فإذا باعها كان الفاضل عن الائتمان بينهما) أو أن يتساغ وجيهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترك وجيهه لا مال له وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسلم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له

ما أخذه أحد الشريكين بما جرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشرط طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه ع ش (قوله أى بنزع البركة) عبارة النهاية والمعنى والمعنى انهما بالحفظ والاعانة فأمدهما بالمعاونة فى أموالهما وإنزال البركة فى تجارتها فإذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهما وهى رفع البركة معنى خرجت من بينهما اه (قوله هـ بالمعنى اللغوى الخ) عبارة النهاية والمعنى هـ أى الشركة من حيث هـ اه قال ع ش بعد نقل عبارة التحفة المذكورة وهى اولى بما ذكره الشارح م ر وان كان مراداه فان قوله م ر من حيث هـ المراد به لا بقيد كونها شركة عنان أو لا بقيد كونها ما ذو نافعها ولا بمنعها فتشمل الصحيحة والفاسدة اه (قوله بالمعنى اللغوى انواع) قد يقال ما المانع من ان المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على ان المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط ومالا اه سم قول المتن (وسائر المحترقة) أى كالحياطين والتجارين والدالين اه معنى قول المتن (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما سم وع ش (قوله بجر فتهما) أى سواء شرط عليهما ما يعرض من غرم ام لا وعلى هذا فينبى وبين شركة المفاوضة عموم من وجه يجتمعان فيما إذا اشتركا بابدانتهما وقالوا علينا ما يفرم وتنفرد شركة الأبدان فيما إذا لم يقلوا ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فيما إذا اشتركا بمالهما ثم ان اتفقوا فى العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وان تفاؤا توافيه قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الامر الى الصلح اه ع ش قول المتن (مع اتفاق الصنعة) أى كسجارتهم واختلافها أى كخياط ونجار اه معنى (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتى توطئة للتعليل اه ع ش (قوله لما فيها من الغرر الخ) عبارة المعنى لعدم المال فيها ولما فيها من الغرر إذ لا يدرى ان صاحبه يكسب ام لا ولا ن كل واحد منهما متميز بيده ومنافعه فيختص بفوائده كالأشتركا فى ماشيتهم وهى متميزة ليسكون الدر والنسل بينهما وقياسا على الاصطلياد والاحتطاب (قوله من تفاوضا) أى ماخوذاً (قوله من قوم فوضى) أى من قولهم هؤلاء قوم فوضى اه ع ش (قوله فوضى) بفتح الفاء اه معنى (قوله مستوين) الاولى كما فى النهاية والمعنى مستويون بالرفع قول المتن (ما يعرض) بكسر الراء اه معنى (قوله وهى باطلة) فيه ما تقدم اه ع ش قول المتن (ليبتاع كل منهما الخ) أى لنفسه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر فى أن يشتري فى الذمة لها عينا وقصد المشتري ذلك صار اشريكين فى العين المشتراة اه رشيدى ومعنى (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع اه ع ش عن عميرة (قوله وان يبتاع الخ) عطف على يشترك (قوله والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جعله أى فيستحق اجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عدى ولك كذا إلا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل سم على حجب وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافى ما ذكره المحشى سم من انه جعله لان المستفاد من كلام الشارح فى هذه ان المشتري ملك الوجيه له ربحه وعليه خسره ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جعله وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه ع ش (قوله او يشترك الخ) عطف على قوله يبتاع وجيهه الخ (قوله والكل) أى كل من التصاور الثلاثة للنوع الثالث أى شركة الوجوه (قوله فكل من اشترى شيئا الخ) أى فى التصوير الاول والثانى اه معنى (قوله والثالث) أى التصوير الثالث وهو قوله او يشترك وجيهه الخ اه ع ش (قوله قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحينئذ يستحق الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو

نظر (قوله بالمعنى اللغوى انواع أربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط ومالا (قول المصنف كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما (قوله أو أن يبتاع وجيهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جعله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله بيع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عدى ولك كذا إلا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل (قوله والثالث قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحينئذ يستحق الوجيه الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو رب المال اجرة المثل فى مقابلة تصرفه فى ماله باذنه على

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله باذنه على أن له حصّة من الربح قد دخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة أو هو ظاهر معلوم من باب الإجارة سم على حج اه ع ش (قوله لاستبدال المالك) أى استقلاله و (قوله باليد) أى ولذا قيد بقوله السابق من تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ولو نوباهنا الخ) إلى المتن إلا قوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولو نوباهنا) أى في شركة الوجوه (وفيما مر) أى في شركة المفارضة عبارة الرشيدى قول مر نعم لو نوباهنا شركة العنان الخ يعنى فيما إذا قالاتفاوضنا والصورة أن شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكنايات وعبارة الروض وشرحه فإن أراد كل منهما بلفظ المفارضة شركة العنان كان قالاتفاوضنا أى اشتر كناشر شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات اتهمت وقد علم بما قدمته أنه الم يشترط أن عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطال به الشيخ في الحاشية عما هو مبنى على أن الاستدراك في كلام الشارح مر راجع إلى صورة المفارضة المذكورة وقد علم أنه ليس راجعا إلى الإلفظ المفارضة فقط وإن كان في السياق إهام اه ومانقله عن الروض وشرحه في المعنى مثله إلا أنه عبر بأو اشتر كنا بدل أى وكذا ذكره سم بلفظه أو عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله أو اشتر كنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفارضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفارضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية مع قوله شركة عنان وبحجاب عن الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته اه ولا يخفى أن كلامنا من الاشكاكين إنما يرد على مانقله بلفظ أو بخلاف ما مر عن الرشيدى بلفظ أى فلا يردان عليه فليراجع النسخ الصحيحة لشرح الروض والمعنى (قوله ونم مال الخ) أى وخطأه اه ع ش قول المتن (وهذه الأنواع باطلة) أى ومع ذلك أن كان فيها مال وسلم لأحد الشريكين فهو أمانة في يده لأن فاسد كل عقد كصحيحة اه ع ش (قوله وتركه) أى التنبيه على أنها من تلك الأنواع (قوله في مال) أى مثلى أو متقوم على ما يأتى اه ع ش (قوله ولسلما متها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) أى والعنان في شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالإجماع عليها) أى شركة العنان (قوله أى ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتأنيت الضمير باعتبار أن المراد من السماء السحابة اه كرى عبارة المعنى وقبل بفتح العين من عنان السماء أى سحابة

أن له حصّة من الربح قد دخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة انتهى (قوله لاستبدال المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر (قوله ولو نوباهنا وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فإن أراد كل منهما بلفظ المفارضة شركة العنان كان قالاتفاوضنا أو اشتر كنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات اه وقد يستشكل قوله أو اشتر كنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفارضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفارضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان وبحجاب عن هذا الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتى وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته (قوله التى هى بعض تلك الأنواع) هذا مع قوله السابق هى بالمعنى اللغوى أنواع أربعة يقتضى أن شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوى وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعى أيضا لأن اللغوى

فاسد لاستبدال المالك باليد ولو نوباهنا وفيما مر شركة العنان ونم مال بينهما صحت (وهذه الأنواع باطلة) لما ذكرناه (وشركة العنان) التى هى بعض تلك الأنواع أيضا وتركه لوضوحه وسيعلم أنها اشترى كما فى مال لها التجرافيه (صحيحة) إجماعا ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما فى التصرف وغيره كاستواء طرفى العنان أو لمنع كل الآخر بما يريد كنعع العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها بالإجماع عليها أو من عنان السماء أى ما ظهر منها فهى على غير الأخير بكسر العين على الأشهر

لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها اه (قوله وعاليه) اى الاخير وهو قوله من عنان السماء (قوله خمسة) عبارة للمغنى ثلاثة صيغة وعاقدان ومال وزاد به ضمير رابع وهو العمل وبدل المصنف منها بالصيغة مبراعها بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اه (قوله وعمل) استشكل عدل العمل من الاركان مع انه خارج عن العقد وان وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بان العمل الذى يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء الذى اعتبر ركنها وتصوير العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد اه ع ش قول المتن (فيها) اى شركة العنان اه مغنى (قوله صريح) الى قول المتن هذا في النهاية لا قوله وقولى الى وكاللفظ قوله نعم الى ولو كان وقوله وعلى الاول الى والمضروب (قوله للمتصرف) اى لمن يتصرف اه مغنى (قوله الذى الخ) نعمت التصرف بالبيع الخ (قوله او كناية) عطف على صريح (قوله بذلك) اى بالاذن الخ (قوله لما سر) لتعليل لزيادته (قوله او كناية الخ) وعدم جعله المتن شاملا له (قوله انفا) اى في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضممان اه سم زاد ع ش ما فيه لكن قوله لا يتجاوز ظاهره في انه اذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد ينفيه قوله ثم لانها اى الكناية ليست دالة على دلالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله اى دلالة ظاهرة انها تدل دلالة خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم ان دلالتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هناك على ما هناك وفيه ان كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسما منها وانما كلامه في شمول كلام المصنف لها وخاصة ان اريد بالدلالة فيه حقيقتها وهى الظاهرة ولا يشملها كلام المصنف فيحتاج الى زيادة ويشعر بذلك وان اريد بها مطلق الدلالة مجازا فيشملها وعلى كل فالكناية تسم من الشركة (قوله انها الخ) اى الكناية (قوله لا دالة الخ) في نفي الدلالة نظرا واضح اه سم (قوله فعليه) اى على القول المذكور للروضة واصحابها (قوله لو عبر) اى عاقد الشركة (قوله وبه) اى بالاذن الخ (قوله من ذلك) اى الاذن في التصرف (قوله وكاللفظ) الى المتن في المغنى (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال احدهما للاخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لشركة ولا قراض اه وما ذكره من انه ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضى الطبرى والبندنجى والرويانى وقوله ابضاع اى توكيل وقوله لا شركة اى لانه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض اى لانه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام انها اى هذه الصورة تضاهى القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه كالقراض فيه وجهان اى والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اه فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه انه حيث اوجد خاظم المالى بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من احدهما مع اذن صاحب المال للاخر كان قراضا بشرطه اه سم اقول كلام الشارح والنهاية والمغنى كالصريح في قوله والوجه الى قوله وان لم يوجد الخ خلافا لما عليه ع ش من ان صورة اذن احدهما فقط في التصرف لا تكون شركة الا اذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهج عن العباب فقول الشارح مر او من احدهما يخفى بما اذا كان هناك لفظ شركة اه وسياق انفا عن سم ان المدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراك ونحوه (قوله ان لا يتصرف) اى احدهما اه مغنى (قوله بطلت) اى للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الاذن في

وعليه بفتحها وأركانها خمسة عاقدان ومعهود عليه وعمل وصيغة (ويشترط فيها لفظ) صريح من كل منهما أو من أحدهما الآخر (يدل على الاذن) للتصرف من كل منهما أو أحدهما (في التصرف) بالبيع والشراء الذى هو التجارة أو كناية تشعر بذلك لما مر آنفا انها مشعرة لدالة لا يتجاوز وحيدتها فقد يشملها كلامه وقولى بالبيع الى اخره اخذته من قول الروضة واصحابها لا بد من لفظ يدل على الاذن في التجارة فعليه لو عبر بالاذن في التصرف اشترط اقتران لفظ به يدل على التجارة كتصرف هذا وعوضه وتكنى القرينة المعينة للمراد من ذلك كما هو ظاهر وكاللفظ الكتابة وإشارة الاخرس المفهمة فلو اذن احدهما فقط تصرف الماذون له في الكل والاذن في نصيبه فقط فان شرطان لا يتصرف في نصيبه بطلت

اعم (قوله لما سر انفا) كانه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضممان (قوله لا دالة) في نفي الدلالة نظرا واضح (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال احدهما للاخر فقط اتجر مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع شركة ولا قراض انتهى وما ذكره من ليس شركة ولا قراضا منقول عن القاضى الطبرى والبندنجى والرويانى وقوله ابضاع اى توكيل وقوله لا شركة اى لانه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

نصيبه صحيح وتصرف الماذون له في الكل صحيح ايضا بعموم الاذن وإن بطل خصوص الشركة اه ع ش (قوله)
فلو اقتصر ا على قولها) فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منها رانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف
كفي ويبقى مالو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
بمالها فلا يكفي فيه اللفظ من احدا الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا لم رسم على
حج اه ع ش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في
التصرف ا ونية ذلك كما يأتي وحيث نفذ اقتصر ا على اشتراكنا ولم ينو يا معه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة
التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في
الشركة في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع
الاذن في التصرف منع انتفاء لفظ الشركة اه سم (قوله لو نواه) اي الاذن في التصرف بالبيع والشراء به اي
باشتركتنا (قوله كفي) كما حزم به السبكي نهاية وغنى (قوله في المال) الى المتن في المغنى الا قوله نعم الى ولو كان
(قوله فيه) اي الماذون له في التصرف (قوله كون الثاني) اي الاذن الغير المتصرف (قوله اعمى) انظر كيف
يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط ويجاب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة
قراضه سم على حج اه ع ش (قوله وقضية كلامهم الخ) اي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مال كما اه ع ش
وفيه نظر لان الشريك هنا في الحقيقة هو المولى المالك لا الولي فكان الاول ان يقول حيث اطلقوا جواز
نصرف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوا بها بالنجزة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول محذوف اه سيد عمر (قوله بان فيه الخ) اي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا ضمير فيه الاتي
(قوله خلط ا قبل العقد) اي لما يأتي من اشتراطه (قوله قد يورث) اي الخلط (قوله عليها) اي المصلحة (قوله)
شرط الشريك) اي شريك المحجور عليه (قوله امينا يجوز الخ) فلو ظننه امينا وغدلا فبان خلافه يتبين
بطلان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له ام لا فيه نظر والاقرب الاول لتقصيره بعدم البحث عن حاله
قبل تسليم المال له اه ع ش (قوله مامر) اي في الحجر قيل قوله وله بيع ماله اه كردى (قوله ان سلم مال
المولى عنها) اي او كان المولى اخف شبهة فلا يشارك به من ماله اشد شبهة نظير مامر فيما يظن اه سيد عمر
وفي النهاية والمغنى ويكره مشاركة السكار ومن لا يحترز عن الشبهة اه قال ع ش قوله ر ومن

قراض اي لانه فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى
قال الامام انها اي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض فيه
وجها ن اي والقياس الا اشتراط كما هو شان القراض انتهى فليتامل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة
العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خلط ماله ن بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان
شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من احدهما مع اذن صاحب المال للاخر كان قراضا بشرطه (قوله)
فلو اقتصر ا على قولها) فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف
كفي ويبقى مالو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق
بمالها فلا يكفي فيه اللفظ من احدا الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا للمولى (قوله لم
يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف ا ونية
ذلك كما يأتي وحيث نفذ اقتصر ا على اشتراكنا ولم ينو يا معه انه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي تثبت
لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في الشركة
في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع الاذن في
التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله اعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط

(فلو اقتصر ا على) قولهما
(اشتركتنا لم يكف) عن الاذن
في التصرف (في الاصح)
لاحتماله الاخبار عن
وقوع الشركة فقط ومن ثم
لو نواه به كفي (و) يشترط
(فيهما) أى الشريكين أن
تصرفا (أهلية التوكيل
والتوكل) في المال لان كلا
منهما وكيل عن صاحبه
وموكل له أما اذا تصرف
أحدهما فبشترط فيه أهلية
التوكل وفي الآخر أهلية
التوكيل ليصح كون الثاني
أعمى دون الاول وقضية
كلامهم جواز مشاركة الولي
في مال محجوره وتوقف فيه
ابن الرفعة بأن فيه خلطا قبل
العقد بلا مصلحة ناجزة بل
قد يورث نقضا ويجاب بأن
الفرض ان فيه مصلحة
لتوقف تصرف الولي عليها
واشتراط نجاز المصلحة
منع نعم قال الاذرعى شرط
الشريك أن يكون امينا
يجوز ايداع مال اليتيم عنده
قال غيره وهو ظاهر ان
تصرف دون ما اذا تصرف
الولي وحده اه نعم قياس
مامر ان لا تكون بماله شبهة
أى ان سلم مال الولي عنها

لا يحتز عن الشبهة ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل وإلا فلا كراهة اه
(قوله ولو كان الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرفعة أن كان هو المادون
له أى ولم ياذن له السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح أن كان هو الاذن فان اذن السيد صح مطلقا اه اذنا
او ما ذناله عش (قوله اذن سيده) أى فى الشركة المذكورة اه عش (قوله إجماعا) الى قول المتن هذا
فى المغنى لا قوله فواقع الى المتن وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فى النقد) أى الخالص نهاية ومغنى قال
الرشيدى قوله مر فى النقد الخالص يوم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة اه
عبارة المغنى وسم واما غير النقد من المثليات كالبرو والشعير والحديد فعلى الاظهر ومن المثل تبرا الدرام
والدنانير فتصح الشركة فيه فما اطلقه الا كثرون هنا منع الشركة فيه مبنى على انه متقوم كما نبه عليه فى
اصل الروضة وسوى بينه وبين الحلى والسبائك فى ذلك اه وعبارة عش قوله فى المغشوش وكالمغشوش
فى الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارح مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يخص بالنقد
اه (قوله الرائج) أى فى بلد التصرف ولو اطلق الاذن احتمل ان العبارة ببلد العقد لانها الاصل اه عش
(قوله لانه باختلاطه) علة البتن اه رشيدى اقول قول الشارح كانه نهاية والمغنى كانه قد صرح فى انه علة الصحة
فى المغشوش (قوله يرتفع) أى يزول (قوله ومنه) أى من المثل (قوله فيه) أى التبر (قوله حمله) أى كلام
الشارح (قوله لتمايز اعيانه) عبارة النهاية والمغنى لتعذر الخلط فى المقومات لانها اعيان متمايزة اه (قوله
كالقراض) قضيته ان القراض على المغشوش غير صحيح اه عش (قوله بان الغرض من القراض
الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء
الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ النقد الخ) عبارة النهاية ان قيل بان النقد لا يكون غير مضروب كما هو
احد الاصطلاحين اه أى للفقهاء احدهما انه اسم للنقد مطلقا وجروا فى باب الزكاة والثانى انه اسم
للدراهم والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفى القراض عش (قوله قبل العقد) بقى ما لو وقع أى الخلط
مقارنا ونقل عن شيخنا الزبائى بالدرس انه كالبعدية فلا يكتفى وفيه وقفه ويقال ينبغى الخاقه بالقبليّة فيكفى
لان العقد انما تتم حالة عدم التمييز وهو كاف اه عش اقول قد يفيد كفاية المقارن عبارة المغنى فان وقع
بعده فى المجلس لم يكف على الاصح او بعد مفارقتها لم يكف جز ما اذا اشترك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك
اه (قوله وان لم تتساوا جزاؤهما) قال فى الروض فلو خلطا فقيز بمائة بقفين بخمسين فالشركة اثلاث اه سم
عبارة النهاية قضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوى المثليين فى القيمة وهو كذلك اه زاد المغنى فلو خلطا
قفيز ا مقوما بمائة بقفين مقوم بخمسين صح وكانت الشركة اثلاثا بناء على قطع النظر فى المثل عن تساوى

ويجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتى وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله إجماعا فى النقد الخ) بقى
غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله فى المغشوش من الرائج كذا صحح فى الروضة وهذا لا يتأى فان
المغشوش مثلى قطعاً وإن لم يكن رائجاً كما اقتضاء قول الروضة فى باب الغصب اما الدراهم والدنانير المغشوشة
فقال المتولى ان يجوزنا المعاملة بها فثلية ولا افتقومة اه (قوله ومنه التبر) عبارة الروضة تجوز الشركة فى
النقدين قطعاً ولا تجوز فى المتقومات قطعاً وفى المثليات قولان اظهرهما الجواز والمراد بالنقدين الدراهم
والدنانير المضروبة اما التبر والحلى والسبائك فاطلقوا منع الشركة فيها ويجوز ان يبنى على ان التبر مثلى
ام لا فان جعلناه متقوماً لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف فى المثل ثم قال واما قوله أى الرافعى اطلقوا منع
الشركة فى التبر الخ فعجيب ان صاحب التهمة حكى فى انعقاد الشركة على التبر والنقد ووجهين كالمثل اه
(قوله فواقع للشارح الخ) فى شرح مر وقول الشارح ولا تجوز فى التبر وفيه وجه التهمة فرعه على
المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط اه (قوله بان
الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الباب وهذا
حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وإن لم تتساوا جزاؤهما) قال فى الروض فلو خلطا فقيز

ولو كان المكاتب هو المتصرف اشترط اذن سيده لتبرعه بالعمل (واصح) الشركة (فى كل مثلى) إجماعا فى النقد وعلى الاصح فى المغشوش الرائج لانه باختلاطه يرتفع تمييزه كالنقد ومنه التبر كما يصرح به فى الغصب فواقع للشارح من اعتدادها لا تجوز فيه ينبغى حمله على نوع منه لا ينضبط (دون المتقوم) بكسر الواو لتمايز اعيانه وان اتفقت قيمها وحينئذ تعذر الشركة لان بعضها قد يتألف فيذهب على صاحبه وحده (وقيل تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الاول يفرق بان الغرض من القراض الربح فانحصر فيما يحصله غالباً فى كل محل وهو الخالص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة اذ النقد لا يكون الا كذلك على ما مر فى الزكاة (ويشترط خلط المالىين) قبل العقد (بحيث لا يتميزان) وإن لم تتساوا جزاؤهما فى القيمة لتعذر اثبات الشركة مع التميز

(ولا يكتفى الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كصاح ومكسرة) (٢٨٧) وأيض وغيره كبرأيض باجر لا مكان

التمييز وان عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس فوجهان أو جهما عدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا أخرج جاملين وعقدافان ملكا مشتركا) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي اذ الكلام فيه وأما غير فسيعلم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في عروض حاصله بينهما (نتيجه) في نصب مشتركا بملك كنجوز لان الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قارنه (ارث وشرأ وغيرهما) واذن كل للاخر في التجارة (فيه) واذن احدهما فقط نظير ما مر (تمت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها طرق منها ان يرثاها مثلا أو (ان يبيع) مثلا (في) واحد بعض عرضه ببعض عرض للآخر (تجانسا) وتساوى البعضان وعلمنا قيمتهما ام لا قال الامام والبعوى والرافعي وهذا ابلغ في الاشتراك من خلط المالين لان ما من جزء منهما الا وهو مشترك بينهما وهناك وان وجد الخلط فال كل واحد يمتاز عن مال الاخر اه وفيه نظر وان جزم به شيخنا في شرح

الاجزاء في القيمة والا فليس هذا القفيز مثالا لذلك القفيز وان كان مثليا في نفسه اه قال ع ش قوله ر وهو كذلك اي ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الرافعي عن العراقيين سم على منهج اي فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح اه قول الماتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التفريع قول الماتن (مع اختلاف جنس) اي يحصل معه التميز كما اشار اليه بقوله كدراهم الخ بخلاف ما لو خلط احد الجنسين باخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكتفى كخايط زيت بشيرج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لا مكان التمييز يؤخذ من العلة انه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن او نحو اه وفيه ايضا قول المغني ولا يكتفى الخلط مع امكان التمييز لنحو اختلاف الجنس كدراهم ودنانير اه (قوله) او جهما عدم الصحة) ومثله عكسه بالاولى اه ع ش اي بان تميز عند عامة الناس دون العاقدين (قوله بينهما) الى التنبيه في النهاية (قوله) وهو مثلي اذ الكلام الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه اه سم (قوله) غيره) أي غير المثلي (قوله) ويصح التعميم) أي تعميم قوله مشترك للمثلي والمتقوم جرى عليه المغني فقال فان خلطنا مشتركا بما يصح فيه الشركة او لا كالعروض كما هو ظاهر اطلاق المصنف (قوله) حاصله بينهما) اي بعضها بعينه لا أحدهما والبعض الاخر بعينه للاخر (قوله) لان الاشتراك الخ) قديم منع اقتضاء ذلك التجوز والحق ان السموات في خلق السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه ان يرد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر أي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عام له كابن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا (قوله) نظير ما مر) اي في شرح ويشترط فيها لفظ الخ قول الماتن (والحيلة الخ) وكان الاولى ان يقول ومن الحيلة لان منها ان يبيع كل واحد منهما بعض عرضه لصاحبه بشر في الذمة ثم يتقاسما وان يقول في باقي العروض ان في المنقولات لان الشركة في المثليات جائزة بالخلط مع أنها من العروض اذ العرض ما عدا النقد وان يقول سم باذنه فانه يجب تاخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المتأخرين كل واحد على البدل اه معنى (قوله) منها ان يرثاها الخ) قد يقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعبير بالحيلة ان يكون له مدخل في الشركة قول الماتن (ان يبيع كل واحد بعد عرضه الخ) وحيث نذ فيه ملكا به بالسوية ان يبيع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين او بثلاثة ارباع لا جل تفاوتهما في القيمة تملكاه على هذه النسبة ايضا اه معنى (قوله) تجانسا) الى قوله قال الامام في النهاية والى قوله انتهى في المعنى الا قوله والبعوى والرافعي (قوله) تجانسا) أي سواءا تجانسا العرضان ام اختلفا في النهاية ومعنى (قوله) وعلمنا قيمتهما ام لا) ينبغي ان يشترط امكان العلم بعد ذلك أخذنا ما يأتي في شرح قوله والاصح انه لا يشترط الخ كذا افاده المحشى وهو محل تأمل اه سيد عمر وبود ما أشار اليه من عدم الاشتراط ما قدمنا من ع ش من انها لو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله) قال الامام الخ) عبارة المغني وهذا كما قال الامام ابلغ الخ (قوله) وهذا) اي نحو الارث (قوله) لان ما الخ) عبارة المغني لانه ما الخ بضمير الشأن (قوله) منها) اي المالكين (قوله) وهناك وان وجد الخلط الخ) الظاهر ان مرادهم ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعا بانه مشترك فلا يرد ما نظره الشارح اه سيد عمر وهو وجهه (قوله) فالمرح به فيه) اي في الخلط مع عدم التميز (قوله) بالسوية) اي

بما به بفتن بخمسين فالشركة اثلاث (قوله) وهو مثلي اذ الكلام فيه الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه (قوله) لان الاشتراك الخ) قديم منع اقتضاء ذلك للتجوز والحق ان السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق (قوله) وعلمنا قيمتهما ام لا) ينبغي

الروض لانه ان اراد الخلط مع التمييز لهذا لاشركة فيه أصلا أو مع عدم التميز فالمرح به فيه انها به ملكا كلا بالسوية حتى لو تلف بعضه

تلف عليهم ما وقد يجاب بالفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يمكن ان يكون الكل مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التميز ولا ينافي الملك هنا ما يأتي آخر (٢٨٨) الايمان في لا آكل طعاما أو من طعام اشترا من زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان ذلك

لا يرجع للقول بالملك ولا بعدمه خلافا لما هو به كلام الاذرعى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشترا اولاً فالقيل يظن انه مالم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البدلي لا الشمولى إذ يكفي بيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر إلا أن يقال أن الآخر في هذه يصدق عليه انه باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر لانه باع الثمن فتكون كل حينئذ على ظاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحل ان لم تشرط الشركة في التباعد ولا لفسد البيع ومنها أن يشتريا سلعة بشمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لانه مع كونه بمعناه اخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدد في فاعل التفاعل الذى هو شرط فيه أظهر في عبارة

فيه نظير ما مر عن المغنى أنفا (قوله لتوقف الملك) أى ملكها للكل مشاعا (قوله على عدم التميز) أى بعد ما كانه أى التميز (قوله هنا) أى في الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أى بانه اكل القليل من الخلوط مثل عشر حبات لا يحنث وان اكل الكثير منه مثل الكيف يحنث اه كرى (قوله واراد بكل) إلى قوله وعدل في النهاية (قوله الكل البدلي) يتأمل اه محشى كان وجهه ان الكل البدلي فيه عموم ايضا فلا يلزم قوله إذ يكفي الخ ويقال لا يظهر في هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حمل على البدلي فكل منهما باع ومشتري كالمحس الشارح أو على الشمولى فليس المراد منه وجود عقدين بل تحقق وصف البائعة في كل وهى محقة مع اتحاد حينئذ انصح انه لا فرق بين إرادة العمومين اه سيد عمر اقول في كل من هذين الوجهين تأمل يظهر وجهه بالتأمل فيما إذا قيل في رغيف يشبع شخصاً واحداً فقط هذا الرغيف يشبع كل أحداً أولاً يشبع كل احد حيث يتعين في الأول البدلي وفي الثانى الشمولى (قوله فتكون كل) أى لفظة كل (على ظاهرها) أى من الشمول لها اه عش (قوله على ان كل) أى لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الا كتفاء باذن أحدهما أى كما هو صريح صنيع المغنى هنا فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاتى ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل ايضا مع ان الشارح بين الا كتفاء باذن احد هما فيه وجعله داخلاً في معنى المتن فليحذر سم على حج وقد يقال يكفي في ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلا من الشريكين باذن لصاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الا كتفاء باذن أحدهما اه عش (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو إلى قوله ومنها فى المغنى (قوله ومحل) أى محل صحة الطريق الثانى وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله إن لم يشرط الشركة) أى المفيدة لصحة التصرف التى هى مقصود الباب كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة سم وقرأها عش قوله الشركة لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أى من طرق الحيلة (قوله اظهر في عبارة الاصل) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالتثنية سم وسيد عمر وعش (قوله إذا المضاف الخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والتقدير تساوى قدر المالين اه كرى (قوله إذا المضاف متعدد الخ) فيه تأمل وماتقول في غلام الرجلين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر ان مراده بقرينة المقام ما يقبل التعدد ولم يعم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لو حفظ فيه الوحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو اريد به الماهية المطابقة فلا محذور في التزام التعدد فيه عند إضافته إلى متعدد فتأمل اه سيد عمر (بل تثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ وبل انتقالية لا إبطالية (قوله أى النسبتين) أى بقدر كل من المالين اه والنصف ام غيره نهاية ومعنى (قوله في المختلط) اسقطه النهاية والمغنى ولعل وجه ذكره انه هو الذى يقبل فيه الجمل (قوله إذا ما يمكن) إلى المتن زاد النهاية والمغنى عقبه ولو اشتبه ثوباهما لم يكف للشركة كفى الروضة لان ثوب كل منهما مبيع عن الآخر اه قال عش قوله لم يكف الخ أى الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذاً بما أتى في شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البدلي) يتأمل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظروا وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الا كتفاء باذن احدهما فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاتى ويتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل ايضا مع ان الشارح بين الا كتفاء باذن احد هما فيه وجعله داخلاً في معنى المتن فليحذر (قوله إن لم تشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد (قوله اظهر الخ) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالتثنية (قوله إذا المضاف إلى متعدد) فيه تأمل وما

الاصل منه في عبارة المتن إذ المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها فان على نسبتها إذا محذور حينئذ لما أتى أن الربح والخسران على قدر المالين (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أى النسبتين في المختلط ككونه مناصفة (عند العقد) إذا ما كان معرفته بعد بيعه مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لها لا يعدها ولو جهل القدر وعلم النسبة

فان أراد صحة الشركة فليبيع أحدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويغتفر ذلك مع الجهل للضرورة كما
 في اختلاط حمام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباء بمعنى الكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة)
 عبارة النهاية والمغنى بان وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بازاها مثلها اه (قوله
 بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اه ع ش (قوله حتى تساويا) أى ويختلفا اختلافا معلوم النسبة
 (قوله صح جزما) ظاهره انه لا فرق في الدراهم بين ان تكون من الطيبة أو من المقاصيص حيث عرفت
 قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط
 ما يحصل منه ربح ثم عند ارادة الانفصال تحصل قسمة المالاين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض
 فان مبناه على رد المثل العصورى وهو متعذر لعدم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة اه ع ش
 (قوله اذا أذن) الى قوله وقياس ما يأتى في النهاية الا قوله واكتفى الى الماتن (قوله بها) أى بالغبطة (قوله
 من منع الخ) بيان لما (قوله اذهى) أى الغبطة (قوله لانه) أى تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن
 المثل الخ) أى بغير اذن الآخر كما يأتى (قوله وثم راغب) أى بازيد (قوله والا انفسخ) أى بنفسه اه
 ع ش قول الماتن (ولا بغير نقد البلد) أى لا يجوز اى البيع بالعرض ولا بنقد غير نقد البلد مر اه سم
 على حجب ظاهره وان راج كل منهما اه ع ش اى وسببى خلافه (قوله هذا) اى عدم جواز البيع
 بغير نقد البلد وكذا الاشارة فى قوله الا فى ذلك (قوله وقياس ما يأتى الخ) بين فى شرح الروض فى باب
 القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا راجا وفى باب الوكالة عن الاذرعى وغيره انه
 يجوز للشريك التجارة شراء المغيب اه سم عبارة النهاية ولا ينافيه أى قول الماتن ولا بغير نقد البلد انه يجوز
 للعامل اى فى القراض البيع بغيره مع ان المقصود من البابين متحد وهو الربح لان العمل فى الشركة غير
 مقابل يعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه يقابل
 بالربح فلم يمنعاه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذى فى مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة
 ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا ان يروج كما
 صرح به ابن أبى عسرون الى أن قال والوجه الاخذ بالاطلاق هنا أى فى العرض فلا يبيع بعرض وان
 راج اه قال ع ش قوله مر والوجه الاخذ بالاطلاق عبارة سم على منج وحل منع نقد غير البلد
 اذا لم يرج فى البلد والى اجاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حجب وقوله فلا يبيع بعرض وان
 راج اى امان نقد غير البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه ايضا الرشيدى
 مانعه سكت مر عن نقد غير البلد الرائج لكن تمسكه باطلاقهم يقتضى المنع فيه مطلقا اه وفى البجيرى

تقول فى غلام الرجلين لغلام واحد (قوله حتى تساويا صح جزما) قال فى الروض فلو خلطا قفيزا مائة
 بقفيز بخمسين فالشركة اثلث وان كان لهما اذنان اى كمشرة وهذا دراهم اى كائة فاشترى بها شيئا قوم غير
 نقد البلد وعرف التساوى والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما فى البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبد
 فباعاهما بضمن واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا
 كل منهما يجهل حصته من المبيع لان الغالب فى قيم النقود الانضباط وعدم التغير تخفى الجهل وأيضاً فالمقوم
 والمقوم به هنا متحدان فى النقدية وانما اختلفا بغلبة تعامل أهل البلد بأحد هما دون الآخر فادبر الامر هنا
 على الغالب وهو لا يختلف تخفى به الجهل ايضا فاغفر هنا لما ذكر مالم يغتفر فى مسئلة العبدى السابقة لان
 الغالب فى قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغاير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهل ويؤيد
 ما قررناه ما اجاب به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى ايضا من ان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال
 الشراء اذ الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذ القيمة فيها لا تكاد تنضبط
 (قول المصنف ولا بغير نقد البلد) اى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتى فى عامل
 القراض) بين فى شرح الروض فى باب القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا

بان وضع كل دراهمه بكفة
 حتى تساويا صح جزما
 (ويستلطف كل واحد منهما
 على التصرف) اذا أذن كل
 للآخر (بلا ضرر) أصلا
 بان تكون فيه مصلحة وان
 لم توجد الغبطة خلافا لما
 يوجهه تعبير أصله بها من
 منع شراء ما توقع ربحه اذ
 هى التصرف فيما فيه ربح
 عاجل له ووقع واكتفى هنا
 بالمصلحة لانه كتصرف
 الوكيل فى جميع ما يأتى فيه
 (فلا) يبيع بضمن المثل وشم
 راغب بل لو ظهر فى زمن
 الخيار لزومه الفسخ والا
 انفسخ ولا (يبيع نسيئة)
 للغرر (ولا بغير نقد البلد)
 كالوكيل هذا ما جزم به هنا
 وقياس ما يأتى فى عامل
 القراض

قوله ولا بغير نقد البلد أى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أى وإن راج كل منهما مرعش وهو مخالف لما صرح به مر في النهاية اه قول المتن (ولا بغبن الخ) أى بعين مال الشركة فإن اشترى في الذمة وقعه له اه رشيدى وباتى مثله عن المغنى (قوله وسيأتى) إلى قول المتن ولكل فسخه في النهاية إلا قوله الملح (قوله فان فعل) إلى المتن في المغنى (قوله فتنفسخ الشركة فيه الخ) عبارة المغنى فتنفسخ الشركة في المشتري به أوفى المبيع ويصير مشتركا بين البائع والمشتري والشريك فإن اشترى بالغبن في الذمة اختص الشراء به فبين الثمن من ماله اه (قوله ويصير مشتركا) أى على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا باذن الآخر اه ع ش (قوله والشريك) أى غير البائع اه ع ش (قوله حيث لم يعطه) إلى قوله وقوله بما شئت في المغنى إلا لفظه ولو في ولو تبرع أو قوله الملح (قوله في السفر) عبارة المغنى نعم إن عقد الشركة بمفازة لم يضمن بالسفر إلى مقصده لأن القرينة قاضية بذلك اه (قوله أو خوف) أى من عدو (قوله ولا كانا من أهل النجعة) وينبغي أن مثل أهل النجعة من جرت عادتهم بالذهاب إلى أسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعى الاقمشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو في البحر حيث غلبت السلامة وينبغي ألا كنفاء بالاذن له في السفر على وجه التعميم أو يطلق الاذن فيحمل على العموم اه ع ش (قوله وإن اعطاه الخ) غاية لما قبله (قوله فان فعل) عبارة المغنى فان سافر وباع صح البيع وإن كان ضامنا اه (قوله ولو تبرعا) واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الإبضاع اه نهاية أى وإلا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه باجرة ع ش (قوله فان فعل ضمن أيضا) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر إن قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين وهو المعتمد وإلا فلا اه ع ش (قوله قيد في الكل) أى وأما باذنه فيصح ثم إن كان لما أذن له فيه يحمل عليه كان كانت الذميمة معتادة إلى أجل معلوم فيما بينهم وإلا فينبغي اشتراط بيان قدر الذميمة ويحتمل الصحة ويبيع بأجل اتفق لصدق الذميمة به اه ع ش أى نظير ما مر في إطلاق الاذن في السفر وهو الأقرب (لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) أقول ولا إلا النهار العظيمة حيث خيف من السفر فيما مر محل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بان لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي أن يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثرة الخوف أو لم يكتر لكن غلب سفرهم في البحر اه ع ش (قوله في الوكالة) عبارة المغنى وسيأتى في الوكالة أنه لو قال الموكل للوكيل بع بكم شئت أن له البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالذميمة ولو قال كيف شئت فله البيع بالذميمة ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد فيأتى مثل ذلك هنا اه (قوله اذن في المحابة) بلا همز كما يؤخذ من المختار حيث ذكره في المعتل ومع ذلك فينبغي أن لا يبالغ في المحابة بل يفعل ما يغلب على الظن الرضا بالمساحة به اه ع ش قول المتن (ولكل فسخه الخ) بين به أن عقد الشركة جائز من الطرفين نهاية ومغنى قوله مر أى فسخ كل منهما كذا في المغنى والنهاية وقال الرشيدى مراده به الكل البدلى إذ الصحيح أنه إذا فسخا أحدهما انعزل ويحتمل أن الشارح مر كالشهاب بن حجر جرى على ما جرى عليه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تنفسخ إلا بفسخهما جميعا فلا يرجع اه وفي الجبرمى على منهج قوله أعم وأولى وجه الأولية أن عبارة الأصل توهم أن فسخ أحدهما لا يكفي حللى اه قول المتن (كان قال أحدهما) أى فان لم يفسخا ولا أحدهما ولكن قال الخ اه مغنى وهذا يفيد ما مر عن الرشيدى في الصحيح الخ قول المتن (لم ينزل العازل) أى انعزل المخاطب ولم ينزل العازل فيصرف في نصيب المعزول نهاية ومغنى (قوله بخلاف المخاطب) كان أراد المخاطب عزله فليعزله اه مغنى أى العازل قول المتن (بموت أحدهما وبجونه الخ) ولا ينتقل الحكم في الثالثة عن المغنى عليه لأنه لا يولى عليه فاذا افاق تخير بين القيمة واستئناف

راج وفي باب الوكالة عن الأذرعى وغيره أنه يجوز لشريك التجارة شراء المعيب (قوله أن له ذلك) وعلى الأول فالفرق أن العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فإنه مقابل بالرجح فلو منعاه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذى في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى مر (قوله ويصير) أى المال

(ولا) يبيع ولا يشتري
(بغبن فاحش) وسيأتى
ضابطه في الوكالة فان فعل
شيئا من ذلك صح في نصيبه
فقط فتنفسخ الشركة
فيه ويصير مشتركا بين
المشتري والشريك (ولا
يسافر به) حيث لم يعطه
له في السفر ولا اضطر
اليه لنحو حفظ أو خوف
ولا كانا من أهل النجعة وإن
أعطاه حضرا فان فعل
ضمن وصح تصرفه (ولا
يبضعه) بضم النحوية
فمكون الموحدة أى يجعله
بضاعة يدفعه لمن يعمل لها
فيه ولو متبرعا لأنه لم يرض
بغير يده فان فعل ضمن أيضا
(بغير إذنه) قيد في الكل
وبجرد الاذن في السفر
لا يتناول ركوب البحر
الملح بل لا بد من النص عليه
وقوله ما شئت إذن في
المحابة كما يأتى بزيادة في
الوكالة لا بما ترى لأن فيه
تفرضا رأيه وهو يقتضى
النظر بالمصلحة (ولكل
فسخه) أى عقد الشركة
(متى شاء) لما مر أنها توكيل
وتوكل (وينعزلان عن
التصرف بفسخهما) أى
فسخ كل منهما (فان قال
أحدهما الآخر) عزلتك
أولا تتصرف في نصيبى لم
ينعزل العازل (لأنه لم

الشركة ولو بلفظ التقرر أو كان المال عرضا وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنافهما ولو بلفظ التقرر عند الغبطة فيها بخلاف ما إذا انتفت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فبختيار بين القسمة واستئناف الشركة إن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا افليس له ولا لولي غير الرشيد استثنافها إلا بعد قضاء دين أو وصية لغير معين كالفقراء لأن المال حينئذ كالمروءات والشركة في المروءات باطلة فإن كانت الوصية لمعين فهو كاحد الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا وكونه غير رشيد مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه لا يولى عليه محل ذلك حيث رجى زواله عن قرب فإن أيس من افاقته أو زادت مدة اغماؤه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب النكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس ما مر تسكني المصلحة اه قول المتن (وباغماؤه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه ان حصل جنون أو اغماؤه انعزل ولا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر اه سم وفي البجيرى عن القليوبي ومن الاغماؤه التقرير المشهور وسواء كان في الحمام أو في غيره وكالاغماؤه السكر بلا تعد اه (قوله وبطورهن) الى قوله وغير ذلك في النهاية والمغنى قال ع ش قوله مر والرهن اى للمال المشترك وصورته ان يرهن احد الشريكين حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رايت في نسخته والرهن المقبوض اه (قوله وأورق او حجر سفه) معطوف على رهن (قوله بالنسبة الخ) يمكن انه احتراز عن نحو شرائه للشركة بضمن في ذمته سم على حج ولم يذ كر محترزه بالنسبة لحجر السفه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر او حجر سفه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما نصا عبارة التحفة بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه فيه اى المفلس لان السفه لا يصح منه تصرف مالى الا فى الوصية والتدابير وفائدة بقائها بالنسبة لما يصح من المفلس انه اذا اشترى شيئا فى الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر ان شريك المفلس لا يصح تصرفه فى نصيب المفلس من الاعيان المشتركة فليراجع اه (قوله نعم الاغماؤه الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر اى والخطيب اه سم قال ع ش قوله مر لكن ظاهر كلامهم بخالفه اى فيض الاغماؤه وإن قل على المعتمد اه (قوله وقت فرض صلاة) هل يعتبر اقل اوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الاغماؤه او يعتبر ما وقع فيه الاغماؤه وان استغفره اثر ولا فلا فيه نظر سم على حج اقول الاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة شخص وشخص اه ع ش (قوله لم يؤثر) وفاقا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن البحر وأفرم خلا فالله نهاية والمغنى كما مر آنفا قول المتن (والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس ولورد المسروق على المحتاج فيه الى المال الاقرب وليس منه ما يقع كثير ان اخذ الشريكين يغرم من مال نفسه على عود الدابة المشتركة اذا سرفت فلا يرجع به على شريكه لانه متبرغ بمادفعه ولو استاذن القاضى فى ذلك لم يجز له الاذن لان اخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يامر به اذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التى الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف منها ما يحتاج اليه (فرع) وقع السؤال كثير اى بما يقع كثير ان الشخص يموت ويخلف تركته او لا او يتصرفون بعد الموت فى التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغير هائم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه ولا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن من يعتد باذنه بان كان بالغار رشيد الممتصرف فلا رجوع له وينبغى ان مثل

(قوله وباغماؤه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه ان حصل جنون أو اغماؤه انعزل ولا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر (قوله او حجر سفه او فلس) قال فى شرح العياب وخرج بحجر مجرد السفه والذى يظهر انه ان وجد فيه السفه المقتضى لكونه سفيا مهملا ينفذ تصرفه لم تنفسخ ولا انفسخت لان هذا محجور عليه شرعا وان لم يحجر عليه حسا الخ اه وقد يقال لاحالة استدراك ذلك اذ لم يريدوا بجبر السفه خصوص الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليتأمل فيه ما فيه (قوله بالنسبة الخ) يمكن انه احتراز عن نحو شرائه الشركة بضمن في ذمته (قوله نعم الاغماؤه الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر (قوله بان لم يستغرق وقت فرض صلاة) يعتبر اقل اوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الاغماؤه او يعتبر ما وقع فيه الاغماؤه فان

وباغماؤه) وبطورهن أو
رق أو حجر سفه أو فلس
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه
فيه وغير ذلك مما يأتى فى
الوكالة كما علم مما قدمه ان
كلا وكيل وموكل نعم الاغماؤه
الخفيف بأن لم يستغرق
وقت فرض صلاة لا يؤثر
(والربح والخسران على
قدر المالكين) باعتبار القيمة
لا الاجزاء (تساويا) اى
الشريكان (فى العمل أو
تفاوتا) فيه

الاذن مالودلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن عن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهره وان ادعى الاذن انه انما اذن بنية انه يصرف لنفسه مثل ماصرفه الماذون له لنحو الزواج ووجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لا سيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فليراجع (قوله وان لم بشرط ذلك) اى كون الربح والخسران على قدر المالمين وكذا المراد بقوله الاقنى ما ذكر (قوله لانه) اى الربح (قوله ثم ربحا) اى المالمين وكذا انظاره الاتية (قوله اى ما ذكر) الى قول المتن ولو اشترى في النهاية والمغنى (قوله كان شرطاً الخ) عبارة المغنى بان شرطاً التساوى في الربح والخسران مع التفاضل في المالمين او التفاضل في الربح والخسران مع التساوى في المالمين اه ولا يخفى ان التفاضل في عبارته وعبارة الشارح ليس على بابه قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر عملاً اه سم قال ع ش ومع ذلك اى الفساد المال امانة في يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه معنى قول المتن (باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حج ما يصرح به اه ع ش (قوله كالتقراض الخ) صنيع التشبيه انه اذا علم بالفساد وانه لا اجرة له لاشئ له هنا وهذا ضعيف والمعتمد استحقاق الاجرة اى هنا وفي القراض الفاسد وان علم بالفساد زيادى اه بجري عبارة السيد عمر قول المتن (باجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد وانه لا اجرة له فظير ما ياتى في القراض كذا في فتح الجواد وفي حاشية الزيادى تضعيفه بناء على ما ياتى عن الرملى في مسئلة القراض اه (قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اخص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ اه سم (قوله في فاسده) اى عقد الشركة ان علم بالفساد وانه لا اجرة له وقول ع ش قول في فاسده اى في القراض وفي نسخة فاسدة وما فى الاصل اولى لان الثانية تقتضى تشبيه الشئ بنفسه اه يرد بان المشبه عمله باى فاسد الشركة والمشبه به عمل احدهما فقط في فاسدها (قوله والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكور لكونه محل التوهم والا فالظاهر ان الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رابت في سم مانصه قول المصنف والربح اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج اه (في هذا ايضا) اى في الفاسد كالتصحيح قول المتن (ويد الشريك بامانة) (فرع) تلفت الدابة المشتركة تحت يد احد الشريكين في ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها احدهما للآخر على ان يعلقها وينتفع بها خصته مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن اى بغير تقصير ولو اقتصر على قوله انتفع بها ففى اعارة فيضمنها حيث كان التاف بغير الانتفاع الماذون فيه ولو دفعها ودیعة كان قال لها حفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقصير وطوقس على ذلك سم على حج وينبغى ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من ان احد الشريكين يدفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرض اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هو عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كان مانت صغيرة لانه متبرع بالعلق وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تبسروا لا فرجة الحاکم ولو كان بينهما ما ياة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا تشبيه بالاجارة واذا باع احد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن للشريك صار ارضا منين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن ابي شريف وقوله ما ياة اى في العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير في قرى الريف من ضمان دواب اللب كالجاموس والبقير ما حكمه وما يجب فيه على الاخذوا لما خوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللب مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللب

وان لم يشرط ذلك لانه
ثم ربحا فكان على قدرهما
والخسر منهما فكان عليهما
(فان شرطاً خلافه) اى
ما ذكر كان شرطاً تساوى
الربح والخسر مع تفاضل
المالمين او عكسه (فسد
العقد) لمنافاته لوضع الشركة
(فيرجع كل منهما على
الاخر باجرة عمله في ماله)
اى مال الاخر كالتقراض
اذا فسد وقد يقع التقاض
نعم ان تساوى المالا وتفاوت
عملها وشرط الاقل للاكثر
عملها يرجع الزائدان علم
الفساد وانه لاشئ في الفاسد
لانه عمل غير طامع في شئ كما
لو عمل احدهما فقط في
فاسده (وتنفذ التصرفات)
منهما الاذن (والربح) بينهما
في هذا ايضا (على قدر
المالمين) رجوعاً للاصل
(ويد الشريك يد امانة
فيقبل قوله في الرد) لنصيب
الشريك اليه

استغرقه اثر والا فلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة للاكثر
(قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اخص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف
اجرة عمله الخ (قوله والربح) اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج

لا لنصيبه هو اليه (والخسران والتاف) كالوكيل (فان ادعاه) اى التاف (بسبب ظاهر) كزجر وجمل (طواب بيتية) بالسبب (ثم) بعد
إقامتها (صدق في التاف به) يمينه كما ياتي ذلك مع بقية اقسام المسئلة اخر باب الوديعة وحاصلها انه ان عرف دون عموه او ادعاه بلا سبب او
بسبب خفي كسرقه صدق بيمينه وان عرف هو وعمومه صدق بلايين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لي وقال الاخر مشترك او)
قالا (بالعكس) اى قال من بيده المال هو مشترك وقال الاخر هو لي (صدق صاحب اليد) (٢٩٣) يمينه لانهما تدل على الملك الموافق لدعواه

به في الاولى ونصفه في الثانية
(ولو قال) ذو اليد (اقتسمنا
وصار لي صدق المنسك) لان
الاصل عدم القسمة وإنما
قبل قوله في الرد مع أن الأصل
عدمه لان من شأن الامين
قبول قوله فيه توسعة عليه
(ولو اشترى) الشريك
(وقال اشترته للشركة او
لنفسى وكذبه الاخر صدق
المشترى) يمينه لأنه اعرف
بقصد نفع لو اشترى شيئاً
فظهر عيبه واراد رد حصته
لم يقبل قوله على البائع انه
اشتراه للشركة لان الظاهر
انه اشتراه لنفسه فليس له
تفريق الصفقة عليه وظاهر
هذا تعدد الصفقة لوصدقه
ويوجه بانه اصيل في البض
ووكيل في البعض فكانا
بمنزلة عقدين (فرع)
أقضى المصنف كابن الصلاح
فيمن غصب نحو نقداً بر
وخلطه بماله ولم يتميز بان له
إقرار قدر المغصوب ويحل
له التصرف في الباقي ويأتى
لذلك تنمة قبيل الاضحية ولو
باعا عبيدهما صفقة او وكل
أحدهما الاخر فباعه لم
يشارك أحدهما الآخر
فيما قبضه فان قلت ينافى

مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للداية من الدرهم والعاق في مقابلة اللين والانتفاع
بالبيهمة في الوصول الى اللين فاللين مضمون على الآخذ بمثلها البيهمة وولدها امانتان كسائر الاعيان
المستاجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير لم يضمها او بتقصير ضمن عش (لا لنصيبه هو اليه) اى لا للنصيب
الراد الى شريكه (قوله وحاصلها) اى الاقسام الباقية (قوله ان عرف) اى السبب (قوله او ادعاه) اى
التلف (قوله به) اى بالمال جميعه (قوله ونصفه) اى نصف المال عطف على ضمير به بلا إعادة الخاض كما
جوز ابن مالك وفاق الكوفيين عبارة المغنى بدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة
الاولى ونصفه في الثانية اهـ وهى احسن قول الماتن (وصار لي الخ) عبارة المغنى وصار ما في يدي وقال الاخر
لا بل مشترك اهـ قول الماتن (صدق المنسك) ولو ادعى كل منهما ماله لك هذا الرقب من لا بالقسمة وحافاً
او نكلاً جعل مشتركاً ولا للخالف نهاية ومغنى قول الماتن (صدق المشتري) - وادعى انه صرح بذلك ام
نواه اهـ نهاية زاد المغنى والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الربح اهـ وقوله
في الرد لنصيب الشريك اليه و(قوله فيه) اى الرد (قوله يمينه) الى قوله وظاهر الخ في المغنى والى قوله
فان قلت في النهاية الا قوله ويأتى لذلك تنمة قبيل الاضحية (قوله اقضى المصنف الخ) ولو اشترى مالك ارض
ومالك بذرو مالك الف حرث مع رابع يعمل على ان التلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالاين ولا
اجارة لعدم تقدير المدة والاجرة ولا قراضاً اذ ليس لواحد منهم راس مال يرجع اليه فيتمين حينئذ ان يكون
الزورع مالكا للبذور ولم عليه اجرة المثل ان حصل من الزرع شئ ولا فلا اجرة لهم مغنى ونهاية (قوله ويحل
له التصرف الخ) اى واماماً افرزه من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من
رده وجب عليه رده ورجا من المعصية اهـ عش (قوله ولو باعاً) عبارة الانوار ولو ملك عبد اقباعاً صفقة
او وكل احدهما الاخر فباعه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الاخر فيه اهـ
رشيدى (قوله او وكل احدهما الخ) قضية الفرق الاتى ان الامر كذلك ولو وكلنا ثلثا فباعه فبايع اجمع (قوله
ينافى ذلك) اى قوله لم يشاركه الخ (قوله فأت الخ) عبارة رسم عن الروض وشرحه يجب بمنع ان الثمن مشترك
بل كل يملك نصيبه منفرداً ولو سلم فيجب بان الاتحاد يقتضى للمشاركة فبما قبض محله اذالم يأت انفرد
أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذنبك اى المشترك من ارث ودين كتابة بخلاف هذه اى
ضرورة الاشتراك بالشراء اهـ (قوله وترتب الملك) اى وترتب ملك كل من الشريكين بحصته من الثمن
على عقده ولو عبر هنا وفيما ياتي بترتيب من باب التفعيل لكان وافق بقوله الاتى دفعة واحدة (قوله فيه)
اى نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولان حقه الخ) اى كل من الشريكين عطف بحسب المغنى على
قوله ويفرق الخ اسكن لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذى هو اثبات الغرض ودفع التنافى إلا ان يكون المراد
منه ان حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الاخر بان باع مثلاً أحدهما
دون الاخر بخلاف حقه في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق أحدهما دون الاخر لاتحاد سبب
ملكهما وعدم امكان تعدده وهو الموت (قوله لما كان الاصل فيها) احتراز عما اذا كان المكتاتب مشتركين

(قوله وإنما يتجه ان باعوا اسرتبا لا معا الخ) في الروض وشرحه مانصه ولو باع عبيدهما صفقة أو وكل أحدهما

ذلك قولهم في مشترك بنحو ارث أنه يشارك فيه لاتحاد الحق قلت لا ينافيه ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء يتأتى فيه تعدد الصفقة المقتضى
لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كالمستقل ولان حقه يتوقف على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته او بعضها
فاز به بخلاف نحو الارث فانه حق ثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتيب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن
تبعيضه فلم يختص قابض شئ منه فان قلت يبطل هذا الفرق إلحاقهم دين الكتابة بنحو الارث قلت لا يبطل بل يؤيده لان كتابة
بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتناع كانت كالارث فيما ذكر فالحق دينها فيه عدم الاستقلال نظر الاصل امتناع التعدد فيه فان قلت ينافى

ما ذكر في الشراء قولهم ادعينا في يد ثالث بالشراء معا فافر لاحدهما بنصفها شاركه الآخر فيه فقلت يفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذي ادعياه بل للقرار ومن شأن الاقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادا فكان بالارث أشبه فأعطى حكمه ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعلم بتأمله مع تأمل ما ذكرته ان ما ذكرته ادق مدركا وأوفق لكلامهم فتأمله ولو أجز حصته في مشترك لم يشاركه فيما قبضه مما أجز به وان تعدى بتسليمه العين للمستأجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء الغة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحات تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعا اذ التقدير حينئذ ما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافا لمن زعمه واصلا قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا احكام من أهله بناء على الاصح الآتي انه وكيل وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم خبيبة وأبارقع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار والحاجة ماسة اليها ومن ثم ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير

اثنين مثلا (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله شاركه) آخر فيه (أي شارك أحد المدعيين المقر له المدعى الآخر في النصف المقر به) (قوله هنا) أي في المشترك بنحو الشراء (قوله ولو أجز) إلى اثنين في النهاية (قوله لم يشارك) ببناء المفعول (قوله مما أجز به) أي من الاجرة كلا او بعضا

(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) إلى قوله ولقوله تعالى في النهاية الا قوله اذ التقدير عا ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافا لمن زعمه (قوله والحفظ) عطف لازم على لزوم اء ع ش عبارة البجيرمي قوله والحفظ فيه مساحة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم الا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ او يقدر في الكلام مضاف أي طلب الحفظ اه وهذا الشؤال والجواب يأتیان في قوله والمراعاة أيضا (قوله واصطلاحا) عبر شرح المنهج أي والمغنى بقوله وشرعا أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تاتى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغنى وشرعا وان كان متاتى من كلام الشارع أشكل قول الشارح مر وحج واصطلاحا ويمكن ان يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الوكالة من ان الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازا دلي ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى اء ع ش (قوله تفويض شخص الخ) عبارة المغنى تفويض شخص ماله فعله عما يقبل النيابة الى غيره ليفعله في حياته اه (قوله في حياته) خرج به الابصار (قوله اذ التقدير حينئذ ما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لانه تعليل لتفرعه على قوله أي شرعا (قوله حينئذ) أي حين اذ قيد قبول النيابة بشرعا (قوله فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة اء ع ش (قوله الآتي) أي في باب القسم اه سم (قوله أنه) أي الحكم (قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله تعالى الخ (الضمري) بفتح الصاد المدجمة وسكون الميم نسبة الى ضمرة بن بكر اه اب اء ع ش (قوله والحاجة الخ) يريد القياس حينئذ هي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا اه عميرة اء ع ش (قوله) ومن ثم ندب قبولها أي الاصل فيها الندب وقد تحرر ان كان فيها اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على مكره ونجس ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد تنصور فيها الاباحة ايضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض اء ع ش (قوله واجباها)

الآخر فباعه فليسكل منها قبض نصيبه من الثمن كالأفراد بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياس ما قالوه في المشترك من ارث ودين كتابة أن يشاركه فيه لا اتحادهما في الحق كما هو وجه في المسألة وبجواب يمنع ان الثمن مشترك بل كل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد يقتضي للشاركة فيما يقبض محله اذا لم يأت انفرد أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذلك بخلاف هذه نعم قد تشكك هذه بالمشترك بالشراء معا اذا ادعيا هو في يد ثالث فافر لاحدهما بنصفه فان الآخر يشاركه فيه كما مرف في الصلح مع أن شراء أحدهما ياتى انفردا عن شراء الآخر وبجواب أن المشترك ثم نفس المدعى وهنا بدله فالحق ذلك بذينك وان تاتى الانفردا به انتهى فجزم الروض بأن لكل قبض نصيبه مع تصوير المسئلة باتحاد الصفة ينافي قول الشارح وانما يتجه الخ فليتأمل ثم رايت الشارح اصلح هذا المحل

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه بقوله أي شرعا الخ خفاء اذ يقال النيابة شرعا هي الوكالة فان أجيب بان النيابة شرعا اعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بانه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه أنه ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الاصح الآتي)

وأجاب إن لم يرد به - حظ نفسه اتوقف القبول المندوب عليه ولقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة وكل ووكيل فيه وصيغة (شرط الماوكل صحة مباشرته (٢٩٥) ماوكل) يفتح الواو (فيه ملك) لكونه

رشيدها (أو ولاية) لكونه
إيا في نكاح أو مال أو غيره
في مال (فلا يصح توكيل
صبي ولا مجنون) ولا معنى
عليه في شيء ولا سفيه في نحو
مال لأنهم عجزوا عن
تعاطي ماوكلوا فيه فتائبهم
أولى وخروج ملك أو ولاية
المتعاق بالصحة وبالمباشرة
الوكيل فانه لا يوكل كإيا
لأنه ليس بملك ولاولى
وصحة توكيله عن نفسه
في بعض الصور أو خارج
عن القياس فلا يرد نقضا
والقن الماذون له فانه
إنما يتصرف بالأذن فقط
(تنبيه) قدموا في البيع
الصيغة لأنها أهم لكثرة
تفاصيلها واشتراطها من
الجانبيين وقدم في الروضة

الموكل فيه لأنه المقصود
والبقية وسيلة إليه وهنا
الموكل لأنه الأصل في العقد
(ولا) توكيل (المرأة)
لغيرها في النكاح لأنها إلا
تباشره ولا يرد صحة أذنها
لوليها بصيغة الوكالة لأن
ذلك ليس في الحقيقة وكالة
بل متضمن للأذن (و) لا
توكيل (المحرّم) بضم الميم
لحلّال (في النكاح) ليعقد
له أو لموليته حال إحرام
الموكل لأنه لا يباشره أما
إذا وكله ليعقد عنه بعد
تحلله أو أطلق فيصح كالأولى

عطف على قبولها ش أه سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو ندب للقبول
لنفسه لا لمصلحة الموجب أه سم (قوله ولقوله تعالى الخ) عطف على قوله ومن ثم الخ فان المعاونة والعون
ظاهران في القبول دون الإيجاب فالأية والخبر المذكوران دليلان لندب القبول فقط كما هو صريح المغنى
فكان الأولى تقدم ذلك على قوله وإيجابها قول الماتن (ماوكل فيه) وهو التصرف الماذون فيه أه مغنى
(قوله بفتح الواو) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله أو غيره في مال وقوله المتعاق بالصحة والمباشرة
(قوله لكونه أبا) أى وإن علا (في نكاح) انظر الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم
كذلك ولذا استثنى غيره بما ذكر إذا نهته من الطرد كما ياتي وتوقف مباشرته على الأذن لا ينافي اتصافه بصحة
مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة سم ورشيده أى فكان المناسب إبدال اللام بالكاف (قوله
أو غيره) عطف على أبا (قوله ولا معنى عليه) ولأنهم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته أه مغنى
(قوله ولا سفيه) أى لا محجور عليه بسفه نهاية ومعنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال التعاق بها يغني عن التعاق
بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليط من جهة الشارع فبدخل فيها الوكيل ونحوه
ويدخل في قول المصنف ملك الملتقط فانه إنما يتصرف بعد التملك وقبله هي أمانة في يده أه عش (قوله
وصحة توكيله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقتضى وضبطه لا يبان ما كان على القياس هذا ويمكن دفع
النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر
أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمله سم على حج أه
عش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أى في المنهاج (قوله لغيرها) إلى قول الماتن
ويستثنى في النهاية إلى قوله ويرجع إلى ذلك وفي المغنى الإقوله أو أطلق وقوله أى وهذه إلى أو وكل وقوله
على ما قاله إلى وذلك (قوله أى وهذه أو أطلق) ظاهر هذا التصوير إخراج هذه الحررة وأطلق وفيه نظرو عبارة
مر هذه الحررة أه سم قول الماتن (و يصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل
خلافا لما توهّم أه سم (قوله أو المجنون الخ) أى المعتوه ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

أى في باب القسم (قوله وإيجابها) عطف على قبولها ش (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر
هذا التوجيه لو ندب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب (قوله لكونه أبا) أى وإن علا في نكاح وانظر
الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره بما ذكر إذا نهته من
الطرد كما ياتي وتوقف مباشرته على الأذن لا ينافي اتصافه بصحة مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة
وكما استشهد من الطرد كما ياتي ولا ينافي ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل أذنها له (قوله وصحة توكيله عن نفسه
الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا يبان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض
عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره
هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمله (قوله فانه إنما يتصرف بالأذن
فقط) قد يقال مجرد هذا لا يكفي في دفع الإيراد لأنه إذا أذن له في التوكيل صح توكيله مع انتفاء هذا الشرط
عنه دفع هذا بان الموكل إنما هو السيد بواسطة هذا العبد كما لا يخفى نعم يمكن دفعه بان يراد بالولاية ما يشمل مثل
تسلط القن الماذون على الماذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل أيضا فليتأمل ثم رابت الشارح
إشارة إلى إمكان حمل الولاية هنا على ما يشمل مثل ما ذكر بقوله الاتي بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل
(قوله كالوكله ليشترى له هذه الحررة بعد تخللها) اعتمدهم ره (قوله أى وهذه أو أطلق) اعتمدهم ره وظاهر
التصوير إخراج هذه الحررة وأطلق وفيه نظرو عبارة مر هذه الحررة (في الماتن ويصح توكيل الولي في
حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توهّم (قوله أو المجنون أو السفيه) هذا

وكله ليشترى له هذه الحررة بعد تخللها أى وهذه وأطلق اخذنا قبلها أو وكل حلّال محر ما يوكل حلّالا في التزويج ويصح توكيل الولي
في حق الطفل) أو المجنون أو السفيه كاصل

اه معنى (قوله في تزويج الخ) منه ان توكيل الولى الاصل (قوله في تزويج اومال) اى مطلقا مر اه سم
قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصى والقيم
لما قرره في باب النكاح مانيتها عليه هناك سم على حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون الوكيل لا بولكل الخ
هذا صريح بان الولى ولو غير مجبر ومنه القاضى بولكل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم
فالحاصل ان التوكيل من الاب والجد اى والقاضى يصح مطلقا ومن الوصى والقيم ان عجز او لم تات به المباشرة
ومثلها التوكيل اه ع ش (قوله انه لا فرق) اى فيجوز توكيل الوصى والقيم كالأصل مطلقا عجز او لا لاقت
بهما المباشرة ام لا (هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصايا انه اى الوصى لا بولكل ولا يصح توكيله اى فيها
يتولى مثله فعليه يمكن حل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الاطلاق اه معنى اى خلافا للنهاية (قوله
وكذا عن المولى وكذا عنهما معا فائدة كونه وكيلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو
كان وكيلا عن الولى نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر عنهما معا اى اما اذا اطلق فينبغى ان يكون وكيلا عن
الولى سم على حج وفي الزيادة انه يكون وكيلا عن المولى عليه والا قرب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل اى ولو
مع الولى كما في حواشى شرح الروض وقوله مر عن الولى اى وحده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف
ويصح الخ (قوله توكيل سفيه الخ) المصنف مضاف الى فاعله لان الكلام في شرط الموكل واما كون
السفيه يصح منه ان يتوكل فسيأتى في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله
يستبد) اى يستقل اه ع ش (قوله الاباذن ولى الخ) وسيأتى انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن
سيده والسفيه بغير اذن وليه فالقييد بالاذن هنا انه وليه وليكون حكمه استيفاء ان الضابط اما من حيث
الصحة مطلقا فلا فرق اه ع ش ومرافعا عن الرشيدى ما فيه (قوله من عكس الضابط) اى من مفهومه
وهو اى قوله واغترضا في النهاية الا قوله وان عجز الى والتوكيل في الاقرار (قوله وهو) اى العكس ش اه
سم (قوله بما يتوقف على الرؤية) كالاجارة والاخذ بالشفعة نهاية ومعنى (قوله ونازع الزركشى الخ)
صححه المعنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) اى
من اجل ان الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) اى نزاع الزركشى (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل
الكلام في اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسبه قوله
وغيرهما بما يتوقف على الرؤية سم على حج اه ع ش (قوله وفي الشراء الحقيقى) عطف على قوله في
بيع الاعيان (قوله منه) اى الاعمى وكذا ضمير شراؤه (قوله ومسئلة البصير) عطف على الكلام الخ (قوله
ملحقة اى ففى مستثناة ايضا اه ع ش (قوله لكن ياتى الخ) الاق هو قوله اشار المصنف في مسئلة
طلاق الكافر للسلمة فانه يصح طلاقه في الجملة الخ اه ع ش (قوله في الوكيل) اى في شروطه (قوله
ما ذكره الزركشى) اى من انه لا استثناء لان توكيل الاعمى لما ذكره داخل طرد الضابط ومنطوقه (قوله
وبه يسقط الخ) اى بما ذكره الزركشى (قوله الاتية) اى انفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المعنى

في تزويج اومال ووصى او
قيم في مال ان عجز عنه اولم
تلق به مباشرة له لكن رجع
جمع متاخرون انه لا فرق
كما اقتضاء اطلاقهما هنا
عن نفسه وكذا عن المولى
على ما قاله الماوردى ونظر
فيه في الروضة وضعفه السبكي
وذلك لولا يته عليه نعم لا
بولكل الا امينا كما ياتى ويصح
توكيل سفيه او مفلس او
قن في تصرف يستبد به لا
غيره الا باذن ولى او غيرهم او
سيد (ويستثنى) من عكس
الضابط السابق وهو ان كل
من لا تصح منه المباشرة لا
يصح منه التوكيل (توكيل
الاعمى في البيع والشراء)
وغيرهما بما يتوقف على
الرؤية (فيصح) وان لم يقدر
على مباشرته للضرورة
ونازع الزركشى في استثنائه
بانه يصح بيعه في الجملة وهو
السلم وشراؤه لنفسه اذ
الشرط صحة المباشرة في الجملة
ومن ثم لو ورث بصير عينا
لم ير ما صح توكيله في بيعها
مع عدم صحته منه ولك رده
بان الكلام في بيع الاعيان
وهو لا يصح منه مطلقا وفي
الشراء الحقيقى وشراؤه
لنفسه ليس كذلك بل هو
عقد عتاقه فصح الاستثناء
ومسئلة البصير المذكورة
ملحقة بمسئلة الاعمى لكن
ياتى في الوكيل عن المصنف

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بجامع الولاية على كل كما شمله قوله السابق او ولاية فترك التصريح
به هنا في التفرع اختصارا واثار الطفل لانه اضعف والولاية عليه اقوى (قوله في تزويج اومال) اى
مطلقا انتهى مر (قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا
الشرط بالوصى والقيم لما قرره في باب النكاح مانيتها عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنها
معا فائدة كونه وكيلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلا عن الولى شرح
مر ولو بصد الولى نفسه ولا مولى فالى اهميا ينصرف ينبغي الى الولى (قوله وهو ان كل الخ) الضمير
راجع للعكس ع ش (قوله ولك رده بان الكلام في بيع الاعيان الخ) فيه نظر بل الكلام في اعم من
البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما بما
يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لا حاجة في مسئلة البصير المذكورة الى الالحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا وكله ليعقد عنه الخ اه ع ش (قوله وتوكيل المشتري الخ) اي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري باذن البائع من قبض الثمن منه مع انه يمتنع قبضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) و (قوله والوكيل الخ) و (قوله ومالكه امة الخ) عطف على قوله المشتري الخ (قوله منه عنه) اي من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قود الخ) عبارة المغني لقطع طرف او لحد قذف (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغني ومالو وكلت امرأة رجلا باذن الولي لا عنها بل عنه او مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولية فكذلك في احد وجهين رجحه ابن الصباغ والمتولي اه (قوله ويستثنى) الى قوله ورجحنا في المغني الا قوله وإن عجز الخ وتوكيل مسلم وقوله ومثله الى والتوكيل (قوله من طرده الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكلة صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج للاستثناء المذكورات قلت ذكره ان شرط الموكلة في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله من لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج للاستثناء وكذا ما يأتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية ان المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا قوله شرط الموكلة صحة مباشرته الخ للعموم اي كل شرط انكسار وكل فيحتاج الاستثناء هم وسيد عمر (قوله وهو) اي الطرداه سم (قوله ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله نهته عنه) اي اذنت له وليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه معنى (قوله وظاهر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسفيه وقوله والتوكيل في تعيين الخ وقوله وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولي الخ (قوله كإقتضاه اطلاقهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويحتمل جواز عند عجزه اه اقول وهو متجه والله اعلم ثم راي ابن عبدالحق في حاشية المحلى قال وهو متجه انتهى سيد عمر (قوله بناء على شمول الولاية للوكالة) اي والافلا حاجة الى استثنائه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ انه ليس بمالك ولا ولي اه سيد عمر (قوله شمول الولاية للوكالة) اي بان يراد بالولاية في التسليط من جهة الشارع (قوله وسفيه الخ) عطف على وكيل (قوله والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد المغنوب والمشروق مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه معنى (قوله ورجحنا

الوارث على رقبته لا ينفى اتصافه بصحة مباشرته التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) اي الطرد (ان كل الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكلة صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج للاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكلة في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله من لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج الى الاستثناء وكذا ما يأتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية أن المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقول شرط الموكلة صحة مباشرته الخ للعموم اي كل شرط انكسار وموكل فيحتاج للاستثناء وقد يستدل ايضا على ان المراد الضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو اراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحنج لذلك ويرد بان هذا استثناء من العكس وهو محتاج اليه على تقدير ارادة مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فلا يبدل على ارادة الضبط فليتأمل (قوله والتوكيل في الاقرار) هل يصدق هنا بملك او ولاية (قوله ورجحنا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهما في الروض فجزم بالبطلان مر واما توكل المرتد في التصرف من غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق وعبارة الروض وتوكيل المرتد كتصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله اي المرتد احد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وافهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كذلك بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة
وتوكيل المشتري البائع في
ان يوكل من قبض المبيع
منه عنه مع استحالة مباشرته
القبض من نفسه والمستحق
في نحو قود الطرف مع انه
لا يباشره والوكيل في
التوكيل ومالكه امة لوليها
في تزويجها ويستثنى من
طرده وهو ان كل من صحت
مباشرته بملك او ولاية
صح توكيله ولي غير مجبر
نهته عنه فلا يوكل وظاهر
بحقه فلا يوكل في نحو كسر
باب واخذه وإن عجز كما
اقتضاه اطلاقهم ويوجه
بان هذا على خلاف الاصل
فلم يتوضع فيه والتوكيل في
الاقرار وتوكيل وكيل
قادر بناء على شمول الولاية
للكالة وسفيه اذن له في
النكاح ومثله العبد في ذلك
قاله ابن الرفعة والتوكيل في
تعيين او تعيين مبهمة واختيار
أربع إلا ان يعين له عين
امرأة وتوكيل مسلم كافر
في استيفاء قود من مسلم او
نكاح مسلمة ورجحنا في
توكيل المرتد لغيره في
تصرف مالي الوقف
واعترضوا في الروضة يجوز
توكيل مستحق اي مادام
في البلد

إن لم يملكها لا يحصره ولا فظا كما يعلم ما يأتي في بابها في قبض زكاة له وقيد الزكشي نقلا عن القفال بما إذا كان الوكيل عن لا يستحقها وفيه نظر لما يأتي أنه يجوز التوكيل في تلك المباحات مع أن للوكيل أن يملكها لنفسه فإذا صر له عنها الموكل ملكة فكذلك هنا ملك الموكل غير المحصور بقبض وكيه إن نوى الدافع والوكيل (٢٩٨) الموكل أو نواه الوكيل ولم ينو الدافع شيئا فان قصد نفسه وهو مستحق والدافع وكله

فالذي يظهر أنه لا يملكه واحد منهما أما الوكيل فلأن المالك قصد غيره والعبرة بقصده لا بقصد الاخذ أو الموكل فلا نزع الـ وكيه بقصده الاخذ لنفسه وإن قصد الدافع ولم يقصد الوكيل شيئا ملكه أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما هنا فيما يظهر أيضا لأن الوكيل يقصده الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر نية الدافع وإنما يعتبر قصده حيث لم يصرفه الاخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولأن الموكل صرف المالك الدفع عنه بقصده الوكيل فلم يقع للدوكل ولو عارض لفظ احدهما أو تعيينه قصد الاخر تأتي في الملك نظير ما تقر في معارضة القصد (وشرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عنى فله كذا أي لأن عامل الجمالة هنا وكيل يجعل أو الا فيما لا عدة فيه كالعق ك ما يأتي فيبطل وكلت احدا كما نعم ان وقع غير المعين تبعاً للبعين كوكلتك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صح على ما بحثه شيخنا في شرح المنهج وقال ان عليه العمل اه وفيه نظر ولا يشهد له ما يأتي في الموكل فيه للفرق الظاهر

(الخ) خالفهما في الروض فجزم بالبطلان وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق ا هـ سم عبارة النهاية وذكر ان في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقرئ بطلانه واستوجهه الشيخ رحمه الله في فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجهه أي البطلان معتمد ويؤيده ان ما يقبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك متفق في الوكالة اه (قوله الوقف) مفعول رجحا أي رجحا موقوفة وكيه المرتد كموقوفة ملكه اه كردي (قوله إن لم يملكها) أي الزكاة (قوله لا يحصره) أي المستحق لتعليل لملكها ش اه سم (قوله وإلا) أي وإن ملكها لا يحصره (قوله فظا) أي فيجوز توكيله مادام في البلد ولا (قوله في قبض زكاة له) متعلق بتوكيل مستحق (قوله وقيد) أي الجواز (قوله فإذا صر له عنها) أي صرف التملك عن نفسه (قوله وان قصد) أي قصد الوكيل (ولم يقصد الوكيل شيئا) أي أو قصد نفسه كما هو واضح ولعله تركه لوضوح اه سيد عمر (قوله أو قصد) أي الوكيل (قوله لم يملكه الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ومالو لم يقصد واحد منهما أحداً والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكه واحد منهما) محل تأمل لأن العبرة في اداء الدين بقصد الدافع المؤدى وان قصد الدائن اخذه على سبيل التبرع مع أن حقوق الادمين مبنية على المضايقة اه سيد عمر ولك دفعه بأنه فرق بين صرف الاخذ عن نفسه بالكلية وبين صرفه عن الجهة التي قصد لها الدافع (قوله ولأن الموكل الخ) الاولى إسقاط اللام (قوله صرف المالك الدفع) فعل ففاعل فففعول (عنه) أي الموكل (بقصده) أي المالك (قوله لنظ احدهما) أي الدافع والوكيل وبقي ما لو وجد لفظ أو تعين فقط من احدهما ولم يوجد من الاخر شيء من الثلاثة ولعل المالك فيه نظير ما تقر في وجود قصد من احدهما دون الاخر فليراجع (قوله أو تعيينه) لعل المراد التعيين بغير اللفظ كالاشارة اه سيد عمر (قوله تعيينه) إلى قوله وفيه نظر في المغنى والنهاية الا قوله أي لأن إلى فيبطل (قوله أو الا فيما الخ) أو بمعنى الواو (قوله كما يأتي) أي في شرح ويشترط من الموكل لفظ الخ (قوله صح على ما بحثه شيخنا) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى والنهاية (قوله فيبطل الخ) عبارة المغنى فلو قال لاثنين وكلت احدا كافي بيع داري مثلاً أو قال اذنت لكل من اراد ان يبيع داري ان يبيعها لم يصح اه (قوله ان عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الخ (قوله للفرق الظاهر الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرته الخ) عطف على قوله تعيينه قول المتن (صحة مباشرته التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى ويصح توكيل السكران بحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدوائه فانه كالمنجون اه (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الخ) ظاهره وان وكله في بيع معين من اموال المحجور بضمن معين ولو قيل بصحة توكيل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال له لم يبعد ثم رايت في حج فيما يأتي قبيل قول

استمراره لكن جزم ابن الرفعة في الما طلب بان ارداده عزل وليس بظاهر اه (لا يحصره) تعليمها ليمسكها ش (قوله ان نوى الدافع والوكيل الموكل الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ما لولم يقصد واحد منهما احداً والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل (وان قصد) أي قصد الوكيل لا الموكل والا لم يصح قوله أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما فتام له (قوله صح على ما بحثه شيخنا الخ) اعتمده مر (قوله للفرق الظاهر فانه يحتاج الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه (قوله في المتن صحة مباشرته التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره

فانه يحتاج للعائد لانه الاصل بالاحتياط للبعود عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الابهام في الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته و (صحته مباشرته التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه إذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه غيره واستثنى من طرده وهو ان كل من صحت مباشرته لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولي

في بيع مال محجوره ومنع توكل المرأة عن غير زوجها بغير إذنه على ما قاله الماوردي (٣٩٩) قيل وكأنه أراد الحرة اما

الامة إذا أذن سيدها فلا
اعتراض للزوج كالأجارة
وأولى وقال الأذري
الوجه ما اقتضاه كلام
الرويان من الصحة إن لم
يفوت على الزوج حقا اه
والذي يتجه الصحة مطلقا
وإن كان للزوج منعها بما
يفوت حقاله لأن هذا أمر
خارج ويفرق بين هذا
والأجارة بأنها حق لازم
تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فأبطله
ولا كذلك الوكالة ومنع
توكل كافر عن مسلم في
استيفاء قود مسلم وهذه
مردودة بأن الوكيل لا
يستوفيه لنفسه وبأن
المصنف إنما جعل صحة
مباشرة شرطاً لصحة
توكله ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط
وإنما يلزم من عدمه عدمه
والأول صحيح والثاني ليس
في محله لأن الشرط وهو صحة
المباشرة لم يوجد هنا أصلاً
(لا توكل (صبي ومجنون)
ومعنى عليه فلا يصح
لتعذر مباشرتهم لأنفسهم
نعم يصح توكل صبي في نحو
تفريضة زكاة وذبح أخيه وما
يأتي (وكذا المرأة) أو
الخثي (والمحرم) فلا يصح
توكلهما (في النكاح) إيجاباً
وقبولا لسلب عبارتهما
فيه والمرأة أو الخثي
في رجعة أو اختيار

المصنف وأحكام العقد تتعلق بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك اه عش (قوله في بيع مال محجوره) وقديقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم محجوره فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله ومنع توكل المرأة الخ) كقوله
ومنع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالأجارة) أي قياساً عليها (قوله والذي
يتجه الصحة مطلقاً) اعتمده مر اه سم (قوله مطلقاً) أي فوت أو لا حيث كانت حرة أو أمة فنياً تستقل
به أو غيره وأذن لها السيد كما مر في توكل القن اه عش (قوله لأن هذا) أي المنع (قوله والأجارة)
أي حيث قيل فيها بالبطان إذا فوت حق الزوج اه عش (قوله وهو أولى) أي حق الزوج أولى من
حق الأجارة فلذا أبطل حق الزوج حق الأجارة وقال الكردى أي حق الأجارة أولى من حق الزوج فلذا
أبطله اه (قوله وهذه) أي في مسألة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أي من حيث الاستثناء واما
الحكم أي المنع المذكور فسلم (قوله بأن الوكيل) أي في هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أي فلم يشمله
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) برده على هذا وراء ما يأتي
ما علم مما قدمته اه سم أي عند قول الشارح ويستثنى من طرده الخ (قوله والأول الخ) هو قوله بأن
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنف الخ اه عش (قوله ليس في محله الخ) قد يجاب بأن
الثاني المذكور على التنزل ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن
الشرط لم يوجد هنا أصلاً سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الأولي التفريع كما أشار إليه المغني
بقوله فلا يصح توكل مغنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهه أن
يأتي بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعده تحله بوجود
أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليأتي
بالتصرف بعد بلوغه اخذاً من مسألة المحرم وكذا يقال في توكل السفية ليأتي بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه
البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتامل اه سم عبارة عشر (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل
الصبي والسفية ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفية كتوكل المحرم ليعقد بعده تحله وفيه نظر والوجه
وفاقاً لمر عدم الصحة لأن المحرم فيه الأهلية إلا أنه عرض له مانع بخلافهما فإنه لا أهلية لهما وفي الروضة
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منهج ومثله على حجج اه (قوله ومعنى عليه) إلى المتن في النهاية والمغني
(قوله ومعنى عليه) أي ونائبهم ومعناه نهاية ومعنى قال عش قوله ومعناه من غطى الخاص على العام لأن
العتة نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغني وعمل عدم صحة توكل الصبي فيما
لا تصح منه مباشرة فيجوز توكل الصبي المميز في حج أطوع وفي ذبح أخيه وتفريضة زكاة اه (قوله وما
يأتي) أي في قول المتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخثي) إلى قول المتن والأصح في النهاية وكذا في المغني إلا
قوله وللذين الخ قول المتن (والمحرم في النكاح) أي ليعقد في إحرامه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على
مدخول كذا (قوله وإن عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله واختيار الخ (قوله ولو قنا) يعني عنه قوله الاتي

ولا مانع (قوله والذي يتجه الصحة مطلقاً الخ) اعتمده مر (قوله مردودة بأن الوكيل) أي في هذه الصورة
وقوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)
برده على هذا وراء ما يأتي ما علم مما قدمته (قوله والثاني ليس في محله الخ) قد يجاب بأن الثاني المذكور على
التنزل ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلاً (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجهه أن يأتي بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي
الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعده تحله بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليأتي بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتامل (قوله
يقال في توكل السفية ليأتي بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله في الصبي فليتامل (قوله
في المتن والمحرم في النكاح) أي ليعقد في إحرامه (قوله وإن عينت لهما المرأة) قال في شرح الروض قاهر

لنكاح أو لراق وإن عينت لهما المرأة ولو بأن الخثي ذكرنا بعد تصرفه ذلك بانته صحت (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولو قنا

ميزا لم يجرب عليه كذب وكذا (٣٠٠) فادق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا اعلم فيهما خلافا (في الاذن في

دخول دار ولا يصلح هدية) ولو أمة قالت له سيدي أهداني إليك على ما اقتضاه لإطلاقهم وإن استشكله السبكي فيجوز وطؤها وطلب صاحب وليمة لتساع السلف في مثل ذلك وغير المأمون بأن جرب عليه كذب ولو مرة فيما يظهر لا يعتمد قطعا وما حفته قرينة يعتمد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره ويؤخذ منه أنه لا فرق هنا بين الكاذب وغيره للبين ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الآتي (والأصح صحة توكيل عبد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذف الياء كان مضافا لفاعل وهو أوضح (في قبول نكاح) ولو بلا إذن سيد إذ لا ضرر عليه مطلقا وأشار بلسكن إلى استثناء هذين أيضا من عكس الضابط وهو من لا تصح مباشرته لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح بغير إذن وليه وتوكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة وهذه مردودة إذ لو أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق

ولو أمة (قوله ميزا) حال من صبي ولو جره بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية إذا كان ميزا اه (قوله لم يجرب عليه كذب) أي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبيري اه (قوله وكافر) أي ولو بالغا اه غش (قوله كذلك) أي لم يجرب عليهما كذب اه غش (قوله فيهما) أي الفاسق والكافر أي في اعتماد قولها اه رشدي (قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولورجعت وكذبت نفسها لاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالمالك كذبها السيد فيصدق في ذلك يمينته وعليه فيكون وطء المهدى إليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لأن السيد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي أنه لا حد عليها أيضا زعمها أن السيد أهداها له وإن الولد حر لظنه أنها ملكة وتلزمه قيمته لتفويته رقبته على السيد بزعمه وأما ولو وافقها السيد على وطء شبهة فيجب المهر اه غش (قوله وطلب صاحب وليمة) عطف على الأذن أي وفي إخباره بطلب صاحب وليمة (قوله لتساع السلف) وليس في معنى من ذكر البيغاء والقرود ونحوهما إذا حصل منهم الأذن ولم يجرب عليهم الكذب لأنهم ليسوا من أهل الأذن أصلا بخلاف الصبي فإنه أهل في الجملة اه غش (قوله لا يعتمد قطعا) ظاهره وإن مضى عليه سنة فأكثر ولم يجرب عليه فيها كذب ولو قيل بجواز اعتماد قوله حينئذ لم يعد بل وإن لم تضي المدة المذكورة ويكون المدة على أن يغلب على الظن صدقه اه غش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه معنى (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي أن البيغاء ونحوها مع القرينة كالأصلي لأن التعمد بل ليس على خبره بل على القرينة وفي مولوجل حال الهي والاقرب فيه أنه لا يعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لأن الأصل عدم قبول خبره اه غش أقول تضيئة قول الشارح كالتبعية لم يجرب عليه الخ اعتماد قول الهي المجهول الحال بلا قرينة فأيراجع (قوله بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه لم يأت به مباشرة اه غش (قوله مصدر مضاف) إلى قوله ويجوز توكل العبد في النهاية (قوله وهو أوضح) أي لأن الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا إذن) إلى المان في المغنى إلا قوله وإنما يصح إلى الرجل وقوله والموسر إلى وأشار (قوله وأشار الخ) وجه الإشارة أن الكلام في شروط الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الأذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عمر في كون مسئلة العبد من المستثنى تأمل لأنه لا تصح مباشرته لقول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيده اه (قوله أيضا) أي كاستثناء توكل الاعشى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وإن أوم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكيل الاعشى الخ (قوله وهذه) أي مسئلة توكل كافر عن مسلم في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله إذ لو سلمت الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه اه سم (قوله أسلمت زوجته) أي المدخول بها لأن غيرها ينفسخ نكاحها بالاسلام اه سيد عمر (قوله ثم أسلم الخ) لأنه إذ لم يسلم إلى انقضائها يتبين الانفساخ بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر (قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله لم يشترط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فإن لم يجز الحاكم

أول الباب من صحة التوكيل فيما إذا عينها الموكل محله في توكيل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قريبا اه (قوله وهو أوضح) أي لأن الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وإن أوم كلام الروض خلافه وذلك لأنه لما قال الروض ولا يصح توكيل الرقيق والسفيه والمفلس فيما لا يستقل به أي كل منهم إلا بالأذن من السيد والولي والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم وجود الأذن من ذكر صحة تصرفه فلا بد عدم صحة البيع ونحوه من السفيه باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة إذ لو سلمت زوجته الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه (قوله وإنما يصح ذلك أن لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه حرج الحاكم عليه) أي فان قلنا بالاشتراط ذلك فإن لم يجز الحاكم عليه لم يحجج بالاستثناء لصحة تصرفه

غيرها والمراد في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصح ذلك أن لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه حرج الحاكم عليه عليه

وسياى ما فيه في بابه والرجل في قبول نكاح أخت زوجته مثلاً وخامسة وتحت أربع والموسر في قبول نكاح أمة وأشار المصنف في مسئلة طلاق الكافر للمسئلة فانه يصح طلاقه في الجملة الى ان المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لاني عنه وحيث يسهل أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جريان ذلك في الموكل ايضاً كما قدمته (٣٠١) (ومنه) أي توكل العبد أي فيه رق (في

الايجاب) للنكاح لانه اذا امتنع من أن يزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث الاذرعى صحة توكل المكاتب تزويج الامة اذا قلنا انه يزوج أمته ومثله في هذا المبعوض بالاولى ويجوز توكل العبد في نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقاً لانه تسكسب كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلا إذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كبيع ولو يجعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير إذن قال الماوردي ولا

يجوز توكله على طفل أو ماله مطلقاً لانها ولاية (وشرط الموكل فيه ان يملكه الموكل) وقت التوكيل والافسكف ياذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه أخرى بدليل قوله أول الباب بملك أو ولاية ولا ينافيه التفريع الانى

لانه يصح على ملك التصرف ايضاً فقول الاذرعى هذا أي المتن فيمن يوكل في ماله والا فنحو الولي وكل من جازله التوكيل في مال الغير لا يملكه غير صحيح لما علم من المتن ان الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتج لاستثنائه لصحة تصرفه لنفسه ايضاً وان حجب عليه احتيج لاستثنائه ايضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحيث يشكك الحصر الذي ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وحجب صح الاستثناء ايضاً اسم وقد دفع الاشكال بان في المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله وسياى فيه الخ) والمعتمد منه انه لا يشترط فيكون مستثنى اه عش (قوله نكاح أخت زوجته مثلاً) أي او نكاح محرمه كاخته اه معنى (قوله وأشار المصنف) يعني في الروضة اه كردى (قوله أكثر ما مر) ومنه توكل المسلم الكافر في شراء مسلم لانه يصح شراؤه في الجملة وذلك كالموكل بحكم بعثته عليه اه عش قول المتن (ومنه الخ) أي ولو باذن سيده اه معنى (قوله أي توكل الخ) الانسب توكل العبد بزيادة الياء (قوله وبحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية (قوله اذا قلنا انه يزوج الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله ويجعل مطلقاً) كذا في شرح مر يعني بمطلقاً باذن او لا وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير إذن سيده سم على حج اه عش أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ (قوله بل فيما لا يلزمها الخ) هذا واضح في نحو قبول النكاح بما لا يقابل باجرة فينبغي أن يحمل كلامه عليه فقط والافهم مشكل فيتعين التفصيل فيما لا يلزمها بين أن يقابل باجرة فيتوقف على الاذن كالاول وبين ان لا يتوقف على الاذن اه سيد عمر (قوله قال الماوردي الخ) اعتمده النهاية (قوله مطلقاً) أي اذن السيد او لا (قوله لانها الخ) أي الوكالة على ذلك (قوله والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على انه فسر الموكل فيه بالعين فله افسره بنفس التصرف لانه اقل تصرفاً من هذا تأمل اه سم (قوله ولا ينافيه) أي المراد المذكور (قوله الاق) أي بقوله فلو وكله الخ (قوله ايضاً) أي كذلك العين (قوله فنحو الولي) عبارة المغني فالولي والحاكم اه (قوله لا يملكه) أي ما يريد أن يوكل فيه اه عش (قوله غير صحيح) خبر فقول الاذرعى الخ (قوله ان ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله ورد بعضهم الخ) ارتضى بهذا الرد المغني والنهاية عبارة عما قال الغزى وهو عجيب لان المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محل التصرف بلا شك بدليل ما سياتى واما الكلام على التصرف في الموكل فيه فقد مر أول الباب اه أقول الحق ما قاله الغزى وتفرع ما سياتى عليه واضح لا غبار عليه قاله السيد عمر ثم اطال في ردقه ولهما واما الكلام على التصرف في الموكل فيه الخ (قوله أو اعتاق) الى قوله على ما قاله في النهاية وكذا في المغني الا قوله موصوف الى ولم يكن (قوله لكن هذا) أي قوله أم لا وأما الاولان وهما ما كان موصوفاً او معيّنات فقيهما الخلاف اه عش (قوله لم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيملكه ش اه سم (قوله كآبائى الخ) اعتمده النهاية والمغني ايضاً قول المتن (وطلاق من سينكحها) وقضاء دين سيلزمه اه معنى (قوله وكذا الخ) أي يبطل

لنفسه ايضاً وان حجب عليه احتيج لاستثنائه ايضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحيث يشكك الحصر الذي ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وحجب صح الاستثناء ايضاً (قوله ويجعل مطلقاً) كذا في شرح مر يعني مطلقاً باذن او لا وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير إذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير إذن ويفرق بان هنا اتلاف منفعته للغير (قوله والمراد ملك التصرف فيه) هذا يدل انه فسر الموكل فيه بالعين فله افسره بنفس التصرف لانه اقل تكلفاً من هذا تأمل (قوله في المتن فلو وكله ببيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل) وهل ينفذ البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم الاذن فيه ترد ذكره الشارح في شرح قول المصنف الاتى وكما يصح تعليقها بشرطه (قوله ولم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيملكه ش (قوله وكذا الووكل من يزوج موليته اذا انقضت عدتها وطلقت

فيه على ان الغزى اعترضه أعنى الاذرعى بان الشرط ملك التصرف لا العين ومراده ما قرره ان ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة والولاية عليه أخرى ورد كلام الغزى بما لا يصح (فلو وكله ببيع) أو إعتاق (عبد سيملكه) موصوف او معيّن أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن تابعا للموكل كآبائى عن الشيخ ابى حامد وغيره (وطلاق من سينكحها) ما لم تكن تبعا لمنكوحته اخذاً بما قبله (بطل في الاصح) لانه لا ولاية له عليه حيث يذو وكذا لو وكل من يزوج موليته اذا انقضت عدتها أو طافت

(قوله على ما قاله الخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قاله تبع مر في هذا التبرى كلام حج لكن سيأتى له مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نسخة مر كما قاله هنا اه (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده ثم ايدته عبارته لكن افقى الوالد رحمه الله تعالى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صححاه في الروضة واصلاهما هنا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيمكنه فيها بما لا يكتفى به في الثانية وإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للقول إذا لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اه قال ع ش قوله مر وما جمع به بعضهم الخ اى حج حيث قال ولو علق ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) اى يبطل (قوله ولو علق) اى الولي (ذلك) اى وكالة من يزوج موليته (قوله كما يأتى) أى فى شرح ولا يصح تعليقه أو أيضا ما سيأتى فى النكاح بحث فى الوكيل وقوله فسدت الوكالة اى توكيل الولي كرى (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بالغ ابن العباد فى توقيف الحكم على غوامض الاحكام فى تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ايضا اه سم (قوله وافق ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) معتمد اه ع ش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما اذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يتجدد) اى من هذه الحقوق اه مغنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله فى كل حق هو له الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بما عاصره له وتأخره عنه فلا يرجع اه (قوله الجورى) قال فى اللب الجورى بضم اوله والراء الى جور بلد الوردي فبارس ومحلة بنيسابور وبالزى الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء الى جوز قرية باصهبان اه ع ش (قوله صحة مالو وكله الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير مأذون فى متبوعها اه سم وظاهر المغنى اعتماد الصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) يأتى فى الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى لكن رجح فى الروضة فى النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهى فى نكاح أو عدة أذنت لك فى تزويجي إذا حللت ولو علق ذلك ولو ضمنا كما يأتى تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن وأفقى ابن الصلاح بأنه إذا وكله فى المطالبة بحقوقه دخل فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجورى وقد يؤيد الاول صحة مالو وكله فى بيع نحو ثمر شجرة له قبل إثمارها قيل وكونه مالكا لأصل الثمر هنا لا ينفع فى الفرق

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى الخ) افقى شيخنا الامام الفقيه العمد الشهاب الرملى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله فى كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صححاه فى الروضة واصلاهما هنا واما قول البغوى فى فتاويه عقب مسألة الاذن كما لو قال الولي للوكيل زوج بنتي إذ فارقه ازوجها وانقضت عدتها وفى هذا التوكيل وجه ضعيف انه لا يصح وقد سبق فى الوكالة فبنى على رايه إذ هو قائل بالصحة فى هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيمكنه فيها بما لا يكتفى به فى الثانية فإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر فى البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للقول إذا لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اه ع ش (قوله ونفذ التزويج للأذن) قد بالغ ابن العباد فى توقيف الحكم على غوامض الاحكام فى تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملى فيما نقلناه عنه قريبا لكن فى الروضة فى باب النكاح ولو قال إذا حصل التحلل فقد وكلتك فهذا تعليق للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتأمل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما اذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله فى كل حق هو له الخ (قوله ويؤيد الاول صحة مالو وكله الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا لان الثمرة معدومة

والثاني إفتاء التاج الفزارى وغيره بأنه لو وكله في التصرف في أملاكه أحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كما اقتضاه كلام الرافعي قاله الغزى و
فرق شيخنا بأن الحق ثم وجوده لم يثبت حالاً بخلاف حدوث الملك وإنما يتم (٣٠٣) هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما يثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارة بما يتجدد بعد الوكالة كما عبر به الأسنوى والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حينئذ حدوث الملك فليبتل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الثمرة أنه مالك لأصلها فوقعت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول الشيخ أبي حامد وغيره ولو وكله فيما ملكه الآن وما سيملكه صح ويصح في البيع والشراء في وكلتك في بيع هذا وشراء كذا بشمته وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه والحق به لا ذرعى الشريف وبما تقرر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعاً لذلك أو يملك أصله (وإن يكون قابلاً للنيابة) لأن التوكيل استنباطاً (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تحتج لنية لأن القصد منها امتحان عين المكلف وليس منها نحو إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك (الالحج) والعمرة ويندرج فيهما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر

والثاني (عطف على الأول) اسم (قوله لا ينفذ تصرفه الخ) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لى كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لافى كل ملك لى فليتأمل مر اسم عبارة السيد عمر لك أن تقول بفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالوجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس ربما تشح بالتصرف في بعضها الغبطة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزارى وابن الصلاح فليتأمل (قوله قاله الغزى) أي تأييد إفتاء التاج قول الجورى (قوله و فرقا الخ) أي بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج (قوله ثم) أي مسألة ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسألة التاج (قوله وإنما يتم هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمساواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليبتل (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك) خبر والفرق الخ (قوله ذلك) أي ملك الأصل وعدمه (قوله ليس في محله) ممنوع اسم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين الخ اه كرى (قوله قول الشيخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا اسم (قوله فيما ملكه الخ) أي في بيعه اسم (قوله ويصح) إلى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح الخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمعنى ولو وكله ببيع عين يملكها وإن يشتري له بشمته كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء اه (قوله وأذن المقارض الخ) أي ويصح إذن المقارض (قوله في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن اسم (قوله أو يملك أهله) أشار به إلى ما مر في بيع الثمرة قبل إطلاعه ولا حاجة إليه إذا الصحة فيه مفرعة على مرجوح كإنبه عليه الزر كشي أنه نهاية (قوله لأن التوكيل) إلى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المعنى الأقوله وسواء إلى ونحو عتق (قوله وإن لم تحتج الخ) أي احتاجت إلى نية كالصلاة ولم تحتج إليها كالإذان (قوله امتحان عين المكلف) أي اختباره باتعاب نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل اسم (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله إلا الحج والعمرة) أي عند العجز نهاية ومعنى (قوله توابعهما) أي المتقدمة والمتأخرة اه عش (قوله كركعتي الطواف) أي فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح اسم معنى (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومعنى (قوله وعقيقة) أي وجبران وشاة وليمة اسم معنى (قوله أم وكل فيها مسلماً الخ) وحينئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر اسم (قوله فيها) أي في النية (قوله ونحو عتق الخ) عطف على الحج (قوله عن مباشرة) أي ولو عبداً اه (قوله لافى نحو غسل ميت) أي وحمله ودفعه أهاسنى (قوله وقضيته صحة توكيل

غير ما ذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الأول (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لى كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب الرملى أنه لا ينفذ تصرفه فيه لافى كل ملك لى فليتأمل مر (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك الخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا (قوله وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن (قوله أم وكل فيها مسلماً الخ) وحينئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أو غير ميم وفي عبارته رمز إليه فتأمل له لكن لا يظهر صحة توكيل غير المميز لأنه ليس أهلاً للإذن له ومحاطته (قوله لافى نحو غسل ميت الخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي بما يقبل النيابة من العبادات تجهيز الموتى وحملهم ودفعهم نية عليه

وكفارة (وذبح اضحية) وهدى وعقيقة سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلماً ميماً غيره لياتى بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبح وكيله وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحو عتق ووقف وغسل أعضاء لافى نحو غسل ميت لأنه فرض فيقع عنه مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبء

على ان الاذرعى رجح جواز التوكيل هنا مطلقا لصحة الاستتجار عليه وليس بالواضح فان قوله لغيره غسل هذا مثالا لا يوجب الغاء فعل المباشرة ووقوعه عن الاذن لان فعله لا يتوقف (٣٠٤) على اذنه فتعين انصرافه لما خوطب به من فرض الكسفية بخلاف غسله بكذا فان

استحقاقه الاجرة لا يوجب وقوع الفعل عن باذنها فاتضح الفرق بين صحة اخذ الاجرة ووقوعه عن المباشر له بلا استتجار (ولا فى شهادة) لان مبناها على التعبد واليقين الذى لا يمكن النيابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كما كره ادى عنه عندنا كآخر (وايلاء ولعان) لانهما يمتنان ومن ثم قال (وسائر الايمان) اى باقية الا ان القصد بها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتدبير قيل ونحو الوصاية وتقييدهم بما ذكر للغالب اه وانما يكون للغالب ان لم يكن للتقييده معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه ويوجه اختصاص المنع بتلك الثلاثة بان للعبادة فيها شيئا بينما لا بعدا عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق واما التبادر التعبد منها كالآخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة فجاز التوكيل فى تعليقها وبحت السبكي حجتها فى تعليق لاحث فيه ولا منع كره

(الخ) معتمدا على (قوله رجح جواز التوكيل الخ) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى وقال ع ش قوله مر جواز التوكيل الخ قال مر المعتمد ما قاله فى البحر من عدم صحة التوكيل فى الغسل ومثله غيره من خصال التحسين لانه يقع عن الوكيل ويقارق صحة الاستتجار لذلك بان بذله العوض يقتضى وقوع العمل للمستاجر رسم على منهج وهو يدل على ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة اه (قوله ووقوعه) عطف على الغاء الخ (قوله لان قوله) اى المباشر (قوله على اذنه) اى الاذن (قوله فيعين انصرافه الخ) لعل محله ما اذا لم يقصد إيقاع هذا الفعل عن الاذن اما اذا قصده فذلك صارف عن الاعتداده عن المباشر لان فقد الصارف معتبر فى كل عبادة الا ما استثنى وبكى هذه الصورة لتصوير صحة التوكيل فيه اه سيد عمر (قوله واليقين) يتامل اه سم وينبغي ان يراد باليقين ما يشمل الظن القوي (قوله والشهادة الخ) جواب عما يقال ان الشهادة على الشهادة جائزة فهلا كان هنا كذلك (قوله المحتمل عنه) بفتح الميم (قوله ادى الخ) بينا المفعول نعمت لحاكم (قوله ومثلها) اى الايمان (قوله والتدبير) معطوف على النذر وليس من مدخول تعليق رشيدى وكردى (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا وجهان احدهما لا اهنية (قوله وتقييدهم بما ذكر الخ) عبارة النهاية وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهوماه اى فالتوكيل بسائر التعاليق باطل ع ش (قوله معنى محتمل) اراد به ما فى قوله الا انى ان للعبادة فيها الخ اه كرى (قوله ويوجه اختصاص الخ) خلافا للنهاية وشرح الروض كاسر (قوله بتلك الثلاثة) ارادها التدبير وتعليق العتق وتعليق الطلاق اه كرى (قوله للعبادة) الاسبك تاخيره عن قوله شيئا بينما (قوله ليعدهم) الاولى للبعد (قوله منها) الاولى اسقاطه (قوله كالاخرين) اى التدبير وتعليق العتق (قوله وبحت السبكي الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك فى التعليق انه لا فرق بين تعاقب عار عن حث او منع كوطول الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي (قوله محتها) الوكالة (قوله كان يقول) الى قوله ومخالفة الخ فى النهاية (قوله لانه معصية) عبارة المغنى لان الغلب فيه معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين ولا فى المعاصى كالقتل والقذف والسرقة لان حكمها يختص بمركبها لان كل شخص مقصود بالامتناع منها ولا فى ملازمة مجلس الخيام فيفسخ العقد بمفارقة الموكل لان التعبد فى العقد منوط بملازمة العاقد اه (قوله وكونه يترتب الخ) جواب عن دليل المخالف اه سم (قوله احكام الخ) اى كالكفارة وتحريم الوطء اه معنى (قوله لا تمتنع) الاولى التذكير (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل (قوله الثانى) اى الذى بين يدي الخطيب (قوله للنص) الى قول المتن والدعوى فى النهاية لا لقوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم تصل وقوله نعم الى وكذا (كاسر) اى فى صدر الباب (قوله نعم) فالخاصل ان ما كان مباحا فى الاصل وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما

الاذرعى قال وفى البحر انه لا يجوز التوكيل فى غسل الميت وكرانه اراد ان فعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاد وفيه نظرا (قوله على ان الاذرعى رجح الخ) كذا شرح مر (قوله واليقين) يتامل (قوله وتعليق العتق والطلاق والتدبير) قال فى شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصح التوكيل بتعليق غيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر انهم قيدوا به نظر للغالب فلا يعتبر مفهوماه (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا وجهان احدهما لا شرح مر (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله فى المتن فى الاصح) واستبعد الخلاف فى الظاهر فانه معصية والتوكيل فى المعاصى لا يجوز جزما ويوجب بانه وان كان معصية فيرتبط به تحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شاذية من الطلاق من هذا الوجه فجزى فيه الخلاف كثر (قوله وكونه يترتب الخ) جواب عن دليل المخالف

بطولع الشمس وفيه نظر (ولا فى ظهار) كان يقول انت على موكل كظهر اه او جعلته مظاهرا منك (فى الاصح) لانه معصية باصل وكونه يترتب عليه احكام اخر لا يمنع النظر لكونه معصية وبه يعلم عدم صحة التوكيل فى كل معصية نعم ما الاثم فيه معنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق فى الحيض ومخالفة الاستنوى كالبارزى فيه زدها باليقين (ويصح) التوكيل (فى طرفى بيع وهبة

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن تلمزمه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقدير في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكّل بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكّل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك الحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هناك اه سم على منهج و ظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعيًا اى وان بانت البيّنات الكبرى بما يحصل من التوكيل اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح و ابراء و حواله و ضمان و شركة و وكالة و قراض و مساقاة و اجارة و اخذ بشفعة نهاية و معنى (قوله جعلت موكلي الخ) ينبغي ان مذكّره مجرد تصوير فيصح الضمان بقول التوكيل ضمننت مالك على زيد عن موكلي او بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو او صيت لك بكذا عن موكلي او نيابة عنه والحوالة بنحو جعلت موكلي محيلا لك بما عليه من الدين على زيد اه ع ش و عبارة الرشيدى قوله جعلت موكلي الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرى عن العجلى ان يقول الموكّل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى كفيلًا بدين فلان اه ولا يخفى ان مذكّره الشارح مر من التصوير اى تبعًا لابن الرفعة متعين و ماصوره الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله و مر) اى المستثنيات (وباقى) اى فى النكاح اه كرى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله فى فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختار للفرار كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلافة الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف فى صحة التوكيل فيه لان الموكّل لا يتمكن من المطالبة ولا شك فى الصحة لو جعله تابعًا للحال انتهى معنى اقول يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله فى المطالبة ولمن الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله تابعًا اما اذا وكله فى القبض فليس للتردد فى الصحة وجه خلافًا لما يوجهه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله ولعل الاقرب الخ لعله فيما اذا قيد المطالبة بالحال واما اذا قيدت بعد الحل او اطلقت فقياس نظائره الصحة (قوله ويصح) اى التوكيل (فى الابراء منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل وكذا فى وكلتك الخ) اعتمدته م ر اه سم اى فى النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك فى ان تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله و خرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما الاعيان فتارة يصح التوكيل فى قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير مالها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالها كان مفراطا لكتبتها اذا وصلت الى مالها مخرج الموكّل عن عهدتها قال الاستوى وعن الجوهري ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف فى ذلك واذا كان فى المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل فى الدين قبضا و اقباضا واما فى العين فتصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم انها ليست ملكا للرسول ولا فالضامن المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه بجري (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذلك الاستعانة فى المغنى الا قوله وكذلك الى ما لم تصل (ومن ثم ضمن) اى فى صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن لان اذن الشرع فى التوكيل كاذن الموكّل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم يقدر بان عاجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل وائماله ان يستعين بمن يحملها ويكون

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن تلمزمه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقدير في إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكّل بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكّل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك الحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه هناك اه سم على منهج و ظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعيًا اى وان بانت البيّنات الكبرى بما يحصل من التوكيل اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح و ابراء و حواله و ضمان و شركة و وكالة و قراض و مساقاة و اجارة و اخذ بشفعة نهاية و معنى (قوله جعلت موكلي الخ) ينبغي ان مذكّره مجرد تصوير فيصح الضمان بقول التوكيل ضمننت مالك على زيد عن موكلي او بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو او صيت لك بكذا عن موكلي او نيابة عنه والحوالة بنحو جعلت موكلي محيلا لك بما عليه من الدين على زيد اه ع ش و عبارة الرشيدى قوله جعلت موكلي الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرى عن العجلى ان يقول الموكّل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى كفيلًا بدين فلان اه ولا يخفى ان مذكّره الشارح مر من التصوير اى تبعًا لابن الرفعة متعين و ماصوره الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله و مر) اى المستثنيات (وباقى) اى فى النكاح اه كرى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله فى فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختار للفرار كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلافة الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف فى صحة التوكيل فيه لان الموكّل لا يتمكن من المطالبة ولا شك فى الصحة لو جعله تابعًا للحال انتهى معنى اقول يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله فى المطالبة ولمن الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله تابعًا اما اذا وكله فى القبض فليس للتردد فى الصحة وجه خلافًا لما يوجهه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله ولعل الاقرب الخ لعله فيما اذا قيد المطالبة بالحال واما اذا قيدت بعد الحل او اطلقت فقياس نظائره الصحة (قوله ويصح) اى التوكيل (فى الابراء منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل وكذا فى وكلتك الخ) اعتمدته م ر اه سم اى فى النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك فى ان تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله و خرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما الاعيان فتارة يصح التوكيل فى قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير مالها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالها كان مفراطا لكتبتها اذا وصلت الى مالها مخرج الموكّل عن عهدتها قال الاستوى وعن الجوهري ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف فى ذلك واذا كان فى المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل فى الدين قبضا و اقباضا واما فى العين فتصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم انها ليست ملكا للرسول ولا فالضامن المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه بجري (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذلك الاستعانة فى المغنى الا قوله وكذلك الى ما لم تصل (ومن ثم ضمن) اى فى صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن لان اذن الشرع فى التوكيل كاذن الموكّل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم يقدر بان عاجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل وائماله ان يستعين بمن يحملها ويكون

(قوله وفى طلاق الخ) فى تقديره إشارة الى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكّل بان الطلاق ليس له طرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع (قوله قيل وكذا فى وكلتك الخ) اعتمدته م ر (قوله فلا يصح التوكيل

وكذا وكيله والقرار عليه
 ما لم تصل بحالها ليدمالسها
 نعم ان كان الوكيل من
 عيال الموكل وكان ثقة
 مأمونا جاز له تفويض
 الرذاليه وكذا له الاستعانة
 علي الاوجه بمن يحملها
 معه لكن ان كان معه على
 ما ياتي في الوديعه (و) في
 الدعوى بنحو مال او
 عقوبة لغير الله (والجواب)
 وان كره الخصم وينعزل
 وكيل المدعى باقراره
 بقبض موكله او ابرائه
 لا ابرائه هو لانه وقع لغوا
 من غير ان يتضمن رفع
 الوكالة وينعزل وكيل
 الخصم بقوله ان موكله اقر
 بالمدعى به ولا يقبل تعديله
 لبينة المدعى وتقبل شهادته
 على موكله مطلقا وله فإمام
 يوكل فيه وفيما وكل فيه أن
 انعزل قبل الخوض في
 الخصومة ويلزمه حيث لم
 يصدقه الخصم ببينة بوكالته
 وتسمع من غير تقدم
 دعوى حضر الخصم او غاب
 ومع تصديق الخصم عليها له
 الامتناع من التسليم حتى
 يشبها بالتسليم (وكذا في
 تملك المباهات كالا حياء
 والاصطبا والاحتطاب في
 الاظهر) كالشراء بجامع ان
 كلاسب للملك فيحصل الملك
 للموكل ان قصده الوكيل له
 والا فلا (لا في) الالتقاط
 كالاغتنام تغليا لشائبة
 الولاية لا على شائبة

معه كما سيأتي في قوله وكذا له الاستعانة بالخ اه سيد عمر (قوله وكذا وكيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة
 ان علم انها ليست ملك الدافع اه ع (قوله والقرار عليه) اي الوكيل وينبغي ان يقال ان هذا انما هو حيث
 علم انها ليست ملك الموكل ولا لافا لقراره على الموكل لان يد الوكيل يد امانته والا مبن لا يضمن مع انتفاء العلم
 كما ياتي في الغصب ع ش اه بجري (قوله ان كان معه) اي ان كان ملاحظا له لان يده لم تزل عنها اه ع ش
 (قوله بنحو) الى قوله كالاغتنام في النهاية الا قوله لا ابرائه الى وينعزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة المغني وفي
 الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء كان ذلك في مال ام في غيره
 لا في حدود الله تعالى كما سيأتي اه (قوله باقراره) اي الوكيل اه ع ش (قوله اقر بالمدعى به) اي بانه
 ملك للمدعى (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة
 بالاختيار فلو عدل انعزل كانه عليه الاذرعى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم
 الصحة فليحرر اه سم (قوله مطلقا) اي فيما وكل فيه وفي غيره (قوله وله) اي وتقبل لموكله ش اه سم (قوله
 ان انعزل) اي وكيل الخصم قيد للمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتامل مع هذا
 قول السكندر فرع لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على
 صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه
 ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكندر عن شرح الروض
 تثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالبينة بل اولى فله غاصته لكن ليس للحاكم ان يحكم بالوكالة وللخصم
 ان يمتنع من غاصته حتى يقيم بينة بوكالته كالمدينون حيث يعترف للوكيل اي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا بينة
 فان له الامتناع من إقباضه الدين حتى يقيم بينة بوكالته لاحتمال تكذيب رب الدين بوكالته قال البلقيني وقائدة
 الخاصة مع جواز الامتناع منها الزام الحق للموكل لادفعه للموكل اه (قوله عليها) اي الوكالة (قوله بالتسليم)
 متعلق بضمير مثبتهاراجع للوكالة (قوله ان قصده) اي الملك (الوكيل له) اي للموكل واستمر قصده
 فلو عن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك ويملك ما احياء من حينئذ اه ع ش وقوله واستمر الخ
 اي الى تسليمه للموكل فقوله فلو عن الخ اي قبل التسليم بخلاف قصد نفسه بعده فلا يؤثر فيما يظهر
 فليراجع (قوله ولا) بان قصد نفسه أو أطلق أو قصد واحدا لا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح
 فكانه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع ش زاد
 الجبري ومحل ما لم يكن باجرة وعين له الموكل امر اخاصا كان قال له احتطب لي هذه الجزمة الحطوب مثلا
 بكذا فانه يقع للموكل وان قصد نفسه فان لم يعين له امر اخاصا كان قال له احتطب لي حزمة حطوب بكذا
 فاحتطبا وقصد نفسه وقعت له وعمل الاجارة باق في ذمته فيحتطب غير ما اطفىحى اه (قوله لا في الالتقاط)

الخ) اعتمدهم (قوله والقرار عليه) اي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفهم (قوله
 ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل
 انعزل كانه عليه الاذرعى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر (قوله وله
 عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها) الامتناع الخ) يتامل مع هذا قول السكندر فرع لو ادعى
 الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد
 بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
 تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ما سيأتي عن الروضة نقلا عن الحاوي عند قول
 الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ (فرع) في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا فان يسلم له في
 قبح ففعل وضمن المسلم اليه رجل فهل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالقمع وعلى ضامنه وهل يجوز
 للوكيل ان يشهد للموكل بالضمان ام لا الجواب نعم للموكل الدعوى على المسلم اليه والضامن واما شهادة
 الوكيل له فان كان قبل عزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصم وان لم يخاصم قبلت اه (قوله لا في الالتقاط)

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأجيب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اي في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله مقربا بالوكيل) اي مقربا بكذا بسبب التوكيل (قوله اذا المدا في الافراخ) يتامل تقريره (قوله نعم الخ) وفي الجبري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذف ما لا يكون اقرارا قطعاً وان اتى باحدهما يكون قرارا على الاصح كما يؤخذ من كلام الحلي وعلى كلام القليوبي وعش و الزياي لا يكون مقرا قطعاً اذا اتى بعلى اه وقوله وعلى كلام القليوبي الخ اي والتحفة والمعنى فما نقله عن الحلي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اي في النهاية واعتمد المعنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اي عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اي من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقيم عليه الحداه معنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اي القاذف (قوله دعواه) اي الوكيل (قوله في استيفائها) اي عقوبة الآدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اه سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اي العقوبة والتذكير لان المصدر المأثوث يجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اي مع جوازه (قوله او في حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا - ظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأجيب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اي في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله مقربا بالوكيل) اي مقربا بكذا بسبب التوكيل (قوله اذا المدا في الافراخ) يتامل تقريره (قوله نعم الخ) وفي الجبري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذف ما لا يكون اقرارا قطعاً وان اتى باحدهما يكون قرارا على الاصح كما يؤخذ من كلام الحلي وعلى كلام القليوبي وعش و الزياي لا يكون مقرا قطعاً اذا اتى بعلى اه وقوله وعلى كلام القليوبي الخ اي والتحفة والمعنى فما نقله عن الحلي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اي في النهاية واعتمد المعنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اي عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اي من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقيم عليه الحداه معنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اي القاذف (قوله دعواه) اي الوكيل (قوله في استيفائها) اي عقوبة الآدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اه سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اي العقوبة والتذكير لان المصدر المأثوث يجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اي مع جوازه (قوله او في حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا - ظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأجيب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اي في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله مقربا بالوكيل) اي مقربا بكذا بسبب التوكيل (قوله اذا المدا في الافراخ) يتامل تقريره (قوله نعم الخ) وفي الجبري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذف ما لا يكون اقرارا قطعاً وان اتى باحدهما يكون قرارا على الاصح كما يؤخذ من كلام الحلي وعلى كلام القليوبي وعش و الزياي لا يكون مقرا قطعاً اذا اتى بعلى اه وقوله وعلى كلام القليوبي الخ اي والتحفة والمعنى فما نقله عن الحلي ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اي في النهاية واعتمد المعنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اي عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اي من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقيم عليه الحداه معنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اي القاذف (قوله دعواه) اي الوكيل (قوله في استيفائها) اي عقوبة الآدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اه سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اي العقوبة والتذكير لان المصدر المأثوث يجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اي مع جوازه (قوله او في حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا - ظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

فوضت اليك كل شيء) لي أو كل ماشئت من مالي (لم يصح) لمسا فيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه ما لا يسمع الموكل

ببعضه كطلاق زوجته والتصدق بامواله (٣٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

فيه شيء من التابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مر عن ابي حامد وغيره لان ذلك في جزئي خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكلتكم (في بيع اموال الوعتق ارقائي) وقضاء ديوني واستيفائهما ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكر لقلة الغرر فيه ولو قال في بعض اموالي او شيء منها لم يصح كبيع هذا او هذا بخلاف احد عبيدي لتساوله كلا منهم بطريق العموم البدلي فلا ايهام فيه بخلاف ما قبله او أبرى فلان عن شيء من مالي صح وحمل على اقل شيء لان الابرار عقد غبن فتوسع فيه او عما شئت منه لومه ابقاء اقل شيء (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجب بيان نوعه) كتركى او هندی ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كايض ويشترط ايضا بيان صنف وصفة اختلف بهما الغرض اختلافا ظاهرا لا مطلقا بل بالنسبة لمن يشترى له غيره وكالة فيما يظهر اخذا من قولهم لا يشترط استقصاء واصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا الذي اذا كرتوه والا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاجاجة الى زيادة لفظة بعض (قوله بامواله) اي بجميع ماله اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله من التابع) اخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) اي يكونه تابعا لمعين (قوله كامر) اي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للتبعية (قوله وقضاء ديوني الخ) ورد ودائعي وخاصة خصمائي اه معنى (قوله ونحو ذلك) من النحو اقراض او شراء ما يحتاج اليه الوكيل فيما له تعاق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزرع والوزارة ونحوهما اه ع ش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) اي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معنى (قوله ولو قال) الى المتن في المعنى الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بعض اموالي الخ) ولو قال بيع او هب من مالي او اقض من ديوني ما شئت او اعتق او بيع من عبيدي ما شئت صح في البعض لاني الجميع لان من التبعية معنى وشرح الروض (قوله في بعض الخ) اي في بيعه (قوله بخلاف احدا الخ) قد يشكل هذا بعدم الصحة فيما لو قال وكلت احدا كذا او وكلتكم في تطليق احد نسائي كما تقدم عن البحر اه ع ش وقد يجاب عن الاول بانه يحتاط للعاقلة لانه الاصل ما لا يحتاط للمعقود عليه وعن الثاني بانه يحتاط للابضاع ما لا يحتاط لغيرها (قوله لتساوله كلامهم الخ) يكفي في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض ايضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) اي بعض اموالي الخ (قوله عن شيء الخ) او عن الجميع فابرأه عنه او عن بعضه صح ويكفي في صحة الوكالة بالابرار علم الموكل بقدر الدين وان جهله الوكيل والمديون اه معنى (قوله من مالي) اي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على اقل شيء) اي بشرط ان يكون متمولا اخذ من العلة اذ العقود لا ترد على غير متمول اه ع ش (قوله او عما شئت منه الخ) وكذا لو اسقط منه يلزمه ابقاء شيء على الاقرب احتياطا مر (فرع) لو قال وكلتكم في امور زوجتي هل يستفيد طلاقها فيه نظرا ويترتب له حيث لا قرينة احتياطا مر اه سم (قوله ابقاء شيء) اي متمول فيما يظهر (قوله للقنية) الى قوله فالمراد في المعنى والى قوله ويبحث في النهاية الا قوله اتفاقا الى ولو اشترى (قوله للقنية) سيد كره محترزه قبيل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط ايضا الخ) عبارة المعنى وان تباينت اصناف نوع وجب بيان الصنف كخطائي وقفيجائي وان وكله في شراء رقيق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة والانوثة لتقليلا للغرر ولو قال اشترى عبدا كانشاء لم يصح لكثرة الغرر اه معنى (قوله بل بالنسبة لمن يشترى الخ) اي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عبر به لكان اوضح اه سيد عمر (قوله من هذا النفي) اي قولهم لا يشترط استقصاء الخ (قوله ما ذكرته) اي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا يشترط استقصاء صفات السلم اه سيد عمر (قوله صح عتق الخ) اي ما لم بين معييا كما ياتي له في الفصل الاتي وقياس ما ذكره الشارح مرانه لو اشترى له زوجته او لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه ع ش (قوله بخلاف

البغوى حتى يعين مشكل لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الموكل فليستأمل (قوله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لسكن الا وفق بما مر من الصحة في قوله وكلتكم في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر اه ولا يخفى شدة شبه ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلتكم في بيع كذا وكل مسلم دون ما مر عن ابي حامد فسكان اللائق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فانه المهم فليستأمل وقد يفرق بان كثرة الغرر في الموكل فيه اضر منها في الوكيل (قوله من التابع) اخرج المتبوع (قوله لتساوله كلامهم بطريق العموم البدلي الخ) يكفي في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض (قوله بطريق العموم البدلي) قد يستشكل بانه مفرد مضاف لمعرفة وقد اطبقوا انه من صيغ العموم ويجاب ٣ (قوله وحمل على اقل شيء) ما ضابطه (قوله او عما شئت منه يلزمه ابقاء اقل شيء) على الاقرب مر احتياطا (فرع) لو قال وكلتكم في امور زوجتي هل يستفيد

الغرض لأنه ينافي موضوعه من طالب الرجح ولو وكله في تزويج امرأته بشرط تعيينها ولا يكتفي بكونها تكافئه لأن الغرض يختلف مع وجود وصف المكافأة كثير فإذ دفع مال السبكي هنا نعم إن أتى له بلغة عام كزوجتي من شئت صح (أو في شراء دار) للفنية أيضا (وجوب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيانها بيان البلدة غالباً لئلا يصح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الأصح) لأن غرضه قد يتعاقب بواحد من النوع من غير نظر لحسته ونفاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به وببحث السبكي أنه لو قال اشتري كذا بما شئت ولو بما كثر من ثمن المثل يقيده ثمن المثل واعتمده الأذرعى قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل بقايل الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالغبن الفاحش ولا الشراء به أه وفيه نظر فسيأتى عن السبكي في بيع بما شئت جوازه بالغبن الفاحش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتي ثم إن الأذرعى بما عزوهان فإنه ثم يمتنع بالنسيئة لأنها فيما يظهر لأنها زيادة رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الأذرعى فيما يكتب ظاهر ولو قال ذلك في مال المحجور بطل الأذن نفسه لأنه يختاط له أكثر من غيره أما إذا قصد التجارة فلا يشترط بيان جميع ما مر بل يكفي اشتري بهذا

الغرض) أي فانه لا يصح ولا يعتق عليه لأن صحته تستدعي دخوله في ملكه وهو مقتضى اللعق كافي شرح المنهج في الغرض أه ع ش (قوله ولو وكله) أي قوله المشتملة في المعنى لا قوله ولا يكتفي إلى نعم (قوله ولو وكله) في تزويج الخ) ولو قالت لوليها زوجتي لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقاً ولا يزوجه إلا من كفؤ وإن قالت له زوجتي من شئت وزوجه ولو من غير كفؤ أه ع ش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقاً وفيه فقرة فايراجع (قوله نعم) إن أتى له بلفظ الخ) هل هذا الاستدراك يختص بمسئلة الوكالة في التزوج كما يقتضيه سياق كلامهم أو ما يأتي في الوكالة في نحو الشراء كما يقتضيه ما يأتي آنفاً من النهاية والمعنى وميل القلب إلى الثاني أكثر أخذاً من تسامحهم في الأموال بالنسبة للإبضاع (قوله صح) أي للعموم وجعل الأمر راجعاً إلى رأي الوكيل بخلاف الأول فإنه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة وأما المطلق فلا دلالة فيه على فرد أي بعينه فلا تناقض نهاية ومعنى قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسر هاء مختار أه ع ش (قوله وقد يغني تعيين الخ) وقد يغني ذكر الحارة حيث لا تعدد في سبكيها سيد عمر (قوله من غير نظر الخ) قال في التهذيب يكون إذا نافي إعلاماً يكون منه أه معني (قوله ولو بما كثر الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايتم نظر الشارح إني أه سم (قوله وفيه نظر) أي فيما بحثه السبكي (قوله وهذا) أي اشتري كذا بما شئت الخ (قوله إني بما عزوهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء إلا أن يراد بقوله ثم مبحث بيع بما شئت المشتمل لحكمه وحكم غيره من الصبغ الآتية هناك (قوله فانه) أي الشأن (ثم) أي في بيع بما عزوهان (قوله لأنها) أي النسيئة أي الشراء بها (قوله بينهما) أي بين البيع والشراء (في هذا) أي في السكون بنسيئة (قوله ولو قال ذلك) أي اشتري كذا بما شئت ولو بما كثر الخ (قوله له) أي لمال المحجور (قوله) أما إذا قصد التجارة) إلى قوله وخرج في المعنى وإلى قوله على ما مر في النهاية قول المتن (أو فوضت) وفي النهاية والمعنى أو فوضته أه بالضمير (قوله فيه) راجع للمعطوفين معاً (قوله ومثله) أي اللفظ (قوله مفهومة) أي لكل أحد فتكون صريحة أو لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) أي كما يشترط الإيجاب في سائر العقود لأن الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه معني ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الأمثلة لكان واضحاً هرشيدى (قوله صحة ذلك) أي التعميم (قوله كوكلت كل من أراد في إعناق الخ) قال ابن النقيب ومثله ما قال وكلت من أراد في وقف دارى هذه مثلاً أه هو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوفاء التي أرادها كما لو قالت المرأة وكلت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الأخذ بظاهره ويصح إطلاقاً ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تحصيل وقف صحيح على أي حاله كان أه ع ش (قوله أو تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد أخذاً من كلام الأذرعى إني بما إذا عين الزوج ولا فبي مشكلة فليتامل سيد عمر وع ش (قوله ويؤخذ من هذا صحة الخ) قال سم على منهج واعتمد مر عدم الصحة إلا

طلاقاً فيه نظرياً ويتجه لأحيث لا قرينة احتياطاً مر (قوله كزوجتي من شئت) عبارة الروض ويصح تزويج لي من شئت انتهى (قوله ولو بما كثر من ثمن المثل) التقييد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشكل ولو قيد التقييد بما كان الشراء بثل المثل فإل كان واضحاً ثم رايتم نظر الشارح إني (قوله ولو بما كثر من ثمن المثل يقيده الخ) قد يقال قياس ما يأتي في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايتم نظر الشارح إني (قوله نعم بحث السبكي

ما شئت من العروض أو ما رأيت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية أو إشارة أخرى مفهومة (يقضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضت إليك) أو أنتك أو أقتك مقامى فيه (أو أنت وكيلى فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلانا ما لو قال وكلت كل من أراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحدها بهذا الأذن فساداً نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من أراد في إعناق عبيد هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجه قال الأذرعى وهذا ان صح محله ان عيذت الزوج ولم تفوض إلا بصيغة العقد فقط وبنحو ذلك أفق ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به لغو لأنه ليس فيه توكيل لمبهم لامعين فتعين أن يكتبوا ووكلا في ثبوته وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز على مامر بما فيه ولو قال بع أو اعتق حصل الأذن) فهو قائم مقام الإيجاب بل وأبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل أن لا يرد وان أكره الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لأن التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح كن باع مال أبيه ظانا حياته فكان ميتا وسيأتى في الودیعة أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

تبع الغيره فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه ع ش (قوله لا ولي لها) أى خاص اه سيد عمر (قوله لكل عاقد) أى قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكما سيد عمر وع ش (قوله قال الأذرعى الخ) عبارته في القوت وما ذكره يعنى السبكي في تزويج الامة ان صح بنبغى ان يكون فيما إذا عين الزوج ولم يفوض إلا بصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت ان يزوجه العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل احد عاقد بالبلد تزويجها فاجاب ان اقترن باذنها قرينة تقتضى التعيين فلا مثل ان سبق إذنها قريبا ذكر عاقد معين او كانت تعتقد ان ايس بالبلد غير واحد فان اذنها حينئذ يختص ولا يعم وان لم يوجد شيء من هذا القبيل فذكره العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا اه وبه يعلم ما في الشارح م ركنا لشهاب ابن حج اه رشيدى (قوله ان عيذت) صوابه عين كما علم بما قدمناه اه رشيدى (قوله إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض) محل تأمل اللهم إلا ان يحمل على ما إذا ارادوا احدا من وكلاء القاضى مثلا وكانوا معروفين بالامانة بذل الجدل يتوكلون فيه فلا بعد حينئذ اه سيد عمر (قوله وعليه) أى على التعميم (قوله كتابة الشهود) من إضافة المصدر الى فاعله ومفعوله قوله ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به أى كتابة شهود بيت القاضى في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون بها عند القاضى (قوله ووكلا) أى المدعيان اه ع ش (قوله في ثبوته) أى الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله) لأنه ليس فيه) أى ووكلا في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أى في كتابتهم او عند القاضى اه ع ش (قوله ولا نا وكل مسلم) أى لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضى (قوله جاز) اعتمدهم راه سم في النهاية (قوله على مامر) أى في شرح وشرط الوكيل (قوله فهو قائم) الى قول المتن ولا يصح في النهاية إلا قوله ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الاثر (قوله بل وأبلغ) الاولى إسقاط الواو (قوله بل ان لا يرد الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله لفظا عن القبول معنى فانه إن كان بمعنى الرضا فلا يشترط ايضا على الصحيح لأنه لو أكره على بيع ماله أو طلاق زوجته أو نحو ذلك صح كما قاله الرافعى في الطلاق أو بمعنى عدم الرد فيشترط جز ما فلو قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت فان ندم بعد ذلك جددت له وممران المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس) هذا مفهوم من المتن بالاولى (قوله لان التوكيل الخ) لتعليل للفتن والشرح (قوله ومن ثم لو تصرف الخ) كذا في الروض وغيره عبارة الروض وان بلغه ان زيدا وكله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبرة الروضة قال في الحاوي لو شهد لزيد شاهدان عند الحاكم ان عمر وكله فان وقع في نفس زيد صدقه ما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما وإن لم يصدقهما لم يحجز له العمل بها ولا يغنى قول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه سم (قوله صح) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولورد هنا أى رد الوكيل الوكالة اريدت بخلاف المباح له إذا رد الا بإباحة فان ردها أى الوكالة وندم جددت اه وذكر في شرحه نزاعا في مسئلة رد الا بإباحة اه سم (قوله والقبول من الاخر) أى بالفعل اه سيد عمر عبارة ع ش

الخ) كذا شرح م ر (قوله ولو قالوا فلا نا وكل مسلم جاز) اعتمده م ر (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو وكله في إبراء نفسه أو عرضها الحاكم عليه عند ثبوته اعنده اعتبر القبول بالامتنال فورا ذكره الروبانى وغيره وهذا لا يستثنى في الحقيقة لان الاول منهما مبنى على انه تمليك لا توكيل كمنظيره في الطلاق والثاني إنما اعتبر فيه الفور لان الزام الحاكم إيفاء الغريم لا للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم (قوله ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح) كذا في الروض وغيره وعبرة الروض قبيل الباب الثالث في الاختلاف وإن بلغه ان زيدا وكله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبرة الروضة ثم ما نصه قال الحاوي لو شهد لزيد شاهدان عند الحاكم ان عمر وكله فان وقع في نفس زيد صدقه ما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما لم يمنعه ذلك من العمل بها لان قبولها عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يحجز له العمل بها ولا يغنى قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه (قوله وسيأتى في الودیعة انه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

لأنها توكل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما إذا كان له عين معارة أو مؤجرة أو مغسوبة (٣١١) فوهبها الآخرون وأذن له في قبضها

توكل من هي بيده في قبضها له
لا بد من قبوله لفظا لزول
يده عنها به (وقيل بشرط)
مطلقا لأنه تملك للتصرف
وقيل بشرط (في صيغ
العقود كوكنتك) قياسا عليها
(دون صيغ الامر كطبع
او اعتق) لأنه باحة اما التي
بجعل فلا بد فيها من القبول
لفظا ان كان الايجاب بصيغة
العقد لا الامر وكان عمل
الوكيل مضبوطا لأنها اجارة
(ولا يصح تعليقها بشرط)
من صفة او وقت (في الاصح)
كسائر العقود خلا الوصية
لأنها تقبل الجهاة والامارة
للحاجة فلو تصرف بعد
وجود الشرط كان وكله
بإطلاق زوجة سينكحها
او يبيع او عتق عبد سيملكه
او يتزوج بنته إذا طلقت
وانقضت عندهم اطلق بعد
إن نكح او باع او اعتق بعد
إن ملك او زوج بعد العدة
نفذ عملا بعموم الاذن
وتمثيل بما ذكره وما ذكره
الاستوى في الاولى وقياسها
ما بعدها كما يقتضيه كلام
الجواهر وغيرها وقال
الجلال البلقيني يحتمل ان
يصح التصرف كالوكالة
المعلقة بفسد التعليق
ويصح التصرف لعموم
الاذن ولم يذكره اي نصا
وان يبطل لعدم ملك المحل
حالة اللفظ بخلاف المعلقة
فانه مالك للمحل عندها

أي قبول ما خوطب به من اخذ الوديعة او دفعها اه وعبرة الرشيدى قوله من الآخر أى ولو الموكل هنا اه
(قوله لأنها) أى الوديعة (قوله وقد يشترط) الى المتن في المعنى (قوله واذن له) أى اذن الواهب للآخر
(قوله فوكل) أى الآخر اعش (قوله فوكل من الخ) ظاهره انه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ويوافقه
قوله انزول اه سم (قوله لا بد من قبوله) أى قبول من هي بيده (قوله مطلقا) أى سواء صيغ العقود وغيرها اه
عش (قوله قياسا عليها) أى على العقود (قوله لفظا) أى وفورا اعش (قوله ان كان الايجاب بصيغة العقد
لا الامر) أسقطه النهاية وكتب عليه عش مانصه ظاهره مزا أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الامر وغيره
وهو ظاهر وفي حج اما التي يجعل الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان عمل الوكيل
مضبوطا) أى وإن لم يكن مضبوطا فجعله اه كرى عبارة السيد عمر فان لم يكن مضبوطا وعمل فظاهر انه
اجارة فاسدة ينبغي ان يستحق اجرة المثل لأنه عمل طامعا أى حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة او
وقت) كقوله إذا قدم زيد او جاد راس الشهر فقد وكلتك بكذا او فانت وكيل فيه اه (قوله والامارة) عطف
على الوصية أى وخلا الامارة لقوله ^{صلى الله عليه وسلم} في غزوة مؤنة ان قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر لعبد الله
ابن رواحة اه كرى عبارة عش قوله خلا الوصية أى بان يقول إذا جاد راس الشهر فقد وصيت له بكذا
او ان كمل الشهر فقلان وصي سم وقوله والامارة في فتاوى البلقيني باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق
الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في محل الضرورة كالامارة والا يصاب اه ومنه
تستفيد ان ما يجعل في مواضع الاحباس من جعل النظر له ولولا ولاده بعده لا يصح في حق الاولاد براهم على
منهج اه ولك منع الاستفادة بحمل كلام البلقيني اخذ من الحديث المار انفا وعامر في شرح فلو وكله ببيع عبد
سيملكه الخ على ما اذا لم يكن التعليق تابعا لموجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمعنى والاسنى وعلى
الاول بنفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لو وجود الاذن وينفذ ايضا تصرف صادف الاذن حيث فسدت
الوكالة ما لم يكن الاذن فاسدا كما لو قال وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشى (قوله او
بتزويج بنته الخ) قد مر ترجيح النهاية وفاقوا لده عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتمثيل) أى للتصرف بعد
وجود الشرط المعلق به (قوله في الاولى) أى مسئلة الطلاق اه كرى (قوله وقال الجلال البلقيني) أى في
الصورة المذكورة بقوله كان وكله الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المعلقة) أى تعليقها صريحا اه كرى
(قوله ولم يذكره) أى صحة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أى الموكل المعلق
(قوله عندها) أى حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أى احتمال البطان (قوله بين الفاسدة الخ) أى
الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أى الفرق المذكور وقال الكردي الضمير يرجع الى قوله وان يبطل
اه (قوله بانهما) أى الباطل والفاسد (قوله وقضية رده أى الجلال وكذا ضمير اعتياده (قوله
للتانى) أى احتمال البطان و (قوله بما ذكر) أى بقوله وهو خلاف تصريح الخ و (قوله للاول)
أى احتمال الصحة (قوله وليست المعلقة الخ) رد لقول الجلال بخلاف المعلقة الخ وقد يجاب بان التعليق
في الصورة الاخيرة ضمنى لا صريح فان المتبادر ان إذا طلقت الخ متعلق بالتزويج لا بالتوكيل (قوله
اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق الخ) أى بخلاف الاولين فانهما لا تعليق فيهما اه كرى (قوله

رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له اذا رد الاباحة اه وقال هنا فان ردها وندم جددت انتهى وذكر
في شرحه ثم نزاعا في مسئلة رد الاباحة (قوله فوكل من هي بيده الخ) ظاهره انه لا يلزم هنا اتحاد القابض
والمقبض ويوافقه قوله لنزول الخ (قوله فلو تصرف بعد وجود الشرط الى قوله نفذ عملا بعموم الاذن)
عبارة الروض ولو علقها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الاذن قال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة
إلا ان يكون الاذن فاسدا كقوله وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف قاله الزركشى اه (قوله او بتزويج
بنته اذا طلقت الخ) كذا في شرح الروض ايضا فانه في الكلام على فساد الوكالة بالتعليق وانه يتصرف

وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بانهما لا يفرقان إلا في الحج والعارية والخلع والكتابة اه وقضية رده
للتانى بما ذكر اعتياده للاول وليست المعلقة مستلزمة لملك المحل عندها اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق لا ملك للمحل حال الوكالة نعم الاوجه انه

لا بد في هذه الصور أن يذكر ما يدل على التعاقب كقوله أتى سائكحها أو الذي ساء ملكه بخلاف انحصاره على وكذلك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بنتي لأن هذا اللفظ يعدل عن اللفظ لا يفيد شيئاً أصلاً فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والبطل فأنه لو أتى في الجزية وغيرها ومرفى الرهن الفرق بين الفاسد والبطل أيضاً (٣١٢) فخصرهم المذكور اضافي وفائدة عدم الصحة بهما في المتن سنة ووط المسمى أن كان وجوب

أجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرفعة لكن استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فينزل بمجيئه وعجيب نقل شارح هذا عن بحث لابن الرفعة مع كونه مجزوماً به في أصل الروضة (فإن نجزها أو شرط للتصرف شرط جاز) اتفاقاً فوكلتك الآن ببيع هذا ولكن لا تبعه إلا بعد شهر ويظهر أنه يكفي وكتلك ولا تبعه إلا بعد شهر وأن الآن مجرد تصوير وبذلك يعلم أن من قال آخر قبل رمضان وكتلك في إخراج فطرتي وأخرجها في رمضان صح لأنه نجز الوكالة وإنما قيدها بما قيدها به الشارع فهو كقول محرم زوج بنتي أحلتك وقول ولي زوج بنتي إذا طلقت وانقضت عدتها وتكلف فرق بين هذين ومسئلتنا بعيد جداً بخلاف إذا جاز رمضان فأخرج فطرتي لأنه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من أطلق الجواز من أطلق المنع وظاهر صحة إخراجها عنه فيه حتى على الثاني

ما يدل على التعليق (أي ولو ضمنا أه كرددى (قوله فليس ذلك) أي البطلان في الصورة المذكورة إذا لم تقارن ما يدل على التعليق و(قوله من حيث الفرق الخ) أي بل حيث أن ذلك لغو (قوله ويأتى في الجزية الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف نصريحهم الخ (قوله بين الفاسد الخ) أي من الجزية وغيرها والرهن (قوله أيضاً) أي كالحج وما معه (قوله عدم الصحة) أي عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بهما) أي مع التعليق بالصفة والوقت وإضافتهما إلى المتن لصدق إطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير الثانية صورتها التوكيل بطلاق من سينكحها وبيع من سيملكه للسابقين في شرط الموكل فيه أه سيد عمر عبارة السكردي قوله وفائدة عدم الصحة بهما الخ أي عدم صحة التصرف بالوكالة المعلقة بل بالأذن أه وقضيته أفراد الضمير في نسخة من الشرح أقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير الثانية تكلف والظاهر أن مرجعه الفاسد والبطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المتن يعني في مسألة المتن من تعليق الوكالة (قوله سقوط المسمى) أي الجعل المسمى أه معنى (قوله أن كان) أي المسمى بأن عينت أجرة الوكيل في الوكالة المعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده آخرون الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى عبارتهما والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافاً لابن الرفعة أه (قوله الحل) أي حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله فينزل) في أصله بخطه لينزل باللام أه سيد عمر (قوله اتفاقاً) أي قوله وبذلك في النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) في العلم بحث لا مكان الفرق بعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر أي في النهاية نقل ذلك عنه أي الشارح حج معبراً يقال بعضهم ثم قال والاقرب إلى كلامهم عدم الصحة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك عن نفسه حال التوكيل انتهى أه سم ولا يخفى أن ذلك الفرق بعيد جداً كما نبه عليه الشارح (قوله صح) مر عن النهاية خلافاً آنفاً (قوله وإنما قيدها) أي الفطرة يعني لإخراجها (قوله بخلاف إذا جاز رمضان الخ) أي فلا يصح وفاقاً للنهاية (قوله وظاهر صحة إخراجها الخ) اعتمده مر أه سم أي في النهاية (قوله صحة إخراجها فيه) أي عند إخراج الوكيل الفطرة عن الموكل في رمضان وكان الأولى تانيث ضمير إخراجها كما في النهاية (قوله حتى على الثاني) أي قوله إذا جاز رمضان الخ (قوله أو بهما) أي أو إذا (قوله لأنه نجزها) إلى قول المتن ويجريان في النهاية (قوله لأنه علقها) إلى قوله لنقاوم الخ في المعنى إلا قوله أو متى إلى لأنه (قوله وقضيته) أي التعليق (قوله فطريقه) عبارة المعنى فطريقه في أن لا ينفذ تصرفه أن يكرر

بعموم الاذن قال مانصه وشمل كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط في نحو إذا انقضت عدة بنتي فقد وكتلك بتزويجها بخلاف وكتلك بتزويجها ثم انقضت عدتها أه لكن اطال ابن الهادي توقيف الحكم في بيان عدم النفوذ إذا فسد التوكيل في النكاح وفي تعليق من سوى بين النكاح وغيره في النفوذ في ذلك وقد تقدم هذا في الحاشية وأن الشارح أشار إليه (قوله وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون الخ) عبارة شرح مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافاً لابن الرفعة أه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وجزم به في الروض فقال ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهراً أه (قوله وبذلك يعلم أن من قال الخ) في العلم بحث لا مكان الفرق لعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر نقل ذلك عنه معبراً يقال بعضهم ثم قال والاقرب إلى كلامهم عدم الصحة إذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل (قوله وظاهر صحة إخراجها

لعموم الاذن كما علم بما تقررو (ولو قال وكتلك) في كذا (ومتى) أو مهما (عزلك فانت وكيلى صحت) الوكالة (في الحال) عزله (في الاصح) لأنه نجزها وللخلاف هنا شروط لا حاجة لنا بذكرها فتى اتنى واحد منها صحت قطعاً (وفي عود وكيلا بعد العزل الوجهان في تعليقها) لأنه علقها ثانياً بالعزل والاصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته أنه يعود له الاذن العام فينفذ تصرفه وهو كذلك فطريقه أن

يقول عزلتك عزلتك او متى او مهما عدت وكيلى فانت معزول لانه ليس هنا (٣١٣) ما يقتضى التكرار ومن ثم لو

أتى بكلمة عزلتك فانت
وكيلى عاد مطلقا لاقتضاءها
التكرار فطريقه أن يوكل
من يعزله أو يقول وكما
وكنك فانت معزول فان
قال وكما انزلت فطريقه
وكما عدت وكيلى لتقاوم
التعليقين واعتضد العزل
بالاصل وهو الحجة فى حق
الغير فقدم وليس هذا من
التعليق قبل الملك خلافا
للسبكي لانه ملك أصل
التعليقين (ويجريان فى
تعليق العزل) بنحو طلوع
الشمس والاصح عدم
صحته فلا ينزل بطوعها
وحينئذ ينفذ التصرف على
ما اقتضاء كلامهم لكن
أطال جمع فى استشكله بأنه
كيف ينفذ مع منع المالك
منه وتخلص عنه بعضهم
بأنه لا يلزم من عدم العزل
نفوذ التصرف ولا رفع
الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ
كما لو نجسها وشرط
للتصرف شرطا وأخذ
بعضهم بقضية ذلك فجزم
بعدم نفوذ التصرف وقد
يجاب باننا لا نسلم ان المنع
مفيد الا لو صححت الصيغة
الدالة عليه ونحن قد قررنا
بطلان هذه المعلقة فعملنا
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد
له رافع صحيح وحينئذ اتضح
نفوذ التصرف عملا

عزله فيقول عزلتك عزلتك اه (قوله أنه يقول الخ) الاولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه
ينزل بالاولى وتعود وينزل بالثانية ولا تعود اه كردى (قوله او متى او مهما عدت الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول متى او مهما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تعليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين
المذكورتين (قوله هنا) اى فى الصيغ المذكورة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم العود وعدم
النفوذ لا اجل لعدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) اى عن التقييد بمدة عبارة المغنى بتكرار العود
بتكرار العزل اه (قوله لاقتضاءها) اى لفظة كلما (قوله فطريقه الخ) اى طريق عدم نفوذ
تصرفه إذا حصل العزل عبارة المغنى وينفذ تصرفه على الاول لما مر وطريقه فى ان لا ينفذ تصرفه ان يوكل
غيره فى عزله لان المعلق عليه عزل نفسه إلا ان كان قد قال عزلتك او عزل احد عنى فلا يكتفى بالتوكيل بالعزل
بل يتعين ان يقول كلما عدت وكيلى فانت معزول فيمتنع تصرفه اه (قوله او يقول الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكما وكنك الخ (قوله فان قال الخ) اى بدل قوله كلما عزلتك
(قوله وكما انزلت) اى فانت وكيلى (قوله فطريقه الخ) اى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل
(قوله وكما عدت) اى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليقين) اى لتعارض تعليق العزل وتعليق
الوكالة (قوله وليس هذا) اى تعليق العزل عبارة المغنى فان قيل هذا اى قوله كلما عدت وكيلى فانت
معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التى لم تصدر منه
فهو كقوله ان ملكك فلانة فهى حرة او نسكتها فهى طاق وهو باطل أجيب بأن العزل المعلق إنما
يؤثر فيما يثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المعقاة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلفظ
الوكالة المتأخر عنه إذ لا يصح إبطال العقود قبل عقدها فان قيل إذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة
فإفادته صحته أجيب بان الفائدة فى ذلك استقرار الجعل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط
ويجب اجرة المثل اه قول المتن (ويجريان) اى الوجهان فى صحة تعليق الوكالة اه معنى (قوله فينفذ
التصرف) خالفه النهاية والمغنى والاسنى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود
الشرط لوجود المنع كما ان التصرف ينفذ فى الوكالة لفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن اه
(قوله فى استشكله) المنبأ ان مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بانه الخ على ظاهره وقوله
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو فى الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما أتى آنفا ويحتمل ان مرجعه عدم
الانزال فقوله بانه كيف الخ يعنى بان عدم الانزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ وحينئذ فقوله
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله غنه) اى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا غنى
عن البيان وغير متوهم أصلا (قوله بقضية ذلك) اى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) اى عن
الاشكال (قوله باننا لا نسلم الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعقاة من جواز
التصرف لعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا
هناك أصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل اه سم (قوله مفيد) اى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى
لمنع التصرف (قوله الصيغة) اى تعليق العزل و(قوله ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والاصح عدم صحته
و(قوله بطلان هذه المعلقة) اى تعليق العزل والتايت باعتبار الصيغة كما عبر عنه بها انفاه كردى ولك ان

الخ (اعتمده مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاء كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال فى شرح الروض وعلى المرجع وهو فساد العزل
المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما ان التصرف المعاق ينفذ فى الوكالة الفاسدة
بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب باننا لا نسلم أن المنع مفيد الخ) لك ان
تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعقاة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة
عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك أصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل (قوله

بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة مفوضة او مطابقة صحيح كما قاله بعضهم وكانه يجوز بالقبض غن براءة ذمة المدين وإنما قدرنا ذلك لكلا يلزم الغاء معوضة أو مطلقا والعقد قصان (٣١٤) عن ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عتق غن فقال احدهما هذا وقال الآخر حر عتق بناء على

الأصح ان الكلام لا يشترط صدوره من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن بعض الاصوليين وبان كلا من المصطلحين لم يتكلم بلغوا بل اتكلم على نطق الآخر بالآخرى وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل في العتق لانه شرط للآخر ومشروط له فلا سابق منها حتى ترتب عليه العتق هذا ما اشار اليه الاسنوي وغيره ولك ان تقول ان نظري الى ان كلام كل مقدرو منوى في صحة كلام الآخر فهما في حكم جملتين فلا يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدهم وحينئذ فالعتق إنما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر لذلك فكل تكلم بلغوا لان مدار الكلام على الاسناد وهو إيقاع النسبة او انتزاعها وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه حتى ينقسم عليهما وهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحوي ممنوع فان قلت اى النظريين اصوب قلت الاول لان اللفظ حيث امكن تصحيحه لم يجز الغاؤه وهنا امكن تصحيح العتق بسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع بشئ وان

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم مما لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكانه) اى الموكل (تجوز) اى اراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) اى قوله وكانه الخ (قوله لكلا يلزم الخ) قديمين لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقالوا (قوله حر) مقول وقال (قوله عتق) جواب ولو الخ (قوله المصطلحين) اى من الوكيلين المتفقين على ان يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل اتكلم على نطق الآخر الخ) اى ترك النطق بالكلمة الاخرى اكتفاء بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) اى بقوله وبان كلا الخ (قوله مشروط له) الاول به (قوله هذا ما اشار الخ) لعل الاشارة الى قوله ولو وكل الى هنا ويحتمل ان الاشارة الى قوله وبان كلا الى هنا (قوله ان كلام كل) اى منطوق كل اى مثله (قوله فمما الخ) اى منطوقاهما (قوله فلا يتفرع ذلك) اى العتق والخلاف فيه وعلى الاول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة ولا خلق المقام الاقتصار على المعطوف اى عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحينئذ) اى حين النظر الى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق إنما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم اقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الا انى الا ان يفرق الخ (قوله وهو إيقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاسناد بهذا المعنى إنما هو في الخبر كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا اه سم (قوله وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه) قد يقال لاحاجة الى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا محذور في ذلك اه سم (قوله وبهذا يعلم الخ) اى بقوله لان مقدما الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع اه سم (قوله في ذلك) اى ترجيح الاول (قوله ولا كذلك) اى ليس مثل لفظانت (قوله حرا الخ) الا صوب هذا (قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول (فصل في بعض احكام الوكالة) (قوله في بعض) اى قوله فان قلت في النهاية لا قوله ويصح الى المتن (قوله وهى) اى بعض احكام الوكالة (قوله مالى وكيل وغليه) اى الاحكام التى يجوز للوكيل ويجب عليه فعلها (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشرائه وقوله وتوكيله كلها بالجر عطفا على الاطلاق ويجوز رفعه عطفا على ما يحذف المضاف اى وحكم تعيينه الخ

وإنما قدرنا ذلك لكلا يلزم الغاء الخ) قديمين لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالعتق إنما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاسناد الخ) هذا شئ مردبه المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيد هنا لان الظاهر ان ناسخ هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على انصاف الاتى بها بالاسناد بل متى نطق بها حصل العتق قام به الاسناد المذكور ولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ لغناه لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاسناد بالمعنى المذكور إنما هو في الخبر لانه الذى يتصف بالايقاع او الانتزاع كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا فليتأمل (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه الخ) قد يقال لاحاجة الى ذلك لان الايقاع معناه إدراك الوقوع ويمكن كلاما من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا محذور في قصد الربط من كل منهما وإدراكه وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع (فصل)

نوى لفظ أنت ينازع في ذلك الا ان يفرق بأن أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطلقها فتمحضت وبوافقه النية فيه وهى وحدها لا تأثير لها في اللفظ المحذوف لاضمارها ولا كذلك جر هنا فانه قد دل عليه لفظ سبقه فلم تتمحض النية فيه فالخلق بالمفروض به جملة فتأمل (فصل) في بعض احكام الوكالة بعد صحتها وهى مالى وكيل وعليه عند الاطلاق تعيين الاجل وشرأوه للبعيب

وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره او حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا
اي غير مقيد بشيء. ويصح كونه صفة لمصدر محذوف اي توكيل مطلقا (ليس له البيع (٣١٥) بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن

ووافقه رسم وشراؤه دلوا اه ع ش (قوله وتوكيله لغيره) أي وما يتبع ذلك كانه زال وكيل الوكيل
وعدمه اه ع ش (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع اه ع ش قول الماتن (ليس له البيع بغير نقد
البلد) لو امره ان يبيع بنقده فباطل بعد التوكيل وقبل البيع وجد داخله امتناع البيع بالجديد
لانه غير ماذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر اه سم على حج اقول ولو قيل بجواز البيع
بالجديد تعمولا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا اذا الظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البيع من
النقد وسما اذا تعذرت مراجعة الموكل اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قوله وبحت في المعنى لا قوله والمراد
الى دلالة القرينة (قوله بنقد البلد الماذون فيها) عبارة شرح الروض اي والمعنى بنقد بلد حقه ان يبيع فيها اه
وظاهر ان المراد ان حقه ذلك اما بالنظر ان عينت بلدا لا فعل عقد الوكالة ان كان صالحا ولا كدابة
فهل يعتبر اقرب محل اليها فليتام اه سيد عمر (قوله او عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع
بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة اهل البلد به رشدي وعش (قوله لدلالة القرينة)
تعليل للمتن (قوله لزمه بالاغلب) اي ولو كان غيره نفع للموكل اه ع ش (قوله فبالا نفع) هذا ظاهر ان تيسر
من يشترى بكل منهما فلولم يجد الامن يشترى بغير الا نفع فهل البيع منه ام لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح
الثاني ولو قيل بالاول لم يكن بعيدا لان الا نفع حينئذ كالعدم اه ع ش وهو الظاهر (قوله وبحت الاذرى)
عبارة النهاية ومحل الامتناع الخ كما بحثه الزركشي وغيره اه (قوله جاز به) اي وبنقد غير نقد البلد وبالاولى
(قوله وبما قررته في معنى مطلقا) وهو عدم التقييد بشيء (قوله اندفع ما قيل الخ) أي لصلاحيته لما قررته به
ولا يرد ان اول وجوه اعرابه لا ينافي كونه ولو لمعناه من كلام الموكل فقام له سم على حج اه ع ش (قوله صورته)
اي مطلق البيع (قوله لتقييد البيع الخ) اي في البيع المطلق (قوله وانما المراد الخ) اي والحال ان المراد هنا
انما هو البيع لا بقيد (قوله لما وقع منه) اي للفظ صدر من الموكل (قوله كعب هذا او كعبه بالف) نشر على
ترتيب اللف (قوله في هذا) اي في بعه بالف (قوله الاطلاق في صفاته) خبر فغنى الخ (قوله فاندفع قوله الخ)
كانه لا تقتضاه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتب عليه) اي من قوله كان ينبغي الخ
ووجه ترتيبه عليه انه جعل كون صورته كذا علة والمعلول مرتب على علته تقدم في اللفظ او تاخر اه ع ش
اقول اندفاع ما رتب عليه بما ذكره لانما يظهر لو اريد بالانقباض الوجوب بخلاف ما اذا اريد به الاولوية كما عبر بها
المغنى (قوله في الاولى) اي فيما اذا لم ينص على ذات ثمن اصلا كعب هذا (قوله ولو بشمن المثل) عبارة النهاية
والمغنى ولو باكثر من ثمن المثل اه (قوله جازله البيع نسيت) وينبغي ايضا جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير
نقد البلد اذا تعين لحفظه بان يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ
فليتام اه سم اي ولولم يعلم الوكيل ان الموكل يعلم النهب (قوله لمن ياتي) اي قبيل قول الماتن ولا يبيع
لنفسه (قوله اذا حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه او محمول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي او كان اقرب
الطريق الى السلامة تحسب غلبة ظنه اه سيد عمر اقول وظاهر ما قدمنا ان نفع سم الحمل المذكور فقول

في بعض احكام الوكالة (قوله في الماتن ليس له البيع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقد غيبه
فباطل بعد التوكيل وقبل البيع وجد داخله امتناع البيع بالجديد لانه غير ماذون فيه وكذا
بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر فليتام (قوله وبحت الزركشي الخ) اعتمده مر (قوله وبما
قرره في معنى مطلقا اندفع الخ) اي لصلاحيته لما قررته به فلا يرد ان اول وجوه اعرابه لا ينافي كونه ولو
بمعناه من كلام الموكل فقام له (قوله جازله البيع نسيت) هلا باع حينئذ حالا وترك القبض الى زوال
الخوف لان يقال لو باع حالا ربحه المشتري للحاكم فليز منه ان يتسلم الثمن هذا وينبغي ايضا جواز البيع

الثمن فيها يتقدر بشمن المثل كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بشمن المثل حالا من نقد البلد فيصير كانه منصوص عليه فلا ينقص عنه
نقصا فاحشا (ولا بنسبة) ولو بشمن المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسبة ويظهر انه لو وكله وقت نهب جازله البيع نسيت لمن ياتي
اذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية قطعا برضا بذلك وكذا لو قال له بعه ببلداي سوق كذا

وأوله لا يشترط أن لا يثبت وعلم لو قبل ان (٣١٦) الموكل يعلم ذلك فله البيع نسيت حيث بدأ يظهر ايضاً ثم رايتم ما ساذكره اخر مهر

المثل غن السبكي كالمعراق
ان الولي يجوز له العقد
بمؤجل اعتيد وهو يؤيد
ما ذكرته لكن سياق فيه
كلام لا يبعد مجيئه هنا (ولا
بغبن فاحش وهو مالا يحتمل
غالباً) في المعاملة كدرهمين
في عشرة لان النفوس تشح
به بخلاف اليسير كدرهم
فيها نعم قال ابن ابي الدم
العشرة ان تسومح بها في
المائة فلا يتسامح بالمائة
في الالف قال فالصواب
الرجوع للعرف ويوافقه
قولهما عن الروياني انه
يختلف باجناس الاموال
لكن قوله في البهران اليسير
يختلف باختلاف الاموال
فربع العشر كثير في النقد
والطعام ونصفه يسير في
الجواهر والريق ونحوهما
فيه نظروا لعل ذلك باعتبار
عرف زمانه وإلا فالوجه
انه يعتبر في كل ناحية عرف
اهلها أنظر عندكم المساحة
به ولو باع بثلث المثل وهناك
راغب او حدث في زمن
الخيار ياتي هنا جميع مامر
في عدل الرهن وافهم قوله
ليس له الى اخره بطلان
تصرفه فن ثم فرع عليه قوله
(فلو باع) بيعاً مشتملاً
(على) او هي بمعنى مع
(احدهما) الانواع وسلم
المبيع ضمنه) للحيلولة
بقيته يوم التسليم ولو في
المثل لتعديه بتسليمه لمن
لا يستحقه ببيع باطل
فيسرده ان بقي وحيث له بيعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة

الشارح به أي بالبيع نسيت لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله وأوله الخ) لو او حاله (قوله فله البيع نسيت)
لا شك ان علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع اما علم الوكيل بان الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط لجواز الاقدام
فلو تعدى عند جهله به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالماً بذلك فيصح ثم رايتم المحشى سم قال قد يقال وان لم يعلم
اذا تبين انتهى اه سيد عمر (قوله لكن سياق فيه كلام الخ) عبارة ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والعمراني
اصلها فالذي يظهر انه يشترط هنا ما في الولي اذا باع مؤجل للمصاحفة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وان
يشترط فيمن يعتادونه اي الاجل أن يعتادوا اجلاً معيناً فان اختلف فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع
اقلهن فيه اه وقوله اتباع اقلهن فيه هو الاقرب لاتفاق الكل عليه اذا لاقى في ضمنه الاكثر اعراس (قوله
في المعاملة) الى قوله ويؤاخذ في المغنى والى المتن في النهاية (قوله بخلاف اليسير) وهو ما يحتمل غالباً اه معنى
عبارة ع ش قوله بخلاف اليسير ينبغي ان يكون المراد حيث لا راغب بنجام القيمة او اكثره ولا يصح اخذاً
بما سياتي فيما لو عيّن له الثمن انه لا يجوز له الاقتصار على ما عيّن اذا وجد راغباً وقد يفرق سم على منهج اقول
وقد يتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتفية فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من
ياخذ بكامل القيمة اه اقول وفي سم مناهل الى عدم الفرق ايضاً (قوله انه يختص) اي الغبن اليسير (قوله
فربع العشر الخ) كان وجهه ان لا تار في التقدير والطعام من مضطحة كما هو مشاهد في عصرنا فان تفاوتت كان
يسير بخلاف الجواهر والريق فان الاثمان فيهما تفاوتت كما يؤول الى اشرح فالوجه الخ فيه تأييد لما
كتبناه في هامش خيار البيع فراجع اه سيد عمر (قوله ونصفه الخ) اي نصف العشر (قوله فيه نظار) اي
بالنظر للتشبيك خاصة اه رشدي (قوله وهكراغب) اي ولو باع لا تغابن به اخذ من إطلاقة ع ش
وسم اي خلافاً لما في شرح الروض والمغنى (قوله او حدث) اي الراغب (فوزن الخيار) اي وكان الخيار
للبيع او لهما فان كان المشتري امتنع انتهى شيخنا زيادي اه ع ش وفي سم ما وائق الزيادي (قوله جميع
مامر) عبارة المغنى وع ش ولو باع بثلث المثل و ثم راغب ووثوق به بزيادة لا يتغابن بمثلها لم يحل لانه ما ورد
بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الخيار فالاصح انه يلزمه الفسخ فان لم يفعل انفسخ كما هو مذهب ذلك في عدل
الرهن ومحل كما قال الاذرعى اذا لم يكن الراغب ماعطلا ولا متجوهاً ولا ماله ولا كسبه حرام اه (قوله او هي)
اي لفظه على (بمعنى مع) اي فلا يحتاج الى تضمين مشتملاً (قوله للحيلولة) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية
الا قوله فيضمن الى وبما قررت (قوله للحيلولة) ويجوز للوكيل التصرف فيما اخذه من الوكيل لانه يملكه
كملك القرض ثم اذا تلف البيع في يد المشتري واحضر المشتري بدله وكان مساوياً للقيمة التي غرمها للموكل
جنساً وقدر اوصفة فهل يجوز له ان ياخذ بدله ما غرمه للحيلولة وان يتصرف فيه بتراضيه بما م لا فيه نظر
والاقرب الاول اه ع ش (قوله حيثئذ) اي اذا استرده (قوله له بيعه بالاذن السابق) كما في بيع عدل الرهن
بخلاف ما لو رد عليه بعيب او فسخ العيب المشروط فيه الخيار للمشتري وحده لا يبيعه ثانياً بالاذن
السابق والفرق انه لم يخرج عن ملك الموكل في الاول وخارج عن ملكه في الثاني واذا خرج عن ملكه انزل
الوكيل اه معنى (قوله وقبض الثمن) اي وله قبض الثمن اذا وكل بالبيع بحال (قوله ويده الخ) عطف على

بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد اذا تعين لحفظه بان يكون لم يبيعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا
المالك بذلك حيثئذ فليتأمل (قوله وعلم الوكيل ان الموكل الخ) قد يقال وان لم يعلم اذا تبين (قوله ولو باع
بثلث المثل وهناك راغب الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يصح بيع الوكيل بثلث المثل لان وجد زيادة
لا يتغابن بمثلها بان وجد راغباً ما وثوق به والفسخ في زمن الخيار لا جملها ذكرناه في بيع عدل الرهن انتهى
ولا يخفى ان المتبادر من قوله ان وجد زيادة انها وجدت عند البيع وأما وجودها بعده في زمن الخيار فهو
ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيار الخ وحيثئذ ففهم قوله لا يتغابن بمثلها ان ما يتغابن بمثله يصح البيع
بدونه مع وجوده وقد يستشكل فليتأمل (قوله او حدث في زمن الخيار) عبارة في شرح الارشاد هنا خيار
المجلس او خيار الشرط ولو للمشتري وحده انتهى وفيها ذكره من المبالغة نظر لا يخفى انتهى (قوله

عليه وان لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري فيضمن المثل بمثله والمتقوم (٣١٧) بقيمته و اقررت في التفرع اندفع ما قبل كان ينبغي

أن يقول لم يصح ويضمن
(فان) لم يطلق اتبع تعيينه
ففي بيع بما شئت أو تيسر
له غير نقد البلد لا بنسيئة
ولا غبن لان ما للجنس
و صرح جمع بجوازه بالغبن
واعتمده السبكي وغيره
لانه العرف مالم تدل قرينة
على خلافه أو بعه كيف
شئت جاز بنسيئة فقط لان
كيف للحال فشمّل الحال
والمؤجل أو بكم شئت جاز
بالغبن فقط لان كم للعدد
القليل والكثير أو بما
عزوه ان جاز غير النسيئة
لان ما للجنس فقرنها بما بعدها
بشمّل عرفا القليل والكثير من
نقد البلد وغيره و ظاهر كلامهم
أنه لا فرق في هذه الاحكام
بين النحوى وغيره وهو
محتمل لان لها مدلولاً
عرفياً فيحمل لفظه عليه
وان جملة وليس كما ياتي في
الطلاق في ان دخلت بالفتح
لان العرف في غير النحوى
ثم لا يفرق نعم قياس ما ياتي
في النذر انه لو ادعى الجمل
بمدلول ذلك من أصله صدق
ان شهدت قرائن حاله بذلك
ولو قال لو كيله في شيء أفعّل
فيه ماشئت او كل ما تصنع
فيه جائز لم يكن اذنا في
التوكيل لاحتماله ماشئت
من التوكيل و ماشئت من
التصرف فيما أذن له فيه فلا

له بيعه (قوله عليه) أي الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح لما يضمنه هذا أي الوكيل أهو
القيمة مطلقاً أو القيمة في المتقوم والمثل في المثل وفي شرح الروض أي والمغنى الافصاح بالثاني حيث قال
فيسترده ان بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على
المشتري أهو هو متجه وخالف مافي شرح الروض وذهب الى غرم الوكيل القيمة مطلقاً وادعى ان الرافعي
صرح به وراجعت الرافعي فلم ارفيه بذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض اهـ سم (قوله فيضمن المثل) أي
الوكيل او المشتري فيوافق ما مر عن شرح الروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر
فيوافق ما مر عن مروفي الجبرمي عن الزياي والحلي والقلوبي والمعتمدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقاً
أي سواء كان باقياً أو تالفاً مثلياً أو متقوماً لا لأنه يفرمها للحيولة وأما المشتري فيطالب ببذله من مثل أو قيمة ان
كان تالفاً لان عليه قرار الضمان فان كان باقياً رده ان سهل فان عسر طو لب بالقيمة ولو مثلياً للحيولة اهـ (قوله
وبما قررت) أي بقوله وافهم قوله ليس له الخ اهـ ع ش (قوله اندفع ما قبل الخ) ارتضى المغنى بما قيل وقد يقال
ان كان المراد من الانباء الوجوب فالاندفاع ظاهر ولا فلا اذا مقرر له لا يدفع الاولية ثم رأيت في قسم ما نصه
قوله كان ينبغي لا شبهة في انباء ذلك وما قرره لا يدفع انباءه لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطالان وعبرة
المصنف لا تفيد اهـ (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله فني بيع بما شئت) الى قوله و ظاهر
كلامهم في المغنى الا قوله وصرح الى اوبعه (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة المغنى صح بيعه بالعروض
ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اهـ (قوله وصرح جمع الخ) عبارة النهاية خلافاً لجمع منهم السبكي
في تجويزه بالغبن اهـ (قوله لانه العرف الخ) لتليل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) أي لا بغبن فاحش
ولا بغبن نقد البلد مغنى وع ش (قوله للحال) أي الصفة اهـ سم (قوله جاز بالغبن) وينبغي ان
لا يفرط فيه بحيث يعد اضاعة وان لا يكون ثم راغب بالزيادة اهـ ع ش (قوله فقط) أي لا بالنسيئة ولا
بغير نقد البلد مغنى وع ش (قوله للجنس) أي فشمّل النقد والعروض اهـ مغنى (قوله فقرنها الخ)
الاولى فلما قرن بما بعدها أي عزوه ان شمل عرفاً الخ (قوله لان لها) أي لما تقدم من بما شئت الخ (قوله
ثم لا يفرق) أي في ان دخلت بفتح الهمزة (قوله لو ادعى الجمل) أي الموكل (قوله في التوكيل) أي
في توكيل الوكيل غيره (قوله لاحتمال ماشئت من التوكيل) من اضافة المصدر الى مفعوله أي لاحتمال
كل من القولين المذكورين الاذن في التوكيل والاذن في التصرف المطلق في الموكل فيه (قوله وعليه) أي
على ما قالوه (قوله منه) أي من قوله أفعّل فيه ماشئت الخ (قوله اولاً) أي او لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح بما يضمنه هو أهو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح
الروض الافصاح بالثاني حيث قال فيسترده ان بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لان الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه
له مطلقاً وانما يرجع على المشتري فغرمه للموكل لا يكون الا للقيصولة لا للحيولة وخالف مافي شرح
الروض وذهب الى غرم القيمة مطلقاً وادعى ان الرافعي صرح به وراجعت الرافعي فلم ارفيه بذلك وانما
احال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن اذا باع على احد هذه الوجوه واقصر هناك على غرم القيمة بالنسيئة
لسكل من العدل والمشتري منه ومعلوم انه لا يصح الاخذ بظاهاه لان المشتري لا يضمن قيمة المثل فتعين حمله
على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتأمل فان قلنا انه يفرم القيمة مطلقاً فهل يرجع في المثل
بها على المشتري لانها التي غرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله اندفع ما قبل كان
ينبغي الخ) لا شبهة في انباء ذلك وما قرره لا يدفع انباءه لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطالان وعبرة
المصنف لا تفيد (قوله لان كيف للحال) أي الصفة (قوله او بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب بزيادة
ويوجه بانه لما اذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم تجب المصلحة وان امكنت بخلاف ما لو عين
الثلث دون المشتري وامكنت الزيادة لو جرد راغب بها فتجب لانه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

بوكل بأمر محتمل كما لا يهيب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أو لا

فلا يجوز الخ) تفريع على قوله أولا (قوله من ذلك) أى البيع بعرض الخ (قوله من احتمال لفظه) بيان لما تقرر من احتمال قول الموكل لو كيلة في شيء ما فعل فيه الى آخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه) عطف على لما تقرر اى ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) اى قوله افعل فيه ما شئت وما بعناه من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) اى قوله اولاً يجوز الخ (قوله انه ما مثل ما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد لا بنفسه ولا بغيره (قوله وإن وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق الخ قول المتن (ليبيع مؤجلاً) هل له البيع حالا حيثئذ ينبغي نعم الا لغرض اه سم الاول اى ان يقال ينبغي ان يأتى فيه جميع ما يأتى في مسألة النقص عن الاجل المعين ويأتى في شرح قول المصنف وان الوكيل بالبيع له قبض الثمن قول التحفة وإن باعه بحال وصحناه اه ففيه إشارة الى انه اذا باع بحال وقدم بالناجيل صح في حال دون حال اى على نحو التفصيل الذى اشرنا اليه ثم رايت في الروضة في الصورة الخامسة من صور الباب الثاني صرح بحكم هذه المسئلة بازيد عما اشير اليه فليراجع اه سيد عمر عبارة المغنى فان نقص عنه أى لاجل المقدر أو باع حالا صح البيع ان لم يكن فيه على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف أو مؤنة حفظ أو نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فيظهر كما قال الاسنوى المنع لظهور قصد المحاباة كما يؤخذ مما يأتى في تقدير الثمن اه (قوله اى يبيعه) الى قول المتن والاصح في النهاية لا قوله ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسراً (قوله لحفظه) اى الثمن (قوله قبل حلوله) اى حلول الاجل المقدر (قوله في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) اى المبيع في الاصح ايضا لانه المعبود فان لم يكن عرف راعى الانفع لموكله ثم يتخير غير ماسر ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع مؤجلاً والاضمن وان سقى ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسراً ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جمع او دلت عليه قرينة ظاهرة كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها بمؤجل (ولا يبيع لنفسه) وان اذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم لان علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظار

ويتردد النظر في باى شيء شئت وبمهما شئت ولو قيل انهما مثل بما شئت لم يبعد وان (وكله لبيع مؤجلاً وقدرا لاجل فذاك) اى يبيعه بالاجل المقدر ظاهر وله النقص منه إلا اذا نهاه او ترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مؤنة اى او يترقب خوف كنهب قبل حلوله كما هو ظاهر او عين له المشتري كما بحثه الاسنوى (وان اطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) اى المبيع في الاصح ايضا لانه المعبود فان لم يكن عرف راعى الانفع لموكله ثم يتخير غير ماسر ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع مؤجلاً والاضمن وان سقى ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسراً ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جمع او دلت عليه قرينة ظاهرة كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها بمؤجل (ولا يبيع لنفسه) وان اذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم لان علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظار

لان الفرض أن المعين ثمن المثل فان فرض انه دونه مع عليه بانءونه ما يمكن ان يلتزم عدم وجوب الزيادة وإن تيسرت وفيه نظر اذ ليس هنا ذن في الغبن على الاطلاق ويجوز ان يعين مادون لمجرد عدم الرضا بما دونه الا للرضا به مع امكان ما لوقه بخلاف ما نحن فيه ويحتمل ان يحمل جواز الغبن الفاحش ما لم يوجد راجب بالزيادة وهو ثمن المثل او اكثر والامتنع ووجب البيع بالزيادة فليراجع (قوله في المتن لبيع مؤجلاً) هل له المبيع حالا حيثئذ ينبغي نعم الا لغرض (قوله ويلزمه الاشهاد) سكت عن الرهن (قوله والاضمن)

ذكر فلا ينافي ان التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين اه ع ش (قوله لبق من عداه) شمل
 الوصي والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه ع ش (قوله ولو مع مامر) اي عقب قول المتن
 ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) اي لان الاب لا يما يتولى الطرفين في معاملته
 لنفسه مع موليّه او لموليّه وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيلًا في احد الطرفين
 ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذاء اياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له
 ان يوكل وكيلًا في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلًا عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد
 جواز ه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة لادانته ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما
 صرحوا بذلك ايضا فليتامل سم على حج وينبغي ان مثل توكله عن طفله ما لو اطلق فيكون وكيلًا عن
 الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيلًا في احد الطرفين اي عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا في نعم
 لو وكل وكيلًا وقوله اذا قدر الثمن اقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له مرد شرعي
 يرجع اليه وهو كونه حالًا من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير اه ع ش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه في اوائل
 الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ اي وان لم ياذن الموكل في التوكيل (قوله ومن ثم) اي من
 اجل ان العلة تولى الطرفين اه ع ش (قوله او اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك
 ما ياتي من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحد القذف اه ع ش (قوله من ذكر) اي
 من نفسه او ولده الخ سيد عمر وع ش (قوله اذلا تولى) اي لعدم اشتراط القبول في البراء او الاعتاق (قوله
 ولانه حريص الخ) عطف على لئلا يلزم الخ (قوله في ولاية غيره) اي لفسق ابيه مثلا اه ع ش (قوله وقد
 الموكل له الثمن الخ) افهم انه لو لم يقدر الثمن او قدر ولم ينه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة
 في امتناع بيعه لمن هو في ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره بقوله اذلا تولى ولا تهمه وبانه يجوز
 بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم الا ان يقال او التهمة
 مع صغر الولد او جنونه اقوى منها في الاب والابن الكبير الكامل لما جرت به العادة من زيادة الخن من الاب
 على ابنه الصغير او المجنون فليتامل ثم رايت سم على منبج صرح بالفرق المذكور اه ع ش وقوله
 بان العلة الخ فيه ان من العلة التهمة وهي ليست منتفية هنا وقوله اللهم الخ اي والاقرب الجواز مطلقا كما مر
 عبارة السيد عمر وقوله ونهاه الخ هلا كتفي بالتقدير وقضية قوله الا في البائع عين الثمن ام لا جواز البيع
 لولي الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي ان يجوز ايضا البيع لموليّه اذا اذن له في التوكيل وقد
 له الثمن ونهاه عن الزيادة اذلا تولى ولا تهمه بل لو قيل يجوز مطلقا لم يكن بعيدا اذ قال له وكل غني
 فوكل عنه ثم رايت المحشى قال قوله لئلا يلزم تولى الطرفين اي لان الاب الخ اه سيد عمر وقوله اذلا تولى في
 التوكيل هذا اذا وكله الولي عن نفسه او اطلق واما اذا وكل عن الطفل فلا حاجة الى الاذن في التوكيل كما مر
 عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله ليهب من نفسه لم يصح للمامر اي من تولى الطرفين او في تزويج او
 استيفاء حقا وقصاص او دين من نفسه فكذلك مغني ونهاية (قوله لا انتقاما ذكر) اي من تولى الطرفين
 والتهمة اه ع ش (قوله ولا يتم بجز الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله ان يولى القضاء) نائب فاعل فوض
 و (قوله تولية اصله) فاعل لم يجر (قوله هنا) اي في البيع (قوله مردا ينفى التهمة) قضية ذلك انه لا يشترط

بقي من عداه على المنع
 (وولده الصغير) او المجنون
 او السفية ولو مع مامر لئلا
 يلزم تولى الطرفين ومن ثم
 لو اذن في ابراء او اعتاق من
 ذكر صرح اذلا تولى ولانه
 حريص طبعا وشرعا على
 الاسترخاء له وشرعا على
 الاستقصاء لموكله فتضادا
 ومن ثم لو انتفيا بان كان
 ولده في ولاية غيره وقد
 الموكل الثمن ونهاه عن
 الزيادة جاز البيع له اذلا
 تولى ولا تهمه حينئذ
 (والاصح انه يبيع لايه
 وابنه البالغ) الرشيد عين
 الثمن او لا لا انتقاما ذكر
 ولا يتم بجز لمن فوض اليه
 ان يولى القضاء تولية اصله
 او فرعه لان هنا مردا ينفى
 التهمة وهو ثمن المثل

لبس فيه افساح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد (قوله لبق من عداه على المنع) فيه بحث لان
 انتظامها من الاب يدل على انتظامها في نفسها من غيره ولا لم ينتظاما منه فتدبره (قوله لئلا يلزم تولى
 الطرفين) اي لان الاب لا يما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليّه وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره
 ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيلًا في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذاء
 ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيلًا في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلًا في
 احد الطرفين فان التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جواز ه اذا قدر الثمن ونهى عن

ولا كذلك ثم ويجرى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومحجوره وفي الوصي وقيم اليتيم كما صرحوا به ومثلها ناظر الوقف

وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلاً لنفسه ومحجوره وان اذن له وعين له البذل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف فهل ينفذ منه ذلك لانه يجوز له الايجار بدون اجرة المثل او لا لما تقر ان الملاحظ الاتحاد وان نهى عن الزيادة كل محتمل وقياس تجوزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما هنا لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفي ولايته فيكون كالمو اجر داره من نفسه لمحجوره وقبل له الا ان يفرق بان الملك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الايجار اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو اجر بدون اجرة المثل (و) الاصح (ان) الوكيل بالبيع بحال (له) قبض الثمن وتسليم المبيع الذي بيده مالم ينهه لانهما من توابع البيع وله قطعاً القبض والا قباض في نحو الصرف والقبض من مشتر مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضيع لافي البيع بموجب وان حل الا باذن جديد كما مر وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان

تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير في ولاية غيره كما اشرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد تقدم الفرق انفا بين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصلح منهما مع وجود الشر وطى في الكل حتى لو فرض انحصار الامر في احدهما امكن تولية السلطان له اه عش (قوله ويجرى ذلك) اي نظير قول المتن ولا يبيع لنفسه الخ (قوله فلا يشتري من نفسه ومحجوره) اي ولا باكثر من ثمن المثل ولا بنسبة ولا بغبن فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع اه عش اقول وقوله ولا بنسبة تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح خلافه مع توجيهه ثم رايته انه كتب فيما ياتي على قول المتن لا يشتري معيما مانصه وهل له الشراء بنسبة وبغير نقد البلد حيث راي فيه مصلحة ام لا فيه نظرو الاقرب الاول لاذ لا ضرر فيه على الموكل اه قوله ولا بغبن فاحش مكرر مع قوله ولا باكثر من ثمن المثل (قوله من نفسه) اي مطلقا (قوله ومحجوره) اي اذالم يوكل وكلا عن محجوره اخذنا من انفا عن سم والسيد عمر (قوله وفي الوصي الخ) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) اي عن غيره (قوله فلا يبيع الخ) اي ولا يشتري عن نفسه ومحجوره (قوله لنفسه) اي مطلقا وقوله ومحجوره اي الا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع والايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائما مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتبارا فلا ينظم العقد فليتأمل سم وقوله حقيقة واعتبارا اما حقيقة فمنوع واما اعتبارا فاحل تامل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لربع الوقف وهذا القدر كاف للتغاير الاعتباري فهو من حيثية متولى ومن اخرى مولى عليه والحاصل ان الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة رلى الطفل كون التعاير بين العاقدن اعتباريا وان اختلف وجه الاعتبار فليتأمل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب او حذف هو (قوله بدليل انه) اي الملك هنا (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تامل اه سم (قوله وعلى الاول) اي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه انه متهم عند تولى الطرفين فاغتفر في حياته لان الحق له لا يعمدوه بخلافه بعد موته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فاندفع في النهاية (قوله القبض والا قباض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) اي كالمطعمات وراس مال السلم اه عش (قوله والقبض) اي قطعاً اه عش (قوله لافي البيع بموجب) عطف على البيع بحال اه سم (قوله الا باذن جديد) اي اودالة القرينة عليه كما مر ايضا اه عش (قوله وهنا) اي في البيع بموجب اه عش (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من غير قبض) اي وان حل الاجل اه عش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله جريان ذلك) اي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعه) اي ماوكل يبيعه مؤجلا (قوله ومححنه) اي على الرابح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه عش (قوله ويوجه) اي الجريان (قوله ذلك) اي العزل عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما ياتي به) اي بالبيع

لزيادة اذ لا تهم ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضا فليتأمل (قوله وقياس تجوزهم الاتحاد الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع او الايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائما مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتبارا فلا ينظم العقد فليتأمل (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تامل (قوله لافي البيع بموجب) عطف على بحال ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله

ذلك وان باعه بحال ومححنه ويوجه بان اذن الموكل في التاجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع - حالا قبل قبض الثمن فلا ير تفع ذلك بما اتى به الوكيل وان كان انفع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل لما رضى بذلك مع التاجيل لامع الحلول

أو بحال ونهاه قطعا وليس لو قيل في هبة تسليم قطعا لأن عقدها غير ملك فاندفع افتاء بهضم بأن له التسليم لأنه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فإن خالف) بأن سلمه له (٣٢١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل

قيمة المبيع ولو مثليا وإن زادت على الثمن يوم التسليم للحيلولة فإذا قبضه ردها أما لو أجبره حاكم أي أو متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الأذرعى قال فإن أكرهه ظالم فسكولو دعيه فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بأن المسكره هنا شبهة انتقال الملك وشم لا شبهة له بوجهه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والأضمن (فإذا وكله في شراء) ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشتري معيبا) أي لا ينبغي له لما بقي من الصحة المستلزمة للحل غالبا في أكثر الاقسام وذلك لأن الإطلاق يقتضي السلامة واشترائه عامل القراض لأن القصد الربح ومنه يؤخذ أنه لو كان القصد هنا جازله شراؤه (فإن اشتراه) أي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل أن جهل الوكيل (العيب) إذ لا مخالفة ولا تقصير ولا ضرر ولا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بعين مال الموكل فإنه وإن

حالا (قوله أو بحال الخ) عطف على يؤجل اه سم (قوله في هبة) أي عقدها (قوله تسليم) أي للموهب إلى الموهب له بأن يقبضه إياه انتهى ع ش (أي المبيع) إلى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى الأقوله أي أو متغلب إلى على التسليم قول الماتن (حتى يقبض الثمن) في العباب ولو بايع وكيلان أو وليان أجبراه مطلقا سم على منهج أي سواء كان الثمن معينا أم في الذمة اه ع ش (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله فإذا قبضه) أي الموكل الثمن من الوكيل أو المشتري عبارة للمغنى فإذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد المغروم اه (قوله أما لو أجبره حاكم الخ) عبارة للنهاية والمغنى أما لو أجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كافي البحر أنه لا شبهة حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل أو تقليدا معتبرا فلو أكرهه عليه ظالم فسكولو دعيه فيضمن اه قال ع ش بعد ذكره كلام التحفة هنا مانصه وأما على ما استوجهه الشارح من الفرق بين أكرهه الظالم وأكرهه الحاكم الذي يراه فقد يشكل الحاق المتغلب بالحاكم إلا أن يقال المتغلب يصير كالحاكم لدفعه للمفساد المتولدة بالافتقار لمخالفته اه وقوله إلا أن يقال المتغلب الخ هو الأقرب (المسكرة) بفتح الراء (قوله هنا) أي في تسليم المبيع قبل القبض و (قوله وشم) أي في الوديعة (قوله والا) أي بأن سلمه له باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) أي القيمة للحيلولة قياسا على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله ولو لمعين) إلى قول الماتن ليس في النهاية إلا قوله ولم ينظروا إلى ولعيب طر (قوله عيبه) بيا فباه (قوله ضعيف) عبارة للنهاية غير صحيح اه (قوله أي لا ينبغي له) أي لا يحسن له اه ع ش و عبارة للمغنى أي يتمتع عليه ذلك اه (قوله في أكثر الاقسام) احترز بقوله في أكثر الاقسام عمالوا اشتري بالعين وكان عالما بالعيب فإنه لا يقع لو احدث منهم ما يحرم لتعاطيه عقدا فامدا انتهى زيادى اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم اشتراء المعيب (واشتراء الخ) جواب سؤال فكان الأولى زيادة انما عبارة للنهاية وانما جازل عامل القراض شراؤه الخ قال الرشيدى قوله وانما جازل الخ أي جازله ذلك دائما وبمحصول الفرق بينه وبين الوكالة اه (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعاليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها اه سم (قوله جازله شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على التسليم) أهملوا نص له على التسليم لم يقع للموكل كما قال الأسنوى أنه الوجه لأنه غير ماذون فيه نهاية ومعنى (قوله أذلا مخالفة) أي لا طلاق الموكل الشراء (ولا تقصير) أي لجهل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي ود كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على السليم وسأواته لما اشتراه به وجهل الوكيل العيب اه ع ش (قوله رده) أي الاتى اه سم (قوله فالتقييد) أي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله إلا أنه ليس الخ اه ع ش عبارة للمغنى ففائدة التقييد لا بالذمة لإخراج المذكور آخر اه وورد الوكيل فلو قيد الأخير فقط فقال للموكل الرد وكذا الوكيل إن اشترى في الذمة لكان أولى اه قول الماتن (وإن علمه فلا) أي وإن كان الموكل عينه قال في شرح الروض نعم إن علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهر أنه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فالوجه أنه ليس له الرد لرضا الموكل به فلور دتم تبين حال الموكل فينبغي فساد الرد فليراجع اه سم قول

أو بحال الخ) كأنه عطف على يؤجل من لا في البيع يؤجل (قوله ثم رأيت الأذرعى قال الخ) اعتمدته مر (ومنه يؤخذ أنه لو كان الخ) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها (قوله جازله شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره (قوله بهذه الشروط) أي قوله في الشرح ولم ينص الخ وقوله في الماتن (وهو يساوى الخ) وقوله أن جهل العيب ش (قوله رده) أي الاتى (قوله في الماتن وإن علمه فلا) أي وإن كان الموكل قد عينه قال في شرح الروض نعم إن علم بعيب ما عينه وقع له اه وظاهر أنه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فالوجه أنه ليس له الرد لرضا الموكل فلور دتم تبين حال الموكل فينبغي فساد

(٤١) - شرواني وابن قاسم - خامس) وقع للموكل ايضا بهذه الشروط إلا أنه ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد له بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد للاحتراز عن هذا فقط (وإن علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الأصح) وإن زاد على ما اشتراه به لأنه غير ماذون فيه عرفا

المتن (وان لم يساوه) اى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتامل تقريره
 عبارة المغنى وقديره البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيتضرر اه وهى ظاهرة قول المتن (واذا وقع الخ) فى
 الارشاد ولو لكل رد لارض ولا لو كيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما بمعين
 او بموصوف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه
 وصدقه البائع ولا ارده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطفًا على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل
 بعين ماله اى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكره مثل ما مر عن الارشاد
 وشرحه ما نصه فرع لو قال البائع للوكيل آخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه اجابته وان أخر فلا رد لتقصيره
 ولو ادعى البائع عن الوكيل رضا الموكل بالعيب واحتمل رضا به باحتمال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على
 نفي العلم رد وان نكل وحلف البائع لم يرد لتقصيره بالنكول فان حضر الموكل فى الصورة الاولى وصدق البائع
 فى دعواه فله استرداد المبيع منه او فى الثانية وصدق البائع فذاك وان كذبه رقع الشراء للموكل وله الرد خلافاً
 للبعوى فيه عليه فى اصل الروضة اما اذا لم يحتمل رضا به فلا يلتفت الى دعوى البائع اه (لما مر) اى قبيل قول
 المتن وان علمه الخ ثم هذا لتعليل لتقييد الشراء بالذمة (قوله شرط رده) اى الموكل (قوله والارده الخ) عبارة
 المغنى والا وقع الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة ما لم ياذن فيه الموكل فانصرف اليه اه مغنى (قوله ولورضى
 به) اى الموكل بالمعيب اى او قصر فى الرد كما مر عن سم والمغنى (قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه
 برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد سم على حج اه عس و مر عن
 المغنى ما يوافقه (قوله بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر انفا بخلاف ما اذا رضى وكيل
 او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الخ اه (فلا تلو منع لربما لا يرضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا
 الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد لغو فلا عبرة بعدم رضا ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد
 بعدم رضا ان يذكر سببا يقتضى عدم وقوع العقد له كاتكار الوكالة بما اشترى به الوكيل وانكار تسمية
 الوكيل اياه فى العقد او نيته فليتامل اه عس (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تضرر الوكيل (قوله
 لان منعه) لتعليل لعدم النظر (قوله ولا الى انه الخ) عطف على قوله الى انه لو منع الخ (قوله لانه انما استقل
 الخ) يتامل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حينئذ اه سم وفيه ان المراد بالرد
 هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه (قوله لذلك) اى المشاورة (قوله ولعيب طرا الخ) خبر
 مقدم لقوله حكم المقارن (قوله فى الرد) اى وعدمه اه نهاية قال عس قوله م فى الرد وعدمه اى لا فى عدم
 وقوعه للموكل لانه ما ذون له فى شرائه وقت العقد لسلامته عنده وقد تقدم انه ان كان الشراء بالمدين فلا رد
 للوكيل او فى الذمة فليكل منهما الرده (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع فى
 هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذ ما
 سياتى فى مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن وللوكيل بيعه بالظفر
 الرد فايراجع (قوله فى المتن والشرح واذا وقع للشراء فى الذمة للموكل فليكل من الموكل والوكيل الرد) فى
 الروض فان اشترى اه فى الذمة ورضى به الموكل او قصر لم يردده الوكيل اه وفى الارشاد ولو لكل رد لارض ولا
 الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما بمعين او بموصوف فى الذمة
 بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع والارده على
 الوكيل اه ثم قال فى الارشاد عطفًا على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل بعين ماله اى لا يرد الوكيل
 اه وفى الروض وشرحه مثله فقال لان اشترى بعين مال الموكل فلا رد له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا
 يتضرر به اه (ولورضى به امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به
 حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد (قوله لانه لما استقل بالرد الخ) يتامل فيه فان الكلام على تقدير
 منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حينئذ (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

(وان لم يساوه) اى ما
 اشتراه به (لم يقع عنه) اى
 الموكل (ان علمه) اى
 الوكيل العيب لتقصيره اذ
 قد يتعذر الرد فيتضرر
 (وان جهله وقع) للموكل
 (فى الاصح) لعذر الوكيل
 بجعله مع اندفاع الضرر
 بثبوت الخيار له (واذا
 وقع) الشراء فى الذمة لما
 مر انه ليس للوكيل الرد
 فى المعين (للموكل) فى
 صورتي الجهل (فليكل
 من الموكل والوكيل الرد)
 بالعيب اما الموكل فله
 المالك والضرر به لاحق
 نعم شرط رده على البائع
 ان يسميه الوكيل فى العقد
 او يويه ويصدق البائع
 ولا رده على الوكيل ولو
 رضى به امتنع على الوكيل
 رده بخلاف عكسه واما
 الوكيل فله لو منع لربما
 لا يرضى به الموكل فيتعذر
 الرد لسكونه فوريا فيقع
 للوكيل فيتضرر به ومن ثم
 لورضى به الموكل لم يرد كما
 ولم ينظروا الى انه لو
 منع كان اجنبيا فلا يؤثر
 تاخير له لان منعه لا يستلزم
 كونه اجنبيا من كل وجه
 ولا الى انه قد يؤخر لمشاورة
 الموكل لانه لما استقل بالرد
 لم يضطر لذلك ولعيب طرا
 قبل القبض حكم المقارن فى
 الرد كما اعتمدته ابن الرقة
 وعلم بما مر انه حيث لم يقع
 للموكل فان كان الشراء

والا وقع الوكيل وعند الاطلاق له شرأه من يعتق على موكله فيعتق كحرام ما لم ينه غيبا لله وكل رده ولاعتق ونخالفه اذ في هذا مردود (وليس للوكيل ان يوكل بلا إذن إن تاتي منه ما وكل فيه) لان الموكل لم ير ض بغيره نعم (٣٢٣) لو وكله في قبض دين فقبضه وارسله مع احد

من عياله لم يضمن كما قاله الجوري وقيد الاذعى المرسل معه بكونه اهلا للتسليم بان يكون رشيدا وكان وجه اختصار ذلك في عياله والذي يظهر ان المراد بهم اولاده ومساكينه وزوجاته اعتيادا استنابتهم في مثل ذلك بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه له مع احدهم ويؤخذ من تعليمهم منع التوكيل بما ذكرانه لافرق بين وكنك في بيعه وفي ان تبيعه وفرق السبكي بينهما في الاول يجوز التوكيل مطلقا دون الثاني فيه نظر هنا للعرف وان كان صحيحا في نفسه (ولان لم يتات ما وكل فيه منه) لكونه لا يحسنه او لا يبيع عليه تعاطيه مشقة لا تحتل عادة كما هو ظاهر (فه التوكيل) عن موكله دون نفسه لان التفويض لمثل لا بما يقصد به الاستنابة ومن ثم لو جهل الموكل حاله او اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما فهمه كلام الرافعي واستظهره الاسنوي وياتي مثله في قوله (ولو كثر ما وكل فيه) وعجز عن الاتيان بكه فالذهب ان يوكل (عن موكله فقط) فيما زاد على

واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على حج اه ع ش (والا وقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن اما الطاري فيقع فيه للوكيل مطلقا سواء اشتراه بالعين او في الذمة اه ع ش (قوله وعند الاطلاق) اي اطلاق الموكل التوكيل (قوله شرأه من يعتق الخ) اي وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعد التعيين وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته مر كحج فيما مر بعد قول المصنف فان وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صحح وعق عليه بخلاف القراض لما تافاه موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم ير ض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كما لو دعه لا يودع اه (قوله وارسله) اي الوكيل المقبوض (قوله من عياله) اي الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه خلافة مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن ان فعله خلافا للجوري اه (قوله ومساكينه) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن مملوكا اه سيد عمر عبارة ع ش وينبغي ان يلحق بمن ذكر خدمته باجارة ونحوها اه (قوله اعتيادا استنابتهم الخ) خبر وكان (قوله والذي الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) اي ارسال ما قبضه من دين وكل في قبضه (قوله مع احدهم) اي عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله بما ذكر) اي بقوله لان الموكل الخ والجار متعلق بالتعليل (قوله في الاول) وهو وكنك في بيعه (قوله مطلقا) اي احسن الوكيل ما وكل فيه ولا يق به ولم يعجز عنه او لا (قوله دون الثاني) وهو وكنك في ان تبيعه ووجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر وفرق السبكي الخ (قوله هنا) يعني في صيغة الوكيل (قوله للعرف) اي لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان صحيحا في نفسه) اي بحسب اللغة لانه فرق واضح بين المصدر الصريح والمؤول به اه كردي وتقدم عن ع ش ما هو احسن من هذا قول المتن (لكونه لا يحسنه) اي أصلا أما اذا احسنه لسن كان غيره فيه احدق منه لم يجوز التوكيل لان الموكل لم ير ض بغيره اه ع ش (قوله او يشق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد الاستنابة) قضيته انه يتعين ذلك في حقه وان صار اهلا لمباشرته بنفسه اه ع ش وسياتي ما فيه (قوله ومن ثم) اي من اجل ان العلة ما ذكر (قوله امتنع توكيله) اي ولو لعلم لم يصح واذا لم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاسنوي) عبارة المغنى وهو كما قاله الاسنوي ظاهر اه (قوله وياتي مثله) اي مثل قوله لو جهل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن مركه الخ) عبارة المغنى حيث وكله في هذه الاقسام فانما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصح في زيادة الروضة المنع اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح واطلاق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشيدى قوله واطلاق الخ لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن في المغنى (قوله ثم رايت مجليا زيف الخ) اي في الذخائر اه مغنى (قوله القريب الخ) نعت المقابلة (قوله ولو طر العجز اطرو مرض الخ) فان كان التوكيل في حال علمه بسفره او مرضه جازله ان يوكل نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله لم يجزله ان يوكل) اي وذلك لما تقدم من ان الموكل لم ير ض بصرف غيره لكن قضية قوله مر ثم ولا ضرورة كما لو دعه الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلفه لو لم يبيع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جازله التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكل عاجز اثم قدر هل له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كحج

البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشرأه للوكيل واخذ الثمن المعين فينبغي اخذها سيأتي في مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن والوكيل يبعه بالظفر واستيفاء ما غرمه من ثمنه (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه خلافة مر

الممكن) لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أي عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتل غالبا فيما يظهر ثم رايت مجليا زيف الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بدل المجهود واعتمد مقابله القريب مما ذكرته ولو طر العجز اطرو ونحو مرض او سفر لم يجزله ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن

والموكل عزله ايضا كما اهمه جملة وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وعبارة اصله تفهم ذلك ايضا الملاءعة على
المتن خلافا لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) اى الثانى (يعزل بعزله) اى الاول (ايماه) وانعزاله) بنحوه وتاوجونه

لان التفويض لملكه الخ لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه
قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيتخير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره اه ع ش وفي
البحر مى عن القلوبي قوله بل عن وكيله اى فقط بشرط علم الموكل به جزم حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله
المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه اى بكاف المشقة ولو قدر العاجز فله المباشرة بالاولى لئوال العجز بل ليس له
التوكيل حينئذ لقدرته اه وهذا هو الاقرب لاسيما في الصورتين الاخيرتين بما مر في الشرح (قوله) وللموكل
عزله) اى وكيل الوكيل (ايضا) اى كما أن للوكيل عزله كما أفهمه اى أن الموكل عزله قوله ذلك اى أن
للموكل عزله (قوله ايضا) اى كعبارة المصنف (قوله على الاصح السابق) ظاهره ان الاصح السابق
ترتب عليه خلاف هل يعزل بعزله وانعزاله او لا وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في الحالة
المذكورة وكيل الوكيل او وكيل الموكل فان قلنا بالاول انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا
وحينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح مر ليصح بان يقال معنى قوله على الاصح السابق اى بناء عليه
فالاصح مبنى على الاصح ومقابلة على مقابلة اه رشيدى (قوله او عزل الموكل له) اى الاول (قوله) لانه
نائبه اى الثانى نائب الاول اه ع ش (قوله انه يعزل) اى الثانى (قوله بغير ذلك) كجذونه ولمغنايه
اه ع ش (قوله ودين الوكيل الخ) الاولى حذف الواو (قوله لان توكيله) اى الوكيل (قوله ان يقع
عنه) اى عن الموكل اه ع ش (قوله وفارق نظيره الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى
والثاني ان وكيل الوكيل وكأنه قصد تسهيل الامر عليه كالموكل قال الامام او القاضى لثانيه استنب فاستنب
فانه نائب عنه لا عن منيبه وفارق الاول بان الوكيل ناظر في حق موكله فحمل الخ اذ قال ع ش قوله فانه
نائب عنه اى عن النائب وقوله لا عن منيبه اى الامام او القاضى اه (قوله فهو) اى نائب القاضى
وكذا ضمير حكمه الخ (قوله معاوته) اى القاضى وكذا ضمير له (قوله وهو) اى نائبه وكان الاول
التفريع قول المتن (ان يوكل امينا) شمل مالوكان الامين رقيقا واذن له سيده في التوكيل المذكور وهو
واضح ثم قضية كلامه انه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المثل تحت يد الموكل او غيره وانما وكل الفاسق في مجرد
العقد وهو مقتضى كلام الشارح مالا لاقى فيما لو وكل الولي ففسق لم يكن قال حج ثم توجبه اهدم انعزاله
بالفسق ان الذى يتجه ان على مامره من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه
ولما فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له انتهى وهو صريح في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال اه ع ش
(قوله وان عين الخ) ببناء المفعل (قوله الثمن والمشتري) بفتح الراء نائب فاعله فالاول في وكالة البيع
وكالة الشراء والثاني في وكالة الشراء فقط ويحتمل بعدائه بكسر الراء فالثاني في وكالة البيع فقط (قوله
اى الامين) الى قوله وحاصله في المغنى (قوله لم يوكله على الاوجه) اعتمدتم رو كذا قوله وفرق الاذرعى
الخ اه سم (قوله او عين الخ) تطف على قوله علم الخ (قوله انه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو
كذلك نهاية وغنى (قوله وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافا للسبكي وفارق مالوقالت لوايها

(قوله) وللموكل عزله ايضا كما أفهمه الخ) قال الاستوى واذن لما به وكيل الوكيل فقد قبل ليس للموكل
مباشرة عزله لانه ليس بوكيله والاصح الجواز لانه فرع الفرع فتستثنى هذه المسئلة كذا صرح الرافعى بجميع
ما قلناه انتهى (قوله في المتن والاصح) انه يعزل بعزله وانعزاله) قال الاستوى واعلم ان حاصل كلام المصنف
الجزم بان الثانى وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك في انعزاله يعنى الثانى بزل الوكيل وبانهزاه وهذا
فاسد في المغنى ومخالف لما قاله الرافعى ايضا من حكاية وجهين في التباية وبناء العزل عليهم كما نقلناه عنه انتهى
ويجاب بان قوله والاصح انه يعزل بعزله وانعزاله ليس مفرعا على قوله فالثاني وكيل الوكيل ولذا لم يصدره
بالفاء وانما هو استئناف فلا ينافى انه مفرع على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الموكل (لم يوكله على الاوجه)

أو عزل الموكل له لانه نائبه
وسيعلم من كلامه فيما يعزل
به الوكيل انه يعزل بغير
ذلك (وان قال وكل عنى)
وعين الوكيل او لا ففعل
(فالثاني وكيل الموكل وكذا
ان اطلق) بان لم يقل عنى
ولا عنك (في الاصح) لان
توكيله للثالث تصرف
تعاطاه باذن الموكل فوجب
ان يقع عنه وفارق نظيره من
القاضى بان الوكيل ناظر
في حق الموكل لحمل الاطلاق
عليه وتصرفات القاضى
المسلمين فهو نائب عنهم
ولذا نفذ حكمه لمستنيبه
(وعليه فالغرض بالاستتابة
معاوته وهو راجع له
قلت وفي هاتين الصورتين)
وهما اذا قال عنى او اطلق
(لا يعزل احدهما الاخر
ولا يعزل بالانعزاله) لانه
ليس بوكيله عنه (وحيث
جوزنا للوكيل التوكيل)
عنه او عن الموكل (يشترط
ان يوكل امينا) فيه كفاية
لذلك التصرف وان عين له
الثمن والمشتري لان
الاستتابة عن الغير شرطها
المصلحة (الا ان يعين الموكل
غيره) اى الامين فيتبع تعيينه
لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل
فسقه دون الموكل لم يوكله
على الاوجه كما لا يشتري ما عينه
الموكل ولا يعلم عيبه والوكيل
يعلمه او عين له فاسقا اذ فسقه
لم يجزه توكيله على الاوجه
ايضا وقضية اطلاق المتن
انه لا يوكل غير الامين وان قال له وكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافا له كالموكل قالوا شئت يجوز تزويجها الغير الكفء زوجنى

وفرق الأذرعى بأن المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير (٣٢٥) الأمين لا يتأتى منه ذلك وثم وجود صفة

كأن هي الكفاءة وقد يتساح بتركها بل قد يكون غير الكفء أصلح وحاصله أن القياس هو المتبادر وإن أمكن توضيح الفرق بأن المختل هنا بتقدير عدم الأمانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم بعض توابعه لا هو فاعتقر ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تميز النكاح بالاحتياط أنه إذا جاز ذلك ثم كان قياسا هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا او باتيانها باللفظ العام أذنت له في كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفئات كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل امينا) في شيء من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لأنه اذن له في التوكيل دون العزل

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا وهي ما يجب على الوكيل عند التقيد له بغير الاجل ومخالفته المأذون وكون يده بأمانة وتعلق أحكام العقد به (قال بع لشخص معين) هو أغنى قوله معين هنا وفيما بعده حكاية للفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح فايراد مثله

زوجني عن شئت الخ بأن المقصود الخ (قوله و فرق الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله هنا) أى في التوكيل في المال (قوله وثم) أى في التوكيل في التزويج (قوله وقد يتساح بتركها) أى لحاجة القوت او غيره اه معنى (قوله وحاصله) أى حاصل ما هنا (قوله هنا) أى في التوكيل في المال و (قوله وثم) أى في التوكيل في النكاح (قوله بالاولى) أى لأنه ثم لا خيار لها وهنا يستدرك اه معنى (قوله إن تركت) أى المرأة الموكلة (قوله في كل افراده) أى افراد الزوج (قوله منه) أى الوكيل (قوله مما تقرر أولا) هو قوله وقد يتساح بتركها الخ (قوله في شيء من الصور السابقة) أى حيث وقع التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وإن لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليله فلم يبق إلا صورتان مالو قال وكل عني ومالو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع اه سم أى ولو عبر بصيغة التنثية كما في المعنى وبعض نسخ النهاية سلم عن الاشكال وتكلف الجواب (فصل في بقية من أحكام الوكالة) (قوله في بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد بمنع في النهاية إلا قوله وإلا فالاذن الى انه لو ظهر وقوله وافهم الى ولية اليوم ومآنبه عليه (قوله بغير الاجل) أى واما التقيد بالاجل فقد مر حكمه (قوله ومخالفته) عطف على قوله ما يجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام اه ع ش أقول وكذا قوله وكون يده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله ما يجب الخ قول الماتن (قال بع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اه ع ش (قوله بل من فلان) أى بل يقوم من فلان أى مثلا كن هذا ومن فقيه صالح فيما يظهر (قوله تعين) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو إلا ثمن المثل وإن رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل وينبغي ان يحل التعين إذا لم تدل القرينة على عدم إرادة التقيد به وانه لو كان لو لم يبع من غيره نهى المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد التقيد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فراهي شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهى وفات على مالكه انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطاقا سم على حج أقول وينبغي ان محل المنع إذا لم يغلب على ظنه رضا مالكه بان يبيعه وإلا فلا وجه للتعين وقيل بمثله في عدم صحة بيع الفضولي وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قييدا بل مثله المكان المعين إذا خرج عن الأهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهي والتلف لو لم يبيعه في غيره مالم يخرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخرف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين اه ع ش اه الحاصل ان محل تعين ما ذكره الموكل في التوكيل من نحو المشتري إذا لم تكن هناك قرينة ملغية للتعين ولا علم الوكيل لرضا الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للوكيل (قوله لانه قد يكون الخ) ولو امتنع

اعتمده مر وكذا الوجه الآتي في قوله و فرق الأذرعى الخ (قوله في شيء من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صورة التوكيل بالاذن بدليل تعليله ولم يبق إلا صورتان مالو قال وكل عني ومالو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله تعين) ظاهره أن يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان

على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه

المعين من الشراء لم يجز بيعه لغيره بل يراجع الموكل وينبغي أن يحله ما لم يغلب على الظن أنه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المغنى وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال ع ش وينبغي أن يحل البطلان إن لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذنا بما ذكره فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيدا وفي البجيرمي عن الشوبري ومجمله كما قال الأذرعى إذا كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما وافقه (قوله لو كيله) أى أو عبده وفاقا لم على منج اه ع ش (قوله وقيد الخ) أى عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الإيجاب أم القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الإيجاب) أى مطلقا اه سيد عمر (قوله ولم يصرح بالسفارة) قيد لتقدم القبول قال فى المطلب اذا تقدم قبول الوكيل وصرح بالسفارة كاشتريت هذا منك لو يدفقال بعك صح وان تقدم الإيجاب ثم قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة أم لا لان الإيجاب فاسد اه كرى وفي السيد عمر وع ش ما وافقه وقال الرشيدى قوله لم خلافا لابن الرفعة أى فى تقييده البطلان بما اذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة أى بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة فى المتقدم فإنه يصح عنده اه (قوله أى لزيد) أى دون نفس الوكيل اه ع ش (قوله بطل أيضا) جزم به المغنى وشرح المنهج وسكتا عن قول الشارح وإنما يتجه الخ (قوله وإنما يتجه الخ) ولو مات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك والأوجه أنه لو قال بع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حل على البيع لوليهم ولا نقول بفساد الوكيل اه نهاية قال ع ش قوله ولا نأقوله بفساد الوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشداً فيه نظروا والمتجه الصحة لانه انما انصرف للولى للضرورة فاذا كملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف سم على حجج وظاهره وان كان الولي أسهل فى المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الأولى اسقاط الألف (قوله وبه فارق) أى بقوله فالأذن فى البيع الخ (قوله ما مر بعد بل) أى فى قوله بل وان لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله والأذرعى الخ) أى وبحت الأذرعى عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح نعم لودلت قرينة على ارادة الربح وأنه لا غرض له فى التعيين سواء لكون المعين يرغب فى تلك السلعة كقول الناجر لعلامه بع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشى جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشيدى قوله مر فالمتجه كما قاله الزركشى الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما ساقى له أن يقول قال الزركشى فالمتجه الخ اه (قوله لم يتعين) اعتمده المغنى وسم وع ش (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى الظاهر وإلا لم يثبت قوله لم يتعين فليتام اه سم (قوله فى البحث) أى بحث الأذرعى (قوله من أصله) كانه انما زاده للتايسبق الذهن

لم يدفع هو إلا ثمن المثل وان رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لا متنازع البيع من الراغب بها فهى كالأدم فليراجع وينبغي ان يحل التعيين اذا لم تدل القرينة على عدم ارادة التقييده وانه لو كان لو لم يبع من غير نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن مراده أن التقييد به فى غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن فى بيع ماله لاحد فرأى شخص أنه ان لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على ماله أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لانه هنا اذن فى البيع فى الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا ثم راي ان قولى او لا ينبغي ان يحله اذا لم تدل القرينة الخ موافق لقول الأذرعى أنه لو ظهر بالقرينة الخ فى الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال فى شرح المنهج كفى الروضة عن البيان وفى غيرها عن الأصحاب اه وبحت الأذرعى الصحة فيما اذا كان الموكل ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان وظاهر أنه يصح البيع هنا من نفس الموكل كالسلطان وقال أن قضية الفرق أنه لو جرى العقد على وجه لا يقدر فيه دخول المالك فى ملك الوكيل صح (قوله بطل ايضا) اعتمده مر (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما اذا تقدم
الإيجاب أو القبول ولم
يصرح بالسفارة وبحت
البلقيني أنه لو قال بع من
وكيل زيد أى لو يدفباع من
زيد بطل ايضا وإنما يتجه
ان كان الوكيل أسهل منه
أو أرفق وإلا فالأذن فى
البيع منه وبه فارق ما مر
بعد بل والأذرعى أنه لو
ظهر بالقرينة أن التعيين
إنما هو لغرض الربح
فقط لكون المشتري ممن
يرغب فيه لا غيره لم
يتعين واعتراض بأنه
لرغبته فيه قد يزيد فى
الثمن وهذا غرض صحيح
وأقول فى البحث من
أصله نظر

إلى قوله واعترض اه ع ش (قوله لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي الخ) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الرجح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الرجح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله ولو لأن ذلك المعين قد يزيد الخ لأن المراد أن غيره أيضا يزيد أن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأني ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو لا لم يتأتى ذلك قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لأن الأذرعى لم يدع أن تعيينه يتأني غرضه بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء التعمين فعمل بها وفي مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعمين فيها حتى لودلت هناك على إغائه فلا مانع من التزام إغائه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم (قوله كيوم) إلى قوله كما لو قال في المغنى إلا قوله والفرق إلى ولو قال (قوله ولو في الطلاق) كالتعق اه سم عبارة ع ش قوله وأو في الطلاق غاية لتعين للزمان الذي ذكره في التوكيل اه وعبارة المغنى وفائدة التقيد بالزمان أنه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه في البيع والعق واما الطلاق فلو وكاه به في وقت معين فطلق قبله لم يقع أو بعده فكذا على المعتمد اه (قوله ممنوع) خبر والفرق الخ (قوله أول جمعة الخ) دل على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة وبوم العيد وبقي ما لوقاله في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل على بقيته أو

لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التعمين ثم لم يعارضه ما بلغه وهنا عارضته القرينة الملغية له لولا أن ذلك المعين قد يزيد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الرجح فأتضح أن تعيينه لا يتأني غرضه بل يوافقه خلافا للأذرعى (أو) في (زمن) معين كيوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق والفرق بينه وبين العتق بأنه يختلف باختلاف الأوقات في الثواب بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر في طلاقها في وقت بخصوصه بل الطلاق أولى لحرمة زمن البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة

الظاهر أو لا لم يتأتى ذلك قوله لم يتعين فليتأمل (قوله لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الرجح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الرجح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره فجاء البيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله ولو لأن ذلك المعين قد يزيد الخ لأن المراد أن غيره أيضا يزيد أن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأني ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو لا لم يتأتى ذلك قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ وذلك لأن الأذرعى لم يدع أن تعيينه يتأني غرضه الخ بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء التعمين فعمل بها وفي مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعمين فيه حتى لودلت هناك على إغائه فلا مانع من التزام الغاية فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا لا يقال غاية القرينة لدلالة على عدم تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض على التعمين على الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لانا نقول لفرق بينهما لأن القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فإنه إنما دل على أنه اعتبار بانتفاء الغرض ظاهرا وبمجرد ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فإذا دفعته القرينة فينبغي العمل بها وبما يؤيد العمل بها عدم تعيينه إذا قدر الثمن ولم ينه عن غيره إذ ليس هذا إلا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يتأني معناه فليتأمل (فرع) لو وكاه في البيع لا يتم زيد فهل يصح التوكيل ويحمل على البيع لو ليهم لهم أو يفسد لعدم إمكان البيع منهم فيه نظر والمتجه الأول وعليه فهل يصح البيع من الإيتام لو بلغوا رشداً فيه نظر ويتجه الصحة لأنه إنما انصرف الولي لقصورهم فإذا اكملوا جاز البيع منهم ولو الالسبب الصارف بخلاف ماله وكله ليبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لأنه لما تأنى البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال على التقيد بخصوص المذكور (قوله ولو في الطلاق) كالتعق

أو عيد يلقاه كالأول في الصيف جدا لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي وأفهم قوله بالجمعة أو العبد أن يوم جمعة أو عيد بخلافه وهو محتمل إلا أن يقال الملاحظ فيهما (٣٢٨) واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه وهو محقق وما بعده مشكوك فيه فیتعين

الأول هنا أيضا وليلة اليوم مثله أن استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لو باع أي فيما إذا لم يعين زمنا ليلا والراغبون نهارا أكثر لم يصح (أو) في مكان معين تعين) وإن لم يكن نقده أجود ولا الراغبون فيه أكثر لأنه قد يقصد إخفاءه نعم لو قدر الثمن ولم ينه عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجه) أنه لا يتعين (إذا لم يتعاق به غرض) للدوكل ولم ينه عن غيره لأن تعيينه حينئذ اتفاق وانصر له السبكي وغيره ويرد بمنع كونه اتفاقا كيف والأغراض امرها خفي فوجب التقييد بنص الأذن لاحتمال أن له غرضا في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله إذا لم يتعلق به غرض للدوكل أن علم ذلك بنص الموركل عليه تعين الغاء التعيين اتفاقا أو بقرينة حالية فالقارئ مختلفه وبهذا يزبد اندفاع الانتصار للثاني ثم رايت ما صرح بان المراد الثاني وهو قولهم أن

على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر والأقرب الثاني لأن عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم إرادته ببقية اليوم اه عش (قوله أو عيد يلقاه) المراد بالعيد ما يسمى عيد اشرا كما أنطروا الاضحى وينبغي أن مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام فيما بينهم بالعيد كالنصارى إذا وقع ذلك فيما بينهم فيحمل على أول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصرحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه اه عش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق باشتري المقدر وقوله جدا مفعوله ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالأول كله ليشتري له جدا في الصيف لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي اه قال عش قوله جدا في الصيف هل صورة ذلك أن يقول الموركل اشتري جدا في الصيف فيحمل على صيف يليه أو هـ رليه كما هو مقتضى التشبيه أو يكفي وقرع الوكالة في الصيف وإن لم يذكره أي لفظ في الصيف عملا بالقرينة فيه نظر ولا يبعد الثاني اه وقوله عش فيحمل على صيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله اه وفيه أي إذا وقع التوكيل في الصيف وهذا الحمل بشقيه مبنى على أن في الصيف متعلق بيشترى وقوله ويكفي الخ مبنى على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني أي قوله ويكفي الخ (قوله وافهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم جمعة الخ اه سم عبارة السكردى يعني الفهم ذكرهما معرفتين أنه لو ذكرهما نسكتين لا يتعين أول جمعة الخ اه (قوله بخلافه) أي فلا يتقيد بالجمعة التي تليه اه عش (قوله فيتعين الأول) أي أول جمعة أو عيد يلقاه (قوله ليلة اليوم مثله) مبتدأ وخبر (قوله ومن ثم) أي من أجل التقييد بالاستواء (قوله إخفاءه) أي المبيع أو البيع عبارة المفتى قد يكون له فيه غرض خفي لا يطلع عليه اه وهي أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حج وإذا تأملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة اه عش (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به الروض اه سم وقال عش قد يشكك صحة البيع مع ما ذكر بما علل به من أن يقصد إخفاءه وبجرد البيع بالثمن المذكور وقد يفوت معه الإخفاء اه عش (قوله قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضى المدة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه لأن الزمان إنما اعتبر تبعه للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع سم على حج اه عش (قوله مردود بان المانع الخ) قد يناقيه قوله الآتي ويرده بمنع الخ (قوله أن علم ذلك الخ) ينبغي أن يأتي نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن اه سيد عمر (قوله فالقارئ مختلف) أي فيعمل بالقوية دون الضعيفة (قوله بهذا) أي بقوله أن علم ذلك الخ (قوله الثاني) أي قوله أو بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أي ما يصرح بان الخ (قوله فلم يأت فيه نظر الخ) قد قدمنا عن عش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن الخ أو منعه ترجيح أنه لا فرق

(قوله وافهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ (قوله في المتن تعين) أي فلا يصح البيع في غيره (قوله وإن لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ولولم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله الآتي وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض أي ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به في الروض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقا) أي ولو قبل مضى المدة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بان اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني لدليل في الأول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه أو رهنه ما يبدعه واجيب بأنه إذا لم يحافظ على المنصوص عليه وهو المكان لا تنفاد الغرض فيه فكيف يرعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكنز وفيه نظر لأن هذا يخالف لمعارض وهذا لمعارض اه فكانه قال له بعه في يوم كذا ويحجب بأنه ما لم ينص على الزمان ظهر أنه غير

وجد غرض ككثره راغب أو أجودية فقد تعين وإلا فوجهان فان قلت لم يجر هذا الوجه في الزمن قلت لأن النص بين عليه قد يضطر إليه لاحتياجه لثبته أو لإرادته سفره عقبه فلم يأت فيه ما نظر إليه الضعيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض

بين الثلاثة في عدم التعيين عند مجرد القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) الى المتن في النهاية (قوله ومع جواز النقل) اي على هذا الوجه المرجوح وعبارة سم على حج هذا فرع الاسنوي على هذا الوجه ويمكن تفرعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اه ع ش اذ الظاهر ان الضمان فرع جواز النقل وجردا وعدم عبارة المغنى وان عين للبيع بلد او سوقا فنقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والمثمن وان قبضه وعاد به كتنظيره من القراض للخالفه قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله ضمن اه وهذا مبني على ظاهر اطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدراك المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله يضمن الخ) يظهر ان محله حيث لم ينص الموكل على انه لا غرض له في التعيين كما يشير الى ذلك قوله الآتي فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سيد عمر وتقدم عن سم ما حاصله ان القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله وبفرق الخ) اي على هذا الوجه ايضا اه ع ش اي وعلى الاول ايضا فاما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما مر آنفا عن سم (قوله من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لغنى خفي عليه ناسم على حج وقد يقال اشتغال المكان الموصوف بها ذكر على معنى خفي بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في انفسها يكسر فربما علم الموكل في بعضها معنى خفي على الوكيل اه ع ش (قوله ويكون له غرض الخ) الاولى حذف يكون (قوله ولو بتافه) الى قوله والحق به في المغنى (لا قوله وقد يجاب الى وانما جاز الى قول المتن وان ساوته في النهاية الا ما ذكر (قوله وبه فارق الخ) اي وبفوات الاسم فارق مانحن فيه البيع عند الاطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لانه) اي الغبن اليسير (قوله كونه) اي البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المغنى قوله له يشعر بجواز البيع بالمائة وهذا راغب بن زيادة وليس مراد اقل الاصح في زيادة الروضة المنع لانه مأمور بالاحتياط والغطاة فلو وجدته في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ انفسخ البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافا لانه جعل القدر الى خير ته مرسم على حج اقول وقد يتوقف فيه ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه ايضا اه ع ش (قوله كإمر) اي في شرح قوله ولا يغبن فاحش اه كرى (قوله ولو من غير جنسها) كما توثب اودينار مغنى ونهاية (قوله كدكسرة بصحاح الخ) قياس ما مر ان محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على انه انما عين الصفة لتيسرها لا لعدم ارادة خلافا سيما اذا كان غير ما انتفع اه ع ش (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم راهم عبارة النهاية نعم لو قال بعه منه بمائة وهو يساوي خمسين لم تمتنع الزيادة كما قاله الغزالي اه رياتي عن المغنى ما يوافقه (قوله وانما جاز لو كيله في خلع الخ) اي مع انه نظير بعه لزيد بمائة اه سم فلا محابة الخ عبارة المغنى وذلك قرينة دالة على عدم قصد المحاباة ولذلك قيد ابن الرفعة المنع في الاولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد المحاباة

مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى ويجاب ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا فرع الاسنوي على هذا الوجه ويمكن تفرعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله وبفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوي (قوله بان المدار ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لغنى خفي عليه (قوله فقد لا يظهر له الخ) هذا منقح في الوديعة ففي الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع) أي عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافا لانه جعل القدر الى خير ته مر (قوله قال الغزالي الخ) اعتمده مر (قوله وانما

ومع جواز النقل لغيره يضمن ويفرق بينه وبين قول المودع احفظه في هذا فنقله لمثله لم يضمن بان المدار ثم على الحفظ ومثله فيه بمنزلة من كل وجه فلا تعدى بوجه وهنا على رعاية غرض الموكل فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي فانتقضت مخالفة الضمان (وان قال بع بمائة) مثلا (لم يبيع باقل) منها ولو بتافه لفوات اسم المائة المنصوص له عليه وبه فارق البيع بالغبن اليسير لانه لا يمنع كونه ضمن المثل (وله) بل عليه اذا وجد راغب ولو في زمن الخيار كما مر (ان يزيد) عليها ولو من غير جنسها لان المفهوم من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفتها كدكسرة بصحاح وفضة بذهب (الا ان يصرح بالنهاية) عن الزيادة فتمتنع الزيادة لانتهاء العرف حينئذ والا اذا قال بعه لزيد بمائة لانه ربما قصد محاباته قال الغزالي الا اذا قامت القرينة على ان لا يحاييه كبعه بمائة وهو يساوي خمسين وقد يجاب بانه يحاييه بعدم الزيادة على المائة وان لم يحايه محاباة كاملة وانما

جاز لو كيله في خلعها بمائة الزيادة لانه غالباً يقع غشاق فلا محابة فيه والحق به الملو وكافى العفو عن القود بنصف الدية لعنى بالدية فيصح بها وفيه نظر اذ لا قرينة هنا تنافي قصد (٣٣٥) المحابة بخلاف الخلع وقرينة قتلته لمرته تبطل ما سماحه بالعفو عنه لا سيما مع نصفه على

النقص عن البذل الشرعى والشراء كالبيع في جميع ما مر نعم في اشتراء عبد فلان بمائة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من المعين وغيره فتمحض التعيين للمحابة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير مال كما فقد يكون تعيينه لاجل ذلك دون المحابة (ولو قال اشتري هذا الدينار شاة ووصفها) بان بين نوعها وغيره مما مر في شراء العبد والام يصح التوكيل فان اريد بالوصف از يدعاهما ثم كان شرط الوجوب رعاية الوكيل له في الشراء للصحة التوكيل حتى يبطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة) منهما (دينارا لم يصح الشراء للموكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بعين الدينار بطل من اصله او في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافا لما وقع للاذعى هنا وقع للوكيل (وان ساوته كل واحدة فالظاهر الصحة) اى صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لحصول مقصود الموكل بزيادة وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه وان

حيث بخلاف ما اذا كانت ثمن المثل فاكثر اه (قوله بالحق به الخ) معتمداه ع ش (قوله وفيه نظر) اى اللاحق (قوله يبطل الخ) ممنوع سم على حج الى جواز ظنه عدم قدرة المجنى عليه على الزيادة على النصف او عدم الرضا بالزيادة اه ع ش (قوله والشراء كالبيع) ولو امره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعه بها وثوب او دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه واذ اخبر او لو قال اشتري بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة وبما يندوا وبين الخمسين لا بما عدا ذلك اوبع بمائة لا بمائة وخمسين لم يجوز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليهم مالم ينه عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تبع ولا اشتري باكثر من مائة مثلاً فاشترى او باع بثمان المثل وهو مائة ودونها لاكثر جاز لانها بالمأمور به بخلاف ما اذا اشترى او باع باكثر من مائة للنهي عنه اه نهاية وكذا في المغنى الا قوله مر عند جواز البيع بالزيادة قال ع ش قوله مر صح عند جواز البيع بالزيادة اى بان لم يبيع له المشتري ولم ينه عن الزيادة وقوله مر لا بما عدا ذلك اى مالم تدل القرينة على جواز الزيادة ايضاً اه (قوله نعم) الى المتن في المغنى (قوله مما مر في شراء العبد) اى من ذكر صفته ان اختلف النوع اختلافا ظاهراً او صفته ان اختلف بها الغرض اه ع ش (قوله ولا) اى ان لم يبين كذلك (قوله ثم) اى في شراء العبد (قوله كان شرطاً) اى الوصف الزائد (قوله حتى يبطل الخ) تفريع على المتن قول المتن (بالصفة) اى المشروطة اه معنى اى كل واحدة منهما او احدهما اخذاً بما يأتى (قوله وقع للوكيل) اى ولغت التسمية اه ع ش قول المتن (وان ساوته) اى اوزادت عليه اه معنى (قوله لحصول) الى قول المتن ويد الوكيل في النهاية الا قوله لنفسك الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وياتى الى وقد يجب وقوله وبقولى الى وكان تضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتأمل وجه الغاية مع فرض انهما بالصفة كما اقتضاه المتن اه سيد عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيهم راخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصحة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان اثبت له لكن قد يؤيد وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب اه سم (قوله وان ساوته احدهما) اعتمد المغنى ايضاً (قوله فكذلك) اى فالظاهر الصحة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه) اى لا ترد على المصنف مساواة احدهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة فيها (قوله فيها) اى في مساواة احدهما فقط (قوله يظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه وقوع شرائهما في عقد واحد تقدمت في اللفظ واماخرت واما حالة تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط اه قال ع ش قوله مر تقدمت اى غير المساوية وقوله مر رفتم المساوية الخ اى تقدمت واماخرت واما الثانية فان اشترى ابعين مال الموكل لم يصح اوفى الذمة وقع للوكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احدهما دون الاخرى فان ساوته كل منهما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رايت ما يقتضى ذلك في سم على حج فقلاع السكنى للبكرى وانه نقله عن الزركشى وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشتراه لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو للوكيل او للموكل او الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان

جاز لو كيله في خلعها) اى مع انه نظير بعه لوب بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطلها الخ) ممنوع (قوله اى صحة الشراء) كلام الشارح 'لا يفتضى صحة شرائهما في صفتين ونظرت فيه فيما يأتى ثم رايت في كنز شيخنا الى الحسن البكرى ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى ديناراً فان للموكل الاولى فقط قاله الزركشى اه و ظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية ديناراً الثانية فقط كانت هي التي للموكل يتأمل وجه ذلك ان عقد المساوية ان كان الاول فهمى الموكل فيه والثاني غير ماذون فيه وان ساوته ايضاً او الثاني دون الاول فالاول غير ماذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيهم راخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصحة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان كان اثبت له لكن قد يؤيد وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

ساوته احدهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذى

اشترى فيها طرق لا اقوال ويظهر انه لا بد من شرائهما في عقد واحد او تكون المساوية هي المشتراة اولاً (ولو امره بالشراء بمعين)

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشتريت هذا بهذا وسمى نفسه فالعقد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشتريت هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شرا با به بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عماف ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثليا واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان متقوما وللوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا وببدله ان كان تالفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شراهمافي عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة ولا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ما ذون فيه فلا يقع الموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة ديناراً ثم رابت في كبر الى الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى اثنتين صفتين والاولى تساوى ديناراً كان الموكل الاول فقط قاله الزركشي اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية ديناراً الثانية فقط كانت هي التي للموكل اه وعبرة الرشيدى بعد حكايته كلام الشارح نصها الظاهر ان الشهاب حج انما قيد بذلك اى لا بالنسبة لقوعهما للموكل اى فان كانت غير المساوية هي المشتراة ولا في حالة تعدد العقد لم تقع للموكل ثم ان كانت بالعين لم تصح والوقت للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل اه (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشتر بعين هذا) وحينئذ فيتعين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الديتار او اشترى بدينار او اشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الديتار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقد الوكيل ديناراً للموكل اظاهروا ان نقده من مال نفسه يرى ما لو كل من التز ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان نقد بعده فارة الجاس اما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة الجاس فهل الحكم كذلك او يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه نظر والاقرب الاول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل وقولهم ان الواقع في الجاس كالواقع في صاحب العقد غير مطرد اه عش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ سيحى له عن الروض عند قول المتن يكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لانه خالفه) الى قول المتن وان سماه في المعنى الا قوله فلا نظر لسكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح الخ) غاية اه عش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاولى ذكره عقب عكسه كما فعله المعنى (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش سم (قوله فلا نظر الخ) اشارة الى رد دليل المقابل (قوله ولولم يقل بعينه الخ) قد رعن عش انفا ما يتعلق به (قوله اى بعينه) كذا في اصله والاولى بعين اه سيد عمر (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء ثوب الخ وهذا لا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل اه سم ولا يخفى انها ما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرح (قوله وكذا لو اضاف لذمة الموكل) اى بخلاف ما اذا اضاف للموكل ولم يذكر لفظ الذمة كاسيا في المتن اه رشيدى (قوله بخالفه) اى بان قال له اشترى بالعين او في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل اه عش (قوله او بالشراء بعين هذا الخ) لا يقال

اي بعين مال كاشتر بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه خالفه اذ امره بعقد ينفسخ بتلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فاقى بضده بل للوكيل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الاصح) بان قال له اشترى في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للوكيل لانه امره بعقد لا ينفسخ بتلف المقابل فخالفه وقد يقصد تحصيله بكل حال فلا نظره ان يكونه لم يلزم ذمته بشئ ولولم يقل بعينه ولا في الذمة كاشتر بهذا الديتار كذا تخير الوكيل على المعتمد لتناول الاسم لهما (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) اى الموكل بان باعه على خلاف ما اذن فيه (او) في (الشراء بعينه) كان امره بشراء ثوب بهذا فاشترى بغيره اى بعينه من مال الموكل او بشراء في الذمة فاشترى بالعين (فتصره

وان قدم غير المساوية فيما اذا عطف احدهما على الاخرى كاشترى هذه وهذه بدينار وهو ظاهر وقوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شراهمافي عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا ية اول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ما ذون فيه فلا يقع للموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة ديناراً (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء من ثوب الخ ش هذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل (قوله او بالشراء بعين هذا

هذا مكرر مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعنى الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع للتكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف بالابطال اخذا ايضا ما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى اه سم قول المتن (وانما سماء الخ) المتبادر من سابق المتن ولاحقه ويصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع المخالفة اى مخالفة الوكيل للموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل او بينه وبين البائع وحينئذ فليتأمل قول التحفة لنفسك او زاد الخ وقولها وحلف البائع الخ فان هذا البيان جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الانية في مسئلة الجارية لا فروع المخالفة اه سيد عمر (قوله) لنفسك او زاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر قوله او زاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب بعبء بتصويره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل اه سم (قوله) فكذا يقع (لوقيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله ما ياتى من مسائل الجارية فراجع تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ قد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه ويضيفه البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول اجرت حصه فلان وهى كذا لضرورة العمارة فتصح الاجارة وتلغز التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل اه رشيدى (قوله) في تصديقه اى تصديق البائع الوكيل (هنا) اى في مسئلة المتن (ما ياتى) اى من بطلان الشراء (قوله) ثم اى في مسئلة الجارية (قوله) في قبول نحو هبة الخ) قال الزركشى وقياس ما ذكر في الهبة يجرى مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها بما لا عرض فيه اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك او وصيت لك فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وقفت على زيد او وصيت له فقال وكيه قبلت له وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكيه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال ع ش عقب ذكره عنه وقياس ما ياتى في قولنا شمل ذلك ما لو نوى الخ صحة الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان بوكاه في قبول نحو هبة) اى ولم يصرح الواهب بكونها للوكيل بل قال وهبتك واطلق او وهبتك لموكل اه (قوله) اما لو قال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغى بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما اوجبه الموكل ثم رايت في سم على منتهج نقلا عن الشارح مرعا ما جنحنا اليه اه ع ش (قوله) والا) الى المتن في المعنى الا قوله وبقوله الى وكان تضمن (قوله) والا وقع الوكيل

(ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والنية لا تؤثر مع مخالفة الاذن (وان سماء فقال البائع بعك) لنفسك او زاد وتسميتك له كذب كما هو ظاهر ما ياتى (فقال اشتريت لفلان) اى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له اخذ من نظير المسئلة او عينها الا في مسائل الجارية (فكذا) يقع للوكيل (في الاصح) وتلغو تسمية الموكل في القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة للاذن كانت لغو او ياتى في تصديقه هنا ما ياتى في تصديقه ثم وقد تجب تسميته الموكل كان بوكاه في قبول نحو هبة وعارية وغيرهما ما لا عرض فيه والا وقع للوكيل لوقوع الخطاب المملك معه

(الخ) لا يقال مكرر مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعنى الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل (قوله) في المتن ولم يسم الموكل) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف بالابطال اخذا ايضا ما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى (قوله) لنفسك او زاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر قوله او زاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل (قوله) فكذا يقع (لوقيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله ما ياتى في مسائل الجارية فراجع تعرفه اه سم (قوله) وقد تجب تسمية الموكل الخ) في شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض في وكيل المتهب نقلا عن الزركشى فانصه نعم قياس ما ذكر في الهبة يجرى مثله في الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها بما لا عرض فيه اه وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك كذا او وصيت لك به فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له كانه في الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لموكل كان هبة لموكله وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل

مالم ينو بالموكل على الاوجه
 وبقول المملك علم الفرق
 بين ما هنا وما مر في شرح
 ويستثنى توكيل الاعمى
 وحاصله ان التملك في الهبة
 والاباحة في العارية متوقف
 على العقد فنظر اليه ولم
 ينصرف عن مدلوله في
 الخطاب به الا صار قوي
 هو تسمية الموكل او نيتهما
 له بخلاف ما مر ثم وكان
 تضمن عقد البيع العتاقة
 كان وكل قنا في شراء نفسه
 من سيده او عكسه لان
 صرف العقد عن موضوعه
 بالنية متعذر ولان المالك
 قد لا يرضى بعقد يتضمن
 الاتحاق قبل قبض الثمن
 (ولو قال بعث هذا موكلك
 زيدا فقال اشتريته له
 فالذهب بطلانه) وان وافق
 الاذن وكذا لو حذف له
 لعدم خطاب العاقد وانما
 تعين تركه في النكاح لان
 الوكيل فيه سفير محض اذ
 لا يمكن وقوعه له بحال فان
 قال بعثك موكلك وقال قبضت
 له صح جزما (ويبدل الوكيل
 يدامنة وان كان يعمل)
 لان يده نائبة عن يد الموكل
 ولانه عقد احسان والعتان
 منفر عنه (فان تعدي ضمن)
 كسائر الامانة ومن التعدي
 ان يضيع منه المال ولا يدرى
 كيف ضاع او وضعه به حل
 ثم نسيه (ولا ينعزل بتعديه)
 بغير اتلاف الموكل فيه
 (في الاصح) لان الامانة
 حكم من احكام الوكالة فلا يلزم

شمل ذلك مالم ينو الوكيل الموكل فتلغوية الوكيل الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه فيفرق
 بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية اقوى من النية اه ع ش اقول وشمل ايضا مالم ينو الوهاب
 الموكل والوكيل نفسه او اطلق وفي وقوعه حينئذ للوكيل بعد لا يخفى فايراجع ثم رايت قال المحشى سم مانصه
 قوله مالم ينو الموكل الخ اخرج نية احدهما فليحرر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط
 الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقول الخ اه (قوله وما مر في شرح الخ) اي من جواز توكيل المستحق
 في قبض الزكاة ووقوع الملك له للموكل ان نواه الوكيل والدافع او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا اه سم
 اقول وفي سكوته عن نظير ما استبعدته آنفا تأييد لما قلته من البعد (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله
 متوقف) اي كبل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هنا الدافع والقبض المملك
 ثم اه سم (قوله اليه) اي العقد (قوله ولم ينصرف) اي العقد (قوله عن مدلوله في الخطاب به) اي
 من وقور التملك والاباحة للخطاب بالعقد اي الاجاب (قوله تسمية الموكل الخ) من إضافة المصدر الى
 مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان وكان الخ (قوله كان وكل قنا الخ) فيجب ان يقول
 اشتريت نفسي منك لموكل لان قوله اشتريت نفسي صريح في اقتضاء العتق فلا يدفع بمجرد النية اه مغنى
 (قوله او عكسه) اي باز وكل القن اجنيا ان يشتري له نفسه من سيده فانه يجب ان يصريح باضافته الى القن
 فلو اطلق ونوى وقع للوكيل لان المالك قد لا يرضى الخ اه مغنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل
 لقوله كان وكل قنا الخ (قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله او عكسه اه سم اي فكان الاولى ذكر
 علة كل عقبه كما قدمناه عن المغنى (قوله وكذا لو حذف له) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان
 الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه له بحال اه نهاية (قوله وانما تعين تركه) اي خطاب العاقد
 ش اه سم (قوله فان قال بعثك موكلك الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يزد موكلك لكنه اراد
 البيع له او اطلق فقال الوكيل قبضت لموكل فيقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل
 فقال الوكيل قبضت لموكل فينبغي مر البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغي مر
 البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبضت لموكل لما ذكره خلافا لما في شرح الروض مر اه سم
 قول الماتن (فان تعدي) كان ركب الدابة او ابلس الثوب اه محلى اي ومغنى ومن ذلك ما يقع كثيرا من
 ليس الدالين للامتنعة ان تدفع اليهم وركوب الدواب ايضا التي تدفع اليهم لبيعها مالم ياذر في ذلك اولم
 تجربته العادة ويعلم الدافع بحرياتها بذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تاف بالاستعمال
 المأذون فيه حقيقة او حكما بان جرت به العادة كما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمته وقت التاف اه ع ش قول
 الماتن (ضمن) اي ضمان المغصوب اه ع ش (قوله ومن التعدي) الى قوله ويؤخذ في المغنى والى
 قوله اذ الذي يتجوز في النهاية (قوله ومن التعدي الخ) وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان اوجههما
 عدمه اه مغنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع دله بالحال من غير عذر اه قال ع ش

مع قوله وفقت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وفقت على زيد او وصيت له فقال وكيله
 قبضت له كان وقفا على زيد وصية له لحصول القبول من وكيله بخلاف مالم لم يصرح به في القبول لا يصح هذا
 القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك (مالم ينو بالموكل على الاوجه) اخرج نية احدهما فليحرر
 تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقول الخ (قوله وما مر
 في شرح ويستثنى الخ) اي من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع الملك له ان نواه الوكيل والدافع
 او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هنا الدافع والقبض المملك
 ثم (قوله او عكسه) اي بان وكل القن غيره ليشتري له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل
 قنا الخ وقوله ولان المالك الخ تعليل لقوله او عكسه ش (قوله وانما تعين تركه) اي خطاب العاقد ش
 (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يزد موكلك لكنه اراد البيع له او اطلق

من ارتفاعه بطلانها بخلاف الوديعة فانها (ع ٣٣٣) محض ائتمان فارتفعت بالتعدي اذ لا يمكن مجامعتها والبحث الا ذرعى وغيره انزعاله

قوله مر أو وجهه ما عده أى عدم الضمان وعليه فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وإن آخر البيع بلا عذر ثم إن كان الاذن له في البيع في يوم معين وفات راجعه في البيع ثانياً والابا عه بالاذن السابق اه (قوله من ارتفاعه) أى حكم الامانة (قوله بخلاف الوديعة الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله وبحث الاذرعى وغيره الخ) اعتمده المغنى (قوله اذ الذى يتجه الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الولى لا يوكل فى مال المحجور عليه فاسق لان ذاك بالنسبة للابتداء ويغتر هناطرو فسقه اذ يغتر فى الدوام مالا يغتر فى الابتداء اه (قوله من التفصيل) أى بانه ينزع من حيث بقاء المال بيده ولا ينزع من حيث التصرف الخالى عن ذلك وقوله والحمل أى حمل ما مر على ما ذكره (قوله لان الفسق الخ) تعليل للرد (قوله ويزول ضمانه) الى الفرق فى المغنى والى التنبيه فى النهاية الا قوله البيع وغيره الى الماتن وقوله على المعتمد الى فيطالب (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفر فيكون مستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التخلية بين الموكل والمال ضمن ان لم يكن عذركا ما ودع فان كان له عذر ككونه مشغولاً بطعام لم يضمن مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله بما مر اى من عدم ضمان ثمن ما تعدى فيه اه (قوله جاز له ايداعه الخ) هل هو على اطلاقه او مقيد بما اذا لم يخف من ايداعه فى المقصد او الطريق نحو نهبه او لعل الاقرب الثانى اخذنا ما يأتى فى اول الفصل نعم لو علم الوكيل الخ (قوله ولا تعزير الخ) محل تأمل لا سيما اذا كان الايداع المذكور لغير عذر (قوله وليس له الخ) اى فى صورة ما لو قال له واشترى بثمانه كذا اه عرش (قوله رد الثمن) أى بخلاف الفقه كالفهم من قوله ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكره رشيدى (قوله حيث لا قرينة تدل الخ) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما اذن فى شرائه عن العادة فله شرائه وان ارتفع سعره وان لم يشتريه فلا يرجع بالثمن بل يودعه ثم اه عرش (قوله لان المالك لم ياذن الخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منبج من انه لو قال احمل هذا الى المكان الفلانى فبعه فحملة وورده صار مضموناً فى حالة الرد فلو حمل ثانياً اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق فى ذلك بين ان يتيسر له البيع فى المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشتر بثمان المثل او عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغى انه لا يضمن حين اذ كان عدم البيع

فقال الوكيل قبلت لموكلى أن يقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت لموكلى فينبغى البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطلان فيما لو قال وهبك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكلى كما ذكر خلافاً لما فى شرح الروض مر (قوله وبحث الاذرعى وغيره الخ) نقله فى شرح الروض عن الاذرعى وغيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده اه (قوله اذ الذى يتجه ان محل ما مر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويغتر فى الدوام مالا يغتر فى الابتداء مر (قوله اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرعى وغيره مردود) لا يقال الشيخ لم يطابق لان قوله وما قالوه اى الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبقى المال فى يده فقد صرح بذلك التفصيل فى مقام رد ما ذكره ولا نأقول هذا كله ممنوع بل قوله لان الفسق الخ صريح فى حمل كلام الاذرعى على انه اراد الانزال بالنسبة ابقاء المال فى يده فقط ولولم ير الشايخ حمله على ما ذكر ورده كان قوله مردوداً لدنو اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال فى شرح الروض وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان سلّمه وعاد من سفره فيكون مستثنى من قوله فالعوض امانة انتهى (قوله عاد الضمان) مع ان العقدين تقع من حينه لكننا لا نقطع النظر عن اصله بالكلية ولا يشكّل بما لو وكل مالك المخصوص غاصبه فى بيعه فانه يبرأ ببيعته وان لم يخرج من يده حتى لو تلف فى يده قبل قبض المشتري لم يضمنه وذلك لقوة يد الوكيل بطروءه بتعديه بخلاف يد الغاصب فاقطع حكمه بما عجز دز الخاشر

اذا وكله الولى عن محجوره لمنع اقرار مال المحجور فى يد غير عدل يؤخذ من علمه ان الانزال انما هو بالنسبة لاقرار المال بيده لا بمجرد تصرفه الخالى عن ذلك اذا وقع على وفق المصلحة اذ الذى يتجه ان محل ما مر من منع توكيل الفاسق فى بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له وهذا الذى ذكرته من التفصيل والحمل اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة فتأمله ويزول ضمانه عما تعدى فيه ببيعته وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد عليه بعيب مثلاً بنفسه او بالحاسم عاد الضمان (فرع) قال له بع هذه ببلد كذا واشترى بثمانها فانا جاز له ايداعه فى الطريق او المقصد عند امين من حاكم فغيره اذ العمل غير لازم له ولا تعزير منه بل المالك المخاطر بما له ومن ثم لو باعها لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر لان المالك لم ياذن فيه فان فعل فهو فى ضمانه حتى يصل للمالكه (واحكام العقد) البيع وغيره يظهر ان احكام الحل كذلك (تعلق بالوكيل دون

حيث يشترط) كالر بوى والسلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز النسخ بخيار المجلس وإن أجاز الموكل (وإذا اشترى الوكيل بعين أو في الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل) لتعاقب أحكام العقد به وله مطالبة الموكل أيضا لانه المالك (والا) يمكن دفعه إليه (فلا) يطالبه إن كان الثمن معينا لانه ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وإن كان) (٣٣٥) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (إن

أنكر وكالته أو قال لا أعلمها) لأن الظاهر أنه يشتري لنفسه (وإن اعترف بها طالبه) به (أيضا في الأصح) وإن لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لمباشرته العقد (والموكل كاصيل) لانه المالك ومن ثم رجوع عليه الوكيل إذا غرم ولو أرسل من يقترض له فاقترض فهو كوكيل المشتري على المعتمد خلافا لما يصرح به كلام الرافعي في تعجيل الزكاة فيطالب وإذا غرم رجوع على موكله (تنبيه) ذكر القاضي وغيره واعتمده الانوار وغيره ما يخالف ما تقر من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه إن زيدا لو قال لغيره اعط عمرا مائة قرضا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي اخبري ادفع مائة قرضا على إلى وكيلي فلان والظاهر أن ليدفعه في ديني في الاولى وإلى وكيلي فلان في الثانية مجرد تصوير فيكفي ادفع مائة قرضا على لفلان فدفع اليه وفي عبارة فدفع اليه وقال خذ قرضا على زيد

المانع لأن العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه ع ش قول المتن (حيث يشترط) أي التقابض ومفهومه أنه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رايت الاذرعى صرح بذلك اه ع ش (قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمغنى بخيارى المجلس والشرط وإن أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد للوكيل إذا رضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بأن يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع شرح الروض اه سم على حج اه ع ش (قوله فلا يطالب الخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وإن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ سم على حج اه ع ش قول المتن (إن كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر سم على حج اه ع ش ورشيدى قول المتن (إن أنكر) أي البائع اه ع ش (قوله وإن لم يضع يده) أي الوكيل (عليه) أي الثمن (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله رجوع عليه الوكيل الخ) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء إن دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله أنه إن لم يدفع اليه شيئا رجوع لان الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فلان يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا أن اذن له في الاداء على المعتمد الذي جزم به الروض سم على حج (فرع) لو أرسل إلى بزاز ليأخذ منه ثوبا وما فلتلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب وبؤ خذ منه جواب حادثه سئل عنها وهي أن رجلا أرسل إلى آخر جرة أيا خذ فيها عسلا فلاها ودفعها الرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو ان الضمان على المرسل وعمله في المستلثين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول ولا لقرار الضمان عليه وبذغى أن يكون المرسل طريقا في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب مانصه وظاهره أن الرسول لا يكون طريقا أيضا ويصرح به قول الشارح الا في أوائل العارضة وليس طريقا كوكيل السوم وليحرر الفرق بينه وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به أحكامه اه (قوله ولو أرسل) إلى التنبيه في المغنى لا قوله على المعتمد إلى فيطالب (قوله فيطالب الخ) تفريع على قوله فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أي طالبته اه سم (قوله وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أي في العبارة الاولى (قوله وإلى وكيل فلان) الاولى وكيلى بخذف إلى (قوله لفلان) متعلق بادفع (قوله فدفع اليه) تمتة لكل مني العبارتين (قوله انتهى) أي الحاصل (قوله في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله

مر (قوله في المتن حيث يشترط) أي التقابض (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وإن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله في المتن أن كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر (قوله في المتن كما يطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر أن اه ذلك أي مطالبة الموكل وإن أمره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بأن يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع انتهى (قوله في المتن ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء إن دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تكفي عن الاذن اه وحاصله أنه إن لم يدفع اليه شيئا رجوع لان الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فلان يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا أن اذن له في الاداء على

فاخذه وظاهره أيضا أن لو قال خذ إلى آخر مجرد تصوير أيضا ثم مات زيد لم يرد عمره وللدافع أي لان زيدا ملكه قبض وكيله عمرو بل لورثة زيدو لإلصاقه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيد لانه من جملة الديون المتعلقة بها وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم يأخذ لنفسه وإنما هو وكيل عن الامر المنتهى بموته وكالة الاخذ ولذا رد على الورثة كما تقر اه فقو لهم وليس للدافع مطالبة الاخذ بشكل بما تقررا وان الرسول يطالب ولا نظار لانزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانزال كما يصرح به كلامهم وحيث ذكرك في الجواب طريقان

أحداهما ان هذا اعنى قول هؤلاء وليس إلى آخره مبنى على ما ذكر عن الرافعي ثانيتهما الفرق بما يصرح به تصوير فم لما هنا بانه وكله في
أطلى عقد القرض فكان كنعاطى عقد (٣٣٦) الشرائف المطالبة للوكيل لانها من جملة احكام العقد وقد تقرر ان احكامه تتعلق

بالوكيل وان انفزل ولما
هناك بانه لم يتعاط عقدا
ولما الذي حصل منه مجرد
الاخذ وهو لا يقتضى المطالبة
لغير مالك الماخوذ لانها انما
ثبتت ثم من جهة كونها من
آثار العقد الذي تعاطاه كما
تقرر وهنالم يتعاط عقدا
فلم يوجد سبب للمطالبة
وهذه الطريق اقرب إلى
كلامهم في البابين ومن ثم أشار
اليها للجلال المحقق البلقيني
كما ذكرته في شرح العباب
(وإذا قبض الوكيل بالبيع
الثمن) حيث جوزناه (وتلف
في يده) او بعد خروجه عنها
(وخرج المبيع مستحقا
رجع عليه المشتري)
بدل الثمن (وإن اعترف
بوكالته في الاصح) لدخوله
في ضمانه بقبضه له (ثم
يرجع الوكيل) إذا غرم
(على الموكل) بما غرمه لانه
غره ومحل له إن لم يكن منصوبا
من جهة الحاكم والالم يكن
طريقا في الضمان لانه
نائب الحاكم وهو لا يطالب
(قلت والمشتري الرجوع
على الموكل ابتداء في الاصح
والله أعلم) لان الوكيل
ما مور من جهة ويده كيده
وعلم من كلامه ان المشتري
مخير في الرجوع على من
شاه منهما وان قرار الضمان
على الموكل ويأتى ما تقرر

الفرق) أى بين مسألة الارسال ومسئلة الامر بالا عطاء (قوله على ما ذكر الخ) أى المرجوح فالمبنى
عليه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أى فى مسألة إرسال من يقترضه (قوله وكله) أى الرسول (قوله
ولما هناك) أى فى مسألة الامر بالدفع (قوله ثم) أى فى تعاطى عقد القرض و (قوله وهنا) أى فى مجرد
الاخذ اه كرى (قوله فى البابين) أى باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أى من اجل
اقر بينهما (أشار اليها) أى إلى هذه الطريق و (قوله كما ذكرته) أى إشارة للجلال اليها (قوله حيث جوزناه)
إلى قوله وخرج فى المغنى وإلى قوله انتهى فى النهاية الا قوله لكن ينقده إلى فان ذكره (قوله حيث
جوزناه) أى بان كان الثمن حالا او وجلا وحل ودلت القرينة على الاذن فى القبض كما تقدم اه ع
(قوله او بعد خروجه عنها) يعنى او فى يد الموكل عبارة المغنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال
ما ذكر اى خرج المبيع مستحقا فى مطالبة الوكيل وجهان اظهرهما كما قال الاذرى مطالبته اه قول الماتن
(وان اعترف) أى المشتري (قوله ومحل) أى الرجوع على الوكيل (قوله إن لم يكن) أى الوكيل ش اه سم
(قوله وهو الخ) أى الحاكم اه مغنى (قوله ويأتى ما تقرر) أى فى وكيل البائع (فوكيل مشتري الخ) قال فى
الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو فى يده فمالم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل
بيده والقرار عليه اى على الموكل اه وفى شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف فى ان الوكيل إذا سلم الثمن
فيما ذكر هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال فى الروض ايضا
المقبوض بالشراء الفاسد يضمه الوكيل اى سواء تلف فى يده ام فى يده وكله ويرجع اى إذا غرم على الموكل
انتهى وظاهر الرجوع وإن تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظرو وينبغى
حيث أن لا يتعلق ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال فى الروض الخ اى والمغنى وقوله ان لا يتعلق ذلك
الخ ينبغى تقييده بما إذا تلف فى يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف فى يد الموكل فيتعلق به مطلقا فليراجع
(قوله فى يده) اى او يد الموكل اه اسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض فى شرح الروض فيما
قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) اى وان لم يكن للمولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) اى
لا المولى وفى نظيره يضمن الوكيل اه سم عبارة ع ش قوله ضمنه المولى اى فى ذمته فلا يلزم للمولى نقده

المعتمد الذى جزم به الروض من الرجوع على الوكيل اى مطالبته (قوله ومحل إن لم يكن) أى الوكيل ش
(قوله ويأتى ما تقرر فى وكيل مشتري تلف المبيع فى يده ثم ظهر استحقاقه) قال فى الروض ولو استحق ما اشتراه
الوكيل بعد تلفه فى يده فمالم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه اى على الموكل انتهى وفى
شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف فى ان الوكيل إذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له
ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال فى الروض ايضا القبض بالشراء الفاسد يضمه الوكيل اى سواء
تلف فى يده ام فى يده وكله ويرجع اى إذا غرم على الموكل اه وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على
العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظرو وينبغى حيث أن لا يتعلق ذلك بالموكل وفى العباب لو ارسله إلى براز
ليأخذه ثم وبأسوا ما تلف فى الطريق ضمنه المارسل لا الرسول انتهى ونقله فى تجريد عن قضية كلام البغوى
والقاضى وظاهر ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويترجى انه طريق ويؤيد مسألة القرض المذكورة
ثم رابت قول الشارح الآتى فى أوائل العارية بعد كلام ذكره مانصه وليس طريقا كوكيل السوم
انتهى وفيه تصريح بانه لا يكون طريقا فليحجر الفرق بينهما وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما فى
التنبيه الذى ذكره الشارح بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به احكامه المتناول (قوله وخرج بالوكيل الخ)
هذا مفروض فى شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) اى لا المولى

من
فى وكيل مشتري تلف المبيع فى يده ثم ظهر استحقاقه وخرج بالوكيل فيما ذكر المولى فيضمن
الثمن إن لم يذكر موايه فى العقد ولا يضمنه المولى فى ذمته لكن ينقده المولى من مال المولى اى إن كان وإلا فمن مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى

والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزى لو اشترى في الذمة بنية أنه لا يثبته الصغير فهو للابن والثمن في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه يقع للطفل ويصير كأنه ورثه الثمن أى كما قاله القاضي (٣٣٧) وقال القفال يقع للابن قال في الأنوار وهو

الأوفق لا إطلاق الاصحاب والكتب المتبعة اه وفيه نظر بل الأوفق بما يأتى أنه لو أمر عنه ملكة الابن فيرجع اليه بالفراق لا إلى الابن كلام القاضي ويفرق بينه وبين مأمور في اشترى كذا ولم يعطه ثمنًا فاشترى له بنته بماله نفسه يقع له ويكون الثمن قرضًا على المعتمد بان الابن يقدر على تمليك ولده قهرا بلا بدل بخلاف الوكيل (فصل) في بيان جواز الوكالة وما تنفسخ به ونحوه الوكيل والموكل ودفع الحق المستحق وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو جعل ماله تمكن بلفظ الاجارة بشروط (جائزة من الجانبين) لان لو وهما يضرهما لا يذيقظر للموكل مصلحة العزل وقد يعرض للوكيل ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل على الاوجه كالوصى وقياسه انه لا ينفذ (فاذا عزل الموكل في حضوره) بان قال عزلتك (او قال) في حضوره ايضا (رفعت الوكالة او ابطالها) ظاهره ان عزل الحاضر بمجرد هذا اللفظ وإن لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر

من مال نفسه وإنما ينقذه من مال المولى عليه إن كان له مال وإلا بقي في ذمته اه (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه (الخ) عبارة النهاية والفرق ان شراء المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل اه زاد شرح الروض عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكر المولى ان الموكل اذن بخلاف الطفل اه وهذا بمعنى الفرق الذى ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق للمسئلة الثانية وجعل الفرق للمسئلة الاولى للثانية (قوله) ويصير (الخ) معتمد اه عش (قوله) كأنه ورثه الثمن) أى حيث لم يقصد أنه أدى ليرجع عليه وإلا فيكون قرضًا للطفل فيرجع عليه اه عش (قوله) وهو الأوفق) أى ما قاله القفال (قوله) لو أمر عنه) أى أعطى الابن المهر عن ابنته الصغير (قوله) فيرجع) أى المهر (قوله) كلام القاضي) خبر بل الأوفق (قوله) بينه) أى بين شراء الابن لابنته الصغير بماله نفسه حيث يقع للابن ولا يصير الثمن قرضًا عليه (قوله) وبين مأمور) أى في القرض اه كرى (قوله) بماله نفسه) أى الوكيل (قوله) ويقع له) أى للموكل

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) الى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله) وما يتعلق بذلك) أى كالنطف اه عش (قوله) ولو يجعل) الى قوله وقياسه في المغنى (قوله) ولو يجعل) أى وقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على منبرج وهو ما خوذ من قول الشارح م مالم تكن بلفظ الخ وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انها اذا كانت يجعل اشترط فقول سم على حج قوله ولو يجعل الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة لا اجارة اه مخالف له لكن ظاهر قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول اه عش وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ محل تأمل (قوله) بشرطها) أى الاجارة (قوله) نعم لو علم الوكيل الخ) وينبغي ان مثل ذلك ماله علم الموكل انه تترتب على العزل مفسدة كالوكل في مال المولى عليه حيث جوزناه وعلم انه اذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم او واكل في شراء ماء اطهره او ثوب للستر به بعد دخول الوقت او شراء ثوب لدفع الحر او البرد اللذين يحصل بسببهما عند عدم الستر محذور تيمم وعلم انه اذا عزل الوكيل لا ييسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه عش (قوله) حرم عليه الخ) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أى ولم ينزل وإن كان الموكل حاضرا فيها يظهر اه حج ولعل وجهه انه باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادى فتقيده في شرح المنهاج الحكم المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيد اه عش (قوله) انه لا ينفذ) أى العزل ش اه سم قول المتن (في حضوره) قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عميرة اه عش قول المتن (أو أبطلتها) أى أو فسختها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله) ظاهره) الى المتن أقره عش (قوله) بمجرد هذا اللفظ) أى رفعت الوكالة أو ابطالها (قوله) وان لم ينو الخ) أى الوكيل (قوله) وان الغائب الخ) عطف على قوله ان عزل الخ فيفيدان هذا ظاهر المتن ايضا وهذا ظاهر المنع ولو حذف ان عطفًا على قوله ظاهره الخ سلم عن المنع (قوله) ولم ينو احدهم) أى ولو ادعى انه نوى بعضهم وعينه اختصاص العزل بذلك لانه لا يعلم إلا مته (قوله) وعليه) أى الظاهر (قوله) ليس له) أى للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه) الذى في شرح الروض والفرق أن شراء المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله) وفيه نظر الخ) زائد على مر انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله) ولو يجعل) اعتمدهم وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة لا اجارة (قوله) حرم عليه العزل) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله) انه

(٤٣) - شروانى وابن قاسم - خامس - وعليه فلو تعدد له وكلاء ولم ينو أحدهم فهل ينزل الكل لان حذف المعمول يفيد العموم أو يلغو لابهامه للنظر في ذلك بحال والذى يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انزاله بمجرد هذا اللفظ

وتكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء اللفظ وانه في التعدد ولاية ينزل النكل لقريته حذف المعمول ولأن الصريح حيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (واخرجتك منها العزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فان عزله وهو غائب العزل في الحال) لانه لم يحتاج للرضاء لم يحتاج للعلم كالطلاق ويذبح للوكل ان يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة للمشتري مثلا من (٣٣٨) الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق

الجعل مثلا ففقيه التفصيل الاتي في اختلاف الزوجين في تقديم الرجعة على انقضاء العدة فاذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل انه لا يعلمه تصرف قبله لان الاصل عدمه الى ما بعده او على وقت التصرف وقال عز لك قبله فقال الوكيل بل بعده او حلف الوكيل انه لا يعلم عزله قبله وان لم يتفقا على وقت حلف من سبق بالدعوى ان مدعاه سابق لاستقرار الحكم بقوله فان جاء آمعا فالذي يظهر تصديق الموكل لان جانبه اقوى اذ اصل عدم التصرف اقوى من اصل بقاءه لان بقاءه متنازع فيه ثم رايت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يوجهه (فرع) شهدت بيعة ان فلانا القاضي ثبت عنده ان فلانا عزل وكيله فلانا عما وكله فيه قبل تصرفه لم تقبل من غير تعيين لما عزله فيه اخذا بما في الروضة عن العزل الى لو كان بيد ابن الميت عين فقال وهبها لي واقبضنيها في الصحة فاقام باقي الورثة بيعة بانهم رجوع فيما وهب

(قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافهم خارجي بالاصطلاح المعاني اهم (قوله وانه الخ) عطف على قوله في حاضر الخ ولو اخر قوله انه عن قوله ولاية لكان اسبك فايراجع (قوله لانه لم يحتاج) الى قوله فان جاء آمعا في النهاية (قوله لانه لم يحتاج) اي العزل عبارة المغني والاسني لانه رفع عقد لا يعتبر به الرضاء فلا يحتاج الى العلم كالطلاق وقياسا على ما لو جن احدهما والاخر غائب اه (قوله فيه) اي العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلا يقبل (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل و (قوله بالنسبة) متعلق بلا يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اهم (قوله بالنسبة للمشتري مثلا) وانظر ماذا يفعل في الثمن وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل ياتي فيه ما ياتي في الظاهر وهل اذالم يكن قبض الثمن لها المطالبة او لا اهر شيدي اقول والظاهر نعم ياتي في الظاهر كما مر عن سم ما يفيد و ان للموكل المطالبة طامقا وكذا الوكيل اذا ادعى انه لم يعلم العزل الا بعد العقد (قوله اما في غير ذلك) اي اما قول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) اي الوكيل و (قوله حلف الموكل) اي فيصدق امعش (قوله عدمه) اي التصرف (الى ما بعده) اي بعد العزل (قوله حلف الوكيل الخ) اي فيصدق امعش (قوله وان لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فان تنازعا في السبق بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت) اي لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالدعوى) اي جاء امعا او لا اه عش (قوله ان مدعاه الخ) عبارة النهاية لان مدعاه الخ (قوله لاستقرار الحكم الخ) تعليل لما تضمنه قوله حلف اي صدق فقوله بقوله اي بخلفه (قوله فان جاء آمعا الخ) عبارة شرح الروض ولو وقع كلاهما صدق الموكل انتهى اه سم وعليه فالمراد من قوله جاء آمعا انهما ادعيا معا ويدل عليه قوله قبل من سبق بالدعوى دون ان يقول من جاء الى القاضي او لا (قوله فان جاء) كذا في اصله والظاهر جاء فليتام اه سيد عمر أي بالذنية (قوله من اصل بقاءه) أي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن اه عش (قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة (قوله انتهى) اي ما في الروضة (قوله او صدق المتهم الخ) عطف على ثبت اقرار الخ يعني او اعترف الابن بان اباه لم يهبه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينبغي ان يتامل لان قوله غير مقبول على المشتري في اصل العزل فكذا في بيان المبهمة بخلاف الاب فان قوله مقبول على الابن في اصل الرجوع فكذا في تعيينه اه سيد عمر (قوله ولم يوكله الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير او قال اي الموكل لم يوكله الخ (قوله او صدقه الخ) يعني او اعترف المشتري ان الموكل لم يوكله الخ (قوله فيما رجع) الظاهر وهب سم وسيد عمر (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي الدليل تامل اه سم اي فان الاصل فيه وفي المعرف باللازم والاضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على

ينفذ أي العزل ش (قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافهم خارجي باصطلاح المعاني (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق لا يقبل وقوله من الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففقيه التفصيل الاتي الخ) كذا مر (قوله فان جاء آمعا الخ) عبارة شرح الروض ولو وقع كلاهما معا صدق الموكل اه (قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي

لا بنبه ولم تذكر البيعة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البيعة لاحتمال ان هذه العين ليست المرجوع فيها اه ويؤخذ من تعليله انه لو ثبت اقرار الاب بانها تمارجع في هذه او بانه لم يهبه غيرها او صدق المتهم على هذا ولو ضمنيا قبلت الرجوع لانفاء ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسئلة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف او لم يوكله في غيره او صدقه المشتري على ذلك قبالت بينته وان لم تعين وانما لم ينظروا لعموم ما فيما رجع لانه خفي محتمل فانه فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينزل (حتى يبلغ الخبر)

الاستغراق

ان عزل قبل بلوغ الخبر عظم

ضرر الناس بنص الاحكام

وفساد الانسكة بخلاف

الوكيل واخذ منه ان المحكم

في واقعة خاصة كالوكيل

وان الوكيل العام كوكيل

السلطان كالقاضي والذي

يتجه خلافهما الحاقا لكل

بالاعم الاغلب في نوعه ولا

ينعزل وديع ومستعير الا

يبلوغ الخبر وفارقا او وكيل

بان القصد منه من التصرف

الذي يضرا الموكل باخراج

اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر

فيه العزل وان لم يعلم به

بخلافهما واذ انصرف بعد

العزل او الانعزال بموت

او غيره جاهلا بطل تصرفه

وضمن ماسلمه على الاوجه

لان الجهل لا يؤثر في الضمان

ومن ثم غرم الدية والكفارة

اذا قتل جاهلا بالعزل كما ياتي

قبيل الديات ولا يرجع على

المعتمد الا في بما غرمه على

موكله وان غره وبهذا

اعترض افتاء الشاشي

والغزالي فيما لو اشترى شيئا

لموكله جاهلا بانعزاله فتلف

في يده فغرم بدله رجوع به

على الموكل لانه غره ولهما ان

يجيبا بان عدم الرجوع

عليه ثم لعله لا تاتي هنا وهي

انه محسن ثم بالعفو وايضا

للكيل ثم مقصود بتوكله في

اراقة الدم المطلوب عدمها

ومن ثم تاكد نذب العفو

الاستغراق (قوله من ثقل) الى التنبيه الاول في النهاية الاول وله ان يجيبا الى ولا يضمن (قوله
و فرق الاول) اي بين الوكيل والقاضي اه ع ش (قوله واخذ منه) عبارة النهاية قال الاسنوي ومقتضاه
ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدرين شبهة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام الخ اه ومنها
في المغني الا انه اقر كلامهما قال ع ش قوله ان الحاكم عبارة حج ان المحكم الخ اي الذي حكمه القاضي
فلا تخالف بين كلام الشارح مروحج اه (قوله والذي يتجه خلافهما) اعتمده م ر وكذا قوله ولا ينعزل
الخ قوله على الاوجه و اوجبه هذا في شرح الروض ايضا اه سم (قوله خلافهما) اي فينعزل الوكيل
العام بالعزل ولولم يبلغه الخبر ولا ينعزل القاضي في امر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بما من شأنه وكل
منهما ولو كان لا شك ان ما قالاه اي الاسنوي وابن شبهة ومقتضى التعليل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله
خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من المفساد التي من جعلتها عدم صحة تولية قاض ولاه
حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه احكام اه وقوله التي من جعلتها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما
مرفى مبحث توكيل الوكيل بالاذن من ان نائب نائب الامام نائب عن الامام لا عن من يديه فلا ينعزل بجزله او
انعزاله (قوله ولا ينعزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهاية والمغني قال ع ش وقائدة عدم عزله في الوديع
وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان له بدفع متلفات الوديعه عنها ضمن وفي
المستعير انه لا اجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما التلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك
لم يضمن اه (قوله بان القصد) اي قصد الموكل بالعزل (قوله منعه) اي الوكيل اه ع ش (قوله
هذا الخ) اي انصرف اي صحته عبارة النهاية فائز فيه العزل اه بالقاء وهو الانسب (قوله بخلافهما)
اي الوديع والمستعير اه ع ش (قوله وضمن ماسلمه) ومنه ماله اذن له في صرف مال في شيء للوكيل
كبناء وزراعة وثبت عزله له قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما بناه او زرعه ان كان ملكا
للكيل وكان ما صرفه من المال اجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف
فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشترى بمال الموكل جاز الموكل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يحكمه
الموكل هدمه وتفرغ مكانه فان كلمه لزمه نقض وارش نقص ووضع البناء نقض وما ذكر من التخيير
محله ان لم تثبت وكأنه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على
الوكيل ارش نقصه ان نقص اه ع ش (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني والنهاية (قوله لا يؤثر
في الضمان) اي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله غرم)
اي الوكيل (الدية) اي دية عمد ولا قصاص اه ع ش (قوله على موكله) اي وان تمكن من اعلامه
بالعزل ولم يعلمه اسكن هل يائم بعدم اعلامه حيث قد روي بعزله على ذلك فيه نظر ولا يبعد الا ثم فيعزر اه
ع ش (قوله وان غره) اي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) اي
بقوله ولا يرجع على المعتمد الا في الخ (قوله فغرم) اي الوكيل (قوله رجوع به الخ) هو محظ الاعتراض
(قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان الرجوع هنا يشكل بضمان ماسلمه الذي هو الاوجه
السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسلمه ثم فقام له وفي العباب (فرع) لو باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل تامل (فرع) في العباب ما نصه فرع لو قال لو كيلة عزلت احدك لم يتصرف واحد منهما حتى
يميزوا وكل عشرة ثم قال عزلت اكثرهم انعزل ستة واذا عينهم في تصرف الباقيين وجهان انتهى وقوله
في تصرف الباقيين اي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب
الرملي انه لا ينفذ واعلم ان قوله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما ينبغي ان يخرج ما لو تصرفا معا
فيصح التصرف لتحقيق تصرف الوكيل منهما م ر وقد يتوقف فيما صححه شيخنا ان قلنا بشوت الوكالة من
حين التوكيل لا من حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده م ر وكذا قوله ولا ينعزل الخ وقوله
على الاوجه و اوجبه هذا في شرح الروض ايضا (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان

ولا يضمن ما تلف في يده بعد العزل من غير تفريط وكالوكيل

فيما ذكر عامل القراض
(ولو قال) الوكيل الذي
ليس قنا للموكل (عزلت
نفسى او رددت الوكالة)
او اخرجت نفسى منها او
رفعها او ابطلتها مثلا
(انعزل) حالا وان غاب
الموكل لما مران ما لا يحتاج
للرضا لا يحتاج للعلم ولان
قوله المذكور ابطال لاصل
اذن الموكل له فلا يشك
بما مرانه لا يلزم من فساد
الوكالة فساد التصرف
لبقاء الاذن (وينعزل
بمخرج احداهما عن
اهلية التصرف بموت او
جنون) وان لم يعلم الاخر
به ولو قصر مدة الجنون
لانه لو قارن منع الانعقاد
فاذا طرا ابطاله وصوب ابن
الرفعة في الموت انه ليس عز لا
بل تنتهى به الوكالة قبل ولا
فائدة لذلك في غير التعاليق
وابداء الزركشى له فائدة
اخرى منظر فيه (وكذا اعمام
في الاصح) بقيد السابق
في الشرقة نعم وكيل روى
الجار لا ينعزل باغتمام الموكل
لانه زيادة في عبءه المشروط
لصحته الانابة وذكرة هذه
الثلاثة على طريق المثال
فلا يرد عليه ان مثلها طرو
نحو فسقه او رقة او تبذيره

بعزله بطل فان سلم المبيع ضمه فان اشترى كذلك اى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع
رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه انتهى اه سم (قوله فيما ذكر) اى فى عدم الضمان ولو بعد
العزل اه عش وفي انه اذا تصرف بعد العزل والانعزال بموت او غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذى
ليس قنا الخ) اما الوكيل السيد فنه فى تصرف مالى فلا ينعزل بعزل نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية
ومغنى قال عش قوله مر فى تصرف مالى هو للغالب ولم يحتز به عن شىء وان كان قضيته انه لو ركه فى غير
المالى كطلاق زوجته انزاله اه وقولها مالى شامل لمال مولى السيد وكذا قول عش عن شىء شامل
لترية مولى السيد وتاديبه (قوله مثلا) اى كفسختها اه مغنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل
فى المغنى (قوله وان غاب) غاية اه عش (قوله لما مر) اى عقب قول المتن انعزل فى الحال (قوله
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المغنى فان قبل كيف ينعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة
فساد التصرف لبقاء الاذن اجيب بان العزل ابطال ماصدر من الموكل من الاذن فلو قلنا له انصرف لم ينفذ
العزل شىء بخلاف المسئلة المستشهد بها فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافى عموم الاذن اه قول
المتن (بموت او جنون) (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا فانعزل
اخذ من قولهم واللفظ للروض ويصح توكيل السكران بمحرم انتهى قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
السكران بمباح كدواء فانه كالجنون انتهى وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه
لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه سم عبارة عش (فرع) لو سكر احدهما بلا
تعدا فعزل الوكيل او بتعدى فاحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدى حكمه حكم الصاحب وقال مر
بحثا بالاول فليراجع سم على منهج اى فان فيه نظر لما مر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية
أصحة توكله فى حال السكر وتصرفه الا ان يقال انما لم يبطال تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير
مكلف وموكله ليس محل للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبه المغنى عليه والجنون
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قبل الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته
انعزال من ركه عن نفسه ان جعلناه وكلاءه انتهى وقيل لا فائدة لذلك فى غير التعاليق اه (قوله منظر
فيه) لعل وجه النظر انه ينعزل اى ركيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت او تنتهى به وكالته اه
عش (قوله بقيد السابق الخ) عبارته هناك نعم الاغتمام الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
اه وعبارة النهاية هنا الخافه بالجنون كما مر فى الشرقة اه قال عش قوله مر الخافه بالجنون الخ
قضيته انه لا فرق بين طرل الاغتمام وقصره وهو الموافق لما مر له فى الشرقة لسكن فى سم على منهج مائه
(فرع) دخل فى كلامه الاغتمام فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا انعزال به واعتمده مر
اه (قوله لا ينعزل باغتمام الموكل) كما مر فى الحج ومن الواضح انه لا ينعزل بالنوم وان خرج به عن اهلية
التصرف اه مغنى (قوله لهذه الثلاثة) اى الموت والجنون والاغتمام اه عش (قوله طرونحو فسقه الخ)
عبارة المغنى مالى حرج عليه بسفه او فلس او ورق فيما لا ينفذ منه او فسق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله

الرجوع هنا يشك بضمان ماسله الذى هو الاوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسله ثم
فتامله وفي العباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعزله بطل فان سلم المبيع ضمه فان اشترى كذلك اى جاهلا
بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه اه (قوله ابطال لاصل
اذن الموكل) فيه جواب عن استشكل الاسوى احدهما بالآخر (قوله فى المتن بموت او جنون الخ)
(فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا فانعزل اخذ من قولهم واللفظ
الروض ويصح توكيل السكران بمحرم اه قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه
كالجنون اه وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله

فما شرطه السلامة من ذلك ورده الموكل ينفي العزل بها على أقوال ملكه وفي ردة (٣٤١) الوكيل وجهان والذي جزم به في المطالب

الا نزال بردة الموكل دون
الوكيل ولو تصرف نحو
وكيل وعامل قراض بعد
انزاله جاهلا في عين مال
موكله بطل وضمنها ان سلمها
كما مر او في ذمته انعقد له
(وبخروج) الوكيل عن
ملك الموكل (ومحل التصرف)
او منفعة (عن ملك الموكل)
كان اعتق او باع او وقف
ما واكل في بيعه او عتاقه او
اجر ما اذن في إيجاره لزوال
ولايته حينئذ فلو عاد لملكه
لم تعد الوكالة ولو واكله في
بيع ثم زوج او اجر او رهن
او اقبض او وصى او دبر او
علق العتق بصفة اخرى او
كتب انزال لان الغالب ان
مريد البيع لا يفعل شيئا
من ذلك ولا شعار فعل واحد
من هذه بالندم على التصرف
وقياس ما ياتي في الوصية ان
ما كان فيه ابطال للاسم
ينعزل به (تنبيه) وقع
لشيخنا في شرح المنهج
التمثيل لزوال الملك عن
المنفعة باجمار الامة ثم قال
وإجمار ما واكل في بيعه ومثله
تزوج فقيد الاجارة بالامة
في الاول واطلقها في الثاني
واطلق التزويج فيه وقيد
في شرح الروض بالامة
واخرج بها العبد ووقع
التقييد الاول لغير واحد
من الشراح والاطلاق في

أو رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح اه سم (قوله فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر اه نهاية اى
من ان عزله اى الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لاعدم تصرفه عتق (قوله على أقوال ملكه)
والراجح الوقف فقوله والذي جزم به الخ ضعيف عتق (قوله الا نزال بردة الموكل الخ) قدمت اول
الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال بردة الموكل انتهى سم على حجج وقول
الشارح دون الوكيل يقيدان رده لا توجب انزاله وعليه فيصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه عتق
عبارة الرشيدى قوله لم الانزال بردة الموكل اى وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكانه انما ساق
كلام المطالب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط اه (قوله نحو وكيل) اى كشرىك اه عتق (قوله
كما مر) يعنى في الوكيل خاصة اه رشيدى اى قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله وبخروج
الوكيل الخ) كان وكل عبده ثم باسه لكان اذنه له في الحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه عتق (قوله
عن ملك الموكل) يغنى عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله كان اعتق الخ) اى او اجر كما سياتى اه
رشيدى (قوله ما واكل في بيعه) اى او في الشراء به اه اسنى (قوله او اجر ما اذن في إيجاره) اى او يبيعه كما
باتى اه عتق عبارة الرشيدى قوله او اجر الخ هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لا من خروج
المنفعة كما لا يخفى اه (قوله ولو واكله) الى التنبيه في المعنى (قوله ولو واكله في بيع) الى قوله انزال هو في
الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلقينى انه الا قرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن
كعب اه سم (قوله ثم زوج) اى سواء كان الموكل في بيعه عبدا او امة اه عتق (قوله او اجر) مثال
خروج المنفعة (قوله واقبض) اى الرهن اه معنى (قوله انزال) اى الوكيل (قوله على التصرف) اى البيع
اه معنى (قوله ان ما كان فيه ابطال للاسم) كطحن الخنطة نهاية ومعنى قال عتق قوله كطحن الخنطة ظاهره
انه لا فرق بين ان يقول في توكيله واكله في بيع هذه الخنطة او في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل
باطلان الوصية بالاطحن اذا قال او صيت بهذه الخنطة فلو قال او صيت بهذه مشير الى الخنطة لم تبطل الوصية
بطحنها فياتى هنا مثل ذلك قال لكن الوجه خلافه اه عتق اى ينعزل بطحن الخنطة وان لم يذكر اسمها
واعتمد المعنى عدم الانزال اذ لم يذكر اسمها (قوله التمثيل الخ) لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج
وانما الذى فيها قوله وإجمار ما واكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه فهمى من المرجوع
منه اه سيد عمر (قوله في الاول) اى في الموضوع الاول من شرح المنهج (قوله فيه) اى في الموضوع الثانى من
شرح المنهج (قوله وقيد) اى التزويج (في شرح الروض بالامة واخرج بها الخ) كان الاولى كما يعلم بمراجعة
الروض ان يقول في الروض بالامة واخرج بها العبد (قوله التقييد الاول) اى تقييد الاجارة بالامة
(قوله والاطلاق الخ) عطف على التقييد (قوله منهم) اى الشراح (قوله وهذا) اى الاطلاق في الاجارة
والزواج (قوله هو الذى يتجه) اعتمده شيخى وهو ظاهر اه معنى (قوله الاول) اى العزل بالاجارة
(قوله والثانى) اى العزل بالزواج (قوله المذكور) اى قبيل انتبيه (وهذان) اى الاشعار بالندم والغالب

كما لا يخفى (قوله او رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح (قوله فيما شرطه السلامة الخ) لقائل ان يقول بالنسبة
للفسق ان كانت ما واقعة على التوكيل اى في التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقتضى اشتراط العدالة في
وكيل ولى المحجور ابتداء ودواما فيخالف ما اختاره فيه في شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل في
الاصح إلا ان يؤول هذا بان الانزال بالنسبة لمجرد بقاء المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف اى في
التصرف الذى شرطه السلامة كإيجاب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكرنا لئلا يمتل (قوله والذي جزم به في المطالب
الانزال بردة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال بردة
الموكل (قوله ولو واكله في بيع ثم زوج الى قوله انزال) هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال
البلقينى انه الا قرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كعب (قوله وقياس ما ياتي الخ) اعتمده مر

الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذى يتجه ووجهه انهم علوا الاول لزوال الولاية وهو موجود في العبد والامة
والثاني بالاشعار بالندم وبالعالم المذكور وهذان موجودان فيهما ايضا فالوجه حمل التقييد على أنه مجرد التمثيل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أمكن (٣٤٢) توجيهه على بعد بان اشعار تزويجها بالندم أقوى لادائه إلى ملك أو لاداء الدال على

رغبته في بقائها ولو وكل قنا
بأذن سيده ثم باعه أو اعتقه
لم ينزل ولو وكل اثنين معا
أو مرتبتي في تصرف خصومة
أو غيرهما خلافا لمن فرق وقبل
وجب اجتماعهما عليه
بان يصدر عن رايهما بان
يتشاورا فيه ثم يوجبا أو
يقبلا معا أو يوكل احدهما
الآخر أو يأذنا بعد أن رأيا
ذلك التصرف صوابا لمن
يتصرف حيث جاز لهما
التوكيل مالم يصرح
بالاستقلال نظير ما يأتي في
الوصيين ويفرق بين ما هنا
وإذنه لوليها وأذن المجير
لاثنين بان اشتراط نحو القرابة
مهم بضعف ان ذلك لاشتراط
قصد الاجتماع ويقوى انه
لمجرد التوسعة للاولياء في
التزويج فاندفع ما يجمع من محقق
المتأخرين هنا ثم راي ما يؤيد
ما فرقت به وهو قول بعضهم
المقصود في النكاح الاذن أو
التوسعة (تنبيه) بتردد النظر
فيما لو وكل شخص في تزويج
أتمه أو آخر في بيعها فعقد أمه
فيحتمل ان يقال محل التردد
ان وكلهما معاني ذلك وإلا كان
المتأخر منهما مقصدا لعزل
الاول اخذنا ما تقرران مريد
البيع لا بزواج أي ولا يوكل في
التزويج وقياسه ان الغالب
ان مريد التزويج لا يبيع
ولا يوكل في البيع ويحتمل
ان التوكيل في التزويج أو
البيع ليس كفعله فلا يقاس

المذكور (قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه انما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال
في شرحه وخرج بالجارية العبد اه ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصافي المخالفة في الحكم لاحتمال انه اراد
بمجرد بيان قضية العبارة اه سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) أي تزويجها اه سم (قوله الدال الخ) أي
الاداء المذكور (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكلك ثم
اعتقه أو باعه أو كاتبه فانه ينزل لان إذنه لاستخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح
بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل اه (قوله ثم باعه أو اعتقه) أي سيده فيهما ش اه سم
(قوله لم ينزل) لكن يعصى العبد بالتصرف إن لم يأذن له مشترطه فيه لان منافعه صارت مستحقة له نهاية
ومغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال في شرحه وإن نفذ تصرفه اه سم وقال ع ش
قوله لكن يعصى الخ لعل محل العصيان إن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام
يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على حج اه (قوله ولو وكل اثنين معا أو مرتبا الخ) فعلم ان توكيل
الثاني ليس عز لا لاول وظاهر انه ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثاني اه سم عبارة المغنى ولا ينزل
بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض على البيع اه وفيهما كانهما يولوعزل احد وكيليه هما لم يتصرف
واحد منهما حتى يبرز للشك فيه اه (قوله في تصرف) بالتعيين متعلق يوكل (قوله لمن فرق) أي بين الخصومة
وغيرها (قوله وقبل) أي لم يزدوا احد منهما أو اما إذا قبل احدهما فقط فهل ينفذ تصرفه فيه نظرا ومقتضى قوله
الاتي مالم يصرح بالاستقلال عدم النفوذ ليراجع (قوله بعد ان رأيا ذلك التصرف صوابا) كان الاولى ان
يذكره قبيل يوجبا الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعلق بآذنا ش اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع
لقوله أو يوكل احدهما الآخر أيضا اه سم أقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف
لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا انما يصلح للفرق بالنسبة
لقوله وإذنه لوليها بالنسبة لقوله وأذن المجير لاثنين نعم قول بعضهم الاتي المقصود الخ يصلح للفرق فيهما
ثم راي المخشى قال قوله بان الخ انظره في اذن المجير انتهى اه سيد عمر وقد يجاب بان نحو القرابة شامل
لو كيلي المجير المشروط فيهما العدل والامانة كما أنه شامل لنحو القاضي (قوله ثم) أي في ولي النكاح (قوله
الاولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) أي العقد (قوله تنبيه الخ) عبارة ع ش (تنبيه) لو وكل
شخصا في تزويج أتمه أو آخر في بيعها فان وقعا معا يقينا واحتمالا فلهما باطلان فيطل ما يترتب عليهما من
تزويج الوكيل أو بيعه وإن ترتبا فالثاني يبطل للاول لان مريد التزويج لا يريد البيع وكذا عكسه انتهى حج
بالمعنى (قوله وقياسه) أي قياس ان مريد البيع لا يزوج ولا يوكل في التزويج (قوله كفعله) أي التزويج أو
البيع (قوله فلا يقاس توكيله في التزويج الخ) أي المشار اليه بقوله السابق ولا يوكل في التزويج أي يعلم من

(قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه
وخرج بالجارية العبد انتهى ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصافي المخالفة في الحكم لاحتماله انه اراد مجرد
بيان قضية العبارة (قوله لادائه) أي تزويجها ش (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا
وكله ولو بصيغة عقد كوكلك ثم اعتقه أو باعه أو كاتبه فانه لا ينزل لان إذنه لاستخدام لا توكيل فزال بزوال
ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل (قوله ثم باعه أو اعتقه) أي
سيده فيهما ش (قوله لم ينزل) لكنه يعصى بالتصرف بغير إذن المشتري قاله في الرض قال في شرحه وإن نفذ
تصرفه اه ولعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق
بالسيد فلا وجه للعصيان به (قوله ولو وكل اثنين معا أو مرتبا الخ) فعلم أن توكيل الثاني ليس عز لا لاول
وظاهر انه في الترتيب ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثاني (قوله لمن يتصرف) متعلق بآذنا ش (قوله
حيث جاز لهما التوكيل) هل يرجع لقوله أو يوكل احدهما الآخر أيضا (قوله بان اشتراط نحو القرابة

وقوعهما معا او تسليم ان أحدهما بعد الآخر ليس عز لاله فهل بطلان لاجتماع المقتضى والمانع لان صحة كل عقد منهما تقتضى فسخ
الوكالة في الآخر ويصح البيع فقط لانه أقوى لازالته الملك والنكاح فقط استصحابا لاصل دوام الملك او يصحان لان التعارض بينهما
لا يتحقق الا ان تربا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة (٣٤٣) لنسيان) منه لها (ولغرض في الاخفاء)

لها كخوف من ظالم على المال
الموكل (ليس بعزل) لعذره
(فان تعمد ولا غرض) له في
الانكار (العزل) ويجرى
هذا التفصيل الذي هو
المعتمد في انكار الموكل لها
(واذا اختلفا في أصلها)
كوكلتني في كذا فقال ما
وكانك (أو) في (صفتها)
بان قال وكنتني في البيع
نسيئة (أو) في (الشراء
بعشرين فقال بل نقدا)
راجع الاول (أو بعشرة)
راجع للثاني (صدق الموكل
بيمينته) في الكل لان الاصل
معه وصورة الاولى ان
يتخاصم بعد التصرف اما
قبله فتعتمد انكار الوكالة
عزل فلا فائدة للخاصمة
وتسميته فيها موكلا بالنظر
لوعم الوكيل (ولو اشترى
جارية) مثلاً وخصت بالذکر
لامتناع الوطء على بعض
التقارير قبل التلطف الاتي
(بعشرين) وهي تساويها
أو أكثر (وزعم ان الموكل
أمره) بالشراء بها (فقال)
الموكل (بل) انما اذنت (في
عشرة) وفي نسخة بعشرة
صدق الموكل بيمينته حيث
لا يئنه لانه اعرف بكيفية
اذنه (و) حيثئذ فاذا

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس توكيله في البيع بعد توكيله في التزويج
المشار اليه ولا يوكل في البيع بالاولى (قوله وقوعهما معا) اي التوكيلين و (قوله فهل يبطلان) اي
البيع والتزويج المتربان على التوكيلين (قوله لاجتماع المقتضى) وهو وكالة كل من العاقلين عن مالك
الامة واما المانع فيئنه بقوله لان صحة كل الخ (قوله لان التعارض الخ) يتأمل اه سم وجه التامل ان المعية
اولى بالتعارض مع ان الكلام في مطلق العقدین وقعا معا او مرتبين (قوله منه لها) الى قول المتن بل في عشرة
في النهاية والمغنى الا قوله وخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغى أن المعتبر في كونه غرضا اعتقاده
حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك سم على حج اه عش (قوله في انكار
الموكل لها) وما اطلقاه في التدبير من كون جحد الموكل عز لا يحول كما قاله ابن النقيب على ما هنا نهاية ومعنى
أى على قوله وانكار الوكيل الخ عش (قوله للاول) اي لقوله نسيئة و (قوله للثاني) اي لقوله بعشرين
(قوله لان الاصل معه) عبارة المغنى لان الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل ولان الموكل اعرف بحال الاذن
الصادر منه اه (قوله وصورة الاولى) هي قول المتن واذا اختلفا في اصلها اه عش (قوله فتعتمد انكار
الوكالة الخ) لا يخفى ان هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لانه نفسا (قوله وتسميته فيها) اي
في الاولى اه عش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروع تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلواشترى
الخ ولعله انما عبر بالواو لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما ياتي بعده من بطلان
العقد تارة ووقوعه لاولى اخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق اه عش (قوله وهي تساويها الخ) اما اذا
لم تساو العشرين فينبغى أن يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والواقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع
الوكيل والبائع فقال الوكيل المال للموكل فالعقد باطل وقال البائع المال لك فالعقد صحيح فتقتضى قولهم اذا
اختلفا في الصحة والفساد صدق في مدعى الصحة ان يصدق البائع اه عش (قوله او أكثر) الاولى فاكثر
قول المتن (وزعم) اي قال اه عش (قوله انما اذنت) قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او
لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امره بها اذنه بها اه سم (قوله صدق الموكل بيمينته) اي في انه وكله في الشراء
بعشرة اه عش (قوله حيث لا يئنه) أي لو احدهما أول لكل منهما يئنه وتعارضتا اه مغنى (قوله ان
وكيله خالفه الخ) اي وانه انما اذن بعشرة كما ياتي في الشرح ومر عن عش انفا (قوله اولا) اي لا يكفي بل
لا بد من نفى الاذن بعشرين ايضا ليجمع بين النفي والاثبات كافي التحالف اه كرى (قوله والجامع) اي
بين ما هنا وما مر (قوله دون ما وقع العقد به) يتأمل فهما مختلفان ايضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل اه
سم (قوله وهو) اي الاختلاف هنا (قوله المستلزم) اي الاختلاف ثم (قوله وذلك) اي كون كل مدغ
ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (هو
الاقرب الخ) اي فيكون الاقرب الاكتفاء بالتحالف على انه انما اذن في الشراء بعشرة اه عش (قوله
بان قال اشتريتها) الى قول المتن وحيث في النهاية الا قوله في الاولى الى المتن وقوله ومحلها الى وخرج وقوله لا على

الخ) انظره في اذن المجبر (قوله لان التعارض الخ) يتأمل (قوله في المتن ولغرض في الاخفاء) ينبغى
ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند
الامكان (قوله انما اذنت) قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن ولان الامر بمعنى الاذن ومعنى
امرهم اذنه بها (قوله ان وكيله خالفه الخ) وظاهر انه يحالف انه انما اذن بعشرة (قوله دون ما وقع العقد به)

(خالف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهى يكنى حلفه على أنه إنما أذن بعشرة أولا لما مر في التحالف انه
لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او بعشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة
الاذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفى ولا اثبات ونم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدع ومدعى عليه وذلك
يستلزمهما صريحا وهذا هو الاقرب الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد (اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)

البيت إلى وإنما قوله ولا تنكر إلى المتن (قوله بان قال اشتريتها لفلان هذا الخ) أى سواء صدقة البائع أو كذبه أو سكت أو بجري (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمال لي اخذا من مفهوم قول الشارح الآتى إذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضى أنه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد بيعه لأنه فضولى أه عش (قوله أى الموكل فيه) عبارة المغنى أى المذكور والاولى اشتريتها أى الجارية أه قول المتن (و صدقة البائع) أى فيما لو اشترى بعين المال وسماه بعد العقد شورى أه بجري (قوله فيما ذكره) الى قوله وخرج في المغنى إلا قوله فى الاولى إلى المتن (قوله فيما ذكره) لعله راجع ايضا للاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية فى العقد أه سم (قوله فى الاولى الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال عش قوله مر أو قامت به حجة أى بينة ولعل مستند الحجة فى الشهادة أى فى الثانية قرينة غلبت على ظننا ذلك كعلمها بان المال الذى اشترى به لو يد وسمعت توكيله إلا فن ان تطالع على أنه اشتراه له مع احتمال أنه نوى نفسه أه (قوله لأنه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لأنه ثبت بتسمية الوكيل فى الاولى وتصديق البائع أو البيعة فى الثانية ان المال الخ أه وفى النهاية نحوها (قوله وثبت بيمين ذى المال الخ) فيه ما يأتى عن سم عند قول الشارح وثبت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومحل) أى محل البطلان فيما ذكر أه معنى ورجع الرشيدى الضمير الى قول الشارح فالجارية لبائعهما وعليه الخ (قوله ان لم يصدقه) أى الوكيل (قوله باعتراه) أى البائع (قوله فيأتى فيه) أى ان كان البائع صادقا فى اعترافه بذلك والا فلا حاجة إلى التاطف (قوله التاطف الآتى) لعل المراد التلطف بالموكل ليبيعها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به إليه ليجتاج لذلك أه سم (قوله وخرج بقوله) أى المصنف (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه أه سم أى فى شرح وكذا ان اشترى فى الذمة الخ (قوله فى الثانية) هى قول المصنف أو قال بعده الخ (قوله ما لو اقتصر) أى الوكيل (قوله إذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شىء مع فرض أنه اشترى بعين مال الماركل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور أنه اشترى بمال نفسه أه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت بيمين الموكل عدم التوكيل فى ذلك فهو شراء فضولى لا يقال هو هنا صرح باسم الماركل حيث قال اشتريتها لفلان لانا نقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله فى الثانية واما العقد فلا تسمية فيه أه عش عبارة الرشيدى أى لان الصورة أنه لم يسم الموكل فى العقد وانما ذكره بعده إلا أنه اشتراه له بماله أه (قوله يصح الشراء) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنيته فانه يقع الشراء لابن كما مر أه عش قول المتن (وان كذبه حلف) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف بيمين الردو يبطل البيع بناء على ان اليمين المردودة كالقرار لكن قول العباب فان نكل حلف الماركل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر أو يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للوكيل أه يقتضى خلاف ذلك فليحذر وراجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل البائع وأنه هل يجزى ذلك فيما إذا كان اشترى فى الذمة الآتى أه سم بخذف (قوله وان كذبه البائع) أى فى الصورة الثانية نهاية ومغنى وظاهر ان الحكم كما ذكر فيما إذا كذبه البائع فى

بان قال اشتريتها لفلان بهذا والمال له (أو قال بعده) أى الشراء بالعين الخالى عن تسمية الموكل (اشتريتها) أى الموكل فيه (لفلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت حجة فى الاولى بانه سماه كما ذكره (فالباع باطل) فى الصورتين لأنه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المال والشراء لغير العاقد وثبت بيمين ذى المال أنه لم ياذن له فى الشراء بذلك القدر فبطل الشراء وحينئذ فالجارية لبائعهما وعليه رد ما أخذه للوكيل ومحل كما قال البلقينى ان لم يصدقه البائع على أنه وكيل بعشرين والا ففى باعترافه ملك للوكيل فيأتى فيه التلطف الآتى وخرج بقوله بعين مال الموكل ما لو اشترى فى الذمة ففيه تفصيل يأتى البطلان فى بعضه أيضا فلا يرد هنا بقوله والمال له فى الثانية ما لو اقتصر على اشتريتها لفلان فلا يبطل البيع إذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان اذن له الغير فى الشراء (وان كذبه) البائع بان قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك أو سكت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقال له الوكيل

يتأمل فهم مختلفان أيضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا للاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية فى العقد (قوله فيأتى فيه التلطف) بالموكل ليبيعها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به إليه ليجتاج لذلك أه (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه (قوله إذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شىء مع فرض أنه اشترى بمال نفسه (قوله فى المتن وان كذبه حلف على نفي العلم) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف بيمين الردو يبطل البيع بناء على ان اليمين المردودة كالقرار لكن قول العباب وان كذبه البائع ولا يبيته فليس كل من الموكل والوكيل تحليفه أنه لا يعلم وكالته فان ادعى اجمعا كفته بيمين وان انفرد كل بدعى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر أو يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للوكيل أه يقتضى خلاف ذلك فليحذر وراجع

انت تعلم انى وكيل فقال لا اعلم ذلك او بان قال له لست وكيل ولا بينة بالوكالة (حاف) (٣٤٥) البائع (على نفي العلم بالوكالة) لا على البت

ولا علم نفى العلم بان المال
لغيره خلافا لمن زعمه وانما
فرقت بين الصورتين بفرض
الاولى في دعوى الوكيل
عليه بما ذكر دون الثانية
لان الاولى لا تتضمن نفى
فعل الغير ولا اثباته فتوقف
الحلف على نفي العلم على
ذكر الوكيل له ذلك والثانية
تتضمن نفى وكيل غيره له
وهذا لا يمكن الحلف عليه
لانه حاف على نفى فعل الغير
فتعين الحلف فيه على نفى
العلم وبهذا التفصيل
الظاهر من كلامهم يندفع
استشكال الاسنوى للحلف
على نفي العلم الذى اطلقوه
(و) اذا حلف البائع كما
ذكرناه (وقع الشراء
للكيل) ظاهرا فيسلم الثمن
المعين للبائع ويغرم بدله
للموكل (وكذا ان اشترى
في الذمة ولم يسم الموكل) بان
نواه وقال بعده اشترته له
وكذبه البائع فيحلف كما مر
ويقع شراؤها للوكيل
ظاهرا فان صدقه بطل وزعم
شارح ان ظاهر المتن وغيره
وقوع العقد للوكيل صرح
بالسفارة والاصدقة البائع
اولا رده الا ذرعى بانه غير
سديد (وكذا ان سماه) فى
العقد والشراء فى الذمة
(وكذبه البائع فى الاصح)
اى فى الوكالة بان قال سميته
ولست وكيلاعنه وحلف

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية فى العقد ولم تثبت بينة (قوله انت تعلم انى وكيل) قال الوكيل انا وكيل
اونحوه وان لم يقل انت تعلم انى وكيل اه ع ش (قوله ولا بينة) حال من البائع فى قوله وان كذبه البائع فهو
راجع لكل من الصورتين كما افاده الرشيدى (قوله بين الصورتين) وهما قوله بان قال له انما الخ وقوله او بان
قال لست وكيل الخ ع ش (قوله فى دعوى الوكيل الخ) اى وجواب البائع بما مر (قوله بما ذكر) اى انت
تعلم انى وكيل اه كرى (قوله فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت اه
(قوله على نفي العلم) متعلق بالحلف (قوله على ذكر الخ) متعلق بتوقف الخ اى وعلى جواب البائع بما مر
(قوله ذلك) اى ما ذكر (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) اى بتاها رشيدى (قوله وبهذا التفصيل) اى قوله
ولا بما فرقت الخ (قوله الذى الخ) ذمت للحلف (قوله اطلقوه) اى فى الصورتين المذكورتين اه ع ش (قوله
ظاهرا) اى قوله وزعم الخ فى المغنى (قوله فيسلم الثمن المعين الخ) لعل هذا لم يثبت بينة او اعتراف البائع
انه للموكل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة ان العقد بعين الثمن (قوله بعده) اى الشراء (قوله فيحلف)
اى البائع (كما مر) اى على نفي العلم بالوكالة (قوله فان صدقه الخ) عبارة النهاية والمغنى فان صدقه البائع
بطل الشراء كما قاله القمولى اه قال ع ش قوله فان صدقه البائع اى انه نوى الموكل اه (قوله بطل)
لا اتفاقا على وقوع العقد للموكل وثبت كونه بغير اذنه يمينته اه مغنى (قوله وزعم شارح) عبارة
النهاية وقول ابن الملقن اه (قوله صدقة البائع) هذا محط الرد (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه
وبين ما مر من انه لو اشترى بمال نفسه ونوى غيره وقد اذن له حيث يقع للوكيل ثم بانه لما كان الشراء بعين
مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهنا لما كان الشراء فى الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد
ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنية وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت انه لم ياذن فيه فابطل اه ع ش (قوله
وحلف) عطف على كذبه البائع (قوله كما ذكر) قضيته انه لا يكفي الحلف فى هذه على نفي العلم وقد تقدم فى
قوله ولا بما فرقت الخ ما يقتضى خلافه اه ع ش وهذا مبنى على جعل ذكر ببناء الفاعل واما اذا جعل ببناء
المفعول فلا مخالفة (قوله وتلغو) فى اصله بغير خطه الف بعد تلغو اه سيد عمر (قوله قدمه) اى فى الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذ انكل وانه هل يجرى ذلك فيما اذا كان اشترى فى الذمة الا نى (قوله فى المتن على
نفي العلم بالوكالة) قال الشارح المحلى الناشئة عن التوكيل مشير اياه الى رد ما اعترض به على المصنف ووجه
الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل
فيسلزم ان المال لغيره شرح مر (قوله فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على
حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت (قوله وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الاسنوى
للحلف على نفي العلم الذى اطلقوه) عبارة الاسنوى فى قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة
ما نصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الراعى فى شرحه وفسر التكذيب بان يقول انما اشتريت لنفسك
والمالك وتبعه على ذلك فى الروضة وفيه امران احدهما ان التكذيب المذكور ليس هو نفي علم حتى
يحلف قائله على نفي العلم بل صيغة بت والحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما قاله
الراعى فان تعبيره بالتكذيب ينبنى التفسير بنفى العلم لان النافى للعلم ليس بمصدق ولا بمكذب وعبر فى الحارى
الصغير بقوله ولو انكر وهو اخف فى الاعتراض الثانى انه مع هذا التفسير لا يستقيم الاقتصار فى التحليف
على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف عن نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو انكر الوكالة ولكن
اعترف بان المال لغيره كان كافيا فى ابطال البيع بل اقول لو انكر كون المال لغيره وحلف عليه ولم يتعرض
لوكالة كان كافيا لما ذكرنا ولو صدقه البائع فى الوكالة وقال انما اشتريت بمالك حلف على الثانى كادل
عليه كلام الغاضى حسين فتلخص ان التكذيب على اقسام فتأمل اه (قوله فان صدقه بطل) كما قاله
القمولى شرح مر (قوله فى المتن وكذبه البائع) يمكن ان يرجع قوله وكذبه الخ للمستثنين لكن يمتنع

(٤٤) - شرواى وابن قاسم - خامس)

كاذ كرى يقع الشراء للوكيل ظاهرا وتلغو تسميته للموكل وكذا
للموكل بصدقه ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذى قدمه بقوله وان سماه فقال البائع بعثك الخ ولا تكرار فيه

اما المتغاير للتصوير في بعض الاقسام كما يعلم بتأمل المحلين واما لكونه اعاده هنا استيفاء لاقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسماه في العقد او بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدقه) (٣٤٦) البائع على الوكالة او قامت بها حاجة (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل

الذى قبيل هذا الفصل اه كردى (قوله اما المتغاير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التى ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل اه سم (قوله لاقسام المسئلة) اى مسئلة الجارية (قوله او قامت بها حاجة) هذا خاص بما اذا سماه في العقد كما يدل عليه قوله السابق او قامت حجة فى الاولى بانه سماه الخ لا فيما اذا سماه بعده خلافا لما يروى من صنيعة هنا واما تصديق البائع فنافع فى الصورتين اه سيد عمر اقول خص المغنى والنهاية نظيره فى السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيهه عن ش ذلك (قوله لاتفاقهما الخ) اى ولو حكما ليشمل قيام الحجة بالوكالة (قوله وثبوت كونه) انظر لو كان كاذبا فى يمينه وكان الامر فى الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس اه سم اى فى الواقع يقع للموكل فياتى فيه التلطف الا ترى كما هو الظاهر (قوله هذا) اى بطلان الشراء هنا (قوله مع ما مر) اى قبل هذا الفصل وقول المصنف وان سماه فقال البائع بعثك الخ (قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب للبحر فى زرعة العراقي فى مختصر المهملات اه سيد عمر (قوله على ما اذا لم يصدقه البائع) اى ولم يقيم بها الحجة اخذ اماما رانفا قول المتن (وحيث حكم بالشراء الوكيل) اى مع قوله انه للموكل نهاية ومغنى (قوله ففما اذا اشترى) الى قول المتن ولو قال فى المغنى الا قوله ومثله الى المتن قوله وهل يلحق الى فان لم يجب والى قول المتن وقول الوكيل فى النهاية الا قوله وهل يلحق الى فان لم يجب (قوله بالعين) اى بعين مال الموكل (قوله ان صدق) اى الوكيل فى انه اذن له الموكل بعشرين (قوله ان يرفق الحاكم) ومثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما يأتى (قوله لية قول له) اى للوكيل (قوله والموكل) عطف على البائع اه ع ش اى وليقول له الموكل (قوله وفما اذا الخ) عطف على قوله وفما اذا اشترى بالعين (قوله وكذبه البائع) الاولى ان يؤخره عن قوله ولم يسمه ليرجع له ايضا (قوله ان صدق الوكيل الخ) راجع للمعطوفين جميعا (قوله فحينئذ) اى حين اذ وقع للموكل فى اعتقاد الوكيل (قوله ومثله المحكم الخ) فتقيد الاصحاب بالقاضى لعله لتاكدا لاستحباب والا فلهذا من باب الامر بالمعروف المطلوب من كل احد وان لم يظن الامتثال والا فلي تأمل اه سيد عمر قول المتن (ليقول للوكيل الخ) مال الى ان احكام البيع تثبت فى هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه مر الثانى اه سم (قوله واغتفر التعليق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق الا فى هذا اه مغنى (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه فى تلطف البائع اه سم اى بقوله واغتفر الخ راجع لقول المصنف يستحب الخ ولقول الشارح قبيله فيستحب الخ (قوله ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين

وثبوت كونه بغير اذنه يمينه واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى فى الذمة على خلاف ما امر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما اذا لم يصدقه البائع (وحيث حكم بالشراء الوكيل) ففما اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالمالك للموكل والا فالبائع فيستحب ان يرفق الحاكم بهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلك امرك بشرائها بعشرين فقد بعثكما بها فيقبل والموكل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعثكما بها فيقبل وفيما اذا اشترى فى الذمة وسماه وكذبه البائع او لم يسمه ان صدق الوكيل فهو للموكل والا فهو للوكيل فحينئذ (يستحب للقاضى) ومثله المحكم كما هو ظاهر وكذا من قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر من يظن من نفسه انه لو امر بذلك لاطيع (ان يرفق بالموكل) اى يتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعثكما بها ويقول هو اشترى) وانما ندب له ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقاده انها للموكل (ولنجل له) باطنا

اختصاص قوله فى الاصح فى الثانية (قوله اما المتغاير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم فى مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا فى مخالفة الغير المعلومة التى ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل (قوله وثبوت كونه بغير اذنه يمينه) انظر لو كان كاذبا فى يمينه وكان الامر فى الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس (قوله والموكل) عطف على البائع ش (قوله فى المتن ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعثكما الخ) هل يثبت فى هذا البيع احكام البيع بالنسبة لكل منهما او بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظروا مال مر الى الثانى وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قد قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه الهاتى (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه فى تلطف البائع (قوله وبعتك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط و تاخير (قوله ولو نجز البيع صح جز ما) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين او باقل منها كما هو ظاهر

ان صدق فى انه اذن له بعشرين واغتفر التعليق المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه للضرورة على انه يصح بمقتضى العقد وهو كقولنا ان كان ماسكى فقد بعثكما وبعتك ان شئت ولو نجز البيع صح جز ما

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امثالا للحاكم للصالحه وهل يلحق بالحاكم هنا أيضا غيره ممن مر محل نظر لان القرينة فيه اقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد أطلقوا ان بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقرارا (٣٦٧) بما قاله ولم يعلموه بذلك فافتضى انه لا فرق وهو

متجه لان قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تخبره عن الاقرار فان لم يجب البائع لا الموكل لذلك او لم يتطابق به أحد فان صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو متمتع من أدائه فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ وان اشترى بعين مال الموكل لانها للبائع لبطلان البيع باطنا فله بيعها من جهة الظاهر لانه رجعوا على البائع بحلفه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء له باطنا (ولو قال) الوكيل (أتيت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف الا ببينة نعم يصدق وكيل يمينه في قضاء دين ادعاه وصدقه الدائن عليه فيستحق جعل شرط له (وفي قول الوكيل) لانه امينه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعا (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه)

أولا فل منها كما عو ظا هـ هذا وقد يشكك قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التنجيز ويوجب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتامل اه سم (قوله) وليس اقرارا (اي بيعه بتعليق او تنجيز اه سم) (قوله هنا) (اي في عدم الكون اقرارا) (ايضا) (اي كما الحق في الاستحباب المار) (قوله بمن مر) (اي المحكم وغيره ممن قدر على ذلك) (قوله لان القرينة) (اي قرينة سلب الاقرار) (قوله فيه) (اي فيما اذا كان الامر قاضيا) (قوله في غيره) (اي فيما اذا كان الامر غيره) (قوله بذلك) (اي بكون الاتيان بالبيع لا امثال الحاكم فقط) (قوله وهو متجه) (اعتمده ع ش) (قوله من ذلك) (اي البيع) (قوله لوقوع الشراء له باطنا) (ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فليحرم اه سم) (قوله فان صدق الوكيل) (اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلا او للوكيل) (قوله فعليه للوكيل الخ) (هذا ظاهر فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد مر حكمه في شرح وقوع الشراء للوكيل وقد يتناقض فيه النقص) (قوله بشئ) (اي من الوطء ونحو البيع اه معنى) (قوله صدق الموكل بيمينه) (فرع) قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل بثلثي المثل صدق الموكل فان اقاما بينتين قدم المشتري لان مع بينته زيادة علم بانتقال الملك اقول قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والنظر اذا تعارضت بينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ماذكر من تصديق الموكل مشكك بأنه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال مر هذا مني على ان القول قول مدعى الفساد اه وفي حواشي الروض لو ادل الشارح مر مانصه ولو ادعى الموكل او كيله باع بغبن فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه ع ش (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) (اي ويحكم لبطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء متمتع ش وسم (قوله لانه امينه) (اي قوله وكذا الوكيل في المعنى) (اي قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الا قوله وكذا الوكيل بعد الجحد فارق الى وافى (قوله ومن ثم) (اي للتعليل الثاني) (قوله وهذا الخ) (اي عدم الضمان) (قوله غاية القبول) (اي فائدته) (قوله فلنحذر الغاصب الخ) (اي من يده ضامنة اه معنى) (قوله وكذا الوكيل الخ) (اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل) (قوله صار امينا) (اعتمده مر اه سم) (قوله فياتي فيه تفصيله الخ) (اي فقول المصنف بيمينه للغالب قول المتن (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فطريقه في برائة ذمته بما بيده ان يستاذن الموكل في الارسال له مع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه ع ش وتقدم استثناء الشارح عياله خلا للنهاية (قوله للعوض الى) (قوله لكن بحث السيكي في المعنى) (قوله حيث لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكك على كلام الشارح قوله السابق للضرورة اذ لا ضرورة مع امكان التخيير ويوجب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتامل (قوله لوقوع الشراء له باطنا) (ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فليحرم اه سم) (قوله نعم يصدق وكيل بيمينه او في قضاء دين الخ) (هل بصدقه وكيل في بيع ادعاه وصدقه المشتري مطلقا او بالنسبة لغير استحقاق الجعل او لا مطلقا) قضية اقتصار الشارح على الاستثناء المذكور وهذا الاخير فيجزل للموكل اخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه اي وان فرض تصديق المشتري على الوكيل وان البيع هو الموكل في بيعه والفرق بين وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع (قوله صار امينا) (اعتمده مر) (قوله حيث لم تبطل امانته) (سياتي محترزه) (قوله)

لانه امن كالوديع اباني فيه تفصيله الا في اخر الوديع ولا ضمان عليه وهذا غاية القبول هنا والافتحو الغاصب يقبل قوله فيه بيمينه لكن كنه يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تردى فاحش له الموكل استثناء صار امينا كالوديع (وكذا) (قوله كسائر الامناء الا المرتين والمستاجر) (في الرد) (للعرض او المعروض على موكله مقبول حيث لم تبطل امانته لانه اخذ الدين لنفع الموكل بان نفعه بحمل

إن كان انما هو للعمل فيها لايها انفسها وقضية لإطلاق الشيخين وغيرهما بقوله في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كابن الرفعة في المطالب انه لا يقبل بعده وتأييده بقول القفال لا يقبل (٤٨٤) قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر لان هذا ليس نظير مسئلتنا وانما

هو نظير ما مر فيما لو قال الوكيل اتيت بالتصرف الماذون فيه وقد مر ان الوكيل لا يصدق فيه (وقيل ان كان بجمل فلا) يقبل قوله في الرد لانه اخذ العين لمصلحة نفسه ويرده مامر وفارق المرتهن بان تعلقه بالمرهون اولى لتعلق حقه ببدله عند تلفه والمستاجر بذلك ايضا لتعلق حق استيفائه بالعين وافق البلقيني بقبول قوله في الرد وان ضمن كما اذا ضمن لشخص مالا على اخر فركله في قبضه من المضمون عنه فقبضه ببينة او اعتراف موكله وادعى رده له وليس هو مسقطا عن نفسه الدين لما تقرر ان قبضه ثابت وبه يبرأ مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالوكيل فيما ذكر جاب فيقبل دعواه تسليم ما جابه على من استاجره للجباية اما لو بطلت امانته كان جحد وكيل بيع قبضه للثمن او الوكالة فنبت ما جحد ضمه للموكل لخيانته ولم يقبل قوله في تلف ولارد المناقضة ومن ثم لو كانت صيغة جحد لا يستحق على شيئا ونحوه صدق اذا المناقضة ومحل ضمانه في الاول ان لم تقم

سيد كرم حترزه (قوله ان كان) أي وجد الجمل بان شرط في التوكيل (قوله لايها الخ) عطف على العمل فيها عبارة المغنى انما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها اه (قوله وقضية الاطلاق الخ) اعتمده مر ا ه سم وكذا اعتمده المغنى عبارة النهاية والمغنى وسواء في ذلك ا كان قبل العزل ام بعده كما اقتضاه اطلاقهما خلافا لابن الرفعة والسبكي اه (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد اه سم (قوله وتأييده) أي عدم القبول بعد العزل اه عش (قوله فيه نظر الخ) خبرو تأييد (قوله لان هذا) أي قول القيم (قوله اخذ العين لمصلحة نفسه) أي فاشبه المرتهن والمستاجر (قوله مامر) أي في شرح وكذا في الرد (قوله وفارق الخ) رد لدليل القيل (قوله لتعلق حقه) أي المرتهن (ببدله الخ) أي المرهون (قوله والمستاجر) عطف على المرتهن (قوله بذلك) أي بان تعلقه الخ أي بنظيره (قوله وافق البلقيني الخ) اعتمده مر ا ه سم (قوله وان ضمن) أي ضمنا جعليا بقرينة ما بعده اه رشيدى (قوله فركله) أي المضمون له الضامن (قوله فقبضه ببينة الخ) خرج ماله لم يكن بينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض كما في الروض وشرحه فالحاصل انه ان انكر الموكل القبض صدق بيمينه وان اعترف به او ثبت ببينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينه والله اعلم اه سم (قوله وادعى) أي الضامن الوكيل و (قوله رده له) أي للمضمون له الموكل و (قوله وليس هو) أي الضامن اه عش (قوله مسقطا) أي بما ادعاه من الرد (قوله ثابت) أي ببينة او اعتراف الموكل (قوله وبه) أي بالقبض المذكور (قوله يبرأ) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اه عش (قوله على ذلك) أي المال الموكل في قبضه (قوله وكالوكيل) أي قوله ومن ثم في المغنى (قوله وكالوكالة فيما مر جاب الخ) اعتمده مر ا ه سم (قوله الخطيب اه سم) (قوله تسليم ما جابه) أي او تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في انه قبض ما وكفه في قبضه ان المستاجر لو وقف هنا مثلا لو انكر الجاني من اهله صدق ما لم يقم بينة هو او من جى معه وكالا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جى منهم في الدفع اليه اما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلا من الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً اه عش (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اه سم عبارة عش وفي الرشيدى والسيد عمر نحوها قوله على من استاجره سواء كان المستاجر مستحقا ل القبض ما استاجره له بملك او غيره كالناظر اذا وكل من يحجى له الاجرة وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرراً من جهة الوافق فلا يقبل بوله في دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم ياتمه اه (قوله كان جحد الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو طالبه الموكل فقال لم قبضه منك فاقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك او تلف عبدى ضمنه اه (قوله في الاول) أي فيما لو جحد الوكيل قبض الثمن او الوكالة (قوله بيمينه) لانه لم ياتمه اه عش (قوله لم يقبل قوله عليه نهاية ومغنى (قوله لزمه) أي الوكيل (الاشهاد عليه) أي الرسول (قوله لانه يدعى) أي قوله ولا نظر في النهاية والمغنى (قوله على غيره) عبارة النهاية والمغنى على غير من ائتمنه اه (قوله فليشبهه عليه) أي فليقيم

وقضية اطلاق الشيخين الخ اعتمده مر (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (وقدر ان الوكيل لا يصدق) لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل ايضا فقد قدح في التنظير به اه (قوله وافق البلقيني الخ) اعتمده مر (قوله فقبضه ببينة الخ) خرج ماله لم يكن بينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض ولهذا قال في الروض وشرحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في بدى او دفعته الي موكل فكذا به الموكل حلف الموكل على نفي العلم بقبض الوكيل لان الاصل بقاء حقه اه فالحاصل انه ان انكر الموكل القبض صدق بيمينه وان اعترف به او ثبت ببينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينه والله اعلم (قوله وكالوكيل فيما ذكر جاب الخ) اعتمده مر (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اه (قوله

بينة بالتلف قبل الجحد او بالرد ولو بعد الجحد ولا سمعت على المعتمد لان المدعى لو صدقه لم يضمن فكذا إقامة الحجة عليه البينة (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بيمينه لانه لم ياتمه ومن ثم لزمه الاشهاد عليه كوديع امره المالك بالدفع لو كيله ووكيل امره موكله بايداع ماله عندهم او مبهم (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غيره فليشبهه عليه

البينة عليه اه معنى (قوله فان صدقه الخ) هل يجرى نظير ذلك في قوله السابق ووكيل امره الى المتن حتى لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والا قرب نعم (برى على الاوجه) عبارة النهاية والمغنى لم يغرم الوكيل كما قال الاذرعى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال عثر قوله مر وادعى التالف وكذا لو ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيهما لان الموكل اتهمه وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه اى الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف بوكالته لانه أمين والقول قوله في التالف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمطلوب لا يرجع على غير ظالمه اه وقوله وقد يقال الخ وجيه وقال الرشيدى قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه اى فيحلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذرعى اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكله في النهاية والمغنى الا قوله وهو ظاهر وما سانبه عليه (حيث له قبضه) بان وكل في البيع مطلقا ومع قبض الثمن اه معنى عبارة عثر بان كان الثمن حالا او مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم قول المتن (وتلف) في يدي او دفعته اليك اه معنى (قوله هو المصدق) اى بيمينته نهاية ومعنى (قوله فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) اى الوكيل على ما ادعاه من القبض والتلف (قوله وهو ظاهر) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وقال البغوى الخ) اعتمده مر اه سم (قوله لا يبرأ) وهو الاوجه نهاية ومعنى وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط حق البائع عثر (قوله عليه) اى على نقل مقالة البغوى نهاية ومعنى (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يغرم الموكل قيمة المبيع للحيلولة لاعترافه الخ اه (قوله لا اعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو اعطاه)

فان صدقه في الدفع لرسوله الخ) هل يجرى نظير ذلك في قوله ووكيل امره موكله الى معين او مبيعهم حتى لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل (قوله برى على الاوجه) اعتمده مر وكانه يفارق وكيل قضاء الدين بان المقصود ثم براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا وفي شرح مر ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على القبض فيبغى براءة الوكيل كالرسول في المتن (والا فالوكيل على المذهب) قال في الروض وشرحه فان خرج المبيع مستحقا رجع المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه فقط اى دون الموكل لانكاره قبض الثمن وبهذا يفارق ما مر في العمدة بان المشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع مستحقا فسقط ما قيل ان ما هنا يخالف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل لان يمينه التى دفعت عنه الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على الوكيل لا اعترافه بانه لم ياخذ شيئا وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول قوله بيمينته انه لم ياخذ منه شيئا ولا يلزم من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه بيمينته ان يثبت له بها حقا على غيره كما مر اثم ذكر به هذا ان تغريم المشتري الثمن للموكل اذ ارد عليه لا ياتى على قول البغوى انه لا يبرأ وهو ظاهر والا فكيف يغرم البائع الثمن اذ ارد عليه مع انه لازم له للبائع اذ لم يرد فليتأمل (فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الوكيل (قوله وقال البغوى لا يبرأ) اعتمده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع) اى للحيلولة (قوله لا اعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو صدق المر كبل بقبض دين او استرداد ودیعة او نحوه مدعى التسليم الى وكيله المنكر لذلك لم يغرمه اى الموكل مدعى التسليم بترك الاشهاد ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل

دفعه اليه (صدق المستحق بيمينته) لان الاصل عدم القضاء فيحلف

ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق (٣٥٠) الوكيل على الموكل) فيما قال (الابينة) او حجة اخرى لانه يدفع لمن ياتمه فكان حقه

الى قوله ولا عبرة في المغنى الا قوله فقط والى الفرع في النهاية (قوله) ويطالب الموكل فقط) اى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل ولذا اخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل الماخوذ وان صدقه في الاداء لتقصيره بترك الاشهاد يادى به بغير مى وسيدكره الشارح به وله وما لودى في غيبة الموكل الخ (قوله) او حجة اخرى) عبارة المغنى او يشاهد ويحلف معه اه (قوله) ومن ثم باقى هنا ما لو اشهد الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله اى الوكيل فى الاشهاد انتهى اه سم (قوله) من انه لا رجوع الخ) اى حيث صدقه الموكل فى الدفع للمستحق اه ع ش (قوله) ولا عبرة بانكار وكيل الخ) لعل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتغريم الدائن المدين ويبقى الكلام فى مطالبة الوكيل وفى بعض الهوامش انه لا يطالبه لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحذر اه رشيدى عبارة ع ش اى فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصدقه المدين فى دفعه للوكيل وتصدق الوكيل فى عدم القبض بحلفه اه (قوله) بقبض الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله) له) اى للموكل (قوله) فرع فى الانوار لو قال لمدينه الخ) افنى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار من الفروع الاتية كقول القاضى الاتى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما فى الاشراف بتلك الفروع م راهم سم (قوله) وان تلف) اى العبد فى يد المدين بلا تقصير منه (قوله) وهو) اى ما فى الانوار (قوله) انه لا يقع للموكل) اى اذا فعل وقع الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا والارد بده اه ع ش عبارة سم عدم الوقوع للموكل ظاهر ان كان بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاوص او كيف الحال اه اقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاوص بشرطه فاي راجع (قوله) ثم) اى فى الفرع الا فى (قوله) فى تلك الفروع الخ) بدل من ثم (قوله) ان القابض الخ) اى بائع العبد وهو بيان لما ياتى (قوله) يصير كانه الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله) بانه مبنى الخ) متعلق بتضعيفهم (قوله) على شذوذه) اى الفقال (قوله) قلت لا) اى لا يؤيد (قوله) لان قوله) اى قول الامر (قوله) منع الخ) اى لعدم قابض للقرض الصريح (قوله) ولذا) اى وليكون قوله اقرضنى منع الخ) (صح) اشترى الخ) اى بدون اقرضنى اى ويصير القابض اى البائع كانه وكيل الاذن وقضية هذا انه لو قال لغيره اد كذا عن زكاى صح كما مر فى باب الضمان ويأتى فى الفرع الاتى ما هو كالصريح فى صحته (قوله) لا مانع الخ) اى لان القابض يصير كانه الخ) فلا يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض (قوله) منه) اى من تقدير القرض وكذا ضمير به (قوله) لا بالهبة الخ) اى بعدم وجود القابض عن جهة الاذن فيها وقد يقال ان البائع فيها ايضا يصير كانه وكيل الاذن الا ان يفرق باسقاط القبول فى الهبة

يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم بخلاف الغريم اه وسيأتى ذلك بدون الفرق المذكور قبيل الفرع الاتى وقوله ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الخ بخلاف الوكيل المدعى الرد على رسول الموكل اذا انكر الرسول وصدق الموكل الوكيل فانه يبرأ على الوجه كما تقدم مع تفريطه بترك الاشهاد ومع لزوم احتياطه لموكل فلزوم الاحتياط وحصول التفريط بتركه لا يقتضى الضمان عند التصديق على الاطلاق (قوله) ومن ثم باقى هنا ما لو اشهد فغابوا الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله فى الاشهاد (قوله) فرع فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك الخ) افنى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار عن الفروع الاتية كقول القاضى الاتى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما فى الاشراف بتلك الفروع م راهم سم (قوله) وهو) اى ما فى الانوار (قوله) انه لا يقع للموكل) اى اذا فعل وقع الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا وعدم الوقوع لظاهر ان كان بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاوص او كيف الحال (قوله) ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن

اما الاشهاد عليه ولو واحدا مستورا او اما الدفع بحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم باقى هنا ما لو اشهد فغابوا وما تواتر من انه لا رجوع عليه وما لودى فى غيبة الموكل وصدقه فى الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينه انه لم يؤد بحضرة تولى لا عبرة بانكار وكيل بقبض دين لموكله ادعاه المدين وصدقه الموكل لان الحق له (فرع) فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك ففعل صح للموكل ويرى المدين وان تلف اه وسيأتى اول الفرع الاتى ما يوافقه وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل لان الانسان فى ازالة ملكه لا يتصور كونه وكلا عن غيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما ياتى ثم فى تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد الاشراف تضعيفهم قول الفقهاء لو قال لغيره اقرضنى خمسة وادها عن زكاى صح بانه مبنى على شذوذه بتجويزه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لان قوله اقرضنى منع التقدير الذى اوجب فى تلك الفروع كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشترى كذا بكذا

وان لم يعطه شيئا لان تقدير القرض هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لا بالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وقم التيم) دون

من جهة القاضى اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم أن المراد به ما يعم الاب والجديره تسميته يتجا اذ هو لا أب له ولا جد الوصى بائى فى بابيه فتعين ما مر ومثله ولى المجنون والسفيه (إذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بيعة على الصحيح) لانه لم ياتمه وقبل فى الاتفاق الثلاثى لعسر إقامة البيعة عليه والمشهور فى الاب والجدة كافى المطلب (٣٥١) وجزم به ابن الصباغ انهما كالقيم وهو متجه وإن

خالفه السبكي فجزم بقبول قولهما وبه صرح الماوردى والامام والحق بهما قاض عدل امين ادعى ذلك زمن قضائه ووجه جزمه فى الوصى بعد قبوله وحكايته هذا الخلاف فى القيم بانه فى معنى القاضى لانه نائبه فكان أقوى من الوصى (وليس لو كيل ولا مودع) ولا سائر من يقبل قوله فى الرد كشرىك وعامل قراض (ان يقول بعد طلب المالك لا أورد المال الا بالشهاد فى الاصح) لانه لا حاجة به اليه مع قبول قوله فى الرد وخشية وقوعه فى الحلف لا تؤثر لانه لا ذم فيه يعتد به عاجلا ولا اجلا (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كالمترين والمستاجر وغيرهم كالمتسعين (فى الرد) او الدفع كالمدين (ذلك) أى أن يمسكه للاشهاد ويغفر له امسا كهذه اللحظة وإن كان الخروج من المعصية واجبا فورا للضرورة هذا إن كان عليه بيعة بالاخذ وإن لا فتقلا عن البغوى أى وعليه اكثر المراوغة والماوردى ان له الامتناع لانه ربما يرفع المالكى يرى الاستفصال ومن ثم جزم به الاصفونى كارجحه الاسنوى واقتضى كلام الشرح الصغير ترجيحه وعن العراقيين انه

دون القرض (قوله من جهة القاضى) الى قوله ووجه فى المغنى وإلى قول المتن والمذهب فى النهاية (قوله اذ هو لا أب له ولا جد) مراد من فسر اليتيم هنا بمن لا أب له ولا جد ان قيم القاضى لا يكون الا مع فقد هما ولا دخل له مع وجود الجد الاصل فلا ينافى ما قيل فى قسم الصدقات من انه صغير لا أب له وان كان له جد اه عش (قوله ماسر) أى قوله من جهة القاضى (قوله ومثله) أى القيم (قوله ولى المجنون الخ) أى من جهة القاضى اه سيد عمر (قوله لانه) أى اليتيم (قوله وقبل) أى قول القيم (قوله لعسر الخ) متعلق بقبل (قوله والمشهور الخ) اعتمده مر اه سم أى والمغنى (قوله وهو متجه) معتمد اه غش (قوله وبه صرح الخ) أى بالقبول عبارة النهاية والمغنى تبعنا لصرح الماوردى اه (قوله والحق بهما الخ) معتمد اه عش عبارة الرشيدى قوله والحق بهما أى بالاب والجد اى فى القبول الذى جزم به السبكي بدليل قوله امين ادعى ذلك زمن قضائه أى والاوجه عدم القول فى المشبه به اه (قوله ووجه جزمه) أى فى المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على جزمه (قوله فكان أقوى من الوصى) هذا مراد بان الوصى نائب الاب أو الجد وهو أعلى مرتبة من القاضى اه مغنى (قوله ولا سائر) الى المتن فى المغنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغى ان يقيده ذلك اخذنا بما يأتى فى مسألة الغاصب ان محل ذلك فى جميع عليه اما لو كان فى مختلف فيه فربما يرفع لقاض لا يقبل قوله فى الرد فينبغى ان يجوز له التأخير اه سيد عمر (قوله كشرىك الخ) أى وجاب (قوله لا حاجة الخ) أى لنحو الوكيل (قوله وخشية وقوعه الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل قد يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب على عدم حلفه فوات حقه اه عش (قوله للضرورة) لانه ربما يطول القابض به ثانيا اه مغنى (قوله وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كردى (قوله هذا) أى ما فى المتن من الجزم بجواز الامساك (قوله ولا فتقلا الخ) أى وإن لم تكن عليه بيعة بالاخذ فى الامساك خلاف فتقل الشيخان عن البغوى الخ (قوله ولا فتقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله واقتضى كلام الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله للمالكى يرى الخ) عبارة المغنى لقابض يرى الاستفصال كالمالكى فبساله هل هو غصب او لا اه (قوله لتسكته الخ) قدم مرده انفا بقوله لانه ربما يرفع الخ قول المتن (رجل) أى مثلا (قوله لآخر) متعلق بقال اه سم قول المتن (بقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليبا) أى للعين على الدين (قوله بل وحده) أى من غير تغليب اه عش (قوله لانه محق) الى المتن فى المغنى الا قوله حتى لا ينافى الى واذا دفع وقوله وحلف انه لم وكل وقوله قال المتولى (قوله لانه الخ) أى الرجل (قوله بزعمه) أى الاخر (قوله على ما اذا ظن الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان اريد ان قبضه يقع عن الآذن ثم يحتاج هو الى قبض جديد عن الثمن بشرطه كان باخذ منه الآذن ثم يرده اليه فواضح وان اريد ان قبضه يقع عن البيع ايضا ففيه اتحاد القابض والمقبض لانه قبض عن الآذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا ان يقال لما قبض عن الآذن صار ما ذونا له فى قبضه عن جهة البيع فهو كالمالك كان له وديعة عنده اذن له فى قبضها عن الثمن فليتأمل (قوله والمشهور فى الاب والجدة الخ) اعتمده مر (قوله ولا فتقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر (قوله لآخر) متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغى الخ) اعتمده مر (قوله على ما اذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع الصدق فى قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية (قوله

ليس له الامتناع وقضية كلامهما ترجيحه وجزم به فى الانوار لتكفنه من ان يقول ليس له عندى شىء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لآخر عليه او عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمال عندى فى الدين تغليبا بل وحده صحيح كاي علم ما يأتى فى الاقرار (او عين وصدقه) الذى عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه محق بزعمه نعم ينبغى ان يحمل ما ذكر فى العين على ما اذا ظن اذن المالك فى قبضها بقرينة قوية

حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لمدعى (٣٥٢) وكألة لم يثبتها لأنه تصرف في ملك الغير بغير أذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن اظهور

الصدق في قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية اه سم (قوله حتى لا ينافي) اي ما ذكر في العين (قوله وحينئذ) اي حين الحمل المذكور (قوله واذا دفع الخ) راجع الى المتن (قوله فانكر المستحق) اي وكألة الرجل القابض اه رشيدى (قوله استردها) اي المستحق اه سم عبارة المغنى وشرح الروض اخذها واخذها الدافع وسلبها اليه اه (قوله من شاء منهما) اي الرجل والاخر سم وعش (قوله ولا رجوع للغارم الخ) عبارة المغنى ومن غرم منهما لا يرجع على الاخر لا عتراهما ان الظالم غيرهما فلا يرجع الاعلى ظالمه اه (قوله فان غرمه) اي المستحق القابض (قوله او الدافع) عطف على ضمير النصب في غرمه (قوله رجوع) وكذا يرجع عليه كافي الانوار ان شرط الضمان عليه اي القابض ان انكر المالك اي وكألة غنى وشرح الروض (قوله والمستحق ظله) اي الدافع (وماله) اي والحال ان مال المستحق الخ (قوله فيستوفيه) اي يجوز للدافع ان يستوفى مال المستحق الذي في ذمة القابض كماله ان يستوفى ماله الاخر (قوله بحقه) اي بدل حقه ظفرا (قوله او ديننا) عطف على غينا (قوله طالب) اي المستحق (قوله فضولى بزعمه) اي المستحق فالمقبوض ليس حقه (قوله استرده ظفرا) عبارة المغنى فله استرداده من القابض لانه مال من ظله وقد ظفربه اه (قوله فان فرط فيه الخ) اي لما مر ان القابض وكيل بزعم الدافع والوكيل انما يضمن بالنفريط قال المغنى والاسنى واقره سم هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه وكألة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكوت فله مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او غينا اه (قوله الدافع اليه) الى الفرع في النهاية (قوله فان لم تكن بينة) اي والحال انه مكذب له في وكألة اه رشيدى (قوله لم يكن له) اي لمدعى الوكالة (قوله لان النكول) اي نكول الاخر عن الحلف (قوله وقد تقرر) اي انفاي المتن قول المتن (وصدقه) اي صرح بتصديقه اخذنا ما مر انفاي عن المغنى والاسنى وقيد على ذلك اي ان المراد التصديق الظاهري خلافا لما في السيد عمر من ان المراد التصديق الباطني قول الشارح بخلاف ما لو كذبه الخ وقوله لانه اعترف الخ نعم يظهر ان المراد بالتصديق الاتي في مسئلة الوارث التصديق الباطني وان اشعر قوله هناك لانه اعترف الخ بارادة الظاهري والفرق عدم الرجوع هنا مع انكار الدائن الحوالة والرجوع هناك عند تبين حياة المستحق فليراجع (قوله لما ياتي في الوارث) عبارة المغنى لانه اعترف بانتمال الحق اليه اه (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه (له) اي لمدعى الحوالة (تحليفه) اي من عليه الدين (قوله واذا دفع) الى قوله ويسن في المغنى الا قوله كافي الشامل الى او وصية (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) وانظر هل يقال هنا الا ان شرط الدافع الضمان على القابض ان انكر الدائن الحوالة اخذنا ما مر في الوكالة والا قرب نعم كما يشعر به كلام المغنى وكلام سم عن شرح الروض هنا (قوله المستغرق) اي بخلاف غيره فان ما باخذه لا يختص به كما هو ظاهر

استردها) اي المستحق وقوله من شاء منهما اي الرجل والاخر ش (قوله قال المتولى الخ) قال في شرح الروض وزاد صاحب الانوار في الاستثناء فقال الا ان شرط الضمان على القابض لو انكر المالك او تنافى بتفريط القابض فيرجع الدافع حينئذ اه (قوله في المتن والمذهب انه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه وكألة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكوت فله المطالبة اي مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او غينا اه وفي شرح البهجة وان لم يصدقه فحضر المستحق وحلف على نفي الوكالة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لانه لم يصدقه اه وقوله غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين اذا تلفت لكن له تغريم القابض ايضا فليتامل (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) اي كما بحثه في شرح الروض (قوله لان ذلك خفي الخ) ولا سيما وهي قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن نكول) وان قال انا وارثه وصدقه الخ) قال في الروض وان بان المستحق اي في صورة الوارث والوصى والموصى له حيا وطالبه يرجع على الوارث والوصى والموصى له وجحد المحيل الحوالة كجحد الموكل الوكالة اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له

المراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه فانكر المستحق وحلف انه لم يوكل فان كان المدفوع عيننا استردها ان بقيت والا غرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الاخر لانه مظلوم بزعمه قال المتولى هذا ان لم تلف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع رجوع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالنفريط والمستحق ظله وما له في ذمة القابض فيستوفيه بحقه او ديننا طالب الدافع فقط لان القابض فضولى بزعمه واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفرا والا فان فرط فيه غرمه والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه (لا بينة على وكأله) لاحتمال ان الموكل ينكر فيغرمه فان لم تكن له بينة لم يكن له تحليفه لان النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه (وان قال) لمن عليه دين (احالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما ياتي في الوارث بخلاف ما لو كذبه وهناك تحليفه لاحتمال ان يقر او ينكر فيحلف المدعى وياخذ منه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف

لان ذلك خفي جدا فاندفع بالدين العادها او وصيه او موصى له بما تحت يدك وهو يخرج من النكاح (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله اعلم) لانه اعترف له بالملك وامن من للتكذيب وبه فارق ما مرقى الوكيل (فرع) قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمان ديني الذي عليك ففعل صح وبرىء على ما قاله بعضهم اخذا بما ياتي في اذن المؤجر للمستاجر في الصرف في العماره واذن القاضي للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال وما لو اختلع زوجته بالف واذن لها في انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذرعى عن الماوردى

وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جملة دينه صح وبرىء الوكيل عما دفعه ويوافقه قول القاضي لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلصق في يده برىء من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض ما في ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كما لو امرت زوجها ان يكيل نفقتها ويدفعها للطهان فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال اطعم عن كفارتى عشرة امداد ووصفها جاز وان لم يعين المساكين ولا ينافي ذلك قولهم لو قال لمدينه اسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمنى ونحوه من الامور التقديرية ولك ان تقول هذا كله لا دلالة فيه لما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلتنا ليس اهلا للقبض اذ اليتيم صغير لا اب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفة

اه رشدى عبارة الحلبي فان كان له مشترك وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه (لان ذلك خفي) ولا سيما هي قد تكون لغير الحصر اه سم قول المتن (وجب الدفع) ولا ذلله ثم ظهر المستحق حيا وغرمه رجوع الغريم على الوارث والوصى والموصى له بمادفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا جوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكره ثم جحد هذا بخلافه نهاية ومعنى (واينس من التكذيب) اى لان الميت لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) اى بالياس من التكذيب (قوله صح وبرىء) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وما لو اختلع الخ) الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها انه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسئلة اذن القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر اه سم (وغيره) اى غير الاذرعى (قوله ويوافقه الخ) اى ما نقله الاذرعى الخ (قوله وصار كانه الخ) اى الدائن الامر (قوله فهو) اى الطهان (قوله من جهتها) الاسبك تاخير عن كماله (قوله ولا ينافي ذلك) اى قول القاضي لو امر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله هذا كله) اى قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافي ذلك ولا يخفى ان الولد في مسألة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كما هو المتبادر من قبيل ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) اى عدم الدلالة (عن الاخر) اى المؤجر (قوله وقول القاضي) (قوله وقوله) اى القاضي عطف على قول ابن الرفة (قوله في مسئلة اليتيم) وقد مر ان مثلها مسئلة الخلع اذا كان الولد صغيرا او مجنونا (قوله القابض) اى من البناء والعمال (قوله صاروكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه سم (قوله ان المدين لا يبرأ الخ) الظاهر اخذنا مر في باب الضمان انه يرجع على دائنه الامر بالاتفاق ويتقاصان بشرطه فليراجع (قوله لا يقبض صحيح) اى وقبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) مفعول يؤيد وقوله قول الانوار فاعله وقوله الاوجه صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخ علة لا وجوبية بحث القمولى من بحث بالحوالة وان المستحق ظلمه فيما اخذه منه فينبغى ان لا يرجع على القابض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وان قوله ولا وطالبه وقول اصله وغرمه ليس على اطلاقهما وان كان تعبير المصنف اولي بل ينبغى ان يكون محلها في العين وان تلفت ما في الدين فينبغى رجوع الغريم على من ذكره وان لم يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وامن من التكذيب) اى لان الميت لا يتصور تكذيبه (صحيح وبرىء) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وما لو اختلع زوجته الخ) الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه وقوله لافى استحفاظه اى عمرو ش (قوله

(٤٥) - شروانى وابن قاسم - خامس) في مسئلة العماره وكانهم جعلوا القابض من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكالة ضمنية وقول القاضي وصار كانه وكيل البائع الى اخره وقوله ان الطهان صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسئلة اليتيم ان المدين لا يبرأ لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقض به دين عمرو او ادفعه اليه صاروكيلا لزيد اه وفرع القاضي على كونه وكيلا لزيد انه لو قال لعمرو عند اعطائه احفظ لى هذا فتلف عند عمرو وكان من ضمان زيد وبحث القمولى انه من ضمان الدافع لعمرو والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدفع لعمرو

الازرق وتقرع القاضي (قوله لافي استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول اى عمرواه سم (قوله فكان) اى الدافع (به) اى بسبب الاستحفاظ (قوله القرار عليه) اى على عمرو وظاهره وان لم يقصر في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيد عمر
(كتاب الاقرار)

(قوله هو لغة) الى قوله ولو اقر بشئ في المغنى الا قوله خاص وقوله كالامام الى ولو بجنابة والى قوله كارجحه الاذرى في النهاية الا قوله والسفيه الى وسيعلم وقوله قيل الى المتن وقوله لا خلاف فيه الى وهى (وشرعا اخبار خاص الخ) يرد عليه اقرار الامام او نائبه او ولى المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولى المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر عن عليه الحق (قوله على المخبر) اى لغيره اه ع ش (قوله فان كان) اى الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله او لغيره على غيره) اى بشرطه اه رشيدى (قوله اما العام) بان اقتضى امر غير مختص بواحد (قوله عن محسوس) اى امر مسموع اه كردى (قوله وعن حكم شرعى) اى عن امر مشروع اه ع ش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه الزام لحكم والافتوى اه قال الرشيدى قوله مر فان كان فيه الزام لحكم فى كون الحكم يقتضى شرعا عاما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره غيره فى التقسيم بل فى كون الحكم اخبارا نظرا ايضا اذ الظاهر انه انشاء كصنع العقود اه (قوله اغد يا انيس) هو انيس ابن الضحاك الاسلمى معدود فى الشاميين ووهم من قال انه انيس ابن ابي مرثد فانه غوى وكذا قول ابن التين كان الخطاب فى ذلك لانس ابن مالك لكونه صغيرا حينئذ انتهى من مختصر شرح مسلم للنووى للطيب ابن عفيف الدين الشهير بابخرمة اليمنى اه ع ش (قوله اى المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يرد السكران المعتدى ولا الفاسق ولا من بذربعد رشده ولم يحجر عليه اه ع ش (قوله كالامام) اى والولى بالنسبة لما يمكنه انشاءه فى مال موليه اه نهاية قال ع ش قوله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان اقر بشئ شىء اشتراه له ونمته باق للبائع او انه باع هذا من مال الطفل على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو اقر على موليه بانه اتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره بذلك ولمن اتلف الصبي ماله ان يدعى على الصبي ويقيم عليه شاهدا ويقيم اخر او يحلف مع الولي ولو لم يتيسر له ذلك جاز للولى الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاءه انه لا يصح اقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شىء من امواله قبل بلوغه رشده اه (قوله او السفيه) عطف على الرشيد (قوله الملحق به) اى بالرشيدش اه سم وهو السفيه الممل الذى مر فى الحجر اه كردى (قوله ولو بجنابة الخ) غايه راجعة الى المتن عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو اقر الرشيد باتلافه مالا فى صفه قبل كماله قامت به يئنة وحله كما بحثه البلقينى اذالم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كالمترضى فلا يؤخذ به اه (قوله منه) اى من مطلق التصرف (قوله ان لا يكذب به الحسن) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصداقها عقب ثبوته (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو دارى او ملكى لزيد اه بيم (قوله وما ياتى

لا فى استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول

(كتاب الاقرار)

(قوله وعن حكم شرعى) عطف على عن محسوس فهل يشمل يازم زيدا كذا فى جواب هل يازم زيدا كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق فى غيره ثبت له هذا الحكم (واركانه اربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم او شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر خاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مدته تبين انه اقر خاليا فى يوم كذا لم يعتد بهذا الاقرار ولم يكن للبقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً فليتأمل (قوله الملحق به) اى بالرشيدش (ان لا يكذب به الحسن) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصداقها عقب ثبوته وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو دارى او ملكى لزيد (قوله وما ياتى

لا فى استحفاظه فكان به متعديا قول الانوار لو دفع دينارا لآخر ليدفعه لغيره فدفعه اليه وقال احفظه لي فهلك عنده كان من ضمان الدافع لا للغير نعم ان اعترف عمرو ان المال لغير دافعه ضمنه ايضا والقرار عليه كما هو ظاهر لا تنفاه كون الواضع غره حينئذ
(كتاب الاقرار)
هو لغة الاثبات من قرئت وشرعا اخبار خاص عن حق سابق على المخبر فان كان له على غيره فدعوى او لغيره على غيره فشهادة اما العام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعى فهو الفتوى واصله قبل الاجماع قوله تعالى شهداء لله ولو على انفسكم قال المفسرون شهادة المرأة على نفسها فى الاقرار وخبر الشيخين اغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها واركانه اربعة مقر ومقر له وبه وضيفة انما (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) اى المكلف الرشيد كالامام فى مال بيت المال او السفيه الملحق به ولو بجنابة وقعت منه حال صباه او جنونه وسيعلم من آخر الباب اشتراط ان لا يكذب به الحسن ولا الشرع وما ياتى

قريباً الشرائط الاختيار ولو اقر بشئ. وانه مختار فيه لم تقبل بيته بانه كان مكرهاً الا ان ثبت (٣٥٥) انه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار

كما يأتي ومان طلب البيع
اقرار بالملك والعارية
والاجارة اقرار بملك المنفعة
امكن تعيينها الى المقر كما هو
ظاهر (اقرار الصبي) وان
راعى واذن له وليه
(والجنون) والمغنى عليه
وكل من زال عقله بما يعذر
به (لاغ) لسقوط اقوالهم
قبل الاولى التفريع بالغاء
اه وفيه نظر اذ لا حصر
فيما قبله ومفهوم المجرور
ضعيف (فان ادعى) الصبي
والصبية (البلوغ بالاحتلام)
اي نزول المني بقطة او نوما
والصبية البلوغ بالحيض
(مع الامكان) بان بلغ تسع
سنتين قرية تقريباً (صدق)
لانه لا يعرف الا من جهته
ولا ينافيه امكان البينة
على الحيض لانه مع ذلك
عسر كاياني (ولا يحلف)
ان خوصم لانه ان صدق
لم يحتج الى يمين والا فالصبي
لا يحلف وانما توقف عليها
إعطاء غاز ادعى الاحتلام
قبل انقضاء الحرب فانكره
امير الجيش لانه لا يلزم
من تحليفه المخذور السابق
واثبات اسم ولد مرتزق
طلبه احتياطاً لمال الغنيمة
ولانه لا خصم هنا يعرف
بعدم صحة يمينه واذا لم
يحلف فبلغ مبلغاً يقطع
ببلوغه لم يحلف لانتهاء
الخصومة بقبول قوله ولا
فلا تنقضه (وان ادعاه
بالسن طوب بينة) وان

قريباً) اي وسيعلم بما يأتي الخ يعني قول المصنف ولا يصح اقرار مكره (قوله وانه الخ) اي وبانه مختار في ذلك
الاقرار قال ع ش اي وذكر انه الخ اهو (قوله كاياني) اي في شرح ولا يصح اقرار مكره (قوله وممر)
اي في باب الصلح و (قوله والعارية الخ) عطف على البيع اه ع ش (قوله تعيينها) اي تعيين المنفعة
المقر بها بطلب العارية والاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله والمغنى عليه) الى الماتن
في المغنى (قوله بما يعذر به) كشر بدوام او اكره على شرب خمر اه غنى (قوله اذ لا حصر الخ) اي دال
حصر كأنما قال سم على حج هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضيق يعتد به والمراد بالمجرور
قول المصنف مطلق التصرف اه ع ش (قوله فان ادعى الصبي الخ) اي يصح اقراره او ليتصرف في
امواله اه ع ش (قوله الصبي) الى قول الماتن وان ادعاه في المغنى الا قوله ولا ينافيه الى الماتن وقوله احتياطاً
الى واذ قول الماتن (مع الامكان صدق) ويظهر انه لا بد من المصادقة في سن الامكان او ثبوته بالبينة اه سيد
عمر (قوله بان بلغ الخ) عبارة النهاية والمغنى بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في
الحيض والحجر اه قال ع ش وهو تسع سنين تحديدياً في خروج المني وتقريبية في الحيض ولا بد في ثبوت
ذلك من بينة عليه اه اي مصادقة كما مر آنفاً عن السيد عمر (قوله لانه) اي اثبات الحيض بالبينة
(مع ذلك الخ) اي امكانه وفي تقريب هذا الدليل نظر (قوله ان خوصم الخ) عبارة المغنى وان فرض ذلك
في خصومة وادعى خصيمه صباه ليفسد معاملته لانه ان كان صادقاً فلا حاجة الى اليمين والا فلا فائدة فيها
لان يمين الصبي غير منعقدة اه (قوله عليها) اي اليمين (قوله اعطاء غاز) من المصدر المضاف الى مفعوله (قوله)
ادعى) اي بعد القطع ببلوغه كاياني (قوله قبل انقضاء الخ) متعلق بالاحتلام (قوله لانه لا يلزم الخ) اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف إذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها
فيحلف بعد الانقضاء انه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض سم على حج اه ع ش (قوله)
واثبات اسم الخ) عطف على اعطاء غاز اه ع ش (قوله لا خصم هنا) اي في دعوى ولد المرتزق الاحتلام
ويحتمل انه راجع الى الغازي ايضاً (قوله واذا لم يحلف) اي مدعى البلوغ بما ذكر (قوله لانتهاء الخصومة
بقبول قوله اولاً) اي وقت الخصومة بلا يمين ويؤخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع ببلوغه فيه
فادعى ان تصرفه وقع في الصبا حلف وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط فيه) اي اقامتها اه سم (قوله اذا
تعرضت) قديهم انه لا يشترط هنا تعرض البينة للسن وليس بمراعاة عبارة النهاية والمغنى ولا بد في بينة السن
بيان قدره اه (قوله ان تبينه) اي البينة قدر السن (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر ذلك اذا كان
ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التمهيل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقريب هذا

لم تقبل بيته) معناه لم يثبت اكرهه بالبينة الا ان شهدت بانه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار بدليل قوله
كما يأتي اشارة الى قوله الاتي لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانه اكرهه على الاقرار بالطوعية اه وسياق قوله
واذا فصل دعوى الاكره صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه الخ وفي العباب ثم لا تسمع دعواه انه اكرهه على
الاقرار بالاختيار الا ببينة اه (قوله اذ لا حصر الخ) هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد
به (قوله ولا ينافيه امكان البينة الخ) قديهم من هذا الصنيع عدم امكان البينة على الاحتلام لكن قديهم غنى
ما يأتي عن الانوار خلافاً لذي شرط في السن التعرض له فلو لم تكن البينة بالاحتلام لزم عدم قبولها اذ لم يبين
نوعه لانها امان تزيد السن وهي لا تقبل فيه بدون بيان والفرض انها لم تبين او الاحتلام وهي لا تقبل فيه
على هذا التقدير (قوله وانما توقف عليها) اي على اليمين ش (قوله لانه لا يلزم من تحليفه المخذور) اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها
فيحلف بعد الانقضاء على انه كان بالغاً حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض (قوله واثبات) عطف
على اعطاء ش (قوله ويشترط فيه) اي اقامتها ش (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غريباً لا يعرف اسمولة اقامتها في الجملة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه للاختلاف به

نعم لا يبعد الاطلاق من
فقيه موافق للحاكم في مذهبه
لان هذا ظاهر لا اشتباه
ولا خلاف فيه عندنا وبه
يفرق بين هذا ونظائره
الآتية في الدعاوى وهي
رجلان نعم ان شهدا ربيع
نسوة بولادته يوم كذا
قبلن وثبت بهن السن تبعاً
كما هو ظاهر وخرج
بالاحتمال والسن مالم
ادعاء واطلق فيستفسر كما
رجحه الاذرعى فان تعذر
استفساره اتجه العمل باصل
الصباوقديعارض مارجحه
قول الانوار لو شهدا ببلوغه
ولم يعينا نوعه قبل الا ان
يفرق بان عدالتهما مع
خبرتهما اذ لا بد منها قاضية
بانهما تحققا احد نوعيه
قبل الشهادة به وانما يتجه
بعض الاتجاه ان كانا فقيهين
موافقين لمذهب الحاكم
في البلوغ ومع ذلك القياس
انه لا بد من استفسارهما
وفرق بين هذا وما قدمته في
السن بان الاهام هنا اقوى
(والسفيه والمفلس سبق حكم
اقرارهما) في بايهما
(ويقبل اقرار) المفلس
بالنكاح والمساكن مطلقاً
و(الريق بموجب) بكسر
الجيم (عقوبة) كزنا ووقود
وشرب خمر وسرقة بالنسبة
للقطع لبعد التهمة فيه لان
النفوس مجبولة على النفرة

الجواب تامل (قوله نعم لا يبعد الاطلاق) اى بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (موافق
للحاكم في مذهبه) ينبغي اوحثي والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعى فيلزم من
وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعى ثبت
المطلوب سم على حج اه غش (قوله لان هذا) اى سن البلوغ (قوله وبه يفرق) اى بالتعليل (قوله
وهى) اى البينة (قوله تبعاً) اى للولادة (مالو ادعاء) اى البلوغ (قوله كارجحه الاذرعى) ويمكن حمله على
الندب اذا لا وجه القبول مطلقاً اه نهاية اى فسر هـ ام لا عـش عبارة سم والاوجه حمل مارجحه على الندب
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من مسألة الانوار المذكورة مراه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم
ببلوغه اعتمده للمغنى ايضا (قوله اتجه العمل باصل الصبا) تقدم انفا عن النهاية والمغنى وسم خلافة (قوله
مارجحه) اى الاذرعى (قوله قول الانوار الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لان يفرق) اى بين الدعوى
المطلقة والشهادة المطلقة (قوله بان عدالتهما الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال عـش لم يبين مر
وجه الرد للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى في نفسه اه (قوله احده نوعيه) اى من السن والاحتمال
اه عـش (قوله وانما يتجه) اى قول الانوار (قوله ومع ذلك) اى الاتجاه المذكور (قوله بين هذا) اى بينة
مطلق البلوغ حيث يجب استفسارهما (قوله وما قدمته الخ) اى بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (هنا) اى فى
البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) اى قول المتن وان اقر فى النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال
فيثبت في ذمته تالفاً كان او باقياً كما ياتى اه عـش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى
المالك بالمال واثبات اخذه والريق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا كان المسروق باقياً فدعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار
الريق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا انكر الريق
السرقه واما اذا اقر بها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) (فائدة)
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث بوارث اخر قاله صاحب التعجيز ويضمن مال السرقة في
ذمته ان لم يصدقه السيد يتبع به اذا عتق فان صدقه اخذ المال ان كان باقياً والبيع في الجناية ان لم يفده السيد
والا يتبع بعد العقد بما زاد على قيمته اذ لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفى في التعليل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا يبعد الخ) اعتمده
مر (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ينبغي اوحثي والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند
الشافعى فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده
او عند الشافعى ثبت المطلوب (قوله وهى) اى البينة ش (كارجحه الاذرعى) اى من وجهين في فتاوى
القاضى احدهما انه يصدق والاوجه حمل مارجحه على الندب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من
مسألة الانوار المذكورة مر (قوله لان يفرق بان عدالتهما الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتامل
(قوله وسرقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات اخذه
ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما لفظه فلم ان شرط القطع دعوى المالك او وليه او وكيله بالمال ثم ثبوت
السرقه بشرطها اه والريق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسيأتى في
الدعاوى انه لو ادعى ديناً على معسر قصد اثباته ليطالب به اذا ايسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه
الدعوى وان الغزى اعتمده وذكروا هناك ان شيخنا الشهاب الرملى اتى به وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا
كان المسروق باقياً فدعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار الريق فيما يظهر ولكن
لا يؤخذ منه المال قال في التنبيه وان اقر بسرقة مال في يده قطع وفي المال قولان احدهما يسلم والثاني لا يسلم
اه اى الاصح الثاني وبما اذا كان تالفاً وقصد بالدعوى اثبات الاخذ اخذاً ياتى في الدعوى انه بحث

لانه وقع تبعا (ولو اقر) ما ذون له في التجارة او غيره (بدين جنائية لا بوجوب عقوبة) اي حدا (٣٥٧) او قودا كجنائية خطأ او غصب

واتلاف او اوجبتها كسرة
وان زعم ان المسروق باق
في يده او يدسيده (فكذبه
السيد) في ذلك او سكنت
(تعلق بذمته دون رقبته)
للتهمة فيدفع به اذا عتق اما
اذا صدقه وليس مرهونا ولا
جانبا فيتعلق برقبته ويبيع
فيه الا ان يصدقه السيد
بالاقل من المال وقيمه ولا
يتبع بما بقي بعد العتق لان
التعلق اذا وقع بالرقبة
انحصر فيها (وان اقر بدين
معاملة) وهو ما وجب برضا
مستحقه (لم يقبل على السيد)
وان صدقه (ان لم يكن
ما ذون له في التجارة) بل
يتعلق بذمته يتبع به اذا
عتق لتقصير معاملة (ويقبل)
اقراره بدين التجارة (ان
كان) ما ذون له فيها القدرته
على الانشاء ومن ثم لو حجر
عليه لم يقبل وان اضاف
لزم من الاذن لعجزه عن الانشاء
حينئذ وانما صح اقرار
المفلس على الغرماء لبقاء
ما بقي لهم في ذمته والعبد
لو قبل فاق حق السيد
بالكلية اما ما لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا يقبل
منه واستشكل بانه ان
اقرض لنفسه فهو فاسد او
للتجارة باذن سيده فيمنعني ان
يؤدي منه لانه مال تجارة ويرد
بان السيد منكر والقرض

اقراره به والافعل سيده لان الرقبة المتعلقة بالمال حقه اه مغنى (قوله لانه وقع) اي المال (قوله كجنائية
خطا الخ) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله او غصب الخ) عطف على جنائية الخ (قوله او اوجبتها) عطف على
لا توجب عقوبة عبارة المغنى اما ما وجب عقوبة غير حد او قصاص ففي تعلقه برقبته اقرار اظهره لا يتعلق
ايضا قال الاسنوي واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونه لم يذكره غير مستقيم اه (قوله وان زعم الخ) انما
اخذه غاية لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة اه عرش (قوله اما اذا صدقه) اي السيد
(قوله وليس) اي الرقيق و (قوله ولا جانبا) اي جنائية اخرى وقضيته انه لو كان جانبا او مرهونا لم يؤثر
تصديق السيد فيقدم حق المهرن والمجنى عليه وعليه فلو انك الرهن او عفا المجنى عليه عن حقه او بيع في
الجنائية او الدين ثم عاد ملك السيد فيمنعني ان يتعلق برقبته واخذة للسيد بتصديقه اه عرش (قوله فيتعلق
برقبته الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون
سيده وانه لو ثبت بالبيينة انه كان جنيا قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول
مالم يصدقه السيد والا فان كان موثرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل او معسر اثنين انه لا اعتاق وان الارش
تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان موثرا حال الاعتاق والاعتاق والارش متعلق برقبته قال م لا يبعد في
الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موثرا انفاذ العتق ولزم الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا لوقوع العتق
ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا يتجه ان محل الثاني ما ذكر
انتهى اه سم (قوله وهو ما وجب) الى قول المتن ويصح اقرار المريض في المغنى وكذا في النهاية الا قوله
نعم الى المتن (قوله وانما صح اقرار المفلس الخ) دفع به ما برد على ائشق الاول وهو عدم صحة الاقرار من غير
الما ذون اه عرش (قوله لهم) اي للغرماء الذين قبل اقراره عليهم بقوله لفلان على كذا قبل الحجر اه عرش
(قوله لو قبل) اي اقراره و (قوله فلا يقبل منه) اي من العبد على السيد اه عرش (قوله اول التجارة باذن
سيده الخ) هو محط الاستشكال (قوله ويرد بان السيد الخ) قضيته ان السيد لو اعترف به لزم اه رشيدى
وعبارة عرش مفهومه ان لو صدقه السيد على الاقتراض تعاق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس
الخ خلافا اه اقول بل مفهوم ذلك انه يتعلق بما ذكر فيما اذا اعترف السيد باذنه في الاقتراض وقوله
والقرض ليس الخ اي فيما اذا انكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا مخالفة (قوله والقرض

الباقى صحة الدعوى بقتل خطأ وشبهه عمد على القاتل وان استلزمت الدية مؤجلة اي مع انه لا تسمع
الدعوى بمؤجل لان القصد ثبوت القتل اه وقد يستشكل ايضا بان ثبوت السرعة بالنسبة للقطع بمجرد
اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله وهو ممتنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما اذا وقع
الاقرار بمحضرة البيينة عند القاضي على انه سياتى عن البلقينى عند قول المصنف في القضاء والاظهر انه بقضى
بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره سر الخبر فان
اعترف فارجموا ولم يبد بحضرة الناس اه فان قلنا بهما جازى ذلك فيما نحن فيه وسياتى في السرعة ثبوت
القطع بشهادة الحسبة فليتامل (قوله في المتن ولو اقر بدين جنائية الخ) ه فرع في الروض وشرحه كغيرهما
انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون سيده وانه لو ثبت بالبيينة انه كان جنيا قبل العتق ازم السيد
الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول مالم يصدقه السيد والا فان كان موثرا حال الاعتاق لزمه
فداؤه بالاقل او معسر اثنين انه لا اعتاق وان الارش متعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان السيد موثرا حال
الاعتاق والا فلا عتق والارش متعلق برقبته وانظر لوجبه حاله حال الاعتاق هل يحكم بنفوذه او برده هذا
وقد قال م لا يبعد في الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موثرا انفاذ العتق ولزمه الفداء بالاقل وكذا ان كان
معسرا لوقوع العتق ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا
يتجه ان محل الثاني ما ذكره اه (فرع ثان) في الروض وشرحه ايضا وان اقر العبد بمال وكذبه الاولى
ولم يصدقه السيد اختص اي المال اي نفسه ان لم يكن عينا وبذلك ان كان عينا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٣٥٨) فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا الى الان استفسر وفسر

ليس من لوازم التجارة (الخ) قضيته انه لو اضطر الى اقراض ما يصره على مال التجارة كان مانت الجمال التي تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصره في اجرة الحل فاقرض ما يصره عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة ويُنْبَغِي انه حيث تعين الاقراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه او ثبت بينة تعلق بمال التجارة للعلم برضا السيد بذلك قطعاً وبقي ما لو لم يكن ما ذنوا له في التجارة واضطر لنحو جوع او غيره ولم يتمكن من الرجوع السيد والا قرب جواز الاقراض حينئذ باذن القاضي ان وجدوه والا شهد على الاقراض ويتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسواً باقيد به صاحبه على السيد وجوبه عليه وان لم يكن كسواً يرجع به على السيد للعلّة المذكورة اه ع ش (قوله اي الان استفسر الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغني (قوله لا يؤخر للعق) وفاقا لشرح الروض والمغني وخلافاً للنهاية والده وسم (قوله فيما مر) اي في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلاً بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب بذلك الا بعد العتق لكاه اه ع ش (قوله بعين) الى قوله وفي الجواهر في النهاية الا قوله فلما اطلبها بعد ذلك (قوله بعين) اي غير معروفة بالمقر لما سياتي من ان المعروفة به ينزل الاقرار بها على حالة المرض اه ع ش (قوله على ما قيل) عبارة النهاية والمغني كما قاله الغزالي اه (قوله نعم للوارث الخ) خلافاً للمغني (قوله تحليفه) اي المقر له فان لكل اي المقر له حلف اي الوارث وبطل الاقرار كما في ذلك الوارث الدرهم الله اياه في نهاية (قوله خلافاً للفقهاء) اي وفاقاً للاذرعى كما نقله عنه المزجدي تجريدته هذا وقد افاض شيخنا الشهاب الرمي بما قاله الشارح تبعا للاذرعى اه سم (قوله لزمته) اي الدعوى بمعنى ان كل ما ادعى به عليه لوافره لزمه اذا انكره تنوجه عليه اليمين (قوله وما ياتي) اي في قوله لانه انتهت الخ قال ع ش والصواب اي قوله ولبقية الورثة الخ (قوله فيه) اي في الوارث اي في الاقرار له (قوله لا ينافي الخ) لان التهمة الموجودة في الاجنبي كافية في توجيهها (قوله ومنه) اي من الاقرار لوارث الخ ثم هو الى قوله فان لم يقبل في المغني الا قوله واقرار الى ولو اقر (قوله واقرار الخ) اي في المرض او غيره اه ع ش وهذا في الاقرار بالدين على اطلاقه واماً في العين في المرض فتقدم منه تعييدها بالاتكون معروفة بالمقر ويأتي عن الرشيدى والمغني ما يفيد الاطلاق هنا ايضا في هذه الاعصار وهو الظاهر (قوله في الصحة) مراد اللفظ مقول لم يقبل (قوله ولو اقر له) اي المريض مرض الموت للوارث (قوله او قال) اي المريض مرض الموت في عين الخ خرج به ما لو اقر بالعين المذكورة في الصحة فتسلم المقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه ع ش (قوله نزل على حالة المرض) اي على التبرع في حالة المرض فيتوقف على اجازة بقية الورثة وخرج بما ذكره في الاقرار بالعين المعروفة بالمقر في حالة المرض ما لو اقر بها في الصحة فتسلم المقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه ع ش (قوله وان كذبه الخ) اي المريض غاية لقوله وكذا يصح اقراره لوارث بمال على المذهب (قوله لانه انتهى) الى قوله ولا نسقط في المغني (قوله عدم قبوله) اي قبول اقرار المريض مرض الموت لوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا اول كلام الاذرعى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الاذرعى عليه قال الاذرعى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو اقر لمن لا يستغرق الارث معه الايت المال فالوجه امضاؤه في هذه الاعصار لفساد بيت المال اه رشيدى وقوله نعم الخ نقله المغني ايضا عن الاذرعى وافره (قوله لمن يخشى الله ان يقضى الخ) اي ولو لم يكن في البلد غيره اه ع ش (قوله ان يقضى الخ) فلا زاد او يشهد بذلك (قوله ولا شك فيه) اي فيما قاله الاذرعى

بالتجارة (ويؤدى) ما لزمه بنحو شرأ صحيح لا فاسد لان الاذن لا يتناول (من كسبه وما في يده) لما مر في بابه و اقرار مبعض بالنسبة لبعضه الفن كالقن فيما مر وبعضه الحر كالحرف فيما مر نعم ما لزم ذمته في بعضه الرقيق لا يؤخر للعق لان له هنا ما لا يخلافه فيما مر (ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجنبي) بعين او دين فيخرج من راس المال اجماعاً على ما قيل نعم للوارث تحليفه على الاستحقاق فيما يظهر خلافاً للفقهاء ويؤيد ما ذكرته قسولهم تنوجه اليمين في كل دعوى لو اقر بمطلوبها لزمته وما ياتي في الوارث وكون التهمة فيه اقوى لا ينافي توجه اليمين (وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بمال ومنه اقرارها بقبض صداقها واقرار من لا يرثها الايت المال لمسلم ولو اقر له بنحو هبة مع قبض في الصحة قيل فان لم يقبل في الصحة او قال في عين عرف انها ملكه هذه ملك لوارثي نزل على حالة المرض كما ياتي (على المذهب) وان كذبه بقية الورثة او بعضهم لانه انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه قال الاذرعى فلا ينبغي لمن يخشى الله ان يقضى او يفني بالصحة ولا شك فيه

إذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حيث نذروا انه لا يحل للقرلة اخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه انه اقر له بحق لازم يلزمه

الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين باسقاطهم كما صرح به جمع فلم يطلبها بعد ذلك ويصح اقراره ولو ارثه بنحو نكاح او عقوبة جز ما وان افضى الى مال وفي الجواهر هنا فيما لو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فافر بقبضه من الوارث وعكسه ما هو مبنى على ضعف وهو عدم صحة الاقرار للوارث فظنه بعضهم مبنيا على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (ولو اقر في محنته بدين لشخص وفي مرضه بدين لاخر لم يقدم الاول بل هما سواء كما وثبتا بيئته وكما لو ضمن بعد موته بخبر تعدى به وعليه دين لاخر (ولو اقر في محنته او مرضه بدين لشخص واقرا وارثه بعد موته بدين لاخر لم يقدم الاول في الاصح) لانه خليفة مورثه ولو اقر في مرضه بدين لزيد ثم بعين للممرو ومات ولا مال له غيرها سلمت للممرو (ولا يصح اقرار مكره) بغير حق على الاقرار بان ضرب ليقرب كسائر تصرفاته اما مكره على الصدق كان ضرب ليقرب في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده على اشكال قوى فيه لاسيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب عنه الا باخذت مثلا وغاية ما وجبوا به ذلك ان

اه ع ش عبارة المغني تنبيه الخلاف في الصحة واما التحريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جمع منهم القفال في فتاويه اه (قوله اذا علم بالقرائن) ولعل المراد بالعلم ما يشمل الظن الغالب (قوله بالحرمة) اي حرمة الاقرار (قوله حيث نذروا) اي حين قصد الحرمان (قوله وانه لا يحل) عطف على الحرمة (قوله وانه لا يحل للقرلة الخ) اي لكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه اه ع ش عبارة الرشيدى لا يخفى ان حل الاخذ وعدمه منوط بما في نفس الامر اه (قوله تحليفه) اي الوارث المقر له (قوله انه) اي على ان المورث المقر (قوله يلزمه الخ) عبارة المغني كان يلزمه الخ (قوله وان افضى الخ) اي بالعفو او بالموت قبل الاستيفاء اه معنى (قوله وفي الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله لا ياتي ما هو مبنى الخ (قوله ضمن به) اي ضمنه به و (قوله فافر بقبضه) اي المريض اه ع ش (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فافر بقبضه من الاجنبي اه سم (قوله مبنى على ضعيف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فافر بقبضه من الوارث لم يبرأ في الاجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر او جهما برأه الاجنبي وقد نظر بعضهم في عدم برأه الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار له بدين اه (قوله كالمو ضمن الخ) اي لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بتر اعدى به وعليه دين اخر لاخر فهما متساويان اه كرى (قوله بدين لشخص) اي او ثبت بيئته اه معنى (قوله لانه خليفة) الى قوله قال في المغني والى قوله فقال في النهاية (قوله ولو اقر الخ) ولو اقر الوارث لمشاركه في الارث وهما مستغرقان كزوجة وابن اقر لها بدين على ابيه وهى مصدقة له ضاربت بسبعة اثمان الدين مع اصحاب الديون قاله البلقينى ولو ادعى لإنسان على الوارث ان مورثه اوصى له بثلث ماله مثلا واخر بان له عليه ديننا مستغرقا وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق او بالعكس او صدقهما معا قدم الدين كالمو ثبتا بالبيئته ولو امر باعتاق اخيه في الصحة عتق وورث ان لم يحجبه غيره او باعتاق عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لتركه عتق لان الاقرار اخبار لا تبرع نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مروهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له اثر لانه لو ثبت دين للزوجة بالبيئته لا بالاقرار فالحكم كذلك لانها لا تاخذ من دينها الذي على الزوج الا ما يخص غيرها من الورثة ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ ع ش مما هو مبنى على ان الاقرار في ذلك له اثر ولو صور الشارح مر المسئلة بغير المستغرقين لظهر الاثر كما لا يخفى (قوله سلمت للممرو) اي كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع نهاية ومعنى (قوله بغير حق) اما بحق كان اقر بشئ مجهول ولم يبينه وطولب ببيانه فامتنع فاكره على بيانه فيصح اه ع ش (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره شاه سم (قوله كان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جدا ان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن حله اذا ضرب ليصدق سم على حج وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر اه ع ش وظاهره وان كان هنالا قرينة قوية وفيه في هذه الاعصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله فيصح حال الضرب) وبعده يلزمه ما اقر به لانه غير مكره اذا المكره من اكره على شئ واحد وهذا لما ضرب ليقرب لم ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع ويقرب ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غالب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقرب وقال الاذرعى الولاية في هذا الزمان ياتيهم من بينهم بسرفة او قتل او نحوهما فيضرونه ليقرب بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب ان هذا اكره سواء اقر في حال ضربه ام بعده وعلم انه لو لم يقرب بذلك لضرب ثانيا اه وهذا متعين معنى ونهاية قال ع ش قوله مر ام بعده اي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع او السياسة او غيرهما كشيخ العرب وقوله مر وهذا اي ما ذكره الاذرعى متعين وهو المعتمد اه (قوله ذلك) المشار اليه قوله فيصح الخ (قوله في رده)

(قوله وبقية الورثة تحليفه الخ) كذا شرح مر (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فافر بقبضه من اجنبي (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جدا ان

الصدق لم ينحصر في الاقرار لكن اطال جمع في دونه قال ابن عبد السلام في فتاويه ولو ادعى أنه باع كذا مالا مكرها لم تسمع دعوى الاكره

والشهادة به إلا مفهولة وإذا نهى ولا وكان قد اقر في كتاب التبايع بالاعاوية لم يسمع دعواه حتى تقوم بنية بانه اكره على الاقرار بالطواعية اه
 وإذا فصل دعوى الاكره صدق فيه ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يشهد
 حيث دلت قرينة على الاكره فان شهد كتب صورة الحال لينفع المكره بذلك القرينة واخذ السبكي بكلام الجرجاني حرمة اشادة على
 مقيد او محبوس وبه جزم العلاني فقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكره ثم اقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور ملك

القرائن تقبل دعواه
 الاكره سواء اكان
 الاقرار للظالم المكره او
 لغيره الحامل للظالم على
 الاكره وتقدم بينة
 الاكره على بينة
 اختيار لم تقل كان مكرها
 وزال اكرهه ثم اقر
 (ويشترط في المقر له)
 تعيينه بحيث يمكن مطالبة
 كاشير اليه قوله لحل عند
 كعلى مال لا حد هؤلاء
 العشرة بخلاف لو احدى من
 البلد على الف الا ان كانوا
 محصورين فيما يظهروا
 قال واحد منهم ان الماردولى
 عليك الف صدق المقر يمينه
 فان كان قال لاحدهم على
 الف فالمكمل الدعوى عليه
 وتحليفه فان حلف لتسعة
 فهل تنحصر الالف في العاشر
 فياخذة بلايين او يحلف له
 ايضا لاحتمال كذبه في
 حلفه للذى قبله كل محتمل
 ثم رايتهم قالوا في ان كان هذا
 الطائر غرابا فانسأى طوائق
 والاف بعدى حروا شكل لو
 انكر الحنث في يمين
 احدهما كان اعترافه في
 الاخر فقوله لم احنث في
 يمين العبد كقوله حنثت في
 يمين النسوة وعكسه وهذا

أى التوجيه المذكور (قوله والشهادة) أى بالاكره (قوله مفهولة) أى كل من لدعوى والشهادة
 (قوله وإذا فصل) أى مدعى الاكره وشاهده (قوله لا على نحو دين) عطف على ديار ظالم (قوله) وتقييد
 (الخ) عطف على حبس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاقرار اهـ (قوله كتب) أى يزواهل اشادة هذا
 إذا كان قوله شهد على ظاهره وام لو كان معنى تحمل الشهادة لقوله كتب على ظاهره (قوله لينفع المكره)
 يفتح الرأى (قوله واخذ السبكي الخ) معتمد اهـ (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من مقيد او محبوس
 حال اقراره اهـ (قوله تعيينه) الى قوله فان كان في النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بوايه
 اهـ سم (قوله كعلى مال) مثال للتعيين عـ وسم (قوله فيما يظهروا) وظاهره انه في هذه الحالة لا يقبضه
 الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه وفيه نظر
 فليتأمل سم على حج اهـ عـ (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اهـ سم (قوله صدق المقر يمينه)
 أى انه لم يرد به بالاقرار اهـ عـ (قوله لاحدهم) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الالف في العاشر فيما اخذه
 بلايين) روجه الرشيدى وقالا للشارح (قوله واشكل) ولم يتبين الحال وهذا من دخول فـ ولو قال فيما اذا قال
 ان كان هذا الخ واشكل فظهر العطف (قوله ولو انكر الخ) مقولة لـ (قوله كقوله حنثت في بين النسوة)
 أى فيصرون طوائق (قوله وعكسه) أى فيحق للعبد (قوله وهذا) أى فلو لم يذ كور (قوله في ترجيح
 الاول) وهو كون العاشر يستحقه بلايين اهـ عـ (قوله ولو اقر بعين) الى قوله ولو كان في النهاية (قوله
 بعين لمجهول) خرج بالعين الدين فالقرار بالمجهول باطل كما رقبيله رشيدى أى بقوله بخلاف لو احدى
 من البلد الخ (قوله لا اعرف مال كى لو احدى) وانظر ما وجه التقييد بواحد من اهل البلد وايسره في شرح
 الروض أى والمغنى اهـ رشيدى (قوله أى نزع منه ناظر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلا
 أى القاضى يتولى حفظه اهـ سم (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايسر من معرفة صاحبه سم على حج
 ويقبل تفسيره كى باقى فيما لو اقر لمهم ثم فسره اهـ عـ (قوله ان يحلف) أى محل النزاع (قوله ما لم يدع الخ)
 فان ادعى ذلك او قامت عليه قرينة لم ينزع منه اهـ عـ (قوله في عين) لعل الاولى اسقاطى (قوله واخر)
 أى بيد آخر (قوله نصفين) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب

الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توم حله إذا ضرب ليصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى
 بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بوايه (قوله كعلى مال الخ) راجع لقوله تعيينه شـ (قوله الا
 ان كانوا محصورين فيما يظهروا) وظاهره انه في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين في
 الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليتأمل (قوله ولو قال واحد منهم) أى
 العشرة شـ (قوله نزع منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما ياتى قريبان انه لو قال على مال
 لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا فى العين وما هنا فى الدين كاشير اليه كلامه كاصله
 ثم رايت السبكي أجاز به اهـ (قوله أى نزع منه ناظر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلا
 ان القاضى يتولى حفظه (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايسر من معرفة صاحبه (قوله قسمت حصته
 بينهما نصفين الخ) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب ملكيهما (قوله

ظاهر في ترجيح الاول ولو اقر بعين لمجهول كعدى مال لا اعرف مال كى لو احدى من اهل البلد نزع منه أى نزع
 منه ناظر بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو وليت المال ويظهر ان محله ما لم يدع او تقم قرينة على انه انطاة ولو كان بيده ثالث في دين واخر
 سدسها واخر نصفها فاقر بحصته لها وقال العين لها دون قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر حذر من الترجيح بلا مرجح وكون
 احدهما اكثر من الاخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال اردت التوزيع عليهما بحسب حصتهما قبل احتماله ولذى السدس

تحليفه ان لم يصدقه (اماية استحقاق المقر به) حسا او شرعا لان الاقرار بدونه كذب (٣٦١) (الموقال) له على الالف الذي في هذا الكيس

وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) واطلق (فلغو) اما الاول فواضح ويفرق بينه وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان الاقتصار على له على الف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه متممضا للرفع فالغنى بخلاف الاقتصار على له على الالف غير مستعمل حيث لا عهد فوقه قوله الذي في الكيس بيان لا رافعا ومن ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحده ثم رايت شيخنا نقل فرقا هذا واضح منه كما يعرف بتأملها ثم هذا في نحو ظاهر واما جريانه في عامي صرف فبعد والذي يتجه استفساره والعمل بارادته فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تؤيد الالغاء واما الثاني فلا استحالة ملككم او استحقاقهم ومن ثم لو كانت مسجلة بنحو وصية او وقف صحيح لمكانه (فان قال) على هذه الدابة (بسيبها لملكها) كذا (وجب) لا مكانه وسيبيتها لا تلاف بعضها او استيفاء منفعتها ويحمل مالها في كلامه على مالها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قبل كما لو صرح به ولو لم يقل لملكها لم يحمل على مالها حال بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لو ارثه

ملكها اه سم (قوله تحليفه) اى المقر (قوله حسا) الى قول الماتن وان اسنده في النهاية الا قوله ويفرق الى واما الثاني (قوله حسا او شرعا) اى بان لا يكذب فيه الحس ولا الشرع اه ع ش عبارة سم قوله حسا وشرعا فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالاقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال وشرعا بالواو فتأمل اه (قوله له على الخ) يتأمل مناسبة لما فرع عليه اه سيد عمر اى فان المتنى فيه نفس المقر به لا اهلية استحقاق المقر له اياه (قوله له على الالف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله او لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اه ع ش (قوله واطلق) اى فلو اضافته الى يمكن كالاقرار بماله من وصية ونحوها صح كاقاله لما وردى نهاية ومعنى واسى (قوله اما الاول) اى المثال الاول اى وجه الغائه (قوله فواضح) اى لاستحالة ملوكة المعدوم (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) وهم ان ولا شيء فيه من كلام المقر وانه قيد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) اى في المثال الاول (قوله ذكر الذى) اى الى آخره (قوله هذا) اى ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله اوضح منه) اى من الفرق الذى نقله الشيخ (قوله فيه) اى فى العامى الصرف (قوله فان تعذر) اى الاستفسار (قوله لم يعمل به) اى بالمثال الاول من العامى الصرف (قوله لاحتماله) اى المثال الاول من العامى الصرف الممكن والمستحيل (قوله استحقاقها) من عطف المسبب على السبب عبارة النهاية والمغنى لا تنفاد اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للمالك حالا ولا لا يتصور منها تعاطى السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتى اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ومحل البطلان كما قاله الاذرعى فى المملوكة اما الاقرار لخليل مسجلة فلا شبهة الصحة كالاقرار بالمقبرة ويحمل على انه من غلة وقف واقف عليها او وصية لها وبه صرح الرويانى واقضى كلامه انه لا خلاف فيه اه قال ع ش قوله مر فلا شبهة الصحة معتمد اه (قوله لو كانت مسجلة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار اخذنا بما ياتى فى الاقرار لخليل هند نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فينتج عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر اه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اى الماتن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزازة سم على حج اقول ومع ذلك فيمكن توجيهاه بان قوله لملكها بديل من هذه الدابة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله على هذه الدابة كان الداعى له الى ذكر هذا فى التصوير مجازا ظاهرا للماتن والافعال الروض كغيره للموقال على لملكها بسببها الف اه على انه قيد توقف فى هذا التصوير من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المتن فى النهاية الا قوله فان مات الى وليس (قوله وسببها لا تلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله او استيفاء منفعتها) باجارة او غصب نهاية ومعنى (قوله فان اراد غيره) اى كان قال اردت من انتقلت منه الى من هى تحت يده الان وان طال مدة كونها فى ملك من هى تحت يده اه ع ش (قوله فان اراد غيره قبل) ولما لكها حالا تحليف المقر ان لم يصدقه اخذنا ما فى شرح ويشترط فى المقر له (قوله ولو لم يقل لملكها) بل قال على بسبب هذه الدابة اه ع ش عبارة المغنى ومثلها فى سم عن شرح البهجة فان لم يقل لملكها

حسا او شرعا) فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالاقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال حسا او شرعا بالواو فتأمل اه (قوله فلا استحالة ملكها او استحقاقها) قال فى شرح الروض نعم لو اضافته الى يمكن كالاقرار بمال من وصية ونحوها صح كاقاله لما وردى اه (قوله ومن ثم لو كانت مسجلة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار اخذنا بما ياتى فى الاقرار لخليل هند نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فينتج عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اى الماتن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزازة (قوله لم يحمل على مالها حال الخ) عبارة شرح البهجة فان لم يقل لملكها بل قال بسببها لم يلزم ان يكون المقر به لملكها فى الحال ولا لملكها مطلقا بان كانت فى يده فانتقلت لانسان شيئا بل يستل

فما يظهر وليس في هذا إيهام المقر له لأنه لما ربط إقراره بمعين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما تبعاً كتنفي به بخلاف ما مر في رجل من أهل هذه البلدان وإن عنت ليست سبباً للاستحقاق (٣٦٢) فلم تصلح للاستبعا ولو أقر بعين أو دين لحرب ثم استرق أو بعد الرق واسنده

لحالة الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيدته أي بل يوقف فان عتق فله وإن مات قنا فوفى (وإن قال لجل هند كذا) علي أو عندي (بارث) من نحو أبيه (أو وصية) له (لومه) لا مكانه والخصم في ذلك ولي الحمل إذا وضع نعم إن انفصل لا أكثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقاً ولستة أشهر فأكثر من حين ذلك وهي فراش لم يستحق نظير ما يأتي في الوصية له (وإن أسنده إلى جهة لا يمكن في حقه) كله على الف أقرضنيه (فلغو) ذلك الاسناد لاستحالة دون الاقرار لأنه وقع صحيحاً فلا يبطل ما عقبه به كله على الف من ثمن خر أما لو قال باعني كذا بالف فالأقرار نفسه هو اللغو كباعني خر بالف وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الأقرار وهو صريح كلام الروضة والمئن وآخرين بالغاء الاسناد وصحة الأقرار وأطالوا في الانتصار له وتوهم ما في الروضة والمئن على أنه يمكن توجيه ما فيها باطلاً بان قرينة حال

واقصر على قوله بسببها لم يلزم أن يكون المقر به مالها في الحال ولا مالها مطلقاً بل يسأله ويحكم بموجب بيانه اذ يحتمل أن يكون لغير مالها كان تكون انلفت شيئاً على إنسان وهي في يد المقر (قوله) فيما يظهر) اعتمده مر اه سم (قوله) بخلاف ما مر (الخ) أي في شرح ويشترط في المقر له (قوله) لأنها وإن عنت) أي لأنه وإن عنتها في إقراره لم يجعلها سبباً للاستحقاق كالدابة وإنما ذكرها ليجري التعليل وقضيتها أنه لو جعلها سبباً للاستحقاق كالدابة ياتي فيها أحكامها وهو ظاهر اه رشیدی (قوله) ثم استرق) أي الحرب اه عس (قوله) فان عتق فله (الخ) وهذا إذا كان المدين المقر مسلماً فان كان حربياً سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما سم على حج اه عس قول المتن (أو وصية) أي مقبولة اه نهاية عبارة المغني أو وصية له من فلان أو بغيرها بما يمكن في حقه اه (قوله) لا مكانه) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني الا قوله نظير إلى المتن (قوله) نعم ان انفصل (الخ) عبارة المغني ثم ان انفصل ميتاً فلا حق له في الارث والوصية وغيرهما ما أسنده اليه ويكون المقر به لورثة مورثه أو ورثة الموصى أو لغيرهم بما أسنده اليه أو حياً لدون ستة أشهر من حين سبب الاستحقاق كما قاله الاسنوي استحق وكذا لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين ما لم تكن امه فراشاً ثم ان استحق بوصية فله الكل أو بارث من الاب وهو ذكر فكذلك أو اثني فلها النصف وان ولدت ذكر أو اثني فهو بينهما بالسوية اذا أسنده إلى وصية أو اثلاً إن أسنده إلى إرث فاقترضت جهته ذلك فان اقتضت التسوية كولد أو أم سوى بينهما في الثلث وإن اطلق الارث سالتاه عن الجهة وعماناً بمقتضاها فان تعذرت مر اجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه اه وقوله ثم ان استحق الخ في النهاية مثله قال الرشیدی قوله مر فكذلك أي له الكل حيث كان مستغرقاً لا وارث غيره اه زاد عس وقوله مر وهو متجه معتمده (قوله) من حين الاستحقاق) أي سببه كالارث والوصية (قوله) مطلقاً) أي سواء كانت فراشاً أو لا اه عس (قوله) فلغو ذلك الاسناد لاستحالة دون الاقرار) وفاقاً للمغني والمنهج وخلافاً للنهية عبارة فلغو أي الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحدهما القطع بالثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه والمعتمد الاول وبوجه بان قرينة حال المقر له ملغية للأقرار له إلى آخر ما سياتي في الشرح إلى فان قلت قال عس قوله مر والمعتمد الاول هو قوله أي الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله) كله على الف من ثمن خر) أي قياساً عليه (قوله) باعني) أي الحمل (قوله) وبهذا التفصيل) أي بحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافي وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخير (قوله) وهو صريح كلام الروضة والمئن) وفي التعبير بالصراحة مبالغته والمراد أنه كالصريح لم يذم ظهوره فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرعه المئن عن ظاهره وحمله على ان اللاغى الاسناد فقط اه سم (قوله) وآخرين) أي وإطلاق جمع آخرين (قوله) وتقديره) عبارة النهاية وتقريره بالامدال قال عس أي لإثبات ما قاله المقر اه (قوله) فعمل به) أي بالاقرار (قوله) واسقط منه المبطل) أي قوله من ثمن خر (قوله)

ويحكم بموجب بيانه اه (قوله) فيما يظهر) اعتمده مر (قوله) ولو أقر بعين أو دين لحرب (الخ) كذا شرح مر وهذا إذا كان المدين المقر مسلماً فان كان حربياً سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما (قوله) وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الاقرار (الخ) اعترض عليه بان هذا الجمع غير صحيح لما فيه من تسليم كون اللاغى الاسناد دون الاقرار اه واقول هو اعتراض عجيب فأي محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالتأمل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح على ان اللاغى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام الروضة والمئن إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الاسناد والجواب ان في التعبير بالصراحة مبالغته والمراد

المقر له ملغية للأقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة في مستحيلة بخلاف الف من ثمن خر فإنه لا قرينة في المقر له ملغية فعمل به واسقط منه المبطل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسك به

في الفرق فتغليط المصنف
 في فهمه من كلام المحرران
 الاقرار هو اللغو ليس في محله
 فتأملوه ومن المستحيل شرعا
 ان يقر لعن عقب عتقه بدین
 او عين ويظهر ان محله في
 غير من علمت حرابته وملكه
 قبل لما مر فيه بخلاف من
 احتمل فيه ذلك لندرته فان
 قلت ياتي الحل على الممكن
 وان ندر وهذا يتناقض عدم
 ما ذكر مستحيلا شرعا
 قلت يفرق بانه هنا قام مانع
 بالمقر له حالة الاقرار من
 صحة وقوع الملك له بكل
 وجه لعدوه مستحيلا نظرا
 لذلك وثم لم يرق به مانع
 حالة الاقرار كذلك فنظر
 والامكان ملكه وان ندر
 وان ثبت له دين بنحو
 صداق او خلع او جناية فيقر
 به لغيره عقب ثبوته لعدم
 احتمال جريان ناقل حينئذ
 كما ياتي ومن ذلك ايضا
 ان يقر عقب ارثه لآخر
 بما يخصه (وان اطلق)
 الاقرار له ولم يسنده الى شيء
 (صح في الاظهر) ويحمل
 على ما يمكن في حقه وان ندر
 كوصية او ارث حملا
 لكلام المسكف على الصحة
 ما امكن هذا ان انفصل
 حيا والا استفسر فان
 مات ولم يستفسر بطل
 الاقرار ويفرق بينه

في الفرق) اي بين مسئلة المقتضى وبين له على الف من ثمن الخمر المقتضى عليه (فتغليط المصنف الخ)
 وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانعه ولا يرتاب منصف بادنى تأمل في احتمال هذه العبارة لما فهمه
 النووي بل في ظهورها فيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا شبهة لعاقلي في كون
 ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا
 الفهم هو الوهم اهـ (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فعمل ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع
 كالحس اهـ سم (قوله ان محله) اي كون ما ذكر من المستحيل شرعا (قوله قبل) اي قبل الاسترقاق
 (قوله لما مر) اي قبيل قول المتن وان قال لجل هند (قوله ذلك) اي حرابته وملكه الخ (قوله هنا) اي في صورة
 احتمال حرابته وملكه قبل (قوله قام مانع الخ) لعلة عدم ثبوت اهلية الاستحقاق له لافي الحال ولا فيما مضى
 (قوله رثم) اي في صورة علم حرابته وملكه قبل (قوله وان ثبت الخ) عطف على ان يقر الخ ثم هو الى قوله
 ومن ذلك في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ان يقر عقب ارثه لآخر بما يخصه) خرج به ما اذا اقر له بعين
 لظاهر انه يؤخذ باقراره وظاهر ايضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارح وان اراد المقر الاقرار
 لاستحالة ان خصوص ما يخصه بالارث لغيره اذ الصورة انه لم يتمير له وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي
 في داري التي ورثتها من ابني لفلان وان توقف الشهاب ابن قاسم في الفرق بينهما اهـ رشيدى (قوله ويحمل)
 الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله ويرفق الى اما اذا (قوله والاستفسر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو انفصل
 الحل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضى المقر حسبة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق
 لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوى وغيره ولو اقلت حيا وميتا جعل المال للحى اذ الميت
 كالمعدوم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضى صحة الاقرار
 وانه يمكن القطع بالبطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له اهـ والاوجه الاول اهـ قال غش
 قوله مر فيسأل القاضى اي وجوبا فيما يظهر وقوله لمستحقه وهو ورثة ابني الحل ان قال استحققه بآرث
 وورثة الموصى ان قال بوصية اهـ (قوله ان انفصل حيا) اي للدة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اهـ
 مغنى (قوله بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوى وغيره وقد يقال ينبغى ان يسال وارثه
 انه كالصريح لزبد ظهوره وهذا لا يتناقض في امكان صرفه عن ظاهره فتدبر (قوله فتغليط المصنف في فهمه من
 كلام المحرران الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل) قول عبارة المحرر مانعه فلو قال لهذه الدابة على كذا
 فلغو ولو قال بسببها المالك الزم ما اقر به ولو قال للحل فلانة كذا بآرث او وصية يلزمه وان اسنده الى جهة
 لا تفرض في حقه فهو لغو وان اطلق فتقولان اصحهما الصحة اهـ ولا يرتاب منصف بادنى تأمل في احتمال
 هذه العبارة لما فهمه النووي بل في ظهورها فيه لان سابق قوله وان اسنده الى جهة لا تفرض في حقه فهو
 لغو ولا حقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا
 شبهة لعاقلي في كون ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط واما كلام الشرحين فلا
 يوجب اداة المحرر وما يوافقهما لما هو معلوم من كثرة مخالفته لهما صريحاً فوافقه لهما غير لازمة فالحكم مع
 ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم فتدبر وعلى هذا فاعل سبب اخراج هذا عن تعقيب الاقرار بما
 يرفعه تخصيص ذلك بما يرفع لذاته بان يكون الكلام متناقضاً في نفسه بخلاف هذا اذ لا تنافي في الكلام في نفسه
 وانما الخلل لكون المقر له هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليتأمل (قوله ومن المستحيل شرعا ان يقر الخ)
 فعمل ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع كالحس (قوله وان ثبت) عطف على ان يقرش (قوله ومن
 ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه الخ) لعل محله ما لم يرد الاقرار بها بدليل ما ياتي اول فصل يشترط في المقر به عن
 الانوار في الدار التي ورثتها من ابني لفلان انه اقرار وان كان شاملاً للاقرار عقب الارث (قوله فان مات ولم
 يستفسر بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوى وغيره وقد يقال ينبغى ان يسال وارثه

ويعمل بتفسيره كما في نظائره اه سم ويخالفه قول الشارح ويفرق بينه الخ (قوله ما قدمته) أى فى شرح قوله وجب اه كرى عبارة سم كانه قوله السابق فى مسئلة الدابة فان مات قبله الخ اه (قوله بعد الاقرار) متعلق باسند كما هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارث او وصية اه سم (قوله كالمو اقرار لطفل واطلق) اى فيصح جزما رشيدى ومعنى (قوله لنحو مسجد كهو لخل وان كذب المقره) بعين اودين ووارثه (المقر) فى اصل الاقرار بطل لكن فى حقه فقط و (ترك المال فى يده) فى صورة العين ولم يطالب الدين فى صورته (فى الاصح) لان يده تشع بالملك ظاهرا والقرار الطارىء عارضه انكار المقر له فسقط ومن ثم كان المعتمدان يده تبقى عليه يدملك لا مجرد استحقاق وبحث الزركشى حرمة وطئه لاقراره بتحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التفاوض المذكور اوجب له العمل بدوام الملك ظاهرا فقط واما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظنا وحينئذ يصح ما ذكره باطلا (فان رجع المقر فى حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلط) او تعدت التكذيب (قبل قوله فى الاصح) بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا يقبل اما رجوع المقر له او اقامة بيته فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام

ويعمل بتفسيره كما فى نظائره (قوله وبين ما قدمته) كانه اراد قوله السابق فى مسئلة الدابة فان مات قبله الخ (قوله بعد الاقرار الخ) متعلق باسند كما هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارث او وصية (قوله لنحو مسجد) كرباط وقنطرة (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مدبونا (قوله لكن فى حقه فقط) قال فى شرح الروض اما فى حق غيره فيصح كالمو اقرار بجناية على المهرمون فكذب المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المورث حتى يتوثق بارشها اه (قوله فى المتن فى الاصح) قال فى شرح الروض وعمل ذلك اذا كذب فى الاصل فلو قال له على الف من ثمن عبد فقال بل من ثمن أمة فالاصح لزومه اه (فرع) قال فى الروض فرع اقام بيته على اقرار غريمه بالاستيفاء واقام الغريم بيته على اقراره بعد ذلك اى بعد اقامته بيته بعدمه اى الاستيفاء سمعت وطالبه اه قال فى شرحه لانه وان قامت البيته على اقرار الغريم بالاستيفاء فقد قامت ايضا على ان صاحبه كذب فبطل حكم الاقرار ويبقى الحق على من لومه اه (قوله مصدر مضاف للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) فان قلت فللا فائدة لهذا مع ذلك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لا حاجة اليه لما رانه بالتكذيب بطل الاقرار اه (قوله فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة) فان قلت فللا فائدة لهذا ما اقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ اه وقول الشارح كشرح الروض لان

السبب الملزم بخلافه هنا اما اذا أسنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصح جزما كالمو اقرار لطفل واطلق وهو لنحو مسجد كهو لخل وان كذب المقره) بعين اودين ووارثه (المقر) فى اصل الاقرار بطل لكن فى حقه فقط و (ترك المال فى يده) فى صورة العين ولم يطالب الدين فى صورته (فى الاصح) لان يده تشع بالملك ظاهرا والقرار الطارىء عارضه انكار المقر له فسقط ومن ثم كان المعتمدان يده تبقى عليه يدملك لا مجرد استحقاق وبحث الزركشى حرمة وطئه لاقراره بتحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التفاوض المذكور اوجب له العمل بدوام الملك ظاهرا فقط واما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظنا وحينئذ يصح ما ذكره باطلا (فان رجع المقر فى حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلط) او تعدت التكذيب (قبل قوله فى الاصح) بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا يقبل اما رجوع المقر له او اقامة بيته فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام

(فصل في الصيغة وشرطها)
لفظ او كتابة ولو من ناطق
او إشارة اخرس تشعر
بالالتزام بحق حيثئذ (قوله
لزيد) على ألف فيما اظن او
احسب لغوا وفيما اعلم او
اشهد صحيح وقوله ليس لك
على شيء ولكن لك على
ألف درهم لم يجب ما بعد
لكن لما نقض ما قبلها لها
وقد يستشكل بان المعنى
ليس لك على ألف درهم
ويجاب بان التناقض في
تلك اظهر وقوله لامرأة الم
اتزوجك امس او ليس
قد تزوجتك امس فقالت
بلى ثم جحدت لم يكن ما قاله
اقرار امته على الاصح بل هو
استفهام وقوله لزيد كذا
صيغة اقرار لان اللام
لذلك ثم ان كان ذلك معينا
كزيد هذا الثوب او خذ به
فان كان بيده حال الاقرار او
اتقل اليه لزمه تسليمه لزيد
او غيره كله ثوب او ألف
اشترط ان ينضم اليه شيء مما
يأتي كعندي او على لانه مجرد
خبر لا يقتضي لزوم شيء
للخبر ولهذا التفصيل
ذكر كونه صيغة ولم يذكر
اللزوم به نعم ان وصل به ما
يخرجه عن الاقرار كله على
كذا بعدموتى او ان فعل
كذا لم يلزمه شيء كما بحثه
الاذرعي والثانية ماخوذة
بما يأتي في نحو ان شاء الله انه
ليس من تعقيب الاقرار بما
يرفعه (وقوله علي وفي) هي
بمعنى او كالتى بعدها (ذهتى

الاستثناء لانه يعتبر في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو اقر لآخر
بقصاص او حد قذف وكذب سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو اقر له بعد فأنكره
لم يحكم بعقته لانه محكوم برقة فلا يرفع الا يبين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحريته بالدار فاذا اقر ونفاه المقر
له بقى على اصل الحرية ولو اقر له باحدى عبيدين وعينه فرده وعين الاخر لم يقبل فيما عينه الا
بينة وصار مكذبا فيما عينه له معنى ونهاية

(فصل في الصيغة) (قوله في الصيغة) الى قوله وقد يستشكل في النهاية قال ع ش لعل وجه تأخيرها الى
هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها بالذات وتقديرها في المنهج انه لا يتحقق كون العاقد عاقد الا بالصيغة
فهي متأخرة في الوجود متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشرطها لفظ الخ) اي كونها لفظا او لا فاللفظ هو ذات
الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا او كناية اه ع ش اقول وكذا المراد بالاشارة اعم من ان
تكون صريحة او كناية (قوله تشعر الخ) اي المذكورات من اللفظ الخ اه ع ش (قوله لغو) اي لعدم
اشعارهما بالتزام اه ع ش اقول قضية ما يأتي في شرح ولو قال لي عليك الخ انها يصح ان لو زاد بعد ما ظنا
غالبا فليراجع (قوله لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء انه لو قال
ليس له على شيء الا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الاو ولكن من جهة المعنى فان كليهما لرفع توهم بتولد من الكلام
السابق نعم لو قال ليس لك على الفان ولكن لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة
الاخسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق اي بين ليس لك على عشرة الا
خمس وبين ليس لك على الفان ولكن لك على الف واهله اقرب سم على حج اه ع ش ولعل وجه اي اقرية
الفرق ان احاد العشرة تستثنى منها عرفا في الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحدا مثلا والالف لا تستثنى
من الالفين فافوقهما بل يقال له على الف او له على الفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير
(قوله في تلك) اي في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على الف درهم (قوله لان اللام) الى قوله نعم في المعنى
الا قوله لانه الى ولهذا الى قوله واعتراض في النهاية (قوله او غيره) اي غير معين عطف على معين ش اه سم
(قوله لانه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط ان ينضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اه
(قوله ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به) يرد عليه ان الالتزام معتبر في مفهوم الاقرار كما مر فصيغة الاقرار
متضمنة للزوم (قوله كله على كذا بعدموتى الخ) وفي الروض وكذا اي يلغو قوله له على الف ان مت او قدم زيد
اه قال في شرحه سيأتي في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) اي
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) اي الواو عبارة المعنى تنبيه لو عبر المصنف باو هنا فقال او في ذمتي كما
عبر به في الروض وفيما سيأتي فقال ومعى او عندي لكان اولى لثلاثي توهم ان المراد الهيئة الاجتماعية (قوله

نفية الخ قد يقتضى ان المقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل
ما ذكر منه والظاهر انه غير مراد اه

(فصل في الصيغة) (قوله لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء
انه لو قال ليس له على شيء الا خمسة ولا فرق بين الاو ولكن من جهة المعنى فان كلاهما للاستثناء في المعنى
بل اطلق اهل الميزان انها اعني لكن حرف استثناء من ناقضهم بانها ليست حرف استثناء اعترف بان
معناها يشابه معنى الا فان كليهما لرفع توهم بتولد من الكلام السابق اه نعم لو قال لك ليس على الفان ولكن
لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة
ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله اقرب (قوله او غيره عطف على معين) ش (قوله كله على كذا بعد
موتى او ان فعل كذا لم يلزمه شيء) وفي الروض وكذا اي يلغو قوله له على الف ان مت او قدم زيد اه قال في شرحه
وانما لم يستفسر في تعليق المعسر يساره لان حال المعسر يشعر بطلب الصبر عليه المشعر بلزوم ما قاله وسياتي
في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل اه (قوله في المتن ومعى وعندي للعين) فان فسر بانه في

كل على انفرادها (الدين) المترم في الذمة لانه المتبادر منه عرفا فان اراد العين قبل في على فقط لا مكانه أى على حفظها (ومعنى) ولدى (وعندى)

كل على انفرادها (للعين) لذلك ويحمل على ادنى المراتب وهو الوديعة فيقبل قوله يمينته في الرد والتألف وقبل بكسر اوله صالح لها راجعها
واعترض ابنه الام انه كمل اي فيصرف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لي عليك الف) او اقض الالف الذي لي عليك فقال لا يلزم في

تسليمها اليوم لم يكن مقرا
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم
اي لضعف دلالته فيما
المطلوب فيه اليقين او الظن
الغالب وهو الاقرار وهذا
يندفع قول التاج السبكي
مضمعه فلهذا يقول من
يقصر المفاهيم على قول
الشارع ووجه اندفاعه انه
يأتي على الاصح المقرر في
الاصول ان المفهوم يعمل
به في غير افعال الشارع لما
قرره ان الاقرار يخرج عن
ذلك لاختصاصه بمزيد
احتماء ومن ثم اطلق
الشافعي انه لما يؤخذ فيه
باليقين ولا يستعمل الغلبة
ليكن مراده ما قرره ان
الظن القوي ماحق فيه
باليقين كما صرحوا به في اكثر
مسائله ويؤيد ما ذكرته
قولهم لو قال لي عليك الف
فقال ليس لك على اكثر
من الف لم يلزمه شيء لان
نفي الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه ولو
قال لو زيد على اكثر مما لك
بفتح اللام لم يكن اقرارا
لو احدى منهما بخلاف ما لو
كسرها فانه اقرار لو زيد فان
قلت يؤيد ما قاله التاج قول
لروضة لو قال برصتك
كذا فقال ما اقترحت غيره
كان اقرارا به اه فهذا فيه
ثبوت الاقرار بالمفهوم

كل على انفرادها) اي من على وفي ذمتي وهو مستفاد من قوله ولا هي بمعنى او اوعش (قوله قبل في على
فقط) اي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا فيما لو ذكره متصلا على الوجه اوعش
قول المتن (ومعنى وعندى العين) فان فسر بان في ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافى
الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتامل اه سم (قوله لذلك) اي لانها المتبادرة منه (قوله ويحمل)
الى قوله واعترض في المعنى (قوله على ادنى المراتب) الخ عبارة النهائية والمعنى فيحمل كل منها عند الاطلاق
على عين له بيده فلو ادعى انها وديعة وانها تلفت وانهردها لصدق يمينته اه (قوله في الرد والتألف) اي اذا
ادعى ذلك بعد مضى زمن يمكن فيه التلف او الرذكار ووضح رشيدى وعش وسيد عمر (قوله بكسر اوله)
اي وفتح ثانيه (قوله صالح لها) اي للدين والعين (قوله كارجعها) وهو المعتمد اه نهاية عبارة المعنى كما
جرى عليه ابن المقرئ تبارك الله عن الشيخان بحثا نقلهما عن بغوى انه للدين اه وفيما ايضا ولو اتى
بلفظ يدل على العين وآخر يدل على الدين كان قال له على ومعنى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض
ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشيدى قوله فالقياس انه يرجع اليه الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند
الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا
فوضع الاول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين
فقط يقبل اخذنا مما مر قبيله انه يقبل في تفسير على بالعين بل نقل الشهاب بن قاسم عن الشارح م رانه لو فسر
معنى وعندى بمافى الذمة قبل لانه غاظ على نفسه انتهى اه قال ع ش قوله مر بالعين اي فيقبل دعواه
التألف او الرد للعين التي فسر بها اه اي بشرطه السابق آنفا (قوله او اقض الالف) الى المتن في النهاية (قوله
وهو) اي ما المطلوب الخ (قوله وهذا) اسم الاشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله
مضمعا) اي حال كرن التاج مضمعا لكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والمشار اليه كونه
لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله لا يستعمل الغلبة) قال ابو على اي ما غلب على
ظن الناس اه معنى (قوله لما قرره الخ) انه ليل لقوله انه يتأق الخ (قوله عن ذلك) اي الاصح المذكور
(قوله فيه) اي في الاقرار (قوله مراده) اي الشافعي (قوله ما ذكرته) اي انه ليس اقرارا اه ع ش
ويجوز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار يخرج الخ (قوله قولهم لو قال الخ) قد يجرى التاج ما قاله هنا ايضا
اه سم (قوله لا يوجب) اي بالمنطوق (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال الخ (قوله لم يكن اقرارا) اي
لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لزيد وان لم يكن من جنس ما يقرب كالعالم والشجاعة اه ع ش (قوله
فانه اقرار لزيد) اي ويقبل تفسيره بما قل اي وان لم يتمول اخذنا مما سياتى في شرح قوله ولو اقر بمال او مال
عظيم سم وع ش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ اه ع ش (قوله الاهو) الظاهر الاياه
اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقترضت الاهو المشتغل على النفي والاثبات صريحا (قوله وهو
الخ) اي مفهومها (قوله قولهم) اي في شان الفاظ ذكرها انها اقرارا مما سياتى وغيره اه رشيدى (قوله
لان المفهوم من هذه) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج
ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافى الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتامل (قوله فانه
كارجعها) اعتمد م ر (قوله ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال الخ) ما قاله التاج هنا ايضا (قوله فانه
اقرار لزيد) اي ويقبل تفسيره بما قل اخذنا مما سياتى في شرح قوله ولو اقر بمال او مال عظيم الخ (قوله الا
هو) الظاهر الاياه (قوله لان المفهوم من هذه) لافاظ عر فالاقار الخ لقائل ان يقول المفهوم من قولهم
هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج فيه بل المراد بكونه مفهوما من هذه الالفاظ انه معناها عر فا

قلت لا يؤيده لان هذا في قوة ما اقترضت الاهو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم
بل قال جمع كثيرون انه صريح بلا قياس بالمفهوم الخلف في حجته فان قات سياق قولهم لان المفهوم من هذه
الالفاظ عر فالاقار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم نالت هذا لا يراد علينا

لأنه في الفاظ اطرد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلاهما في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له احد تينك الصيغتين (فقال) مع مائة او (زن او خذا وزنه او خذه او اختم عليه او (٣٦٧) اجعله في كيسك) او هو صحاح او مكسرة (فليس

فيه بل المراد من كونه مفهوم ما من هذه الالفاظ انه معناها عرفاً فليتأمل اه سم (قوله) لانه في الفاظ اطرد للعرف الخ) اي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه ان هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلاهما في مفهوم لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليحرر اهرشيدى (قوله ولو قال له) اي خطاباً بالزيد (قوله تينك الصيغتين) اي قول المصنف لي عليك الف وقول الشارح اقض الالف الذي لي عليك اه عش (قوله مع مائة) الى قول المتن ولو قال انما مقر في النهاية الا قوله وكذاهما ما نلت عندي وقوله او ابرئني منه وقوله اي وثبت ذلك كما هو ظاهر وقوله لكن رجح الى ولان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصر على فيما عدلان (قوله او ابرئني منه) بصيغة الامر (قوله او قضيت) اي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو اقرار) (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقد يربد بالمائة المائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقرراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بها مشه مائه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقرراً بخمسين اه سم (قوله وثبت ذلك) اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستهزاء مر اه سم (قوله لم يكن به مقرراً) اعتمدته النهاية ايضا وما للمعنى الى ما رجحه الاسنوى من اللزوم وعدم الفرق (قوله ولو لان دعوى الخ) ثم قوله ولو لان الضمير الخ عطشان على لان الستة الخ (قوله دعوى الابراء) اي وطالبه (قوله اعتراف بالاصل) عبارة المغنى قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه اه (قوله ولو حذف) الى قوله ولو لسال في المغنى (قوله وكذا الخ) اي لم يكن اقراراً او قال (اقرانه الخ) عبارة المغنى ولو اقتصر على قوله ابرائني فليس باقرار وكذا قوله لاحكام قد اقرانه ابرائني او ابرائه او قد استوفى مني الالف قاله القفال في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد ابرائني من هذه الدعوى فلا يكون مقرراً بالحق اه (قوله لدعوى البراءة) اي والاستيفاء (قوله والحق به) اي باقرانه الخ (قوله يعود للالف المدعى به) فلا يقبل قول المقررات به غيرك اه اسنى زاد المغنى كما لا يقبل تفسيره الدرهم بالنقص اذ لم يصلها بالكلام وكانت دراهم البلدامة اذا الجواب منزل على السؤال اه (قوله ولو لسال القاضي الخ) مفهومه ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقراراً اه سم وفيه تأمل (قوله ولو قال ان شهدا) الى قوله ولو ادعى في المغنى (قوله او قال ذلك) اي ان لك علي كذا (قوله فها اصادقان) قال سم على منبج بعدم مثل ما ذكره وينبغي وفاقاً لم ران الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبدوصي فليظن ولعل الفرق بين ان شهدا على بكذا صدقتهم او بين ان شهدا على فها اصادقان ان الجواب في قوله فها اصادقان اسمية مدلوها الشبوت وهو لا يعلق فيؤول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهم ما لانهم اصادقان ومتى كانا صادقين كان

فليتأمل (قوله وكذاهما ما نلت عندي) ولو طالبه بوفاء شئ فقال بسم الله لم يكن اقراراً كما افق به شيخنا الشهاب الرملي شرح مر (قوله في المتن فهو اقرار) قال في شرح الروض قال في الاصل قالوا ولو قال العمدى فاقرا ولو لعل العرف يختلف فيه اه (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقد يربد بالمائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقرراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بها مشه مائه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقرراً بخمسين اه (قوله اي وثبت ذلك) اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستهزاء مر (قوله وكذا ابرأني منه واستوفاه مني) عبارة الروض لا قد اقررت بالبراءة او الاستيفاء اي فليس باقرار وادعى في شرحه بعد البراءة مني بعد الاستيفاء (قوله لان الضمير في به يعود للالف المدعى به الخ) قال في شرح الروض اي فلا يقبل قول المقررات به غيرك الخ وهذا قد يقال عوده لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فامعن التأمل (قوله ولو لسال القاضي المدعى عليه الخ) مفهومه

الضمير في به يعود للالف المدعى به وحينئذ لا يحتاج الى ان يقول لك وبه اجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل اذا حذف لك انه مقر به لغيره ولو سال القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقراراً قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهم او قال ذلك فهو عندي او صدقتهم لم يكن اقراراً لانه لم يجز هو لان الواقع لا يعلق بخلاف فها اصادقان

صادقان لأنه بمعناه بخلاف ما لو اتصروا على فهم اعدلان ولو قال لمن شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بيمين فقال صالحى عما كان لك على كان اقرارا بهم فيطالب ببيانه وفارق كان لك عندى او على الف بانه لم يقع جوابا عن شيء كان باللغو اشبه ولو ادعى عليه الفا فانكر فقال اشتر هذا منى بالالف الذى ادعيت به كان اقرارا به كجعبى بخلاف صالحى عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيعا حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء (ولو قال انا مقرر) ولم يقل به (او انا اقر به) فليس باقرار (لصدق الاول باقراره ببطالانه او بالتوحيد ولا احتمال الثانى للوعد بالافراق فى ثانى الحال) (ولو قال اليس لى عليك كذا فقال بلى او نعم فافراق فى نعم وجه) اذ هي لغة تصديق للثنى المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفى الثنى اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضى الله عنهم فى اية ألسنت لو قالوا نعم كفروا وردوا هذا الوجه بان الاقرار برونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وبه يعلم انه لا فرق بين النحوى وغيره خلافا لمن فرق لكنه

ذلك اقرارا منه باقراره بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتهم للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما اه ع ش اقول قد يرد على الفرق المذكور قوله ان قالوا ذلك فهو عندى فان الجواب فيه اسمية ايضا (قوله) لانهم لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان اه سم (قوله فيلزمه) اى وان لم يشهدا اه نهاية (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل اه سم (قوله ولو ادعى عليه الخ) ولو قال فى جواب دعواه لا تدم المطالبة وما كثر ما يتقاضى لم يكن اقرارا الانتفاء صراحتة قاله ابن العماد ولو قال فى جواب دعوى عين بيده اشترتها او ملكتها منك او من وكيلك كان اقرارا بالتضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفا اه معنى زاد النهاية ولو طالبه باءاداشىه فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر فقال بسم الله الخ ومثله ما لو قال على الراس والعين بالاولى اه (قوله وفارق كان لك الخ) عبارة المغنى ولو قال كان لك على الف او كانت لك عندى دار فليس باقرار لانه لم يعترف فى الحال شىء والا صل برادة الذمة ولا ينافى ذلك ما فى الدعوى من انه لو قال كان فى ملكك امس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا للدعوى وهنا بخلافه فطلب فيه اليقين ولو قال اسكنتك هذه الدار حينئذ انما اخرجتك منها كان اقرارا له باليد لانه اعترف بشيئها من قبل وادعى زوالها ولا ينافى ذلك ما فى الاقرار من انه لو قال كان فى يدك امس لم يؤخذ به لانه هنا اقر له بيد صحيحة بقوله اسكنتك بخلافه ثم لاحتمال كلامه ان يده كانت من غضب او سؤم او نحوه اه (قوله ولم يقل به) الى قوله لا على دقائق فى المغنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله ولا احتمال الثانى للوعد الخ) ولا يرد على ذلك قولهم فى لا انكر ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى النفي أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تعم فى حين النفي دون الاثبات نهاية ومعنى قول المتن (اليس الخ) او هل كفى المطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بلى الخ) لو وقع نعم وبلى فى جواب الخبر المنفى نحو ليس لى عليك الخ قال الاسنوى فينتجه ان يكون اقرارا فى بلى دون نعم كذا فى حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة وافر اه سيد عمر (قوله انه لا فرق بين النحوى وغيره) هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بيمينه اه سم (قوله لمن فرق) عبارة النهاية للغزالي ومن تبعه اه (قوله بينهما) أى النحوى وغيره (قوله) وقد يفرق) اى بين نعم فيما ذكر وان دخلت بفتح الهمزة (قوله هنا) اى فى الجواب بنعم (قوله لخفائه الخ) لا حاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق اه سم (قوله بخلافه ثم) اى بخلاف المتبادر فى أنت طالق ان دخلت (قوله) ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول

ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقرارا (قوله) لانهم لا يكونان صادقين) أى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان (قوله فالذى يظهر الخ) كذا شرح مر وهذا قياس ما يأتى (قوله لانه بمعناه) فيه تامل (قوله حتى يقول فيما شهد به) لعله فى الاولى مبنى على قوله السابق فالذى يظهر الخ بل ذلك ما خوذ من هذا لان هذا فى الروض كاصله (قوله حتى يقول فيما شهد به) قال فى شرح الروض قال فى الروضة قلت فى لزومه بقول عدل يعنى فيما شهد به بنظر اه (قوله) وفارق كان لك عندى او على الف الخ) فى شرح الروض قال الرويانى ولو قال لهذا الميت على كذا اظاها كلام المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقر فى كان لك عندى او على لافى جواب من انه لا يلزم به شىء او يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضرورى اذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت (انه لا فرق بين النحوى وغيره) هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بيمينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما يرفعه كما توهم اذ هذه الصيغة تمزج المعنى غير اقراره بالواقع وهو ارادة المعنى اللغوى مقارن فلا رفع كما تقدم فيما لو وجدت قرينة استهزاء فليتأمل (قوله لخفائه على كثير من النجاة) لا حاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحو

يشكل بالفرق بينهما فى أنت طالق ان دخلت بفتح الهمزة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق لخفائه على كثير من النجاة بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول ابن عبد السلام ولو لقى العربى كلمات غريبة لا يعرف معناها لم يؤخذ بها لانه

لما يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد ما ورد بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العامي ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلا لكن
 الاوجه ان العامي الذي لا يخاطبنا يقبل منه دعوى الجمل بمدلول اكثر الفاظ الفقهاء بخلاف المخاطب لنا لا يقبل الا في الحنفى الذي لا عرف
 له بصرفه اليه ولو تعارضت بيننا اقرارا زيدا وبراغرا بمه فان علمنا تأخر احدهما فالحكم له والافلاشى. (ولو قال اقض الالف الذى لى عليك)
 أولى عليك ألف أو أليس لى عليك ألف أو أخبرت ان لى عليك ألفا (فقال نعم) أو جبر أو بلى أو اى (أو اقضى غدا أو امهلنى يوما) أو امهلنى
 وان لم يقل يوما ويؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (او حتى اقعدا وفتح الكيس ووجد) اى المفتاح والدرهم مثلا (فاقرارى فى
 الاصح) حيث لا استنزاء اخذنا من هذه الالفاظ عرفا (تنبيهه) (٣٦٩) ظاهر كلامهم او صريحه انه لا يشترط نحو

ضمير أو خطاب فى اقضى
 أو امهلنى ويشكل عليه
 اشتراطه فى ابرأتى و ابرأتى
 أو انا مقر ومن ثم قال
 الاسنوى فى اقضى لا بد من
 نحو ضمير لاحتماله للمذكور
 وغيره على السواء ولك
 ان تقول لم يفعلوا عن
 ذلك بل اشاروا للجواب بان
 المفهوم من هذه الالفاظ
 عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالقضاء
 وطلب الامهال لا يتبادر
 منهما الا الاعتراف وطلب
 الفرق بخلافه فى ابرأتى لانه
 يحتمل احتمالا قريبا انه مخبر
 عن ابرائه من الدعوى
 عليه بالبطل و ابرأتى بالامر
 لانه يستعمل عرفا للاحتياط
 كثيرا الا ترى الى قولهم
 يسن لنحوه ريد سفر طلب
 البراء والاستحلال من
 كل من يدينه ويدينه معاملة
 وانا مقر لانه يستعمل كثيرا
 للاقرار بالوحدانية ونحوها
 (فرع) قال الزبيلى لو
 قال اكتبوا لى على الف

الخ) عبارة النهاية ولا ينافى ما تقر قول ابن عبد السلام لولفن العربى الخ لان هذا اللفظ يفهمه الخ
 اه (قوله ويرد) اى تنظير الزور كشى (قوله لهذا اللفظ) اى نعم (قوله الذى لا عرف الخ) عبارة النهاية
 الذى يخفى على مثله معناه اه (قوله والافلاشى) كان وجهه تساقطهما والرجوع لاصل براءة الذمة اه سم
 (قوله أولى عليك ألف أو أليس لى عليك ألف) لا حاجة الى ذكره لسبق ذكر الاول فى شرح ولوقال بلى وسبق
 ذكر الثانى فى قول المتن ولو قال اليس الخ (قوله وان لم يقل) الاولى اسقاط ان (قوله عمامر) اى فى شرح
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) اى على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه فى ابرأتى و ابرأتى) شئ منه
 و (قوله وانا مقر) اى به (قوله قال الاسنوى الخ) اقره المغنى وكذا النهاية عبارة مع المتن او اقض
 غدا ذلك ونحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما بحثه الاسنوى او امهلنى فى ذلك اه قال ع ش قوله
 مر او نحوه اى كقوله اصبر حتى يتيسر او اذا جاءنى مال قضيت اه (قوله عن ذلك) اى عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) اى المفهوم (قوله لانه) اى المجيب بابرأتى (قوله او ابرأتى) عطف
 على ابرأتى وكذا قوله انا مقر ش اه سم (قوله لنحوه ريد الخ) اى كالمريض (قوله لم يكن اقرارا)
 اعتمده النهاية (قوله ويوافقه) اى قول الزبيلى (قوله وانا بكذا) اى بالف لزيد على (قوله او بما فى
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المغنى (قوله اى مثلا) اى او بالمفوظ فى الصورة الاولى (قوله قالوا)
 اى الجمع المذكور (قوله بخلاف اشهدكم) اى بكذا او بما فى هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله
 انتهى) اى قول الجمع (قوله اقرارا ايضا) اعتمده النهاية ايضا عبارتها ولوقال اشهدوا على بكذا كان اقرارا
 كما افق به الغزالى واعتمده الوالد رحمه الله فى فتاويه آخر اه (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه فى النهاية
 الا قوله وببحث الى وافق (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شيئا منها) اى من الاملاك (قوله ولا
 سكوته) اى الواقف (عنها) اى الحدود (قوله فى الصحة) اى صحة الاقرار (قوله ويوافقه) اى الغزالى
 (على ذلك) اى ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب فى قوله ولا يعارضه (قوله فى هذا) اى
 المكتوب مثلا اه ع ش (قوله وكان الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) اى المواضع المذكورة
 (قوله اى بحدودها) لم يبين مر وجه عدم المعارضة ولعله ان الشهادة انما امتنت فى مسئلة البغوى لان
 المقر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به وجازت فيما افق به والده مر لانهم انما يشهدون على مجرد انه
 وقف ما يملكه لم يثبتوا شيئا بخصوصه انه ملكه وعليه فثبت انه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا اه ع ش وقال

بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق (قوله والافلاشى) كان وجهه لتساقطهما
 والرجوع لاصل براءة الذمة (قوله وابرأتى) عطف على ابرأتى وكذا قوله وانا مقر ش (قوله ثم رايت كلام
 الغزالى الخ) افق به شيخنا الشهاب الرملى ثانيا بعد ان كان افق بالاول والله اعلم

(٤٧ — شروانى وابن قاسم — خامس)

قول جمع متقدمين لو قال اشهدوا على بكذا او بما فى هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عليه ولا تعرض فيه للاقرار
 بالمكتوب اى مثاقا لا بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه اه وفى الفرق بين اشهدكم واشهدوا على فطر ظاهر ثم رايت كلام الغزالى صريحا
 فى ان اشهدوا على بكذا اقرارا ايضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على اتى وقفت جميع املا كى و ذكر مصر فها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع
 املا كه الى يصح وقفها وقفا ولا يضرجل الشهور بحدودها ولا سكوته عنهما مهمما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فبى صريحة كما
 ترى فى الصحة مع قوله اشهدوا على الى اخره ووافقه على ذلك ابو بكر الشاشى و اقرهما فى التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال
 المواضع التى اثبت اساميا وحدودها فى هذا ملك لفلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليهم اى بحدودها

وأما على تلفظه بالاقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يصرح به قوله ثبت الاقرار وبحث ابن الصلاح أنه لو وجد ذلك أي اشهدوا على من عرف استعماله في الاقرار كان اقرارا وافق به السبكي بان قوله ما نزل في دفترى صحيح يعمل به فيما لو علم انه به حالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده او شك قال غير موافق ووقف ما علم حدوده نظرا (٣٧٠) وهو ظاهر (تنبيه) ما يرد على الاولين الزبيلي والذين بعده قو لهم لو قال اقر له عني

بالف له على كان اقرارا اجزما فهذا ليس فيه الا الامر بما ذكره وقد علمت انهم جزموا بلزوم الالف له عملا بقوله له على مع كونه وقع تابعا فهو نظير قوله اشهدوا على بالف له على فان قلت هل يمكن الفرق بانه لما صرح هنا بانه انما امر بما ذكره كان ذلك متضمنا للالتزام ومانعا من احتمال ما يحدس فيه بخلاف مجرد اشهدوا بالف له على فانه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك قلت يمكن لكنه خفي فكان ما ذكره من اللزوم ثم القطع به في تلك المسئلة قاضيا على أولئك بضمف ما سلكوه فتأمل له ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطرز منه كل منهم لكن القرار يطرز بمجولة (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقربة (يشترط في المقربة) ان يكون ما تجوز المطالبة به (وان لا يكون ملكا للمقر) حين يقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلو قال داري او ثوبي) او داري التي اشتريتها لنفسى لزيد لم يرد الاقرار

الرشيدي قوله مر أي بحدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله) واما تلفظه عبارة النهاية وتجوز على تلفظه بالاقرار اه (قوله) بالشهادة لا موقع له وقوله فالشهادة اظهار في موضع الاضمار (قوله) قوله اي البغوى (قوله) وبحث ابن الصلاح (تأييد) ان لعدم الفرق (قوله) لو وجد (اي صدر) (قوله) من عرف (متعلق بوجد) (قوله) استعماله (مفعول عرف اي استعمال اشهدوا على وكذا ضمير كان اقرارا (قوله) ويوقف الخ) اي عن العمل بذلك فيما علم - مدونه بعد الاقرار (قوله) او شك فيه (اي في حدوده) (قوله) وهو ظاهر) اي بل هو لغو ويجزم بعدم الوتف لان معنى ما نزل اي الذي منزل في دفترى الان وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد اه ع ش (قوله) والذي بعده) اي الجمع السابق (قوله) اقر الخ) بصيغة الامر (قوله) بما ذكر (اي بالاقرار المذكور) (قوله) وقد علمت (اي من قو لهم الما رأنا) (قوله) تابعا (اي نعتا لقوله ألف) (قوله) فهو (اي قوله اقر له عني الخ) ولعل الاولى وهو بالواو (قوله) بما ذكر عنه (اي عن الامر وهو منشأ الفرق) (قوله) ثم القطع به (اي باللزوم اي ثم جزمهم بالسكون اقرارا (قوله) في تلك المسئلة) اي فيما لو قال اقر له عني الخ (قوله) على أولئك) اي الزبيلي والجمع الذين بعده (قوله) ولو قال (الى الفصل في النهاية

(فصل يشترط في المقربة) (قوله) فيما يتعلق (الى قوله لو قال الانوار في النهاية والمغنى الا قوله ويردد الى اما اذا (قوله) ما تجوز المطالبة به) احتراز عن نحو عيادة المريض ورد السلام قول المتن (ان لا يكون ملكا للمقر) لعل المراد من هذا ان لا ياتي في لفظه بما يدل على انه ملك للمقر وليست صحة الاقرار وبطلانه دائرن على ما في نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرتب الحكم عليه نعم في الباطن العبرة بما في نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم يصح الاقرار او داري التي ملكتها لزيد وكانت له في الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تاويل الاضافة اه ع ش (قوله) وانما اخبار الخ) اي فلا بد من تقديم المخبر عنه على الخبر اه مغنى (قوله) ولم يرد الخ) راجع لكل من الامثلة الثلاثة وسيد كر محترزه وكان الاولى تاخير غن قوله او ديني الذي على زيد لعمر وكما فعل في النهاية والمغنى قول المتن (فهو لغو) اي بخلاف ما لو قال له على في داري او مالي الف فلا يكون لغوا بل اقرارا كما ياتي ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الاتي بعد قول المصنف ولو قال له في ميراثي من ابي الف الخ اه ع ش (قوله) لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاك اه سم عبارة ع ش الاقرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلت عليه الاضافة والكلام عند الاطلاق فلواراد به الاقرار عمل به اه وهو الظاهر (قوله) اما اذا اراد الخ) محترز قوله ولم يرد الاقرار (قوله) بما ذكر (اي من امثلة المتن والشرح) (قوله) فيصح (لانه اراد بالاضافة اضافة سكنى مغنى ونهاية (قوله) كما قاله البغوي) معتمد اه ع ش (قوله) بقوله الخ) اي الانرار (قوله) ويوجه ذلك) اي عدم الفرق وكون كل منهما اقرارا (قوله) ان مراده الشراء الخ) اي او ارادته اشتراها اي ورثها سابقا وخرجت عن ملكه بناقل اهر شيدي عبارة السيد عمر قوله الشراء والارث في الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند فرض انه حال الاقرار بالارث والشراء بحيث لم يمس من يمكن فيه النقل

(فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) (قوله) لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاك (قوله) انه اقرار ان اراده) ظاهره وان كان عقب الارث ويدل عليه قوله في التوجيه الاتي في الظاهر (قوله) تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

(او ديني الذي على زيد لعمر وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فتنافي اقراره به لغو فحمل على الوعد بالهبة ومن ثم والا صح مسكنى او ملبوس له اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ويتدبر النظر في قوله داري التي أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما ذكره فيصح كما قاله البغوي وقول الانوار لا أثر للارادة هنا بشكل بقوله ايضا في الدار التي ورثتها من أبي فلان انه اقرار ان اراده اذ لا فرق بين اشتريتها مثلا وورثتها ويوجه ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين أن مراده الشراء والارث

والا فالشراؤ والارث الماضيان لا ينافيان الاقرار حالا اه (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ولو قال) إلى المتن في النهاية (قوله ولو قال الدين الخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقربه رهن او كفيل انتقل إلى المقر له بذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزارى فقال ان اقر ان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه إنما تكون بالحالة وهى تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله وهذا التفصيل هو الظاهر معنى ونهاية (قوله إذ لا منافاة الخ) أى لاحتمال انه وكيل فلوطاب عمرو زيد فانكر فان شاء عمرو أقام بيئته باقرار المقر ان الدين الذى كتبه على زيد له ثم يقيم بيئته عليه بالمقربه وإن شاء أقام بيئته عليه بالمقربه ثم بيئته بالاقرار اه معنى (قوله ايضا) أى مثل مسكنى او ملبوسى لزيد (قوله إلا ان قال الخ) ظاهره ولو منفصلا فليراجع (قوله وكذا ان اراد الاقرار) أى فيصح وقياسه الصحة فيما لو قال دارى التى هى ملكى لزيد وقال اردت الاقرار لكن فى سم على منهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار فى هذه وعن ع ان ظاهر شرح المبهج عدم قبول إرادة الاقرار انتهى ولو قبل بقبول إرادته وحمله على إرادة المجاز باعتبار ما كان أو فى ظاهر الحال لم يبعد اه ع ش وقوله أن ظاهر شرح المنهج الخ وكذا ظاهر التحفة فيما يأتى عن قريب وصريح المعنى عدم القبول ومع ذلك فما استقر به ع ش وجيه (قوله بما مر) أى اتفاقا (قوله وما مر) أى قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وإن اطلق صح (قوله لا يصح الاقرار بها الخ) ظاهره وإن اراد وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا فى فلو اقر ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار فليتامل سم على حج وقوله عمل بمقتضى الاقرار أى الجواز أن تكون العين مفضوبة فلم تدخل فى ملكها اه ع ش قول المتن (فأول كلامه إقرار واخره لغو) سياتى فى كلامنا على قول المصنف ولو قال له على الف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شىء على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم تقم بيئته على المنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى لزيد واراد الاقرار فقامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن اشرف الهروى ما يوافق ذلك اه سم وقوله ما لم تقم بيئته الخ وقوله فقد تمت بيئته الخ فيهما وقفة فان إقامة البيئته على ذلك مشكل وفى قوة البيئته على النفي الغير المحصور ثم رايت كتب عليه الرشيدى قياسا يأتى ما نصه قوله مر ما لم تقم بيئته على المنافى انظر قبوله هذه البيئته مع انه يحتمل لزمه الالف بسبب اخر ففى شهادة

الشراؤ والارث وكذا قال فى شرح الروض بعدهما مانصه وكذا قال دارى لفلان واراد الاقرار لانه اراد بالاضافة إضافة مسكنى ذكر ذلك البغوى فى فتاويه اه ثم قال الا ذرى بعد نقله كلام البغوى ويتجه ان يستفسر عند إطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله دارى التى هى ملكى له للتناقض الصريح اه (قوله ولو قال الدين الذى كتبه الخ) فلو كان بالدين المقربه رهن او كفيل انتقل إلى المقر له بذلك كما فى فتاوى المصنف لكن الاوجه مانصه التاج الفزارى وهو أنه إن اقر بأن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه إنما تكون بالحالة وهى تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله شرح مر (قوله لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها) ظاهره وإن اراده وهو ظاهر لظهور الكذب وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الا فى فلو اقر ولم يكن فى يده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار فليتامل (قوله فى المتن فأول كلامه إقرار واخره لغو) سياتى فى كلامنا على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شىء على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم تقم بيئته على المنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى لزيد واراد الاقرار فان قامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار انه لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن اشرف الهروى هنا ما يوافق ذلك وعلى هذا يناسب ان يكون قول الروض وشرحه وان شهدت بيئته هكذا أى بان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد الى ان اقر به لم تقبل اه محمول على

فى الظاهر دون الحقيقة
وفيه ايضا جميع ما عرف فى
لفلان صحيح ولو قال الدين
الذى كتبه أو باسمى على
زيد لعمر وصح إذ لا منافاة
أيضا أو الدين الذى لى على
أو الدين الذى لى على زيد
لعمر لم يصح إلا إن
قال واسمى فى الكتاب
عارية وكذا إن أراد
الاقرار فيما يظهر أخذا
بما مر ومران دين المهر
ونحو المتعة والخلع وأرش
الجناية والحكومة لا يصح
الاقرار بها عقب ثبوتها
وعليه يحمل قول البغوى
محل صحة الاقرار فيما مر
إذا لم يعلم أنه المقر إذ
لا يجوز الملك بالكذب
(ولو قال هذا لفلان وكان
ملكى إلى أن أقرت) به
(فأول كلامه إقرار
وأخره لغو)

بنى غير محصوراه (قوله في طرح) الى المتن في المغنى لا قوله أو أن هذا الى لأن وقوله أو عكسه وفي النهاية
 لا قوله ولم يصح إلى وإنما (قوله لا استقلاله) عبارة النهاية والمغنى ويعمل باوله لا شتاله على جملتين مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) أى لاجل الاستقلال (قوله صح ايضا هذا الخ) أى فيكون إقراراه عش (قوله لأنه)
 أى ما ذكر في المتن والشرح و (قوله إقرار الخ) أى في صورتى الشرح و (قوله أو عكسه) أى في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله إقرار الخ وقول السكردى أى عكس ما ذكر بان يقول هذا الفلان
 هذا ملكى وهذا ملك زيد وكان لى الى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أنى بجملتين مستقلتين إحداهما
 تضروه والاخرى تنفعه تعمل بما يضروه وتلغى ما ينفعه اه مبنى على أنه معطوف على هذا ملكى الخ ثم رايت
 فى عش ما يوافق ما قدمته عبارة قوله أو عكسه أى وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الإقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صح الخ وظاهره عدم الصحة وإن اراد به الإقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكى
 ما ذكر) بان قال ان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيدا الى ان اقر به شرح الروض وظاهره أنه لا فرق
 فى عدم القبول بين كونه يجعل ذلك أخبارا من نفسه أو نقلا عن كلام المقر وقال سم على حج أنه أى ما فى
 شرح الروض محمول على ما لوجه من نفسه لا حكاية لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر فى خلافه
 فلا يرجع ومع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمرو وكان
 ملكى الى ان اقررت به كان إقرارا لان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا عنه او من
 الشاهد أخبارا عنه اه عش اقول ويؤيده أى الاوجه المذكورة قول المغنى وفارقت أى البينة المقر بانها
 تشهد على غيرها فلا يقبل قولها إلا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤخذ بما يصح من كلامه اه
 قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان فى يده لنفسه فلو كان نائبا عن غيره كناظر
 وقف وولى محجور لم يصح إقراره نهاية ومغنى (قوله من الاعيان) الى قول المتن فلما اقر ولم يكن فى النهاية
 والمغنى (قوله من الاعيان) خرج بتقديره الدين فلا يأتى فيه ما ذكرناه ومغنى قال عش قوله فلا يأتى فيه
 ما ذكر أى لكن لو اقر الوارث فى حياة مورثه بان المورث على زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر
 عمل بمقتضى إقراره فليس له مطالبة المدين أخذ من قول المصنف فلما اقر ولم يكن الخ اه قول المتن (فى يد المقر)
 أى فى تصرفه فلا يراد بنحو الغاصب اه رشيدى (قوله أو حكما) أى كالمعار والمؤجر تحت يد غيره اه عش
 (قوله مدع الخ) عبارة المغنى لأنه إذا لم يكن فى يده كان كلامه مادعوى عن الغير بغير اذنه أو شهادة بغير لفظها
 فلا يقبل اه (قوله وافهم المتن الخ) عبارة النهاية والمغنى واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الإقرار وهو
 التسليم لا لصحته فلا يقال أنه لاغ بالكلمة بل متى حصل بيده لزمه تسليمه اليه كما سيأتى (قوله ويستثنى)
 أى عاشر فى المتن (قوله لو باع القاضى الخ) أى بسبب اقتضاء نهاية ومغنى وسم (قوله فيقبل) أى فيقبل
 لإقراره لمن نسب صدور التصرف معه مع ان العين المقر بها فى يد المشتري لا فى يد المقر اه سيد عمر عبارة

في طرح آخره فقط
 لا استقلاله ومن ثم صح
 أيضا هذا ملكى هذا الفلان
 أو هذا إلى وكان ملك زيد
 إلى أن أقررت لأنه إقرار
 بعد إنكار أو عكسه ولم
 يصح هذه التى هى ملكى
 لفلان وإنما لم يقبل قول
 شاهد تناقض كان حكى
 ما ذكر وإن أمكن الجمع
 فيه لأنه يحتاط للشهادة
 ما لا يحتاط للإقرار
 (وليكن المقر به) من الاعيان
 (فى يد المقر) حسا أو حكما
 (ليسلم بالاقرار للمقر له)
 لأنه مع عدم كونه بيده
 مدع أو شاهد بغير لفظها
 وأفهم المتن أن هذا شرط
 للتسليم لا لصحة الإقرار
 فيصح حتى إذا صار فى يده
 عمل به كما يأتى ويستثنى
 ما لو باع القاضى مال غائب
 فقدم وادعى تصرفا
 قبله فيقبل وما لو باع

أنه أخبارا من عند الشهود ولا حكاية من المقر أمالو حكموه عن المقر بأن شهد وان زيدا أقر بأن هذا العمر
 وبانه كان ملكه الى الاقرار فيتجه صحة الاقرار إذا تناقض فى الشهادة وإنما فيها الإثبات التناقض فى المشهود
 به الذى هو الاقرار لكن قول الشارح كان حكى ما ذكر ظاهر فى خلاف ذلك وإن الاقرار لا يصح وإن حكى
 الشهود ما ذكر عن المقر فليحذر (قوله وكان ملك زيدا الى ان اقررت) هذا يتضمن الاقرار لزيد فى الحال وبه
 يفارق ما يأتى فى كان له على الف قضيته أنه لا لغو لأنه لم يقر بشىء فى الحال (قوله) وإنما لم يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكى ما ذكر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن شهدت ينة هكذا أى بأن زيدا أقر بأن هذا ملك عمرو وكان
 ملك زيدا الى ان اقر به لم تقبل اه وعبارة كثر الاستاذ ولو شهدت بيته ان زيدا اقر لعمر وبكذا وكان لزيد الى ان
 اقر فلغو اه وهى ظاهرة فى ان قول الشهود وكان لزيد الخ من عند الشهود لا حكاية عن المقر (قوله فى المتن
 وليكن المقر به فى يد المقر) محل ما ذكره المصنف إذا كان فى يده لنفسه فلو كان نائبا عن غيره كناظر وقف وولى
 محجور لم يصح إقراره شرح مر (قوله ما لو باع القاضى مال غائب) أى بسبب اقتضاء (قوله فيقبل) أى مع ان

بشرط الخيار فادعاه رجل فاجر البائع في مدة الخيار بانه ملك المدعى فيه ح اقراره وينفسخ البيع لازله لمسخا ومالوه وب لولده عينائهم اقبضه اياها ثم اقر بها الاخر فيقبل على ما في البيان لكن بناءه الاذرعى على صفة ان الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقر ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم المقر له حالا (تنبيه) يؤخذ من المتن وغيره صحة ما اجبت به في عمر مستطيل الى بيوت أو مجرى ماء كذلك الى أراض لا يقبل قسمة فاجر بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء حائلة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو اخذ به والا فلا ولا قيمة هنا للحيلولة لان الشرط ان تكون من المقر وهى هنا من غيره لتعذر القسمة والمرور في حق الغير (فلو اقر بحرية عبد) معين (في يد غيره) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ماله بوجه آخر أو استأجره وخص الشراء لانه الذى يترتب عليه جميع الاحكام الآتية (حكم بحريته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفعت يد المشتري عنه وتسمية الحر في زعم المقر عبدا باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالوا اشتراه

عش قوله فيقبل منه أى يمينه على القاعدة من أنهم حيث أطلقوا القبول حمل على ما هو بالبين فان أرادوا خلافه قالوا بلايين اه (قوله بشرط الخيار) أى له اولها نهاية ومعنى (قوله وينفسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له أو ان المراد وينفسخ الاثر الذى كان يترتب على العقد لولم يات بما يقتضى الانفساخ اه عش وقوله وبقاء ملك البائع عليه الخ لعل المناسب ملك المدعى الخ (قوله لكن بناءه الاذرعى الخ) عبارة المغنى والنهاية لكنه كما قال الاذرعى مفرع على أن تصرف الواهب رجوع والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أى فيكون قوله لغوا وواظروه وإن دلت القرينة على صدقه اه (قوله أو مجرى الخ) عطف على عمر (قوله كذلك) أى مستطيل (قوله لا يقبل) أى كل من الممر والمجرى اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان لقوله ما اجبت به (قوله لان يد الشركاء حائلة الخ) قد يشك على هذا ما قيل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر له كون يد حائلة الا ان يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بهما ما إذا وقسمتهما أو اجاراهما من التقاضى عليهما بخلاف ما ذكره من الممر والمجرى اه عش اقول لا يظهر هذا الفرق لا سيما اذا كان المقر له من الشركاء فانه ينزل في الانتفاع منزلة المقر ويقيم مقامه (قوله للحيلولة) تعليل للمنفى (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش اه سم (قوله والمرور الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر له من الشركاء (قوله معين) الى قول المتن ويصح في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمية الحر في المغنى (قوله لنفسه) سيد كر عترة (قوله بوجه آخر) كالارث والوصية اه معنى (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متنازع استيفاء منفعة بغير رضاه سم (قوله ورفعت الاولى) رفعت بالفاء (قوله لانه الذى الخ) عبارة المغنى لاجل ثبوت الخيار الاتى في كلامه اه (قوله وتسمية الحر الخ) عبارة المغنى ولو غير بحرية شخص بدل عبدا كان أو لي اثلا يناقض الحرية الا ان يريد كما قال الولي العراقى بالعبد المدلول العام لا الخاص الذى هو الرقا اه (قوله أو باعتبار ما كان) يعنى فيما إذا قال اعتقه ماله بوجه قبل الشراء اه رشيدى (قوله أو باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله املوا اشتراكم بطريق الوكالة) وينبغى ان مثل الوكالة الولاية كما أفهمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهر اما بحسب نفس الامر فان كان صادقا فمأذ كره من الحرية فالعقد باطل ويأثم باقداه عليه اه عش (قوله في اقراره) الى قوله ولا يرد في المغنى الا قوله كان الى صريح (قوله افتداء من جهة المشتري) فلا يثبت له احكام الشراء نهاية ومعنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أى بالصورة الآتية في المتن (قوله ولا يرد) أى اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على المتن) يمكن جعل قوله الاتى وبيع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أى له اولها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف) والاصح خلافه شرح مر (قوله لا يقبل) أى الممر والمجرى ش (قوله لان يد الشركاء حائلة) قد يقال مجرد هذا لا يقتضى التعذر لا مكان قبض المقر به بقبض الجلة باذن الشركاء والا فالحكم كما صرحوا بذلك في قبض حصصه بيعت من مشترك وعبارته في بحث قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحكم الخ اه بل يظهر ان اذن الشريك او الحكم شرط لحل القبض دون صحته فان قلت لعل المانع هنا شئ آخر فقلت لم يحله إلا للحيلولة المذكورة نعم إن كان المقر به زائدا على حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد من عبارته ولا فرق فيه بين ما يقبل القسمة وغيره (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متنازع استيفاء منفعة بغير رضاه (قوله ولا يرد على المتن الخ) يمكن جعل قوله الاتى وبيع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه ايضا

بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصح أن الملك يقع ابتداء للوكل (ثم ان كان قال) في اقراره (هو حر الاصل) أو اعتقه ماله قبل شراء البائع (فشراؤه افتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جعله بيعا من جهته وبيعه بيع من جهة البائع تثبت فيه احكامه وكان سكوتُه هنا عن ذلك لا اختصاص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطلب بان الخلاف ثم يأتى هنا ايضا ولا يرد على اتق

وكذا ضمير النصب في لا يرتضيه راجعا لهذه ايضا وإن كان خلاف المتبادر سم على حججهم رشیدی (قوله
لانه قد لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري وبيعان من جهة البائع قطعاه ع ش (قوله قد
لا يرتضيه) وإذا مات المدعي حرته بعد الشراء فبأنه لو ارثه الخاص أي كالابن فإن لم يكن فليبت المال وليس
للمشتري اخذ شيء منه لانه أي ما يأخذه بعمه ليس للبائع كما مر واعترا ف المشتري بأنه كان مملوكا ولكن اعتقه
مالكه كاعترا ف بخرية اصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أي المدعي حرته أقل
الثلثين نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر أقل الثلثين أي ثمن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الأقل
ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان
الأقل هو الثاني فلان المقر بالحرية لم يغرر إلا هو فلا يأخذ زيادة عليه (فرع) قال الشافعي لو اشترى ارضا
ووقفها مسجدا إلى مثلاً فجاء آخر وادعاه او صدقة المشتري لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها اه حواشي شرح
الروض أقول وهو ظاهر جلي ما خوذ مما تقدم من ان الحق اذا تعلق بشا لا التفات الى قول البائع والمشتري
اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الا ببينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشيء حيث لم
يصدق البائع على الوقفية اه وقوله على الوقفية لعله من تحريف الناسخ الاصل على ملكية الثالث الماتن
(فاقتداء) أي فشرأوه حينئذ افتداء نهية ومعنى (لذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله لان اعترا ف اه الخ
اه ع ش (قوله فيهما الخ) أي في المشتري والبائع عبارة المغني تنبيهه اختلف في قوله على المذهب فقال
السبكي يرجع الى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود الى البائع فقط فان الطريقين فيه ويفوته الخلاف
في المشتري فلو قال فاقته من جهته على الصحيح كان أحسن وقال ابن النقيب الاول أقرب الى ظاهر العبارة
والثاني أقرب الى ما في نفس الامر اه (قوله او في البائع) أي او على المذهب في البائع اه ع ش (قوله
بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول الماتن وبيع من جهة البائع اه رشیدی (قوله أي المجلس) أي قوله ومن
ثم في المغني (قوله وكذا خيار عيب الثمن) أي فان تعذر رده فله الارش اه ع ش (قوله دون المشتري الخ)
وهنا في النهاية والمغني فوائد لا يستغنى عنها (قوله لا يرد) أي المشتري (قوله لورد) أي البائع (قوله جاز
الخ) التعبير بالجواز يشعر بان له حالة أخرى وانظر ما هي فانه يرد الثمن المعين بنفسه العقد فيعود له المبيع
ولو قال فباطلا على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهرا اه ع ش (قوله استرداد
العبد) وكتب بهامش العباب شيخنا الشوبري ما نصه قوله استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى
الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف تحت يده من يختاره القاضي فان عتق فله وان مات فخكه الفئ كمان رق
من الحربين كما اوضح ذلك الشهاب حجج في الفتاوى انتهى اه ع ش (قوله بخلاف رده) أي الثمن المعين
(قوله بعد عتق المشتري) بفتح الراء (قوله لا اتفاقهما) أي البائع والمشتري (قوله ولو اقر) إلى الماتن في المغني
(قوله صح شرأوه منه) أي حكم بصحته شرأوه منه ويجب رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف وإلا انزع الحاكم
منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقفيته وليس من العلم ما يكتب بهوا مشهومان لفظ
وقف ثم اشترأها كان شرأوه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف وإلا سلمها ليعرف
المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه دفعها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الاوقاف
وفي حواشي الروض ولو اقر بان هذه الدار وقف ثم اشترأها فالحكم كذلك اه ع ش بخذف (قوله لانه
قد يقصد استنفاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الامام لانه إنما يثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه او
مستنيبه لو اقر بخرية لغيره فاستاجر الزمته الاجرة أو فكهم الزمته المهر وليس له في الاولى استخدامهما
ولا في الثانية وطوفا الا اذا فكهم باذنهما وسيدها عنده ولي بالولاء كان قال انت اعتقها وبغير الولاء كان كان
اخاها وسواء أي في صحة النكاح احلت له الامه لا لا اعترا ف بخرية قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره

لانه قد لا يرتضيه وإن قال
أعتقه (البائع وإنما يسترقه
ظلمة) (فاقتداء من جهته)
أي المشتري لذلك (وبيع
من جهة البائع على المذهب)
فيهما عند السبكي أوفى
البائع فقط عند الاسنوي
بناء على اعتقاده (فيثبت
فيه الخياران) أي المجلس
والشرط وكذا خيار عيب
الثمن (للبائع فقط دون
المشتري لما تقرر انه افتداء
من جهته ومن ثم لا يرد
بعيب ولا ارش له بخلاف
البائع إذ لورد الثمن المعين
بعيب جاز له استرداد العبد
بخلاف رده بعد عتق
المشتري في غير ذلك
لا اتفاقهما على عتقه ثم ولو
اقر بان ما في يده مغصوب
صح شرأوه منه لانه قد يقصد
استنفاذه

وإن كان خلاف المتبادر (قوله أي متمولا) يمكن ان لا يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليبتاه (قوله لانه
لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحبة بما لو اتفقت له حبات متمولة كانه معلومة الايمان ثم ابراه

(ويصح الاقرار بالمجهول) إجماعا لان الاخبار عن الحق السابق يقع مجعلا ومفصلا واراد (٣٧٥) به ما يعم المجهول كما حد العبد (فاذ قال)

ما يدعيه فلان في تركي فهو
حق عينه الوارث او (له على
شيء قبل تفسيره بكل ما
يتمول وان قل) كفلس
لصدق الاسم فان امتنع من
التفسير او نوزع فيه فسياتي
قريبا وضبط الا ما ما يتمول
بمال يسد مسدا او يقع موقعا
يحصل به جلب نفع او
دفع ضرر او نفع
ضرر ونظر فيه الا ذرعي
ويرد بان المراد بالاول ماله
قيمة عرفا وان قلت جدا
كفلس والحاصل ان كل
متمول مال ولا يتعكس
كحبة برو قولهم في البيع
لا يعدم الا اي متمولا (ولو
فسره بما لا يتمول لكانه
من جنسه كحبة حنطة او
بما) اي بنجس (يحل اقتناؤه
ككلب معلم) لصيد او
حراسة او قابل للتعليم وميتة
لمضطر (وسرجين) وهو
الزبل وحق شفعة وحقذف
ووديعة (قبل في الاصح)
لانه شيء ويحرم اخذه ويجب
رده وخرج بعلى في ذمتي فلا
يقبل فيه بنحو حبة حنطة
وكاب قطعالا لانه لا يثبت فيها
(فرع) قال له هذه الدار وما
فيها صح واستحق جميع
ما فيها وقت الاقرار فان
اختلفا في شيء ما هو بها وقته
صدق المقر وعلى المقر له
الدينة اخذ من قول الروضة
لو اقر له بجميع ما في يده او
ينسب اليه صح وصدق
المقر اذا تنازعا في شيء

ينبغي عدم الصحة إلا أن يكون ممن حمل له الامة لاسترقاق اولادها كالمهم وهو الوجه ويؤيده ما اُفتي به
شيخ الشهاب الرمي فيمن اوصى باولاد امته لاخر ثم مات واعتقها لوارث فلا بد من تزويجها من شروط
نكاح الامة نهاية ومعنى قول المتن (ويصح الاقرار الخ) ابتداء كان او جوا بالدعوى نهاية ومعنى قول المتن
(بالمجهول) اي لا يخصص كان اه ع ش (قوله إجماعا) الى قول المتن: لو اقر بمال في النهاية الا قوله ومن
ثم لم يقبل بنحو عيادة وحقذف (قوله لان الاخبار الخ) الاولى العطف (قوله يقع مجعلا الخ) عبارة المغنى
لان الاقرار بخبر عن حق سابق والشيء يخبر عنه مفصلا تارة ومجعلا اخرى اما للجهل به أو لثبوته بمجهولا
بوصية ونحوها ولا غير ذلك اه (قوله واراد) الى المتن في المغنى (قوله به) اي المجهول (قوله عينه الخ) اي صح
وان لم يذكر المقر له شيئا وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض امر المقر به للمقر له دون الوارث
فكيف يرجع لتعيينه وقد يحجب بان ما ذكره إقرار امته حالا لكن المقر به بمجهول فلما لم يتوقف صحة الاقرار
على تعيين المقر له يرجع لتعيين الوارث اه ع ش (قوله كفلس) الى قول المتن قبل في الاصح في المغنى (قوله
فسياتي قريبا) اي في الفصل الاتي بقول المصنف ومتى اقر بمهم الخ اه ع ش وقوله ويقع وفي النهاية والمغنى
أو يقع الخ باو بدل الواو (قوله نظر فيه) اي الضبط المذكور (قوله ويرد) اي الا ذرعي (قوله الاول)
هو قوله م ما يسدل الخ والثاني هو قوله م راو يقع الخ لكان في حج التعبير بالواو وعليها فهو عطف تفسير
وان المراد بالاول ما يحصل به جلب نفع اه ع ش وقولهم في البيع الخ عبارة المغنى ولا يخالف ما ذكره
هنا من ان حبة البرونوخرها مال ما قالوه في البيع من انها لا تعدم الا فان كونها تعدم لا لعدم تمولها لان في
كونها مالا كما يقال زيد لا يعد من الرجال وان كان رجلا اه وعبارة ع ش قوله اي متمولا يمكن ان
لا يحتاج لذلك وانما يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليتأمل سم على حج وجهه ان قولهم لا يعدم الا ان في
لا عداده اي تسميته في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به
لحقارته اه (قوله كحبة بر) اي وقعه باذبحانه وقشرة فسقة او جوزة مغنى ونهاية قول المتن (لا يتمول)
اي لا يتخذ مالا نهاية ومعنى (قوله او قابل الخ) عطف على معلم (قوله وميتة الخ) عطف على كلب (قوله وحق
شفعة الخ) عطف على ما يحل اقتناؤه اه قول المتن (وسرجين) وكذا بكل نجس يقتني كجلد ميتة يطهره بالدباغ
وخمر محترمة نهاية ومعنى (قوله ووديعة) عبارة المغنى ورد ووديعة (قوله لانه الخ) اي كلاما ذكر عبارة
المغنى لصدق كل منها بالشيء مع كونه محترما يحرم اخذه ويجب رده والا اصل برائة ذمته من غيره اه (قوله في
ذمتي) فاعل خرج (قوله فلا يقبل الخ) اي لا يقبل تفسير الشيء في الاقرار بعنوان في ذمتي فقوله بنحو حبة
الخ متعلق بضمير المصدر المستتر في يقبل وقدم ما فيه (قوله لانه لا يثبت فيها) يمكن ان بصورتين نحو
الحبة بمالوا ثلث له حبات متمولة كانه معلومة الا عيان لها ما ثم ابراه المالك مساعدا حبة معينة فان الظاهر
بقاؤه في ذمته إلا ان يقال مثل هذا نادرا فلا اعتبار به سم على حج اه ع ش (قوله قال له) اي لو قال شخص لزيد
هذه الخ (قوله جميع ما فيها) اي معها كما هو ظاهر (قوله صدق المقر) اي يمينه حيث لا بينة اه ع ش
(قوله او ينسب الخ) وتقدم له عن الانوار انه لو قال جميع ما عرف لي فلان صح اه ع ش (قوله وقضيته)
اي قول الروضة (قوله والمقر له) عطف على المضاف (قوله فيها) اي في الدار (قوله ونحو ذلك) عطف على
نفي العلم الخ اي كعدم استحقاقه لذلك الشيء (قوله ولا يقع منه الخ) اي لان قضية اقراره مورثان فيها شيئا فلم
يقبل من وارثه ما ينافيه اه رشيدى (قوله انه لا يستحق) اي المقر له (قوله فيها) اي في الدار اه رشيدى
(قوله فيها شيئا) لعل المناسب شيئا فيها (قوله وبه) اي بان المصدق المقر (انتي الخ) عبارة ع ش قوله م
وبه اُفتي ابن الصلاح في حج وبه اُفتي ابن الصباغ وفي نسخة ابن الصلاح اه (قوله وهو اوجه من قول القاضي

المالك مساعدا حبة معينة فان الظاهر بقاؤه في ذمته إلا ان يقال مثل هذا نادرا فلا اعتبار به (قوله وهو
اوجه من قول القاضي الخ) كذا شرح م واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث

ا كان يده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة
الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بحلفه انه لا يستحق فيها شيئا وبه اُفتي ابن الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح

(الخ) كذا في شرح م ر واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث في هذا المقر بعد أن أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروضة والحق به واره فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الى او ما في يدي لو يثبت لم يكن هذه العين في يدي صدق المقر بيمينته وعبارة شرحه ومثله واره فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها فلان ثم مات وتنازع واره والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الاقرار وعا كسه المقر له صدق المقر له لانه اقر له بما فيها ووجد المتنازع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الاقرار قاله القاضي في فتاويه وكالوارث في هذا المقر اه رشيدى (قوله زوجة) اى مثلا (قوله) ولو كان للمقر زوجة (الخ) سياق في هذا الدعوى باسسط بما هنا اه رشيدى (قوله زوجة سا كنه معه) اى فلو كان السا كن معهما اكثر من زوجة وجعل في ايديهم بعدد الرؤوس اه ع ش (قوله في نصف الاعيان) اى التي في الدار بخلاف ما في يدها كخلخال ونحوه فانها تختص به لا نفرادها باليد وسواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة او لا حيث علم انها كانت تتصرف فيه وعبارة الدميرى في النفقات تنبيه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن اقام البينة على شئ من ذلك فهو ومن لم يقيم البينة فالقياس الذى لا يعذر احدا عندي بالغفلة عنه ان هذا المتنازع في ايديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وإن حلف احدهما دون الآخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح ام بعد التفرق واختلف ورثتهما كهما وكذلك احدهما ووارث الاخر سواء ما يصاح للزوج كالسيف والمنطقة او لزوجته كالحلى والغزل او لهما كالدرهم والدنانير او لا يصاح لهما كالصحف وهما ايمان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال ابو حنيفة إن كان في يدهما حسافو لهما وان كان في يدهما حكا فاصاح للرجال للزوج اولها فلها والذي يصلح لهما فلمما وعند احد مالك قريب من ذلك واحتج الشافعى بان الرجل تدينك منافع المرأة والمرأة متاع الرجل فلوا استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا طراودباغا في ايديهما بان يكون لكل ما يصاح له وفيها اذا تنازع مومر ومومر في او او بان يجعل المومر ولا يجوز الحكم بالظنون انتهى وينبغي ان بما يقتضى الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كما بوس الرجل الذى يشاهد عاياه في اوقات اتفاعه به ومعرفة المرأة بحلى تلبسه في يديها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملبوس موضوعان في البيت فاستصحب اليد التي عرفت في كل منهما اه ع ش (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما سم وع ش قول المتن (بما يقتضى) اى بشئ لا يحل اقتناؤه اه معنى (قوله بوجه) الى قوله وقد يجاب في المعنى الا قوله ومن ثم الى واستشكل (قوله وخمر غير محترمة) وجلد لا يظهر بالدبغ ومبته لا يحل آكلها اه معنى (قوله لاحق الخ) اى ليس حقا واختصاصا نهاية ومعنى (قوله وخمر) اى وإن عصرها الذى بقصد الخمرية ع ش ومعنى (قوله قال) اى السبكى (قوله واعترض) اى بحث السبكى (قوله لزمى) ومثله المستامن والمعاهد فيما يظهر (قوله لانه يقر عليهما) يؤخذ منه انه لو فسره الحنفى بنبذ قبل منه وهو ظاهر اه (قوله والوجه ما بحثه الخ) اعتمده م ر اى والمعنى اه سم (قوله وفي عندي شئ الخ) اى في له عندي الخ اه نهاية (قوله اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ الغصب لا يقتضى التزاما وثبوت مال وإنما يقتضى الاخذ قهر بخلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر هذا التفرع والاولى ولا يقبل الخ (قوله الاستيلاء الآتى) اى الاستيلاء على مال الغير او حق الغير فكيف قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق نهاية ومعنى (قوله وهذا) اى ما لا يقتضى وكذا قوله ذلك الآتى (قوله) وقد يجاب الخ) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبنى على تفسير الغصب بالمعنى الشرعى ونحن لا نلزمه وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما يعد ما ذكر غصبا اه رشيدى (قوله لبعده) الى قوله قال

ولو كان للمقر زوجة سا كنه معه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان بيمينها لان اليد لهما على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او لكليهما (ولا يقبل بما لا يقتضى كخنزير وكل لا نفع فيه) بوجه حالا ولا مالا وخمر غير محترمة لان على تقضى ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص وبحث السبكى قبول تفسيره بخنزير وخمر اذا اقر لزمى لانه يقر عليهما اذ لم يظهر هما ويجب رد هما له قال لكنهم اطلقوا هنا عدم القبول ولم يفرقوا بين مسلم وذمى واعترض بما فيه نظر والوجه ما بحثه ومن ثم اعتمده الاستوى وغيره وفي عندي شئ وغصبت منه شيئا يصح تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بنحو عيادة وحد قد ف واستشكل الغصب بانه الاستيلاء الآتى وهذا غير مال ولا حق وقد يجاب بانه لغة وعرفا يشمل ذلك فصح التفسير به (ولا يقبل ايضا) (بعيادة المريض) (ورد سلام) لبعده عن الفهم

في هذا المقر بعد أن أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروضة والحق به واره فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما (قوله والوجه ما بحثه الخ) اعتمده م ر

وشرعا فقد عدهما صلي الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشئ الا اعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقرب به اى لانه صار خاصا بقرينة على ما قاله السبكي ردا لاستشكال الرافي الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ اعم فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعترض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحققا فيها في الاقرار بل قال اصل ما ابني عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا استعمل الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المأول في هذا الباب اه وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا الذي الناشئ عن فهم أن المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضى ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادر او لا يتوهم هذا جواب ومن سبب فروع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوي وبقوله ولا استعمل الغلبة اى حيث عارضها ما هو اقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي (ولو أقر بمال او بمال عظيم او كبير أو كثير) او نفيس أو أكثر من مال زيد المشهور وبالمال

السبكي في المغنى (قوله في معرض) كجلس كما في المصباح ونقل الشنواني في حواشي شرح الشافعية لشيخ الاسلام انها تكسر الميم وفتح الراء اه عش (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم اه سم (قوله عرفا) شرعا معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشئ الا اعم الخ) جواب سؤال يظهر مما بعده (قوله لانه صار خاصا) قد يقال هذا الخاص ايضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر اه سم ويعلم وجه النظر مما مرته انفا (قوله ردا لاستشكال الرافي الخ) نقل في الخادم عن القاضي حسين والدارمي أنه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشئ وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عمر (قوله واعترض الفرق) اى بين الحق والشئ وقال الرشيدى اى فرق السبكي بين الشئ المطلق والشئ المقيد بالاقرار كما يعلم من قول الشارح الاتي وحينئذ اتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للنظر فيه مجال (قوله بل قال) اى الشافعي (قوله الغلبة) اى ما غلب على ظن الناس اه مغنى (قوله وهذا الخ) قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) اى كلام المعترض (قوله وليس الخ) اى قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخ رد يمنع كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) اى في انه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الذي) اى المذكور في قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ اه رشيدى (قوله هنا) اى وكلام الشافعي (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والنقل والاشراك والتخصيص والتقييد والنسخ وعدم المعارض العقلى اه عش وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سبب) اى تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغنى ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغيره اشافعي يلزم في الاقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك اه (قوله وبقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحينئذ) اى حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) اى السابق في قوله والشئ الا اعم من الحق والشئ المطلق لا الشئ المقرب به اه عش (فرع) في النهاية والمغنى ولو قال غصبك او غصبك ما لم تعلم لم يصح اذ قد يريد نفسه فان قال اردت غير نفسك قبل لانه غاظ على نفسه وان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك لم يقبل ارادته وواخذ باقراره وتضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبك شيئا تعلمه وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما مر في غصبك ما لم تعلم بان شيئا اسم تام ظاهر في المغايرة بخلاف ما اه قول الماتن (او كبير) بموحدة (او كثير) بمثلثة او جليل او خطير او افر نهاية ومغنى (قوله او نفيس) الى قوله كان بهما في المغنى والى قول الماتن والمذهب في النهاية الا قوله بناء على الاصح السابق في على شئ وقوله وحينئذ اتجه ما قاله الى الماتن (قوله من مال زيد الخ) او مما شهد به الشهود عليه او حكم به الحاكم على لان او نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله أى المال) الى قوله ولو قال له على في المغنى الا قوله وقع الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله مال حقير او قليل او خسيس او طفيف او نحو ذلك من باب اولي اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف يحكى الخلاف في قبول التفسير بهما اى بحجة بر في قوله شئ

(قوله ويقبل منهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم (قوله اى لانه صار خاصا) قد يقال هذا الخاص ايضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله وبقوله) عطف على باليقين ش (فرع) في فتاوى السيوطى ما نصه مسئلة اذا قال فلان عندي اقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر ما يتمول من الدرهم (مسئلة) مريض صدر بينه وبين زوجته مبارقة اهدا حقوق الزوجية ولم يستفسر وه عن مراده بالحقوق فهل يدخل كسوتها في انظار الحقوق او يحمل على حال الصداق ومنجمه فقط وهل ينفع قوله لغير الشهود قبل موته ليس لزوجه عندي سوى حال الصداق ومنجمه الجواب هذه اللفظة في اصلها شاملة لكل حق للزوجة من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من اطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا اطلقها الزوج واراد بعض ذلك قبل منه واذا اخبر قبل موته انه ليس له عنده سوى الحال والمنجمه نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطابقة في الاقرار اه فايئام له فيه وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

لان الاصل برامة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لتيقن حله أو لصحيح أو لكفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على لزيد كان مبهمًا جنسًا ونوعًا لا قدرًا فلا يقبل باقل من ذلك عددًا لان المثلية لا تحتل مامر لتبادر الاستواء عددًا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصل) لصحة ايجارها ووجوب قيمتها اذا تلفت ولانها تسمى مالا وبه فارتقت الموقف لانه لا يسماه (لا بكتاب وجملة مية) وسائر النجاسات لانها لا تسمى مالا (وقوله له) عندى او على (كذا كقوله له شيء) بجامع الابهام فيهما يقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك مامر وكذا في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن المبهم من العدد وغيره (وقوله شيء وشيء او كذا وكذا كالمولم يكرر) مالم يرد الاستئناف لانه ظاهر في التاكيد (ولو قال شيء وشيء أو كذا وكذا) ويظهر ان مثل الواو هنا ما ياتي (وجب شيآن) متفقان او مختلفان لا قضاء العطف المغايرة وصحح السبكي في كذا درهما بل

ويجزم بالقبول في مال أو مال عظيم ونحوه بل ينبغي أن يعكس ذلك أجيب بانه انما يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى ان الجواز هنا مفرع على الاصح السابق اه (قوله وقع باذنجانة) أي بيتها اه كرى (قوله أي صالح للاكل) هلا قال مثلاً وغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال سم على حج وقد يقال لمالم يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصلح له عد غير منتفع به بالمرة اه عش (قوله لان الاصل الخ) لتعليل للمتن عبارة المغنى اما عند الاقتصار على المال فلصدق الاسم عليه والاصل برامة الذمة من الزيادة واما عند وصفه بالعظمة ونحوها فلا احتمال أن يرد ذلك بالنسبة الى الفقير أو الصحيح أو باعتبار كفر مستحله الخ وأما كونه أكثر من مال فلان فلا احتمال انه من حيث اجل منه او انه دين لا يتعرض للتلف وذلك عين تتعرض له اه (قوله فيما الخ) أي مما فوقه (قوله او مثل مال الخ) وای عطف على مثل الخ أي اوله على مثل ما على لزيد اه عش (قوله فلا يقبل باقل من ذلك عددًا) أي ويقبل بغير جنسه ونوعه اه عش (قوله مامر) أي الاقل اه رشیدی (قوله لتبادر الاستواء الخ) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالكلية نظر لا يخفى اه رشیدی وقد يجاب بان المراد احتمال له نوع قوة لا مطلق الاحتمال لما سران الظن القوي ملحق باليقين (قوله منها) أي من المثلية (قوله لصحة ايجارها) الى قوله وصحح السبكي في المغنى الا قوله عندى (قوله اذا تلفت) أي اتلفها اجنبی (قوله وبه فارتقت الموقف) أي حيث لا يقبل تفسير المال به (قوله وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وعبرة عن العدد غيره اه ثم قال ادخل في المتن يجوز استعمالها في النوعين أي المبهم وغيره ومفردة ومركبة أي مكررة من غير عطف ومعطوفة اه قول المتن (شيء شيء أو كذا كذا) وان زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومعنى (قوله مالم يرد الاستئناف) فان قال أردت الاستئناف عمل به لانه غاظ على نفسه اه معنى (قوله لانه ظاهر) أي ما بعد الاول (قوله ما ياتي) أي في شرح المذهب انه لو قال كذا وكذا من ثم والفاء حيث اراد بها العطف والا فلا تعدد لما ياتي فيها اه عش (قوله شيآن متفقان او مختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء نهاية ومعنى قول المتن (او كذا وكذا) وجب شيآن في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان احكامهما الماوردي أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيآن لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف أي بالواو اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كما لغنى في شرح قول المصنف الاتي ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال وجز ما هناك بما مر عن شرح الروض بلا عز وكما يأتى (قوله ويلزمه أي السبكي اه عش (قوله وهو بعيد) أي جريان مثل ذلك في كذا درهما وكذا يحتمل ان مرجع الضمير ما صححه السبكي (قوله او الاضرائية) أي الباطلية على قاعدة اذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص عبارة الرشیدی قوله الانتقالية او الاضرائية يؤم انها قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضرائية

فانه ان اراد بذلك منع دعواها عليه فهو ممنوع فليراجع (قوله أي صالح للاكل) هلا قال مثلاً أو لغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال (قوله في المتن او كذا وكذا) وجب شيآن في شرح الروض ولو قال كذا بل فيه وجهان حكاهما الماوردي أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيآن لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذا عني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الوجه الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم او لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل (قوله ويلزمه)

لان كذا أنه اقرار بشيء واحد ويلزمه مثل ذلك في كذا درهما وكذا هو بعيد من كلامهم اذ تفسير أحد المبهمين لا يقتضى اتحادهما ولو مع بل الانتقالية أو الاضرائية

وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل لما يأتي فيها فقولهم درهمان سبب الاتحاد وليس (٣٧٩) كذلك (ولو قال) له عندى (كذا درهمان)

بالنصب تمييز الإبهام كذا
(أورفع الدرهم) بدلا أو
عطف بيان كما قاله الاسنوى
وقول السبكي أنه لحن بعيد
وان سبقه إليه ابن مالك فقال
تجوز الفقهاء للرفع خطأ لأنه
لم يسمع من لسانهم وكانه
بناء على عدم النقل السابق في
كذا وحينئذ يتجه ما قاله
امام مع ملاحظة النقل فلا
وجه له بل هو مبتدأ ودرهم
بيان أو بدل وله خبر وعندى
ظرف له وقيل درهم مبتدأ
وله خبر وكذا حال (أو
جره) لحناء عند البصريين أو
سكنه ونقا (لزمه درهم) ولا
نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا
وقيل على نحوى فى النصب
عشرون لأنها أقل عدد
مفرد يميز بمفرد منصوب
ورد بأنه يلزم عليه مائة فى
الجر لأنها أقل عدد يجر
يميزه ولا قائل به وقول جمع
يجب فى الجر بعض درهم إذ
التقدير كذا من درهم
مردود وإن نسب الأكثرين
بان كذا إنما تقع على الأحاد
دون كسورها (والمذهب
أنه لو قال) له على (كذا
وكذا) أو ثم كذا أو فكذا
وأراد العطف بالفام لما أتى
فيها مع الفرق بينهما وبين بل
(درهما بالنصب وجب
درهمان) لأنه عتب مبهمين
بميز فكان الظاهر أنه
تفسير لكل منهما واحتمال
التأكيد يمنع العاطف

لأن بل للضراب مطلقا وتنقسم إلى انتقالية وإبطالية (أقول) وإنما المقتضى (الخ) كذا فى النهاية وكتب عليه
الرشيدى ما نصه قوله مر وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل (الخ) تبع فى هذا الشهاب بن حجر لكن ذاك جار على
طريقة أن العطف بل لا يوجب إلا شيئا واحدا أو اما الشارح مر فانه سيأتى له قريبا اختيار أحد الوجهين
القائل بل زوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عن ابن قاسم فى حواشى شرح المنهج بين ما اختاره
من لزوم شيئين وبين ما سيأتى له فى الفصل الآتى فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه فى مسألة
الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف مسألة كذا فان المعاد فيها صالح لارادة غير ما يريد به الأول (أقول) لما
يأتى) أى فى الفصل الآتى بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (أقول) فقوله (أى السبكي) (أقول) موم
(الخ) قد يقال إنما ذكر درهم ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثانى فيفهم منه الاتحاد إذ لم يذكر
درهما بالاولى سم على حجج (أقول) له عندى) أى على نهاية ومعنى (أقول) بدلا) إلى قوله وكانه
بناء على المعنى (أقول) كما قاله الاسنوى) أى وأخبر مبتدأ محذوف كما قاله غير نهاية ومعنى (أقول) فقال) أى
ابن مالك وكذا ضمير فكانه (أقول) من لسانهم) أى العرب (أقول) وكانه بناء (الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا
البناء (أسم) (أقول) السابق) أى فى قوله ثم نقل عن تلك وصار يكفى به (الخ) عش (أقول) وحينئذ) أى
حين عدم النقل عبارة السكرى أى حين البناء على عدم النقل (أقول) ما قاله) أى ابن مالك والسبكي (أقول)
فلا وجه له) بل له وجه وجهه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لم
يسمع الخ وعلى هذا فلا وجه لإلالة نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل
بيان حكمه وإن امتنع لغة فتأمل (أسم) (أقول) بل هو) أى لنظ كذا (أقول) ظرف له) أى للخبر (أقول) لحناء
إلى قول المتن والمذهب فى المعنى (أقول) عند البصريين) أى لانهم لا يجرون التمييز هنا (أسم) (أقول) ولا نظر
للحن) عبارة المعنى والجر لحن عند البصريين وهو لا يؤثر فى الإقرار كما لا يؤثر فى الطلاق ونحوه والسكرى
كالجر كما قاله الرافعى (أسم) (أقول) ورد بأنه يلزم (الخ) إنما يتجه هذا الرد فى نحوى يجوز جرائز لا فيمن يمنعه
كالبصرى بن فتأمل (أسم) سيد عمر (أقول) يلزم عليه) أى على تعليقه (مائة فى الجراح) أى وجوب مائة الخ
(أقول) إذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا للتبعيض (أسم) (أقول) بان كذا) متعلق بقوله مردود
أسم (أقول) إنما تقع (الخ) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما سبق أنها بمعنى شىء وهو كما يشمل الأحاد يشمل
الأبعاض إلا أن يكون المراد أنها تقع على الأحاد فى الاستعمال أو ثبت أنها إنما نقلت للأحاد دون غيرها
عش (أقول) أو ثم كذا (الخ) عبارة المعنى وجرم ابن المقرئ تبعاً للبقينى بأن ثم كالو أو أى والفاء كذلك (أقول)
وأراد العطف بالفام) مائتم والواو فلا يحتاجان إلى الارادة أسم (أقول) لما يأتى) أى فى الفصل الآتى فى
شرح فان قال ودرهم الخ من أنها كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقترنة بجزء حذف شرطه
فتعين القصد فيها كما هو شأن المشتركة أسم عبارة عش أى من أنه يجب فيها درهم واحد لم يرد العطف أسم
(أقول) لأنه عقب) إلى قوله كما يأتى فى المعنى (أقول) ولان التمييز (الخ) عطف على لأنه عقب (أقول) ولوزاد فى
التكرير) أى كان يقول على كذا وكذا (أقول) فكأن نظيره (الآتى) أى فى قول المصنف ولو حذف
الواو فدرهم فى الخ قال عش وفيه تأمل إذ المتبادر التكرير مع العطف كما أشرنا وإضا الواو يدا التكرير بلا
عطف كان مندرجاً فى الآتى لا نظيره الفعل الصواب أى فى الفصل الآتى بقول المصنف ولو قال درهم ودرهم

أى السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح مر (أقول) فقوله درهمان موم الخ) قد يقال إنما ذكر درهمان
ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثانى فيفهم منه الاتحاد لم يذكر درهم بالاولى (أقول)
وكانه بناء الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا البناء (أقول) النقل السابق) أى قريبا (أقول) فلا وجه له) بل
له وجه وجهه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لأنه لم يسمع وعلى
هذا فلا وجه لإلالة نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وان
امتنع لغة فتأمل (أقول) لحناء عند البصريين) أى لانهم لا يجرون التمييز هنا (أقول) إذ التقدير كذا من

ولان التمييز وصف فى المعنى وهو يعرف داكل ما تقدمه كما يأتى فى الوقف ولوزاد فى التكرير فكأن نظيره الآتى (و) المذهب (أنه لو رفع أو جر)

بل عدم الصحة إذا كان العطف بـ ثم أو الفاء لانه يلزم عليه حينئذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبراً صناعة لان عدم المطابقة يستدعي أن يقدر أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه انه بدل أو بيان لهما والخبر الظرف نظير مامر أنفاً وأما الجر لأنه وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لكنه يفهم منه عرفاً أنه تفسير للجملة ما سبق لحمل على الضم وأما السكون فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال) كلها لا احتمال التأكيدي حينئذ (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدراهم) من المال اتحد جنسه أو اختلف لانه مبهم والعطف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي ولو قال ألف ودرهم فضة وجب الكل فضة وهو واضح ما لم يجرها باضافة درهم اليها ويبقى تنوين ألف بل الذي يتجه حينئذ بقاء الألف على إيهامها ولو قال ألف وفضة حينئذ بالنصب لم يعد للألف

ودرهم لزمه الخ (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المغنى وإلى قوله والخبر في النهاية إلا قوله كذا إلى فالوجه (قوله) إذ يلزمه) أي الرفع مطلقاً (عدم المطابقة) أي بين المبتدأ وخبر (قوله حينئذ) أي حين إذ كان العطف بـ ثم أو الفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين و (قوله خبر صناعة) أي نحو باعني ما جرى صاحب القيل (قوله فالوجه انه بدل الخ) فيه بحث أما ولا فلا نسلم انه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أريد انه خبر عن نفسه ما هو وممنوع لجواز ان مراده انه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذ المقدّر لا يمكن كونه بدلاً من جموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهماً فتمام لما قاله أولى اه سم (قوله انه بدل الخ) أي وكذا الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير مامر انفاً) أي في شرح أو رفع الدرهم (قوله وأما الجر) إلى قوله وأما السكون في المغنى وإلى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله لحمل على الضم) أي الرفع لا على النصب لان الحمل على الرفع هو الأقل المتيقن اه كردى (قوله وأما السكون فواضح) أي لا يمكن أن التقدير بهما درهم اه ع ش والاولى أي لا يمكن حمله على انه بدل أو بيان لهما (قوله كلها) أي رفعوا ونصبوا وجرأ وسكونا ويتحصل مما تقرر اثنا عشر مسألة لان كذا ما ان يوثق بهما فردة أو مركبة أو معطوفة أو الدرهم اما ان يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعها درهم إلا إذا عطف ونصب تمييزاً فدرهماً ولو قال كذا بل كذا فقيه وجهان أو جهما لزوم شيء ما لا يسوغ راي ت زيداً بل زيداً إذا عني الأول فان عني غيره صح نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر أو جهما لزوم شيئين ظاهره مطلقاً خصوصاً بالنظر للتعليل لكن سيأتى له في الفصل الاقنى ما يخالف في غيره وضع اه عبارة ع ش هذا مخالف لما يأتى في قوله على ان الوجه في بل اعتبار الخ إلا ان يحمل ما هنا على تصدق الاستئناف اه قول المتن (قبل تفسير الألف بغير الدرهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو ثلاثة أثواب فان الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم اه سم (قوله من المال) إلى قوله وقضية التعليل في المغنى إلا قوله كالف وثوب وقوله ما لم يجرها إلى ولو قال ألف وفضة وقوله ولو قال ألف درهم إلى وإن رفعهما (قوله من المال) كالف فلس اه مغنى (قوله اتحد جنسه الخ) أي سواء فسر به بجنس واحد ام اجناس اه مغنى (قوله ألف ودرهم فضة) ينصب على انه تمييز لهما اه كردى (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان يجب كون الألف درهم سم ورشيدى (قوله لم يعد) أي لفظ حنطة (قوله ولو قال ألف درهم) إلى المتن قال في الروض أو ألف درهم أو منونين مرفوعين وجب ما عده ألف وقيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبها أو خفضها بمنونين أو رفع الألف بمنونا ونصب الدرهم أو خفضه أو سكتته كان الحكم كذلك وانه لو رفع الألف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكتته لزمه ألف درهم ولو سكن الألف واتى بالدرهم بالأحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الأول اقرب اه سم محذوف وما ذكره من الروض ومن شرحه إلى وانه الخ في المغنى مثله (قوله فواضح) أي ازوم

درهم) كان من على هذا للتبعيض (قوله وأولى منه انه بدل أو بيان لهما الخ) فيه بحث أما ولا فلا نسلم انه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أريد انه خبر عن نفسه ما هو وممنوع لجواز ان يراد انه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة انه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذ المقدّر لا يمكن كونه بدلاً من جموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهماً فتمام لما قاله أولى (قوله إذ يلزمه) على الخبرية قديمع بناء على انه خبر عن نفسه ما هو وممنوع لجواز ان خبر المجموع (قوله في المتن قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو ثلاثة أثواب فان الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان لا يجب كون الألف درهم (قوله ولو قال ألف درهم) أو ألف درهم بالاضافة فواضح الخ قال في الروض أو ألف درهم منونين مرفوعين

رفعهما ونونهما او نون
 الاول فقط فله تفسير الالف
 بما لا تنقص قيمته عن درهم
 فكانه قال السلف بما قيمة
 الالف منه درهم (ولو قال
 خمسة وعشرون درهما) او
 الف ومائة وخمسة وعشرون
 درهما (فالجميع دراهم على
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما
 لم يجب به عدد زائد تحض
 لتفسير الكل ولان التمييز
 كالوصف وهو يعدو للكل
 كما مروى في نحو خمسة عشر
 درهما يجب الكل درهم
 جزما وقضية التعليل انه لو
 رفع الدرهم او جره لم يكن
 كذلك نعم بحث انه كما ذكر
 في السلف درهم منونين
 مرفوعين فيلزمه ما عده
 العدد المذكور وقيمته درهم
 وعن ابن الوردي انه يلزمه
 في اثني عشر درهما سدسا
 اى ولائيه له سبعة دراهم
 لانها تميزان لكل من
 الاثني عشر فيكون كل ميزان
 لنصف الاثني عشر المهيمة
 حذرا من الترجيح من غير
 مرجح ونصفها دراهم ستة
 واسداسا درهم او درهما
 وربعا فسبعة ونصف او
 وثلاثا فثمانية او ونصفا
 فتسعة لتظير ما تقرر من
 ان نصف المهيمة بعد ذلك
 الكسر فان قال اردت ان
 جملة ذلك العدد

الالف من الدراهم في كل منهما اه ع ش عبارة سم قوله فواضح ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمته
 درهم في الصورة الاولى والسلف درهم في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه
 في الاولى ان صورت برفع الالف منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهما فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة
 للصورتين لان ترك تنوين الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله او نون الاول فقط) اى رفع
 الالف منونا ورفع الدرهم بلا تنوين قال ع ش اى وسكن الدرهم او رفعه او جره بلا تنوين اه (قوله او الف
 ومائة) او الف ونصف درهم والظاهر كما افاده الشيخ اى في شرح الروض انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخيرة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وان له لورفعه او نصبه فيها لكن مع تنوين نصف او رفعه او خفضه في بقية
 الصور لزومه ما عده العدد المذكور وقيمته درهم اخذ اماما في الف ودرهم منونين مرفوعين نهاية ومعنى
 (قوله كما مر) اى انفافي شرح وجب درهما (قوله يجب الكل درهم الخ) لانها اسمان جعلتا اسما واحدا
 فالدرهم تفسير له اه معنى (قوله وقضية التعليل) اى الثاني وهو ان التمييز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم او
 جره لم يكن كذلك) اى لم يكن الكل درهم لانه حيث لا يكون وصفا فلا يعود للكل واما التعليل الاول فقيضته
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بدرهما وتخصه
 لتفسير الكل اه مصطفى الخوى اقول ولهذا اقتصر النهاية والمعنى على التعليل الثاني (قوله نعم بحث الخ)
 اعتمده النهاية والمعنى (قوله انه) اى حكم ما لو رفع الدرهم او جره (كما ذكر الخ) اى كالحكم الذى ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردي) الى قوله واثنى عشر سدسا في النهاية الا قوله اى ولائيه له (قوله لانها) اى الدرهم
 والسدس (قوله لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) اى من الدرهم
 والسدس (قوله دراهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثاني خبر للنصف (قوله واسداسا
 درهم) عطف على دراهم ستة (قوله او درهما وربعا فسبعة الخ) عطف على قوله درهما وسدسا سبعة دراهم
 فكان حقه حذف الفاء (قوله او وثلاثا الخ) عطف على وربعا الخ وكذا قوله او ونصفا الخ عطف عليه (قوله
 لتظير ما تقرر) اى بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل ميزان لنصف الاثني عشر الخ (قوله ان
 جملة ذلك الخ) عبارة النهاية فان قال اردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال الوالد رحمه الله
 تعالى وما حكى عنه اى ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد وليكن الاصح ان الكسر في هذه المسائل
 وجب ما عده الف وقيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبهما او خفضهما منونين او رفع الالف
 منونا ونصب الدرهم او خفضه او سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف او نصبه او خفضه او سكنه لزمه
 الف درهم ولو سكن الالف واتى في الدرهم بالا حوال المذكرة احتمل الامرين وهو الى الاول اقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدراهم العدد فقط اى دون الوزن قال في شرحه قال
 الاسنوى وقد تقدم ان اقل العددين اثنان والقياس لزوم ما تثنى درهم ناقصة ان كان عددا مجرورا بالاضافة
 وكذا ان كان منصوبا لانه تفسير للمائة الخ ما حكاه عنه واقره وقوله وكذا ان كان منصوبا ان كان مع عدم
 تنوين مائة فواضح وان كان مع تنوينها خالف قوله السابق او رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ قياسه هنا
 لزوم ما عده مائة وقيمته درهما فليتأمل اه (قوله بالاضافة) كان المراد فيهما بدليل المنقول عن شرح
 الروض (قوله فواضح) ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمته درهم في الصورة الاولى والسلف درهم
 في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه في الاولى ان صورت برفع الالف
 منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تنوين
 الف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته (نعم بحث انه) اى لو رفع الخ ع ش (قوله وعن ابن الوردي) انه
 يلزمه الخ في العباب ما نصه فرع قال له على اثنا عشر درهما وادق برفع الدائق او جره لزوما او بنصه فقبل يلزمه

ونحوها من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربيع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلاث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهما وسدسا لا حن وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحويا فان كان كذلك لزمه اربعة عشر درهما اما لو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او سدس بالجر فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس اه وفي سم بعد ان نقل قوله مرقا قال الوالد الى ومعلوم مانصه فليتأمل توجيه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم راي في الدميري مانصه تنبيه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحويا وان كان نحويا لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الدميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولى الخ يتأمل وجهه (قوله يساوى درهم الخ) اى على ان درهم وسدسا خبر عن ضمير اثني عشر او بدل او بيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع الى النصب (قوله او اثني عشر سدسا) اى او قال اردت اثني عشر سدسا وغلطت في قولى درهم اه كرى (قوله كذا قيل) راجع الى قوله او اثني عشر سدسا الخ (قوله مما تقرر) اى من التعليل بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر الخ (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الدميري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاث عشر درهما وسدس درهم اه (قوله جميعه) تاكيد لاسم ان وقوله دراهم حال منه وقوله كذا خبر ان وقوله واسداسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتن (دراهم البلد) اى او

ثمانية دراهم الادانقا لاحتمال انه عطف او مفسر لا يقتضى فوق اثني عشر وتقديره اثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد واثني وسبعة منه دراهم وقيل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا للتفسير على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة واثني وهى درهم وقيل يلزمه درهمان ونصف وثلاث لا تقسم المفسر الى الجنتين فيقتنع بدرهم وللباقى واثني اه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الادانقا وجهه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدوايق خمسة واذ اذ فهو درهم فالتعبير بالدوايق قرينة انه اراد ما دون الدرهم اذ لو اراد ما يبلغ درهم اه عنه بدرهم اذ لا وجه للعدول حينئذ وقوله فيقتنع بدرهم كان وجهه الاخذ بالاقول ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردى في مسئلته يوافق الوجه الثانى في هذه المسئلة دون ما قبله وما بعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن الوردى هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان السكسر من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهما وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه مر فليتأمل توجيه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم راي في الدميري مانصه (تنبيه) قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحويا وان كان نحويا لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا اه ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل عنه فيكون قائلا بما صححه الدميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب ثم راي في شرح مر عنه ما حاصله ذلك ولا يرد على ما قاله في النحوى ان اللفظ لا يحتمله لان هذا منوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد ما سبق فاذا كان التمييز معطوفا ومعطوفا عليه كان يمينا لكل فرد من افراد ما سبق كالوزن المفرد بمعطوف ومعطوف عليه نحو له على شئ درهمان ونصف فانه يلزم درهم ونصف لتفسير الشئ بهما (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الدميري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاثة عشر درهما وسدس درهم (قوله يلزمه خمسة عشر وسدس) هو في النحوى لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوى درهما وسدس درهم صدق يمينه لاحتماله وكذا الباقي واثني عشر سدسا صدق بالاولى لانه غاظ على نفسه مع احتمال لفظه له كذا قيل وفي تعليقه نظر بل لا يحتمله لفظه بوجه فالذى يتجه انه كالمو اطلق فتلزمه السبعة لما علم مما تقرر انها مدلول اللفظ ما لم يصرف عنه معنى يحتمله ويؤخذ من تعليقه للاثني عشر بما ذكر انه فيما عداها من المركب المزجى كثلاثة عشر درهما وسدسا يلزمه خمسة عشر وسدس لان المركب هنا فى حكم المفرد وقدميه بانه جميعه دراهم كذا واسداسا كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال الدراهم التى اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذى اقر به (تامة الوزن)

بان كان كل منها ستة دوانق (فالصحيح قبوله إن ذكره متصلا) بالاقرار لانه في المعنى (٣٨٣) بمثابة الاستثناء وحينئذ يرجع

لتفسيره في قدر الناقص
فان تعذرياً نه نزل على اقل
الدرهم (ومنعه ان اصله
عن الاقرار) وكذبه المقر له
فيلزمه درهم تامة لان
اللفظ وعرف البلد بمنعان
ما يقوله (وإن كانت) درهم
البلد (ناقصة قبل) قوله (ان
وصله) بالاقرار لان
اللفظ أى من حيث الاتصال
والعرف يصدقانه (وكذا
ان اصله) عنه (في النقص)
عملاً بعرف البلد كما في
المعاملة ويجرى ذلك على
الأوجه في بلد زاد وزنهم
على درهم الاسلام فاذا
قال اردته قبل ان وصله
لا ان فصله (والتفسير
بالمغشوشة كمو بالناقصة)
فان الدرهم عند الاطلاق
محمول على الفضة الخالصة
وما فيها من الغش ينقصها
فكانت كالناقصة في تفصيلها
المذكور وبحث جمع قبول
التفسير بالفلوس وان فصل
في بلد يتعاملون بها فيه ولا
يعرفون غيرها ولو تعذرت
مراجعته حل على درهم
البلد الغالبة على المنقول
المعتمد ويجرى ذلك في
الكيل مثلاً كما هو ظاهر فلو
اقر له باردين وبمحل
الاقرار مكاييل مختلفة ولا
غالب فيها تعين اقلها مالم
يختص المقربه بمكيال منها
فيحمل عليه لا على غيره

القرية اه نهاية (قوله بان كان كل) إلى قوله وبه يعلم ان الاشراف في النهاية إلا قوله الانقص منه إلا ان
وصله وكذا في المعنى إلا قوله ولو تعذرت الى ولو فسر الدرهم (قوله ويجرى ذلك) أى الخلاف المتقدم بقول
المصنف فالصحيح قبوله الخ (قوله على درهم الاسلام) ووزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالذوانق
ست وكل دانق ثمان حبات وخمسا حبة اه عش (قوله فاذا قال اردته) أى درهم الاسلام وفي هذا
الكلام إشارة إلى الحل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفي النهاية
والمعنى هنا مثل ما في الشرح لكنهما قالوا حين الدخول في قول المصنف السابق ولو قال الدرهم التي الخ
مانصه والمعتبر في الدرهم المقر بها درهم الاسلام وإن كان درهم البلد أكثر وزناً منها مالم يفسره المقر
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال الخ اه فكاتب الرشيدى على الاول مانصه قوله مر ويجرى ذلك
على الاوجه الخ هذا ينافى ما قدمه آتاه من حل الدرهم في الاقرار على درهم الاسلام مالم يفسره بغيرها
ما يحتمل وعذره انه خالف في هذا المتقدم انفا للشهاب ابن حجر فان ذاك يختار انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما ياتي بما يتعلق بالمسئلة فوقع في التناقص في مواضع انتهى
(قوله وبحث جمع الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو غلب التعامل بها أى الفلوس ببلد بحيث هجر التعامل
بالفضة وانما تؤخذ عوضاً عن الفلوس كالديار المصرية في هذه الازمان فالوجه كما يحتمل به بعض المتأخرين
القبول وان كان منفصلاً انتهى قال عش قوله مر كالديار المصرية الخ أى في زمنه إذ ذاك واما في زماننا
فلا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها إلا ان في المحقرات انتهى (قوله ولو تعذرت مراجعته الخ) أى
كما هو صريح شرح الروض فيما إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة ولم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها
وتعذرت مراجعته اه سم (قوله حمل على درهم البلد الغالبة) قال الاذرعى كافي المعاملات ولانه المتعين
قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثاني خلافه اه وقضية كلام الشارح انها عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه اه سم (قوله ويجرى
ذلك الخ) يعنى الحل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلاً لما قبله
فتأمل اه سم (قوله الانقص منه إلا ان وصله) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك ولو قال اردت غيرها اه
(قوله وفي العقود يحمل) أى يحمل إطلاق نحو الارب في العقود (قوله يحمل على الغالب المختص الخ) فان
لم يكن غالب فلا بد من التعيين وإلا لم يصح العقد اه سم (قوله كالنقد) كحمل إطلاق النقد في العقود على
الغالب (قوله في قدر كيل) أى وقيمتها ايضاً اه عش (قوله الدرهم) أى التي اقر بها (قوله او بجنس ردى)
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم (قوله قبل مطلقاً) أى فصله او وصله كانت درهم البلد كذلك او لا اه عش
عبارة المعنى ولو فسر هاجن من الفضة ردى او بدرهم سكتها غير جارية في ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلاً

الدميرى (قوله فاذا قال اردته) أى درهم الاسلام وفي هذا الكلام إشارة إلى الحل عند الاطلاق على درهم
البلد الزائدة على درهم الاسلام (قوله ولو تعذرت مراجعته حل الخ) أى كما هو صريح شرح الروض فيما
إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة بان لم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها وتعذرت مراجعته (حمل
على درهم البلد الغالبة) قاله الاذرعى قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني خلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او مغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلاً لما قبله فتأمل
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين وإلا لم يصح العقد
(قوله او بجنس ردى) ظاهره ولو انقص قيمة

الا نقص منه إلا ان وصله وفي العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد مالم يختلفا في تعيين غيره فانها حينئذ يتبعان
ويصدق الغاصب والمثلف بيمينته في قدر كيل ما غصبه او تلفه ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد او بجنس ردى قبل مطلقاً وفارق الناقص

كما لو قال له علي ثوب ثم فسر به بجنس ردى. أو بما لا يعتاد أهل البلد لبسه اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير بالناقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو بجنس ردى. (قوله وانما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والمغنى وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان الخ اه (قوله والاقرار اخبار بحق سابق) أى يحتمل ثبوته بمعاملة فى غير ذلك المحل نهاية ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشراف الخ) عبارة سم والنهاية أفنى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشر فى كان بجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه أى الشهاب الرملى بمنع انه موضوع للذهب اصالة فليتأمل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصالة للذهب فكان بجملا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيما اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الاقرار وزنه بالسكينة كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الاقرار و (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال الشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح مر أى والخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتنظير فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالمتمهى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس) أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى الفرق (قوله فى الارض) أى فى الاقرار بها (قوله ويفرق بان هذا من المساحات الخ) او يقال المبدأ فى مسألة الدراهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بقى من الارض بعيد بنا فيه التحديد والبعض مبهم فتعذر ثم رايت المحشى نظرى فى فرق الشارح فقال قوله ويفرق الخ يتأمل فيه انتهى سيد عمر (قوله بان هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لانه مبدأ الالتزام بقوله وما بعده الخ) من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المئتين

بان فيه رفع بعض ما اقرب به بخلافه هنا وانما انعقد البيع بنقد البلد لان الغالب فى المعاملة قصد ما يروج فى البلد والاقرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان الاشراف اذا اطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما مر فى البيع انه موضوع للذهب اصالة فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اثر فيه ثم لما تقرر وباقى قريبا لذلك مزيد (ولو قال له) (على من درهم الى عشرة لزمه تسعة فى الاصح) كما مر فى الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل المبدأ ايضا بان هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال فى الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ لانه من الجنس والظاهر خلافه ويفرق بان هذا من المساحات الحسية وهى لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بايراد العقد عليها من غير خروج الى دخول حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم وعشرة

(قوله وبه يعلم ان الاشراف اذا اطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشر فى كان بجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة ايضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه بمنع انه موضوع للذهب اصالة فليتأمل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصالة فى الذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان بجملا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقا ثم رايت الشارح اعاد المسئلة فيما يأتى بالبسط والبحث فيه بحالة تأمل ويقع فى لفظ العامة التعبير بالدوكات والافرنى وينبغى انه كالاشرف فيكون بجملا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة انصاف وكذا ينبغى ان الفضة الانصاف فى الديار المصرية فى هذه الايام ان يحمل بين الفضة والفوس لاطلاق ذلك عندهم على الفوس وعلى الفضة نعم قد تقوم قرينة على ارادة احدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة اواربعة تقره المختصة بالفوس لانها لا تطلق فى العرف الا عليها وحيث اقر بجملا وتعذر استفساره لنحو موته لزم الاقل ولو عبر بنحو ثلاثة ذهبا من غير تقييد فينبغى حمله على الذهب الكبير لانه لا يرد اعرفا بهذه العبارة لادالك بخلاف غيره كالسليمى والمغرنى ونحوهما ولو عبر بالدينار فلا يبعد شموله للثقال والدينار الكبير اما المثقال فلانه عرف الشرع. اما الدينار الكبير فلغلبة استعماله فيه والله اعلم مر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال الشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح مر (قوله ويفرق

أو إلى عشرة لومه ثمانية قال شارح والحكم هنا وفي الطلاق واليمين والنذور الوصية واحد اه وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة أنه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا وفروا بينه وبين (٣٨٥) المذكورات بأن عدده محصور فالظاهر قصد

استيفائه بخلاف غيره (وان قال) له (على درهم في عشرة) أو درهم في دينار (فان أراد المعية لومه احد عشر) أو الدرهم والدينار لان في ثاني بمعنى مع كادخلوا في اسم اي معهم واستشكله الاستوى وغيره بشيئين أحدهما جزءهم في درهم مع درهم بأنه يلزمه درهم لاحتمال ان يريد مع درهم لي فع نيته اولي واجاب البلقيني بأن فرض ما ذكر انه لم يرد الظرف بل المعية فوجب احد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو معتل الظرف أي مع درهم لي فلم يجب إلا واحد فالمستلтан على حد سواء وفيه تكلف يتألفه ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقا أي ما لم ينو مع درهم يلزمي كما هو ظاهر واجاب غيره بأن نية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمرو مع درهم بخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة درهم للمقر وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتلها وغيرها وقد يجب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهمه ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا

في المغنى (قوله أو إلى عشرة) أي أو قال ما بين درهم إلى عشرة (قوله والحكم) أي حكم من درهم إلى عشرة اه معنى (قوله هنا) أي في الاقرار (قوله والوصية) أي والابراء اه معنى (قوله واحد) وهو دخول الطرف الاول دون الاخير اه معنى (قوله من واحدة الخ) أو من واحدة إلى اثنين طلقت طلقتين مراه سم (قوله أو درهم في دينار) إلى الفصل في النهاية لإلا قوله فع نيته إلى فلم يجب وقوله في الاول وقوله في الثاني قول المتن (فان أراد المعية) أي بان قال اردت مع عشرة دراهم اه معنى ويأتى عن السبكي ما يوافقه وإن لم يرض به الشارح (قوله أو الدرهم والدينار) راجع إلى قوله أو درهم في دينار (قوله واستشكله) أي ما في المتن من لزوم احد عشر درهما فها ذكر (قوله فع نيته) أي نية مع (قوله فرض ما ذكر) أي ما في المتن (قوله اطلق) أي لم يرد المعية (قوله فالمستلтан على حد سواء) أي فعند الإطلاق يلزم للمرفوع قطع وعند إرادة المعية يلزم فيهما المجرور ايضا (قوله وفيه تكلف) أي في جواب البلقيني (قوله انه يلزمه الخ) بيان الظاهر كلامهم (قوله واجاب غيره) أي غير البلقيني (قوله بأن نية المعية الخ) عبارة المغنى بأن تصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة وله ظالمية مرادف لحرف العطف بدل تقديرهم في جاء زيد وعمرو بقولهم مع عمرو بخلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه لمجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بدرهم غير هو لا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله وليست الواو الخ) أي في جاء زيد وعمرو (قوله وقد يجب) أي عن أصل الاشكال (قوله بان مع درهم صريح الخ) أقول ما المانع من انهم ارادوا بإرادة المعية إرادة مع عشرة من الدراهم له وحينئذ يندفع هذا الاشكال الاتي ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحد اه سم (قوله له) أي المقر له (قوله ولغيره) أي وبدرهم لغير المقر له (قوله فنية مع بها) أي نية المعية بقي عشرة (قوله قرينة ظاهرة الخ) لانسلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في تحمل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لا نهير ادفعها وهي اعم منه كما تبين وقد ظهر بهذا معنى الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى اعم منه لما تبين فقد ظهر بهذا منع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك وقوله تفيد معنى زائد على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل لمعنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف اه سم أقول وقوله لا نسلم الخ لا مجال لعدم تساميم ذلك بعد تسليم ما قبله المقر عليه ذلك وقوله لان في تحمل معاني الخ ظاهره على سبيل المساواة وهو ظاهر المنع وقوله وكيف يقال لا نهير ادفعها جوابه ان مراد الشارح بقوله ذلك المساواة في المقادير لا الترادف الاصولي وقوله ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح الخ ظاهر المانع كما هو صريح المغنى عبارته وأيضا فقوله درهم مع درهم صريح في المعية ودرهم في عشرة صريح في الظرفية فاذا نوى بالثانية المعية لومه الجميع عملا

بأن هذا الخ يتأمل فيه (قوله من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا) أو من واحدة إلى اثنين طلقت طلقتين مراه (قوله وقد يجب بان مع درهم صريح الخ) أقول ما المانع من انهم ارادوا بإرادة المعية إرادة مع عشر من الدراهم له وحينئذ يندفع هذا الاشكال الاتي ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحد اه سم (قوله فنية مع بها قرينة ظاهرة الخ) لانسلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في تحمل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لا نهير ادفعها وهي اعم منه كما تبين وقد ظهر بهذا معنى الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في الملازمة لان معنى مع لا يقتضي ذلك

لانه يراد بها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاخذ عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينه على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لان نية المعية تفيد معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما اخرجته عن مدلوله الصريح الى غيره فتأمله ثانيهما ينبغي ان العشرة مبهمة (٣٨٦) في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

للدراهم فبقيت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقديرها على مبين فتخصصت به اذا اصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطفت المبين على الالف فلم يخصصها وفيه نظر اذ قضيته ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم ياباه فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف درهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي بمفرده صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم زابت السبكي اجاب بان المراد بنية مع بذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا يحتاج لشيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (فعمرة) لانه موجه

بنيته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم اخر لان فيه تسكير المجاز وهو ممنوع وايضا امتنع ذلك لان المعية مستفادة لا من اللفظ بل من نيته فلو قدر معه مجاز الاضمار لكثير المجاز وما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا اطلق لم يلزمه الا درهم اه (قوله لانه) اي ما يراد بجمع درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره و (قوله يراد بها) اي الظرفية (قوله بل ضم العشرة) اي بل اراد ضم الخ اه ع ش (قوله ثانيهما) اي ثاني السبكيين (قوله مغايرة الالف للدرهم) في اصله للدراهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) اي الامر (قوله عطفت تقديرا) اي لما تقدم ان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة (قوله لا اجتماع امرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) اي لفظه المعطوف عليه اه كردى (قوله رايت السبكي الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعا وانه ظاهر في خلافه لا اثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التامل سم على حجج اه رشدي (قوله اجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) اي في عشرة (قوله او صريحه) ممنوع قطعا اه سم (قوله لا مجرد معنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولا ثاني فتأمل اه سم عبارة النهاية والمغنى والابان لم يرد المعية ولا الحساب بان اطلق او اراد الظرف فدرهم لانه المتيقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان اراد المعية والثاني قوله او الحساب فاذا هما ان قول المصنف والاراجع للمعطوفين جميعا

(فصل في بيان انواع من الاقرار) (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجها في النهاية (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالممتنع من التفسير اه ع ش قول المتن (سيف في غمد) ينبغي اوفس في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه معنى (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجها في المعنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمغنى لا يكون الاقرار احدهما اقرارا بالآخر اه (قوله او خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه فص او دابة في حافر هانعل او قمعة عليها عرو او فرس عليها سرج لومته الجارية والدابة والقمعة والفرس والحمل والنعل والعرو والسرج ولو عكس انعكس الحكم اه (قوله وامة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ اي والنهاية والمغنى (قوله او شجرة عليها ثمرة)

وقوله يفيد معنى زائدا على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل المعنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف (قوله ثم رايت السبكي اجاب الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعا وانه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهرا فيه فاحسن التامل (قوله او صريحه) ممنوع قطعا (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولا ثاني فتأمل

(فصل في بيان انواع من الاقرار الخ) (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبغي اوفس في خاتم (قوله اوامة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية (قوله او شجرة عليها ثمرة) ينبغي بخلاف شجرة بثمرتها ومع ثمرتها

(والا) يرد المعية في الاول بل اراد الظرفية او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه اليقين ينبغي (فصل) في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندى سيف في غمد) بكسر المعجمة وهو غلافه (او ثوب في صندوق) او ثمرة على شجرة او زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للظروف والاقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل احدهما في الآخر ولذا قال (او) له عندى (غمد فيه سيف او صندوق فيه ثوب) او خاتم فيه فص اوامة في بطنها حمل او شجرة عليها ثمرة

(لومه الظرف وحده) لماذا ذكر (أو عبد) عليه ثوب أو (على رأسه عمامة لم يلزمه) (٣٨٧) الثوب ولا (العامة على الصحيح) لأن الالتزام لم

ينبغي بخلاف بشرتها أو مع ثمرتها اه سم قول المتن (لومه الظرف وحده) بقى مالو قال غندى سيف
بعمده أو ثوب بصندوق وهل يلزمه الجميع كالقول قال دابة بسرجه أو لافيه نظر والا قرب ان يقال
يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجه بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم
بمعنى في كثير فتحمل عليه اه عش (قوله لماذا ذكر) اى بقوله لانه مغاير الخ قول المتن (عمامة) بكسر
العين وضمها نهاية ومعنى (قوله لان الالتزام) اى الملتزم (قوله لم يتناولها) الاولى التثنية (قوله ثم عين الخ)
اى لسر الخاتم المجمل بخاتم اى معين فيه فص اه سيد عمر (قوله لانه يتناولها) اى الخاتم يتناول الفص
(قوله وفارق مامر) يعنى قوله أو خاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله أو أمة الخ) عطف على
قوله خاتم ثم الخ (قوله وقال لم ارد الخ) قديتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل الخ ولم يرد الخ وليس مراداً كما يؤخذ من قوله
الانى ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى خاتم أو جارية وكانت ذات فص أو
حمل دخل الفص لا الخ لانه انتهى (فرع) قال فى شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف
بعتكها الاحملها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) اى من أجل أن الامة لا تتناول الحمل (قوله الا الثمرة الخ)
استثناء من المعطوف عليه (قوله والجدار) اى فيما لو اقر له بارض أو ساحة أو بقعة اما لو اقر له بدار أو بيت
دخلت الجدران لانها من مساها اه عش (قوله فيدخل) اى كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله
ثم) اى فى المبيع و (قوله لاهنا) اى فى الاقرار قول المتن (أو دابة بسرجه) أو عبد بعمامة نهاية ومعنى
وقياسه ان مثل ذلك مالو قال له عندى جارية بحملها أو خاتم بفصه الى اخر الصور السابقة عش و مر
عن سم ما يوافقه (قوله ان عليه طراز) اى ثوب عليه طراز (كذلك) اى كثوب مطرز فيلزم الجميع
(قوله وخالفه غيره) اى ابن الملقن نهاية ومعنى (قوله كعليه ثوب) وخاتم عليه فص اه معنى (قوله
ومع سرجه كسرجه) بخلاف فرس مسرجة كما قال فى العباب كالروض وشرحه وغيرهما وان قال
فرس مسرجة أو دار مفروشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط فى قوله عبد معمم اه
سم (قوله كسرجه الخ) عبارة شيخنا الزايدى بخلاف مالواتى بمعنى اى فلا يلزمه سوى الدابة اه عش
عبارة البجيرى على المنهج قوله لان الباء بمعنى مع قضيتة أنه لو قال مع سرجه لزمه الجميع وليس مراداً بل يلزمه
الدابة فقط عش قال العلامة الخطيب وم والفرق انه لما اخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم
الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) قضيتة عدم اللزوم فى نحو بسرج اه سم
(قوله وهو) الاولى التانيك (قوله اضافته) اى التاني (اليها) اى الدابة ولو قال الى الاول لكان انفس
(قوله ابن مثلاً) الى قول المتن ولو قال فى ميراثى فى النهاية (قوله دونه) اى الابن اه عش (قوله وهذا
ظاهر) اى الاضافة المذكورة (قوله فى تعلق المال) اى الالف (قوله بمنعه) اى الابن اه عش (قوله فيها)
اى التركة اى فى شىء منها (قوله انما تتعلق بالثك) يتأمل الحصر اه سم اى فان الوصية بنحو الثلث مانع

(قوله وفارق مامر) يعنى قوله أو خاتم فيه فص ش (قوله وقال لم ارد الخ) قديتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل
الحمل وليس مراداً كما يؤخذ من قوله الانى ومن ثم قالوا ولهذا عبر فى العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى
خاتم أو جارية وكانت ذات فص أو حمل دخل الفص لا الخ لانه (فرع) قال فى شرح الروض لو قال هذه
الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف بعتكها الاحملها اه (قوله فى المتن أو دابة بسرجه الخ) قال فى الروض
أو عبد بعمامته (قوله والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه) قديتتضى انه فيما لو قال له عندى ثوب
مطرز أو قال لم ارد الطراز لا يقبل وهو محل نظر وقوله وخالفه غيره وهو متجه هل الامر كذلك وإن كان
الطراز بالابرة نظر لانه اذا نزع على الثوب عارض له فيه نظر (وخالفه غيره) اى كابن الملقن م وقوله وهو
متجه اعتمده م (ومع سرجه كسرجه الخ) بخلاف فرس مسرجة كما قال فى العباب كالروض وسرجه
وغيرهما وان قال فرس مسرجة أو دار مفروشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط فى قوله
عبد معمم (قوله ويفرق الخ) قضيتة عدم اللزوم فى نحو بسرج (قوله لانها انما تتعلق بالثك) يتأمل

بالثك بالجمع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثك واحتمال نحو الرهن عن دين الغير وجه اندفاع هذا أن الرهن

عن دين الغير لا يتصور عمومها (٣٨٨) من حيث الوضع وقولي وضعا فارق هذا قوله له في هذا العبد الف فانه

يقبل تفسيره منه بنحو جنانية أو رهن ووجه الفرق ما تقرر أن كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجنانية والرهن فانه إنما يتعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعم الميراث ولا ثم إلى تفسيره بما يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسر بجنانية أحدهم (ولو قال) له في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يرد الإقرار ولا أتى بنحو على (فهو وعد هبة) أي أن يهبه ألفا لانه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضى عرفا عدم تعلق دين به وما لها يتعد الإقرار به لغيره كما مر في مالى لزيد لجعل جزءه منه لا يتصور إلا بالهبة وببحث ابن الرفعة ان محل هذا إذا كانت التركة دراهم وإلا فمر كله في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره قال الاسنوى وفي كلام الراعى ما يشير اليه أما غير الخائز إذا كذبه البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط وأما لو أراد

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الأب على الأب (قوله اندفاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وإن أمكن عمومها من حيث الانحصار بأن تكون تركة الأب العبد المهرهون فقط أه ع ش (قوله فارق هذا) أي مافي المتن (قوله قوله) أي قول الوارث أو المقر أه ع ش (قوله بنحو جنانية) أي جنانية العبد على المقر له أو على ماله جنانية أرشها ألف أه ك ر دى (قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بألف على الأب والمقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لألف (عليها) أي التركة كافي صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه الخ) كافي صورة الوصية أه ك ر دى ومثل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الأولى عنها كافي النهاية (قوله فانه) أي نحو الجنانية الخ وكذا ضمير بقدره أه ك ر دى (قوله إنما يتعلق الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التأمل ان أرش الجنانية ودين الرهن يتعلقان بجميع المهرهون والجاني لا بقدر الدين أه ع ش (قوله منه) أي من الموجود أه ك ر دى (قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما يعم الميراث) يعني بنحو جنانية أو رهن يعم الخ (قوله ثم) أي في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض أه سم عبارة المغنى وشرح الروض فان قيل لم لا يصح تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كما لو قال له في هذا العبد ألف فانه يصح ان يفسر بذلك اجيب بان قوله في ميراث أبي ألف لإقراره بتعلق الألف بعموم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء بما ذكر لان العبد المفسر بجنانيته أو رهنه مثلا لو تلف ضاع حق المقر له في الأول وانقطع حق تعلقه بعين من التركة في الثاني ليصير كالرجوع عن الإقرار بما يرفع كله أو بعضها وقضيته انه لو فسر هنا بما يعم الميراث وأمكن قبل وأنه لو قال ثم وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجنانية أحدهم لم يقبل أه (قوله كله في هؤلاء الخ) مثال للتفسير ثم بما يخص البعض (قوله وفسر الخ) عطف بحسب المعنى على مدخول الكاف (قوله ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو على) أي بما يدل على الالتزام كقوله له على في ميراثي من أبي ألف أو له في مالى ألف بحق لومنى أو بحق ثابت مغنى وروض (قوله دين به) أي بالميراث (قوله وما لها) أي لنفسه ع ش أه سم (قوله لجعل جزءه) أي لغيره (منه) أي الميراث أه ع ش (قوله وببحث ابن الرفعة الخ) اعتمده مر أه سم عبارة النهاية والمغنى ومحلها كما بحثه ابن الرفعة الخ أه (قوله ان محل هذا) أي محل قول المصنف فهو لإقراره على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى ان يقدم هذا على بحث الهبة أه ك ر دى عبارة ع ش والرشيدي أي كون قوله له في ميراثي من أبي الخ وعد هبة كما يعلم من حج أه وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة سم المشار اليه ما ذكر في المستلثين أه أي مستثنى المتن وهو الأفيد (قوله دراهم) لعل المراد بها ما يشمل الدنانير فقوله (ولا) أي بأن كانت عروضا (قوله فيعمل بتفسيره) المراد أنه يكون إقرارا بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسر بنحو جنانية قبل أه ع ش (قوله فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ الشارح فيتعلق أه (قوله في الأولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيتعلق في الأولى الخ المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها هنا لإقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حيث صحته من التركة أه (قوله في الثانية) أي في مسئلة له في ميراث الخ (قوله فهو لإقرار بكل حال) فيلزمه ما اقربه كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص الميراث قدره أو نقصه

الإقرار في الثانية أو إلى بنحو على فهو لإقرار بكل حال كما في الشرح

الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صح وحمل على وصية قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكلها ذكره الاسنوي ومن تبعه وهو أوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعدهة والثلث فيكون إقرارا بوصية به ويظهر في قوله حصتي من تركته أني صيرتها فلان أنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذر أو نحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم لزمه درهم) واحد

وإن كرهه الوفاي بجالس لاحتماله التأكيد مع عدم ما يصرفه عنه واخذ من هذا رد ما يأتي بالطلاق مع رده أيضا من تقييد إفادة التأكيد بثلاث قائل (فإن قال ودفع لزمه درهمان) لمكان الواو ومثلها ثم وكذا الفاء إن أراد العطف ويفرق بينها وبين ثم بأن ثم لحض العطف والفاء كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقتربة بجزء حذف شرطه أي فتفرع على ذلك درهم يلزمي له أو إن أردت معرفة ما يلزمي بهذا الإقرار فهو درهم فتعين التقييد فيها كما هو شأن سائر المشتركات وفرق بغير ذلك لكن ضعفه الرافعي وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالأبضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف

وإن مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لأنها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها إلا واحد لأنها بما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول (ولو قال درهم ودفع درهم لزمه

عنه كما في الروض اه سم عبارة الكردي قوله بكل حال أي سواء كان حائزا أو غيره اه (قوله ولو أقر في الأولى الخ) محترز قول المتن الف (قوله بجزء شائع) أي كقوله في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مغني وسم (قوله وحمل على وصية) أي صدرت من أبيه (قوله قبلها) أي الموصى له و (قوله وأجيزت الخ) هذا الحل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله له أنه يستحقه ولا يكون كذلك إلا حيث أشار به غير فيه اه ع ش وقديقال بل مقتضى هذا الحل مؤاخذة الوارث بهذا الإقرار مطلقا مع نفوذ غير هذه الوصية من الوصايا بالثلث أو أقل الثابتة بالينة فليراجع (قوله واحد) إلى قول المتن ومضى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) أي من التعليل (قوله من تقييد الخ) بيان لما يأتي ع ش (قوله لمكان الواو) أي لوجودها فهو مصدر من الكون بمعنى الوجود اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني لأن العطف يقتضي المغايرة اه (قوله ومثلها) أي قوله ويفرق في المغني (قوله فيفرع الخ) بيان للمعنى التفريع و (قوله وإن أردت الخ) بيان للمعنى الجزاء اه رشدي (قوله فتعين القصد الخ) أي توقف اللزوم في الفاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق سم وع ش (قوله ويظهر) إلى المتن في المغني (قوله في بل الخ) في المغني والاسنوي والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعد راجعها (قوله أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر الدرهم عند الإطلاق أو إرادة العطف اه ع ش (قوله لا يلحقها بالفاء) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك إلا واحدا ع ش قول المتن (ودفع درهم) أي أوزاد على ذلك فأن فيه هذا التفصيل وهو أنه قصد بكل واحد ما كيد ما يليه قبل وإن قصد به تا كيد ما لا يليه أو الاستئناف أو أطلق تعداده ع ش (قوله كما مر) أي في شرح لزمه درهمان (قوله بعاطفة) قضيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تا كيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بأن المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبهه تأكيد الأول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا أن نوى تا كيد الأول ينبنى أو تا كيد الثاني بلا عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) أي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو أطلق) أي لم ينبو به شيئا (قوله لأن العطف الخ) عبارة المغني لأن تا كيد الثاني بالثالث وإن كان جائزا لكنه إذا دار اللفظ بين التأسيس والتاكيد كان حمله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرة لزمه بعدد ما كرر اه (قوله وفي درهم) إلى المتن في المغني (قوله لتعذر التاكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه مغني (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وهذا) أي قوله المذكور (قوله

الف بحق لزمي أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث الف أو نقص عنه لا عتراه بلزمه اه قال في شرحه وبما قرره علم أن قوله بحق لزمي أو ثابت قيد في الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) أي كقوله في ميراث أبي نصفه أو ثلثه (قوله وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بل الخ) اعتمده مر قال في الروض وإن قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لأنه بما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه (قوله في المتن وكذا أن نوى تا كيد الأول) ينبنى أو تا كيد الثاني بلا عاطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي (قوله وهذا قد بناه فيه قوله الخ) لا يقال يجب منع المناقاة لأن هذا البعض يجعله مشتركا بين الأمرين والمشارك موضوع لكل من معنييه فقوله في المحل الآخر أنه موضوع لضرب مخصوص من الذهب لا يتأق أنه موضوع أيضا لشيء آخر وهو

بالاولين درهمان) لمكان الواو كما مر (وأمّا الثالث فإن أراد به تا كيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافا لمن زعم بينهما فرقا (وإن نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا أن نوى تا كيد الأول) بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه (أو أطلق في الأصح) لأن العطف ظاهر في التغير وفي درهم ودفع درهم ثم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التاكيد هنا (ومضى أقر بمبهم كشيء موثوب) وجعل بعضهم منه الاشتراك في قوله لأنه موضوع هو فالقدر معلوم من الذهب والفضة فهو مجمل فيرجع في تفسيره للمقر ثم لو أراد أنه هذا قد بناه فيه قوله في محل آخر أنه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال وضعه لمقدار معلوم من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيما يعم الفضة أيضا فهو اصطلاح
حادث وقاعدتهم في الاقرار انه (٣٩٠) لا يقبل الا ان وصله به لان فصله نعم الغالب الا ان لا يستعمل الا في مقدار معلوم من

الفضة فينبغي عند الاطلاق
في محل اطرده فيه هذا
الاستعمال حمله عليه لانه
المتبادر منه وكذا الديتار
على نظير ما مر في الفلوس
واما البيع فنوط بغالب
تقد حمله فلم يرجع فيه
لمصطلح اهله (وطول
بالبیان) لما اجمعه ولم
تمكن معرفته من غيره
(فان امتنع منه فالصحيح
انه يحبس) لا امتناعه من
واجب عليه فان مات قبل
البیان طولب وارثه ووقف
جميع التركة ولو في نحو
شيء وإن قبل تفسيره
بغير المال كما مر احتياطا
لحق الغير وسمعت هنا
الدعوى بالمجهول والشهادة
به لا ضرورة اذ لا يتوصل
لمعرفته إلا بسماعها ومن
ثم لو امكن معرفة المجهول
من غيره كان احاله على
معروف كرتة هذه من
كذا او ما باع به فلان
فرسه او ذكر ما يمكن
استخراجه بالحساب وان
دق لم يسمعا ولم يحبس (ولو
بين) المقر اقراره المبهم
تبييننا صحيحا (وكذبه المقر
له) في ذلك (فليبين) المقر
له جنس الحق وقدره وصفته
(وليدع) به ان شاء (والقول
قول المقر في نفيه) اى ما
ادعاه المقر له ثم ان ادعى

وقد يقال في دفع المناقاة بين قوله (قوله وقاعدتهم الخ) اى ومقتضاها أن الاشرى إذا أطلق هنا يصرف
للذهب كما مر (قوله انه لا يقبل) اى تفسير الاشرى بالفضة (قوله به) اى الاقرار (قوله الغالب الا ان الخ)
اى في زمن الشارح بخلاف زماننا فان الامر فيه بعكسه (قوله عند الاطلاق) اى عند ذكر الاشرى مطلقا غير
مفسر بشيء (قوله هذا الاستعمال) اى استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الديتار الخ) اى
فينبغي عند اطلاقه في محل اطرده استعماله في مقدار معلوم من الفضة حمله عليه (قوله ما مر في الفلوس)
اى في شرح والتفسير بالمغشوشة الخ (قوله لما اجمعه) اى قول المتن ولو اقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن)
الى قوله وسمعت في المعنى (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الاولى تقديمه على المتن كافي المعنى قول المتن
(انه يحبس) هلا قال انه يعزر بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزر من ضرب او غيره وقد يقال
وجهه الاقتصار على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم اه ع ش اى فجواز التعزر بغيره متفق عليه (قوله
طواب وارثه) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد وجه بانه لا يلزم من كونه وارثا
عليه بمراذم ورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذ كر قدر او يدعى به على الوارث فان امتنع الوارث
من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونسكل عن البين ردت على المقر له فيحلف وبقية قضى له بما ادعاه ثم
رايت في ابن عبد الحق ما يصرح به وفي ما لو لم يعين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر له اذا
يفعل في التركة فيه نظروا الاقرب ان القاضي يحبرهما على الاصطلاح على شئ فلينفك التعاق بالتركة اذا كان ثم
ديون متعلقة بها وطلبها ربابها اه ع ش (ووقف) بينا المقعول (قوله في نحو شئ) اى في الاقرار بنحو شئ (قوله
تفسيره) اى بنحو شئ (قوله بغير المال) اى بالسرجين ونحوه (قوله كما مر) اى قبيل هذا الفصل (قوله لا
بسماعها) الاولى التثنية (قوله من غيره) اى المقر اه ع ش (قوله من كذا) اى من الذهب مثلا (قوله
او ما باع به الخ) اى من الذهب مثلا اه رشيدى (قوله او ذكر ما يمكن استخراجه بالحساب الخ) راجع
المعنى والاسنى (قوله لم يسمعا) الاولى التانيث (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام المحال عليه باقيا فلو تلفت
الصنجة او ما باع به فلان فرسه هل يحبس او لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش (قوله تبييننا صحيحا) اى
وان فسر بما يقبل منه اه ع ش (قوله ان شاء) راجع الى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ان ادعى الخ) ظاهر
صنيعه ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه الخ اى فتارة يكون
البیان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس واربعة في غيره كما سيأتى
اه بحججى (قوله من جنسه) نعمت لو ائنا الخ (قوله فان صدقه على إرادة المسائة) كان قال له نعم اردت لك منك
اخطأت في الاقتصار عليها وانما الذى لى عليك مائتان (قوله وان قال بل الخ) اى وان كذبه وقال بل اردت
الخ (قوله انه حلف انه لم يرددها الخ) اى حلف على نفي الزيادة على نفي الارادة لهما بمينا واحدة لاتحاد
الدعوى اه معنى وفي غ ش عن الزيادة مثله (قوله فان نسكل) اى المقر (حلف) اى المقر له اه ع ش

المعنى الآخر لا نناقول هذا الجواب برده قوله فيحمل في البيع وغيره عليه اه فتامله (قوله وقد يقال
وضعه الخ) قد يرده عليه منع تلك الاصاله المبينة على ممنوع ايضا وهو ان اصل استعماله قدس لا حادث بل
اصل استعماله فيه ولما يعم اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله وبه فارق حلف الزوجة) اى اذا
نسكل زوجها وقوله ان زوجها اراد الطلاق بالكناية اى مع انها لا اطلاع لها على ارادته وايضا ذلك ما فى
شرح الروض بعد ان ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادته اى المقر له لا اطلاع له عليها بحال اى الارادة
بخلاف الزوجة مع انها لا اطلاع لها على ارادته مع انفسه و فرق الامام بانها تدعى عليه انشاء الطلاق والمقر له
لا يدعى على المقر اثبات حق له فان الاقرار لا يثبت حقها وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم
يثبت له حق اه (قوله فان صدقه الخ) اى وقال ولى عليك مائة ديتار كما هو ظاهر

بزائد على المبين من جنسه كان بين مائة وادعى مائتين فان صدقه على ارادة المسائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة (قوله
وان قال بل اردت المسائتين حلف انه لم يرددها وانه لا يلزمه الا مائة فان نسكل حلف انه يستحقهما لا انه ارادهما

لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالكناية لانه انشاء يثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين بمائة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم او (٣٩١) كذبه في ارادتها وقال انما اردت الدنانير فان

وافقه على أن الدرهم عليه
ثبتت لا تفاقهما عليها ولا
بطل الاقرار بها وكان
مدعي الدنانير فيحلف المقر
على نفيتها وكذا على نفى
ارادتها في صورة التكذيب
(ولو أقر بالف ثم أقر له
بالف) ولو (في يوم آخر
لزمه الف فقط) وان كتب
بكل وثيقة محكوما بها لانه
لا يلزم من تعدد الخبر تعدد
الخبر عنه قبل هذا ينقض
قاعدة ان الشككة اذا عديت
كانت غير الاولى ويرد بان
هذا مع كونه مختلفا فيه لم
يشتهر ولم يطرد اذ كثيرا
ما تعادوه عين كاهو مقرر
في محله ومنه وهو الذي في
السياء اله في الارض اله
فلم يعمل بقضيتها لذلك فلا
نقض ولا تخالف (ولو
اختلف القدر) كان اقر
في يوم بالف وفي آخر قبله او
بعده بخمسة مائة (دخل الاقل
في الاكثر) اذ يحتمل انه
ذكر بعض ما اقربه (ولو
وصفهما بصفةتين مختلفتين)
نا كيد كانه صحاح في مجلس
ومائة مكسرة في اخر (او
اسندهما الى جهين) كشمين
مبيع مرة وبذل قرض
اخرى (او قال قبضت) منه
(يوم السبت عشرة ثم قال
قبضت) منه (يوم الاحد
عشرة لهما) أي القدران في
الصور الثلاث لتعذر

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة المغنى لانه لا اطلاع له عليها اه (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق سابق
اه ع ش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اه سم (قوله او من غير جنسه) عطف على من
جنسه (قوله كان بين) أي المقر و (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدرهم) أي وقال
ولي عليك مائة دينار كاهو ظاهر اه سم (قوله فان وافقه) أي المقر له المقر في صورتي التصديق والتكذيب
لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيشمل السكوت والموافقة صريحا وقضية الباب ترجيح الاول شو برى
اه بجبري (قوله على أن الدرهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله ولا) أي وإن لم يوافقته على ثبوت
الدرهم عليه في صورتي التصديق والتكذيب (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدرهم ويطلب اقراره بالشئ
اه حلي (قوله وكان مدعي) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج أي الحاصلة من ضرب صورتي الموافقة
وعدمها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورتي التصديق والمائتين في
صورة التكذيب (قوله فيحلف المقر) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج (قوله وكذا على الخ) أي
ويحلف المقر على نفى ارادة الدنانير المائتين ايضا في صورتي التكذيب أي التكذيب مع الموافقة والتكذيب
بدونها فيتمرض في جهين في هاتين لنفى الدنانير ونفى ارادتها وبقية تصرف في صورتي التصديق على نفى الدنانير
فعلى كل لا تلزمه الدنانير وتلزمه الدرهم في صورتي الموافقة دون صورتي عدمها شيئا بجبري في قول الماتن
(ولو بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ التحفة أي والمغنى وفي نسخ المحلى والنهاية زيادة له في الماتن
اه سيد عمر قول الماتن (في يوم اخر لزمه) بقي ما لو اتحد الزمن وتعدد المكان مع بعد المكانين كان اقر في اليوم
الاول من صفر بانه أقر ضني بمصر في اول المحرم القائم اقر في ذلك اليوم بأنه أقر ضني بمكة في أول المحرم القاء
والاقرب انه لا يلزمه الا الف واحد لانه يتعذر الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما
اه ع ش (قوله وإن كتب) إلى قوله ووافق البلقين في النهاية لا قوله ووافق في قوله فان امتنع إلى الماتن
(قوله وإن كتب) غايته (قوله محكوما بها) أي فيها بالاقرار بالف اه ع ش (قوله بان هذا الخ) أي الضابط
المذكور (قوله كاهو) أي عدم الاطراد او كون العينة كثيرا لا كليا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله
لذلك) أي لعدم اطرادها وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع
الاعتضاد بالاصل وهو براءة الذمة بما زاد على الواحد اه نهاية (قوله ما اقربه) أي في احدهما اه معنى
(قوله تا كيد) أي قوله مختلفين تا كيد لقوله صفتين اذ لا يتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كانه
صحاح الخ) أي كان اقرب بمائة الخ وكذا امر قوله كشمين مبيع الخ (قوله أي القدران) إلى قوله نعم في المغنى
(قوله لو اطلق) ومنه ما لو اقر بانه نذر له القائم اقر بان له عليه القاء فيحمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره
بالقيد او المطلق اه ع ش قول الماتن (من ثمن خر او كلب الخ) قال في شرح الروض أي والمغنى وقضية
اطلاقهم انه لا فرق في اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعو اليينا انما نقرهم
على ما نقرهم عليه لو اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكى والحنفى فتأمل اه سم (قوله
ولو جاهلا) عبارة النهاية ولو كافر جاهلا اه قال ع ش قوله لم ولو كافر اذ يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر
له كافرين لعلنا بالتعامل بالخرف فيما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الالف قياسا على ما لو نكحها
بخمر في الكفر واقبضه هائم اسلموا ولا ينافيه ما ياتي من أن العبرة بعقيدة الحالك لا نأقول القرينة مخصصة

(قوله ولا) أي وإن لم يوافقته وقوله نفى ارادتها أي الدنانير ش (قوله تا كيد) أي اذ لا يتحقق صفتان الا مع
الاختلاف (قوله في الماتن من ثمن خر او كلب لزمه الالف) قال في شرح الروض وقضية اطلاقهم انه لا فرق في
اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعو اليينا انما نقرهم على ما نقرهم عليه لو
اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكى والحنفى فتأمل اه (قوله ولو جاهلا) ولو كافر اشرح مر

اتحادهما ومن ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حمل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثمن خر مثلا ألف لم يلزمه شيء قطعا او (له على
الف من ثمن خر او كلب) (او الف قضيته لزمه الالف) ولو جاهلا (في الاظهر) الغاء لآخر نفعه الرفع لما ثبته فاشبه على الف لا تلزم مني

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتباره عقيدة الحاكم الخ وقوله مرجاه لاسيما ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدويا جلفا فافهما محله حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اه وقوله سيأتي اي في مبحث الاقرار ببيع او هبة ثم دعوى فساداه (قوله نعم ان قال كان) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به مالم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء مشرح م ر اه سم قال الرشيدى قوله م مالم تقم بيته على المنافي انظر قبول هذه البيته مع أنه يحتمل أنه لزمه الالف بسبب آخر فهي شهادة بنفى غير محصور اه وهذا الاشكال ظاهر وبؤيده التامل في كلام الشارح (قوله من نحو خر) اي من ثمن نحو خر (قوله على نفيه) اي على نفي كونه من نحو خر (قوله لورفع) اي غير الشافعى من المالكي او الحنفى (قوله وقد اقر) اي والحال وقد اقر كذلك بان يقول المالكي له على الف من ثمن كلب والحنفى له على الف من ثمن نبيذ (قوله لا يلزمه) وظاهر انه ياتي هنا مارق الاستدراك من تخليف المقر له رجاء ان يراد اليه م ر اه رشيدى (قوله لا نلزمه بقصد) حاصله أننا لما ائتمنا الشافعى لانه مالم يعتقد ببيع ما ذكر لم نقبله في التعقيب المذكور لمناقاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمناقاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا اه سم (قوله حكم رفع الخ) الاولى رفع حكم الاقرار كما في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضا للقرينة وهو وجه سم على حجج اه ع ش (قوله ولم ينفعه ذلك الاشهاد) خرج بالاشهاد ما لو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئًا ثم اقر له بشيء فينبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما اقر به بذمة المقر له لعدم منافاته تصديق المقر له وإن لم يعض ذلك لم يلزمه شيء اه ع ش (قوله فلفرو) كذا في اصل الروض وفي شرح م ر ما نصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلفرو كما مر لا تتفاء اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلي فاقتضت كونه معترفًا بلزومها الى ان ثبت القضاء وإلا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغوا اه فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على حجج لكن ليس في كلام م ر قضيته والفرق عليه ظاهر اه ع ش وفي الجبرمي عن القليوبي ومثله اي مثل له الف على على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على الف قضيته فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اه وهذا صريح بعدم

نعم ان قال كان من نحو خر
وظننته يلزمه حلف المقر
له على نفيه رجاء ان يسل
فيحلف المقر فلا يلزمه شيء
وبحث جمع في مالكي يعتقد
بيع الكلب وحنفى يعتقد
بيع النبيذ أنه لورفع لشافعى
وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه
لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم
يكن مكذبا بالنفس وفيه نظر
ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة
الحاكم لا الخصم ولو اشهد
انه سيقرب اليه عليه فاجر
ان عليه افلان كذا لزمه ولم
ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال
كان له على الف قضيته فلفرو
لانه لم يقر بشيء حالا

(قوله نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزمه) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به مالم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء مشرح م ر (قوله لانه لم يقصد حكم الخ) حاصله أننا لما ائتمنا الشافعى لانه مالم يعتقد ببيع ما ذكر لم نقبله في التعقيب المذكور لمناقاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمناقاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضا للقرينة وهو وجه (قوله ولو قال كان له على الف قضيته فلفرو) كذا في اصل الروض وفي شرح م ر ما نصه ولو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلفرو كما مر لا تتفاء اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان على له الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلي فاقتضت كونه معترفًا بلزومها الى ان ثبت القضاء وإلا فيبقى اللزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغوا اه فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب الى الحالية (قوله لانه لم يقر بشيء حالا) يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارح اه هذا الى وكان ملك زيد الى ان اقررت من انه اقرار بعد انكاره وذلك لانه في تلك بقوله الى ان اقررت

ومر في شرح أو قضيته ماله تعلق بذلك ولو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلغو للشك ولو شهد عليه بالف درهم أو أطلقا قبل ولم ينظر لقوله
انها من ثمن خمر ولا يجاب لتحليف المدعى وللعلم استفسارهما عن الوجه الذي لزم به الالف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يعلم بما
بأقيده في الشهادات في بحث المنتقبة وغيرها (ولو قال له على الف اخذته انا وفلان (٣٩٣) لزمه الالف من تعقيب الاقرار بما

يرفعه ولا ينافيه قوله لو قال
غصبنا من زيد الف اثم قال
كنا عشرة انفس وخالفه زيد
صدق الغاصب يمينه لانه
هنا ذكر نون الجمع الدالة
على ما وصله به فلا رفع فيه
او (من ثمن) بيع فاسد لزمه
الالف او من ثمن (عبد لم
اقبضه اذا سلمه) الى (سلبت)
له الالف وانكر المقر له
البيع وطالبه بالالف
(قبل) اقراره كاذكر (على
المذهب وجعل ثمنا) لثرتب
عليه احكامه لان الاخر
لا يرفع حكم الاول ولا بد من
اتصال قوله من ثمن عبد
ويلحق به فيما يظهر كل
تقييد لمطلق او تخصيص
لعام كاتصال الاستثناء كما هو
ظاهر والابطال الاحتجاج
بالاقرار بخلاف لم اقبضه
وقوله اذا الخ ايضا لحكم لم
اقبضه وكذا جعل ثمنا مع
قبل ولو اقر بقبض الف
عن قرص او غيره ثم ادعى
انه لم يقبضه قبل لتحليف
المقر له وافق البلقيني بانه لو
قال لزوجتي في ذمتي الف
عوض كساويها فلغو ليس
من تعقيب الاقرار بما يرفع
لان هنا شيئا يرجع اليه
وهو الكساوي ولا يتخيل
انها باعته الكسوة بعد ان
قبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومراخ) اي في فصل الصيغة (قوله ولا يجاب) كان هذا خاص بمسئلة
الشهادة لان فيه تكديبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه اخذ مع الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف
ثم ايت فيما ياتي ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما ياتي الخ اي في شرح وجعل ثمنا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال
بالتاثير لجواز ان يعتقد الزومه بوجه لا يراه الحاكم اه عشر اي لاسماعه عند وجود قرينة الدالة عليه (قوله
لزمه الالف) اي ولا شيء على فلان اه عش (قوله بما يرفع) اي يرفع بعضه (قوله وخالفه زيد) اي فادعى
انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) اي فزومه عشر الالف اه عش (قوله ذكر نون الجمع الخ)
قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له عليه الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على وصله
به) وعليه فلو قال هنا انا وفلان اخذنا من زيد الف كان كالغاصب فيلزمه النصف اه عش (قوله او من ثمن
ثمن بيع فاسد) اي ثمن مبيع بيع فاسد اه عش (قوله وصله) اي فسر نون الجمع (قوله او من ثمن
عبد) اي وهذا العبد مثلا اه معنى (قوله قبل اقراره) عبارة شرح المنهج قبل قوله لم اقبضه اه (قوله
كما ذكر) اي يكون الالف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه احكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد
قبض العبد اه معنى (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بحالة دون اخرى (قوله من اتصال قوله الخ) اي
بقوله له على الف (قوله ويلحق به) اي بقوله من ثمن عبد في اشراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق
بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ والمراد بذلك ان ضابط الاتصال هنا كضابطه الا في الاستثناء
(قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشيدى (قوله والا) اي وان لم نقل باشراط الاتصال
(قوله الاحتجاج بالاقرار) اي فائدة الاقرار (قوله بخلاف لم اقبضه) اي فيقبل سواء قاله متصلا او منفصلا
عنه سم ومعنى وشرح منهج و فرق عش بان قوله من ثمن عبد خصه بمجة معينة لل سقوط بموت العبد
فلم يقبل منه الاتصلا ووجب الالف اذا لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه
فلم يخصه بتلك الجهة الامرضة للسقوط قبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله ايضا) الخ خبره
(قوله وكذا جعل ثمنا مع قبل الخ) اي فقوله جعل ثمنا ايضا لحكم قوله قبل (قوله قبل لتحليف المقر له) بخلاف
ما لو قال اقرضني الف اثم ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق في القبول بين ان يقول ذلك متصلا او منفصلا وقد
صرح به الماوردي في الحاوي وهو المعتمد خلافا لما في الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل اي لان
القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من باب اه سم وقوله مر لما في الشامل اعتمده
المعنى عبارة وظاهره اي قول الماوردي انه لا فرق بين ان يذكره متصلا او منفصلا لكن في الشامل ان قاله
منفصلا لا يقبل وهذا الوجه اه (قوله وافق البلقيني الخ) والقلب الى هذا اميل (قوله لغا) اي الاقرار
بالالف فلا تلزمه الاقرار ببقاء كساويها بذمته اخذنا ما بعده (قوله ولا يتخيل الخ) اي حتى يكون مثل له على
الف من ثمن عبد لم اقبضه (قوله لان ذلك) اي الالف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه
تأمل (قوله وقع لغوا) اي لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الالف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر في النهاية

صار مقرا في الحال (قوله ولا يجاب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكديبا للشهود فلو قال
من ثمن خمر ولم يشهد عليه اخذ مع الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف ثم ايت فيما ياتي ما يفيد ذلك (قوله لانه
هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا
(قوله بخلاف لم اقبضه) اي لا يشترط اتصاله

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - خامس)

عوض الكسوة وانما هو ثمن قاش كان كسوة اه وخالفه الزركشي فجعله
من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الالف اي وما بذمته من كساويها باق بحاله لان قوله عوض كساويها وقع لغوا على بحث الزركشي
ولو ادعى عليه بالف فقال له على الف من ثمن مبيع لم يلزمه

شيء الا ان يقول من ثمن مبيع قبضته منه بخلافه على اسم ألف ثمن مبيع لان على ومابدها ما ينقض أنه قبضه ومن ثم لو قال لم أقبضه لم يصدق (ولو قال له على الف ان شاء الله) (٣٩٤) وان او اذا مثلا شاء او قدم زيد او الا ان يشاء او يقدم او ان جاء راس الشهر ولم يرد

التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كموثم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزء من جملة الشرط فلزم تغيير معنى الشرط اول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير معتبر بل مبين لجملة اللزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل (ولو قال الف لا تلزم لزمه) لانه غير منتظم (ولو قال له على الف ثم جاء بالف وقال اردت هذا وهو ودية فقال المقر له لي عليك الف اخر) غير الودية وهو الذي اردته باقرارك (صدق المقر في الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم الف اخرى اليه وانما اراد باقراره الا هذه لان عليه حفظ الودية فصدق لفظه بها (فان كان قال له الف في ذمتي او ديني) ثم جاء بالف وفسر بالودية كما تقرر (صدق المقر له بيمينه على المذهب) لان العين لا تكون في الذمة ولا ديننا والودية لا تكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وفهم قوله ثم جاء انه لو وصله كمل الف ودية قبل وكذا هنا كمل الف في ذمتي او ديننا ودية وقوله

الا قوله وسياق الى المثنى (قوله شيء) أي تسليمه (قوله ولم يرد الخ) راجع لما يليه فقط (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو تأجيل فاسد فيلزمه ما قرره قاله في شرح الروض اه سم وقوله في شرح الروض اي والمغني ثم قالوا ولكن من عقب اقراره بذكر اجل صحيح متصل ثبت الاجل بخلاف ما اذا لم يذكره صحيحا كقوله اذا قدم زيد وما اذا كان صحيحا لكن ذكره منفصلا اي فيلزمه حالا قول المثنى (لم يلزمه شيء) سواء اقدم الا الف على المشيئة ام لا اه معنى (قوله اشترط هنا) الى قول المثنى قلت في المغني الا قوله بما هو باطل الى المثنى وقوله وكذا الى وقوله (قوله قصد التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل سم على حجج اعمش عبارة المغني تنبيه يشترط قصد الاستئناس قبل فراغ الاقرار وان يتلفظ به بحيث يسمع من يقربه وان لا يقصد بمشيئة الله تعالى التبرك اه (قوله وفارق) اي قوله ان شاء الله الخ اه عش (قوله دخول الشرط) اي اداته (قوله على الجملة) اي كشاء الله (قوله من جملة الشرط) اي من الجملة الشرطية كما عبر بها النهاية والمغني وشرح الروض اي كله على الف ان شاء الله (قوله بما هو باطل شرعا) انظره في نحو او ألف قضيته اه سم اي فانه لا يأتى فيه فالاولى اسقاطه والاقتصار على ما قبله كما له شرح الروض والمغني (قوله لانه غير ملتزم) اي فلا يبطل به الاقرار وكذا لو قال له على الف الا اه معنى (قوله وهو الذي اردته باقرارك) قيد اه سم اقول قضية اتفاق الروض وشرح المنهج والنهاية والمغني على ذكره هنا وذكرني الارادة في بين المقر ان ذلك قيد (قوله لان عليه الخ) ويحتمل انه تعدى فيها اصارت مضمونة عليه فحسن الاتيان فيها بعلى اه معنى زاد النهاية وقد تستعمل على بمعنى عندي كافي ولم على ذنب اه (قوله انظره) اي قول المقر على ما بالودية (قوله يمينه) اي ان له عليه الف اخرى (قوله لان العين) اي الف التي جاء بها وقال الخ (قوله لو وصله) اي التفسير بالودية (قوله وكذا هنا) اي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه في قبيل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية قوله اي الشارح ومثله شرح مر وكذا هنا الخ ان يجري في ذلك قوله قلت الخ اه سم وخالفهما المغني فقال تبعا لشرح الروض مانعه ولو وصل دعواه الودية بالاقرار كقوله له على الف في ذمتي ودية لم يقبل خلافا لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من ثمن خربعد قوله له على ألف اه (قوله

(قوله الا ان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه لو أقر بقبض الف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل لتجليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرضني الف اثم ادعى انه لم يقبضه متصلا او منفصلا فانه يقبل على المعتمد اه وقوله فانه يقبل اي لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل القبض كما يعلم من بابه (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما قرضه قاله في شرح الروض (قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل (قوله يصيرها جزء من جملة الشرط) عبارة شرح الروض من الجملة الشرطية ويمكن ان يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعا) انظره في نحو والف قضية (قوله وهو الذي اردته باقرارك) قيد (قوله في المثنى فان كان قال في ذمتي او ديني الخ) في الروض وشرحه وان قال له عندي الف ودية ديننا او مضاربة ديننا لزمه الا الف مضمونا عليه اه وفي الروض فصل واذا قال بعثك او اعتقك او خالعك بكذا فلم تقبل فقالت قبلت صدقت بيمينها اه وينبغي ان لا يجب ممين مؤاخذه بقوله فلم تقبل ثم قال في الروض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حرا بابه بالف فانكر وحلف المدعى عليه عتق وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) اي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه اي فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية قوله يعني الشرح ومثله شرح

أردت هذا أنه لو جاء هنا بالف وقال الف التي اقررت بها كانت ودية وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها

بتفريط فيكون بدلها ثابتا في ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير بالودية فالاصح انها امانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع

(بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده ايضا هذا شأن الوديعه وخرج بقوله بعد الاقرار الذى هو ظرف للتناك كما
تقرر ولو قال اقررت بها انا بقاءها ثم بان الى او ذكرت تلفها او اوردتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على (وان قال له عندي او
معى الف صدق) يمينته (فدعوى الوديعه والرد والتناك) الواقعين بعد تفسير الاقرار (٣٩٥) فظاهر ما تقرر فى على (قطعا والله اعلم) إذ

لا إشعار لعندي ومعنى بدمه

ولا ضمان وسيأتى آخر
العارية ما يشكل على ذلك
(ولو اقر بيع) مثلا (او
هبة وإقباض) بعدها (ثم
قال) ولو متصلا فثم لمجرد
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا
واقترت لظنى الصحة لم
يقبل) لان الاسم يحمل
عند الاطلاق على الصحيح
ولان الاقرار يراد به
الالتزام فلم يشمل الفاسد
إذ الالتزام فيه نعم ان قطع
ظاهرا الحال بصدقه كبدوى
حلف فينبغى قبوله وخرج
بأقباض ماله اقتصر على
الهبة فلا يكون مقرا
بأقباض وان قال خرجت
اليه منها او ملكها مالم تكن
بيد المقر له وذلك لانه قد
يعتقد الملك بمجرد الهبة
وقد يؤخذ منه ان الفقيه
الذى لا ينفى عليه ذلك
بوجه يكون فى حقه بمنزلة
الاعتراف بالأقباض وهو
متجه ويظهر أيضا أنه لو قال
ملكها ملكا لازما وهو
يعرف معنى ذلك كان
مقرا بالأقباض أيضا (وله
تحليف المقر له) أنه ليس
فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا
تقبل بينته لانه كذبها
بأقراره (فان نكل حلف

بعد تفسير الاقرار) قضيته أنه لو أضاف التناك أو الرد بعد التفسير إلى ما بينته وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد
خلافه كما نقله سم على منبج عن الشارح م ويمكن جعل الاضافة فى كلامه بيانية فيكون التفسير هو
نفس الاقرار اه ع شر و قوله والمعتد خلافه وفاقا للسيد عمر عبارة الجبجى الوجه ان يقال اى بعد اقراره
كالا ينفى شو برى اى لانه يقبل دعواه التناك او الرد بعد الاقرار ولو قبل التفسير المذكور اه وبوافق اسقاط
المغنى لفظ التفسير هنا وفي قوله الا لى الواقعين الخ (قوله) كما تقرر (اى بقوله الواقع) قوله (او ذكرت) اى
تذكرت (قوله) فلا يقبل (قد يتوقف فى عدم القبول فى قوله بان الى الخ لانه أخبر بأن إقراره بناء على الظاهر
من بقائها اه ع شر (قوله) إذ لا إشعار لعندي ومعنى الخ) بل هما مشعوران بالأمانة اه مغنى قول الماتن
(لم يقبل) اى بالنسبة لاسقوط الحق وله تحليف المقر له ان كلامه صحيح كما أتى اه ع شر (قوله) حلف
اى غير ملازم لمكان اه كرى (قوله) فينبغى قبوله) اعتمده م وكذا قوله وهو متجه اه سم (قوله)
وخرج) إلى قوله وقد يؤخذ فى المغنى (قوله) وإن قال (غاية (قوله) خرجت الخ) اى سلمته له وخاضعت منها
اه كرى عبارة المغنى والنهاية للموقال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه مالم يكن لإقراره بالقبض
لجواز ان يريد الخروج اليه منه بالهبة اه (قوله) مالم تكن الخ) وإلا فهو لإقراره بالقبض اه نهاية زاد المغنى
ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فاقول قوله لان الاصل عدم الرضا عن عليه والاقرار بالقبض هنا
كالاقرار به فى الوهن فاذا قال لم يكن لإقرارى من حقيقة فله تحليف المقر له انه قبض المودع وإن لم يذكر
لأقراره تاويلا اه قال ع شر قوله فهو لإقراره بالقبض فيه ان مجرد الابدال يلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه فى يد عارية أو غصبا ولم يأذله بعد الهبة فى القبض عنها اه (قوله) منه) أى من التعليل
(قوله) يكون) اى قوله خرجت الخ اه ع شر (قوله) انه) اى المقر له الهبة (قوله) ملكها الخ) اى وهبته له
وملكها الخ (قوله) معنى ذلك) وهو الأقباض (قوله) انه ليس) إلى قول الماتن والظاهر فى المغنى لإقراره وان
كان إلى يصح وقوله ومثلا إلى الماتن وإلى قول الشارح وقضيته فى النهاية لإقراره او البر وقوله إن كانت إلى الماتن
(قوله) ينته) اى المقر (قوله) وحكمه) اى بالفاسد اه ع شر (قوله) ويرد بان الخ) واجاب الوالد رحمه الله
تعالى بأن قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف اه نهاية
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الرولى المار وبجاب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده اه
اقول وهو المراد بالجواب الثانى فى الشرح إذ غاية بطلان البيع او الهبة البراءة من تبعته (قوله) كالثمن) يتأمل
فان الثمن للمقر لا عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التناك (قوله) الذى باصه) اى فى

م وكذا هنا الخ أن يجرى فى ذلك قوله قلت الخ (قوله) وخرج بقوله الخ) كذا شرح م (قوله) ينبغى قبوله)
اعتمده م وكذا قوله وهو متجه (قوله) قيل قوله يرى غير مستقيم الخ) اجاب شيخنا الشهاب الرولى
بان قوله ويرى اى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والعين فلا اعتراض حينئذ على المصنف شرح م
اقول يجاب ايضا بان قوله ويرى اى من تبعه ذلك او عهده (قوله) كالثمن) يتأمل فان الثمن للمقر لا عليه
(قوله) فى الماتن او غصبتها من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر بعموم قيمتها لعمر (هل
يلزمه مع القيمة أجرة المثل ايضا بناء على أن الغاصب يلزم مع قيمة الحيولة أجرة المثل ولو باع عينها ثم أقر بأنه
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يغرم له بدل ريعه وفوائده لانه حال بينته وبينها بالبيع فيه نظر والوزم غير
بعيد فابرجع (فرع) قال فى الروض فرع باع ثم اقر بعد الخيار بالبيع لآخر او بالغصب لم يبطل وغرم
الآخر قال فى شرحه وخرج ببيع الخيار المذكور ماله أقر فى زمنه فينفسخ البيع ورد إلى المشتري

المقر) على النساد وحكمه (ويرى) لأن اليه من المردودة كالاقرار قيل قوله يرى غير مستقيم لان النزاع فى عين ورد عليها نحو بيع لافى
دين اه ويرد بانها وإن كان لم عين لكنه قد يترتب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصح أن يريد يبرى غاية بطل الذى بأصله (ولو قال هذه)
الدار أو البر مثلا وهى بيده (لزيد بل) أو ثم ومثلا الفاء هنا وفيما يأتى (لعمر أو أو غصبتها من زيد بل) أو ثم (من عمر وسلمت لزيد)

سواء اقال ذلك متصلا بما قبله ام منفصلا (٢٩٦) عنه وإن طال الزمن لا امتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي (والاظهر ان المقر يغرم

المحرر والموصول نعت بطل (قوله ذلك) اي بل العمرو قول المتن (يغرم قيمتها الخ) والاقرب انه يلزمه مع القيمة اجرة مثل مدة وضع الا ول يده عليها ع ش زاد سم ولو باع عينائهم اقربا نه كان وقضا على زيد قبل يلزمه ان يغرم له بدل ريعها و فوا اندمالا نه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظرو والروم غير بعيد فليراجع اه (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر اه سم عبارة ع ش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية وقال سم انه رجع عما في ذلك البعض إلى هذه النسخة اه وعبارة البجيرمي على شرح منج قوله وغرم المقر بدله اي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والشيخنا مر في جواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح اي لان الغرم للحيلولة شوبري فلور جمع المقر به ليدل المقر دفعه لعمر و واسترد ما غرمه له وله حبسه تحت يده حتى يرد ما غرمه له اه ع ش اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله لا غير) اي في كل من المثلي والمتقوم (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق و (قوله بوجه مملك) اي لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قد ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير ماله اه سم (قوله هنا) اي في مسألة الاقرار و (قوله من تلك) اي من الحيلولة في مسألة الا باق (قوله حكمه) اي تسليحه للمقر له واسترجاع البدل منه وهل له حبسه حتى يرد له ما غرمه ام لا فيه نظرو والاقرب الاول اه ع ش (قوله ويجري) إلى قوله ولو قال في المغني وإلى المتن في النهاية (في غصبتها من زيد الخ) اي فتسلم لزيد ويلزمه قيمتها العمرو اه ع ش (قوله منه) اي من زيد (قوله هنا ككل) إلى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله لإخراج إلى من الثني وقوله ويظهر إلى ويشترط (قوله وهو لإخراج) إلى المتن في المغني (قوله من الثني) أي مأخوذه من خبر ثنائ لقوله وهو (قوله لانه) اي سمي لإخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) اي لفظ المستثنى بكسر النون قول المتن (ان اتصل الخ) اي وسمعه من بقر به اه ع ش (قوله وما حكى عن ابن عباس) اي من عدم اشتراط الاتصال اه ع ش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغني الفصل اليسير بسكتة تنفس او عى او تذكر او انقطاع صوت اه (قوله وعى) بكسر

الثن اه (قوله سواء اقال ذلك متصلا الخ) كذا شرح مر (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر (قوله وقضيته ان الغروم هو القيمة لا غير) في الروض وشرحه ما نصه ومتى انزععت عين من يدر جل يمين لنكوله ثم أثبت أي أقام بها آخر بينه غرم له الرجل القيمة بناء على أن العيين المردودة كالأقرار اه ولعل غرمه إذا تعذرت العين وإلا فالبينة اثبتا له فينتزعا عن هي في يده قال في الروض ولو شهد المقر بها العمرو لم يقبل لانه غاصب اي فهو فاسق قال في شرحه وعلى هذا فقضيته انه ان شهد بذلك بعد نوبته قبلت شهادته اه فانظره مع انه يتهم بدفعه بشهادته غرمه القيمة للعمرو (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق وقوله بوجه مملك لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قد ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير ماله (قوله ويجري الخلاف الخ) قال في شرح الروض قال الماوردي ولو قال غصبتها من زيد وغصبتها من عمرو فهل هو كقوله غصبتها من زيد وعمرو حتى تسلم اليهما فيه وجهان اه ومال السبكي إلى المنع قال لانها إقراران بغصبتين مستقلتين بخلاف ما إذا عطف ولم يعد العامل فانه إقرار واحد لهما معا اه (قوله بنحو إجارة ورهن) قال السبكي وفهم ابن الرفعة من ذلك ان العين المنفصولة من يد المستأجر أو المرتهن ترد عليه ويبرأ الغاصب من الضمان قال بل ذلك مصرح به في كلامهم قلت وهذا صحيح ولا ينافي قولنا انها لا يخاصان على احد الوجهين اه ثم قال واطلقوا في قوله غصبتها من زيد بل من عمر وغرم القيمة وذلك يقتضي ان الاقرار بالغصب يتضمن الاقرار بالملك وهنا بخلافه لطريق الجمع ان يجعل لتصوير ثم إذا قر بالملك أو يقال إطلاق الاقرار بالغصب يقتضي الاقرار بالملك لغيره وعلى هذا تنقيد هذه المسئلة بما إذا ذكره متصلا بكلامه اه قال في شرح الروض (قوله على الاوجه) اعتمده مر

قيمتها) ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية (العمرو) وان اخذها زيد منه جبر بالخال كماله حال بينه وبين ملكه باقراره الاول كما يضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته أن الغروم هو القيمة لا غير إذ لو عادت للمقر سلها له واسترجع القيمة وقد يجاب بأن الحيلولة هنا بوجه مملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البدل عملا بتعذر رجوعه للمقر فاذا فرض رجوعه رتب عليه حكمه ويجري الخلاف في غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فان قال غصبتها منه والملك فيها للعمرو سلمت لزيد لانه اعترف له باليد أولا يغرم للعمرو لاحتمال كونها ملك عمرو وهي في يد زيد بنحو إجارة أو رهن ولو قال عن عين في تركة مورثه هذه لزيد بل للعمرو لم يغرم للعمرو على الأوجه والفرق انه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا ككل لإخبار وإنشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو إخراج مال ولا يدخل بنحو لا كاستثنى أو أحظ من الثني بفتح فسكون أي الرجوع لانه رجع عما اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى

ولالتذكري وانقطاع صوت ويضرب سير كلام أجنبي كله على ألف الحمد لله إلا مائة وكذا أستغفر الله ويأفلان على ما أشار إليه في الروضة فإنه لا نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظريه قال غيره والنظر واضح في بأفلان بخلافه في (٣٩٧) أستغفر الله لقول الكافي لا يضرب لأنه لا استدراك

ما سبق ويظهر أنه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى كغير المطلوب جوابه في البيع بل أولى ويشترط قصده قبل فراغ الاقرار نظير ما يأتي في الطلاق ولكونه رفعا لبعض ما شمله اللفظ احتاج لنية وإن كان إخبارا ولا بعد في ذلك خلافا للركشي (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه فإن استغفره كعشرة إلا عشرة بطل الاستثناء إجماعا إلا من شذلت تناقض الصريح ومن ثم لم يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز إذ لا تناقض فيه ومحل ذلك أن اقتصر عليه وإلا كعشرة إلا عشرة إلا أربعة صح ولزمه أربعة لأنه استثنى من العشرة عشرة إلا أربعة وعشرة إلا أربعة ستة أو لأن الاستثناء من النفي إثبات وعكسه كما قال (فلو) قاله على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية وجب تسعة) أي إلا تسعة لا يلزم إلا ثمانية تلزم فتضم للواحد الباقي من العشرة وطريق ذلك ونظائره أن تجمع كل مثبت وكل منفي وتسقط هذا من ذاك فالباقي هو الواجب فثبت هذه الصورة ثمانية عشر ومنه

العين التعم من القول (قوله ولا لتذكري) هل يقبل اه سم عبارة الشوري انظر ما لو سكت وادعى واحدا ما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استثناءه أو لا والفرض أن لا قرينة ما إذا كانت فانه يقبل كما هو ظاهر فليحرر اه اقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور أن السكوت اليسير بقدر سكتة التنفس معتبر مطلقا سواء وجدوا واحدا ما ذكر من الاعتذار أم لا نعم عبارة المغني المارة ظاهرها اشتراط وجوده بالفعل وعليه يظهر تردد المحشى (قوله لتذكري) أي تذكري قدر ما يستتبه أي أن كان بقدر سكتة التنفس ع ش اه بجري (قوله وانقطاع صوت) وانظر لو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الأول فليأمل شوري اه بجري اه اقول بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله ويضرب سير كلام الخ) وسكوت طويل نهاية ومعنى (قوله الحمد لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله على ما أشار إليه الخ) يعني في استغفر الله ويأفلان رشيد ع ش (قوله فانه) أي صاحب الروضة (قوله مع ذلك) أي استغفر الله ويأفلان (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملی اه سم واعتمده المغني والزبدي (قوله الاستدراك الخ) فكان ملائما للاستثناء فلا يمنع الصحة اه ك ردي (قوله مطلقا) أي أجنبيا أو لا (قوله من غير المستثنى) بكسر النون أي المقر (قوله كغير المطلوب) أي كالأضرب من غير الخ (قوله بل أولى) إذ الارتباط هنا بينهما بخلافه هناك اه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وإن عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قياس ما تقدم عن سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغي الخ أن يكفي هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصده أو أطلق اه ع ش اقول وكلام المغني كالصريح في الاكتفاء بذلك (قوله ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشاءات والاخبارات اه رشيدى قول المتن (ولم يستغرق) أي ولو بحسب المعنى كما يأتي في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله ومحل ذلك) أي البطلان (أن اقتصر الخ) ومحلها أيضا في غير الوصية ما فيها كأوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطي وغيره اه سم وفي البجيري عن ع ش ما يوافق من غير عزو (قوله أولان الخ) عطف على لأنه استثنى الخ قول المتن (وجب) في نسخ النهاية والمغني لزمه (قوله فتضم للواحد الخ) أي فيكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) أي معرفة ما يجب في ذلك (قوله هذا من ذاك) أي المنق من المثبت (قوله أسقطها) بصيغة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) أي فقال إلا سبعة إلا ستة وهكذا إلى الواحد (قوله هذا كله الخ) أي وجوب التسعة في مثال المتن والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما يليه إذا ذكر المستثنى بلا عطف وأما إذا كانت مع العطف فراجع الجميع للاول وبلغوا منها ما حصل به الاستغراق وما أعيدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط (قوله وفي ليس له على شيء) هذا عام وقوله إلا خمسة خاص و (قوله ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصلا أنه إن كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الاول وإن كان خاصا النفي الاستثناء كالمثال الثاني وهذا قيد لقولهم الاستثناء من النفي إثبات أي محله إذا لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه شيء يجعل النفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادى اه بجري اه اقول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله ولا لتذكري) هل يقبل (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملی (قوله ويظهر) أنه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى الخ) ويظهر أن عدم الضرر هنا وإن قلنا بالضرر هناك من غير المطلوب جوابه أيضا أنه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله ومحل ذلك أن اقتصر الخ) محله أيضا في غير الوصية ما فيها كأوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطي في شرح نظم جمع الجوامع وذكره غيره أيضا (قوله وتسقط هذا) أي المنق وقوله من ذاك أي المثبت (قوله

تسعة أسقطها منها تبقى تسعة ولو زاد عليها إلى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنه فيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله إن كرر بلا عطف وإلا كعشرة إلا خمسة أو ثلاثة أو ثلاثة لا ثلاثة كانا مستثنى من العشرة فيلزمه درهمان فإن كانا لوجعا استغفر كعشرة إلا سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء إلا خمسة

القاعدة ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآنية (قوله يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لو لم يرد إثبات المستثنى كان لغو الكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اه سم (قوله إلى المستثنى منه) أى إلى مضمون لفظيهما وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى وإلا لحمل عبارته على ظاهرها لا يخلو عن إشكال اه سيد عمر (قوله وإن خرج عن قاعدة الاستثناء الخ) وقد ينازع في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعين انصباب النفي على المستثنى منه لأنه حينئذ يصح التعبير بالاستثناء عن النفي ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى بعد إخراج المستثنى والنفي داخل على المجموع والنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه والمستثنى وإن أوم ذلك تعبير الشارح بقوله متوجهاً الخ لكن بتعين تأويله بما شرتنا إليه ولعل حمل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذى أوقعه في قوله وإن خرج الخ فليس ما ذكر على هذا التقدير من الاستثناء من النفي بل من الإثبات ثم لو حظ انصباب النفي عليه وهذا الاحتمال وإن لم يكن متعيناً لاحتمال العبارة للعنيين إلا أنه رجع فيما نحن فيه لبناء الإقرار على اليقين وأصل براءة الذمة كما أثار إليه بقوله احتياطاً الخ اه سيد عمر (قوله ولا أقل منها) أى لأن دلالة المفهوم ضعيفة لا يعمل بها فى الإقرار اه ع ش (قوله ولا يجمع الخ) عبارة المغنى ولا يجمع مفرق بالعطف فى المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما أن حصل بجمعه استغراق أو عدمه لأن أو والعطف وإن اقتضت الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذا جملتين من جهة اللفظ الذى يدور عليه الاستثناء وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه وقوله وهذا يخص الخ ذكره سم عن شرح الروض وأقره (قوله ولا فيهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم لإدراهما ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لأنه إذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهمان ودرهم فيلغوا ه معنى (قوله لا استغراق الخ) لفظ المنهج فى استغراق بفى بدل اللام وقضيته كعبارة المغنى المارة أن اللام هنا بمعنى الوقت فالمعنى حينئذ إذا وجد لا استغراق بلا جمع المفرق لا يجمع له دفع ذلك الاستغراق كالمثال الأول وإذا انتفى الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتحصله كالمثال الثانى والثالث ويحتمل أن اللام على بابه فالمعنى لا أجل تحصيله كالمثال الثانى والثالث أو لأجل دفعه كالمثال الأول عبارة البجيرمى قوله فى استغراق أى لأجل استغراق ففى معنى اللام كما عبر بها مر أى لأجل دفعه إذا كان الجمع فى المستثنى منه أو لأجل تحصيله إذا كان فى المستثنى أو فيهما اه (قوله فعلى درهم الخ) وكذا على درهمان ودرهم لإدراهما (قوله فعلى درهم الخ) ذكر أربعة أمثلة أخرى للمفهوم كما يدل عليه تعليله ثلاثة للنبطوق أو لها عدم الجمع فى المستثنى منه وثانيها وثالثها لعدمه فى المستثنى وذكر له مثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلاً كالأول منهما أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثانى منهما لأن الأولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو إلى أنه لا فرق بين أن يكون جميع أفراد مفرقة كالمثال الثانى أو بعضها مفرقة وبعضها مجموعا كالمثال الأول اه بجيرمى (قوله فيلزمه ثلاثة) لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغوا ه معنى (قوله وثلاثة الخ) أى وعلى ثلاثة الخ (قوله فلغى درهما) أى فى الصورتين (قوله لأن به الاستغراق) أى لأن الاستغراق إنما حصل به فلغىه فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحداً (قوله لجواز الجمع هنا) أى جميع المستثنى قول المتن (ويصح من غير الجنس) أى جنس المستثنى منه خلافاً للإمام أحمد فى بطلانه مطلقاً والإمام أبى حنيفة فى بطلانه فى غير المكمل والموزون قليوبى اه بجيرمى (قوله من غير الجنس)

يلزمه خمسة وفى ليس له على عشرة إلا خمسة لا يلزمه شئ. لأن عشرة إلا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجهاً إلى المستثنى والمستثنى منه وإن خرج عن قاعدة الاستثناء من النفي إثبات احتياطاً للالزام وفى ليس على أكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقل منها ولا يجمع مفرق فى المستثنى منه ولا فى المستثنى ولا فيهما لا استغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم لإدراهما مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة إلا درهماين ودرهما أولاً ودرهما ودرهما ودرهما يلغى درهما لأن به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة إلا درهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) دراهم (إلا ثوباً) لوروده لغة وشرعاً نحو لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاماً

يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لم يرد إثبات المستثنى كان لغو الكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل (قوله ولا يجمع مفرق الخ) قال فى الروض فقوله درهمان ودرهم لإدراهما يوجب ثلاثة اه وأقول قضية قاعدة رجوع الاستثناء لجميع المعطوفات لزوم درهمين فقط لأن المستثنى باعتبار رجوعه للمعطوف عليه صحيح لعدم الاستغراق فتأمل ثم رأيت فى شرح الروض عقب قوله ولا يجمع مفرق فى المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما قال وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه (قوله

(وبين ثوب قيمة دون القف) حتى لا يستغرق فان بين ثوب قيمته الف بطل الاستثناء لانه لا بين الثوب بالالف ضار كانه تلفظ به ولزمه
الالف وفي شيء لا شيئا يعتبر تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء (و) يصح ايضا (من المعين كنهه الدار له إلا هذا البيت وهذه
الدرام) له (إلا إذا الدرهم) وكذا الثوب له إلا كنه لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج بلفظ (٣٩٩) متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين وجه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء
منه لتضمن الاقرار بهاملك
جميعها فيكون الاستثناء
رجوعا بخلافه في الدين فانه
مع الاستثناء عبارة عن
الباقى ويرد فرقه بانه تحكم
صرف (قلت ولو قال هؤلاء
العبيد له الا واحد اقبل ولا
اثر للجمل بالمستثنى كالمو
قال لا شيئا (و) رجع في
البيان اليه) لانه اعرف
بذمه يلزمه البيان لتعلق
حق الغير به فان مات خلفه
وارثه فان ماتوا الا واحدا
وزعم انه المستثنى صدق
ييمينه) انه الذى اراده
بالاستثناء (عل الصحيح والله
اعلم) لاحتمال ما ادعاه ولو
قتلوا قتلًا مضمنا قبل قطعا
لبقاء اثر الاقرار (فرع)
افنى ابن الصلاح بانه لو
قامت بيعة على اقراره لزيد
بدين فاقام بيعة على اقرار
زيدانه لا يستحق عليه شيئا
وتاريخهما واحد حكم
بالاولى لانه ثبت بها الشغل
وشككتنا في الرفع والاصل
عدمه وخالفه غيره فقال
لا يلزمه شيء كإمام
للتعارض المصنف
لا تصحاح ذلك الشغل وهو
ظاهر ولو اقر بدين لآخر
ثم ادعى اداءه اليه وانسى

وينبغي ان مثل الجنس النوع والصفة اعمش قول المتن (وبين الخ) اى ان بينه الخ اه منهج (قوله
تلفظ به) اى بالالف (قوله) ولزمه الالف عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى التفرغ (قوله
وفي شيء لا شيئا الخ) عبارة التناهي والمعنى ولو قال له على شيء لا شيئا او مال لا مالا او نحوهما فكل من المستثنى
والمستثنى منه يجمل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل مما فسر به الاول صح الاستثناء والالغا ولو قال له على
الف لا شيئا وعكس فالالف والشئ يجملان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو
قال له على الف لا درهما فالالف يجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر بما قيمته درهم فادونه كان الاستثناء
لاغبيا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح اه (قوله) وكذا الثوب الى قوله فانه في النهاية
قول المتن (إلا هذا البيت الخ) ومثله كاهو ظاهر الاثلاثا مثلا (قوله) الا كنه اى وان كان الحكم بصفة بقية
الثوب ولم يصلح لغير المقر له اعمش (قوله) فاشبهه التخصيص (قوله) لا يتوقف على الاتصال اه سم
قول المتن (قبل) اى استثنائه (قوله) ولا اثر الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله) لا شيئا اى له على
عشرة دراهم لا شيئا قول المتن (قوله) صدق ييمينه) اى اذا كذبه المقر له اعمش (قوله) ولو قتلوا قتلًا الخ
اى الا واحدا وزعم انه المستثنى اه سم (قوله) قبل اى تفسيره (قوله) لبقاء اثر الاقرار) وهو القيمة
ويؤخذ منه انه لو قال غصبتم الا واحدا فأتوا وبقى واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق
وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله) افنى ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء للغزى مانصه في ادب القضاء لابن
القاص لوجاه بورة فيها اقرار زيد وجاه زيد بورة فيها ابرام من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او
ارخت واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارختا وتاريخا متحدا او ارضا بتاريخ متحدا او
فيه تايد لقول الشارح الآتى وهو ظاهر (قوله) حكم بالاولى اعتمدته اه سم (قوله) اى بالبيعة الاولى
(قوله) وخالفه) اى ابن الصلاح (قوله) كإمام اى قبيل فصل الصيغة اه كإمام (قوله) التحليف اى لتحليف
المقر له انه لم يؤده اليه (قوله) عامر في الرهن اى في قول المصنف ولو اقر بالفين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة
اه كإمام (قوله) قبلت على ما افنى به بعضهم واعتمدته اه سم (قوله) وفيه نظر اى في القياس المذكور
(قوله) ثم محل قبول ادعاء النسيان اى في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كما قاله بعضهم) وافنى به شيخنا
الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اه سم (قوله) فيه) اى في ادعاء النسيان (قوله) بان يذ كر) بيان للمعنى اه
كإمام (قوله) ولا نسيانا) عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحق عليه شيئا ولا نسيانا
اى ولست ناسيا في هذا الاقرار او ولا استحق عليه بدعوى النسيان (قوله) لان الخ) اى فاذا التزم ذلك فلا يقبل
دعواه النسيان لان الخ (قوله) حينئذ اى حين اذ صدر منه ذلك الالتزام (قوله) ونظير ذلك اى عدم القبول
مع الالتزام وكذلك ضمير وقدينا فيه ويجوز ارجاع ضميره الى ما قاله بعضهم ومألهما واحد (قوله) وقدينا فيه
الخ) المناقضة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافا ولا كذلك في قولهم

فاشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله) ولو قتلوا قتلًا مضمنا اى الا واحدا وزعم انه
المستثنى (قوله) فرع افنى ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء لابن القاص لوجاه بورة فيها اقرار زيد وجاه زيد
بورة فيها ابرام من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء
نعم ان ارختا وتاريخا متحدا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء
به بعضهم) واعتمدته اه سم (قوله) كما قاله بعضهم) وافنى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله) وقدينا فيه

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه للتحليف فقط اخذ امامى في الرهن فان اقام بيعة بالاداء قبلت على ما افنى به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تناقض
كالو قال لا بيعة لى ثم اتى بيعة تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثير اما يكون للانسان بيعة ولا يعلمها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلتنا
ثم محل قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يذ كر في الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه
حينئذ مخالفة لما اقر به اولا ونظير ذلك مالم يحلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا فانه يحث وقد يتناهى

اطلاق قولهم لو ابراهه عامة وكان له عليه دين سلم مثلاً فادعى انه لم يعلم به حاله الا برأه او غلب ولم يرد صدق يمينته و يفرق بينه وبين الخائف بان
الافرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل بخلاف الانشاء فانه يقع في الحال
والمستقبل فانه فيه التزام الحث بما فعله (ع . ٥٠) نسيانا ولو قال لاحق لي على فلان فقيه خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما اظن

المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى يتنافى دعواه المذكورة اسم اقول قد يؤيد المناقاة
والفرق الآتي ويدفع المنع هنا وفيما يأتي قول الشارح الآتي والراجح منه الخ (قوله ويفرق بينه) اي الافرار
المقارن للتزام المذكور (قوله فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل) قديم مع لزوم دخول المستقبل لان
قوله ولا ناسيا حاصله الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها
فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام امر مستقبل اه سم (قوله التزام امر مستقبل)
والامر المستقبل هو عدم قبول قوله في النسيان اه كردي (قوله ولو قال لاحق الخ) اي ثم اقام بينه اه
سم (قوله في روضة شريح) نعت لخلاف (قوله منه) اي من الخلاف (قوله في قاعدة الحصر والاشاعة) اي
حصر الافرار في حصة المقر من المشترك في بعض المواضع واشاعته في جميعه في آخر (قوله الاول) اي الحصر
و (قوله والثاني) اي الاشاعة و (قوله كذلك) اي قد يغلبونه قطعا وعلى الاصح (قوله مثله) جمع مثال اي
امثلة كل (قوله فن فروعا) اي قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) اي في الافرار (قوله اقرار بعض الورثة الخ)
ولو اقر لورثة ابيه بالمال وكان هو احدهم لم يدخل لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الاطلاق
كما قاله الشرخسي فان نص على نفسه دخل مغنى ونهاية (قوله فيشيع) من الشيوخ اي يشيع المقر به
في جميع التركة (قوله فتقيد) ببناء المفعول والضمير المستتر لاقرار بعض الورثة (قوله خلافته) اي
البعض (عنه) اي عن مورثه (قوله حصته) اي قدر حصته (قوله وكافي اقرار الخ) عطف على لانه الخ
اي وقياسا على ذلك (قوله من ذلك) اي من اقرار بعض الورثة الخ (قوله في حصته) اي البعض (قوله
واقرار احد شر يكتن الخ) عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاضافة (قوله تعين) الاولى

ليتعين (قوله في نصيبه) وهو النصف عبارة النهاية والمغنى ولو اقرار احد شر يكتن بنصف الالف المشترك بينهما
لثالث تعين ما قر به في نصيبه اه قال ع ش قوله مر في نصيبه اي الخمسائة فيستحقه المقر له اه
(وفارق) اي احد الشر يكتن المقر الثالث الخ (قوله هنا) اي في اقرار احد الشر يكتن و (قوله ثم) اي في
اقرار بعض الورثة (قوله بهذا) اي باقرار احد الشر يكتن (قوله نحو البيع الخ) اي بيع احد الشر يكتن
بان قال لثالث بعثك نصفه وكذا البقية اه كردي (قوله هنا) اي في باب الافرار و (قوله في العتق)
اي في باب العتق (قوله مقدم) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر مقدم او يقدم اه سيد عمر (قوله جزم
ابن المقر الخ) وكذا جزم به النهاية والمغنى (قوله على التفصيل) اي في بعض المواضع حصر وفي بعضها اشاعة
اه كردي (قوله وهو الحق) اي كون الفتوى على الاشاعة (قوله له) اي للاسنوي

(فصل في الافرار بالنسب) (قوله في الافرار الخ) اي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستلحق اه
ع ش (قوله في الافرار) الى قوله لا امي في النهاية (قوله بالنسب) اي القرابة (قوله حرام) بل من الكيماه
ع ش (قوله كالكذب في نفيه) الاولى كنفه مع الكذب اي كالاقرار بثنى النسب مع الكذب (قوله انه

اطلاق قولهم الخ) المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافة ولا
كذلك في قولهم المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى يتنافى دعواه المذكورة (قوله فكيف
يدخل فيه التزام امر مستقبل) قديم مع لزوم دخول المستقبل لان قوله ولا نسيانا حاصله الاخبار بانه عالم
بجميع جهات تلك القضية وتفصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان
وليس فيه التزام امر مستقبل (قوله ولو قال لاحق لي على فلان) اي ثم اقام بينه
(فصل في الافرار بالنسب) (قوله بل صح في الحديث انه) اي كلامهما

او فيما اعلم ثم اقام بينه بان
له عليه حقا قبلت وان لم
يقبل ذلك لم تقبل بينته الا
ان اعتذر بنحو نسيان او
غلط ظاهر (قاعدة)
كشركلا مهم في قاعدة الحصر
والاشاعة وحاصله انهم قد
يغلبون الاول قطعا وعلى
الاصح والثاني كذلك ولم
يبينوا سر القطع والخلاف
في كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبيل المنفعة
فراجعه فانه مهم فن فروعا
هنا اقرار بعض الورثة على
التركة بدين او وصية
فيشيع حتى لا يلزمه الا
قسطه من حصته من التركة
لانه خليفة عن مورثه
فتقيد بقدر خلافته عنه
وهو حصته فقط وكافي
اقرار احد مالكي فن بجنايته
واستثنى البلقيني من ذلك
مسائل بنحصر الافرار فيها
في حصته لكن لمذكر آخر
كما يعلم بتأملها او اقرار
شريكتين لثالث بنصف
مشترك بينهما تعين ما قر
به في نصيبه وفارق الوارث
بانتفاء الخلافة هنا الموجبة
للاشاعة ثم ومن ثم الحقوق
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصدق والعتق
وما ذكر من الحصر في اقرار
احد الشر يكتن هو ما راجحه

في الروضة هنا لكتنه خالفه في العتق ولكون ما في الباب يقدم على ما في غيره غالباً جزم ابن المقرئ وغيره بما هنا ولم ينظروا كفر
لقول الاسنوي الفتوى على التفصيل لقوة مدركه او على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الاكثرين ولا لموافقة البلقيني له على ان الافة الاشاعة
(فصل في الافرار بالنسب) وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث انه

كفر لكنه محمول على المستحل أو على كفر النعمة إذا (أقر) مكلف أو سكران ذكر مختار ولو سفيها قنا كافرا (بسبب أن الحق بنفسه) بلا واسطة كهذا ابنى أو ابنى لا مى لسهولة البيئة بولادتها وقوله يد فلان ابنى لغو بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه أخذاً مما مر في الكفالة ومثله الجزء الشائع كربعه (أشترط لصحته) أى إلحاق (أن لا يكذب به الحس) فإن كذبه بأن كان (٤٠١) في سن لا يتصور أن يولد مثله مثل هذا

الولد ولو لوطاً وقطع ذكره وانثبته قبل زمن إمكان العلوق بذلك الولد كان لإقراره لغوا (و) أن (لا) يكذب به (الشرع) فإن كذبه (بأن يكون معروف النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وإن صدقه المستلحق لأن النسب لا يقبل النقل نعم لو استلحق قته عتق عليه أن أمكن أن يولد مثله لمثله وأن عرف نسبه من غيره كما يأتي فعلم أن المنى بالعنان أن ولد على فراش نكاح صحيح لم يجوز أحداً استلحاقه لما فيه من إبطال حق النافي أذله استلحاقه وأن هذا الولد لا يؤثر فيه قافة ولا انتساب يخالف حكم الفرائش بل لا ينتفى إلا بالعنان رخصة اثبتها الشارع لدفع الانتساب الباطلة وأخذ ابن الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيره ما افتاده في مريض أقربائه باع كذا من ابنه هذا فمات فادعى ابن أخيه أنه الوارث وأن ذلك الابن ولد على فراش فلان وأقام به بينة وفلان والابن منكر أن ذلك بأنه يلحق بذى الفرائش ولا أثر لإقرار الميت ولا أنكار ذينك وسمعت دعوى ابن الأخ

(كفر) أى كل منهما أه سم وقال الرشيدى ضمير أنه راجع للنفي فقط وجعله مقيساً عليه للنص عليه في الخبر أه هو الظاهر بل قول الشارح كالتنبيه أو على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله أو على كفر النعمة) أى فإن حصول الولد له نعمة من الله تعالى فإنكاره جحد لنعمته تعالى ولا ينظر لما يدعى عرض للولد من عقوق ونحوه أه ع ش (قوله أو سكران) أى متعدى وع ش وعطفه على مكلف لأنه عنده غير مكلف ومؤاخذته إنما هو من باب ربط الأحكام بالأسباب تغليظاً عليه قول المتن (أن الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثاً ولا جائزاً أه سم (قوله كهذا ابنى) أو أنا أبوه وأن كالأول أو لى لكون الإضافة فيه إلى المقر أه م غنى (قوله لا مى الخ) وفاقاً للغنى وخلافاً للشهاب الرملى والنهاية عبارتها لا مى لسهولة إقامة البيئة بولادتها على ما قاله في الكفاية والأصح خلافه أه أى فيصح إلحاق نسب الأم به ع ش (قوله بخلاف نحو راسه الخ) خلافاً للنهاية عبارة فالتعريف بينهما مقياساً على الكفالة وهم أه أى فلا فرق بين أن يعزى بدونه أو لا فى كونه لغوا ع ش وإطال سم فى رده وانتصار الشارح (قوله فإن كذبه) إلى قوله وأن هذا الولد فى المغنى وإلى المتن فى النهاية لا قوله وأخذ إلى أو على فراش قول المتن (معروف النسب) أى مشهوره كما عبر به غيره أه رشيدى (قوله لم يصح الخ) جزاء فإن كذبه (قوله المستلحق) بفتح الحاء (قوله أن المنى بلعان الخ) ومثله ولداً لا مى ولو غير مستولد لما نفي بحلف السيد فليس لغير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله لم إلا لأنه لو نازعه قبل النفي الخ بل وكذا لو لم يكن منقياً لأنه ملك لسيدها ولا يصح استلحاقه بغير الغير لما فيه من إبطال حق السيد أه ع ش (قوله لم يجوز الخ) أى ولم يصح أه نهاية (قوله وأن هذا الولد) أى فعلم أن هذا الولد الذى ولد على فراش نكاح صحيح (قوله بل لا ينتفى) أى حكم الفرائش أو الولد أه ع ش (قوله من هذا) لعل المشار إليه قوله أن هذا الولد الخ (قوله بأنه يلحق الخ) متعلق بالافتاء (قوله وسمعت الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وأن كان) أى ابن الأخ (أثبتنا) أى مثبتاً (لغير) أى لفلان (قوله الابن) أى ابن المريض المقر (قوله فى قوله) أى المريض المقر (قوله وتقبل بينه) أى الابن (قوله بإقراره هذا) أى المريض المقر (قوله أو على فراش الخ) عطف على قوله أو على فراش نكاح الخ ش أه سم (قوله أو نكاح فاسد) عطف خاص على عام إذ الوطء بنكاح فاسد من الوطء بشبهة أه ع ش (قوله لأنه) أى الغير (لو نازعه) أى الواطئ بشبهة (قوله سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استلحاقه قبل نفى صاحب الفرائش وأنه لا بد من بينة فليبرأ جمع أه

(قوله أو سكران) أى متعدى (فى المتن أن الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثاً ولا جائزاً (قوله أو ابنى) هذا يفيد أن هذا من إلحاق بنفسه فليتأمل فيه (قوله لا مى) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى الصحة هنا أيضاً (قوله وقوله يد فلان ابنى لغو) هو ما صرح به الشيخان فى باب الطلاق وأن حكوا فيه وجهين بلا ترجيح وقوله بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه الخ اعترض عليه بأنه وهم لأنهم صرحوا بأن ما يقبل التعليق يصح إضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدونه أقول أما لو لا هذا الذى صرحوا به لا يقتضى الوهم لجواز حمل البعض فيه على ما يبق بدونه وجعل ما لا يبق بدونه فى حكم الكل ولو فى بعض المواضع لمعنى يخصه لتوسعهم فيه وأما ثانياً فالكفالة لا تقبل التعليق لأن الأصح أن التعليق يفسدها وقد جوزوا إضافتها لما لا يبقى بدونه وهذا يقتضى تخصيص البعض فى القاعدة وإلحاق ما لا يبق بدونه فى الكل وله فى بعض المواضع فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزوم الحكم عليهم بالوهم فى مسألة الكفالة ولا سبيل إليه فتأمل به بإصاف (قوله وأن هذا الولد) أى الذى ولد على فراش نكاح صحيح (قوله أو على فراش الخ) عطف على قوله أو على فراش

(٥١ - شروانى وابن قاسم - خامس) وبينته وأن كان إثباتاً للغير لأنه طريق فى دفع خصمه ويستحق الابن ما قر له به وأن اتفق نسبه نظراً للتعين فى قوله وهذا وتقبل بينته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فبرئته وكان وجه تقديم بينته أنها ترجحت بإقرار هذا لا سيما مع انكار صاحب ذلك الفرائش وعلى فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لأنه لو نازعه فيه قبل النفى سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا

مطلقا (تنبيه) اشتراط ان لا يكذب المقر الحش لا اشرع لا يخص من اهلنا بل نعم من غير الاقارب كما علم امرانه بشرط. في المقر له اهلية
استحقاق المقر به حسا وشرعا (وان (٤٠٢) يصدق المستحق) بفتح الحاء (ان كان اهلا للتصديق) وهو المكلف او السكران لان له حقا

في نسبه وهو اعرف به من
غيره وخرج يصدق مالو
سكت فلا يثبت النسب
خلافا لما وقع لها في موضع
نعم ان مات قبل التمكن
من التصديق صح وعليه
قد يحمل كلاما ويشترط
ايضا ان لا ينافي فيه والا
فسياق وان لا يكون
المستحق بفتح الحاء قنا
عقبا للغير والام يصح لاحد
استلجاقه الا ان كان بالغاً
فاقلا وصدق المستحق ومع
ذلك رقه في الاولى باق
اي وكذا ولاؤه لمعتقه في
الثانية فيما يظهر اذ لا فرق
بينهما اخذا من تعليمهم
الاولى بعدم التناهي بين
النسب والرق لان النسب
لا يستلزم الحرية وهي لم
تثبت ثم رايت ما ياتي في اقرار
عتيق باخ وهو يوقد ما ذكرته
(تنبيه) وقع بخط فيمن
اتي بزوجه المهر ورفقة النسب
لقاض وأقر بانها اخته
فصدقته وأقرت بانها لاحق
لها عليه من جهة مورثها
فحكم عليها بذلك ثم بان انها
زوجته هل تحرم عليه
ظاهر اقطاعه وباطنا أولا
ولا وقد الفت في ذلك
كتبا باحافلا يثبت فيه فساد
هذه الاطلاقات وان حاصل
المنقول بل الصواب من ذلك
انها لا تحرم عليه بمجرد

رشيدى (قوله مطلقا) أى سواء أمكن نسبه من حيث السن أو لا وكان المستحق الواطى مأم لا اه عش
(قوله وهو المكلف) إلى قوله اى وكذا في النهاية الا قوله ان لا ينافي فيه والافسايى (قوله او السكران)
اى المتعدى اه سم (قوله وهو اعرف به الخ) اى لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه اه عش
(قوله فلا يثبت النسب) كذا في المغنى (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده سم على حج ويصور ذلك بما
اذا استمر المستحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت اه عش (قوله كلامهما)
أى في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) الى قوله اى وكذا في المغنى (قوله الا ان كان بالغاً الخ) فلو
كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلى انجى عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم
ار في ذلك شيئا اه ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليقه وينظر في التعليق بقول الشارح
اى وكذا ولاؤه النخ والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة
استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الاولى) اى في صورة كون المستحق قنا
(قوله في الثانية) اى في صورة كونه عتيقا (قوله او باطنا) الاولى حذف فقط والواو (قوله او لا) اى
لا تحرم لا ظاهرا ولا باطنا (قوله وان حاصل النخ) عطف على فساد (لو فرض النخ) الظاهر الاخصر وجهل
نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله لا ان قصد الخ (قوله وان يتعين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله
فيهما) اى في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) اى وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيهما على ما الخ) ان اراد ان
الحرمة ظاهرا اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقر يوقد اخذ باقراره لحمله
على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق
الاقرار فلم يثبت ما دعاه من تقييد إطلاق الحرمة ظاهر اه سم (قوله والحل الخ) اى وإطلاق الحل وهلا
زادوا الحل ظاهر اقطاع على ما اذا قصد اخوة الاسلام او اطلق وهو يعتق اخوة النسب (قوله او سكت) الى
قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لابن ابي هريرة (قوله واصر) الاولى تاخير عن قوله او قال

الخ ش (قوله او السكران) اى المتعدى (قوله وخرج يصدق الخ) كذا شرح حر (قوله قبل التمكن)
ينبغي او بعده (قوله كلامهما) اى في ذلك الموضع (قوله ولا لم يصح لاحد استلحاقه) اى محافظة
على حق الولاء للشديد كما علوا به لكن قد يقال قياس ما ياتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق
والولاء للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا ان يفرق بتاكد الاستلحاق فيما ياتي
بتصديقه لان له حقا في نسبه (قوله الا ان كان بالغاً قنا وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلى
فيما كتبه على آخر التنبيه انجى عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ار في ذلك
شيئا اه فلو عدم ذوالولاء عند موته فيحتمل صحة الاستلحاق اذ لا ضرر فيه على احد لا يقال فيه ضرر على
بيت المال لانهم لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حر الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم
تعليله هذا وينظر في قوله في التعليق مع ضرر المولى بقول الشارح اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر
الخ إذ مع بقاء مولاه لمعتقه لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق
والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحي غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت
كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المعتقد لبقاء الولاء كما يحتمل الشارح وكذا الاستلحاقه اذا كان حيا ومات
قبل تمكنه من التصديق كاستلحاق الحر الاصل كاسياق فليتامل (قوله والحرمة فيهما على ما اذا قصد
الاستلحاق) ان اراد ان الحرمة ظاهرا اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقر يوقد اخذ
باقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لان الظاهر

قوله طانت او هذه اختي ولو زاد من ابى الا ان قصد استلحاقها وهي عن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جمل نسبها فانه ان صدق باطنا الخ
حرمت عليه باطنا قطعاً وكذا ظاهراً على خلاف فيه وانه يتعين حمل إطلاق الحل فيهما على ما اذا قصد الكذب واخوة الاسلام او اطلق
والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على ما اذا قصد كذب (فان كان بالغاً) عاقلاً (فكذب) او سكت واصر

أو قال لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو يمين مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجم لم يبطل النسب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلافا للتصديق لعسر إقامة (٤٠٣) البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو

بلغ أو أفاق) وكذبه (لم يبطل) استلحاقه بتكذيبه (في الاصح) لان النسب يحتاط له فلا يشدفع بعد ثبوته ولو استلحق اباه المجنون لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدق ويفرق بينه وبين ماذكر في الابن بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقياس فاحتيط له أكثر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد ان قتله وان نفاه بلعان أو غيره قبل موته أو بعده ولا يبالي بتهمة الارث وسقوط القود لان النسب يحتاط له ومن ثم ثبت بمجرد الامكان (وكذا كبير) لم يسبق منه انكار في حال تكليفه (في الاصح) لان الميت لما تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان بالغاً) عاقلا ووجدت الشروط فيهما ماعدا التصديق (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما لاجتماع الشروط فيه دون الآخر فان صدقهما أو لم يصدق واحد منهما كان سكت عرض على القائف كما قاله واعترضا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه ويرد

الخلاف في النهاية (إلا بينة أو يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحاق القائف بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السبب ان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها سم وعش (قوله أو مجنونا) أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه اخذ من قوله مر الاتي والوجهان جاريان الخ والا قرب ان المعنى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر إفاقته نعم ان ايس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله لعسر إقامة البينة) عبارة المغنى لان إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به وابنته بالا مكان فكذلك اثباته بالاستلحاق إذا لم يكن المقر به أهلا للتصديق اه (قوله لم يثبت نسبه الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أبي وهذا ابني كما افاده شيخنا اه وعبارة سم الواجهة مر ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقهم فلا حاجة الى تكلف فرق اه (قوله ولو بعد) إلى قول المتن وحكم الصغير في المغنى إلا قوله لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله صدقهما (قوله وان نفاه) (فرع) الذي إذا نفي ولده ثم اسلم لا يحكم باسلام المعتني ولو مات هذا الولد وصرفنا ميراثه إلى أقربه والكفار ثم استلحقه لنا في حكم النسب ويتبين أنه صار مسلما باسلامه ويسترد ميراثه من ورثته الكفار انتهى مر وخطيب والا قرب انه إن لم يكن غسل وجب نبشه ما لم يهر لغسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلى عليه في القبر وينش لدفنه في مقابر المسلمين حفظا له عن انتهاك حرمة بالنش اه عش قول المتن (وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثيرا بالنصب اه سيد عمر (قوله لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد اه سم قول المتن (في الاصح) والوجهان جاريان فيمن جن بعد بلوغه عاقلا ولم يمت لانه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس الان من اهل التصديق نهاية ومعنى (قوله أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر و (قوله الميت الخ) للبارز قول المتن (لمن صدقه) بقي ما لو صدق احدهما واما الاخر بينة هل يعمل بالاول او بالثاني فيه نظر والا قرب الثاني اه عش (قوله او لم يصدق واحدا منهما الخ) ظاهره وان كذبهما واستشكاه ابن شبة اه سم عبارة البجيرمي على شرح منج قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما اذا كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما إذا سكت كما في مر وعبارة فلو لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ اه وعبارة عش قوله بان سكت بقي ما لو كذبهما معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حج تشمل التكذيب اه (قوله واستلحاق المرأة الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله قول المتن (باني في القيط) سرد سم هنا عبارته التي هناك (قوله فرع) إلى المتن في النهاية إلا قوله مختلف وقوله في تجمير هما قوله لان إلى المتن (قوله طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله بطفل نصراني ويجوز فيهما التوصيف (قوله مختلف) احتراز عما لو انتسبا معا لو احده اه سم (قوله

من إطلاق الاقرار فلم يثبت مادعاه من تقييد إطلاق الحرمة ظاهرا (قوله في المتن والشرح إلا بينة أو يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحاق القائف بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السبب ان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها (قوله لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) إلا وجه ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقهم فلا حاجة الى تكلف فرق (قوله لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد (قوله او لم يصدق واحدا منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكاه ابن شبة (قوله في المتن ياتي في القيط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول بشرط تصديق سيده وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم مسلم وحر على عبد وذمي فان لم يكن بينة عرض على القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف أو تحيرا ونفاه عنهما أو الحق بهما امر بالاتسباب بعد بلوغه إلى من يميل طبعه اليه منها ولو اقاما بينتين متعارضتين مقطعتا في الاظهر انتهى (قوله مختلف) احتراز عما لو انتسبا معا لو احده

بما يأتي أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة أو العبد (باني في القيط إن شاء الله تعالى) (فرع) اشتبه بطفل مسلم بطفل نصراني وقف امرهما نسباً وغيره الى وجود بينة فقا ئف فان نسب بعد التكليف مختلف

فان لم يوجد واحد من هذه دام وقف النسب ويتألف بهما حتى يسلما باختيارهما من غير اجبار فان ماتا قبل الامتناع من الاسلام فكمسلمين في تجهيزهما لكن دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقبرتي الكفار والمسلمين او بعده فلا لان احدهما كافر اصلي والاخر مر تد (ولو قال لولد

أتمه هذا ولدي) سواء قال منها او لا ذكره في الروضة كالتنبيه تصوير فقط او تقييد لمحل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط السابقة فيشترط خلوها من زوج يمكن كونه منه كما ياتي (ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر) لاحتمال انه ملكها بعد ان حملت منه بنكاح أو شبهة وانما استقر مهر مستفرشة رجل اتت بولد يلحقه وان انكر الوطء لان هنا ظاهرا يؤيد دعوها وهو الولادة منه اذا حمل من الاستدخال نادر وفي مستأثنا لا ظاهرا على الاستيلاء (وكذا لو قال) فيه (هذا ولدي ولده في ملكي) لما ذكر (فان قال علقته في ملكي) أو استولدتها في ملكي أو هذا ولدي منها وله سنه وهي في ملكي من خمس سنين مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعاً لا تنفاه ذلك الاحتمال ولا نظر في القطع منها لا احتمال كونه رهنها ثم اودها وهو معسر فيبيع في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلاءها قولين من الارجح منها لندرة ذلك وشرط ثبوت الاستيلاء في قرار من سبقت كتابته اقراره الواقع بعد حرته ان ينتفي احتمال حملها به زمن

في تجهيزهما) أي أما الصلاة عليهم فاختلاف المسلم بالكفر اه ع ش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه ع ش قول المتن (ولداً منه) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (ولداً منه) أي غير اماً ووجه والمستفرشة له اه معني (قوله سواء) الى قول المتن فان كانت الامه في النهاية الا قوله فان الندرة وكذا في المعنى الا قوله وانما الى المتن وقوله قطعاً (قوله ذكره) أي لفظ منها (قوله كالتنبيه) هو لا في اسحق الشيرازي (قوله لمحل الخلاف) أي الا في المتن انما (قوله كما ياتي) أي انفا في المتن (قوله لاحتمال انه الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه اه سم (قوله مستفرشة رجل) بنكاح صحيح او فاسد اه ع ش (قوله لان هنا) أي في مسألة المستفرشة (قوله في مستأثنا) أي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء اه ع ش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله لاحتمال الخ اه ع ش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به ما لو لم يقله وعلم دخولها في ملكه من عشر سنة فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلاً وحملت به ثم اشتراها وهي حامل اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالنظر المنفي (قوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر (قوله من الارجح الخ) وهو لفظ ذاه ع ش (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال وأي قطع معه اه سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد في الغاية لا ينافي القطع (قوله اقراره) مفعول سبقت (قوله الواقع) نعت لا قراره (قوله ان ينتفي الخ) خبر وشرط الخ (قوله ان ينتفي احتمال حمل الخ) أي بان يكون لا أكثر من اربع سنين من وقت الاعتاق فلو ولدته مثلاً لتسعة اشهر من وقت الاعتاق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعتاق على ما فهمه قوله ان ينتفي احتمال الخ اه ع ش (قوله فيها) الاولى فيه (قوله بان أقر) الى قوله وهل في المعنى (قوله بان أقر الخ) او يثبت بينة ع ش وقلوبني اه بجيري (قوله بان أقر بوطئها) قضيتها انها لا نصير فراشاً باستدخال منيه المحترم ولا يثبت به نسب الولد وليس مراد اه ع ش (قوله عن يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى ان صريح الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذي هو ابنه وأي واسطتين في تعديه من الجد الى المقر اه سم ولك ان تقول ما اشار اليه وان كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عنه حتى يصح بان تجعل من بيان للشخص المفهوم من السياق لان المعنى اذا الحق نسب شخص بغيره فقوله من بيان لهذا الشخص المستلحق بفتح الحاء فيتم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيد والجواب الثاني وهو الاظهر انا نلتزم من بيان للغير الا ان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقاً بـ يتعدى حتى يلزم الاشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه اللاحق والمعنى حينئذ وما اذا الحق النسب بغيره من يتعدى

(قوله في المتن ولداً منه) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال انه ملكها الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال وأي قطع معه (قوله من يتعدى النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة الخ) لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب الى المقر الذي هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الا ان النسب يتعدى من الملحق به اليها ثم منها الى المقر ولم يوجد ذلك هنا وأي واسطتين في تعديه من الجد الى المقر الذي هو ابنه في هذا عمي فان النسب لم يتعدى من الجد الا الى اب المقر ثم منه الى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة (قوله من يتعدى الخ) صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان الغير مرجع هاهنا ولم يظهر استقامة المعنى حينئذ مع قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فنام له الا ان يجاب بانه لا مانع من اتحاد الغير والواسطة وفيه نظر

الكتابة لان الحمل فيها لا يفيد امية الولد (فان كانت الامه فراشاً له) بان اقر بوطئها (لحقه) عند الامكان بالفراش النسب من استلحاق لغير الولد للفراش وتصير ام ولد (وان كانت زوجة فالولد الزوج) عند امكان كونه منه لان الفراش له (واستلحاق السيد) له حينئذ (باطل) للحق بالزوج شرعاً (واما اذا الحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب

لم يقبل تفسيره باخوة
الرضاع ولا الاسلام كل
محتمل وظاهر المتن وغيره
يشهد للثاني لكن المنقول
عن القفال وغيره الاول
واقره الاذرع وغيره بل
جرى عليه الشيخان و آخر
الباب الثالث لانه بعد
التفسير ينظر في المقرأه
وارث الملحق به الحائز
لتركته فيصح اولاً فلا يصح
وفي الملحق به اذ كر فيصح
اللاحق به او انثى فلا ولا
يمكن ذلك الا بعد بيان الملحق
به وسواء اقال فلان وارثي
وسكت او زاد لا وارثي
غيره ولما نقل الجلال
البلقيني عن جمع منهم
التاج السبكي ما يخالف
بعض ما مر ويأتي قال هذا
وهم سببه عدم استحضار
النقل وفي فتاوى ابن الصلاح
اخذ من كلام القاضي لو
قال ليس لي وارث الا اولادي
هو لام وزوجتي قبل لكن
نازعه ابن الاستاذ و اطال
بان كلام القاضي لا يدل لما
ذكره و بان الاصح ما قاله
ابن عبد السلام انه لا يكفي
قوله في الحصر بل لا بد فيه
من البينة ويكفي قول البينة
ابن عم لاب مثلاً وان لم
يسموا الوسايط بينهما وبين

(قوله في المتن كذا أخى أو عمي) قال في شرح البهجة فانه الحاق بالاخ بالاب والعلم بالجد انتهى فانظر كيف يكون الاول الحاقا بواسطة واحدة والثاني بثنتين (أو بثلاثة) ظاهرة انه لازية على الثلاثة فلينظر فيه (قوله أو يفرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتامله (قوله لم يقبل تفسيره) باخوة الرضاع قال في الروض فرع لواقرباخ وقال اى منفصلا كما في شرحه اردت من الرضاع لم يقبل قال في شرحه ولهذا لو فسر باخوة الاسلام لم يقبل واستشكل بقوله العبادى لو شهد انه اخوه لا يكتفى به لانه يصدق باخوة الاسلام واجيب بأن المقرر يحتاج لنفسه بما يتعلق به فلا يقر الا عن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول الخ) والوجه الثاني شرح مر وقد بينا في الاول مسئلة الاقرار باخوة المجهول المذكورة فان قضية قولهم فيها لا يقبل التفسير باخوة الرضاع ولا الاسلام تصويرهما بما اذا لم يقل أخى من ابوى او ابى مع جزم الروض كغيره بما فلينظر هل هي مبنية على الثاني او كيف الحال ثم اوردته على مر فاجاب بانه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر صحة الاقرار فيها مطلقا بل شرط صحته ان يبين بانه من ابويه مثلا فاذا اطلق لم يعتد به الا ان بين بعد ذلك بناء على المنقول المذكور ولا يخفى ما في هذا الجواب وعدم التناهي مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكل والجواب المذكورين فتامل ثم اوردت ذلك مرة اخرى على مر فاعترف بالاشكال ومناقاة ذلك لمسئلة الاقرار باخوة المجهول المذكورة وما الى الاخذ بها وحل هذا الكلام على نحو الاولوية (قوله او اثني فلا) فيه ما مستعليه (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء في عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار مر (قوله قيل لكن نازعه) اعتمده مر (قوله فيجب استقصاها) المفهوم من هذا السياق ان المراد بالاستفصال تسمية الوسائط فتامله (قوله وكذا يقال في المقرر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه ان محله في فقيهين عارفين بحكم الالحاق بالغير بخلاف عامين لا يعرفان ذلك فيجب استقصاها وكذا يقال في المقرر ثم رأيت الغزوى بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى اى في هذه المسئلة

ولأن لم يفصل ثم نقل عن شريح أنه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له ذير دخل على الامة ثم قيد بقاض عالم اى ثقة امين قال ويقاس به كل حكم اجمله اه وهى فائدة حسنة بتعين (٤٠٦) استحضارها فى فروع كثيرة باقى بعضها فى القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر فى الظاهر لا وارث

له الا ببيت المال على المنقول خلافا للتاج الفزارى (نسبه من الملحق به) الذكر لأن الوارث يخلف مورثه فى حقوقه والنسب منها أما الاثنى فلا يصح استلحاقها فوارثها أولى (بالشروط السابقة) فيما إذا ألحقه بنفسه فيصح هناك النسب فيه أيضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملحق به ميتا) فيمتنع الإلحاق بالحي ولو مجنو فالانه قد يتأهل فلو ألحق به ثم صدق ثبت بتصديقه دون الإلحاق وفيما اذا كان واسطتان كهذا عمى يشترط تصديق الجد فقط لانه الأصل الذي ينسب اليه ومن اشترط تصديق الاب أيضا كالبحوى

فقد أبعد لانه غير وارث وليس الإلحاق به وفرعه لم يقع إلحاق بقوله حتى يقول يبعد إلحاق الفرع بدون الأصل بل السبب فى الإلحاق تصديق الجد فقط فاندفع استشكل ذلك وان قال شارح انه اشكال قوى ثم حكى عن السبكي جوابا عنه بما لا يصح (ولا يشترط أن لا يكون) الملحق به (نفاه فى الأصح) بل لا يجوز الإلحاق به وإن نفاه قبل

البينة أن يقول ابن عم لاب الخ اه ع ش (قوله) وإن لم يفصل (أى الفقيه الموافق الخ (قوله) ثم قيد الخ) و (قوله) قال (أى الغزى اه ع ش (قوله) اجمله) أى الفاضل (قوله) وهى الخ) أى قول الغزى ويقاس الخ والتأنيث لرعاية الخبر (قوله) فوارثها أولى (خالفه النهاية والمغنى وسموا بعبادته ط واللفظ الاول فالمتعمد صحة استلحاق وارثها و فرقا والوالد رحمه الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بان اقامة البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخى السبب اه (قوله) فيما اذا (أى قوله) ومن اشترط فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله فيصح الخ (قوله) هنا (أى فى الإلحاق بالغير اه ع ش (قوله) على ذلك) أى على الشروط السابقة فى الإلحاق بنفسه (قوله) لانه (أى المجنون عبارة بالمغنى لاستحالة ثبوت نسب الشخص مع وجوده بقول غيره اه وهى شاملة للمجنون وغيره (قوله) فلو ألحق به (أى بالحي اه ع ش (قوله) ثبت) أى نسبه (قوله) وفيما اذا كان واسطتان الخ) أى والفرض ان الإلحاق بالحي اه سم (قوله) ايضا (أى كنه تصديق الجد (قوله) لانه) أى الاب وكذا غيره به وبغير فرعه (قوله) غير وارث) كان المراد المستلحق بفتح الحاء لوجود أبيه وهو الجد والاب لا يرث مع وجود الاب اه سم اقول بل المراد ان الاب ليس بوارث للملحق به وهو الجد لكونه حيا (قوله) وليس الإلحاق به (و) وفرعه لم يقع) معطوفان على خبر ان او حالان من فاعل غير معنى المغاير و (قوله) حتى يقول (مفرع على الثانى (بعد إلحاق الفرع) بهى اثبات نسب الأصل وهو الاب بقول فرعه (قوله) بل السبب) لعل الانسب لما قبله بل الإلحاق بالجد والسبب فيه تهديقه فقط عبارة بالمغنى فلو صدق الحي ثبت نسبه بتصديقه والاعتداد فى الحقيقة على المصدق لا على المقر اه (قوله) استشكل ذلك) راجع للمغنى والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الاب قول المنن (وارثا) بخلاف غيره كقوله وقاتل واجنبى نهاية ومغنى قول المنن (حائزا) أى ولو ما لا بدليل ماسياق فيما لو اقر احد الوارثين وان ذكر الاخر ومات ولم ير ثم الا المقر حيث يثبت النسب باقرار الاول ورشيدى وهى (قوله) وان تعدد) فلو مات وخلف ابنا واحدا فاقربا خ اخر ثبت نسبه وورث او مات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم نهاية ومغنى (قوله) فلو اقر بعم الخ) عبارة بالمغنى ودخل فى كلامه الحائز واسطة كان اقر بعم وهى حائز تركه أبيه الحائز تركه جده الملحق به فان كان قدماء ابوه قبل جده فلا واسطة صرح بذلك فى أصل الروضة اه (قوله) ومنه

فأما له (قوله) أما الاثنى فلا يصح استلحاقها او ارثها أولى) كذا يزم به ابن الرفعة وكاهن ابن اللبانة ل الاسنوى وهذا واضح وابن اللبانة قال انه اظهر قولى اشأنى قال البيهقى الظاهر انه على القول السابق الى امتناع قبول اقرارها بالولد وقد صرح مروا بالمواردى بانه يستلحق الاخ اللام (تنبيه) وجهه الباقى صحة استلحاق الوارث لعمه عدم استلحاقها بان الإلحاق بها حتى على الورثة فاذا ألحقها جميع ورثتها بها صح والإلحاق بنفسها ليس مبناه على الورثة بل على مجرد لدعوة واشأنى لا يثبت لهادوة ام لان الإلحاق على الولادة ممكن وأما لانه يؤدى الى إلحاق صاحب الفرائر وهذا لا يأتى فى إلحاق ورثتها بها او عبارة الروضة وأصلها كقوله هذا الخى ابن ابى وصى ونيه اشارة الى الإلحاق بالام وإن كان كلامه فى اشارة اه كذا فى الناشرى ويؤيد صحة استلحاق وارث المرأة ما يأتى من اعتبارها واقعة أحد الزوجين اصدق احدهما بالذكر وذلك يتضمن صحة استلحاق وارثها وهو ما اعتمد شيخنا الشهاب الرهلى وفرق بينهما وقامه المرأة البيهقى على الولادة بخلاف وارثها خصوصا مع تراخيها وبوضع هذا الفرق ان المرأة أشهد ولادة نفسها وتضبطها وقتها وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيسمل عليها اقامة البينة ولا كذلك وارثها لانه لا يضره الولادة ولا يضبط من يحضرها فيعسر عليه اقامة البينة (قوله) وفيما اذا كان واسطتان (أى والفرض ان الإلحاق بالحي (قوله) تصديق الجد فقط) اعتمده مر (قوله) لانه غير وارث) كان المراد للمستلحق لوجود أبيه

موتها بمان او غيره لانه لو استلحقه لقبيل فكذا وارثه (ويشترط كون المقر وارثا حائزا) لتركه الملحق به حين اى الاقرار وان تعدد فلو اقر بعم اشترط كونه حائزا لتركه بيه الحائز لتركه جده ومنه بنت ورثت الكل فرضا وردا بشرطه

لأنه إن لم يرث الميت لم يكن
خليفته وكذا إن لم يستغرق
تركته لأن القائم مقامه
بمجموعهم لا خصوص
المستحق فيعتبر حتى موافقة
أحد الزوجين والمتق والحق
بالورث الحائز إلا أمام فيلحق
بميت مسلم وراثته بيت المال
لأنه نائب الوارث وهو وجهه
الإعلام ولو قاله حكايته
أيضا لأن له القضاء بعلمه
وكونه أيضا لولا عليه ولو
أقر عتيق بأخ أو علم لم يقبل
لأضراره بمن له الولاء الذي
لا قدرة له على إسقاطه كاصله
وهو الملك أو بآب قتل لأنه
قادر على استلحاقه بملك أو
نكاح فلم يقدر مولاؤه على
منعه وقضية قولهم حين
الإقرار أنه لو أقر بآب لعنه
قائمت آخر أنه لم يبطل
إقراره لكن أفتى الفقهاء
ببطلانه لأنه بآب النية أنه
غير حائز ولأن الرفعة هنا ما
أجبت عنه في شرح الإرشاد
(والأصح) فيما إذا أقر
أحد الحائزين بثالث أو
بزوجة للميت وإنكره
الأخرو سكت (أن المستلحق
لا يرث) لعدم ثبوت نسبه
وبفرض المتن في هذا الذي
دل عليه السياق وصرح
به في بعض النسخ يندفع
ما عارض به الفزارى وإطال
(ولا يشارك المقر في حصته)
ظاهر أبل باطنا أن صدق
ففي ابنين أقر أحدهما
بثالث يلزمه أن يعطيه ثلث
حصته ولو ادعى على ابني
ميت بعين في التركة فصدقه

أي من الوارث الحائز (قوله لأنه الخ) تعليل للمتن (قوله فيعتبر) أي قوله ولو قاله حكاي في المغنى وإلى قوله ولأن
الرفعة في النهاية (قوله فيعتبر) أي أقرار بمجموع الورثة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضيته صحة
استلحاق وارث الأنثى بها سم وصورته أن تموت امرأة وتختلف أبناؤها وجافي قول الابن لشخص هذا
أخى من أمي فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بامرأة وهو رد على ابن اللبان وغيره من أطفالي
وحلي أم بجبري وقوله وغيره أي كالشارح فيما قدمه اتفاقا في شرح قيثبت نسبه من الملق به (قوله لأنه)
أي الإمام (قوله وهو) أي الوارث (قوله ولو قاله حكاي) أي بان حكم بثبوت نسبه منه أم عش (قوله لأنه)
القضاء بعلمه أي بشرط كونه مجتهدا أم عش أي خلافا للتحفة (قوله وكونه أيضا الخ) عطف على قول
المتن كون المقر وارثا الخ (قوله لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه يندفع الضرر
كما قدمه في الإلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن أم سم ولعل بأن ضرر عدم إرث عصبته النسب هنا عائد لتغير المقر
وهناك للمقر (قوله وهو) أي الأصل الولاء (الملك) أي كونه علوكا للسيد (قوله وقضية قولهم حين الإقرار)
أي كما مر تقييد المتن به (قوله أنه) أي الآخر (ابنه) أي ابن العم (لم يبطل لإقراره) أي المقر بآب لعنه أم
عش (قوله أنه) أي المقر بآب لعنه (قوله غير حائز) هلاقال غير وارث لحجبه بالآب أم سم (قوله ولأن
الرفعة الخ) أقره المغنى ثم قال ويصح الحاق المسلم الكافر بالمسلم والحاق الكافر المسلم بالكافر أم (قوله
هنا) أي في اشتراط كون المقر حائزا حين الإقرار (قوله أجبت عنه الخ) وأجاب النهاية عنه أيضا راجعه
(قوله فيما إذا أقر) إلى قوله ولو ادعى في النهاية وكذا في المغنى الإقراره أو بزوجة للميت (قوله أو بزوجة الخ)
انظر ما صورته أم عش كان مراده ما فائدة عطفه مع أن الثالث شامل للزوجة قول المتن (لا يرث) وإذا قلنا
لا يرث لعدم ثبوت نسبه حرم على المقر بنت المقر به وإن لم يثبت نسبها وأخذة له بأقراره كما ذكره الرافعي
ويقاس بالبنات من في معناها وفي عتق حصته المقر لو كان المقر به عند ما من التركة كان قال أحدهما العبد
فيما أنه ابن أبنينا وجمان أو جههما أنه يعتق لتشوف الشارع إلى العتق وغنى ونهاية وشرح الروض قال عش قوله
مر وفي عتق حصته المقر الخ أي ظاهر أو باطنا وقوله مر أو جههما أنه يعتق أي ولا سراية وإن كان المقر
موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق أم (قوله وبفرض المتن الخ) عبارة المغنى والأصح أن المستلحق لا يرث
كذا في نسخة المصنف كما حكاه السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضي أنه مع كون المقر حائزا أن استلحق
لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر أن هنا سطة هي إمام من أصل المصنف وإمام من
ناسخ وصوابه أن يقول وإن لم يكن حائزا فالأصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها فلو
أقر أحد الحائزين دون الآخر فالأصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى ويدل لذلك
كما قال الولي العراقي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على أن صورة المسئلة إقرار بعض الورثة
أذلو كان المقر حائزا لم يكن له حصته بل جميع الإرث له أم سم (قوله ظاهر أبل باطنا) أي بل يشارك فيها باطنا
وظاهر أنه لو مات المستلحق ولا وارث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في إرثه أن تمكن منه أم سيد عمر
(قوله يلزمه الخ) أي المقر وكذلك يجب على غير المقر أن يشارك هذا الثالث بثالث ما أخذه أن كان يعلم أنه أخوه
وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وإنما خص المقر

وهو الجد والآخر لا يرث مع وجود الأب (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضيته صحة استلحاق وارث
الأنثى بها (قوله وكونه) أي المقر (قوله لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه
يندفع الضرر كما تقدمه في الإلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله أنه) أي الآخر وقوله ابنه أي ابن
العم (قوله أنه غير حائز) هلاقال غير وارث لحجبه بالآب (قوله السياق) أي كقوله المقر في حصته (قوله
في المتن ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروض لكن يحرم عليه أي المقر تبنيه أي المقر به وفي عتق حصته
أي المقر إن كان أي المقر به من التركة كان قال أحدهما لعبد من التركة أنه ابن أبنينا وجمان انتهى وفي

أحدهما فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها أو بعدهما فإن كانت بيد المصدق سلمها له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء. وعلى المصدق نصف قيمتها (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا يتفرّد بالقرار) بل ينتظر كالآخر فإن أقر فسات غير الكامل وورثته نفذ أقراره من غير تجديد كافي قوله (و) لأصح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائز بن ثالث (وانكرا الآخر) أو سكت لم يرث شيئا ولا من حصّة المقر لكن ظاهره فقط كما تقرّر لان الارث (٤٠٨) فرع النسب ولم يثبت وإنما طواب من أقر بكونه ضامنا للعمر وفي الف بالالف

ون لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لانه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن فقط لا عسار الاصيل او نذر المضمون له ان لا يطالبه او موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا او اعسر الضامن او مات الاصيل والدين مؤجل واما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كما ياتي ونظيره اقراره بالخلع فانه يثبت البيئونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها (و) يستمر عدم ارث المقر به الى موت المذكر او الساكت فان (مات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) بالاقرار الاول وورث لانه صار حائزا وكذا الورثة غير المقر وصدقه (و) الأصح (أنه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاية عليه (باخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر) بان قال انا ابن الميت واست انت ابنته (لم يؤثر

بالذكر لانه بما يتوهم أنه لما أقر وجب عليه التوريك في حصته حتى في الظاهر به بحجري (قوله) فان كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) ينبغي انه لو أخرجت القسمة النصف الاخر في حصّة المقر لزمه دفعه إليه ايضا لا عتافه به له اه سم وفي تصويره وقفة لانه اذا دفع نصف العين الى المقر له تصير العين مشتركة بينه وبين المكذب ولا يبق للمصدق تعلق بها اصلا فكيف يتصور اخراج القسمة النصف الاخر في حصته (قوله) ولا شيء له (اي للمصدق) (قوله) لم يلزمه (اي المكذب) (قوله) بل ينتظر (الى قوله) وانما طواب في النهاية والمغنى (قوله) كالآخرين الخ) أي بلوغ الصغير وفاقه المجنون فاذا بلغ الاول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حيثنذولا بدم موافقة الغائب ايضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل الكمال او الحضور اه مغنى (قوله) وورثته (اي ورث المقر فقط غير الكامل) (قوله) كما تقرّر (اي في شرح ولا يشارك المقر في حصته) (قوله) العمرو (اي عن عمرو) (قوله) ان لا يطالبه (اي الاصل) (قوله) والدين مؤجل (فيؤخذ من تركه اه سم (قوله) بالقرابة) احتراز عن الولاء (قوله) كما ياتي (اي بقول المتن) وانه اذا كان الوارث الخ (قوله) ونظيره (اي العكس او ما ذكر من النسب والارث) (قوله) بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله) فانه يثبت البيئونة الخ (اي بالاقرار بالخلع) (قوله) لوجودها الخ) تعميل لثبوت البيئونة بدون مال (قوله) قبل الدخول (اي بالطلاق قبله) (قوله) وعند استيفاء (عطف على قبل الدخول) (قوله) من غير مال) متعلق بالوجود (قوله) بخلاف وجوبه (اي المال) (قوله) بالاقرار الاول (الى قول المتن) ويثبت في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وهذا الى المتن (قوله) لو ورثته (اي ورث المنكر او الساكت اه سم (وصدقه) اي صدق وارث غير المقر (قوله) لا ولاية عليه (أي ومن عليه ولا يقدم حكمه في شرح وارثا حائزا (قوله) ولو أقر (اي الحائز والمجهول اه سم (قوله) فأنكر الخ) ولو أقر باخوين مجهولين معافكذب كل منهما الاخر او صدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وان صدق احدهما الاخر فكذبه الاخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق ان لم يكونا توأمين والا فلا اثر لتكذيب الاخر لان المقر باحد التوأمين مقر بالآخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد فلم يقر تحليفهما فان نكل احدهما لم ترد اليمين على المقر لانه لا يثبت بهان نسب ولا يستحق بهارثا ولو أقر الورثة بن وجية امر اقل مورثهم ورثت كاقرارهم بنسب شخص ومثله اقرارهم بزوجة للمراقة نهاية ومغنى (قوله) لان الحائز (الى الكتاب في النهاية والمغنى) (قوله) لابن الخ) ولو أقر به اي

شرحه أن الاول أو وجه لتشوف الشارع الى العتق انتهى (قوله) فان كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) ينبغي انه لو أخرجت القسمة النصف الاخر في حصّة المقر لزمه دفعه إليه ايضا لا عتافه به له (قوله) لم يلزمه (اي المكذب) (قوله) او نذر المضمون له ان لا يطالبه (اي ان لا يطالب الاصيل) (قوله) والدين مؤجل (فيؤخذ من تركه) (قوله) وكذا الورثة (اي ورث المنكر و الساكت وقوله) وصدقه اي وصدق غير المقر (قوله) ولو أقر (اي الحائز والمجهول بن ثالث فأنكر الخ) قال في الروض ولو أقر بهما اي باخوين مجهولين معافكذب كل منهما الاخر ثبت نسبهما وان صدق احدهما الاخر فكذبه سقط المكذب اي بفتح الذال ان لم يكونا توأمين لان المقر باحد التوأمين مقر بالآخر وقوله ان لم يكونا توأمين قال في شرحه والا فلا اثر لتكذيب الاخر اه (قوله) في المتن (كاخ اقر ابن الميت) قال في الروض فان أقر به الاخ والزوجة لم يرث معهما

(فيه) لثبوتهم وشهرته ولا نه لو بطل نسبه بطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثه وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بذلك دور حكمي ومن ثم غلط المقابل ولو أقر بن ثالث فأنكر نسب الثاني وليس توامسا سقط لثبوت نسب الثالث باتفاقهما فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوته بالاستحقاق وبهذا فارق ما قبله (ويثبت ايضا نسب المجهول) لان الحائز قد استلحقه فلم ينظر لاجهله عن اهلية الاقرار بتكذيبه له (و) الأصح (أنه اذا كان الوارث الظاهر يحججه المستلحق) حجب حرمان (كاخ اقر ابن الميت ثبت النسب) للابن لان الحائز ظاهره قد استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكمي وهو ان يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث حجب الاخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلجانه فلم

بابن للميت الاخ والزوجة لم يرث معهما لذلك اى الدور الحكمى ولومات عن بنت واخت فاقربا بابن له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها معنى واسنى (قوله ولو ادعى الخ) اى لو ادعى مجهول على اخ الميت انه ابن الميت فانكر الاخ ونكل عن اليمين خلف المدعى اليمين المردودة (قوله ما لو اقرت بنت الخ) لعله تصوير والا فلورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم بما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى اه سم

(كتاب العارية)

(قوله بتشديد الياء) الى المتن فى النهاية الا قوله اى حيث الى قال وقوله مع انها فاسدة وكذا فى المغنى الا قوله المتضمن الى من عار وقوله ومصحف الى وكاعارة وقوله مع انها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة عارة بوزن ناقة نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) اى شرعا اه عرش وقال الحلبي قوله اسم الخ اى لغة وشرعا او لغة فقط او لغة لما يعار وشرعا للعقد لكن فى شرح الروض اى والمغنى ما يفيدان اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوى اه (قوله وللعقد) اى فهى مشتركة بينهما وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع بها وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانفساخ كما تقدم نظير فى اول البيع اه عرش (قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلوردا المستعير ارتدت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصرىح ما ياتى عند قول المصنف مالم ينه انها ترتد بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله او من التعاور) عبارة المغنى وقيل من التعاور اه (قوله لا من العار) لا يقال يردده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله لانه) اى العار (قوله ياتى) بدليل غيرته بكذا انتهى معنى (قوله وهى واوية) فان اصلها عورية انتهى معنى قال عرش هذا بمجرد لا يمنع لانهم قد يدخلون بنات الياء على بنات الواو كما فى البيع من مدي الباع مع ان البيع ياتى والباغ واوى اللهم الا ان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطراب اليه اه (قوله واستعارته الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) اى هذا الخبر متفق الخ (قوله وادرا) كذا فى اصله

انتهى وقال فى شرحه ولو لمات عن بنت واخت فاقربا بابن له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها ذكره الاصل (قوله ما لو اقرت بنت معتقة للاب الخ) لعله تصوير والا فلورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم مما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى بقى الموترك بنشأ قلنا بالرد لفساد بيت المال فاستلحقت اخا فهل يكون كاستلحاق الابن الحائز مثلا لالم ارفيه نقلوا والا قرب نعم اه (ويرثانه) هو فى ارث الاخ احد وجهين ووجهه ما ذكره الشارح والثانى لانه يمنعها عصبوبة الولاء اى الارث بها قال فى شرح الروض والاول اوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصوير لذلك فليتأمل

(كتاب العارية)

(قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلوردا المستعير ارتدت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصرىح ما ياتى عند قول المصنف مالم ينه انها ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مر فى الوكالة ان الاباحة لا ترتد بالرد قلت ذاك فى الاباحة المحضة وهذه ليست كذلك اه وكأنه اراد بقوله وصرىح ما ياتى الخ ما ذكره فيما لو فعل ما منع منه من نحو الزرع من ان عليه اجرة المثل لا ما زاد على المسمى من اجرة المثل لانه بعد ووله عن المستحق له كالرأد لما ابيع له اه ويمكن ان يجاب بانه لا دلالة فى ذلك لمطلق الرد اذا هنا تقويت للباذن فيه بفعل غيره ومجرد الرد ليس فيه ذلك (قوله لا من العار) لا يقال يردده استعارته ^{صلى الله عليه وسلم} لانا نقول قد تكون استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وايضا فهو عليه السلام اولى بالمؤمنين من انفسهم قالوا يا با هو الهام قبل الكفار اولى فلا عار فى تصرفه فى شئ من اموال الخلق لان الجميع له ولا يتافيه نحو قوله بل عارية مضمونة لانه من باب التفضل فليتأمل وقوله لانه اى

والذي في المعنى والنهاية درعا بالافراد وفي نسخ المحلى بالجمع كالنحفة اه سيد عمر قوله عبارة ع ش قوله مر
ودرعا الخ اراد به الجنس والا فالأخوذ من صفوان مائة درع اه (قوله وقد تجب الخ) لم يذكر انها قد
تباح اه سم اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله كا عارة نحو
ثوب الخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجانا بل له طلب الاجرة ثم ان عقد باجارة ووجدت شروطها
فهى باجارة صحيحة والا فهى اعارة لفظا واجارة معنى ع ش و قد يوزن وسم ولا يضمن العين حينئذ تغلب
للاعارة ع ش اه بجرى ويأتى انفا ما يتعلق بذلك (قوله مؤذن الخ) ظاهره وان قل الاذى وينبغي تقييده
بأذى لا يحتمل عادة او يبيح مخذور تيمم اخذا بما يأتى عن الاذرى فى قوله كل ما فيه احياء مهجة اه ع ش
(قوله ومصحف او ثوب الخ) عبارة الشارح مر فى باب صفة الصلاة بعد قول الماتن فان جهل الفاتحة الخ
حتى لو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد ولم يكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم
واحد لم يلزمه التعليم الا باجارة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة والوضوء ومع غيره ثوب او ماء
فينتقل الى البدل اه وحمل حج الوجوب على ما اذا عار ذلك زمة لا يقال باجارة اه ع ش ومائة له عن شرح مر
نقل سم عن شرح الروض مثله (قوله عليه) اى على المصحف او الثوب اه رشيدى (قوله لا اجرة لمثله)
اى اما الذى لمثله اجرة فظاهر انه واجب ايضا لكن لا بالعارية بل بالاجارة اه رشيدى (قوله وكذا اعارة
سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان فى ذلك اضرار مال لانها
بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى وجوب استعارته اذا اراد حفظه كالمحتاج
الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى التالف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة
سم على حج اه ع ش (قوله وكا عارة ما كتب) عبارة المعنى والفقى ابو عبد الله الزبيرى بوجوب اعارة
كتب الحديث اذا كتب صاحبها اسم من سمعه لى كتب نسخة السماع قاله الزركشى والقياس ان العارية
لا تجب عينا بل هى او النقل اذا كان الناقل ثقة اه (قوله ما كتب الخ) ما واقعة على نحو الكتاب (قوله
فيه) متعلق بقوله كتب والضمير لما كتب الخ وكذا ضمير منه (قوله او روايته) اى الغير يعنى سند شيخه
(قوله لينسخه) اى غيره اه ع ش (قوله وتحرم) ثم قوله (يكراه) كل منهما معطوف على تجب اه سم
(قوله كما ياتى) اى كا عارة الصيد من الحرم والامة من الاجنبى واعارة الغلمان لمن عرف باللو ا ط اه معنى
(قوله مع انها فاسدة) وعليه فليس هذا من اقسام العارية الصحيحة فالاولى التمثيل له باعارة خيل

العارى ائى قديجاب عنه بانه قد يؤخذ احدهما من الآخر كما قبل ان البيع من الباع (قوله وقد تجب الخ)
لم يذكرها انها قد تباح (قوله ومصحف) على ما جزم به العباب تبعا للسكفة اية كذا شرح مر وفيه نظر
وقوله او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه فى شرح مر على ما سياتى اه وفى شرح الروض فى باب صفة الصلاة
قال فى الكفاية ولو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد ولم يكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة وكذا لو لم يكن الا
معلم واحد لم يلزمه التعليم اى بلا اجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة والوضوء ومع غيره ثوب او
ماء فينتقل الى البدل اه وفى العباب فى صفة الصلاة ولا تجب اعارة اه اى المصحف وان تعين فان غاب مالكة
فيحتمل لزوم اخذها كالعارية ويحتمل ان لا يضمنه اه هذا ولا يخفى ان مقتضى وجوب الاعارة فى
الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الاحرام وسياق فى اول الفصل الا ترى مقتضى وجوب الاعارة فى
تفصيل فى الرجوع بعد الاحرام فيحمل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع عما سياتى لا ما يجوز فيه ايضا الا لا ينظم
مع وجوب الاعادة للصلاة جواز الرجوع بعد الاحرام بهابل ولا قبله فليتأمل فيحمل الوجوب هنا على
ما اذا طلب الثوب للصلاة الفرض فليتأمل (وكذا اعارة سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك
لا يجب عليه ذبحه وان كان فى ذلك اضرار مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى
وجوب استعارته اذا اراد حفظه كالمحتاج الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى
التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة (قوله وتحرم ثم قوله وتكره) كل منهما معطوف على تجب

الاية وقد تجب كا عارة
نحو ثوب لدفع مؤذ كحر
ومصحف او ثوب توقفت
صحة الصلاة عليه اى حيث
لا اجرة له لقلة الزمن والا
لم يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر
ثم رأيت الاذرى ذكره
حيث قال والظاهر من حيث
الفقه وجوب اعارة كل
ما فيه احياء مهجة محترمة
لا اجرة لمثله وكذا اعارة
سكين لذبح ما كول يخشى
موته وكا عارة ما كتب
صاحب كتاب الحديث
بنفسه او مأذونه فيه سماع
غيره او روايته لينسخه منه
كاصوبه المصنف وغيره
وتحرم كما ياتى مع بيان انها
فاسدة وتكره كا عارة مسلم
لكافر كما ياتى واركانها اربعة
معيرة ومستعير ومعار
وصيغة (شرط المعير)

الاختيار كما يعلم مما يأتي في العلق فلا تصح اعارة مكره اي بغير حق والا كالا كراهها (٤١١) حيث وجبت صحت فيما يظهر و (صححة

تبرعه) بان يكون رشيدا
لانها تبرع بالمنافع فلا تصح
اعارة محجور الا السفه
لبدن نفسه اذالم يصدق عمله
لاستغنائه عنه بماله على انه
في الحقيقة لا استثناء لان
يدنه في يده فلا عارية والا
المفاس لم يميز منا لا يقابل
باجرة ولا مكاتب بغير اذن
سيده الا في نظير ما ذكر في
المفاس فيما يظهر ويشترط
ذلك في التمسك بغير ايضا فلا
تصح استعارة محجور ولو
سفها ولا استعارة قوله له الا
اضرورة كبرد ممالك فيما
يظهر او حيث لا ضمان كان
استعار له من نحو مستاجر
ويشترط تعيينه ولو فرش
بساطه من بحاس عليه ولو
بالقرينة كما على دكاكين
الزازين بالنسبة لمريد
الشراء منهم لم يكن عارية
بل مجرد اباحة ولو ارسل
صبيلا يستعير له شيئا لم يصح
فلواتاف في يده او اتافه لم
يضمنه هو ولا مرسله كذا
في الجواهر ونظر غيره في
قوله او اتافه والنظر واضح
اذا الاعارة من علم انه رسول
لا تقتضي تسليطه على
الاتلاف فليحمل ذلك على
ما اذا لم يعلم انه رسول
(وما كذا المنفعة) وإن لم يملك
الرقبة لان الاعارة انما ترد
على المنفعة واخذ الاذرع
منه امتناع اعارة صوفي
وفقيه سكتنهما في رباط
ومدرسة لانهما يملكان

وسلاح لحربي على ما يأتي اه ح ش (قوله الاختيار) الى قوله الا في نظير الخ في المغنى الى قوله كما يعلم مما
يأتي في العلق وقوله اي بغير حق الى المتن الى قوله ولو ارسل في النهاية الا قوله والا كالا كراهها الى المتن وقوله
لا ضرورة الى حيث وقوله ولو بالقرينة الى لم يكن (قوله فلا عارية) مة متناه ان شرط تحقق العارية
كونها بيد المستعير ويؤيده قولهم في التعريف ايرده لكن يتاها ماسياتي في شرح قول المصنف والثالث
يضمن المنفعة فليتامل اه سيد عمر زاد ع ش اللهم الا ان يقال السفه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه
حر بخلاف الدابة التي حل عليها صاحبها متاع غيره بسؤاله لكان في يد الغير اه و اشار الرشدي الى رده هذا
الجواب بما نصه قوله فلا عارية فيه انهم صرحوا بانها اذا قل ان غير ما غسل ثوبى كان استعارة لبده اه (قوله
ولا المفاس) قد يناش بان قضيته انه اراد بالمحجور ما يعم المفاس وحينئذ يشكل التفريع في قوله لا يصح
اعارة محجور لان عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفاس رشيد
فليتامل اه سم اي فكان الاولى اعتبار كون التبرع ناجزا بل الرشد (قوله اه من الخ) ولبدن نفسه طائفا كاه و
ظاهرا سيد عمر (قوله الا في نظير ما ذكر الخ) اي في قوله من منا لا يقابل باجرة اه ع ش (قوله ويشترط)
الى قوله ويشترط في المغنى الى قوله الى ضرورة الى حيث (قوله ذلك) اي صحة التبرع عليه اه م م اي
والاختيار (قوله ولو سفها) اي بان كان صبيلا او مجنونا او محجورا عليه بسفه اما المفاس فتصح استعارته
لانه لا ضرر لها على الغرماء لانها لو تافت تلفاء ضمه تالا بزام المير الغرماء بدها ع ش وسم (قوله ولا
استعارة قوله له) اي ايقاع عقد العارية له بطريق الولاية اما اذا استعار الولي لنفسه ثم استنابه في استيفاء
المنفعة فواضح انه لا محذور فيه لان الضمان حينئذ متعلق بالمستعير وهو الولي اه سيد عمر (قوله تعيينه)
اي المستعير وكونه مختارا اه نهاية (قوله بل مجرد اباحة) اعتمد مر اه سم (قوله اذا الاعارة من علم
الخ) انما يتضح في الجاهل بعدم الصحة اما العالم بعدم الصحة فساط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله
فليحمل ذلك الخ) اي ما في الجواهر من عدم الضمان اقول فيه نظرا ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير
على الاتلاف اي يضمن فيه لا في التلف غاية الامر انها تقتضي المساعدة بالتلف بواسطة استعمال المأذون
فيه فليتامل سم على حج ويمكن الجواب بانها وإن لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنهما اقتضت بالتسليط
على العين المعارة فاشبهت البيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء المفاس من السفه لا يضمنه اذا اتلفه
اه ع ش (قوله وإن لم يملك الرقبة) الى المتن في النهاية (قوله واخذ الاذرع) منه امتناع اعارة صوفي الخ
ان كانت الصورة انه اعارة مستحق السكنى في المدرسة او الرباط فلا يتجه الا لجواز لكن هذا ليس عارية وانما
هو اسقاط حق ولعل هذا هو الذي فهمه الشارح مر عن الاذرع وإن كانت الصورة انه اعارة لغير مستحق
فلا يتجه الا بالمنع ولعله مراد الاذرع لم يتوارده اه شارح مر على عمل واحد سم لا يخفى ان اه وورد على
كل منهما ان الفقيه او الصوفي يخرج من المسكن المذكور ويغير ماله فيه اما كونه يدخل عنده نحو صيف
فالظاهر ان هذا النزاع في جواز اه رشدي (قوله امتناع اعارة صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح
بالجواز اه سم وعبرة المغنى بعد ذكر كلام الروض والمعتمد انه اه عليه العمل من اعارة الصوفي
والفقيه سكتنهما بالرباط والمدرسة وما في معناه لا يجوز كما قاله الاذرع وغيره اه (قوله
ش (قوله لان يدنه في يده الخ) قد يرد عليه ما اذا قصد عمله (قوله ولا المفاس الخ) قد يناش هنا بان قوله
ولا المفاس يقتضي انه اراد بالمحجور ما يعمه وحينئذ يشكل التفريع في قوله فلا يصح اعارة محجور لان
عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفاس رشيد فليتامل (قوله فلا
تصح استعارة محجور ولو سفها) اي كما يكون صبيلا او مجنونا وقد يشمل المفاس والوجه خلافه (قوله بل
مجرد اباحة) اعتمد مر (قوله فليحمل ذلك على ما اذا لم يعلم انه رسول) اقول فيه ايضا نظر لان الاعارة
لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر انها تقتضي المساعدة بالتلف بواسطة استعمال المأذون
فيه فليتامل (قوله امتناع صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح بالجواز (قوله فان اراد حرمة

او اعادة مطردة في زمته تمنع ذلك وكملكها اختصاصه بها سيد كره في الاضحية ان له اعادة هدى او اضحية نذره مع خروجه عن ملكه ومثله اعادة كلب للصيد و اعادة الاب لابنه الصغير وكذا المجنون والسفيه كما يحثه الزركشي زمنا لا يقابل باجرة ولا يضر به لان له استخدام في ذلك واطلق الروياني حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لقصة انس في الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز قال الاسنوي و اعادة الامام مال بيت المال لانه اذا جازله التملك فالاعارة اولى ورد بانه ان اعاره لمن له حق في بيت المال فهو ايصال حق المستحق فلا يسمى عارية او لمن لاحق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي في مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شيء منه مطلقا ومن ثم كان المعتمد انه لا يصح بيعه لقن بيت المال من نفسه لانه عقد عتاقة وهو ليس من اهل العتق ولو بعوض كالكتابة لانه بيع لبعض بيت المال ببعض آخر للملكه اكسابه لولا البيع ولانه يتمتع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثمنه وهذا مثله لان القن قبل العتق لا ملك له وبعده قد يحصل وقد لا فلا مصلحة في ذلك لبيت المال اصلا ومن هذا اخذ

او اعادة الخ) الانسب وعادة بالواو اه سيد عمر اى كافي النهاية (قوله يمنع ذلك) اى يمنع النص او العادة اعارة المسكن اه كرى (قوله وكملكها) الى قوله ورد في المغنى الا قوله كما يحثه الزركشي وقوله قال الاسنوي (قوله هدى او اضحية الخ) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة مر اه سم على حج وسياتي في كلام الشارح مر و مراده ان كلا طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه عش (قوله مع خروجه) اى المندور من الهدى او الاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة هدى او اضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعير الاب ابنته للغير اه رشيدى (قوله ولا يضر به) اى بالابن اه مغنى (قوله لان له استخدام في ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضره وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الاول بل هو اولى من المعلم الآتى ويتسلم الاول فينبغي للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب اجرة مثله مدة استخدام ثم يملكها له عما وجب عليه ثم يصرها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وقوماعته به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاد اصفار افتتولى امهم امرهم بلا وصاية او كبير الاخوة او عم لهم مثلا ويستخدمونهم في رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان اجنيا او قريبا ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة ونحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه عش (قوله حل اعارته) اى ولده الصغير (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذا لم ياذن له او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدام به بعد اذ ربه به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم يامر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقائه للصناعة بشكر اه ام لا فيه نظر والا قرب الاول وينبغي ان ياتى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه عش (قوله مثل هذه المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المندورين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه نوع تجوز) عبارة المغنى ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد بانه ان اعاره الخ) نظير هذا التردد جار في التملك الصادر من الامام لمال بيت المال وقد صرح حجت الاسلام به وكون ان تقول نختر الشق الاول ونمنع المندور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر في المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحدا بتمليك واعارة فقد نأب عن الباقي في تصيير ما يخصهم في المال المتصرف فيه لمن صرفه له فليتأمل اللهم الان يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركا شركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض افرادها وقع في محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال موليه (قوله مطلقا) اى سواء كان ما اعاره يقابل باجرة ام لا اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالولي (قوله كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كما فتي به الوالد رحمه الله تعالى عدم صحة بيعه الخ اه (قوله من نفسه) اى نفس القن اه عش (قوله وهو ليس الخ) اى الامام في مال بيت المال (قوله ولو بعوض كالكتابة) غاية لقوله ليس من اهل الخ (قوله لانه بيع) اى العتق بعوض او الكتابة والتذكير بتاويل العقد اولى غاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (اكسابه) اى قن بيت المال (قوله يتمتع عليه) اى على الامام اه عش (قوله وهذا) اى عتقه بعوض وكذا قوله في ذلك (قوله ومن هذا) اى من المعتمد المذكور مع علته المذكورة (قوله ان اوقاف الا تراك لا تجب الخ) والاوجه اتباع شروطهم حيث لم يعلم رقبهم وفعلوا

فمنوع الخ) وافق على المنع مر وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رايت كلام الشارح الآتى الصريح في الرجوع لهذه مع منازعتنا له وقد يقال اذا توقف اعارة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه المنزل في الموقوف اولى فليتأمل (قوله هدى او اضحية نذره) لو تلف ضمنه المستعير والمعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة مر (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد الخ) فتي به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ومن هذا اخذ جمع متأخرون ان اوقاف الا تراك الخ) والاوجه

ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وفعلوا ذلك على وجه الخ هذا يعرّفك ان وجوب اتباع شروطهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذ الوقف لا يشترط في صحته مراعاة مصلحة ولا غيرها وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا امته ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفتهم بهذا يعلم ان الصورة ان فاعل ذلك بمن له دخل في امور بيت المال فراه بالاتراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه واصل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلاميون وغالب اتباعهم مطلقا وملك مصر وغالب اتباعهم في زمننا احرار فلا بد من مراعاة شروط اوقافهم بلا خلاف حيث لم يعلم كونهم من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم انقاع النهاية (قوله شروطهم فيها) اي شروط الاتراك في اوقافهم (قوله لبقائها) اي اوقاف الاتراك (قوله لانهم ارقاه له) اي الاتراك الوافقين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعايل نظر ظاهر لان السلاطين العثمانية احرار وليس فيهم شبه الرقبة وكذا اكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر واما اتباعهم من نحو الجراكسة فهم وان سلمنا انهم ارقاه لكن لا نعلم كونهم ارقاه لبيت المال لاحتمال ان السلاطين اشتروهم لانفسهم بعين مالهم او في ذمتهم كما هو الظاهر لا لبيت المال فيصح وينفذ اعتاقهم اياهم والله اعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله اي والافى النهاية الا قوله الامدة الى وهو وقوف عليه وقوله على مامر (قوله حلت) اي اوقاف الاتراك (قوله مطلقا) اي اراعى شروطهم ولا (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الا عارة وان قيد بمدة حياته مر اه سم على حج وقوله والا اي كان اوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الا عارة الا جارة حيث قيدت بمدة او بمحل عمل ثم ان مات الماؤجر اي الموصى له قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انفسخت فيما بقي اه عشر (قوله على مامر) انظر في اي محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرعى ورد عليه ان كلام الاذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيهما بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة الكردى قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة صوفي الخ اه والاولى قوله فان اراد حرمة ممنوع الخ (قوله اي باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وهو موقوف عليه (قوله وعليه) اي على اشتراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله ان مراده) اي ابن الرفعة (قوله الا عن رايه) اي الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) اي كلام ابن الرفعة (كونه) اي الناظر (قوله وذلك للملكهم) اي المستاجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المعنى الا قوله قال في المطلب والى قول المتن والمستعار في النهاية الا قوله ومنه الذى الى والذى (قوله الا ان عين الخ) ظاهره البطلان بمجرد الاذن والمتجه توقفه على الاعارة وبجواب يمنع ان ظاهره ذلك فتأمل اه سم اي اذ المراد الا اذا عين له الثانى واعاره بالفعل عبارة عشر قوله مر الثانى مفهومه انه اذا عينه له واعاره انتهت عاريته وانتفى الضمان عنه اه وفي البجيرمى عن الماوردى انها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير او صارو كيلا وعن شيخه ان الاول يبراه عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شروطهم حيث لم يعلم رتبههم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الا عارة وان قيد بمدة حياته مر (قوله على مامر) انظر في اي محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرعى ورد عليه ان كلام الاذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للموقوف عليه يستوفيهما بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل (قوله الا عن رايه) اي الناظر ش (قوله الا ان عين له الثانى) ظاهره

شروطهم فيها لبقائها على ملك بيت المال لانهم ارقاه له فمن له فيه حق حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا (فيعير مستاجر) اجارة صحيحة كما يعلم عما ياتى وموصى له بالمنفعة الا مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على مامر ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحمل تقييد ابن الرفعة جواز اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتاج الى اذن الناظر اذ من الواضح ان مراده ان لا يصدر ذلك الا عن رايه ليشمل كونه مستحقا وآذنا للمستحق وذلك للملكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يملك ان ينتفع ومن ثم لم يؤجر ولا تبطل عاريته الا باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثانى (وله ان يستغيب من يستوفى المنفعة له) كان يركب دابة استعارها الركوب

من هو مثله ودونه الحاجة
قال في المطلب وكذا زوجته
وخادمه لان الانتفاع راجع
اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا
يركبهما الا في امر تعود
منفعة عليه وحينئذ يكون
مأمله قولهم لحاجته فلا
يحتاج اليه لا يقال فائدة
ان له اركبهما وان كانا
انقل منه فلا يشمله ماقبله
لانا نقول ممنوع لارعاية
كون نائبه مثله ودونه لا بد
منهما مطلقا كما يعلم مما ياتي
في المتن والذي يتجه انه اذا
استعار لاركاب زوجته فلا تارة
جازله اركاب ضررتها التي
مثلا ودونها ما لم تقم قرينة
على التخصيص ككون
المسماة محرم المعير (و)
شرط (المستعار كونه منتفعا
به) حالا انتفاعا بما حاصر
فلا تصح اعارة حمار من
وجعش صغير كما يصرح به
قول الروياني كل ما جازت
لإجارته جازت اعارته وما لا
فلا واستثنوا فروعا ليس
هذا منها والاشتماء معيار
العموم وآلة هو وأما
لخدمة اجنبي ونقد لان
معظم المقصود منه الاخراج
نعم لو صرح باعارته للتزوين
او الضرب على طبعه صح
قالا وحيث لم تصح العارية
فجرت وضمنت لان للفاسد
حكم صحيحه وقيل لا ضمان
لان ما جرى بينهما ليس
بعارية صحيحة ولا فاسدة
ومن قبض مال غيره باذنه

أشار به لتقييد المتن بان لا يكون في الاستنابة ضرر زائد على استعمال المستعير اه ع ش (قوله من هو
مثله الخ) ما لم يكن عدو للمعير فيما يظهر م ر اه سم على حجب اه ع ش (قوله لحاجته) متعلق بقوله يركب
الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه والافلا
معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان انتفاع من ذكر بعد في العرف انتفاعه وان
لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل الانتفاعهم مشقة الشراء والاستئجار وان لم يكن واجبا عليه
فنفس المعير اضية بصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رايت قول المحشى قوله وحينئذ يكون اى
ما في المطلب شمله قولهم لحاجته الخ قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة فائدتها له وكلام
المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها و فرق كبير بينهما اه
وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتأمله اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم
على اطلاقه اى كما هو ظاهر النهاية والمغنى (قوله ومنه) اى بما في المطلب (قوله وحينئذ) اى حين اذ اخذ
منه ما ذكر (يكون) اى ما في المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فائدتها (قوله مطلقا) اى سواء كان أجنبيا أو
نحو زوجته ومر عن سم والسيد عمر انفا منع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم
المعير كبنته واخته (قوله حالا) اسقطه النهاية والمغنى ثم قال اما ما يتوقع نفعه كجش صغير فالوجه صحة
اعارته ان كانت العارية مطلقة ومؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها منتفعا به وتفاوت الاجارة بوجود العوض
فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافى ذلك قول الروياني كل ما جازت الخ لقبوله التخصيص بما
ذكرناه اه اى بما يتوقع نفعه رشدي (قوله واستثنى) اى الروياني (قوله ليس هذا) اى الجش الصغير
(قوله الاخراج) اى الانفاق (قوله واللة) الى قوله قال في المغنى والى قوله وقيل في النهاية الا قوله قال (قوله او
صرح باعارته للتزوين الخ) ونية ذلك كافية عن النصريح كجش الشيخ لانتفاذه هذه المنفعة مقصدا وان
ضعفت نهاية معنى قال ع ش قوله م ر ونية ذلك اى منهما اه (قوله او الضرب على طبعه) كما بحثه
في شرح الروض وفي شرح م ر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعها اى الدراهم
والدنانير جواز استعارة الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله باذنه) اى
الغير (قوله لا لمنفعة) اى من قبض (قوله وكان معنى تعليل الضعيف) اى المار انفا (قوله بمن قبض)
متعلق بالتعليل (قوله لا لمنفعة) اى منفعة القابض (قوله ضمننت) ببناء المفعول اى كانت مضمونة (قوله
لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه
وانه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم صحيحها واما ضمان المنفعة فقد ذكره
بقوله وفي الفاسدة الى قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مر انا حيث النخ وسأذكر ان قضية
الروضة ضمان المنفعة بالاجرة في الفاسدة اه سم (قوله على طبعه) اى صورته اه ع ش (قوله
البطلان بمجرد الاذن والمتجه توقفه على الاعارة وبحجب يمنع ان ظاهره ذلك فتأمل (قوله من هو مثله ودونه)
ما لم يكن عدو للمعير فيما يظهر م ر (قوله وحينئذ يكون مأمله قولهم لحاجته فلا يحتاج اليه الخ) قد يجاب
بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي
فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها و فرق كبير بينهما (قوله وجعش صغير) قد يتجه صحة اعارته اذا كانت
مطلقة ومؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها منتفعا به ويفارق الاجارة بوجود العوض فيها ولا يرد عليه ما ذكره
الروياني لا مكان تخصيصه بغير ذلك شرح م ر (قوله نعم لو صرح الخ) كذا شرح م ر (قوله نعم لو صرح
باعارته للتزوين) قال في شرح الروض او نواها فيما يظهر اه (قوله او الضرب على طبعه) اى كما بحثه
في شرح الروض وفي شرح م ر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعها جواز استعارة
الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية فجرت وضمنت لان للفاسد
حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وانه

ويؤخذ من ذلك أنها مع اختلال شرط أو شروط مما ذكره تكون (٤١٥) فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة

قبل استعمالها والمستعير
أهل التبرع وهي التي
اختل فيها بعض الأركان
كما يؤخذ مما يأتي في
الكتابة وفي الفاسدة
التي فيها إذن معتبر لا يضمن
أجرة ما استوفاه من المنافع
بخلافه في التي لا إذن فيها
كذلك كستعير من
مستأجر إجارة فاسدة وفي
الباطلة ويفرق بأن في تلك
صورة عقد فالحق بصحيحه
ولا كذلك هذه وفي
الأنوار المأخوذ من غير
أهل التبرع مضمون
بالقيمة والأجرة ومن
الفاسدة أغرتك بشرط
رهن أو كفيل ذكره
المواردى واغترض
بتصريحهم بصحة ضمان
الدرك في العارية وأجيب
بأن ما هنا في شرط التضمين
ابتداء وما هنا في شرطه
دواما وفيه نظر والظاهر
أن كلام المواردى
مقالة (مع بقاء عينه)
فلا تصح إجارة نحو
شمعة لو قود وطعام لا كل
لأن منفعتهما باستهلاكهما
ومن ثم صحت للتزوين بهما
كالنقد وهذا أغنى استعارة
المستعير لمحض المنفعة وهو
الاكثر فلا ينافي كونه قد
يستفيد عينا من المعار
كإجارة شاة أو شجرة أو

ويؤخذ) إلى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر
توقف فيه بعد أن كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه سم على حجج
أه ع ش ورشيدى وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ يحطه قول الشارح بخلاف الباطلة الخ وقوله
إلى هنا أى إلى قول الشارح وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أى قول الشيخين وحيث الخ (قوله قبل
استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه أه سم (قوله والمستعير
أهل التبرع) أى عليه بعدد كانه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال
فليحرر أه سم وفي المغنى ما يؤيده عبارة ع ش قوله والمستعير الخ الأولى والمعير أه (قوله وهي
الخ) أى العارية الباطلة (قوله لا يضمن أجرة الخ) أى بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق
بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا وساذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش أه سم زاد السكردى لكن هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا أه (قوله ويفرق) أى بين
الباطلة والفاسدة و (قوله في تلك) أى في الفاسدة و (قوله هذه) أى الباطلة أه كردى (قوله وألحق
بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما ساذكره أن
قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه
بخلاف المنافع والتزيم مر أه سم (قوله من غير أهل التبرع) أى كصبي أه سم (قوله مضمون
بالقيمة والأجرة) هذا متعين أه سم (قوله ومن الفاسدة أغرتك الخ) أقره المغنى وحججه النهاية عبارتها
وقول الماوردى أن من الفاسدة الإجارة بشرط رهن أو كيل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على
مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها أه (قوله هنا) أى فيما ذكره الماوردى أه نهاية (قوله وفيه
نظر) كذا مر أه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الأسنوى ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد
أحجارا وأخشابا يبني بها المسجد مع أنه لا يجوز كما أتى به البغوى لأن حكم العوارى جواز استردادها
والشيء إذا صار مسجد لا يجوز استردادها أه معنى (قوله فلا تصح) إلى قوله وكاباحة النهاية وإلى قوله وقد
يستشكل في المغنى إلا قوله كإجارة إلى كاباحة (قوله كإجارة شاة الخ) ينبغى أن مثل هذه المذكورات إجارة
الدوا للكتابة منها والمكحلة للكتابة منها سم على حجج ويجوز أيضا إجارة الورق للكتابة وكذلك إجارة الماء
للووضوء مثلا أو غسل متاع ونجاسة لا ينجر بها كان يكون واردا والنجاسة حكيمية مثلا ولا نظر لما تنشر به

لا ضمان للعين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لأن ذلك حكم صحيحها وأما ضمان المنفعة فقد ذكر بقوله وفي
الفاسدة إلى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مر أنا حيث حكمنا بالفاسد الخ وساذكر أن
قضية الروضة ضمان المنفعة بالأجرة في الفاسدة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) كذا شرح مر وفيه نظر
والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم
تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه (قوله بخلاف الباطلة قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها
مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه وقد يستشكل عدم الضمان قبل الاستعمال بانها أولى بالضمان
حينئذ من الفاسدة إلا أن يفرق بانها قبل الاستعمال ضعف جانب العارية للبطلان ولا تعدى ولا استيفاء
بخلافه بعده وقوله والمستعير أهل التبرع أى عليه بعدد كانه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه
ولو بعد الاستعمال فليحرر (قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ) أى بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره
فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا وساذكر أن الحكم الضمان (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي
الخ ش (قوله فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج
من هذا مع ما ساذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت
بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزيم مر (قوله من غير أهل التبرع) أى كصبي (قوله مضمون
بالقيمة والأجرة) هذا متعين (قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله كإجارة شاة الخ) ينبغى أن مثل هذه

بئر لاخذ در ونسل أو ثمر أو ماء وكاباحة أحد هذه فانها تتضمن عارية أصلا

وذلك لأن الأصل هو العارية والفوائد (٤١٦) إنما جعلت بطريق الاباحة والتبع فعلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك المعار

الأعضاء لأنه بمنزلة الأجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه إذ للذهب من المقيس عين ومن المقيس عليه قوته وخشونه بجير مى اى إلا أن يريد إعارته لا طريق الذى فيه ما (قوله وذلك) اى صحة الاعارة فيأذ كر (قوله فعلم) إلى قوله ولو أعارته في النهاية (قوله فعلم أن شرط العارية الخ) والتحقيق أن نحو الدر ليس مستفاداً بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل في التوصل إلى استيفاء ما أبيع له نهاية ومعنى وسم والى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكاباحة أحدهم الخ فكان الأولى تأخير عن قوله فعلم الخ ثم ذكره مستقلاً بعنوان التحقيق إلا أن يكون العطف للتفسير (قوله لاهما) أى الدر والنسل وكان الأولى لا ياهما (قوله لاهما) أى أخذهما (قوله ولا يشترط) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم أنه يشترط في المستعير التعيين وسكت عن هذا في المعير وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار ولو قال لثنتين ليعرنى أحدياً كذا فدفعه له من غير لفظ صح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والا قرب الأول ع ش اه بجير مى (قوله إعارتها) اى الأخيرة من المسئلة والعفيفة (لها) أى الأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المعنى قال الأذرى وفي جواز إعارته لأمة المسلمة للكافرة الأجنبية منها لخدمتها التي لا تنفك عن رؤيتها معها انظر وقال الزركشى لا وجه لاستثناء الذمية فإنه إنما يحرم نظر الزائدة على ما يبدو في المهنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا الوجه اه وعبارة النهاية وسيأتى في النكاح حرمة نظر كافرة لما لا يبدو في المهنة من مسئلة فيمتنع إعارتها لها في الحالة المذكورة اه قال ع ش في حج أن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح مر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعفيفة اه (قوله اود كر) عطف على امرأة وما يأتى من قوله أو مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفي معنى المحرم ونحوه الممسوح به نهاية ومعنى وينبغي تقييده بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله أو مالك) إلى قوله إن كانت في المعنى وإلى قوله نعم في النهاية إلا قوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله ولو عجوز اشوها وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أى مثل المستاجر (قوله حل وطئه) اى المالك (قوله كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مر في شرحه على ما قبل هذا إلحاق اه سم (قوله يكون الولد حراً) أى فيكون منافعه له (قوله بل لخوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند إذن الموصى له بالمنفعة لرضاه باتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلاف اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لتمكنه من التمتع بها اى وقت إرادته ولو طلقها ينبغي أن يقال إن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها للزينة ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظراً وتقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر أن تمتعها وأعرض عن العارية أما لو تمتع بها ملاحظاً للعارية فالأقرب الأول لأنها مسئلة عن جهة العارية ويمكن أن يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزبائى من أنها لا نفقة لها لأنه إنما تسلمها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) اى جواز اعارة الجارية لخدمة الذكر المذكور (قوله غير صغيرة) اى وأما الصغيرة ففيها تفصيل يأتي عن النهاية (قوله المذكور كورات اعارة الدراة للكتابة منها والمكحلة للاكتحال منها) (قوله فعلم أن شرط العارية أن لا يكون الخ) أقول يمكن الاستغناء عن ذلك لأن الثمرة ونحوها هنا ليست مستفادة بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل في التوصل إلى استيفاء ما أبيع له فليتأمل ثم رأيت أن الأشموني ذكر ذلك (قوله اود كر) عطف على امرأة وكذا قوله أو مالك لها وقوله أو زوج ش (قوله بخلاف من تحبل الخ) هلا أطلق صحة اعارة من تحبل للخدمة لأنها لا تستلزم وطأ ولا محذور أو قد يجاب بأنه قد بطل (قوله كذا قاله شارح وهو غفلة إلى قوله أو زوج الخ) هذا الحق الشارح واقتصر مر في

لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو أعاردها أو دفعها له ولملكه درهما ونسبها لم تصح الاعارة ولا التملك ويضمنها الأخذ بحكم العارية الفاسدة لاهما لأنها بهبة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا بصحتها فيما قبلها إلا أن يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الاباحة ثم فإنها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيمكن خذ ما أردت من دوائى بخلاف الاجارة لأنها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة) إذا لم يحذور نعم باقى حرمة نظر كافرة لشئ من مسئلة وفاسقة بفجور أو قيادة لعفيفة فعليه تمتع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظر ما يبدو في المهنة منها تجوز العارية (أو) ذكر (محرم) أو مالك لها بأن يستعير من مستاجر وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت ممن لا تحبل لحل وطئه حيثئذ بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له فهو نوع من الأرقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتى في الوصية بالمنافع أن المالك إذا ولدها يكون الولد حراً

وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطئها إن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو ولو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو في بقية الليل إلى أن يسلمها السيدها أو نائبه وذلك لا تنفاه المحذور بخلاف إعارتها وهي غير صغيرة

شيخاهما لخدمته وقد تضمن
 نظرا او خلوة محرمة ولو
 باعتبار المظنة فيما يظهر
 فلا يصح على المعتمد لتعذر
 استيفائه المستعار له بنفسه
 شرعا واستنابته غيره لان
 الفرض انه استعارها لخدمة
 نفسه المتضمنة نظرا او
 خلوة فالمنع ذاتي خلافا
 لابن الرفعة بخلاف
 ما لا يتضمن ذلك وعليه
 يحمل كلام الروضة نعم
 لامرأة خدمة مريض
 منقطع وليس دأمة اعارتها
 له لخدمته ويتجه حرمة
 اعارته لخدمة تضمنت
 خلوة او نظر محرما ولو ان
 لا يعرف بالفجور خلافا
 لما يوهمه كلام بعضهم ولو
 كان المستعير او المستعار
 خنثى امتنعت ففسد اخذا
 بالاحوط وانما جاز ايجار
 حسناء لاجنبي والا يضاء
 له بمنفعتها لانه يملك المنفعة
 فيقبلها لمن شاء والمستعير
 لا يعير فينحصر استيفاءه
 بنفسه أى أصالة حتى
 لا ينافي ما مر من جواز انابته
 والاوجه في اعادة قن كبير
 لامرأة أنه كعكسه فيما ذكر
 وعلم بما مر انا حيث حكمنا
 بالفساد فلاجرة خلافا لما
 يوهمه كلام ابن الرفعة
 (ويكره اعادة عبد مسلم
 لكافر) واستعارته لان
 فيها نوع امتهان له ولم
 تحرم خلافا لجمع

ولو عجزوا شوهاه) الذي صححه في الروضة جواز اعادة الشوهاه من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فليحمل
 على غير ما ذكره الشارح اه سم و قوله على غير ما ذكره الاول ما ذكره الشارح على غيره اى من لا يؤمن
 منه عليها (قوله ولو شيئاها) او مرأها او خصيا اه نهاية ورقة ولوشيئاها خلافا للفتى (قوله وقد
 تضمن) بصيغة المضارع من تضمن بحذف إحدى التامين (قوله فلا يصح على المعتمد) اعتمده مر اه سم
 (قوله واستنابته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل اه سم (قوله بخلاف ما لا
 يتضمن الخ) كاستعارة الاجنبي اياها لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز شيئاها شوبرى اه بجزى
 (قوله لامرأة خدمة مريض منقطع) ومثله عكسه باعادة الذكر لخدمة امرأة منقطة ويجوز لكل منهما
 النظر بقدر الضرورة اخذا بما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الاجنبية وعكسه اه ع ش (قوله لامرأة) الى
 قوله وعلم في المفتي الا قوله خلافا لما يوهمه كلام بعضهم وقوله اى اصالة الى والاوجه (قوله ولو كان) الى قوله
 وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية و (قوله او المستعار) اى والمستعير اجنبي اه سم
 (قوله اى اصالة الخ) انظر اى محل مع قوله السابق واستنابته غيره الخ اه سم (قوله انه كعكسه فيما
 ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا اصحت اه سم (قوله
 وعلم بما مر انا حيث حكمنا بالفساد فلاجرة) اى لان صحيح العارية لا لاجرة فيه فكذلك فاسدها وقد تمنع اى
 الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي
 شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة يؤمن
 من الاجنبي على كل منهما لا تنفاه خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوى في الثانية
 اه وقوله مرو ويجوز اعادة صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز اعادة القن الاجنبي وإن لم يكن صغيرا ولا قبيحا
 من صغيرة او قبيحة مع الا من المذكور اه سم قال الرشيدى قوله مرو ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة الخ صريح
 الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر بما اذا تضمنت نظرا او خلوة محرمة ان تجوز اعادة القبيحة الاجنبي وان
 تضمنت نظرا او خلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة انها وغيرها سواء في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر
 مثله فليراجع اه عبارة البجيرمى واعتماد الزيادة وساطان تبعها لابن حجر قول الاسنوى اه قول الماتن
 (وتكره) اى كراهة تنزيه كما جزم به الزافعى (اعارة عبده مسلم الخ) اى واجارته نهاية ومعنى قال ع ش وهذا يفيد
 جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعادة انه يستخدمه سواء كان فيه مباشرة لخدمته كصب ماء على
 يديه وتقديم نعل له او كغير ذلك كارساله في حوائجه وتقديم في البيع انه يجوز اجازة المسلم للكافر ويؤمر
 بازالة يده عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق
 بان الازالة في الاجارة اقوى منه في العارية للزومها لكن يرد على هذا ان في مجر دخمة المسلم للكافر تعظياله
 وهو حر امو قد يقال لا يلزم من جواز الاعادة جعله تحت يده وخدمته له لجواز ان يعير مسلم باذن من المالك
 او يستئيب مسلما في استخدامه فيما هو دمنفعته اليه فاي تأمل ذلك كله ويراجع في عبارة المحلى ما بصرح بحرمة

شرحه على ما قبل هذا الا للاحق (قوله ولو عجزوا شوهاه لاجنبي ولو شيئاها الخ) الذي صححه في الروضة
 جواز اعادة الشوهاه من الاجنبي الذي يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على
 المعتمد) اعتمده مر (قوله واستنابته) عطف على استيفائه (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل (قوله وعليه
 يحمل الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله ولو كان المستعير او المستعار
 الخ) اى والمستعير اجنبي (قوله اى اصالة الخ) انظر اى محل مع قوله السابق واستنابته غيره
 الخ (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح
 ولا اصحت (قوله وعلم بما مر انا حيث حكمنا بالفساد فلاجرة) اى لان صحيح العارية لا لاجرة فيه
 فكذلك فاسدها وقد تمنع اى الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان
 العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقد قدمت في

لانه ليس فيها تمليك لشي من منافعه فليس فيها (١٨ ع) تمام استدلال ولا استهانة وتكره استعارة وإعارة فرع اصله إلا ان فصدت فيه

فتندب وإعارة اصل نفسه
لفرعه واستعارة فرعه إياه
منه ليست حقيقة عارية لما
مر في السفيه فلا كراهة
فيهما وتحرم إعارة سلاح
وخيل لنحو حربي ونحو
مصحف ليكافر وأن صحت
وفارقت المسلم لانه يمكنه
دفع الذل عن نفسه بخلافها
(والاصح اشتراط لفظ)
يشعر بالاذن في الانتفاع
أو يطلبه أو نحوه ككتابة
وإشارة آخرس فاللفظ المشعر
بذلك بل المصرح به
(كأعرتك أو أعرتني) وما
يؤدى معناهما كاحتسك
منفعته وكأركب وأركبني
وخذه لتنتفع به لان الانتفاع
بمال الغير يتوقف على رضاه
المتوقف على ذلك اللفظ
أو نحوه ولو شاع أعرتني
في القرض كافي الحجاز كان
صريحاً فيه قاله في الأنوار
وعليه فيفرق بينه وبين
قولهم في الطلاق لا أثر
للإشاعة في الصراحة بانه
يحتاج للابضاح ما لا يحتاج
لغيرها وظاهر كلامهم ان
هذه الألفاظ كلها ونحوها
صرائح وأنه لا كناية
للعارية لفظاً وفيه وقف ولو
قيل ان نحو خذه أو ارتفق به
كناية لم يبعد ولا يضر
صلاحية خذه لكنايته في غير
ذلك (ويكفي لفظ أحدهما
مع فعل الآخر) وان تأخر
أحدهما عن الآخر لظن
الرضا حينئذ وسياق ان

خدمته أه ع ش (قوله لانه ليس فيها الخ) يراد عليه ان أجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
أه سم (قوله وتكره) الى المتن في النهاية (قوله استعارة وإعارة فرع اصله) أي الرقيق وتصور الإعارة بان
يشتري المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه وبأن يستاجر الشخص أصله وقوله الاتي وإعارة أصل
نفسه أي الحر فلا تكرار وفي المغني ان استئجار الأصل كاستعارته فيما قبل إلا وبعد أه (قوله إلا ان
قصد) أي في استعارته أه سم (قوله فتندب) الاستعارة (قوله واستعارة فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه
لقوله السابق ويكره استعارة فرع الخ إذ ضرورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حراً وصورة
تلك انه استعار أصله من سيده بان كان رقيقاً أه سم (قوله ليست حقيقة عارية) خبر قوله وإعارة أصله الخ
(قوله فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا إشكال وجواب راجعه (قوله فلا كراهة فيهما) خالف الأسنى والمغني
في الثاني فقالا ويكره ان يستعير أو يستاجر أحداً بوجه وان علا للخدمة صيانة لهما عن الازدلال نعم ان قصد
باستعارته أو استئجاره لذلك توقيره فلا كراهة فيهما بل هما مستحبان وأما إعارة وإجارة الوالد لنفسه لولده
فليس أكروهين وان كان فيهما إغارة على مكره أه (قوله لنحو حربي) كطاع الطريق (قوله وان صحت)
لعل محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحربي الخيل أو السلاح لمقاننا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس
والحل والافلا تصح سم على حج وهو يقتضى انه اذ لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم الإعارة مع الصحة وهو
مشكل اذ لا وجه للحرمة حينئذ ومن ثم قال الزيادة اذا غلب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت الإعارة ولم
تصح والاصح لا حرمة أه ع ش (قوله فيشعر) الى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو يطلبه) أي الاذن
بالانتفاع عطف على بالاذن (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككتابة) أي مع نيته نهاية قول المتن
(كأعرتك) أي هذا أو أعرتك منفعته نهاية ومعنى (لان الانتفاع) تعليل للثمن (قوله كان صريحاً) وعليه
فيمكن ان يقال تتميز العارية بمعنى الاباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لو ائتمنهم اقل لم توجد فينبغي
عدم الصحة أو يقيد حمله على القرض بما اشتهر فيه بحيث يجر معه استعماله في العارية لا بقرينة وظاهره ان ذلك
شائع حتى في غير الدرام كأعرتني دابتك مثلاً أه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر كان صريحاً فيه ظاهره ولو
فما يعار كالداية وقد يتوقف فيه مع قاعدة ان ما كان صريحاً باباه ووجد نفاذ في موضوعه لا يكون صريحاً
ولا كناية في غيره أه اقول ويزيل التوقف آخر كلام ع ش المار انفا (قوله بانه يحتاج للابضاح) أي فلا
وقع الطلاق بما اشتهر مطلقاً بالنية لانه يلزم من القول بوقوع الطلاق القول بحل البضع لاخر وهو خلاف
الاحتياط أه رشيدى (قوله ولو قيل الخ) أقره ع ش (قوله ان نحو خذه) أي لتنتفع به (قوله وان تأخر) الى
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمان جدوا بوجه بانه حيث
حصلت الصيغة لا يضر التأخير ان لم يوجد من المعير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الزد أه
ع ش عبارة البجيرمي ولا يشترط الفور في القبول والمعتد ان العقد يتبدل بالدو كون العارية من الاباحة من
حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ الاباحة فليؤي أه (لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعير

الرهن ما يعلم منه أنه لا يخالف ذلك قولهم ان فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه وان زعم المخالفة
بعض المناخرين ويجوز اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما الانتفاء خوف الفتنة كما ذكره
في الروضة وهو الاصح خلافاً لاسنوى في الثانية وقوله ويجوز اعارة صغيرة لعل قياس ذلك جواز اعارة
الغن الاجنبي وان لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من صغيرة وقبيحة مع الامن المذكور (قوله لانه ليس فيها تمليك
لشي من منافعه) يراد عليه ان أجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع ان فيها التمليك المذكور (قوله إلا ان قصد)
أي في استعارته (قوله واستعارة فرع إياه منه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعارة فرع أصله
اذ ضرورة هذه انه استعار أصله من نفسه بان كان أصله حراً وصورة تلك انه استعار أصله من سيده بان كان
رقيقاً وهذا ظاهر من عبارته لكنني نهيت عليه لانه خفي على جماعة من الطلبة (إياه منه) الضمير منه راجع
لقوله إياه ش (قوله وان صحت) كذا شرح مر ولعل محل الصحة اذ لم تكن استعارة الحربي السلاح أو

بمخلافه في الوديعة فانها مقبوضة لغرض المالك وغرضه لا يعلم الا بلفظ من جانبه والعارية بالعكس فاكتفى فيها بلفظ المستعير (فرع) لو اضاف شخصا وفرش له لينام وقال قم ونم فيه او فرش بساط في بيت وقال لاخر اسكن فيه تمت العارية ويستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسله له في ظرف فالظرف معارف الاصح وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كما كل الطعام من القصعة المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم ينجر العادة بذلك ضمنه في الصور تين بحكم الغصب قال الاذرعى ولا خفاء في جواز اعارة الاخرس المفهوم الاشارة واستغفار تهما وبكتابتها والظاهر كما قاله ابن شبة جوازها بالمكاتبة من الناطق

كالباع واولى وبالمراعاة معنى وينبغي ان ينظر في الفرق بين ظرف المشتري وظرف الهدية ذات العوض حيث جعل الاول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث جرت العادة بالاكل منه فليتامل فان الهدية من جملة الهبة وقد صرحوا بان الهبة ذات الثواب يبيع في المغنى اه سيد عمر (قوله قبل والوجه انه ابا حنيفة) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) يؤيد الاول ما ياتي (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيه ما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحينئذ فلا تايد فيه فليتامل سم ونهاية (قوله) وفي انه لا يشترط (الخ) مسطوف على قوله فيمن اركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التايد مما ياتي فليراجع وليتامل اه سيد عمر اقول وصرح النهاية راداعلى الشارح بانه لا دليل للاول فيما ياتي (قوله) وخرج الى قوله وكذا في النهاية (قوله) وكان اذن (الخ) و (قوله) وكان اكل (الخ) معطوفا على قوله كان فرش الخ (قوله) وكان اذن له) ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالاذن اه سم (قوله) وكان سلته) الى قوله كافي المغنى الا قوله وقبل اكلها هو امانة (قوله) وكذا عطف على وقبل الخ اه سم يعني كان الظرف امانة قبل اكلها منه بحكم العارية كذلك انه امانة ان كانت الهدية ذات عوض لكن بحكم الاجارة الفاسدة كما في قوله الخ (قوله) ان كانت عوضا) وفي سم بعد كلام فالخاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالا استعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالا استعمال المعتاد ان لم يكن عوضا والافمؤجر اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مرد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلا فيتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد اكل الهدية منه ولا لحكم لداية قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصرح ما ياتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك اه ع ش وقوله وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فان الزيات وكيله في قبض مباشره فاسد او يد الوكيل بدامانة (قوله عوضا) اي ذات عوض اه مغنى (قوله اي فرسى) الى قوله بناء في الخيل لمقاتلتنا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس او الحمل والا فلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الامه الكبيرة لخدمة نفسه مع نظر او خلوة او يفرق فليحرر (قيل والوجه انه ابا حنيفة) اعتمده مر (قوله) ويؤيد الاول ما ياتي فيمن (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحينئذ فلا تايد فيه فليتامل (قوله) وكان اذن له في حلب دابته (الخ) ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الاذن باللفظ (قوله) وكذا عطف على وقبل ش (قوله) وكذا ان كانت عوضا) استشكل بمسئلة ظرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية قدر ان عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد واما اذا لم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضمنه بل يلزمه اجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والاضمة بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا ايضا انه توقف على استعماله ولا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الراعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالخاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالا استعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية

كلامهما اعتمادا قيل والوجه انه ابا حنيفة فلا يضمن الا بالتعدي اه ويؤيد الاول ما ياتي فيمن اركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التايد مما ياتي غير سؤال وتخييل فرق بينهما بعيد وفي انه لا يشترط في ضمان العارية كونها بيد المستعير وخرج بلد جلوسه على مفروش للعموم فهو ابا حنيفة حتى عند المتولي وكان اذن له في حلب دابته واللبن للحالب فهي مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلته البائع المبيع في ظرف فهو عارية وكان اكل الهدية من ظرفها المعتاد اكلها منه وقبل اكلها هو امانة وكذا ان كانت عوضا كما في قوله (ولو قال اعرتك) اي فرسى مثلا (لتعلفه) او على ان تعلفه (او لتعيرني فرسك فهو اجارة) لان فيها عوضا (فاسدة)

لجمل المدة والعوض مع التعليق في الثانية (ثو جب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من مثله اجرة ولا يضمن لو تلفت كالمؤجرة وكلا مهم هذا صريح
في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية او فسدت فان انفق لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بندي الرجوع عند فقده
وشذا القاضي في قوله انها عليه فعليه (٤٣٠) لا تفسد بشرط كونه يعلفه اموال العين المدة والعوض كاعرتك هذه شهر امن الآن بعشرة

دراهم او لتعير في ثوبك هذا شهر امن الآن فقبل فهو اجارة صحيحة بناء على ان الاعتبار بمعاني العقود ورجح لان له مقتضيين ذكر المدة والعوض وهما اقوى من مجرد ذكر لفظ العارية ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته فهل هو اجارة فاسدة لان الاكثر يقع في مقابلة المنافع او عارية فاسدة وجهان قيل والاقيس الثاني ولا يبرأ الا بالرد للمالك او وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانها وهو طريق نعم يبرأ كما في الروضة بردها لما اخذها منه ان علم به المالك ولو بخبر ثقة فتركها فيه ولو استعارها ليركبها فتركها ما مالكمها معه لم يضمن الا نصفها ولو قال اعطها لهذا ليجيء معي في شغلي او اطلق والشغل للآمر فهو المستعير او في شغله او اطلق وهو صادق فالراكب ان وكله وليس طريقا كركيل السوم وان كذب فهو المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الرد) للعارية (على المستعير) من المالك او نحو مستاجر رد عليه لاخير الصحيح على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولا نه قبضها بالمنفعة

النهاية الا قوله وشذا الى اموال العين (قوله لجمل المدة والعوض) اي في كل من الصور الثلاث وجمل العوض في الثالثة بناء على ان الاضافة في فرسك ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها بالتعليق اه سيد عمر (فرع) يجوز تعليق الاعارة وتأخير القبول في الروضة واصلها انه لو رهنه ارضا واذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غراس ام لا وقبله امانة حتى لو غرس قبله قطع اه معنى (قوله اذا مضى) الى قوله بناء في المعنى الا قوله صحت العارية الى وشذا القاضي (قوله وكلا مهم هذا) اي قول المصنف ولو قال اعرتك لتعلفه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اه نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من حقوق المالك معنى وعش (قوله فان انفق) اي المستعير و (قوله عند فقده) اي او اخذه دراهم وان قلت اه عش (قوله فعليه) اي قول القاضي (قوله اموال العين) اي المعير اه عش (قوله من الآن) ليس بقيد بل لو اسقطه صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شو برى اه بجمي من (قوله ورجح) اي كون العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضمير له (قوله ولو اعاره ليضمنه الخ) عبارة للمغني وشرح الروض واقره سم فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال الاذرعى فيه وقف اه (قوله ولا يبرأ) الى المتن في النهاية الا قوله او اطلق والشغل للآمر وقوله او اطلق وهو صادق وما انبه عليه (وهو طريق) اي والمستعير طريق في الضمان (قوله لما اخذها) اي لموضع اخذها منه كالاصلطيل والبيت (قوله فتركها فيه) اي لم ياخذها منه ولم يرد ابقاءها فيه فلا يشترط منه قصد الترك بل المدار على العلم بعودها لمحلها مع التمكن من اخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الا نصفها) اي سواء كان مقدما على مالكمها اورد بقاله اه عش (قوله فهو المستعير) اي الامر (قوله او اطلق) اي والشغل للراكب اخذها ما قبله (قوله وهو صادق) اي والا مر صادق في قوله في شغله (قوله فالراكب) اي هو المستعير اه سم (قوله ان وكله) اي وكل الراكب الامر في الاخذ له (قوله وليس الخ) اي الامر (وان كذب) اي الامر في قوله في شغله فهو الخ اي الامر عبارة النهاية والا فهو الخ اه اي وان لم لم يوكله فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا باستعمال في النهاية وكذا في المغني الا قوله وظاهر كلامهم الى ويجب وقوله موته وقوله فان اخر الى نعم (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة اه سم (قوله رد) اي المستعير (عليه) اي على نحو المستاجر اه سم (قوله اما اذا رد) اي المستعير من نحو المستاجر (قوله فالمؤنة عليه) اي المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستاجر باقيا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه وقفة ثم رايت ما ياتي من تقييد السيد عمر بانقضاء مدة الاجارة والله الحمد (قوله كالورد عليه الخ) اي على المالك ش اه سم (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر اه سم (قوله بين بعد دار هذا الخ) اي المستعير من نحو المستاجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضائرت في قوله بانه الى فتامله الا ضمير لم يلزمه فلم يعير (قوله فيرد الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمان مع ان حكم العارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فهو جرة اجارة فاسدة (قوله ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته) قال في شرح الروض فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين قال المتولي فسد الشرط دون العارية قال الاذرعى وفيه وقفة اه (قوله فالراكب) اي هو المستعير (قوله وليس طريقا كركيل السوم) كذا شرح م (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة (قوله رد) اي المستعير وقوله عليه اي المعير وقوله فالمؤنة عليه اي على المالك وقوله كالورد عليه اي على المالك ش (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر (قوله ويوجه بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادرة لان تنزيله منزلة معير مع بعد داره هو محل الكلام فتامله

نفسه اما اذا رد على المالك فالمؤنة عليه كالورد عليه معيره و ظاهر كلامهم انه لا فرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه الضمان ويوجه بانه منزل منزلة معيره ومعيره ولو كان في محله لم يلزمه مؤنة فكذا هو فتامله ليدفع به للاذرعى هنا ويجب الرد فور عند طلب معير او موته او عند الحجر عليه فيرد له لو له فان اخر بعد علمه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف او مسلم فاراد مالكا امتنع رد عليه

بل يتعين إلحاقكم (فان ثالث) العيز المستعارة أو شيء من اجزائها ومنها ما ركب مالكمها عليها من قطعها ولو تقر بالله تعالى وان لم يسأله لانها تحت يده ومن ثم لو ركب مالكمها معه لم يضمن إلا النصف ومنها ايضا نحو كاف الدابة دون ولدانهم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والا ضمن كالأمانة الشرعية ودون نحو ثياب العبد على الأوجه لانه لم يأخذ (٤٣١) ليستعملها (الاستعمال) ماذون فيه كان خبط

في بئر حالة السير قال الغزى
من تبعه وقياسه ان عثورها
حال الاستعمال كذلك
وظاهره انه لا فرق بين ان
يعرف ذلك من طبعها وان
لا يظهر تقييده بما اذا لم
يكن العثور بما اذن المالك
في حمله عليها على ان جمعا
اعترضوه بان التعثر يعتاد
كثيرا اى فلا تقصير منه
ومحله ان لم يتولد من شدة
ازعاجها والا ضمن لتقصيره
وكان جنى العبد او صالت
الدابة فقتل للدفع ولو من
مالكها نظير قتل المالك
فنه المغصوب اذا صال عليه
فقصده ففقط (ضمنها)
بدلاً أو أورشالكنه طريق
فقط فيما لو جنى عليها في يده
بقيمة يوم التلف في المتقوم
ومثله في المثلى كما جرى عليه
ابن ابى عصرون واعتمده
السبكي وغيره وهو اوجه
من جزم الانوار بلزوم
القيمة ولو في المثلى ان اقتضاه
كلام جمع واعتمده بعض
الشراح (وان) شرط اعدم
ضمنها وبحث السنوى
ان هذا الشرط لا يفيد
كشرط رد مكسر عن صحيح
في القرض وفيه نظر لا مكان

الضمان توطئة لقوله مع الاجرة ولا ان الضمان هنا غير الضمان قبل الطالب اذ هو حيثن ضامن مطلقا حتى لو
تلف بالاستعمال الماذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكره رشيدى (قوله بل يتعين إلحاقكم) اى ان كان
امينا والا بقاءه تحت يده ان كان كذلك والادفعه لا مبن محفظه اى عش (قوله ومنها) اى من العارية اى عش
عبارة الكردى اى من العين المستعارة (قوله منقطعاً) اى عاجزاً متحيراً فى الطريق (قوله نحو كاف
الدابة) اى المستعارة (قوله دون ولدانها) عبارة المغنى والنهاية ولو استعار حماراً مع جاحش فملك لم يضمنه
لانه إنما أخذ لتعذر حبسه عن أمه وكذا لو استعارها فتبعها وادها ولم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو
امانة قاله القاضى اى قال عش قوله لم يتعرض المالك له الخ اى وقد علم تبعيته لانه فان لم يعلمه وجب رده
فوراً والا ضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مالكمه اى حيث عدم متولياً عليه لما بان فى الغصب انه لو
غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصباً له لعدم استيلائه غايه (قوله والا ضمن الخ) محل ذلك حيث
لم يعلم به المالك كما يدل عليه تشبيهه بالأمانة الشرعية اى عش (قوله لم يأخذ) عبارة النهاية والمغنى لم
يأخذها (قوله نحو ثياب العبد) اى المستعار (قوله ليستعملها) اى الثياب بخلاف نحو الا كاف نهاية
ومغنى (قوله ماذون فيه) الى امانته فى النهاية (قوله كان خبط) مثال للتلف بالاستعمال الغير الماذون فيه
ولما كان هذا من التلف بالغير لانه تلف فى الاستعمال الماذون فيه لا به ومنه لو استعار ثوراً لاستعماله فى
ساقية فسقط فى بئر ما فانه يضمنه لانه تلف فى حال الاستعمال الماذون فيه بغيره لا به اى عش (قوله وقياسه)
اى سقوطها فى البئر (قوله كذلك) اى مضمن اى عش (قوله وظاهره) اى ما قاله الغزى (قوله لا فرق
الخ) اى فى الضمان (قوله ويظهر تقييده) اى الضمان اى عش (قوله بما اذن المالك فى حمله عليها) اى
فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تلف بالاستعمال ولعل هذا النسب من قول الشارح اى فلا
تقصير لان ضمان العارية لا يتقيد بالتقصير كما صرح به المتن فليتأمل اى سيد عمر (قوله واعترضوه)
اى القياس ع ش وكردى (قوله ومحله) اى الاعتراض اى كردى (قوله ان لم يتولد) اى التعثر اى
عش (قوله فقتل) اى فيضمنهما المستعير اى عش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر ما فى الانوار اى
سم (قوله وبحث السنوى ان هذا الشرط الخ) واليه يومى تعبيرهما اى الشيخين بان الشرط لغو اى
مغنى (قوله لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها اى نهاية اى فيضمن الاجرة لمثلها ويأثم باستعمالها
عش قول المتن (ما ينمحق) اى يتلف بالكلية (او ينسحق) اى ينقص كافى المحرر مغنى ونهاية (قوله
ماذون فيه) الى قوله ولو استعار عبداً فى المغنى الى الفرع فى النهاية (قوله السابق) اى فى شرح ومؤنة الرد
على المستعير (قوله مطلقاً) اى من تلف العين او نقصانها المفسر بهما الانمحاق والانسحاق اى عش
(قوله وموت الدابة) اى بر كوب او حمل معتادين اى مغنى عبارة سم وعش اى بالاستعمال اى زاد

(قوله ومنها) يتأمل هذا التضمير (قوله نحو كاف الدابة دون ولدانها) عبارة الروض وشرحه ولو ولدت فى يد
المستعير فالولد امانة ولو ساقها المستعير فتبعها وادها والمالك ساكت ينظر قال فى شرحه ولو ابدله بقوله
يعلم كان اولى اى فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك وعله الا ان يقال لا يلزم من نظره وعله عليه بمحله بعد
فيلزمه اعلامه به ليتكمن من اخذه (قوله كان خبط) تمثيل للنفى (قوله وهو اوجه من جزم الانوار) اعتمد
مر ما فى الانوار ووجهه بتعذر المثل هنا اذ مثل العارية ما يكون موصوفاً بانه معار وذلك يتعذر واذا تعذر
المثل وجبت القيمة اى قول برد المغصوب بانه يضمن بمثله اذا كان مثلياً مع وجود هذا التوجه فيه فليتأمل
(قوله وبحث السنوى ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

الفرق ولو (لم يفرط) للخبر السابق بل عارية مضمونة (والاصح أنه لا يضمن ما ينمحق) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق
باستعمال) ماذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كقتل عبدي والثاني يضمن مطلقاً لخبر على البدل السابق (والثالث يضمن المنمحق) دون المنسحق
اى البالى بعض اجزائه لان مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد فى الاول وموت الدابة كالاتمحاق وعرجها وتقرح ظهرها باستعمال ماذون فيه

وكسر شيف اعاره ليقا تل به كالانسحاق (٢٢٢) و مرجوا زاعارة المذور لكن يضركل من المغير والمستغير مانقص منه بالاستعمال

ولو استعار عبدا لتنظيف
سطح مثلا فسطع من سلته
ومات ضمنه بخلاف ما إذا
استأجره ولا يشترط في
ضمان المستعير كون العين في
يده بل وان كانت بيد
المالك كما صرح به الاصحاب
وفي الروضة لو حمل متاع
غيره على دابته بسؤال الغير
كان مستعيرا بكل الدابة
ان لم يكن عليها شيء ولا
فيقدر متاعه واستشكل
ذلك بقوله من الشيخ اني
حامد وغيره لو سخر رجلا
ودابته فتلقت البهيمة في يد
صاحبها لم يضمها المسخر
لانها في يد صاحبها ويحجب
بان هذا من ضمان الغصب
فيه من الاستيلاء ولم يوجد
وما نحن فيه من ضمان العارية
وهي لا يشترط فيها ذلك
لخصوها بدونه وهذا أولى
من اشارة القمولى الى
تضعيف احد الموضوعين
(فرع) اختلفا في ان
التلف بالاستعمال المأذون
فيه صدق المعير كما قاله الجلال
البلقيني وايداه غيره بكلام
البيان ويوجه بان الاصل
في العارية الضمان حتى يثبت
مستقطه (والمستعير من
مستأجره) او موصى له
او موقوف عليه بقيد
السابق او مستحق منفعة
بنحو صدق او صلح او
سلم (لا يضمن في الاصل)
لان يده نائية عن يد غير
ضامنة نعم ان كانت الاجارة
فاسدة ضمن لان معيره

الرشيدى ولعل صورته انه حملها حلا ثقيل بالاذن فانت بسبب بخلاف ما إذا كان خفيفا لا تموت من مثله
في العادة فانتق موتها الماصر حوا به من الفرق بين ما إذا تاف بالاستعمال وما إذا ماتت في الاستعمال اه
(قوله وكسر سيف الخ) اي انكسار في القتال (قوله وممر) اي في شرح وما ملكه المنفعة (قوله اعارة
المأذون) اي من الهدى والاضحية (قوله لكن يضمن الخ) اي إذا كان ذلك بعد دخول الوقت
والتمكن من الذبح والا فلا ضمان على المعير ولا على المستعير لان يد المعير يد لمانه كالمستأجر نبيه على ذلك
ابن العباد اه معنى (قوله كل من المعير والمستعير الخ) أي كل منهما طريق في الضمان والقرار
على من تلفت تحت يده اه ع ش (قوله ضمنه) اي لانه تاف في الاستعمال المأذون فيه لابه (قوله
بخلاف ما إذا استأجره) اي لان العين المستأجرة غير مضمومة بخلاف العين المعارة اه سم (قوله بل وان
الخ) اي بل يضمن وان الخ اه نهاية (قوله وان كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها
قبل قبضه لايها و ظاهر انه لا معنى له لاذ ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد ويتعين ان المراد ان تلفها في
يد المالك بعد قبض المستعير وبما حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير
مضمن سم على حج اه ع ش وقوله لكن استعمالها المالك الخ ينبغي بطالب المستعير (قوله وفي الروضة الخ)
تايد لما قبله (قوله كان) اي الغير ش اه سم (قوله شيء) اي لغير الغير (قوله ذلك) اي ما في الروضة (قوله
بان هذا) اي ما نقله عن الشيخ الخ (قوله وهي الخ) اي ضمان العارية والثاني باعتبار المضاف اليه (قوله
صدق المعير الخ) بل يصدق المستعير يمينه كما افق به والد رحمه الله تعالى لعسر اقامة البينة عليه ولان الاصل
برامة ذمته انها بية عبارة الجبرى والمعتمد تصديق المستعير يمينه لعسر اقامة البينة ولان الاصل برامة ذمته
كما قاله م في شرحه وهذا بعكس ما لو اقاما يمينتين بر ماوى اه (قوله والمستعير من مستأجره او موصى له) قال
البلقيني والضايط لذلك ان يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة لا فاذا اعار لا يضمن
المستعير منه اه معنى (قوله او موصى له) الى قول المتن ولو تلفت في النهاية والمغنى الا قوله لان معيره ضامن
وقوله لانه فعل ما ليس له (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه سم وع ش
عبارة النهاية بقيديهما السابقين اه قال الرشيدى وقيد الموصى له لعله ان لا تكون ممن تحبل اذا كانت امة
واستعارها مال كها اه (قوله او مستحق منفعة بنحو صدق الخ) بان اصدق زوجته منفعة او صلح على
منفعة او جعل راس مال السلم منفعة فانه إذا اعار مستحق المنفعة شخصا تلفت تحت يده لم يضمن على الاصح
معنى ونهاية (قوله ضمن) اي المستعير عبارة النهاية والمغنى ضمنا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوى
اه قال الرشيدى قوله مر ضمنا معا اي ضمان غصب كما هو ظاهر بما ياتي اه (قوله لان معيره ضامن)
اي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن لم يتناولها اه يجزى (قوله فعل ما ليس له) فاذ لك صار طريقا في

أى بالاستعمال (قوله ضمنه) أى لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما إذا استأجره أى لان
العين المستأجرة غير مضمومة بخلاف العين المعارة (قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده) قد
يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه لايها و ظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزيد على نحو البيع الصحيح
او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد من غير
قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبما حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن
استعملها المالك في شغل المستعير فيضمن (قوله وان كانت بيد المالك) أى كان استعمالها المالك في شغله
(قوله بسؤال الغير كان) اي الغير ش (قوله وهذا أولى الخ) كذا شرح م (قوله صدق المعير كما قاله الجلال
البلقيني) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فاقى بان المصدق المستعير لان الاصل برامة ذمته ولا يرد عليه ان الاصل
الضمان لان هنا ضامين شغل الذمة ورفع اليد فاما الاول فالأصل عدمه واما الثاني فعنه ان اليد سبب لشغل
الذمة إذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والاصل عدم حصول ما ذكره بمجرد وضع اليد لا يستلزم
حصوله فليتأمل (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه

ضامن كما جزم به البغوى قال لانه فعل ما ليس له والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة الضمان

في كل ما تنقضه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن فقط وألحق بالبقية هؤلاء (٤٣٣) الثلاثة جلد أخصية منذورة فانه يجوز إعارته ولا

يضمنه مستعيره لا بتنازله
على يد غير مالك وكذا
مستعار لرهن تلف في يد
مرتبه لا ضمان عليه
كالراهن وصيد استعيره من
محرم وكتاب موقوف على
المسلمين مثلاً استعاره فقيهه
فتلف في يده من غير تفريط
لانه من جملة الموقوف
عليهم (ولو تلفت دابته
في يد وكيل بعثه في شغله أو
في يد من سلمها اليه ليروضها)
أي يعلمها المشي الذي
يستريح به راكبها (فلا
ضمان) عليه حيث لم يفرط
لانه إنما اخذها لغرض
المالك أما إذا تعدى كان
ركبها في غير الرياضة
فيضمن كالموكل سله فنه ليعلمه
حرفة فاستعمله في غيرها
ولو باذن المالك (وله
الانتفاع بحسب الاذن) لان
المالك رضى به دون غيره
نعم لو اعاره دابة ليركبها
لموضع كذا ولم يتعرض
للكوب في الرجوع جاز
له الركوب فيه كما نقله
واقره بخلاف نظيره من
الاجارة والفرق ان الرد
لازم للمستعير فتناول
الاذن الركوب في العود
عرفاً والمستاجر لارد
عليه ومنه يؤخذ ان
المستعير الذي لا يلزمه الرد
كالمستاجر ويحتمل خلافه
ولو جاوز المحل المشروط
لزمه اجرة مثل الذهاب منه

الضمان حلي اه بجبري وما واقعة على الاعارة (قوله في كل ما تنقضه بل في سقوط الضمان الخ) هنا يحجز
محل عبارة المغني والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كصحيحه فكان ينبغي عدم الضمان اجيب بان الفاسدة
ليست حكم الصحيحة في كل ما ينقضه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن بما اقتضاه حكمها اه قال
الرشيدى قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناول الخ أي والاذن إنما تناول استعماله بنفسه كما هو قضية
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها أي وجوز استعمال الغير إنما هو حكم من احكامها ثبت بعد انتهاء العقد
مترتباً على صحته فلا تشار كها فيه الفاسدة اه (قوله هؤلاء الثلاثة) أي العين المؤجرة أو الموصى بمنفعتها أو
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقاً أو مصالحاً عليها ورأس مال سلم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف
الأخصية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق ان الأخصية لما كان المقصود منها
ذبحها وتفرقة لحمها اشبهت الوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع
فأشبه بالمباحات فلم يكن مضموناً على واحد منهما اه ع ش (قوله على يد غير الخ) باضافة اليد إلى الغير (قوله
تلف في يد مرتبه) خرج مالو تلف قبل الرهن أو بعد فكك الرهن رزعه من يد المرتبه ليرده على المالك
فيضمنه في الصورتين على ما أفهمه كلامه مر اه ع ش (قوله وكتاب موقوف الخ) ولو استعار كتاباً موقوفاً
على المسلمين شرط واقفه ان لا يعار إلا برهن نحو قيمته فسر ق من حرزه لا يضمن لانه مستحق تلف في يده بلا
تفريط وإن سمي عارية عرفاً قال الماوردي ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت اه مغني وقوله بطلت قد مر خلافه في التحفة والنهاية (قوله أي يعلمها) إلى قوله ومنه يؤخذ في
المغني لا قوله ولو باذن المالك وإلى الفرع في النهاية لا قوله المذكور (قوله في غيرها) أي عملاً لا يتعلق بالحرفة
اه ع ش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي اخذاً مما مر تقييده بما إذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رايت قال سم قوله ولو باذن المالك أي لانه حينئذ عارية اه والله الحد قول المتن (وله) أي المستعير
(الانتفاع) أي بالمعار نهاية ومغني (قوله جاز له الركوب الخ) أي وجاز له الذهاب والعود في أي طريق اراد
ان تعدد الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاه به بكلها اه ع ش (قوله ان الرد لازم للمستعير
الخ) أي وإذا لزمه الرد فهي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحل متاع معين
فوضعه عنها وربطها في الخان مثلاً لاني ان يردّها إلى مالكها فانت مثلاً ضمنها (قوله لارد عليه) ظاهره
ان اطرت العادة بان المستاجر يردّها على مالكها ولو قيل يجوز الركوب في العود اعتماداً على ما جرت
به العادة لم يبعد اه ع ش (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد اه ع ش
(قوله الذي لا يلزمه الرد) انظر أي مستعير لا يلزمه الرد سم على حج أقول هو المستعير من المستاجر
ونحوه من كل مستحق للنفعة إذا رد على المالك فان الواجب عليه التخليه دون الرد كعيره اه ع ش عبارة
السيد عمر ولعله المستعير من المستاجر إذا انقضت مدة الاجارة اه (قوله لزمه اجرة مثل الذهاب الخ)
وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حج اه ع ش (قوله وله الرجوع منه الخ) أي من
المحل المشروط فلا يركب إلا بعد غوده إليه اه ع ش (قوله بناء على ان العارية لا تبطل الخ) كما لا يتعزل
الوكيل بتعديه بجماع ان كلامهما عقد جائز ولا يلزمه على هذا اجرة الرجوع وظاهر ذلك ما لو سافر بواحدة
من نسائه بالقرعة وزاد مقامه بالبلد الذي مضى فيه قضى الزائد لبقية نسائه ولا تضام لمدة الرجوع لو أودعه
ثوباً مثلاً ثم اذن له في لبسه فان لبسه صار عارية وإلا فهو باق على كونه وديعة ولو استعار صندوقاً فجد فيه

(قوله وألحق بالبقية الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في إعاره المنذور ضمان كل
من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) أي لانه حينئذ
عارية (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر أي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه اجرة مثل
الذهاب الخ) كذا شرح مر وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة

والعود إليه وله الرجوع منه راكباً كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه (فرع) قال العبادي وغيره
واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصحف فيجب ويوافقه إفتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

وقيدته الرى بلفظ لا يغير الحكم ولا رده وكتب الوقف أولى وغيره بما إذا تحقق ذلك دون ما ظنه فليكتب له كذا ورد بأن كتابة له إنما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه أن المملوك غير المصحف لا يصح فيه شيئاً طاعة إلا أن ظن رضاماً له به وأنه يجب لإصلاح المصحف لكن إن لم ينقصه خطه لدأته وأن الوقف يجب (٤٣٤) إصلاحه إن تبين الخطأ فيه وكان خطه مستصاحباً وسواء المصحف وغيره وأنه متى تردد في عين

دراهم أو غيرهما فهي أمانة عنده كالوطرحت الربح ثوباً في داره فإن أتلفها ولو جاهد بها أو تلفت بته صيره ضمنها اه معنى (قوله وقيدته) أى الافتاء وعدم جواز الرد (قوله وغيره بما الخ) عطف على قوله الرى بلفظ الخ أى قيد غير الرى قوله ولا رده بما إذا الخ اه كرى (قوله تحقق ذلك) أى تغير الحكم (قوله ورد) أى تقييد الغير بما ذكر (قوله مطلقاً) أى تبين الخطأ أو لا كان خطه مستصاحباً ولا (قوله وأنه يجب الخ) أو (قوله وإن الوقف الخ) و(قوله وأنه متى الخ) كل من هذه عطف على قوله إن المملوك الخ (قوله يجب إصلاح المصحف) أقول والحديث في معناه فيما يظهر سم على منبرج (قوله إن لم ينقصه خطه الخ) ينبغي أن يدفعه لمن يصاحبه حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه إجابة المدفوع اليه ولم تاحقه مشقة في سؤاله (قوله وكان خطه مستصاحباً) خرج بذلك كتابة الحواشي به وامشه فلا تجوز وإن احتج اليوم المأفاه من تغيير الكتاب عن أصله ولا نظر لزيادة القيمة بفعله للعلمة المذكورة اه ع وش وقوله فلا تجوز الخ أى إلا إذا ظن رضاماً اليه (قوله سواء المصحف الخ) (فرع) استطردى وقوع السؤال عما يقع كثير أن الشريك في فرش يتوجه بها إلى عدو ويقاتله وتتاف الفرس هل يضمنها بذلك أم لا والجواب أنه إن جاءهم العدو إلى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلفت الفرس بذلك فلا ضمان وإن خرجوا ابتداءً وقعدوا العدو على نية قتال وتلفت ضمنها لأن الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى قلنا المعتادة عندهم في الانتفاع (فرع آخر) أن مستعير الدابة إذا نزل عنها بعد ركوبه لغير سائرها مع تابعه فيركبها في العود ثم تتاف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمنها المستعير أم التابع فيه انظر والأقرب أن الضمان على المستعير لأن التابع وإن ركبها فهو في حاجة المستعير من إيهالها إلى محل الحفظ اه ع ش (قوله وما اعتيد الخ) عطف على قوله متى تردد الخ أو قوله المملوك الخ ولو أعاد أن كان حسناً (قوله في ملك الكاتب) وينبغي أو عند ظن الرضا اه سيد عمر (قوله في الضرر) إلى قول المأذن وإذا استعار في النهاية وكذا في المغنى إلا أنه اعتمد ما رجحه الأسنوى من منع الانتقال عند الإشارة إلى معين (قوله بالاولى) أى المفهوم بالاولى وهو راجع للدون (قوله كالشعير والقول) تمثيل للدون ش اه سم قال ع ش والأقرب أنه إذا استعار لشعير لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه (قوله والادون) في أصله أو الادون اه سيد عمر (قوله وعلم منه) أى من قول المصنف أن لم ينه (قوله لهذين) أى الخنطة في المسئلة الأولى والشعير في الثانية (قوله لزراعة الخنطة الخ) أى مثلاً (قوله وترجميع الأسنوى أنه الخ) وهو المتجه اه معنى (قوله منها) أى الخنطة والشعير (قوله بما لا يجوز الخ) أى بقوله لم يزرع فوقه و (قوله عكس الخنطة) أى بقوله ومثلها اه معنى (قوله نوع من أنواع الخ) وهو الاحتباك اه ع ش (قوله فللملك قلعه مجاناً الخ) وللمستعير حينئذ أن يزرع ما أذن له فيه ولا يكون هذا رجوعاً عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئاً فهو بعدوله عن الجنس كالرأد لما أبيع له اه حلى (قوله على المعتمد) وقيل يلزم ما بين زراعة البر مثلاً لزراعة الذرة اه معنى (قوله إذا كانت) الأولى التذكير كافي غيره (قوله لو صرح به) كان يقال اعترتك هذه الأرض للزرع فيها أقل الأنواع

لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئاً وما اعتيد من كتابة له كذا إنما يجوز في ملك الكاتب (وإن أعار الزرعة حنطة زرعتها ومثلها) في الضرر ودونها بالاولى كالشعير والقول لا أعلى منها كالذرة والقطن (إن لم ينه) فإن نهاه عن المثل أو الادون امتنعاً أيضاً اتباعاً لنهيه وعلم منه ما باصلاً أنه لو عين نوعاً ونهى عن غيره اتبع (أو) أعاره (لشعير لم يزرع فوقه) ضرراً (كحنطة) بل دونه ومثله وتذكيره لهذين خلاف تعريف أصله لما يبين أنه لا فرق في التفصيل المذكور بين اعترتك لزراعة الخنطة أو حنطة وترجميع الأسنوى أنه إذا أشار لمعين منهما أو أعاره لزراعته لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا عرفهما في المحرر فيه نظر والصحيح في الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح في الشعير بما لا يجوز فقط عكس الخنطة تفننا ولدلالة كل على الآخر ففيه نوع من أنواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس له زرعه فللملك قلعه مجاناً فان مضت مدة لها أجره لزمه جميع أجره المثل على المعتمد

(ولو أطلق الزراعة) أى الاذن فيها كأعترتك للزراعة أو لزرعها (صح في الأصح ويزرع ماشاء) لا إطلاق اللفظ وإنما لم يلزمه الاقتصار على اخف الأنواع ضرراً لأن المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به لصح وهذا لو صرح به لم يصح لانه لا يوقف على حد الأقل ضرراً فيؤدي إلى النزاع والعقد تصان عن ذلك قاله البلقيني جواباً عن قولها قيل لا يزرع إلا أقل الأنواع ضرراً المكان مذهباً

وقال الأذرعى يزرع ما عهد ذرعه هناك ولو نادر أو لو قال أترع ماشئت زرع ما شاء جزما (وإذا استعار لبناء أو غراش فله الأذرع) لأنه أخف (ولا عكس) لأن ضررهما أكثر (والصحيح أنه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٢٥) لا اختلاف الضرر فإن ضرر البناء في ظاهر

الأرض أكثر من باطنها والغراس بالعكس لا انتشار عروقه وما يغرس للنقل في عامه ويسمى الشتل كالزرع وإذا استعار لواء أحد ما ذكر ففعله ثم مات أو قلعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى لم يجز له فعل نظيره ولا إعادته مرة ثانية إلا باذن جديد (و) الصحيح (أنه لا يصح إعاره الأرض مطلقا بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الإجارة نعم أن قال لتنتفع بها كيف شئت أو بما بدا لك صح وينتفع بما شاء على الوجه كافى الإجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ وهو نظير ما صرح عن الأذرعى في إطلاق

الزراعة وذكر الأرض مثال لما ينتفع به بجهتين أو أكثر كالدابة أماما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كبساط لا يصلح للفرش فلا يحتاج في إعارته إلى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالمعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهات لكن إحداها هي المقصودة منه عادة اه (فصل) في بيان جواز العارية وما للمعير وعليه بعد الرد في عارية الأرض

ضرر اه بجيرى (قوله وقال الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم (قوله ولو قال أترع ماشئت) هذا عام لا مطلق (قوله زرع ما شاء جزما) يتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل أولى مر وحاصل ما هنا أنه إن أتى باطلاق صح على الأصح أو بعموم صح جزما وحيث صح في الحالين زرع ما شاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الإجارة بل أولى اه سم وقوله بالمعتادى ولو نادر أقول الماتن (فله الزرع) أى إن لم ينهه نهاية وغنى قول الماتن (ولا عكس) أى إذا استعار للزرع فلا يبنى ولا يغرس اه مغنى قول الماتن (وكذا العكس) أى لا يبنى مستعير لغراس اه مغنى (قوله لا اختلاف الضرر) إلى قوله قال في المطلب في المغنى وإلى الفصل في النهاية (وما يغرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوهما يجز مرة بعد أخرى ويحتمل إلحاق عروقه بالغراس كما في البيع إلا أن يكون مما ينقل أصله فيكون كالفسيل الذى ينقل اه مغنى (قوله ويسمى الشتل) عبارة المغنى ويسمى للفسيل بالفاء وهو صغار النخل اه وظاهر أن الفسيل ليس بقيد (قوله كالزرع) وينبغى تقييده بما إذا لم تطل المدة التى تبقى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة وإلا فبعد انقضاء مدة الزرع يقلع بجنا كما يشمله قوله مر الاتى أو زرع غير المعين مما يطلى ما أكثر منه كفى نظيره الخ اه عش (قوله ففعله) أى الواحد وكذا ضمير مات وضمير النصب فى قلعه وإعادته (قوله أو قلعه) أراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يجز الخ) أى فى الإعاره المطلقة التى فيها الكلام بخلاف المؤقتة كما باتى (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صورتي الموت والقاع (قوله ولا إعادته) راجع لصورة القاع فقط (قوله كفى الإجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتادا فغير مأمور وباجزم ابن المقرئ اه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقييده الخ وهو المعتمد مغنى وعش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر أى والمغنى اه سم (قوله كالدابة) أصاح الركوب والحمل اه مغنى أى والحرارة (قوله إلى بيان الانتفاع) أى بيان جهته (قوله ويستعمل فى ذلك الخ) أى فإن استعمله فى غيره كان تغلظ به ضمن اه عش (قوله وكذا) أى لا يحتاج إلى بيان جهة الانتفاع (لو كان) أى المعارو (قوله لكن إحداها الخ) أى فينتفع بها وبمثلها ومادونها أخذها مأمور

(فصل فى بيان جواز العارية) (قوله فى بيان جواز) إلى قول الماتن إلا إذا فى النهاية إلا قوله على أنه يصح إلى ولو استعمل (قوله بعد الرد) أى انتهاء العارية بالرجوع مطلقا أو بانقضاء المدة فى المؤقتة وإن كانت فى يد المستعير اه عش (قوله وحكم الاختلاف) أى وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر وأعراض القاضى اه عش (قوله وارتفاق من المستعير) أى شأنها ذلك فلا ينافى أنه قد يستعير من هو غنى عن الارتفاق به لوجود غيره فى ملكه اه عش (قوله فعنى رده قطعه) لا يخفى أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه إلا أن أراد بقطعه إبطاله فالعقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس بإبطال لها وإن أراد به انتهاءه فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وإن لم يسترده العارية فالصواب أن يراد بالعارية العاقبة المترتبة على العقد فانها التى تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه فى محله أن المراد بالبيع الذى يوصف بالأجازة والفسخ العاقبة الحاصلة بالعقد لا نفس العقد فهو له وذلك لا يجوز فيه فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الأذرعى الخ) اعتمده مر (قوله زرع ما شاء جزما) ويتقيد أيضا بالمعهود كالأجارة بل أولى مر (قوله ثم مات) أى الواحد عش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر (فصل فى بيان جواز العارية الخ) (قوله فعنى رده قطعه) لا يخفى بادنى تأمل صحيح أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه إلا أن أراد بقطعه إبطاله فهو غير صحيح إذا العقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس بإبطالها وإن أراد به انتهاءه فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وإن لم تسترد العارية فالصواب على هذا

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) وجكم الاختلاف هـ هى جائزة من الجانبين كالوكالة فحينئذ (لكل منهما) أى المعير والمستعير (رد العارية) المطلقة المؤقتة قبل فراغ المدة (متى شاء) لأنها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يلىق بها الإلزام والرد فى المعير بمعنى رجوعه المعير به فى أصله وغيره على أنه يصح إبقاؤه على حقيقته بأن يراد بالعارية العقد فعنى رده قطعه وذلك لا يجوز فيه

في التجوز المذكور فتأمله اه سم (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المغير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا لالاباحة اه حواشي شرح الروضاي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه او موته فتلزمه الاجرة، طلقا بطلان الاذن بالاغماؤه وموت اه عش (قوله فلا اجرة عليه) وانظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية اذ اؤتمت جاهلا بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه اجرة او لا ويفرق على حجب وقد يقال الا قرب الفرق فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناول الاذن اصلا وجهله انما يفيد عدم الاثم كالمو استعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة ثم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع يقتضي ان البائع لو اطاع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطاع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منافعه ويجرى مثل ذلك في نظائره اه عش (قوله كاس) اي في شرح ومؤنة الرد اه كرى (قوله اذ لم يسلمه الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولم يقصر) اي المالك (قوله اعلامه) اي المستعير اه عش (قوله فرجع) اي المغير اه عش وكذا ضمير لزمه (قوله نقل متاعه الخ) فلو لم يفعل فلتلف هل يضمن محل نظروا الا قرب لاقياسا على ما صرحوا به فيما لمات رقيقه اثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان امكن الفرق فليتامل فان تغريمهم مؤنة الحفر الا في مسئلة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر أقول والفرق ظاهر فالاقرب الضمان وسياتي عن عش ما يفيد (قوله ان مثله) اي المتاع (قوله نفسه) اي المستعير (قوله اذ اعجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على ما ادعاه اه عش ولعل الا قرب ان يقال ان لم تسكذبه القرينة (قوله من نحو موت) عبارة النهاية نفسا بموت احد العاقلين او جنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا يحجر فاس على المغير كما يحجه الشيخ قال عش قوله مر او الحجر عليه بسفه اي على احدهما وقوله وكذا يحجر فاس لكن تقدم ان المفلس تجوز له اعادة عين من ماله زمانا لا يقابل باجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك انها لا تنفسخ اه عش (قوله وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت وانتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات رداه فوراً كما مر ولم يطلب المغير فان اخر الورثة لعدم تمكنهم ضمننت في التركة ولا اجرة ولا اضمنوها مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تسكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه اي المستعير لو جن او حجر عليه بسفه اه (قوله مع مؤنة الرد) اي دون الاجرة نهاية لى العين المعارة في مدة التأخير عش (قوله

ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا اجرة عليه كما مر ومحل قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسلمه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاده لحل متاعه الى بلد فرجع اثناء طريقها لزمه لسكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا اعجز عن المشي أو خاف واستفيد من جوازها كالوكالة انفساخها بما تنفسخ به الوكالة من نحو موت وجنون واغماؤه وحجره وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه رداه ضمننت مع مؤنة الرد في التركة فان لم تسكن تركه فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وان لم يتعذر

ان براد بالعارية العلقه المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالاجارة والفسخ العلقه الحاصلة بالعقد لا نقص العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن نفي التجوز المذكور فتأمله (ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه) انظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بانقضائها هل هو كالمو استعمله بعد الرجوع جاهلا بها فلا اجرة عليه أو يفرق بانه هنا مقصر والمالك لم يسلمه على ما بعد المدة ولا قصر بالاعلام للاستثناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظروا ويؤيد الفرق إطلاق ما ياتي في التنبيه الا في قبيل قول المصنف وفي قوله القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزوم الاجرة فيه (فلا اجرة عليه) اعتمده مر وكذا قوله الا في لزمه الخ (قوله وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث تضمن العارية بان لا تسكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من المستاجر فلا يكتفى بالرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد الخ أن المغصوب من المستاجر أو المرتهن برده عليه ويبرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستاجر ووارثه كذلك (وعلى وارث المستعير) وكالوارث في ذلك وليه لو جن او حجر عليه

ضمنها الوارث الخ) أى فى ماله كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ضمنها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها ولا توقف عليه وضوؤها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه سم على حجج والفهم قوله ولا توقف الخ انه لو توقف ردها على وضع يده عليها فاخذها ايردها على مالها كما قلنا لم يضمنها كما لو تلفت قبل وضع اليد عليها وهو ظاهر اه غش اقول ما نقله عن سم ومازاده عليه كل منهما محل تأمل فان موضوع المسئلة تاخير الوارث رد العارية مع تمكنه عليه وهذا التأخير موجب للضمان سواء وضع يده عليها ام لا وتوقف الرد على الوضع ام لا (قوله ومراخ) أى فى شرحه ووجه الرد على المستعير قول المتن (الا اذا عار الخ) عبارة النهاية والمراد بجواز العارية جوازها اصالته والا فقد يعرض لها الا لزوم من الجانبين او احدهما كما اشار اليه بقوله الا اذا عار الخ اه (قوله ودفن) الى قول المتن واذا عار فى النهاية الا قوله خلافا للانوار وقوله والا اذا عاره دابة الى واذا عار ثوبا وقوله اما اذا الى نعم وقوله فى الجمل وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ منه الى واذا عار كفتنا وقوله ويظهر الى قوله والا اذا عار ثوبا وقوله الا اذا عاره جذعا الى وكذا (قوله ودفن فيه محترم) عبارة المغنى لميت محترم وقوله المستعير اه (قوله محترم) وهو كل من وجب دفنه فدخل فيه الزانى المحصن وتارك الصلاة والذى اه عش قول المتن (فلا يرجع) أى المعير فى موضعه الذى دفن فيه ويمتنع على المستعير ردها ففى لازمة من جهة ما اه معنى قول المتن (حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فممن لا يندرس كالنبي والشهيد م ر اه سم ويعلم الان دراس بعضى مدة يغلب على الظن ان دراسه فيها عش (قوله بان يكون اذن الخ) تصوير لصورة الرجوع اه عش (قوله فالعارية) أى المطلقة (انتهت) أى بدفن ميت (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمتن (قوله ولا يرد عليه) أى على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال لها عجم ايضا بالميم عوضا عن الباء وهو عظم لطيف فى اصل الصلب وهو راس العصم وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفى الحديث انه مثل خبة الخردل وكل ابن آدم ياكله التراب الاعجب الذنب منه خلق ومنه يركب اه بجمعى (قوله فانه وان لم يندرس الخ) الاخصر الاوضح فانه لم يندرس لان الكلام الخ (قوله فى الاجزاء التى تحس الخ) قضيته ان كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب سم على حج اه عش (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم الورثة حكم مورثهم فى عدم الرجوع ولا اجرة لذلك محافظة على خرمه الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له اه (قوله منه) أى من القبر الماعار (قوله نحو سبع) كالسيل (قوله ولم يوجد الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يبعد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمنا من اعادته اه سم أى خلافا لظاهر النهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للثانى ان السيل ان حمله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير مع اعادته اه قال عش قوله م ر من غير تاخير أى عن مدة ارجاعه الاول بان كان مساويا او اقرب اه (قوله وللمالك سقى) عبارة النهاية وللمعير سقى شجرة المقبرة ان امن ظهور شئ من الميت وضرره اه أى وان حدثت بسفه شرح م ر (قوله ضمنها الوارث) لعل محله اذا وضع يده عليها وان لم يتعد (قوله ضمنها الوارث) ظاهره وان لم يضع يده عليها ولا توقف عليه وضوؤها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه (قوله فى المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيما لا يندرس كالنبي والشهيد ولو عار كفتنا فينبغى امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف عليه لان فى اخذه بعد الوضع اذرا بالميت وينتج عدم الفرق فى الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد م ر (فرع) الارض المستعارة للدفن هل تضمن بتلفها او تلف بعضها بغير الماذون فيه قضية اطلاقهم ضمان العارية ضمانها بما ذكر وعليه فهل الضمان على الوارث او فى تركه الميت او يقال ان اعارها للميت فى التركة وان استعارها الوارث ليدفنه فيها فعلى الوارث فيه نظره وقد لا يتصور ان يكون المستعير الضامن لا الوارث اذا الميت لا يتصور ان يكون قابلا ولا ملتصقا (قوله فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع (قوله لان الكلام فى الاجزاء التى تحس) قضيته أن كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب (قوله وقضية المتن الخ) اعتمده م ر (قوله ولم يوجد غيره

ضمنها الوارث مع الاجرة ومؤنة الرد ومرا أنه يجب الرد فوراً عند نحو موت المعير (الا اذا عار لدفن) ودفن فيه محترم (فلا يرجع حتى يندرس اثر المدفون) بأن يصير تراباً فيرجع حينئذ بان يكون اذن لى تسكير الدفن والا فالعارية انتهت وذلك لانه دفن بحق وفى النيش هتك حرمة ولا يرد عليه عجب الذنب فانه وان لم يندرس الا ان الكلام فى الاجزاء التى تحس وهو لا يحس وقضية المتن انه لا اجرة له وان رجع وهو كذلك خلافا للانوار ويفرق بينه وبين ما مر فى الرجوع فى الطريق بان العرف غير قاض به هنا لتوطن النفس فيه على البقاء الى البلاء ولو اظهره منه نحو سبع ولم يوجد غيره اقرب منه او مساو له اعيد اليه قهرا لانه صار حقا له الى ان دراسه من غير مقابل وللمالك سقى لم يضر بالميت اما اذا رجع قبل الدفن أى مواراته بالتراب ومثلها فيما يظهر سد للحد بل وخشية تهريبه بنقله من هذا القبر وان لم يوار فيجوز كما نقلناه عن المتولى واقراء واعتمده

الشجرة بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت ع ش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد ما في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمد هذه النهاية والمغنى (قوله بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى الارض القبر لاز في عوده من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به سم على حجب وقوله بمجرد ادلائه اي او ادلا ببعضه فيما يظهر في مالو وضع في القبر بالفعل ثم اخرج منه لغرض ما كتوسعة القبر او اصلاح كفته مثلا فلن له الرجوع ام لافيه نظار والاقرب ان ياتي فيه ما قيل فيما لو اظهره سبل او سبع اه ع ش (قوله لولي الميت) اي وارثه اه ع ش (قوله لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاد لغراس او بناء من لازمه التكريب اي الحرث ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لا يشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد ونصيته لزوم ماؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل اه سم اقول لزوم في هذه الصورة قياس ما مر انقاعن النهاية في الغراس والبناء (قوله لانه لا غرر فيه الخ) قديم منع بان مجرد الاذن غرر اه سم (قوله وان الخ) دطف على قوله انها الخ (قوله يلزمه مؤنة الحفر الخ) والمراد بالماؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صر به المستشير على الحفر اه ع ش وفي النهاية منازيعة بها وتفصيل راجعه (قوله ولا يرجع فيه الخ) ويذهب امتناع الرجوع بوضع الميت عابه وان لم ياف عابه لان في اخذه بعد الوضع عليه ازراء بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مر سم على حجب وقوله مر وان لم ياف الخ اي بخلاف هو به عابه من غير وضع فلا يتنع الرجوع اه ع ش وقد يقال ان فيه ازراء بالميت فغير ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله وخرجت) اي الدار اي منفعتها شهرا (قوله لو نذر المعير مدة) اي ان يعير مدة معلومة كسنة (قوله والاذا رجع معير سفينة) اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر اه سم (قوله وبحث ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافقه ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر مر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة كل مدة مضت ولا يعدم رانه حيث وجبت الاجرة صارت الدين امانة لانها وان كانت عارية صار لها حكم المستاجرة سم على حجب (قائدة) كل مسئلة امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا اعاد رضاء الدفن فيها ومثلها اعارة الثوب للتكفين فيه واذا اعاد الثوب لصلاة الفرض ومثلها اذا اعاد سيفا للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه اه ع ش ولا يخفى ان تفصيل المستثناة ليس مطلقا لاجمالها (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمدته النهاية

(الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمان من اعادته (قوله بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد ما في الشرح الصغير (قوله من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى الارض القبر لان في عوده من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به فليتأمل (قوله نعم يغرم) اعتمدته مر (قوله لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاد لغراس او بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك شرح مر (قوله في الجملة) هذا القيد يقتضي انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض لكن هذا الجواب لا يشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد بهذا القيد ونصيته لزوم ماؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل (قوله ويؤخذ منه الخ) اعتمدته مر (قوله لانه لا غرر خيئت) قديم منع بان مجرد الاذن غرر (قوله والاذا رجع معير سفينة) اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من اي ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر (قوله وبحث ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافقه ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر هذه العبارات

الاذرى بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم يغرم مؤنة الحفر لولي الميت لانه غرم ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحرث وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحرث على المعتمد لانه لم يغرمه لا مكان الزرع بلا حرث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه انها لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لانه لا غرر خيئت وان من اعاده ارضا لحفر بترفيها ينتفع بماثا ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والاذا اعاد كفننا وكفن فيه فان الاصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضا والا اذا قال اغيروا دارى بعد موتى لا يدشر او خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المعير مدة وان لا يرجع الى مدة كذا والا اذا رجع معير سفينة بها المنة معصومة وهي في اللجة وبحث ابن الرفعة

والمغنى (قوله ان له الاجرة) اى يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهاية اى فى السفينة فقط ع ش
عبارة الحلبي اى من حين الرجوع بالقول الى ان تصل الى الشط اه (قوله دابة او سلاحا) او نحو ذلك
اه مغنى (قوله ويظهر ان يأتى) مرافق ع ش خلافه (قوله ولا إذا اعار ثوبا للستر الخ) لم يطرد
هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمن عادة مر اه سم (قوله لكن يرد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل
قول المجموع المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاجارة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون
تقييد بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب
الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخى انه ان استعاره ليصلى فيه الفرض
فهى لازمة من جهتهما او اطلق الصلاة فهى لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم فيها فرض وجائزة من
جهتهما ان احرم بنفل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله وقياسه) اى الستر (ذلك) اى النزاع
وما عطف عليه (قوله ولا إذا اعار دارا لسكنى معتدة الخ) وكذا لو استعار ستره يستتر بها فى الخلوة فهى
لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله لم فى الخلوة اى ومثاها غير ما بالاولى اه (قوله
كأنى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جواز الرجوع للمستعير لان يقال جواز رجوعه بمعنى
وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله وكذا لو اعار ما يدفع الخ) وقياس ما رثبوت الاجرة ايضا اشرح
مر اه سم اقول وبفيده ايضا قول الشارع وكذا لو اعار الخ اى وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو اعار
الخ (قوله ما يدفع به الخ) كالة لسقى محترم نهاية وسلاح ونحوه كما هو مبين فى كتاب الصيال مغنى (قوله نحو

المذكورة فى هذا المقام انه حيث قيل وجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له
اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت عارية صار لها
حكم المستاجرة فان قلت عدم الاحتياج هنا الى عقد يخالف ما يأتى فى البناء والغراس من احتياج كل من التملك
والا بقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك بانه لا يأتى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك اخر
بغير ارث ونحوه بغير عقد واما وجوب الاجرة لا تلاف منفعة ملك الغير فغير بعيد واما الا بقاء بالاجرة فقه
يقال لافرق بينه وبين مانحن فيه فى انه ان وقع عقد وجب المسمى والا وجب اجرة المثل لا تلاف المنفعة لكر
ساذكر عن فتوى الشارح اعتبار العقد فيما يأتى (قوله ولا إذا اعار ثوبا للستر او الفرش على نجس) لم
يطرده هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاسنوى لحرمة
قطع الفرض) وقع السؤال عما لو سلم من الفرض ثم تبين بطلانه فهل للمعير الرجوع والمنع من الاعادة
واقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وإنما امتنع الرجوع حال الصلاة لحرمة التلبس بالفرض
وقد انقطع بالخروج منه وإنما يتجه السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقنع إلا الصلاة واحدة وقد تبين
بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديدا ولا لان الاذن لم يتناول الصلاة واحدة وقد فعلها وإن لم تجز فيه
نظرو لا يبعد ان يكون الثانى اقرب وقد يؤيده ما قالوه فى الاستئجار لعمل مدة ان زمن الطهارة والصلاة
المكتوبة والراتبة مستثنى وان الاجير لو صلى ثم قال كنت محدثا قال القفال لا تمنعه من الاعادة لكن نسي طم من
الاجرة بقدر الصلاة الثانية وتمنعه من الثالثة لانه متمتع اه ووجه التايد ان الاجير ما ذون له عرفا وشرعا فى
ندر الصلاة ولم يتناول الاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وإنما جازت الاعادة لحرمة الفرض
والحرمة هنا لا يتوقف على السترة فليتناول (قوله لكن يرد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع
المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعادة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها
بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى
(قوله فهى لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا فى اجارة ستره يستتر بها فى الخلوة شرح مر (قوله فى هذه)
اعتمده مر (قوله كأنى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فى التى قبلها مع جواز الرجوع للمعير لان
يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما رثبوت الاجرة ايضا

ان له الاجرة فى هذه كمالو
رجع قبل انتهاء الزرع
ولا إذا اعاره دابة او سلاحا
للغزو والتقى الصفان
ويظهر ان يأتى فيه بحث
ابن الرفعة ولا إذا اعار ثوبا
للستر او الفرش على نجس
فى مفروضة فيمتنع الرجوع
على ما بحثه الاسنوى لحرمة
قطع الفرض ويوافقه قول
البحر ليس للمعير الاسترداد
ولا للمستعير الرد إلا بعد
فراغ الصلاة لكن يرد ذلك
قول المصنف فى مجموع لو
رجع المعير فى اثناء الصلاة
زرعه ونفى على صلاته ولا
عادة عليه بخلاف وقياسه
ذلك فى المفروش على
النجس إلا ان عليه الاعادة
وعلى الاول يظهر انه يلزمه
بعد الرجوع الاقتصار على
اقل مجزى ومن واجباتها ولا
إذا اعار دارا لسكنى معتدة
فهى لازمة من جهة المستعير
فقط ولا إذا اعاره جذعا
ليسند به جدارا ما فلا
يرجع على الاوجه وفاقا
للبحر نعم يتجه ان له الاجرة
فى هذه كأنى قبلها وكذا لو
اعار ما يدفع به عما يجب
الدفع عنه او ما يأتى نحو

برد مهلك أو ما ينقذه غريقا (وإذا أعار للبناء أو لغرس) الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المعير (شرط القلع بجائنا) أي بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فللمعير القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفران شرطها والافلا و صوب السبكي

ومن تبعه حذف بجائنا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا ارش ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بجائنا صدق المعير كما يحتمل الأذرعى كالو اختلفا في أصل العارية لأن من صدق شيء صدق في صفته وقال غيره يصدق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا الوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقينى كما هو ظاهر بادن تأمل (والا) يشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يعيد الدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارش لأنه مله وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن الإعارة مع علم المعير بأن للمستعير أن يقلع رضا بما يحدث من القلع قلت الأصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلع ردها إلى ما كانت عليه وهو المراد بالمنسوبة حيث أطلقت فلا يكلف ترابا آخر لم يكف الحفر ترابا وبحث السبكي وغيره أن محله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذرعى وكلام

برد) كالحرف (قوله غريقا) أو حريقا ويقاس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقی مالور جمع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فإن فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع انتهى سم على حج اه عش أى وأما عند الجهل بالرجوع فقد مر أول الفصل أنه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا فلا إجارة عليه فهل يقلع بجائنا حينئذ فليراجع ثم رأت ما يأتى عن المعنى أنه يقلع بجائنا قول المتن (إن كان الخ) الأولى فإن الخ بالفاء كافى المنهج (قوله بقرينة ذكره) أى القلع (بعدهما) أى البناء والغراس قول المتن (بجائنا) أى أو سكت عن ذكر بجائنا فيلزمه القلع في الصورتين بلا ارش كما فهمه قوله مر واحترز بجائنا عملا بشرط القلع وغرم ارش النقص اه عش عبارة المعنى مع المتن أن كان المعير شرط عليه القلع فقط أو شرطه بجائنا اه (قوله أى بلا بدل) أى بلا ارش لنقص محلى ومعنى (قوله عملا) إلى قوله و صوب في النهاية والمعنى (قوله) للمستعير القلع) وإذا احتاج القلع إلى مؤنة صرفها المعير باذن الحاكم فإن لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك عش اه بحججى (قوله أن شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع والتسوية وفيما إذا لم بشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والافلا) دخل فيه ما لو اختار المعير القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لأنه لم يفعله اختيارا اه عش (قوله و صوب السبكي الخ) اجاب عنه النهاية والمعنى بأن المصنف احتز به أى بجائنا عملا بشرط أى المعير القلع وغرامة الأرض فإنه يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا ارش) أى فلا ارش مع تركه خلافا للنهية والمعنى (قوله ولو اختلفا) إلى قوله وقال غيره في النهاية والمعنى (قوله بجائنا) أى أو يبدل نهية بمعنى (قوله صدق المعير) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ما مر الخ) أى قبيل قول المتن والمستعير من مستاجر (قوله بلا ارش) إلى قول المتن وإن لم يتخرق المعنى الا قوله وهو المراد بالى وبحث والى قوله وقضيته في النهاية (قوله ردها إلى ما كانت عليه) أى بان يعيد الأجزاء التى انفصلت منها فقط اه عش (قوله وهو) أى الراد المذكور (قوله فلا يكلف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظاهره أنه لا يلزمه ارش النقص لأنه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابها) بنصب الأول ورفع الثانى (قوله وبحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن يحمله) أى ما صححه المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) أى وهى تحمل ما فى المحرر وهذا الحمل متعين اه معنى (قوله لحدوثها) أى فلا تلزم تسويتها لحدوثها الخ (قوله لزمه ضم الزائد) أى وارش نقصه إن نقص اه عش قول المتن (بين أن يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فتلزمه الإجارة بمجرد الاختيار والوجه الجارى على القواعد أنه لا بد من عقد إيجار كما أفى به الشارح مع

شرح مر (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقی مالور جمع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فإن فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الأرض اه ولا يبعد أن تلزمه الإجارة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله أى بلا بدل) عبارة المحلى أى بلا ارش لنقصه اه (قوله أن شرطها مع قول المتن الاتى قلت الأصح الخ) يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما إذا شرط القلع وشرطها وفيما إذا لم بشرط واختاره المستعير (قوله بجائنا) أو بالبدل شرح مر (قوله صدق المعير الخ) اعتمده مر (قوله في المتن بين أن يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد إيجار من إيجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فيلزم بمجرد الجارى على القواعد أنه لا بد من عقد إيجار ثم رأت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل به كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال أن عقد فلا كلام والواجب إجارة المثل (قوله قال الاستوى وأقرب ما يمكن سلوكه ما مر الخ) تقدم في باب البيع في باب المداهى قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا أى في البيع الفاسد

الأصحاب مصرح بهذا التصوير بخلاف الحاصلة في مدة العارية لأصل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر بسط ولو حفر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فإن لم يتخرق القلع) لم يقلع بجائنا) لوضعه بحق (بل للمعير الخيار) لأنه المحسن ولأنه مالك الأرض وهى الأصل (بين أن يبقيه باجرة) لثله واستشكلت بأن المادة مجهولة قال الاستوى وأقرب ما يمكن سلوكه

ما مرفى بيع حق البناء دائماً على الأرض بغرض حال بلفظ بيع أو إجارة فينظر لما شغل من (٤٣١) الأرض ثم يقال لو أوجر هذا لتجربنا

دائماً بحال كم يساوي فإذا قيل كذا أوجبناه وعليه يتجه أن له إبدال ما قلع لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يقطع) أو يهدم البناء وأن وقف مسجداً (ويضمن) أرش نفسه) وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الإخذل نقص قيمته حينئذ وقضية ضمانه ذلك أن مؤنة القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في التفسير كالكفاية فإنه لما نقل فيها عن الإمام أن الظاهر من كلام المعظم أنها على المستعير قال وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنها على المعير كما عليه ما ينقصه القلع وهو متجه جداً اهـ لكنه ناقض نفسه في المطالب فإن ظاهر كلامه أنها على المستعير كالمستاجر وتبعه شارح حيث رد الأول بأن المؤنة في نظيره من الإجارة على المستاجر فالمستعير أولى منه أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً (قيل أو يتماكة) بعقد مشتمل على إيجاب وقبول (بقيمته) حال التملك مستحق القلع والأصح كظائره من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل إنها جز ما به في مواضع وجرى عليه هنا جمع متأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص

بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال أن عقد فلا كلام وإلا وجبت إجارة المثل سم على حج لكن قول الشارح لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض قد يخالفه اهـ ع ش أقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما يأتي وقولها كالشارح لأنه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله ما مرفى بيع حق البناء) أي في الصلح (قوله فينظر لما شغل الخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإعارة اهـ سيد عمر أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي ولو وقف الأرض تخير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان الخ (قوله كم يساوي) الأولي بك الخ (قوله وعليه يتجه الخ) أي على قول الأسنوي وأقرب الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صوره وتقدم عن العباب في باب الصلح أي من طرق التبقية بالإجارة أن يتوافقا على تركه في كل شهر يكذا أو يغتفر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه ليس له إعادته اهـ ع ش (قوله أن له إبدال ما قلع الخ) أي ولو من غير الجنس حيث لم يزد ضرره على الأول اهـ ع ش وكذا إجارة ما بين المغروس إن كانت الإجارة لجميع الأرض فإن كانت بحل المغروس فقط فلا اهـ (قوله وان وقف مسجد) وينبغي أن يبني بانقضاءه مسجد آخر إن أمكن على ما يأتي في نظيره ذيلوا أنهم المسجد وتعدت إعادته اهـ ع ش (قوله لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ) لأن المالك لما رضى بالإجارة وأخذها كان كأنه أجره الآن إجارة مؤبدتها نهاية قال الرشيدى قوله مكره أنه أجره الخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مرفى البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فودوام انتفاع كان ابتداء بعقد العارية (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق الإبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بحجري (قوله ولا بد من الخ) راجع لقوله قائماً (قوله مستحق الإخذ) أي القلع اهـ ع ش (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به العباب واعتمده مر اهـ سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرفعة أنه مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالإجارة حيث يجب فيها ذلك على المستاجر أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً ولو أريد تملك البعض وإبقاء البعض فالوجه كما بحثه الزركشي عدم إجابته لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبغيضه اهـ (قوله نقل النقص) أي ونقل المغروس اهـ بحجري (قوله بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى قول المتن (أو يتماكة) ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أو لا وعلى الوضع تحت يد عدل فليؤبى اهـ بحجري (قوله وهو الأصح) أي جواز تملكه بقيمة (وما في المتن) أي من تخصيصه بالتبقية بإجارة والقلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى فالعتمد تخيره بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ وفي البحري ومثل المعير في التخير المذكور المشتري شرافاً فاسد إذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالمغاصب لأنه يضمن ضمانه لا نأقول المالك هو المسقط له على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغلط فيه تأمل شوبري اهـ وقوله ولا يقال الخ رد على ع ش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوي ثم قال وقد تقدم في الشارح مر أن حكمه حكم النصب فيقلع بجائزاه (قوله الأول) أي التبقية بإجارة المثل قوله شريك الخ أي في الأرض فإن لم يرض الشريك بالإجارة أعرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله أو الثاني) أي القلع وغرامة الأرض (قوله فيه نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلع نقص (قوله

بجائزاً على ما في موضع من فتاوى البغوي ورجحه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعذره مع شبهة إذن المالك ظاهر الخ اهـ (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به في العباب واعتمده مر (قوله في المتن قيل أو يتماكة بقيمته) ولو أريد تملك البعض وإبقاء البعض بالإجارة أو القلع بالأرض وإبقاء البعض فالوجه كما بحثه الزركشي عدم إجابته لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبغيضه كال كفارة شرح مر (قوله فيتخير بين الثلاثة) اعتمده مر (قوله أو الثاني الخ) فإن قلت لم امتنع الأول هنا وهو الإبقاء بالإجارة قلت لعله لا شكالة

التخير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيتخير بين الثلاثة وقد يتعين الأول بأن بنى أو غرس شريك بأذن شريكه ثم رجع أو الثاني إذا لم يكن فيه نقص أو أحد الأولين فقط. بأن وقف المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقيمة خلافاً لـ ابن الصلاح ولو وقف الأرض

تخير ايضا السكن لا يفعل الأول إلا إذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وينبغي أن يقيد بهذا (٤٣٣) قول ابن الحداد في ارض وقفت بعد البناء فيها باجارة يقلع البناء بجائنا وخالفه الروياني فرأى

أنه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب بالقلع وكذا بعدها إلا ان شرط عليه والادفع المتولى قيمته ان رأى فيه الحظ لان الوقف ورد بعد استحقاق البناء أى فطوره بعد الاجارة المقتضية للقلع بالارض أو التملك لا يفبر حكمها ولو كان على الشجر ثم لم يبد صلاحه فلا تخيير إلا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الامام والقاضى كما في الزرع لان له أمدا ينتظر قال الاسنوى لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم ان اختار التملك تملك الثمرة أيضا إن كانت غير مؤبرة والأبواقها إلى أو ان الجذاذ وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضا وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبى كلف تفرغ الأرض بجائنا لتقصيره (فان لم يختار المعير شيئا كما ذكر) لم يقلع بجائنا ان بذل المستعير الاجارة لا تنفاه الضرر (وكذا ان لم يبذلها في الاصح) لان المعير مقصر بتركه الاختيار راض باتلاف منافعه (ثم) عليه (قيل يبيع الحاكم

أو أحد الأولين) وهما التبعة بالاجرة والقلع مع غرامة الارش (قوله تخير) أى بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله) لكن لا يفعل الأول (الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض لكن لا يقلع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التبعة بالاجرة (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد (الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكل إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع بجائنا سم (قوله باجارة) متعلق بالبناء (قوله فطوره) أى الوقف (قوله حكمها) أى الاجارة (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقية إلى الحصاد كما سيأتى في قول المصنف وإذا أعار ارضا لزراعة فرجع الخ ويمكن ان يقال ان المعنى كما يمنع القلع حالا في الزرع في التشبيه مساحمة اه ع ش أى فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذ لا خيار فيه كما يأتى في المتن (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال سم على حج ونقل سم على منهج عن الشارح مر اعتماده اه ع ش عبارة البجيرى المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم إن كانت الثمرة غير مؤبرة تملكها تبعاً إن اختار التملك وإلا أبقاها إلى أو ان الجذاذ كما في نظيره من الاجارة شوبزى اه (قوله) تملك الثمرة أيضا) أى ملكها تبعاً اه سم (قوله) أبقاها الخ) وينبغي وجوب الاجارة كما في الزرع ع ش وسم (قوله) وان اراد القلع الخ) (فرع) لو قطع شخص غصناله ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن للمالك لا لمالك الشجرة كما لو غرسه في ارض غيره ثم ان كان الوصل باذن المالك فليس له قلعها بجائنا بل يتخير المالك بين ان يبقيه بالاجرة او يقلعه مع غرامة ارض النقص ولا يملك بالقيمة وإن قلنا فيما مر انه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اه مغنى (قوله) وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتى قول المتن (ان بذل) بالمعجمة أى أعطى نهاية ومعنى أى التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش (قوله) ثم عليه) يعنى على الاصح وكان الاولى الاظهار اه رشيدى (قوله) على الكيفية السابقة الخ) سياق ما فيه قول المتن (والاصح انه يعرض عنهما) والوجه كما في البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لان الخيرة في ذلك اليه أى المعير خلافا

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حينئذ مع الاستغناء عنه بالقلع الذى لا يضر المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فهلا اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع راس الجدار او إيجاره لوضع الجذوع والبناء ويفرق بالحاجة هناك لا هنا (لكن لا يفعل الأول الخ) الذى في شرح الروض لكن لا يقلع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التبعة بالاجرة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعاد ان المعير لو كان ناظر لم يتعذر عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الارض لغيره ممن ليس وارثا يبقى باجارة المثل ويمكن رد بان التملك القيمة إنما هو تبع ملك الارض فحيث انتفى ملكها وقفها امتنع على الناظر التملك وإما جاز التملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفا تبعاً للارض انتهى فليتأمل قوله يصير الخ (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد (الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكل إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع بجائنا (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال مر (قوله) تملك الثمرة أيضا) أى مالكتها تبعاً (قوله) وإلا أبقاها الخ) ينبغي بالاجرة فراجع (قوله) في المتن ثم قيل يبيع الحاكم الخ) في العباب وعلى المستعير اجرة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والوجه كما في البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لان الخيرة في ذلك اليه خلافاً للامام اه

الارض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الام دون ولدها فصلا للخصومة (والاصح أنه يعرض عنهما حتى يختارا شيئاً) لان المستعير لا تقصير منه فكيف يجبر على إزالة ملكه والمعير وان قصر لكن الضرر عليه فقط واجبار الحاكم إنما هو لازالة الضرر المتعدى للغير كيبيع مال مدين امتنع عن الوفاء

وقوله يختار المكي عن خطه هنا وعن أصله واكثر نسخ الشرحين بنافية اسقاط الالف من خطه في الروضة و صح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعير كاف في فصل الخصومة ورجح الاذرعى اثباتها لانه الموافق لتعير جمع بانه يقال لهما النصر فاحتى تصطلحا على شي. ولا نه قد يختار المعير ما لا يجبر عليه المستعير ولا يوافق له والوجه صحة كل من التعيرين اما الاول فلان المعير هو الخير او لا فصح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاد وطلب شيئا من الحاصل الثلاث اجيب كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير انفصل الامر والاستمرار الاعراض عنهما على انه مع حذف الالف (٤٣٣) يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير

لانه اختار ما له اختياره كالقلع بجائنا انفصلت الخصومة ايضا واما الثاني فلان المعير وان كان هو الاصل لسكن لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث إلا بموافقة المستعير فصح الاسناد اليهما (و) في حالة الاعراض عنهما الى الاختيار يجوز (للمعير دخوله والانتفاع بها) لانها ملكه وله الاستناد الى بقاء المستعير وغراره والاستقلال بهما وان منعه كما مر في الصالح وتخييل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع امتناع الاستناد اليه محمول على ما يضر ولو أدنى ضرر حالا او مالا (ولا يدخلها المستعير بغير اذن) من المعير (لنفرج) وغيره من الاغراض التامة كالاجنبي وهي مولدة قيل لعلمان انفراج الهم اي انكشافه (ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للبناء بغير الة اجنبية ونحوهما كاجتماع الثمر (في الاصح) صيانة للملكة عن الضياع فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته اما اصلاح البناء بالة اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير

للامام نهاية ومعنى (قوله وقوله يختار) الى المتن في النهاية (قوله وعن أصله) أي عن المحرر (قوله بنافية الخ) خبر وقوله يختار الخ (قوله ورجح الاذرعى اثباتها الخ) وهذا الوجه اهم معنى (قوله ما لا يجبر عليه الخ) اي شيئا غير الثلاث المارة (قوله اما الاول) اي الاسقاط اي صحته (قوله اذا عاد) اي بعد التوقف (قوله شيئا من غير الثلاث) اي كالقلع بجائنا (قوله الشامل) اي شئ لا بدليا لا عموميا (قوله واما الثاني) اي الاثبات اي صحته (قوله لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أتي المستعير الموافقة كلف تفريغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعير فليتامل اه سم (قوله وفي حالة الاعراض الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شورى اه بغير مي (قوله لانها ملكه) الى قول المتن والعارية المؤقتة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل وقوله اما اصلاح البناء الى المتن (قوله لانها ملكه الخ) قضية هذا التعليل أن المعير ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و اعلى ذكر ذلك في حال الرجوع اه سم وقد وجدنا لاقتصار اخذ من قول الشارح الاتي وتخييل فرق الخ بان حالة الرجوع هي محل توهم المنع لما ياتي عن المغنى (قوله وتخييل فرق) بان المعير حجر على نفسه بعدم اختياره فلذا منع بخلاف الاجنبي اه مغنر (قوله التامة) اي الحقيرة (قوله كالاجنبي) اي قياسا عليه (قوله وهي مولدة) اي لفظة تفرج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء التفضي من الهم اه ع ش عبارة القاموس والفرجة مثلية التفضي من الهم اه (قوله لعلمان انفراج الهم الخ) كما قاله المصنف في تحريره ولو قال بدله بلا حاجة لكان اولي اهم معنى قول المتن (للسقي) للغراس والاصلاح له وللبناء اه معنى (قوله بغير الة اجنبية) لعل المراد بهذا القيد الاحتراز عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب والآجر أما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح المذهب فالظاهر أنه لا يعد اجنبيا اه ع ش (قوله ونحوهما) عطف على السقي (قوله لزمته) فلا يمكن من الدخول الا بهانها ومعنى وشرح الروض (بخلاف اصلاحه بالته كان الخ) اي فيجوز كان الخ قال ع ش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه اي السقي لانه قد يجر الى ضرر بالمعير كافي الاصلاح بالالة اجنبية فكان الاولى توجيه جواز السقي بنحو الاحتياج اليه اه (قوله ويثبت للمشتري الخ) عبارة المغنى فان باع المعير الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعير على خير ته اه وفي البجير مي واذا اشترى من المستعير ياتي فيه ما تقدم ان كان شرط القلع لزمه الخ اه (قوله نعم له) اي للمشتري من كل منهما (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض غلي المصنف بان كلامه يفهم ان المعير يبيعه لثالث قطعا وليس مرادا (قوله للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بضمن (قوله لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أتي المستعير الموافقة كلف تفريغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعير فليتامل (قوله لانها ملكه) قضية هذا التعليل ان للمعير ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و اعلى ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول الا بها انتهى واعتمده مر (قوله جاز للضرورة) اعتمده مر

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - خامس)

لانه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيز يد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بالته كان سقي الشجر يحدث فيه ازادة عين وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره ويثبت للمشتري من كل ما كان لبائعه او عليه ما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير يبيعه لثالث) لان ملكه غير مستقر اذ للمعير تملكه ورد بان غايته انه كشقص مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك ايضا للجهل بامد البناء والغراس ولو اتفقا على بيع السكك لثالث بضمن واحد جاز للضرورة

ووزع كما مر (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجوع قبل انقضائها لان التاقيت وعدلا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حيثئذ وإلا لم يكن للتاقيت فائدة او بعده ويأتى معنى (٤٣٤) الرجوع حيثئذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث او

لطلب الاجرة (تنبيه) قوله كالمطلقة وقول الشارح في جميع ما مر فيها مشكل لانهم ان ارادوا التشبيه في البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتى ورد عليهم انه اذا اعير لها ولم يذكر مدة فله فعلمها ما لم يرجع لكن لا يفعلها الا مرة واحدة وغيرهما مثلها في ذلك وان قيد بمدة كرر المرة بعد الاخرى ما لم تنقض او يرجع او فيها وفي غيرهما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولزوم الاجرة فيه بخلافه في المطلقة وكانهم وكلاهما هذا التفصيل الى محله في السكتب المبسوطه (وفي قول له القلع فيها) اى المؤقتة بعد المدة (بجائنا اذا رجع) اى انتهت بانتهاء المدة لان فائدة التاقيت القلع بعد المدة وجوابه ما مر قبيله (وإذا عارل زراعة) مطلقا (فرجع قبل ادراك الزرع) فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد ان نقص بالقلع قبله لانه محترم وله امد ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص كما يحثه ابن الرفعة لانتفاء الضرر هذا ان لم يحصد قصيلا كقمح اما ما يحصد قصيلا كباقله فيكلف قلعه في وقته المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) اى اجرة

مستقل نعم تنصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته وأجاب بعضهم بان المراد بالضرورة قطع النزاع اه بغير مى (قوله ووزع كما مر) اى عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع الثمن على قيمة الارض مشغولة بالغراس او البناء وعلى قيمة ما فيها وحده اى مستحق القلع فحصة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجزم به صاحب الانوار والحجازى وقدم المصنف في الروضة كلام المتولى القائل بالتوزيع كفى الرهن اه وفي المغنى نحوها قال ع ش قوله كما جزم به ابن المقرئ معتمد اه وفي البجيرمى وهذا اى ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتمد زى ادى فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعير عشرون والمستعير عشرة اه قول المتن (والعارية المؤقتة) لبناء او غراس او غيرهما نهاية ومعنى (قوله رجوع قبل انقضائها) اى سواء رجع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة او رجع قبل انقضائها اه (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق في المسئلة (قوله او بعده) اى الانقضاء عطف على قبل انقضائها (قوله ويأتى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الآتى اى انتهت بانتهاء المدة سم وكردى (قوله حيثئذ) اى حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التنبيه في النهاية (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) اى فلا يمنع التخيير اه سم (قوله إذا عارلها) الى قوله او فيها فى المغنى (قوله ولم يذكر) ببناء المفعول (قوله فله فعلمها) اى للمستعير فعل البناء والغراس (قوله لكن لا يفعلها الا مرة واحدة) كذا في شرح الروض اه سم فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكره الشيخان في الكلام على الزرع اه مغنى (قوله وغيرهما الخ) اى البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) هذا محط الاشكال (قوله كرر المرة بعد الاخرى الخ) اى وغير الغراس والبناء في معناهما مغنى (قوله ما لم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا برجوعه او بعد انقضاء المدة قلع مجانا وكلف تسوية الارض كالفانص في حالة العلم وكذلك ما نيت بحمل السيل الى ارض غيره في حالة الجهل اه مغنى (او فيها الخ) عطف على قوله في البناء والغراس فقط (قوله ولزوم الاجرة) عطف على منع الخ (قوله فيه) اى في الانتفاع (قوله بخلافه) اى الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله اى المؤقتة) الى قوله اى اعلامه في المغنى والى قول المتن (الاصح في النهاية) (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه فسر الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير في قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبجه اه سم (قوله وجوابه) اى جواب تبديل ذلك القول (قوله ما مر قبيله) اى في قوله وذكر المدة يجوز ان يكون المنع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) اى بلا تعيين مدة (قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) اى بالقلع فانه يكلف قلعه وان لم يعتد قطعه نهاية ومعنى (قوله هذا) اى قول المصنف فالصحيح الخ (قوله ان لم يحصد الخ) اى ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كما مر) اى فى اول الفصل (قوله (قوله ويأتى معنى الرجوع حيثئذ) اشارة الى قوله الآتى انفاى انتهت بانتهاء المدة (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) فلا يمنع التخيير (قوله لكن لا يفعلها الا مرة واحدة) كذا في شرح الروض (قوله كرر المرة الخ) كذا في الروض وشرحه (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه فسر الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير و في قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبجه (قوله وجوابه ما مر قبيله) اى في قوله وذكر المدة الخ (قوله في المتن) وإذا عارل زراعة) قال الروض وان اعاره لفصيل اى صغار النخل يعتاد نقله فكالزرع والا فكالبناء قال في شرحه قال السبكي وسكتوا عن القول ونحوهما بما جزم مرة بعد اخرى ويحتمل الحاق عروقه بالغراس كفى البيع الا ان يكون مما ينقل اصله فيكون كالفصيل الذى ينقل انتهى

أو مدة الابقاء وقت الرجوع لانتفاء الاباحة به فاشبه ما اذا عار دابة ثم رجع اثناء الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كما مر (فلو عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره بتأخير الزراعة)

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو نابع ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين ما يبطئ ما كثر منه (قلع بجنانا) لما
تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا توبة الأرض أما إذا لم يقصر فلا يقع بجنانا كما لو اطاق سواها كان عدم الادراك لنحو بردام تقصر المدة المعينة
(ولو حمل السيل) أو نحو الهواء (بذرا) بمعجمة أى ما يصير مبذورا ولو نواة أو حبة لم (٢٣٥) يعرض مالكة عنها (الى أرض) لغير مالكة

(فثبت فهو) أى النابت
(لصاحب البذر) لانه
عين ماله وإن تحول لصفة
اخرى فيجب على ذى
الأرض فالحاكم رده
اليه أى اعلامه به كما فى
الامانة الشرعية أما
ما اعرض مالكة عنه وهو
من يصح إعراضه لا كسفيه
فهو لذى الأرض أن قلنا
بزوال ملك مالكة عنه بمجرد
الاعراض (تنبيه)
سيعلم ما يأتى قبيل الاضحية
جواز اخذ ما ياتى بما
يعرض عنه غالبا ويؤخذ
منه أن ما هو كذلك يملكه
مالك الأرض هنا وإن لم
يتحقق إعراض المالك عنه
وحينئذ فالشرط أن لا يعلم
عدم إعراضه لأن لا يعلم
إعراضه خلافا لما يوهمه
كلامهم هنا فتأمل (والأصح
أنه يجبر) أى يجبره المالك
ولو من غير رفع الحاكم
بأن يتولى قلعه بنفسه نظير
ما مر فى الصلح خلافا لابن
الرفعة (على قلعه) لأن المالك
لم ياذن فيه فاشبه ما إذا
انتشرت اغصان شجرة
للغير الى هواء داره ولا
اجرة للمالك الأرض على
مالك البذر لمدته قبل القلع
وإن كثر كما جزم به فى
المطلب لعدم الفعل منه
ومن ثم لزومه تسوية

أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير الخ ع ش اسم أى وقوله كان كان الخ مثال له عبارة المغنى وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول المتن (قلع بجنانا) أى وإن لم يكن المقلوع قد رايتتبع به اه ع ش (قوله من تقصيره) أى
بتأخير الزرع فى الصورة الاولى وبإصل الزرع فى الثانية وبزرع غير المعين فى الثالثة (قوله لنحو برد) أى
كرو مطروا كل جراد أو دود ثم ثبت من أصله تأنيبا ع ش ومغنى (قوله أم قصر المدة الخ) وإنما لم تبطل
العارية فى هذه لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه قابو بى اه بجرى (قوله أم قصر المدة المعينة)
ظاهره وإن كان المعبر جاهلا بالحال والمستعير عالما به وداسر وفيه بعد اه رشيدى (قوله أو نحو الهواء) كذا
فى أصله اه سيد عمر أى كالطير (قوله أى ما يصير مبذورا) فقيه تجوز من وجهين اه مغنى أى اطلاق
المصدر على المفعول واتمية الشئ بما يصير اليه اه زبادى (قوله ولو نواة أو حبة) عبارة المغنى شمل إطلاقه
ما لو كان المحمول لا قيمة له كحبة أو نواة لم يعرض عنها مالكة اه وهو الأصح كما فى زيادة الروضة اه (قوله فيجب
على ذى الأرض الخ) عبارة المغنى والنهاية فيجب رده اليه ان حضر وعلمه وإلا فإيرده الى القاضى لانه نائب
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب
فالمقاضى اه فليتامل ما ذكره الشارح اه (قوله أما اعرض) الى قوله ان قلنا فى المغنى الا قوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الاعراض) وهو الراجع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك الجواز (قوله وحينئذ فالشرط
الخ) اعتمدهم راه سم (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو بما يعرض عنه غالبا أو لا
وفى ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الاعرض أو علم كون الموجود بما يعرض عنه غالبا مع الشك فى
الاعراض سم على حجج اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عدم إعراضه فى الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به الى قوله بما يعرض عنه غالبا قول المتن (والأصح أنه يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وإن كان
البذر بما يعرض عنه غالبا وهل ذلك مقيد حينئذ بما لا يدع للمالك الاعراض عنه فإيراجع (قوله لأن
المالك) الى قوله وقضية ذلك فى النهاية (قوله ولا اجرة) الى قوله وقضية ذلك فى المغنى (قوله لمدته) أى بقاء البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهومة الوجوب لمدة القلع سم على حج ويغنى أن يباحق بمدة القلع. الوتكن من القلع
واخره اخذنا ما مر فى وارث المستعير من انه اذا تأخر مع التمكن لزمته الاجرة اه ع ش أقول وقول سم مفهومة
الوجوب فيه وقفة اذا المتبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زرع القلع بل التعليل الا فى
كالصريح فى عدم الوجوب فإيراجع (قوله ومن ثم) أى من أجل التعليل بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أى
برد الاجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الاولى التانيث (قوله وقضية ذلك) أى التعليل (قوله
من فعله) مفهومة أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا لزومه ما ذكر سم على منبرج ووجهه بأنه لم يحصل منه
فى الاصل تعدى رابت الا ذرعى صرح بالمفهوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة المنهج
ولو قال من يده عين اعترنى فقال مالكة الجرك او ذهبتى وضعت مدة الاجرة صدق اه قول المتن
(فقال اجر تسكها) فى ما لو ادعى واضع اليد بعد تلف العين الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن

(قوله أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير ش (قوله فيجب على ذى الأرض فالحاكم رده الخ) عبارة
الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب فالمقاضى اه فليتامل ما ذكره الشارح (قوله وحينئذ فالشرط الخ) اعتمده
مر (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو بما يعرض عنه غالبا أو لا وفى ملكه نظر فالوجه
أن الشرط علم الاعراض أو علم كون الموجود بما يعرض عنه غالبا مع الشك فى الاعراض (قوله قبل القلع)

الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكة كان بذره فيما يظن أنه ملكه فبان غير
ملكه لزمته الاجرة وهو متجه وسئلت عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجبر مالك العليا على إزالة ذلك فأجبت
بأنه يجبر أخذنا ما ذكره هنا فى محمول السيل وفى انتشار الاغصان (ولو ركب دابة وقال للمالكها أمر تنهيا فقال أجر تسكها)

مدة كذا بكذا ويجوز تكرار جمعه السبكي إطلاق الاجرة بناء على الاصح الا ان الواجب اجرة المثل (او اختلاف مالك الارض وزارعها فالمدد المالك على المذهب) لافي بقاء (٤٣٦) العقد لو بقي بعد المدة بل في استحقاق الاجرة والقيمة بتفصيلهما لافي لان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل فيحلف لكل يمينه ان يجمع نفيًا وإثباتًا انه ما عاره بل اجره ويستحق اجرة المثل إن وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العارية بيمينه قطعًا لانه لم يتلف شيئًا حتى يجعل مدعى السقوط بدله او بعد تلفها ومضى مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثلها اخذها بيمين لا تفاقم ما على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويحلف للزائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (لو قال) الراكب او الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقد مضت مدة ثلثها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيحلف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفًا تضمن به العارية (فقد اتفقا على الضمان) لها لان كلام المعار والمغصوب مضمون (لكن) يوجه الاستدراك فيه خلافاً لمن زعم انه لا وجه له بان قوله اتفاقاً على الضمان يقتضى مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سيذكره وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضى تخالفهما وانه

فالمدد واضح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية عرش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينه ايضا فان لم تلف العين ولم يضر زمن لمثله اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يضر ذلك الزمان لم يرد اقصى القيم على قيمة يوم التلف فهي المالك وان زاد فذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله اجرة فهو مقر بها لمنكرها ايضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الوديعة صدق المالك بيمينه ان تلفت العين واستعملها وذو اليد والافعلي قياس مأمور انه يصدق بيمين قليوبى على الجلال اه بجير مى (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله اطلاق الاجرة) يعنى الاقتصار على اجرة تكبها (قوله لافي الخ) اى فى قوله ويستحق اجرة المثل (قوله ان الواجب اجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما اهمغنى (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية اذ الغالب انه لا ياذن في الانتفاع بمساواة له (قوله فيحلف الخ) فان تكمل المالك لم يحلف الراكب ولا الزارع لانهما يدعيان الاعارة وليست لازمة وقيل يحلفان للتخلص من الغرم مغنى وساطان (قوله لكل) اى من المدعين في مسئلتى الدابة والارض اه رشيدى (قوله ما عاره) اى المذكور من الدابة والارض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمدد المالك اه كردي ويجوز رجوعه لقولى الشارح فيحلف الخ ويستحق الخ (قوله مع بقائها) اى الدابة اه مغنى وقال عرش اى العين اه وهو احسن (قوله بيمينه) اى لا يحتمل ان ينسكل فيحلف مدعى الاجرة فتثبت اه سلطان اى لانها عقد لازم اه بجير مى (قوله او بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ (قوله او بعد تلفها) اى بغير الاستعمال الماذون فيه اه شرح منهج وسيذكره الشارح في مسئلة الغصب فكان المناسب ذكره هنا ايضا (قوله ومضى مدة الخ) فان لم تمض مدة لها اجرة فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها مغنى ونهاية فيرد رده اه مغنى اى فتبقى في يده الى ان يعترف المالك بها فيدفعها اليه بعد اقراره له بما قاسا على ما لو اقر شخص بشيء للآخر فانكره اطفحى اه بجير مى (قوله فان كان القيمة الخ) عبارة المغنى فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها وهو يدعى الاجرة فيعطى قدر الاجرة من القيمة بيمين ويحلف للزائد فيما اذا زادت على القيمة اه (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها) قضيته ان التلف بغير الاستعمال الماذون فيه والا فلا اتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله في الاولى) اى فى صورة الدون فيقول والله ما عرنتك بل اجرتك لاجل ثبوت الزائد وما قدر القيمة فقد اتفقا عليه كما مر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكن فى المغنى والى قوله الاصح فى النهاية (قوله تلفًا تضمن به الخ) اى بان كان التلف بغير الاستعمال الماذون فيه اه عرش (قوله لمن زعم انه الخ) وافقه المغنى عبارة وقول المصنف لكن الخ مسئلة مستقلة وهي ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التلف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله بوجه الخ اقول به يقتضى مساواة الخ) لا حاجة فى الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به اه سم (قوله وما قبله) اى وان ما قبل قوله اتفاقاً الخ (قوله من ذكر الاختلاف) اى بين المالك والراكب او الزارع فى الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) اى الضمانين وكذا ضمير قوله لافي اتحادهما (قوله وانه الخ) اى يقتضى ان تخالفهما (قوله المخالف الخ) نعمت لقوله ما تضمن به الخ (قوله وما فيها) اى فى العارية اى فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتمد) واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى انها تضمن بالقيمة مطلقاً متقومة كانت او مثلية عبارة البجير مى على شرح المنهج قوله اذا المعار يضمن بقيمته اى ولو مثلياً على الراجح وكذا المستام يضمن بقيمته وقت تلفه ولو مثلياً

مفهومه الوجوب لمدة القلع (قوله ويجوز تكرار جمعه السبكي الخ) اعتمدته مر (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها) قضيته ان التلف بغير الاستعمال الماذون فيه والا فلا اتفاق (قوله يقتضى مساواة ضمان العارية الخ) لا حاجة فى الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به (قوله ان كانت متقومة

متفق عليه فبين تخالفهما بذكر ما تضمن به العارية عن المخالف لما سيذكره فى ضمان الغصب على وما فيها من الخلاف المشتمل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) ان كانت متقومة والا فبالتملى على المعتمد

والمغصوب بضمن اقبى القيم من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذام تعدد ظاهيه بالظار لاى زياده وجدت في يد بخلاف المستين
فنظر لاول وقت ضمانها وهو وقت التلف (لا) تضمن العاربه (باقصى القيم ولا (٣٧) يوم القبض) خلافا لما قبل الاصح (فان كان

ما يدعيه المالك) بالغصب
(اكثر) من قيمة يوم التلف
(حلف الزيادة) انه يستحقها
وما يساويها وما دونها
فياخذ بلايين لا تفاهما
عليه نظير ما مروي في الروضة
لوقال المالك غصبتى وذو
الياد دعنى حلف المالك
لانه يدعى عليه الاذن
والاصل عدمه واخذ القيمة
ان تلف والاجرة ان مضت
مدة لها اجرة ومحلها ان لم يوجد
من ذى اليدا استعمال والا
صدق المالك بلايين فان
قلت يخالف هذا ما مروي في
الافرار ان من اقر بالف
وفسرها بالوديعة قبل اى
سواء اقال اخذتها منه ام
دفعها الى على المعتمد ولم
ينظر لدعوى المقر له
الغصب قلت يفرق بان
لا ف لم تثبت الا باقراره
فصدق في صفة ثبوته
ويؤيده قولهم من كان
القول قوله في اصل الشئ
كان القول قوله في صفته
ومن تكلم على هذه القاعدة
واطال التاج السبكي في
قواعده ولانه لا اصل هنا
بخلاف دعواه الوديعة
بخلافه فيما نحن فيه فانه
لما علم ان يده على العين
اقتضى ذلك ضمانه اذ هو
الاصل في الاستيلاء على مال
الغير فدعواه الاذن مخالفة
لاصل الضمان الناشئ عن

على الراجح والحاصل ان المتلفات اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او القيمة مطلقا وهو ما
ذكر او المثل ان كان مثليا واقصى القيم ان كان متقوما وهو المغصوب والمقبوض بالشراء المعاشد شوبرى اه
(قوله والمغصوب الخ) اى المنقوم وهو معطوف على قول المصنف الاصح ان العاربه الخ (ان هذا) اى الغاصب
قوله وقت ضمانها) اى العاربه قول الماتن (حلف الزيادة) اى يميننا تجمع نفيا واثباتا كما سبق قال ع
وينبغي ان يحلف للاجرة التى يستحقها فى مدة وضع يده عليه اعبارة شرح المنهج ويحلف للاجرة مطلقا
ان مضت مدة لها اجرة اه قال البجيرمى قوله ويحلف للاجرة مطلقا اى سواء كانت زائدة على القيمة او لا
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هى اقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق فى مقابل قوله
فان كان ما يدعيه الخ اه (قوله انه يستحقها) الى الكتاب فى النهاية الا قوله وعن تكلم الى ولا نه وقوله وسيأتى
اخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظير ما مروي) اى فى شرح على المذهب (قوله لوقال) الى قوله وعمله
فى الماتن ثم قال ولوقال المالك غصبتى والراكب اجر تى صدق المالك يمينه لان الاصل بقاء استحقاق
المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية وبأخذ القيمة ان تلفت واذا مضت مدة لمثلها اجرة اخذ قدر المسمى
بلايين لان الراكب قوله به ويحلف الزائد عليه ولو ادعى المالك الاجرة وذو الياد الغصب فان لم تلف
العين ولم تمض مدة لها اجرة صدق ذو الياد يمينه فان مضى فالمالك مدع المسمى وذو الياد مقر له بالاجرة
المثل فان لم يرد المسمى عليها اخذ بلايين والا حلف الزائد ولو ادعى المالك الوديعة وذو الياد الغصب فلا
معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها اجرة فان مضت فذو الياد مقر بالاجرة لمنكرها وان
تلفت قبل مضى مدة لها اجرة فان لم يرد اقصى القيم على قيمة يوم التلف اخذ القيمة بلايين والا فالزائد مقر
بها وذو الياد لمنكرها وان مضت مدة لها اجرة فلا اجرة مقر بها وذو الياد لمنكرها (خاتمة) لو اختلف
المعبر والمستعبر فى رد العاربه بالقول قول المعبر يمينه لان الاصل عدم الرد مع ان المستعبر قبض العين لمحض
حظ نفسه اه (قوله ومحلها) اى تصديق المالك يمينه (قوله والا صدق المالك بلايين) اى لانها بتقدير
كونها وديعة صارت بالاستعمال كالمغصوبة اه ع (قوله هذا) اى تصديق المالك فيما اذا ادعى
الغصب وذو الياد الوديعة (قوله الى) اى المقر (قوله ثم) اى فيما مروي (قوله وعن تكلم الخ) خبر مقدم لقوله
التاج الخ (قوله ولانه الخ) الاولى وبانه الخ بالبلاء (قوله هنا) اى فيما مروي فكان الاولى هناك بالكاف (قوله
اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله ففعله والمشار اليه كون يده على العين (قوله فدعواه الخ) جواب
لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاخذ الهبة والدافع القرض فيصدق الدافع فى ذلك
ولا فرق فى ذلك بين ان يكون للدافع به المام لكونه خادمه مثلام لا اه ع (قوله وقال الاخر بل وكالة
الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع او وارثه البيع والاخذ الوكالة والقراض او الشركة او نحوها مما لا يقتضى
الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البذل الشرعى ولو اختلفا فى قدر البذل صدق الغارم اه ع

الخ الذى جزم به فى الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (فى المتن حلف الزيادة) ينبغى ان يحلف
للاجرة اذا لم تكن زيادة ويستحقها (ضعف قول البغوى) وافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب)

الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وبهذا يعلم ضعف قول البغوى لو دفع لغيره الفاهلكت فادعى الدافع القرض والمدفوع
اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسيأتى اخر القراض ماله تعلق بذلك ثم رابت ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن منهاج القضاة لوقال
بعد تفهله دفعته قرضا وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع اه

﴿ فهرست الجزء الخامس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صفحة	صفحة
٢٢٦ باب الحوالة	٢ كتاب السلم
٢٤٠ باب الضمان	٣٠ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
٢٥٧ فصل في كفالة البدن	ووقت أدائه ومكانه
٢٦٧ فصل في صيغتي الضمان والكفالة	٣٥ فصل في القرض
٢٨١ كتاب الشركة	٥٠ كتاب الرهن
٢٩٤ كتاب الوكالة	٦٢ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة	٧٩ فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن
٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة	١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة	١١٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٣٥٤ كتاب الاقرار	١١٩ كتاب التفليس
٣٦٥ فصل في الصيغة	١٢٧ فصل في بيع مال المفلس وقسمته
٣٧٠ فصل يشترط في المقر به النخ	وتوابعهما
٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار	١٤٣ فصل في رجوع نحو بائع المفلس
٤٠٠ فصل في الاقرار بالنسب	١٥٩ باب الججر
٤٠٩ كتاب العارية	١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية	١٨٧ باب الصلح
(تمت)	١٩٧ فصل في التزام على الحقوق